



البغياء التراب والعدمات الرفية

بَلدُ الطِّبَاعَة : بَيْرُوت - لبُننَان

تَجْلِيدُالفَقَى: شَرِكَة فَوَادالبَعِينُولِلتَّجْلِيدش.م.م

بَيْرُوت - لَبُنَان

جَمِيعُ الحُقُوق مِحَفُوظَة الظنعة الأولى 1.46 - ٢٠٢٤م



الكويَّت - حَولِي - سَارعُ المِسَزُ البَصَري ص.ب، ١٣٤٦ مولي الرمزالبربيي ، ١٤ ٣٢ ٠١ ٣ تلفاكس. ۱۱۸۰ ۲۲۲۵ ۲۲۹ ۰۰۹ نقال.٤٠٩٩٢١ ه ٥٦٥٥٠

Dar aldheyaa2@yahoo.com Abdou 20203@hotmail.com www.daraldeyaa.net



التجمع الخامس- الحي الثالث- قيلا 152

internetional library of manuscripts(ILM) 1155726

الهاتف: 00201127999511

وَالْخِدْمَاتِ الرَّقِمِيَّة TO TO THE PARTY OF جمهورية مصر العربية - القاهرة

رقم الإيداع المحلى: 2017/23123 رقم الإيداع الدولي: 3-5- 85365- 977-978 info@ilmarabia.com

الموزعون المعتمدون

C دولة الكويت دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حولي نقال: ٥٠٤٠٩٩٢١ تلیفاکس: ۲۲٦٥٨١٨٠

> محمول: ۲۰۱۰۰۰۳۷۳۹٤۸ جمهورية مصر العربيَّة محمول: ۲۰۲۰۹۸۳۲ م دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة

الملكة العربية السعودية

هاتف: ۲۰۵۱۵۰۰ – ۲۰۵۱۵۰۰ مكتبۃ الرشد - الرياض فاكس: ٤٩٢٧١٣٠ هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ دار التدمرية للنشر والتوزيع الرياض هاتف: ۲۲۱۱۷۱۰ دار المنهاج للنشر والتوزيع ـ جـدة فاکس: ۸٤٣٢٧٩٤ هاتف: ۸۳٤٤٩٤٦ مكتبت المتنبى - الدمام

 برمنکهام - بریطانیا هاتف: ۲۸۲۶ ۲۸۲۶ ۲۸۲۶ ماتف: ۲۰۰۷ ۹۵۰۷۶ ۲۸۲۶ ماتف مكتبة سفينة النجاة

الملكة الغربية هاتف: ۲۱۲۵۲۲۲۷٤۸۱۷ ما دار الرشاد الحديثة _ الدار البيضاء

ل الجمهورية التركية هاتف: ۲۱/۲۲۲۸۱۲۲۰ فاکس: ۲۲/۲۲۲۲۲۲۰۰ ها مكتبة الإرشاد - إسطنبول

 جمهوریة داغستان هاتف: ۷۹۸۸۲۰۳۱۱۱۱ ماتف: ۷۹۸۸۲۰۳۱۱۱۱ مكتبة ضياء الإسلام هاتف: ٥٠٥ ٢٧٨٨٧٢٩٠٠ - ١٤٧٤ ٢٢٨٨٧٢٩٠٠٠ مكتبة الشام- خاسافيورت

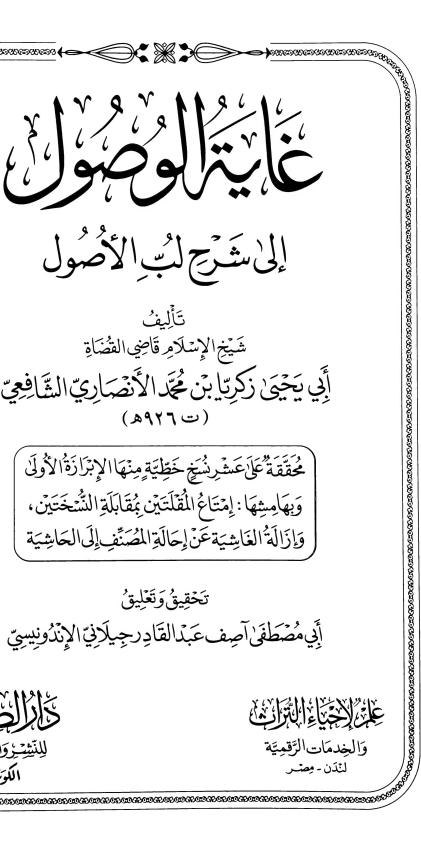
 الجمهورية العربية السوريَّة فاکس: ۲٤٥٣١٩٢ هاتف: ۲۲۲۸۲۱٦ دار الفجر ـ دمشق ـ حلبوني

> الجمهورية السودانية مكتبة الروضة الندية-الخرطوم- شارع المطار هاتف: ٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

الملكة الأردنية الهاشمية هاتف: ۲۹۲۰۲۶۰ - ۲۲۲۱۲۲۸۸۷۰ دار محمد دنديس للنشر والتوزيع ـ عمان

 دولة ليبيا مكتبة الوحدة - طرابلس هاتف: ۲۱۳۳۳۸۲۳۸ - ۲۱۳۳۳۸۲۳۸ شارع عمرو ابن العاص

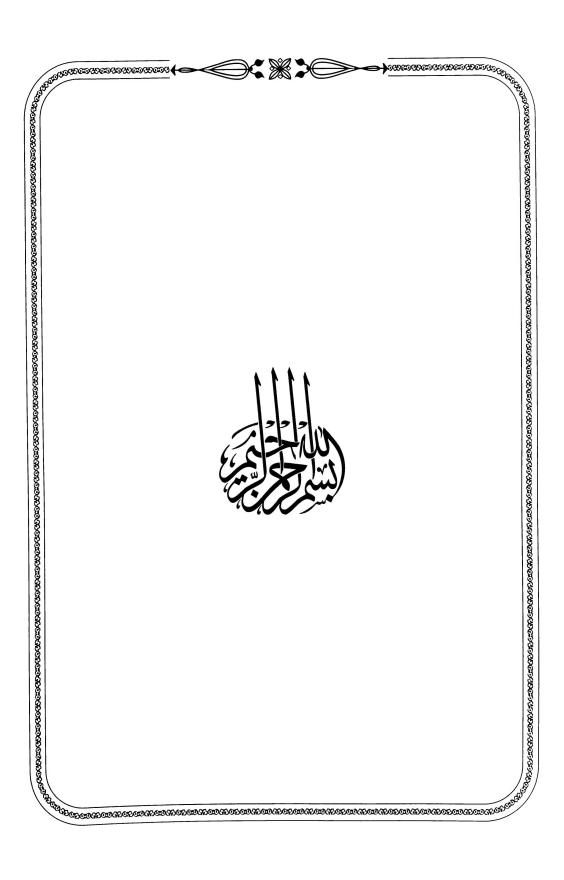
لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام الكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لفة أخَّرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



أَبِي يَحْيَىٰ زَكِرِيّا بِن مُحَدّالاً نَصَارِيّ الشَّافِعِيّ

أَبِي مُصَطَفَىٰ آصِف عَبدالقَادِرجِيلَانِيّ الإِنْدُونِيسِيّ

in the state of th



الحمدُ لله ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رَسُولِ الله ، وعلىٰ آلِه وصحبِه ومَن والاه.

أمّا بعدُ: فإنّي في أيّامِ دِراسَتي وطَلَبِي لِلعِلْمِ بجامِعةِ الأَحْقافِ في تريم بحَضْرَمَوْتَ كَتَبْتُ مِن سنةِ ١٤٢٧ تعليقاتٍ على «غايةِ الوُصُولِ بحَضْرَمَوْتَ كَتَبْتُ مِن سنةِ ١٤٢٧ تعليقاتٍ على «غايةِ الوُصُولِ شرحِ لُبِّ الأُصُولِ» لِلإِمامِ شيخِ الإِسْلامِ أبي يَحْيَىٰ زَكَريّا الأَنْصاريِّ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، سَمَّيْتُها: «رِياضةَ العُقُولِ في إِيضاحِ غايةِ الوُصُولِ»، أَخَذْتُها مِن «حاشِيةِ تعالىٰ، سَمَّيْتُها: «رِياضةَ العُقُولِ في إِيضاحِ غايةِ الوُصُولِ»، أَخَذْتُها مِن «حاشِيةِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا علىٰ شرحِ المَحَلِّيِّ» ومِن «حاشِيتَيِ البَنّانيِّ والعَطّارِ» و«حاشِيةِ التُرْمَسيِّ علىٰ غايةِ الوُصُولِ».

ثُمّ بعدَ نحو سِتِّ سَنَواتِ اسْتَأْذَنني صاحِبُ دارِ الضِّياءِ لِلنَسْرِ سَيِّد عَبْدُه المِصْرِيُّ في طبع «رِياضةِ العُقُولِ»، فاعْتَذَرْتُ إليه عنِ إِجابةِ مطلوبِه بأنّها تَحْتاجُ إلى التصحيحِ والتّحريرِ والتّعديلِ؛ لأنّها كُتِبَتْ أيّامَ الطَّلَبِ، وعَزَمْتُ منذُ ذلك الوقتِ على تصحيحِها، لكنْ عاقني عن تنفيذِ التّصحيحِ أنّني أَجِدُ بعض عِباراتِ «الغايةِ» مُحْتاجةً إلى التَّأكُّدِ مِن صِحّتِها ومُراجَعتِها في النَّسَخِ الخَطِّيةِ؛ لأنّ مطبوعتها الحَلَبيّة كثيرةُ الأَخْطاءِ المَطْبَعيّةِ والسَّقَطِ والتّحريفِ.

وكُنْتُ آمُلُ أَن يَقُومَ بعضُ المُعاصِرِين بتحقيقِ الكتابِ تحقيقًا مُتْقَنّا يُزِيلُ شَكَّ المُدَرِّسِين واسْتِشْكَالَ الدّارِسِين، فكُنْتُ كُلَّما صَدَرَتْ طبعةٌ جديدةٌ لِلكِتابِ اشْتَرَيْتُها أو حاوَلْتُ الحُصُولَ عليها، حتى اجْتَمَعَ عندي مِن مطبوعاتِه الحديثةِ: ١ _ طبعةُ دارِ الضِّياءِ، ٣ _ وطبعةُ الهاشِميّةِ، ٤ _ وطبعةُ دارِ الضِّياءِ، ٣ _ وطبعةُ الهاشِميّةِ، ٤ _ وطبعةُ دارِ الفتحِ، فعَزَمْتُ عِنْدَيْذِ على تنفيذِ تصحيحِ «رِياضةِ العُقُولِ»، إلى أن أَدْرَكْتُ دارِ الفتحِ، فعَزَمْتُ عِنْدَيْذِ على تنفيذِ تصحيحِ «رِياضةِ العُقُولِ»، إلى أن أَدْرَكْتُ

أنّها بمجموعِها لا يُزيلُ بعض الإستشكالاتِ والشُّكُوكِ ، فتَوَقَّفْتُ مَرّةً أُخْرَىٰ عن تصحيحِها ، وقُلْتُ في نفسي : «لا بُدَّ مِن البحثِ عن مخطوطاتِ الكِتابِ والحُصُولِ عليها ؛ لِلتَّأَكُّدِ مِن صِحّةِ العِباراتِ » ، فبَحَثْتُ عنها ، فحصَلْتُ على كثيرٍ منها واجْتَمَعَ عندي أكثرُ مِن عَشْرِ نُسَخٍ خَطِّيّةٍ ، ومع ذلك تركثها لا أَهْتَمُّ بها ، إلى أن طَلَبَ مِنِي :

١ ـ شيخي الدُّكْتُورُ السَّيِّدُ مُصْطَفَىٰ بْنُ سُمَيْطٍ أَن أُراجِعَ تحقيقَه لـ (خايةِ الوُصُولِ) المطبوعَ في دارِ الضِّياءِ سنة ١٤٣٨.

٢ ـ وشيخي الدُّكْتُورُ السَّيِّدُ عبدُ الرِّحمنِ السَّقّافُ أَن أُجَرِّدَ «غايةَ الوُصُولِ»
 التي في ضمنِ «رِياضةِ العُقُولِ»؛ لِيُطْبَعَ هذا المُجَرَّدُ مُسْتَقِلًا.

فقوي بطلَبِهِما عَزْمِي على تحقيقِ «الغايةِ»، فَبَدَأْتُ بتجريدِها مِن نُسْخةِ «رياضةِ العُقُولِ»، وقُمْتُ أثناءَ التّجريدِ بمُراجَعةِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ مِن أوّلِ الكِتابِ إلى آخِرِه، وأَدْرَكْتُ أثناءَ المُراجَعةِ أنّ نُسْخةَ الظّاهِريّةِ الخَطِّيّةَ مُخْتَلِفةٌ عنِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ الخَطِّيّةِ .

وبعدُ فإنِّي أحمدُ الله تعالى على أن وَفَقني لخِدْمةِ هذا الكِتابِ النَّافِعِ المُبارَكِ وعلى إِكْمالِها في قريبٍ مِن سَنَةٍ ؛ فإنِّي شَرَعْتُ في خِدْمَتِه في ذِي القَعْدَةِ سنةَ ١٤٤٣ بعدَ رُجُوعِي مِن سَفَرِي إلى آشي لإِقْراءِ «تعريفِ المُحَقِّقِين»، وفَرَغْتُ منها في شَوّالِ سنة ١٤٤٤.

وخِدْمَتي لِلكتابِ عِبارةٌ عن :

١ ـ تحقيقِه بنُسَخِه الخَطِّيةِ النّي تَنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ هو إبرازةٌ أُولىٰ للكتاب، وقِسْمٌ هو إبرازةٌ أخيرةٌ له كما بَيَّنْتُ ذلك عندَ ذِكْرِ مَخْطُوطاتِ الكتابِ.

٢ ـ ونَشَأَ مِن تحقيقي لِلكتابِ تَعْليقاتي عليه الّتي سَمَّيْتُها: «إِمْتاعَ المُقْلَتَيْنِ بِمُقابَلةِ النِّسْخَتَيْنِ» أي بمُقابَلةِ الإِبْرازَتَيْنِ لِلكتابِ.

٣ ـ ووضع التعليق عليه في مَواضع الإحالة إلى ما في «حاشية شيخ الإسلام زكريًا على شرح المَحَلِّيِ على جمع الجَوامِع»، وسَمَّيْتُه: «إِزالةَ الغاشِيةِ عن إحالاتِ المُصَنِّفِ إلى الحاشِيةِ».

٤ ـ ونَقْلِ ترجمةِ مُؤَلِّفِ الكِتابِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ رحمه الله تعالى، ووَضْعِ التّعليقِ عليها اللّذي سَمَّيْتُه : «التّعليقَ التَّذْكاريَّ على ترجمةِ الشّيخِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ».

والله تعالى أَسْأَلُ أَن يَتَقَبَّلَ هذا العَمَلَ ، ويَغْفِرَ زَلَاتي فيه ، ويَنْفَعَ به بجاهِ نَبِيّه ورَسُولِه وحبيبِه سَيِّدِنا مُحمَّدٍ ﷺ ، وببَرَكةِ مُؤَلِّفِ هذا الكتابِ الشَّيخِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ رحمه الله تعالىٰ ؛ إِنّه علىٰ ذلك قديرٌ ، وبالإجابة جديرٌ .

وصَلَّىٰ الله وسَلَّمَ علىٰ سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين ، والحمدُ لله رَبِّ العالمين .

كَتَبُه: الفقيرُ

أِي مُضَطَفَىٰ آصِف عَبدالقَادِرجِيلَانِيّ الْإِنْدُونِسِيّ ببُوغُور إِنْدُونِيسِيا ، ١١ شوّال ١٤٤٤

المخطوطاتُ والمطبوعاتُ المُحَقَّقةُ عليها والمُقابَلةُ بها هذه الطَّبْعةُ

يَسَّرَ الله تعالى لي الحُصُولَ على مُصَوَّراتِ مخطوطاتِ «غايةِ الوُصُولِ»، وشِراءَ مَطْبُوعاتِها المُخْتَلِفةِ، وهذا بَيانُها:

أوّلًا: مَخْطُوطات «لُبِّ الأُصُولِ» :

١ ـ نُسْخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيّةِ ـ التّيموريّة ـ ١٠٥ أصول تيمور، بعُنْوانِ :
 «متن غايةِ الوُصُولِ إلىٰ لُبِّ الأُصُولِ»، نوعُ الخَطِّ : النَّسْخُ، وكُتِبَ في آخِرِها :
 «في مُحرَّمِ الحَرامِ في سنةِ ١٢٢١ هِجْريّة، كُتِبَ بقَلَم عبدِ اللّطيفِ». اهـ

٧ ـ نُسْخةُ المَكْتَبةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢١٩٨، عليها وقفٌ نصَّه: «أَوْقَفَ هذا الكتابَ عُثْمانُ دَرْوِيش طه بالجامع المسمى بالأَزْهَرِ على طَلَبةِ العِلْمِ»، وكُتِبَ عُنْوانُ الكِتابِ فيها خَطأً هكذا: «لُبُّ النُّقُولِ في الأُصولِ»، وكُتِبَ في آخِرِ هذه النُّسْخةِ: «وُجِدَ بنُسْخةِ المُؤلِّفِ: أنه تَمَّ في يومِ الجُمُعةِ ثالِثَ عَشَرِ شَهْرِ رَبِيعِ النَّسْخةِ: «وُجِدَ بنُسْخةِ المُؤلِّفِ: أنه تَمَّ في يومِ الجُمُعةِ ثالِثَ عَشَرِ شَهْرِ رَبِيعِ النَّسْخةِ إللَّه وَبسْعِمائةٍ مِن الهِجْرَةِ النَّبُويَّةِ، انْتَهَىٰ»، اهـ وبآخِرِها «غايةً الوصُولِ» كامِلةً.

N

ثانِيًا: مَخْطُوطات «غايةِ الوُصُولِ» :

حَصَلْتُ _ بمُساعَدةِ بعضِ الأَفاضِلِ ، جَزاه الله تعالى خيرَ الجَزاءِ _ على إِحْدَىٰ عَشْرَةَ مُصوَّرةً لِمَخْطُوطِ «غايةِ الوُصُولِ إلىٰ شرحِ لُبِّ الأُصُولِ»، وتفصيلُها كما يلي : ١ ـ نُسْخةُ المَكْتَبةِ الظّاهِريّةِ بدِمَشْقَ ، رقمُها : ٢٨٦٧ ، تاريخُ نَسْخِها : سنة ٩٠٧ ، وقُرِئَتْ على الشّيخِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ سنة ٩١٠ ، ناسِخُها : أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ الأَنْصاريُّ الحِمْصيُّ (١) ، عددُ أوراقِها : ٢٣٨ ، عددُ أَسْطُرِها : ١٧ سَطْرًا ، نوعُ الخَطِّ : نَسْخيُّ ، وهي نُسْخةٌ نفيسةٌ كامِلةٌ مُتْقَنةٌ جِدًّا مضبوطةٌ في بعضِ المَواضِعِ الّتي تَحْتاجُ إلى الضّبطِ ، وقد اعْتَمَدَها أيضًا مُحَقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ الشّيخُ حُسامُ الدِّينِ عبدُ الله سُلَيْمانَ .

وعليها وقفٌ نَصُّه: «أَوْقَفَ هذا الكِتابَ الشَّريفَ سَعادةُ الوَزِيرِ الكبيرِ الأَكْرَمِ * الدُّسْتُورِ الوَقُورِ المُفَخَّمِ * أميرُ الحاجِّ الشَّريف ووالي محروسة الشّامِ حالاً حَضْرَةُ الحاجِّ مُحمَّدُ باشا أطالَ الله تعالى بقاءَه، وَقْفًا صحيحًا شَرْعِيًّا * مُعْتَبَرًا صريحًا مَرْعِيًّا * على مَدْرَسَتِه الّذي أَنشأها بمَحْرُوسةِ الشّامِ، واشْتَرَطَ أن لا يَخْرُجَ مِن مَكانِه إِلّا لِمُراجَعةٍ ، والحمدُ لله رَبِّ العالَمِين * وصَلَّى الله على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ واله وصحبِه أجمعين * ».

W

٢ _ نُسْخةُ المَكْتَبةِ الأَزْهَريّةِ، رقمُها: [١٣] ٦٤٤، ناسِخُها: داوُدُ بْنُ
 سُلَيْمانَ بْنِ عليٍّ، سنةُ نسخِها: ١١٢٢، نوعُ الخَطِّ : نَسْخيٌّ، عَدَدُ الأَوْراقِ :

---- تعليقات على غاية الوصول ---

(١) هو: القاضي شِهابُ الدِّين أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي بكرِ بْنِ أَبِي بكرِ بْنِ أَبِي بكرِ بْنِ عُمْرَ الْأَنْصارِيُّ الحِمْصِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعيُّ، الإِمامُ العَلَّامةُ الخطيبُ البليغُ المُحَدِّثُ المُؤرِّخُ، يَتَّصِلُ نَسَبُه بعبدِ الله بْنِ زيدٍ الأَنْصارِيِّ، وُلِدَ سنةَ ٨٤١٠

وهو ناسِخُ النُّسْخةِ الظَّاهِريَّةِ، وقد قَرَأَها علىٰ شيخِه زَكَريَّا الأَنْصارِيِّ سنةَ ٩١٠ هـ وهي نُسْخةٌ نفيسةٌ ودقيقةٌ لِلغايةِ، وقد صَنَّفَ ﷺ في التَّارِيخِ كتابَ «حَوادِثِ الزَّمانِ ووَفَياتِ الشُّيُوخِ والأَقْرانِ»، وتُوُفِّيَ سنةَ ٩٣٤ هـ . اهـ «مقدّمة طبعة دار الفتح» (ص٢٩).

١٩٢ ، عَدَدُ الأَسْطُرِ : ١٩ سَطْرًا (١) ، عليها وقفٌ نَصُّه : (وقف الله تعالى بلخزانة الشّيخِ الحفني على طَلَبَتِ العِلْمِ بالأَزْهَرِ» ، هكذا كُتِبَ ، وقد اعْتَمَدَها شيخُنا الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى بْنُ حامِدُ بْنُ سُمَيْطٍ في طبعةِ دارِ الضّياءِ .

قُلْتُ : الظّاهِرُ : أنّ هذه النُّسْخة هي الّتي اعْتَمَدَها مُصَحِّحُ طبعةِ الحَلَبيِّ ؛ لأنّ الأُخْطاءَ الواقِعة في هذه النُّسْخةِ ، وأراها أَخْطاءَ الواقِعة في هذه النُّسْخةِ ، وأراها أكثرَ النُّسَخ أَخْطاءً وإن قالَ مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ : «إِنّ هذه النُّسْخةَ مُتْقَنَةٌ»(٣).

إ ـ نُسْخةُ المكتبةِ الأَزْهَريّةِ أيضًا ، رقمُها : [١٣٥] ٤٩٢٦ ، ناسِخُها : داوُدُ
 بْنُ سُلَيْمانَ بْنِ عليّ أيضًا ، سنةُ نسخِها : ١١٢٢ ، عددُ الأوراقِ : ١٥٠ وَرَقةً ، عددُ

🛞 تعليقات على غاية الوصول 😵

⁽١) «فهرس المكتبة الأزهرية» (٦٣/٢) ·

⁽۲) «فهرس المكتبة الأزهرية» (۲٤/۲).

⁽٣) «غاية الوصول» طبعة دار الفتح (ص٥٥).

الأَسْطُرِ: ٢١ سطرًا، نوعُ الخَطِّ: نَسْخِيُّ(١) ، عليها تَمَلُّكُ نَصُّه: «دَخَلَ في مِلْكِ الفقيرِ إليه سبحانه حَسَنِ البرديِّ الشّافِعيِّ اللّيثيِّ الأحمديِّ، غُفِرَ له» . اه وهي نُسْخةٌ جَيِّدَةٌ جِدًّا، عليها تعليقاتُ مُفيدةٌ جِدًّا، كُتِبَ المتنُ باللّونِ الأحمرِ .

٥ ـ نُسْخةُ المَكْتَبةِ الأَزْهَريّةِ أيضًا، رقمُها: [١٥٢] ٣٤٣، سنةُ النَّسْخِ : ٩٦٨ ، عَدَدُ الأَسْطُو : ٣١ سَطْرًا (٢٠) ، بها خَرْمٌ، تَبْتَدِئُ مِن وَلِه في مبحثِ الدّليلِ مِن المُقدِّماتِ : « .. أن يُنْتَقَلَ به إلى تلك المطلوباتِ : كالحُدُوثِ في الأوّلِ، والإِحْراقِ في الثّاني ...» ، النّاسِخُ : غيرُ معلوم (٣) ، عليها وَقْفُ نَصُّه : «وَقْفُ لله تعالى برُواقِ الأَكْرادِ» ، وقد اعْتَمَدَها شيخُنا الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى بْنُ سُمَيْطٍ في طبعةِ دارِ الضّياءِ .

٦ ـ نُسْخةُ الأَزْهَريّةِ أيضًا، رقمُها: [٨٨٩] ٢٢٤٥٢، عددُ الأوراقِ: ١٠٧ وَرَقةً، عددُ الأَسْطُو: ٣٣ سطرًا، نوعُ الخَطِّ: مَغْرِبيٌّ جليٌّ، مُجَدْوَلةٌ بالمِدادِ (٤)، عددُ الأَسْطُو: ٣٣ سطرًا، نوعُ الخَطِّ: مَغْرِبيٌّ جليٌّ، مُجَدْوَلةٌ بالمِدادِ عليها تَمَلُّكُ وإِهْداءٌ نَصُّهُما: «مِن كُتُبِ (حَسَن جَلال باشا الحُسَيْنيِّ) ﷺ، هَدِيّةٌ للجامِع الأَزْهَرِ؛ تنفيذًا لِوَصِيّتِه، علي جلال». اهـ

٧ ـ نُسْخةُ الأَزْهَريّةِ أيضًا، رقمُها: [١٥٩٩] عروسي ٤٢٢٥٨، النّاسِخُ:
 مُحمَّد أَكْرَم، سنةُ النّسخِ: ١١٥٦، عددُ الأَوْراقِ: ١٨٣ وَرَقةً، عددُ الأَسْطُرِ: ٣٣ سَطْرًا، نوعُ الخَطِّ: نَسْخيُّ (٥)، كُتِبَ المتنُ باللّونِ الأحمرِ، وبهامِشِها تعليقاتُ.

⁽١) «فهرس المكتبة الأزهرية» (٦٤/٢).

⁽۲) «فهرس المكتبة الأزهرية» (۲٤/۲).

⁽٣) «غاية الوصول» طبعة دار الضياء (ص١٧).

⁽٤) «فهرس المكتبة الأزهرية» (٦٤/٢).

⁽٥) «فهرس المكتبة الأزهرية» (٦٤/٢).

٨ ـ نُسْخةُ الأَزْهَريّةِ أيضًا، رقمُها: [١٦٩٨] بخيت ٤٤٠٦٣، عددُ الأَوْراقِ : ٥٨ وَرَقةً، عددُ الأَسْطُرِ : ٢٣ سَطْرًا(١)، وهي ناقِصةُ الآخِرِ، تَنْتَهِي عندَ شرحٍ قولِ المتن في مبحثِ المَجازِ : «والأصحُّ : أنه ليسَ غالبًا على الحقيقةِ، ولا مُعْتَمَدًا حيثُ تَسْتَحِيلُ».

9 ـ نُسْخةُ الأَزْهَريّةِ أيضًا، رقمُها: [٢٥٣٣] ٧٧٨٩٢، النّاسِخُ: السَّيِّدُ عاشُور، سنةُ النّسخِ: ١٣٠٠، عددُ الأَوْراقِ: ١٥٤، عددُ الأَسْطُرِ: ٢٥، نوعُ الخَطِّ: نَسْخيٌّ، كُتِبَ المتنُ باللّونِ الأَحْمَرِ، في آخِرِها: «تَمَّ تصحيحُه بقلمِ مالِكِه الخَطِّ: نَسْخيٌّ، كُتِبَ المتنُ باللّونِ الأَحْمَرِ، في آخِرِها: «تَمَّ تصحيحُه بقلمِ مالِكِه الفقيرِ إلى رحمةِ البارِي * مُحمَّد أحمد الخمياريِّ * الشّافِعيِّ المنصوريِّ اللّذي رحمةِ البارِي الثّلاثاءِ ٢٨ ربيع أوّل سنةَ ١٣٠٠». اهـ

10 - نُسْخةُ الأَزْهَرِيَّةِ أَيضًا، رقمُها: ٩٣٧٠٦، عددُ الأَوْراقِ : ٢٠٠، عددُ الأَسْطُرِ : ٢٥، نوعُ الحَطِّ : نَسْخيُّ ، عليها وَقْنُ نَصُّه : «وقفُ المرحومِ بفضلِ الله الشّيخِ الوَلِيِّ الصّالِحِ العارِفِ بالله سَيِّدِي مُحمَّد العَيّاشِيِّ ، نَفَعَنا الله به آمين ، برُواقِ المَعارِبةِ بالأَزْهَرِ »، وفي آخِرِها : «فائِدةٌ مِن الأصلِ : صِفةُ دَواءِ لِلحَبْلِ : يُؤْخَدُ المَعارِبةِ بالأَزْهَرِ »، وفي آخِرِها : «فائِدةٌ مِن الأصلِ : صِفةُ دَواء لِلحَبْلِ : يُؤْخَدُ وَرُبُلُ الغَنَم ويُذابُ بدُهْنِ وَرْدٍ ويُطْلَى به الذَّكَرُ ، ويُجامِعُ ؛ فإنّه يَزيدُ في الباهِ ويُعِينُ على الحَبْلِ ، صِفةٌ أُخْرَى : يُؤْخَدُ بولُ الفِيلِ ويُسْقَى منه المرأةُ وهي لا تَعْلَمُ ، ويُجامِعُها الرَّجُلُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ مِن ساعَتِها ، صِفةٌ أُخْرَى : يُؤْخَدُ فَرَقُ العُبَيْراءِ مُجَفَّفًا يُسْحَقُ به المرأةُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ ، صِفةٌ أُخْرَى : يُؤْخَدُ وَرَقُ العُبَيْراءِ مُجَفَّفًا يُسْحَقُ وتَتَحَمَّلُ به المرأةُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ ، صِفةٌ أُخْرَى : يُؤْخَدُ وَرَقُ العُبَيْراءِ مُجَفَّفًا يُسْحَقُ وتَتَحَمَّلُ به المرأةُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ ، صِفةٌ أُخْرَى : يُؤْخَدُ وَرَقُ العُبَيْراءِ مُجَفَّفًا يُسْحَقُ نَاعِمًا ويُعْجَنُ بمَرارةِ بَقَرَةٍ ويُطْلَى به الذَّكَرُ ، ويُجامِعُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ . نَقَلْتُ هذا مِن ناعِمًا ويُعْجَنُ بمَرارةِ بَقَرةٍ ويُطْلَى به الذَّكَرُ ، ويُجامِعُ ؛ فإنّها تَحْبَلُ . نَقَلْتُ هذا مِن خَطً الشّيخِ جَمالِ الدِّين ابْنِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ ، رحمهما الله تعالى » .

14

اهـ وهي نُسْخةٌ جَيِّدَةٌ، كُتِبَ المتنُ باللَّوْنِ الأَحْمَرِ.

11 _ نُسْخةُ الأَزْهَرِيّةِ أيضًا، رقمُها: [٥٨] ٢١٩٨، في ضِمْنِ مجموعةٍ في مُجَلَّدٍ، أَوَّلُها بِخَطِّ النَّسْخِ، والباقي بِخَطِّ التّعليقِ، عَدَدُ أوراقِها: ٣٦٨ وَرَقةً، مِن الوَرَقةِ ٢٠ إلى الوَرَقةِ ٣٦٨، عَدَدُ أَسْطُرِها يَخْتَلِفُ، وبها خَرْمٌ، وبأوّلِها متنُ «لُبِّ الوَرَقةِ ٣٦٨) ولم أَعْتَمِدْ على هذه النُّسْخةِ ؛ لِمعرفتي بها بعدَ الإنْتِهاءِ مِن التّحقيقِ.

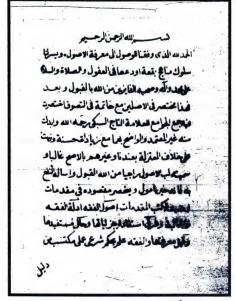
١٢ ـ نُسْخةُ مَكْتَبَةِ حَلَب، رقمُها: ١٧١٥، تاريخُ نسخِها: ٩٨٤، ناسِخُها: ١٧١٥ وَرَقةً، عددُ ناسِخُها: عليُّ بْنُ أحمدَ بْنِ أبي بكرِ القصيريُّ، عددُ الأَوْراقِ: ١٧٠ وَرَقةً، عددُ الأَسْطُرِ: ٢١ سَطْرًا، كُتِبَ المتنُ باللَّوْنِ الأحمرِ، وقدِ اعْتَمَدَها مُحَقِّقُ طبعةِ دارِ الفتح الشّيخُ حُسامُ الدِّين عبدُ الله سُلَيْمانَ.

وهذه بعضُ صُورٍ لِصَفَحاتِ تلك النُّسَخ الخَطِّيّةِ:

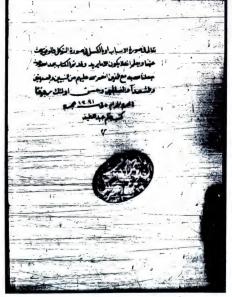
[🗞] تعليقات على غاية الوصول 😵

⁽١) «فهرس المكتبة الأزهرية» (٧١/٢).





الورقة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية للبّ الأصول



الورقة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية للبّ الأصول



ورقة الغلاف من نسخة دار الكتب المصرية للتّ الأصول

وليؤين مسل والمرحطاب الداليماق بعدالكاف افتعاة اعتبين وباعروضعا وعوالوارد سبباوشرطاصك ومعيما وفاسدا فلابديك مكرالا من الله وعندناآن الحسين والفجربعنى ترتب الذم حالا والعقاب مآلاتها وآن شكر لمنع واجب الشرع واند لاصكر فيله بالآمن موقوف الى وروده والاحع احتاع تكليف الغافل الم لاالكو وبتعلق للنطاب عندنابا لمعدّوم تعلقامعنط فان اقتضى ففلاغيركف اقتصناء جانها فاجابك عرجان وفدب وكفاجازما فتيواد غيرجازونى مقصود فكراحة اوبنيرمقصود فخلاف الأوفى التير فاباحة وعربت حدودها والامع ترادى العطي و الواحب والمسغب والتطوع والمندوب والمنسث والمتلف لعظم واند لايجب تمامه ووجب فالتسلطان كذجه نية وغيرها والسبب ومعت ظاعره عبط معرف السكووالشرط باف والمائع وصعف وجودى لماعي

الورقة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية للتّ الأصول



برالدارا والرحم الحرابية الذي ومعن للوصول الي معرفة الإصول ويسرلنا سلوك منا في تقوة اودعها في العقوك والصلاة والسلام على فحدوالم وصحب الفاس من من الله ما لعنول وبعدا الم ذا محتصري الم صلين وما عملا اختصرت فنم عم الحوام للقلامة التاع السكى رعم الله والمدلت من عنوالعم دوالواضي لهي مع ربا وانحست وسهن على حلاق

الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٢١٩٨ للبّ الأصول

تذرته بمالندل يفي لا تصع للعندس وان العرصع وحدوم تعامل الغذع عامل العذب وان التقصيل من اليو كال الاكتب ركدات ع صلاف الناس خالاف الدي داس وعد الاس بشهوة مقي وسلول اس-مع داعتم التح مدائل طين الرتيم العلب روندي لقارك لل ناع الماما بالمالين صورة الاس - او ما للسل في علواه النوال والمونون يحت عنها وتعلم انزلا كون الأمايك פניינולא - אנוני פענה בשומוניי שוניטוץ الهما والمامة والصديمة والمقادا والماما فالمليك دفيعا وهدمنت الولاانهم و مرود كعياء كند عشر سهريس ول و سنه الدى عن مداله و المعرف الديم و المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف را در در العالم في أوالعلاه (1) HOW DOWN 17

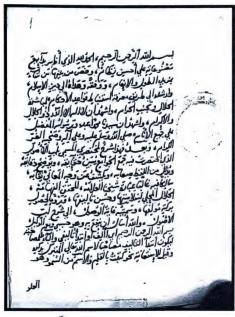
الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ للبِّ الأصول



ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ للبّ الأصول



الورقة الثانية من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ للبِّ الأصول



الورقة الأولى من نسخة الظَّاهرية



ورقة الغلاف من نسخة الظاهرية



الورقة الأخيرة من نسخة الظَّاهرية

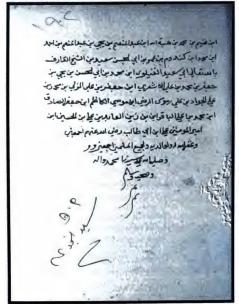


الورقة ١٩٩ من نسخة الظَّاهرية





الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٦٤٤ لغاية الوصول



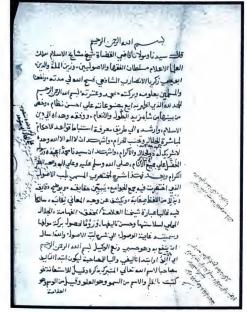
الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٦٤٤ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٦٤٤ لغاية الوصول

فاسلكمان وكالدونيت فيعلى كالمكانة تستطع مدفيرك ويقول عدالله سبب الديسي كي لهذا سياس تركدها الوقوكية اوسلك التجايد منوط يخ اساسمنا قليك والتاكم المكليك واعتمادة التي العياق وكلنبوديه تركها الذي عويراصغ لدالي اطلب من الخلق والاعتمام بالرزق واعرف ليحت عهماا محدمان المسوية اللذبانياتي يعا المشيطان لوصورة خبرها لعال دسية سمهما ويلطيع يستعيما إلذ لادكرت الاساير الراح العكونداب وحوده سما اوسعيها وقدتم الكتاب المال المراصول ميدامد وعرض مطلكا عديد كالمطاء مذكن الانشفاع بسعدالة بذائع الععليهم مت المبتيئ والمسلك ابدافات اسبابني لبالنتم فالستة والتسديق والتهرا يأم الموالفتلي فيسبيلان والمسلفين غيرمة فكووصس المانية رستا ابردقا فيللنة بان سنخنع ونها برويتن ورفا يخوا سهم وادكاد سقوعوفي وسات عالية بالسنسة العرهم وساته استمالي على عرود المن الرض حالة ودهب عنماع تعافاته مغفول منف المصعة في لعبد المرض المناف المراتب وما عِلْمَورُ العالد وعلقد دوض الدرمة لفض مث استعباده وصليس علي يدنا سيروالدومسير يملحاذكى الذاكوون وغضاليم كخلق الفافاحة فاسمولف رحدا مرتكا وكاد الفاغ من ماليف مامن ورسا سنةاتنني وتعماية والورمدوحك علقدببي الغامية اقله عباداند تعالي داودابن سليمام ابناعط من عموالسعول علي

الورقة قبل الأخيرة النسخة الأزهرية رقم ٦٤٤ لغاية الوصول



الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٤٥٠٢ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النسخة الأزهريّة رقم ٢ . ٥ ٤ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النّسخة الأزهرية رقم ٤٥٠٢ لغاية الوصول



الورقة الثانية النّسخة الأزهرية رقم ٤٥٠٢ لغاية الوصول





الورقة الأولى من النسخة الأزهرية رقم ٤٩٢٦ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٤٩٢٦ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النّسخة الأزهرية رقم ٤٩٢٦ لغاية الوصول



الورقة الثانية النسخة الأزهرية رقم ٤٩٢٦ لغاية الوصول



ر عربی به و حد سند الای الای الای کارای که فی طاشته و کلای صوایل من قرار نیس نکاست الفال الزایس فعن محاج الانقال فراج الرواج من قدر دانسی اما الفاق بعد مرابطها مل در دعود الفتر کراید و قد اللب محاجه می اواندا و در شدا انتخاب الاارطال الدان من الفاق الشاق الدین منام الفاق و دستا به صندته ای مراسعی و الا الخالية الأسحار من الفقط التأثير أول عن رائط في والشبا به منه فها أي بدر التنافي والتنافي والتناف ما آلذا و الأوكر أوهن المواقعة بي الخير ومنها ها الخطاه عرك الدائل والعامل المساورة المواقعة ومنها ها الخطاه عرائل المواقعة والمواقعة و من الغراقي ويسمون في الأوان القائل في المستوية والمنات الدين ويسمون من المستوية على المستوية والمنتها الدين وي منات في المادر وليد ودون وليا الاصطلاع الاسلام من القائر الفائد -على العدة أن مجل المستوية على إن الاستوية ويسمون المستوية على المستوية على

الورقة ١١ من النسخة الأزهرية رقم ٧٤٣ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٧٤٣ لغاية الوصول

و وه سد تعالى برواق الاؤكراد ال تستقارية الى تلك المطلومًات كالحدوث والاول والاحداق والماد والآموبالصلاع فالنالت تصراك ثلك أخيل بات بان ترنز حكاءً الشالرعادت وكل كادت لوصائع فالشا لرلصائع النارع محد ق وكل موقد لدخان فإندًا ولكا دخان الخير العقلاة اصربها وكل مربث وكل عرف الدفعات المنادة المنادة في العشلاة الهي با وكل موس وي المراس رسال المؤدود الوجه وصاحب الأصواف من التمام الساب السيد المساب السيد المساب السيد المساب المس املاً وحد دالو هراج و العرض المناظر والتي هم المناظر والتي هم المناظرة و التي المناطقة من المناطقة و المناطقة من المناطقة و المناطق

ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٧٤٣ لغاية الوصول

اس موجه الترقيم وميل الوقع المؤجلة المقادمة عند الدينة، صبح و دقل لا يتب التحقيق عبد جا بالطاع المحادث المنافع المنافع المستك من معتدا من الوقع على المنافع عبد يتن موقع المستك ين أما طبع المستك من معتدا ما موا يجا أو المنافع عبد يتن موقع المستك المنافع المواعد التوسي قد العبدال حرف الموقع في المنافع المنافع المنافع المواعد التوسي قد المستك حرف الموقع في المنافع المنافعة المنا ا إن يَ نَسْعَلَىٰ جا وا فاتعَلَىٰ للتعلق إصواً وحوماً منصله العبدا ذلوةً المنظمة العالمة الخياعها لوهوب معادنها المقارة الشعلقة بها مل قالوا ان بلاً وأن الواحدة لا تتعلق عبّد وميل معلقا الاناستغام بوام منها ليرا م الله في الما الموقع المتعلق بمدود وباسطانا الأنا متضام والمستال بالراحم مثل بالراحم والمستال بالراحم المتعلق كا حداي من منا ندانش أن ميلريق بري طبالعادة والام الأنفسا من النؤكل والا كتشاب "غشاف") خالات الناس فن يون إن نوكل لا بیشتین صلد شیخا امادی و ملید ولا شیخه کسوال احدس کیاف امادیک این حقق افضال فاصله شاهدوالها حان منکس برش بول این نزنگار نمالات ما ذکر ۵ لاکتساب کیاحته اختال حذات شرا اشتین والتفاع و قبل/لانتشار

الورقة قبل الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٧٤٣ لغاية الوصول





الورقة الأولى من النسخة الأزهرية رقم ٢٢٤٥٢ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٢٢٤٥٢ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٢٢٤٥٢ لغاية الوصول



الورقة الثانية النسخة الأزهرية رقم ٢٢٤٥٢ لغاية الوصول



الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٤٢٢٥٨ لغاية الوصول

الوجود السنتفواجيم السفات الميلاة والوطن والرجيم ه



الورقة الأخيرة من النّسخة الأزهريّة رقم ٤٢٢٥٨ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النّسخة الأزهرية رقم ٢٢٥٨ لغاية الوصول



الورقة الثانية النّسخة الأزهرية رقم ٤٢٢٥٨ لغاية الوصول





الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٢٣٠٦٣ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية رقم ٢٣ ٠ ٤٤ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٢٣٠٦٣ لغاية الوصول

الورقة الثانية النسخة الأزهرية رقم ٦٣ ٠٤٠ لغاية الوصول





الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٧٧٨٩٢ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النّسخة الأزهريّة رقم ٧٧٨٩٢ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النّسخة الأزهرية رقم ۷۷۸۹۲ لغاية الوصول

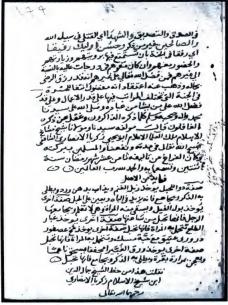
عاد المتوابات العثرة التهاد فعال والتها عنى عاد المتواب المتوابات العثرة التهاد فعال والتهاد عنى المتواب والتهاد وقت المتاب والماد والتهاد وا

الورقة قبل الأخيرة من النّسخة الأزهرية رقم ٧٧٨٩٢ لغاية الوصول





الورقة الأولى من النّسخة الأزهريّة رقم ٩٣٧٠٦ لغاية الوصول



الورقة الأخيرة من النّسخة الأزهريّة رقم ٩٣٧٠٦ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النّسخة الأزهرية رقم ٩٣٧٠٦ لغاية الوصول

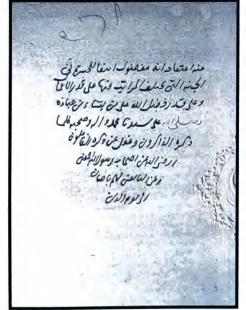
وقي الكارا العالم المالي العالم المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية المالية والمالية المالية المال

الورقة الثانية النّسخة الأزهرية رقم ٩٣٧٠٦ لغاية الوصول

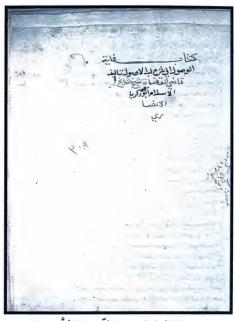


مرا للدالرحماالرجيم ويستعيل قالسدناوم لاناقاض المفائشيخ سشايخ الاسلام ملطالعما الاعلام سلطان المفتعه اوالاصوليين تهؤاله فزاية يجي ذكوبا الامضاري النانع ونسيح المدفي وتدونف والمسطين بمركة دسم اسالومخ الرجيم الدرسالذ كإظهوبإج صنوعا نفع الإحن فظام موحض وبينمان شابنوبوالطولوالانعام وونفف وهداه الميدين الاسلام والدائين اليطرين عرفنة استنباط فؤلع والانتكام لمباشرة الحلال وتخب الحماح وأشبدا ولاادما لاا معدد والجلاد والكرام وانتبعوا نصورا محدا عددهود ودروله للفضوعي جبع الانامره صليادد وراعليهوعلى له الغرا تكرامره ولعسد فدفا شرح لمختضر بالمسبيب الاصوللان اختفعرت فببالمواع بببر حفايقة ويوضع دنا يغد ويدلل اللفط صعابد وبكشف عن وجدالعابي نقابة سالتكافيد غا خاعياة شيخنا العلامة الحقق الغمامة الميلادالي لسلاستها وحسن البعما ودوما لحصول بركة مواغها وسميتدغا يتنا يوصول إيثرح ب الاصوال الع اسالاا زبينع بعدوه وصبيء يم الدكيرانيم المعالد حزالد ومايا دلف وا بتدايرتا يغيدا لبالملصاحب لبكون البماالت ليغ المسدم النغرك بذكره ونبوللاستعانت يخنث بالنظودا لاس والسمو وسوالعلووفيل مزالوسم وهوا لعلامنة والعدعم للفائة الواج الوجود للستخق لجيها لصقان للبيان والمصل ويسمعننان بنت الميامن من جوال تأليا للغ من الرجيم المنافرة المسائدة للعن المرتبط وتفع الوسعة المرابع تشا ا وخلونينا فذرة للوصول إجم تدرا ومول فيديراعفاست للدوالدرافية انشا بالدسان معلى ليدا الاختيادية بين أنتي وانتفاي وتودا نعل ينبي ونفطم المنع من من الاختيارة والمناطقة والمناطقة والمناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة ال

ورقة الخطبة من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ لغاية الوصول



الورقة ٣٦٨ من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ لغاية الوصول

ووكدمنا وموزياومن كووفدها و ابيضا من فولى لالا صلى منها ورسم בעולב לנופושוט שינו אל פעם Siejuje 1000 m Citaly /1 الماكن الفراد والرام منطوق المصر ويناع تادي الهالاذهان وس بمعارض و ن هذا ن الصنهاما المعالم الماضام منفوق المالمان على مروانا فالطردا ذا معلى معلى المام ald which Phieros Coding منعن وطار وظرف ودلرمناسات ان معن العالم على علي و فالد والعم

الورقة ٦٨ النسخة الأزهرية رقم ٢١٩٨ لغاية الوصول



يسيونا وولانا فاخرالقفاة شيخ مشايخ الاسلام وملك العلما الأعلام وسلطان المتها والاصوليين وزبت الملة والدب ابوجي فكربا للانفارى الشافع فيح المتفر ومنوا وينسا والسلبي بعلوم وبركت معدوعة تمركم وسكاته ألزصر التجيمة المدك للدك اظهر بالاج مصنوعانه علجس نظاءه وخفرين بينهاش شارين الظؤلم والانعامء ووقع وجاله الي ديس الاسلاء والرسل الحالين معرفة استنباط فواع للاحكاءة لمباشرة الملكان ويتنب الحراجء وانهد الكاله الاامه وعاع لاشيك له ذواعلال والاكراء، واشعرال سينا عملابدن ويسوله المنفأ في علي يعالانا ووسل السوب لم عليه وكل أله ويجه الغزالكرامة وبعسد نعلاش لمنقر والسميل الاصول الذب إختمات ويدجع الموامع بديون حقايقه وواعظ وعرف ويدالي اللفظ ماديره ويكشف وجرالعان نقابه سالكافيه بالماق شينا العلامة المتعق العقامه الملال الميلى لسلاستها وحسن تالينهاه ورواعمول كاسولهاء وتتميت غابة الوصول الراح اللعوك وأفنكاسال ان ينتع بروهو بسرونع مرالوكيل لبسب وأبته الزيهان أقالهف اوابتدن كاليغي واليه المصاحبة ليكون البنواه التاليف مصاحبا الاسماليه تقالمان تقبيل للهستعانة يخوكتب بالغلم وآلاسم س السمة وجوالعلو وقبل س الوجم وعوالعلامة والعدعلم للزات الولجب الموجود أنستن نحيع العفات لجيلة فآلرجن والرجوعفتان بنيسا للبالغة سن رقب والرجس المغ س الرجيم لان زيادة البنا تدل عل زيادة

الورقة الأولى من النّسخة الحلبيّة رقم ١٧١٥٦ لغاية الوصول

عنام الرزق وللوفق يجث عنماله عنعدين الامرين الذين ياى بالشيطان في موقع عبرها لعلدان يسلم متصاويد مع عدم عنها اء لايكون الاعاريد العركوير اليوجودة منها اوس عِرهاوند غرالك إب اي الكالاصول عدام وعون مَتَكَا الدين العلنا ومن كثمة الانتفاع به مع الذين الع المعمد على النيتين والضريقين اوافضل اعام النبيين بالمعتم والتصديف واسترداكا بالقتلى فرسسيل احدوالصالحين غيرجن ذكر وخشنك وكلكرونيقاله وكفكة بالبيء بالمنسقتة بأبول يبي وزيادتهم وللمعنو ومعهموان كانستوج فجالا رجكت عاليت بالت الي غير ع ومن فصل احد تعالي حلي غيرهم از قد وزق الوج عاله ودهب عداعتنا دانه مفضول انعنا السرة باللنوالي تختلف المانت بنما علي قِدراً لاحال وعلي قدرفصنا اسعليهن يُشَا مُحاكِ وصلياته وسالمعلى ستبدرا عدواله ومعسكفا ذكره الاكردة وغفلاعن ذكره الخافلون ءقاهست مولتيسيدتا ومولان يُبَعَ سُنَاعِ الاسلام مَكِكَ العلمآءِ الاعلام! يوسي ذكوياً لانصاف الشانق فسحامه في تربته و نغصا والسليق بركت وكات الغراغ من تأكيفه لأمن عشن غيريه ضاب سنة التين وتسيمالة وكان الفراغ من شعنه يوم الجعة عد الاذات شراع الفرام . من منحولاسنة اربع ونما نين ونسوا به على يدلفة عادات واحوجم لليعنوه علي بن احدين اي بكوالشاخي ا لمنيسوي التعبيري غنواد لولاين فلمبيرولن دعالهما عشوّلين در وصلي الدعلي سيدنالحدوال وحب أجعين والخداد والمثلين

> الورقة الأخبرة من النسخة الحلبية رقم ١٧١٥٦ لغاية الوصول



ورقة الغلاف من النسخة الحلبية رقم ١٧١٥٦ لغاية الوصول

العنيكاني قطع وقطع للدلة الذي وفقنا البيخلق فيناقدة للوصول لما معرفة الاصول في مواعد استهلال والمدلحة التكايالك عالليل لاختياري عليحمة التحيل والعظيم وعمفا فعليف عن تعطيم للعين حيث الم مع علي الماموليد وابتدات بالبسلة والحداة اختابا لكتاب العزيز وعلانضرا في حاود وعوكل لم ذي بال لا يبدأ هذ ببسم إيد الرحمة الرحيدة واية بالحدُه فعو /حدم (معقطع البركة وقلب البسيلة علا) لكتاب والإجام وال عنص باقعكا افادته الحلة سواء احطت الهف الاستغراق لها ام الهدكا بيت ذكل في البحة وغيره يسرانا سلوك المدخ سَاُ عِرُحهِمَهِ إِي طِيقَ حَسَرَةً بِنَسِبُ قَوْةَ أُونِهَا فَي العَوْلَةِ حِعَ عَمَّا وَهُو عَزِيزَةً بَهِمُ العَلَمِ العَرِقِ رَبِيتُ عَلَى وَالْكِنَّةُ الْآلَاتُ وَقَوْمِهُمْ الكلامعليد فيسرح آدام الحث والصلة توعين العدجة ومن اللاكلة استغفاروس الادي تدنع ودعآء والسلام بعن السلمعلي عجيا بيناوج وعامنقول من اسمفعوله المضعف سن بدنبينا بالعليموا نغؤلا باذيكن ودللتلق لدكشنة صفاة الجيلة والدحمة سنواين حأ وين الملك وتجر محيضه سبوايد اسم مح لصاحب حق العياق وتحكا سيانه من اجرته مؤسا بنينا صلح العد وسرو قطد الاجر عمالة وق المنا عالم لمجرب لوشق العمالة من السلام أفير وتجانا لوقته والمعلاق السلام على من تحريب الما الشابقات ميا أناقت بألاولماك اعلىاغ بازماك لجيع لخدمن الملاء وبالناب ويعادالملاه والسلام لاالاعلام بذك وانكان هوالتصديها فيالاصل التاكر

> الورقة الثانية النسخة الحلبة رقم ١٧١٥٦ لغاية الوصول

﴿ ثَالِثًا: مَطْبُوعات «غايةِ الوُصُولِ»، وهي على ترتيبِ سَنَواتِ طَبُعِها:

١ ـ طبعةُ دارِ الكُتُبِ العَرَبيّةِ الكُبْرَىٰ بمِصْرَ لأصحابِها مُصْطَفَىٰ البابيّ الحَلَبيِّ وأَخَوَيْه بَكْرِي وعِيسىٰ، مُصَحِّحُها: الشَّيخُ مُحمَّد الزَّهريُّ الغمراويُّ، تاريخُ طَبْعِها: سنةَ ١٣٣٠، عَدَدُ صَفَحاتِها معَ الفِهْرِسِ: ١٧٨ صفحةٌ، وبهامِشِها متنُ (لُبِّ الأُصُولِ»، وبأَسْفَلِ صَفَحاتِها: حَواشي العَلَّامةِ الشَّيخِ مُحمَّدٍ الجَوْهَريِّ.

٢ ـ طبعة دارِ أَفْنانِ بِبَغْدادَ، لم يُذْكَرْ سنة طبعها، لكنّها في أصلِها عِبارة عن أُطْرُوحَتَيْ دُكْتُوراة تَقَدَّمَ بهما : ١ ـ الدُّكْتُورُ عُثْمانُ محمود سعيد الله آلاني سنة أُطْرُوحَتَيْ دُكْتُوراة تَقَدَّمَ بهما : ١ ـ الدُّكْتُورُ عُثْمانُ محمود حبيب الهيتيُّ الدوسريُّ ـ دراسة وتحقيقٌ ـ إلى جامِعة بَغْدادَ ـ كُلِّية العُلُومِ الإِسْلامِيّة، وهي في جُزْئَيْنِ، ولا الجزءُ الأوّلُ مع الفِهْرِسِ في ٦٦٥ صفحة ، والجُزْءُ الثّاني مع الفِهْرِسِ في ١٧٦ صفحة ، والجُزْءُ الثّاني مع الفِهْرِسِ في ١٧٦ صفحة ، والجُزْءُ الثّاني مع الفِهْرِسِ في ١٧٦ صفحة ، اعْتَمَدَ الدُّكْتُورانِ فيها على نُسْخة مَكْتَبة الأوْقافِ المَرْكَزيّة في السُّلَيْمانيّة رقم : ٢٤٦٤، وعلى طبعة دار الكُتُبِ العَرَبيّة الكُبْرَىٰ المطبوعة بمِصْرَ سنة رقم : ٢٤٦٤، وعلى طبعة دار الكُتُبِ العَرَبيّة الكُبْرَىٰ المطبوعة بمِصْرَ سنة . ١٣٣٠

وقد تَكَرَّمَ لي بهذه الطَّبعةِ بعضُ المُحْسِنِين، فأَرْسَلَها لي مِن بَغْدادَ إلى إِنْدُونِيسيا، فجَزاه الله خيرَ الجَزاءِ.

٣ ـ طبعةُ دارِ الضّياءِ بالكُويْتِ، سنةُ طبعِها: ١٤٣٨، مُحَقِّقُها: شيخُنا الدُّكْتُورُ مُصْطَفَىٰ بْنُ حامِد بْنِ سُمَيْطٍ، عَدَدُ صَفَحاتِها معَ الفِهْرِسِ: ٩٣٢، ومَعَها في أَعْلَىٰ الصَّفَحاتِ متنُ «لُبِّ الأصولِ» مَضْبُوطًا، وبهامِشِها تعليقاتٌ لِبيانِ فُرُوقِ ليَّا عَلَىٰ الصَّفَحاتِ متنُ «لُبِّ الأصولِ» مَضْبُوطًا، وبهامِشِها تعليقاتٌ لِبيانِ فُرُوقِ النَّسَخِ، وتخريجِ الأحاديثِ، وترجمةِ الأَعْلامِ، اعْتَمَدَ فيها على نُسْخةِ المَكْتَبةِ اللَّرْهَريّةِ رقم ٤٧٤٣، وطَبْعةِ الحَلَبيِّ.

٤ _ طبعةُ المكتبةِ الهاشِمِيّةِ في تُرْكِيا ، سنةُ طَبْعِها : ١٤٣٩ ، مُحقِّقُها : مهند

يحيى إسماعيل، عددُ صَفَحاتِها مع الفِهْرِسِ: ٧٧٦، وهي طبعةٌ لا بأسَ بها، اعْتَمَدَ فيها على نُسْخةِ مَكْتَبةِ عاطِف أَفَنْدِي في إِسْطَنْبُول، وطبعةِ الحَلَبيِّ، وطبعةِ دارِ أَفْنانِ، وفي هَوامِشِها: تعليقاتٌ لبيانِ فُرُوقِ النُّسَخِ، وتخريجِ الآياتِ والأحاديثِ، وترجمةِ الأعلام، وعَزْوِ الأقوالِ والنُّقُولاتِ، وامْتازَتْ هذه الطَّبْعةُ بنقلِ حَواشِي الشّيخِ زَكَريّا على «شرحِ المَحَلِّيِّ على جمعِ الجَوامِعِ» مُعَلِّقًا بها على قولاتِ الشّيخِ زَكَريّا: «كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ»، وقدِ اقْتَدَيْتُ بها في نَقْلِ حَواشِي الشّيخِ زَكَريّا عندَ قَوْلاتِه : «كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ».

٥ ـ طبعةُ دارِ الفَتْحِ، سنةُ طَبْعِها : ١٤٤١، مُحقِّقُها : حُسامُ الدِّين عبدُ الله سُلَيْمان، عَدَدُ صَفَحاتِها مع الفِهْرِسِ : ١٢٤، ومَعَها في أَعْلَىٰ الصَّفَحاتِ متنُ «لُبِّ الأصولِ» مَضْبُوطًا، وبهامِشِها تعليقاتُ لِبيانِ فُرُوقِ النُّسَخِ، وتخريجِ الأحاديثِ، وترجمةِ الأَعْلامِ، وهي طبعةٌ مُتْقَنةٌ مضبوطةٌ أُشيرُ إليها في كثيرٍ مِن المَواضِعِ مِن التّعليقاتِ لِبيانِ فُرُوقِ النُّسَخِ.

بَيانُ الإِبْرازةِ(١) الأُولى والأَخيرةِ لهذا الكتاب

لَعَلَّ أُولَى مَنِ اكْتَشَفَ أَنَّ لهذا الكِتابِ إِبْرازَتَيْنِ : أُولَىٰ وأخيرةً ونَبَّهَ عليه مِن المُحَقِّقِين مُحَقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ الشِّيخُ حُسامُ الدِّين عبدُ الله سُلَيْمانَ ؛ فإنّه قالَ عندَ وصفِ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ : «كُنْتُ عَزَمْتُ على جَعْلِها أصلًا لِلكتابِ، ولكنّني اكْتَشَفْتُ بعدَ الإسْتِرْسالِ في مُقابَلَتِها أَنَّ هُناكَ عِباراتِ كثيرةً ساقِطةً منها بالمُقارَنةِ

الإِبْرازةُ بالنَّسْبةِ لِلمَخْطُوطِ كالإِصْدارِ أو الطَّبْعةِ بالنَّسْبةِ لِلمَطْبُوعِ ، فالإِبْرازةُ الأُولَى لِلمَخْطُوطِ كالطَّبْعةِ الثَّانِيةِ لِلمَخْطُوطِ كالطَّبْعةِ الثَّانِيةِ لِلمَخْطُوطِ كالطَّبْعةِ الثَّانِيةِ للمَخْطُوطِ كالطَّبْعةِ الثَّانِيةِ للمَحْبوع .

بباقي النَّسَخِ، وكذلك هُناكَ اخْتِلافاتٌ جَذْريّةٌ معَ باقي النَّسَخِ، وبذلك عَرَفْتُ أَنّها إِبْرازةٌ مُتَقدِّمةٌ لِلكتابِ، وأَنَّني إِذا اعْتَمَدْتُ على هذه المخطوطةِ سوفَ أُفَوِّتُ جُزْءًا كبيرًا مِن الكتابِ أَضافَه الشِّيخُ أو حَسَّنَ عِبارَتَه»(١). اهـ

والأمرُ كما قالَ، فجَزاه الله تعالى خيرًا على تنبيهِ المذكورِ، فإنِّي سَبَرْتُ نُسْخَةَ الظّاهِريّةِ والنَّسَخَ الأَزْهَريّةَ ونُسْخةَ حَلَب، فوَجَدْتُ بينَها اخْتِلافًا ظاهِرًا جَلِيًّا بتقديمٍ وتأخيرٍ أو بإبدالٍ أو بنقصٍ وزيادةٍ أو بتصحيح وتضعيفٍ وغيرٍ ذلك ممّا سأَذْكُرُه في بَيانِ أَوْجُهِ الإخْتِلافِ بينَ الإِبْرازَتَيْنِ، وبذلك تَبَيَّنَ : أنّ لِكُلِّ مِن «لُبِّ سأَذْكُرُه في بَيانِ أَوْجُهِ الإخْتِلافِ بينَ الإِبْرازَتَيْنِ، وبذلك تَبَيَّنَ : أنّ لِكُلِّ مِن «لُبِّ الأُصُولِ» و«غايةِ الوُصُولِ» إِبْرازَتَيْنِ : أُولَى وأخيرةً، فالإِبْرازةُ القديمةُ مِن «لُبِّ الأُصُولِ» مَرَحَها بالإِبْرازةِ القديمةِ مِن «غايةِ الوُصُولِ»، والإِبرازةُ الجديدةُ مِن «لُبِّ الأَصُولِ» شَرَحَها بالإِبْرازةِ الجديدةِ مِن «غايةِ الوُصُولِ».

فالإِبْرازةُ الأُولىٰ لـ (للَّبِ الأُصُولِ) هي نُسْخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ رقم ١٠٥٠ والإِبْرازةُ الأَخيرةُ لـ (للَّبِ الأُصُولِ) هي نُسْخةُ المَكْتَبةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢١٩٨٠ والإِبْرازةُ الأُولىٰ لـ (للَّعْلَةِ الوُصُولِ) هي نُسْخةُ الظَّاهِريَّةِ .

والإِبْرازةُ الأخيرةُ لها جميعُ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ونُسْخةُ حَلَب.

أَوْجُهُ الإِخْتِلافِ بينَ الإِبْرازَتَيْنِ: الأُولَى والأخيرةِ

اعْلَمْ: أَنَّ الاِخْتِلافَ بِينَ الاِبْرازَتَيْنِ: الأُولىٰ والأخيرةِ لِكُلِّ مِن «لُبِّ الْأُصُولِ» و«غايةِ الوُصُولِ» علىٰ أَوْجُهِ، وهي:

أ ـ اختِلاف بالتقديم والتّأخيرِ:

⁽١) «غاية الوصول» ط دار الفتح (ص٤٣)٠

⁽٢) انظر ص ٢٦٠ ـ ٢٦٦ من هذه الطبعة.

«ومنها: العِلَّةُ والظَّرْفُ والحالُ والشَّرْطُ، وَكَذَا الْغَايَةُ، وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ عَالِبًا، وَالْعَدَدُ، وَيُفِيدُ الحَصْرَ نَحْوُ «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ فِي الْأَصَحِّ، وَضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَ«لَا» وَ«إِلَّا» الإسْتِثْنَائِيَّةِ».

هكذا التَّرتيبُ في مخطوطِ الأَزْهَريَّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» (ق ١٠ أ و ب) ـ وهي الإِبْرازةُ الأخيرةُ مِن «**غايةِ الوُصُولِ» ـ** :

/ لىغىمرومنى العلةف. / لظ ف و الحال والشرط وكيا العان

وتقديم للمول غالبا والعدف من المحصريا نما بالكسري الأع وضمو لفصل إوا لا الإستشاس

وفي مخطوطِ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» (ق ٥ أ) ـ وهي الإِبْرازةُ الأُولى ، وعليه الإِبْرازةُ الأُولَىٰ مِن «غايةِ الوُصُولِ» ـ :

«ومنها: العِلَّةُ والظَّرْفُ والحالُ والعَدَدُ وشرطٌ وغايةٌ في الأَصَحِّ وحَصْرٌ بنحوِ «إِنَّما» بالكسرِ في الأَصَحِّ وضميرُ فصلٍ وتقديمُ معمولٍ غالبًا على المُخْتارِ ، ونفيٌّ واسْتِثْناءٌ» :

الثالث معلوفة للغروم نصالعلة والغل والمال والعدد وشرط وغاية في الاميج وحصر بخوانما بالكسرفي المع يجير عصل وتقد يومعول غالبا على لختار ونغ واستثنا وجو

فقد غَيَّرَ في الإِبْرازةِ الأخيرةِ التّرتيبَ الَّذي في الإِبْرازةِ الأولى، ومثلُ هذا لا يكونُ مِن قِبَلِ المُؤَلِّفِ. لا يكونُ مِن قِبَلِ المُؤَلِّفِ.

⁽١) انظر ص ١٢٧ ـ ١٢٨ من هذه الطبعة .

الهندا مختصر من الم المسلمين وما عوالاً. اختصرت عنم جمع الحوام للعلامة

وعِبارةُ نُسْخةِ دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ مِن مَتْنِ «اللَّبِّ» _ وهي الإِبرازةُ الأُولى _ : « · · مع خاتِمةٍ في التَّصَوُّفِ · · » فَلَمْ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ الْمُؤْلِثُ اللَّهُ الْمُؤْلِثُ اللَّهُ الْمُؤْلِثُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْكُولِ الللللِّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ الللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ اللَّلْمُ اللللْكُلُولُ الللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ اللَّهُ اللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ اللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ اللللللْكُلُولُ اللللللْلَّلُولُ الللللْكُلُولُ اللللللللْكُلُولُ الللللللْكُلُولُ الللللْكُلُولُ

ج ـ اخْتِلافٌ بالنّقصِ والزِّيادةِ ، أي : نقصِ عِبارةٍ وزِيادتِها :

مِثالُه : مِن «غايةِ الوُصُولِ»(١) :

١ - قولُه في تعريفِ الحُكْمِ من المُقدِّماتِ :

« ٠٠ ولا يَتَعَلَّقُ الخِطابُ بِفِعلِ كُلِّ مُكلَّفٍ كما يُعلَمُ ممّا يأتي : مِن امْتِناعِ تَكليفِ الغافلِ والمُلْجَإِ ، وكالمُكلَّفِ في ذلك : السَّكْرانُ . . » .

هذه العِبارةُ موجودةٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧ ب) _ وهي الإِبْرازةُ الأُولى _:

وَلا بَعَكَزُ الحِنِي بُ بَعَوْلِ كَلِيدِ كَابِعِلْ قَمَا يَا بَى من اشناع تعلیف الفافلواللي و وكالمعلف و ذیجت السکون و چانف ترق عُیارات دی بَدالوَفْع کِلْ شرعی منعارف و فحق افغاره کابش ای جب ظافاً لا جرب

وهي غيرُ موجودةٍ في جميع النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ ـ وهي الإِبْرازةُ الأخيرةُ ـ، فقد زِيدَتْ هذه العِبارةُ في الإِبـرازةِ الأُولى ، ونُقِصَتْ في الإِبرازةِ الأخيرةِ.

٢ ـ قولُه في التَّعادُلِ والتَّراجِيحِ:

«(فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ) بالمُتَعارِضَيْنِ : بأن لم يُمْكِنْ بينَهما جمعٌ (فَإِنْ عُلِمَ المُتَاَخِّرُ) منهما في الواقِعِ أي : ولم يُنْسَ (فَنَاسِخٌ) لِلمُتَقَدِّم منهما (وَإِلَّا) أي : وإِن

🛞 تعليقات على غاية الوصول 🚷

⁽١) انظر ص ١٤٢ من هذه الطبعة .

لم يُعْلَمْ ذلك : بأن تَقارَنا ، أو جُهِلَ التَّأَخُّرُ أو المُتَأَخِّرُ ، أو عُلِمَ ونُسِيَ (رُجِعَ إِلَىٰ مُرَجِّحٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ لَمْ يَتَقَارَنَا وَقَبِلَا النَّسْخَ طَلَبَ) النّاظرُ (غَيْرَهُمَا) ؛ لِتَعَذَّرِ العملِ بواحِدٍ منهما ، فإن لم يَجِدْ غيرَهما تَوقَّفَ (وَإِلَّا) : بأن تقارَنا أو لم يَقْبَلا النّسخَ (بَواحِدٍ منهما ، فإن لم يَجِدْ غيرَهما وَإِنْ تَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ) فإن لم يَتَعَذَّرْ طَلَبَ مُرَجِّحًا » . (تَخَيَّر) النّاظِرُ بينَهما في العملِ (إِنْ تَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ) فإن لم يَتَعَذَّرْ طَلَبَ مُرَجِّحًا » .

وهي عِبارةُ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليها الطَّبَعاتُ، وعِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٩ ب) :

«(فإِن تَعَذَّرَ العَمَلُ) بالمُتَعارِضَيْنِ (وعُلِمَ المُتَأَخِّرُ) منهما في الواقِعِ (فناسِخٌ) لِلمُتَقَدِّمِ منهما (وإِلّا) أي وإِن لم يُعْلَمْ ذلك (فإِن قَبِلا النَّسْخَ رُجِعَ إلى غيرِهما) لِتَعَدُّرِ العَمَلِ بواحِدِ منهما (وإِلّا) أي وإِن لم يَقْبَلا النَّسْخَ : كأن تَقارَنا في الوُرُودِ لِتَعَدُّرِ العَمَلِ بواحِدٍ منهما (وإِلّا) أي وإِن لم يَقْبَلا النَّسْخَ : كأن تَقارَنا في الوُرُودِ مِن الشَّارِعِ (تَخَيَّرُ) النَّاظِرُ بينَهما في العَمَلِ (إِن تَعَذَّرَ الترجيحُ) بأن تَساوَيا مِن كُلِّ وجهٍ».

د _ اخْتِلافٌ بالتّعريفِ والتّنكيرِ :

مِثالُه في «لُبِّ الأُصُولِ» (١): قولُه في مفهومِ المُخالَفةِ: «وهو صِفةٌ ..» ثُمّ قالَ : «ومنها : العِللَّهُ والظَّرْفُ والحالُ والشَّرْطُ ..» إلخ ، فقوله : «والشَّرطُ» هكذا قالَ : «ومنها : العِللَّهُ والظَّرْفُ والحالُ والشَّرْطُ ..» إلخ ، فقوله : «والشَّرطُ» هكذا بالأَلِفِ واللّامِ في مخطوطِ الأَزْهَريّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» ـ وهي الإِبْرازةُ الأخيرةُ ـ : بالأَلِفِ واللّامِ في مخطوطِ الأَزْهَريّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» ـ وهي الإِبْرازةُ الأخيرةُ ـ : النعمومنه الله والله وال

وفي مخطوطِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ مِن متنِ «اللُّبِّ» : «وشرطُّ» بالتّنكيرِ :

الثالث معلوفة للغروم نصالعاة والغرف والمال والعدد وشرط وعاية في الامج وحصر ضواتما بالكسرفي المعيض

[🗞] تعليقات على غاية الوصول 🚷

⁽١) انظر ص ٢٦١ من هذه الطبعة .

فقد عَرَّفَ في الإِبْرازةِ الأخيرةِ ما نَكَّرَه في الإِبْرازةِ الأولىٰ، ومثلُ هذا لا يكونُ مِن قِبَلِ النّاسِخِ، بل هو مقصودٌ مِن قِبَلِ المُؤَلِّفِ.

ه ـ اختِلافٌ بتصحيح وتضعيفٍ:

مِثالُه في حَرْفِ (لو) مِن الحُرُوفِ مِن الكتابِ الأوّلِ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعات :

«(ثُمَّ قِيلَ) في مَعْناها على الأوّلِ: (هِيَ لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ) لِلجَوابِ بالشَّرْطِ كَالْمَوْطِ كَالْمَ والْمِينَ عَلَيْهِما أَوِ انْتِفاءِ الشَّرْطِ فَقَطْ _ مِن خارِجٍ.

وقِيلَ : لِامْتِناعِ تالِيها واسْتِلْزَامِه ما يَلِيه ، وهُو ما صَحَّحَه «الأَصلُ».

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا) في الأصلِ : (لِانْتِفَاءِ جَوَابِهَا بِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا خَارِجًا) أي في الخارج : مُثْبَتَيْنِ أو مَنْفِيَّيْنِ أو مُخْتَلِفَيْنِ، فالأقسامُ أربَعةٌ». اهـ

وعِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب و ٧٣ أ) : «(ثُمّ قيلَ) في مَعْناها على الأُوّلِ (هي) في الأصلِ (حَرْفُ امْتِناعِ لِامْتِناعِ) أي : امْتِناعِ جَوابِها لِامْتِناعِ شرطِها، وإِنّما قُلْتُ : «في الأصلِ» لِئلّا يُنافِيَ ذلك ما يَأْتِي مِن بَقاءِ الجَوابِ فيها بحالِه معَ انْتِفاءِ الشّرطِ.

(وقيلَ) هي (لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ) لِلجَوابِ بالشَّرطِ كـ (الْأِنْ) ، واسْتِفادةُ ما مَرَّ مِنِ انْتِفائِها أو انْتِفاءِ الشَّرطِ فقط مِن خارِجِ .

(والأَصَحُّ) في مُفادِها : (أنّها لِامْتِناعِ ما يَلِيها) مُثْبَتًا كانَ أو مَنْفِيًّا حالةَ كونِه (مُسْتَلْزِمًا) عَقْلًا أو عادةً أو شرعًا (تالِيه) مُثْبَتًا كانَ أو مَنْفِيًّا، فالأقسامُ أربعةٌ». اهـ

وهو _ زِيادةً على اخْتِلافٍ في العِباراتِ _ اخْتِلافٌ في التصحيحِ والتّضعيفِ ؟ فقد صَحَّحَ في الإِبْرازةِ الثّانِيةِ مَا ضَعَّفَه في الإِبْرازةِ الأُولى ، وضَعَّفَ في الإِبْرازةِ

الثَّانِيةِ ما صَحَّحَه في الإِبْرازةِ الأُولِي ، كما رأيتَ.

و ـ اختِلافٌ بالإِطْلاقِ والتّقييدِ:

مِثالُه في المُعَرَّبِ مِن الكتابِ الأوّلِ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ (١):

«(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ) أَيِ المُعرَّبَ (لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ) وإِلَّا لَاشْتَمَلَ على غيرِ عَرَبِيٍّ، فلا يكونُ كلَّه عَرَبِيًّا ، وقد قالَ تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرْءَنَا عَرَبِيًّا ﴾».

وعبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٢ ب):

«(والأَصَحُّ: أَنَّ غِيرَ العَلَمِ منه) أي مِن المُعَرَّبِ (ليسَ في القُرآنِ) وإِلّا لَاشْتَمَلَ على غيرِ عَرَبِيٍّ ، فلا يكونُ كلَّه _ أي ما عَدا العَلَمَ ؛ لأنه يُحْكَىٰ كما هُو _ عَرَبِيًّا ، وقد قالَ تعالىٰ : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرُءَنَا عَرَبِيًّا ﴾».

فقد أَطْلَقَ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ الّتي هي الإِبْرازةُ الأخيرةُ ما قَيَّدَه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ النّبي هي الإِبْرازةُ الأُولىٰ، كما رَأَيْتَ، وقد يَدْخُلُ هذا الوجهُ في الإِخْتِلافِ بالزِّيادةِ والنُّقْصانِ.

مُلاحَظةٌ: الَّذي لاحَظْتُه عندَ كتابة (إِمْتاع المُقْلَتَيْنِ):

١ ـ أنّ أكثرَ ما في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ مِن التّعبيراتِ تَبعَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا فيها تعبيراتِ «شرحِ المَحَلِّيّ» كما صَرَّحَ به في مُقدِّمةِ «غايةِ الوُصُولِ»، ثُمَّ عَدَّلَ بعضَ تلك التّعبيراتِ إلى ما في النُّسَخ الأَزْهَريّةِ الّتي هي الإِبْرازةُ الأخيرةُ.

٢ ـ في القليلِ مِن المَسائِلِ يَظْهَرُ في الإِبْرازةِ الأُولئ لـ (للَّبِ الأُصُولِ)
 مُخالَفَتُه لِما في (جمعَ الجَوامِعِ) في التّصحيحِ والتّضعيفِ، ثُمَّ رَجَعَ في بعضِها إلى

⁽١) انظر ص ٣٢٠ من هذه الطّبعةِ .

مُوافَقَتِه في الإِبْرازةِ الأخيرةِ، ويَحْتاجُ هذا النّوعُ مِن القَضِيّةِ الجُزْئيّةِ إلى تَتَبُّعِ ما في «لُبّ الأُصُولِ» و «غايةِ الوُصُولِ» مِن ترجيحاتٍ في المَسائِلِ الأُصُوليّةِ؛ لِتَظْهَرَ مَكانةُ وشخصيّةُ شيخِ الإسلامِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ ﴿ فِي عِلْمِ الأَصُولِ، والله أعلمُ.

٣ ـ يَظْهَرُ لِي : أَنَّ شَيْحَ الإِسْلامِ زَكَرِيّا الأَنْصارِيَّ رحمه الله تعالى أَلَّف أَوّلًا الإِبْرازةَ الأُولَى لـ المُصُولِ» ، ثُمّ «حاشِيتَه على شرح المَحَلِّيِّ على جمع البَحَوامِعِ» ثانِيًا ، ثُمّ الإِبْرازةَ الأُولَى لـ المغايةِ الوُصُولِ» ثالِنًا ؛ لِوُجُودِ الإِحالاتِ فيها إلى «حاشِيةِ شرحِ المَحَلِّيِّ» ، ثُمّ الإِبْرازةَ الأَخيرةَ لِهلُبِّ الأُصُولِ» رابِعًا (۱) ولوجُودِ تصحيحاتٍ وتعديلاتٍ فيها تَتَمَشَّى معَ ما في «حاشِيةِ شرحِ المَحَلِّيِّ» ، ثُمّ الإِبْرازةَ الأَجُودِ تصحيحاتٍ وتعديلاتٍ فيها المُحلِّيِّ ، والله أعلمُ .

وإِذَا عَدَدْنَا كُلَّ إِبْرَازَةٍ كِتَابًا مُسْتَقِلًا فيكونُ له في عِلْمِ الأُصُولِ خمسةُ كُتُبِ، وهي : ١ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ له، ٣ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ له، ٣ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ له، ٣ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ لها، ٥ ـ «حاشِيتُه على شرحِ الأُولى لـ «خايةِ الوُصُولِ»، ٤ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ لها، ٥ ـ «حاشِيتُه على شرحِ الأُولى لـ «خايةِ الوُصُولِ»، ٤ ـ الإِبْرازةُ الثَّانِيةُ لها، ٥ ـ «حاشِيتُه على شرحِ المُحَلِّيِّ»، وله سادِسٌ، وهو : قِطْعةٌ مِن «شرحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الحاجِبِ»، ذَكَرَه في «مُنْعةِ الأَذْهانِ» (٢) (٣٦٣/١) و «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٣)، اللهُ أعلمُ.

⁽۱) تَقَدَّمَ في ص ۸: أنه وُجِدَ في النَّسْخةِ الأَزْهَرِيَّةِ رقم ۲۱۹۸ لِـ (اللَّبِ الأُصُولِ) : (أنه وُجِدَ بنُسْخةِ المُؤَلِّفِ : أنه تَمَّ في يومِ الجُمُعةِ ١٣ شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ سنةَ ٩١١)، وهذا يَدُلُّ على أنّها إِبْرازةٌ أخيرةٌ ؛ لأنه فَرَغَ مِن كِتابةِ ((غايةِ الوُصُولِ) سنة ٩٠٢ ، فلا بُدَّ أن تكونَ كِتابةُ ((لُبِّ الأُصُولِ) قبلَ هذه السَّنةِ ، فإذا صَرَّحَ بأنه فَرَغَ مِن كِتابتِه في سنة ٩١١ فذلك يُفيدُ أنّها الإِبرازةُ الثّانِيةُ ، والله أعلمُ .

⁽٢) «متعة الأذهان» (٢/٣٦٣).

⁽٣) «الكواكب السائرة» (٢٠٣/١)٠

تَنْبِيهانِ

الأوّلُ: الإِبْرازةُ الأَخيرةُ هي المُتَداوِلةُ بين العُلَماءِ والطَّلَبةِ ، ونُسَخُها مُتَوافِرةٌ مُتَكاثِرةٌ ، وهي النُّسَخُ الأَزْهَريّةُ ونُسْخةُ حَلَب ، وعليها طبعةُ الحَلَبيِّ وبَقيّةُ الطَّبَعاتِ ، وعليها عَلَقَ العَلَامةُ الشّيخُ مُحمَّدٌ الجَوْهَريُّ رحمه الله تعالى (١) ، والإِبْرازةُ الأُولى غيرُ مُتَداوِلةٍ ، ونُسْخَتُها فريدةٌ أو قليلةٌ (١) ، وهي نُسْخةُ الظّاهِريّةِ .

والظَّاهِرُ: أَنَّ النُّسَخَ الأَزْهَرِيَّةَ هي الَّتي ارْتَضاها الشَّيخُ زَكَريَّا الأَنْصاريُّ ﷺ،

كَدُلُّ لهذا: أنّ الشّيخَ مُحمَّدًا الجَوْهَريَّ في تكليفِ المُكْرَهِ عَلَّقَ على قولِ الشّيخِ زَكَريّا: «والقولُ الأوّلُ لِلأَشاعِرةِ، والثّاني لِلمُعْتَزِلةِ، وصَحَّحَه الأصلُ ..» إلخ بقولِه في «حَواشِيه على غايةِ الوُصُولِ» طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩): «قالَ العَلّامةُ المَحلِّيُّ في «شرحِه»: «ومِن توجيهِهما يُعْلَمُ: أنه لا خِلافَ بينَ الفَرِيقَيْنِ، وأنّ التّحقيقَ معَ الأوّلِ، فليُتَأَمَّلُ». اهد فهذا يَدُلُّ على أنه لم يُعلِّقُ على الإبرازةِ الأُولى مِن «غايةِ الوُصُولِ»، بل على الأخيرةِ منها؛ لأنّ الإِبْرازةَ الأُولى وُجِدَ فيها في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠ أ) _ قولُ الشّيخِ زَكَريّا: «ومِن توجيهِهما يُعْلَمُ أنه لا خِلافَ بينَ الفَرِيقَيْنِ» كما نَقَلْتُه في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ» (ص٤٤)، فنقلُه كلامَ المَحلِّيِّ يَدُلُّ بينَ الفَرِيقَيْنِ» كما نَقَلْتُه في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ» (ص٤٤)، فنقلُه كلامَ المَحلِّيِّ يَدُلُّ بينَ الفَرِيقَيْنِ» كما نَقَلْتُه في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ» (ص٤٤)، فنقلُه كلامَ المَحلِّيِّ يَدُلُّ على عدم وُجُودِ هذه العِبارةِ في نُسْخةِ «الغايةِ» اليّي اطلّعَ عليها، وإِلّا فلا فائِدةَ للنّقل كما بَيَّنتُه في «رِياضةِ العُقُولِ».

(٢) أَتَيْتُ بهذا الإحْتِمالِ لأنّي لم أَبْحَثْ عن نُسَخِ الإِبْرازةِ الأُولى، وقد رأيتُ الشّيخَ العَلامةَ مُحمَّد محفوظ التَّرْمَسيَّ - ﴿ ذكر في مَواضِعَ مِن «نيلِ المأمولِ حاشِيةِ عَايةِ الوُصُولِ» : أنه وَقَفَ على نُسْخةٍ بخَطِّ المُؤلِّفِ، ففي بعض الأحيانِ عَبَرَ بقولِه عَايةِ الوُصُولِ» : «هذه الجملةُ موجودةٌ في النُسْخةِ الّتي بخَطِّ المُؤلِّفِ»، وفي بعضِها بقولِه : «لم أَرَه في النُسْخةِ الّتي رَأَيْتُها بخَطِّ المُؤلِّفِ»، ولا أَدْرِي هل النُسْخةُ الّتي رَأَيْتُها بخَطِّ المُؤلِّفِ»، ولا أَدْرِي هل النُسْخةُ التي رَأَيْتُها بخَطِّ المُؤلِّفِ»، ولا أَدْرِي هل النُسْخةُ التي رَأَيْتُها بخَطِّ المُؤلِّفِ»، ولا أَدْرِي هل النُسْخةُ التي رَأَيْتُها بخَطْ المُؤلِّفِ»،

وأنَّ نُسْخةَ الظَّاهِريّةِ مرجوعٌ عنها وإِن لم أَقِفْ على تصريحٍ بهذا، فلْيُبْحَثْ عنه.

الثّاني : رأيتُ العَلّامةَ الشّيخَ محفوظًا التَّرْمَسيَّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «نيلِ المأمولِ حاشِيةِ غايةِ الوُصُولِ» اعْتَمَدَ على الإِبْرازةِ الأُولى ، وذلك لأنه :

١ - أَثْبَتَ في «نيلِ المأمولِ» قولَ الشّيخِ زَكَريّا في تعريفِ الحُكْمِ مِن المُقدِّماتِ: «ولا يَتعَلَّقُ الخِطابُ بفِعلِ كُلِّ مُكلَّفٍ كما يُعْلَمُ ممّا يأتي: مِن امْتِناعِ تَكليفِ الغافِلِ والمُلْجَإِ، وكالمُكلَّفِ: السَّكْرانُ». اهد وهو موجودٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧ ب)، غيرُ موجودٍ في جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ونُسْخةِ حَلَب وجميعِ الظَّبعاتِ كما بَيَّنْتُه في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ» (١)، وهو واضِحٌ في أنه عَلَّقَ على الإِبْرازةِ الأُولى.

٢ _ وأَهْمَلَ في «نيلِ المأمولِ» قولَ الشّيخِ زَكَريّا قُبَيْلَ قولِ المتنِ : «لا المُكْرَه» : «وظاهرٌ : أنّ مَن ذُكِرَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتعلّقَ به خطابٌ غيرُ وَضْعِيٍّ بغيرِ الواجبِ والحرامِ أيضًا وإِنْ أَوْهَمَ التّعبيرُ بـ «التّكليفِ» قصورَه عليهما» . اهـ وهو ثابِتٌ في جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ ، غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠ أ) كما بيَّنتُه في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ» (٢) ، ويَتَّضِحُ مِن هذا : أنّ التَّرْمَسيَّ ـ ﷺ ـ لم يُعلِّقُ على الإِبْرازةِ الأخيرةِ .

٣ _ وقالَ في «نيلِ المأمولِ» (١٠٦/١) : «وُجِدَ في النَّسْخةِ المطبوعةِ مِن هذا الشَّرحِ قُبَيْلَ قولِ المتنِ : «لا المُكْرَه» ما نَصُّه : «وظاهِرٌ أَنَّ مَن ذُكِرَ يَمْتَنعُ أَن يَتَعَلَّقَ به خِطابٌ غيرُ وَضْعِيِّ بغيرِ الواجِبِ والحَرامِ أيضًا وإِن أَوْهَمَ التّعبيرُ يَتَعَلَّقَ به خِطابٌ غيرُ وَضْعِيِّ بغيرِ الواجِبِ والحَرامِ أيضًا وإِن أَوْهَمَ التّعبيرُ

⁽١) انْظُرْ ص ١٤٢ مِن هذه الطَّبعة ِ٠

⁽٢) انْظُرْ ص ١٤٨ مِن هذه الطبعةِ .

بـ « التَّكليفِ» قُصُورَه عليهما » . انْتَهَىٰ ، ولم أَرَ هذا في النُّسْخةِ الَّتي بخَطِّ المُؤَلِّفِ ، وهو في المعنَىٰ مثلُ ما ذَكَرَه هُنا ، فإِثْباتُه فيه تَكْرارٌ مَحْضٌ ، فلْيُتَنَبَّهُ » . اهـ وهو واضِحٌ في أنه عَلَّقَ على الإِبْرازةِ الأُولى.

 ٤ _ وأَثْبَتَ في «نيلِ المأمولِ» (٩٨/١) قولَ الشّيخ زَكَريّا الأَنْصاريِّ في تكليفِ المُكْرَهِ : «فلا يَمْتَنِعُ تكليفُه بالمُكْرَهِ عليه أو بنقيضِه على الأَصَحِّ لكن لم يَقَعْ ؛ لِخَبَر : «رُفِعَ عن أُمّتى الخَطَأُ والنّسيانُ وما اسْتُكْرهُوا عليه» ، وإِنّما لم يَمْتَنعْ ؛ لِقُدْرَتِه علىٰ امْتِثالِ ذلك : بأن يَأْتِيَ بالمُكْرَهِ عليه لِداعِي الشّرعِ». اهـ وهو عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٠ أ) كما نَقَلْتُها في «إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ»(١)، وعِبارةُ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ : «فلا يَمْتَنِعُ تكليفُه بالمُكْرَهِ عليه وإِن خالَفَ داعِي الإِكْراهِ داعِيَ الشَّرْع، ولا بنقيضِه وإِن وافَقَه على الأصحِّ فيهما؛ لإِمْكانِ الفعل، لكنْ لم يَقَعِ الأَوَّلُ مِعَ المُخالَفةِ؛ لِخَبَرِ : «رُفعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ والنِّسْيانُ وما َاسْتُكْرهُوا عَلَيْهِ» ، ولا الثَّاني معَ المُوافَقةِ ؛ قياسًا على الأوَّلِ ، وإنَّما وَقَعا معَ غير ذلكَ ؛ لِقُدْرَتِه على امْتِثالِ ذلكَ : بأن يَأْتِيَ بالمُكرَهِ عليه لِداعِي الشّرعِ». اهـ ويَتَّضِحُ مِن هذا : أنّ التَّرْمَسيَّ ـ عِلُّقَ على الإِبْرازةِ الأولى.

هذا الَّذي يَظْهَرُ مِن صنيعِه في أُوائِلِ «نيلِ المأمولِ»، ولم أَتَتَبَّعْ جميعَ ما فيها؛ لأنَّ التَّتَبُّعَ فيها سيَسْتَغْرِقُ كثيرًا مِن الوقتِ، ولي عَوْدَةٌ إلى النَّظَرِ فيها إِن شاءَ الله تعالى.

^{-&}amp; تعليقات على غاية الوصول 🚷

⁽١) انْظُرْ ص ١٤٨ مِن هذه الطّبعةِ .

عَمَلي ومَنْهَجِي في إِخْراجِ هذه الطَّبْعةِ عَمَلي ومَنْهَجِي في إِخْراجِ هذه الطَّبعةِ ما يلي :

* أوّلًا : جَعَلْتُ نُسَخَ الإِبْرازةِ الأَخيرةِ أصلًا ، وهي النُّسَخُ الأَزْهَريّةُ ونُسْخةُ حَلَب ؛ لأنّها هي المُتَداولةُ بين العُلَماءِ والطَّلَبةِ ، ونُسَخُها مُتَوافِرةٌ مُتَكاثِرةٌ ، وعليها طبعةُ الحَلَبيِّ وبَقيّةُ الطَّبَعاتِ ، وعليها عَلَّق العَلّامةُ الشَّيخُ مُحمَّدٌ الجَوْهَريُ ، والإِبْرازةُ الأُولى غيرُ مُتَداولة ، ونُسْخَتُها فريدةٌ أو قليلةٌ (١) ، وهي نُسْخةُ الظّاهِريّةِ ، والظّاهِرُ : أنّ النُّسَخَ الأَزْهَريّةَ هي الّتي ارْتَضاها الشّيخُ زَكَريّا الأَنْصاريُّ عِنها وإن لم أَقِفْ على تصريح بهذا .

* ثانيًا: لم أُلفَّقُ في إِخْراجِ نُصُوصِ هذا الكتابِ _ مَتْنًا وشرحًا _ بين الإِبْرازَتَيْنِ الأُولى والأخيرة؛ لأنَّ تلفيقَ النَّصُوصِ يُؤَدِّي إلى إِخْراجِ الكتابِ على صُورةٍ أُخْرَىٰ لم يُرِدْها شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريُّ في إِبْرازَتَيْه كما لا يَخْفَى، مُورةٍ أُخْرَىٰ لم يُرِدْها شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريُّ في إِبْرازَتَيْه كما لا يَخْفَى، أمّا ما يَتَعَلَّقُ بضبطِ بعضِ الكلِماتِ فإنِّي لَفَقْتُ فيه بينَ النُّسَخِ جميعِها؛ لأنَّ التّلفيقَ في مِثْلِه لا يُؤَدِّي إلى المحذورِ السّابِقِ، وكثيرًا ما أَعْتَمِدُ في الضَّبْطِ على نُسْخةِ

جَمْلَيْنَات بِلْ عَايِة الوصول ﴿
 الْمَثْتُ بِهِذَا الْإِحْتِمَالِ لَأَنِّي لَم أَبْحَثْ عَن نُسَخِ الْإِبْرازةِ الأُولِى ، وقد رأيتُ الشّيخَ العَلامةَ مُحمَّد محفوظ التَّرْمَسيَّ ـ ﴿ عَن نُسَخِ بَخَطِّ المُؤَلِّفِ ، ففي بعض الأحيانِ عَبَرَ بقولِه غايةِ الوُصُولِ » : أنه وَقَفَ على نُسْخةٍ بِخَطِّ المُؤَلِّفِ ، ففي بعض الأحيانِ عَبَرَ بقولِه غايةِ الوُصُولِ » : «هذه الجملةُ موجودةٌ في النُّسْخةِ الّتي بخط المُؤلِّفِ » ، ولا أَدْرِي هل النَّسْخةُ الّتي بقولِه : «لم أَرَه في النَّسْخةِ الّتي رَأَيْتُها بِخَطِّ المُؤلِّفِ » ، ولا أَدْرِي هل النَّسْخةُ الّتي رَآها التَّرْمَسيُّ هي نُسْخةُ الظّاهِريّةِ أو غيرُها ؟ .

الظّاهِريّةِ الّتي هي الإِبْرازةُ الأُولى؛ لأنّها أنفسُ نُسْخةٍ تصحيحًا وضَبْطًا؛ لأنّها قُرِئَتْ علىٰ مُؤَلِّفِها شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريّ، رحمه الله تعالىٰ.

W.

* ثَالِثًا : الْتَزَمْتُ في توثيقِ اخْتِلافاتِ النُّسَخِ والطَّبَعاتِ ذكرَ أرقامِ المخطوطاتِ النَّكُ مِن المكتبةِ الأَزْهَريّةِ ؛ لأنه أَبْعَدُ عنِ الإشْتِباهِ والإلْتِباسِ (١) وإِن أَدَّىٰ ذلك إلىٰ تكرارِ ذِكْرِ الأرقامِ تكرارًا مُتَكاثِرًا ؛ مُبالَغة في التوثيقِ ، ولأنّني - بل وغيري - الىٰ تكرارِ فِي اللَّوْتِيقِ ، ولأنّني - بل وغيري - قد أَحْتاجُ بعد إلى مُعاوَدةِ النَّظَرِ والمُراجَعةِ فيها ، فتسْهُلُ مُعاوَدتُهُما حِينَئذٍ ، فأقولُ مَتَلًا : «في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ١٤٤ ورقم ٢٠٥٤ : كذا» ، وأمّا إذا كانَ المخطوطُ نُسْخةَ الظّاهِريّةِ ونُسْخةَ حَلَب فلا أَذْكُرُ رَقْمَهُما ، بلِ اكْتَفَيْتُ بذِكْرِهِما بلا ذِكْرِ الرّقم .

وكذا الْتَزَمْتُ ذِكْرَ الأرقامِ في أوراقِ المخطوطِ وذِكْرَ أنّ المنقولَ موجودٌ في الواجِهةِ الأُولَىٰ مِن الوَرَقةِ أو في الواجِهةِ الثّانِيةِ منها ، وأَرْمِزُ لِلوَرَقةِ بقولي : (ق) ، ولِلواجِهةِ الثّانِيةِ بقولي : (ب) ، فأقولُ مَثَلًا : «في ولِلواجِهةِ الثّانِيةِ بقولي : (ب) ، فأقولُ مَثَلًا : «في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠ أ) : كذا».

(M)

* رابِعًا: جَعْلُ متنِ «لُبِّ الأُصُولِ» في أَعْلَىٰ الصَّفحةِ مفصولًا بينَه وبين «غايةِ الوُصُولِ» بِخَطِّ كما في الطَّبَعاتِ الحديثةِ، وجَعَلْتُ التَّعليقاتِ _ «إِمْتاعَ المُقْلَتَيْنِ» و «إِزالةَ الغاشِيةِ» _ في أَسْفَلِ الصَّفحةِ مفصولًا بينَها وبينَ «الغايةِ» بخَطًّ أيضًا.

BU

^{—————®} تعليقات على غاية الوصول ۞———— ۞ تعليقات على غاية الوصول ۞ (في نسخة ب) ، وهكذا . (في مِن الرَّمْزِ لها بقولي مَثَلًا : (في نسخة أ) ، (في نسخة ب) ، وهكذا .

* خامِسًا: جعلُ متنِ «اللَّبِّ» بين القَوْسَيْنِ (١) باللَّوْنِ الأَحْمَرِ البارِزِ؛ مُبالَغةً في التّمييزِ بينَ أقوالِ المتنِ وأقوالِ الشّرحِ، وقد بَذَلْتُ جُهْدِي في هذا بالرُّجُوعِ إلى ما وَقَفْتُ عليه مِن مخطوطِ «لُبِّ الأُصُولِ» بإبْرازَتَيْه الأُولى والأخيرةِ، وبالمُقابَلةِ بما في طبعةِ دارِ الفتحِ مِن متنِ «اللَّبِّ»؛ لأنه قابَلَ المتنَ على النُّسَخِ الخَطِّيّةِ كما قالَه في مُقدِّمةِ تحقيقِه (١).

N

* سادِسًا: وضعُ عَلاماتِ التَّرقيمِ الَّتِي يُسْتَعانُ بها علىٰ تيسيرِ القِراءةِ والفَهْمِ:
 كالفاصِلةِ (،)، والنُّقْطةِ (٠)، والنُّقْطَتَيْنِ (:)، والفاصِلةِ المنقوطةِ (؛)،
 والوُصْلةِ (_)، وعَلامةِ اسْتِفْهامٍ (؟)، والقَوْسَيْنِ المُزَهَّرَيْنِ (﴿ ﴾) للآياتِ،
 وعَلامةِ تنصيصٍ (« ») لِلنَّصِّ الحديثيِّ ومَقُولِ كُلِّ قولِ قائِلٍ واسْمِ كتابٍ.

ومِن عَلاماتِ الترقيمِ: عَلامةُ تفقيرِ (٣)، وهي: تركُ فَراغِ بمِقْدارِ اسْمٍ عندَ بِدايةِ كُلِّ فَقْرَةٍ، وقد الْتَزَمْتُها في متنِ «اللَّبِّ» وشرحِه «غايةِ الوُصُولِ»، فترَكْتُ فراغًا بمِقْدارِ كَلِمةٍ في بِدايةٍ كُلِّ فَقْرَةٍ، قالَ العَلاّمةُ الشّيخُ عبدُ الفَتّاحِ أبو غُدّةَ في آخِرِ تحقيقِه لكتابِ «تصحيحِ الكُتُبِ وصُنْعِ الفَهارِسِ المُعْجَمةِ»: «اعْتادَ الطّابِعُون أن يَجْعَلُوا بَدْءَ الكلامِ في الأصلِ في أوّلِ المَقْطَعِ راجِعًا عن أوّلِ السَّطْرِ بمِقْدارِ كَلِمةٍ واحِدةٍ؛ لِيَبْرُزَ ويَظْهَرَ»، قالَ: «وهو أسلوبٌ مُفيدٌ وتجميليٌّ في آنٍ واحِدٍ»(٤).

⁽١) ويُسَمَّىٰ أيضًا: «الهِلالَيْنِ»، و«عَلامةَ الحَصْرِ».

⁽٢) «غاية الوصول» ط دار الفتح (ص٤٦)٠

 ⁽٣) كما في كتابِ «تَعَلَّمِ النّحوِ والإِمْلاءِ والتّرقيمِ» تأليفِ الدُّكْتُورِ عبدِ الرّحمنِ
 الهاشِميِّ، طبعة دار المنهاج (ص٢٤٨)٠

⁽٤) «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة» (ص٩٦ - ٩٧).

وفَعَلْتُ هذا أيضًا في التعليقاتِ، فترَكْتُ فَراغًا بِمِقْدارِ كَلِمةٍ في بِدايةِ كُلِّ تعليقٍ وبِدايةٍ فَقْرَةٍ جديدةٍ منه، فأصلُ الكِتابِ والتعليقِ عليه سَواءٌ في هذا الأسلوبِ، وهو أسلوبٌ جميلٌ في ذاته، وبعضُ الطّابِعِين يَجْعَلُون التعليقَ مُخْتَلِفًا عن أسلوبِ أصلِ الكتابِ، فيَجْعَلُون أوّلَ الفقرةِ الّتي فيها رقمُ رَبْطِ التعليقِ بالأصلِ بارِزًا أوّلُه بالرَّقْمِ فقط، ثُم تَتَساوَىٰ أوائِلُ الفقرةِ الّتي تليها، وتكونُ كُلُّها ببَدْء واحدٍ حتى تَأْتِي فَقْرَةٌ جديدةٌ لها رقمُ ربطِ التعليقِ بالأصلِ، قالَ الشّيخُ عبدُ الفتّاحِ أبو غُدّةَ : «وهذا الأُسْلُوبُ غيرُ جميلٍ في ذاتِه ومرغوبٌ عنه، ومُفَوِّتُ على القارِئِ النّاظِرِ الإهْتِداءَ إلى أوّلِ الفَقْرَةِ مِن الفَقَراتِ الّتي لا تَبْدَأُ برَقْمٍ، والّذي أَخْتارُه هو النّسلوبُ الأولُ المرغوبُ فيه؛ لأنه يُسَهِّلُ على القارِئِ النّاظِرِ الإهْتِداءَ بسُوْعةِ إلى النّقراتِ الّتي لا تَبْدَأُ بالرّقم» (١٠) .

W: 300

* سابِعًا: تقسيمُ نُصُوصِ الكتابِ إلى فَقَراتٍ كبيرةٍ تارةً، ومُتَوسِّطةٍ تارَةً أُخْرَىٰ ، وصَغيرةٍ كذلك بحَسَبِ المَقامِ ، ولي في تقسيمِها طريقةٌ خاصةٌ ، منها: أنه إذا وُجِدَ في المسألةِ أقوالٌ جَعَلْتُ كُلَّ قولٍ في فَقْرَةٍ مُطْلَقًا سَواءٌ كانَ القولُ قصيرًا أو طويلًا ، ومنها: أني جَعَلْتُ المُحْتَرَزاتِ والإيراداتِ وأَجْوِبَتَها ونحوَها في فَقْرَةٍ ، وغيرُ ذلك ممّا يَظْهَرُ لِلمُتَأَمِّلِ ، وذلك لِلتّيسيرِ على الطّالِبِ الدّارِسِ فَهُمّا وحِفْظًا لِلمَسائِلِ والأقوالِ ونحوها ، وقد فَعَلَ هذا أيضًا شيخُنا الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى بْنُ سُمَيْطٍ في تحقيقِ «غايةِ الوُصُولِ» طبعةِ دارِ الضّياء ، فجَعَلَ كُلَّ قولٍ مِن الأقوالِ عندَ وُجُودِ الخِلافِ في المَّالِةِ في فَقْرَةٍ مُسْتَقِلَةٍ ، وكذا فَعَلَ في الأَجْوِبةِ والمُحْتَرَزاتِ ونحوها .

^{→ 🚾} تعليقات على غاية الوصول 🗫

⁽۱) «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة» (ص٩٧).

قالَ المُحَقِّقُ العَلَّامةُ الشَّيخُ عبدُ الفَتَّاحِ أبو غُدَّةَ في أَواخِرِ تحقيقِه لكتابِ «تصحيح الكُتُبِ» أثناءَ كلامٍ له في شأنِ اخْتِياراتٍ له واسْتِحْساناتٍ في شُؤُونِ طِباعةِ الكُتُب، فذَكَرَ أَحَدَ عَشَرَ اخْتِيارًا، منها: قالَ:

«٧ ـ تقصيرُ المَقاطِعِ في الكتابِ : يَنْبَغِي مُراعاةُ نَشاطِ الذَّهْنِ عندَ القارِئِ في المَباحِثِ الطَّويلةِ ، فبعضُهم يَسْرُدُ المَبْحَثَ على طُولِه وبُلُوغِه صفحةً أو صَفْحَتَيْنِ أو سِتَّ صَفَحاتٍ أو عَشْرَ صَفَحاتٍ سَرْدَةً واحِدةً لا مَقْطَعَ فيها ، ولا أوّلَ لها كما هي الحالُ في الكُتُبِ المطبوعةِ قديمًا في أَوائِلِ عَهْدِ انْتِشارِ الطِّباعةِ ، وهذا شيءٌ مُضْنٍ ثقيلٌ على النّفسِ والفِكْرِ جميعًا ، ويَزيدُ في ثِقَلِ البَحْثِ المقروءِ» .

قالَ: «والسَّدادُ في مِثْلِ هذه الحالِ: تقطيعُ المَباحِثِ أو المبحثِ الواحِدِ إلى مَقاطِعَ لطيفةٍ خفيفةِ الظِّلِّ، فلا يَزيدُ المَقْطَعُ في الكلامِ المُتَّصِلِ على أكثرَ مِن ثلاثة إلى خمسة أو سِتّة أو سبعة أَسْطُو في النّادِرِ؛ لِيَخِفَّ على النَّظَوِ وتُشْرِقَ الصّفحةُ ويَرْتاحَ النَّهْنُ بذلك»(١).

W ...

* ثامِنًا : وَضْعُ الأَرْقامِ العَدَديّةِ (١، ٢، ٣ إلخ) والأَحْرُفِ الأَبْجَديّةِ (أ، ب م إلخ) على تقسيماتِ وتَعْدِيداتِ الكِتابِ؛ تيسيرًا لِلقِراءةِ، وتقريبًا لِلفَهْمِ، وزيادةً للإيضاح.

W

* تاسِعًا : الفصلُ بينَ كُلِّ مَبْحَثَيْنِ أَو مَسْأَلَتَيْنِ بَوَضْعِ شَكْلٍ هكذا : « ﴿ ﴿ وَهُ عَلَى اللهِ عَالَىٰ لَهُ عَالَىٰ لَهُ عَالَىٰ لَهُ عَالَىٰ لَهُ عَالَىٰ لَهُ عَالَىٰ لَهُ وَلَّهُ النَّوْوِيُّ لَا يَعْمُ اللهُ تَعَالَىٰ لَهُ وَقَدَ قَالَ الإِمَامُ النَّوْوِيُّ لَا رَحْمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ لَهُ وَقَدَ قَالَ الإِمَامُ النَّوْوِيُّ لَا يَعْمَلِيْ وَفَهُ عَالَىٰ لَا عَلَىٰ وَفَهُ عَلَيْهُ وَلَا يَعْمُونِ فَي كِتَابَةِ الحَدِيثِ وَضَبْطِهِ :

«التّقريبِ والتّيسيرِ » في النّوعِ الخامِسِ والعِشْرِين في كِتَابَةِ الحَدِيثِ وضَبْطِه :
هُ تَعْلَمُ عَلَيْهُ الوصُولُ ﴾ وقد قال الإيمامُ النّوعِ الخامِسِ والعِشْرِين في كِتَابَةِ الحَدِيثِ وضَبْطِه :

⁽۱) «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة» (ص١٠١)٠

«يَنْبَغِي أَن يَجْعَلَ بينَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دائِرةً ، نُقِلَ ذلك عن جَماعاتٍ مِن المُصَنِّفِين ٠٠» إلخ ، قالَ الإِمامُ السُّيُوطيُّ _ رحمه الله تعالى _ في «تدريبِ الرّاوِي» : «أي للفصلِ بينَ الحَدِيثَيْنِ»(١).

* عاشِرًا: ضَبَطْتُ نُصُوصَ متنِ «لُبِّ الأُصُولِ» ضَبْطًا كامِلًا، وضَبَطْتُ نُصُوصِ «غايةِ الوُصُولِ» ضَبْطًا شِبْهَ كامِلٍ، مُعْتَمِدًا في ذلك:

١ _ على ما في «الغايةِ» تارةً ؛ لأنّ المُؤلِّف _ على ما في «غايةِ الوُصُولِ» متنَ «اللَّبِّ» في بعضِ الأَحْيانِ.

 ٢ _ وعلى حَواشي «شرحِ المَحَلِّيِّ على جمعِ الجَوامِع» تارَةً أُخْرَىٰ ؛ لأنّها قد تَضْبِطُ العِباراتِ المُحْتَمِلةَ أوِ الغَريبةَ نحوًا وصرفًا ولُغةً.

٣ ـ وعلى الفَهْمِ المُتَبادِرِ مِن سِياقِ الكَلامِ تارَةً أخرىٰ ؛ لأنِّي دَرَسْتُ متنَ «اللَّبِّ» و«غايةَ الوُصُولِ» علىٰ مَشايِخَ ، فكثيرٌ مِن العِباراتِ واضِحٌ ضَبْطُ مَبْناه ، سَهْلٌ فَهْمُ مَعْناه .

٤ ـ وقد أُضْبِطُ بعضَ الكَلِماتِ اعْتِمادًا علىٰ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ أو غيرها ؛ لأنَّها ـ لإِتْقانِها ونَفاسَتِها^(٢)ـ قد تَضْبِطُ الكَلِماتِ المُشْكِلةَ أوِ الغَريبةَ أوِ المُحْتَمِلةَ

[&]amp; تعليقات على غاية الوصول ﴿

⁽۱) «تدريب الراوي» (۲۷/۶).

⁽٢) قالَ مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٤٧) _ وقد ضَبَطَ نُصُوصَ الكتابِ بالشَّكلِ _ : «وقد أَسْعَفَتْني في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ النُّسَخُ المخطوطةُ بالضّبطِ، ولا سِيّما نُسْخةُ المكتبةِ الظَّاهِريّةِ ونُسْخةُ حَلَب، حيثُ امْتازَتا بالدِّقّةِ الشّديدةِ في الضّبطِ، ويكفى أنَّ ناسِخَ نُسْخةِ المكتبةِ الظَّاهِريَّةِ هو العالِمُ الكبيرُ ابْنُ الحِمْصيِّ ، وهو مِن أُخَصِّ تَلامِيذِ الشَّيخ زَكَريًّا ﷺ). اهـ

وُجُوهًا، وفي هذه الحالة أُبيِّنُ في التّعليقِ _ وهو «إِمْتاعُ المُقْلَتَيْنِ بِمُقابَلةِ النُّسْخَتَيْنِ» _ أنّ الضّبطَ موجودٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ مَثَلًا، أو في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ مَثَلًا، أو في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ مَثَلًا، وهكذا، وأَذْكُرُ رَقْمَ الوَرَقةِ والواجِهةِ مِن المخطوطِ، وقد أُرْفِقُ صُورةَ الكَلِمةِ في المخطوطِ؛ إِفادةً لِلقارِئِ، وزِيادةً في التّوثيقِ، وإِزالةً لِلشّكِ وإِن تَيَسَّرَ تحقيقُ ضبطِها بمُراجَعةِ المَعاجِم اللّغَويّةِ.

مِثالُ ذلك : ضَبْطِي قولَ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا ﴿ فَي حرفِ ﴿ لُو ﴾ مِن مبحثِ الحُرُوفِ : ﴿ . . لِأَنّ النّيءَ قد لا يُؤْخَذُ ، وقد يَرْمِيه آخِذُه . . ﴾ ، عَلَقْتُ عليه بقولي في ﴿ إِمْتاعِ المُقْلَتَيْنِ ﴾ : ﴿ قوله : (النّيءَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٧ أ) بكسرِ النُّونِ وسُكُونِ الياءِ : لِمُنَالِمِيْقَد ، وهو بوَزْنِ ﴿ نِيعٍ ﴾ كما في ﴿ القامُوسِ المُحِيطِ ﴾ (١).

* حادِيَ عَشَرَ : اعْتَنَيْتُ بالتّنبيهِ على مُخالَفة طبعة الحَلَبيِّ لِلنَّسَخِ الخَطَّيّةِ ؛ لأنّها طبعةٌ قديمةٌ اعْتَمَدَ عليها المَشايِخُ والطُّلَابِ مَدَى أكثرَ مِن قَرْنٍ ، فهم أَلِفُوا بها مُدّةً طَويلةً ، فأقولُ عندَ ذلك : «في طبعةِ الحَلَبيِّ : كذا ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ » مَثَلًا أو «مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ » إِذا اتَّفَقَتِ النُّسَخُ جميعُها ، وأزِيدُ على ذلك قولي : «وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ » مَثَلًا ؛ لِلاسْتِئْناسِ ، ولِئلّا يُظنَّ بي التَّفُرُّدِ بذلك عن بَقيّةِ المُحَقِّقِين لِلكِتابِ .

واعْلَمْ: أنه يَنْبَغِي العُدُولُ عن طبعةِ الحَلَبِيِّ إلى هذه الطّبعةِ الّتي قُمْتُ بإخْراجِها، وذلك لأنّ في طبعةِ الحَلَبِيِّ أخطاءً مَطْبَعِيّةً، وهي إِمّا بتحريفٍ أو نقصٍ أو زِيادةٍ كما هو مُشاهَدٌ لِلمُدَرِّسِ والدّارِسِ، وسأَذْكُرُ أَمْثِلةً لِلأَخْطاءِ المَطْبَعيّةِ في اللهُ المُعالِمُ المُعلَّمِ المُعالِمُ المُعلَّمِ المُعلَّمُ المُعلَّمِ المُعلَّمِ المُعلَّمِ المُعلَّمِ المُعلَمِ المُعلَّمِ المُعلَمِ المُعلَّمِ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمُ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمُ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمُ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمِ المُعلَمُ المُعلَمِ

⁽١) انْظُرْ ص٣٦٦ مِن هذه الطَّبْعة ِ٠

طبعةِ الحَلَبيِّ:

* مِثالُ التّحريفِ:

أ_ ما جاءَ فيها في تعريفِ أصولِ الفقهِ مِن المُقدِّماتِ:

« . . وقَرَّرَه في «مَنْعِ المَوانِعِ» بما لا يَشْفِي ، وقَرَّرَهِ شيخُنا العَلَّامةُ الجَلالُ المَحَلِّيُّ بما لا مَزيدَ عليه ، واسْتَبْعَدَه أيضًا شيخُه العَلَّامةُ الشَّمْسُ البِرْماوِيُّ . . » (١) .

فقولُه فيها: «وقَرَّرَه» _ مِن «التّقريرِ» _ تحريفٌ، وصَوابُه: «وقد رَدَّه» _ ـ بـ «قَدْ» الحَرْفيّةِ ومِن «الرَّدِّ» _ كما في النُّسَخ الخَطِّيّةِ (٢٠).

ب _ ما جاءَ فيها في الكلامِ على المُباحِ مِن المُقدِّماتِ أيضًا:

« . . وأَوْلى منه ما سَلَكْتُه في «الحاشِيةِ» أخذًا مِن كلامِ بعضِ المُحَقِّقِين :
 ١ ـ مِن تَحْرِيمِ الكَلامِ فيها بوَجْهٍ آخَرَ . . »^(٣).

فقولُه : «مِن تحريمِ» بالميمِ تحريفٌ ، وصَوابُه : «مِن تحريرِ» بالرّاءِ كما في النُّسَخ الخَطِّيّةِ (١٠).

ج _ ما جاءَ فيها في حرفِ «لو» مِن الحُرُوفِ مِن الكتابِ الأوّلِ:

« . . وقَدْ ذَكَرْتُ في «الحاشِيَةِ» ما يُؤْخَذُ منه سَبَبُ عُدُولِي عنْ تصحيحِ ما صَحَّحَه «الأَصلُ» مُضَمِّنًا بِه قَوْلَ الجمهورِ إلى تَصْحيحِي . . »(٥).

⁽١) «غاية الوصول» طبعة الحلبي (ص٥).

⁽٢) انظر ص ١٣٨ مِن هذه الطّبعة.

⁽٣) «غاية الوصول» طبعة الحلبي (ص٢٦).

⁽٤) انظر ص ١٩٨ مِن هذه الطّبعة.

⁽٥) «غاية الوصول» طبعة الحلبي (ص٦٣).

فقوله: «مُضَمِّنًا» بالميم الثّانيةِ والنُّونِ تحريفٌ، وصَوابُه: «مُضَعِّفًا» بالعَيْنِ والفَاءِ كما في النَّسَخ الخَطِّيّةِ (١٠).

د_ما جاء فيها في عدم التّأثير مِن القَوادح مِن القِياسِ:

« . . فالطَّهارةُ بالنِّسْبةِ لِإِفْتِقارِ الوُضُوءِ إلى النِّيَةِ شبهُ المُناسَبةِ فيه بالذَّاتِ ؛ إِذِ المُناسَبةُ الذَّاتِيَّةُ له : كونُ الوُضُوءِ عِبادةً » (٢٠).

فقوله: «شَبَهُ المُناسَبةِ» تحريفٌ، وهو هكذا في أكثرِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وصَوابُه: «شَبَهٌ لا مُناسَبةَ» كما في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ (٣).

* ومِثالُ الزِّيادةِ :

أ_ ما جاءَ فيها في مبحثِ الحُرُوفِ مِن الكتابِ الأوّلِ:

«(و) النَّامِنُ : (الباءُ : لِلْإِلْصَاقِ) وهو أصلُ مَعانِيها (حَقِيقَةً) : نحوُ : «به داءُ» أيْ : أُلْصِقَ به (وَمَجَازًا) : نحوُ : «مَرَرْتُ بِزيدٍ» أيْ : أَلْصَقْتُ مُرُورِي بمَكانٍ يَقْرُبُ منه المُرُورُ ؛ إِذِ المُرُورُ لم يُلْصَقْ بزيدٍ» (٤). اهـ

فقولُه في هذه الطَّبْعةِ: «بمَكانٍ يَقْرُبُ منه المُرُورُ؛ إِذِ المُرُورُ ..» فيه زِيادةُ «المُرُورُ» الأوّلِ، وهي غيرُ موجودةٍ في النُّسَخِ الخَطِّيّةِ والطَّبَعاتِ (٥٠).

ــــــ تعليقات على غاية الوصول 🚷

ب _ ما جاءَ فيها في مبحثِ التّخصيصِ مِن الكتابِ الأوّلِ عندَ قولِ المتنِ :

(١) انظر ص ٣٦٥ مِن هذه الطبعة.

- (۲) «غاية الوصول» (ص١٣٦).
- (٣) انظر ص ٧٢٣ مِن هذه الطّبعة .
- (٤) «غاية الوصول» طبعة الحلبي (ص٥٧).
 - (٥) انظر ص ٣٣٩ مِن هذه الطبعة.

«فهو حُجّةٌ» :

« .. وقيلَ : حُجّةٌ في الباقي إِن أَنْبَأَ عنِ الباقي العُمُومُ : نحوُ : ﴿ فَأَقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ؛ فإنّه يُنْبِئُ عنِ الحَرْبيِّ . . » إلخ .

فقوله: «في الباقي» لم أَرَه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ ولا في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ولا في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ولا في نُسْخةِ حَلَب وإِن أَثْبَتَه مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٣٧٦) وإِن كَانَ صحيحًا في نفسِه ؛ لأنه ثابِتٌ أيضًا في «شرحِ المَحَلِّيِّ» ، وعِبارتُه: «(وقِيلَ) هو حُجَّةٌ في الباقِي (إِنْ أَنْبَأَ عنه العُمُومُ) ..» (١).

ج _ ما جاء فيها في المُرادِفِ مِن الكتابِ الأوّلِ:

«وقِيلَ: لا؛ إِذْ لَوْ أُتِيَ بكَلِمةٍ فارِسِيّةٍ مَكانَ كَلِمةٍ عَرَبِيّةٍ في كلامٍ لم يَسْتَقِمْ لُغةً الكَلامُ؛ لِأَنَّ ضَمَّ لُغةٍ إلى أُخْرَىٰ كضَمِّ مُهْمَلِ إلىٰ مُسْتَعْمَلٍ ٠٠» إلخ .

فقولُه فيها: «لم يَسْتَقِمْ لُغةَ الكلامُ» فيه زِيادةُ لفظةِ «لُغة»، وهي غيرُ موجودةٍ في جميعِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ (٢).

W

* ومِثالُ النّقص :

أ ـ ما جاء فيها في مبحثِ الحديثِ المُرْسَلِ مِن الكتابِ الثّاني :

«والتّقيِيدُ بـ «كِبارِ التّابِعِين» مِن زِيادتي » (٣).

هو هكذا في طبعةِ الحَلَبيِّ، وعِبارةُ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ: «والتَّقيِيدُ بـ«كِبارِ __________

⁽۱) «شرح المحلي مع حاشية العطار» (۳۹/۲).

⁽٢) انظر ص ٢٩٤ مِن هذه الطّبعة.

⁽٣) «غاية الوصول» طبعة الحلبي (ص١١٠).

التَّابِعِين » في العاضِدِ الأوّلِ معَ قولي : «إِن لم . . » إلى آخِرِه مِن زِيادتي » (١).

* ثانِي عَشَرَ: قد أُرْفِقُ صُورةَ كَلِمةٍ أو سَطْرٍ أو أَسْطُرٍ أو صَفْحةٍ أو صَفْحةٍ أو صَفْحةً بْنِ مِن النَّسَخِ الخَطِّيّةِ زِيادةً في التّوثيقِ وإِزالةً لِلشَّكِّ مِن القارِئِ بل ومِنِّي إِذَا بَعُدَ العَهْدُ، وفَعَلْتُ ذَلَكُ أَيضًا في تحقيقِ «كَشْفِ اللَّنَامِ عن شرحِ شيخِ الإِسْلامِ» العَهْدُ، وفَعَلْتُ ذَلك أيضًا في تحقيقِ «كَشْفِ اللَّنَامِ عن شرحِ شيخِ الإِسْلامِ» لِلغُنيْميِّ طبعةِ دَارِ الضِّياءِ، وقد رأيتُ الدُّكْتُورَ عبدَ العظيم محمود الدِّيب فَعَلَ نحوَ للعُنيْميِّ طبعةِ دَارِ الضِّياءِ، وقد رأيتُ الدُّكْتُورَ عبدَ العظيم محمود الدِّيب فَعَلَ نحوَ ذلك في تحقيقِ «نِهايةِ المَطْلَبِ» لإِمامِ الحَرَمَيْنِ في الأَلفاظِ التي تَعَذَّرَ قِراءتُها(٢).

(M)

* ثالِثَ عَشَرَ : عَلَقْتُ على قولاتِ الشَّيخِ زَكَريّا : «كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ» ونحوِه (٢) بنقلِ عِباراتٍ مِن «حاشِيةِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا على شرحِ المَحَلِّيِّ على جمع الجَوامِعِ» ؛ لأنّ حاجة المُدَرِّسِين والطُّلَابِ إليها ماسّةٌ ، وقدِ اعْتَنَى بها أيضًا مُحقِّقُ طبعةِ الهاشِميّةِ الأُسْتاذُ مهنّد يحيى إسماعيل ، وكذا شيخُنا الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى ابْنُ سُمَيْطٍ في بعضِ المَواضِعِ ، قالَ مُحقَّقُ طبعةِ الهاشِميّةِ : «وقد وَصَلَ مجموعُها ابْنُ سُمَيْطٍ في بعضِ المَواضِعِ ، قالَ مُحقَّقُ طبعةِ الهاشِميّةِ : «وقد وَصَلَ مجموعُها اللهُ ولاتِ المذكورةِ _ إلى اثْنَيْنِ وسِتِين مَوْضِعًا» (١٤). اهـ

وسَمَّيْتُ هذه التَّعليقاتِ: «إِزالةَ الغاشِيةِ * عن إِحالةِ المُصَنِّفِ إلىٰ الحاشِيةِ *».

⁽١) انظر ص ٦٠٠ مِن هذه الطبعة ٠

⁽٢) انْظُرْ مَثَلًا الصّفحة ٥٥، ٢٥٥ مِن الجُزْءَ الأوّلَ مِن «نِهايةِ المَطْلَبِ» ط دارِ المِنْهاجِ.

 ⁽٣) كقوله: ((ذَكَرْتُه في الحاشِيةِ مَعَ زيادةِ).

⁽٤) «غاية الوصول» ط الهاشمية (ص٣٨).

بينَهما فطريقُ التّمييزِ:

أ ـ أنَّ كُلَّ ما كانَ مِن التَّعليقاتِ مُتَعَلِّقًا ببَيانِ اخْتِلافِ الإِبْرازَتَيْنِ أوِ النُّسَخِ أوِ الطَّبَعاتِ فهي مِن «إِمْتاع المُقْلَتَيْنِ».

ب _ وما كانَ منها مُتَعَلِّقًا بنُقُولِ الإِحالاتِ إلىٰ «الحاشِيةِ» أو تَتِمَّةِ الآياتِ فهي مِن «إِزالةِ الغاشِيةِ».

* رابعَ عَشَرَ : لم أُخَرِّجِ فيه الآياتِ ولا الأحاديثَ ولم أَعْزُ الأقوالَ والنُّقُولَ ولم أُتَرْجِمِ الأَعْلامَ ؛ لأنّ فيما قُمْتُ به مِن المُقارَنةِ بينَ الإِبْرازَتَيْنِ مِن أوّلِهما إلى آخِرِهما شُغْلًا شاغِلًا ، ولِئَلّا يَكْبُرَ حَجْمُ الطَّبْعةِ ، ولأنّ مقصودي بالذّاتِ هُنا مُنْصَبُّ على تصحيحِ نُصُوص الكِتابِ وعِباراتِه ، ولأنّني سأقُومُ بذلك كُلّه إِن شاءَ الله تعالى في «رياضةِ العُقُولِ في إيضاحِ غايةِ الوصولِ».

تنبيهُ : مَعَ عَدَمِ تَخْرِيجِي لِلآياتِ فإنِّي :

٢ ـ اعْتَنَيْتُ بِكِتابةِ الآياتِ على وَفْقِ قِراءةِ المُؤَلِّفِ الشَّيخِ زَكَريّا ـ ﷺ ـ كما هي مكتوبةٌ في النَّسَخِ الخَطِّيةِ أو بعضِها ، والقِراءةُ السَّائِدةُ في عَصْرِه ومِصْرِه : قِراءةُ أبي عَمْرِو البَصْرِيِّ ، مِثالُ ذلك :

أ ـ تمثيلُه عندَ ذِكْرِ المُحْتَرَزاتِ مِن تعريفِ الحُكْم بقولِه : ﴿ ﴿ وَيَوْمَ تُسَيِّرُ الجِبَالُ ﴾»، وعَلَّقْتُ عليه بقولي : «قوله : (﴿ تُسَيَّرُ الجِبَالُ ﴾) هو الّذي في أكثرِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ : كنُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧ أ) : سُنِيرَ البَّكُنُّ، والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٤ ب) : ﴿ مُنْجَلِلْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ طَبَعَةُ دَارِ الفَتَحِ (ص١٤٦) ، وفي طبعةِ الحَلَبِيِّ (ص٧): ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾، وهو في النُّسْخةِ الْأَزْهَريَّةِ رقم ٧٧٨٩٢: نيرليبال»(١).

ب _ قولُه في التّخصيص : « ٠٠ كتَخصيص خَبَرِ «أبي داوُدَ» وغيرِه : «لِيُّ الواجِدِ يُحِلُّ عِرْضَه وعُقوبَته ﴾ _ أي : حَبْسَه _ بمَفْهُوم : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُ مَآ أُفِّ ﴾ . . » إلخ ، عَلَّقْتُ عليه بقولي : «قوله : (أُفِّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٢ أ) بكسرِ الفاءِ بلا تنوينِ ، وهي قِراءةُ أبي عَمْرِو وحمزةَ والكِسائيِّ وشُعْبةَ ، وقَرَأَ نافِعٌ وحَفْصٌ بكسرِ الفاءِ وتنوينِها ، وقَرَأَ ابْنُ كثيرٍ وابْنُ عامِرٍ بفتحِ الفاءِ وتركِ التّنوينِ ، أَفادَه في «الوافي شرح الشّاطِبِيّةِ» (ص(7.7)» أَفادَه في

وقد رأيتُ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ ضَبْطَ «وَهْوَ» مُطْلَقًا سَواءٌ كانَ قُرآنًا أو غيرَه بسُكُونِ الهاءِ ، مِثالُه : قولُه في الإجْتِهادِ : «(الْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَجُوزُ لِمُقَلِّدٍ قَادِر عَلَىٰ التَّرْجِيحِ) وَهْوَ : مُجْتَهِدُ الفَتْوَىٰ ٠٠» إلخ، عَلَّقْتُ عليه بقولي : «قوله : (وَهْوَ) مضبوطٌ هو ونَظائِرُه في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) بسُكُونِ الهاءِ : **يَقِ***نَّعَبَهُ ا***لنَّعِب**، وبه قَرَأَ أبو عَمْرِو البَصْريُّ مِن السَّبْعةِ»^(٣).

(M)

🥌 🚷 تعليقات على غاية الوصول 🚷 (١) انظر ص ١٤١ من هذه الطّبعة .

⁽٢) انظر ص ٤٦٨ من هذه الطبعةِ .

⁽٣) انظر ص ٨٥٠ من هذه الطبعة.

* خامِسَ عَشَرَ: لم أَزِدْ في صُلْبِ الكِتابِ شيئًا مِن عندي ولو كانَ عُنُوانَ بابٍ أو ترجمةً مَبْحَثٍ كما فَعَلَ بعضُ المُحَقِّقِين ؛ مُبالَغةً مِنِّي في المُحافَظةِ على أصلِ الكِتابِ دُونَ زِيادةِ أيِّ لَفْظةٍ في صُلْبِه لَيْسَتْ مِن الكتابِ ، ولأنِّي سأُبيِّنُ شُرُوعاتِ ودُخُولاتِ وانْتِقالاتِ (١) المُؤَلِّفِ في المَسائِلِ والمَباحِثِ في «رِياضةِ العُقُولِ» إِن شاءَ الله .

W

* سادِسَ عَشَرَ : لم أَضَعِ الكَلِماتِ الَّتِي وَقَعَ فيها اخْتِلافٌ بينَ النُّسَخِ بينَ مَعْكُوفَتَيْنِ : ([. . .]) كما فَعَلَه كثيرٌ مِن المُحَقِّقِين ؛ لأنّ الغَرَضَ مِن وضعِ المَعْكُوفَتَيْنِ تنبيهُ القارِئِ على اخْتِلافِ النُّسَخِ في الكَلِماتِ ، والتّنبيهُ على ذلك حاصِلٌ بالتّعليقِ الذي قُمْتُ به لِبَيانِ اخْتِلافِ النُّسَخِ .

W

﴿ سابِعَ عَشَرَ : نَقَلْتُ تَرْجَمةَ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصارِيِّ ﴿ مِن ﴿ النُّورِ النُّورِ السَّافِرِ ﴾ ؛ لإختِصارِها .

* **

⁽۱) قوله : (شُرُوعاتِ ودُخُولاتِ) الشُّرُوعاتُ : كقولِهم : «هذا شُرُوعٌ في الكلامِ على كذا» ، والدُّخُولاتُ : كقولِهم : «هذا دُخُولٌ في المتنِ» ، والإنْتِقالاتُ : كقولِهم : «ولمّا فَرَغَ مِن كذا شَرَعَ في الكلامِ على كذا» ، وهي مِن وَظائِفِ الشُّرَّاحِ والمُحَشِّين كما بَيَّنْتُها في «تعريفِ المُحَقِّقِين» (ص ٦٣١) .

ترجمَةُ شيخ الإِسْلامِ زَكَرِيّا الأَنْصَادِيّ بِسْسِهِ اللَّهِ الرَّمْزِ الرَّحِيسِهِ

الحمدُ لله ﴿ والصّلاةُ والسّلامُ على رَسُولِ الله ﴿ وعلى آلِه وصَحْبِه ومَن والاه ﴾

أما بعد: فقد تَرْجَمَ لشيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصارِيِّ ـ رحمه الله تعالى ونَفَعَنا بعُلُومِه وأَعادَ علينا مِن بَرَكاتِه ـ كثيرٌ مِن العُلَماءِ والمُؤَرِّخِين مِن مُعاصِرِيه وتَلامِذَتِه ومَن بعدَهم (١)، منهم:

١ ـ الحافِظُ المُؤرِّخُ شمسُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ عبدِ الرِّحمنِ السَّخاويُّ (ت ٩٠٢) في «الضَّوْءِ اللَّامِعِ لأهلِ القَرْنِ التَّاسِعِ»، في الجُزْءِ الثَّالِثِ مِن طبعةِ دارِ الجيلِ، في حمسِ صَفَحاتٍ مِن ص ٢٣٤ إلى ص ٢٣٨.

مَمْن أَفْرَدَ ترجمةَ شيخِ الإِسْلامِ: الإِمامُ أحمدُ بْنُ قاسِمِ العَبّاديُّ (ت ٩٩٢)، قالَ في مُقدِّمةِ «حاشِيتِه على شرحِ البَهْجةِ» (٢/١): «وقد ذَكَرْتُ بعضَ مَناقِبِه في ترجمةٍ لطيفةٍ، ثُمَّ لَخَصْتُها في كُرّاسةٍ قليلةِ الأَوْراقِ كالصّحيفةِ».

وذَكَرَ الدُّكْتُورُ عَرَفةُ عبدِ الرِّحمنِ النَّادِي في مُقدِّمةِ تحقيقِ «فتح الإِلهِ الماجِدِ» (ص٦٦): أنّ ممّن كَتَبَ تَرْجَمةً مُسْتَقِلةً لشيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا: زينُ العابِدِين حفيدُ الشّيخِ زَكَريّا؛ فإنّ له «تُحْفةَ الأَحْبابِ بفَضائِلِ أحدِ الأَقْطابِ»، قالَ الدُّكْتُورُ عَرَفةُ: «نَقَلَ فيه كثيرًا مِن أحوالِ الشّيخِ زَكَريّا مِن خَطّه هو أو مِن خَطِّ أحدِ أبنائِه أو تَلامِيذِه، . . ووَرَدَ فيه في ص ٤٤: أنّ أحدَ أبناءِ الشّيخ زَكَريّا شَرَعَ في عَمَلِ ترجمةٍ لِوالِدِه لكنّه لم يَعْمَلْ منها غيرَ وَرَقَتَيْنِ»، وهو مخطوطٌ بدارِ الكُتُبِ المِصْريّةِ تحتَ رقم ٧٧٥ مخطوطات الزّكية، أَرْجُو مِن الله تعالى أن يُوَفّقني لِخِدْمَتِه.

٢ ـ والحافظُ جَلالُ الدِّينِ عبدُ الرِّحمنِ بْنُ أبي بكرٍ السُّيُوطيُّ (ت ٩١١) في «نَظْمِ العِقْيانِ في أَعْيانِ الأَعْيانِ»، في نِصْفِ صَفْحةٍ في الصّفحةِ 11٣ مِن طبعةِ المَطْبَعةِ السُّوريّةِ الأَمْرِيكيّةِ في نيويرك سنةَ ١٩٢٧ بتحقيقِ الدُّكْتُورِ فيليب.

٣ ـ والإمامُ شِهابُ الدِّين أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أبي بكرِ بْنِ أبي بكرِ بْنِ أبي بكرٍ الأَنْصاريُّ الحِمْصيُّ الدِّمَشْقيُّ الشّافِعيُّ (ت ٩٣٤) في «حَوادِثِ الزَّمانِ ووَفَياتِ الشَّيُوخِ والأَقْرانِ» في حَوادِثِ سنةِ ٩٢٧ ، في الصّفحةِ ٤٦ ٥ إلى الصّفحةِ ٤٨ ٥ الشُّيُوخِ والأَقْرانِ» في حَوادِثِ سنةِ ٩٢٧ ، في الصّفحةِ ١٤٥ إلى الصّفحةِ الشّاعِريّةِ لِكتابِ «غايةِ مِن الجُزْءِ الثّالِثِ مِن طبعةِ دارِ النَّفائِسِ ، وهو ناسِخُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ لِكتابِ «غايةِ الوُصُولِ».

٤ ـ والمُؤَرِّخُ مُحمَّدُ بْنُ أحمدَ بْنِ إِياسِ الحَنَفَيُّ (ت ٩٣٠ تقريبًا) (١١ في «بَدائِعِ الرُّهُورِ في وَقائِعِ الدُّهُورِ» ، في الصّفحةِ ٩٣٠ إلى الصّفحةِ ٣٧٢ مِن الجُزْءِ الحُوْمِ الحَوْمِ الجُوْمِ الحَوْمِ الحَمْمِ الحَوْمِ الحَمْمِ الحَوْمِ الحَمْمِ الحَمْمِ الحَوْمِ الحَمْمِ الحَوْمِ الحَمْمِ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمِ الحَمْمُ الحَمْمِ الحَمْمُ الحَمْمِ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمِ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمُ الحَمْمِ الحَمْمُ ا

٥ ـ والعَلّامةُ المُؤرِّخُ زينُ الدِّين عُمَرُ بْنُ أحمدَ بْنِ عليِّ بْنِ محمودٍ الشَّمّاعُ الحَلَبيُّ (ت ٩٣٦) تلميذُ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا في «القَبَسِ الحاوِي لِغُرَرِ ضَوْءِ الصَّفَحاوِيِّ»، في سِتِّ صَفَحاتٍ مِن الصَّفْحةِ ٢٨٦ إلى الصَّفْحةِ ٢٨٦ مِن طبعةِ دارِ صادِرٍ، وهو تلخيصٌ لِما في «الضَّوْءِ اللّامِع» وزِيادةٌ عليه.

٦ ـ والإِمامُ عبدُ الوَهّابِ بْنُ أحمدَ بْنِ عليّ الشَّعْرانيُّ (ت ٩٧٣) تلميذُ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا في كِتابَيْنِ : أحدُهما : «الطَّبَقاتُ الكُبْرَىٰ»، في الجزءِ الثّاني مِن طبعةٍ قديمةٍ في ثَلاثِ صَفَحاتٍ مِن ص ١١١ إلىٰ ص ١١٣، وثانيهما : «الطَّبقاتُ الصُّغْرَىٰ»، في سبع صَفَحاتٍ من ٢١ إلىٰ ص ٢٧ مِن طبعةِ مكتبةِ الثَّقافةِ الدِّينيّةِ.

٧ ـ والشِّهابُ أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عليِّ الملَّا الحَصْكَفيُّ الحَلبيُّ الشَّافِعيُّ (ت ١٠٠٣) في «مُتْعةِ الأَذْهانِ مِن التَّمَتُّعِ بالإِقْرانِ بينَ تَراجِمِ الشُّيُوخِ والأَقْرانِ»،
 في الجُزْءِ الأوّلِ مِن طبعةِ دارِ صادِر، في ثلاثِ صَفَحاتٍ مِن ص ٣٦٢ إلى ص
 ٣٦٤٠٠

٨ ـ والشيخُ الإِمامُ عبدُ الرَّؤُوفِ بْنُ تاجِ العارِفِين بْنِ عليِّ بْنِ زينِ العابِدِين المُناويُّ (ت ١٠٣١) في «الكواكِبِ الدُّرِّيةِ في تَراجِمِ السَّادةِ الصُّوفيّةِ» في الصّفحةِ
 ٢٥ إلى الصّفحةِ ٥٥ مِن الجُزْءِ الرّابِعِ مِن طبعةِ المَكْتَبةِ الأَزْهَريّةِ لِلتُّراثِ.

٩ ـ والعَلّامةُ السَّيِّدُ عبدُ القادِرِ بْنُ شَيْخِ بْنِ عبدِ الله العَيْدَرُوسُ الحُسَيْنيُّ (ت ١٠٣٨) في «النُّورِ السّافِرِ عن أَخْبارِ القَرْنِ العاشِرِ»، في سِتِّ صَفَحاتٍ من ص ١٧٢ إلى ص ١٧٧ مِن طبعةِ دارِ صادِرٍ، وهو ناقِلٌ عنِ «الضَّوْءِ اللّامِع».

١٠ ـ والشّيخُ مُرادُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ جاوِيش الرُّوميُّ ثُمَّ المِصْريُّ الحَنَفيُّ المعروفُ بالأَزْهَريِّ (ت بعد ١٠٤٥) في «فتحِ البارِي بذِكْرِ ما اخْتَصَّ الله به الشيخَ زَكَريَّا الأَنْصارِيَّ»، مخطوطِ الأَزْهَريّةِ رقم ١١٦٨ في ٢٩ وَرَقةً (١).

١١ ـ والإِمامُ نَجْمُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ الغَزِّيُّ (ت ١٠٦١) في «الكواكِبِ السّائِرةِ بأَعْيانِ المِائةِ العاشِرةِ»، في الجُزْءِ الأوّلِ مِن طبعةِ دارِ الكُتُبِ العِلْمِيّةِ، في إحدىٰ عَشَرَةَ صَفْحَةً مِن ص ١٩٨ إلى ص ٢٠٨، فهي أوسعُ تَراجِمِه.

١٢ ـ وشِهابُ الدِّين عبدُ الحَيِّ بْنُ أحمدَ الحَنْبَليُّ الدِّمَشْقيُّ المشهورُ بـ (ابْنِ العِمادِ) (ت ١٠٨٩) في (شَذَراتِ الذَّهَبِ في أَخْبارِ مَن ذَهَبَ) ، في الجُزْءِ العاشِرِ مِن طبعةِ دارِ ابْنِ كثيرٍ ، في قريبٍ مِن ثلاثِ صَفحاتٍ مِن ص ١٨٦ إلى ص ١٨٨ ،

⁽١) «الأعلام» للزركلي (١٩٩/٧)·

وهو ناقِلٌ عن «النُّورِ السَّافِرِ» كما صَرَّحَ به معَ اطِّلاعِه على ما في «الكَواكِبِ السَّائِرةِ».

١٣ ـ والقاضِي مُحمَّدُ بْنُ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الله الشَّوْكانيُّ اليَمَنيُّ (ت ١٢٥٠) في «البَدْرِ الطَّالِعِ بمَحاسِنِ مَن بعدَ القَرْنِ السَّابِعِ»، في الصَّفحةِ ٢٥٢ و٣٥٠ مِن الجُزْءِ الأوّلِ مِن طبعةِ دارِ المَعْرِفةِ.

واخْتَرْتُ هُنا نقلَ ترجمتِه الّتي ذَكَرَها السَّيِّدُ عبدُ القادِرِ بْنُ شيخِ العَيْدَرُوسُ في «النُّورِ السّافِرِ» ؛ لِتَوسُّطِها ، وأَتَبَرَّكُ بِخِدْمَتِها بوضع تعليقاتٍ مُفيدةٍ عليها مِن غيرِها ؛ تنبيها أو تصحيحًا تارةً ، وتكميلًا أو توضيحًا تارةً أُخْرَىٰ ، واسْتَعَنْتُ في تعيينِ أَسامي الأَعْلامِ المذكورِين في هذه الترجمةِ بما في «ثَبَتِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأنصاريّ» الذي خَرَّجَه الحافِظُ السَّخاويُّ ، طبعةِ دارِ البَشائِرِ الإِسْلاميّة ، وبتعليقاتِ مُحَقِّقِه الشّيخِ مُحمَّدِ بْنِ إبراهيم الحُسَيْن عليه ؛ تَحَرُّزًا عنِ الخَطَإِ في تعيينِها ، والله المُوَفِّقُ .



قالَ ﴿ يَالِيهُ :

«وفي يومِ الجُمُعةِ رابعِ ذِي الحِجّةِ سنةَ(١) خمسٍ وعِشْرِين(٢) تُوُفِّيَ الشَّيخُ

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ---

وبعدُ: فهذه تعليقاتٌ مُحرَّرَةٌ مُحقَّقَةٌ * مَعْزُوّةٌ مُوثَقَةٌ * على ترجمةِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَرِيّا الأَنْصارِيِّ الّتِي أَوْرَدَها السَّيِّدُ عبدُ القادِرِ العَيْدَرُوسُ في «النُّورِ السَّافِرِ عن أَخْبارِ القَرْنِ العاشِرِ»، يَنْبَغِي قِراءَتُها لِمَن يَشْرَعُ في قِراءةِ شيءِ مِن مُؤلَّفاتِه، نَفَعَنا الله بعُلُومِه، ورضي الله عنه، وجَعَلْتُها تَذْكِرةً لِنَفْسِي * وتَبْصِرةً لِجِنْسِي * ولهذا سَمَّيْتُها : «التّعليقَ التَّذْكارِيَّ * على ترجمةِ الشّيخِ زَكَريّا لِجَنْسِي * واللهَ أَسْأَلُ أَن يَنْفَعَ بها.

- (۱) قوله: (وفي يوم الجُمُعةِ رابعِ ذِي الحِجّةِ سنة خمس وعِشْرِين إلخ) رَتَّبَ المُؤَلِّفُ السِّيِّدُ عبدُ القادِرِ العَيْدَرُوسُ ﴿ تَراجِمَ أَعْيانِ القَرْنِ العاشِرِ الّذي أوّلُه سنةُ السِّيِّدُ عبدُ القادِرِ العَيْدَرُوسُ ﴿ وَفَياتِهِم ، فالأَسْبَقُ وَفاةً ذُكِرَتْ تَرْجَمَتُه أوّلًا ، إَحْدَىٰ وتِسْعِمائة على ترتيبِ سِنِي وَفَياتِهِم ، فالأَسْبَقُ وَفاةً ذُكِرَتْ تَرْجَمَتُه أوّلًا ، وأمّ يليه الأَسْبَقُ فالأَسْبَقُ ، فالشّيخُ عبدُ الرّحمنِ المَكُوديُّ والسُّلْطانُ قايِتْباي ذُكِرا أُولًا الكِتابِ ؛ لأنّهُما تُوفِيًا سنةَ ١٠٠٠ ، والشّريفُ عُمَرُ بْنُ عبدِ الله العَيْدَرُوسُ ذُكِرَ آخِرَ الكِتابِ ؛ لأنه تُوفِي سنةَ ١٠٠٠ .
- (۲) قوله: (رابع في الحِجّةِ سنة خمس وعشرين) أي بعد التسعمائة ، وهذا الذي ذكرَه مِن وَفاةِ المُتَرْجَمِ في هذه السَّنَةِ نَقَلَه ابْنُ العِمادِ في «شَذَراتِ الذَّهَبِ» (١٨٦/١٠).
 وفي «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٣٧٠/٥): «وفي يومِ الأَرْبِعاءِ ثالِثَ شهرِ ذِي الحِجّةِ فيه تُوفِّي شيخُ الإسلامِ زينُ الدِّين زَكَريّا».

الإِمامُ العَلّامةُ شيخُ الإِسْلامِ^(١)

🗞 تعليقات على غاية الوصول 🗞-

وفي «الكَواكِب السّائِرةِ» (٢٠٧/١) : «وكانَتْ وَفاتُه رَضِيَ الله تعالىٰ عنه يومَ الأَرْبِعاءِ ثالِثَ شهرٍ ذِي القَعْدَةِ سنةَ سِتِّ وعِشْرِين وتِسْعِمائةٍ عن مائةٍ وثَلاثِ سَنَواتٍ» ، وكذا في «مُتْعةِ الأَذْهانِ» (٣٦٣/١) ، قالَ : «تُوفِّيَ في ذِي القَعْدَةِ سنةَ سِتٌّ وعِشْرِين وتِسْعِمائةٍ». اهـ

وفي «الطُّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» لِلشُّعْرانيِّ (١١٣/٢) : «وذلك في شهرِ الحِجَّةِ سنةَ سِتِّ وعشرين وتِسْعِمائةٍ»، لكنّه في «الطَّبَقاتِ الصُّغْرَىٰ» (ص٢٧) قَالَ : «ماتَ ري في ذِي الحِجّةِ الحَرامِ سنةَ نَيّفٍ وعَشْرٍ وتِسْعِمائةٍ».

وفي «القَبَسِ الحاوِي» (٢٨٥/١): «تُؤفِّيَ يومَ الجُمُعةِ رابعَ ذِي الحِجّةِ الحَرام بالقاهِرةِ سنةَ سِتِّ وعِشْرِين وتِسْعِمائةٍ».

وفي «فتح البارِي» (مخطوط ورقة ١١ أ) : «وذلك _ أي وَفاةُ شيخ الإِسْلامِ

أمَّا السَّخاويُّ فلَّم يَذْكُرْ سنةَ وَفاتِه ؛ لأنه تُوُفِّيَ قبلَ وفاةِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريًّا. (١) قوله : (شيخُ الإِسْلامِ) في «حاشِيةِ البُجَيْرِميِّ على شرحِ المَنْهَجِ» (٣/١) : «قيلَ : لَقَّبَه بـ (شيخ الإسلام) : الخَضِرُ حِينَ خَرَجَ مِن بَلَدِه حافِيًا إلَى الجامِع الأَزْهَرِ، ودَخَلَ ورَآه فَيه ، وقيلَ : المُلَقِّبُ له بذلك القُطْبُ لمّا أَرادَ المُجاوِرُون ضَرْبَه _ أي القُطْبِ ــ لِظَنِّهِم أنه لِصٌّ ، وكانَ مَعَهُمُ الشّيخُ ، فالْتَفَتَ إليه وقالَ له : «وأنتَ مِثْلُهُمَ يا شيخ الإِسْلام». اهـ

وفي «بُلُوغِ المأمولِ حاشِيةِ غايةِ الوُصُولِ» لِلشّيخ مُحمَّد عليِّ المالِكيِّ عِيم (مخطوط ورقة ٢ أ) : «وسَبَبُ شُهْرَتِه بـ«شيخِ الإِسْلَامِ» هو : أنه لمّا جاءَ مِن الرِّيْفِ بِهَيْئَةِ أَهْلِهِ بزَعْبُوطِهِ إلى الجامِعِ الأَزْهَرِ لِطَلَبِ العِلْمِ فيه قالَ خَيَّاطٌ بدُكَّانِه هُناكَ عندَ ما رآه : «جاءَكُم شيخُ الإِسْلَامِ» مُسْتَهْزِئًا به وضَحَّكَ الحاضِرِين عليه، فلم يَنْزَعِجِ الشَّيخُ منها، بل أَخَذَها بِشارَةً، وجَدَّ في طَلَبِ العِلْمِ إلى أن وَلِيَ= قاضِي القُضاةِ^(١) زَيْنُ الدِّين زَكريّا بْنُ مُحمَّدِ بْنِ أَحمدَ بْنِ زَكريّا الأَنْصاريُّ السُّنَيْكيُّ، ثُمّ القاهِرِيُّ الأَزْهَريُّ الشَّافِعيُّ، بالقاهِرةِ، ودُفِنَ بالقَرافةِ^(٢) بالقُرْبِ مِن الإِّمامِ الشَّافِعيِِّ (٣).

🛞 تعليقات على غاية الوصول 🚷—

- مَشْيَخَةَ عُلَماءِ الجامِعِ الأَزْهَرِ ، وصارَ شيخ الإِسْلامِ بالفِعْلِ ، فأَرْسَلَ لِلخَيّاطِ وكَساه كِسْوةً كامِلةً مِن جُبّةٍ وقُفطانٍ وقميصٍ وسِرْوالٍ وصِديريٍّ وعِمامةٍ وحِزامٍ وقَلَنْسُوةٍ ومركوبٍ وشَرابٍ ؛ جَزاءً لِبِشارَتِه ، فقالَ له الخَيّاطُ : «أَنا قُلْتُ ذلك اسْتِهْزاءً بِكَ ، فسامِحْنِي أنتَ ، وأنا لا أَسْتَحِقُّ هذه الكِسْوَةَ» ، فقالَ له : «أَنا أَخَذْتُها بِشارةً ، وتَمَّ أمرُها ، فلا بُدَّ مِن أَخْذِكَ هذه الكِسْوَةَ» ، فأخذها وصارَ اشْتِهارَ الشّيخِ بشيخِ اللّاسْلام لِخُلُوصِه» . اهـ
- (۱) قوله: (قاضِي القُضاةِ) تَسْمِيَتُه بـ «قاضِي القُضاةِ» لأنه كانَ قاضِيًا بمِصْرَ ، وجميعُ قُضاتِها تحتَ أمرِه . اهـ «عروسي على إحكام الدلالة» (٩/١) .
- (۲) قوله: (بالقرافة) هي عِدَّةُ مَقابِرَ عندَ أهلِ مِصْرَ، فما كانَ منها في سَفْحِ الجَبَلِ يُقالُ
 له: «القرافةُ الصُّغْرَىٰ»، وما كانَ منها في شرقِ مِصْرَ بجِوارِ المَساكِنِ يُقالُ له:
 «القرافةُ الكُبْرَىٰ»، اهد «تعليقات ثبت الشيخ زكريا» (ص٧٧).
- (٣) قوله: (بالقُرْبِ مِن الإِمامِ الشّافِعيِّ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَى» (٢) (١١٣/٢): «وكُنْتُ يومًا أُطَالِعُ له في «شرحِ البُخاريِّ»، فقالَ لي: «اذْكُوْ لي ما رَأَيْتَه في هذه اللّيلةِ»، وقد كُنْتُ رأيتُ أنّني معه في مَرْكَبِ قُلْعُها حريرٌ وجبالُها حريرٌ وفُرُشُها سُنْدُسٌ أَخْضَرُ وفيها أَرائِكُ ومُتَكَاتٌ مِن حريرِ والإِمامُ الشّافِعيُّ رضي الله تعالىٰ عنه جالِسٌ فيها، والشّيخُ زَكَريّا عن يَسارِه، فقبَّلْتُ يَدَ الإِمامِ الشّافِعيُّ الشّافِعيِّ رَضِي الله تعالىٰ عنه ولم تَزَلْ تلك المَرْكَبُ سائِرةً بِنا حتّى أَرْسَتْ على جزيرةٍ في كبدِ البَحْرِ الحُلْوِ وإِذا فَواكِهُها مُدْلاةٌ في البَحْرِ، فطلَعْتُ مِن المَرْكَبِ، على فَوَجَدْتُ بُسْتانًا مِن الزَّعْفَرانِ كُلُّ نُوّارةٍ منه كالأُسْباطةِ العظيمةِ، وفيه نِساءٌ حِسانٌ يَجْنِين منه، فلمّا حَكَيْتُ له ذلك قالَ: «إِن صَعَ مَنامُكَ يا فُلانُ فأَنا أُدْفَنُ= يَجْنِين منه، فلمّا حَكَيْتُ له ذلك قالَ: «إِن صَعَ مَنامُكَ يا فُلانُ فأَنا أُدْفَنُ=

وحَزِنَ النَّاسُ عليه كثيرًا؛ لِمَحاسِنِه الكثيرةِ * وأوصافِه الشَّهيرةِ(١) * ورَثاه

النّصر » ، فصار الشّيخُ جَمالُ الدِّين والشّيخُ أبو بكر الظّاهِريُّ يَقُولانِ : «مَّا صَحَّ مَنامُكَ يا فُلانُ» ، فبينَما نحنُ في ذلك وإذا بقاصِدِ الأَمِيرِ خَيْر بِك نائِبِ السَّلْطَنة بمِصْرَ يقولُ : «إِنّ مَلِكَ الأُمُراءِ ضعيفٌ لا يَسْتَطِيعُ الرُّكُوبَ إلى ههنا ، وأَمَر أن تُرْكِبُوا الشّيخَ على تابُوتٍ وتَحْمِلُوه للأميرِ ؛ لِيُصَلِّي عليه في سبيلِ المُؤْمِنِين بالرّميلةِ» ، فحَمَلُوه وصَلَّوْا عليه ، فقالَ : «ادْفِنُوه بالقرافةِ» ، فدَفَنُوه عندَ الشّيخِ نَجْمِ الدّين الخُبوشانيِّ تُجاهَ وجهِ الإمام الشّافِعيِّ هي » . اهـ

(۱) قوله : (ورَثاه جَماعةٌ مِن تَلامِذتِه بَعِدةِ مَراثِيَ مُطَوَّلاتِ) منها ما ذَكَرَها ابْنُ إِياسٍ في «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٣٧١/٥ ـ ٣٧٢)، قالَ : «فكانَ أَحَقَّ بقولِ القائِلِ فيمَن رَثاهُ حيثُ قالَ :

لَقَدْ عَظُمَتْ رَزِيَّتُنا فَنَبُهُ ﴿ لَهَا عُمْرًا وَنَمْ جُنْحَ اللَّبَالِي فَلَا زَالَتْ ذَوُو الأَقْدَارِ تَلْقَى ﴿ مِن الأَيّامِ أَنْواعَ النَّكَالِ فَلَا زَالَتْ ذَوُو الأَقْدارِ تَلْقَى ﴿ وَجَنْدَلَتِ الكَمِيَّ بِلا قِنالِ وَكَمْ جَنَتِ المَنُونُ على رِجالٍ ﴿ وَجَنْدَلَتِ الكَمِيَّ بِلا قِنالِ فَوا عَجَبًا لِجَوْمَ وَمَ على رِجالٍ ﴿ وَجَنْتُ مِن المَدَامِعِ بِاللَّآلِي فَوا عَجَبًا لِجَوْمُ وَمَ عليها ﴿ بَكَيْتُ مِن المَدامِعِ بِاللَّآلِي وَدائِبِ لِبَاللَّآلِي وَدائِبِ لِجَالِي مِن لَيَالِيهِا الطَّوالِ وَدائِبِ فَلَا يَوُولُ إلى انْدِمالِ بِهِ الأَيّامُ قَدْ كَانَتْ قِصارًا ﴿ فَوَيْلِي مِن لَيَالِيهِا الطَّوالِ وَكَانَ ذَخِيرَتِي فيها وكَنْزِي ﴿ وكَانَ هِدايَتِي عندَ الضَّلِالِ وَكَانَ ذَخِيرَتِي فيها وكَنْزِي ﴿ وكَانَ هِدايَتِي عندَ الضَّلِلِ وَكَانَ ذَخِيرَتِي فيها وكَنْزِي ﴿ وقد ضَلَّ الجَوابُ عنِ السُّوالِ وَدَقَ النَّاسُ أَبُوابَ الفَيالِ عَنْ السُّوالِ وَوَقَى النِّالِ المَعْالِ المَعْلِلِ وَقَدْ فَلَّ البَعْوابُ عنِ السُّوالِ وَوَقَى النِّالِ المَعْلِلِ المَعْلِلِ وَقَدْ فَلَ النِّهُ الْمَالُولُ المَا المَعْلِلِ المَعْلِلِ المَعْلِلِ المَعْلِلُ الْعَلْمُ حَتِّى النَّولُ الْمَواضِي ﴿ وَقَدْ وَصَلُوا إلى بِالِ الصَّلِ المَعْلِلِ بَعْدَكَ في جِدالِ المَدِيلُ المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ المَا مُثِلُ المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ المَامُ المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ الْمَوالِي المَوالِي المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ المَامِولِي السَّولِ المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ المَامِولِي المَالَو اللّٰ المَواضِي ﴿ وَمَا وَيَراعُهُ المَامِولِ المَالِي المَالِي المَواضِي المَواضِي المَواضِي المَالِي المَواطِي المَواضِي المَواضِي المَالَةِ المَالِي المَواضِي المَواضِي المَالْ المَواضِي المَواضِي المَواضِي المَواضِي المَالِي المَالِي المَالِي المَواضِي المَالِي المَواضِي المَواضِي المَواضِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَواضِي المَالِي المَالِي المَلْ المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالمَالَ المَالَو المِلْ المَالِي المَالْ المَالِي المَالْ المَالْ المَالِي المَالِي المَالْ المَالِي المَالِي المَالْ المَالْ المِلْ المَالِي المَالْ المَالِي المَالِي المَالْ المَال

جَماعةٌ مِن تَلامِذتِه بعِدّةِ مَراثِي مُطَوَّلاتٍ (١).

وعَيْنُ دَواتِهِ عَمِشَتْ وآلَتْ ﴿ يَمِينَا لا تُداوَىٰ باكْتِحالِ
تَنَكَّرَتِ المَعارِفُ في عِيانِي ﴿ وَتَمْيِيزِي غَدا في سُوءِ حالِ
وما عُوِّضْتُ مِن بَدَلٍ وعَطْفٍ ﴿ سِوَىٰ تَوْكِيدِ سُقْمِي واعْتِلالِ
فيا قَبْرًا ثَوَىٰ فيه تُهَنَّى ﴿ فقد حُزْتَ الجميلَ معَ الجَمالِ
سَعَاهُ الله عَيْنَا سَلْسَبِيلًا ﴿ وَأَسْبَغَ ما عليه مِن الظّلالِ
وبَوَّاهُ مِن الفِرْدَوْسِ مَثْوَىٰ ﴿ ورَقَاهُ إلى الغُرَفِ العَوالِي

(۱) قوله: (وحَزِنَ النّاسُ عليه كثيرًا لِمَحاسِنِه الكثيرةِ وأوصافِه الشّهيرةِ) وقالَ في «القَبَسِ الحاوِي» (٢٨٥/١): «وتَأَسَّفَ الكثيرُ مِن النّاسِ على فَقْدِه؛ لِما اشْتَمَلَ عليه مِن المَحاسِنِ الكثيرةِ، والأَوْصافِ الحميدةِ، وبلَغني خبرُ وَفاتِه في شهرِ رَبيعِ الأوّلِ سنةَ سَبْعِ وعِشْرِين وأنا بمَكّةَ المُشَرَّفةِ في مُجاوَرَتي الثّانِيةِ، وصُلِّي عليه صَلاةَ الغائِبِ عَقِبَ صَلاةِ الجُمُعةِ بالمَسْجِدِ الحَرامِ، ونادَىٰ له الرّيسُ على مِظلّةِ وَمُرْزَمَ تُجاهَ الرُّكْنِ والمَقامِ بعِبارةِ لطيفةٍ، أشارَ فيها إلى بعضِ صِفاتِه الشّهيرةِ: كقولِه: «عَلّامةُ العَصْرِ ونَوويُّ الزَّمانِ»، فذرَفَتْ عُيُونُ المُحِبِّين لذلك، واشْتَعَلَتْ في القُلُوبِ لِفَقْدِهِ النِّيرانُ»، اهـ

M.

- (۲) قوله: (وكانَ مَوْلِدُه في سنةِ سِتِّ وعِشْرِين وتَمانِمائةٍ) كما في «الضَّوْءِ اللّامعِ» (٣) (٣٤/٣)، وفي «نَظْمِ العِقْيانِ» (ص١١٣): «وُلِدَ سنةَ أربع وعِشْرِين تقريبًا». اهد وفي «الكواكِبِ السّائِرةِ» (١٩٨/١): «قَرَأْتُ بخَطِّ شيخِ الْإِسْلامِ الوالِدِ: أنه وُلِدَ ببَلَدِه في سنةِ ثَلاثٍ وعِشْرِين وتَمانِمائةٍ، وقالَ الحِمْصيُّ: في سنةِ أربع وعِشْرِين وثَمانِمائةٍ».
- (٣) قوله : (بسُنَيْكَةَ) قالَ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (١٩٨/١) : «سُنَيْكَةُ» المنسوبُ=

ونَشَأَ بها(١).

وحَفِظً :

القُرآنَ^(۲) عند الفَقِيهَيْنِ: مُحمَّدِ بْنِ رَبِيعٍ^(۳) والبُرْهانِ الفاقُوسيِّ البُلْبِيسيِّ (٤).

العبه الشّيخُ زَكريّا بضَمِّ السِّين المُهْمَلَةِ وفتحِ النُّون وإِسْكانِ الياءِ المُثَنّاةِ تحتُ وآخِرُ الحُوْوفِ تاءُ التَّانيثِ : بُلَيْدَةٌ مِن شَرْقيّةِ مِصْرَ» . اهد وفي «حاشِيةِ البُجيْرِميِّ على الحُرُوفِ تاءُ التَّانيثِ : بُلَيْدَةٌ مِن شَرْقيّةِ مِصْرَ» . اهد وفي «حاشِيةِ البُجيْرِميِّ على شرحِ المَنْهَجِ» (٤/١) عنِ الشّيخ عليِّ الشَّبْرامَلِّي : «وإنّما لم يُنْسَبْ الشّيخُ إلى سُنيْكَةَ لِما قيلَ : إنّه كانَ عِنْ يَكْرَهُ النّسْبةَ إليها» .

(۱) قوله: (ونَشَا بها) قالَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (۱۹۸/۱): «حَكَىٰ العَلائيُّ عنِ الشّيخِ الصّالِحِ المُعْتَقَدِ رَبِيعِ ابْنِ الشّيخِ المُصْطَلَمِ عبدِ الله السُّلَمِيِّ الشُّنباريِّ : أنه يومًا بسُنيْكَةَ مَسْقَطِ رأسِ الشّيخِ زَكَريّا، وإِذَا بامْرأةٍ تَسْتَجِيرُ به وتَسْتَغِيثُ أنّ وَلَدَها ماتَ أبوه، وعامِلُ البَلَدِ النّصْرانيُّ قَبَضَ عليه يَرُومُ أن يَكْتُبُه مَوْضِعَ أبيه في وَلَدَها ماتَ أبوه، وعامِلُ البَلَدِ النّصْرانيُّ قَبَضَ عليه يَرُومُ أن يَكْتُبُه مَوْضِعَ أبيه في صَيْدِ الصُّقُورِ، فَخَلَّصَه الشّيخُ منه، وقالَ لها: «إِن أَرَدْتِ خَلاصَه فَافْرَغِي عنه يَشْتَغِلُ ويَقْرَأُ بجامِعِ الأَزْهَرِ، وعليَّ كُلْفَتُه»، فسَلَمَتْ إليه الشّيخَ زَكَريّا على ذلك؛ ليَتْنَصَّلَ مِن الفِلاحةِ، وكانَ عليه يَوْمَئِذٍ خَلَقُ ثوبٍ وزمطٌ مُقَوَّرٌ، فلا زالَ يَشْتَغِلُ الشّيخُ زَكَريّا حتى صارَ إلى ما صارَ إليه، وذلك فضلُ الله يُؤْتِيه مَن يَشاءُ، والله ذُو الشّيخُ رَبِيعٌ أو زَوْجَتُه أو أحدٌ الفضلِ العظيمِ»، قالَ العَلائيُّ : «وكانَ إِذا وَرَدَ عليه الشّيخُ رَبِيعٌ أو زَوْجَتُه أو أحدٌ مِن أقارِبِه يُجِلَّه في زَمَنِ صَمْدَتِهِ ومَنْصِبِه، وكانَ يَقْضِي حَوائِجَهُم، ويَعْتَرِفُ بالفضلِ لهم، ورُبّما مازَحَتْه زوجةُ الشّيخِ رَبِيعِ الّتي رَبَّتُه». اهـ

SE SE

- (٢) قوله : (وحَفِظَ القُرآنَ إلخ) شُرُوعٌ في ذِكْرِ مَحْفُوظاتِه.
 - (٣) قوله : (مُحمَّدِ بْنِ رَبِيعٍ) لم أَعْثُرْ على ترجمتِه.
- (٤) قوله : (والبُرْهانِ الفاقُوسيِّ البُلْبِيسيِّ) هو : إبراهيمُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إبراهيمَ بْنِ=

 $Y = e^{(3}$ الأَحْكام $e^{(1)}$.

٣ ـ وبعض «مُخْتَصَرِ التَّبْرِيزيِّ» في الفقه (٢).

ثُمَّ تَحَوَّلَ إلى القاهِرةِ في سنةِ إِحْدَىٰ وأَرْبَعِين^(٣)، فَقَطَنَ جامِعَ الأَزْهَرِ^(٤)، وَأَكْمَلَ.:

- (١) قوله: (وعُمْدَةَ الأَحْكامِ) في أحاديثِ الأحكامِ لِلحافظِ عبدِ الغَنيِّ بْنِ عبدِ الواحِدِ المَقْدِسيِّ (ت ٢٠٠)، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٢٦٣) في سَنَدِ «عُمْدَةِ الأحكام»: «قَرَأْتُها على الحافظِ أبي النَّعِيمِ العُقْبيِّ ..» إلخ.
- (۲) قوله: (وبعضَ مُخْتَصَرِ التَّبْرِيزِيِّ في الفقهِ) أي الشَّافِعيِّ، قالَ التَّاجُ السُّبْكيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (۳۷۳/۸): «المُظَفَّرُ بْنُ أبي مُحمَّدٍ، ويُقالُ: بل «أبي الخيرِ» بن إسماعيلَ بْنِ عليِّ الوارانيُّ، الشّيخُ أمينُ الدِّين التَّبْرِيزِيُّ صاحِبُ «المُخْتَصَرِ» المشهورِ في الفقهِ». اه وقد شَرَحَه ابْنُ المُلَقِّنِ، وهو مطبوعٌ.
- (٣) قوله: (ثُمَّ تَحَوَّلَ إلى القاهِرةِ في سنةِ إِحْدَىٰ وأَرْبَعِين) أي بعدَ الثَّمانِمائةِ ، فعُمْرُه
 جينئذِ خمسَ عَشَرَةَ سنةً .
- (٤) قوله: (فقطَنَ) أي: أقامَ كما في «القامُوسِ» (جامِعَ الأَزْهَرِ) هذا الجامِعُ أوّلُ مَسْجِدٍ أُسِّسَ بالقاهِرةِ، والّذي أَنْشَأَه القائِدُ جَوْهَرٌ الكاتِبُ الصِّقِلِّيُّ، مولَى الإمامِ أبي تَمِيمٍ معد الخليفةِ أميرِ المُؤْمِنين المُعزِّ لِدِين الله لمّا اخْتَطَّ القاهِرةَ، وشَرَعَ في بناءِ هذا الجامِع في يومِ السَّبْتِ لِسِتِّ بَقِينَ مِن جُمادَى الأُولى سنةَ ٥٥٩، وكَمُلَ بِناءُ هذا الجامِع في يومِ السَّبْتِ لِسِتِّ بَقِينَ مِن جُمادَى الأُولى سنةَ ٥٥٩، وكَمُلَ بِناوُه لِتِسْعِ خَلَوْنَ مِن شهرِ رَمَضانَ سنةَ ٢٣١، وجُمِّعَ فيه. اهد «خطط مقريزية» بناؤُه لِتِسْعِ خَلَوْنَ مِن شهرِ رَمَضانَ سنةَ ٢٣١، وجُمِّعَ فيه. اهد (خطط مقريزية)

أحمدَ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أبي الفتحِ ، البُرْهانُ الفاقُوسيُّ ثُمَّ البُلْبِيسيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٦٢ اهـ «ضوء لامع» (١٨٠/١) ، وفيه (١٨١/١) : «وممّن قَرَأَ عندَه الزَّيْنيُّ زَكَرِيّا» ، وفيه أيضًا (١٩١/١١) : «البُلْبِيسيُّ» بضَمِّ أوّلِه : نسبةٌ لِبُلْبِيس مِن الشَّرْقيّةِ» .

- ٣ _ حِفْظَ «المُخْتَصَرِ»(١).
- $^{(7)}$ و ثُمَّ حَفِظَ «المِنْهاجَ الفَرْعِيَّ $^{(7)}$.
- $\Lambda = 0$ (المِنْهاجِ الأَصْلَّى ($^{(0)}$).
- ٩ ـ ونحو النّصف مِن «ألفية الحديث» (١).
 - ١٠ ـ ومِن «التّسهيل» إلى «كاد» (٧).

وبعضُ ذلك بعدَ هذا الأَوانِ (^) ، وأَقامَ بعدَ مَجِيئِه القاهِرةَ بها يَسيرًا ، ثُمَّ عادَ

- - (٣) قوله : (والأَلْفِيّةَ النَّحْويّةَ) أي «ألفيّةَ ابْنِ مالِكٍ» المشهورةَ.
- (٤) قوله: (والشّاطِبِيّة) أي المنظومة المنسوبة إلى الإِمامِ الشّاطِبِيِّ المُسَمَّاة: «حِرْزَ الأَماني ووَجْهَ التّهاني»، نَظَمَ فيها كتابَ «التيسير في القِراءاتِ السَّبْعِ»، وهي في الأَماني ووَجْهَ التّهاني، نَظَمَ فيها كتابَ «التيسير في القِراءاتِ السَّبْعِ»، وهي في ١١٧٣ بيتًا (والرّائِيّة) أي المنظومة الّتي رَوِيُّها راءٌ المُسَمَّاة: «عَقِيلة أَثْرابِ القصائِدِ في أَسْنَى المَقاصِدِ» في رَسْمِ المَصاحِفِ العُثْمانيّةِ، نَظَمَ بها كتابَ «المُقْنعِ في مرسومِ الخَطِّ»، وهي في ٢٩٨ بيتًا.
- (ه) قوله: (وبَعضَ المِنْهاجِ الأَصْليِّ) أي «منهاجَ الوُصُولِ» في أصولِ الفقهِ للإِمامِ البَيْضاويِّ.
 - (٦) قوله: (مِن أَلفيّةِ الحديثِ) أي «أَلفيّةَ العِراقيّ» في مُصْطَلَح الحديثِ المشهورة.
 - (٧) قوله : (ومِن التّسهيلِ) لِابْنِ مالِكٍ (إلىٰ) بابِ (كادَ) مِن أَفْعالِ المُقارَبةِ .
- (٨) قوله : (وبعضُ ذلك) أي المذكورِ مِن محفوظاتِه حاصِلٌ (بعدَ هذا الأُوانِ)=

إلى بَلَدِه .

~~~

ثُمّ رَجَعَ (١) وداوَمَ الإشْتِغالَ وجَدَّ فيه:

أ _ فكانَ ممّن أَخَذَ عنهم الفِقْهَ :

٣، ٤ ـ القاياتيُّ^(٢)، والعَلَمُ البُلْقينيُّ^(٣)، أَخَذَ عنهما بقِراءةِ «شرح البَهْجَةِ» مُلَفَّقًا(٤) ، بل وأُخَذَ عنهما في الفقهِ

-& تعليقات على ِغاية الوصول &-

إِقامتِهِ الأُولَىٰ ، وحَفِظَ البعضَ الآخَرَ في إِقامتِه الثَّانِيةِ .

- (١) قوله : (ثُمّ رَجَعَ) أي إلى القاهِرةِ ، وهذا شُرُوعٌ في ذِكْرِ طَلَبِه لِلعِلْمِ وذِكْرِ شُيُوخِه .
- (٢) قوله : (القاياتيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلام زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص٧٣، و ٢٩٢)، وهو : مُحمَّدُ بْنُ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ يعقوبَ بْنِ مُحمَّدٍ الشَّمسُ أبو عبدِ الله بْنُ النُّورِ القاياتيُّ القاهِرِيُّ الشَّافِعيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٥٠ اهـ «ضوء لامع» (٢١٢/٨)٠
- (٣) قوله: (والعَلَمُ البُلْقينيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريًا في (ثَبَتِه) (ص٧٧، و٢٩٢)، وهو : صالِحُ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسْلانَ بْنِ نَصِيرِ بْنِ صالِحِ القاضِي عَلَمُ الدِّين أبو البَقاءِ بْنُ شيخِ الإِسْلامِ السِّراجِ أبي حفصِ الكِنانيُّ العَسْفَلَانيُّ البُلْقِينيُّ الأصل القاهِريُّ الشَّافِعيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٦٨٠ اهـ «ضوء لامع» (٢١٢/٨).
- (٤) قوله : (أَخَذَ عنهما بقِراءةِ شرح البَهْجَةِ مُلَفَّقًا) عبارةُ «الضَّوْءِ اللَّامِع» (٣٤/٣) : «فَقَرَأَ عليهما «شرحَ البَهْجةِ» مُلَفَّقًا»، قالَ شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» في سَندِ الفقهِ الشَّافِعيِّ (ص٧٧) : «أَخَذْتُ عن غيرِ واحِدٍ، منهَم بقِراءَتي الإِمامانِ ..»، فَذَكَرَ القاياتيُّ والعَلَمَ البُلْقِينيُّ ، ثُمَّ قالَ : «فعن أوّلِهما مِن أوّلِ «شرحِ البَهْجةِ» إلى الأَمانِ ، ومِن ثَمّ إلىٰ آخِرِها على ثانِيهما» إلخ ، وقالَ في سَنَدِ «شرحِ الْبَهْجةِ» لِلوَليِّ العِراقيِّ (ص٢٩٢): «قَرَأْتُه مُلَفَّقًا على شيخَيِ الإِسلامِ: أبي عبدِ الله القاياتيِّ=

غيرَ ذلك^(١).

والشَّرَفُ السُّبْكيُّ (٢).

٢ ، ٧ ، ٨ _ والشُّمُوسُ : الوَنائيُّ^(٦) ، والحِجازيُّ^(١) ، والبَدْرَشيُّ^(٥).

= وأبي التّقىٰ البُلْقِينيِّ».

- (۱) قوله: (بل وأَخَذَ عنهما في الفقهِ غيرَ ذلك) فأَخَذَ عنِ العَلَمِ البُلْقِينيِّ «التّنبية» و«المِنْهاجَ»، وعنِ القاياتيِّ «المُدَوَّنةَ» في الفقهِ المالِكيِّ، ذَكَرَ ذلك شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص ۲۹، و۲۹).
- (٢) قوله : (والشَّرَفُ السُّبْكيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٧٧) ، وهو : مُوسَىٰ بْنُ أحمدَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ عبدِ الله بْنِ سُلَيْمانَ الشَّرَفُ السُّبْكيُّ ثُمَّ القاهِريُّ الشّافِعيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٤٠ اهـ «ضوء لامع» (١٧٦/١٠ ـ ١٧٧).
- (٣) قوله: (الوَنائيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٧٧ ـ ٧٤)، وهو: مُحَمَّدُ بْنُ إِسماعيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ الشَّمْسُ الوَنائيُّ بفتحِ الواوِ والنُّونِ وبالقصرِ: نِسْبَةٌ لقريةٍ بصعيدِ مِصْرَ الأَذْنَىٰ، تُوُفِّيَ سنةَ ٩٤٨٠ اهـ «ضوء لامع» (٧/ ١٤٠)، وفي «النُّورِ السّافِرِ» (ص٢٧٧): «الوَفائيُّ» بالفاءِ، والتصحيحُ مِن «الضّوءِ اللّامِع» (٣٢٤/٣).
- (٤) قوله : (والحِجازيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (ص٤٧)، وهو : مُحَمَّدُ بُنُ مُحمَّدِ بْنِ أَحمدَ الشَّمسُ القَلْيُوبيُّ ثُمِّ القاهِريُّ الشَّافِعيُّ، ويُعْرَفُ بالحِجازيِّ، تُوفِّي سنةَ ٩٤٨. اهـ «ضوء لامع» (٩١/٥).
- (ه) قوله: (والبَدْرَشيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٧٧)، وهو: شمسُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عليِّ بْنِ عُثْمانَ البَدْرَشيُّ ثُمَّ القاهِرِيُّ الشَّوءِ اللّامِع» (١٨٩/٨)، قالَ في «الضّوءِ اللّامِع» الشّافِعيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٤٧، اهـ «ضوء لامع» (١٨٩/٨)، قالَ في «الضّوءِ اللّامِع» (١٨٩/١١)، «البَدْرَشيُّ»: نِسْبةُ لِلبَدْرَشِين مِن الجِيزيّةِ اهـ قالَ في «شرح القامُوسِ» (١٨٩/١١)، «ابَدْرَشيُّ» كـ«جَعْفَرِ»، ويُقالُ: «بَدْرَشين»: قَرْيَةٌ بِمِصْرَ». اهـ

- ٩ ـ والشّهابُ ابْنُ المَجْديِّ (١).
 - ١٠ _ والبدرُ النَّسّابةُ (٢).
 - ١١ ـ والزّينُ البُوتِيجيُّ (٣).

و۲۹۲، و۲۹۳، و۲۹۷).

- ١٢ بل وعن شيخ الإِسْلامِ ابْنِ حَجَرِ^(٤).
- (۱) قوله: (ابْنُ المَجْدِيِّ) ذَكَرَه شَيْخُ الْإِسْلاَمِ زَكَرِيَّا فِي «ثَبَتِه» (ص٧٧)، وهو: أَحْمَدُ بْنُ رَجَبَ بْنِ طيبغا المجديّ الشِّهابُ بْنُ الزّينِ القاهِرِيُّ الشّافِعِيُّ، ويُعْرَفُ بابْنِ المَجْدِيِّ: نِسْبَةٌ لجَدِّه، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٥٠ اهـ «ضوء لامع» (٢٠٠٠/١، و٢٦٩/١١).
- (٢) قوله: (والبدرُ النَّسّابةُ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (ص٧٤)، وهو: حَسَنُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ حصن النَّسّابةِ بْنِ إِدْرِيسَ النَّسّابةِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ عليِّ بْنِ عيسى البدرُ .. القاهِريُّ الشّافِعيُّ، ويُعْرَفُ بالشّريفِ النَّسّابةِ، تُوفِّيَ سنةَ ٨٦٦. اهـ «ضوء لامع» (١٢١/٣).
- (٣) قوله: (البُوتِيجيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٧٤)، وهو: عبدُ الرّحمنِ بننُ عَبْرِ بْنِ عليّ بْنِ أَحمدَ بْنِ يعقوبَ بْنِ عبدِ الرّحمنِ الزّينُ العُثمانيُّ البُوتِيجيُّ ثُمّ القاهِريُّ الشّافِعيُّ، تُوفِّي سنةَ ٨٦٤. اهـ «ضوء لامع» (١١٥/٤)، وفي «النُّورِ السّافِرِ» (ص٣٤): «البُوشنجيُّ»، والتصحيحُ مِن «الضَّوْءِ اللّامعِ» وفي «النُّورِ السّافِرِ» (ص٣٤): «البُوتِيجيُّ : واللهِ بلللهِ على اللهُ وتيجيُّ : «البُوتِيجيُّ : «البُوتِيجيُّ : بللهٌ مِن عَمَلِ سُيُوطٍ». اهـ بالضَّمِّ وكسرِ الفَوْقِيّةِ وتحتيّةٍ وجيمٍ : إلى «بُوتِيج» : بَلَدٌ مِن عَمَلِ سُيُوطٍ». اهـ بالضَّمِّ وكسرِ الفَوْقِيّةِ وتحتيّةٍ وجيمٍ : إلى «بُوتِيج» : بَلَدٌ مِن عَمَلِ سُيُوطٍ». اهـ النَّوويِّ و«بَهْجةَ الحاوِي» لِإبْنِ الوَرْدِيِّ و«مُخْتَصَرَ أبي شُجاعٍ» في الفقهِ الشّافِعيِّ، النَّوَويِّ و«بَهْجةَ الحاوِي» لِإبْنِ الوَرْدِيِّ و«مُخْتَصَرَ أبي شُجاعٍ» في الفقهِ الشّافِعيِّ، و«الهِدايةَ» في الفقهِ الضّافِعيِّ، ذَكَرَ ذلك شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص ٢٩٠،

١٣ ـ والزَّيْنِ رِضُوانَ^(١) في آخَرِين.

١٤ ـ وحَضَرَ دُرُوسَ الشَّرَفِ المُناويِّ (٢) وغيرِه.

W. 1

ب _ وأُصُولَ الفقهِ :

- القاياتي (*).

١٥ _ والمُحْيَويُّ الكافِياجيُّ (١).

قَرَأَ عليهما «العَضَدُ»(٥) مُلَفَّقًا.

🗞 تعليقات على غاية الوصول 😵

- (۱) قوله : (والزَّيْنِ رِضْوانَ) ذَكَرَه شَيْخُ الْإِسْلاَمِ زَكَرَيّا في «ثَبَتِه» (ص١٠١، و١١٦)، وهو : رِضْوانُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ سَلامةَ بْنِ البَهاءِ بْنِ سعيدِ الزِّينُ أبو النَّعِيم وأبو الرِّضا العُقْبِيُّ ثُمَّ القاهِرِيُّ الصَّحْراويُّ الشّافِعيُّ المُقْرِئُ. اهد «ضوء لامع» (٢٢٦/٣).
- (٢) قوله : (دُرُوسَ الشَّرَفِ المُناويِّ) هو : يَحْيَىٰ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عبدِ السَّلامِ ، الشَّرَفُ أبو زَكَرِيّا الحَدّاديُّ الأصلِ المُناوِيُّ القاهِريُّ الشّافِعِيُّ ، تُوُفِّيَ سنة ٨٧١ اهـ «ضوء لامع» (٣/٢٦/٣) ، وهو جَدُّ الشّيخِ عبدِ الرَّؤُوفِ المُناويِّ شارح «الجامِع الصّغيرِ».
 - (٣) قوله : (وأُصُولَ الفقهِ القاياتيُّ) أي وممّن أُخَذَ عنهم أصولَ الفقه : القاياتيُّ .
- (٤) قوله: (والمُحْيَويُّ الكافِياجيُّ) هو: مُحمَّدُ بْنُ سُلَيْمانَ بْنِ سعيدِ بْنِ مسعودِ الله الرُّوميُّ الحَنفيُّ، ويُعْرَفُ بـ «الكافِياجيِّ»؛ لأنه أَكْثرَ مِن قِراءةِ «الكافِيةِ» لِإبْنِ الحاجِبِ وأَقْرَأَ بها حتى نُسِبَ إليها بزيادةِ جِيمٍ كما هي عادةُ التُّرْكِ في النَّسَب، تُوفِّيَ سنةَ ٩٧٨، اهـ «ضوء لامع» (٩/٧).
 - (٥) قُوله : (قَرَأَ عليهما العَضَدُ) أي «شرحَ العَضُدِ على مُخْتَصَرِ ابْنِ الحاجِبِ».

١٦ ـ والعِزُّ عبدُ السّلامِ البَغْداديُّ (١).

١٧ ـ والكَمالُ ابْنُ الهُمامِ (٢).

۱۸ ـ والشَّرْوانيُّ (۳).

١٩ _ والشُّمنيُّ ^(٤).

- «مُسْنَدِ أبي حَنيفةَ» (ص ١٨٦)، وهو : عبدُ السّلامِ بْنُ أحمدَ بْنِ عبدِ المُنْعِمِ بْنِ أحمدَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ كيدوم بْنِ عُمَرَ بْنِ أبي الخيرِ سعيدٍ ، العِزُّ المَجْدُ أبو مُحمَّدِ بْنُ الشِّهابِ أبي العَبّاسِ بْنِ الشَّرَفِ الحُسَيْنيُّ البَغْداديُّ ثُمّ القاهِريُّ الحَنْبَليُّ ثُمّ الحَنَفيُّ ، تُوُفِّيَ سنة ٨٦٠ اهـ «ضوء لامع» (٤/١٩٨ ـ ٢٠٣).
- (٢) قوله : (والكَمالُ ابْنُ الهُمام) هو : مُحمَّدُ بْنُ عبدِ الواحِدِ بْنِ عبدِ الحميدِ بْنِ مسعودٍ ، الكَمالُ بْنُ هُمامِ الدِّين بْنِ حميدِ الدِّين بْنِ سَعْدِ الدِّين السِّيواسيُّ الأصلِ ، ثُمَّ القاهِرِيُّ الحَنَفيُّ، ويُعْرَفُ بـ ((عابْنِ الهُمام))، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٦١. اهـ ضوء لامع ·(\YY/A)
- (٣) قوله : (والشَّرْوانيُّ) هو : مُحمَّدُ بْنُ مراهم الدِّين الشَّمسُ الشَّرْوانيُّ ثُمَّ القاهِريُّ الشَّافِعيُّ ، وهو منسوبٌ لمدينةٍ بَناها أنو شَرْوانَ محمود باد، فأَسْقَطُوا «أنو» تخفيفًا، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٧٣ اهـ «ضوء لامع» (٤٨/١٠)، وفيه: « .. قُرئَ عليه «شرحُ المِنْهاج» لِلسَّيِّدِ العِبْريِّ، و«شرحُ العَقائِدِ» لِلتَّفْتازانيِّ، و«المُطَوَّلُ» و «المُخْتَصَرُ» و «شرحُ المَواقِفِ» ، واسْتَوْفاه عليه زَكَريّا ..» إلخ.
- (٤) قوله : (والشُّمُنِّيُّ) هو : أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عليِّ ، التَّقيُّ أبو العَبَّاسِ بْنُ الكَمالِ بْنِ أبي عبدِ الله التَّميميُّ الدَّارِيُّ الْقُسْطَنْطَينيُّ الأصل السِّكَنْدَرِيُّ المَوْلِدِ القاهِرِيُّ المَنْشَلِ المالِكيُّ ثُمَّ الحَنَفيُّ ، ويُعْرَفُ بـ «الشُّمُنِّيِّ» بضَمِّ المُعْجَمةِ والمِيمِ ثُمَّ نُونٍ مُشَدَّدةٍ : نِسْبةٌ لِمَزْرَعةٍ ببعضِ بِلادِ المَعْرِبِ أو لِقَرْيةٍ ،=

ج _ وأُصُولَ الدِّين على :

- العِزِّ المذكورِ ، أَخَذَ عنه «شرحَ العَقائِدِ»(١) بكمالِه ما بينَ سَماعٍ وقِراءةٍ .

ـ والشَّرْوانيِّ، قَرَأَ عليه «شرحَ المَواقِفِ» (^{٢)}.

٢٠ ـ والشّمسِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ محمودٍ المَدْعُوِّ بـ (الشّيخِ البُخاريِّ) (١٠) نَزيلِ زاوِيةِ الشّيخِ نصرِ الله ، قَرَأَ عليه (العِبْريَّ شرحَ الطَّوالِعِ) (١٠).

- (١) قوله: (شرحَ العَقائِدِ) الظّاهِرُ: أنه «شرحُ العَقائِدِ النَّسَفيّةِ» لِلسَّعْدِ التَّفْتازانيِّ.
- (٢) قوله : (والشَّرْوانيِّ قَرَأَ عليه شرحَ المَواقِفِ) سَمِعَ الشَّيخُ زَكَريّا والعِمادُ إسماعيلُ الكُرْدِيُّ «شرحَ المَواقِفِ» على الشَّرْوانيِّ بقِراءةِ الجَمالِ يُوسُفَ الكُورانيِّ، لكن نَقَلَ العَلائيُّ : أنَّ الشَّمْسَ الشَّرْوانيَّ لمّا سُئِلَ عن هؤلاءِ في فَهْمِ الكِتابِ المذكورِ قَدَّمَ الكُورانيَّ عليهما» . اهد «كواكب سائرة» (١٩٩/١) .
- (٣) قوله: (ابْنُ الهُمامِ والشَّرُوانيُّ والشُّمُنيُّ) إلى قولِه: (والشَّمسِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ محمودٍ المَدْعُوِّ بالشَّيخِ البُخاريِّ) ساقِطٌ في «النُّورِ السّافِرِ» (ص١٧٣)، اسْتَدْرَكْتُه مِن «الضّوءِ اللّامِع» (٣/٤٣)، وعِبارةُ «النُّورِ السّافِرِ»: «وأُصُولَ فقهِ: السّتَدْرَكْتُه مِن «الضّوءِ اللّامِع» (٣/٤٣)، وعِبارةُ «النُّورِ السّافِرِ» وأُصُولَ فقهِ: القاياتيُّ والمحبويُّ الكافِياجيُّ، قَرأَ عليهما «العَضُدَ» مُلَقَقًا، والعِزُّ عبدُ السّلامِ البَغْداديُّ، والكَمالُ نزيلُ زاوِيةِ الشّيخِ نَصْرِ الله، قَرأَ عليه «العِبْرِيَّ شرحَ الطَّوالِعِ» للآمِديِّ وغيرُهم».
- (٤) قوله: (قَرَأَ) أي الشّيخُ زَكَريّا (عليه) أي الشّيخِ البُخاريِّ (العِبْرِيَّ شرحَ الطَّوالِعِ) أي الشّيخِ البُخاريِّ (العِبْرِيَّ شرحَ الطَّوالِعِ) أي «شرحَ العِبْرِيِّ على طَوالِعِ الأنوارِ» لِلبَيْضاويِّ، وهو: عُبَيْدُ الله بْنُ مُحمَّدِ الهاشِميُّ الحُسَيْنيُّ الفَرْغانيُّ الشّريفُ المعروفُ بـ«العِبْريِّ» بكسرِ المُهْمَلةِ وسُكُونِ المُوحَدَّةِ، كانَ عارِفًا بالأَصْلَيْنِ، وشَرَحَ مُصَنَّفاتِ القاضِي ناصِرِ الدِّين البَيْضاويِّ «المِنْهاجَ» و«العَطالِعَ» و«الغايةَ» في الفقهِ و«المِصْباحَ»، تُوفَقِيَ = البَيْضاويِّ «المِنْهاجَ» و«المَطالِعَ» و«الغايةَ» في الفقهِ و«المِصْباحَ»، تُوفَقِيَ =

۲۱ _ والأُبَّديِّ^(۱).

وغيرِهم.

W

د ـ وعن كُلِّ مَشايِخِه في أُصُولِ الدِّين (٢) أَخَذَ النّحوَ ، بل وأَخَذَه أيضًا عنِ :

- ـ ابْنِ المَجْدِيِّ.
 - ـ وابْنِ الهُمامِ.
 - _ والشُّمُنِّيِّ.

ه _ والصَّرْفَ:

- عنِ العِزِّ عبدِ السّلامِ.
 - _ والشَّرْوانيِّ.

٢٢ ـ وكذا عن مُحمَّدِ بْنِ أحمدَ الكَيْلانيِّ^(٣)، قَرَأَ عليه «شرحَ تصريفِ

= سنة ٧٤٣. اهـ (درر كامنة) (٢٤٣/٣).

- (١) قوله: (والأُبَّدِيِّ) وهو: أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الرَّحمنِ بْنِ عليِّ بْنِ أَحمدَ، الشِّهابُ البِجائيُّ الأُبَّدِيُّ المَغْرِبيُّ المالِكيُّ، نزيلُ الباسِطيّةِ، ويُعْرَفُ بـ «لَا الْبُدِيِّ»، تُوفِّى سنةَ ٨٦٠٠ اهـ «ضوء لامع» (١٨٠/٢).
- (۲) قوله : (وعن كُلِّ مَشايِخِه) الأربعة (في أُصُولِ الدِّين) وهُم : ١ ـ العِزُّ عبدُ السّلامِ ،
 ٢ ـ والشَّرْوانيُّ ، ٣ ـ والشّمسُ البُخاريُّ ، ٤ ـ والأُبَّديُّ .
- (٣) قوله: (وكذا عن مُحمَّدِ بْنِ أحمدَ الكيلاني) هو: مُحمَّدُ بْنُ أحمدَ الكَيْلانيُّ الأَزْهَرِ يَّ الشَّافِعيُّ ، قَدِمَ القاهِرة ، فجاوَرَ بالأَزْهَرِ ، وكانَ عالِمًا مُحقِّقًا صالِحًا ، أَخَذَ عنه الفُضَلاء ، وقَرَأَ عليه الزَّيْنُ زَكَريّا «شرحَ الشَّافِيةِ» لِلجارَبَرْديِّ ، و«شرحَ تصريفِ الفُضَلاء ، وقَرَأَ عليه الزَّيْنُ زَكَريّا «شرحَ الشَّافِيةِ» لِلجارَبَرْديِّ ، و«شرحَ تصريفِ العَزِّيِّ» لِلتَّقْتازانيِّ ، وماتَ بالقاهِرةِ قريبًا مِن سنةِ ، ٨٥٠ اهـ «ضوء لامع» (١٢٩/٧).

العِزِّيِّ» لِلتَّفْتازانيِّ وطائِفةً.

W

و _ والمَعانِيَ والبَيانَ والبَديعَ :

- عنِ القاياتيِّ ، أُخَذَ عنه «المُطَوَّلَ» ما بينَ قِراءةٍ وسَماع ·
- ـ والشّمسِ البُخاريِّ المذكورِ (١) ، فقَرَأَ عليه «المُخْتَصَرَ».
 - _ والكافِياجيِّ.
 - ـ والشُّرْوانيِّ.

BE

ز _ وعمّن عَداه (٢) أَخَذَ المَنْطِقَ ، وكذا عن :

- ابْنِ الهُمام.
 - _ والأُبَّدِيِّ.

٢٣ _ والزَّيْنِ جَعْفَرٍ نزيلِ المُؤَيَّدِيَّةِ (٣)، قَرَأَ عليه «شرحَ الشَّمْسيَّةِ»، وغالِبَ «حاشِيةِ السُّيِّدِ الجُرْجانيِّ».

- (١) قوله : (والشّمسِ البُخاريِّ) وهو : الشّمسُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ محمودٍ المَدْعُوُّ بالشّيخِ البُخاريِّ (المذكورِ) أي في شُيُوخِه في أُصُولِ الدِّين.
- (٢) قوله : (وعمّن عَداه) أي مِن شُيُوخِ الصَّرْفِ. اهـ «ضوء لامع» (٢٣٥/٣)، أي : مَن عَدا الشَّرْوانيَّ ، والمُرادُ بمَن عَدا الشَّرْوانيَّ : العِزُّ عبدُ السَّلامِ ومُحمَّدُ بْنُ أحمدَ الكَيْلانيُّ.
 الكَيْلانيُّ .
- (٣) قوله: (والزَّيْنِ جَعْفَرٍ نزيلِ المُؤَيَّدِيّةِ) قالَ في «الضَّوْءِ اللّامِعِ» (٧٠/٣): «جَعْفَرٌ الزَّيْنُ الْحَنَفَيُّ نزيلِ المُؤَيَّديّةِ، ممّن قَرَأَ عليه: الزَّيْنُ زَكَريّا القاضِي «شرحَ الشَّمْسِيّةِ»، وغالِبَ «حاشِيَتِها» لِلسَّيِّدِ، وكذا أَخَذَ عنه الحِكْمةَ، ووَصَفَه بالفَضْلِ والدِّيانةِ». اهـ

٢٤ ـ والتَّقيِّ الحِصْنيِّ^(١) ، أَخَذَ عنه ظَنَّا «القُطْبيَّ» و «حاشِيتَه».

(C)(1)(1)

ح ـ وأُخَذَ عنِ القاياتيِّ في اللَّغةِ.

ط _ وكذا أُخَذَ عنه وعنِ الكافِياجيِّ وشيخِ الإِسْلامِ الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ العَسْقَلانيِّ في التَّفسيرِ.

W:

ي _ وأَخَذَ عِلْمَ الهَيْئةِ والهَنْدَسةِ والمِيقاتِ والفَرائِضِ والحِسابِ والجَبْرِ والمُقابَلةِ وغيرِها عن :

ـ ابْن المَجْدِيِّ ، وقَرَأَ عليه مِن تصانيفِه أشياءَ.

والفَرائِضَ والحِسابَ أيضًا عن :

- ـ الشّمس الحِجازيّ.
 - _ والبُوتِيجيِّ.
- ٢٥ _ وكذا عن أبي الجُودِ البَنْبِيِّ (٢)،

- ه تعليقات على غاية الوصول الله على المُوادُ به : أبا بَكْرِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ المُؤْمِنِ (١) قوله : (والتَّقيِّ الحِصْنيِّ) ليسُ المُرادُ به : أبا بَكْرِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ المُؤْمِنِ المعروفَ بـ (التَّقيِّ الحِصْنيِّ) أيضًا صاحِبَ (كِفايةِ الأَخْيارِ) المُتَوَفَّىٰ سنةَ ١٢٩ المُتَرْجَمَ له في «الضَّوْءِ اللّامع» (٨١/١١)، بل المُرادُ به : أبو بكرِ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ شاذِي التَّقيُّ الحِصْنيُّ الشَّافِعيُّ ، نزيلُ القاهِرةِ المُتَوَفَّىٰ سنةَ ٨٨١ ، المُتَرْجَمُ له في «الضَّوْءِ اللَّامِعِ» (٧٦/١١)٠
- (٢) قوله: (وكذا عن أبي الجُودِ البَنْبيِّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص ٣١٠)، وهو : داوُدُ بْنُ سُلَيْمانَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ الله أبي زِيادةَ أبو الجُودِ=

SE

ك_والحِكْمَةَ عن :

ـ الشَّرْوانيِّ.

ـ وجَعْفَرِ المذكورِ^(٣).

W

ل _ والطِّبُّ (٤) عنِ :

—، تعليقات على غاية الوصول ﴿

- بن أبي الرَّبيعِ البنبيُّ ثُمَّ القاهِريُّ المالِكيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٦٣. اهـ «ضوء لامع»
 (٢١١/٣)، وفيه (١٩٣/١١): «البَنْبيُّ: نِسْبةٌ لِبَنْب». اهـ وذَكَرَ النِّسْبةَ أيضًا الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ في «تبصيرِ المُنْتَبِهِ» (٢١٢/١)، قالَ: «وبمُوحَّدتَيْنِ بينَهما نُونُ ساكِنةٌ: نِسْبةٌ إلى بَنْب: بعضُ المُعاصِرِين».
- (۱) قوله : (قَرَأَ عليه المجموعَ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (ص٣١٠)، وهو : «المجموعُ في عِلْمِ الفَرائِضِ» لِلشّمسِ الفَرَضيِّ أبي عبد الله مُحمَّدِ بْنِ شَرَفِ بْنِ عادِي القُرَشيِّ الزُّبَيْريِّ المِصْرِيِّ الشّافِعيِّ المعروفِ بـ«يالكَلَائيِّ» (ت ٧٧٧).
 - (٢) قوله: (والفُصُولَ) أي «الفُصُولَ المُهِمّةَ في عِلْمٍ مِيراثِ الأُمّةِ» لِإبْنِ الهائِم.
 - (٣) قوله : (وجَعْفَرِ المذكورِ) أي قريبًا في شُيُوخِه في المَنْطِقِ.
- (٤) قوله : (والطّبّ إلخ) قالَ الشّيخُ عبدُ المُتَعالِ الصَّعيديُّ في كتابِ «المُجَدِّدُون في الإِسْلامِ» (ص٢٥٨ _ ٢٥٩) في ترجمةِ الشّيخِ زَكَريّا الأنصاريِّ : «عِلْمُ الطّب والهَنْدَسةِ والحِسابِ والجَبْرِ والمُقابَلةِ وما إليها مِن العُلُومِ قد تَضاءَلَتْ حتّى أَمْكَنَتْ دِراستُها لأولئك الفُقَهاءِ بعدَ أن كانَتْ دِراستُها خاصّةً بمَن يَتَقَرَّغُ لها مِن أمثالِ الكِنْديِّ والرّازيِّ وغيرِهما مِن الفَلاسِفةِ ، ... وصارَ مثلُ علمِ الطّبِّ يُدَرَّسُ فيها دِراسةً نَظَريّةً بعدَ أن كانَ يُدَرَّسُ دِراسةً عَمَليّةً في البِيمارِسْتانِ _ المُسْتَشْفَياتِ _ ، وهذا في الوقتِ الذي أَخذَتْ أُورُبًا تَنْهَضُ بهذه العُلُومِ وتُدَرِّسُها دِراسةً عَمَليّةً وهذا في الوقتِ الذي أَخذَتْ أُورُبًا تَنْهَضُ بهذه العُلُومِ وتُدَرِّسُها دِراسةً عَمَليّةً عَمَليّةً عَمَليّةً وهذا في الوقتِ الذي أَخذَتْ أُورُبًا تَنْهَضُ بهذه العُلُومِ وتُدَرِّسُها دِراسةً عَمَليّةً وهذا في الوقتِ الذي أَخذَتْ أُورُبًا تَنْهَضُ بهذه العُلُومِ وتُدَرِّسُها دِراسةً عَمَليّةً و

٢٦ _ الشَّرَفِ بْنِ الخَشَّابِ(١).

م _ والعَرُوضَ عنِ :

٢٧ _ السِّراجِ الوَرْوَرِيِّ (٢).

SE MAN

ن _ وعِلْمَ الحَرْفِ عن :

۲۸ ــ مُحمَّدِ بْنِ قُرْقْماسَ الحَنَفيِّ^(٣).

س _ والتَّصَوُّفَ عن جَماعةٍ منهم :

٢٩ _ أبو عبدِ الله الغَمْرِيُّ (٤).

😵 تعليقات على غاية الوصول 😵 ————————

= كما كانَ يُدَرِّسُها آباؤُنا الأَقْدَمُون» . اهـ

- (۱) قوله: (عنِ الشَّرَفِ بْنِ الخَشّابِ) هو: مُحَمَّدُ بْنُ أَحمدَ بْنِ إِبْراهيمَ بْنِ أَحمدَ بْنِ عَمْرَ المَخْزُوميُّ القاهِريُّ الشّافِعيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ۱۸۷۳ هـ «ضوء لامع» (۲۸٤/٦ ـ ۲۸۲، و ۲۸۱۱).
- (٢) قوله : (عنِ السِّراجِ الوَرْوَرِيِّ) هو : عُمَرُ بْنُ عيسى بْنِ أَبِي بِكْرِ بْنِ عيسى ، السِّراجُ الوَرْوَرِيُّ ثُمَّ القاهِرِيُّ الأَزْهَرِيُّ الشَّافِعيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٦١ . اهـ «ضوء لامع» (١١٢/٦) .
- (٣) قوله: (مُحمَّدِ بْنِ قُرْقْماسَ الحَنَفيِّ) هو: مُحمَّدُ بْنُ قُرْقْماسَ بْنِ عبدِ الله ناصِرِ الدِّينِ الأقتمريُّ القاهِريُّ الحَنَفيُّ، ويُعْرَفُ بـ (البِّنِ قُرْقْماسَ) ، تُوُفِّيَ سنةَ ١٨٨٠ الدِّينِ الأقتمريُّ القاهِريُّ الحَنَفيُّ، ويُعْرَفُ بـ (المُعَالِيُّ المَعَالِيُّ المَعَالِيُّ المَعَالِيْ الْمَعَالِيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل
- (٤) قوله: (أبو عبد الله الغَمْريُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريًّا في «ثَبَتِه» (ص٦٣)،
 وهو: مُحمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أحمدَ الشّمسُ أبو عبدِ الله الواسِطيُّ الأصلِ الغَمْريُّ=

٣٠، ٣٠ ـ والشِّهابُ أحمدُ الإِدْكاويُّ^(١)، ٣ ـ ومُحمَّدُ الفُوِّيُّ^(٢)، وكِلاهُما مِن أصحابِ أبي إِسْحاقَ الإِدْكاويِّ.

٣٢ ـ وعنِ السِّراجِ عُمَرَ النَّبْتِيتيِّ (٣).

٣٣ ـ والزَّيْنِ عبدُ الرّحمنِ الخليليِّ (٤).

—- 😵 تعليقات على غاية الوصول

- = ثُمّ المَحَلِّيُّ الشَّافِعيُّ اهد «ضوء لامع» (٢٣٨/٨) ، وفيه (٢١٧/١١) : «الغَمْريُّ» بفتح المُعْجَمة : نِسْبةٌ لِمُنية غَمْرٍ» اهد قالَ في «الكَواكِبِ السَّائِرةِ» (٢٠٠/١) : «وسافَرَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا والغَمْريُّ بالمَحَلَّةِ الكُبْرَىٰ مِن مِصْرَ ، وأقامَ عندَه أَرْبَعِين يومًا وقَرَأَ عليه كِتابَ «قواعِدَ الصُّوفيّةِ» له كامِلًا ، ثُمَّ رَجَعَ إلىٰ مِصْرَ» اهد أربَعِين يومًا وقَرَأَ عليه كِتابَ «قواعِدَ الصُّوفيّةِ» له كامِلًا ، ثُمَّ رَجَعَ إلىٰ مِصْرَ» اهد (والشَّهابُ أحمدُ الإِدْكاويُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (٢٣٥) ، وهو : أحمدُ بْنُ عليّ بْنِ مُوسى أبو يُوسُفَ الأَثْكاويُّ المالِكيُّ اهد (صحوء لامع» (٢/٤٤) ، قالَ في «شرحِ القامُوسِ» : «إِذْكُو» بكسرِ الهمزةِ وسُكُونِ النّاءِ بَدَلَ الدّالِ وكسرِ الهمزةِ وسُكُونِ النّاءِ بَدَلَ الدّالِ وكسرِ الهمزةِ ، ويُقالُ : «أَتْكُو» بفتحٍ فسُكُونِ التّاءِ بَدَلَ الدّالِ وكسرِ الهمزةِ ، وهو المشهورُ : بُلَيْدةٌ صغيرةٌ بالقُرْبِ مِن رَشِيدٍ . . » إلخ .
- (٢) قوله: (ومُحمَّدُ الفُوِّيُّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٦٣)، وهو: مُحمَّدُ بْنُ الضَّهابِ الفُوِّيُّ ثُمَّ القاهِريُّ الشَّهابِ الفُوِّيُّ ثُمَّ القاهِريُّ الشَّافِعيُّ الصُّوفيُّ. اهـ «ضوء لامع» (٣٠٠/٦)، وفيه (٢١٨/١١): «الفُوِّيُّ» بضمِّ الفاءِ: نِسْبةٌ لِفُوّةَ».
- (٣) قوله: (وعنِ السِّراجِ عُمَرَ النبتيتيِّ) ذَكرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكريّا في «تَبَيّه» (ص٦٣)، وهو: عُمَرُ بْنُ عليِّ بْنِ غُنَيْمِ بْنِ عليِّ السِّراجُ أبو حفصِ بْنُ أبي الحَسَنِ الدِّمَشْقيُّ الأصلِ الخانكيُّ المَوْلِدِ المشتوليُّ المَنْشَإِ الشّافِعيِّ، ويُعْرَفُ بالنَّبْتِيتيِّ بنُونِ مفتوحة بعدَها مُوَحَّدةٌ ثُمَّ مُثَنَّاتَانِ فَوْقانِيِّتانِ بينَهما ياءٌ: قريةٌ بالقُرْبِ مِن خانقاهِ سِرْياقُوس. اهد «ضوء لامع» (١٠٨/٦).
- (٤) قوله : (والزَّيْنِ عبدُ الرّحمنِ الخليليِّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلام زَكَريّا في «ثَبَتِه»=

٣٤ ــ وتَلَقَّنَ منهم ومِن الفقيهِ^(١) أحمدَ بْنِ الفقيهِ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ تَمِيمٍ الدِّمْياطيِّ ــ عُرِفَ بالزَّلَبانيِّ (٢) ــ الذِّكْرَ.

- (ص٦٣)، وهو: عبدُ الرّحمن بْنُ علي بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عبدِ العزيزِ بْنِ مُصْلِحٍ زينُ الدِّينِ أبو الفَرَجِ التّميميُّ الدَّاريُّ الخليليُّ الشَّافِعيُّ. اهـ «ضوء لامع» (٤/٩٥).
- (۱) قوله: (وتَلَقَّنَ منهم ومِن الفقيهِ إلخ) عِبارةُ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص٦٣ ٦٥) في ذكرِ طريقِ القومِ السّالِمين عنِ المحذورِ واللَّوْمِ: «أَخَذْتُ عن غيرِ واحِدٍ مِن السّادةِ ، المُنْتَدِبِين للإِرْشادِ والإِفادةِ» ، فذكرَ : ١ _ أبا عبدِ الله الغَمْريَّ ، ٢ _ والشِّهابَ الأَتْكاويَّ ، ٣ _ وأبا الفتحِ الفُوِّيَّ ، ٤ _ والسِّراجَ النَّبْتِيتيَّ ، ٥ _ والشِّهابَ الزَّبَانيَّ ، ٣ _ والزِّينَ عبدَ الرِّحمنِ الخليليَّ ، ثُمَّ قالَ : «وتَلَقَّنْتُ الذِّكْرَ ولَبِسْتُ الخِرْقةَ جَرْيًا على قاعِدَتِهم في ذلك ممّا عَدا الأوّلَ ، وأَذِنُوا لي في التّلقينِ والإِلْباسِ ونحوِ ذلك» .
- (۲) قوله : (ومِن الفقيهِ أحمد بْنِ الفقيهِ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ تَمِيمٍ) في «النُّورِ السّافِرِ» (ص ١٧٤) : «حميد»، والتّصحيحُ مِن «الضّوءِ اللّامِع» (٣/٣٠) (الدَّمْياطيِّ عُرِفَ بالزَّلَبانيِّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص ٦٤)، قالَ السَّخاويُّ في «الضّوءِ اللّامِع» (٣٢/٢) : «شيخٌ مُعَمَّرٌ رأيتُه بالسّابِقِيّةِ . . وأُخْبَرَني أنه جازَ المِائةَ بسِنين . . » إلخ .
- (٣) قوله : (النُّورِ البُلْبِيسيِّ إِمامِ الأَزْهَرِ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص١٠١)، وهو : عليُّ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُثْمانَ بْنِ عبدِ الرَّحمنِ بْنِ عُثْمانَ نُورُ الدِّين حفيدُ شيخِ القُرّاءِ الفخرِ المَخْزُوميُّ البُلْبِيسيُّ القاهِريُّ الأَزْهَريُّ الشّافِعيُّ المُقْرِئُ. السّافِرِ» الهد «ضوء لامع» (٢٢٦/٣) و «كواكب سائرة» (١٩٩/١)، وفي «النُّورِ السّافِرِ»

رِضْوانَ ، ٣ _ والشِّهابِ القَلْقِيليِّ (١) السِّكَنْدَرِيِّ بعدَ تدَرُّبِه في ذلك ببعض (٢) طَلَيَتِهِم. وبالثَّلاثِ الزّائِدةِ عليها (٣) بما تَضَمَّنَتْه مُصَنَّفاتُ ابْنِ الجَزَريِّ : ١ ـ «النَّشْرُ» ٢ _ و «التّقريبُ» ٣ _ و «الطّيّبةُ» (١) على الزَّيْنِ طاهِرٍ المالِكيِّ (٥).

- «تعليفات على غاية الوصول ﴿ السَّمْعِ ﴿ ١٧٥/٣ ﴾ . والتَّصحيحُ مِن «الضَّوْءِ اللَّامِعِ ﴾ (٢٣٥/٣).
- (١) قوله: (والشِّهابِ القَلْقِيليِّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلام زَكَريّاً في «ثَبَتِه» (ص١٠١)، وهو : أَحْمَدُ بْنُ أبي بكرِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ أَيُّوبَ الشِّهابُ أبو العَبّاسِ بْنُ الزّينِ الكِنانيُّ القَلْقِيليُّ ثُمَّ السِّكَنْدَرِيُّ الأَزْهَرِيُّ الشَّافِعيُّ المُقْرِئُ . اهـ «ضوء لامع» (٢٦٣/١) ، و (القَلْقِيليُّ) بِفَتْح أُوِّلِه وكسرِ ثَالِثِه بينَهما لامٌ : نِسْبَةٌ لقَلْقِيلِيا : قَرْيَةٌ بين الرّملة ونابُلُس مِن أعمالَ جلجوليا. اهـ «ضوء لامع» (٢٢١/١١).
- (٢) قوله: (تَدَرُّبِه في ذلك ببعضٍ) في «النُّورِ السَّافِرِ» (ص١٧٤): «تدريسِه في ذلك لبعض»، والتّصحيحُ مِن «الضَّوْءِ اللّامِع» (٣/٥٣).
- (٣) قوله : (وبالنَّلاثِ الرّائِدةِ عليها) قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص١٠١) : «وجمعًا للأئمّةِ القُرّاءِ الثَّلاثةِ زِيادةً على السَّبْع ، وهُم : أبو جَعْفَرٍ يَزيدُ بْنُ القَعْقاع المَدَنيُّ ، وأبو مُحمَّدٍ يعقوبُ بْنُ إِسْحاقَ الحَضْرَميُّ البَصْرِيُّ ، وخَلَفُ بْنُ هِشامٍ بْنِ أبي طالِب البَزّارُ باخْتِيارِه».
- (٤) قوله : (بما تَضَمَّنتْه مُصَنَّفاتُ ابْنِ الجَزَرِيِّ النَّشْرُ و) مُخْتَصَراه : (التّقريبُ والطَّيِّبةُ) في «النُّورِ السّافِرِ» (ص١٧٤) : «ممّا تَضَمَّنتُه مُصَنَّفاتُ ابْنِ الجَزَريِّ في «النَّشرِ» و «التّقريبِ» و «الطَّيّبيّةِ». اهـ والتّصحيحُ مِن «الضّوءِ اللّامِعِ» (٢٣٥/٣) و «ثَبَتِ شيخ الإِسْلام زَكَريّا» (ص١٠١).
- (٥) قوله : (على الزَّيْنِ طاهِرِ المالِكيِّ) هو : طاهِرُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عليِّ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدٍ مَكينُ الدِّين أبو الحَسَنِ بْنُ الشَّمسِ ابْنِ النُّورِ النُّويْرِيُّ ثُمَّ القاهِرِيُّ الأَزْهَرِيُّ المالِكيُّ. اهد «ضوء لامع» (٤/٥)، ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص۲۰۲).

وبالعَشْرِ (١) لكنْ إلى ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ فقط عنِ الزَّيْنِ ابْنِ عَيّاشٍ المَكِّيِّ (١).

ف _ وأَخَذَ مَرْسُومَ الخَطِّ عنِ الزَّيْنِ رِضُوانَ (٣)، بل وسَمِعَ عليه في البحثِ مِن «شرحِ الشّاطِبيّةِ» لِلجَعْبَريِّ (١٠).

N

ص ـ وحَمَلَ عنه كُتُبًا جَمَّةً في القِراءاتِ (٥) والحديثِ وغيرِهما: كجُمْلةٍ مِن

- ه تعليقات على غاية الوصول الله التصحيح من (النَّورِ السَّافِرِ» (ص١٧٤): «بالعَشْرِ»، والتَّصحيحُ مِن (الضَّوءِ اللهمِعِ» (٣٥/٣)، وعِبارةُ «ثَبَتِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا» (ص١٠٢): «وجمعًا لِلعَشْر».
- (٢) قوله: (عنِ الزَّيْنِ ابْنِ عَيّاشِ المَكِّيِّ) هو: عبدُ الرَّحمنِ بْنُ أحمدَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عليِّ بْنِ عَيّاشِ الزِّينُ أبو الفَرَجِ وأبو بكرِ بْنُ الشَّهابِ أبي العَبّاسِ الدِّمَشْقِيُّ الأصلِ المَكِّيُّ الشَّافِعيُّ المُقْرِئُ اهد «ضوء لامع» (٤/٥) ، ذَكَرَه شيخُ الإِسْلام زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٢٠١، و٣٢٢) .
- (٣) قوله: (وأَخَذَ مَرْسُومَ الخَطِّ عنِ الزَّيْنِ رِضْوانَ) حَيْثُ قَرَأَ عليه «عقيلةَ أترابِ القَصائِدِ»، قالَ في «ثَبَتِه» (ص٢٨٩): «قَرَأْتُ «الرّائِيّة» لِلشّاطِبيِّ على شيخِنا الإَمام المُقْرِئِ المُحَدِّثِ الزّينِ أبي النَّعِيم العُقْبيِّ ٠٠» إلخ.
- (٤) قوله : (مِن شرح الشّاطِبيّةِ) المُسَمَّى : «كنزَ المَعاني شرحَ حِرْزِ الأَمانِي» (لِلجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريِّ ، وللجَعْبَريُّ ، والمَانة » (٥/١) .
- (ه) قوله: (وحَمَلَ عنه) أي عنِ الزَّيْنِ رِضُوانَ (كُتُبًا جَمَّةً في القِراءاتِ) منها: «الشّاطِبيّةُ» و «الرّائِيّةُ»، قالَ شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «تَبَيّه» (ص٢٨٨): «الشّاطِبيّةُ: قَرَأْتُها على شيخِنا الإِمامِ أبي النَّعيم المُقْرِئِ ٠٠»، وقالَ: «الرّائِيّةُ لِلشّاطِبيِّ: قَرَأْتُها على شيخِنا الإِمامِ المُقْرِئِ النَّعيم المُقْرِئِ أبي النَّعيم العُقْبيِّ ٠٠» إلخ.

«شرح ألفيّة الحديثِ» لِلعِراقيِّ.

- _ وعنِ ابْنِ الهُمامِ أَخَذَ هذا الشّرحَ بتَمامِه سَماعًا وبعضَه قِراءةً.
 - ـ وعنِ القاياتيِّ بعضَه (١).
- بل وأَخَذَ عن شيخِنا (٢) الكثيرَ منه ومِنِ «ابْنِ الصَّلاحِ» (٣) وجميعَ «شرح النُّخبةِ» له (٤) ، وقَرَأَ عليه : ١ ـ «بُلُوغَ المَرامِ» مِن تأليفِه أيضًا ، ٢ ـ و «السِّيرَةَ النَّبُويَّةَ» (٥)
- (۱) قوله: (وعنِ ابْنِ الهُمامِ أَخَذَ هذا الشَّرَ بَتُمامِه سَماعًا وبعضَه قِراءةً وعنِ القاياتيِّ بعضَه بل وأَخَذَ عن شيخِنا الكثيرَ منه) قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «تُبَتِه» (ص٢٥١) في سندِ «أَلفيّةِ الحديثِ» و«شرحِها»: «أَخْبَرَني بهما ١ _ أميرُ المؤمنين في الحديثِ أبو الفضلِ العَسْقَلانيُّ ٢، ٣ _ والمُحَقِّقانِ: الشّمسُ مُحمَّدٌ القاياتيُّ والكَمالُ مُحمَّدُ بنُ الهُمامِ الحَنفيُّ سَماعًا على الأوّلِ والثّاني لكثيرٍ منهما في البحثِ، وإجازةً منهما لسائِرِهما، وعلى الثّالِثِ لجميعِهما في البحثِ ..» إلخ.
- (۲) قوله: (بل وأَخَذَ عن شيخِنا) هذا كلامُ الحافِظِ السَّخاويِّ في «الضَّوْءِ اللَّمِع»
 (۲۳٥/۳)، نَقَلَه صاحِبُ «النُّورِ السَّافِرِ» (ص١٧٤) دُون تغييرٍ، ومُرادُه
 بـ«شيخِنا»: الحافِظُ ابْنُ حَجَرِ العَسْقَلانيُّ.
- (٣) قوله : (الكثيرَ منه) أي مِن «شرحِ أَلفيّةِ الحديثِ» (ومِنِ ابْنِ الصَّلاحِ) أي «مُقَدِّمةِ ابْنِ الصّلاح».
- (؛) قوله : (وجَميعَ شرحِ النُّخْبةِ له) أي لِلحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (ص٢٥٢) في سَنَدِ «النُّخْبةِ» و«شرحِها» : «سَمِعْتُهُما في البحثِ على مُؤَلِّفِهما ، وأَذِنَ لي في رِوايةِ سائِرِهِما» .
- (٥) قوله : (وقَرَأَ عليه) أي الحافظِ ابْنِ حَجَرٍ (بُلُوغَ المَرامِ مِن تأليفِه أيضًا والسِّيرَةَ النَّبَويّةَ ..» إلخ ،
 النَّبَويّةَ) عِبارةُ «النَّورِ السّافِرِ» (ص١٧٤) : «وقَرَأَ عليه «السِّيرَةَ النَّبَويّةَ ..» إلخ ،
 والتّكميلُ مِن «الضَّوْءِ اللّامِعِ» (٣/ ٢٣٥) ، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه»=

لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ (١) ، ٣ ـ ومُعْظَمَ (السُّنَنِ) لِابْنِ ماجَهْ (٢) ، وأشياءَ غيرَها .

- وسَمِعَ في «صحيحِ مُسْلِمٍ» عنِ الزَّيْنِ الزَّرْكَشيِّ (٣).
- ـ وكذا سَمِعَ على العِزِّ ابْنِ الفُراتِ «البعثَ» لِابْنِ أبي داوُدَ وغيرَه (٤).
- ـ وعلى سارّةَ ابْنةِ ابْنِ جَماعةً (٥) في «المُعْجَمِ الكبيرِ»

ه تعليقات على غاية الوصول ه هـ الفضلِ أحمدَ بْنِ عليّ الفضلِ أحمدَ بْنِ عليّ الفضلِ أحمدَ بْنِ عليّ بْنِ عليّ بْنِ حَجَرٍ ، هِنْ مَجَرٍ ، هِنْ مَدَى اللهِ . . » إلخ . . .

- (١) قوله : (والسِّيرَةَ النَّبَويّةَ لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ) قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص ٢١٤) : «قَرَأْتُها على الأَسْتاذِ الحُجّةِ أبي الفضلِ أحمدَ بْنِ عليٍّ هِلَيْ ١٠٠ إلخ.
- (۲) قوله: (ومُعْظَمَ السُّنَنِ لِابْنِ ماجَهْ) قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص١٥٨): «أَخْبَرَني به أمينُ الله في أرضِه على سُنّةِ نَبِيّه الشِّهابُ أبو الفَضْلِ أحمدُ بْنُ عليّ بْنِ
 حَجَرٍ هِ بِهِ المَّعُولَةِ به الرَّجُلُ إِذا
 حَجَرٍ هِ بقِراءَتي عليه لِما عَدا مِن قولِه في آخِرِ الدَّعَواتِ: «ما يَدْعُو به الرَّجُلُ إِذا
 خَرَجَ مِن بيتِه» إلى آخِرِ الكِتابِ، فتُوفِّي قبلَ إِكْمالِه، فأرْوِي ذلك عنه إِجازةً
 مُشافَهةً». اهـ
- (٣) قوله: (عنِ الزَّيْنِ الزَّرْكَشيِّ) ذَكَرَه شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «تَكِيّه» (ص١٢٦)، وهو: عبدُ الرِّحمنِ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الله بْنِ مُحمَّدٍ ، الزَّيْنُ أبو ذَرِّ بْنُ الشَّمسِ بْنِ الجَمالِ بْنِ الجَمالِ بْنِ الشَّمسِ المِصْرِيِّ الحَنْبَليُّ ، ويُعْرَفُ بالزَّرْكَشيِّ . اهد «ضوء لامع» (١٣٦/٤).
- (٤) قوله: (البَعْثَ لِابْنِ أبي داوُدَ وغيرَه) في «الضَّوْءِ اللَّامِعِ» (٢٣٥/٣) بَدَلَه جميعِه: «أشياءَ»، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه» (ص٢٦٦) في سندِ «البَعْثِ» لِابْنِ أبي داوُدَ: «أَخْبَرَني به العِزُّ أبو مُحمَّدِ بْنُ الفُراتِ سَماعًا ..» إلخ.
- (ه) قوله : (وعلى سارّةَ ابْنةِ ابْنِ جَماعةَ) هي : سارّةُ ابْنةُ عُمَرَ بْنِ عبدِ العَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنةُ بْنِ إِبراهيمَ بْنِ سعدِ الله بْنِ جَماعةَ بْنِ عليِّ بْنِ جَماعةَ بْنِ صَخْرٍ ، أُمُّ مُحَمَّدِ ابْنةُ السِّراج أبي حَفْصِ بْنِ العِزِّ الكِنانِيِّ الحَمَوِيِّ ثُمَّ القاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وتُعْرَفُ = السِّراج أبي حَفْصِ بْنِ العِزِّ الكِنانِيِّ الحَمَوِيِّ ثُمَّ القاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وتُعْرَفُ =

لِلطَّبَرانيِّ بقِرائَتِي (١).

وعلى البُرْهانِ الصّالِحيِّ^(٢).

_ والرَّشيديِّ^(٣).

وكثيرٍ ممّن تَقَدَّمَ :

_ كالزَّيْنِ رِضْوانَ، واشْتَدَّتْ عِنايَتُه بمُلازَمَتِه له في ذلك حتَّى قَرَأَ عليه «مُسْلِمًا» و «النَّسائيَّ »(٤).

- (۲) قوله: (وعلى البُرْهانِ الصّالِحيِّ) ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ زَكريّا في «ثَبَيه» في سَندِ «سُننِ أبي داوُدَ» (ص ١٤٠): «قَرَأْتُه على الشّيخِ أبي إِسْحاقَ إبراهيمَ بْنِ صَدَقةَ الحَنْبَليِّ»، وفي سَندِ «البُرْدةِ» (ص ٣٠٩)، قال : «أَخْبَرَني بها الشيّخانِ أبو إسحاقَ الصّالِحيُّ بقِراءَتي ٠٠» إلخ، وهو : إبراهيمُ بْنُ صَدَقةَ بْنِ إبراهيمَ بْنِ إسماعيلَ المُسْنِدُ المُكْثِرُ بُرْهانُ الدِّين أبو إِسْحاقَ بْنُ فتحِ الدِّين المَقْدِسيُّ الأصلِ الصّالِحيُّ نِسْبةٌ لِصالِحيّةِ دِمَشْقَ القاهِريُّ المَوْلِدِ والمَنْشَإِ الحَنْبَليُّ، تُوفِقِي سنةَ الصّالِحيُّ نِسْبةٌ لِصالِحيّةِ دِمَشْقَ القاهِريُّ المَوْلِدِ والمَنْشَإِ الحَنْبَليُّ، تُوفِقِي سنةَ الصّالِحيّةِ دِمَشْقَ القاهِريُّ المَوْلِدِ والمَنْشَإِ الحَنْبَليُّ، تُوفِقِي سنةَ الصّالِحيّةِ دِمَشْقَ القاهِريُّ المَوْلِدِ والمَنْشَإِ الحَنْبَليُّ، تُوفِقِي سنةَ
- (٣) قوله: (والرَّشيديِّ) ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص٥٥)، قالَ في سَنَدِ الله الحديثِ المُسَلْسَلِ بالأُوّليَّةِ: « ٠٠ وقَرَأْتُه على الخطيبِ الشَّمْسِ أبي عبدِ الله مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الله بْنِ مُحمَّدِ بْنِ الشّمسُ بْنُ الجَمالِ بْنِ الشّمسِ بْنِ البُرْهانِ الرَّشيديُّ الأصلِ القاهِريُّ الشّافِعيُّ، تُوفِّيَ سنةَ ٤٥٨٠ اهـ «ضوء لامع» (١٠١/٨).
- (٤) قوله : (واشْنَدَّتْ عِنايَتُه بمُلازَمَتِه له في ذلك) أي في رِوايةِ الكُتُبِ الحديثيّةِ=

⁼ كَسَلَفِها بابْنةِ ابْنِ جَماعةَ ، تُوُفِّيَتْ سنةً ٥٥٨ . اهـ «ضوء لامع» (٢/١٢).

 ⁽١) قوله: (بقِراتَتِي) هذا كلامُ الحافِظِ السَّخاويِّ في «الضَّوْءِ اللَّامِعِ» (٣٥/٣)،
 نَقَلَه صاحِبُ «النُّورِ السّافِرِ» (ص١٧٤) بدُونِ تغييرٍ.

- _ والبُوتِيجيِّ.
- _ والبُلْقِينيِّ (١).

وبمَكَّةَ سنةَ خمسين (٢) حِينَ حَجَّ على :

١ ـ الشَّرَفِ أبي الفتحِ المَراغيِّ (٣).

٢ ـ والتَّقِيِّ ابْنِ فَهْدٍ^(٤).

٣، ٤ ـ والقاضِيَيْنِ : أبي اليُمْنِ النُّوَيْرِيِّ (٥)

وحتى قَرَأَ عليه مُسْلِمًا) أي «صحيحَ مُسْلِمٍ» (والنَّسائيَّ) أي «سُنَنَ النَّسائيِّ»، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» في سَنَدِ «صحيحِ مُسْلِم» (ص٢٦٦): «أَخْبَرَني به المَشايِخُ الأئمّةُ: الحافِظُ الرُّحْلةُ المُفيدُ الزَّيْنُ أبو النَّعِيم رِضُوانُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ يُوسُفَ العُقْبِيُّ ثُمَّ القاهِريُّ بقِراءتي ٠٠» إلخ، وفي سَنَدِ «السُّنَنِ الصَّغْرَى» لِلنَّسائيِّ يُوسُفَ العُقْبِيُّ ثُمَّ القاهِريُّ بقِراءتي ٠٠» إلخ، وفي سَنَدِ «السُّنَنِ الصَّغْرَى» لِلنَّسائيِّ (صهر ١٤٨): «قَرَأْتُه على الحافِظِ المُفيدِ الزَّيْنِ رِضُوانَ بْنِ مُحمَّدِ المُسْتَمْلي ﴿ ﴾ (صهر ١٤٨): «قَرَأْتُه على الحافِظِ المُفيدِ الزَّيْنِ رِضُوانَ بْنِ مُحمَّدٍ المُسْتَمْلي ﴾ (صهر ١٤٨)

- (١) قوله : (والبُلْقِينيِّ) أي العَلَمِ البُلْقينيِّ المذكورِ في شُيُوخِه في الفقهِ.
 - (٢) قوله: (وبمَكّة) أي وسَمعَ بَمكّة (سنة خمسين) أي بعد ثَمانِمائة.
- (٣) قوله: (على الشَّرَفِ أبي الفتحِ المَراغيِّ) ذَكرَه شيخُ الإسلامِ زَكريّا في «ثَبَتِه» (ص٦٧٨، ١٧٦)، وفيه وفي «الضّوءِ اللّامعِ» (١٦٢/٧): أنه: مُحمَّدُ بْنُ أبي بكرِ بْنِ الحُسَيْنِ أبو الفتحِ المَراغيُّ، وأنه تُوفِّيَ سنةَ ٩٥٨، وفيهما: أنه له أخًا هو مُحمَّدُ بْنُ أبي بكرِ بْنِ الحُسَيْنِ أبو الفَرَجِ.
- (٤) قوله: (والتَّقِيِّ ابْنِ فَهْدِ) ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «ثَبَيْه» (ص٣٣)، وهو: مُحمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عبدِ الله بْنِ فَهْدٍ، التَّقِيُّ أَبو الفضلِ بْنُ النّجمِ أبي النَّصْرِ بْنِ الجَمالِ أبي الخيرِ بْنِ العَلامةِ أَقْضَى القُضاةِ الجَمالِ أبي عبدِ الله الهاشِميُّ العَلَويُّ الأصفونيُّ ثُمَّ المَكِيُّ الشَّافِعيُّ، القُضافِ ويُعْرَفُ كَسَلَفِه بابْنِ فَهْدٍ، تُوفِّي سنةَ ١٨٧٠ اهـ «ضوء لامع» (٢٨١/٩).
- (ه) قوله : (أبي اليُّمْنِ النُّوَيْرِيِّ) ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ زَكَريًّا في «تُبَيِّه» (ص٣٣٣)،=

وأبي السَّعاداتِ ابْنِ ظَهِيرَةَ (١).

في آخَرِين بالقاهِرةِ وغيرِها^(٢).

وبعضُ^(٣) مَن ذُكِرَ مِن جميع شُيُوخِه في أَخْذِه عنه أكثرُ مِن بعضٍ ، كما أنّ عَمَلَه في هذه العُلُومِ أيضًا يَتَفاوَتُ^(٤).

- وفيه وفي «الضّوءِ اللّامِعِ» (١٤٣/٩): أنه: مُحمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عليِّ بْنِ أحمدَ
 بْنِ عبدِ العزيزِ ، أبو اليُمْنِ النُّويْرِيُّ المَكِّيُّ الشَّافِعيُّ ، تُوُفِّيَ سنةَ ٨٥٣٠
- (١) قوله : (وأبي السَّعاداتِ ابْنِ ظَهِيرَةَ) ذَكَرَه شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «ثَبَيّه»
 (ص٣٣٢)، وفيه وفي «الضّوءِ اللّامعِ» (١١٢/١١) : أنه : مُحمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ أبو السَّعاداتِ بْنُ ظَهيرةَ.
- (۲) قوله: (في آخَرِين بالقاهِرةِ وغيرِها) وقد ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ زَكَريّا في «ثَبَتِه» مِن ص ٣١٥ إلى ص ٣٣٣ أسماءَ جَماعةٍ ممّن أَجازَه، رَتَّبَهُم على حُرُوفِ المُعْجَمِ،
 قالَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٠/١): «وأَجازَه خَلائِقُ يَزيدُون على مِائةٍ وخمسِين نفسًا ذَكَرَهُم في «ثَبَتِه». اهـ
- (٣) قوله: (وبعضُ) في «النُّورِ السّافِرِ» (ص١٧٣): «بعضُ» بدُونِ واوِ العطفِ، والتّصحيحُ مِن «الضَّوْءِ اللّامِعِ» (٢٣٥/٥)، قالَ شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا في «ثَبَيه» (ص٤٧) بعدَ سَرْدِ شُيُوخِه في الفقه: «وهُم في أَخْذِي عنهم مُتَفَاوِتُون، فبعضُهم أكثرُ مِن بعضِ».
- (٤) قوله: (كما أَنَّ عَمَلَه) أي تدريسًا وتأليفًا (في هذه العُلُوم) المذكورة (أيضًا يَتَفاوَتُ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الصُّغْرَىٰ» (ص٢١): «وكانَ الشَّيخُ زَكَريّا يُدَرِّسُ في علمِ الفقهِ والتَّصَوُّفِ» اهـ والتَّصَوُّفُ كانَ عندَه غالِبًا على الفقهِ إلّا أنه تَسَتَّرَ بالفقهِ ، قالَ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢): «وكُنْتُ مُجابَ الدَّعْوَةِ ، لا تَسَتَّر بالفقهِ ، قالَ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢): «وكُنْتُ مُجابَ الدَّعْوَةِ ، لا أَدْعُو على أحدٍ إلّا ويُسْتَجابُ فيه الدَّعاءُ ، فأشارَ عليَّ بعضُ الأولياءِ بالتَّسَتُّرِ بالفقهِ ، وقالَ : «اسْتُرِ الطّريقَ ؛ فإنّ هذا ما هو زَمانُها» ، فلم أكد أتَظاهَرُ بشيءٍ الفقهِ ، وقالَ : «اسْتُرِ الطّريقَ ؛ فإنّ هذا ما هو زَمانُها» ، فلم أكد أتَظاهَرُ بشيءٍ

ولم يَنْفَكَّ عنِ الإشْتِغالِ على طريقة جميلة مِن التَّواضُعِ وحُسْنِ العِشْرَةِ والأَدَبِ والعِفّةِ والإنْجِماعِ عن بَني الدُّنيا معَ التَّقَلُّلِ(١) وشَرَفِ النّفسِ ومَزيدِ العقلِ وسَعَةِ الباطِنِ والإحْتِمالِ والمُداراةِ إلى أن أَذِنَ له غيرُ واحِدٍ مِن شُيُوخِه في الإِفْتاءِ والإِقْراءِ(٢).

وممّن كَتَبَ له شيخُ الإِسْلامِ ابْنُ حَجَرٍ ، ونَصُّ كِتابِتِه في شَهادتِه على بعضِ الإِجازاتِ (٣) له : «وأَذِنْتُ له أن يُقْرِئَ القُرآنَ على الوجهِ الّذي تَلَقّاه * ويُقَرِّرَ الفقهَ على النَّمَطِ الّذي نَصَّ عليه الإِمامُ وارْتَضاه *» ، قالَ : «واللهُ المسؤولُ أن يَجْعَلَني وإِيّاه ممّن يَرْجُوه ويَخْشاه * إلى أن نَلْقاه *» ، وكذا أَذِنَ له في إِقْراءِ

عِن أحوالِ القوم إلىٰ وَقْتِي » . اهـ

(۱) قوله: (معَ التَّقَلُّلِ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَى» (۱۱۱/۲): «وكُنْتُ أَتَعَدَّى معه كُلَّ يوم، فكانَ لا يَأْكُلُ إِلّا مِن خُبْزِ الخانقاهِ وقفِ سعيدِ السُّعَداء، ويقولُ: «واقِفُها كانَ مِن المُلُوكِ الصّالِحين، وأَوْقَفَ وَقْفَها بإِذْنِ النّبيِّ ﷺ». اهد

هذا مع ما له مِن حَظَّ وافِرٍ ، قالَ في «الكواكِبِ السَّائِرةِ» (٢٠١/١) : «قالَ العَلائيُّ : «وعاشَ عزيزًا مُكرَّمًا محظوظًا في جميع أُمُورِه دِينًا ودُنْيا بحيثُ قيلَ : إنّه حَصَلَ له مِن الجِهاتِ والتّداريسِ والمُرتَّباتِ والأَمْلاكِ قبلَ دُخُولِه في مَنْصِبِ القَضاءِ كُلَّ يومٍ نحوُ ثَلاثةِ آلافِ دِرْهَمٍ ، وجَمَعَ مِن الأموالِ والكُتُبِ النّفيسةِ ما لم يَتَّفَقْ لمثْله» . أهـ

- (۲) قوله: (إلى أن أَذِنَ له غيرُ واحِدٍ مِن شُيُوخِه في الإِفْتاءِ والإِقْراءِ) قالَ في «تُبَيّه»
 (ص٥٧) بعدَ سَرْدِ شُيُوخِه في الفقهِ: «وأَذِنَ لي جَماعةٌ منهم بل وغيرُهم في التّدريسِ والإِفْتاءِ». اهـ
- (٣) قوله: (على بعضِ الإِجازاتِ) في «الضّوءِ اللّامِعِ» (٢٣٦/٣): «على بعضِ الآذِنين».

«شرح النُّخْبةِ» وغيرِها.

وتَصَدَّىٰ لِلتَّدريسِ في حَياةِ غيرِ واحِدٍ مِن شُيُوخِه، وانْتَفَعَ به الفُضَلاءُ طَبْقةً بعدَ طبقةٍ^(۱).

-& تعليقات على غاية الوصول &-

(۱) قوله: (وانْتَفَعَ به الفُضَلاءُ طَبْقةً بعد طَبْقةٍ) في «الضّوءِ اللّامعِ» (۲۳٦/۳): «وأَخَذَ عنه الفُضَلاءُ طَبْقةً بعدَ طَبْقةٍ معَ إِعْلامِ مُتَفَنِّنِهِم بحقيقةِ شأنِه ولكنِ الخَطُّ أغلبُ» اه وقالَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٤/١): «أَقْبَلَتْ عليه الطّلّبَةُ لِلاَشْتِغالِ عليه ، وعُمِّرَ حتّى رَأَى تلاميذَه وتلاميذَ تلاميذِه شُيُوخَ الإِسْلامِ ، وقرَّتْ عينُه بهم في مَحافِلِ العِلْمِ ، ومَجالِسِ الأَحْكامِ ، قُصِدَ بالرِّحْلةِ إليه مِن الحِجازِ والشّامِ ، ومِن أَعْيانِ مَن أَخَذَ عنه :

١ ـ الشَّيخُ الإِمامُ العَلَّامةُ جَمالُ الدِّينِ أبو عبدِ الله عبدُ القادِرِ الصَّاني (ت ٩٣١).

٢ ـ والشّيخُ الإِمامُ نُورُ الدِّين عليُّ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ مُحمَّدٍ المَحَلِّيُّ (ت ٩٢٢).

٣ _ والشّيخُ الإِمامُ مُجَلِّي بْنُ أبي بكرِ بْنِ عُمَرَ القاهِريُّ الشّافِعيُّ (ت ...).

٤ ـ والشَّيخُ الفقيهُ شهابُ الدِّين أحمدُ الْمُلَقَّبُ «عَمِيرةَ» البُرُلُّسيُّ (ت ٩٥٧).

والشّيخُ العَلّامةُ السّيّدُ كَمالُ الدّين بْنُ حَمْزَةَ الدِّمَشْقيُّ (ت ٩٣٣).

٦ _ والشَّيخُ بَهاءُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ عبدِ الله المِصْرِيِّ (ت ٩٩٢ تقريبًا).

٧ ـ وشيخُ الإِسْلامِ الجَدُّ رضيُّ الدِّين أبو الفَضْلِ مُحمَّدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ أحمدَ الغَزِّيُّ
 (ت ٩٣٥).

٨ ـ وشيخُ الإِسْلامِ الوالِدُ بدرُ الدِّين أبو البَرَكاتِ مُحمَّدٌ الغَزِّيُّ (ت ٩٨٤)، قَرَأَ عليه «المِنْهاجَ» و«الأَلْفيَّة»، وسَمِعَ عليه أشياءَ كثيرةً.

٩ ـ والشّيخُ العَلّامةُ مُفْتي البِلادِ الحَلَبيّةِ حَسَنُ بْنُ عليّ البدرُ بْنُ السُّيُوفيّ (ت ٩٢٥).

١٠ ـ والشَّيخُ العَلَّامةُ شِهابُ الدِّينِ أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ الحِمْصيُّ (ت ٩٣٤).

١١ ـ والشَّيخُ العَلَّامةُ بدرُ الدِّين مُحمَّدٌ العَلائيُّ الحَنَفيُّ (ت ٩٤٢).

١٢ _ والشّيخُ العَلّامةُ شمسُ الدِّينِ الشِّبْليُّ (ت ...).

وشَرَحَ عِدّةَ كُتُبِ(١) ، منها :

 $^{(7)}$ (فتحَ الوَهَّابِ بشرح الآدابِ $^{(7)}$.

٢ _ و «فُصُولَ ابْنِ الهائِمِ» (٣) ، وسَمّاه : «غايةَ الوُصُولِ إلى علمِ الفُصُولِ» ،

١٤ _ والشَّيخُ العَلَّامةُ فقيهُ مِصْرَ شِهابُ الدِّينِ أحمدُ الرَّمْليُّ القاهِريُّ (ت ٩٥٧).

١٥ ـ ووَلَدُه شيخُنا العَلَامةُ شمسُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ أحمدَ الرَّمْليُّ (ت ١٠٠٤)
 صاحِبُ «نِهايةِ المُحْتاج».

١٦ ـ والشّيخُ العَلّامةُ مَفْتِي الحِجازِ وعالِمُها شِهابُ الدِّين أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ
 عليِّ بْنِ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ شارِحُ «المِنْهاج» (ت ٩٧٤).

١٧ ـ ووَلَدُ الشَّيخِ زَكَريًا : الشَّيخُ العَلاَمةُ الصَّالِحُ جمالُ الدِّين يُوسُفُ (ت ٩٨٧).
 ١٨ ـ والشَّيخُ العَلَامةُ شمسُ الدِّين مُحمَّدُ بْنُ أحمدَ الخطيبُ الشَّرْبِينيُّ المِصْريُّ (ت ٩٧٧) صاحِبُ «مُغْنِي المُحْتاج».

١٩ ـ والشيخُ الإِمامُ العَلَامةُ نُورُ الدَّين النَّسَفيُّ المِصْريُّ ثُمَّ الدِّمَشْقيُّ (ت . . .) .
 وغيرُهم» . اهـ بزيادةِ تصريحِ للأَسْماءِ وسَنَواتِ الوَفاةِ .

SEM.

- (١) قوله: (وشَرَحَ عِدّةَ كُتُبِ إلخ) شُرُوعٌ في ذِكْرِ مُؤَلَّفاتِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا.
- (۲) قوله : («آدابُ البَحْثِ) والمُناظَرةِ» للإمامِ مُحمَّدِ بْنِ أَشْرَفَ السَّمَرُقَنَّديِّ (وسَمَّاه) أي الشَّرحَ : («فتحَ الوَهّابِ بشرحِ الآدابِ») وهو مطبوعٌ طبعةَ دارِ الضِّياءِ سنةَ ١٤٣٥.
- (٣) قوله: (وفُصُولَ ابْنِ الهائِمِ) المُسمَّاةَ: «الفُصُولَ المُهِمَّة * في عِلْمِ مِيراثِ الأُمَّةِ»،
 وابْنُ الهائِمِ: الشَّيخُ الإِمامُ العَلَّامةُ أبو العَبَّاسِ أحمدُ شِهابُ الدِّين بْنُ مُحمَّدِ بْنِ
 عليِّ بْنِ عِمادِ الشَّهيرُ والِدُه بالهائِمِ (ت ٨١٥)، قالَه الشَّيخُ زَكَريّا في مُقَدِّمةِ «غايةِ الوُصُولِ إلى علمِ الفُصُولِ».

مَزَجَ المتنَ فيه (١).

٣ ـ وشَرَحَه شرحًا آخَرَ سَمّاه : «منهجَ الوُصُولِ إلىٰ تخريجِ الفُصُولِ» ، وهو أَسْطُهُما (٢).

٤ _ و «التُحْفةُ القُدْسِيّةُ» لِإبْنِ الهائِمِ في الفَرائِضِ أيضًا ، سَمّاه : «الفَتْحة (٣) الأُنْسِيّةَ لِمُغْلَقِ التُحْفةِ القُدْسِيّةِ» .

و«ألفيّةُ ابْنِ الهائِمِ» أيضًا المُسمّاةُ بـ«الكِفايةِ»(٤)، وسَمّاه: «نِهايةً

- «تعليفات على عاية الوصول « تعليفات على عاية الوصول » أي : مَزَجَه بشرحِه ، قالَ في خُطْبَتِه : «فقد عَلَقْتُ على «الفُصُولِ المُهِمّةِ» . . تعليقًا وَسَطًا ، ثُمّ بَلَغَني أنّ بعض الطَّلبةِ اسْتَطالَه في مَواضِع واسْتَصْعَبَه ؛ لِعَدَم اسْتِيفاء ذِكْرِ المتنِ فيه ، فرأيتُ أن أَخْتَصِرَه وأَقْتَصِرَ منه على ما يَفِي بالمقصودِ ، وأَمْزَجُه بالمتنِ . . » إلخ .
- (٢) قوله: (وشَرَحَه) قبلَ ذلك (شرحًا آخَرَ) أَطْوَلَ (سَمّاه منهجَ الوُصُولِ إلىٰ تخريجِ الفُصُولِ) وهو مُخطوطٌ بعضُ نُسَخِه في المكتبةِ الأزهريّةِ (وهو أَبْسَطُهُما) أي الشَّرْحَيْنِ أي : أَوْسَعُهُما.
- (٣) قوله: (سَمَّاه) أي الشَّرِحَ: (الفَتْحةَ) بتقديم الفاءِ على التّاءِ والحاءِ كما في «القَبَسِ الحاوِي» (٢٨٣/١)، وقوله: (لِمُغْلَقِ) مُتَعَلَّقٌ به، وفي «الضّوءِ اللّامِعِ» (٢٣٦/٣) و«النُّورِ السّافِرِ» (ص١٧٥): «التُّحْفة» بتقديمِ التّاءِ على الحاءِ والفاءِ، و «لِغُلُق» بغيرِ ميم، قالَ في «القامُوسِ»: «بابٌ غُلُقٌ بضَمَّتَيْنِ: مُغْلَقٌ». اهد وهو مخطوطٌ بعضُ نُسَخِه في المكتبةِ الأزهريّةِ.
- (٤) قوله : (وألفيّةُ ابْنِ الهائِمِ) في الفَرائِضِ (أيضًا المُسَمّاةُ بالكِفايةِ) اسْمُها الكامِلُ : «كِفايةُ الحُفّاظِ» كما رأيتُه في غِلافِ مخطوطٍ لها، وأوّلُها :

يقولُ أحمدٌ هُوَ ابْنُ الهائِمِ * الحمدُ لله المَلِيكِ الدَّائِمِ

الهِدايةِ في تحريرِ الكِفايةِ»(١).

٦ ـ و ((بَهْجة الحاوِي)) : فقة ، سَمّاه : ((الغُرَرَ البَهيّة بشرحِ البَهْجةِ الوَرْدِيّةِ)) (١).
 ٧ ـ و ((تنقيحَ اللَّبابِ)) لإبْنِ العِراقيِّ (٦).

———————® تعليقات على غاية الوصول ۞—————— ثُمَّ قالَ :

سَـمَّيْتُها كِفايـةَ الحُفّاظِ ﴿ لِجَمْعِهِ القِلِّةِ الأَلْفَاظِ

- (١) قوله : (وسَمّاه) أي الشّرحَ : (نِهايةَ الهِدايةِ في تحريرِ الكِفايةِ) وهو مطبوعٌ في دارِ الكُتُبِ العِلْمِيّةِ بَبَيْرُوت سنةَ ١٤٢٤.
- (۲) قوله : (و) شَرَحَ (بَهْجةَ الحاوِي) لِابْنِ الوَرْدِيِّةِ) أي هو كتابُ فقه (سَمّاه) أي الشّرحَ (الغُرَرَ البَهيّةَ بشرح البَهْجةِ الوَرْدِيّةِ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبقاتِ الصُّعْرَىٰ» (ص۲۲ ـ ۲۳) : «وأَخْبَرَني أنه مِن حينِ كانَ شابًا وهو يُحِبُّ طريقَ الصُّوفيّةِ ويَحْضُرُ مَجالِسَ ذِكْرِهِم ، حتّى كانَ الأقوانُ يقولُون : «زَكَريّا لا يَجِيءُ منه الصَّوفيّةِ في طريقِ الفُقَهاءِ»؛ لكوني كُنْتُ مُنْكَبًا على مُطالَعةِ رَسائِلِ القَوْمِ ، مُواظِبًا على مُجالِسِ الذَّكْرِ» ، قالَ : «ولمّا اشْتَعَلْتُ بالعِلْمِ وبَرِعْتُ فيه _ بحمدِ الله _ شَرَحْتُ «البَهْجةَ» ، قالَ : «فلمّا أَتْمَمْتُ شرحَها غارَ بعضُ الأقرانِ ، فكتبَ على مُجلِ بعضِ نُسَخِ الشّرحِ : «كتابُ الأَعْمَىٰ والبصيرِ» تعريضًا بأني لا أَقْدِرُ أَشْرَحُ بعضِ نُسَخِ الشّرحِ : «كتابُ الأَعْمَىٰ والبصيرِ» تعريضًا بأني لا أَقْدِرُ أَشْرَحُ والبَهْجةَ» وَحْدِي ، وإنّما ساعَدَني فيه رَفيقي وهو أَعْمَىٰ كُنْتُ أُطالِعُ أَنا وإيّاه» ، قالَ : «فلما أَنْقِتْ إلىٰ مثلِ ذلك ، قالَ : «وكانَ تأليفي لـ«شرح البَهْجةِ» في يومِ الإثنيْنِ والخميسِ؛ لكونهما تُرْفَعُ فيهما الأعمالُ كما وَرَدَ في الحديثِ» . اه ونحوُه في «الطَّبقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢) .
- (٣) قوله : (و) شَرَحَ (تنقيحَ اللَّبابِ لِابْنِ العِراقيِّ) قالَ في خُطْبَتِه : «وبعدُ : فهذا ما دَعَتْ إليه حاجةُ المُتَفَهِّمِين لـ«حنقيحِ اللَّبابِ» لِلعَلَّامةِ شيخِ الإِسْلامِ أبي زُرْعةَ أحمدَ وليِّ الدِّين ابْنِ العَلَّامةِ شيخِ الإِسْلامِ أبي الفضلِ عبدِ الرَّحيمِ زينِ الدِّين=

٧ ـ و «مُخْتَصَرَ الرَّوْضةِ» لِإبْنِ المُقْرِي المُسَمَّى : «رَوْضَ الطَّالِبِ» ، سَمَّاه : «أَسْنَى المَطالِبِ إلى رَوْضِ الطَّالِبِ» (١).

٨ ـ وكتَبَ على «ألفيّةِ النّحوِ» يسيرًا (٢).
 وأَقْرَأَ مُعْظَمَ ذلك (٣).

---- العليقات على غاية الوصول الم

- بْنِ الحُسَيْنِ العِراقيِّ مِن شرح يَحُلُّ أَلْفَاظَه . . » إَلْخ ، وسَمّاه : «فتحَ الوَهّابِ بشرح تنقيحِ اللَّبابِ» ، صَرَّحَ في آخِرِه بأنه فَرَغَ منه سنة ٩٧٨ ، وهو مخطوطٌ ، منه نُسْخةٌ في جامِعة أُمِّ القُرَىٰ ٢٠٩٥ .
- (۱) قوله : (سمّاه) أي الشّرح : (أَسْنَىٰ المَطالِبِ إلىٰ) شرح (رَوْضِ الطّالِبِ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «لَطائِفِ المِنَنِ» (٣٤/١) : «لمّا قَرَأْتُ عليه «شرحَ الرَّوْضِ» كُنْتُ أَطالِعُ عليه «شرحَ المُهَذَّبِ» و «الخادِمَ» و «القُوتَ» وشُرُوحَ «المِنْهاج» و «المَطْلَبَ» و «الحَفاية » لِابْنِ الرِّفْعة ، وتَتَبَعْتُ جميعَ المَوادِّ الّتي اسْتَمَدَّ منها في «شرحِه» ونَبَّهْتُه علىٰ اثْنَي عَشَرَ مَوْضِعًا ذَكَرَ في «شرحِه» أنها مِن زَوائِدِ «الرَّوْضةِ» علىٰ «الرَّوْضةِ» ، والحالُ أنها مذكورة في «الرَّوْضة » في غيرِ أبوابِها ، فضَرَبَ على كونِها زائِدة ، ونبَّه علىٰ أنها مذكورة في غيرِ أبوابِها ، ثم إنِّي رأيتُ الزَّرْكَشيَّ نَبَهَ علىٰ هذه المَواضِع علىٰ أنها مذكورة في غيرِ أبوابِها ، ثم إنِي رأيتُ الزَّرْكَشيَّ نَبَهَ علىٰ هذه المَواضِع في كتابِه «خَبايا الزَّوايا» ، فَهَرِحَ بذلك ﴿ اللهِ ﴾ . اهـ
- (٢) قوله : (وكَتَبَ على أَلفيّةِ النّحوِ يسيرًا) ذَكَرَ الدُّكْتُورُ عَرَفةُ عبدِ الرّحمن النّادِي في مُقدِّمةِ تحقيقِ «فتح الإلهِ الماجِدِ» (ص٥٣) : أنّ اسْمَه : «هِدايةُ السّالِكِ إلى أَلفيّةِ الْبُنِ مالِكِ» ، ولم يَذْكُرْ مَصْدَرَ التَّسْمِيةِ .
- (٣) قولَه : (أَقْرَأَ مُعْظَمَ ذلكَ) قالَ الشَّعْرَانيُّ في «الطَّبَقاتِ الصَّغْرَى» (ص٢١) : «قُرِئَ عليه «شرحُ البَهْجةِ» سبعةً وخمسِين مَرَّةً حتى أَتَمَّ تحريرَه ، ولم يُنْقَلُ ذلك عن أحدٍ مِن المُؤَلِّفِين ، وغالِبُهُم يَمُوتُ عَقِبَ إِنْجازِ مُؤَلَّفَاتِه مِن غيرِ تحريرٍ» . اهد وقالَ المُناويُّ في «الكواكِبِ الدُّرِيّةِ» (٤/٤ه) : «كانَ شيخُنا الرَّمْليُّ ﷺ يقولُ : «هذا شرحُ أهلِ بَلَدٍ ، لا شرحُ رجلِ واحِدٍ» ، يعني «شرحَ البَهْجةِ».

وطارَ منه «شرحُ البَهْجةِ»^(١) في كثيرٍ مِن الأَقْطارِ . وقُصِدَ بالفَتاوِي (٢) ، وزاحَمَ كثيرًا مِن شُيُوخِه فيها (٣).

—- 🗞 تعليقات على غاية الوصول

(١) قوله : (وطارَ منه شرحُ البَهْجَةِ) في «النُّورِ السَّافِرِ» (ص١٧٥) : «طارَ اسْمُ شرح البَهْجَةِ»، والتّصحيحُ مِن «الضَّوْءِ اللّامِعِ» (٢٣٦/٣).

زِيادةٌ : قالَ الحافِظُ السَّخاويُّ في َ«الضَّوءِ اللَّامِع» (٢٣٦/٣) هُنا : «وكُنْتُ أَتَوَهَّمُ أَنَّ كِتابِتَه أَمتنُ مِن عِبارَتِه إلى أَنِ اتَّضَحَ لي أَمرُهَ حينَ شَرَعَ في غَيْبَتِي بشرحِ «أَلْفَيَّةِ الحديثِ» مُسْتَمِدًا مِن شرحِي بحيثُ عَجِبَ الفُضَلاءُ مِن ذلكِ ، وقُلْتُ لهم : «مَنِ ادَّعَىٰ ما لم يَعْلَمْ كَذَبَ فيما عَلِمَ»، وخَطَرَ لي لِقُصُورِ الطَّلَبَةِ المرورُ على «شرحِه لِلبَهْجَةِ» وإِبْرازُ ما فيه سِيَّما في كثيرٍ ممّا يَزْعُمُ المَزْجَ فيه». اهـ قالَ الدُّكْتُورُ عَرَفَةُ النَّاديُّ في مُقدِّمةِ تحقيقِ «فتحِ الإلهِ الماجِدِ» (ص٦٤) : «شارَكَ السَّخاويُّ الشَّيخَ زَكَريًّا في الأخذِ عنِ الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، فلا يَبْعُدُ اسْتِفادَةُ كُلِّ منهما مِن شيخِه، وظَهَرَ أثرُ ذلك في شرحِ كُلِّ منهما، فلم يَنْقُلْ أحدُهما مِن الآخَرِ، أي بل مِن شيخِه الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ، وَفي «لَطائِفِ المِنَنِ» لِلشَّعْرانيِّ (٣٣/١) عندَ ذِكْرِ مَقْرُوآتِه علىٰ شُيُوخِه ، فذَكَرَ أنه قَرَأَ «شرحَ ألفيّةِ العِراقيِّ» لِلحافِظِ السَّخاويِّ علىٰ الشَّيخ أمينِ الدِّين، ثُمَّ قالَ : «ويُقالُ : إِنَّه لِلحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، ظَفِرَ به السَّخاويُّ مُسَوَّدةً في تَرِكةِ الحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أو غيرِه ، فضَبَطَه وبَيَّضَه وأَبْرَزَه لِلنَّاسِ». اهـ تنبية : لِلشّيخ زَكَريّا ﷺ شرحٌ آخَرُ صغيرٌ على «البَهْجةِ» سَمّاه : «خُلاصةً الفَواثِدِ المَحْويّةِ في شرحِ البَهْجةِ الوَرْديّةِ» ، قالَ في خُطْبتِه : «وبعدُ : فقد شَرَحْتُ

فيما مَضَى «بَهْجةَ الحاوِي» . . . ثُمّ رأيتُ اخْتِصارَه والاِقْتِصارَ منه على ما يَفِي بشرح الكتابِ؛ طَلَبًا لِسُرْعةِ المُرُورِ عليه ··» إلخ·

- (٢) قوله : (وقُصِدَ بالفَتاوِي) له فَتاوَىٰ جَمَعَها ابْنُه مُحِبُّ الدِّين أبو الفُتُوح مُحمَّدٌ، وسَمَّاها : «الإِعْلامَ والِاهْتِمامَ بجمعِ فَتاوَىٰ شيخِ الإسلام»، مطبوعٌ قديمًا سنةَ ٥ ١٣٥ في المكتبة العَرَبيّة بدِمَشْق.
- (٣) قوله: (وزاحَمَ كثيرًا مِن شُيُوخِه فيها) في «الضّوءِ اللّامِعِ» (٢٣٦/٣) بعدَه :=

وله تَهَجُّدٌ وتَوَجُّدٌ^(۱) وصبرٌ واحْتِمالٌ * وتركُ القِيلِ والقالِ^(۱) * وله أَوْرادٌ^(۳) وله أَوْرادٌ^(۳) واعْتِقادٌ وتَواضُعٌ وعَدَمُ تَنازُع ، وعَمَلُه في التَّوَدُّدِ يَزيدُ عنِ الحَدِّ ، ورَوِيَّتُه أحسنُ مِن بَدِيهتِه * وكِتابتُه أَمْتَنُ مِنَ عِبارتِه (۱) * وعَدَمُ مُسارَعَتِه إلى الفَتاوَىٰ تُعَدُّ مِن

- (وكانَ أَحَدَ مَن كَتَبَ في كائِنةِ ابْنِ الفارِضِ، بل هو أحدُ مَن عَظَّمَ ابْنَ عَرَبي واعْتَقَدَه وسَمّاه وَلِيًّا، وعَذَلْتُه عن ذلك مَرَّةً بعدَ أُخْرَىٰ، فما كَفَّ، بل تَزايَدَ إِفْصاحُه بذلك بأُخَرَةٍ وأَوْدَعَه في «شرحِه لِلرَّوْضِ» مِن مُخالَفَتِه الماتِنَ في ذلك» اهـ
- (۱) قوله : (وله تَهَجُّدٌ وتَوَجُّدٌ إلخ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (ص ١١١) : «وكانَ ﷺ مَعَ كِبْرِ سِنِّه يُصَلِّي سُنَنَ الفَرائِضِ قائِمًا، ويقولُ : «لا أُعَوِّدُ نفسي الكَسَلَ». اهد وقالَ في «لَطائِفِ المِنَنِ» (٢/٤٣) : «وكانَ أَعْظَمَ أَشْياخِي في العِلْمِ والعَسَلِ والهَيْبةِ». اهد في «النُّورِ السّافِرِ» (ص٢٧٦) : «وتَوَجُّهُ» بالهاءِ، والتصحيحُ مِن «الضَّوءِ اللّامِع» (٢٣٦/٣).
- (۲) قوله: (وتركُ القِيلِ والقالِ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (۱۱۱/۲): «وكانَ إِذا جاءَه شخصٌ وطَوَّلَ في الكلامِ يقولُ له: «بالعَجَلِ، ضَيَّعْتَ علينا الزَّمَنَ»، وقالَ: «وكانَ ظاهِرِي بحمدِ الله محفوظًا مِن الأعمالِ الرَّديئةِ، وكُنْتُ قليلَ اللَّهوِ واللَّعِبِ، قليلَ الذَّهابِ إلى مَواضِعِ النُّزْهاتِ، وما سَكَنْتُ قَطُّ على نَهْرِ النِّيلِ أو خَلِيجٍ، ولكن كانَ الطَّلَبةُ إِذا أَرادُوا رُؤْيةَ البحرِ أَذْهَبُ بهم إلى ناحِيةِ مَسْجِدِ الآثارِ بَبْرْكةِ الحَبَسْ، ويَقْرَؤُون دُرُوسَهُم هُناكَ، وكُنْتُ أَعُومُ في النّهرِ كُلَّ سنةٍ مَرِّةً؛ خَوْفًا مِن أن يَنْفَكُ إِدْماني العَوْمَ؛ فإنِه كَمالٌ في الرَّجُلِ والمرأةِ». اهـ
- (٣) قوله : (وله أَوْرادٌ) قالَ الشَّعْرانيُّ «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢) : «خَدَمْتُه عِشْرِين سنةً فما رأيتُه قَطُّ في غَفْلة ولا اشْتِغالِ فيما لا يعني لا ليلًا ولا نَهارًا، وكُنْتُ إِذا أَصْلَحْتُ كَلِمةً في الكِتابِ الّذي أَقْرَؤُه عليه أَسْمَعُه يقولُ بخفضِ صوتِه : «الله الله» لا يَفْتُرُ حتّى أَفْرُغَ». اهـ
- (٤) قوله : (وكِتابتُه أَمْتَنُ مِن عِبارِتِه) قالَ الغَزِّيُّ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٢/١) :=

حَسَناتِه (۱) *

واخْتَصَرَ «المِنْهاجَ الفَرْعيَّ» لِلنَّوَويِّ، وسَمَّاه : «مَنْهَجَ الطُّلَّابِ»، وشَرَحَه شرحًا مُفيدًا (٢).

(۱) قوله : (وعَدَمُ مُسارَعَتِه إلى الفَتاوَىٰ تُعَدُّ مِن حَسَناتِه) ومِن حَسَناتِه : أنه كانَ يَعْتَنِي بإصْلاحِ كُتُبِه ، قالَ الغَزِّيُّ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (۲۰۲/۱) : «قالَ العَلائيُّ : «وكانَ يُقْرَأُ عليه الدُّرُوسُ ومَرْوِيّاتُه في الحديثِ ، ويُراجِعُ مُصَنَّفاتِه ، فيُصْلِحُها ، ويُحرِّرُها المَرّةَ بعدَ الأُخْرَىٰ إلىٰ آخِرِ وقتٍ» ، قالَ : «وكانَ رَجّاعًا إلىٰ الخيرِ ، مُنْقادًا لِلمَعْرُوفِ ولو مِن الأَداني ، مُنْصِفًا لِمَن دَلَّه ولو صغيرًا» .

M. W.

(۲) قوله : (واخْتَصَرَ المِنْهاجَ الفَرْعيَّ لِلنَّوويِّ وسَمّاه مَنْهَجَ الطُّلَابِ إلخ) رُجُوعٌ إلى ذِكْرِ مُصَنَّفاتِه ، وهو مِن زِيادةِ «النُّورِ السّافِرِ» على «الضّوءِ اللّامِع» ، وقوله :
(وشَرَحَه شرحًا مُفيدًا) أي وهو «فتحُ الوَهّابِ» ، وهو مِن الكُتُبِ الّتي اعْتَنَى الشّيخُ
زَكَريّا بإِصْلاحِها ، قالَ تلميذُه الإِمامُ ابْنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ في «حاشِيةِ فتحِ الجَوادِ»

(٥/١) : «كانَ شيخُنا شيخُ الإِسْلامِ زَكَريّا أَسْرَعَ مُعاصِرِيه إلى قَبُولِ ما يُوجِبُ
إصْلاحًا في كُتُبِه ، ولمّا أَكْثَرَ منه أَلَحَّ عليه كثيرٌ مِن الطَّلَبةِ في تَرْكِه ، فلم يَلْتَفِتْ= قُلْتُ (١) : وصَنَّفَ في كثيرٍ مِن العُلُومِ :

- کالفقه (Υ) .

-، تعليقات على غاية الوصول &---

- إليه حتى جاء إليه إنسانٌ بنسخة من «شرح المَنْهَج» بالغَ في تحسينها، وقد كادَتْ أن يَتَعَطَّلَ النّفعُ بها مِن كثرةِ الإِصْلاحِ، فقالَ له: «اكْتُبْ غيرَها»، وأعطاه ما اسْتَعانَ به على ذلك على ما كانَ دأبُه مِن الإِحْسانِ البالغِ إلى الطَّلَبةِ وغيرِهم لا سيَّما مَن يأتيه في شيء مِن كُتُبِه بما يَقْتَضِي إِصْلاحًا، ولِذا تَزاحَمَتِ الفُضَلاءُ عليها حتى بَلَغَتْ مِن التّحريرِ ما لم يَبْلُغْه غيرُها». اهـ
 - (١) قوله : (قُلْتُ) أي زِيادةً على ما ذَكَرَه السَّخاويُّ في «الضَّوْءِ اللَّامِع».
- (۲) قوله : (كالفقه) له فيه مما تَقَدَّمَ ذكرُه : ١ _ «منهجُ الطُّلَابِ» ، ٢ _ و «فتحُ الوَهّابِ شرحُ منهج الطُّلَابِ» ، ٣ _ و «أَسْنَى المَطالِبِ في شرح رَوْضِ الطَّالِبِ» ، ٤ _ و «الغُرَرُ البَهيّةِ شرحُ البَهْجةِ الوَرْديّةِ» ، ٥ _ و «خُلاصةُ الفَوائِدِ المَحْوِيّةِ في شرح البَهْجةِ الوَرْديّةِ» ، ٥ _ و «خُلاصةُ الفَوائِدِ المَحْوِيّةِ في شرح البَهْجةِ الوَرْديّةِ» ، ٦ _ و «فتحُ الوَهّابِ شرحُ تنقيحِ اللَّبابِ» ، ٧ _ و «الإِعْلامُ والإهْتِمامُ بِفَتاوَىٰ شيخِ الإِسْلامِ» ، وممّا لم يَتَقَدَّمَ ذكرُه :
- ٨ ، ٩ _ «تحريرُ تنقيحِ اللّبابِ»، و«تُحْفةُ الطّلابِ شرحُ تحريرِ تنقيحِ اللّبابِ»،
 وهُما مشهورانِ .
- ١٠ ـ و «شرحُ مُخْتَصَرِ المُزَنيِّ»، ذَكَرَه الشَّعْرانيُّ في «لَطائِفِ المِنَنِ» (٣٤/١)،
 قالَ : «قَرَأْتُ على شيخِ مَشايِخِ الإِسْلامِ الشَّيخِ زَكَريّا . . «شرحَه لِمُخْتَصَرِ المُزَنيِّ»، ولم يُكَمِّلُه . . » إلخ .
- 11 _ و «عِمادُ الرِّضا ببَيانِ أَدَبِ القَضا»، قالَ في مُقدِّمتِه : «وبعدُ : فلمّا كانَ في كتابِ «أَدَبِ القَضاءِ» لِلعَلَامةِ شرفِ الدِّين عِيسَىٰ الغَزِّيِّ ما لا غِنَىٰ عنه معَ احْتِياجِه إلىٰ تحريرِ اخْتَصَوْتُه مُحرِّرًا مع زِياداتٍ حَسَنةٍ».
- ١٢ ـ و «حاشِيةٌ على شرح البَهْجةِ» لِلشَّيخِ وَليِّ الدِّين ، ذَكَرَها ابْنُ الحِمْصيِّ في «حَوادِثِ الزَّمانَ» (٣٧/٣) في حَوادِثِ سنةِ ٩٢٧ .

٢ _ والتّفسيرِ (١).

٣ _ والحديثِ (٢).

—& تعليقات على غاية الوصول &-

(١) قوله: (والتّفسيرِ) له فيه:

17 _ «حاشِيةٌ على تفسيرِ الإِمامِ ناصِرِ الدِّين البَيْضاوِيِّ». اهد «فتح البارِي» (ق ٣ أ)، وهذه الحاشِيةُ سَمّاها: «فتح الجليلِ ببَيانِ خَفيِّ أنوارِ التّنزيلِ»، وفي «لَطائِفِ المِنَنِ» لِلشَّعْرانيِّ (٣٤/١): «قَرَأْتُ عليه _ أي الشّيخِ زَكَريّا _ «تفسيرَ البَيْضاويِّ» كامِلًا، ونَشَأَ مِن قِراءَتي عليه «حاشِيتُه» الّتي وَضَعَها عليه، وغالِبُها بخَطِّي وخَطِّ وَلَدِه الشّيخِ جَمالِ الدِّين، وذلك بعدَ أن كُفَّ بَصَرُه». اهد وهي مطبوعةٌ طبعة مركزِ الجَيْلانيِّ.

(۲) قوله: (والحديثِ) له فيه: ١ _ «شرحُ البُخاريِّ»، ٢ _ و «الإِعْلامُ بأحاديثِ الأَحْكامِ»، ٣ _ و «شرحُ ألفيّةِ العِراقيِّ». اهـ الأَحْكامِ»، ٣ _ و «شرحُ ألفيّةِ العِراقيُّ». اهـ «كواكب سائرة» (٢٠٣/١)، قُلْتُ :

14 - «شرحُ البُخاريِّ» سَمّاه : «مِنْحةَ البارِي بشرحِ صحيحِ البُخاريِّ»، قالَ الغَزِّيُّ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠١/١) : «قالَ العَلائيُّ : «ومُتِّعَ الشّيخُ زَكَريّا بالقولِ على مُلازَمةِ العِلْمِ ليلًا ونَهارًا مع مُقارَبةِ مِائةِ سنةٍ مِن عُمْرِه مِن غيرِ كَلَلِ ولا مَلَلِ على مُلازَمةِ العِلْمِ ليلًا ونَهارًا مع مُقارَبةِ مِائةِ سنةٍ مِن عُمْرِه مِن غيرِ كَلَلِ ولا مَلَلِ مع عُرُوضِ الإنْكِفافِ له بحيثُ شَرَحَ «البُخاريَّ» جامِعًا فيه مُلَخَّصَ عَشَرَةِ شُرُوحٍ». اهد وقالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢) : «وطالَعْتُ عليه حالَ تأليفِه لا شرحِ البُخاريِّ» : «فتحَ البارِي» لِلحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ، و«شرحَ البُخاريِّ» لِلمَالِخُونِ المُخاريِّ» ووشرحَه البُخاريِّ» : «فتحَ البارِي» لِلحافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ، ووشرحَ البُخاريُّ للكَرْمانيِّ ، و«شرحَه » لِلمَّيخِ شِهابِ الدِّين القَسْطَلانيِّ للكَرْمانيِّ ، و«شرحَه » وخطِّي مُتَمَيِّزٌ فيه ، وأَظُنُّه يُقارِبُ النَّصْفَ». اهم على قدر كِتابتي له في شرحِه ، وخطِّي مُتَمَيِّزٌ فيه ، وأَظُنُّه يُقارِبُ النَّصْفَ». اهم وقالَ الشّيخُ مُرادٌ الحَنَفيِّ في «فتحِ البارِي» (ق ٣ أ) : «وهو شرحٌ نفيسٌ كثيرُ وقالَ الشّيخُ مُرادٌ الحَنَفيِّ في «فتحِ البارِي» (ق ٣ أ) : «وهو شرحٌ نفيسٌ كثيرُ الفَوائِدِ جِدًّا عُمْدَةٌ لِلطّالِبِ». اهم اهم وهو مطبوعٌ طبعةَ مكتبةِ الرُّشْدِ سنةَ ٢١٤٦ في الفَوائِدِ جِدًّا عُمْدَةٌ لِلطّالِبِ». اهم اهم وهو مطبوعٌ طبعةَ مكتبةِ الرُّشْدِ سنةَ ٢١٤٦ في الفَوائِدِ جِدًّا عُمْدَةٌ لِلطّالِبِ». اهم اهم وهو مطبوعٌ طبعة مكتبةِ الرُّشْدِ سنةَ ٢١٤٦ في

٤ ــ والنّحوِ واللُّغةِ والتّصريفِ^(١).

-- ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿-

ا و «الإعلامُ بأحاديثِ الأَحْكَامِ» قَالَ في مُقَدِّمتِه : «وبعدُ : فهذا مُخْتَصَرٌ على أَدلَّةٍ نَبُويّةٍ للأَحْكَامِ الشَّرعيّةِ ، لَخَصْتُه مِن «صحيحيِ البُخاريِّ ومُسْلِمٍ» وغيرِهما» ، اشْتَمَلَ على ٦١٩ حديثًا .

17 ـ و «مُخْتَصَرُ آدابِ البَيْهَقيِّ » سَمّاه : «الأَدَبَ في تبليغ الأَرَبِ » ، قالَ في مُقدِّمتِه (ص١٧) : «وبعدُ : فهذا مُخْتَصَرُ في البِرِّ ومَكارِمِ الأَخْلاقِ والآدابِ ، اخْتَصَرْتُ فيه كتابَ «الآدابِ» للإمامِ أبي بكرٍ أحمدَ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عليِّ البَيْهَقيِّ ، . وهو مطبوعٌ في دارِ الفُرْقانِ بعُمّان سنةَ ١٤١٣ بتحقيقِ الدُّكْتُورِ على حُسَيْن البَوّابِ . بتحقيقِ الدُّكْتُورِ على حُسَيْن البَوّابِ .

١٧ _ و «شرحُ ألفية العِراقيِّ » سَمَّاه : «فتحَ الباقي» ، وهو مشهورٌ ، وهو الَّذي ادَّعَىٰ السَّخاويُّ أنه مُسْتَمَدُ مِن شرحِه ، وتَقَدَّمَ جَوابُه .

١٨ ـ وله خامِسٌ، وهو : «فتحُ العَلّامِ بشرحِ الإِعْلامِ»، فَرَغَ مِن تأليفِه سنةَ ٩١٠،
 فهو مِن الكُتُبِ الّتي أَلَفَها بعدَ أن كُفَّ بَصَرُه، وهو مطبوعٌ مشهورٌ.

١٩ ـ وسادِسٌ، وهو : «تُحْفةُ الرّاغِبِين»، قالَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ»
 ٢٠٣/١) : «وله فيما يَتَعَلَّقُ بغيرِ ذلك : «مُخْتَصَرُ بَذْلِ الماعُونِ».

(۱) قوله : (والنّحوِ واللُّغةِ والتّصريفِ) له فيها : ١ ـ «حاشِيةٌ على ابْنِ المُصَنّفِ»، ٢ ـ و «شرحُ الشّافِيةِ لِابْنِ الحاجِبِ»، ٣ ـ و «شرحُ الشُّذُورِ لِابْنِ هِشامٍ». اهـ «كواكب سائرة» (٢٠٣/١)، قُلْتُ :

٢٠ ـ الأوّلُ سَمّاه : «الدُّرَرَ السَّنِيَّةَ على شرحِ الألفيّةِ» أي شرحِ ألفيّةِ ابْنِ مالِكِ
 لإبْنِه بدرِ الدِّين ، وهي مطبوعةٌ في دارِ ابْنِ حزمٍ ببَيْرُوت سنةَ ١٤٣٢ .

٢١ ـ و «شرحُ الشّافِيةِ» سَمّاه : «المَناهِجَ الكَافِيةَ في شرحِ الشّافِيةِ» ، قالَ في مُقدِّمتِه : «وبعدُ : فهذا شرحٌ وَضَعْتُه على «الشّافِيةِ» في عِلْمَي التّصريفِ والخَطِّ» .
 ٢٢ ـ و «شرحُ الشُّذُورِ» سَمّاه : «بُلُوغَ الأَرَبِ بشرحِ شُذُورِ الذَّهَبِ» ، قالَ في =

٦ ـ والمَعاني والبَيانِ والبَدِيع^(١).

V = ell والمَنْطِقِ (Υ) .

 Λ _ والطِّبِّ $(^{7})$.

به ذَوُو الجِدِّ والإجْتِهادِ * وكانَ فيه ما يَحْتاجُ إلى بَيانِ المُرادِ * الْتَمَسَ منِّي بعضُ الْأَعِزّةِ عليَّ * مِن الفُضَلاءِ المُتَرَدِّدِين إليّ * أن أَضَعَ عليه شرحًا ٠٠٠ إلخ٠

(١) قوله : (والمَعاني والبَيانِ والبَدِيع) له فيها :

٢٣ _ «أَقْصَىٰ الْأَمَاني في عِلْمِ البَيَانِ والبَدِيعِ والمَعاني» ، قالَ في مُقدِّمتِه : «وبعدُ : فهذا مُخْتَصَرٌ في عِلْمِ المَعَانِي والبَيانِ وَالبَدِيعِ * مُزَيَّنٌ بزِينةِ حُسْنِ المَباني والتّرصيع * اخْتَصَرْتُ فيه «مُخْتَصَرَ العَلّامةِ جَلالِ الدِّين أبي عبدِ الله مُحمَّدٍ القَزْوِينيِّ) المُسَمَّىٰ بـ «بتلخيصِ المِفْتاحِ» ١٠ إلخ٠

٢٤ _ و «فتحُ مُنْزِلِ المَثاني بشرحِ أَقْصَى الأَماني» ، مطبوعٌ قديمًا بمِصْرَ بالمَطْبَعةِ الجَماليّةِ سنة ١٣٣٢.

٥٧ _ و «قِطْعةٌ مِن حاشِيةِ المُطَوَّلِ» ، ذَكَرَها في كتابِ الإجْتِهادِ مِن «غايةِ الوُصُولِ» حيثُ قالَ : « . . وإِن كانَ أقسامُ العَرَبيّةِ أكثرَ مِن ذلك كما بَيَّنْتُها في «حاشِيةِ المُطَوَّلِ» ، أَعانَني الله على إِكْمالِها» .

٢٦ ــ و«مُلَخَّصُ تلخيصِ المِفْتاحِ» ، مطبوعٌ في دارِ صادِر ، رأيتُه ، لا أَدْرِي صِحَّةَ نِسْبته إليه.

(۲) قوله : (والمَنْطِقِ) له فيه :

٢٧ ـ «المَطْلَعُ شرحُ إِيساغُوجِي»، وهو مشهورٌ مُتَداوَلٌ.

 ٢٨ ـ و « فتحُ الرّحمن شرحُ لُقطةِ العَجْلانِ » لِلزَّرْكَشيِّ في أصولِ الفقهِ وعِلْمِ الكَلامِ والمَنْطِقِ، وهو مشهورٌ مُتَداوَلٌ أيضًا.

(٣) قوله: (والطِّبِّ) لم أَقِفْ له علىٰ تأليفٍ في الطِّبِّ.

وله في التَّصَوُّفِ الباعُ الطَّويلُ^(۱).

١٠ ـ وصَنَّفَ في الفَرائِضِ (٢).

الكُبْرَىٰ» (١١١/٢) بقولِه : «أحدُ أركانِ الطَّرِيقَيْنِ : الفقهِ والتَّصَوُّفِ»، وقالَ في «الطَّبَقاتِ الصُّغْرَىٰ» (ص٢١) : «وكانَ يَشْرَحُ كلامَ أهلِ الطّريقِ على أَتَمِّ حالٍ، ويُجيبُ عنه بالأَجْوِبةِ الحَسَنةِ إِذا أَشْكَلَ علىٰ النَّاسِ شيءٌ مِن كلامِهم، وكانَ يقولُ : «إِنَّ الفقيهَ إِذا لم يكن له معرفةٌ بمُصْطَلَحِ أَلفاظِ القومِ فهو كالخُبْزِ الجافِّ مِن غيرِ إِدامٍ».

وله فيه :

٢٩ _ «شرحُ رِسالةِ الإِمامِ عبدِ الكريمِ بْنِ هَوازِنَ القُشَيْرِيِّ» على جُزْئَيْنِ. اهـ «فتح البارِي» (ق ٣ أ) ، وهذا الشَّرحُ سَمَّاه : «إِحْكامَ الدَّلالةِ على تحريرِ الرِّسالةِ» ، وهو مطبوعٌ قديمًا بمِصْرَ مع «حاشِيةِ العَرُوسيِّ عليه» في أربعةِ مُجلَّداتٍ.

 ٣٠ ـ و «فتحُ الرّحمنِ بشرحِ رِسالةِ الوَليِّ رَسْلانَ» في التّوحيدِ والتَّصَوُّفِ، ذَكَرَه الغَزِّيُّ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٣/١)، شَرَحَ فيه رِسالةَ الإِمامِ رَسْلانَ بْنِ يعقوبَ بْنِ عبدِ الله الدِّمَشْقيِّ (ت ٦٩٩)، مطبوعٌ في مصرَ سنةَ ١٣١٧ مع كتابِ «حَلِّ الرُّمُوزِ ومَفاتِيحِ الكُنُوزِ».

٣١ ـ و «الفُتُوحاتُ اَلإِلَهيّةِ في نفعِ أرواحِ الذَّواتِ الإِنْسانيّةِ» ، قالَ في مُقَدِّمتِها : «وبعدُ : فهذا مُخْتَصَرٌ في التَّصَوُّفِ سَمَّيْتُه بـ«الفُتُوحاتِ الإِلَهيّةِ في نفعِ أرواحِ الذُّواتِ الإِنْسانيَّةِ»، مُشْتَمِلٌ على عشرةِ فُصُولٍ، الأوَّلُ في بَيانِ تعريفِ التَّصَوُّفِ ..» إلخ ، مخطوطٌ .

(٢) قوله : (وصَنَّفَ في الفَرائِضِ) له فيها أربعةُ كُتُبٍ كُلُّها شُرُوحٌ كما تَقَدَّمَ، وهي : ٣٢ _ «منهجُ الوُصُولِ».

٣٣ _ و «غايةُ الوُصُولِ».

١١ ـ والحِسابِ والجَبْرِ والمُقابَلةِ (١).

١٢ ـ والهَيْئةِ.

١٣ _ والهَنْدَسةِ (٢).

١٤ _ إلى غيرِ ذلك^(٣).

-& تعليقات على غاية الوصول &-

= ٣٤ _ و «الفَتْحةُ الأُنْسِيّةُ».

٣٥ _ و «نِهايةُ الهدايةِ».

٣٦ ـ وله خامِسٌ، وهو : «فتحُ الدَّائِمِ بشرحِ وَسِيلةِ ابْنِ الهائِمِ»، منه نُسْخةٌ في الأَزْهَريَّةِ ٩٢٥١٠ .

(١) قوله: (والحِسابِ والجَبْرِ والمُقابَلةِ) له فيها:

٣٧ ـ و «فتحُ المُبْدِعِ في شرحِ المُقْنِعِ» في عِلْمِ الجَبْرِ والمُقابَلةِ لِابْنِ الهائِمِ، ذَكَرَه كحالة في «المُسْتَدْرَكِ على مُعْجَمِ المُوَلِّفِين» (ص ٢٥)، وهو مخطوطٌ، قالَ في خُطْبَتِه: «وبعدُ: فإنّ «المُقْنِع» المنظومَ على بحرِ الطّويلِ في عِلْمِ الجَبْرِ والمُقابَلةِ للإِمامِ المُحَقِّقِ والحَبْرِ المُدَقِّقِ أبي العَبّاسِ الشّهابِ أحمدَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عليًّ للإِمامِ المُحَقِّقِ والحَبْرِ المُدَقِّقِ أبي العَبّاسِ الشّهابِ أحمدَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ عليًّ الشّهيرِ بابْنِ الهائِمِ الشّافِعيِّ ٠٠٠ لمّا كانَ مِن أَبْدَعِ كتابٍ في الجَبْرِ نُظِمَ * وأجمعِ الشّهيرِ بابْنِ الهائِمِ الشّافِعيِّ ٠٠٠ لمّا كانَ مِن أَبْدَعِ كتابٍ في الجَبْرِ نُظِمَ * وأجمعِ موضوع فيه على مِقْدارِ حَجْمِه رُقِمَ * طَلَبَ مني بعضُ الأَعِزّةِ عليَّ * مِن الفُضَلاءِ المُتَرَدِّين إلىَّ * أن أَضَعَ عليه شرحًا ٠٠» إلخ٠

- (٢) قوله : (والهَيْئةِ والهَنْدَسةِ) لم أَقِفْ له على تأليفٍ في الهَيْئةِ والهَنْدَسةِ.
- (٣) قوله: (إلى غير ذلك) مِن الفُنُونِ: كأصولِ الفِقْهِ وأَصُولِ الدِّين والتَّجويدِ وغيرِها:
 له في أصولِ الفقهِ:

٣٨ _ «لُبُّ الْأُصُولِ» ، وهو مُخْتَصَرُ «جمعِ الجَوامِعِ» .

٣٩ _ ﴿ عَايَةُ الوُصُولِ إلى شرحِ لُبِّ الأُصُولِ ﴾ ، أَلََّهُ قَبلَ كَفِّ بَصَرِه ؛ لأنّه فَرَغَ منه سنةَ ٩٠ م ، وكُفَّ بَصَرُه سنةَ ٩٠ م على ما يأتي ، وعُمْرُه حِينَ أَلَّفُه ٧٦ سنةً تقريبًا . ٤٠ _ و ﴿ حاشِيةٌ على شرحِ المَحَلِّيِّ لجمعِ الجَوامِعِ » ، ذَكَرَها الشَّعْرانيُّ في = ٤٠ _ و ﴿ حاشِيةٌ على شرحِ المَحَلِّيِّ لجمعِ الجَوامِعِ » ، ذَكَرَها الشَّعْرانيُّ في =

.....

🗞 تعليقات على غاية الوصول 😵

= «لَطائِفِ المِنَنِ» (١/٣٤) في الكُتُبِ الّتي قَرَأَها على الشّيخِ زَكَريّا الأَنْصاريّ، وهي مطبوعةٌ.

٤١ ـ و «قطعةٌ مِن شرح مُخْتَصَرِ ابْنِ الحاجِبِ»، ذَكَرَها الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٣/١) وابْنُ المُلّا في «مُتْعةِ الأَذْهانِ» (٣٦٣/١) وابْنُ الحِمْصيِّ في «حَوادِثِ الزَّمانِ» (٤٧/٣)، وفي مُقدِّمةِ تحقيقِ «فتحِ الإله الماجِدِ» (ص٥٥) تَسْمِيَتُها بـ «تُحْفةِ الطَّالِبِ بشرحٍ مُخْتَصَرِ ابْنِ الحاجِبِ».

٢٢ _ و «شرحُ مِنْهاجِ الوُصُولِ» للإمامِ البَيْضاويِّ، ذَكَرَه في «كَشْفِ الظُّنُونِ» (١٨٧٩/٢) ، قالَ في «جامِعِ الشُّرُوحِ والحَواشي» (٢٢٥٧/٣) : «منه نسخةٌ بجامِعةِ قاريونس ١٧٦٦ والأَحْمَديَّة عكا ٢٠ . «الفهرس الشامل» (فقه) ٥ : ٥٨٩» . اهـ

تنىية

لم يَذْكُرِ الحافِظُ السَّخاويُّ ولا الحافِظُ السُّيُوطيُّ ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ مِن مؤلَّفاتِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ : «لُبَّ الأُصُولَ» و«غايةَ الوُصُولِ» ؛ لأنّ الحافِظَ السَّخاوِيَّ فَرَغَ مِن تَبْيِيضِ «الضَّوْءِ اللّامِع» سنةَ ٩٩٨ كما صَرَّحَ به في آخِرِ «الضّوءِ اللّامِع» (١٦٨/١٢) ، والشّيخُ زَكَريّا الأَنْصاريُّ فَرَغَ مِن تأليفِ «غايةِ الوُصُولِ» ، وأمّا الوُصُولِ» في آخِرِ «غايةِ الوُصُولِ» ، وأمّا الحافِظُ السُّيُوطيُّ فلِأنّ كِتابَه «نَظْمَ العِقْيانِ» مبنيُّ على الإختِصارِ الشّديدِ كما صَرَّحَ به مَيْ تأليفِه في مُقَدِّمتِه .

وقد ذَكَرَهما تلميذُ شيخ الإِسْلامِ زَكَريّا العَلّامةُ المُؤرِّخُ زِينُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ أَحمدَ بْنِ عليِّ بْنِ محمودِ الشَّمَّاعُ الحَلَبِيُّ في «القَبَسِ الحاوِي لِغُرَرِ ضَوْءِ السَّخاويِّ» بْنِ محمودِ الشَّمَّاعُ الحَلَبِيُّ في «القَبَسِ الحاوِي لِغُرَرِ ضَوْءِ السَّخاويِّ» (١/ ٢٨٥ - ٢٨٦) ، فقالَ : «ومِن مُصَنَّفاتِه الفائِقةِ الّتي لم يَذْكُرُها صاحِبُ «الأَصْلِ» ولا شيخُنا في «نَظْمِ العِقْيانِ» : مُخْتَصَرُ «المِنْهاجِ» المُسَمَّىٰ بـ«مَنْهَجِ الطُّلابِ» و«شرحُه» ،= و«شرحُه» ، ومُخْتَصَرُ «جمعِ الجَوامِعِ» المُسَمَّىٰ بـ«لُبِّ الأُصُولِ» و«شرحُه» ،=

عليقات على غاية الوصول الله على المُؤَلَّفاتِ الحِسانِ ، إلى أن قال : «وقد سَمَحَتِ القَريحةُ الجامِدةُ مع قُصُورِها بأَبْياتٍ في ضِمْنِ «المَواهِبِ المَكِّيّةِ» أَوْدَعْتُها ، فمنها بعدَ التَّعَرُّضِ لِجَماعةٍ مِن مَشايِخي الأَبْرارِ الذين صَحِبْتُهُم ثُمّ اخْتَطَفَتْهُمُ المَنِيّةُ في هذه الدّارِ قولي :

وحَرَّكَ ذِكْرَهُم وما كانَ ساكِنًا ﴿ مُنادٍ نَعَى شيخِي الإِمامَ وقُدْوَتِي إِمامَ الوَرَىٰ عالِي الذُّرَىٰ صاحِبُ القِرَىٰ ﴿ سَرِيٌّ سَرَىٰ حَقَّا لِأَشْرَفِ رُنْبةِ إِمامَ الوَرَىٰ عالِي الذُّرَىٰ صاحِبُ القِرَىٰ ﴿ سَرِيٌّ سَرَىٰ حَقَّا لِأَشْرَفِ رُنْبةِ هو العَلَمُ الفَرْدُ المُنادَىٰ بعَصْرِنا ﴿ لِكُلِّ عَوِيصٍ مُشْكِلٍ في القَضِيةِ وفيها :

وحَرَّرْتَ في «لُبِّ الأُصُولِ» مَباحِثًا ﴿ بِلَفْظِ وَجِينٍ فيه أَيُّ دَقيقةِ فَمَن لِفُرُوعِ الفقهِ مَن لِأُصُولِهِ ﴿ يُحَقِّقُها مُنْ غِبْتَ عَنَا برِحْلةِ؟ وباقِيها في «المَواهِبِ المَكِّيّةِ» انْتَهَىٰ كلامُ الشَّمّاع الحَلَبيِّ.

وذَكَرَهما أيضًا الشَّعْرانيُّ في «لَطائِفِ المِنَنِ» (٣٤/١) حيثُ قالَ : «وقَرَأْتُ عليه . . «شرحَ مُخْتَصَرِه لجمعِ الجَوامِعِ» مع «حاشِيته على شرحِ الجَلالِ المَحَلِّيِّ» . . إلخ . وكذا ذَكَرَهما الغَزِّيُّ في «الكواكِب السّائِرةِ» (٢٠٣/١) ، قالَ أثناءَ سَرْدِ مُؤَلَّفاتِ الشّيخِ زَكَريّا : «وما يَتَعَلَّقُ بالأُصُولِ : «مُخْتَصَرُ جمعِ الجَوامِعِ» ، و«شرحُ المُخْتَصَرِ» المذكورِ ، و «حاشِيةٌ على شرحِ جمعِ الجَوامِعِ لِلمَحَلِّيِّ» ، وقِطْعةٌ على المُخْتَصَرِ البُنِ الحاجِبِ» . اهـ

800 m

وله في أصولِ الدِّين :

٤٣ _ «فتحُ الإِلهِ الماجِدِ بإِيضاحِ شرحِ العَقائِدِ»، وهو حاشِيةٌ على «شرحِ العَقائِدِ النَّسَفيّةِ» لِلسَّعْدِ التَّفْتازانيِّ، مطبوعٌ في دارِ الضِّياءِ سَنَةَ ١٤٣٤.

٤٤ _ و « لُوامِعُ الأَفْكارِ في شرحِ طُوالِعِ الأَنْوارِ » لِلبَيْضاويِّ ، مطبوعٌ في دارِ أُصُولِ
 الدِّين سنة ١٤٤٣ .

.....

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ح

وله في التَّجْوِيدِ وما يَتَعَلَّقُ بالقُرآنِ :

٥٤ ـ «الدَّقائِقُ المُحْكَمةُ في شرحِ المُقدِّمةِ»، وهو شرحُ «الجَزَريَّةِ» لِابْنِ الجَزَريِّ.
 ٤٦ ـ و «تُحْفةُ نُجَباءِ العَصْرِ في أحكامِ النُّونِ السّاكِنةِ والتّنوينِ والمَدِّ والقَصْرِ»، مخطوطٌ.

٤٧ _ و «مُخْتَصَرُ قُرَّةِ العَيْنِ في الفتحِ والإِمالةِ بينَ اللَّفْظَيْنِ» لأبي البَقاءِ القاصِحِ (ت ٨٠١).

٤٨ ـ و «المَقْصِدُ لتلخيصِ ما في المُرْشِدِ» في الوقفِ والإبْتِداءِ لِلعَلّامةِ أبي مُحمَّدِ الحَسَنِ بْنِ عليِّ بْنِ سعيدِ العمانيِّ ، مطبوعٌ .

ذَكَرَ هذه الكُتُبَ الأربعةَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السَّائِرةِ» (٢٠٣/١).

٤٩ ـ و «فتحُ الرّحمنِ بكَشْفِ ما يَلْتَبِسُ في القرآنِ» في ذكرِ آياتِ القُرآنِ المُتَشابِهاتِ.

وله في العَرُوض :

١٥ ـ «فتحُ رَبِّ البَرِيّةِ بشرحِ القصيدةِ الخَزْرَجِيّةِ» ، شَرَحَ فيه «القصيدةَ الخَزْرَجيّة» المشهورةَ بـ «المرّامِزةِ في عِلْمَي العَرُوضِ والقافيةِ» لِلعَلّامةِ ضِياءِ الدِّين أبي مُحمَّدٍ عبدِ الله بْنِ أحمدَ الخَزْرَجيِّ المالِكيِّ الأَنْدَلُسيِّ ، وهو مطبوعٌ سنةَ ١٣٠٣ بهامِشِ كِتاب «العُيُونِ الفاخِرةِ العامِزةِ على خَبايا الرّامِزةِ» لِلدَّمامِينيِّ .

W

وله في شرح القَصائِدِ المشهورةِ :

١٥ _ «الأَضْواءُ البَهِجةُ في شرحِ المُنْفَرِجةِ»، اخْتَصَرَ فيه «شرحَ المُنْفَرِجةِ» لأبي العَبّاسِ أحمدَ بْنِ أبي زَيْدِ البَجَائيِّ اللّذي شَرَحَ فيه «القصيدةَ المُنْفَرِجةَ» لأبي الفضلِ يُوسُفَ بْنِ مُحمَّدِ بْنِ يُوسُفَ التّوزريِّ التِّلِمْسانيِّ المعروفِ بابْنِ النَّحْويِّ، وهو مطبوعٌ.

﴿ وَ هُوَتُحُ مُفَرِّجِ الكُرَبِ ﴾ ، وهو اخْتِصارُ ﴿ الْأَضْواءِ البَهِجَةِ ﴾ كما صَرَّحَ به في خُطْبَتِه .

ذَكَرَهما الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٣/١).

٣٥ ـ و «الزُّبْدَةُ الرّائِقةُ في شرحِ البُرْدةِ الفائِقةِ» ، مطبوعٌ مشهورٌ .

₩.

وله فيما سِوَىٰ ذلك :

٤ ٥ _ «تلخيصُ الأَزْهِيةِ في أَحْكام الأَدْعِيةِ» ، لَخَصَ فيه كتابَ «الأَزْهِيةِ في أحكامِ الأَدْعِيةِ» لِلزَّرْكَشيِّ ، مطبوعٌ في دارِ البَشائِرِ الإِسْلامِيّةِ سنةَ ١٤٢٦.

ه م و «النَّبَتُ» الَّذي أَثْبَتَ فيه مَرْوِيَّاتِه ومُجِيزِيه، ذَكَرَه في «الكَواكِبِ السَّائِرةِ» (٢٠٣/١)، وهو مِن تخريج الحافِظِ السَّخاويِّ كما ذَكَرَه في «الضّوءِ اللّامِع» (١٥/٨) في ترجمتِه لنفسِه ؛ فإِنّه قالَ : «وشَرَعَ في التّصنيفِ والتّخريج قبلَ الخَمْسِين ، فكانَ ممّا خَرَّجَه مِن المَشْيَخاتِ لِكُلِّ مِن الرَّشيديِّ . . . وزَكَريّا» ، وهو مطبوعٌ في دارِ البَشائِرِ الإِسْلامِيّةِ.

 ٥٦ ـ و «التُّحْفةُ العَليّةُ في الخُطَبِ المِنْبَرِيّةِ»، ذَكَرَها في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٣/١)، ذَكَرَ مُحَقِّقُ «ثَبَتِ الشّبيخ زَكَريّا» (ص١٦): أنّ منه نُسْخةً في دارِ الكُتُبِ الوَطَنيّةِ بتُونُس : ٢٩٩٠ بعُنْوانِ «دِيوان خُطَب».

٧٥ _ و «الحُدُودُ الأَنيقةُ والتّعريفاتُ الدَّقيقةُ» ، قالَ في مُقدِّمتِه : «أمّا بعدُ : فلمّا كانَتِ الأَلفاظُ المُتَداوِلةُ في أُصُولِ الفقهِ والدِّين مُفْتَقِرَةً إلى التّحديدِ تَعَيَّنَ تحديدُها ؛ لِتَوَقُّفِ معرفةِ المَحْدُودِ على معرفةِ الحَدِّي ، وهو مطبوعٌ مشهورٌ مُتَداوَلٌ . ٨٥ _ و «اللُّؤْلُؤُ النَّظيمُ في رَوْمِ التَّعَلَّمِ والتّعليمِ»، رِسالةٌ في بَيانِ شُرُوطِ تعليمِ العُلُوم وتَعَلَّمِها وحَصْرِ أنواعِها وبَيانِ حُدُودِها وفَوائِدِها.

٩٥ ـ و «مُقدِّمةٌ في البَسْمَلةِ والحَمْدَلةِ» ، وهي مشهورةٌ.

وتَرَأْسَ بَجَدارةٍ دَهْرًا^(١)، ووَلِيَ المَناصِبَ الجليلةَ : كتدريسِ مَقامِ الإِمامِ^(٢) الشّافِعيِّ، ولم يَكُنْ بمِصْرَ أَرْفَعُ مَنْصِبًا مِن هذا التّدريسِ^(٣).

« تعليفات على غاية الوصول التي تولّاها ، قالَ ابْنُ وَعَرَ أَسَ بِجَدَارِةٍ دَهْرًا إلْخ) شُرُوعٌ في ذِكْرِ المَناصِبِ الّتي تَولّاها ، قالَ ابْنُ إِياسٍ في «بَدَائِعِ الزُّهُورِ» (٥ /٣٧١) : «أَفْتَىٰ ودَرَّسَ بالقاهِرةِ نحوَ ثَمَانِين سنةً» . اهـ

(٢) قوله : (مَقامِ الإِمامِ) عِبارةُ ابْنِ إياسٍ في «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٣٧١/٥) : «قُبَةِ الإِمامِ».

- (٣) قوله: (كتدريسِ مَقَامِ الإِمامِ الشَّافِعيِّ ولم يَكُنْ بَمِصْرَ أَرْفَعُ مَنْصِبًا مِن هذا التّدريسِ) قالَ في «الضّوءِ اللّامِع» (٢٣٧/٣): «اسْتَقْرَبَه الأشرفُ قايِتْباي في مَشْيَخَةِ الدّرسِ المُجاوِرِ لِلشَّافِعيِّ والنَّظَرِ عليه عَقِبَ مَوْتِ التّقيِّ الحِصْنيِّ بعدَ سَعْيِ جُلِّ الجَماعةِ فيه بدُونِ مسألةٍ منه، وأَلْبَسَه لذلك جُبّةً خَضْراء، وتَوَجَّه إلى المَقامِ ومَعَه القُضاةُ الأربعةُ _ ما عدا الحَنفيُّ؛ لِتَوَعُّكِه _ وقاضِي الشّامِ القُطْبُ الخَيْضَريُّ ومَن شاءَ الله وبعضُ الأُمْراءِ». اهـ
- (٤) قوله : (ووَلِيَ تدريسَ عِدَّةِ مَدارِسَ رَفيعةٍ) قالَ في «الضَّوءِ اللَّامِعِ» (٣٢٧/٣ ـ ٢٢٨) :

(١ - وقد عَرَضَ عليه إمامة المَدْرَسةِ الزَّيْنيّةِ الأُسْتادارُ أوّلَ ما فُتِحَتْ، ويكونُ ساكِنًا بها، فتَوَقَّفَ، واسْتَشارَ القاياتيَّ، فحَسَّنه له، ولم يَلْبَثْ أن جاءَه صاحِبُه الشِّهابُ الزَّواويُّ، وسَأَلَه أن يَتَكَلَّمَ له معَ القاياتيِّ في إِشارتِه إلى الواقِفِ بتقريرِه الشِّهابُ الزَّواويُّ، وسَأَلَه أن يَتَكَلَّمَ له معَ القاياتيِّ في إِشارتِه إلى الواقِفِ بتقريرِه فيها، فبادَرَ مِن غيرِ إعْلامِه بأنه سُئِلَ فيها، وتَوجَّهَ معه إلى القاياتيِّ، فكلَّمَه، فوَعَدَه بالإِجابةِ بعدَ أن عَلِمَ الشِّهابُ منه بتعيينِها له وتَمادِي الحالِ، ومع ذلك فاسْتَقَرَّ فيها الشِّهابُ بْنُ أَسَدِ.

٢ ـ وقرر رَه الظّاهِرُ خُشْقَدَمُ في التّدريسِ بتُرْبَتِه الّتي أَنْشَأَها بالصّحراءِ أوّلَ ما فُتِحَتْ ،
 وفي تدريسِ الفقهِ بالمدرسةِ السّابِقِيّةِ بعدَ موتِ ابْنِ المُلَقِّنِ ، وقَدَّمَه على غيرِه ممّن نازعَ مع سَبْقِ كِتابةِ النّاظِرِ الخاصِّ له. وتَحَوَّلَ مِن ثَمَّ لِلسَّكَنِ في قاعَتِها ،=

وزادَ في التَّرَقِّي * وحُسْنِ الطَّلاقةِ والتَّلَقِّي * مع كثرةِ حاسِدِيه * والمُتَعَرِّضِين لجانِبه ووادِيه * وهو لا يَلْقاهُم إِلَّا بالبِشْرِ * والطَّيِّ لِلنَّشْرِ * .

٣ ـ وعَمِلَ المِيعادَ بجامِعِ الأَزْهَرِ نِيابةً ، ثُمّ وَثَبَ البِقاعِيُّ على الأصيلِ ،
 فانْقَطَعَ ..» إلخ.

والمِيعادُ: مَنْصِبٌ يُشْبِهُ مَنْصِبَ المُعيدِ بالجامِعةِ في الوقتِ الحاضِرِ، والمُعيدُ كانَ عليه سَماعُ الدَّرْسِ وتفهيمُ بعضِ الطَّلَبةِ، وهذا المَنْصِبُ تَوَلَّاه الشَّيخُ زَكَريًا في الأَيّامِ الأُولىٰ مِن الطَّلَبِ والإشْتِغالِ بالعِلْمِ. اهد «مقدمة تحقيق حاشية شيخ الإسلام زكريا على المحلي» (٦٩/١).

(۱) قوله: (وخانقاه صُوفيّة) قالَ في «الطَّوْءِ اللّامِع» (۲۳۷/۳): «١ _ واسْتَقَرَّ به العَلَمُ بْنُ الجيعانِ في مَشْيَخةِ التَّصَوُّفِ بالجامِعِ الَّذي أَنْشَأَه ببِرْكةِ الرِّطْليِّ أوّلَ ما فُتِحَ ، ٢ _ وكذا اسْتَقَرَّ في مَشْيَخةِ التَّصَوُّفِ بمَسْجِدِ الطّواشيّ عَلَمِ دارٍ بدَرْبِ ابْنِ سُنْقُرٍ بالقُرْبِ مِن بابِ البَرْقِيّةِ عِوَضًا عن زَيْنَبَ ابْنةِ شيخِه أبي الجُودِ ، ثُمّ رَغِبَ سُنْقُرٍ بالقُرْبِ مِن بابِ البَرْقِيّةِ عِوَضًا عن زَيْنَبَ ابْنةِ شيخِه أبي الجُودِ ، ثُمّ رَغِبَ عنه» . اه وقالَ ابْنُ إياسٍ في «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٣٧١/٥) : «٣ _ ووَلِيَ في آخِرِ عُمْرِه مَشْيَخةَ المدرسةِ الجَماليّة» . اه

فائِدةٌ: قالَ في «شرحِ القامُوسِ» في «خ ن ق» (٢٧٠/٢٥): «أصلُ «الخانقاهِ»: بُقْعةٌ يَسْكُنُها أهلُ الصّلاةِ والخيرِ والصَّوفِيّةُ، والنُّونُ مفتوحةٌ مُعَرَّبُ «خانَهْ كاهْ»، قالَ المَقْرِيزيُّ: «وقد حَدَثَتْ في الإِسْلامِ في حُدُودِ الأَرْبَعِمائةِ، وجُعِلَتْ لِمُتَخَلَّىٰ الصَّوفِيّةِ فيها لِعِبادةِ الله تعالى»، فإذا عَرَفْتَ ذلك فالأَنْسَبُ ذِكْرُه في الهاءِ؛ لأنها أصليّةٌ». اه وقالَ في «خ ا ن ق ا هـ» (٣٧٤/٣٦): «وفيه :خانقاهٌ، وهو : رِباطُ الصَّوفيّةِ ومُتَعَبَّدُهُم، فارِسيّةٌ، أصلُها : «خانَهُ كاهْ»، هذا مَحَلُّ ذِكْرِها، . . . وذَكَرَهَا المُصَنِّفُ في «خ ن ق» . اهـ

(٢) قوله : (إلى أَن رَقَىٰ إلىٰ المَنْصِبِ الجليلِ وهو قاضِي القُضاةِ إلخ) قالَ في «الضّوءِ=

كثيرٍ وتَعَفَّفٍ زائِدٍ^(۱) ، ووَقَعَ ذلك في شهرِ رَجَبٍ سنةَ سِتٌّ وثَمانِين وثَمانِمائةٍ^(۲). ثُمَّ اسْتَمَرَّ قاضِيًا^(۳) مُدَّةَ وِلايةِ السُّلْطانِ الأَشْرَفِ قايتْباي رحمه الله تعالى^(٤).

اللّامع» (٢٣٨/٣): «ودَخَلَ في وَصايا ونحوها والسَّلْطانُ قاينْباي في غُضُونِ ذلك يَلْهَجُ بالتَّحَدُّثِ بولايتِه القَضاءَ مع عِلْمِه بعَدَم قبولِه عنِ الظَّاهِرِ خُشْقَدَمَ بعدَ تصميمِه عليه لذلك، إلى أن أَذْعَنَ بعدَ مجيءِ الزِّمامِ وناظِرِ الخاصِّ ونائِبِ كاتِبِ السِّرِّ وناظِرِ الدَّالِ الدَّوْلةِ وغيرِهم إليه، وطَلَبِه له، فطلَعَ معَهم، وما وَجَدَ بُدًّا مِن القَبُولِ، السِّرِ وناظِرِ الدَّوْلةِ وغيرِهم إليه، وطَلَبِه له، فطلَعَ معَهم، وما وَجَدَ بُدًّا مِن القَبُولِ، وذلك وقتُ الزَّوالِ مِن يومِ الثَّلاثاءِ ثالِثَ رَجَبِ سنةِ سِتِّ وثَمانِين وثَمانِين وثَمانِمائة، وقد صَرَفَ الولوليُّ الأُسْيُوطيُّ في أوّلِ يومٍ منه حينَ التّهنئةِ، ورَجَعَ ومَن شاءَ الله معه مِن الأُمَراءِ والقُضاةِ والمُباشِرِين والنُّوّابِ والطَّلَبةِ إلى الصّالِحيّةِ على العادةِ، ثُمِّ إلى منزلِه، فباشَرَ بعِفّةٍ ونَزاهةٍ». اهـ

- (۱) قوله: (بعدَ امْتِنَاعِ كثيرٍ وتَعَفَّفٍ زائِدٍ) قالَ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (۲۰۲/):
 «وقد كانَ ﷺ يَتَأَسَّفُ على توليةِ القَضاءِ، قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الصُّغْرَىٰ»
 (ص٤٢): «قالَ لي: «إنّها كانَتْ غَلْطةً عظيمةً»، فقُلْتُ: «ما هي؟»، فقالَ:
 «تَوْلِيَتِي لِلقَضاءِ صَيَّرَني وَراءَ النّاسِ معَ أني كُنْتُ مستورًا أيّامَ السُّلْطانِ قايتْباي»،
 فقلْتُ له: «يا سَيِّدِي، إِنِّي سَمِعْتُ بعضَ الأولياءِ يقولُ: كانَتْ وِلايةُ الشّيخِ
 لِلقَضاءِ سَتْرًا لِحالِهِ ولِما شاعَ عندَ النّاسِ مِن زُهْدِه ووَرَعِه ومُكاشَفاتِه»، فقالَ:
 «الحمدُ لله، خَفَّفْتَ عليّ يا وَلَدِي». اهـ
 «الحمدُ لله، خَفَّفْتَ عليّ يا وَلَدِي». اهـ
- (۲) قوله : (ووَقَعَ ذلك في شهرِ رَجَبٍ سنةَ سِتِّ وثَمانِين وثَمانِمائةٍ) فعمرُه حِينَئذٍ ٦٠ سنةً .
- (٣) قوله: (ثُمَّ اسْتَمَرَّ قاضِيًا إلخ) قالَ في «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٣٧٠/٥ _ ٣٧١):
 «وحَضَرَ مُبايَعةَ خمسةٍ مِن السَّلاطِينِ، وهُم: ١ _ النّاصِرُ مُحمَّدُ بْنُ قايِتْباي،
 ٢ _ وخالُه الظّاهِرُ قانصوه، ٣ _ والأشرفُ جان بلاط، ٤ _ والعادِلُ طومان باي،
 ٥ _ والأشرفُ الغُوريُّ». اهـ
- (٤) قوله : (مُدّةَ وِلايةِ السُّلْطانِ الأَشْرَفِ قايِتْباي رحمه الله تعالى) سُلْطانُ الدِّيارِ=

ثُمّ اسْتَمَرَّ بعدَ ذلك إلى أن كُفَّ بَصَرُه (١) ،

= المِصْرِيَّةِ المَلِكُ قايِتْباي الجركسيُّ المحموديُّ الأَشْرَفيُّ ثُمَّ الظَّاهِريُّ، تُوُفِّيَ سنةَ

٩٠١ . اهـ «نور سافر» ، قالَ الجَلالُ السُّيُوطيُّ في «تاريخِ الخُلَفاءِ» (ص٧٧) : «ومِن سِيرتِه الجميلةِ : أنه لم يُولِّ بمِصْرَ صاحِبَ وظيفةٍ دِينيّةٍ : كالقُضاةِ والمَشايِخ

والمُدَرِّسِين إِلَّا أَصْلَحَ الموجودِين لها بعدَ طُولِ تَرَوِّيه وتَمَهُّلِه بحيثُ تَسْتَمِرُّ الوظيفةُ شاغِرةً الأَشْهُرَ العديدةَ ، ولم يُوَلِّ قاضيًا ولا شيخًا بمالٍ قَطُّ ». اهـ

وقالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَى» (١١٢/٢): «قالَ الشّيخُ زَكَريًّا الأَنْصاريُّ في : «ما كانَ أحدٌ يَحْمِلُني كما يَحْمِلُني السُّلْطانُ قاينْباي ، كُنْتُ أَحُطُّ عليه في الخُطْبة حتى أَظُنُ أنه ما عادَ قَطُّ يُكَلِّمُني ، فأوّلَ ما أَخْرُجُ مِن الصّلاةِ يَتَلَقّاني ويُقَبِّلُ يَدَيَّ ، ويقولُ : «جَزاكَ الله خيرًا» ، فلم تَزَلِ الحَسَدَةُ بِنا حتى أَوْقَعُوا بيننا الوَقْعة ، وكانَ ماسِكًا لي الأَدَبَ ، ما كَلَّمني كَلِمةً تَسُوءُني قَطُّ ، ولقد طَلَعْتُ بيننا الوَقْعة ، وكانَ ماسِكًا لي الأَدَبَ ، ما كَلَّمني كَلِمةً تَسُوءُني قَطُّ ، ولقد طَلَعْتُ له مَرّةً ، فأَغْلَطْتُ عليه القولَ ، فاصْفَرَّ لَوْنُه ، فتَقَدَّمْتُ إليه وقُلْتُ له : «والله يا مَوْلانا ، إِنّما أَفْعَلُ ذلك مَعَكَ شَفَقةً عليك ، وسوفَ تَشْكُرُني عندَ رَبِّكَ ، وإِنِّي والله لا أُحِبُّ أَن يكونَ جِسْمُكَ هذا فَحْمةً مِن فَحْمِ النّارِ» ، فصارَ يَنْتَفِضُ كالطّيرِ ، وكُنْتَ رَقيقًا لو أُد : «أيّها المَلِكُ ، تَنَبَّهُ لنفسِك ، فقد كُنْتَ عَدَمًا فصِرْتَ وُجُودًا ، وكُنْتَ رَقيقًا فَصِرْتَ حُرًّا ، وكُنْتَ مأمورًا فصِرْتَ أميرًا ، وكُنْتَ أميرًا فصِرْتَ مَلِكًا ، فلمّا صِرْتَ مَلِكًا تَجَبَرْتَ ونَسِيتَ مَبْدَأَكَ ومُنْتَهَاكَ » إلى آخِرِه » . اه

(۱) قوله : (ثُمَّ اسْتَمَرَّ) أي قاضِيًا (بعدَ ذلك) أي بعدَ وَفاةِ السُّلْطانِ قايِتْباي (إلى أن كُفَّ بَصَرُه) في سنةِ ٩٠٦ على ما قالَه الزِّرِكْليُّ في «الأَعْلامِ» (٢٥٢/١)، ولَعَلَّه أَخَذَه مِن قولِ الشَّوْكانيِّ في «البدرِ الطَّالِعِ» (٢٥٢/١) : «ثُمَّ عُزِلَ سنةَ ٩٠٦، ثُمّ عُرِضَ عليه بعدَ ذلك فأَعْرَضَ عنه ؛ لِكَفِّ بَصَرِه» . اهد فعُمْرُه حِينَ كُفَّ بَصَرُه ٨٠ سنةً تقريبًا.

قَالَ الْعَرُوسِيُّ في «حاشِيةِ إِحْكَامِ الدَّلالةِ» (٩/١) : «يُقَالُ : إِنَّه تَوَلَّىٰ القَضاءَ=

فعُزِلَ^(١) بالعَمَىٰ (٢)، رحمه الله تعالى.

600 M

ولم يَزَلْ رحمه الله تعالىٰ مُلازِمَ التّدريسِ والإِفْتاءِ والتّصنيفِ^(٣)، وانْتَفَعَ

تنبية : مَرَّ في أصلِ التَّرْجَمةِ : أنّ الشّيخَ زَكَريّا ـ ﴿ وَهَلَى الْقَضاءَ سنةَ ٢٠٥ ، ومَرَّ عنِ الزِّرِكْليِّ : أنه كُفَّ بَصَرُه سنةَ ٢٠٥ ، فتكونُ مُدَّةُ تَولِّيه القَضاءَ ٢٠ سنةً ، وهو مُشْكِلٌ مع قولِ الشّيخِ العَرُوسيِّ آنِفًا : أنه تَولَّى القَضاءَ عشرَ سِنِين ، فلْيُحَرَّرْ ، ثُمَّ رأيتُ ابْنَ إِياسٍ قالَ في «بَدائِعِ الزُّهُورِ» (٥/٣٧٠ ـ ٣٧١) ما نَصُّه : «ووَلِيَ قَضاءَ الشّافِعيّةِ في دُوْلَةِ الأشرفِ قايِتْباي ، وأقامَ بها فوقَ العِشْرِين سنةً ، وماتَ وهو معزولٌ عنِ القَضاءِ ، وقد كُفَّ بَصَرُه قبلَ وَفاتِه بمُدَّةٍ طويلةٍ» . اهـ

- (۱) قوله : (فعُزِلَ) أَغْلَبُ الظَّنِّ : أنَّ هذا السُّلْطانَ هو مُحمَّدٌ وَلَدُ السُّلْطانِ قايِتْباي الَّذي تَسَلْطَنَ بعدَ والِدِه . اهـ «مقدمة تحقيق فتح الباقي» للدِّكتور عبدِ اللَّطيف الهميم والشَّيخ ماهِر ياسين فحل (۱/٥٥) و «مقدمة تحقيق ثبت الشيخ زكريا» لِلشَّيخ مُحمَّدِ بْنِ إبراهيم الحُسَيْنِ (ص١٠) .
- (۲) قوله: (بالعَمَىٰ) وفي «الكواكِبِ السّائِرةِ» (۲۰۱/۱): «ووَلّاه السُّلْطانُ قايِتْباي
 قضاءَ القُضاةِ، فلم يَقْبَلْه إِلّا بعدَ مُراجَعةٍ كُلِّيةٍ، ثُمَّ عُزِلَ عنِ القَضاءِ بسببِ خَطّه
 على السُّلْطانِ بالظُّلْمِ وزَجْرِه عنه تصريحًا وتعريضًا». اهـ

SUM

(٣) قوله : (ولم يَزَلْ رحمه الله تعالى مُلازِمَ التّدريسِ والإِفْتاءِ والتّصنيفِ إلخ) قالَ الجَلالُ السُّيُوطيُّ في «نَظْمِ العِقْيانِ» (ص١١٣) : «ولَزِمَ الجِدَّ والإِجْتِهادَ في القَلَمِ والعِلْمِ والعَمَلِ ، وأَقْبَلَ على نفعِ النّاسِ إِقْراءً وإِفْتاءً وتصنيفًا معَ الدِّينِ المَتِينِ ،=

به خَلائِقُ، ودَرَّسَ تَلامِذتُه في حَياتِه وأَفْتَوْا وتَوَلُّوُا المَناصِبَ الرّفيعةَ ببَرَكتِه وبَرَكةِ الإِنْتِسابِ إليه^(١)، ولم يَزَلُ كذلك في نَشْرِ العِلْمِ وكثرةِ الخيرِ والبِرِّ

وفي «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (٣/٣) في ترجمةِ جمالِ الدِّين بْنِ الشّيخِ زَكَريّا : «قالَ الشَّعْرانيُّ لجمالِ الدِّين بْنِ الشّيخِ زَكَريّا: «كانَ الشّيخُ زَكَريّا لا يَنْفَكُّ عن مُطالَعةِ العِلْم والتّأليفِ يومًا واحدًا مِن حَيينِ كُفَّ بَصَرُه».

(١) قوله : (ودَرَّسَ تَلامِذتُه في حَياتِه وأَفْتُوا وتَوَلُّوا المَناصِبَ الرّفيعةَ ببَرَكتِه وبَرَكةِ الإِنْتِسابِ إليه) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١١/٢ ـ ١١٢): «وحَكَىٰ ـ أي الشَّيخُ زَكَريّا ـ لي يومًا أَمْرَه مِن حينِ جاءَ إلىٰ مِصْرَ إلىٰ وقتِ تلك الحِكايةِ ، وقالَ : «أَحْكِي لَكَ أُمرِي مِنِ ابْتِدائِه إلى انْتِهائِه إلى وقتِنا هذا حتَّىٰ تُحيطَ به عِلْمًا كَأَنَّكَ عَاشَرْتَني مِن أُوَّلِ عُمْرِي؟» ، فقُلْتُ : «نَعَمْ» ، فقالَ : «جِئْتُ مِن البِلادِ وأنا شابٌّ فلم أَعْكُفْ على أحدٍ مِن الخَلْقِ ، ولم أُعَلِّقْ قلبِي به ، وكُنْتُ أَجُوعُ في الجامِع كثيرًا ، فأَخْرُجُ باللَّيلِ إلىٰ قِشْرِ البِطِّيخِ الَّذي بجانِبِ المِيضَأَةِ وغيرِها ، فأَغْسِلُه وآكُلُهُ إلىٰ أَن قَيَّضَ الله لي َشَخْصًا كَانَ يَشْتَغِلُ في الطَّواحِينِ ، فصارَ يَتَفَقَّدُني ويَشْتَرِي لي ما أَحْتاجُ إليه مِن الكُتُبِ والكِسْوَةِ ، ويقولُ : «يا زَكَريّاءُ ، لا تَسْأَلْ أحدًا في شيءٍ ، ومَهْما تَطْلُبْ جِئْتُكَ به »، فلم يَزَلْ كذلك سِنِين عديدةً ، فلمّا كانَ ليلةٌ مِن اللَّيالي والنَّاسُ نِيامٌ جاءَني وقالَ لي : «قُمْ» ، فقُمْتُ معه ، فَوَقَفَ لي على سُلَّم الوَقَّادِ الطُّويل، وقالَ لي : «اصْعَدْ هذا»، فصَعَدْتُ فقالَ لي : «اصْعَدْ»، فصَعَدْتُ إلى آخِرِه فَقَالَ لي : «تَعِيشُ حتّىٰ يَمُوتَ جميعُ أقرانِك وتَرْتَفِعَ علىٰ كُلِّ مَن في مِصْرَ مِن العُلَماءِ، وتَصيرَ طَلَبَتُكَ شُيُوخَ الإِسْلامِ في حَياتِكَ حِينَ يُكَفُّ بَصَرُكَ»، فَقُلْتُ : «ولا بُدَّ لي مِن العَمَىٰ ؟» ، قالَ : «ولا بُدَّ لك» ، ثُمَّ انْقَطَعَ عنِّي ، فلم أَرَه مِن ذلك الوقتِ ، ثُمّ تَزايَدَ عليَّ الحالُ إلى أن عَزَمَ عليّ السُّلْطانُ بالقَضاءِ ، فأَبَيْتُ وقالَ : «إِن أَرَدْتَ نَزَلْتُ ماشِيًا بَينَ يَدَيْكَ أَقُودُ بَغْلَتَكَ إلى أَن أُوصِلَكَ إلى بيتِكَ»،=

والإِحْسانِ (١) إلى أن تُوُفِّيَ ، رحمه الله تعالى .

وقالَ الشَّيِخُ ابْنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ في «مُعْجَمِ مَشايِخِه» (٢): «وقَدَّمْتُ شيخَنا زَكَريًّا؛ لأنه أَجَلُّ مَن وَقَعَ عليه بَصَرِي مِن العُلَماءَ العامِلِين^(٣) * والأئمَّةِ الوارِثِين * وأَعْلَىٰ مَن عنه رَوَيْتُ ودَرَيْتُ مِن الفُقَهاءِ الحُكَماءِ المُسْنِدِين * فهو عُمْدَةُ

_______ تعليقات على غاية الوصول ﴿ _______ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ______ قَلْمُ تُلَّوُرْتُ عَنِ مَقَامِ فِتَوَلَّيْتُ وَأَعَانَنِي الله على القِيامِ بِه ولكن أَحْسَسْتُ مِن نفسي أني تَأَخَّرْتُ عَن مَقَامِ الرِّجالِ، فشَكَوْتُ إلىٰ بعضِ الرِّجالِ فقالَ : «ما ثَمّ إِلَّا تقديمٌ إِن شاءَ الله تعالىٰ ؛ َ فإِنَّ العبدَ إِذا رَأَىٰ نفسَه مُتَقَدِّمًا فهو مُتَأَخِّرٌ ، وإِن رَأَىٰ نفسَه مُتَأَخِّرًا فهو مُتَقَدِّمٌ » ، فسَكَنَ رَوْعِي ٠٠٠ إلخ٠

(١) قوله: (وكثرة الخيرِ والبِرِّ والإِحْسانِ) قالَ الشَّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الكُبْرَىٰ» (١١٢/٢) : «وكانَ رحمه الله تعالىٰ كثيرَ الصَّدَقةِ ، ما أَظُنُّ أنَّ أحدًا كانَ في مِصْرَ أَكْثَرَ صَدَقةً منه كما شاهَدْتُه منه ولكن كانَ يُسِرُّها بحيثُ لا يُعْلِمُ أحدًا مِن الجالِسِين» . اهـ

وقالَ الغَزِّيُّ في «الكَواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٤/١) : «وكانَ رَضِيَ الله تعالىٰ عنه كثيرَ الصَّدَقةِ مَعَ إِخْفائِها، وكانَ له جَماعةٌ يُرَتِّبُ لهم مِن صَدَقَتِه ما يَكْفِيهِم إلى يومٍ ، وإلى جُمُعةٍ ، وإلى شَهْرٍ ، وكانَ يُبالِغُ في إِخْفاءِ ذلك حتّى كانَ غالِبُ النّاس يَعْتَقِدُون في الشَّيخ قِلَّةَ الصَّدَقةِ ، وكانَ إِذا جاءَه سائِلٌ بعدَ أن كُفَّ بَصَرُه يقولُ لِمَن عندَه مِن جَماعتِه : «هل هُنا أحدُر؟»، فإِن قالَ له : «لا» أَعْطاه، وإِن قالَ له : «نَعَمْ» ، قالَ له : «قُلْ له : «يَأْتِينا في غيرِ هذا الوقتِ». اهـ

- (٢) قوله : (في مُعْجَمِ مَشايِخِه) مطبوعٌ في دارِ الفتحِ سنةَ ١٤٣٥ بتحقيقِ شيخِنا الفقيهِ الدُّكْتُورِ أَمْجَد رَشِيد المَقْدِسيِّ.
- (٣) قوله : (لأنه أَجَلُّ مَن وَقَعَ عليه بَصَرِي مِن العُلَماءِ العامِلِين) وقالَ الشُّعْرانيُّ في «الطَّبَقاتِ الصُّغْرَىٰ» (ص٢١) : «ما كُنْتُ أَجِدُ عندَ أحدٍ غيرِه ما كُنْتُ أَجِدُ عندَه، بل أقولُ : طُوبَىٰ لِعَيْنِ نَظَرَتْه ولو مَرّةً واحِدةً».

العُلَماءِ الأَعْلامِ * وحُجّةُ الله على الأَنامِ * حامِلُ لِواءِ مَذْهَبِ الشّافِعيِّ على كاهِلِه (۱) * ومُحرِّرُ مُشْكِلاتِه * وكاشِفُ عَوِيصاتِه * في بُكَرِه (۲) وأَصائِلِه * مُلْحِقُ الأَحْفادِ بِالأَجْدادِ * المُتَفَرِّدُ في زَمَنِه بعُلُوِّ الإِسْنادِ * كيفَ ولم يُوجَدْ في عَصْرِه الأَحْفادِ بِالأَجْدادِ * المُتَفَرِّدُ في زَمَنِه بعُلُوِّ الإِسْنادِ * كيفَ ولم يُوجَدْ في عَصْرِه إلاّ مَن أَخَذَ عنه مُشافَهةً أو بواسِطةٍ أو بوسائِطَ مُتَعَدِّدةٍ (٣) ، بل وَقَعَ لِبعضِهم أنّه أَخَذَ عنه مُشافَهةً تارَةً وعن غيرِه ممّن بينَه وبينَه نحوُ سبع وَسائِطَ تارَةً أُخْرَى * وهذا لا نظيرَ له في أَحَدٍ مِن أهلِ عصرِه ، فنِعْمَ هذا التَّمَيُّ الذي هو عندَ الأئمّةِ أَوْلَى وَأَحْرَى * لا لأنه حازَ به سَعَةَ التَّلامِذةِ والأَتْباعِ * وكثرةَ الآخِذِين عنه ودَوامَ الاِنْتِفاعِ (٤) . انْتَهَى كلامُ ابْنِ حَجَرٍ .

W

(١) قوله: (على كاهِلِه) «الكاهِلُ»: الحارِكُ، وهُو: ما بينَ الكَتِفَيْنِ. اهـ «مختار الصحاح».

(۲) قوله: (بُكَرِه) في «النُّورِ السّافِرِ» (ص۱۷۷): «بُكْرَتِه» بالإِفْرادِ، والتّصحيحُ مِن
 (۳تُبَتِ ابْنِ حَجَرِ» (ص۹۲).

(٣) قوله : (كُيفَ وَلَم يُوجَدْ في عَصْرِه إِلّا مَن أَخَذَ عنه مُشافَهةً أو بواسِطةٍ إلخ) عِبارةُ الشَّعْرانيِّ في «الطَّبَقاتِ الصُّعْرَىٰ» (ص٢١) : «حتى إنّه لم يَبْقَ في مِصْرَ أَواخِرَ عُمْرِه إِلّا طَلَبَتُه أو طَلَبَةُ طَلَبَتِه».

(٤) «ثبت ابن حجر» ط دار الفتح (ص٩٢).

(ه) قوله: (ويَقْرُبُ عندِي أنه المُجَدِّدُ على رأسِ القَرْنِ التّاسِعِ) إلى قوله: (مُجرَّدُ جمع بلا تحريرٍ حتّى كأنه كانَ حاطِبَ لَيْلٍ) هذا الكلامُ لِلعَلَّامةِ الشَّيخِ عبدِ الله بْنِ عُمَرَ بامَخْرَمةَ (ت ٩٧٢) كما في «عِقْدِ الجَواهِرِ والدُّرَرِ» (ص ٢٩) لِلسَّيِّدِ مُحمَّدِ عُمْرَ بامَخْرَمةَ (ت ٢٩٣) للسَّيِّةِ بمُحمَّدِ بننِ أبي بكرِ بْنِ أحمدَ الشِّلِيِّ باعَلَويِّ (ت ٩٣٣) في ترجمةِ الشَّمسِ مُحمَّدِ ع

وبتَصانِيفِه^(١) واحْتِياجِ غالِبِ النّاسِ إليها فيما يَتَعَلَّقُ بالفقهِ وتحريرِ المذهبِ،

—- 🗞 تعليقات على غاية الوصول 🗞-----

بننِ أحمدَ الرَّمْليِّ صاحِبِ «نِهايةِ المُحْتاج» (ت ٢٠٠٤)، وعِبارتُه :

(قالَ العَلَّامةُ عبدُ الله بنُ عُمَرَ مَخْرَمةَ : (ويَقُرُبُ عندِي : أنّ المُجَدِّدَ لِلمائةِ العاشِرةِ : الشَّيخُ زَكَريّا الأَنْصاريِّ ؛ لِشُهْرَةِ الإنْتِفاعِ به وبتَصانِيفِه واحْتِياجِ غالِبِ النَّيُوطيِّ ؛ النَّيْ السَّيُوطيِّ ؛ النَّيْ السَّيُوطيِّ ؛ السَّيُوطيِّ ؛ السَّيُوطيِّ ؛ السَّيُوطيِّ ؛ فإنّها وإن كانَتْ كثيرةً فليستْ بهذه المَثابةِ ، على أنَّ كثيرًا منها مُجرَّدُ جمع بلا نحريرٍ ، وأكثرُها في الحديثِ * مِن غيرِ تمييزِ الطَّيِّ مِن الخبيثِ * بل إنّه تحريرٍ ، وأكثرُها في الحديثِ * والله تعالىٰ يَرْحَمُ الجميعَ ويُعيدُ علينا مِن كحاطِبِ لَيْلٍ * وساحِبِ ذَيْلٍ * والله تعالىٰ يَرْحَمُ الجميعَ ويُعيدُ علينا مِن بَرَكاتِهم » ، قال : (ولا نَدْرِي مَن يكونُ علىٰ رأسِ القرنِ العاشِرِ ؛ فإنّ الجَهْلَ عَمَّ * العِلْمُ أَظُلَمَ * بلِ انْمَحَىٰ رَسْمُه * ولم يَبْقَ إِلّا اسْمُه * وصارَ المعروفُ مُنْكَرًا * واللهُ وعادَ الدِّينُ غريبًا * وصارَ الحالُ غريبًا * » ، انْتَهَى ، اه كلامُ (عِقْدِ الجَواهِرِ والدُّرَرِ » .

ونَقَلَه أيضًا صاَحِبُ «خُلاصةِ الأَثْرِ» (٣٤٦/٣).

وممّن عَدَّ شيخَ الإِسْلامِ زَكَريّا مِن المُجَدِّدِين تلميذُه الإِمامُ ابْنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ؛ فإِنّه قالَ في «فتح الإلهِ شرح المِشْكاةِ» (١٢٣/٢) في شرح حديثِ «إِنَّ اللهَيْتَميُّ؛ فإنّه قالَ في «فتح الإلهِ شرح المِشْكاةِ» (١٢٣/٢) في شرح حديثِ «وفي الله عَلَيْ يَبْعَثُ لهذه الأُمّةِ على رأسِ كُلِّ مِاثةِ سَنَةٍ مَن يُجَدِّدُ لها دِينَها» : «وفي الله عَلَيْ يَبْعَثُ لهذه الإسلامِ أبو يَحْيَىٰ زَكَريّا الأنصاريُّ وجَماعةٌ مَعَه مِن أهلِ طَبْقَته» . اهـ

(۱) قوله : (لِشُهْرَةِ الإِنْتِفاعِ به وبتَصانِيفِه إلخ) قالَ الشَّيخُ مُرادُ بْنُ يُوسُفَ الحَنَفَيُّ الرُّوميُّ الشّاذِليُّ الأَزْهَريُّ في «فتحِ البارِي في ذِكْرِ ما اخْتَصَّ الله به الشّيخَ زَكَريّا الأَنْصاريَّ» (مخطوط أزهري ق ٣ ب) : «وله مُصَنَّفاتٌ كثيرةٌ * ومُؤَلَّفاتٌ جليلةٌ * عزيزةُ الوُجُود، تَقَرُّ لِذِكْرِها العُيُونُ، وذكره للعلوم الّذي لم يَتَيَسَّرْ لأحدٍ مِن أهلِ عصرِه ولا ممّن جاءَ مِن بعدِه، وقد كَسا الله تلك التّآليفَ مِن الأُنْسِ والبَهْجةِ =

بخِلافِ غيرِه ؛ فإِنّ مُصَنَّفاتِه وإِن كانَتْ كثيرةً فليستْ بهذه المَثابةِ (١) ، على أنّ كثيرًا منها (٢) مُجرَّدُ جمع بلا تحريرٍ حتّى كأنه كانَ حاطِبَ لَيْلِ .

والجَمالِ والإنْتِفاعِ بها ما لم يَحْصُلْ لِمُؤَلَّفاتِ عَيْرِه ، وذلك إِنّما هو مِن حُسْنِ سِيرتِه
 * وإِخْلاصِ سريرتِه * معَ رَبِّ البَرِيّةِ ، إلى غيرِ ذلك ، وقد وَجَدْنا كُتُبًا كثيرةً مُطَوَّلةً
 متروكة لا تُباعُ ولا لها طالِبٌ في الغالِبِ ، بخِلافِ كُتُبِه ؛ فإنّها مطلوبةٌ مقروءةٌ
 نافِعةٌ . . » إلخ .

(۱) قوله: (بخِلافِ غيرِه) يعني بـ «بالغيرِ» الجَلالَ السَّيُوطيَّ كما يُعْلَمُ مِن أصلِ كلامِ العَلامةِ عبدِ الله بْنِ عُمَرَ بامَخْرَمةَ المُتَقَدِّمِ (فإِنّ مُصَنَّفاتِه وإِن كانَتْ كثيرةً فليستْ بهذه المَثابةِ) قالَ الشّيخُ عبدُ المُتَعالِ الصَّعيديُّ في كِتابِه «المُجَدِّدُون في الإِسْلامِ» بهذه المَثابةِ) قالَ الشّيخُ عبدُ المُتَعالِ الصَّعيديُّ في كِتابِه «المُجَدِّدُون في الإِسْلامِ» (ص٨٥٦): «والحَقُّ : أنّ جَلالَ الدِّينِ السُّيُوطيَّ كانَ أكثرَ ثقافةً مِن القاضِي زَكريّا، وأنّ الإنْتِفاعَ بمُصنَّفاتِه أكثرُ، وأنّ النّاسَ إليها أَحْوَجُ ، وقد ضَرَبَ بها في كُلِّ فَنِّ بسَهْم، ومنها ما هو عظيمُ القِيمةِ في فَنِّه : مثلُ كتابِ «الإِثقانِ» في عُلُومِ لتفسيرِ ، وقد جَعَلَه لِلتفسيرِ كعلم أُصُولِ الفقهِ للفقهِ ، ومنها كتابُ «المُزْهِرِ» في عُلُومِ النَّغةِ ، وهو فريدٌ في بابِه أيضًا ، أمّا القاضِي زَكريّا فإنّ ثقافتَه تَكادُ تكونُ فِقْهِيّةً عَلُومِ اللَّغةِ ، وهو فريدٌ في بابِه أيضًا ، أمّا القاضِي زَكريّا فإنّ ثقافتَه تَكادُ تكونُ فِقْهِيّةً مَحْضةً . . » إلخ .

قُلْتُ : هي دَعْوَىٰ صادِرةٌ ممّن لم يُمارِسْ كُتُبَ شيخِ الإسلام زَكَريّا ، ولذا قالَ الدُّكْتُورُ عَرَفةُ النّاديُّ في مُقَدِّمةِ تحقيقِ «فتحِ الإلهِ الماجِدِ» (ص٢٦) : «ادِّعاؤُه «أَنَّ ثَقَافَته فقهيّةٌ مَحْضةٌ» مردودٌ بالنَّظَرِ في مُؤَلِّفاتِه» ، أي فإن له في كُلِّ فَنِّ مُؤَلَّفاتٍ دالةٌ على تَفَيَّنِه في فُنُونِ العِلْمِ ، ثُمَّ إِنّه لا مانِعَ مِن كونِ كُلِّ مِن الجَلالِ السَّيُوطيِّ والشَّيخِ زَكَريّا مُجدِّدَ المِائةِ التَّاسِعةِ ، وقد أَشارَ الإِمامُ ابْنُ حَجَرِ الهَيْتَميُّ إلى هذا بقولِه المارِّ : «وجَماعةٌ مَعَه مِن أهلِ طَبْقَتِه» ، والله أعلمُ .

(٢) قوله : (منها) أي مِن مُصَنَّفاتِ غيرِه.

ومِن أَحْسَنِ ما رُثِيَ به قولُ بعضِهم (١) : شِعْرٌ (٢) :

قَضَى زَكَرِيّا نَحْبَهُ فَتَفَجَّرَتْ ﴿ عليه عُيُونُ النِّيلِ يومَ حِمامِهِ (٣) لِيتُعْلِمَ (٤) أَنَّ السَدَّهْرُ رَاحَ (٥) إِمامُهُ ﴿ وما السَّهْرُ يَبْقَى بعدَ فَقْدِ إِمامِهِ سَقَى اللهُ قَبْرًا ضَمَّه مُزْنَ (٦) صَيِّبٍ ﴿ عليه مَدَى الأَيْامِ سَحُّ (٧) غَمامِهِ

وحُكِي : أنّ بعض قُضاةِ مِصْرَ المحروسةِ كانَ يُسَمَّى : «صالِحًا» ، وكانَتْ أحكامُه غيرَ مَرْضِيّةٍ ، وكانَ شيخُ الإِسلامِ المذكورُ يَكْرَهُ أفعالَه القبيحةَ ويَتَأَذَّىٰ منه جِدًّا حتى أنه هَجاه (^^)

وتُباحُ غِيبةٌ لِمُسْتَفْتِ ومَن ﴿ رَامَ إِغَاثِهَ لِسَدَفْعِ مُنْكَسِرٍ

⁽١) قوله : (ومِن أَحْسَنِ ما رُثِيَ به قولُ بعضِهُم) عَبارةُ «البَدْرِ الطَّالِعِ» (٢٥٣/١) : «ورَثاه جَماعةٌ مِن تَلامِذتِه ، فمِن ذلك قولُ عبدِ اللَّطيفِ» .

⁽٢) قوله : (قولُ بعضِهم شِعْرٌ) وهو مِن بحرِ الطّويلِ.

 ⁽٣) قوله: (حِمامِهِ) بكسرِ الحاءِ، قالَ في «القامُوسِ»: «الحِمامُ» كـ «كِتابٍ»: قَضاءُ الموتِ وقَدَرُه».

^(؛) قوله : (لِتَعْلَمَ) يَحْتَمِلُ قِراءتُه بالبِناءِ لِلفاعِلِ وللمفعولِ ، والثّاني أنسبُ ، وعلىٰ كُلِّ فالضّميرُ عائِدٌ إلىٰ «عُيُون» ، والله أعلمُ .

⁽٥) قوله : (راح) أي : ذَهَبَ.

 ⁽٦) قوله : (مُزْنَ) مفعولُ «سَقَىٰ» الثّاني ، وفي طبعة دار صادر (ص١٧٧) : «غوث» ،
 والمُثْبَتُ مِن طبعة دار الكُتُبِ العِلْمِيّة (ص١١٦).

 ⁽٧) قوله : (سَحُّ) مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ لـ«عليه»، قالَ في «القامُوس» : «السَّحُّ» : الصَّبُّ والسَّيلانُ مِن فوقُ».

 ⁽٨) قوله: (حتى أنه هَجاه إلخ) قالَ الغَزِّيُّ في «الكواكِبِ السّائِرةِ» (٢٠٦/١):
 (وكانَ شِعْرُ الشّيخِ رَضِيَ الله تعالىٰ عنه مُتَوسِّطًا، ومنه ما رَواه عنه شيخُ الإِسْلامِ
 الوالِدُ رَضِيَ الله تعالىٰ عنه في المَواضِعِ الّتي تُباحُ فيها الغِيبةُ:

بهذينِ البَيْتَيْنِ^(١) :

الإسْمُ غيرُ المُسَمَّى (٢) ﴿ والحَمْ قُلُ أَبْلَ جُ (٣) واضِعْ

هتعليقات على غاية الوصول هـ ومُعَلِّن فِسْقًا مَعَ المُحَـذِّرِ وَسُّقًا مَعَ المُحَـذِّرِ ومُعَـــرِّفٍ مُـــتَظَلِّمٍ مُـــتَكَلِّمٍ ﴿ فَي مُعْلِنٍ فِسْقًا مَعَ المُحَـذِّرِ وقالَ رَضِيَ الله تعالىٰ عنه مُتَوَسِّلًا :

إلهي أنا العبدُ المُسامِعِ مُتَّكُلُ الهي أنا العبدُ المُسامِعِ مُتَّكُلُ الهي أنا العبدُ المُسامِعُ وليسَ لي لله سواكَ ولا عِلْمٌ لَدَيَّ ولا عَمَلُ إلهي أنا العبدُ المُسيءُ وليسَ لي لله سواكَ ولا عِلْمٌ لَدَيَّ ولا عَمَلُ إلههي أَقِلْني عَنْرَتي وخطيئتِي لله لأنّي يا مَوْلاي في غاية الخَجَلُ إلههي ذُنُوبي مِثْلُ سَبْعةِ أَبْحُرٍ لله ولكنّها في جَنْبِ عَفْوكَ كالبَلَلُ ولَلهي ذُنُو السِعُ لله وأنتَ كريمٌ ما صَبَرْتُ على ذَلَلْ ولله رَجائِي إِنّ عَفْوكَ واسِعٌ لله وأنتَ كريمٌ ما صَبَرْتُ على ذَلَلْ إلههي بحَتِّ الهاشِمي مُحمَّد لا أَجِرْني مِن النّيرانِ إِنِّي في وَجَلُ وباللّهُ والعَفْو الجميلِ تَولّني لا وبالخيرِ فامْنُنْ عندَ خاتِمةِ الأَجَلُ وباللّهُ كلامُ (الكواكِبِ السّائِرةِ) .

قُلْتُ : ومِن شِعْرِه مَا ذَكَرَه الشَّيخُ زَكَريّا في «ثَبَتِه» (ص٦٢) في معنَىٰ حديثِ «الرّاحِمُون يَرْحَمُهُمُ الرّحمنُ ٠٠» إلخ ، قال : «وأَنْشَدْتُ لنفسِي في مَعْناه :

مَن يَرْحَمْ أَهلَ السُّفْلِ يَرْحَمْه العَلِي ﴿ فَارْحَمْ جَمِيعَ الْخَلْقِ يَرْحَمْكَ الوَلِّي

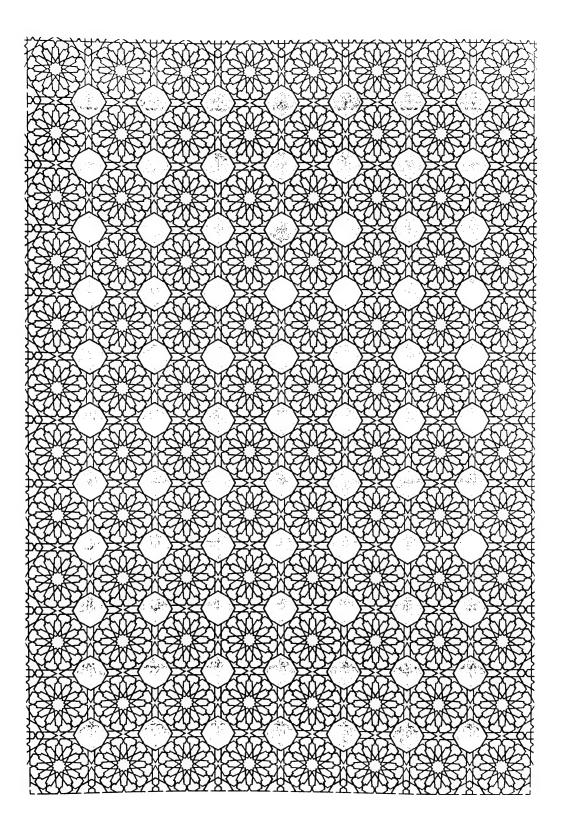
- (١) قوله: (بهذينِ البَيْتَيْنِ) مِن مَجْزُوءِ الكامِلِ. اهـ «محقق طبعة دار صادر» (ص١٧٧).
- (۲) قوله: (الإسْمُ) أي اسْمُ هذا القاضِي الَّذي هو: «صالِحٌ» (غيرُ المُسَمَّى) لأنه غيرُ صالِح سِيرة، وهذا إِشارةٌ إلى مسألة خِلافيّة مشهورة: هلِ الإسْمُ المُسَمَّىٰ أو غيرُه؟، والّذي رَجَّحَه في «لُبِّ الأُصُولِ»: أنه المُسَمَّىٰ، وقالَ في «شرحِه»: «الخِلافُ لفظيٌ».
 - (٣) قوله : (أَبْلَجُ) قَالَ في «القامُوسِ» : «وكُلُّ مُتَّضِحِ : أَبْلَجُ».

﴾ ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ﴾ ________________________

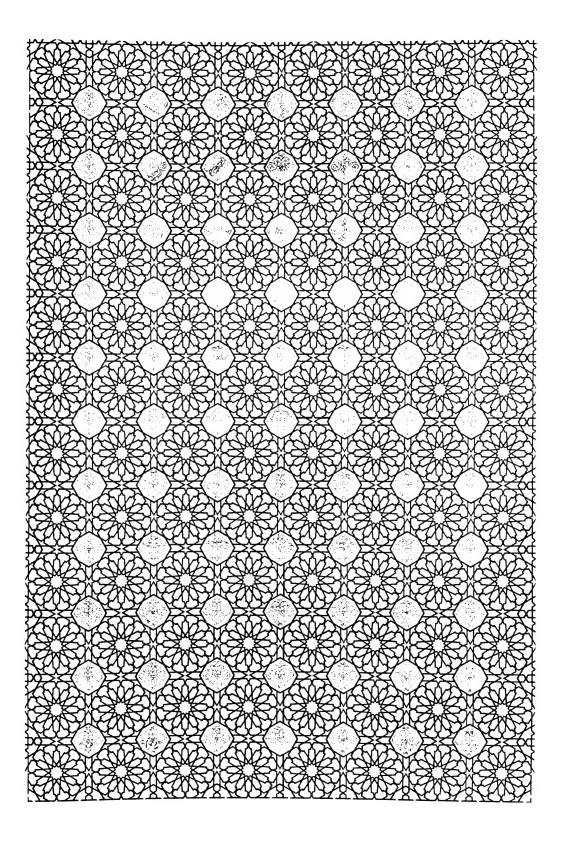
إِن كُنْـــتَ تُنْكِـــرُ هـــــذا(۱) ﴿ فـــانْظُرْ لِسِـــيرةِ صـــالِحْ النَّورِ السَّافِرِ».



هذا آخِرُ ما أَرَدْتُ كِتابَتَه مِن التّعليقِ على ترجمةِ شيخ الإِسْلامِ زَكَريّا الأَنْصاريِّ، رضي الله عنه، ونَفَعَنا بعُلُومِه، وأَعادَ علينا مِن بَرَكاتِه، وكانَ الفَراغُ منه في آخِرِ رَمَضانِ سنةِ ١٤٤٤ في مَعْهَدِ مَرْكَزِ الشّريعةِ ببُوغُور، وصَلَّى الله على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين * والحمدُ لله رَبِّ العالَمين *



النست المستودة المست



﴾ مقدمة المصنف ﴾ ________

--- 🗞 تعليقات على غاية الوصول 🗞----

الحمدُ لله * والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ الله * وعلى آلِه وصحبِه ومَن والاه * وبعدُ : فهذه تعليقاتٌ على «غايةِ الوُصُولِ * شرح لُبِّ الأُصُولِ * يُبَيانِ :

١ - مَواضِعِ الإخْتِلافِ بينَ إِبْرازَتِه الأخيرةِ المُتَدوِالةِ وإِبْرازتِه الأُولى غيرِ المُتَداوِلةِ ، فالمُتَداوِلةِ الطَّاهِريّةِ ، قابَلْتُ المُتَداوِلةِ السُّخُ الظَّاهِريّةِ ، قابَلْتُ بينَهما مُقابَلةً تامّةً مِن بِدائِتِهما إلى نِهائِتِهما ، والقَصْدُ مِن بَيانِها : إِظْهارُ التَّرَقِّي العِلْميِّ لهذا الكِتابِ ومُؤلِّفِه ، فإن شيخ الإِسْلامِ زَكَريّا كانَ يُكْثِرُ مِن إِصْلاحِ مُؤلَّفاتِه كما قاله الإِمامُ ابْنُ حَجَرٍ في «حاشِيةِ فتح الجَوادِ».

٢ ـ ومَواضِعِ إِحالاتِ شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا ـ ﷺ ـ فيه إلى «حاشِيتِه على شرحِ المَحلِّيِّ» ، نَقَلْتُ منها عندَ كُلِّ قَوْلَتِه : «كما بَيَّنتُه في الحاشِيةِ» ونحوِها.

وسَمَّيْتُهما :

١ = «إِمْتَاعَ المُقْلَتَيْنِ * بمُقابَلةِ النُّسْخَتَيْنِ *» أي الإِبْرازَتَيْنِ : الأُولى والثَّانِيةِ ،
 وقد أَذْكُرُ اخْتِلافَ نُسَخِ الإِبْرازةِ الثَّانِيةِ والطَّبَعاتِ ، وكذا قد أَضْبِطُ عِباراتِ الكِتابِ اعْتِمادًا على الإِبْرازَتَيْنِ ؛ تتميمًا لِلفائِدةِ .

٢ ــ و «إِزالة الغاشِيةِ * عن إِحالاتِ المُصنَّفِ إلى الحاشِيةِ *» أي حاشِيةِ شرحِ المَحَلِّيِّ ، وقد أَنْقُلُ مِن غيرِها مِن كُتُبِ المُصنَّفِ عندَ إِحالتِه إليه ؛ تتميمًا لِلفائِدةِ .
 والله أَرْجُو النّفعَ بهما كما نَفَعَ بأُصُولِهما .

SE MAN

قوله : (علىٰ نَبِيِّه مُحمَّدٍ وآلِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ : «علىٰ سَيِّدِنا ومَوْلانا مُحمَّدٍ وآلِه وصحبِه . . . » إلخ ، والمُثبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريّة رقم ٢٤٤ . قَالَ سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا الشَّيْخُ الإِمامُ العَالِمُ العَامِلُ العَلَّامَةُ * الحَبْرُ البَحْرُ الفَهَامَةُ * صَدْرُ المُدرِّسِين * زَيْنُ المِلَّةِ والدِّينِ * أبو يحيئ زَكَرِيّا الأَنصارِيُّ الشافِعيُّ * تَغَمَّدُهُ اللهُ برَحْمَتِه * ونَفَعَنا ببَرَكتِه وبَرَكةِ عُلُومِه بمُحَمَّدٍ وآلِه :

بِسْـــِ وَٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِيبِ مِ

الحمدُ لله الّذي أَظْهَرَ بَدائِعَ مَصْنُوعاتِه على أحسنِ نِظامٍ ﴿ وَحَصَّ مِن بَيْنِها مَن شاءَ بِمَزيدِ الطَّوْلِ والإِنْعامِ ﴿ ووَفَقَهُ وهَداهُ إلىٰ دِينِ الإِسْلامِ ﴿ وأَرْشَدَهُ إلىٰ طريقِ مَعْرِفةِ اسْتِنْباطِ قَواعِدِ الأَحْكَامِ ﴾ لِمُباشَرةِ الحَلالِ وتَجَنُّبِ الحَرامِ ﴾ طريقِ مَعْرِفةِ اسْتِنْباطِ قَواعِدِ الأَحْكَامِ ﴾ لِمُباشَرةِ الحَلالِ وتَجَنُّبِ الحَرامِ ﴾

وأَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له ذُو الجَلالِ والإِكْرامِ ﴿ وأَشْهَدُ أَنَّ سيِّدَنا مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه المُفَضَّلُ على جميعِ الأَنامِ ﴿ صَلَّى اللهُ وسَلَّمَ عليه وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ الغُرِّ الكِرامِ ﴾

وَبَعْدُ : فهذا شَرْحٌ لمُخْتصَرِي المُسمَّىٰ بـ «لُبِّ الأُصُولِ» الَّذي اخْتَصَرْتُ فيه «جَمْعَ الجَوامِعِ» يُبَيِّنُ حَقائِقَه * ويُوَضِّحُ دَقائِقَه * ويُذَلِّلُ مِن اللَّفْظِ صِعابَه *

قُوله: (قَالَ سَيِّدُنا ومَوْ لانا الشَّيْخُ الإِمامُ العالِمُ العامِلُ العَلامةُ إِلَىٰ فِي أَكْثِرِ النَّسَخِ الخَطِّيةِ وِالطَّبْعِيّةِ: «قَالَ سَيِّدُنا ومَوْلانا قاضِي القُضاةِ شيخُ مَشايِخِ الإِسْلامِ * مَلِكُ الخُطِّيّةِ والطَّبْعِيّةِ: «قَالَ سَيِّدُنا ومَوْلانا قاضِي القُضاةِ شيخُ مَشايِخِ الإِسْلامِ * مَلِكُ العُلَماءِ الأعلامِ * سُلْطانُ الفُقَهاءِ والأُصُولِيِّين * زينُ المِلّةِ والدِّين * أبو يحيئ زكريّا العُلماءِ الشّافِعيُّ، فَسَحَ الله في مُدّتِه * ونَفَعَنا والمُسْلِمِين بعُلُومِه وبَرَكَتِه * بمُحَمَّدِ الأَنْصارِيُّ الشّافِعيُّ، فَسَحَ الله في مُدّتِه * ونَفَعَنا والمُسْلِمِين بعُلُومِه وبَرَكَتِه * بمُحَمَّد وعِثرَتِه *». اهـ والمُشْبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَنْهَريّة رقم ٢٤٤٠.

قوله: (مَعْرِفةِ اسْتِنْباطِ قَواعِدِ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٤٤: «معرفةِ الإَسْتِنْباطِ لِقَواعِدِ» : معرفة الإسْتِنْباطِ لِقَواعِدِ» : معرفةالاسْتناق للخاطاط للمُثَبّتُ من أكثرِ النُّسْخِ الخَطِّيّةِ : كنُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١ ب) والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص١٣٣).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

ويَكْشِفُ عن وَجْهِ المَعانِي نِقابَه * سالِكًا فيه _ غالِبًا _ عِبارةَ شَيْخِنا العلّامةِ * المُحقِّقِ الفَهّامةِ * الجَلالِ المَحَلِّيِّ؛ لِسَلاسَتِها وحُسْنِ تَأليفِها * ورَوْمًا لِحُصُولِ بَرَكَةِ مُؤَلِّفِها * وسَمَّيْتُه :

«غايةَ الوُصُولِ * إلى شرحِ لُتِ الأُصُولِ *» واللهَ أَسْأَلُ أَن يَنْفَعَ به، وهو حَسْبِي ونِعْمَ الوَكيلُ *

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمِنِ الرَّحِيمِ) أَيْ : ١ ـ أُوَلِّفُ ٢ ـ أُو أَبْتَدِئُ تَأْليفي.

١ ـ و «الباءُ» لِلْمُصاحَبةِ ؛ لِيَكُونَ ابْتِداءُ التَّأْليفِ مُصاحِبًا لِإسْمِ الله تَعالَىٰ الْمتَبَرَّكِ بِذِكْرِهِ ، وقيلَ : لِلاسْتِعانةِ : نحوُ : «كَتَبْتُ بِالقَلَم» .

٢ ـ و «الإسْمُ» : مِنَ «السُّمُوِّ» وهو : العُلُوُّ ، وقيلَ : مِنَ «الوَسْم» وهو : العَلامةُ .

٣ - و «الله ؛ عَلَمٌ لِلذَّاتِ الواجِبِ الوُجُودِ المُسْتَحِقِّ لجميع الصِّفاتِ الجميلةِ.

٤ ، ٥ _ و «الرَّحمنُ » و «الرَّحيمُ » : صِفَتان بُنِيَتا لِلمُبالَغَةِ مِنْ «رَحِمَ » ، و «الرَّحمنُ » أَبْلَغُ مِنَ «الرَّحيمِ » ؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تَدُلُّ على زِيادةِ المَعنى كما في «قَطَعَ وقَطَّعَ » .

⁻⁻⁻⁻⁻ العليقات على غاية الوصولِ ----

قوله: (والرَّحمنُ والرَّحيمُ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «والرّحمنُ الرّحيمُ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٢)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ: والعَبْرُ وبعضِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٣٥)، وهُما مضبوطانِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بالرّفعِ والجَرِّ. قوله: (قَطَعَ وقَطَّعَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢ أ) بالتّخفيفِ في الأوّلِ،

الحَمْدُ لله الَّذي وَفَقَنا لِلْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ ﴿

(الحَمْدُ لله الّذي وَفَقَنا) أيْ : خَلَقَ فِينا قُدْرَةً (لِلْوُصُولِ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الأُصُولِ *) فيه بَراعَةُ اسْتِهْلالِ.

و «الحمدُ» لُغةً: الثَّناءُ باللِّسانِ على الجميلِ الإِخْتِيارِيِّ على جِهَةِ التَّبْجيلِ والتَّعْظيمِ، وعُرْفًا: فِعْلُ يُنْبِئُ عن تَعْظيمِ المُنْعِمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّه مُنْعِمٌ على الحامِدِ أو غيره.

وابْتَدَأْتُ بالبَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ اقْتِداءً بالكتابِ العزيزِ ، وعَمَلًا بِخَبَرِ أَبِي داوُدَ وغيرِه : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لَا يُبْدَأُ فيه بِبِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحيمِ _ وفي رِوايةٍ : «بِالحَمْدُ لله» _ فَهُوَ أَجْذَمُ» : أَيْ : مقطوعُ البَرَكَةِ ، وقَدَّمْتُ البَسْمَلَةَ عَمَلًا بالكتابِ والإِجْماع .

والحمدُ مُخْتَصٌّ بالله كما أَفادَتْهُ الجُمْلةُ ، سَواءٌ أَجُعِلَتْ «أَل» فيه ١ _ لِلاِسْتِغْراقِ ٢ _ أم لِلعَهْدِ كما بَيَّنْتُ ذلك في «شَرْح البَهْجَةِ» وغيرِه .

_______ للتاني : يَعِينُهُ مَن التَّانِي : يَعْمِنُهُ مَن التَّانِي : يَعْمِنُهُ مَن التَّانِي : يَعْمِنُهُ مَن التَّانِي : يَعْمِنُهُ مَن التَّعْمُ التَعْمُ التَّعْمُ التَعْمُ التَّعْمُ التَعْمُ التَّعْمُ الْعِلْمُ التَّعْمُ التَعْمُ التَّعْمُ التَّعْمُ التَعْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ التَعْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْ

قوله: (اسْتِهْلالِ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٢): «الاِسْتِهْلالِ» بالألف واللّامِ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص١٣٥) والهاشِمِيّةِ (ص٤٤). قوله: (أَجُعِلَتْ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «جُعِلَتْ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٣)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بَوْلَيْ أَجْعَلْت وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

قوله: (كما بَيَّنْتُ ذلك في شَرْحِ البَهْجَةِ) المُسَمَّى : «الغُرَرَ البَهِيّةَ» حيثُ قالَ فيه (٣/١): «والحمدُ مُخْتَصُّ بالله كما أفادَتْه الجملةُ سواءٌ جُعِلَتْ «أل» فيه ١ ـ لِلاِسْتِغْراقِ كما عليه الزَّمَخْشَرِيُّ ؛ لِأنّ لامَ «لله» كما عليه الزَّمَخْشَرِيُّ ؛ لِأنّ لامَ «لله»

وَيَسَّرَ لَنَا سُلُوكَ مَنَاهِجَ بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا فِي العُقُولِ *

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧩

(وَيَسَّرَ لَنَا سُلُوكَ) أَيْ : دُخُولَ (مَنَاهِجَ) : جمعُ «مَنْهَجِ» أَيْ : طُرُقٍ حَسَنَةٍ (بِـ) سَبَبِ (قُوَّةٍ أَوْدَعَهَا فِي العُقُولِ) : جمعُ «عَقْلٍ»، وهو : غَرِيزةٌ يَتْبُعُها العِلْمُ بالضَّرُورِيّاتِ عَنْدَ سَلامَةِ الآلاتِ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليه في «شَرْحِ آدابِ البَحْبُ».

لِلإِخْتِصَاصِ، فلا فردَ منه لغيرِه تعالى، وإلّا فلا اخْتِصَاصَ لِتَحَقُّقِ الجنسِ في الفردِ النَّابِتِ لغيرِه، ٣ ـ أم لِلعَهْدِ كالنِّي في قولِه تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْفَارِ ﴾ كما نَقَلَه ابْنُ عبدِ السّلامِ، وأجازَه الواحِديُّ على معنَى أنّ الحمدَ الّذي حَمِدَ اللهُ به نفسه وحَمِدَ به أنبياؤُه وأولياؤُه مُخْتَصُّ به، والعِبْرةُ بحمدِ مَن ذُكِرَ، فلا فَرْدَ منه لغيرِه، وأولَى النَّلاثةِ الجِنْسُ». اهـ

قوله: (أيْ طُرُقٍ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٩٢٦ (ق ٢ أ): «أي طريقٍ» : المَّنْفَةِ وكذا في الأَزْهَريّةِ رقم ٢٤٤ ، والمُثْبَتُ مِن بَقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : كُسْخةِ الظَّاهِريّةِ : إَلِي طُرِيّةِ ، وعليه جميعُ الطَّبَعاتِ ، وقد نَبّهَ الجَوْهَريُّ على هذا الإخْتِلافِ . الظَّاهِريّةِ : إلي المَسَمَّى : «فتحَ الوهّابِ قوله : (وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليه في شَرْحِ آدابِ البَحْثِ) المُسَمَّى : «فتحَ الوهّابِ بشرحِ الآدابِ» حيثُ قالَ فيه (ص١٤٧ - ١٦٢) : «والعَقْلُ يُطْلَقُ بالإشْتِراكِ على أربعةِ مَعانِ : أحدُها : غريزةٌ يُتَهَيَّأُ بها لِدَرْكِ العُلُومِ النَّظَريّةِ ، وكأنه نُورٌ يُقْذَفُ في القَلْبِ ، وبه يَسْتَحِدُ لإِدْراكِ الأَشْياءِ ، ثانِيها : بعضُ العُلُومِ الضَّرُوريّةِ بجَوازِ الجائِزاتِ واسْتِحالةِ يَسْتَحِيلاتِ ، ثالِثُها : عُلُومٌ تُسْتَفادُ مِن التَّجارِبِ بمَجارِي الأَحْوالِ ، رابِعُها : انْبِهاءُ فَوَّ تلك الغَريزةِ إلى أن تَعْرِفَ عَواقِبَ الأُمُورِ وتَقْمَعَ الشَّهْوَةَ الدَّاعِيةَ إلى اللَّذَةِ العاجِلةِ وَتَقْهَرَها» ، قالَ : «ويُشْبِهُ أن يكونَ الإسْمُ – أي اسْمُ «العقلِ» – لُغةً واسْتِعْمالًا لتلك وتَقْهَرَها» ، قالَ : «ويُشْبِهُ أن يكونَ الإسْمُ – أي اسْمُ «العقلِ» – لُغةً واسْتِعْمالًا لتلك الغَريزةِ ، وإِنّما أُطْلِقَ على العُلُومِ مَجازًا مِن حيثُ إنّها مُمَرَتُها كما يُعَرَّفُ الشَّيءُ بَنْمَرَتِه ، وإنّما أُطْلِقَ على الغُلُومِ مَجازًا مِن حيثُ إنّها مُرَتُها كما يُعَرَّفُ الشَّيءُ عَلى العُلُومِ مَجازًا مِن حيثُ إنّها مَرَتُها كما يُعَرَّفُ الشَّيءُ عَلى العُلُومُ عن أَوْلِها الإِمامُ الرّازِيُّ بأنه : غريزةٌ يَتُبَعُها العِلْمُ فيُقَالُ : «العِلْمُ هو : الخَشْيةُ» ، وعَبَرَ عن أَوْلِها الإِمامُ الرّازِيُّ بأنه : غريزةٌ يَتُبَعُها العِلْمُ

(وَالصَّلَاةُ) وهي مِنَ اللهِ : رَحمةٌ ، ومِن المَلائِكةِ : اسْتِغْفارٌ ، ومِن الآدَمِيِّ : تَضَرُّعٌ ودُعاءٌ (وَالسَّلَامُ) بمعنَى التَّسْليمِ (عَلَىٰ مُحَمَّدٍ) نَبِيِّنا.

و «مُحَمَّدٌ» : عَلَمُ منقولٌ مِنِ اسْمِ مفعولِ المُضَعَّفِ، سُمِّيَ به نبِيُّنا بإلهامٍ مِن اللهِ عَالَى تَفاؤُلًا بأنَّه يَكْثُرُ حَمْدُ الخَلْقِ له ؛ لِكثرةِ صِفاتِه الجَميلةِ .

(وَآلِهِ) هُم : مُؤْمِنُو بَنِي هاشمِ وبني المُطَّلِب.

وعُطِفَ «الصَّحْبُ» على «الآلِ» _ الشَّامِلِ لبعضِهِم _

قوله: (سُمِّيَ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٩٢٦ وغيرِها: «تَسَمَّىٰ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٣)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ: سُبُمَ بَبَنِينَ والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ١٣٦٨). ٤٢٢٥٨ وغيرِها، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص١٣٦).

قوله : (المُطَّلِب) مضبوطٌ في نُسْحَةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢ ب) بتشديدِ الطَّاءِ.

قوله: (لصاحِبِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٣): «لِصَحابةِ»، وفي نُسْخةِ «نيلِ المأمولِ» (٣٠/١): «لِصاحِبِ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ: كنُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢ ب): الصحيم المُعلِّيّةِ: كنُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢ ب): الماحِبُهُ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٣٧)، وهو أيضًا عِبارةُ «شرح المَحَلِّيِّ».

قوله: (وعُطِفَ الصَّحْبُ) ببناءِ الفعلِ للمجهولِ، وجَعْلِ «الصَّحْب» نائِبَ الفاعِلِ كما ضُبِطَ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم كما ضُبِطَ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم كما ضُبِطَ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ ببنائِه لِلفاعِلِ وبالإضافةِ: ﴿ وَعَلَمْ الصَّحْبَ ﴾ فإنّه يَحْتَمِلُ «وعَطَفَ الصَّحْبَ»

﴾ مقدمة المصنف ﴾

الفَائِزِينَ مِنَ الله بِالقَبُولِ *

وَبَعْدُ : فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي الْأَصْلَيْنِ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

لِيَشْمَلَ الصّلاةُ والسَّلامُ باقِيَهُمْ.

وجُمْلَتا ١ _ «الحمدِ» ٢ _ و «الصَّلاةِ والسَّلامِ على مَنْ ذُكِرَ» ١ _ خَبَرِيَّتانِ لَفْظًا ٢ _ إِذِ القَصْدُ بالأُولَى : الثَّناءُ على الله بأنه مالِكٌ لجميعِ الحمدِ ٢ _ إِنْشائِيَّتانِ مَعْنَى؛ إِذِ القَصْدُ بالأُولَى : الثَّناءُ على الله بأنه مالِكٌ لجميعِ الحمدِ مِن الخَلْقِ، وبالثَّانِيَةِ : إِيجادُ الصَّلاةِ والسَّلامِ، لَا الإِعْلامُ بذلك وإِن كانَ هو القَصْدُ بهما في الأصلِ.

(الْفَائِزِينَ) أي : النّاجِينَ والظّافِرِينَ (مِنَ الله) : مُتَعَلِّقٌ بِقَولي : (بِالْقَبُولِ) قُدِّمَ عليه هُنا وفيما يأتي رِعايةً للسَّجْعِ ، ويَجوزُ تَعلُّقُه بما قبلَه .

SEN.

(وَبَعْدُ) يُؤْتَىٰ بِهَا لِلانْتِقَالِ مِن أُسْلُوبٍ إلى أُسْلُوبٍ آخَرَ ، وأَصْلُها : «أَمَّا بَعْدُ» بدليلِ لُزُومِ الفاءِ في حَيِّزِها غالِبًا ؛ لِتَضَمُّنِ «أَمَّا» معنى الشَّرْطِ ، والأصلُ : «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ البَسْمَلةِ والحمدلةِ والصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ مَنْ ذُكِرَ».

(فَهذَا) المُؤَلَّفُ الحاضِرُ ذِهْنَا (مُخْتَصَرٌ) : مِنَ «الاِخْتِصارِ»، وهو : تقليلُ اللَّفْظِ وتكثيرُ المَعْنَىٰ (فِي الْأَصْلَيْنِ) عُبِّرَ به دُونَ «الأَصُولَيْنِ» _ أَيْ : ١ _ أُصُولِ

قوله: (لِيَشْمَلَ) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ بالياءِ، وفي بعضِها بالتّاءِ. قوله: (هو القَصْدُ) مضبوطٌ في نسخةِ الظّاهِريَّةِ (ق ٢ ب) بالرَّفعِ: النَّصَهُ. قوله: (عُبِّرَ) ببِنائه للمجهولِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣ أ): عُبرِب.

وَمَا مَعَهُمَا ، اخْتَصَرْتُ فِيهِ «جَمْعَ الجَوَامِعِ» لِلْعَلَّامَةِ التَّاجِ السُّبْكِيِّ هِنَهُ ·

🔧 غاية الوصول إلى شُرح لب الأصول 🚓

الفقه ٢ _ وأصولِ الدِّينِ _؛ إِيثارًا لِلتَّخْفيفِ والإخْتِصارِ (وَمَا مَعَهُمَا) مِنَ ١ _ «المُقدِّماتِ»، ٢ _ و «التَّقليدِ»، ٣ _ و «أَدَبِ الفُتْيا»، ٤ _ و «خاتِمَةِ التَّصَوُّفِ».

(اخْتَصَرْتُ فِيهِ «جَمْعَ الجَوَامِعِ» لِلْعَلَّامَةِ): شَيْخِ الْإسلامِ عَبْدِ الوَهّابِ (التَّاجِ) ابْنِ الْإِمامِ شيخِ الْإسلامِ تَقِيِّ الدِّينِ (السُّبْكِيِّ ﷺ) وتَغَمَّدَه بغُفْرانِه ، وكساه حُلِيَّ رِضُوانِه .

® تعليقات على غاية الوصول ﴿

قولُ المتنِ : (وما مَعَهُما) في نُسْخَةِ دَارِ الكُّتُبِ المِصْرِيَّةِ رقم ١٠٥ مِن مَتنِ «اللَّبِّ» بَدَلَه : «مع خاتِمةٍ في التَّصَوُّفِ» في اللَّبِّ عَن اللَّبِّ عَن اللَّبِّ عَن النَّسْخَةِ الأَزْهَرِيَّةِ رقم ٢١٩٨ مِن مَتنِ «اللَّبِّ» : مَن الْمُنْصَرِن/ إصلىن وما هُمَّا.

قوله : (وأَدَبِ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ : «وآدابِ» بالجمعِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٣)، والمُثْبَتُ مِن مُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٣٨).

قوله: (وَمَا مَعَهُمَا مِنَ المُقدِّماتِ والتَّقليدِ وآدابِ الفُتْيا وخاتِمَةِ التَّصَوُّفِ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٣ أ) بَدَلَه: «(مَعَ خاتِمةٍ في التَّصَوُّفِ)»:

ولسرالين إن التغنيف واله ختص و خاممة

والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَذْهَريَّةِ منها رقمُ ٢٢٥٨ : الفقدة والمُولماللين الثاراً التَّقيفة والانشارة كالعجمل من القدمان والتقليد وإذاب الفتياؤ كالمتراكمة وسن

قوله: (حُلِيَّ) مضبوطٌ بتشديدِ الياءِ في النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ رقم ٤٢٢٥٨: وَكَسَالُهُ عَلِيَ الْعَالَةِ، ورقم ٦٤٤: عَلَيَّ رَمُوانَهُ، ورقم ٤٩٥٢: عَلَيْ بِعِنْوَانُهُ، وهو جمعُ «حَلْيٍ» كما في «القامُوسِ»، وفي «حاشِيةِ الجَوْهَرِيِّ» (ص٤): أنه بضَمِّ الحاءِ وكسرِها وَأَبْدَلْتُ مِنْهُ غَيْرَ المُعْتَمَدِ وَالْوَاضِحِ بِهِمَا مَعَ زِيَادَاتٍ حَسَنَةٍ.

وَنَبَّهْتُ عَلَىٰ خِلَافِ المُعْتَزِلَةِ بِ«عِنْدَنَا» ، وَغَيْرِهِمْ بِد «الْأَصَحِّ» غَالِبًا .

وَسَمَّيْتُهُ : «لُبَّ الْأُصُولِ» * رَاجِيًا مِنَ الله الْقَبُولَ * وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ خَيْرُ مَأْمُولِ *

🛶 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَأَبْدَلْتُ مِنْهُ) أَيْ مِن «جمعِ الجَوامِعِ» (١ ـ غَيْرَ المُعْتَمَدِ ٢ ـ وَالْوَاضِحِ بِهِمَا) أَيْ : ١ ـ بالمُعْتَمَدِ ٢ ـ والواضِحِ .

(مَعَ زِيَادَاتٍ حَسَنَةٍ) ستَقِفُ عليها إِنْ شاءَ اللهُ تعالى .

(وَنَبَّهْتُ ١ _ عَلَىٰ خِلَافِ المُعْتَزِلَةِ) ولو مَعَ غيرِهِم (بِـ «عِنْدَنَا» ، ٢ _ وَ) علىٰ خِلافِ (غَيْرِهِمْ) وَحْدَه (بِـ «الْأَصَحِّ» غَالِبًا) فيهما.

(وَسَمَّيْتُهُ : «لُبَّ الْأُصُولِ»).

(رَاجِيًا) أَيْ : مُؤَمِّلًا (مِنَ الله) تعالى (الْقَبُولَ *).

(وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) لِمُؤلِّفِه وقارِئِه ومُسْتَمِعِه وسائرِ المُؤْمِنِين (فَإِنَّهُ خَيْرُ مَأْمُولٍ *) أيْ : مَرْجُوِّ .

₩

(وَيَنْحَصِرُ مَقْصُودُهُ) أَيْ «لُبِّ الأصولِ» (فِي مُقَدِّمَاتٍ) ١ _ بكسرِ الدّالِ

مقصورًا _ أي «حُلَى» و «حِلَى» _ : جمعُ «حِلْيةٍ» ، قالَ : «وأمّا قِراءةُ «حُلِيِّ» بالتشديدِ فلا يُناسِبُ لفظَ «كَساه» . اهـ

١٣٠ جين المسنف ا

وَسَبْعَةِ كُتُبٍ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

ك (مُقدِّمةِ الجَيْشِ) مِن (قَدَّمَ) اللّازِمِ بمعنى (اتَقَدَّمَ) ، ٢ _ وبفتحِها على قِلَّةٍ ك (مُقدَّمةِ الرَّحْلِ) في لُغةٍ مِن (قَدَّمَ) المُتَعَدِّي : أَيْ ١ _ في أُمُورٍ مُتَقَدِّمةٍ ٢ _ أو مُقَدَّمةٍ على المقصودِ بالذَّاتِ ؛ لِلإِنْتِفاعِ بها فيه ، معَ تَوَقُّفِه على بعضِها : كتعريفِ (الحُكم) وأقسامِه ؛ إِذْ يُشْبِتُها الأُصوليُّ تارةً ، ويَنْفيها أُخْرَىٰ كما سيَجيءُ .

(وَسَبْعَةِ كُتُبٍ) في المقصودِ بالذَّاتِ : خمسةٍ في مَباحثِ أُدلَّةِ الفقهِ :

۱ _ «الكتابٍ» .

٢ _ و «السُّنَّةِ».

٣ _ و «الإِجْماعِ».

٤ _ و «القِياس».

ه _ و «الاِسْتِدُلالِ».

٦ ـ والسَّادِسُ : في «التَّعادُلِ والتَّراجِيحِ».

٧ _ والسَّابِعُ : في «الإِجْتِهادِ» ، وما يَتْبَعُه مِن «التَّقليدِ» ، «وأَدَبِ الفُتْيا» ، وما

هَنا : تثقيلُها ، قالَ في «المِصْباحِ المُنيرِ» : «مُقْدَمةُ الرَّحْلِ» بالتّخفيفِ على صِيغةِ اسْمِ المُفعولِ : أوّلُه ، و «المُقدَّمةُ» بالتّثقيلِ والفتح : مثلُه » . اهـ

قوله: (الرَّحْل) في طبعة (طريقةِ الحُصُولِ» (ص٩): «الرّجل».

قوله: (في لُغَةٍ) مضبوطٌ بالتّنوينِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣ ب): ﴿ النّهِ وإنّما نَبّهْتُ علىٰ هذا _ معَ وُضُوحِه _ لأنّي رأيتُ مُحقِّقَ «لَوامِع الأَفْكارِ في شرحِ مَطالِعِ الأَنْظارِ» طبعةِ دارِ أُصُولِ الدِّين (ص٥٢) ضَبَطَه بلا تنوينِ وأضافَ «لُغة» إلىٰ «مَن».

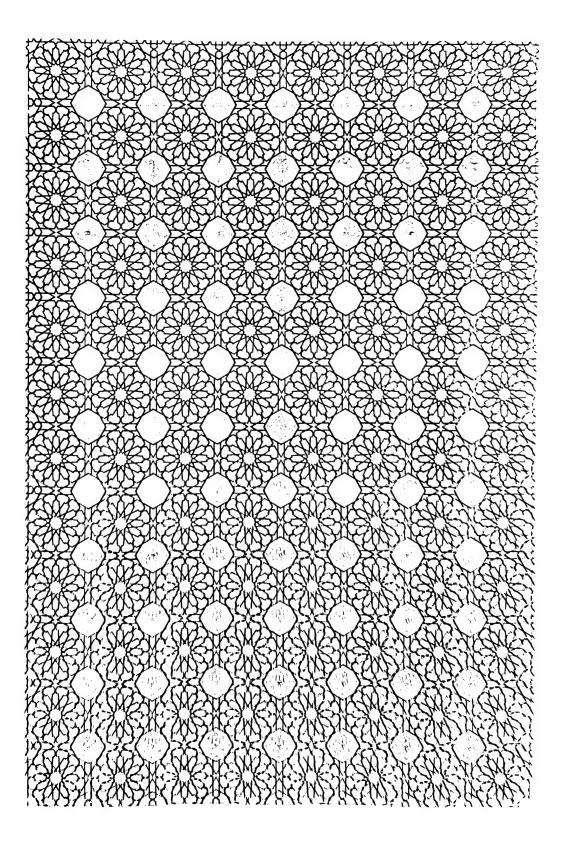
.....

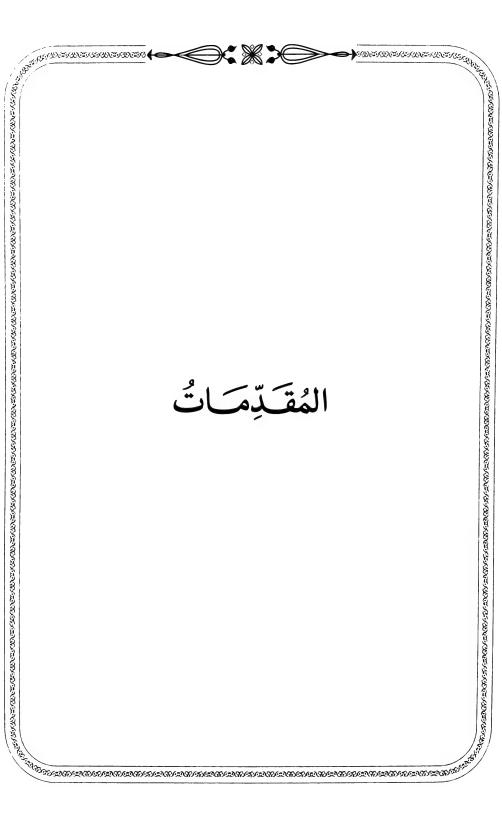
💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

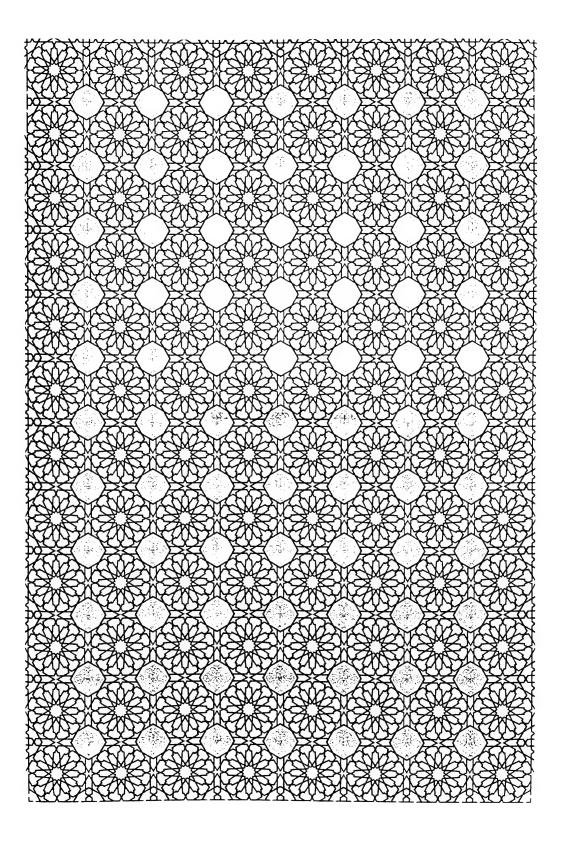
ضُمَّ إليه مِن «عِلْمِ الكلامِ» ١ ـ المُفْتَتَحِ بـ «حَسَالَةِ : التَّقليدِ في أُصُولِ الدِّينِ» ٢ ـ المُخْتَتَمِ بما يُناسِبُه مِن «خاتِمةِ : التَّصَوُّفِ».

وهذا الحَصْرُ مِن حَصْرِ الكُلِّ في أَجْزائِه ، لا الكُلِّيِّ في جُزْئِيَّاتِه .









المُقَدِّمَاتُ

«أُصُولُ الفِقْهِ» : أَدِلَّةُ الْفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةُ وَطُرُقُ اسْتِفَادَةِ جُزْئِيَّاتِهَا

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

﴿ المُقَدِّمَاتُ ﴾

أيْ مَبْحَثُها

افْتَتَحْتُها كـ « الأصلِ » بتعريف «أُصُولِ الفقه » ؛ لِيَتَصَوَّرَه طالِبُه بما يَضْبِطُ مَسائِلَه الكثيرة ؛ لِيكونَ على بَصيرةٍ في تَطَلَّبِها ؛ إِذْ لو تَطَلَّبَها قبلَ ضَبْطِها لم يَأْمَنْ ١ ـ فواتَ ما يُرَجِّيه * ٢ ـ وصَرْفَ الهِمَّةِ إلى ما لا يَعْنِيه * فقُلْتُ :

(«أُصُولُ الفِقْهِ») _ أي الفَنُّ المُسَمَّى بهذا اللَّقَبِ المُشْعِرِ بمدْحِه بابْتِناءِ الفقهِ عليه ؛ إِذِ «الأَصْلُ» : ما يُبْتَنَى عليه غيرُه _ :

(١ _ أَدِلَّةُ الْفِقْهِ الإِجْمَالِيَّةُ) أَيْ غيرُ المُعَيَّنةِ : كَمُطْلَقِ الأَمْرِ والإِجْماعِ مِن حيثُ إِنّه يُبْحَثُ عن أوّلِهما بأنه للوُجُوبِ حقيقةً ، وعن ثانِيهما بأنه حُجَّةٌ.

(٢ _ وَطُرُقُ اسْتِفَادَةِ جُزْئِيَّاتِهَا) الَّتي هي أدِلَّةُ الفقهِ التّفصيليَّةُ المُسْتَفادُ هو منها، والمُرادُ بـ (الطَّرُقِ) : المُرجِّحاتُ الآتي أَكْثَرُها في (الكتابِ السّادِسِ).

هُ تعلیقات علی غایة الوصول هِ تعلیقات علی غایة الوصول هِ قوله : (یُرَجِّیهِ) بضَمِّ الیاءِ وتشدیدِ الجیم کما ضُبِطَ فی نُسْخةِ الظَّاهِریّةِ (ق ۳ ب) : کاپترجیم والأزهریة رقم ۲۲۵۸ : کماپُکوجیّنه.

قوله: (يُبْتَنَىٰ) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥): «يُبْنَىٰ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ: بَيُنْبَغِيّا والأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨: لِبَابِبَنِهَا أَنْ وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٤١).

قُولُه : (الآتي أكثرُها) في طبعةِ دارِ الفَتْحِ (ص١٤١) : «الَّتي أكثرُها»، والمُثْبَتُ

وَحَالُ مُسْتَفِيدِهَا.

وَقِيلَ : مَعْرِفَتُهَا.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝-

(٣ _ وَحَالُ مُسْتَفِيدِهَا) أَيْ : وصِفاتُ مُسْتَفيدِ جُزئيّاتِ أَدلَّةِ الفقهِ الإجماليّةِ ، وهو المُجْتهِدُ _ لأنه الّذي يَسْتَفيدُها بالمُرجِّحاتِ عندَ تَعارُضِها _ دُونَ المُقلِّدِ .

والمُرادُ بـ «مصِفاتِه» : شَرائِطُه الآتيةُ في «الكتابِ السّابعِ» ، ويُعَبَّرُ عنها بـ «شُرُوطِ الإِجْتِهادِ» .

وخَرَجَ ١ _ بـ (المُعلَّةِ الفقهِ) : ١ _ غيرُ الأدلَّةِ : كالفِقْهِ ، ٢ _ وأدلَّةُ غيرِ الفقهِ : كأدلَّةِ الكَلام ، ٣ _ وبعضُ أدلَّةِ الفقهِ .

٢ ـ وبـ «الإِجْماليَّةِ» : التَّفصيليَّةُ وإِنْ لَم يَتَغايَرا إِلَّا بِالإَعْتِبَارِ : ١ ـ كَ ﴿ أَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ ﴾ ، ٢ ـ ﴿ وَلَا تَقَرَبُواْ الزِّنَ ﴾ ، ٣ ـ وصَلاتِه ﷺ في الكعبةِ ، فليستْ أُصولَ الفقهِ ، وإنّما يُذْكَرُ بعضُها في كُتُبِه لِلتَّمثيلِ .

(وَقِيلَ): «أصولُ الفقهِ»: (مَعْرِفَتُهَا) أيْ: معرفةُ أدلَّةِ الفقهِ وما عُطِفَ عليها.

ورُجِّحَ الأوَّلُ لِأنَّ الأدلَّةَ وما عُطِفَ عليها إِذا لم تُعرَفْ لم تَخْرُجْ عن كونِها أصولًا.

و «الأصلُ» قالَ : «أصولُ الفقهِ : دَلائِلُ الفقهِ الإِجْماليَّةُ ، وقيلَ : مَعرفتُها» ، ثُمّ قالَ : «والأُصُوليُّ : العارِفُ بها وبطُرُقِ اسْتِفادتِها ومُسْتَفيدِها» مُخالِفًا في ذلك

مِن جميع النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ: كنُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ: **ۗ اللَّذِيْ اَلَّذِيْ َ اللَّأَ** وَالأَزْهَريَّةِ رقم ٢٢٥٨: النَّقَاتِ/بِنِيْ ، وبقيَّةِ الطَّبَعاتِ.

.....

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

الأصوليِّينَ باعْتِرافِه، وقَرَّرَه في «مَنْعِ المَوانِعِ» بما لا يَشْفِي، وقَد رَدَّه شيخُنا العَلَّامةُ الشَّمْسُ العَلَّامةُ المَّدَّمةُ السَّمْسُ الْجَلالُ المَحَلِّيُّ بما لا مَزيدَ عليه، واسْتَبْعَدَه أيضًا شيخُه العَلَّامةُ الشَّمْسُ البِرْماوِيُّ، وقالَ : «لا يُعْرَفُ في المَنْسُوبِ زِيادةُ قَيْدٍ مِن حيثُ النَّسْبةُ على المَنْسُوبِ إليهِ».

وعَدَلْتُ عن قولِه : «دَلائِلُ» إلى قولي : «أدلَّةُ» ١ ـ لِأَنَّ المَوْجُودَ هُنا جمعُ قِلَّةٍ لا جمعُ كَثْرَةٍ ، ٢ ـ ولِمَا قيلَ : إنّ «فَعائِلَ» لم يأتِ جمعًا لاِسْمِ جِنسٍ بوَزْنِ «فَعِيلٍ» ، وإِنْ رُدَّ : بأنه أَتى نادِرًا : كـ«وَصائِدَ» : جمعُ «وَصيدٍ» .

واعْلَمْ : أنَّ لِكلِّ عِلْم ١ _ مَبادِئَ ٢ _ ومَوْضُوعًا ٣ _ ومَسائِلَ .

١ ـ فَمَبَادِئُه : مَا يَتَوَقَّفُ عليه المَقصودُ بالذَّاتِ ١ ـ مِن تعريفِه وتعريفِ
 أَقْسامِه ، ٢ ـ وفائِدتِه ـ وهي هُنا : العلمُ بأحكامِ الله ـ ، ٣ ـ وما يُسْتَمَدُّ منه ـ وهو
 هُنا : ١ ـ علمُ الكلامِ ، ٢ ـ والعَربيَّةُ ، ٣ ـ والأحكامُ أيْ : تَصَوُّرُها.

٢ ـ وموضوعُه : ما يُبْحَثُ في ذلك العِلْمِ عَنْ عَوارِضِه الذَّاتيَّةِ : كَأُدِلَّةِ الفقهِ هُنا.

قُوله: (وقَد رَدَّه) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٥) و (طريقة الحُصُولِ» (ص١١): (وقَرَّرَه شيخُنا»، والمُثْبَتُ مِن نُسَخٍ خَطِيَّةٍ منها: نُسْخةُ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٥ ب): وَقَرَرَه شيخُنا»، والنُسْخةُ الأَزْهَرِيَّةُ رقم ٢٢٥٨ (ق ٣ ب): وَقَرَرَةُ وَسُنِيْنَا، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص١٤٢).

قوله : (وموضوعُه ما) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥) و«طريقةِ الحُصُولِ» (ص١٣) : «وموضوعُه أي ما»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وبَقيّةِ الطَّبَعاتِ.

وَ «الْفِقْهُ» : عِلْمٌ بِحُكْمٍ شَرْعِيِّ عَمَلِيٍّ مُكْتَسَبٌ مِنْ دَلِيلٍ تَفْصِيلِيٍّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

٣ _ ومَسائِلُه : ما يُطْلَبُ نِسْبةُ محمولِه إلى موضوعِه في ذلك العلم : كعِلْمِنا هُنا بأنّ ١ _ «الأمرَ لِلوُجُوبِ حقيقةً» ٢ _ و «النّهْيَ للتّحريمِ كذلك» .

(وَ «الْفِقْهُ» : عِلْمٌ بِحُكْمٍ) أَيْ : نِسْبَةٍ تامَّةٍ ، فالعلمُ بها تصديقٌ بتَعَلَّقِها ، ١ - لا تَصَوُّرُها ؛ لأنه مِن مَبادِئِ أصولِ الفقهِ ، ٢ - ولا تصديقٌ بثُبُوتِها ؛ لأنه مِن علمِ الكلامِ (شَرْعِيِّ) أَيْ : مأخوذٍ مِن الشَّرْعِ المَبْعُوثِ به النَّبِيُّ الكريمُ (عَمَلِيًّ) أَيْ : مُتَعلِّقٍ بكيفيّةٍ عَمَلٍ ١ - قَلْبِيًّ ٢ - أو غيرِه : كالعلمِ ١ - بوُجُوبِ النِّيّةِ في الوُضُوءِ ، مُتَعلِّقٍ بكيفيّةٍ عَمَلٍ ١ - قَلْبِيٍّ ٢ - أو غيرِه : كالعلمِ ١ - بوُجُوبِ النِّيّةِ في الوُضُوءِ ، ٢ - وبنَدْبِ الوِيْرِ (مُكْتَسِبُه) ذلك العلمُ لِمُكْتسِبِه (مِنْ دَلِيلِ تَفْصِيلِيٍّ) لِلحكم .

فـ (العِلْمُ) كالجِنْسِ ، وخَرَجَ ١ ـ بـ (الحُكْمِ) : العلمُ ١ ـ بالذَّاتِ ٢ ـ والصَّفةِ ٣ ـ والفعلِ : كتَصَوُّرِ ١ ـ الإِنْسانِ ، ٢ ـ والبَياضِ ، ٣ ـ والقيامِ .

٢ ـ وبـ «الشَّرْعيِّ : العلمُ بالحكمِ ١ ـ العَقْليِّ ٢ ـ والحِسِّيِّ ٣ ـ واللَّغُوِيِّ
 ٤ ـ والوَضْعِيِّ : كالعِلمِ ١ ـ بأنّ الواحدَ : نِصْفُ الإثْنَيْنِ ، ٢ ـ وأنّ النّارَ : مُحْرِقةٌ ،
 ٣ ـ وأنّ «النُّورَ» : الضِّياءُ ، ٤ ـ وأنّ الفاعلَ : مرفوعٌ .

٣ ـ وبـ (العَمَلِيِّ): العلمُ بالحكمِ الشَّرعيِّ العِلْمِيِّ ـ أيِ الاِعْتِقادِيِّ ـ:
 ١ ـ كالعلمِ في أصولِ الفقهِ: بأنَّ الإِجْماعَ حُجَّةٌ، ٢ ـ والعلمِ في أُصُولِ الدِّينِ:
 بأنّ الله واحِدٌ.

٤ ـ وبـ (المُكْتَسَبِ) : ١ ـ علمُ الله ٢ ـ وجبريلَ بما ذُكِرَ ، ٣ ـ وكذا علمُ النّبيّ به الحاصِلُ بوَحْيٍ ، ٤ ـ وعِلْمُنا به بالضّرُورةِ : بأن عُلِمَ مِن الدّينِ بالضّرُورةِ :

وَ «الحُكْمُ» : خِطَابُ الله

١ _ كإِيجابِ الصَّلَواتِ والزَّكاةِ والحَجِّ ، ٢ _ وتحريم الزِّنا والسَّرِقةِ .

٥ ـ وبـ « الدّليلِ التّفصيليّ » : العِلْمُ بذلكَ لِلمُقَلِّدِ ؛ فإنّه مِن المُجتهِدِ بواسِطةِ دَليلٍ إِجْماليِّ ، وهو : «أنّ هذا الحكمَ أَفْتاهُ به المُفتِي + وكلُّ ما أَفْتىٰ به المُفتِي فهو حكمُ الله في حقّه » ، فعِلْمُه ـ مَثلًا _ بوُجُوبِ النّيّةِ في الوُضوءِ كذلكَ ليسَ مِن الفقهِ .

وعَبَّرُوا عنِ «الفقهِ» ١ _ هُنا بـ«عالعِلمِ» _ وإِنْ كانَ _ لِظَنَّيَّةِ أَدلَّتِه _ ظَنَّا كما عَبَّرُوا به ٢ _ في كتابِ الاِجْتِهادِ _ لِأنه ظَنَّ المُجْتَهِدِ الّذي هو _ لِقُوَّتِه _ قريبٌ مِن العِلْمِ.

ونَكَّرْتُ «العِلْمَ» و «الحُكْمَ» وأَفْرَ دْتُهما تَبَعًا لِلعَلّامةِ البِرْماوِيِّ؛ ١- لِأَنّ التّحديدَ إنَّما هو لِلماهِيّةِ مِن غيرِ اعْتِبارِ كَمِّيّةِ أَفرادِها، ٢- ولأنّ في تَعْبيرِي : بِ «حُكمٍ» لا بـ «الأحكامِ» ـ الّذي عَبَر به «الأصلُ» كغيرِه ـ سَلامةً مِن وُرُودِ : أَنّ العِلْمَ بجميع الأحكامِ يُنافي قولَ كُلِّ مِن أَكابِرِ الفُقهاءِ في مَسائِلَ سُئِلُوا عنها : «لا أَدْرِي»، وإِنْ أُجيبَ عنه : بأنّهم مُتَهَيّئُونَ لِلعلمِ بأحكامِها بمُعاوَدةِ النَّظَرِ، وإطلاقُ «العِلْمِ» على مِثْلِ هذا التَّهيُّؤِ شائِعٌ عُرْفًا، يُقالُ : «فُلانٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ»، ولا يُرادُ : «فُلانٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ»، ولا يُرادُ : أنّ جميعَ مَسائِلِه حاضِرةٌ عندَه مُفصَّلةً ، بلْ إنّه مُتهيِّعٌ لذلكَ .

W.

(وَ «الحُكْمُ») المُتَعارَفُ بين الأُصُوليِّين بالإِثْباتِ والنَّفي : (خِطَابُ الله) تَعالى، أيْ كلامُه النَّفْسِيُّ الأَزَلِيُّ المُسمَّىٰ في الأَزَلِ : «خِطابًا» حقيقةً على الأصحِّ

قوله : (الصَّلَواتِ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٦) وبعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : «الصّلاةِ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ : كَا بَهَ المِلْطِلِةِ والأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٨٥ : السّلواكةالزلاة.

المُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ المُكَلَّفِ اقْتِضَاءً أَوْ تَخْيِيرًا، وَبِأَعَمَّ وَضْعًا، وَهُوَ: الْوَارِدُ سَبَبًا، وَشَرْطًا ، وَمَانِعًا ، وَصَحِيحًا ، وَفَاسِدًا .

🥰 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

كما سيأتى _ (المُتَعَلِّقُ):

١ _ إِمّا (بِفِعْلِ المُكَلَّفِ) أي البالغ العاقلِ الّذي لم يَمْتَنِعْ تكليفُه _ تَعَلَّقًا ١ _ مَعْنَوِيًّا ١ _ قبلَ وُجُودِه ٢ _ أو بعدَ وُجُودِه قبلَ البِعْثةِ ، ٢ _ وتَنْجِيزِيًّا بعدَ وُجودِه بعدَ البعثة ؛ إِذْ لا حكمَ قبلَها كما سيأتي ذلك :

(١ ـ اقْتِضَاءً) أيْ : طَلَبًا لِلفعل ١ ـ وُجُوبًا، ٢ ـ أو نَدْبًا، ٣ ـ أو حُرْمةً، ٤ _ أو كَراهةً ، ٥ _ أو خِلافَ الأَولى (٢ _ أَوْ تَخْيِيرًا) بين الفعلِ وتركِه : أيْ

فَيَشْمَلُ ذلكَ الفعلَ القَلْبِيَّ الإعْتِقادِيَّ وغيرَه، والقَوْلِيَّ وغيرَه، والكَفُّ، والمُكلَّفَ الواحِدَ : كالنَّبيِّ ﷺ في خَصائِصِه ، والأَكْثَرَ مِن الواحِدِ.

(٢ ـ وَ) إِمَّا (بِأَعَمَّ) مِن فِعل المُكلَّفِ (وَضْعًا، وَهُوَ) : الخِطابُ (الْوَارِدُ) بكونِ الشَّىءِ (١ ـ سَبَبًا ٢ ـ وَشَرْطًا ٣ ـ وَمَانِعًا ٤ ـ وَصَحِيحًا ٥ ـ وَفَاسِدًا) وسيَأتي بَيانُها.

فَيَشْمَلُ ذلك ١ _ فعلَ المُكلَّفِ: كالزِّنا سَبَبًا لِوُجُوبِ الحَدِّ، ٢ _ وغيرَ فعلِه:

قوله : (المُتَعَلِّقُ) في نُسْخة ِ الظَّاهِريَّة (ق ٧ أَ) تعليقٌ عليه بقولِه : «أي الَّذي مِن

شأنِه أن يَتَعَلَّقَ» : اللَّعَالِثَكُّ

قوله : (إِمَّا بفعلِ) «إِمَّا» ساقِطٌ في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، ثابِتٌ في مُعْظَمِها .

١ _ كالزَّوالِ سَبَبًا لِوُجُوبِ الظُّهْرِ ، ٢ _ وإِتْلافِ غيرِ المُكلَّفِ _ كالسَّكْرانِ _ سببًا لوُجُوبِ الضَّمانِ.

و «خِطابٌ» كالجنسِ، وخَرَجَ ١ ـ بإِضافتِه إلىٰ «الله» : خطابُ غيرِه، وإنَّما وَجَبَتْ طاعةُ الرَّسُولِ والسَّيِّدِ بإيجابِ الله تعالى إيّاها.

٢ _ وبـ (فِعل المُكلَّفِ) : خطابُ الله تعالى المُتَعَلِّقُ ١ _ بذاتِه ٢ _ وصفاتِه ٣ _ وذَواتِ المُكلَّفين ٤ _ والجَماداتِ : كمَدلولِ : ١ _ ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَّهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ٢ - ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ٣ - ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَكُمْ ﴾ ٤ - ﴿ وَيَوْمَ تُسَيِّرُ الجِبَالُ ﴾ .

 ٣ ـ وبـ (اللَّقْتِضاء) و (التّخييرِ) و (الوَضْع) : مَدلولُ : ﴿ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ مِن قولِه : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمُ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ؛ فإنَّه مُتَعَلِّقٌ بفعل المُكلَّفِ لا باڤتِضاءٍ ، ولا تخييرٍ ، ولا وَضْع ، بل مِنْ حيثُ الإِخبارُ بأنَّه مخلوقٌ لله .

ولا يَتَعَلَّقُ الخِطابُ التَّكليفيُّ بفعلِ غيرِ المُكلَّفِ، ووَليُّه مُخاطَبٌ بأداءِ ما وَجَبَ في مالِه منه كما يُخاطَبُ صاحِبُ البهيمةِ بضَمانِ ما أَتْلَفَتْه حيثُ فَرَّطَ في حِفْظِها؛ لِتَنزُّلِ فعلِها حِينَئذٍ مَنزلةَ فعلِه، وصحَّةُ عِبادةِ الصَّبيِّ ـ كصَلاتِه المُثابِ عليها _ ليسَ لأنّه مأمورٌ بها كما في البالغِ ، بل لِيَعْتادَها ، فلا يَتْرُكَها .

هتمليفات على غاية الوصول الله على المُخطِّيَّةِ : كنُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ وَله : (﴿ تُسَيَّرُ الجِبَالُ ﴾) هو الَّذي في أكثرِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ : كنُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧ أ): سُمَيْ الْجَهُونَ والنُّسُخةِ الأزهريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٤ ب): رسّبَيلهبالهُ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٤٦)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٧) : ﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾، وهو في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٧٧٨٩٠ : فَمُعِلِّكِهِ اللهُ

قوله : (بل لِيَعْتادَها فلا يَتْرُكَها) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧ ب) بعدَه زِيادةٌ وهي :

فَلَا يُدْرَكُ حُكْمٌ إِلَّا مِنَ الله .

الأصول إلى شرح لب الأصول 🍣 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وبِما تَقَرَّرَ عُلِمَ : ١ ـ أنَّ «خِطابَ الوَضْعِ» حكمٌ شرعيُّ مُتعَارَفٌ ـ وهو ما اخْتارَه ابْنُ الحاجِبِ، خِلافًا لمِا جَرَىٰ عليه «الأَصْلُ» ـ، وذلكَ لأنه لا يُعْلَمُ إِلّا بوضع الشَّرْع كالخِطابِ التّكليفيِّ.

٢ ـ بل قِيلَ : إنّه لا حاجة لذِكْرِه ؛ لأنّه داخِلُ في الإقْتِضاء والتّخييرِ ؛ إِذْ لا معنَى ١ ـ لكونِ الزَّوالِ سببًا لِوُجوبِ الظّهرِ إِلّا إِيجابُها عندَه ، ٢ ـ ولا لِكونِ الطَّهارةِ شرْطًا للإقدامِ على البيع إلّا إِباحةُ الإِقدامِ عندَها وتحريمُه عندَ فَقْدِها.

٣ _ وقيل : إنّه ليسَ بحكم حقيقةً ؛ لأنّه ليسَ بإِنْشاءٍ ، بل خَبَرٌ عن تَرَتُّبِ آثارِ
 هذه الأُمورِ عليها .

قَالَ البِرْمَاوِيُّ : «وليسَ لهذا الخلافِ كبيرُ فائدةٍ ، بل هو خِلافٌ لفظيُّ».

وإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الحكمَ : خِطَابُ الله (فَلَا يُدْرَكُ حُكْمٌ إِلَّا مِنَ الله) فلا يُدْرِكُ العقلُ شيئًا ممّا يأتي عنِ المُعْتزِلةِ المُعَبَّرِ عن بعْضِه بـ «الحُسْنِ والقُبْحِ» بالمعنى الآتي على الأَثْرِ.

وُلاَ يَعْمَلُو كَانِيكِ بِنِولِ كِلْمَكِلِا كَامِهِ إِنَّهَا كَا لِهِ مناشناع تعليف النافلواللي وكالمعلف إذ فيرَّ السكان ويماننسرَت عُكِرانُ دارً لوفْع جَلْمُ شرعي

وعليها نُسْخةُ «نيلِ المأمولِ» (٧٦/١)، وهي غيرُ موجودةٍ في بَقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وَجميع الطَّبَعاتِ.

(وَعِنْدَنَا) أَيُّهَا الأَشَاعِرةُ: (أَنَّ ١ _ الحُسْنَ ٢ _ وَالْقُبْحَ) لَشِيءِ (بِمَعْنَىٰ : تَرَتُّبِ) ١ _ المدْحِ و(الذَّمِّ حَالًا) ٢ _ والقوابِ (وَالْعِقَابِ مَآلًا) : ١ _ كحُسْنِ الطَّاعةِ ٢ _ وقُبْحِ المَعْصِيَةِ : (شَرْعِيَّانِ) أَيْ : لا يَحْكُمُ بهما إلّا الشَّرْعُ المَبْعُوثُ به الطَّاعةِ ٢ _ وقُبْحِ المَعْصِيَةِ : (شَرْعِيَّانِ) أَيْ : لا يَحْكُمُ بهما إلّا الشَّرْعُ المَبْعُوثُ به اللَّسُلُ ، أَيْ : لا يُدْرَكُ إلّا به ، ولا يُؤْخَذُ إلّا منه .

أمّا عندَ المُعْتزِلةِ: فعَقْلِيّانِ، أيْ: يَحْكُمُ بهما العقلُ بمعنَى: أنّه طريقٌ إلى العِلمِ بهما يُمْكِنُ إِدْراكُه به مِن غيرِ وُرُودِ سَمْعٍ؛ لِمَا في الفعلِ مِنْ ١ _ مصلحةٍ ٢ _ أو مفسدةٍ يَتْبُعُها ١ _ حُسْنُه ٢ _ أو قُبْحُه عندَ الله، أيْ: يُدْرِكُ العقلُ ذلك:

١ ـ إمّا بالضَّرُورةِ : كحُسْنِ الصِّدْقِ النّافِعِ وقُبْحِ الكَذِبِ الضّارِّ.

٢ ـ أو بالنَّظَرِ : كحُسْنِ الكَذِبِ النَّافِعِ وقُبْحِ الصِّدْقِ الضَّارِّ ، وقيلَ : العكسُ .
 والشَّرْعُ يُؤَكِّدُ ذلكَ .

٣ ـ أو بإعانة الشَّرْع فيما خَفِيَ على العقلِ : ١ ـ كحُسْنِ صومِ آخِرِ يومٍ مِن
 رَمَضانَ ، ٢ ـ وقُبْحِ صومِ أُوّلِ يومٍ مِن شَوّالٍ .

وتَرَكْتُ _ كـ « الأصلِ » _ « المدحَ » و « الثَّوابَ » لِلعلمِ بهما مِن ذِكْرِ مُقابِلِهما الأَنْسَبِ بأصولِ المُعتزِلةِ ، إِذِ العِقابُ عندَهم لا يَتَخَلَّفُ ولا يَقْبَلُ الزّيادةَ ، والثّوابُ يَقْبَلُها وإِن لم يَتَخَلَّفُ أيضًا .

وخَرَجَ بـ (معنَى تَرَتُّبِ ما ذُكِرَ » : الحُسْنُ والقُبْحُ : ١ ـ بمعنَى مُلاءَمةِ الطَّبْعِ ومُنافَرَتِه : كحُسْنِ الحُلْوِ وقُبْحِ المُرِّ ، ٢ ـ وبمعنَى صِفةِ الكَمالِ والنقصِ : كحُسنِ العِلْمِ وقُبْحِ الجهلِ : فعَقْلِيّانِ _ أَيْ : يَحكُمُ بهما العقلُ _ اتَّفاقًا .

وَأَنَّ شُكْرَ المُنْعِمِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ قَبْلَهُ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِلَىٰ وُرُودِهِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

(وَ) عندَنا : (أَنَّ شُكْرَ المُنْعِمِ) وهو : «صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أَنْعَمَ الله به عليه مِن السَّمْعِ وغيرِه إلى ما خُلِقَ له» (وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ) لا بالعقلِ ، فمَنْ لَم تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبيٍّ لا يَأْثُمُ بتركِه.

خِلافًا لِلمُعْتزِلةِ.

W

(وَ) عندَنا : (أَنَّهُ لَا حُكْمَ) مُتَعَلِّقٌ بفعلٍ تَعَلُّقًا تنجيزيًّا (قَبْلَهُ) أي : الشّرعِ مَا عُنْ : بِعثةِ أَحدٍ مِن الرُّسُلِ - ؛ لِانْتِفاءِ لازِمِه حِينَئذٍ : مِن تَرَتُّبِ الثَّوابِ والعِقابِ بقولِه : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ أيْ : «ولا مُثِيبِينَ » ، فاغْتَنَى عن ذِكْرِ «الثّوابِ» بذِكرٍ مُقابِلِه الأَظْهَرِ في تَحقُّقِ معنَى التّكليفِ .

والقولُ : ١ _ بأنّ «الرَّسُولَ» في الآية ِ : العقلُ ، ٢ _ وتخصيصِ العذابِ فيها بالدُّنْيَوِيِّ خِلافُ الظّاهرِ .

(بَلْ) : «انْتِقاليّةٌ» لا «إبْطاليّةٌ» (الْأَمْرُ) أي : الشّأنُ في وُجودِ الحكمِ (مَوْقُوكٌ إِلَىٰ وُرُودِهِ) أي الشّرع ·

فلا مُخالَفةَ بينَ ١ _ مَن عَبَّرَ مِنّا في الأفعالِ قبلَ البِعْثةِ بـ « الوَقْفِ » ، ٢ _ ومَن نَفَى مِنّا الحكمَ فيها .

أمّا عندَ المُعْتزِلةِ : فالحكمُ مُتَعَلِّقٌ به تَعَلَّقًا تَنْجيزيًّا قبلَ البِعْثةِ ؛ فإنّهم جَعَلُوا العقلَ حاكِمًا في الأفعالِ قبلَ البِعثةِ :

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١ ـ فما قَضَىٰ به في شيءٍ منها ١ ـ ضَرُورِيِّ : كالتَّنَفُّسِ في الهَواءِ ، ٢ ـ أو اخْتِيارِيٍّ لِخُصوصه ـ : بأنْ أَدْرَكَ فيه ١ ـ مَصْلَحةً ٢ ـ أو مَفْسَدَةً ٣ ـ أو انْتِفاءَهما ـ فأمرُ قَضائِه فيه ظاهرٌ ، وهو :

١ ــ أنَّ الضَّرُورِيَّ مقطوعٌ بِإباحتِه.

٢ ـ والإخْتِياريَّ لِخُصُوصِه يَنْقَسِمُ إلىٰ الأقسامِ الخَمْسَةِ : الحرامِ وغيرِه ؛
 لأنّه :

١ _ إِنِ اشْتَمَلَ على مفسدة ١ _ فِعْلُه فحَرامٌ : كالظُّلْمِ ، ٢ _ أو تركُه فواجِبٌ :
 كالعَدْلِ .

٢ _ وإلّا : ١ _ فإنِ اشْتَمَلَ على مصلحة ١ _ فعله فمندوبٌ : كالإِحْسانِ ،
 ٢ _ أو تركُه فمَكْرُوهٌ .

٣ _ وإن لم يَشْتَمِلُ على مَفْسدةٍ ولا مَصْلحةٍ فمُباحٌ.

٢ ـ فإن لم يَقْضِ العقلُ في شيء منها لِخُصوصِه ـ : بأن لم يُدْرِكْ فيه شيئًا ممّا مَرَّ : كأكلِ الفاكهةِ ـ فاخْتُلِفَ في قَضائِه فيه ؛ لِعُمومِ دليلِه على ثَلاثةِ أقوالٍ :

أحدُها : أنّه محظورٌ؛ لأنّ الفعلَ تَصرُّفُ في مِلْكِ الله تعالى بغيرِ إذنِه؛ إِذِ العالَمُ كلُّه مِلكٌ له تعالى.

وثانِيها: أنّه مُباحٌ؛ لأنّ اللهَ تعالى خَلَقَ العبدَ وما يَنْتَفِعُ به، فلو لم يُبِحْ له كانَ خَلْقُهُما عَبَنًا ـ أَيْ: خالِيًا عنِ الحكمةِ ـ.

وثالِثُها : الوَقْفُ عنهما ، أيْ : لا يُدْرَىٰ أنَّه محظورٌ أو مُباحٌ ؟ معَ أنه لا يَخلُو

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

عن واحدٍ منهما : ١ _ إِمَّا ممنوعٌ منه فَمَحْظُورٌ ، ٢ _ أَوْ لَا فَمُباحٌ ، وذلكَ لِتَعارُضِ دليلَيْهِما.

وقد عُلِمَ بُطْلانُ الثّلاثةِ ممّا مرَّ مِن قولِه تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبَعَثَ رَسُولَا ﴾ .

تَتِّةً

لو وَقَعَ بعدَ البِعثةِ صُورةٌ لا حكمَ فيها فثَلاثةُ أقوالٍ:

١ _ الحَظْرُ ؛ لِآيةِ : ﴿ يَسْئَلُونَكَ مَاذَآ أُصِلَ لَهُمْ ﴾ ؛ فإنّها تَدُلُّ على سَبْقِ التَّحريمِ .

٢ ـ والإِباحةُ ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِ ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .

٣ ـ والوَقْفُ ؛ لِتَعارُضِ الدَّليلَيْنِ.

(وَالْأَصَحُّ: امْتِنَاعُ تَكلِيفِ الْغَافِلِ) وهو: مَن لا يَدْرِي: ١ ـ كالنّائِمِ ٢ ـ والسّاهي؛ لِأنَّ مُقْتَضَىٰ التّكليفِ بشيءِ الإثيانُ به امْتِثالًا، وذلكَ يَتَوَقَّفُ علىٰ العِلْمُ بالمُكلَّفِ به، والغافِلُ لا يَعْلَمُ ذلكَ.

قوله : (ممّا مَرَّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ : «بما مَرَّ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص ١٥٠)، والمُثْبَتُ مِن بَقيَّةِ النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ. وَالْملْجَإِ،والله والمُعالِم والمُعالِم والمُعالِم والمُعالِم والمُعالِم والمُعالِم والمُعالِم والمُعال

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

ومنه: السَّكْرانُ وإِن أُجْرِيَ عليه حُكْمُ المُكلَّفِ؛ تغليظًا عليه كما أَوْضَحْتُه في «حاشِيَةِ شرحِ الأَصْلِ» وغيرِها.

(وَ) امْتِناعُ تكليفِ (المُملْجَإِ) وهو : مَن يَدْرِي ولا مندوحةَ له عمّا أُلْجِئَ إليه : كالسّاقطِ مِن شاهِقِ على شخصٍ يَقْتُلُه لا مَنْدُوحَةَ له عنِ الوُقوعِ عليه القاتلِ له ، فيَمْتَنِعُ تكليفُه بالمُلجَإِ إليه وبنقيضِه ؛ لعَدَمِ قُدْرتِه على ذلكَ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ واجِبُ الوُقُوع ، والثّانيَ مُمْتَنِعُه ، ولا قُدْرَةَ له على واحدٍ منهما .

وقيلَ : يجوزُ تكليفُ الغافِلِ والمُلْجَإِ ؛ بِناءً على جَوازِ التّكليفِ بما لا يُطاقُ : كحمْلِ الواحدِ الصَّخْرةَ العظيمةَ .

ورُدَّ : بأنَّ الفائِدةَ في التَّكليفِ بذلكَ _ مِنَ الاِخْتِبارِ : هلْ يَأْخُذُ في المُقدِّماتِ ؟ _ مُنْتَفِيَةٌ في تكليفِ مَن ذُكِرَ .

قوله: (كما أَوْضَحْتُه) أي كما أَوْضَحْتُ شُمُولَ الغافِلِ لِلسَّكْرانِ (في «حاشِيةِ شرحِ الأصلِ») (٢١٤/١ ـ ٢١٥) فقالَ: «وشَمِلَ كلُّ مِن ١ ـ الغافِلِ ٢ ـ وتفسيرِه برهمَن لا يَدْرِي» السَّكْرانَ تَعَدِّيًا، فيَقْتَضِي أنه غيرُ مُكلَّفٍ، وهو كذلك كما جَزَمَ به النَّوويُّ كغيرِه، ونقلَه عن أصحابِنا وغيرِهم مِن الأُصُوليِّين، وما نُقِلَ عن نصِّ الشّافِعيِّ ـ مِن أنه مُكلَّفٌ ـ ممنوعٌ، وإنّما هو مِن تَصَرُّفِ النّاقِلِ له بحسبِ ما فَهِمَه، وما نُقِلَ عن غيره مِن ذلك مُؤوَّلٌ: بأنه مُكلَّفٌ حُكْمًا؛ لِجَرَيانِ أحكامِ المُكلَّفِين عليه، وليسَ هو مِن قبيلِ التّكليف؛ لِعَدَمِ فَهْمِه، بل هو مِن رَبْطِ الأَحْكامِ بالأسبابِ؛ تغليظًا عليه؛ لِتَسَبُّبِه في إِذالةِ عقلِه بمُحَرَّمٍ قَصْدًا». اهـ

لَا المُكْرَهِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وظاهِرٌ: أنَّ مَن ذُكِرَ يَمْتَنعُ أَنْ يَتَعَلَّقَ به خِطابٌ غيرُ وَضْعِيِّ بغيرِ الواجبِ والحرامِ أيضًا وإِنْ أَوْهَمَ التّعبيرُ بـ (التّكليف) قُصُورَه عليهما.

(لَا المُكْرَهِ) وهو: مَن لا مَنْدُوحة له عمّا أُكْرِهَ عليه إلّا بالصَّبْرِ على ما أُكْرِه به ، فلا يَمْتَنِعُ تكليفُه ١ ـ بالمُكْرَهِ عليه وإن خالَفَ داعِي الإكراهِ داعِي الشَّرْعِ ، ٢ ـ ولا بنقيضِه وإن وافقه على الأصحِّ فيهما ؛ لإِمْكانِ الفعلِ ، لكنْ لم يَقَعِ ١ ـ الأوَّلُ معَ المُخالَفة ؛ لِخَبَرِ : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ والنِّسْيانُ وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» ، ٢ ـ ولا النَّاني معَ المُوافَقة ؛ قياسًا على الأوّلِ ، وإنّما وَقعا معَ غيرِ ذلكَ ؛ لِقُدْرَتِه على المُتِثالِ ذلكَ : بأن يَأْتِي ١ ـ بالمُكرَهِ عليه لِداعِي الشّرعِ : كمَن أُكْرِهَ لِيَهُ لِداعِي الشّرعِ : كمَن أُكْرِه

﴿ تعلیقات علی غایة الوصول ﴿ تَعلیقات علی غایة الوصول ﴿ تَعلیقا وَ فَا فَرُ مُورَ وَ عَلیهِ مَا عَیْرُ مُوجُودٍ فِي نُسْخَةِ الظَّاهِرِیّةِ (ق ١٠ أ)، وهو موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَریّة منها رقمُ ٢٢٥٨ (ق ٦ أ):



وفي هامِشِها : «قُولُه : (وظاهِرٌ إِلَّحُ) يُغْنِي عَنهُ ما سيأتي في قولِه : «لا يُقالُ . . » إلخ ، ولهذا كانَ ما هُنا ساقِطًا في بعضِ النُّسَخِ» . اهـ

قوله: (فلا يَمْتَنِعُ تكليفُه بالمُكْرَهِ عليه وإِن خالَفَ داعِي الإكراهِ) إلىٰ قوله: (وإنّما وَقَعا معَ غيرِ ذلكَ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠ أ) في هذا المَوْضِع: «فلا يَمْتَنِعُ تكليفُه بالمُكْرَهِ عليه أو بنقيضِه على الأَصَحِّ، لكن لم يَقَعْ؛ لِخَبَرِ: «رُفِعَ عَن أُمَّتِي الخَطَأُ والنّسْيانُ وما اسْتُكْرِهُوا عليه»، وإنّما لم يَمْتَنعْ لِقُدْرَتِه على المِتِثالِ ذلك» إلى آخِرِ ما هُنا:

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

على أداءِ زَكاةٍ ، فنَواها عندَ أخْذِها منه ، ٢ ـ أو بنقيضِه صابرًا على ما أُكْرِهَ به وإِن لم يُكَلَّفِ الصَّبْرَ عليه : كمَنْ أُكْرِهَ على شُرْبِ خَمْرٍ ، فامْتَنعَ منه صابرًا على العُقُوبةِ .

وقيلَ : يَمتنِعُ تكليفُه بذلكَ ؛ لِعدمِ قُدْرَتِه على امْتِثالِه ؛ إِذِ الفعلُ للإِكْراهِ لا يَحصُلُ الإِمْتِثالُ به ، ولا يُمكِنُ الإتيانُ معَه بنقيضِه .

والقولُ الأوّلُ لِلأشاعِرةِ ، والثّاني لِلمُعْتزِلةِ ، وصَحَّحَه «الأصلُ» ، ورَجَعَ عنه إلى الأوَّلِ آخِرًا .

وأَدْرَجَ فيما صَحَّحَه امْتِناعَ تكليفِ المُكْرَهِ على القتلِ، فاحْتاجَ إلى الجوابِ عن إثمِ القاتِلِ المُجْمَعِ عليه : بأنّه ليسَ لِلإِكْراهِ ، بلْ لِإِيثارِه نفسَه بالبقاءِ على قَتِيلِه ، وعلى ما رَجَّحْناه لا يُحْتاجُ إلى الجوابِ .

ثُمَّ مَا ذُكِرَ في تكليفِ المُكْرَهِ هو كلامُ الأصوليِّينَ، أمَّا الفُقَهاءُ فاضْطَرَبَتْ أَجْوِبَتُهُم فيه بحَسَبِ قُوَّةِ الدَّليلِ:

١ ـ فمرَّةً قَطَعُوا بما يُوافِقُ عَدَمَ تكليفِه : ١ ـ كعدمِ صِحَّةِ عُقُودِه وحَلِّها ،
 ٢ ـ وكالتَّلفُّظِ بكَلِمَة الكفرِ وقَائبُهُ مُطْمَئِنٌ بالإيمانِ .

٢ ـ ومَرَّةً قَطَعُوا بما يُوافِقُ تكليفَه : كإكراهِ الحَرْبِيِّ والمُرْتَدِّ على الإسلامِ ونحوِه ممّا هو إكراةُ بحَقِّ.

الادر اخرادس نوجهه بداردلاخلان برزاد بندر الانبرا المراب المراب

توله : (وأَدْرَجَ فيما صَحَّحَه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠ أ) قبلَ هذا : «ومِن توجيهِهما يُعْلَمُ أنه لا خِلافَ بين الفَرِيقَيْنِ» :

وَيَتَعَلَّقُ الخِطَابُ عِنْدَنَا بِالمَعْدُومِ تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا.

فَإِنِ اقْتَضَىٰ فِعْلًا غَيْرَ

٣ ـ ومَرَّةً رَجَّحُوا ما يُوافِقُ الأوَّلَ : ١ ـ كإِكْراهِ الصَّائمِ على الفِطْرِ ، ٢ ـ وإِكْراهِ مَن حَلَفَ على اللهِطْرِ ، ٢ ـ وإِكْراهِ مَن حَلَفَ على الرَّاجِ .

٤ ـ ومَرَّةً رَجَّحُوا ما يُوافِقُ الثَّانيَ : كالإِكْراهِ على القتلِ ؛ فإنه يأثَمُ بالقتلِ إِجْماعًا ، ويَلْزَمُه الضَّمانُ _ قَوَدًا أو مالًا _ على الرّاجح.

لا يُقالُ: التّعبيرُ بـ (التّكليفِ) قاصرٌ على الوُجُوبِ والحرمةِ لهِ بناءً على أنّ (التكليفَ) : إلزامُ ما فيه كُلْفَةٌ له بُلِأَنّا نَمْنَعُ ذلكَ ؛ فإنّ ما عَداهُما لازمٌ لِلتّكليفِ؛ إذْ لولا وجودُه لم يُوجَدْ ما عَداهُما ، أَلا تَرَىٰ إلى انْتِفائِه قبلَ البِعْثةِ كانْتِفاءِ التّكليفِ.

(وَيَتَعَلَّقُ الخِطَابُ) مِن أَمْرٍ أو غيرِه _ فهو أعمُّ مِن قولِه : «ويَتَعَلَّقُ الأَمْرُ» _ (عِنْدَنَا) أَيُّها الأَشاعِرةُ (بِالمَعْدُومِ تَعَلَّقًا مَعْنَوِيًّا) بمعنى : أنّه إذا وُجِدَ بِصِفَةِ التَّكليفِ يكونُ مُخاطَبًا بذلك الخطابِ النَّفْسِيِّ الأَزَلِيِّ ، لا تَعَلَّقًا تنجيزيًّا : بأن يكونَ حالَ عدمِه مُخاطَبًا.

أمّا المُعْتزِلةُ: فنَفَوُا التَّعَلُّقَ المَعْنَوِيَّ أيضًا؛ لِنَفْيهِمُ الكلامَ النَّفْسيَّ.

(فَإِنِ اقْتَضَىٰ) أَيْ : طَلَبَ الخِطابُ ـ الَّذي هو كلامُ الله النَّفسيُّ ـ (فِعْلًا غَيْرَ

هتلبقات على عابة الوصول هستولي ألّا تَرَىٰ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠ ب): «أَلَا يُرَىٰ» بالياءِ مَبْنِيًّا للمجهولِ: ﴿ اللهُنْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ. للمجهولِ: ﴿ اللهُنْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ. قوله: (فَنَفُوا) بفتح الفاءِ الثّانيةِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ: ﴿ نَعْفَقُولُ.

كَفِّ اقْتِضَاءً جَازِمًا فَ ﴿ إِيجَابٌ ﴾ ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ فَ ﴿ نَدُبٌ ﴾ ، أَوْ كَفًّا جَازِمًا فَ ﴿ تَحْرِيمٌ ﴾ ، أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ فَوْصُودٍ فَ ﴿ خِلَافُ الْأَوْلَى ﴾ ، أَوْ بِغَيْرِ مَقْصُودٍ فَ ﴿ خِلَافُ الْأَوْلَى ﴾ ، أَوْ بِغَيْرِ مَقْصُودٍ فَ ﴿ خِلَافُ الْأَوْلَى ﴾ ، أَوْ غَيْرَ مَقْصُودٍ فَ ﴿ خِلَافُ الْأَوْلَى ﴾ ، أَوْ عَيْرَ مَقْصُودٍ فَ ﴿ خِلَافُ الْأَوْلَى ﴾ ،

كَفِّ) مِنَ المُكلَّفِ (١ _ اقْتِضَاءً جَازِمًا) : بأن لَم يُجَوِّزْ تَرْكَهُ (فَـ«لِيجَابٌ») أَيْ فهذا الخِطابُ يُسَمَّىٰ : «إِيجابًا».

٢ _ (أَوِ) اقْتِضاءً (غَيْرَ جَازِمٍ) : بأن جَوَّزَ تَرْكَهُ (فَـ (لَـنَدُبُ)).

٣ _ (أَوِ) اقْنضَىٰ (كَفًّا) اقْتِضاءً (جَازِمًا) : بأن لم يُجَوِّزْ فِعْلَهُ (فَ (ـ تَحْرِيمٌ ») .

٤ ـ (أو) اقْتِضاءً (غَيْرَ جَازِمٍ بِنَهْيِ مَقْصُودٍ) لِشيءٍ: كالنّهيِ في خَبَرِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّىٰ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»
 (فَ«حَرَاهَةٌ») أَيْ فالخطابُ المدلولُ عليه بالمقصودِ يُسَمَّىٰ: «كَراهةً».

ولا يَخْرُجُ عنِ المقصودِ دليلُ المكروهِ إِجْماعًا أو قِياسًا؛ لأنه في الحقيقةِ 1 _ مُسْتَنَدُ الإِجْماع، ٢ _ أو دليلُ المَقِيسِ عليه، وذلك مِن المقصودِ.

وقد يُعَبِّرُونَ عنِ الـ «إِيجابِ» و «التّحريمِ» بـ «الوُجُوبِ» و «الحُرْمَةِ» ؛ لأنّهما أَثَرُهما .

وقد يُعَبِّرُونَ ١ _ عنِ الخمسةِ بمُتَعَلَّقاتِها مِنَ الأفعالِ ٢ _ كالعكسِ؛ تَجَوُّزًا، فيقُولُونَ في الأوّلِ: «الحكمُ: ١ _ إِمَّا واجِبٌ ٢ _ أو مندوبٌ..» إلى آخِرِه، وفي الثّاني: «الفِعْلُ: ١ _ إِمَّا إيجابٌ ٢ _ أو نَدْبٌ..» إلى آخِرِه.

٥ ـ (أَوْ بِغَيْرِ مَقْصُودٍ) وهو : النّهي عن ترْكِ المَنْدُوباتِ المُسْتفادُ مِنْ أُولمِها ؛ إِذِ الأَمْرُ بشيءٍ يُفيدُ النّهْيَ عن تركِه (فَـ ﴿خِلَافُ الْأَوْلَىٰ ﴾) أيْ فالخطابُ

قوله : (لم يُجَوِّزْ تركه) في بعضِ النُّسَخِ : «لم يُجِزْ تركه».

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

المدلولُ عليه بغيرِ المقصودِ يُسمَّى: «خِلافَ الأَولى» كما يُسمَّاهُ مُتعَلَّقُه: ١ ـ فِعْلَا غيرَ كَفِّ كانَ: كَفِطْرِ مُسافِرٍ لا يَتَضَرَّرُ بالصَّومِ كما سيَأتي، ٢ ـ أو كَفًّا: كتَرْكِ صَلاةِ الضُّحَى.

والفَرْقُ بينَ قِسْمَيِ المقصودِ وغيرِه : أنّ الطَّلَبَ في المقصودِ أَشَدُّ منه في غيره.

والقِسْمُ الثّاني _ وهو واسِطةٌ بينَ الكَراهةِ والإِباحةِ _ زادَهُ جَماعةٌ مِن مُتأَخِّرِي الفقهاءِ _ مِنْهم : إِمامُ الحرَمَيْنِ _ على الأُصُوليِّين .

وأمّا المُتَقَدِّمُونَ: فيُطْلِقُون «المَكْرُوهَ» على القِسْمَيْنِ، وقد يَقُولُون في الأوّلِ: «مكرُوهٌ كراهةً شديدةً» كما يُقالُ في قسم المندوبِ: «سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ».

وعلىٰ ما عليه الأُصُوليُّون يُقالُ : «أَو غَيْرَ جازِمٍ فكَراهَةٌ».

٦ ـ (أَوْ خَيَّرَ) الخطابُ بينَ الفعلِ المذكورِ والكَفِّ عنه (فَـ«لِإِبَاحَةٌ»).

وتعبيري بـ (خَيَّرَ » سالمٌ ممّا يَرِدُ على تعبيرِه بـ (التَّخْييرِ » : مِن أَنَّه يَقْتَضِي أَنَّ في الإِباحةِ اقْتِضاءً ، وليسَ كذلكَ وإِن كانَ عنِ الإِيرادِ جَوابٌ .

وزِدْتُ «غَيْرَ كَفِّ»؛ لِأَسْلَمَ مِن مُقابَلةِ «الفِعلِ» بـ«الكَفِّ» _ الَّذي عَبَّرَ عنه «الأصلُ» بـ«التَّرْكِ» _، وهو لا يُقابَلُ به؛ إِذِ «الكَفُّ» : فِعلٌ ، و «التَّرْكُ» : فعلٌ هو

ه تعليقات على غاية الوصول ه قوله: (أو خَيَّرَ) بالبناء لِلفاعِلِ كما ضَبَطَه شيخُنا في طبعة دارِ الضِّياء (ص ١٣٠)، وقولُه: «الخِطابُ» فاعِلُه، كما أنَّ فاعِلَ «اقْتَضَى» فيما مَرَّ هو «الخِطابُ»، وفي طبعة دارِ الفتح (ص ١٥٥) ضبطُه بالبِناء للمجهولِ.

وَعُرِفَتْ حُدُودُهَا.

سياني.

(وَ) بِمَا ذُكِرَ (عُرِفَتْ حُدُودُهَا) أَيْ حُدُودُ المذكوراتِ : مِن أَقَسَامِ خِطَابِ التَّكَلَيْفِ، فَحَدُّ «الإِيجَابِ» ــ مثلًا ــ : «الخِطابُ المُقْتَضِي لِفِعْلِ غيرِ كَفِّ اقْتِضاءً جازمًا».

وأمّا حُدُودُ أقسامِ خِطابِ الوَضْعِ فَتُعْرَفُ مِن حدِّهِ المَشْهُورِ الَّذي قَدَّمْتُهُ _ _ وهو : «الخِطابُ الوارِدُ بكونِ الشَّيءِ سَبَبًا . » إلى آخِرِه _ ، فحَدُّ «السَّبَيِيِّ» منه _ _ مثلًا _ : «الخِطابُ الوارِدُ بكونِ الشَّيءِ سَبَبًا لِحُكْم شَيءٍ» .

وأمّا حُدُودُ «السَّبَبِ» وغيرِه مِن أقسامِ مُتَعَلَّقِ «خِطابِ الوَضْعِ» فسيَأتي ، وكذا حَدُّ «الحَدِّ» بـ «الحامِعِ المانِعِ» الدّافِعُ لِلإعْتِراضِ : بأنّ ما عَرَّفَ رُسُومٌ ، لا حُدُودٌ ؛ لِأنّ المُمَيِّزَ فيها خارِجٌ عنِ الماهِيَّةِ .

W

(وَالْأَصَحُّ: تَرَادُفُ) لَفْظَيِ (١ _ «الْفَرْضِ» ٢ _ وَ «الْوَاجِبِ») أَيْ : مُسَمّاهما واحِدٌ، وهو _ كما عُلِمَ مِن حَدِّ «الإيجابِ» _ : «الفعلُ غيرُ الكفِّ المَطْلُوبُ طَلَبًا جازِمًا».

ولا يُنافي هذا ما ذَكَرَه أَنمَّتُنا : مِن الفَرْقِ بِينَهما في مَسائِلَ : كما قالُوا _ فيمَن قالَ : ١ _ «الطَّلاقُ واجِبٌ عَلَيَّ» _ : «لا قالُتُ»، ٢ _ أو «فَرْضٌ عَلَيَّ» _ : «لا تَطْلُقُ»، ٢ _ أو العُرْفِ بذلكَ ، ٢ _ أو تَطْلُقُ»؛ إِذْ ذاكَ ليسَ لِلفَرْقِ بين حقيقتَيْهما ، بلْ ١ _ لِجَرَيَانِ العُرْفِ بذلكَ ، ٢ _ أو

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

لِاصْطِلاحِ آخَرَ كما بَيَّنْتُهُ معَ زِيادةِ تحقيقٍ في «الحاشِيةِ».

ونَفَتِ الْحَنَفِيّةُ تَرادُفَهُما، فقالُوا: هذا الفعلُ ١ ـ إِنْ ثَبَتَ بدليلٍ قَطْعِيِّ: كالقُرآنِ فهو: «الفَرْضُ»: كقِراءةِ القُرْآنِ في الصّلاةِ الثّابِتةِ بقولِه تعالى: ﴿ فَالْقُرُءُواْ مَا تَيَسَّرَمِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ ، ٢ ـ أو بدليلٍ ظنّيٍّ: كخَبَرِ الواحِدِ فهو: «الواجِبُ»: كقِراءةِ الفاتِحةِ في الصَّلاةِ الثّابِتةِ بخبرِ» الصَّحِيحَيْن»: » لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفاتِحةِ الكِتاب، فيَاثَمُ بتَرْكِها، ولا تَفْسُدُ به صَلاتُه، بخِلافِ تَرْكِ القِراءةِ .

- ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ______

قوله: (كما بَيَّنْتُه معَ زِيادةِ تحقيقٍ في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٣٤/١ - ٢٣٥): «فإنْ قُلْتَ: قد فُرِقَ عندَكم بينَهما ـ أي الفرضِ والواجبِ ـ ١ ـ في الطَّلاقِ: بأنه لو قالَ: «الطَّلاقُ واجِبٌ عليَّ» طُلُقَتْ زوجتُه، بخِلافِ «الطَّلاقُ فرضٌ عليَّ»، ٢ ـ وفي الحجِّ : بأنّ الواجبَ : ما يُجْبَرُ تركُه بدمٍ ، والرُّكْنَ بخِلافِه ، والفَرْضُ يَشْمَلُهُما ، فهو أَعَمُّ الحجِّ : بأنّ الواجبَ : ما يُجْبَرُ تركُه بدمٍ ، والرُّكْنَ بخِلافِه ، والفَرْضُ يَشْمَلُهُما ، فهو أَعَمُّ مِن الواجِبِ ، قُلْتُ : ذاكَ ليسَ بين حقيقتَيْهما ، بل ١ ـ لِجَرَيانِ العُرْفِ بذلك في الطَّلاقِ ، ٢ ـ ولاصْطِلاحِ آخَرَ في الحَجِّ ، على أنّ اللّفظين في الطّلاقِ ليسا بالمعنى اللُّغويُّ ». اهـ المُرادِ ، بل بالمعنى اللُّغويُّ ». اهـ

قوله: (معَ زِيادةِ تحقيقِ) أرادَ بها قولَه في «الحاشِيةِ» (٢٣٥/١): «والتّحقيقُ: أنّ للواجبِ اصْطِلاحًا إِطْلاقَيْنِ: ١ ـ ما يُقابِلُ الرّكنَ، ٢ ـ وما يَأْثُمُ تارِكُه، ويُعَبَّرُ عنه بما يُمْدَحُ فاعلُه ويُذَمَّ تاركُه، ولِلفَرْضِ كذلك إِطْلاقاتٌ: ١ ـ منها: الرُّكْنُ، ٢ ـ ومنها: ما لا بُدَّ منه، ٣ ـ ومنها: ما يَأْثَمُ تاركُه، وهو بهذا المعنَى مُرادِفٌ للواجِبِ بمَعْناه الثّاني، هذا معَ أنّ أصحابَنا نَقَضُوا أصلَ الحنفيّةِ في أشياءَ: منها: ١ ـ جعلُهم مسحَ رُبُع الرّأسِ ٢ ـ والقعدةَ آخِرَ الصّلاةِ فرضَيْنِ مع أنّهما لم يَثْبُتا بدليلٍ قطعيًّ». اهـ

(كَ ﴿ الْمَنْدُوبِ ﴾ أَيْ كَمَا أَنَّ الأَصَحَّ : تَرَادُفُ أَلْفَاظِ ١ ـ ﴿ الْمَندُوبِ ﴾ ، ﴿ وَ ﴿ الْمَسْتَحَبِّ ﴾ ، ﴿ وَ ﴿ السَّنَّةِ ﴾) ، ﴿ وَ ﴿ الْحَسَنِ ﴾ ، ﴿ وَ ﴿ النَّفُلِ » ، ﴿ وَ ﴿ النَّمْرَغَّبِ فَيه ﴾ أَيْ : مُسمّاها واحدٌ ، وهو _ كما عُلِمَ مِن حَدِّ ﴿ النَّمْلِ » ، ﴿ وَ الْفَعِلُ غِيرُ الْكَفِّ المطلوبُ طَلَبًا غيرَ جازم ﴾ .

ونَفَى القاضِي حُسَيْنٌ وغيرُه تَرادُفَها ، فقالُوا : هذا الفعلُ ١ _ إِن واظَبَ عليه النَّبِيُّ عَلَيْهُ فهو : «المُسْتَحَبُّ» ، النَّبِيُّ عَلَيْهُ فهو : «المُسْتَحَبُّ» ، ٣ _ و إِلّا _ كأن فَعَلَه مَرَّةً أَو مَرَّتَيْنِ _ فهو : «المُسْتَحَبُّ» ، ٣ _ أو لم يَفْعَلُه _ وهو : ما يُنْشِئُهُ الإِنْسانُ باخْتِيارِهِ مِنَ الأَوْرادِ _ فهو : «التَّطَوُّعُ» ، ولم يَتَعَرَّضُوا لِلبَقِيَّةِ ؛ لِعُمُومِها للأقسام الثَّلاثة ِ .

W.)

(وَالخُلْفُ) في المسألتَيْنِ (لَفْظِيُّ) أَيْ : عائِدٌ إلىٰ اللَّفْظِ والتَّسْميَةِ ؛ إِذْ حاصِلُه في الثّانِيةِ : أَنَّ كلَّا مِن الأقسامِ الثّلاثةِ ـ كما يُسَمَّىٰ باسْمٍ مِنَ الأسماءِ الثّلاثةِ كما ذُكِرَ ـ هل يُسَمَّىٰ بغيرِه منها؟ :

فقالَ القاضِي وغيرُه: لاَ ؛ إِذِ «السُّنَّةُ»: ١ ـ الطَّريقةُ ٢ ـ والعادَةُ ، و «المُسْتَحَبُّ»: المحبوبُ ، و «التَّطَوُّعُ» : الزِّيادةُ .

والأكثرُ : نَعَمْ؛ ويَصْدُقُ على كلِّ مِن الأقسامِ : أنّه ١ ـ طريقةٌ، ٢ ـ وعادةٌ في الدِّينِ، ٣ ـ ومحبوبٌ لِلشَّارعِ، ٤ ـ وزائدٌ على الواجبِ.

وفي الأُولى : أنَّ ما ثَبَتَ بقَطْعِيِّ _ كما يُسَمَّى : «فَرْضًا» _ هلْ يُسَمَّى :

هلبقات على غابة الوصول المستخدم النَّسْخةِ الأَّزْهَريَّةِ رقم ٤٥٠٢ : «يعم» بالياءِ : ﴿ اللَّهُ الْمَا وَعَلَيه طَبِعَةُ الطَّبَعَاتِ . وَالمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النَّسَخِ ، وعليه بقيَّةُ الطَّبَعاتِ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

«واجِبًا» ؟ وما ثَبَتَ بظَنِّيِّ _ كما يُسَمَّىٰ : «واجبًا» _ هلْ يُسمَّىٰ : «فرضًا»؟.

: فعندَ الحَنَفِيّةِ: لَا ؛ أَخْذًا لـ (لَفُرْضِ) مِن (فَرَضَ الشَّيْءَ) : حَزَّهُ أَيْ : قَطَعَ بعضَه ، ولـ (للواجِبِ) مِن (وَجَبَ الشَّيءُ وَجْبَةً) : سَقَطَ ، وما ثَبَتَ بظَنِّيِّ ساقِطٌ مِن قِسْم المَعْلُومِ .

وعندَنا : نَعَمْ ؛ أَخْذًا مِن «فَرَضَ الشَّيْءَ» : قَدَّرَهُ ، و «وَجَبَ الشَّيءُ وُجُوبًا» : ثَبَتَ ، وكُلُّ مِن المُقَدَّرِ والثَّابِتِ أَعَمُّ مِن أَن يَثْبُتَ بِقَطْعِيٍّ أَو ظَنِّيٍّ.

١ ـ ومَأْخَذُنا أَكثرُ اسْتِعْمالًا ، ٢ ـ معَ أَنّهم نَقَضُوا أَصْلَهم في أشياء : منها : جَعْلُهُم ١ ـ مسحَ رُبُعِ الرَّأسِ ٢ ـ والقَعْدَة في آخِرِ الصّلاةِ ٣ ـ والوُضُوءَ مِن الفَصْدِ فَرْضًا ، معَ أَنَّها لم تَثْبُتْ بدليلِ قَطْعِيٍّ .

وما مَرَّ : مِن أَنَّ تَرْكَ الفاتِحةِ مِن الصَّلاةِ لا يُفْسِدُها عندَهم _ أَيْ دُونَنا _ لا يَضُرُّ في أَنَّ الخُلْفَ لَفْظِيُّ ؛ لأنّه حُكْمٌ فِقْهِيُّ ، لا دَخْلَ له في التَّسمِيَةِ .

SE240

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أَي المندوبَ (لَا يَجِبُ) بِالشُّرُوعِ فيه (إِتْمَامُهُ)؛ لِأَنَّ المندوبَ يجوزُ تركُه، وترْكُ إِتْمامِه ـ المُبطِلُ لِمَا فُعِلَ منه ـ تَرْكُ له.

وقالَتِ الْحَنْفِيَّةُ : يَجِبُ إِتَمَامُهُ ؛ لِقُولِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوۤا أَعْمَلَكُمْ ﴾ حتَّى

* تعليقات على غاية الوصول
قوله: (حَزَّه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٣ أ): «جَزَّه» بالجيمِ: ﴿ الْحَكَّا الْطَّاهِرِيّةِ (ق ١٣ أ): ﴿ بَالْجَيْمُ الْمُ الْحَكَّا اللّهُ عَبِارَةُ وَهُو أَيضًا عِبارَةُ النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ منها رقمُ ٢٢٥٨ (ق ٨ أ): ﴿ الْجَرَّوُ النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ منها رقمُ ٢٢٥٨ (ق ٨ أ): ﴿ الْجَرَّوُ النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ منها رقمُ هوا يُخْلُقُ النَّعَرَ والحشيشَ جَزَّا: قَطَعَه »، وقالَ الشَّعَرَ والحشيشَ جَزَّا: قَطَعَه »، وقالَ أيضًا: «الحَرُّةُ: القَطْعُ »، فهُما بمعنَى .

وَوَجَبَ فِي النُّسُكِ؛ لِأَنَّهُ كَفَرْضِهِ نِيَّةً وَغَيْرَهَا.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

يَجِبُ بتركِ الصّلاةِ والصّومِ مِنه إِعادَتُهُما.

وعُورِضَ في الصَّوْمِ بِخَبَرِ : «الصَّائِمُ المُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ : إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» : رَواهُ التَّرْمِذِيُّ وغيرُه، وصَحَّحَ الحاكمُ إِسْنادَه، ويُقاسُ بالصَّوْمِ الصَّلاةُ، فَلا تَشْمَلُهُما الآيةُ؛ جَمْعًا بين الأدِلَّةِ.

(وَوَجَبَ) إِتْمَامُهُ (فِي النُّسُكِ) : مِن حَجٍّ وعُمْرةٍ ؛ (لِأَنَّهُ كَفَرْضِهِ نِيَّةً) ؛ فإِنّها في كُلِّ منهما : قَصْدُ الدُّخُولِ في النُّسُكِ _ أي : التَّلَبُّسِ به _ (وَغَيْرَهَا) ١ _ ككَفّارةٍ ؛ فإِنّها تَجِبُ في كُلِّ منهما بالوَطْءِ المُفْسِدِ له ، ٢ _ وكانْتِفاءِ الخُرُوجِ بالفَسادِ ؛ فإِنّ كُلَّا منهما لا يَحْصُلُ الخُرُوجُ منه بفَسادِه ، بلْ يَجِبُ المُضِيُّ في فاسِدِه .

وغيرُ النَّسُكِ ليسَ نَفْلُه كَفَرْضِه فيما ذُكِرَ؛ فالنَّيَّةُ في نَفْلِ الصَّلاةِ والصَّومِ غيرُها في فرْضِهما، والكَفَّارةُ في فرضِ الصَّومِ دُونَ نَفْلِه، ودُونَ الصَّلاةِ مُطلَقًا، وبفَسادِهِما يَحْصُلُ الخُرُوجُ منهما مُطلَقًا.

فَفَارَقَ النَّسُكُ المندوبُ غيرَه مِن باقي المندوبِ في وُجُوبِ إِتمامِه.

وتعبيري : بـ (النُّسُكِ) : أَعَمُّ مِن تَعْبِيرِهِ : بـ (الحَجِّ).

6

-& تعليقات على غاية الوصول &-

قوله: (بتركِ الصّلاةِ) في طبعةِ دارِ أَفْنانِ (١٤٩/١): «بتركِ إِتْمامِ الصّلاةِ»، وهي وأَشارَ في الهامِشِ إلى أنّها في نُسْخةِ مَكْتَبةِ الأَوْقافِ المَرْكَزيّةِ في السُّليْمانيّةِ، وهي عبارةُ «شرحِ المَحَلِّي»، وكذا في طبعةِ دارِ الضِّياءِ (ص١٣٥) لكن بجَعْلِ لفظِ «إِتْمام» بينَ المَعْكُوفَيْنِ؛ إِشَارةً إلى أنه مَزيدٌ على النَّسَخِ، ولم أَرَه في النَّسَخِ الّتي عندِي.

وَالسَّبَبُ : وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مُعَرِّفٌ لِلْحُكُم.

وَ «الشَّرْطُ» : مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ.

ثُمَّ أَخَذْتُ في بَيانِ مُتَعَلَّقِ «خِطابِ الوضعِ» مِن سَبَبٍ وغيرِه فَقُلْتُ :

(وَ «السَّبَ) الشَّرْعيُّ» هُنا: (وَصْفٌ) وُجُودِيٌّ أَو عَدَمِيٌّ (ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مُنْضَبِطٌ مُعَرِّفٌ لِلْحُكْمِ) الشَّرعيُّ، ٢ ـ لا مُؤَثِّرُ فيه بذاتِه، ٣ ـ أو بإِذْنِ الله، ٤ ـ أو باعِثٌ عليه كما قالَ بكُلِّ قائلٌ كما سيَأتي بَيانُها في معنَىٰ «العِلَّةِ».

وهذا التَّعريفُ مُبَيِّنٌ لمفهومِ «السّببِ»، وبه عَرَّفَ المُصَنِّفُ في «شرْحِ المُخْتَصَرِ» كالآمِدِيِّ، وعَرَّفَه في «الأَصلِ» بما يُبَيِّنُ خاصَّتَه، ولِذلك عَدَلْتُ عنه إلى الأوّلِ.

والمُعَبَّرُ عنه هُنا بـ «السَّبَبِ» هو المُعَبَّرُ عنه في القِياسِ بـ «العِلَّةِ» : ١ ـ كالزِّنا لِوُجُوبِ الظُّهر ، ٣ ـ والإِسكارِ لحُرْمةِ الخمرِ . لوُجُوبِ الظُّهر ، ٣ ـ والإِسكارِ لحُرْمةِ الخمرِ .

ومَن قالَ : «لا يُسَمَّى الوقتُ السَّبَبِيُّ _ كالزَّوالِ _ عِلَّهُ » نَظَرَ إلى اشْتِراطِ المُناسَبةِ في العلَّةِ ، وسيَأتي : أنّها لا تُشْتَرَطُ فيها ؛ بِناءً على أنّها : المُعرِّفُ ، وهو الحقُّ .

وخَرَجَ بـ (مُعرِّفِ الحُكْم) : (المانعُ) ، وسيأتي .

W

(وَالشَّرْطُ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ) لِلمَشْرُوطِ (وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ) له.

قوله : (وَالشَّرْطُ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ إِلَحَ) عِبارَةُ نُسْخةِ اَلظَّاهِريَّةِ (ق ١٤ أ)

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤗

خَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأُوَّلِ: «المانعُ»؛ إِذْ لا يَلْزَمُ مِن عَدَمِه شيءٌ، وبالثّاني: «السَّبَبُ»؛ إِذْ يَلْزَمُ مِن وُجُودِه الوُجُودُ.

وزادَ «الأصلُ» _ ككثيرٍ _ في تعريفِه : «لِذَاتِهِ» ؛ لِيَدْخُلَ :

١ ــ الشَّرْطُ المُقارِنُ لِلسَّبِ، فيَلْزَمُ الوُجُودُ : كوُجُودِ الحَوْلِ الَّذي هو شَرْطٌ لِوُجُوبِ الزَّكاةِ معَ النِّصابِ الَّذي هُو سَبَبٌ لِلوُجُوبِ.

٢ ـ والمُقارِنُ لِلمانعِ : كالدَّيْنِ ـ على القولِ : بأنّه مانعٌ ـ مِن وُجوبِ الزَّكاةِ ،
 فيَلْزَمُ العَدَمُ.

فَلُزُومُ ١ _ الوُجُودِ ٢ _ والعَدَمِ في ذلك لِوُجُودِ ١ _ السّبِ ٢ _ والمانِعِ ، لا لِذَاتِ الشّرطِ ، وحَذْفَتُه ؛ لعَدَمِ الإحْتِياجِ إليه فيما ذُكِرَ ؛ إِذِ المُقْتَضِي لِلْزُومِ الوُجُودِ والعَدَم إِنَّما هو السّبُ والمانِعُ ، لا الشَّرْطُ .

ثُمَّ هو : ١ _ «عَقْلَيٌّ» : كالحياةِ لِلعِلمِ ، ٢ _ و «شَرْعِيٌّ» : كالطَّهارةِ لِلصَّلاةِ ، ٣ _ و «شَرْعِيُّ» : كنصْبِ السُّلَمِ لِصُعُودِ السَّطْحِ ، ٤ _ و «لُغَوِيُّ» : كما في «أَكْرِمْ فُلانًا إِنْ جاءَ» أي الجائِيَ ، وسيَأتي في مَبْحَثِ التَّخْصِيصِ .

وتَعرِيفِي هُنا لِـ «للشَّرْطِ» بما ذُكِرَ ـ وإِن شَمِلَ اللُّغَوِيَّ ـ أَنْسَبُ مِن تأخيرِ

هُنا: «(والشَّرْطُ) الشّامِلُ لِلشّرعيِّ وغيرِه (يَأْتِي) في مبحثِ المُخَصِّصِ، أُخِّرَ إلى هُناكَ لأنّ اللَّغويَّ مِن أقسامِه مُخَصِّصٌ كما في «أَكْرِمْ فُلانًا إِن جاءَ» أي : الجائِيَ، ومَسائِلُه الآتِيةُ مِن الإتِّصالِ وغيرِه لا مَحَلَّ لِذِكْرِها إِلّا ثَمَّ، ثُمَّ الشّرعيُّ المُناسِبُ هُنا نَوْعانِ ذَكَرْتُهُما في «الحاشِيةِ» (٢٤٣/١ - ٢٤٤) : ١ - كالطَّهْرِ لِلصّلاةِ، ٢ - والقُدْرَةِ على تَسَلَّمِ المبيعِ لِصِحّةِ البيعِ». اه والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليها طَبَعاتُ الكِتابِ.

وَ «المَانِعُ» : وَصْفٌ وُجُودِيٌّ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مُعَرِّفٌ نَقِيضَ الحُكْمِ : كَالْقَتْلِ فِي الْإِرْثِ. الْإِرْثِ.

الله شرح لب الأصول 🝣

«الأصل» له إلى مَبْحثِ المُخَصِّص.

W

(وَالمَانِعُ) المُرادُ عندَ الإِطْلاقِ كما هُنا، وهو: «مانعُ الحُكْمِ»: (وَصْفُ وُجُودِيٌّ) لا عَدَمِيٌّ (ظَاهِرٌ) لا خَفِيٌّ (مُنْضَبِطٌ) لا مُضْطَرِبٌ (مُعَرِّفٌ نَقِيضَ الحُكْمِ) أَيْ حكم «السَّبَبِ».

: (كَالْقَتْلِ فِي) بابِ (الْإِرْثِ)؛ فإِنّه مانِعٌ مِن وُجُودِ الإِرْثِ المُسَبَّبِ عنِ القَرابةِ أو غيرِها؛ لِحكْمَةٍ ــ وهي : عدمُ اسْتِعْجالِ الوارِثِ موتَ مُوَرِّثِه بقَتْلِه.

أمّا «مانِعُ السَّبِ والعِلَّةِ» _ ولا يُذْكَرُ إِلّا مُقَيَّدًا بأحدِهما _ فسيَأتي في مَبْحَث بعِلَّةِ.

W

قوله: (كَالْقَتْلِ فِي بابِ الْإِرْثِ) إلى قولِه: (موتَ مُورِّثِه بقَتْلِه) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤ ب) بَدَلَه: «(كالأُبُوّةِ في) بابِ (القَوَدِ) وهي: كونُ القاتِلِ أبا القَتِيلِ؛ فإنّها مانِعةٌ مِن وُجُودِ القَوْدِ المُسَبَّبِ عنِ القتلِ لِحكْمة ، وهي: أنّ الأَبَ كانَ سَبَبًا في وُجُودِ ابْنِه ، فلا يكونُ ابْنُه سَبَبًا في عَدَمِه ، وإطْلاقُ «الوُجُوديِّ» على الأُبُوّةِ التي هي أمرٌ إضافيٌّ صحيحٌ عندَ الفُقَهاءِ وغيرِهم؛ نَظَرًا إلى أنّها لَيْسَتْ عَدَمَ شيءِ وإِن قالَ المُتَكَلِّمُون: الإضافِيّاتُ أُمُورٌ اعْتِباريّةٌ لا وُجُوديّةٌ كما سيأتي تصحيحُه أواخِرَ الكِتاب». اهـ

وَ «الصِّحَّةُ» : مُوَافَقَةُ ذِي الْوَجْهَيْنِ الشَّرْعَ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(وَ«الصِّحَّةُ») الشَّامِلةُ ١ ـ لِصِحَّةِ العِبادةِ ٢ ـ وصِحَّةِ غيرِها : مِن عَقْدٍ وغيرِه : (مُوَافَقَةُ) الفِعلِ (ذِي الْوَجْهَيْنِ) وُقُوعًا (الشَّرْعَ فِي الْأَصَحِّ).

و «الوَجْهانِ» : ١ ـ مُوافَقةُ الشَّرِعِ ٢ ـ ومُخالَفتُه، أي : الفِعلُ الَّذي يَقَعُ ١ ـ تارةً مُوافِقًا للشَّرْعِ، ٢ ـ وتارةً مُخالِفًا له، عِبادةً كانَ : كصلاةٍ، أو غيرَها : كبيع _ صحَّتُه : مُوافَقتُه الشَّرعَ، بخِلافِ ما لا يَقَعُ إلّا مُوافِقًا له : كمَعْرِفةِ الله تعالى؛ إِذْ لو وَقَعَتْ مُخالِفةً له أيضًا لكانَ الواقِعُ جَهْلًا، لا مَعْرِفةً، فلا يُسَمَّى المُوافِقُ له : «صَحِيحًا».

ف « صِحَّةُ العِبادةِ » _ أَخْذًا ممّا ذُكِرَ _ : «مُوافَقَةُ العِبادةِ ذاتِ الوَجْهَيْن وُقوعًا الشَّرْعَ وإنْ لم يَسْقُطْ قَضاؤُها » ، وهذا منسوبٌ لِلمُتكلِّمينَ .

وقيلَ : «صِحَّتُها» : سُقُوطُ قَضَائِهَا ، وهذا منسوبٌ لِلفقهاءِ.

فَمَا وَافَقَ مَنْهَا الشَّرَعَ وَلَم يُسْقِطِ القَضَاءَ : كَصَلَاةِ مَنْ ظَنَّ أَنَّه مُتَطَهِّرٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ له حَدَثُه يُسمَّى : «صحيحًا» على الأوّلِ ؛ نَظَرًا إلى ظَنِّ المُكلَّفِ ، دونَ الثّاني ؛ نَظَرًا إلى ما في نَفْسِ الأمرِ .

قالَ ابنُ دقيقِ العِيدِ : «وفي هذا البِناءِ نَظَرٌ ؛ لِأَنّه إِنْ أُريدَ بـ «مُوافَقةِ الأَمْرِ » : 1 ـ الأمرُ الأصليُّ فلمْ يَسْقُطْ ، ٢ ـ أوِ الأمرُ بالعَمَل بالظَّنِّ فقَدْ بَانَ فسادُ الظَّنِّ ، فيلزَمُ أن لا يكونَ صحيحًا بالتقديرَيْنِ » ، واسْتَظْهَرَهُ البِرْماويُّ.

ويُجابُ: بأنَّ تَبَيُّنَ فَسادِ الظَّنِّ _ وإِنِ اقْتَضَىٰ عَدَمَ تَسْمِيَةِ ذلك «صحيحًا» بالنَّظَرِ إلى الظَّنِّ. بالنَّظَرِ إلى الظَّنِّ.

•••••

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

ولِلسُّبْكِيِّ وغيرِه هُنا كلامٌ ذَكَرْتُه في «الحاشِيةِ».

—، تعليقات على غاية الوصول ﴿ —

قالَ الشّيخُ : «وفيما قالَه أمورٌ :

١ ــ منها : قولُه : «إِن شرطَ الصّلاةِ عندَ الفقهاءِ الطّهارةُ في نفس الأمرِ» يَقْتَضِي أنه لو تَرَدَّدَ فيها وصَلَّىٰ ثُمَّ تَبَيَّنَ له أنه تَطَهَّرَ صَحّتْ صلاتُه ، وليسَ كذلك .

٢ ــ ومنها : قولُه : «إِنَّ الصَّلاةَ بدون شرطِها غيرُ مأمورٍ بها» بناءً على ضعيفٍ ،
 وهو أنَّ حصولَ الشَّرطِ الشَّرعيِّ شرطٌ في صِحّةِ التكليف ووقوعِه .

٣ ـ ومنها : رَفْعُه الخلافَ بين الأصوليين في جعلِه حَدَّ «الصِّحّةِ» عندَ الفقهاء
 حَدَّها عندَ المُتكلِّمِين .

٤ ـ ومنها: قوله: «إِنّ الفقهاءَ يقولُون إِنّ ظانّ الطّهارةِ مأمورٌ بها مرفوعٌ عنه الإثمُ ؛ إِذْ مُخالَفةُ الأمرِ يَقْتَضِي الإِثمَ » إِلّا أن يُحْمَلُ الأمرُ على النّدبِ ، وفيه هُنا بُعْدٌ .
 قالَ القرافيُّ وغيرُه: «والخلافُ في المسألة لفظيٌّ ؛ لِاتّفاقِهم على أنه في صلاتِه

وَبِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ إِجْزَاؤُهَا أَيْ : كِفَايَتُهَا فِي سُقُوطِ التَّعَبُّدِ فِي الْأَصَحِّ ، وَغَيْرِهَا تَرَتُّبُ أَثَرِهِ .

(وَبِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ) : خَبَرٌ لِقُولِي : (إِجْزَاؤُهَا أَيْ : كِفَايَتُهَا فِي سُقُوطِ التَّعَبُّدِ) أي الطَّلَبِ وإِن لم يَسْقُطِ القَضاءُ (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : «إِجْزاؤُها» : سُقُوطُ قَضائِها كصِحّتِها على القولِ المرجوح.

فالصِّحَّةُ: مَنْشَأُ الإِجْزاءِ على القولِ الرّاجِحِ فيهما، ومُرادِفةٌ له على المرجوحِ بهما.

(وَ) بصِحَّةِ (غَيْرِهَا) الّتي هي_أخذًا ممّا مَرَّ _ : «مُوافَقتُه الشّرعَ» : (تَرَتُّبُ أَثْرِهِ)

ورَدَّه الزَّرْكَشِيُّ في «التَّشنيفِ» (٦٩/١) فقال : «بل هو معنويٌّ ، والمُتكلِّمُون لا يُوجِبُون القضاء ، ووَصْفُهم إيّاها بالصِّحةِ صريحٌ في ذلك ؛ فإن الصِّحة هي الغاية مِن العِبادةِ ، ولا يُنْكَرُ هذا ؛ فلِلشّافِعيِّ في القديمِ مثلُه فيما لو صَلَّى بنَجِسٍ لم يَعْلَمْه ؛ نظرًا لمُوافَقةِ الأمرِ ، وكذا مَن صَلَّى إلى جِهةٍ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ الخطأُ ، فله في القضاءِ قولانِ ، بلِ الخلافُ بينَهم مُفَرَّعٌ على أصلٍ ، وهو : أنّ القضاءَ هل يَجِبُ بالأمرِ الأوّلِ أو بأمرٍ الخلافُ بينَهم مُفَرَّعٌ على الفقهاءُ قولَهم : إنّها سقوطُ القضاءِ ، وعلى الثّاني بَنَى المُتكلِّمُون قولَهم : إنّها مُوافَقةُ الأمرِ ، فلا يُوجِبُون القضاءَ ما لم يَرِدْ نصُّ جديدٌ به» .

قالَ الشّيخُ : «وقد يُقالُ : ما رَدَّ به لكونِه أمرًا فقهيًّا لا يَمْنَعُ كونَه خِلافًا لفظيًّا كما مَرَّ نظيرُه ، معَ أنّ قولَه : «ووَصْفُهم إِيّاها بالصِّحّةِ صريحٌ في ذلك» مردودٌ بوصفِ صلاةِ فاقدِ الطَّهُورَيْن بها معَ وجوبِ قضائِها ، وما عَلَّلَ به لا يَقْتَضِي عدمَ وجوبِ القضاءِ ؛ إِذْ معنى كونِ الصِّحّةِ هي الغايةَ مِن العِبادةِ إنّما هو قبولُها والثّوابُ عليها» . اهـ

وَيَخْتَصُّ «الْإِجْزَاءُ» بِالمَطْلُوبِ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

أَيْ أَثَرِ غيرِها، وهو: ما شُرِعَ الغيرُ له: ١ _ كحِلِّ الاِنْتِفاعِ في البيْعِ، ٢ _ والتَّمَتُّعِ في النّكاح.

فالصّحَّةُ: مَنْشَأُ التَّرَتُّبِ، لا نَفْسُ التَّرَتُّبِ _ كما زَعَمَه الآمِدِيُّ وغيرُه _، بمعنَى : أنَّها حيثُما وُجِدَتْ نَشَأَ عنها، بمعنَى : أنَّها حيثُما وُجِدَتْ نَشَأَ عنها، حَتَّىٰ يَرِدَ البيعُ قبلَ انْقِضاءِ الخِيارِ؛ فإنّه صحيحٌ ولم يَتَرَتَّبْ عليه أَثَرُه.

وتعبِيري بـ (خَيْرِها) أَعَمُّ مِن تعبيرِه بـ (العَقْدِ).

SU

(وَيَخْتَصُّ الْإِجْزَاءُ بِالمَطْلُوبِ): مِن ١_ واجِبٍ ٢_ ومندوبٍ، لا يَتَجاوَزُهُما إلى غيرِهِما: مِن عقدٍ وغيرِه (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : يَخْتَصُّ بالواجِبِ، لا يَتَجاوَزُه إلىٰ غيرِه : مِن المندوبِ وغيرِه.

ومَنْشَأُ الخِلافِ : خَبَرُ ابْنِ ماجَهْ وغيرِه مَثَلًا : «أَرْبَعٌ لَا تُجْزِئُ في الْأَضَاحِي» ، فاسْتُعْمِلَ «الْإِجْزاءُ» في الأُضْحِيَةِ ، وهي مندوبةٌ عندَنا ، واجِبةٌ عندَ غيرِنا : كأبِي حنيفةَ .

قوله : (أنّه حيثُما وُجِدَ) في طبعةِ الحَلَّبيِّ (ص١٦) : «أنه حيثُما وُجِدَتْ»، وهو سَبْقُ الطَّبْعِ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وبَقيّةِ الطَّبَعاتِ.

قوله : (حتى يَرِدَ البَيْعُ) مَضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥ ب) برفعِ «يَرِدُ» ورفعِ «البَيْع» : ﴿تَى بِردَّ البيعَ» . «البَيْع» : ﴿تَى بِردَّ البيعَ» .

قوله: (مَثَلًا) ساقِطٌ في طبعة الحَلَّبيِّ (صَ١٦)، وكذا هو ساقِطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ ٤٥٠٢: هُمُوْ النَّسْخةُ الأَزْهَريّةُ ، وهو ثابِتٌ في بَقيّةِ النَّسَخِ منها: النَّسْخةُ الأَزْهَريّةُ رقم ٦٤٤ (ق ١١ ب): خ**بان ما مِنْ وغير شاداري**.

وَيُقَابِلُهَا «الْبُطْلَانُ» ، وَهُوَ : «الْفَسَادُ» فِي الْأَصَحِّ ، وَالخُلْفُ لَفْظِيٍّ .

🥕 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَيُقَابِلُهَا) أي الصِّحَّةَ («الْبُطْلَانُ») فهو : مُخالَفةُ الفعلِ ذِي الوَجْهَيْنِ الشَّرْعَ . وقيلَ في العِبادةِ : عَدَمُ إِسْقاطِها القَضاءَ .

(وَهُوَ) أي البُطلانُ : («الْفَسَادُ» فِي الْأَصَحِّ)، فكُلُّ منهما : مخالَفةُ ما ذُكِرَ الشَّرْعَ وإِنِ اخْتَلَفا في بعضِ أبوابِ الفقهِ : كالخُلْعِ والكِتابةِ ؛ لِاصْطِلاحٍ آخَرَ. وقالَتِ الحَنَفِيَّةُ : مُخالَفتُه الشَّرْعَ ـ بأن كانَ مَنْهيًّا عنه ـ :

١ ـ إِن كَانَتْ لِكُونِ النَّهْيِ عنه لأَصْلِه فهي : «البُطْلانُ» : ١ ـ كما في الصَّلاةِ الفَاقِدةِ شرْطًا أو رُكْنًا ، ٢ ـ وكما في بَيْعِ المَلاقِيحِ ؛ لفقدِ رُكنٍ مِن البيعِ .

٢ ـ أو لوَصْفِه فهي : «الفَسادُ» : ١ ـ كما في صوم يوم النَّحْرِ ؛ لِلإِعْراضِ بصومِه عن ضِيافة الله لِلنَّاسِ بلُحُومِ الأَضَاحِي الَّتِي شَرَعَها فيه ، ٢ ـ وكما في بيع الدِّرْهَمِ بِدِرْهَمَيْنِ ؛ لاِشْتِمالِه على الزِّيادةِ ، فيَأْثَمُ به ، ويُفيدُ بالقبضِ مِلْكًا خَبيثًا ـ أيْ : ضعيفًا ـ ، ولو نَذَرَ صومَ يومِ النَّحْرِ صَحَّ نَذْرُه ؛ لِأَنَّ الإِثْمَ في فِعلِه دُونَ نَذْرِه ، ويُؤْمَرُ ١ ـ بفِطْرِه ٢ ـ وقضائِه ؛ ١ ـ لِيَتَخَلَّصَ عنِ الإِثْمِ ٢ ـ ويَفِيَ بالنَّذْرِ ، ولو صامَه وَفَى بنَذْرِه ؛ لأنّه أَدَى الصَّوْمَ كما الْتَزَمَه ، فقد اعْتُدَّ بالفاسِدِ ، أمّا الباطِلُ فلا يُعْتَدُّ به .

وضُعِفَ ذلكَ : بأنّ التَّفْرِقَةَ ١ ـ إِن كَانَتْ شَرْعِيَّةً فَأَيْنَ دَليلُها؟، بل يُبْطِلُها قولُه تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا أَللَهُ لَفَسَدَتَا ﴾ حيثُ سَمَّىٰ اللهُ تعالىٰ ما لم يَثْبُتْ أَصلًا : «فاسِدًا» ، ٢ ـ وإِن كَانَتْ عَقْلِيَّةً فالعَقْلُ لا يُحْتَجُّ بِه في مِثْل ذلك.

(وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ) _ مِن زِيادتي _ : أي عائدٌ إلى اللَّفظِ والتَّسميةِ ؛ إِذْ حاصِلُه : (وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ) _ مِن زِيادتي _ : (السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ لِأَصْلِه _ كما تُسمَّىٰ : ((السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ لِأَصْلِه _ كما تُسمَّىٰ : ((السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ لِأَصْلِه _ كما تُسمَّىٰ : ((السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ لِأَصْلِه _ كما تُسمَّىٰ : ((السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ لِأَصْلِه _ كما تُسمَّىٰ : ((السَّرْعَ بالنَّهْيِ عنه ١ _ للَّ

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ «الْأَدَاءَ» : فِعْلُ الْعِبَادَةِ أَوْ رَكْعَةٍ فِي وَقْتِهَا ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

تُسمَّى : «فَسادًا»؟، ٢ ـ أَو لِوَصْفِه ـ كما تُسمَّى : «فَسادًا» ـ هلْ تُسمَّى : «بُطلانًا»؟ : فعندَهُم : لَا، وعندَنا : نَعَمْ.

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ «الْأَدَاءَ»: ١ _ فِعْلُ الْعِبَادَةِ) صومًا أو صَلاةً أو غيرَهما (٢ _ أَوْ) فِعلُ (رَكْعَةٍ) مِن الصّلاةِ (فِي وَقْتِهَا) معَ فعلِ البَقِيّةِ بعدَه، واجِبةً كانَتْ أو مندوبةً.

وتعبيري ١ ـ بـ (الرَّكْعةِ) هُنا ٢ ـ وبِ (للهُ ونِها) في القضاءِ أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بـ (السَّحْضِ) ؟ ١ ـ لِمَا لا يَخْفَىٰ ، ٢ ـ ولخِبَرِ (الصَّحِيحَيْنِ) : (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» أَيْ : مُؤَدّاةً .

وقيلَ: «الأداءُ»: فعلُ العِبادةِ في وقتِها، ففعلُ بعضِها فيه ولو ركعةً وبعضِها بعدَه لا يكونُ أَداءً حقيقةً، كما لا يكونُ قَضاءً كذلكَ، بل يُسمَّىٰ بأحدِهما مَجازًا بتَبَعِيّةِ ما في الوقتِ لِمَا بعدَه، أوْ بالعَكْسِ، وهذا ما عليه الأُصُوليُّونَ.

واعْتِبارُ الرَّكْعةِ في الأَداءِ ودُونِها في القضاءِ _ كما سيَأتي _ إِنَّما ذَكَرَه الفُقَهاءُ، وإِنَّما ذَكَرْتُه هُنا تَبَعًا لـ«لِمَاضُلِ»، والخبَرُ المذكورُ قدْ لا يَدُلُّ على ما

قوله : (ودُونِها) في طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٦٥٥) : «دُونها» بلا واوِ عطفٍ، وهي ثابِتةٌ في جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ الّتي وَقَفْتُ عليها، وكذا في بَقيّةِ الطَّبَعاتِ.

قوله: رَانِّمَا ذَكَرَه) سَقَطَتْ «إِنَّمَا» في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٧) ودارِ الضِّياءِ (ص١٤٤)، وهي موجودةٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦ ب) وبَقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص١٦٥) ودارِ أفنانِ (١٦١/١).

وَهُوَ : زَمَنٌ مُقَدَّرٌ لَهَا شَرْعًا.

وَأَنَّ «الْقَضَاءَ» : فِعْلُهَا أَوْ إِلَّا دُونَ رَكْعَةٍ بَعْدَ وَقْتِهَا ؛

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول ع

ذَكَرُوه ؛ لِاحْتِمالِ أَنّه فِيمَن زالَ عُذْرُه _ كجُنُونٍ _ وقدْ بَقِيَ مِن الوقتِ ما يَسَعُ رَكْعةً ، فتَجِبُ عليه الصَّلاةُ .

(وَهُو) أَيْ وقتُ العِبادةِ المُؤَدّاةِ : (زَمَنٌ مُقَدَّرٌ لَهَا شَرْعًا) مُوَسَّعًا كانَ : كزَمَنِ الصَّلُواتِ المكتوبةِ وسُنَنِها، أو مُضَيَّقًا : كزَمَنِ صومٍ رَمَضانَ أوِ الأيّام البِيضِ.

فما لم يُقَدَّرْ له زَمَنُ شَرعًا : كنَذْرٍ ونَفْلٍ مُطْلَقَيْنِ وغيرِهما _ وإِنْ كانَ فَوْرِيًّا كالإِيمانِ _ لا يُسَمَّىٰ فِعلُه : «أَداءً» ولا «قضاءً» اصْطِلاحًا وإِن كانَ الزَّمَنُ ضَرُوريًّا لِفعلِه ، ومِنْ ذلكَ : ما وقتُه العُمْرُ : كالحَجِّ ، وتسمِيَةُ بعضِهم لوَقْتِه : «مُوسَّعًا» لِفعلِه ، ومِنْ ذلكَ : ما وقتُه العُمْرُ : كالحَجِّ ، وتسمِيَةُ بعضِهم لوَقْتِه : «مُوسَّعًا» مَجازٌ ؛ إِذِ المُوسَّعُ ما يَعْلَمُ المُكَلَّفُ آخِرَه ، وآخِرُ العُمْرِ لا يَعْلَمُه ، فلا يُسمَّىٰ فِعْلُه : «أَداءً» ولا «قضاءً» اصْطِلاحًا ، بلْ يُسمَّاهُما ١ _ مَجازًا ، ٢ _ أو لُغةً : كـ «لَا العَلامةُ البِرْماويُّ .

SU

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ «الْقَضَاءَ» : ١ _ فِعْلُهَا) أي العِبادةِ (٢ _ أَوْ) فعلُها (إِلَّا دُونَ رَكْعَةِ بَعْدَ وَقْتِهَا).

والفَرْقُ بينَ ذِي الرَّكْعةِ وما دُونَها : أنَّها تَشْتَمِلُ على مُعْظَمِ أفعالِ الصّلاةِ ؛

تَدَارُكًا لِمَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ.

وَأَنَّ «الْإِعَادَةَ» : فِعْلُهَا وَقْتَهَا ثَانِيًا مُطْلَقًا.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

إِذْ مُعْظَمُ الباقِي كالتّكريرِ لها ، فجُعِلَ ما بعدَ الوقتِ تابِعًا لها ، بخِلافِ ما دُونَها .

وقيلَ : «القَضاءُ» : فِعلُ العِبادةِ أو بعضِها ولو دُونَ ركعةٍ بعدَ وقتِها ·

وبعضُ النُّفَقهاءِ حَقَّقَ ، فسَمَّى ما في الوقتِ : «أَداءً» ، وما بعدَه : «قَضاءً» .

(تَدَارُكًا) بذلك الفعلِ (لِمَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ) ١ ـ وُجُوبًا ٢ ـ أو ندبًا، سَواءٌ كانَ المُقْتَضِي ١ ـ مِن المُتَدارِكِ : كما في قَضاءِ الصَّلاةِ المَترُوكةِ بلا عُذْرٍ، ٢ ـ أم مِن غيرِه : كما في قَضاءِ النّائمِ الصّلاةَ، والحائِضِ الصّومَ؛ فإنّه سَبَقَ لِهُ عُلِهما مُقْتَضٍ مِن غيرِ النّائِمِ والحائِضِ لا منْهما وإِنِ انْعَقَدَ سَبَبُ الوُجُوبِ أو النّدبِ في حَقِّهِما.

وخَرَجَ بـ « التَّدارُكِ » : إعادةُ الصَّلاةِ المُؤَدّاةِ في الوقتِ بعدَه .

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّ «الْإِعَادَةَ»: فِعْلُهَا) أي العِبادةِ (وَقْتَهَا ثَانِيًا مُطْلَقًا): سَواءٌ أَكَانَ ١ _ لِعُذْرٍ: مِن ١ _ خَلَلٍ في فعلِها أَوَّلًا، ٢ _ أو حُصُولِ فضيلةٍ لم تكنْ في فعلِها أَوَّلًا، ٢ _ أو حُصُولِ فضيلةٍ لم تكنْ في فعلِها أَوَّلًا؛ لِكونِ الإمامِ ١ _ أَعْلَمَ، ٢ _ أو أَوْرَعَ، ٣ _ أو الجَمْعِ أَكثرَ، ٤ _ أو المكانِ أَشْرَفَ، ٢ _ أم لِغيرِ عُذْرٍ ظاهِرٍ: بأنِ ١ _ اسْتَوَتِ الجَماعَتانِ، ٢ _ أو زادَتِ الأُولِى بفضيلةٍ.

وقيلَ : «الإِعادةُ» مُخْتَصَّةٌ بِخَلَلٍ في الأَوّلِ ، وعليه الأَكْثَرُ .

وقيلَ : بالعُذْرِ الشَّامِلِ ١ ـ لِلخَلَلِ ٢ ـ ولحصولِ فضيلةٍ لم تكنْ في الأوَّلِ.

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وذِكْرُ الأوَّلِ مِن زِيادتي، وهو ما اخْتارَه «الأصلُ» في «شَرحِ المُخْتَصَرِ»، ويُمكِنُ حَمْلُ أوَّلِ كلامِه هُنا عليه كما بيَّنتُه في «الحاشِيةِ».

وبِما ذُكِرَ عُلِمَ :

١ ـ تعريفُ «المُؤَدَّئ» و «المَقْضِيِّ» و «المُعادِ» : بأن يُقالَ على الأصحِّ : «المُؤدَّئ مَثَلًا : مَا فُعِلَ ـ ممّا مَرَّ في الأَداءِ ـ في وقتِه» ، وقِسْ به الآخَرَيْنِ .

٢ _ وَأَنَّ «الْإِعادةَ» : قِسمٌ مِن «الأداءِ» ، فهي أخصُّ منه ، وعليه الأكثرُ .

وقيلَ : قَسيمٌ له ، وعليه مَشَىٰ البَيْضاوِيُّ ، حيثُ قالَ : «العِبادةُ إِن وَقَعَتْ في وقيه المُعيَّنِ ولم تُسْبَقْ بأداءِ مُخْتَلِّ فـ«لَاهَه» ، وإلَّا فـ«لِإعادةٌ» ، لكنَّ كلامَه في «المِرْصادِ» يُخالِفُه ، وقد ذَكَرْتُه في «الحاشِيةِ»

قوله: (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حَيثُ قَالَ فَيها (٢٦٧/١) عندَ قولِ المَحَلِّيِ «ويكونُ التّعريفُ الشّامِلُ حِينَئذٍ: فعلُ العِبادةِ في وقتِ أدائِها ثانيًا لِعُذْرٍ أو غيرِه» ما نصَّه: «وهذا التّعريفُ اخْتارَه المُصنَّفُ في «شرحِ المُخْتَصَرِ» بعدَ أن حَكَىٰ التّعريفَيْن السّابِقَيْنِ معَ معنَىٰ ما قَدَّمَه الشّارحُ ، قالَ: «وقد يُقالُ: وِجْدانُ جماعةٍ أُخْرَىٰ عُذْرٌ» ، ولعَلَّه أرادَ هُنا بأوّلِ كلامِه ما اخْتارَه ثَمَّ _ أي في «شرحِ المُخْتَصَرِ» _ ، ويكونُ قولُه: «قيلَ : لِخَلَلِ ، وقيلَ : لِعُذْرٍ» حِكايةً لِغيرِ ما اخْتارَه» .

قوله : (وقد ذَكَرْتُه) أَيْ كلامَ البَيْضاويِّ (في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٦٨/١ _ ٢٦٨/١) : «وفي «المِرْصادِ» لِلبَيْضاوِيِّ _ كما قالَ الأَبْهَرِيُّ _ التَّصريحُ بأنّ الإِعادةَ قِسْمٌ مِن الأَداءِ حيثُ قالَ : «وهو _ أي الواجبُ _ أداءٌ إِنْ فُعِلَ في وقتِه المُعَيَّنِ، وقضاءٌ إِن فُعِلَ في غيرِه، والأداءُ إِن كانَ مَسْبُوقًا بأداءِ مُخْتَلِّ فإعادةٌ»، فيَنْبَغِي أن يُؤوَّل كلامُه هُنا عليه».

وَالْحُكُمُ إِنْ تَغَيَّرَ إِلَىٰ سُهُولَةِ لِعُذْرٍ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ فَرُخْصَةُ:
وَاجِبَةٌ وَمَنْدُوبَةٌ وَمُبَاحَةٌ وَخِلَافُ الْأَوْلَىٰ: كَأَكْلِ مَيْتَةِ، وَقَصْرٍ بِشَرْطِهِ،

مَعَ زيادةٍ .

W.)

(وَالحُكْمُ) أي الشَّرْعِيُّ؛ إِذِ الكلامُ فيه (١ ـ إِنْ تَغَيَّرَ) مِن حَيْثُ تَعلُّقُه مِن صُعُوبةٍ له على المُكَلَّفِ (إِلَى سُهُولَةٍ) : كأن تَغَيَّرَ مِن حُرْمةِ شيءٍ إلى حِلّه (لِعُذْرِ صُعُوبةٍ له على المُكَلَّفِ (إِلَى سُهُولَةٍ) : كأن تَغَيَّرَ مِن حُرْمةِ شيءٍ إلى حِلّه (لِعُذْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ) المُتَخَلِّفِ عنه لِلعُذْرِ : (فَ«رُخْصَةٌ») أي فالحكمُ السَّهُلُ المذكورُ يُسمَّى : «رُخْصَةً»، وهي _ بإِسْكانِ الخاءِ أكثرُ مِن ضَمِّها _ لُغةً : السُّهُولةُ.

(١ _ وَاجِبَةٌ، ٢ _ وَمَنْدُوبَةٌ، ٣ _ وَمُبَاحَةٌ، ٤ _ وَخِلَافُ الْأَوْلَى)، هذه الصَّفاتُ اللّازِمةُ : بَيانٌ لِأقسامِ الرُّخْصةِ المُمَثَّلِ لها على هذا التّرتيبِ بِقولي :

: (١ _ كَأَكْل مَيْتَةٍ) لِمُضْطَرِّ.

(٢ _ وَقَصْرٍ) مِن مُسافِرٍ بِقَيْدٍ زِدْتُه بِقولي : (بِشَرْطِهِ) : ١ _ بأن كَرِهَ القصرَ ، أو شَكَّ في جَوازِه ، ٢ _ وكانَ سَفَرُه يَبْلُغُ ثَلاثَ مَراحِلَ فأكثرَ ، ٣ _ ولم يُخْتَلَفُ في جَوازِه كما هو معلومٌ مِن مَحَلِّه .

هالمنات على غاية الوصول المحقولية (٢٦٩/١) : (وَيُؤْخَذُ مِن كُونِها قِسْمًا منه : أَنّها تُطْلَبُ وتكونُ إِعادةً اصْطِلاحيّةً على الصّحيحِ وإِن لم يَبْقَ مِن الوقتِ ما لا يَسَعُ إِلّا ركعةً ». اهـ

قوله : (بقَيْدِ زِدْتُه بِقولي) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨ أ) ــ بعدَ قولِه : «معلومٌ مِن مَحَلّه» ــ بَدَلَه : «وقولي : «بشرطِه» مِن زِيادتي» . اهـ

وَسَلَمٍ ، وَفِطْرِ مُسَافِرٍ لَا يَضُرُّهُ الصَّوْمُ ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣-----

(٣ _ وَسَلَمٍ) وهو : بيعُ موصوفٍ في الذِّمَّة بلفظِ «سَلَمٍ».

(٤ _ وَفِطْرِ مُسَافِرٍ) في زَمَنِ صومٍ واجِبٍ ١ _ أصالةً ٢ _ أو بنَذْرٍ ٣ _ أو قضاءِ ما فاتَ بلا تَعَدِّ (لَا يَضُرُّهُ الصَّوْمُ)، فإِنْ ضَرَّه فالفطرُ أُولى.

والمَعْنَى : أَنَّ الرُّخْصةَ كَحِلِّ المَذْكُوراتِ مِن ١ ـ وُجُوبٍ، ٢ ـ ونَدْبٍ، ٣ ـ ونَدْبٍ، ٣ ـ والمَعْنَى : أَنَّ الرُّخصةَ كَحِلِّ الأَولَى . ٣ ـ وإِباحةٍ ، ٤ ـ وخِلافِ الأَولَى .

وحُكْمُها الأصليُّ : الحُرْمةُ.

وأَسْبابُها : ١ ـ الخُبْثُ في المَيْتَةِ ، ٢ ، ٣ ـ ودُخُولُ وَقْتَيِ الصَّلاةِ والصَّومِ في القَصْرِ والفطرِ ؛ لأنّه سببٌ لِوُجُوبِ الصَّلاةِ تامَّةً والصَّوْمِ ، ٤ ـ والغَرَرُ في السَّلَمِ ، وهي قائِمةٌ حالَ الحِلِّ .

وأعذارُ الحِلِّ : ١ ـ الاِضْطِرارُ ، ٢ ، ٣ ـ ومَشَقَّةُ السَّفَرِ ، ٤ ـ والحاجةُ إلى ثَمَنِ الغَلَّاتِ قبلَ إِدْراكِها .

وسُهُولةُ الوُجُوبِ في أَكْلِ المَيْتَةِ لمُوافَقَتِه غَرَضَ النَّفْسِ في بَقائِها ، _ وقيل : إنّه عَزِيمةٌ لصُعُوبَتِه _ .

ومِن الرُّخْصةِ المُباحةِ : إِباحةُ ترْكِ الجماعةِ في الصّلاةِ لِمَرَضٍ أَو نَحْوِهِ ، وَحُكْمُه الأَصْلِيُّ : الكَراهةُ ، وسَبَبُها قائِمٌ حالَ الإباحةِ ، وهو الاِنْفِرادُ فيما يُطْلَبُ فيه الاجْتِماعُ مِنْ شَعائِرِ الإِسْلامِ .

قوله : (أصالةً أو بنَذْرٍ أو قضاءِ ما فاتَ بلا تَعَدُّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨ أ)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ وجميع الطَّبَعاتِ.

وقدْ بَيَّنْتُ في «الحاشِيةِ» كَمِّيَّةَ أقسامِ الرُّخْصةِ الحاصِلةِ بالإنْتِقالِ مِن حُكمٍ إلى آخَرَ.

وقضيَّةُ ما ذُكِرَ : أنَّ الرُّخْصةَ لا تكونُ مُحرَّمةً ، ولا مكرُوهةً ، وهو _ كما قالَ العِراقيُّ _ ظاهرُ خَبَرِ : «إِنَّ الله يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخَصُهُ».

وما قيلَ : مِن أنَّها تكونُ كذلكَ : حيثُ قِيلَ : ١ _ إنَّ الإِسْتِنْجاءَ بذَهَب أو فِضَّةٍ يُجْزِئُ مَعَ أَنَّه حَرَامٌ، ٢ ـ وأنَّ القصرَ لِدُونِ ثلاثِ مَراحِلَ جائزٌ مَعَ أنه مَكْرُوهٌ كما قاله الماوَرْدِيُّ.

أُجِيبَ ١ _ عن أوَّلِهما: بأنَّ الإِسْتِنْجاءَ بما ذُكِرَ جائزٌ على الصَّحيح _ أيْ: في غير ما طُبِعَ أَوْ هُيِّءَ لذلكَ ، أمَّا فيه فيُجابُ : بأنَّ هذه الحُرْمةَ ليستْ لِخُصُوصِ الإسْتِنْجاءِ حتَّىٰ تكونَ رُخْصةً ، بلْ لِعُمُوم الإسْتِعْمالِ ...

كلامِ الماوَرْديِّ _ أي الآتي قريبًا وإِليه انْحَطَّ كلامُ المُؤَلِّفِ في هذا الشّرح آخِرًا _، فأقسامُ الرُّخْصةِ خَمسةً عَشَرَ حاصِلةٌ مِن ضَرْبِ الإِنْتِقالِ ١ _ مِن حَرامٍ إلى الخمسةِ الباقِيةِ ، ٢ _ ومِن واجِبٍ إلى ما عداهُ والحرامَ ، ٣ _ ومِن مَنْدُوبٍ إلى مُباحٍ ، ٤ _ ومِن مَكْرُوهِ إلى خِلافِ الأَوْلَىٰ إلىٰ مُباحِ إلىٰ مندوبٍ ، ٥ _ ومِن خِلافِ الأَوْلَىٰ إلىٰ مُباحِ إلى مندوبِ، وعلىٰ ما قالَه المُصَنِّفُ ثَلاثةَ عَشَرَ، هكذا افْهَمْ، ولا تَغْتَرَّ بما يُخالِفُ ذلك».

قوله : (كَمِّيَّةَ أَقسامِ الرُّخْصةِ الحاصِلةِ بالإنْتِقالِ مِن حُكمِ إلى آخَرَ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٨ ب) : «كَمِّيّةَ أقسام الرُّخصةِ عَقْلًا ووُقُوعًا» : من شى برالاسلام وقليتيت غايما شبندكيرًا بسام الرُحْمِهُ عَلَا وَوَيْوَعَى وَعَجْبِهُمُ الْكُرانِ الرُحْصَةُ

وَإِلَّا فَ«عَزِيمَةٌ».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

٢ _ وعَنْ ثانِيهما : بأنّ الماوَرْديّ أرادَ أنه مكرُوهٌ كَراهةً غيرَ شديدةٍ ، وهي بمعنَى «خِلافِ الأولى».

ولَكَ أَن تقولَ: الرُّخْصةُ إِنَّما لَم تُوصَفْ بالحُرْمةِ لِصُعُوبَتِها مُطْلَقًا، وهذا مُنْتَفٍ في الكَراهةِ كخِلافِ الأَولى؛ لأنهما سَهْلانِ بالنِّسْبَةِ إلى الحُرمةِ .

(وَإِلَّا) أَيْ : وإِن لَم يَتَغَيَّرِ الحَكُمُ كَمَا ذُكِرَ :

١ ـ بأن لم يَتَغَيَّرُ : كُوجُوبِ المَكْتُوباتِ.

٢ ـ أو تَغَيَّرَ إلىٰ صُعُوبةٍ : كحُرْمةِ الإصْطِيادِ بالإِحْرام بعدَ إِباحتِه قبلُه .

٣ ـ أَوْ إلى سُهُولةٍ لا لِعُذْرٍ : كحِلِّ تَرْكِ الوُضُوءِ لِصلاةٍ ثانيَةٍ ـ مَثَلًا ـ لِمَنْ لم
 يُحْدِثْ بعدَ حُرْمَتِه بمعنَى أنّه خِلافُ الأولى .

إباحة ترك ثبات واحد منّا للحكم الأصليّ : كإباحة ترك ثبات واحد منّا لعَشَرةٍ مِنَ الكُفّارِ في القِتالِ بعد حُرْمتِه ، وسَبَبُها : قِلَّتُنا ، ولم تَبْقَ حالةَ الإباحةِ ؛ لِكَثْرَتِنا حِينَئِذٍ ، وعُذْرُ الإباحةِ : مَشَقَّةُ الثّباتِ المذكورِ لمّا كَثْرُنا .

(فَ«عَزِيمَةٌ») أَيْ: فالحكمُ ١ _ غيرُ المُتَغَيِّرِ، ٢ _ أَوِ المُتَغَيَّرُ إليه الصَّعْبُ

﴿ تَبْقَ) في طبعةِ الحَلَبِيِّ (ص٢٠) وبعضِ النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ : «يَبْقَ»، والمُثْبَتُ مِن بعضِ نُسَخ أُخْرَىٰ كالنَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٥٨٥ : اِ*وَانْبْقَالِلَهُ*.

قوله : (حالةً) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٠) : «حالَ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْح (ص١٧١).

قوله : (أوِ المُنَغَيَّرُ إليه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩ أ) : «أوِ المُغَيَّرِ إليه» :=

وَ«الدَّلِيلُ» : مَاو

🔫 🕏 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٣ ـ أو السَّهْلُ المَذْكُورُ آنِفًا يُسَمَّى: «عَزِيمةً».

وهي لُغةً: القَصْدُ المُصَمَّمُ، مِن «عَزَمْتُ على الشَّيءِ»: جَزَمْتُ به، وصَمَّمْتُ عليه الشَّيءِ»: جَزَمْتُ به، وصَمَّمْتُ عليه «عَزْمًا وعُزْمًا وعَزِيمًا وعَزِيمةً»؛ لأنه عُزِمَ أَمْرُه أَيْ: قُطِعَ وحُتِمَ: ١ _ صَعُبَ على المُكلَّفِ، ٢ _ أو سَهُلَ.

وظاهرُ كلامِ كثيرٍ: انْقِسامُها إلى الأحكامِ السِّتَّةِ، ١ ـ وبه صَرَّحَ الشَّمْسُ البِرْماويُّ، ٢ ـ لكنِ الإمامُ الرّازيُّ خَصَّها بغيرِ الحُرْمةِ، ٣ ـ والغَزاليُّ والآمِديُّ وغيرُهما بالوُجُوبِ، ٤ ـ والقَرافيُّ بالوُجُوبِ والنَّدْبِ.

واعْتُرِضَ تعريفًا «الرُّخْصةِ» و«العَزِيمةِ» بوُجُوبِ تركِ الصّلاةِ والصّومِ على الحائِضِ؛ فإنّه عزيمةٌ، ويَصْدُقُ به تعريفُ «الرّخصةِ».

وأُجيبَ : بمَنْع الصِّدْقِ؛ فإِنَّ الحيضَ _ وإِن كانَ عُذْرًا في التَّركِ _ مانعٌ مِن الفعلِ ، ومِن مانِعِيِّتِه نَشَأَ وُجُوبُ التَّركِ .

وتقسيمُ الحكمِ إلى الرُّخْصةِ والعزيمةِ كما ذُكِرَ أَقْرَبُ إلى اللَّغةِ مِن تقسيمِ الإمامِ الرَّازيِّ وغيرِه الفعلَ _ الَّذي هو مُتَعلَّقُ الحكمِ _ إليهما .

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿

(وَ«الدَّلِيلُ») لُغةً : ١ ـ المُرْشِدُ، ٢ ـ وما به الإِرْشادُ، واصْطِلاحًا : (مَا) أيْ :

لوالتغير، والمُثبتُ مِن النُّسَخ الأَزْهَريّةِ.

قوله : (لأنه عُزِمَ أَمْرُه أَيْ قُطِعَ وحُتِمَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩ أ)، موجودٌ في النُسَخِ الأَزْهَريّةِ والطّبَعاتِ.

يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَىٰ مَطْلُوبٍ خَبَرِيِّ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😤

شيءٌ (يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ) أي : الوُصُولُ بِكُلْفة (بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبَرِيٍّ) : بأن يكونَ النَّظُرُ فيه مِن الجِهةِ الّتي مِن شأنِها أَنْ يَنْتَقِلَ الذَّهْنُ بها إلىٰ ذلك المَطْلُوبِ المُسَمَّاةِ : «وَجْهَ الدَّلاَلةِ» _ بفتحِ الدّالِ : أَفْصحُ مِن كسرِها _ .

و «الخَبَرِيُّ» : ما يُخْبَرُ به.

وَمَعْنَىٰ «الوُصُولِ إليه بما ذُكِرَ» : ١ _ عِلمُه ٢ _ أوِ اعْتِقادُه ٣ _ أو ظَنُّه.

فـ (النَّظَرُ) هُنا: الفِكْرُ لا بقَيْدِ (المُؤَدِّي إلى علمٍ أو ظَنِّ) _ كما سيَأتي _ ؛ حَذَرًا مِنَ التَّكْرارِ .

و «الفِكْرُ» : حَرَكةُ النَّفْسِ في المَعْقُولاتِ ، بخِلافِها في المحْسُوساتِ ؛ فإنّها : «تَخَيُّلُ» ، لا «فِكرُ» ، وكأنّهُم ضَمَّنُوا «الحَرَكةَ» اعْتِبارَ قَصْدِها ، فيَخْرُجُ الحَدَسُ» ، ٢ _ وما يَتَوارَدُ على النَّفْسِ في المَعْقُولاتِ بلا قَصْدٍ : كما في النَّوْم والنِّسْيانِ .

ويُطلَقُ «الفِكْرُ» أيضًا على «حَرَكةِ النّفسِ مِن المَطالِبِ إلى المَبادِئِ، ثُمّ الرُّجُوع منها إليها».

وَشَمِلَ التّعريفُ : ١ ـ «الدّليلَ القَطْعِيَّ» : ١ ـ كالعالَمِ لِوُجُودِ الصّانِعِ، ٢ ـ و «الظَّنِّيَّ» : ٢ ـ كالنّارِ لِوُجُودِ الدُّخانِ، ٣ ـ و ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ لِوُجُوبِها؛ بِناءً

[﴿] تعلیقات علی غایدة الوصول ﴿ تعلیقات علی غایدة الوصول ﴿ تعلیقادُه ﴾ غیرُ موجود فی نُسْخةِ الظّاهِریّةِ (ق ۱۹ ب) ؛ کافِرَ عُم الْفَافَّمُنَا أَنْ مُورِیّةِ والطَّبَعاتِ . موجودٌ فی النُّسَخ الأَزْهَریّةِ والطَّبَعاتِ .

قوله : (تَخَيُّلُ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢١) : «تخييلٌ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ وغيرِها، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٧٢).

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条—

على طريقة الأُصُوليِّينَ والفُقهاءِ: مِن أنَّ مطلوبَهم العَمَلُ، وهو لا يَتَوَقَّف على العِلْمِ، بخِلافِ طريقة المُتَكَلِّمِينَ والحُكَماءِ؛ فإنَّ مطلوبَهم العِلمُ، ولهذا زادُوا لَفْظَهُ في التَّعْريفِ فقالُوا: «إلى العِلْمِ بِمَطْلوبٍ خَبَرِيٍّ».

فبِالنَّظَرِ الصَّحيحِ في الأدِلَّةِ المذكورةِ _ أَيْ بحَرَكةِ النَّفسِ فيما تَعَقَّلُه منها : ممّا مِن شأنِه أَنْ تَنْتَقِلَ به إلى تلك المطلوباتِ : كالحُدُوثِ في الأوَّلِ ، والإِحْراقِ في الثّاني ، والأمرِ بالصّلاةِ في الثّالِثِ _ تَصِلُ إلىٰ تلك المطلوباتِ : بأن تُرتّبَ هكذا :

١ ـ «العالَمُ حادِثٌ» + «وكلُّ حادِثٍ له صانعٌ» = «فالعالَمُ له صانعٌ».

قوله: (لَفْظَهُ) بهاءِ الضّميرِ كما في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ مضبوطًا: ﴿ لَا وَالْكُمْ ، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٦٤٤ (ق ١٤ ب): الْمُلَافِينَهُ ، وعليه طبعةُ شيخِنا في دارِ الضّياءِ (ص١٥٣)، قالَ: «أي لفظَ «العِلْمِ»، اهد وفي أكثرِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ: «لَفْظَةً»، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ.

قوله : (فيما تَعَقَّلُه منها) إلى قولِه : (بأن تُرَتِّبَ هكذا) أحسنُ ما في النُّسَخِ في هذا المَوْضِع هو ما في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٨٥ (ق ١٣ أ) :

المنافعة ال المنافعة المنافعة

فالأفعالُ المُضارِعةُ الأُرْبَعةُ _ «تَعَقَّلُه» و«تَنْتَقِلُ» و«تَصِلُ» و«تُرَتِّبُ» _ فيها بالتّاءِ، والضَّمائِرُ فيها عائِدةٌ إلىٰ «النّفسِ»، وفي بعضِ النُّسَخِ والطَّبَعاتِ : «يُنْتَقَلُ» وهي بعضِ النُّسَخِ والطَّبَعاتِ : «يُنْتَقَلُ» وهي يعضِ النُّسَخِ والطَّبَعاتِ : «يُنْتَقَلُ» وهي يعضِ النَّسَخِ والطَّبَعاتِ : «يُنْتَقَلُ» وهي يعضِ النَّسَخِ والطَّبَعاتِ : «يُنْتَقَلُ»

......

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٢ _ «النّارُ شيءٌ مُحْرِقٌ» + «وكلُّ مُحرِقٍ له دُخانٌ» = «فالنّارُ لها دُخانٌ».

٣ ـ (﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ أَمرٌ بها» + (وكُلُّ أمرٍ بشيء لوُجُوبِه حقيقةً» =
 (ف﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ لوُجُوبِها حقيقةً».

وقالُوا: «يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ»، دُونَ «يُتَوَصَّلُ»؛ لِأَنَّ الشِّيءَ يكونُ دليلًا وإِن لم يُوجَدِ النَّظَرُ المُتَوَصَّلُ به.

فالدَّليلُ مُفْرَدٌ، ويُقالُ له : «المَادَّةُ».

و «الإِمْكَانُ» يكونُ قبلَ الفِكْرِ فيه ، أمّا بعدَه فلا بُدَّ مِن قَضِيَّتَيْنِ : ١ ـ صُغْرَىٰ مُشْتَمِلةٍ على مَحمُولِه كما رَأَيْتَ . مُشْتَمِلةٍ على مَحمُولِه كما رَأَيْتَ .

وأمّا «الدّليلُ» عندَ الَمناطِقةِ : فقَضِيَّتانِ فأكثرُ تكونُ عنهما قَضيّةٌ أُخْرَىٰ ، فهو عندَهم مُرَكَّبٌ ، ويُقالُ له : «المادَّةُ» و«الصُّورةُ».

وخَرَجَ ١ ـ بـ « صحيحِ النَّظَرِ » : فاسِدُه ، فلا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ به إلى المطلوبِ ؛ لإنْتِفاءِ وجهِ الدَّلالةِ عنه وإِن أَدَّىٰ إليه بواسِطةِ ١ ـ اعْتِقادٍ ٢ ـ أو ظَنِّ : كما إذا نُظِرَ ١ ـ في العالَمِ مِن حيثُ البَساطةُ ، ٢ ـ وفي النّارِ مِن حيثُ التسخينُ ؛ فإنّهما ليسَا مِن شأنِهما أن يُنْتَقَلَ بهما إلى وُجُودِ الصّانِعِ والدُّخانِ ، لكنْ يُؤَدِّي إلىٰ وُجُودِهما هذانِ النَّظَرانِ ١ ـ ممّنِ اعْتَقَدَ «أنَّ العالَمَ بسيطٌ » + «وكُلُّ بسيطٍ له صانِعٌ » ، هذانِ النَّظَرانِ ١ ـ ممّنِ اعْتَقَدَ «أنَّ العالَمَ بسيطٌ » + «وكُلُّ بسيطٍ له صانِعٌ » ، ٢ ـ وممّن ظَنَّ «أنّ كُلَّ مُسَخَّنِ له دُخانٌ » .

كذا قِيلَ، وهو ظاهِرٌ في المطلوبِ الإعْتِقاديِّ والظُّنِّيِّ، لا العِلْمِيِّ؛ لِما

قوله : (كذا قِيلَ وهو ظاهِرٌ) إلىٰ قُولِه : (إِذَا تَبَيَّنَ فَسَادُ النَّظَرِ) غيرُ موجودٍ في

وَالْعِلْمُ عِنْدَنَا عَقِبَهُ مُكْتَسَبٌ فِي الْأَصَحِّ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

سيَأْتِي : أَنَّ العَلَمَ لَا يَقْبَلُ التَّغَيُّرَ ، وظاهِرٌ : أَنَّ الحَاصِلَ بِذَلَكَ يَقْبَلُه إِذَا تَبَيَّنَ فَسَادُ النَّظَرِ .

٢ ـ وبـ (الحَبَرِيِّ): المطلوبُ التَّصَوُّرِيُّ، فَيُتَوَصَّلُ إليه بالحَدِّ: بأن يُتَصَوَّرَ بتَصَوُّرِه : كـ (الحَبَوانُ النّاطقُ) حَدًّا لـ (المِإنْسانِ)، وسيأتي حَدُّ (الحَدِّ) الشّامِلِ لذلك ولغيره.

(وَالْعِلْمُ) بالمطلوبِ الحاصِلُ (عِنْدَنَا) أَيُّهَا الأَشاعِرَةُ (عَقِبَهُ) أَيْ عَقِبَ صحيحِ النَّظَرِ ١ ـ عادَةً عندَ الأَشْعَرِيِّ وغيرِه، فلا يَتَخَلَّفُ إِلّا خَرْقًا لِلعادَةِ كَتَخَلُّفِ الإِحْراقِ عن مُماسَّةِ النّارِ ، ٢ ـ أو لُزُومًا عندَ الإِمامِ الرّازيِّ وغيرِه، فلا يَنْفَكُ أصلًا كُوجُودِ الجَوْهَرِ لُوجُودِ العَرَضِ (مُكْتَسَبٌ) لِلنّاظِرِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأن حُصُولَه عن نظرِه المُكْتَسَب لَه.

وقيلَ : لَا ؛ لأَنَّ حُصُولَه اضْطِرارِيٌّ لا قُدْرَةَ على دَفْعِه.

فلا خِلافَ إِلَّا في التَّسْمِيَةِ ، وهي بالمُكْتسَبِ أَنْسَبُ ، والتَّصحيحُ مِن زِيادتِي .

وكـ (العِلْمِ) فيما ذُكِرَ (الظَّنُّ) وإِن لم يَكُنْ بينَه وبينَ أمرٍ مّا ارْتِباطٌ بحيثُ يَمْتَنِعُ تَخلُّفُه عنه عقلًا أو عادةً؛ لأنّ النَّتيجةَ لازِمةٌ لِلقَضِيَّتَيْنِ وإِن كانَتا ظنَّيَتَيْن،

- ﴿ تعليفات على غاية الوصول ۞ - · · · · · · · · · · وهو موجودٌ في النَّسَخِ الأَزْهَريَّةِ وجميعِ الطَّبَعاتِ .

قوله : (لا يَقْبَلُ التَّغَيُّرَ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٦٤٤ : «لَّا يَقْبَلُ النَّقضَ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٢١) والهاشِمِيَّةِ (ص٨٩)، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤٧١) ودارِ الضِّياءِ (ص٥٥١).

وَالْحَدُّ : مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيُقَالُ : الْجَامِعُ الْمَانِعُ ، وَالْمُطَّرِدُ الْمُنْعَكِسُ .

🥞 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🕏

وزَوالُه بعدَ حُصُولِه لا يَمْنَعُ حُصُولَه لُزُومًا أو عادَةً.

وخَرَجَ بـ (عندَنا) : المُعْتَزِلةُ ، فقالُوا : (النَّظَرُ يُولِّدُ العلمَ) كَتَوْلِيدِ حَرَكةِ اليدِ لَحَرَكَةِ اليدِ لَحَرَكَةِ المَنْتَاحِ عندَهُم ، وعلى وِزانِه يُقالُ : (الظَّنُّ مُتَوَلِّدٌ عنِ النَّظَرِ) عندَهُم .

(وَالحَدُّ) لَغَةً : المَنْعُ ، واصْطِلاحًا عندَ الأُصُولِيِّين : (١ ـ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ) ولا يُمَيِّزُ كذلكَ إِلّا ٢ ـ ما لا يَخْرُجُ عنه شيءٌ مِن أَفرادِ المحدودِ ، ولا يَدْخُلُ فيه شيءٌ مِن غيرِها .

(٢ _ وَيُقَالُ) : الحدُّ : (الجَامِعُ) أَيْ لِأَ فْرادِ المحدودِ (المَانِعُ) أَيْ مِنْ دُخُولِ غيرِها فيه.

(٣ ـ وَ) يُقالُ أيضًا: الحدُّ: (المُطَّرِدُ) أي الَّذي كُلَّما وُجِدَ وُجِدَ المحدودُ، فلا يَدْخُلُ فيه شيءٌ مِنْ غيرِ أَفرادِ المحدودِ، فيكونُ مانِعًا (المُنْعَكِسُ) أي الَّذي كُلَّما وُجِدَ المحدودُ وُجِدَ هُو، فلا يَخْرُجُ عنه شيءٌ مِنْ أَفرادِ المحدودِ، فيكونُ جامِعًا.

فَمُؤَدَّىٰ العِبارَتَيْنِ واحِدٌ، والأُولَىٰ أَوْضَحُ، فيَصْدُقانِ بـ «الحَيَوانُ النّاطِقُ» حَدًّا للإِنْسانِ، بخِلافِ حَدِّهِ بـ «الحَيَوانُ الكاتِبُ بالفِعْلِ»؛ فإنّه غيرُ جامِعٍ وغيرُ

قوله : (فَيَصْدُقانِ) في طبعة دارِ الفتَحِ (ص١٧٥) : «فَتَصْدُقانِ» بالتّاءِ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ، والخَطْبُ سهلٌ.

وَالْكَلَامُ فِي الْأَزَٰلِ يُسَمَّىٰ : خِطَابًا،

🚗 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 ----

مُنْعَكِسٍ ، وبـ «الحَيَوانُ الماشِي » ؛ فإنّه غيرُ مانِعِ وغيرُ مُطَّرِدٍ .

وتفسيرُ «المُنْعَكِسِ» بما ذُكِرَ ـ المُوافِقُ لِلعُرْفِ واللَّغةِ حيثُ يُقالُ : «١ ـ كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ ولا عَكْسَ» ـ أَظْهَرُ في معنَى إِنْسانٍ ناطقٌ ، وبالعَكْسِ ، ٢ ـ وكُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ ولا عَكْسَ» ـ أَظْهَرُ في معنَى «الجامِعِ» مِن تفسيرِ ابْنِ الحاجِبِ وغيرِه له بأنه : «كُلَّما انْتَفَى الحدُّ انْتَفَى المَحدُّ انْتَفَى المَحدُودُ» اللّازِمِ لذلك التَّفسيرِ .

وبما ذُكِرَ عُلِمَ : أَنّه قد يكونُ لِلشّيءِ حَدّانِ فأكثرُ : كقولِهم : «الحَرَكةُ : ١ ـ نُقْلَةُ ٢ ـ وَزَوالٌ ٣ ـ وذَهابٌ في جِهَةٍ» ، وهو المُخْتارُ كما نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عنِ القاضِي عبْدِ الوَهّابِ بعدَ نَقْلِه عن غيرِه خِلافَه .

(وَالْكَلَامُ) النَّفْسيُّ (فِي الْأَزَلِ يُسَمَّىٰ : «خِطَابًا») حقيقةً في الأَصَحِّ بتَنْزِيلِ المَعْدُومِ الَّذي سيُوجَدُ مَنْزِلةَ المَوجُودِ.

وقيلَ : لا يُسَمَّاهُ حقيقةً ؛ لِعَدَمِ مَن يُخاطَبُ به إِذْ ذاكَ ، وإنَّما يُسَمَّاهُ حقيقةً فِيما لا يَزالُ عندَ وُجُودِ مَن يَفْهَمُ وإِسْماعِه إيّاهُ : ١ ـ إِمَّا بلَفْظٍ : كالقُرآنِ ، ٢ ـ أو بلا لَفْظٍ : كما وَقَعَ لمُوسَىٰ ـ ﷺ ـ خَرْقًا لِلعادةِ .

وقيلَ : سَمِعَه بلَفْظٍ مِن جميعِ الجِهاتِ ؛ لذلك.

قوله : (الجِهاتِ لذلك) بلامِ الجَرِّ كما في نُسْخَةُ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢ أ) : الْبَكْنَاكِ، ، وكذا في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٢) ، أي : لِخَرْقِ العادةِ ، وفي الأَزْهَرِيّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٤ أ) : «كذلك» بكافِ الجَرِّ : الْمُنْتَقِيْنِ ، وكذا في الأَزْهَرِيّةِ رقم ٣٤٧٥ (ق ١ ب) : كذلك والنّاوا الله واختارَه شيخُنا في طبعةِ دارِ الضِّياءِ (ص١٥٨) ، قالَ : «قوله : (كذلك)

وَيَتَنَوَّعُ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

(وَ) الكلامُ النَّفْسِيُّ (يَتَنَوَّعُ) إلىٰ أمرٍ ونهيٍ وخَبَرٍ وغيرِها (فِي الْأَصَحِّ) بالتَّنزيلِ السّابِقِ.

وقيلَ : لا يَتَنَوَّعُ إليها ؛ لِعَدَمِ مَن تَتَعَلَّقُ به هذه الأشياءُ إِذْ ذاكَ ، وإنّما يَتَنَوَّعُ إليها فيما لا يَزالُ عندَ وُجُودِ مَن تَتَعَلَّقُ به ، فتكونُ الأنواعُ حادِثةً مع قِدَمِ المُشْتَرَكِ بينَها .

وهذا يَلْزَمُه مُحالٌ ، وهو وُجُودُ الجِنْسِ مُجَرَّدًا عن أنواعِه إِلّا أن يُرادَ أنها أنواعٌ اعْتِبارِيَّةٌ _ أَيْ : عَوارِضُ _ له يَجُوزُ خُلُوَّه عنها تَحْدُثُ بحَسَبِ التَّعَلُّقاتِ ، كما أنّ تَنَوُّعَه إليها على الأوَّلِ بحَسَبِ التَّعَلُّقاتِ أيضًا ؛ لكونِه صِفةً واحِدةً كالعلمِ وغيرِه مِن الصِّفاتِ ، فمِن حيثُ تَعَلُّقُه ١ _ في الأَزَلِ ٢ _ أو فيما لا يَزالُ بشيء على وجهِ الإقْتِضاءِ ١ _ لِفعلِه يُسَمَّى : «أمرًا» ٢ _ أو لِتَرْكِه يُسَمَّى : «نهيًا» ، وعلى هذا القِياسُ .

وأَخَّرْتُ _ كـ (الأصلِ) _ هاتَيْنِ المسألتَيْنِ عنِ (الدّليلِ) ؛ لأنّ موضوعَهما مدلولُه في الجُملةِ ، والمدلولُ مُتَأَخِّرٌ عنِ الدَّليلِ .

وإِنَّمَا قُدِّمَتَا عَلَىٰ «النَّظَرِ» _ المُتَعَلِّقِ بالدِّليلِ أيضًا _ لِأَنَّ موضوعَهما أَشَدُّ ارْتِباطًا منه بالدَّليلِ؛ وألنَّظُرُ مِن آلاتِ تحصيلِه.

أي خَرْقًا لِلعادةِ». اهـ فمَاَلُ العِبارَتَيْنِ واحِدٌ.

قوله : (تَتَعَلَّقُ) بتاءَيْنِ كما في نُسْخةُ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢ أ) : الْمَجْيَزُنْهِ بَنْكُ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٧٧)، وفي بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ والطَّبَعاتِ : «يَتَعَلَّقُ».

قوله : (وأَخَّرْتُ كالأصلِ) إلىٰ قُولِه : (والنَّظَرُ مِن آلاتِ تحصيلِه) غيرُ موجودٍ

وَ «النَّظَرُ» : فِكْرٌ يُؤَدِّي إِلَىٰ عِلْمٍ أَوِ اعْتِقَادٍ أَوْ ظَنِّ.

🚗 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(وَ«النَّظَرُ») لُغةً يُقالُ لِمَعانٍ منها : ١ ـ الاِعْتِبارُ ٢ ـ والرُّؤْيةُ.

واصْطِلاحًا: (فِكْرٌ) وتَقَدَّمَ تفسيرُه (يُؤَدِّي) أَيْ: يُوصِلُ (إِلَىٰ ١ - عِلْم ٢ ـ أَوِ اعْتِقَادٍ) والتّصريحُ به مِن زِيادتي (٣ ـ أَوْ ظَنِّ) بمطلوبِ ١ ـ خَبَرِيِّ فيها ، ٢ _ أو تَصَوُّريِّ ١ _ في العلم ٢ _ والإعْتِقادِ ، فخَرَجَ الفكرُ غيرُ المُؤَدِّي إلى ذلك : كأكثرِ حديثِ النَّفْسِ، فليسَ بنَظَرٍ.

وشَمِلَ التَّعريفُ:

١ ـ النَّظَرَ الصّحيحَ : مِن ١ ـ قَطْعِيِّ ٢ ـ وظَنِّيٍّ.

٢ _ والفاسِدَ؛ فإنّه يُؤَدِّي إلى ذلك بواسِطةِ اعْتِقادٍ أو ظَنِّ كما مَرَّ بَيانُه وإِن لم يَسْتَعْمِلْ بعضُهم «التَّأْدِيَةَ» إلَّا فيما يُؤدِّي بنفسِه ، كذا قيلَ ، وظاهِرٌ : أنَّه خاصٌّ بتَأْدِيَتِه إلى الإعْتِقادِ أو الظَّنِّ ، لا العلم ؛ لِمَا مرَّ في تعريفِ «الدّليلِ» .

___________ تعليقات على غاية الوصول ﴿ _______ نعليقات على غاية الوصول ﴿ _______ في نُسْخَةً الظَّاهِرِيّةِ والطَّبَعاتِ . في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ .

قوله : (أَوِ اعْتِقَادٍ والتّصريحُ به مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢ أ) ، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (في العلم والاِعْتِقادِ) قولُه : «والاعتقاد» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢ ب)، موجودٌ فَي النُّسَخ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (كذا قيلَ وظاهِرٌ أنَّه خاصٌّ) إلىٰ قولِه : (لِمَا مرَّ في تعريفِ الدَّليلِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢ ب)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ والطَّبَعاتِ. وَ «الْإِذْرَاكُ» ١ _ بِلَا حُكْمٍ : «تَصَوُّرٌ» ، ٢ _ وَبِهِ : «تَصَوُّرٌ بِتَصْدِيقٍ» ، وَهُوَ : «الحُكْمُ» .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

(وَ «الْإِدْرَاكُ») لُغةً : الوُصُولُ ، واصْطِلاحًا : وُصُولُ النَّفْسِ إلىٰ تَمامِ المعنَىٰ مِن ١ ـ نِسْبَةٍ ٢ ـ أو غيرِها (١ ـ بِلَا حُكْمٍ) مَعَه : مِن إِدْراكِ وُقُوعِ النِّسبةِ أَوْ لا وُقُوعِها : («تَصَوُّرُ ») ساذَجٌ ، ويُسَمَّىٰ : «عِلْمًا » أيضًا كما عُلِمَ ممّا مَرَّ .

أمَّا وُصُولُ النَّفْسِ إلى المعنَى لا بتَمامِه فيُسَمَّى: «شُعُورًا».

(٢ _ وَبِهِ) أي بالحكم ، أيْ : والإِدْراكُ لِلنَّسْبةِ وطَرَفَيْها معَ الحكمِ المسبوقِ بذلكَ : («تَصَوُّرٌ بِتَصْدِيقٍ») أي مَعَه : كإِدْراكِ ١ _ الإِنْسانِ ٢ _ والكاتِبِ ٣ _ وثُبُوتِ الكِتابةِ له ٤ _ وأنّ النِّسبةَ واقِعةٌ أَوْ لَا في التَّصديقِ بـ «أنّ الإِنْسانَ كاتبٌ» أو «أنّه ليسَ بكاتبِ» الصّادِقَيْنِ في الجُمْلةِ .

(وَهُوَ) أي التّصديقُ : (الحُكْمُ) وهذا مِن زِيادتي، وهو رأْيُ المُحَقِّقِين.

وقيلَ : «التّصديقُ» : التَّصَوُّرُ معَ الحُكْم ، وعليه جَرَىٰ «الأصلُ».

فالتَّصَوُّراتُ السَّابِقةُ على الحكمِ على هذا شَطْرٌ منه، وعلى الأوَّلِ شرْطٌ له.

وتَفْسِيرِي له بأنّه : «إِدْراكُ وُقُوعِ النِّسبة أَوْ لَا وُقُوعِها» هو رأيُ مُتَقَدِّمِي المَناطِقَةِ، قالَ القُطْبُ الرّازيُّ وغيرُه مِن المُحقِّقِين : «وهو التَّحقيقُ».

وأمَّا مُتَأَخِّرُوهُم فَفَسَّرُوه ١ ـ بـ ﴿ إِيقَاعِ النِّسبةِ » ٢ ـ أو «انْتِزاعِها».

قوله: (وهو أي التَّصديقُ الحُكْمُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢ ب) بعدَه قبلَ قولِه: «وهذا مِن زيادتي»: «ويُعَبَّرُ عنه بـ«الإِسْنادِ» ونحوه». اهـ: البَّمْمِيْنِ إَنِي رُونِيْمِ عِنْمَالات دِ.

وقُدَماؤُهُم قالُوا: «الإِيقاعُ» و«الانْتِزاعُ» ونَحْوُهما عِباراتٌ وألفاظٌ» أَيْ: تُوهِمُ أَنَّ لِلنَّفْسِ بعدَ تَصَوُّرِ النِّسبةِ وطَرَفَيْها فِعْلًا ، وليسَ كذلكَ.

فالحكمُ عندَهم مِن «مَقُولةِ الإنْفِعالِ» ، وعندَ مُتَأَخِّريهم مِن «مَقُولَةِ الفِعْلِ» .

(١ - وَجَازِمُهُ) أي الحكمِ، أيْ: والحكمُ الجازِمُ (١ - إِنْ لَمْ يَقْبَلْ تَغَيُّرًا): بأنْ كانَ لمُوجِبِ: ١ - مِنْ حِسِّ ولو باطِنًا ٢ - أو عَقْلِ ٣ - أو عادةٍ، فيكونُ مُطابِقًا لِلواقِعِ (فَ«عِلْمٌ»): كالحكم ١ - بأنّ به ِجُوعًا أو عَطْشًا، ٢ - أو بأنّ زيدًا مُتَحَرِّكُ ممَّن رَآه مُتَحَرِّكًا، ٣ - أو بأنَّ العالَمَ حادِثٌ، ٤ - أو بأنَّ الجَبَلَ مِنْ حَجَرٍ.

(٢ - وَإِلّا) أَيْ وإِن قَبِلَ التَّغَيُّر: بأن لم يَكنْ لمُوجِبٍ ممّا ذُكِرَ ١ - طابَقَ الواقِعَ ٢ - أَوْ لا ؛ إِذْ يَتَغَيَّرُ الأَوَّلُ بالتَّشْكيكِ ، والثّاني ١ - به ٢ - أو بالإطّلاعِ على ما في نَفْسِ الأَمْرِ (فَـ اعْتِقَادُ ») وهو : ١ - «اعْتِقَادُ (صَحِيحٌ » إِنْ طَابَقَ) الواقِعَ : كاعْتِقادِ المُقَلِّدِ سُنِيَّةَ الضُّحى (٢ - وَإِلَّا) أَيْ : وإِن لم يُطابِقِ الواقعَ (فَ هَاسِدٌ ») : كاعْتِقادِ الفَلْسَفِيِّ قِدَمَ العالَم.

(٢ _ وَ) الحكمُ (غَيْرُ الجَازِمِ : ١ _ «ظَنِّ»، ٢ _ وَ«وَهْمٌ»، ٣ _ وَ«شَكُّ»؛ لِأَنَّهُ) أي غيرَ الجازِمِ :

- ١ _ إِمّا (رَاجِحٌ) ؛ لرُجْحانِ المَحكومِ به على نقيضِه : فـ (الظَّنُّ » .
- (٢ _ أَوْ مَرْجُوحٌ) ؛ لِمَرْجوحِيّةِ المحكومِ به لنَقيضِه : فـ (المَوْهُمُ».

أَوْ مُسَاوٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(٣ ـ أَوْ مُسَاوٍ)؛ لمُساواةِ المحكومِ به مِن كُلِّ مِن النَّقيضَيْنِ على البَدَلِ لِلآخَرِ، فـ «الشَّكُّ»، فهو ـ بخِلافِ ما قبلَه ـ حُكْمانِ كما قالَ إِمامُ الحَرَمَيْنِ والغَزَّاليُّ وغيرُهما: «الشَّكُّ: اعْتِقادانِ يَتَقاوَمُ سَبَبُهما».

وقالَ بعضُ المُحَقِّقِينَ : «ليسَ ١ ـ الوَهْمُ ٢ ـ والشَّكُّ مِن التَّصديقِ» ـ أَي بلْ مِن التَّصَوُّرِ ـ ؛ إِذِ الوَهْمُ : مُلاحَظةُ الطَّرَفِ المَرجوحِ ، والشَّكُّ : التَّرَدُّدُ في الوُقُوعِ واللّاوُقُوع .

فما أُرِيدَ ممّا مَرَّ : مِن أَنَّ العقلَ يَحكُمُ بالمَرْجُوحِ أَوِ المُساوِي عندَه ممنوعٌ على هذا، وقد أَوْضَحْتُ ذلك في «الحاشِيةِ».

وقد يُطْلَقُ «العِلْمُ» ١ ـ على الظَّنِّ ٢ ـ كعكسِه مَجازًا، فالأوَّلُ: كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْذَينَ تعالى: ﴿ ٱلْذَينَ عَالَىٰ عَالَمَ مُوهُنَّ مُوْمِئَتِ ﴾ أَيْ: ظَنَنْتُمُوهُنَّ، والنَّاني: كقولِه تعالىٰ: ﴿ ٱلْذَينَ يَظُنُونَ أَنَّهُم مُّلَقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ أَيْ: يَعْلَمُونَ.

→ تعليقات على غاية الوصول الاسلام

قوله: (وقد أَوْضَحْتُ ذلك في الحاشِيةِ) قالَ الْمُحَلِّيُّ (١٢٤/١): «وقيلَ: ليسَ الوَهْمُ والشَّكُ مِن التَّصديقِ، قالَ بعضُهم: وهو التَّحقيقُ». اه قالَ الشَّيخُ في «الحاشيةِ» الوَهْمِ والشَّكُ مِن التَّصديقِ ، قالَ بعضُهم) أيْ كالسَّعْدِ التَّفْتازانيِّ؛ فإنّه قالَ: «جَعْلُ الوَهْمِ والشَّكِّ مِن أقسامِ التَّصديقِ مُخالِفٌ لِلتَّحقيقِ»، ووافقَه السَّيِّدُ، قالَ: «لأنه لا بُدَّ في الحكمِ مِن رُجْحانٍ، ولا رُجْحانَ في الوَهْمِ والشَّكِّ». انْتَهَىٰ، والقائِلُ كالمُصَنِّفُ بأنّهُما مِن أقسامِ التَّصديقِ أَجابَ: بأنّ الواهِمَ حاكِمٌ بالطَّرَفِ المرجوحِ حُكْمًا مرجوحًا، والشَّكُّ حاكِمٌ بجَوازِ كُلِّ مِن النَّقِيضَيْنِ بَدَلًا عنِ الآخِرِ، ومَن أجابَ: بأنّ ذِكْرَهما ليسَ مِن حيثُ إِنّهما مِن أقسامِ التَّصديقِ – بل لأنّ امْتِيازَه على الوَجْهِ الأَكْمَلِ موقوفٌ عليه – مِن حيثُ إِنّهما مِن أقسامِ التّصديقِ – بل لأنّ امْتِيازَه على الوَجْهِ الأَكْمَلِ موقوفٌ عليه – فقد سَلَّمَ أنهما ليسا مِن أقسامِه». اهـ

فَ« الْعِلْمُ» : حُكْمٌ جَازِمٌ لَا يَقْبَلُ تَغَيُّرًا ، فَهُو نَظَرِيٌّ يُحَدُّ فِي الْأَصَحِ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 🚤

ويُطْلَقُ «الشَّكُّ» مَجازًا _ كما يُطْلَقُ لُغَةً _ على مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ الشَّامِلِ لِلظَّنِّ والوَهْمِ، ومِن ذلك قولُ الفُقَهاءِ : «مَنْ تَيَقَّنَ طُهْرًا أو حَدَثًا وشَكَّ في ضِدِّه عَمِلَ بيقينه».

W

(فَه الْعِلْمُ») أي : القِسْمُ المُسمَّىٰ به العِلْمِ التَّصْدِيقِيِّ» مِن حيثُ تَصَوُّرُه بحقيقتِه بقَرينةِ السِّياقِ : (حُكْمٌ جَازِمٌ لَا يَقْبَلُ تَغَيُّرًا، فَهُوَ نَظَرِيٌّ يُحَدُّ فِي الْأَصَحِّ).

واخْتارَ الإِمامُ الرّازيُّ : أنّه ضَرُورِيُّ أَيْ : يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْتِفاتِ النَّفْسِ إليه مِن غيرِ نَظَرٍ واكْتِسابٍ ؛ لأنَّ عِلْمَ كُلِّ أُحدٍ بأنّه عالِمٌ بأنّه موجودٌ _ مَثَلًا _ ضرُورِيُّ بجميعِ أَجْزائِه ، ومنها : تَصَوُّرُ العلمِ بأنّه موجودٌ بالحقِيقَة ، وهو عِلْمٌ تَصديقيُّ خاصٌّ ، فيكونُ تَصوُّرُ مُطلَقِ العِلْم التصديقِيِّ بالحقِيقَة ضرُورِيًّا ، وهو المُدَّعَىٰ .

وأُجيبَ : بمَنْعِ أَنَّه يَتَعَيَّنُ أَن يكونَ مِن أَجزاءِ ذلك تَصَوُّرُ العِلْمِ المذكورِ بالحقيقةِ ، بل يَكْفِي تَصَوُّرُه بوَجْهٍ ، فالضَّرُوريُّ تَصَوُّرُ مُطْلَقِ العلمِ التَّصديقيِّ بالوَجْهِ لا بالحقيقةِ الّذي النِّزاعُ فيه .

وعلىٰ ما اخْتارَه فلا يُحَدُّ؛ إِذْ لا فائِدةَ في حدِّ الضَّرُوريِّ؛ لحُصُولِه بغير حَدٍّ، قالَ : «نَعَمْ، قد يُحَدُّ الضَّرُورِيُّ؛ لِإِفادةِ العِبارةِ عنه»، أيْ : فيكونُ حدُّه حِينَئذٍ حَدًّا لَفْظِيًّا، لا حقِيقيًّا.

وقالَ إِمامُ الحرَمَيْنِ: «هو نَظَرِيُّ لكنَّه عَسِرٌ» أَيْ: لا يَحْصُلُ إلَّا بنَظَرٍ دَقِيقٍ ؛ للخَفائِه، ومالَ إليه «الأصلُ» حيثُ قالَ: «فالرَّأيُ الإمْساكُ عن تعريفِه» _ أي المسبوقِ بذلك التَّصَوُّرِ العَسِرِ _؛ صَوْنًا لِلنَّفْسِ عن مَشَقَّةِ الخَوْضِ في العَسِرِ.

قَالَ المُحَقِّقُونَ : وَلَا يَتَفَاوَتُ إِلَّا بِكَثْرَةِ المُتَعَلَّقَاتِ.

وَ «الجَهْلُ» : انْتِفَاءُ الْعِلْم بِالمَقْصُودِ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

قالَ الإِمامُ: «ويُمَيَّزُ عن غيرِه مِن أقسامِ الاِعْتِقادِ بأنّه: «اعْتِقادٌ جازِمٌ مُطابِقٌ ثابِتٌ»، فليسَ هذا حقيقَتَه عندَه.

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

BY

(قَالَ المُحَقِّقُونَ : وَلَا يَتَفَاوَتُ) العِلْمُ (إِلَّا بِكَثْرَةِ المُتَعَلَّقَاتِ) أَيْ : لا يَتَفاوَتُ في جزْئِيّاتِه ، فليسَ بعضُها _ ولو ضرُوريًّا _ أَقْوَىٰ مِن بعْضِها _ ولو نظريًّا _ ، وإنّما يَتَفاوَتُ بكثرةِ المُتَعَلَّقاتِ في بعضِ جُزْئِيّاتِه دُونَ بعضٍ ، فيَتَفاوَتُ فيها : كما في المَّنَعَلَقاتِ في بعضِ جُزْئِيّاتِه دُونَ بعضٍ ، فيَتَفاوَتُ فيها : كما في الله بكلاثةِ أشياءَ ٢ _ والعِلْم بشَيْئَيْنِ ؛ بِناءً على اتّحادِ العِلْم معَ تَعَدُّدِ المعلومِ كما هو قولُ بعْضِ الأَشاعِرَةِ ؛ قياسًا على علْم الله تعالى .

والأَشْعَرِيُّ وكثيرٌ مِنَ المُعْتَزِلةِ : على تَعَدُّدِ العلمِ بتَعَدُّدِ المعلوم ، وأجابُوا عنِ القياسِ : بأنَّه خالٍ عنِ الجامِعِ ، وعلى هذا لا يُقالُ : يَتَفاوَتُ بما ذُكِرَ .

وقيلَ : يَتَفَاوَتُ العلمُ في جُزْئِيّاتِه ؛ إِذِ العلمُ _ مثلًا _ بأنّ الواحِدَ نصفُ الإثْنَيْنِ أَقْوَىٰ في الجَزْمِ من العلم بأنّ العالَمَ حادِثٌ.

وأُجيبَ : بأنّ التَّفاوُتَ في ذلك ونَحْوِه ليسَ مِن حيثُ الجَزْمُ ، بلْ مِن حيثُ غيرُه : كَإِلْفِ النَّفْسِ بأَحَدِ المَعْلُومَيْن دُونَ الآخَرِ .

(وَ «الجَهْلُ» : انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالمَقْصُودِ فِي الْأَصَحِّ) أَيْ : بما مِن شأنِه أَن يُقْصَدَ

وَ «السَّهْوُ» : الْغَفْلَةُ عَنِ المَعْلُومِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

لِيُعْلَمَ : ١ ـ بأن لم يُدْرِكْ ، ويُسَمَّىٰ : «الجهْلَ البَسِيطَ» ، ٢ ـ أو أَدْرَكَ على خِلافِ هَيْئَتِه في الواقِع ، ويُسَمَّىٰ : «الجَهْلَ المُرَكَّبَ» ؛ لِتَرَكَّبِه مِنْ جَهْلَيْنِ : ١ ـ جَهْلِ المُدْرِكِ بما في الواقِع ، ٢ ـ وجهْلِه بأنّه جاهِلٌ به : كاعْتِقادِ الفَلْسَفِيِّ أَنَّ العالَمَ قديمٌ .

وقيلَ : «الجهْلُ » : إِدْراكُ المَعْلُومِ على خِلافِ هَيْئَتِه ، فـ (الجهْلُ البَسيطُ» على الأوَّلِ ليسَ جهلًا على هذا .

واسْتُغْنِيَ بـ «انْتِفاءِ العِلْمِ» عنِ التَّقْييدِ في قولِ بعضِهم : «عَدَمُ الْعِلْمِ عمّا مِنْ شَأْنِه العِلْمُ» لإِخْراجِ الجَمادِ والبَهِيمةِ عنِ الاِتِّصافِ بالجَهْلِ ؛ لأنّ «انْتِفاءَ العِلْمِ» إنّما يُقالُ فيما مِن شأنِه العلمُ ، بخِلافِ «عَدَم العِلْم» .

وخَرَجَ بـ «المقصودِ» : غيرُه : كأَسْفَلِ الأرضِ وما فيه ، فلا يُسَمَّىٰ انْتِفاءُ العِلْمِ به : «جَهْلًا» اصْطِلاحًا ، والتَّعبيرُ به أحسنُ _ كما قالَ البِرْماوِيُّ _ مِن تعبيرِ بعضِهم بـ «الشّيءِ» ؛ ١ _ لِأنّ «الشّيْءَ» لا يُطْلَقُ على المَعْدُومِ ، بخِلافِ «المقصودِ» ، ٢ _ ولأنّه يَشْمَلُ غيرَ المقصودِ .

W

(وَ «السَّهْوُ» : الْغَفْلَةُ عَنِ المَعْلُومِ) الحاصِلِ، فَيَتَنَبَّهُ له بأَدْنَىٰ تَنْبِيهٍ، بخِلافِ «النِّسْيانِ»، فهو : زَوالُ المَعلومِ، فيَسْتَأْنِفُ تحصيلَه.

وعَرَّفَه الكَرْمانِيُّ وغيرُه بـ«ـزَوالِ المَعْلُومِ عنِ القُوَّةِ الحافِظةِ والمُدْرِكَةِ»، و«السَّهْوَ» بـ«ـزَوالِه عنِ الحافِظةِ فَقَطْ»، وذلك قريبٌ ممّا ذُكِرَ.

^{----- 🗞} تعليقات على غاية الوصول 🗞---

قوله : (الكَرْمانيُّ) بفتحِ الكافِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ : وَعَثَرَةُ اللَّهُ فِي نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ : وَعَثَرَةُ اللَّهُ فِي نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ :

وجَعَلَهُما البِرْماوِيُّ مِن أقسام «الجَهْلِ البَسيطِ» : حيثُ قَسَّمَه إليهِما وإلى غيرِهِما، ثُمَّ فَرَقَ بينَهُما: بأنَّه إِنْ قَصُرَ زَمَنُ الزَّوالِ سُمِّيَ: «سَهْوًا»، وإلَّا فـ «نِسْيانًا» ، قالَ : «وهذا أحسنُ ما فُرِقَ به بينَهما» .

* * *

مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُّ : أَنَّ «الحَسَنَ» : مَا يُمْدَحُ عَلَيْهِ ، وَ«الْقَبِيحَ» : مَا يُذَمُّ عَلَيْهِ ، فَمَا لَا وَلَا : «وَاسِطَةٌ».

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

هي: إِثْباتُ عَرَضٍ ذاتِيّ لِمَوْضُوعِ

(الْأَصَحُّ: ١ ـ أَنَّ «الحَسَنَ» : مَا) أَيْ : فِعْلُ (يُمْدَحُ) أَيْ : يُؤْمَرُ بالمدْحِ (عَلَيْهِ) ، وهو : ١ ـ الواجبُ ، ٢ ـ والمَنْدُوبُ ، ٣ ـ وفعلُ الله تعالى .

(٢ _ وَ «الْقَبِيحَ » : مَا يُذَمُّ عَلَيْهِ) وهو : الحَرامُ.

(٣_ فَمَا لَا) يُمْدَحُ (وَلَا) يُذَمُّ عليه : مِن ١ _ المكرُوهِ الشّامِلِ لِخلافِ اللَّوْلَىٰ ٢ _ والمُباحِ : («وَاسِطَةٌ») بين «الحَسَنِ» و«القَبيحِ»، وهذا ما قالَه إِمامُ الْحَرَمَيْنِ ١ _ في المكرُوهِ صَرِيحًا، ٢ _ وفي المُباحِ ٣ _ وفعلِ غيرِ المُكلَّفِ نُزُومًا، ورَجَّحَه «الأصلُ» في «شرْحِ المُخْتَصَرِ» في المَكرُوهِ، وتَبِعَه البرْماوِيُّ فيه، وأَلْحَقَ بِهُ المُباحَ بَحْثًا.

وقيلَ : «الحَسَنُ» : فِعلُ المُكلَّفِ المأذُونُ فيه : مِن ١ ـ واجبِ ٢ ـ ومندُوبِ ٣ ـ ومندُوبِ ٣ ـ ومندُوبِ ٣ ـ ومُباحٍ ، و «القَبِيحُ» : ما نُهِيَ عنه شَرْعًا ولو كان مَنْهِيًّا عنه بعُموم النَّهْيِ المُسْتَفادِ مِن أُوامِرِ النَّدْبِ كما مَرَّ ، فيَشْمَلُ ١ ـ الحَرامَ ، ٢ ـ والمكروة ٣ ـ وخِلافَ الأولى ، وهذا ما رَجَّحَه «الأصلُ» هُنا فيهما .

ولِأَصْحَابِنَا فيهما عِبَارَاتٌ أُخْرَىٰ.

قوله : (أَيْ يُؤْمَرُ بِالمَدْحِ) غيرُ مُوجُودٍ فَي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ.

قوله : (فَمَا لَا يُمْدَحُ وَلَا يُذَمُّ عليه) إلى قولِه : (ولِأَصْحابِنا فيهما عِباراتٌ أُخْرَىٰ)

وَأَنَّ جَائِزَ التَّرْكِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ،

١ ـ منها : أَنَّ «الحَسَنَ» : ما لِلْقادِرِ عليهِ العالِمِ بحالِه أن يَفْعَلَه ، و «القَبِيحَ»
 بخِلافِه ، فيَدْخُلُ فيه الحرَامُ فقط ، وفي «الحَسَنِ» ما سِواه .

٢ _ ومنها : أَنَّ «الحَسَنَ» هو : الواقِعُ على صِفَةٍ تُوجِبُ المَدْحَ ، و «القَبِيحَ»
 هو : الواقعُ على صِفَةٍ تُوجِبُ الذَّمَّ ، فيَدْخُلُ فيه الحَرامُ فقط أيضًا ، وفي «الحَسَنِ» :
 ١ _ الواجِبُ ٢ _ والمندوبُ ، فالمكروهُ والمُباحُ : واسِطةٌ بينَ «الحَسَنِ» و «القَبِيحِ» .

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ جَائِزَ التَّرْكِ) سَواءٌ أَكانَ ١ _ جائِزَ الفِعْلِ أيضًا ٢ _ أَمْ لا (لَيْسَ بِوَاجِبٍ)؛ وإِلّا لَامْتَنَعَ ترْكُه، والفَرْضُ أنَّه جائِزٌ.

وقالَ بعضُ الفُقَهاءِ: يَجِبُ الصَّوْمُ علىٰ ١ ـ الحائِضِ ٢ ـ والمَريضِ ٣ ـ والمَريضِ ٣ ـ والمَريضِ ٣ ـ والمُسافِرِ مَعَ جَوازِ تَرْكِهِم له؛ ١ ـ لِقولِه تعالىٰ: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَاللَّهُمَ وَهُم شَهِدُوه، ٢ ـ ولِوُجُوبِ القَضاءِ عليهم بقَدْرِ ما فاتَهُم، فكانَ المَأْتِيُّ

«تعليقات على عاية الوصول التّبارة أنسْخة الظّاهِريّة (ق ٢٥ ب) هُنا : «(فالمكروه) الشّامِلُ لِخِلافِ الأَوْلى (والمُباحُ عِبارةُ نُسْخة الظّاهِريّة (ق ٢٥ ب) هُنا : «(فالمكروهُ) الشّامِلُ لِخِلافِ الأَوْلى (والمُباحُ والسِرْماويُّ تَبَعًا لإِمامِ الحَرَمَيْنِ، وقيلَ : الحَسَنُ : ما لم يُنْهَ عنه شرعًا، فيَشْمَلُ ١ ـ فعلَ المُكلَّفِ المُأذونَ فيه مِن واجِبٍ ومندوبٍ ومُباحٍ، ٢ ـ وفعلَ غيرِ المُكلَّفِ : كصَبِيِّ وساهِ ونائِم المأذونَ فيه مِن واجِبٍ ومندوبٍ ومُباحٍ، ٢ ـ وفعلَ غيرِ المُكلَّفِ : كصَبِيِّ وساهِ ونائِم وبهيمةٍ، والقبيحُ : ما نُهِيَ عنه شرعًا ولو كانَ مَنْهِيًّا عنه بعُمُومِ النّهي المُسْتَفادِ مِن أوامِرِ النّدبِ كما مَرَّ، فيَشْمَلُ الحَرامَ والمكروة وخِلافَ الأولى، ولأصْحابِنا في الحَسَنِ والقَبِيح عباراتٌ ..» إلخ.

وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤗

بِه بَدَلًا عنِ الفائِتِ.

وأُجيبَ : ١ ـ بأنّ شُهُودَ الشَّهْرِ مُوجِبٌ عندَ انْتِفاءِ العُذْرِ لا مُطْلَقًا ، ٢ ـ وبأنّ وُجُوبِ ـ وهو هُنا شُهُودُ الشَّهْرِ ـ وقدْ وُجِدَ وُجُوبِ ـ وهو هُنا شُهُودُ الشَّهْرِ ـ وقدْ وُجِدَ لا على وُجُوبِ اللَّذاءِ ، وإلّا لَمَا وَجَبَ قَضاءُ الظُّهْرِ ـ مثلًا ـ على مَن نامَ جميعَ وقتِها .

وقيلَ : يَجِبُ الصَّوْمُ على المُسافِرِ دُونَ الحائِضِ والمَريضِ ؛ لِقُدْرَتِه عليه دُونَهما .

وقيلَ : يَجِبُ عليه دُونَهما أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ : الحاضِرُ أو آخَرُ بعدَه.

(وَالخُلْفُ لَفْظِيُّ) أَيْ : راجعٌ إلى اللَّفْظِ دُونَ المعنَى ؛ لأنَّ ١ ـ تَرْكَ الصَّومِ حَالَ العُذْرِ جائزٌ اتِّفاقًا ، ٢ ـ والقَضاءَ بعدَ زَوالِه واجِبٌ اتِّفاقًا .

W

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ المَنْدُوبَ مَأْمُورٌ بِهِ) أَيْ : مُسَمَّىٰ بِه حقيقةً كما نَصَّ عليه الشَّافِعيُّ وغيرُه.

وقيلَ : لا .

والخِلافُ مَبْنِيٌّ على أنَّ «أَ م رَ» حقيقةٌ ١ ـ في الإِيجابِ كصيغةِ «افْعَلْ» ٢ ـ أو في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بيْنَه وبينَ النَّدْبِ أيْ : طَلَبِ الفِعْلِ. والتَّرجيحُ مِن زِيادتي، وعليه جَرَىٰ الآمِدِيُّ. وَأَنَّهُ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ كَالمَكْرُوهِ؛ بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ «التَّكْلِيفَ» : إِلْزَامُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ، لَا طَلَبُهُ.

أمّا إنّه مأمورٌ به بمعنَىٰ أنّه مُتَعَلَّقُ الأمرِ _ أي صيغةِ «افْعَلْ» _ فلا نِزاعَ فيه، سَواءٌ أَقُلْنا : إنّها مَجازٌ في النَّدْبِ، أمْ حقيقةٌ فيه كالإيجابِ؟ : خِلافٌ يأتي.

(وَ) الأصحُّ : (١ ـ أَنَّهُ) أي المندوبَ (لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ ٢ ـ كَالمَكْرُوهِ)، فالأصحُّ : أنّه ليسَ مُكلَّفًا به.

وقيلَ : مُكلَّفٌ بهما كالواجِبِ والحَرام.

ورَجَّحُوا الأَوَّلَ (بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ «التَّكْلِيفَ») اصْطِلاحًا: (١ ـ إِلْزَامُ مَا فِيهِ كُلُفَةٌ) أَيْ: مَشَقَّةٌ: مِن فعلٍ أو تركٍ (٢ ـ لَا طَلَبُهُ) وبه فَسَّرَ القاضي أَبُو بكرٍ الباقِلّانيُّ، أي: لا طَلَبُ ما فيه كُلْفَةٌ: ١ ـ على وجهِ الإِلْزامِ ٢ ـ أَوْ لا.

فَعَلَىٰ تَفْسِيرِ «التَّكليفِ» بالأوَّلِ يَدْخُلُ ١ _ الواجِبُ ٢ _ والحَرامُ فقط.

وعلى تفسيرِه بالنّاني يَدْخُلُ جميعُ الأَحكامِ إِلّا المُباحَ، لكنْ أَدْخَلَه الأُسْتاذُ أَبُو إِسْحاقَ الإِسْفِرايِينِيُّ مِن حيثُ وُجُوبُ اعْتِقادِ إِباحَتِه؛ تَتْميمًا لِلأقسامِ، وإلّا أَبُو إِسْحاقَ الإِسْفِرايِينِيُّ مِن حيثُ وُجُوبُ اعْتِقادِ إِباحَتِه؛ تَتْميمًا لِلأقسامِ، وإلّا

قوله : (كالمكروهِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قَ ٢٦ ب) : «كالمُباحِ» : لِمِنْ َقَالِمِ كَالِمُ بَاحِهُ ، وعليه جميعُ الطَّبَعاتِ .

قوله : (ورَجَّحُوا الأُوَّلَ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٦ ب) : «ورَجَّحُوا الأوَّلَ في المندوب».

قُوله : (الإِسْفِرايِينِيُّ) بياءَيْنِ كما في بعضِ النُّسَخِ والطَّبَعاتِ ، وفي أكثرِ النُّسَخِ بياءِ واحِدةٍ .

وَأَنَّ المُبَاحَ لَيْسَ بِحِنْسِ لِلْوَاجِبِ، 🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

فَغَيْرُه مِثْلُه في ذلك.

وإِلْحاقِي المَكْرُوهَ بالمَنْدُوبِ هو الوَجْهُ، لا إِلْحاقُ «المُباح» به كما سَلَكَه «الأصلُ» ، إِذْ لا إِلْزَامَ فيه ولا طَلَبَ ، فلا يَتَأَتَّىٰ فيه القَوْلُ : بأنَّه مُكلَّفٌ به إلَّا على ما سَلَكَه الأُسْتاذُ.

600 M

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ المُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسِ لِلْوَاجِبِ)، بلْ هُما نَوْعانِ لجِنْسٍ، وهُو : «فِعْلُ المُكلَّفِ» الَّذي تَعَلَّقَ به حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

وقيلَ : إنَّه جِنْسٌ له؛ لأنَّه مَأْذُونٌ في فعلِه، وتَحْتَه أنواعٌ : ١ ـ الواجِبُ ٢ _ والمندوبُ ٣ _ والمُخَيَّرُ فيه ٤ _ والمَكرُوهُ الشَّامِلُ لخِلافِ الأولى ، واخْتَصَّ الواجِبُ بفصْلِ : «المَنْعِ مِن التَّرْكِ».

قُلْنا : واخْتَصَّ المُباحُ أيضًا بفَصْلِ : «الإِذْنِ في التَّركِ على السَّواءِ».

والخُلْفُ لَفْظيٌّ؛ إِذِ المُباحُ ١ _ بالمعنَىٰ الأوّلِ _ أي «المَأْذُونِ فيه» _ جنْسٌ لِلواجِبِ اتِّفاقًا، ٢ _ وبالمعنَىٰ الثَّاني _ أي «المُخَيَّرِ فيه»، وهو المشهورُ _ غيرُ جنْس له اتِّفاقًا.

SU

🗞 تعليقات على غاية الوصول 🚷-

قوله : (وإِلْحاقِي المَكْرُوهَ بالمَنْدوبِ) إلى قولِه : (إِلّا على ما سَلَكَه الأُسْتاذُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٦ ب)، موجودٌ في النُّسَخ الأَزْهَريَّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (أنواعٌ) بالتّنوينِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ : الْوَاعُ الوَاحِيعِ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص١٨٧) ضبطُه بإِضافَتِه إلى «الواجِبِ».

وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَأَنَّ الْإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ،

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي المُباحَ (فِي ذَاتِهِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ)، فليسَ بواجِبٍ ولا مَنْدُوبِ.

وقالَ الكَعْبِيُّ : إنّه مأمورٌ به _ أيْ : واجِبٌ _ ؛ إِذْ ١ _ ما مِن مُباحِ إِلّا ويَتَحَقَّقُ به تَرْكُ حَرامٍ مّا ، فيتَحَقَّقُ بالسُّكُوتِ تَرْكُ القَذْفِ ، وبالسُّكُونِ تركُ القَتْلِ ، ٢ _ وما يَتَحَقَّقُ بالشَّيءِ لا يَتِمُّ إلّا به ، ٣ _ و «تركُ الحَرامِ واجِبٌ + وما لا يَتِمُّ الواجِبُ إِلّا به واجِبٌ » . كما سيَجِيءُ _ = «فالمُباحُ واجِبٌ » ، ويأتِي ذلك في غيرِه : كالمَكْرُوهِ .

والخُلْفُ لفظيٌّ؛ فإِنَّ الكَعْبِيَّ قائلٌ : بأنَّه ١ ـ غيرُ مأمورٍ به مِن حيثُ ذاتُه ، ٢ ـ ومأمورٌ به مِن حيثُ ما عَرَضَ له : مِن تَحَقَّقِ تركِ الحَرامِ بِه ، وغيرُه لا يُخالِفُ ٢ ـ ومأمورٌ به ، لا لِمَحَلِّ الخِلافِ ، فيهما ، فقولي : «في ذاتِه» قَيْدٌ للقولِ بأنَّ المُباحَ غيرُ مأمورٍ به ، لا لِمَحَلِّ الخِلافِ ، وسيأتِي ما له بذلك تَعَلَّقُ .

~~~

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الْإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ)؛ لأنّها : التَّخيِيرُ بين الفِعْلِ والتّركِ المُتَوَقِّفُ وُجُودُه _ كَبَقِيَّةِ الأحكامِ _ على الشَّرْع كما مَرَّ.

وقالَ بعضُ المُعْتَزِلةِ : لا ؛ لأنَّها : «انْتِفاءُ الحَرَجِ عنِ الفعلِ والتَّرْكِ» ، وهو

قوله : (فقولي في ذاتِه قَيْدٌ) إَلى قولِه : (وسيَأْتِي مَا لَه بذلك تَعَلُّقٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٧ أ)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ والطَّبَعاتِ.

وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

ثابِتٌ قبلَ وُرُودِ الشَّرْعِ مُسْتَمِرٌّ بعدَه.

S. 2500

(وَالخُلْفُ) في المَسائِلِ الثَّلاثِ (لَفْظِيُّ) أي راجعٌ إلى اللَّفظ دُونَ المعنَى : 1 ، ٢ _ أمَّا في الأُولَيَيْن فلِما مَرَّ .

٣ ـ وأمّا في الثّالِثةِ فلِأنَّ الدَّليلَيْنِ لَمْ يَتَوارَدا على مَحَلٍّ واحدٍ ، فتأخيرِي لهذا
 عنِ الثّلاثِ أَوْلَىٰ مِنْ تقديم «الأصلِ» له على الأَخِيرَةِ .

واعْلَمْ: أنَّ ما سَلَكْتُه في «مَس**َال**ةِ الكَعْبِيِّ» تَبِعْتُ فيه هُنا الأكثرَ، وأَوْلىٰ منه ما سَلَكْتُه في «الحاشِيةِ» أخذًا مِن كلامِ بعضِ المُحَقِّقِين:

🦠 تعليقات على غاية الوصول 😵

قوله : (في الأُولَيَيْنِ) في طَبَعةِ دارِ الْفتح (صَ ١٨٨) : «في الأُوَّلَيْنِ».

قوله : (واعْلَمْ أنّ ما سَلَكْتُه في مَسألةِ الكَعْبِيِّ) إلىٰ قولِه : (ظاهِرَ كلامِ الكَعْبِيِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٧ أ) ، موجودٌ في النُّسَخ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله: (وأَوْلَىٰ منه ما سَلَكْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٠/٣ ـ ٣٢٠): (٠٠٠ هذا، معَ أنّ التّحقيقَ في العِبارةِ عن حالِ المُباحِ معَ تركِ الحَرامِ أن يُقالَ: «تركُ الحَرامِ يَحْصُلُ عندَ فعلِ المُباحِ، لا بفعلِ المُباحِ» كقولِ القاضِي في الصّلاةِ في الدّارِ المغصوبةِ: «يَسْقُطُ الفَرْضُ عندَها، لا بها»، ويَحْصُلُ التَّخَلُّصُ مِن دليلِه _ كما يُؤْخَذُ مِن كلامِ البِرْماوِيِّ وشيخِنا الكَمالِ ابْنِ الهُمامِ _ بأن يُقالَ: «لا نُسلِّمُ أنّ كلَّ مُباح يَتَحَقَّقُ به تركُ الحَرامِ الذي هو واجِبٌ؛ لأنّ تركَ الحَرامِ هو الكَفُّ المُكلَّفُ به في النَّهي كما سيأتي، والكَفُّ عنِ الشّيءِ يَقْتَضِي أن يُقْصَدَ وأن يُخْطَرَ ذلك الشّيءُ بالبالِ، فمَن لم سيأتي، والكَفَّ عن شيءِ أو فَعَلَ مُباحًا مثلًا ولم يَخْطُرُ ببالِه الحرامُ لم يُوجَدُ منه كَفُّ، فلا يكونُ آتيًا بتركِ الحرامِ وإن كانَ غيرَ آثِمٍ، فاجْتِماعُ تركِ الحرامِ وفعلِ المُباحِ أو غيرِه فلا يكونُ آتيًا بتركِ الحرامِ وإن كانَ غيرَ آثِمٍ، فاجْتِماعُ تركِ الحرامِ وفعلِ المُباحِ أو غيرِه فلا يكونُ آتيًا بتركِ الحرامِ وإن كانَ غيرَ آثِمٍ، فاجْتِماعُ تركِ الحرامِ وفعلِ المُباحِ أو غيرِه

وَأَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الجَوَازُ ، وَهُوَ : عَدَمُ الحَرَجِ

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓

١ ـ مِن تَحْرِيرِ الكلامِ فيها بوَجْهِ آخَرَ ، ٢ ـ ومِنْ رَدِّ دليلِ الكَعْبِيِّ بما يَقْتَضِي : أنَّ الخِلافَ مَعْنَوِيٌّ وإن خالَفَ ذلك ظاهِرَ كلامِ الكَعْبِيِّ.

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّ الْوُجُوبَ) لشيءِ (إِذَا نُسِخَ): كأن قالَ الشّارِعُ: «نَسَخْتُ ١ ـ وُجُوبِه» ٢ ـ أو «حُرْمةَ تركِه» (بَقِيَ الجَوَازُ) له الّذي كانَ في ضِمْنِ وُجُوبِه: مِن «الإِذْنِ في الفعلِ» بما يُقَوِّمُه مِن «الإِذْنِ في التّركِ».

وقالَ الغَزاليُّ : لا يَبْقَىٰ ؛ لأنَّ نَسْخَ الوُجُوبِ يَجْعَلُه كأن لم يَكُنْ ، ويَرْجِعُ الأُمرُ إلى ما كانَ قبلَه : مِنْ تحريمٍ أو إِباحةٍ أو بَراءَةٍ أَصْلِيّةٍ .

فالخُلْفُ مَعْنَويٌّ.

(وَهُوَ) أي الجَوازُ المذكورُ : (عَدَمُ الحَرَجِ) في الفعلِ والتّركِ : مِن ١ ـ الإِباحةِ

قوله: (مِن تَحْرِيرِ) بالرّاءَيْنِ كما في النَّسَخِ الأَزْهَريَّةِ منها رقمُ ٢٢٥٨: مُخْيِّلِكُ اللهِ الفَتْحِ (ص١٨٩)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٦): «تحريم» بالميم آخِرَه.

قوله: (ومِن رَدِّ دليلِ الكَعْبِيِّ إلخ) وهو قولُه في «الحاشِيةِ» (٣١٩/١): «ورُدَّ مذهبُه أيضًا: ١ ـ بأنّه يَلْزَمُ منه أن يكونَ كلُّ انْتِقالِ عن مُحرَّمٍ مِن قِيامٍ أو قعودٍ أو نومٍ واجبًا، وهو خَرْقٌ للإجماعِ، ٢ ـ وبغيرِ ذلك كما ذَكَرَه الزَّرْكَشِيُّ في «بحرِه»، وبذلك عُلِمَ أنّ الخُلْفَ مَعْنَويُّ». اهـ

فِي الْأَصَحِّ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

٢ ـ أو النّدب ٣ ـ أو الكراهة بالمعنَى الشّامِلِ ٤ ـ لخلافِ الأَولَىٰ (فِي الْأَصَحِّ) ؟
 إذْ لا دليلَ علىٰ تَعْيِينِ أحدِها .

وقيلَ : هو الإِباحةُ فقط؛ إِذْ بارْتِفاعِ الوُجوبِ يَنْتَفِي الطَّلَبُ، فَيَثْبُتُ التَّخْيِيرُ. وقيلَ : هو النَّدْبُ فقط؛ إِذِ المُتَحَقَّقُ بارْتِفاعِ الوُجُوبِ انْتِفاءُ الطَّلَبِ الجازِمِ، فَيَثْبُتُ الطَّلَبُ غيرُ الجازِمِ.

والحاصِلُ : أَنّه يُعْتَبَرُ في الجَوازِ المذكورِ رَفْعُ الحَرَجِ عنِ الفعلِ والتَّرْكِ في الأقوالِ الثَّلاثةِ، لكنّه ١ ـ مُطْلَقٌ في الأوّلِ منها، ٢ ـ ومُقَيَّدٌ ١ ـ باسْتِواءِ الطَّرَفَيْنِ في الثّاني، ٣ ـ وبتَرَجُّحِ الفعلِ في الثّالِثِ، فالخُلفُ مَعْنَوِيُّ، هكذا افْهَمْ.

* 🔅 *

هتلبغات على غاية الوصول هـ قوله: (والحاصِلُ أنّه يُعْتَبَرُ) إلى قولِه: (فالخُلفُ مَعْنَوِيٌّ هكذا افْهَمْ) غيرُ موجودٍ في أنسخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٧ ب)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ. قوله: (افْهَمْ) يَحْتَمِلُ قِراءتُه بالأمرِ وبالمُضارعِ لِلمُتَكَلِّمِ. اهـ «نيل المأمول».

مَسْأَلَةً : الْأَمْرُ بِأَحَدِ أَشْيَاءَ يُوجِبُهُ مُبْهَمًا عِنْدَنَا ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

في ١ - الواجِبِ ٢ - والحَرامِ المُخَيَّرَيْنِ

(الْأَمْرُ بِأَحَدِ أَشْيَاءً) مُعَيَّنَةٍ: كما في كَفَّارةِ اليَمينِ (١ _ يُوجِبُهُ) أي الأَحَدَ (مُبْهَمًا عِنْدَنَا) ، وهو: القَدْرُ المُشْتَرَكُ بينَها في ضِمْنِ أَيِّ مُعَيَّنٍ منها ؛ لأنّه المأمورُ به.

٢ ــ وقيل : يُوجِبُه مُعَيَّنًا عندَ الله تعالى ، ١ ـ فإِنْ فَعَلَ المُكلَّفُ المُعَيَّنَ فَذاكَ ،
 ٢ ــ أو فَعَلَ غيرَه منها سَقَطَ بفِعْلِه الواجِبُ .

٣ ـ وقيل : يُوجِبُه كذلك ، وهو : ما يَخْتارُه المُكَلَّفُ : بأنْ عَلِمَ اللهُ منْه أنَّه
 لا يَخْتارُ سِواه وإِنِ اخْتَلَفَ باخْتِيارِ المُكَلَّفِينَ .

٤ ـ وقيل : يُوجِبُ الكُلَّ ، فيُثابُ بفعلِها ثوابَ واجِباتٍ ، ويُعاقَبُ بِتَرْكِها عِقابَ ترْكِ واجِباتٍ ، ويَسْقُطُ الكُلُّ الواجِبُ بواحِدٍ منها ؛ لأنّ الأمرَ تَعَلَّقَ بكُلِّ منها بخُصُوصِه على وَجْهِ الإكْتِفاءِ بواحِدٍ منها .

قُلْنا : إِنْ سُلِّمَ ذلك لا يَلْزَمُ منه وُجُوبُ الكُلِّ المُتَرَتِّبُ عليه ذلك.

والقولُ الأخيرُ والثَّاني لِلمُعْتَزِلةِ، فهُم مُتَّفِقُون علَىٰ نَفْيِ إِيجابِ واحِدٍ مُبْهَمٍ

قوله : (والقولُ الأخيرُ والثّاني) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٨ أ) بَدَلَه : «والقولُ الأخيرُ والشّقُ الأوّلُ مِن الثّاني».

٠٠٠ القدمات ﴾

فَإِنْ فَعَلَهَا فَالمُخْتَارُ : إِنْ فَعَلَهَا مُرَتَّبَةً فَالْوَاجِبُ أَوَّلُها، أَوْ مَعًا فَأَعْلَاهَا ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

كَنَفْيِهِم تحريمَه _ كما سيَجِيءُ _؛ لِمَا قالُوا : مِن أَنَّ إِيجابَ الشَّيْءِ أَو تحريمَه لِما في تركِه أو فعلِه مِن المَفْسَدَةِ الَّتِي يُدْرِكُها العقلُ ، وإنَّما يُدْرِكُها في المُعَيَّنِ .

والثَّالِثُ يُسَمَّى : «قولَ التَّراجُمِ»؛ لِأنَّ كُلَّا مِن الأَشاعِرةِ والمُعْتزِلةِ تَنْسُبُه إلى الأُخْرَىٰ ، فاتَّفَقَ الفَريقانِ على بُطلانِه .

(فَ)علىٰ الأَصَحِّ : (١ ـ إِنْ فَعَلَهَا) كُلَّها (فَالمُخْتَارُ) : أَنّه : (١ ـ إِنْ فَعَلَهَا مُرَتَّبَةً فَالْوَاجِبُ) أي المُثابُ عليه ثَوابَ الوَاجِبِ الّذي هو كثَوابِ سَبْعِينَ مندوبًا : (أَوَّلُها) وإِن تَفاوَتَتْ ؛ لِتَأَدِّي الواجِبِ به مِنْ حيثُ إِنّه مُبْهَمٌ.

(٢ _ أَوْ) فَعَلَها كُلَّها (مَعًا فَأَعْلَاهَا) ثَوابًا الواجِبُ؛ لأنَّه لوِ اقْتَصَرَ عليه لَأُثِيبَ عليه _ مِن حيثُ إنّه مُبْهَمٌ _ ثَوابَ الواجِبِ الأَكْمَلَ، فضَمُّ غيرِه إليه لا يَنْقُصُه عن ذلك.

قوله : (التَّراجُم) بالرَّاءِ والجيمِ : «تَفاعُلُ» مِن «الرَّجْمِ». اهـ «نيل المأمول»، وفي بعضِ النُّسَخ الخَطِّيَّةِ : ِ«التَّراحُم» بالحاءِ.

قوله: (تَنْشُبُه إلىٰ الأَخْرَىٰ) في بعضِ النَّسَخِ: «يَنْشُبُه إلىٰ الآخَرِ»، وعليه طَبْعَتا دارِ الضِّياءِ (ص١٧٨) ودارِ الفتحِ (ص١٩١)، والمُثْبَتُ مِن بعضِ النُّسَخِ كالنُّسْخةِ الضِّياءِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٦ أ): والمُعِبِّلِةِ تِنْسِيلِةِ اللهَ عَلَيْه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص٢٦). الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٦ أ): والمُعِبِّلِةِ تِنْسِيلِةِ اللهَ عَلَيْه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص٢٦).

قوله في ثلاثة مَواضِعَ : (مِنْ حيثُ إِنّه مُبْهَمٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٨ أ)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ إِلّا طبعةَ الحَلَبيِّ (ص٢٧)؛ فإنّه سَقَطَ فيها في المَوْضِعِ النَّاني مِن الثَّلاثةِ .

وَإِنْ تَرَكَهَا عُوقِبَ بِأَدْنَاهَا.

🥰 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

(٢ _ وَإِنْ تَرَكَهَا) كُلَّها (عُوقِبَ بِأَدْنَاهَا) عِقابًا إِن عُوقِبَ ؛ لأنّه لوْ فَعَلَه فَقَطْ
 _ مِن حيثُ إنّه مُبْهَمٌ _ لم يُعاقَبْ.

فإِن تَساوَتْ وفُعِلَتْ مَعًا أَو تُرِكَتْ فَثُوابُ الواجِبِ والعِقابُ على واحدٍ منها.

وقيلَ : الواجِبُ ١ _ فيما إِذا تَفاوَتَتْ أعلاها ثَوابًا، ٢ _ وفيما إِذا تَساوَتْ أَحَدُها وإِن فُعِلَتْ مُرَتَّبَةً فيهما؛ لِما مَرَّ، فإِنْ تُرِكَتْ فحُكْمُه مُوافِقٌ لِلمُخْتارِ.

ويُثابُ ثَوابَ المندوبِ _ في كُلِّ قولٍ _ على غيرِ ما ذُكِرَ لِثَوابِ الواجِبِ.

وذِكْرُ ١ _ حُكْمِ التَّساوِي في المُرَتَّبَةِ ٢ _ معَ التَّرجيحِ في البقيّةِ مِن زِيادتي المُقْتَضِيَةِ _ مِن حيثُ التِّرجيحُ _ لِإِبْدالِ قولِه في المُرَتَّبَةِ : «أَعْلَاها» بقولي : «أَوْلُها». «أَوَّلُها».

وبما قَرَّرْتُه عُلِمَ : أَنَّ مَحَلَّ ثوابِ الواجِبِ والعِقابِ أحدُهَا مُبْهَمًا لا مِن حيثُ خصوصه ، حتى إنّ الواجِبَ ثوابًا في المُرَتَّبةِ أوّلُها مِن حيثُ إنّه مُبْهَمٌ ، لا مِن حيثُ

قوله : (وقيلَ الواجِبُ فيما إذا تَفاوَتَتْ) إلى قولِه : (فحُكْمُه مُوافِقٌ لِلمُخْتارِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٨ أ) هُنا : «وقيلَ : الواجِبُ فيما إذا تَفاوَتَتْ أَعْلاها ثَوابًا وإن فُعِلَتْ مُرَبَّبةً ؛ لِما مَرَّ » . اهـ

قوله: (وذِكْرُ حُكْمِ التَّساوِي) إلى قولِه: (لا مِن حيثُ خصوصُه) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٨ أ) بَدَلَه: «والتّرجيحُ فيما ذُكِرَ مِن زِيادتي، وهذا كُلَّه مبنيٌّ على أنّ مَحَلَّ ثَوابِ الواجِبِ والعِقابِ أحدُها مِن حيثُ خُصُوصُه، والتّحقيقُ المأخوذُ ممّا مَرَّ: أنه أحدُها مُبْهَمًا لا مِن حيثُ خُصُوصُه حتّى إِنّ الواجِبَ ثَوابًا في المُرتَّبِ..» إلى آخِرِ ما هُنا، وبهذا عُلِمَ سَبَبُ زِيادتِه قولَه في المَواضِع الثَّلاثةِ: «مِن حيثُ إِنّه مُبْهَمٌ».

وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ مُبْهَم عِنْدَنَا كَالمُخَيَّرِ.

جَّهُ عَاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓·

خُصُوصُه، وكذا يُقالُ في كُلِّ مِن الزَّائِدِ على ما يَتَأَدَّىٰ به الواجبُ مِنها: إنّه يُثابُ عليه ثَوابَ المندوبِ مِن حيثُ إنّه مُبْهَمٌ، لا مِن حيثُ خُصُوصُه.

S. 25.20

(وَيَجُوزُ تَحْرِيمُ وَاحِدٍ مُبْهَمٍ) مِن أَشْياءَ مُعَيَّنةٍ (عِنْدَنَا): نحوُ: «لا تَتَناوَلِ السَّمَكَ أُو اللَّبَنَ أُوِ البَيْضَ»، فعَلَى المُكَلَّفِ ترْكُه في أَيِّ مُعَيَّنٍ منها، ولَه فِعْلُه في غيره؛ إِذْ لا مانِعَ مِن ذلكَ.

ومَنَعَهُ المُعْتَزِلةُ كَمَنْعِهِم إِيجابَه ؛ لِما مَرَّ عنهم فيهما.

وزَعَمَتْ طائِفةٌ مِنْهم : أنَّه لمْ تَرِدْ به اللُّغةُ .

وهذا (كَ) الواجِبِ (المُخَيَّرِ) فيما مَرَّ فيه:

١ _ فالنَّهْيُ عن واحدٍ مُبْهَم ممَّا ذُكِرَ يُحَرِّمُه مُبْهَمًا.

وقيلَ : يُحَرِّمُه مُعَيَّنًا عندَ الله تعالى ، ويَسْقُطُ ترْكُه الواجِبُ بتركِه أو ترْكِ غيرِه منها ، فالتّارِكُ لِبعضِها إِنْ صادَفَ المُحَرَّمَ فذاكَ ، وإلّا فَقَدْ تَرَكَ بَدَلَه .

وقيلَ : يُحَرِّمُه كذلكَ ، وهو ما يَخْتارُه المُكَلَّفُ.

وقيلَ : يُحَرِّمُها كُلَّها، فيُعاقَبُ بفِعْلِها عِقابَ فِعْلِ مُحَرَّماتٍ، ويُثابُ بتركِها ـ امْتِثالًا ـ ثَوابَ تركِ مُحرَّماتٍ، ويَسْقُطُ تركُها الواجِبُ بترْكِ واحدٍ منها.

فعلَىٰ الأَوَّلِ: ١ ـ إِنْ تَرَكَها كُلُّها ـ امْتِثالًا ـ وتَفاوَتَتْ فالمُخْتارُ: أنه يُثابُ

هلبقات على غاية الوصول الله المُكَلَّفُ عَبَارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق وَل يَخْتَارُه المُكَلَّفُ) عِبارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٨ ب) بَدَلَه : «أو يُقالُ : المُحَرَّمُ يَتَعَيَّنُ باخْتِيارِ المُكَلَّفِ».

قوله : (وتَفَاوَتَتْ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٨ ب)، موجودٌ في

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

على تركِ أَشَدِّها عِقابًا ، ٢ _ وإِن فَعَلَها ١ _ مُرَتَّبةً عُوقِبَ على آخِرِها وإِنْ تَفاوَتَتْ ؟ لِارْتِكَابِهِ المُحرَّمَ به، ٢ ـ أو فَعَلَها مَعًا عُوقِبَ على أَخَفِّها عِقابًا، فإن تَساوَتْ ١ ـ وفُعِلَتْ مَعًا ٢ ـ أو تُركَتْ فالمُعْتَبَرُ أحدُها.

وقيلَ : المُحَرَّمُ فيما إذا فُعِلَتْ ولو مُرَتَّبةً أَخَفُّها عِقابًا.

تنبية : ١ _ المندوبُ كالواجِبِ ، ٢ _ والمَكْرُوهُ كالحَرام فيما ذُكِرَ .



مَسْأَلَةٌ : «فَرْضُ الْكِفَايَةِ» : مُهِمٌّ يُقْصَدُ جَزْمًا حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ لِفَاعِلِهِ .

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓 علية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(فَرْضُ الْكِفَايَةِ) _ المُنْقَسِمُ ١ _ إليه ٢ _ وإلى «فرْضِ العَيْنِ» مُطْلَقُ «الفَرْضِ» السّابِقِ حَدُّه _ : (مُهِمُّ يُقْصَدُ) شرعًا (جَزْمًا) مِن زِيادتِي (حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ السّابِقِ حَدُّه _ : (مُهِمُّ يُقْصَدُ) شرعًا (جَزْمًا) مِن زِيادتِي (حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِاللّهِ بِالتّبَعِ للفعلِ ؛ ضَرُورَةَ أَنّه لا يَحْصُلُ بدُونِ بِالنّبَعِ للفعلِ ؛ ضَرُورَةَ أَنّه لا يَحْصُلُ بدُونِ فَاعِلِ .

وَشَمِلَ الْحَدُّ : ١ ـ الدِّينِيَّ : ١ ـ كصلاةِ الجَنازةِ ٢ ـ والأَمْرِ بالمَعْرُوفِ، ٢ ـ والدُّنْيَوِيَّ : ١ ـ كالحِرَفِ ٢ ـ والصَّنائِعِ.

وَخَرَجَ عنه : ١ _ السُّنَةُ ؛ إِذْ لَم يُجْزَمْ بقصدِ حُصُولِها ، ٢ _ وَفَرْضُ الْعَيْنِ ؛ فَإِنَّه منظورٌ بالذَّاتِ لِفاعِلِه حيثُ قُصِدَ حُصُولُه ١ _ مِن كُلِّ عَيْنٍ _ أَيْ : واحِدٍ _ مِن اللّهُ كَلَّفِين ، ٢ _ أو مِن عَيْنٍ مخصوصةٍ : كالنّبيِّ ﷺ فيما خُصَّ بِه .

SE

﴿ عَلَيْهِ السَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٩ أَ). قوله : (جَزْمًا مِن زِيادتِي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٩ أَ).

قوله : (ضرورة) بلا تنوينٍ ؛ لإِضافتِه إلى «أنه» ، وفي نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٩ أ) : «ضرورةً» بالتّنوين : هنعليُرورهُانُه

قوله: (وخَرَجَ عنه السُّنةُ إِذْ لم يُجْزَمْ بقصدِ حُصُولِها وفَرْضُ العَيْنِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٩ أ): «وخَرَجَ فرضُ العَيْنِ؛ فإنّه منظورٌ ٠٠٠ إلخ، وفيها بعدَ قولِه: «فيما خُصَّ به» قولُه: «وإنّما لم يُقَيَّدُ قصدُ الحُصُولِ بـ «الجَرْمِ» أو نحوِه لِتَخْرُجَ السُّنةُ ؛ لأنّ الغَرَضَ تمييزُ فرضِ الكِفايةِ عن فرضِ العَيْنِ، وذلك حاصِلٌ بما ذُكِرَ». اهـ

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ دُونَ فَرْضِ الْعَيْنِ، وَأَنَّهُ عَلَىٰ الْكُلِّ، وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، وَالْأَصَحُ الْكُلِّ، وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، وَالْأَصُولُ ﴾ ﴿ اللَّهُ عَلَى الْبَعْضِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّ

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ دُونَ فَرْضِ الْعَيْنِ) أي فرضُ العَيْنِ أَفضلُ منه كما نَقَلَه الشِّهابُ ابْنُ العِمادِ عنِ الشَّافِعيِّ ـ ﷺ . ، قالَ : «ونَقَلَه عنه القاضِي أبو الطَّيِّبِ» ، وذلكَ لِشِدَّةِ اعْتِناءِ الشَّارِعِ به بقَصْدِ حُصُولِه مِن كُلِّ مُكلَّفٍ في الأَعْلَبِ ، ويَدُلُّ له تعليلُ الأصحابِ ـ تَبَعًا للإمامِ الشَّافِعيِّ ـ كَراهةَ قَطْعِ طَوافِ الفرْضِ لِصلاةِ الجَنازةِ : بأنّه لا يَحْسُنُ تركُ فرضِ العَيْنِ لِفرْضِ الكِفايةِ .

وقالَ إِمامُ الحَرَمَيْنِ وغيرُه : فرْضُ الكِفايةِ أَفضلُ ؛ لأنه يُصانُ بقِيامِ البَعْضِ به جميعُ المُكلَّفينَ عن إِثْمِهم المُتَرَتِّبِ على تركِهم له ، وفرضُ العينِ إنّما يُصانُ بالقيامِ به عنِ الإثْم الفاعِلُ فقط .

وترجيحُ الأوَّلِ مِن زِيادتِي.

(M)

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي فرضَ الكِفايةِ (عَلَىٰ الْكُلِّ)؛ ١ ـ لِإِثْمِهم بتَرْكِه كما في فرضِ العينِ ، ٢ ـ ولِقولِه تعالىٰ : ﴿ قَلْتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ ، وهذا ما عليه الجُمْهُورُ ، ونَصَّ عليه الشَّافِعيُّ في «الأُمِّ».

(وَيَسْقُطُ) الفرضُ (بِفِعْلِ الْبَعْضِ)؛ لِأَنَّ المقصودَ _ كما مَرَّ _ حصولُ الفعلِ ،

هلينات على غاية الوصول الله الطَّيِّبِ وذلكَ) إلى قولِه : (ونَقَلَه عنه القاضِي أبو الطَّيِّبِ وذلكَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٩ ب).

قوله: (بقَصْدِ حُصُولِه) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٩ ب): «بقصدِه حُصُولَه»: بقصد جنولدن ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص١٩٤).

قوله : (الفاعِلُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٩ ب) : الْغِلْطِلْقَطْ بالجَرِّ.

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لا ابْتِلاءُ كُلِّ مُكلَّفٍ به ، ولا بُعْدَ في سُقُوطِ الفَرْضِ عنِ الشَّخْصِ بفعلِ غيرِه كسُقُوطِ النَّرْضِ عن الشَّخْصِ بفعلِ غيرِه كسُقُوطِ النَّرْن عنه بأداءِ غيره عنه .

وقيلَ: فرضُ الكِفايةِ على البَعضِ، لا الكُلِّ، _ ورَجَّحَه «الأصلُ»؛ وِفاقًا بزَعْمِه لِلإِمامِ الرَّازيِّ _؛ ١ _ للإِكْتِفاءِ بحُصُولِه مِنَ البعضِ، ٢ _ ولآيةِ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنَكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾.

وأُجِيبَ عنِ الأوَّلِ: بما مَرَّ مِن أنَّ المقصودَ: حُصُولُ الفِعلِ، لا ابْتِلاءُ كُلِّ مُكلَّفٍ به، وعنِ النَّاني: بأنّه في السُّقُوطِ بفعلِ البَعْضِ؛ جمعًا بيْن الأَدِلَّةِ.

~~~

وعلى القولِ الثّاني فالمُخْتارُ _ كما في «الأصلِ» _ : البعضُ مُبْهَمٌ ، فمَن قامَ به سَقَطَ الفَرْضُ بفِعلِه .

وقيلَ : مُعَيَّنٌ عندَ الله تعالى ، يَسْقُطُ الفَرْضُ بفعلِه وبفعلِ غيرِه كَسُقُوطِ الدَّيْنِ فِيما مَرَّ .

وقيلَ : مُعَيَّنٌ كذلكَ ، وهو مَن قامَ به ؛ لسُقُوطِه بفِعلِه .

ثُمّ مَدارُه على الظَّنِّ ، ١ _ فعَلَىٰ قولِ «الكُلِّ» : مَن ظَنَّ أنّ غيرَه فَعَلَه أو يَفْعَلُه

ه تعلیقات علی غایة الوصول ه تعلیقات علی غایة الوصول ه قوله : (لِلإِمامِ الرّازيِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٩ ب) بعدَه : «في موضعٍ» : الْعَلَمُ الدَّاذِي فَحُو بَخُ

قوله : (وقيلَ مُعَيَّنٌ كذلكَ وهو مَن قامَ به) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٩ ب) : «أو يُقالُ : البعضُ مَن قامَ به» إلخ.

وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ إِلَّا جِهَادًا، وَصَلَاةَ جَنَازَةٍ، وَحَجًّا، وَعُمْرَةً.

🐣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

سَقَطَ عنه ، ومَن لا فَلا ، ٢ _ وعلى قولِ «البعضِ» : مَن ظَنَّ أَنَّ غيرَه لم يَفْعَلْه ولا يَفْعَلُه ولا يَفْعَلُه وَ وَجَبَ عليه ، ومَن لا فَلا .

واعْلَمْ: أَنَّ الكُلَّ لو فَعَلُوه ١ _ مَعًا وَقَعَ فِعْلُ كُلِّ مِنْهِم فَرْضًا، ٢ _ أو مُرَتَّبًا فكذلك وإِن سَقَطَ الحَرَجُ بالأوَّلِينَ، نَعَمْ، إِن حَصَلَ المَقْصُودُ بتَمامِه _ : كغُسْلِ المَيَّتِ _ لم يَقَعْ غيرُ الأوَّلِ فرضًا.

SUM

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي فرضَ الكِفايةِ (لَا يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ) فيه ؛ لأنّ القَصْدَ به حُصُولُه في الجُمْلَةِ ، فلا يَتَعَيَّنُ حُصُولُه ممّن شَرَعَ فيه (إِلَّا ١ _ جِهَادًا ، ٢ _ وَصَلاَةَ جَنَازَةٍ ، ٣ _ وَحَجًّا ، ٤ _ وَعُمْرَةً) ، فَتَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ فيها ؛ ١ _ لِشدَّةِ شَبَهِها بالعَيْنِيِّ ، ٢ _ ولما في عَدَمِ التَّعَيُّنِ في الأوَّلِ : مِن كَسْرِ قُلُوبِ الجُنْدِ ، وفي الثّاني مِنْ هَتْكِ حُرْمَةِ المَيِّتِ ، وهذا الإسْتِثْناءُ مِن زِيادتي تَبِعْتُ فيه الغزاليَّ وغيرَه .

وقيلَ : يَتَعَيَّنُ فَرْضُ الكِفايةِ بِالشُّرُوعِ فيه _ أَيْ يَصِيرُ بِه كَفَرضِ العَيْنِ في وُجُوبِ إِثْمَامِهِ _ بجامِعِ الفَرْضِيَّةِ، وهذا ما صَحَّحَه «الأصلُ»؛ تَبَعًا لِإبْنِ الرِّفعةِ،

ه الم : (زَهَ مُ ان حَصالَ المَقْصُود دُرتَهامه) الرقوله : (فرضًا) عَ مُ مرحد فرفُ : فرنه

قوله : (نَعَمْ إِن حَصَلَ المَقْصُودُ بتَمامِه) إلى قولِه : (فرضًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠ أ).

قوله : (شَبَهِها) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠ أ) بفتحِ الشّينِ والباءِ وبكسرِ الشّين : الطّةَ بَنَهُمَا.

قوله : (وهذا الاِسْتِثْناءُ مِن زِيادتي تَبِعْتُ فيه الغزاليَّ وغيرَه) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠ أ) : «وهذا تَبعْتُ فيه الغَزاليَّ وغيرَه».

وَ ﴿ سُنَّتُهَا ﴾ كَفَرْضِهَا بِإِبْدَالِ ﴿ جَزْمًا ﴾ بِضِدِّهِ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وهو بَعيدٌ؛ إِذْ أَكثرُ فُرُوضِ الكِفاياتِ لا تَتَعَيَّنُ بالشَّروعِ فيها : كالحِرَفِ والصَّنائِعِ وصَلاةِ الجَماعةِ.

W

(وَ ﴿ سُنَّتُهَا ﴾ أَيْ سُنَّةُ الكِفايةِ _ المُنْقَسِمُ ١ _ إليها ٢ _ وإلى سُنَّةِ العينِ مُطْلَقُ ﴿ السَّنَّةِ ﴾ السَّابِقُ حَدُّه _ : (كَفَرْضِهَا) فيما مَرَّ ، لكنْ (بِإِبْدَالِ ﴿ جَزْمًا ﴾ بِضِدِّهِ) ، فيصْدُقُ ذلك : ١ _ بأنّها : ﴿ مُهِمُّ يُقْصَدُ بلا جَزْمٍ حُصُولُه مِن غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ فيصْدُقُ ذلك : ١ _ بأنّها : ﴿ مُهِمُّ يُقْصَدُ بلا جَزْمٍ حُصُولُه مِن غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ فيصَدُقُ ذلك : ٢ _ بأنّها : والتَّسْمِيةِ للأكلِ مِن جِهةِ جَماعةٍ ، ٢ _ وبأنّها دُونَ سُنّةِ لفاعِلِه ﴾ : كابْتِداءِ السّلامِ ، والتَّسْمِيةِ للأكلِ مِن جِهةٍ جَماعةٍ ، ٢ _ وبأنّها دُونَ سُنّةِ العَيْنِ ، ٣ _ وبأنّها مَطلوبةٌ مِنَ الكُلِّ ، ٤ _ وبأنّها لا تَتَعَيَّنُ بالشُّرُوعِ فيها _ أيْ لا تَصيرُ به كسُنّةِ العَيْنِ في تَأَكُّدِ طَلَبِ إِتمامِها _ على الأصحِّ في الثّلاثِ الأخيرةِ .

* ** *

قوله : (الكِفاياتِ لا تَتَعَيَّنُ) في بعضِ النُّسَخِ : «لا يَتَعَيَّنُ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهريّةِ (ق ٢٠ ب) وغيرِها، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص٢٩).

قوله: (لكنْ بِإِبْدَالِ جَزْمًا بضِدِّهِ) إلى قولِه: (غَيْرِ نَظَرِ بِالذَّاتِ لِفاعِلِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠ ب): «٠٠ فيما مَرَّ: مِن أنّها مِن حيثُ تمييزُها عن سُنّةِ العين: مُهِمٌّ يُقْصَدُ حُصُولُه إلى آخِرِه: كابْتِداءِ السّلامِ٠٠» إلخ، وفيها بَدَلَ «بأنّها» في المَواضِعِ الأربعةِ: «مِن أنّها».

مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُّ : أَنَّ وَقْتَ المَكْتُوبَةِ جَوَازًا وَقْتٌ لِأَدَاثِهَا ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ وَقْتَ) الصّلاةِ (المَكْتُوبَةِ) : كالظُّهْرِ (جَوَازًا وَقْتٌ لِأَدَائِهَا)، ففي أَيِّ جُزْءِ منه أُوقِعَتْ فقد أُوقِعَتْ في وقتِ أَدائِها الّذي يَسَعُها وغيرَها، ولهذا يُعْرَفُ بـ «الواجِبِ المُوَسَّع».

وقولي : «جَوازًا» راجعٌ إلى «الوقتِ» لِبَيانِ أنّ الكلامَ في وقتِ الجَوازِ ، لا في الزّائِدِ عليه أيضًا : مِن وَقْتَيِ الضَّرُورةِ والحُرْمَةِ وإِن كانَ الفعلُ فيهما أداءً بشَرْطِه.

١ ـ وقيل : وقتُ أدائِها أوَّلُ الوقتِ، فإِن أُخِّرَتْ عنه فقضاءٌ وإِن فُعِلَ في الوقتِ، حتَّىٰ يَأْثُمُ بالتَّأْخِيرِ عن أوَّلِه.

٢ ـ وقيلَ : هو آخِرُ الوقتِ ، فإِن قُدِّمَتْ عليه فتَقْدِيمُها تَعْجِيلٌ .

٣ ـ وقيل : هو الجُزْءُ اللّذي وَقَعَتْ فيه مِنَ الوقتِ ، وإِن لم تَقَعْ فيه فوقتُ أدائِها الجزءُ الأخيرُ مِن الوقتِ .

٤ ـ وقيل : إِن قُدِّمَتْ على آخِرِ الوقتِ وَقَعَتْ واجِبةً بِشرْطِ بَقاءِ الفاعِلِ مُكَلَّفًا إلى آخِرِ الوقتِ ، فإِن لم يَبْقَ كذلكَ وَقَعَتْ نفلًا .

وهذه الأقوالُ الأربعةُ مُنكِرةٌ لـ «لمواجِبِ المُوسَّعِ». هذه الأقوالُ الأربعةُ مُنكِرةٌ لـ «مانيني

﴿ تَعْلَيْنَاتُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْ قوله : (لِبَيانِ أَنَّ) سَقَطَ «أَنَّ» في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٢٠ ب).

قوله : (حتى يَأْثَمُ) «حتى " تفريعيّةٌ ، فيَأْثُمُ مرفوعٌ . اهـ «عطار» (٢٤٤/١).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓-

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي الشَّأنَ (يَجِبُ عَلَىٰ المُؤَخِّرِ) أي : مُريدِ التَّاخيرِ عن أوَّلِ الوقتِ _ النَّذِي هو سَبَبُ الوُجُوبِ _ (الْعَزْمُ) فيه على الفعلِ في الوقتِ كما صَحَّحَه النَّووِيُّ في «مَجْمُوعِه»، ونَقَلَه غيرُه عن أصحابِنا ؛ لِيَتَمَيَّزَ به ١ _ التَّأْخيرُ الجائِزُ عن غيرِه، ٢ _ وتأخيرُ الواجِبِ المُوَسَّعِ عنِ المندوبِ في جَوازِ التَّأْخيرِ عن أولِ الوَقتِ.

وقيلَ : لا يَجِبُ ؛ اكْتِفاءً بالفعلِ ، ورَجَّحَه «الأصلُ» ، وزَعَمَ ١ ـ أنّ الأوَّلَ لا يُعْرَفُ إِلّا عنِ القاضِي أبي بكرٍ الباقِلانيِّ ومَنْ تَبِعَه ، ٢ ـ وأنّه ١ ـ مِن هَفَواتِ القاضِي ٢ ـ ومِنَ العَظائِمِ في الدِّينِ .

فإِن قُلْتَ : يَلْزَمُ على الأوّلِ تَعَدُّدُ البَدَلِ والمُبْدَلُ واحِدٌ.

قُلْنا : ممنوعٌ ؛ إِذْ لا يَجِبُ إِعادةُ العَزْمِ ، بل يَنْسَحِبُ على أَجْزاءِ الوقتِ كانْسِحابِ النَّيَّةِ على أَجْزاءِ العِبادةِ الطَّويلةِ كما قالَه إِمامُ الحَرَمَيْنِ وغيرُه.

فإِن قُلْتَ : العَزْمُ لا يَصْلُحُ بَدَلًا عنِ الفعلِ ؛ إِذ بَدَلُ الشَّيءِ يَقُومُ مَقامَه ، والعَزْمُ ليسَ كذلكَ .

قُلْتُ : لا يَخْفَىٰ أنّ المُرادَ بـ«كونِه بَدَلًا عنه» : أنّه بَدَلٌ عن إِيقاعِه في أوَّلِ وقتِه ، لا عن إِيقاعِه مُطْلَقًا ، والعَزْمُ قائِمٌ مَقامَه في ذلك .

- الله العالم ال

قُولُه : (فَإِنْ قُلْتُ الْعَزَمُ لَا يُصَلَّحُ) إلَىٰ فُولِه : (وَالْعَزَمُ قَائِمٌ مُقَامُهُ فَي ذُلُكُ) غير مُوجُودٌ في نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١ أ)، مُوجُودٌ في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

قوله: (على أُجْزاءِ الوقتِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٩): «على آخِرِ الوَقْتِ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طَبْعَتا دارِ الضِّياءِ (ص١٩٨) ودارِ الفَتْحِ (ص١٩٨). قوله: (فإن قُلْتَ العَزْمُ لا يَصْلُحُ) إلى قولِه: (والعَزْمُ قائِمٌ مَقامَه في ذلك) غيرُ

وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ فَوْتِهِ عَصَى ، وَأَنَّهُ إِنْ بَانَ خِلَافُهُ وَفَعَلَهُ فَأَدَاءٌ ، وَأَنَّ مَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنِّ خِلَافِهِ لَمْ يَعْصِ،

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

(وَمَنْ أَخَّرَ) الواجبَ المُوَسَّعَ : بأن لم يَشْتَغِلْ به أَوَّلَ الوقْتِ _ مَثَلًا _ (مَعَ ظَنِّ فَوْتِهِ) بِمَوْتٍ أو حيضٍ أو نحوِهما _ وهذا أَعَمُّ مِن قولِه : «مَعَ ظَنِّ المَوْتِ» _ (عَصَىٰ)؛ لظَنَّه فَوْتَ الواجِبِ بالتَّأْخيرِ.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّهُ إِنْ بَانَ خِلَافُهُ) : بأن تَبَيَّنَ خِلافٌ ظَنَّه (وَفَعَلَهُ) في الوقتِ (فَأَدَاءٌ) فِعْلُه ؛ لِأَنَّه في الوقتِ المُقَدَّرِ له شَرْعًا.

وقيلَ : فِعلُه قَضاءٌ؛ لأنه بعدَ الوقتِ الَّذي تَضَيَّقَ بظَنِّه وإِن بانَ خَطَؤُه.

ويَظْهَرُ أَثَرُ الخِلافِ ١ ـ في نِيَّةِ الأداءِ أوِ القَضاءِ ، ٢ ـ وفي أنَّه لو فُرِضَ ذلك في الجُمُعَةِ تُصَلَّىٰ في الوقْتِ على الأوَّلِ، وتُقْضَىٰ ظُهْرًا لا جُمُعَةً على الثّاني.

(وَ) الْأَصِحُّ : (أَنَّ مَنْ أَخَّرَ) الواجِبَ المذكورَ (مَعَ ظَنِّ خِلَافِهِ) أي عَدَم فَوْتِهِ، فبانَ خِلافُ ظَنَّه وماتَ _ مَثَلًا _ في الوقتِ قبلَ الفعلِ (لَمْ يَعْصِ)؛ لأنّ

الوقتِ بموتِ . . » إلخ : ظن ضبعة أي اليقت موت .

قوله : (فَوْتَ) كذا في بعضِ النُّسَخ ، وفي بعضِها : «فَواتَ».

قوله: (خَطَؤُه) في جميع النُّسَخَ الخَطِّيّةِ: «خَطاؤُه»، والمُثْبَتُ مِن طَبَعاتِ الحَلَبيِّ (ص٣٠) ودارِ الضِّياءِ (ص١٨٩) ودارِ الفتح (ص٩٩).

قوله : (تُصَلَّىٰ) وقولُه : (وتُقْضَىٰ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣١ ب) : «يُصَلَّىٰ» و«يُقْضَىٰ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (أي عَدَم فَوْتِه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ : «أي عَدَم ضِيقِ الوَقْتِ».

بِخِلَافِ مَا وَقْتُهُ الْعُمْرُ : كَحَجِّ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

التَّأْخيرَ جائزٌ له ، والفَوْتُ ليسَ باخْتِيارِه .

وقيلَ : يَعْصِي ، وجَوازُ التَّأخيرِ مَشْرُوطٌ بسَلامةِ العاقِبَةِ .

هذا إِن لَم يَكُنْ عَزَمَ عَلَىٰ الفَعْلِ وَإِن عَصَىٰ بَتَرْكِ الْعَزْمِ، وَإِلَّا فَلَا يَغْصِي قَطْعًا، قَالَهُ الآمِدِيُّ.

(بِخِلَافِ مَا) أي الواجِبِ الّذي (وَقْتُهُ الْعُمْرُ: كَحَجٍّ)؛ فإِنَّ مَنْ أَخَّرَه بعدَ أَنْ أَمْكَنَه فِعْلُه مَعَ ظنِّ عَدَمِ فَوْتِه : كأنْ ظَنَّ سَلامتَه مِنَ الموتِ إلىٰ مُضِيِّ وقتٍ يُمْكِنُه فِعْلُه فيه وماتَ قبلَ فِعْلِه يَعْصِىٰ على الأصحِّ، وإلَّا لم يَتَحَقَّقِ الوُّجُوبُ.

وقيلَ : لا يَعْصِيٰ ؛ لِجَوازِ التّأخيرِ له.

وعِصْيانُه في الحَجِّ مِن آخِرِ سِنِي الإِمْكانِ على الأصحِّ ؛ لِجَوازِ التَّأْخيرِ إليها.

وقيلَ : مِنْ أُوَّلِها ؛ لِاسْتِقْرارِ الوُّجُوبِ حِينَئَذٍ .

وقيلَ : غيرُ مُسْتَنِدٍ إلىٰ سَنَةٍ بعَيْنِها.

* * *

قوله : (بتركِ العَزْمِ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٣١) : «بتركِه» بهاءِ الضّميرِ ، والمُثْبَتُ

مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعَّليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٩٩).

قُولَه : (مَعَ ظنِّ عَدَمِ فَوْتِه) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣١ ب) : «معَ ظَنِّ عَدَمِ ضِيقِ وَقْتِه»، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

مَسْأَلَةً : المَقْدُورُ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ المُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ فِي الْأَصَحِّ ،

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

الفعلُ (المَقْدُورُ) لِلمُكلَّفِ (الَّذِي لَا يَتِمُّ) أي : يُوجَدُ عندَه (الْوَاجِبُ المُطْلَقُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ) بُوُجُوبِ الواجِبِ (فِي الْأَصَحِّ) ١ _ سَبَبًا كانَ ٢ _ أو شَرْطًا؛ إِذْ لَو لم يَجِبْ لَجازَ ترْكُ الواجِبِ المُتَوَقِّفِ عليه.

وقيلَ : لا يَجِبُ بوُجُوبِه ؛ لأنّ الدّالُّ على الواجِبِ ساكِتٌ عنه.

وقيلَ : يَجِبُ إِن كَانَ سَبَبًا : كَالنَّارِ لِلإِحْراقِ، بَخِلافِ الشَّرْطِ : كَالْوُضُوءِ لِلصّلاةِ؛ لأنّ السَّبَبَ أَشَدُّ ارْتِباطًا بالمُسَبَّبِ مِنَ الشَّرْط بالمَشْرُوطِ.

وقيلَ : يَجِبُ إِنْ كَانَ ١ _ شَرْطًا شَرْعِيًّا : كَالْوُضُوءِ لِلصَّلاةِ ، ٢ _ لا عَقْلِيًّا : كَتَرْكِ ضِدِّ الواجِبِ، ٣ ـ ولا عادِيًّا : كغَسْلِ جُزْءٍ مِن الرَّأْسِ لِغَسْلِ الوَجْهِ، ٤ ـ ولا إِنْ كَانَ سَبَبًا شَرْعِيًّا : كصِيغةِ الإِعْتاقِ لَه ، ٥ _ أو عَقْلِيًّا : كالنَّظَرِ لِلْعِلْم عندَ الإمام وغيرِه ، ٦ ــ أو عادِيًّا : كحَزِّ الرَّقَبَةِ لِلقَتْل ؛ إِذْ لا وُجُودَ ١ ــ لِمَشْرُوطِه عَقْلًا أو عادةً ٢ - ولا لمُسَبَّبِه مُطْلَقًا بدُونِه، فلا يَقْصِدُهما الشَّارِعُ بالطَّلَبِ بخِلافِ الشَّرْطِ الشُّرْعِيِّ ؛ فإِنَّه لولا اعْتِبارُ الشُّرْعِ لَوُجِدَ مَشْرُوطُه بدُونِه .

هندنات على غاية الوصول ﴿ ﴿ ﴿ كَانَ مُنْ طُلَّا شُرْعِيًّا ﴾ إلىٰ قولِه : (كَحَزِّ الرَّقَبَةِ لِلقَتْلِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٢ أ) هُنا : «**وقيلَ** : يَجِبُ إِن كانَ شرطًا أو سَبَبًا شرعيًّا : كالوُضُوءِ لِلصَّلاةِ، وصِيغةِ الإِعْتاقِ له، لا عَقْلِيًّا : كتركِ ضِدِّ الواجِب، وكالنَّظَر في العلم، ولا عادِيًّا : كغَسْلِ جُزْءِ مِن الرَّأسِ لِغَسْلِ الوجهِ ، وحَزِّ الرَّقَبَةِ لِلقَتْلِ ؛ إِذْ لا وُجُودَ لِمَشْرُوطِه أو لِمُسَبَّيِه عقلًا أو عادةً بدُونِه ، فلا يَقْصِدُه الشَّارعُ بالطَّلَبِ ، بُخِلافِ الشَّرْعيِّ ؛ فإِنّه لو لا اعْتِبارُ الشَّرْعِ له لَوُجِدَ مشروطُه أو مُسَبَّبُه بدُونِه». اهـ

فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرْكُ مُحَرَّمٍ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ وَجَبَ، أَوِ اشْتَبَهَتْ حَلِيلَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ حَرُمَتَا، كَمَا لَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وَخَرَجَ ١ _ بـ (المَقْدُورِ » : غيرُه : كَقَدَرِ الله وإِرادَتِه ؛ إِذِ الإِتيانُ بالفعلِ يَتَوَقَّفُ عليهما ، وهُما غيرُ مَقْدُورَيْنِ لِلمُكلَّفِ.

٢ ـ وبـ (المُطْلَقِ) : المُقَيَّدُ وُجُوبُه بما يَتَوَقَّفُ عليه : كالزَّكاةِ وُجُوبُها مُتَوَقِّفُ عليه على مِلْكِ النِّصابِ، فَلا يَجِبُ تَحصيلُه، فـ (المُطْلَقُ) : ما لا يكونُ مُقَيَّدًا بما يَتَوَقَّفُ عليه وُجُوبُه وإِن كَانَ مُقَيَّدًا بِغَيْرِه : كقولِه تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ يَتَوَقَّفُ عليه وُجُوبُه وإِن كَانَ مُقَيَّدًا بِغَيْرِه : كقولِه تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ اللّهُ مُسِ ﴾ ؛ فإِن وُجُوبَها مُقَيَّدٌ بِالدُّلُوكِ ، لا بالوُضُوءِ والتَّوجُّهِ لِلْقِبْلَةِ ونحوهِما .

(١ _ فَلَوْ تَعَذَّرَ تَرْكُ مُحَرَّمٍ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ) مِنَ الجائِزِ _ قيلَ : كماءِ قليلٍ وَقَعَ فيه بَوْلٌ _ (وَجَبَ) تركُ ذلك الغيرِ ؛ لِتَوَقُّفِ تركِ المُحَرَّمِ الَّذي هو واجِبٌ عليه .

(٢ _ أَوِ اشْتَبَهَتْ حَلِيلَةٌ) لِرَجُلٍ مِنْ زوجةٍ أَو أَمَةٍ _ فَتَعْبِيري بذلك ١ _ أَوْلَىٰ ٢ _ وَأَعَمُّ مِن قولِهِ : «أَوِ اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ» _ (بِأَجْنَبِيَّةٍ) منه (حَرُمَتَا) أي : حَرُمَ قُرْبانُهما عليه ، ١ _ أمّا الأَجْنَبِيَّةُ فأصالةً ، ٢ _ وأمّا الحَليلةُ فلِأَنّه لا يُعْلَمُ الكَفُّ عنِ الأَجنبيَّةِ إِلّا بالكَفِّ عنها .

(٣ _ كَمَا لَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً) مِن زَوْجَتَيْه _ مثلًا _ (ثُمَّ نَسِيَهَا)؛ فإنّهما تَحْرُمانِ

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تَعْلَمُ وَ لَكُمْ اللَّهُ وَإِرادَتِهِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٢ أ) بَدَلَه : «كالقُدْرَةِ والدّاعِيةِ أي : العَزْمِ المُصَمَّمِ » : كالقديمة بالداعية المحالمة بإلا أي : العَزْمِ المُصَمَّمِ » : كالقديمة بالداعية المحالمة بالنام أنه المُصَمَّمِ » : كالقديمة بالداعية المحالمة بالنام الله المحالمة بالمحالمة بال

قوله : (فَتَعْبِيرَي بِذَلِكَ أَوْلَىٰ وأَعَمُّ مِن قُولِهِ أَوِ اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٢ ب).

۲١	٥		Q	المقدمات	<u>o</u>
, ,	•		ල		ಿ

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

عليه؛ لِما مَرَّ.

وقَدْ يَظْهَرُ الحالُ في ١ _ هذه ٢ _ والّتي قبلَها، فتَرْجعُ ١ _ الحليلةُ ٢ _ وغيرُ المُطَلَّقَةِ إلى ما كانتا عليه: مِنَ الحِلِّ، فلمْ يَتَعَذَّرْ فيهما تركُ المُحَرَّمِ وَحْدَه، فلم يَشْمَلْهُما ما قَبْلَهما، ولو شَمِلَهُما لكانَ الأَوْلَىٰ إبدالَ «أَوْ» بـ «كَأَنْ»؛ لِيَكُونا مِثالَيْنِ لهُ.



مَسْأَلَةً : مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ فِي الْأَصَحِّ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ وَلَوْ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ فِي الْأَصَحِّ.

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(مُطْلَقُ الْأَمْرِ) بِما بَعْضُ جُزْئيّاتِه مَكْرُوهةٌ ١ _ كَراهةَ تحريمٍ ٢ _ أو تنزيهِ (لَا يَتَنَاوَلُ المَكْرُوهَ) منها الّذي له ١ _ جِهَةٌ ٢ _ أو جِهَتانِ بينَهما لُزُومٌ (فِي الْأَصَحِّ). وقيلَ : يَتَناوَلُه ، وعُزِيَ لِلحَنَفِيَّةِ .

لَنا : لو تَناوَلَه لَكانَ الشّيءُ الواحِدُ مطلوبَ الفعلِ والتَّرْكِ مِنْ جِهَةٍ واحِدةٍ ، وذلك تَناقُضٌ .

(فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ المَكْرُوهَةِ) أي : الّتي كُرِهَتْ فيها صلاةُ النَّفْلِ المُطْلَقِ بشَرْطِه : ١ - كعندَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حتى تَرْتَفِعَ كرُمْحٍ ، ٢ - وعندَ اصْفِرارِها حتى تَوْتَفِعَ كرُمْحٍ ، ٢ - وعندَ اصْفِرارِها حتى تَوْتَفِعَ كرُمْحٍ ، ٢ مو وعندَ اصْفِرارِها حتى تَغْرُبَ (وَلَوْ) قُلْنا : إِنّ كَراهَتَها فيها (كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ فِي الْأَصَحِّ) كَما لو قُلْنا : إِنّها كَراهةُ تحريمٍ ، وهو الأصحُّ ؛ عَمَلًا بالأَصْلِ في النَّهْيِ عنها في خَبَرِ «مُسْلِمٍ» وإِن صَحَّحَ النَّوَويُّ أيضًا : أنّها كَراهةُ تَنْزِيهٍ .

وإنّما لم تَصِحَّ على واحِدةٍ منهما إِذْ لو صَحَّتْ _ أَيْ : وافَقَتِ الشَّرْعَ : بأن تَناوَلَها الأمرُ بالنَّفْلِ المُطْلَقِ _ لَزِمَ التَّناقُضُ ، فتكونُ على كَراهةِ التَّنزيهِ _ معَ جَوازِها _

€ تعليقات على غاية الوصول ،

قوله : (الّذي له جِهَةٌ أو جِهَتانِ بينَهما لُزُومٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٢ ب)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (إِنَّ كَراهَتَها فيَها كَرَاهَةُ) وقولُه : (إِنَّها كَراهةُ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٣٢ ب) : «إِنَّ كَراهَتَها فيها تكونُ (كَراهةَ ٠٠» و «إنَّها تكونُ كراهةَ» ، بزِيادةِ «تَكُونُ» فيهما.

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فاسِدةً لا يَتَناوَلُها الأمرُ ، فلا يُثابُ عليها .

وقيل : تكونُ صحيحةً يَتَناوَلُها الأمرُ ، فيُثابُ عليها ، والنَّهْيُ عنها راجعٌ إلى أَمْرٍ خارِجٍ عنها : كمُوافَقَةِ عُبّادِ الشَّمسِ في سُجُودِهِم عندَ طُلُوعِها وغُرُوبِها ، وبهذا _ المُوافِقُ لِما يأتي في الصّلاةِ في الأَمْكِنةِ المكروهةِ _ انْفَصَلَ الحَنَفيّةُ أيضًا في قولِهم فيها بالصّحَةِ مع كراهةِ التَّحْريمِ ، وهو مردودٌ كما بَيَّنتُه في «الحاشِيةِ».

ولا يُشْكِلُ ما ذُكِرَ بصِحَّةِ صومٍ نَحْوِ يومِ الجُمُّعَةِ معَ كَراهَتِه ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عنه لِخارِجٍ ، وهو : الضَّعْفُ عن كَثْرَةِ العِبادةِ في يومِ الجمعةِ .

وخَرَجَ ١ ـ بـ (ـ مُطلَقِ الأَمْرِ » : المُقَيَّدُ بغيرِ المَكْرُوهِ ، فلا يَتَنَاوَلُه جَزْمًا ، ٢ ـ وبـ (اللَّوقاتِ المَكرُوهةِ » : الأَمْكِنةُ المَكرُوهةُ ، فالصَّلاةُ فيهَا صحيحةٌ ، والنَّهْئِ عنها لِخارِجٍ جَزْمًا : كالتَّعَرُّضِ بها ١ ـ في الَحمّامِ لِوَسْوَسَةِ الشَّيَاطِينِ ،

قوله : (تكونُ صحيحةً) قوله : «تكونُ» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٣ أ).

قوله: (وهو) أي انفصالُ الحَنفيّةِ المذكورُ (مردوّدٌ كما بَيَّنتُه) أي الرَّدَ (في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٨٢/١): «قولُ المَحَلِّيِّ: (فالنّهيُ في الأَمْكِنةِ ليسَ لنفسِها بخلافِ الأَرْمِنةِ على الأصحِّ، فافْتَرَقَتا) يعني ليسَ لنفسِ الصّلاةِ ولا لِلازِمِها، بخِلافِ النّهيِ في الأَرْمِنةِ، ولا يُشْكِلُ ذلك بما قَدَّمَه مِن أنّ النّهيَ في زَمَني الطُّلُوعِ والغروبِ لِمُوافَقةِ عُبّادِ الشّمسِ في سُجُودِهِم؛ لأنّ مُوافَقتَهُم فيه هي إِيقاعُ الصّلاةِ فيه بعينه أو لازِمةٌ له، فالنّهيُ عنها نهيٌ عن إِيقاعِها فيه بعينه أو يَسْتَلْزِمُه، فمُتَعَلَّقُ النّهي خاصٌّ، بخِلافِ مُتَعَلَّقِه في النّهي عن إِيقاعِها في الحَمّامِ مثلًا، وهو التّعَرُّضُ لِوَسُوسةِ الشّياطِينِ بخِلافِ مُتَعَلَّقِه القلبَ وتُخِلُّ بالخشوع؛ فإنّه عامٌّ خارِجٌ كَمُتَعَلَّقِ النّهيِ عن إيقاعِها في مغصوبِ، وهو شُغْلُ ملكِ الغيرِ عُدُوانًا». اهـ

فَإِنْ كَانَ لَهُ جِهَتَانِ لَا لُزُومَ بَيْنَهُمَا تَنَاوَلَهُ قَطْعًا فِي نَهْيِ التَّنْزِيهِ، وَفِي الْأَصَحِ
فِي التَّحْرِيمِ، فَالْأَصَحُ : صِحَّةُ الصَّلَاةِ فِي مَغْصُوبِ،

٢ ـ وفي أَعْطانِ الإِبلِ لِنِفارِها، ٣ ـ وفي قارِعةِ الطَّريقِ لِمُرُورِ النَّاسِ، وكُلِّ مِن
 هذه الأُمورِ يَشْغَلُ القلبَ عنِ الصَّلاةِ، فالنَّهْيُ عنها في الأَمْكِنةِ ليسَ ١ ـ لِنَفْسِها
 ٢ ـ ولا لِلازِمِها، بخِلافِها في الأَزْمِنَةِ.

W.

(٣ ـ فَإِنْ كَانَ لَهُ) أَيْ لِلمَكْرُوهِ (جِهَتَانِ لَا لُزُومَ بَيْنَهُمَا) : ١ ـ كالصّلاةِ في الأَمْكِنةِ المكرُوهةِ ، وتَقَدَّمَ بَيانُها ، ٢ ـ وكالصّلاةِ في المغصوبِ ؛ فإنّها ١ ـ صَلاةٌ ٢ ـ وغَصْبٌ ـ أَيْ : شُغْلُ مِلْكِ الغَيْرِ عُدُوانًا ـ ، وكُلُّ منْهما يُوجَدُ بدُونِ الآخرِ (تَنَاوَلَهُ) مُطْلَقُ الأَمْرِ ؛ لِانْتِفاءِ المحذورِ السّابقِ (١ ـ قَطْعًا فِي نَهْيِ التَّنْزِيهِ) كما في الميثالِ الأوَّلِ (٢ ـ وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي) نَهْيِ (التَّحْرِيمِ) كما في التَّانِي.

وقيلَ : لا يَتَناوَلُه في نهي التَّحريمِ ؛ نَظَرًا لِجِهَةِ التّحريمِ .

وقولي : (لا لُزُومَ ٠٠) إلىٰ آخِرِه مِن زِيادتي .

(فَالْأَصَحُّ : صِحَّةُ الصَّلَاةِ فِي مَغْصُوبٍ) فَرْضًا كَانَتْ أَو نَفْلًا ؛ نَظَرًا لِجهَةِ

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه تولُ الممتنِ : (وفي الأَصَحِّ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٣٦) : «وعلى الأَصَحِّ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢١٩٨ مِن متنِ «اللَّبِّ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٩٦، و٢٠٥).

قوله : (يَشْغَلُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٣ ب) بالتّاءِ وبالياءِ ، ومضبوطٌ بفتحِ التّاءِ أو الياءِ وفتحِ الغَيْنِ : العَمْرَتَـُثِّ العَلَائِ.

قوله: (وعلىٰ الْأَصَحِّ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ٢١ ب) ونُسْخَتَيْنِ مِن الأَزْهَرِيّةِ: «وفي الأَصَحِّ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٠٥)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٣٢). 🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الصَّلاةِ المأمورِ بِها.

وقيلَ : لا تَصِحُّ ؛ نَظَرًا لِجهةِ الغَصْبِ المَنْهِيِّ عنه ، وعليه فقِيلَ : يَسْقُطُ طَلَبُها عندَها ، لا بِها ، وقيلَ : لا يَسْقُطُ .

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي فاعِلَها على القولِ بصِحَّتِها (لا يُثَابُ) عليها ؛ عُقُوبَةً له عليها عُقُوبَةً له عليها مِن جِهَةِ الغَصْبِ .

وقيل : يُثابُ عليها مِن جِهَةِ الصَّلاةِ وإِن عُوقِبَ مِن جِهةِ الغَصْبِ ، فقد يُعاقَبُ ١ ـ بغيرِ حِرْمانِ الثَّوابِ ٢ ـ أو بحِرْمانِ بعضِه .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ حَالِمُ عَالِمُ الوصولِ ﴾ ﴿ وَالْعَالِمُ اللَّهِ عَالِمُ اللَّهِ ال

قوله : (فَإِنْ كَانَ لَهُ أَيْ لِلْمَكْرُوهِ جِهَتَانِ لَا لَأُوْمَ بَيْنَهُمَا) إلى قوله : (وعليه فقيلَ يَسْقُطُ طَلَبُها عندَها لا بِها وقيلَ لا يَسْقُطُ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٣ ب) هُنا : «.. (فَإِن كَانَ) المكروةُ (واحِدًا بالشَّخْصِ له جِهَتانِ) لا تَلازُمَ بينَهما (كصلاةٍ في مغصوبٍ) فإِنّها صَلاةٌ وغَصْبٌ أي : شُغْلُ مِلْكِ الغَيْرِ عُدُوانًا ، وكُلِّ منهما يُوجَدُ بدُونِ الآخَوِ (تَناوَلَهُ) مُطْلَقُ الأمرِ في الأَصَحِّ ؛ نَظَرًا لِلجِهَتَيْنِ ، وقيلَ : لا ؛ نَظرًا لجهةِ الكراهةِ (فَالأَصَحُّ : صِحَّتُها) أي هذه الصّلاةُ فَرْضًا كانَتْ أو نَفْلًا ؛ نَظرًا لجهةِ الصّلاةِ المأمورِ (فالأَصَحُّ : ويَسْقُطُ طَلَبُها عندَها لا بها ، وقيلَ : لا تَصِحُّ ؛ نَظرًا لجهةِ الغَصْبِ المنهيِّ عنه ، ويَسْقُطُ طَلَبُها عندَها لا بها ، وقيلَ : لا تَصِحُّ ؛ نَظرًا لجهةِ الغَصْبِ المنهيِّ عنه ، ويَسْقُطُ طَلَبُها عندَها لا بها ، وقيلَ : لا تَصِحُّ ولا يَسْقُطُ طَلَبُها .. » ثُمّ قالَ بعدَ قولِه : «أو بحِرْمانِ بعضِه» : «وخَرَجَ بالشّخصِ» ـ وهو : ما يَمْنَعُ تَصَوُّرُه مِن حَمْلِه على كثيرِين كزيدٍ ـ : الواحِدُ بالضّخو بالنّظرِ إلى فردٍ ، فيصِحُ بالجِنْسِ أو بالنّوعِ أو بالفصلِ : كالسُّجُودِ ؛ فإنّه يكونُ مأمورًا به بالنَّظرِ إلى فردٍ ، فيصِحُ جَزْمًا : كالسُّجُودِ لله تعالى والسُّجُودِ لغيرِه» . المَاسُخُودِ لغيرِه » .

وَأَنَّ الخَارِجَ مِنْ مَغْصُوبٍ تَاثِبًا آتِ بِوَاجِبٍ، وَأَنَّ السَّاقِطَ عَلَىٰ نَحْوِ جَرِيحٍ يَقْتُلُهُ أَوْ كُفُؤَهُ يَسْتَمِرُّ.

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الخَارِجَ مِنْ) مَحَلِّ (مَغْصُوبِ تَائِبًا) أَيْ : ١ ـ نادِمًا على الدُّخُولِ فيه ٢ ـ عازِمًا على أَنْ لا يَعُودَ إليه (آتٍ بِوَاجِبٍ) ؛ لِتَحَقُّقِ التّوبةِ الواجِبةِ بخُرُوجِه تائِبًا.

وقالَ أَبُو هاشِمٍ مِنَ المُعْتَزِلةِ : هو آتٍ بحَرامٍ ؛ لأنّ ذلك شُعْلُ مِلْكِ غيرِه بغيرِ إِذْنِه كالماكِثِ.

وقالَ إِمامُ الحَرَمَيْنِ: مُرْتَبِكٌ _ أَيْ: مُشْتَبِكٌ _ في المَعْصِيةِ مِعَ انْقِطاعِ تكليفِ النَّهْيِ عنه مِن إِلْزامِ كَفِّه عنِ الشُّغْلِ بِخُرُوجِه تائِبًا، فهو عاصٍ بِخُرُوجِه بسببِ دُخُولِه أَوَّلًا.

أمَّا الخارِجُ غيرَ تائِبٍ فعاصٍ جَزْمًا كالماكِثِ.

(وَ) الأَصِّ : (أَنَّ السَّاقِطَ) ١ ـ باخْتِيارِه ٢ ـ أَو بدُونِه (عَلَىٰ نَحْوِ جَرِيحٍ) بينَ جَرْحَىٰ (يَقْتُلُهُ) إِنِ اسْتَمَرَّ عليه (أَوْ) يَقْتُلُ (كُفُؤَهُ) في صِفاتِ القَودِ إِن لم يَسْتَمِرَّ عليه ؛ لِعَدَمِ مَحَلِّ يَعْتَمِدُ عليه إِلّا بَدَنَ كُفْء (يَسْتَمِرُّ) عليه ، ولا يَنْتَقِلُ إلىٰ كُفُؤِه ؛

قوله : (عَلَىٰ نَحْوِ جَرِيحٍ) في نُسْخة الظَّاهِريَّة (ق ٣٤ أ) : «على جريح».

قوله: (أو يَقْتُلُ كُفُوَه) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٩ ب) بُعدَه زيادةُ «أي الجريحِ»: النَّسَخِ الخَطَّيّةِ مكتوبةٌ على «أي الجريحِ»: الخَطَّيّةِ مكتوبةٌ على النُّسَخِ الخَطَّيّةِ مكتوبةٌ على الواوِ، وفي طَبْعَتَيْ دارِ الفتحِ (ص٢٠٦) ودارِ الضِّياءِ (ص١٩٩): «كُفْأَه».

قوله : (إلىٰ كُفُؤِه) هَمَزتُه مكتوبةٌ على الواوِ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : كنُسْخةِ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 ـــــــ

١ ـ لأنَّ الضَّرَرَ لا يُزالُ بالضَّرَرِ، ٢ ـ ولِأَنَّ الاِنْتِقالَ اسْتِئْنافُ فِعْل باخْتِيارِه، بخِلافِ المُكْثِ.

نَعَمْ، لَو كانَ أحدُهما ١ ـ نَبِيًّا اعْتَبَرَ جانِبَه، وكذا لَو كانَ ٢ ـ وَلِيًّا ٣ ـ أو إِمامًا عادِلًا كما قالَه ابْنُ عبدِ السّلام في نَظِيرِه مِن المُضْطَرِّينَ.

وقيلَ : يَتَخَيَّرُ بينَ الإسْتِمرارِ عليه والإنْتِقالِ إلى كُفُوهِ ؛ لِتَساوِيهِما في الضَّرَرِ . وقيلَ : لا حُكْمَ فيه مِن ١ ـ إِذْنِ ٢ ـ أو مَنْع ؛ لأنّ ١ ـ الإِذْنَ له في الأَمْرَيْنِ

أو أَحَدِهما يُؤَدِّي إلى القتلِ المُحَرَّمِ ، ٢ _ والمنعَ مِنْهما لا قُدْرَةَ على امْتِثالِه .

وتَوَقَّفَ الغَزالِيُّ ، فقالَ : «يَحْتَمِلُ كُلٌّ مِن المَقالاتِ الثَّلاثِ».

وخَرَجَ بـ ((الكُفُؤِ) : غيرُه : ككافِرٍ ولو معصومًا ، فيَجِبُ الاِنْتِقالُ عَنِ المُسْلِم إليه؛ لأنَّ قتْلُه لا مَفْسَدَةَ فيه أو مَفْسَدَتَه أَخَفُّ.

والتّرجيحُ معَ ذِكرِ «نَحْوِ» مِنْ زِيادتي.

* *

—————————— « تعليفات على غاية الوصول ﴿ الطُّاهِرِيّةِ (ق ٣٤ أ) : **الْكَثِمَة اللّهُ فَقُوه** ، وفي الطّبَعاتِ : «كُفْ**ئِه**» .

قوله : (معَ ذِكرِ نَحْوِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٤ ب).

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : جَوَازُ التَّكْلِيفِ بِالمُحَالِ مُطْلَقًا ،

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ: جَوَازُ التَّكْلِيفِ) عقلًا (بِالمُحَالِ) أي : المُمْتَنِعِ، بمعنَى «جَوازِ تَعَلُّقِ الطَّلَبِ النَّفْسِيِّ بإِيجادِه» (مُطْلَقًا) أيْ سَواءٌ أَكانَ مُحالًا ١ ـ لِذاتِه ـ أيْ : مُمْتَنِعًا عادَةً وعقلًا ـ : كالجَمْع بينَ السَّوادِ والبَياضِ ، ٢ ـ أمْ لِغيرِه ـ أَيْ : مُمْتَنِعًا عادَةً لا عقلًا ـ : كالمَشْي مِن الزَّمِنِ .

قَالَ جَمْعٌ : «أَو عَقَلًا لَا عَادَةً : كَإِيمَانِ مَن عَلِمَ اللهُ أَنَّه لَا يُؤْمِنُ».

وقالَ المُحَقِّقونَ : «يَمْتَنِعُ كونُ الشّيءِ ممتنِعًا عقلًا مُمْكِنًا عادةً»، ولهذا قالَ السَّعْدُ التَّفْتازانِيُّ : «كلُّ مُمْكِنٍ عادةً ممكِنٌ عقلًا ولا يَنْعَكِسُ»، فالتّكليفُ بإيمانِ مَن عَلِمَ اللهُ أنّه لا يُؤمِنُ _ كما يأتي _ تكليفٌ بالمُمْكِنِ لا بِالمُحالِ عندَ المُحَقِّقِينَ، وقدْ بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في «الحاشِيةِ»

قوله: (قالَ جَمْعُ أو عقلًا لَا عادَةً كإيمانِ مَنْ عَلِمَ اللهُ أَنّه لا يُؤْمِنُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٤ ب) بعدَه: «وهو الأنسبُ بتصحيحِ وُقُوعِه الآتي، لكنِ المُحَقِّقُون على امْتِناع كونِ الشّيءِ مُمْتَنِعًا عقلًا مُمْكِنًا عادةً» إلخ.

قوله : (وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في الحاشِيةِ إلخ) حيثُ قالَ فيها (٣٩٨/١ - ٥٠) : «قوله : (أو عقلًا لا عادةً كالإِيمانِ ممّن عَلِمَ اللهُ أنّه لا يُؤْمِنُ) أيْ : لأنّ العقلَ يُحِيلُ إِيمانَه ؛ لاِسْتِلْزامِه انْقِلابَ العلمِ القديمِ جَهْلًا ، ولو سُئِلَ عنه أهلُ العادةِ لم يُحِيلُوا يُحِيلُوا إِيمانَه ، كذا جَرَىٰ عليه كثيرٌ ، لكنْ كلامُ الغَزاليِّ وغيرِه مِن المُحَقِّقين ظاهِرٌ في أنّ ذلك إِيمانَه ، كذا جَرَىٰ عليه كثيرٌ ، لكنْ كلامُ الغَزاليِّ وغيرِه مِن المُحَقِّقين ظاهِرٌ في أنّ ذلك ليسَ مُحالًا عقلًا أيضًا ، بل مُمْكِنٌ مقطوعٌ بعدمٍ وُقُوعِه ، ولا يُخْرِجُه القَطْعُ بذلك عن كونِه مُمْكِنًا في ذاته ، وبه صَرَّحَ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ ، فقالَ في «شرحِ التلخيصِ»

.....

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

معَ بَيانِ أَنَّ الخُلفَ لَفْظِيٌّ.

ومَنَعَ جَمْعٌ _ منْهم أكثرُ المُعْتزِلةِ _ التّكليفَ بالمُحالِ الّذي لِغَيْرِ تَعَلَّقِ العِلْمِ بِعَدَم وُقُوعِه دُونَ المُحالِ النّدي لِتَعَلَّقِ العلمِ بذلكَ ؛ إِذْ لا فائِدةَ في طَلَبِ الأوّلِ مِنَ المُكلَّفِينَ ؛ لِظُهورِ امْتِناعِه لهم.

وأُجيبَ: ١ ـ بأنّ فائدتَه اخْتِبارُهُم: هلْ يأخُذُونَ في المُقدِّماتِ فيَتَرَتَّبُ عليها النَّوابُ، أوْ لا فالعِقابُ؟ ٢ ـ وأيضًا توجيهُ الخِطابِ فيه ليسَ طَلَبًا في الحقيقةِ، بلْ عَلامةٌ على شَقاوَتِه وتَعذيبِه، وفي الجَوابِ الأوَّلِ كلامٌ ذَكَرْتُه في «الحاشية».

€ تعليقات على غاية الوصول الكوسية

(١/٥٧/١) : «كلُّ مُمْكِنِ عادةً مُمْكِنٌ عقلًا ، ولا يَنْعَكِسُ» انْتَهَى ، ووَجْهُه : أنّ دائِرةَ العَقْلِ أَوْسَعُ مِن دائِرةِ العادةِ ، وتوجيهُه باسْتِحالةِ اجْتِماعِ وَصْفَيِ الإِسْتِحالةِ والإِمْكانِ مُنْتَقَضٌ باجْتِماعِهما في المُمْتَنِعِ عادةً لا عقلًا ، ولأِنّ الإِسْتِحالةَ بالغيرِ لا تُنافِي الإِمْكانَ بالذّاتِ ؛ إِذْ يَصِحُّ وصفُه الشّيءِ بوَصْفَيْنِ مُتَناقِضَيْنِ باعْتِبارَيْنِ ، فيَصحُّ وصفُه بأنه مُمْكِنٌ بالذّاتِ ؛ إِذْ يَصِحُّ وصفُه الشّيءِ بوصْفَيْنِ مُتَناقِضَيْنِ باعْتِبارَيْنِ ، فيصحُّ وصفُه بأنه مُمْكِنٌ ذاتًا مُحالٌ عَرَضًا ، وهو هُنا تَعَلَّقُ العلمِ بعدمِ وُقوعِه ، نَعَمْ ، يُؤْخَذُ مِن هذا توجيهُ ما سَلكَه الشّارحُ تبعًا لغيرِه ، وبه يُعْلَمُ : أنّ الخُلْفَ لفظيُّ ؛ لِأنّ الأوّلَ نَظَرَ إلى إِثْباتِ المُحالِ عَرَضًا ، والنّانيَ إلى نَفْيِه ذاتًا» . اهـ

قوله : (مَعَ بَيانِ أَنَّ الخُلفَ لَفْظِيُّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٤ ب). قوله : (وأُجيبَ بأنَّ فائدتَه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٤ ب) : «قُلْنا : فائِدتُه».

قوله: (وفي الجَوابِ الأوّلِ كلامٌ ذَكَرْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢/١): «قولُه: (وأُجِيبَ بأنّ فائِدتَه اخْتِبارُهُم إلخ) أي: إِن سَلَّمْنا أنه لا بُدَّ في أفعالِ الله تعالىٰ مِن ظهورِ الفائِدةِ لِلعقلِ فإنّا لا نُسَلِّمُ ذلك؛ ﴿لَا يُسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾، فله أن لا يُظْهِرَها؛

وَوُقُوعُهُ بِالمُحَالِ لِتَعَلَّقِ عِلْمِ الله بِعَدَمِ وُقُوعِهِ فَقَطْ ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وَمَنَعَ مُعْتَزِلَةُ بَغْدادَ : التّكليفَ بالمُحالِ لِذاتِه ، دُونَ المُحالِ لِغيرِه .

(وَ) الأَصحُّ : (وُقُوعُهُ) أي التَّكليفِ (بِالمُحَالِ لِتَعَلُّقِ عِلْمِ اللهُ) تعالى (بِعَدَمِ وُقُوعِهِ فَقَطْ) أيْ دُونَ ١ ـ المُحالِ لِذاتِه، ٢ ـ والمُحالِ لِغيرِه عادةً لا عقلاً ، قالَ تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسَعَهَا ﴾ ، وهذانِ لَيْسا في وُسْعِ المُكلَّفِينَ ، بخِلافِ الأُوّلِ ، وهذا قولُ الجُمْهُورِ ، ورَجَّحَه «الأصلُ» في «شَرْحِ المِنْهاج».

فعُلِمَ : أَنَّ التَّكليفَ بالمُحالِ لِتَعَلَّقِ علمِ الله بِعدمِ وُقُوعِه جائزٌ وواقِعٌ اتِّفاقًا. وقيلَ : يَقَعُ بالمُحالِ لِغيرِه لا لِذاتِه ، ورَجَّحَه «الأصلُ» هُنا.

وقيلَ : يَقَعُ بالمُحالِ مُطْلَقًا.

وخَرَجَ بـ « التّكليفِ بالمُحالِ» : التّكليفُ المُحالُ، فلا يَجُوزُ، والفَرْقُ بينَهما : أنّ الخَلَلَ في الأوّلِ يَرْجِعُ إلى المأمورِ : كتكليفِ مَيِّتٍ وجَمادٍ .

W

قوله : (والمُحالِ لِغيرِه عادةً لا عقلًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٤ ب) بعدَه : «أو عكسُه ولم يَتَعَلَّقْ عِلْمُ الله بعَدَم وُقُوعِه».

قوله : (ورَجَّحَه الأصلُ في شَرْحِ المِنْهاجِ) إلىٰ قولِه : (جائزٌ وواقِعٌ اتِّفاقًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٥ أ)٠

وَجَوَازُهُ بِمَا لَمْ يَحْصُلْ شَرْطُهُ الشَّرْعِيُّ، كَالْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ، وَوُقُوعُهُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَ) الأصحُّ : (جَوَازُهُ) أي التّكليفِ (بِمَا لَمْ يَحْصُلْ شَرْطُهُ الشَّرْعِيُّ) فيَجُوزُ التّكليفُ بالمَشْرُوطِ حالَ عَدَمِ الشَّرْطِ : (كَالْكَافِرِ) يجوزُ تكليفُه (بِالْفُرُوعِ) معَ التّكليفُ بالمَشْرُوطِ حالَ عَدَمِ الشَّرْطِ : (كَالْكَافِرِ) يجوزُ تكليفُه (بِالْفُرُوعِ) معَ انْتِفاءِ شرْطِها في الجُملةِ : مِن الإِيمانِ المُتَوقِّف عليه النِّيةُ ؛ إِذْ لو تَوقَّفَ علي حصولِ شرطِها في الجُملةِ : مِن الإِيمانِ المُتوقِّف عليه والنِّيةِ ؛ لإنْتِفاءِ شرْطِها ، واللّازِمُ باطلٌ بالضَّرُورةِ .

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ إِذْ لا يُمْكِنُ امْتِثالُه لو وَقَعَ.

وأُجيبَ : بإِمْكانِ امْتِثالِه : بأن يُؤْتَىٰ بالمَشْرُوطِ بعدَ الشَّرطِ.

SE

(وَ) الأَصحُّ: (وُقُوعُهُ) فَيُعاقَبُ على تَرْكِ امْتِثالِه وإِنْ سَقَطَ عنِ الكافِرِ الأَصْلَيِّ بِإِيمانِه ؟ تَرْغيبًا فيه ، ١ - قالَ تعالى : ﴿ يَتَسَآءَلُونَ ۞ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ الآية ، ٢ - وقالَ : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَوْتُونَ الزَّكَوْةَ ﴾ ، ٣ - وقالَ : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ الآية الأُولَىٰ بـ «اللإيمانِ» اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ الآية الأُولَىٰ بـ «اللإيمانِ»

قوله: (بأَنْ يُؤْتَىٰ) كما في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٥ أ) وغيرِها، وفي بعضِ النُّسَخِ: «بأن يَأْتِيَ»، وعليه طبعةُ الحَلِبيِّ (ص٣٣).

تُوله: (وَإِنَّ سَقَطَ عَنِ الكَافِرِ الأَصْلَيِّ بإِيمانِه) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٥ أ): «وإِن سَقَطَ بالإِيمانِ في مسألةِ الكافِرِ».

قوله : (الآية) تَمامُها : ﴿ مَا سَلَكُمْ فِي سَقَرَ ۞ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ .

قوله: (الآيةَ) تَمامُها: ﴿ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

٢ _ و «الزّكاة» في الثّانية بـ «كَلِمَة التَّوْحيد» ٣ _ و «ذلك» في الثّالثة بـ «الشّرْك» فقط _ كما قِيلَ _ بعيدٌ.

وقيل : ليسَ بواقِع ؛ إِذِ المأمُوراتُ _ ممّا كُلِّفَ به الكافرُ مَثَلًا _ لا يُمْكِنُ معَ الكفرِ فِعْلُها ، ولا يُؤْمَرُ بعدَ الإيمانِ بقَضائِها ، والمَنْهِيّاتُ محمولةٌ عليها ؛ حَذَرًا مِن تَبْعِيضِ التّكليفِ .

وقيلَ : واقِعٌ ١ ـ في المَنْهِيّاتِ فقط ؛ لإِمْكانِ امْتِثالِها مَعَ الكُفْرِ ؛ لِعَدَمِ تَوَقَّفِها علىٰ نِيَّةٍ ، ٢ ـ بخِلافِ المأمُوراتِ .

وقيلَ : واقِعٌ في المُرْتَدِّ دُونَ غيرِه مِنَ الكُفَّارِ ؛ اسْتِمْرارًا لِمَا كانَ.

والمُرادُ بـ ((الشَّرْطِ) : ما لا بُدَّ منه ، فيَشْمَلُ (السَّبَبَ) .

وخَرَجَ بـ « الشَّرْعِيِّ » : ١ ـ اللُّغَوِيُّ : كـ « إِنْ دَخَلْتَ الَمسْجِدَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ » ، ٢ ـ والعادِيُّ : كغَسْلِ الجُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ لِغَسْلِ الوجهِ . ٢ ـ والعادِيُّ : كغَسْلِ الرَّأْسِ لِغَسْلِ الوجهِ .

والمُرادُ بـ « التّكليفِ» : ما يَشْمَلُ خِطابَ الوَضْعِ مُطْلقًا ، ولِلسُّبْكِيِّ فيه تفصيلٌ

قوله: (والمُرادُ بالشَّرْطِ ما لا بُدَّ منه فَيَشْمَلُ السَّبَبَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٥ ب).

قوله: (وخَرَجَ بالشَّرْعِيِّ إلخ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٥ ب): «وخَرَجَ بالشَّرعيِّ : الشَّرطُ العَقْليِّ : كالحياةِ والقُدْرَةِ ؛ فإِنّه شرطٌ في جَوازِ التَّكليفِ». اهـ فلم يُذْكَرْ فيها اللُّغَويُّ والعادِيُّ.

﴾ المقدمات ﴾

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

رَدَّه الزَّرْكَشِيُّ كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيةِ».

* * *

كى تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ وَمِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ الْوَصُولُ ﴾ ﴿ وَمِنْ اللَّهِ الْوَصُولُ ﴾ ﴿ وَمِ

قوله : (والمُرادُ بالتّكليفِ مَّا يَشْمَلُ خِطابَ النّج) عبارةُ نُشخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٥ ب) : «وذَكَرَ الأصلُ هُنا عن والِدِه شيئًا تَرَكْتُه ؛ لأنّ فيه كلامًا بَيَّنْتُه في «الحاشِيةِ».

قوله: (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (١٨/١) عندَ قولِ الأصلِ: «قالَ الشّيخُ الإِمامُ: والخِلافُ في خِطابِ التّكليفِ وما يَرْجِعُ إليه مِن الوَضْعِ، لا الإِثلافِ والحِناياتِ وتَرَتُّبِ آثارِ العُقُودِ» ما نَصُّه: «وما نَقَلَه المُصَنِّفُ عن والِدِه مِن التّفصيلِ اللّذي ذَكَرَه تَبِعَه عليه البِرْماويُّ واسْتَحْسَنَه، لكنْ رَدَّه شيخُه الزَّرْكَشيُّ: بأنه لا وَجْهَ له، وأنه لا يَصِحُّ دَعْوَىٰ الإِجْماعِ في الإِثلافِ والجِنايةِ»، قالَ: «بلِ الخِلافُ جارٍ في الجميعِ»، وأطالَ في بَيانِه». اهـ

مَسْأَلَةٌ : لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلٍ ، فَالُمكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ : الْكَفُّ أَيِ : الإنْتِهَاءُ فِي الْأَصَحِّ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(لَا تَكْلِيفَ) صَحِيحٌ (إِلَّا بِفِعْلٍ):

١ _ أَمَّا الْأَمْرُ فَظاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ فِعْلِ .

٢ ـ وأَمّا النَّهْيُ (فَالُمكَلَّفُ بِهِ فِي النَّهْيِ : الْكَفُّ) الّذي هو فِعْلُ النَّفْسِ (أَي : الإنْتِهَاءُ) عنِ المَنْهِيِّ عنه وَإِن لَمْ يَقْصِدِ امْتِثالًا (فِي الْأَصَحِّ) وذلك فِعْلُ يَحْصُلُ بِفِعْل ضِدِّ الْمَنْهِيِّ عنه.

وقيلَ : المُكَلَّفُ به في النَّهْي فعلُ ضِدِّ المَنْهِيِّ عنه.

وقيلَ : هُو انْتِفاءُ المَنْهِيِّ عنه ، وهو مَقْدُورٌ لِلمُكَلَّفِ : بأن لا يَشاءَ فِعْلَه .

فإذا قيلَ : «لا تَتَحَرَّكْ» فالمطلوبُ منه على الأوّلِ : الإنْتِهاءُ عنِ التَّحَرُّكِ الحاصِلُ بفِعلِ ضِدِّه : مِن السُّكُونِ ، وعلى الثّاني : فعلُ ضِدِّه ، وعلى الثّالثِ : انْتِفاؤُه : بأن يَسْتَمِرَّ عَدَمُه : مِن السُّكُونِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ في الإِتْيانِ بذلك قَصْدُه امْتِثالًا حتّى يَتَرَتَّبَ العقابُ إِن لم يَقْصِدْه .

قُلْنا : ممنوعٌ ، وإنّما يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ النَّوابِ ؛ لِخبَرِ : «إِنَّما الْأَعْمالُ بِالنِّيّاتِ».

——®تعليقات على غاية الوصول ۞——— قوله : (صَحِيحٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٥ ب).

قوله : (بأن لا يَشاءَ فِعْلَه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٦ أ) : «بأن يَشاءَ عَدَمَ فعله» : **يَلْكَمِنُ بَآنَ يِشَامِمُ ضُلَه** . وَالْأَصَحُّ : أَنَّ التَّكْلِيفَ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا، وَقَبْلَهُ إِعْلَامًا،ويَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا،

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ التَّكْلِيفَ) الشَّامِلَ لِلأَمْرِ والنَّهْيِ ــ فهو أَعَمُّ مِن قولِه : «وَالْأَمْرُ» ــ (يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ المُبَاشَرَةِ) لهُ (١ ــ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا، ٢ ــ وَقَبْلَهُ إِعْلَامًا).

والمُرادُ بـ « التَّعَلُّقِ الإِلْزامِيِّ » : الإمْتِثالُ ، وبـ « الإِعْلامِيِّ » : اعْتِقادُ وُجُوبِ إِيجادِ الفعلِ أو تركِه ، ولا يَحْصُلُ الإمْتِثالُ إِلّا بكُلِّ مِن ١ ـ الإعْتِقادِ ٢ ـ والإِيجادِ أوِ التَّرْكِ .

وقيلَ : لا يَتَعَلَّقُ به إِلَّا عندَ المُباشرَةِ ، وقولُ «الأصلِ» : «إنَّه التَّحْقيقُ» _ إِذْ لا قُدْرَةَ عليه إلَّا حِينَئِذٍ _ مَرْدُودٌ كما بَيَّنتُه في «الحاشِيةِ».

قوله : (أو تركِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخُةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٦ أ) وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٣٤)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطَبْعَةِ دارِ الفتحِ (ص٢١٣) وغيرِها.

قوله : (أوِ التَّركِ) فيه مَا في قولِه : «أو تركِه».

قوله: (مَرْدُودٌ كما بَيَّنتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٧/١ ـ ٤٢٨): «ما زَعَمَه المُصنَّفُ مِن أَنّ القولَ الأخيرَ هو التّحقيقُ رَدَّه الأَصْفَهانيُّ وغيرُه بأُمورٍ: ١ ـ منها: أنه مَبْنيُّ على الإسْتِطاعةِ الّتي هي القُدْرةُ ، ولا حاصِلَ لِتَعَلَّقِ الأمرِ بها على رأي الأَشْعَرِيِّ ، معَ أَنّها معَ الفِعْل ؛ فإنّ القاعِدَ بعدَ دُخُولِ الوقتِ مأمورٌ بالقِيامِ لِلصّلاةِ اتّفاقًا ، ولأن مفهومَ الأَمْرِ ـ وهو الطَّلُبُ ـ يَسْتَدْعِي تحصيلَ المطلوبِ في المُسْتَقْبَلِ ، فالتّكليفُ ـ الذي هو الطَّلبُ ـ سابِقٌ عندَ الأَشْعَرِيِّ على المطلوبِ المقدورِ .

فإِنْ قُلَتَ : إِذَا كَانَتِ الْإِسْتِطَاعَةُ عندَه مِعَ الفِعْلِ فَالتَّكَلِيفُ قَبلَهَا تَكَلَيفُ بالمُحالِ ، وهو _ وإِن قَالَ بَجَوازِه _ لم يَقُلْ بؤقُوعِه _ قُلْتُ : الْإِسْتِطَاعَةُ تُطْلَقُ ١ _ على القُدْرةِ المَدكورةِ ، ٢ _ وعلى سَلامةِ الأَسْبابِ والآلاتِ ، ووُقُوعُ التّكليفِ مَبْنيٌّ على الثّانيةِ دُون المَدكورةِ ، ٢ _ وعلى سَلامةِ الأَسْبابِ والآلاتِ ، ووُقُوعُ التّكليفِ مَبْنيٌّ على الثّانيةِ دُون اللهُ ولى ، هذا والكلامُ على ذلك طَوِيلُ الذَّيْلِ يُطْلَبُ مِن كُتُبِ الكلامِ». اهـ

٧٣٠ها المقدمات ه

وَأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ حَالَ المُبَاشَرَةِ.

💨 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 💎

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أيْ تَعَلُّقَه الإِلْزامِيَّ به (يَسْتَمِرُّ حَالَ المُبَاشَرَةِ) له .

وقيلَ : يَنْقَطِعُ حالَها ؛ وإِلَّا يَلْزَمْ طَلَبُ تحصيلِ الحاصِلِ .

قُلْنا : الفِعْلُ _ كالصَّلاةِ _ إنَّما يَحْصُلُ بالفَراغِ منه ؛ لِانْتِفائِه بانْتِفاءِ جُزْءِ منه.



﴾ المقدمات ﴾________ ٣٦١

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ التَّكْلِيفَ) بشيء (يَصِحُّ مَعَ عِلْمِ الْآمِرِ فَقَطِ انْتِفَاءَ شَرْطِ وُقُوعِهِ) أَيْ وُقُوعِ المَّمُورِ به (عِنْدَ وَقْتِهِ)؛ إِذْ لا مانِعَ : (كَأَمْرِ رَجُلٍ بِصَوْمِ يَوْمٍ عُلِمَ مَوْتُهُ قَبْلُهُ) لِلْآمِرِ؛ فإِنّه عُلِمَ في ذلك انْتِفاءُ شرْطِ وُقُوعِ الصَّوْمِ المأمورِ به : ١ ـ مِنَ الحياةِ ٢ ـ والتَّمْيِيزِ عندَ وقْتِه.

وقيل : لا يَصِحُّ التَّكليفُ معَ ما ذُكِرَ ؛ لِانْتِفاءِ فائِدتِه : مِن الطَّاعةِ أو العِصْيانِ بالفِعلِ أو التَّرْكِ .

وأُجِيبَ : بوُجُودِ الفائِدةِ بالعَزْمِ على الفعلِ أو التَّرْكِ.

وَخَرَجَ ١ _ بـ «عِلْمِ الْآمِرِ» : جَهْلُه _ ولو مَعَ عِلْمِ المَأْمُورِ _ انْتِفاءَ الشَّرْطِ : بأن كانَ الآمِرُ غيرَ الشَّارِعِ : كأَمْرِ السَّيِّدِ عبدَه بخِياطَةِ ثَوْبٍ غدًا ، ٢ _ وبـ «غَقَطْ» :

هتليقات على غاية الوصول هستوسط عنية الوصول هستوسط عنيهُ موجودٌ في النُّسَخِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٦ أ)، موجودٌ في النُّسَخِ الظَّاهِريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (في ذلك) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٣٤) : «مِن ذلك» ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخ الخَطِّيَّةِ وبَقِيَّةِ الطَّبَعاتِ.

قوله: (وأُجِيبَ بوُجُودِ الفائِدةِ بالعَزْمِ على الفعلِ أوِ التَّرْكِ) ساقِطٌ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٣٤)، وهو موجودٌ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ والطَّبَعاتِ، فلْيُتَنَبَّهُ.

قوله : (ولو مَعَ عِلْمِ المَأْمُورِ) عبارةً نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق٣٦ ب) : «ولو مع جَهْلِ المَأْمُورِ..» : العَرْصِهُ وَلِمِعَجُولُهُ وَأَتَّهَا إِنْ المُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

٢٣٢ ______ المقدمات ع

وَأَنَّهُ يَعْلَمُهُ المَأْمُورُ أَثَرَ الْأَمْرِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

عِلْمُ الْآمِرِ والمَأْمُورِ بذلكَ، ١ ـ فيَصِحُّ التَّكْلِيفُ في الأُوَّلِ بصُورَتَيْهِ اتِّفاقًا، ٢ ـ ويَمْتَنِعُ في الثَّاني اتِّفاقًا؛ لِانْتِفاءِ فائدَتِه المَوْجودَةِ حالَ الجَهْلِ بالعَزْم.

وشَذَّ بعضُهم، فقالَ بصِحَّتِه فيه؛ لِوُجُودِ فائِدتِه بالعَزْمِ بتَقْدِيرِ وُجُودِ الشَّرْطِ، وتَبعَه «الأصلُ» عليه وصَحَّحَه.

ورُدَّ تَوْجِيهُه : بأنّه لا يَتَحَقَّقُ العَزْمُ على ما لا يُوجَدُ شَرْطُه بتقديرِ وُجُودِه .

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي التَّكليفَ (يَعْلَمُهُ المَأْمُورُ أَثَرَ) ١ _ بفتحِ أوَّلِه وثانِيه، ٢ _ وبِكسْرِ أَوَّلِه وإِسْكانِ ثانيهِ، أيْ : «عَقِبَ» (الْأَمْرِ) المَسْمُوعِ له الدّالِّ على التَّكْليفِ مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على زَمَنٍ يُمْكِنُ فيه الإِمْتِثالُ.

وقيلَ : لا يَعْلَمُه حِينَئِذٍ ؛ لأنّه قد لا يَتَمَكَّنُ مِن فِعْلِه لِموْتٍ قبلَ وقتِه أو عَجْزِ عنه . وأُجيبَ : بأنّ الأصلَ عَدَمُ ذلك ، وبتقديرِ وُجُودِه يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الأمرِ الدّالِّ على التَّكليفِ : كالوكيلِ في البَيْعِ غدًا إذا ماتَ أو عُزِلَ قبلَ الغَدِ يَنْقَطِعُ التَّوكيلُ . وكـ «اللّم مِر» و «المأمور» فيما ذُكِرَ : «النّاهي» و «المَنْهِيُّ».

ه تعلیقات علی غایة الوصول ه تعلیقات علی الوصول ه تعلیقات علی تعلیقات علی الله م الله

قوله : (تَوْجِيهُه) فِي نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٦ ب) : «توجيهُه السّابِقُ».

قوله : (يَعْلَمُهُ المَأْمُورُ أَثَرَ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق٣٦ ب) بَدَلَه : «(يَقَعُ) حالةَ كونِه (معلومًا للمأمورِ أَثَرَ) ٠٠» إلخ ·

قوله : (وكالآمِرِ والمأمورِ فيما ذُكِرَ النَّاهي والمَنْهِيُّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

خَاتِمَةً : الحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ عَلَى التَّرْتِيبِ أَوِ البَدَلِ، فيَحْرُمُ الجَمْعُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يُبَاحُ،

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول الم

﴿خَاتِمَةً ﴾

(الحُكْمُ قَدْ يَتَعَلَّقُ ١ - عَلَى التَّرْتِيبِ ٢ - أَوْ) على (البَدَكِ ، ١ - فَيَحْرُمُ الجَمْعُ): ١ - كَأَكْلِ المُدَكَّىٰ والمَيْتةِ في الأوّلِ ؛ فإنّ كُلَّا مِنْهُما يَجُوزُ أكلُه لكنْ جَوازُ أكلِ المَيْتةِ عندَ العَجْزِ عنْ غيرِها، فيَحْرُمُ الجَمْعُ بَيْنَهما ؛ لِحُرْمَةِ المَيْتةِ حيثُ قَدَرَ على غيرِها اللّذي مِنْ جُمْلَتِه المُدَكَّىٰ ، ٢ - وكتَزْويجِ المَرْأَة مِن كُفُؤَيْنِ في الثّاني ؛ فإنّ غيرِها الّذي مِنْ جُمْلَتِه المُدَكَّىٰ ، ٢ - وكتَزْويجِ المَرْأَة مِن كُفُؤَيْنِ في الثّاني ؛ فإنّ كُلَّا منهما يَجُوزُ التَّزُويجُ منه بَدَلًا عنِ الآخرِ - أَيْ إِن لَم تُزَوَّجْ مِنَ الآخرِ - ، ويَحْرُمُ الجمعُ بينَهما : بأَنْ تُزَوَّجَ منهما .

(٢ _ أَوْ يُبَاحُ) الجمعُ : ١ _ كالوُضُوءِ والتَّيَمُّمِ في الأُوَّلِ؛ فإِنَّ التَّيَمُّمَ إنّما يَجُوزُ عندَ العَجْزِ عنِ الوُضُوءِ، وقد يُباحُ الجمعُ بينَهما : كأَنْ تَيَمَّمَ _ لِخَوْفِ بُطْءِ بُرْءٍ _ مَن عَمَّ عُذْرُه مَحَلَّ الوُضُوءِ، ثُمَّ تَوضَّأَ مُتَحَمِّلًا مَشَقَّةً بُطْءِ البُرْءِ وإِن بَطَلَ بِوُضُوئِه تَيَمُّمُه.

٢ ـ وكسَتْرِ العَوْرةِ بِتَوْبَيْنِ في الثّاني ؛ فإن ّ كُلَّا منهما يَجِبُ السَّتْرُ به بَدَلًا عنِ الآخَرِ ويُباحُ الجمعُ بينَهما .

(٣ ـ أَوْ يُسَنُّ) الجمعُ: ١ ـ كخِصالِ كَفَّارةِ الوِقاعِ في الأَوَّلِ؛ فإنَّ كلَّا

قوله : (كُفُؤَيْنِ) همزتُه مكتوبةٌ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ على الواوِ كما مَرَّ نظيرُه ، وفي بعضِ الطَّبَعاتِ : «كُفْنَيْنِ» .

قوله : (مُتَحَمِّلًا) بتقديم التّاء على الحاء كما في النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وفي طبعةِ دارِ الفتح (ص٢١٦) : «مُحْتَمِلًا» بتقديم الحاءِ على التّاءِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

منها واجِبٌ لكنّ وُجُوبَ الإِطْعامِ عندَ العَجْزِ عنِ الصّيامِ، ووُجُوبُ الصّيامِ عندَ العَجْزِ عنِ الصّيامِ، ووُجُوبُ الصّيامِ عندَ العَجْزِ عنِ الإعْتاقِ، ويُسَنُّ الجمعُ بينَها، فيَنْوِي بكُلِّ الكَفّارةَ وإِن سَقَطَ بالفِعْلِ _ ظاهِرًا _ بالأُولَىٰ كَما قِيلَ : يَنْوِي بالصّلاةِ المُعادَةِ الفَرْضَ وإِن سَقَطَ بالفِعْلِ أَوَّلًا.

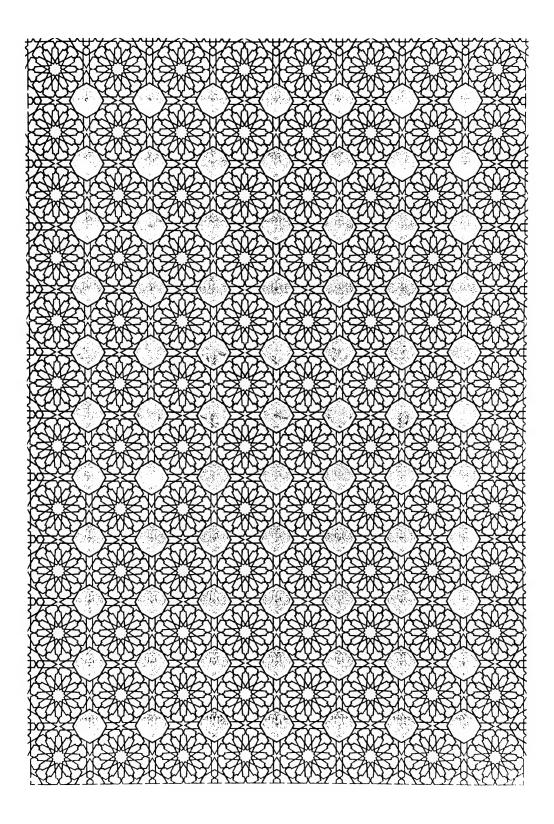
٢ ـ وكخِصالِ كَفّارةِ اليَمينِ في الثّاني؛ فإنّ كُلَّا منها واجِبٌ بَدَلًا عَنْ غيرِه
 أيْ إِن لم يَفْعَلْ غيرَه مِنها ـ؛ نَظَرًا إِلى الظّاهِرِ وإِن كانَ التَّحْقِيقُ ما مَرَّ: مِن أنّ الواجِبَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ بينَهما في ضِمْنِ أَيِّ مُعَيَّنٍ مِنْها ـ ويُسَنُّ الجَمْعُ بينَها.

* **

قوله : (منهما) من قولِه : «فإِنَّ كُلًّا منها واجِبٌ لكنّ . . » إلخ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٧ أ) : «منهما» ، وهو سبقُ قَلَم .



الكِتَابُ الأُوّلُ اللَّهِ اللَّهُ الل



الكِتَابُ الأَوَّلُ: فِي الكِتَابِ وَمَبَاحِثِ الأَقْوَالِ

«الْكِتَابُ» : الْقُرْآنُ ، وَهُوَ هُنَا : اللَّفْظُ المُنْزَلُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ المُعْجِزُ بِسُورَةٍ مِنْهُ المُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ .

﴿ الكتابُ الأوِّلُ ﴾ مِن الكُتُبِ السَّبْعَةِ

﴿ فِي الكِتابِ ومَباحِثِ الأقوالِ ﴾ المُشْتَمِلِ عليها مِن ١ _ «الأمرِ» ٢ _ و «النَّهيِ » ٣ _ و «النَّهي » ٣ _ و «العامِّ» ٤ _ و «الخاصِّ » ٥ _ و «المُطْلَقِ » ٦ _ و «المُقَيَّدِ » و نحوِ ها («الْكِتَابُ ») هُنا : (الْقُرْآنُ) غُلِّبَ عليه مِن بينِ الكُتُبِ في عُرْفِ أهلِ الشّرعِ كما غُلِّبَ على «كِتابِ سِيبَوَيْهِ » في عُرْفِ أهلِ النّحوِ .

(وَهُو) أي القُرآنُ (هُنَا) أي في أُصولِ الفِقهِ: (اللَّفْظُ) ولو بالقُوَّةِ: كالمَكْتُوبِ في المُصاحِفِ (١ - المُنْزَلُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ ٢ - المُعْجِزُ بِسُورَةٍ مِنْهُ كالمَكْتُوبِ في المَصاحِفِ (١ - المُنْزَلُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ ٢ - المُعْجِزُ بِسُورةٍ مِنْهُ ٣ - المُتَعَبَّدُ بِتِلاَوْتِهِ) يَعْنِي : ما يَصْدُقُ به هذا الحَدُّ مِنْ أُوّلِ سُورةِ الفاتِحةِ إلى آخِرِ سُورةِ النَّاسِ المُحْتَجَّ بأبعاضِه، خِلافُ القرآنِ في أُصولِ الدِّينِ ؛ فإنّه اسْمٌ لمدلولِ في أُصولِ الدِّينِ ؛ فإنّه اسْمٌ لمدلولِ ذلك، وهو: المعنَىٰ النَّفْسِيُّ القائِمُ بذاتِه تعالىٰ.

وإنّما حَدُّوا القُرآنَ _ مع تَشَخُّصِه _ بما ذُكِرَ مِن أَوْصافِه لِيَتَمَيَّزَ عن غيرِه ممّا يُسَمَّى كَلامًا.

فَخَرَجَ عَن أَن يُسَمَّىٰ قُرْآنًا ١ ـ بـ (المُنْزَلِ عَلَىٰ مُحَمَّدِ) : غيرُه : ١ ـ كالأحاديثِ غيرِ الرَّبّانيّةِ ، ٢ ـ والتَّوْراةِ ، ٣ ـ والإِنْجيلِ .

هالمنات على عاية الوصول هو المحدُّ مِن أُوّلِ . . » غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٧ س).

.....

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

٢ ـ وبـ «المُعْجِزِ» ـ أيْ : مُظْهِرُ صِدْقِ النَّبِيِّ في دَعْواه الرِّسالةَ المُسْتَعارُ مِن مُظْهِرِ عَجْزِ المُرْسَلِ إليهم عن مُعارَضَتِه المُسْتعارِ مِن مُثْبِتِ عجزِهِم ـ : الأحاديثُ الرَّبَانِيَّةُ : كحديثِ : «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» .

٣ ــ وبـ (سُورَةٍ منه) : بعضُها إذا اشْتَمَلَ علىٰ أَقَلَّ مِن أَقْصَرِ سُورةٍ منه ، وهي سُورةُ الكَوْثَرِ ثَلاثُ آياتٍ ، وفي (الحاشِيةِ) ما يُنازعُ في ذلك ، وأفادَ ذِكرُها أيضًا دَفْعَ إِيهام : أنّ المُعْجِزَ كُلُّ القرآنِ فقط .

٤ ـ وبـ (المُتَعَبَّدِ بِتِلاوَتِه اللهُ أيْ أبدًا ـ : ما نُسِخَتْ تِلاوتُه : نحو : (الشَّيْخُ والشَّيْخَةُ إذا زَنيا فارْجُمُوهُما الْبَتَّة) .

قوله : (أَيْ مُظْهِرُ صِدْقِ النَّبِيِّ) إلى قولِه : (المُسْتعارِ مِن مُثْبِتِ عجزِهِم) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٣٧ ب) : «أَي مُثْبِتِ عَجْزِ المُرْسَلِ إليهم عن مُعارَضَتِه، اسْتُعِيرَ لِمُظْهر عَجْزهِم».

قوله : (وفي الحاشِيةِ ما يُنازِعُ في ذلك) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٨ أ). قوله أيضًا : (وفي الحاشِيةِ ما يُنازعُ في ذلك) أي في تقديرِ الآياتِ بثَلاثِ آياتٍ :
١ - قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (١/ ٤٤٨) عندَ قولِ المَحَلِّي (١٧٠/١) : «ومِثْلُها - أي ومثلُ الكَوْثَرِ - فيه قدرُها» ما نَصُّه : «قولُه : «(ومِثْلُها فيه) أي في الإعجازِ (قدرُها) أي في عددِ الآياتِ ، لا في عَدَدِ الحُرُوفِ الصّادِقِ بآيَتَيْنِ وبآيةٍ وبدُونِها ؛ لِيُوافِقَ قولَهم : «الإعجازُ إِنّما يَقَعُ بثَلاثِ آياتٍ» ، وذلك قدرُ سورةٍ قصيرةٍ ، وقالَ البرْماوِيُّ : إنّه يَقَعُ بالآيَتَيْن وبالآيةِ ، وسيأتي إيضاحُه» . اهـ

وَمِنْهُ : الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ فِي الْأَصَحِّ

واعْلَمْ: أَنَّ «القُرآنَ» كما يُطْلَقُ عَلَمًا لِمجموعِ ما ذُكِرَ يُطْلَقُ اسْمَ جِنْسِ لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ ١ _ المجموعِ ٢ _ وكُلِّ بَعْضٍ منه .

فإِن قُلْتَ : ١ _ إِن أُريدَ الأوّلُ اقْتَضَىٰ أَنّ بعضَه ليسَ قُرْآنًا، ولا قائلَ به، ٢ _ أو الثّاني _ وهو الأَنْسَبُ بغَرَضِ الأُصُوليِّ _ فكُلُّ كَلِمةٍ بَلْ كُلُّ حَرْفٍ مِن القُرآنِ قُرآنٌ، فيكونُ الحدُّ لِلماهِيّةِ، فيَلْغُو قَيْدُ «المُعْجِزُ» ؛ لأَنّ الكلمةَ والحرفَ لا إعْجازَ فيهما قَطْعًا.

قُلْنا: نَخْتارُ الأوّلَ، ولا نُسَلِّمُ أَنّه يَقْتَضِي أَنّ بعضَه ليسَ قرآنًا، وإنّما يَقْتَضِي أَنّه ليسَ القُرآنِ» المُعَرَّفِ بلامِ العَهْدِ، أَنّه ليسَ القُرآنَ، وهو كذلك؛ إِذِ الحَدُّ إنّما هو لِـ«للقُرآنِ» المُعَرَّفِ بلامِ العَهْدِ، ولذلكَ نَصَّ الشَّافِعيُّ على أنه لو قالَ لِعَبْدِه: «إِن قَرَأْتَ القُرآنَ فأنتَ حُرُّ»: لا يَعْتِقُ إلا بقِراءةِ الجميع، وقولُ مَن قالَ: إنّه يَحْنَثُ ببَعْضِه فيما لو حَلَفَ: «لا يَقْرَأُ القُرْآنَ» محمولٌ على أنّه أرادَ لامَ الجنسِ.

وتَعْبيرِي كـ«الْأَصلِ» هُنا بـ«اللَّفْظِ» أولى مِنَ التَّعبيرِ بـ«القَوْلِ» وإِنْ كانَ أخصً مِنَ اللَّفظِ؛ لِما قالَه : مِنْ أَنَّ الْمرادَ التَّنْصيصُ على أَنَّ بَحْثَنا عنِ الأَلفاظِ، و «القَوْلُ» لا يُفْهِمُها؛ لأنه كما يُطْلَقُ على «اللِّسانِيِّ» يُطْلَقُ على «النَّفْسانِيِّ».

وقَوْلِي : «المُعْجِزُ» أَوْلَىٰ مِن قولِه : «لِلْإِعْجازِ»؛ لأنّ الإِنْزالَ لا يَنْحَصِرُ في الإِعْجازِ؛ فإنّه نُزِّلَ لِغيرِه أيضًا : ١ ـ كالتَّدَبُّرِ لِآياتِه، ٢ ـ والتَّذَكُّرِ بِمَواعِظِه.

(وَمِنْهُ) أي القرآنِ : (الْبَسْمَلَةُ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ فِي الْأَصَحِّ) ؛ لأنها مكتوبةٌ كذلك بخَطِّ السُّورِ في مَصاحِفِ الصَّحابةِ مع مُبالَغَتِهم في أن لا يُكْتَبَ فيها ما ليسَ منه .

غَيْرَ بَرَاءَةَ ، لَا الشَّاذُّ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وقِيلَ : ليستْ منه ١ ـ مُطْلَقًا عندَ غيرِنا ٢ ـ وفي غيرِ الفاتِحةِ عندَنا، وإنّما هي ١ ـ في الفاتِحةِ لابْتِداءِ الكِتابِ علىٰ عادةِ الله تعالىٰ في كُتُبِهِ، ٢ ـ وفي غيرِها لِلفصلِ بين السُّورِ.

وهي منه في أثناءِ سُورةِ النَّمْلِ إِجْماعًا.

(غَيْرَ) أُوَّكِ سُورةِ (بَرَاءَةَ)، أمَّا أُوَّلَها فليستِ البَسْمَلةُ مِن القُرآنِ فيه جَزْمًا؛ لِنُزُولِها بالقِتالِ الَّذي لا تُناسِبُه البسملةُ المُناسِبةُ لِلرَّحمةِ والرِّفقِ.

وحيثُ قُلْنا: إنّها أوَّلَ السُّورِ مِن القرآنِ فهي على الصَّحيحِ قُرْآنٌ حُكْمًا، لا قَطْعًا بمعنَى : أنَّ السُّورةَ لا تَتِمُّ إلَّا بِقِراءتِها أوَّلَها حتَّىٰ لا تَصِحَّ الصَّلاةُ بتركِها أوَّلَ الفاتحةِ ، وإنّما لم نُكَفِّرْ جاحدَها لِلخِلافِ فيها.

(لَا الشَّاذُّ) وهو: ما نُقِلَ قُرْآنًا آحادًا ولم يَصِلْ إلى رُتْبةِ القِراءةِ الصَّحيحةِ الآتي بَيانُها: كـ«أَيْمانَهُما» في قراءةِ: «والسّارِقُ وَالسّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْمانَهُما» ؛ فإنّه ليسَ مِنَ القُرآنِ (فِي الْأَصَحِّ) لأنه لم يَتَواتَرْ ولا هُو في مَعنى المُتَواتِرِ.

وقِيلَ : إِنَّه مِنْهُ ؛ حَمْلًا على أنه كانَ مُتَواتِرًا في العصرِ الأوَّلِ ؛ لِعَدالةِ ناقِلِه.

﴿ عليقات على غاية الوصول ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لِلَّهِ مِن القُرآنِ ﴾ عبارةً نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٨ ب) : «ليس منه».

قوله : (ولم يَصِلْ إلى رُتْبةِ القِراءةِ الصّحيحةِ الآتي بَيانُها) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٨ ب).

قوله : (لأنه لم يَتَواتَرْ ولا هُو في مَعنىٰ المُتَواتِرِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٣٨ ب) : «لِعَدَم تَوَفُّرِ الدَّواعِي علىٰ نقلِه تَواتُرًا».

وَالسَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ ، وَلَوْ فِيمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ : كَالَمدِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) القِراءاتُ (السَّبْعُ) المَرْوِيَّةُ عنِ القُرَاءِ السَّبعةِ : ١ ـ أبي عَمْرٍو ، ٢ ـ ونافِعٍ ، ٣ ـ و ابْنَيْ كثيرٍ وعامرٍ ، ٥ ـ وعاصِمٍ ، ٦ ـ وحَمْزةَ ، ٧ ـ والكِسائيِّ (مُتَوَاتِرَةٌ) مِن النَّبِيِّ إلينا أي : نَقَلَها عنه جمعٌ يَمْتَنِعُ عادةً تَواطُؤُهم على الكَذِبِ لِمثْلِهم وهَلُمَّ .

والمُرادُ _ كما قالَ الإِمامانِ : أبو شامةَ وابْنُ الجَزَرِيِّ _ : التَّواتُرُ فيما اتَّفَقَتِ الطُّرُقُ على نَقْلِه عنِ السَّبْعةِ دُونَ ما اخْتَلَفَتْ فيه بمعنَىٰ : أنه نُفِيَتْ نِسْبتُه إليهم في بعض الطُّرُقِ.

(وَلَوْ فِيمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَدَاءِ) : بأن كانَ هَيْئَةً لِلَّفظِ يَتَحَقَّقُ بِدُونِها :

(١ _ كَالَمدِّ) الزَّائِدِ على المَدِّ الطَّبيعيِّ المَعْرُوفِ أنواعُه في مَحَلِّه.

٢ _ وكالإِمالةِ ١ _ مَحْضَةً كانَتْ ٢ _ أو بَيْنَ بَيْنَ.

٣ ـ وكتخفيفِ الهمزةِ ١ ـ بنَقْلِ ٢ ـ أو إِبْدالٍ ٣ ـ أو تَسهيلٍ ٤ ـ أو إِسقاطٍ.

٤ ـ وكالمُشدَّدِ في نحوِ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْ بُدُ ﴾ بزِيادةٍ على أقلِّ التَّشديدِ : ١ ـ مِن مُبالَغةٍ ٢ ـ أو تَوسُّطٍ.

خِلافًا لِابْنِ الحاجِبِ في إِنْكارِه تَواتُرَ ما هُو مِن قَبِيلِ الأَداءِ؛ فقَدْ قالَ عُمْدَةُ القُرّاءِ والمُحَدِّثِينَ الشَّمسُ ابْنُ الجَزَرِيِّ : «لا نَعْلَمُ أحدًا تَقَدَّمَ ابْنَ الحاجِبِ في ذلك» ، قالَ : «وقَد نَصَّ أَئِمَّةُ الأُصُولِ على تَواتُر ذلك كُلِّه».

وكلامُ «الأَصلِ» يَمِيلُ إليه ، لكنّه ١ ـ وافَقَ في «مَنْعِ المَوانِع» ابْنَ الحاجِبِ على عَدَمِ تَواتُرِ الإِمالةِ ، ٣ ـ وجَزَمَ على عَدَمِ تَواتُرِ الإِمالةِ ، ٣ ـ وجَزَمَ بتَواتُرِ تخفيفِ الهمزةِ ، ٤ ـ واسْتَظْهَرَه في غيرِ ذلِك ممّا هو مِن قَبيل الأداءِ أيضًا :

وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

كالمُشدَّدِ في نحوِ : ﴿ إِيَّاكَ نَعَبُدُ ﴾ بما مَرَّ.

(وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ) في الصَّلاةِ وخارِجِها؛ لأنه ليسَ بِقُرآنِ علىٰ الأصحِّ كما مَرَّ، وتَبْطُلُ الصّلاةُ به ١ ـ إِنْ غَيَّرَ معنَّىٰ، ٢ ـ أو زادَ حَرْفًا، ٣ ـ أو نَقَصَه وكانَ عامِدًا عالمًا بالتّحريمِ كما قالَه النَّووِيُّ.

BU

(وَالْأَصَحُّ) وِفاقًا لِلقُرَّاءِ وجَماعةٍ مِن الفُقهاءِ ومِنْهُم البَغَوِيُّ : (أَنَّهُ) أي الشّاذَّ : (مَا وَرَاءَ الْعَشْرِ) أي السَّبْعِ السّابِقةِ وقِراءاتِ ٨ ـ يعقوبَ، ٩ ـ وأبِي جعفرٍ، ١٠ ـ وخَلَفٍ.

وقِيلَ : ما وَراءَ السَّبْعِ، وهو ما عليه الأُصُوليُّونَ وجَماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ ومِنْهُم النَّوويُّ، فالثّلاثةُ الزّائدةُ علىٰ هذا تَحْرُمُ القِراءةُ بها.

قوله : (وتَحْرُمُ القِراءَةُ بالشَّاذِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٩ ب) بعدَه : «أي ما نُقِلَ قُرآنًا آحادًا».

قوله: (وَرَاءَ الْعَشْرِ أَيِ السَّبْعِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٩ ب): «.. وَراءَ الْعَشَرَةِ) أَيِ السَّبْعةِ..»: وَلَا الْمَسْرَةِ) أَيِ السَّبْعةِ..»: وَلَا الْمَسْرَةِ) أَيِ السَّبْعةِ..»: وَلَا الْمُسْرَةِ الْمَاسِعةِ، وَفِي كثيرٍ مِن النُّسْخِ الأَزْهَريّةِ : «.. وَراءَ الْعَشَرَةِ) أَيِ السِّبْعِ..» منها النُّسْخَةُ الأَزْهَريّةُ رقمُ ٢٥٨ (ق ٢٢ أ): عَامِلُالْمُسْرَايِ البِنْهِ النَّابِعةِ، وعليه والمُثْبَتُ مِن النُّسْخَةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٧٨٩ (ق ٢٣ أ): عَامِلُالْمُسْرَايِ البِنْهِ النَّابِعةِ، وعليه الطَّبْعاتُ.

قوله : (ما وَراءَ السَّبْعِ وهو ما عليه الأُصُوليُّونَ وجَماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ ومِنْهُم النَّوويُّ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٩ ب) : «ما وَراءَ السّبعةِ ، وهو المُوافِقُ لِكَلام فُقَهائِنا».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وعلى الأوّلِ هي كالسَّبْعِ تَجُوزُ القِراءةُ بها؛ ١ ـ لِصِدْقِ تعريفِ القِراءةِ الصَّحيحةِ الآتِي عليها، ٢ ـ ولأنّها مُتَواتِرةٌ على ما قالَه في «مَنْعِ المَوانِعِ»، ووافقَه تلميذُه الإِمامُ ابْنُ الجَزَرِيِّ في مَوْضِع، وقالَ في آخَرَ : «المَقرُوءُ بِه عن القُرّاءِ العَشَرَةِ قِسمانِ : ١ ـ مُتَواتِرٌ، ٢ ـ وصحيحٌ مُسْتَفِيضٌ مُتَلَقَّى بالقَبُولِ، والقَطْعُ حاصِلٌ بِهما»؛ «إِذِ العَدْلُ الضّابِطُ إِذَا انْفَرَدَ بشيءٍ تَحْتَمِلُه العَربيَّةُ والرَّسْمُ واسْتَفاضَ وتُلُقِّيَ بالقبولِ قُطِعَ به وحَصَلَ به العلمُ».

وعلىٰ هذا فالقِراءةُ : ١ ـ مُتَواتِرةٌ، ٢ ـ وصحيحةٌ، ٣ ـ وشاذّةٌ، وقد بَيّنَها ابْنُ الجَزَريِّ بأَبْسَطَ ممّا مَرَّ فقالَ :

١ ـ فر المُتَواتِرةُ »: ما وافَقَتِ ١ ـ العَربيّة ٢ ـ ورَسْمَ أَحَدِ المَصاحِفِ العُثْمانِيّةِ ولو تَقديرًا »: ما يَحْتَمِلُه الرَّسْمُ : العُثْمانِيّةِ ولو تَقديرًا »: ما يَحْتَمِلُه الرَّسْمُ : كَ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ؛ فإنّه رُسِمَ بلا ألفٍ في جميع المَصاحِفِ ، فيَحْتَمِلُ حذفُ ألِفِه اخْتِصارًا كما فُعِلَ في مِثْلِه مِنِ اسْمِ الفاعلِ : كـ «قادِمٍ» و «صالحٍ » ، فهو مُوافِقُ ألِفِه اخْتِصارًا كما فُعِلَ في مِثْلِه مِنِ اسْمِ الفاعلِ : كـ «قادِمٍ» و «صالحٍ » ، فهو مُوافِقُ

قوله : (لِصِدْقِ تعريفِ القِراءةِ الصَّحيحةِ الآتِي عليها و) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٩ ب).

قوله : (علىٰ ما) مِن قوله : «مُتَواتِرةٌ علىٰ ما قالَه . .» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٣٩ ب) ، وهو موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ ، وهو مِن صِيَغ التَّبَرِّي .

قوله: (وعلى هذا فالقِراءةُ مُتَواتِرةٌ وصحيحةٌ وشاذّةٌ) إلى قولِه : (وعليه فظاهِرٌ أنّ مُرادَه بالصّحيحةِ قِراءةُ الثّلاثةِ الزّائِدةُ على السَّبْعِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٣٩ س).

قوله : (كقادِمٍ) كذا في جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ بالميم ، منها النُّسْخةُ رقمُ ٢٢٥٨ قوله :

وَأَنَّهُ يُجْرَىٰ مُجْرَىٰ الْآحَادِ،

🝣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

لِلرَّسْم تقديرًا.

٢ ـ و «الصّحيحةُ» : ما ١ ـ صَحَّ سَنَدُه بنَقْلِ عَدْلِ ضابِطٍ عن مِثْلِه إلى مُنتَهاه ،
 ٢ ـ ووافَق العَرَبيَّة والرَّسْم ، ٣ ـ واسْتَفاضَ نَقْلُه ، ٤ ـ وتَلَقَّتُهُ الأئمَّةُ بالقَبولِ وإن لم
 يَتُواتَرْ ، فهذهِ كالمُتَواتِرةِ في ١ ـ جَوازِ القِراءةِ ، ٢ ـ والصَّلاةِ بِها ، ٣ ـ والقَطْعِ بأنّ المَقْرُوءَ بها قرآنٌ وإنْ لم تَبْلُغُ مَبْلَغَها .

٣ ـ و (الشّاذَّةُ): ما وَراءَ العَشَرَةِ، وهو: ما نُقِلَ قُرآنًا ولم تَتَلَقَّه الأَئِمّةُ بِالقَبُولِ، أو لم يَسْتَفِضْ، أو لم يُوافِقِ الرَّسْمَ، فهذا لا تجوزُ القِراءةُ ولا الصّلاةُ بِه وإن صَحَّ سَنَدُه عن أبي الدَّرْداءِ وابْنِ مَسعودٍ وغيرِهِما، وقِراءةُ بعضِ الصَّحابةِ بها _ فيما صَحَّ سَنَدُه _ كانتْ قبلَ إجماعِ مَن يُعْتَدُّ بِه على المَنْعِ مِنَ القراءةِ بالشّاذِ مُطْلَقًا». انْتَهَى مُلَخَّصًا.

(وَ) الأَصحُّ : (أَنَّهُ) أي الشّاذَّ (يُجْرَىٰ مُجْرَىٰ) الأَخْبارِ (الْآحَادِ) في الإحْتِجاجِ ؛ لأنه مَنقولٌ عنِ النَّبيِّ ﷺ، ولا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفاءِ خُصُوصِ قُرْآنِيِّتِه انْتِفاءُ عُمُومِ خَبَرِيِّتِه. وقيلَ : لا يُحْتَجُّ به ؛ لأنه إنّما نُقِلَ قُرآنًا ، ولم تَثْبُتْ قُرآنيَّتُه.

جَمْلُ النَّاسِخِ؛ لأنه لا يُوجَدُ في القُرآنِ لفظُ «قادِمٍ»، وهو خَطَأُ النّاسِخِ؛ لأنه لا يُوجَدُ في القُرآنِ لفظُ «قادِمٍ»، وصَوابُه : «كقادِرٍ» كما في كتابِ «مُنْجِدِ المُقْرِئِين» (ص١٨).

قوله : (ولم تَثْبُتْ) نُقِطَ حَرْفُ المُضارَعَةِ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٠ أ) تاءً وياءً معًا. اهـ «تحقيق دار الفتح» (ص٢٢٩).

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وُرُودُ مَا لَا مَعْنَىٰ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،

🚙 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

S. 250

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وُرُودُ مَا) أَيْ لَفظٍ (لَا مَعْنَىٰ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)؛ لأنه كالهَذَيانِ، فلا يَلِيقُ بعاقِلِ فكيفَ بالله وبرَسُولِه؟.

وقالتِ الحَشَوِيَّةُ: يَجوزُ وُرُودُه ١ ـ في الكتابِ؛ لِوُجُودِه فيهِ: كالحُرُوفِ المُقَطَّعَةِ أُوائِلَ السُّورِ: كَ﴿ طُه ﴾ و﴿ نَ ﴾ ، ٢ ـ وفي السُّنَّةِ؛ بالقِياسِ على الكتابِ.

وأُجيبَ : بأنَّ الحُرُوفَ المذكورةَ لها مَعانٍ ، منها : أنَّها أسماءٌ لِلسُّورِ .

₩m

ى تعليقات على غاية الوصول ﴿

قوله : (لا يُحْتَجُّ به) ذَكَرَ مُحَقِّقُ طبعةِ دارِ أفنانِ (١/٥٤٥) : أنّ العِبارةَ في نُسْخةِ مَكْتَبةِ الأوقافِ المَرْكَزيّةِ في السُّلَيْمانيّةِ : «فإِنّه لا يُحْتَجُّ به».

قوله : (كالهَذَيانِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٠٤ أ) : «هَذَيانٌ» : يَعْمَهُمْهَانِكَ . قوله : (و﴿نَّ ﴾) في أكثرِ النُّسَخِ : «ونُوْنْ» ، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٤٠٦٣ (ق ٤١ أ) : ﴿ لِلطَّهْرَتَ مُ وعليه طبعةُ دارِ الضِّياءِ (ص٢٢٤).

وَلَا مَا يُعْنَىٰ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَبْقَىٰ مُجْمَلٌ كُلِّفَ بِالْعَمَلِ بِهِ غَيْرَ مُبَيَّنٍ ،

والأَكْثُرُونَ علىٰ جَوازِ أَن يُقالَ في الكِتابِ والسُّنّةِ : ((زائِدٌ) : كـ (خَوْقَ) في الكِتابِ والسُّنّةِ : (زائِدٌ) : كـ (فَاصْرِبُواْ فَوَقَ الشَّنَيْنِ ﴾ ، ٢ ـ وقولِه : ﴿ فَاصْرِبُواْ فَوَقَ الْأَغْنَاقِ ﴾ ؛ بِناءً علىٰ تفسيرِ ((الزّائدِ) بما لا يَخْتَلُّ الكلامُ بدُونِه ، لا بما لا معنى له أصلًا .

W.

(وَ) الأصحُّ: أنه (لَا) يجوزُ أن يَرِدَ فيهما (مَا يُعْنَىٰ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ) أَيْ مَعْناه الخَفِيُّ؛ لأنه بالنِّسْبةِ إليه كالمُهْمَلِ (إِلَّا بِدَلِيلٍ) يُبَيِّنُ المُرادَ منهُ كما في العامِّ المخصوصِ.

وقالَتِ المُرْجِئَةُ : يَجُوزُ وُرُودُه فيهما مِن غيرِ دليلٍ حيثُ قالُوا : المُرادُ بِناءً على بالآياتِ والأَخْبارِ الظّاهِرةِ في عِقابِ عُصاةِ المُؤْمِنِين : التَّرْهيبُ فَقَطْ ؛ بِناءً على مُعْتَقَدِهِم : أنّ المعصيةَ لا تَضُرُّ معَ الإِيمانِ كما أنّ الكفرَ لا تَنْفَعُ معَه طاعةٌ.

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّهُ لَا يَبْقَىٰ) فيهما (مُجْمَلُ كُلِّفَ بِالْعَمَلِ بِهِ)؛ بِناءً على الأصحِّ الآتي : مِن وُقُوعِه فيهما (غَيْرَ مُبَيَّنٍ) أَيْ : باقِيًا على إِجْمالِه : بأن لم يَتَّضِحِ الأصحِّ الآتي : مِن وُقُوعِه فيهما (غَيْرَ مُبَيَّنٍ) أَيْ : باقِيًا على إِجْمالِه : بأن لم يَتَّضِح المُرادُ منه إلى وَفاتِه ﷺ؛ لِلحاجةِ إلى بَيانِه ؛ حَذَرًا مِنَ التّكليفِ بما لا يُطاقُ ، بخِلافِ غيرِ المُكلَّفِ بالعَمَل به .

وقِيلَ : لا يَبْقَىٰ كذلك مُطْلَقًا ؛ لأنّ اللهَ أَكْمَلَ الدِّينَ قبلَ وَفاتِه ﷺ ؛ لِقولِه تَعالَىٰ : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلُتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .

وقِيلَ : يَبْقَىٰ كذلك مُطلقًا ؛ قالَ تعالىٰ في مُتَشابِهِ الكِتابِ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ ۗ

وَأَنَّ الْأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةَ قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ بِانْضِمَامٍ غَيْرِهَا.

الأصول إلى شرح لب الأصول على علية الوصول إلى شرح لب الأصول

إِلَّا ٱللَّهُ ﴾؛ إِذِ الوَقْفُ هُنا كما عليه جمهورُ العُلَماءِ، وإِذا ثَبَتَ في الكتابِ ثَبَتَ في السُّنَّةِ؛ إِذْ لا قائلَ بالفَرْقِ.

W

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الْأَدِلَّةَ النَّقْلِيَّةَ قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ بِانْضِمَامِ غَيْرِهَا) : مِن ١ ـ تَواتُرٍ ٢ ـ ومُشاهَدَةٍ : كما في أَدِلَةِ وُجُوبِ الصّلاةِ ؛ فإنّ الصّحابةَ عَلِمُوا مَعانِيَها المُرادةَ مِنها بالقَرائِنِ المُشاهَدَةِ ، ونحنُ عَلِمْناها بواسِطةِ نَقْلِ القَرائِنِ إلينا تَواتُرًا.

وقِيلَ : تُفِيدُه مُطْلَقًا ، وعُزِيَ لِلحَشَوِيّةِ .

وقِيلَ : لا تُفيدُه مُطلَقًا؛ لإنْتِفاءِ العِلمِ بالمُرادِ منها.

قُلْنا: يُعْلَمُ بِما ذُكِرَ آنِفًا.



المَنُطُوق والمَفْهُومُ

«المَنْطُوقُ» : مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.

وَهُوَ إِنْ أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ كَـ«نَيْدٍ» فَـ«نَصُّ»، أَوْ مَا يَحْتَمِلُ بَدَلَهُ مَرْجُوحًا : كـ«الْأَسَدِ» فَـ«غَاهِرٌ».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ الْمَنْطُوقُ والْمَفْهُومُ ﴾ أيْ هذا مَبْحَثُهُما

(«المَنْطُوقُ» : مَا) أي معنًى (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ النَّطْقِ) ١ - حُكْمًا كَانَ : كَتَحْرِيمِ التَّأْفيفِ لِلوالِدِيْنِ بقولِه تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُ مَاۤ أُقِ ﴾ ، ٢ - أوْ غيرَ حُكْمٍ : كـ«نيدٍ» في نحو : «جاءَ زيدٌ» ، بخِلافِ المفهومِ ؛ فإِنَّ دَلالةَ اللَّفظِ عليه في مَحَلِّ النَّطْقِ ، كما سيَأتي .

(M)

(وَهُوَ) أي اللّفظُ الدّالُّ في مَحَلِّ النُّطقِ (١ _ إِنْ أَفَادَ مَا) أي معنَّىٰ (لَا يَحْتَمِلُ) أي اللّفظُ (غَيْرَهُ) أي غيرَ ذلك المعنَىٰ : (كَ«زَيْدٍ») في نحوِ : «جاءَ زيدٌ» ؛ فإنّه مُفِيدٌ لِلذَّاتِ المُشَخَّصَةِ من غيرِ احْتِمالٍ لِغيرِها (فَ«نَصُّ») أي يُسَمَّىٰ به.

(٢ _ أَوْ) أَفَادَ (مَا يَحْتَمِلُ بَدَلَهُ) معنَىٰ (مَرْجُوحًا : كـ«الْأَسَدِ») في نحوِ : «رَأْيتُ اليومَ الْأَسَدَ»؛ فإنّه مُفيدٌ لِلحَيَوانِ المُفْتَرِسِ مُحْتَمِلٌ لِلرَّجُلِ الشُّجاعِ، وهو معنَىٰ مرجوحٌ؛ لأنه معنَىٰ مَجازيٌّ، والأوّلُ حقيقيٌّ (فَ«ظَاهِرٌ») أي يُسَمَّىٰ به.

قوله : (في نحوِ جاءَ زيدٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤١ أ).

قوله : (بَدَلَه) عَيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤١ أ) ونُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ مِن «لُبِّ الأُصُولِ» : فِنعادِما عِتابِهجِما ، موجودٌ في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

ثُمَّ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَىٰ جُزْءِ مَعْنَاهُ فَالْمُرَكَّبٌ ، وَإِلَّا فَالْمُفْرَدٌ ».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓ـــــ

أمّا المُحْتَمِل لمعنَّىٰ مُساوِ لِلآخَرِ: كـ «الجَوْنِ» في نحوِ: «ثَوْبُ زَيدِ جَوْنٌ» ؛ فإنّه مُحْتَمِلٌ لِمَعْنَيَيْه _ أي : ١ _ الأَسْوَدِ ٢ _ والأَبْيَضِ _ على السَّواءِ فيُسَمَّىٰ : «مُجْمَلًا» ، وسَيَأْتِي .

واعْلَمْ: أَنَّ ((النَّصَّ) يُقالُ ١ _لِما لا يَحْتَمِلُ تَأُويلًا كما هُنا ، ٢ _ ولِما يَحْتَمِلُه احْتِمالًا مَرْجوحًا ، وهو بمعنَى (الظّاهِرِ) ، ٣ _ ولِما دَلَّ على مَعْنَى كَيْفَ كانَ ، ٤ _ ولِدليلٍ مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ كما سَيَأْتِي في القِياسِ .

(ثُمَّ) اللَّفظُ يَنْقَسِمُ باعتِبارٍ آخَرَ إلى ١ _ «مُرَكَّبِ» ٢ _ و «مُفْرَدٍ» ؛ لِأنه (١ _ إِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ) اللَّفظُ يَنْقَسِمُ باعتِبارٍ آخَرَ إلى ١ _ «مُرَكَّبِ») ١ _ تَرْكيبًا إِسْنادِيًّا : كَ «عَنَاهُ فَ «مُرَكَّبُ») ١ _ تَرْكيبًا إِسْنادِيًّا : كـ «عَنَاهُ فَ «مُرَكَّبُ» ٢ _ أو تَقْييدِيًّا : كـ «الحَيوانِ كـ «عَنْاهُ فَرْيْدٍ» ، ٣ _ أو تَقْييدِيًّا : كـ «الحَيوانِ النّاطِق» .

(٢ - وَإِلَّا) أي : وإِن لم يَدُلَّ جُزْؤُه على جُزْءِ مَعْناه : ١ - بأن لا يكونَ له جُزْءٌ : كـ هَمْزَةِ الإسْتِفْهامِ» ، ٢ - أو يكونَ له جُزْءٌ غيرُ دَالٌ على مَعْنَى : كـ هـزَيْدٍ» ، ٣ - أو يكونَ له جُزْءٌ غيرُ دَالٌ على مَعْنَى : كـ هـزَيْدٍ» ، ٣ - أو دَالٌ على معنَى غيرِ جُزْءِ مَعْناه : كـ هـبَدِ الله » عَلَمًا (فَ هـمُفْرَدُ») .

وقُدِّمَ على تعريفِه تعريفُ «المُركَّبِ» لِأنَّ التَّقابُلَ بَيْنَهما تَقابُلُ العَدَمِ والمَلكَةِ، والأَعْدامُ إِنَّما تُعْرَفُ بمَلكاتِها.

W

(وَدَلَالَتُهُ) أي اللَّفْظِ (الوَضْعِيَّةُ ١ ـ عَلَىٰ مَعْنَاهُ : «مُطَابَقَةٌ») وتُسَمَّىٰ : «دَلالةَ

وَعَلَىٰ جُزْئِهِ : «تَضَمُّنُّ»، وَلَازِمِهِ الذِّهْنِيِّ : «الْتِزَامُّ»،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

مُطابَقَةٍ» ؛ لِمُطابَقَة _ أيْ : مُوافَقَة _ الدَّالِّ لِلْمَدْلولِ .

(٢ _ وَعَلَىٰ جُزْئِهِ) أي جُزءِ مَعْناه : («تَضَمُّنٌ») وتُسَمَّىٰ : «دَلالةَ تَضَمُّنِ» لِتَضَمُّنِ المعنَىٰ لِجُزْئِه المدلولِ.

(٣ ـ وَ) على (لَازِمِهِ) أي لازِمِ مَعْناه (الذِّهْنِيِّ) سَواءٌ أَلَزِمَهُ في الخارِجِ أيضًا أم لَا : («الْتِزَامُّ») وتُسَمَّىٰ : «دَلالةَ الْتِزامِ»؛ لِالْتِزامِ المعنَىٰ ـ أي : اسْتِلْزامِه ـ لِلمَدْلُولِ.

: ١ _ كدَلالةِ «الإِنْسانِ» ١ _ على الحيَوانِ النّاطِق في الأوَّلِ، ٢ _ وعلى الحيَوانِ أوِ النّاطِقِ في الثّانِي، ٣ _ وعلى الحيَوانِ أوِ النّاطِقِ في الثّانِي، ٣ _ وعلى قابِلِ العِلْمِ في الثّالِثِ اللّازِمِ خارِجًا أيضًا.

٢ ـ وكدَلالة «العَمَى» ـ أي : عَدَمِ البَصَرِ عمّا مِن شَأنِه البَصَرُ ـ علَى البَصَرِ اللّخرِ .
 اللّازِمِ لِلْعَمَىٰ ذِهْنًا المُنافِي له خارِجًا ؛ لِوُجُودِ كُلِّ منهما فيه بدُونِ الآخرِ .

ودَلالةُ العامِّ على بعضِ أفرادِه : كـ «جاءَ عَبِيدِي» : مُطابَقةٌ ؛ لِأنه في قُوَّةِ قَضايا بعَدَدِ أفرادِه ، كما سيَأتي ذلك في «مَبْحَثِ العامِّ» ، فسَقَطَ ما قِيلَ : إِنَّها خارِجةٌ عنِ الدَّلالاتِ الثَّلاثِ ، وقد أَوْضَحْتُ ذلك في «شَرْحِ إِيساغُوجِي» .

وَالْأُولَيَانِ لَفْظِيَّتَانِ ، وَالْأَخِيرَةُ عَقْلِيَّةٌ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

و «الدَّلالةُ»: كونُ الشّيءِ بحالةٍ يَلْزَمُ مِن العِلمِ به العِلمُ بآخَرَ ، وخَرَجَ بإِضافتِها لِهِ «الدَّلالةُ الفِعْلِيّةُ : كَذَلالةِ ١ ـ الخَطِّ ٢ ـ والإِشارةِ ، وبزِيادتِي «الوَضْعِيَّة» : ١ ـ دَلالةُ اللَّفظِ العَقْلِيّةُ غيرُ الإلْتِزامِيّةِ : كَذَلالتِه على حَياةِ لافِظِه ، ٢ ـ والطَّبِيعيَّةُ : كَذَلالةِ على حَياةِ لافِظِه ، ٢ ـ والطَّبِيعيَّةُ : كَذَلالةِ الأَنِينِ على الوَجَعِ .

W.

(وَالْأُولَيَانِ) أي دَلالَتَا المُطابَقَةِ والتَّضَمُّنِ (لَفْظِيَّتَانِ)؛ لِأَنَّهما بمَحْضِ اللَّفْظِ، ولا تَغايُر بَيْنَهما بالذَّاتِ، بَلْ بالإعْتِبارِ؛ إِذِ الفَهْمُ فيهما واحدٌ: إِنِ اعْتُبِرَ بالنَّسْبَةِ ١ _ إلى مجموعِ جُزْأَيِ المُركَّبِ سُمِّيَتِ الدَّلالةُ: «مُطابَقَةً»، ٢ _ أو إلى كُلِّ جُزْءِ مِنَ الجزْأَيْنِ سُمِّيَتْ: «تَضَمُّنًا».

(وَالْأَخِيرَةُ) أي دَلالةُ الإلتِزامِ (عَقْلِيَّةُ)؛ لِتَوَقُّفِها على انْتِقالِ الذِّهْنِ مِنَ المعنَى إلى لازِمِه، وفارَقَتِ التَّضَمُّنيَّةَ ١ ـ بما مَرَّ، ٢ ـ وبأنَّ المَدْلُولَ في التَّضَمُّنيَّةِ داخِلٌ فيما وُضِعَ له اللَّفظُ، بخِلافِه في الإلْتِزامِيَّةِ.

وهذا ما عَليهِ الآمِدِيُّ وابْنُ الحاجِبِ وغيرُهما مِنَ المُحقِّقِينَ ، وجَرَىٰ عليهِ شَيخُنا الكَمالُ ابْنُ اللهمام .

و «الأَصْلُ» تَبِعَ صاحِبَ «المَحْصُولِ» وغيرَه في أنّ المُطابَقَةَ لَفْظِيَّةٌ، والأُخْرَيانِ عَقْلِيَّتانِ، وتَبِعْتُهُم في «شَرْحِ إِيساغوجِي»، وما هُنا أَقْعَدُ.

وأَكْثَرُ المَناطِقةِ على أنَّ النَّلاثَ لَفْظِيَّاتٌ.

ثُمَّ هِيَ إِنْ تَوَقَّفَ صِدْقُ المَنْطُوقِ أَوْ صِحَّتُهُ عَلَى إِضْمَارٍ فَ« لَدَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ » ، وَإِلَّا فَإِنْ دَلِّ عَلَىٰ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَدَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَدَلَالَةُ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَدَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَدَلَالَةُ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَدَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَدَلَالَةُ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَذَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَذَلَالَةُ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَذَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَذَلَالَةُ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَذَلَالَةُ إِشَارَةٍ » ، وَإِلَّا ف « لَذَلَالَةُ مُنْ اللّهُ إِنْ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَذَلَالَةُ إِنْ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُقْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ إِنْ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلِيْكُونَ مُ اللّهُ اللّهُ إِنْ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلِيْكُونَ مُ اللّهُ اللّهُ إِنْ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مِي مَا لَمْ يُقْصَدْ فَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُقْصَدْ فَ « لَذَلَالُهُ إِنْ مَا يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلِمُ لَمْ لَهُ مِنْ لَهُ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ مَا لَمْ يَعْلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ إِلَا فَا لَمْ يُعْلِيْكُ إِلَا فَا عَلَىٰ مَا لَمْ يُعْلَىٰ إِلَيْ مُعْلَىٰ إِلَيْكُوا لَهُ مِنْ إِلَا فَا عَلَىٰ عَلَىٰ إِلَا عَالِمُ اللّهُ عَلَىٰ إِلَيْكُولُونَ مِنْ إِلَا فَالْمُعْلَىٰ إِلَا عَلَىٰ عَلَىٰ إِلَىٰ مَا لَمْ يَعْلَىٰ إِلَا فَالْمُعْلَىٰ إِلَا عَلَىٰ إِلَا فَالْمَالِمُ لَا عَالِمُ الْمُعْلَىٰ إِلَا فَالْمُعْلَىٰ إِلَىٰ مَا لَا لَمْ يُعْلَىٰ لَا لَمْ عَلَىٰ لَمْ لَا لَمْ عَلَىٰ لَا لَمْ الْمُعْلَىٰ إِ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(ثُمَّ هِيَ) أي الأَخيرةُ: (١ _ إِنْ تَوَقَّفَ ١ _ صِدْقُ المَنْطُوقِ ٢ _ أَوْ صِحَّتُهُ) ١ _ عَقْلًا ٢ _ أو شَرْعًا (عَلَىٰ إِضْمَارٍ) أيْ تَقديرٍ فيما دَلَّ عَليه (فَه لَالَةُ اقْتِضَاءِ») ١ _ عَقْلًا ٢ _ أو شَرْعًا (عَلَىٰ إِضْمَارٍ) أيْ تَقديرٍ فيما دَلَّ عَليه (فَه لَالَةُ اقْتِضَاءِ») أيْ فدَلالةُ اللّفظِ الإلْتِزامِيَّةُ على معنَى المُضْمَرِ المَقْصودِ تُسَمَّىٰ : «دَلالةَ اقْتِضاءِ» في الأَحوالِ الثَّلاثةِ .

فالأوّلُ: كما في الحديثِ الآتِي في مَبْحَثِ المُجْمَلِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسْيانُ» أي: المُؤاخَذَةُ بِهما؛ لِتَوَقُّفِ صِدْقِه علىٰ ذلك؛ لِوُقُوعِهما.

والثّاني : كما في قولِه تعالى : ﴿وَسْكِلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أَيْ : أَهْلَها ؛ إِذِ القَرْيَةُ وهي الأَبْنِيَةُ المُجْتَمِعةُ _ لا يَصِحُّ سُؤالُها عقلًا .

والثَّالِثُ : كما في قولِك لمالِكِ عَبْدٍ : «أَعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي» ، ففَعَلَ ، فإنّه يَصِحُّ عنك بتَقديرِ «مَلِّكُهُ لِي ، فَأَعْتِقْهُ عَنِّي» ؛ لِتَوَقُّفِ صِحَّةِ العِتْقِ شرعًا على المِلْكِ .

(٢ - وَإِلَّا) أي وإِن لم يَتَوَقَّفْ صِدْقُ المَنطوقِ ولا الصِّحَّةُ له على إضمارٍ : (١ - فَإِنْ دَلَّ) اللَّفظُ المُفِيدُ له (عَلَىٰ مَا لَمْ يُقْصَدْ) به (فَه دَلَالَةُ إِشَارَةٍ») أي فدَلالةُ اللَّفظِ على ما لم يُقْصَدْ به تُسَمَّىٰ : «دَلالةَ إِشارةٍ» : كذَلالةِ قولِه تعالىٰ : ﴿أُحِلَ اللّه على ما لم يُقْصَدْ به تُسَمَّىٰ : «دَلالةَ إِشارةٍ» : كذَلالةِ قولِه تعالىٰ : ﴿أُحِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّياهِ ٱلرَّفِثُ إِلَىٰ فِسَآبِكُمْ ﴾ على صِحَّةِ صومٍ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا ؛ لِلنُّومِها لِلمَقْصُودِ به : مِن جَوازِ جِماعِهِنَّ باللّيلِ الصّادِقِ بآخِرِ جُزْءٍ منه .

(٢ _ وَإِلَّا) : بأنْ دَلَّ اللَّفظُ على ما قُصِدَ به ولم يَتَوَقَّفْ على إِضْمارِ (فـ «لَـلَالَةُ

[﴿] عَلَيْهُ عَلَيْهُ لِي عَبَارَةُ نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٤٢ ب) : ﴿ أَي مَلِّكُه لَي ﴾ . قوله : (بتَقدير مَلِّكُهُ لِي ﴾ .

🥞 المنطوق والمفهوم 🧁 ——————— 🕶 ۲۵۳

إيمَاءٍ».

وَ«المَفْهُومُ» : مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.

إِيمَاءِ») أي فدَلالةُ اللّفظِ على ذلك تُسَمَّىٰ : «دَلالةَ إِيماءِ»، وتُسَمَّىٰ : «تَنْبِيهَا»، وسيأتِي بَيانُه معَ مِثالِه في القِياسِ في المَسْلَكِ الثّالِثِ مِن مَسالِكِ العِلّةِ، وذِكْرُه هُنا مِن زِيادتِي.

وعُلِمَ من تَعْبِيرِي بـ (هِي) ـ دُونَ تَعبيرِه بـ (المنطوق) ـ : أنّ هذه الدَّلالاتِ النَّلاثَ مِن قِسْمِ (دَلالةِ الإلْتِزامِ) ؛ إِذِ (المنطوقُ) يَنْقَسِمُ إلى ١ - صَريحٍ ٢ - وغَيْرِه، فالصَّريحُ : دَلالتَ المُطابَقةِ والتّضمُّنِ، وغيرُه : دَلالةُ الإلْتِزامِ، وهي الّتي تَنْقَسِمُ إلى الدَّلالاتِ الثّلاثِ.

فِإِنْ قُلْتَ : دَلالةُ «الإِنسانِ» على قابِلِ العِلمِ مَثَلًا مِن أَيِّ الدَّلالاتِ؟ ، قُلْتُ : مِن دَلالةِ الإِشارةِ فيما يَظْهَرُ .

SU

(وَ«المَفْهُومُ» : مَا) أَيْ معنَّىٰ (دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ) مِن حُكْمٍ ومَحَلِّه مَعًا : كتَحْرِيم كذا كما سيَأتِي .

(١ _ فَإِنْ وَافَقَ) المفهومُ (المَنْطُوقَ) به (فَه مُوافَقَةٌ») ويُسَمَّىٰ : «مفهومَ

﴿ تعليفات على غاية الوصول ﴿ تعليفات على غاية الوصول ﴿ تعليفات على غاية الوصول ﴿ قُولِه : (فيما يَظْهَرُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٣ أ)، موجودٌ في النُّسَخ الأَزْهَريّةِ .

قوله : (فَإِنْ وَافَقَ المفهومُ المَنْطُوقَ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٣ أ) : «(فإِن وافَقَ) حكمُه المُشْتَمِلُ هو عليه الحُكْمَ (المنطوقَ) به» إلخ.

مُوافَقةٍ» (وَلَوْ) كانَ (مُسَاوِيًا) لِلمنطوقِ (فِي الْأَصَحِّ).

(ثُمَّ) هُو: (١ _ «فَحْوَىٰ الخِطَابِ») أي يُسمَّىٰ به (إِنْ كَانَ أَوْلَىٰ) مِن المنطوقِ ، (٢ _ وَ «لَحْنُهُ») أي «لحنُ الخطابِ» (إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا) لِلمنطوقِ .

والمفهومُ الأولَى : كتَحريمِ ضَربِ الوالِدَيْنِ الدّالِّ عليه _ نَظَرًا لِلمعنَى _ قولُه تعالى : ﴿ فَكَ تَقُل لَهُ مَا أُنِي ﴾ ، فهو أَوْلَىٰ مِن تَحريمِ التّأفيفِ المنطوقِ ؛ لِكونِه أَشَدَّ منه في الإيذاءِ .

والمُساوِي: كتَحْرِيمِ إِحْراقِ مالِ اليَتيمِ الدّالِّ عليه _ نَظَرًا لِلمعنَىٰ _ آيةُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَاعَىٰ ظُلْمًا ﴾، فهو مُساوٍ لِتحريمِ الأَكلِ؛ لِمُساواةِ الإِحْراقِ لِلأَكْلِ في الإِتْلافِ.

وقِيلَ: لا يُسَمَّىٰ المُساوِي بـ«المُوافَقَةِ» وإِن كانَ مِثْلَ الأَوْلَىٰ في الإحْتِجاجِ به ، وعليه فد مَفْهُومُ المُوافَقَةِ» هو الأَوْلَىٰ ، ويُسَمَّىٰ الأَوْلَىٰ بـ «فَحْوَىٰ الخِطابِ» وبـ «لَخْن الخِطابِ».

و «فَحْوَىٰ الكَلامِ» : ما يُفْهَمُ منه قَطْعًا ، و «لَحنُه» : مَعْناه .

وممّا يُطْلَقُ فيه «المَفهومُ» على مَحَلِّ الحكمِ كـ «المَنْطوقِ»: قَولُهم:

قوله : (لِلمنطوقِ) في نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (قُ ٤٣ أَ) بعدَه : «في حُكْمِه».

قوله : (والمفهومُ الأُولَىٰ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٣ أ) : «ومفهومُ الأُولىٰ».

قوله: (وممّا يُطْلَقُ فيه المَفهومُ على مَحَلِّ الحكمِ كالمَنْطوقِ قَولُهم) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٣ ب): «ويُطْلَقُ «المفهومُ» على مَحَلِّ الحُكْمِ أيضًا كـ «المنطوقِ» كقولِهم..».

فَالدَّلَالَةُ مَفْهُومِيَّةٌ عَلَىٰ الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

«المفهومُ: ١ _ إمّا أَوْلَىٰ مِنْ المَنطوقِ بِالحكمِ ٢ _ أو مُساوٍ لَه فيه».

ومِن المَعنَىٰ _ المعلومِ به مُوافَقَةُ المَسْكوتِ لِلمَنطوقِ _ نَشَأَ خِلافٌ في أَنَّ الدَّلالةَ على المُوافَقَةِ ١ _ مَفْهُومِيّةٌ، ٢ _ أو قِياسِيّةٌ، ٣ _ أو لَفْظِيّةٌ، وقد بَيَّنتُها بقولى :

(فَالدَّلَالَةُ) علَى المُوافَقَةِ (مَفْهُومِيَّةٌ) أي : بطريقِ الفَهْمِ مِن اللَّفظ لا في مَحَلِّ النُّطقِ (عَلَى الْأَصَحِّ)، والتّصريحُ بهذا القَوْلِ مِن زِيادتي.

وقِيلَ: قِياسِيَّةٌ أي: بطريقِ القِياسِ الأَّوْلَىٰ أَوِ المُساوِي المُسمَّىٰ ذلك بـ «القِياسِ الجَلِيِّ» كما سَيَأْتِي؛ لِصِدْقِ تعريفِ «القِياسِ» عليه، والعِلَّةُ في المثالِ الأَوِّلِ: الإِيذاءُ، وفي النَّاني: الإِتلافُ.

وقِيلَ : الدَّلالةُ عليه لَفْظِيَّةٌ ؛ لِفَهْمِه مِن اللَّفظِ مِن غيرِ اعْتِبارِ قِياسٍ ، لكنْ لا بمُجَرَّدِ اللَّفظِ ، بَلْ مَعَ السِّياقِ والقَرائِنِ ، فتكونُ الدَّلالةُ عليه مَجازِيَّةً مِن إطلاقِ الأَخصِّ على الأَعَمِّ ، فالمُرادُ ١ _ مِن مَنْعِ التَّأْفيفِ : مَنْعُ الإِيذاءِ ، ٢ _ ومِن مَنْعِ التَّأْفيفِ : مَنْعُ الإِيذاءِ ، ٢ _ ومِن مَنْعِ أَكُلِ مالِ اليتيم : مَنْعُ إِتلافِه .

قوله: (فَالدَّلَالَةُ على المُوافَقَةِ) إلى قولِه: (على الأَصَحِّ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٣٤ ب): «(فَالدَّلَالَةُ) على حكمِ المُوافَقةِ (مفهومٌ) أي تُسَمَّىٰ به (على الأَصَحِّ)». قوله: (والتّصريحُ بهذا القَوْلِ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريَّةِ.

وَإِنْ خَالَفَهُ فَ (مُخَالَفَةٌ) ، وَشَرْطُهُ : أَنْ لَا يَظْهَرَ لِتَخْصِيصِ المَنْطُوقِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ غَيْرُ نَفْيِ حُكْمٍ غَيْرِهِ : كَأَنْ خَرَجَ لِلْغَالِبِ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ لِخَوْفِ تُهْمَةٍ ،

وقِيلَ : لَفْظِيَّةٌ ، لكنْ بِنَقْلِ اللَّفظِ عُرْفًا إلى الأَعَمِّ ، فتكونُ الدَّلالةُ عليه حَقيقةً عُرْفِيّةً .

وعلى هذينِ القَولَيْنِ ١ ـ تحريمُ ضَرْبِ الوالدينِ ٢ ـ وتحريمُ إِحراقِ مالِ اليتيمِ مِن المنطوقِ وإن كانَا بقرينة على الأوّلِ منهما.

(٢ _ وَإِنْ خَالَفَهُ) أي المفهومُ أي المَنْطُوقَ به (فَـ (مُخَالَفَةُ)) ويُسمَّىٰ : ١ _ «مفهومَ مُخالَفَةٍ» ، ٢ _ و «دَليلَ خِطابٍ» ، قيلَ : ٣ _ و «لَحنَ خِطابٍ» .

(وَشَرْطُهُ) أَيْ مفهومِ المُخالَفةِ لِيَتَحَقَّقَ : (أَنْ لَا يَظْهَرَ لِتَخْصِيصِ المَنْطُوقِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ غَيْرُ نَفْيِ حُكْمٍ غَيْرِهِ) أَيْ حُكْم المَسْكُوتِ :

(١ - كَأَنْ خَرَجَ) المذكورُ (لِلْغَالِبِ فِي الْأَصَحِّ): كما في قولِه تعالى: ﴿ وَرَبَنِيبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِ الأَزْواجِ أَي تَوْبِيَتِهم.

وقِيلَ : لا يُشْتَرَطُ انْتِفاءُ مُوافَقَةِ الغالِبِ؛ لِأَنّ المفهومَ مِن مُقْتَضَياتِ اللَّفظِ، فلا يُسْقِطُه مُوافَقَةُ الغالِب، وهو مُنْدَفِعٌ بما يأتي.

(٢ _ أَوْ لِخَوْفِ تُهْمَةٍ) مِن ذِكْرِ المَسكوتِ : كقولِ قَريبِ عَهْدٍ بالإِسْلامِ لِعَبْدِه

أَوْ لِمُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ، أَوْ لِسُؤَالٍ، أَوْ لِحَادِثَةٍ، أَوْ لِجَهْلِ بِحُكْمِهِ، أَوْ عَكْسِهِ.

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🕏

بِحُضُورِ المُسْلِمِينَ : «تَصَدَّقْ بِهِذَا على المُسْلِمِينَ» ويُريدُ : «وغَيْرِهِم»، وتركه خَوْفًا مِن تُهْمَتِه بالنِّفاقِ.

(٣ _ أَوْ لِمُوافَقَةِ الْوَاقِعِ) كما في قولِه تعالى : ﴿ لَا يَتَخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَا َ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ نَزَلَ في قومٍ مِن المُؤمِنين وَالَوُا اليَهُودَ دُونَ المُؤمِنِينَ .

- (٤ _ أَوْ لِـ) حَوابِ (سُؤَالٍ) عنِ المَذْكُورِ.
- (٥ _ أَوْ لِـ) بَيانِ حُكم (حَادِثَةِ) تَتَعَلَّقُ به.
- (٦ _ أَوْ لِجَهْلِ بِحُكْمِهِ) دُونَ حُكْمِ المَسْكُوتِ.
- (٧ ـ أَوْ عَكْسِهِ) أَيْ أَو لِجَهْلِ بِحُكمِ المسكوتِ دُونَ حكمِ المَنْطُوقِ.

وذلك ١ _ كما لو سُئِلَ رسولُ الله ﷺ : «هَلْ في الغَنَمِ السّائِمَةِ زَكَاةٌ؟»، ٢ _ أو قِيلَ بحَضْرَتِه : «لِفُلانٍ غَنَمٌ سائِمَةٌ»، ٣ _ أو خاطَبَ مَنْ جَهِلَ حُكمَ الغَنَمِ السّائِمَةِ دُونَ المَعْلُوفَةِ، ٤ _ أو كانَ هو عالِمًا بِحُكمِ السّائِمَةِ دُونَ المَعْلُوفَةِ، فقالَ : «في الْغَنَم السّائِمَةِ زَكاةٌ».

وإِنّما لَم يَجْعَلُوا جَوابَ ١ ـ السُّؤالِ ٢ ـ والحادِثةِ صارِفَيْنِ لِلعَامِّ عن عُمُومِه - كنَظِيرِه هُنا ـ لِقُوَّةِ اللَّفظِ فيه بالنِّسبةِ إلىٰ مَفْهُومِ المُخالَفَةِ حتّىٰ عُزِيَ إلىٰ الشَّافِعيِّ والحَنَفِيّةِ : أَنَّ دَلالةَ العامِّ علىٰ كُلِّ فَرْدٍ من أفرادِه قَطْعِيّةٌ.

قُولُه : (أَو لِجَوابِ) اللّامُ فيه مِن مَتنِ «اللُّبِّ» كما في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ لمتنِ «اللَّبِّ» : لَنَّوَالِ اللَّاعُ فيه مِن مَتنِ «اللَّبِّ» كما في النُّسْخِ الخَطِّيّةِ مِن «الغايةِ»، «اللَّبِّ» : لَنَّوَالِ الوَحْاتُة ، وكما كُتِبَتْ بالمِدادِ الأَحْمَرِ في النُّسَخِ الخَطِّيّةِ مِن «الغايةِ»، في داخِلِ القَوْسَيْنِ ، وفي الطَّبَعاتِ كِتابَةُ اللّامِ خارِجَ القَوْسَيْنِ ، وهي تُوهِمُ أنّها مِن «الغايةِ»، ورأيتُ طبعةَ الهاشِمِيّةِ (ص١٥٨) على الصَّوابِ.

وَلَا يَمْنَعُ قِيَاسَ المَسْكُوتِ بِالمَنْطُوقِ، فَلَا يَعُمُّهُ المَعْرُوضُ، وَقِيلَ : يَعُمُّهُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وإنّما اشْتَرَطُوا لِلمَفْهُومِ انْتِفاءَ المَذْكُوراتِ لِأَنَّها فَوائِدُ ظاهِرةٌ، وهو فائِدةٌ خَفِيَّةٌ، فأُخّرَ عنها، وبذلك انْدَفَعَ تَوجيهُ الوَجْهِ السّابِقِ.

والمَقصودُ ممّا مَرَّ : أنّه لا مفهومَ لِلمَذْكُورِ في الأَمْثِلةِ المذكورَةِ ونحوِها، ويُعْلَمُ حُكْمُ المَسكوتِ فيها مِن خارِج :

١ _ بالمُخالَفة : كما في «الغَنَم المَعْلُوفَةِ» ؛ لِما سيَأتي .

٢ ـ أو بالمُوافَقة : كما في آية الرَّبِيبَة لِلمَعْنَىٰ ، وهو : أنَّ الرَّبِيبةَ حُرِّمَتْ لِئلَّا لِلعَادةِ في مثلِ ذلك ، سَواءٌ أَكانَتْ في حَجْرِ الزَّوْجِ أم لا .

L

وتَقَدَّمَ خِلافٌ في أنّ الدَّلالةَ في مفهومِ المُوافَقةِ على حُكمِ المَسكوتِ قِياسِيَّةٌ أَوْ لا ، وقد حَكَيْتُه هُنا مَعَ ما يَتَرَتَّبُ عليه بقولي :

(وَلَا يَمْنَعُ) مَا يَقْتَضِي تَخصيصَ المَذكورِ بالذِّكْرِ (قِيَاسَ المَسْكُوتِ بِالمَّنْطُوقِ) : بأن كانَ بينَهما عِلَّةٌ جامِعةٌ ؛ لِعَدَمِ مُعارَضَتِه له (فَلَا يَعُمُّهُ) أي المَسْكُوتَ المُشْتَمِلَ على العِلَّةِ (المَعْرُوضُ) لِلمَذْكُورِ : مِن صِفَةٍ أو غيرِها ؛ لِوُجُودِ العَارِض ، وإنّما يُلْحَقُ به قِياسًا .

(وَقِيلَ : يَعُمُّهُ) ؛ إِذْ عارِضُه بالنِّسبةِ إلى المَسكوتِ كأنه لم يُذْكَرْ ، فيَمْتَنِعُ القياسُ .

ه تعليفات على غاية الوصول ه قوله: (وَتَقَدَّمَ خِلافٌ في أَنَّ الدَّلالةَ) إلى قولِه: (مَعَ ما يَتَرَتَّبُ عليه بقولي) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٤ ب): «ومِن النَّظَرِ في المعنى المعلوم به المُوافَقةُ نَشَأَ خِلافٌ في أَنَّ الدَّلالةَ على حُكْم المسكوتِ قِياسيّةٌ أو لفظيّةٌ وكأنّ القَيْدَ لم يُذْكَرُ ذَكَرْتُه بقولى . .».

وإنّما عَبَّرْتُ _ كـ « الأَصلِ » _ بِـ « المَعْرُوضِ » _ أي : اللَّفظِ _ دُونَ « المَوصُوفِ » لِئلّا يُتَوَهَّمَ _ كما قالَ في «مَنْعِ المَوانِعِ » _ اخْتِصاصُ ذلك بمفهومِ الصِّفَةِ ، وليسَ كذلك .

SUM

(وَهُو) أيْ مفهومُ المُخالَفةِ بمعنَىٰ مَحَلِّ الحكم:

(١ - صِفَةٌ) أي مَفهومُ صِفةٍ ، والمُرادُ بها : لفظٌ مُقَيِّدٌ لِآخَرَ وليسَ بشَرْطٍ ولا اسْتِثْناءِ ولا غايةٍ ، لا النَّعْتُ فَقَطْ : (١ - كَ«الْغَنَمِ السَّائِمَةِ» ٢ - وَ«سَائِمَةِ الْغَنَمِ») أي الصِّفةُ كـ«السّائِمَةِ» في الأوّلِ مِن «في الْغَنَمِ السّائِمَةِ زَكَاةٌ» ، وفي النّاني مِن «في سائِمَةِ الْغَنَم زَكَاةٌ» ، وفي النّاني مِن «في سائِمَةِ الْغَنَم زَكَاةٌ» ، قُدِّمَ مِنْ تأخيرٍ ، وكُلٌّ منهما يُرْوَئ حديثًا .

(٣ _ وَكَ« السَّائِمَةِ») مِن «فِي السَّائِمَةِ زَكَاةٌ» (فِي الْأَصَحِّ) المَعْزُوِّ لِلجُمْهُورِ ؛ لِدَلالتِه على السَّوْمِ الزَّائِدِ على الذَّاتِ ، بخِلافِ اللَّقَبِ.

وقِيلَ : ليسَ مِنَ الصِّفةِ ، ورَجَّحَه «الأصلُ» ؛ لِاخْتِلالِ الكلامِ بدُونِه كاللَّقَبِ ، ودُفِعَ بما مَرَّ آنِفًا .

(وَالمَنْفِيُّ) عن مَحَلِيَّةِ الزَّكاةِ (فِي) المِثالَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ: مَعْلُوفَةُ الْغَنَمِ عَلَىٰ المُخْتَارِ) فيهما، وهو ما رَجَّحَه الإِمامُ الرَّازِيُّ وغيرُه (وَفِي) المِثالِ (النَّالِثِ: مَعْلُوفَةُ النَّعَمِ): مِن إِبِلٍ وبَقَرٍ وغَنَمٍ.

قوله : (وليسَ) من قوله : «ليسَ بشرطٍ» في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٥ أ) : «ليسَ».

وَمِنْهَا : الْعِلَّةُ ، وَالظَّرْفُ ، وَالحَالُ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

وقِيلَ : المَنْفِيُّ في الأوَّلَيْنِ : مَعْلُوفَةُ النَّعَمِ.

ولم يُرجِّحِ «الأَصلُ» منهما شيئًا، بَلْ قالَ: «وَهَلِ الْمَنْفِيُّ غَيْرُ سَائِمَتِهَا أَوْ غيرُ مُطْلَقِ السَّوائِمِ؟: قَوْلانِ»، فالتَّرجيحُ في المَنْفِيِّ في الأُوّلَيْنِ مع ذِكْرِه في الثَّالِثِ مِن زِيادتِي، وقد بَيَّنْتُ ما في الثَّالِثِ.

وما ذَكَرْتُه مِنَ التَّسْوِيةِ بَينَ الأوَّلَيْنِ _ كـ«الأَصلِ» هُنا _ أَوْلَىٰ مِن فَرْقِه في «مَنْعِ المَوانِعِ» بَينَهما : ١ _ بأنّ الخِلافَ خاصٌّ بِأوَّلِهما، ٢ _ وبأنّ المَنْفِيَّ في الثّاني سائِمةُ غيرِ الغَنَمِ، لا غَيْرُ السّائِمةِ؛ بِناءً على أنّ الصّفةَ فيه لفظُ «الْغَنَمِ» على وزانِ «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».

W

(وَمِنْهَا) أي مِنَ الصِّفَةِ بالمعنَى السَّابِقِ:

(١ ـ الْعِلَّةُ) : نحوُ : «أَعْطِ السَّائِلَ لِحاجتِه» أي : المُحْتاجَ دُونَ غيرِه.

(٢ ــ وَالظَّرْفُ) زَمانًا أو مَكانًا : نحوُ : ١ ــ «سَافِرْ غَدًا» أي لا في غيرِه، ٢ ــ و«اجْلِسْ أَمَامَ فُلَانٍ» أي لا في غيرِه مِن بَقِيّة جِهاتِه.

(٣ _ وَالحَالُ): نحوُ: «أَحْسِنْ إِلَى العَبْدِ مُطِيعًا» أيْ: لا عاصِيًا.

- العليقات على غاية الوصول الع

قوله : (وقد بَيَّنْتُ ما في الثَّالِثِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٥ أ).

قوله: (وما ذَكَرْتُه مِنَ التَّسْوِيةِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٠): «مِن الجمعِ»، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ (بَينَ الأُوّلَيْنِ كالأُصلِ هُنا أَوْلَىٰ مِن فَرْقِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريَّةِ (ق ٤٥ أَ): «وما ذَكَرْتُه مِن التَّسْوِيةِ بينَ الأَوَّلَيْنِ أَوْلَىٰ مِن فَرْقِ «الأُصلِ»..» إلخ.

قوله : (أي لا في غيرِه مِن بَقِيّةِ جِهاتِه) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥ ٤ أ) بَدَلَه : «أي لا وَراءَه مَثَلًا» : كَلانِهُ لِمُثَلَّاهُ مُثَلًا .

وَالشَّرْطُ،والشَّرْطُ،والشَّرْطُ، ...ووالسَّرْطُ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٤ _ وَالشَّرْطُ) : نحو : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ أي : فغَيْرُهُنّ لا يَجِبُ

قوله أيضًا: (والشّرطُ) مُعَرَّفٌ بـ (اللّه في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، فهو معطوفٌ على العِللّةُ»، فهو مِن الصِّفةِ، وهو ما جَرَىٰ عليه في (الحاشيةِ»، وعبارةُ (جمع الجَوامعِ» ونُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٥ ب): (وشرطٌ» بالتّنكيرِ، فهو معطوفٌ على قوله: (صِفةٌ»، فليسَ هو مِن الصِّفةِ، وهو أيضًا عِبارةُ الأصلِ، قالَ المَحَلِّيُّ (١٩٩١): ((وشرطٌ) عطفٌ على (صِفةٌ»، اه قالَ الشّيخُ زَكَريّا في (الحاشِيةِ» (١٢/١٥): (قوله: (وشرطٌ عطفٌ على صِفةٌ) فالمعنىٰ: (ومفهومُ شرطٍ وغايةِ٠٠» إلى آخِرِه، وعطفُ ذلك على (صِفةٌ» مبنيٌّ على صِحّةِ اسْتِثْنائِه ممّا فَسَّر به المُصنَّفُ الصِّفةَ، وقد عَرَفْتَ ما فيها، فالأوجهُ: ١ _ عطفُه على (العِللّةُ»، ٢ _ وتعريفُه بـ (الله)»، وكذا ما بعدَه». اهـ

قُلْتُ : عطفُ قولِه : «والشّرطُ» على قولِه : «العِلّة» مُخالِفٌ لِما ذَكَرَه آنِفًا عندَ قولِه : «صِفةٌ» مِن أنّ المُرادَ بها : لفظٌ مُقَيِّدٌ لِآخَرَ وليسَ بشرطٍ ولا اسْتِثْناءِ ولا غايةٍ ، لا النّعتُ فقط ، نَبّهَ على هذا الجَوْهَريُّ في «حاشِيتِه» (ص٤١).

والحاصِلُ : أنه رُوِيَ عن شيخِ الإِسْلامِ زَكَريّا في قولِه : «وشرطٌ» رِوايتانِ : الأُولىٰ : تنكيرُه وعطفُه علىٰ قولِه : «صِفةٌ» ، وهي في نُسْخةِ المكتبةِ الظّاهِريّةِ ، وهي المُوافِقةُ لِما في الأصلِ و«شرحِ المَحَلِّيِّ» ، ولَعَلَّ هذه النُسْخةُ مُتَقَدِّمةٌ.

والثّانِيةُ: تعريْفُه وعطفُه على قُولِه: «العِلّةُ»، وهي في أكثرِ النُّسَخِ، وهي المُوافِقةُ لِما اخْتارَه في «حاشِيةِ شرحِ الأصلِ»، ولَعَلَّ تلك النُّسَخَ مُتَأَخِّرَةٌ.

ننبه :

وَقَعَ هُنا _ مِن قولِه : «والحالُ» إلى ما قبلَ قولِه : «وهو أَعْلاها» _ بينَ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ

......

-& تعليقات على غاية الوصول 🚷

والنُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ اخْتِلافٌ كثيرٌ يَنْبَغِي التّنبيهُ عليه، فأقولُ:

عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ في هذا المَوْضِع:

« . . ٣ _ وَالحَالُ) : نحو : «أَحْسِنْ إِلِّي العَبْدِ مُطِيعًا» أَيْ : لا عاصِيًا .

(٤ _ والعَدَدُ): نحوُ: ﴿ فَأَجَلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ أي: لا أَكْثَرَ مِن ذلك ولا أَقَلَّ ، هذا والأَوْجَهُ أن يُقالَ: إِنّه إِنّما يُفيدُ الحَصْرَ بقرينةٍ ؛ لقولِ النَّوَويِّ: «مفهومُ العَدَدِ باطِلٌ عندَ الأُصُولِيِّين» ، وبذلك انْدَفَعَ رَدُّ ابْنِ الرِّفْعةِ عليه كما أَوْضَحْتُه في «الحاشِيةِ».

(وَشَرْطٌ) عطفٌ على «صِفةٌ» : نحو : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَ ﴾ أي : فغَيْرُهُنّ لا يَجِبُ الإِنفاقُ عَليهِنّ .

(وَغَايَةٌ فِي الْأَصَحِّ): نحوُ: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا يَحِلُ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا عَيْرَهُرُّ ﴾ أي: فإذا نَكَحَتْه تَحِلُّ لِلأوّلِ بشرطِه.

وقِيلَ : الغايةُ مَنْطُوقٌ _ أَيْ بِالإِشَارةِ _ ؛ لِتَبادُرِه إلى الأَذْهانِ .

وأجابَ الأوّلُ: بأنه لا يَلْزَمُ مِن ذلك أن يكونَ مَنطوقًا.

(وَحَصْرٌ بِنَحْوِ «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِاشْتِمالِها على نَفْيِ واسْتِثْناءِ تقديرًا: ١ ـ نحوُ: ﴿ إِنَّمَاۤ إِلَهُ كُرُ ٱللَّهُ ﴾ أَيْ: لا غَيْرُه، ٢ ـ ونحوُ: «إِنَّما زيدٌ قائمٌ» أَيْ: لا قاعدٌ مَثَلًا.

وقِيلَ : ليستْ لِلحَصْرِ ؛ لِأَنَّها «إِنَّ» المُؤكِّدةُ + و«ما» الزّائِدةُ الكافّةُ ، فلا نَفْيَ فيها . وقِيلَ : لِلحَصْرِ مَنْطُوقًا ـ أي بالإِشارةِ ـ .

أمّا «أنَّما» بالفَتْحِ _ : نحوُ : ﴿ أَعْلَمُواْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَا لَحِبٌ وَلَهَوٌ وَزِينَةٌ ﴾ الآية _ فلَيْسَتْ لِلحَصْرِ ؛ بِناءً على بَقاءِ «أَنّ» فيها على مَصْدَرِيّتِها مَعَ كَفِّها بـ (حما» ، والمَعْنَى : اعْلَمُوا حَقارةَ الدُّنْيا ، فلا تُؤثِرُوها على الآخِرةِ الجَليلةِ ، فبَقاءُ «أَنّ» في الآيةِ على المَصْدَرِيّةِ كافٍ في حُصُولِ المَقصودِ بها مِن تَحْقِيرِ الدُّنْيا .

وقِيلَ : لِلحَصْرِ كَأَصْلِها «إِنَّما» بِالكسرِ ، والمُرادُ : أنَّ الدُّنيا لَيستْ إِلَّا هذه الأمورَ

(وَضَمِيرُ فَصْلٍ) : نحوُ : ﴿ فَٱلدَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ أي : فغَيْرُه ليسَ بِوَلِيِّ أيْ : ناصِرٍ . (وَتَقْدِيمُ مَعْمُولِ) بَقَيْدٍ زِدْتُه بِقُولِي : (غَالِبًا عَلَىٰ المُخْتَارِ) : نحوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ أي: لا غيرَكَ.

وقِيلَ : لا يُفِيدُ الحَصْرَ ، وإنَّما أَفادَه في ﴿ إِيَّاكَ نَعَـبُدُ ﴾ لِلقَرِينةِ ، وهي العِلْمُ بِأنّ قائِلِيه _ أي المؤمِنينَ _ لا يَعْبُدُونَ غيرَه تعالى .

(وَنَفْيٌ وَاسْتِثْنَاءٌ) : نحوُ : ١ _ ﴿ لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ ﴾ ، ٢ _ و﴿ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ﴾ ، مَنْطُوقُهُما : نَفْيُ العِلْمِ والقِيامِ عن غيرِ زيدٍ ، ومَفهومُهُما : إِثْباتُ العِلْمِ والقِيامِ لِزيدٍ . وممّا يُفيدُ الحَصَّرَ : نحوُ : ١ _ «العالِمُ زيدٌ» ٢ _ و «صَدِيقِي زَيْدٌ» ، وذلك ١ _ مُفادٌ مِن زيادتِي «نَحْو». اهـ

وهذه صُورةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ :

خاعُط السابلركي جندام الحتاج دمن عِبْده والنارف رَبِيُ الرَّمِينَ عَرِينَ مِنْ الْمِيلِ فِيغِيدِ وَأَجِلِسُ [مَّ مَرَّ عَلانِهِ الْمِلارَةِ وَخَلْاً وَإِلِالْحِلْصِينَ الْجِالْحِلْدِينِ مطيقًا لاع شبك والعدد معونة طبار والمراج المركز الترمن ذك وللا الطرحذا والأدَّجة ان يَجْل عام انا بغيدُ المق بغرية لغ النوبي بمهم العدد بالطرعند الأسوليين ويكول ونورة أب الرفيغ عليه كالدف يخترف إياشية وشرط عطف على صنية مخوان كرز أولات جرا فَأُنْعَيَّا عَلِيهِ لَا يَعْفَرِهِ لَا يَكُلُونِنَا وَعَلِيهِ لَلْكُونَ عَلِيهِ لَمْ الْعَلَى الْمُؤْمِنِ الْ وَعَلِيدُ يُوْالِ حِمْرِي اللّهِ اللّهَ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّه نَعْنَا عَبِواي مَا ذَا كُنْ يُتَوَلِلا وَلِيسِولُهُ وَمَسِهِ إِلَا يَهُ سنلوت ای آلاشاره لیا در الی الآذ کار وا کابی الاولري للبنغوز فاهران بكون متعلقا وخفن بجدايما الكسيرة الاميركانسنال بابي بعيواسنين وتعيرانحواتي الهكرأتدا يلاعبود بخوا باربد فابئراي لافاعد شلاومبط ليستالكم لأناك أب الوكوز والزابيز إلتا فه فلا نع ين ومَّبِ لِلْهِ مِن مَلَوْ قَالِهِ بَالاَشَارُ وَ إِنَّا أَنَى النِيْعِ عَلَى وَ

اعليا أنما دلياة الدنيا لعب ولمووزينية الأية فليستطعم سَأَدُها عِلْهِ اللَّهِ عَلَى عَلَيْهَا مِن اللَّهِ اللَّهِ الْحَالَةِ اللَّهِ الْحَالَةِ اللَّهِ المُعَالَةِ الديناً فلاوَرُوهَا عَلِلاَ فِي الْمِلِيلُةِ فَكَأَ النَّهِ الدَّيْدَ على المددره كاف فحسول المتعبوده منحتيرالديا فيك المسركاشلها غابا اكسروا لمراد ازادينا ايست لاعن الا مور المقات اعلاالقرب فإنه فرامودا للنوة لغلور تأتي فيه ومنت رفس لنوفا تشموا وباي فنين السيدي ايناس وتغدتهم مول بقيدندته بقولى غالبا على لختار غواياك فعبداي لاغيرك وقست للايفيد المسد واغاافاده فالمكك فبدالقربيه ومحاصم بائ قايليداي الونيق لايبيدون عيواحدونفي أستثنى الخولاعا لمالا زيد وماقام الازيد منطوقها نفي المراوالقيام عن فيرزيدوم مفومها اثات العردالتيام لزيدوما يغيد المسرغوا فالمزيد وملاقي تركيد فدنك مفاؤمن زيادتي وهوا يالمخيرومو المفيولات ثنا اعلاه اي اعلاما ذكر من الواع منهوم الخيا اذقيل ندمنطوق اي مراحة ليزعة بتادره المللاذ ماس فأتسل فمنطوق ياشاه كألفاية وانتا ومفيوالفعل

وَكَذَا الْغَايَةُ ، وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ غَالِبًا ، وَالْعَدَدُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

الإِنْفاقُ عَليهِنّ.

(٥ _ وَكَذَا الْغَايَةُ) في الأصحِّ : نحوُ : ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ أي : فإذا نكَحَتْه تَحِلُّ لِلأوّلِ بشَرْطِه .

وقِيلَ : الغايةُ مَنْطُوقٌ _ أيْ بالإِشارةِ _ ؛ لِتَبادُرِه إلى الأَذْهانِ .

وأجابَ الأوّلُ : بأنه لا يَلْزَمُ مِن ذلك أن يكونَ مَنْطُوقًا .

(٦ _ وَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ) بقَيْدٍ زِدْتُه بقولي : (غَالِبًا) في الأَصَحِّ : نحوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعَبُدُ ﴾ أي : لا غيرَكَ .

وقِيلَ : لا يُفِيدُ الحَصْرَ، وإنّما أَفادَه في ﴿ إِيّاكَ نَعَـبُدُ ﴾ لِلقَرِينةِ، وهي : العِلْمُ بأنّ قائِليه _ أي المؤمِنينَ _ لا يَعْبُدُونَ غيرَه تعالىٰ.

(٧ _ وَالْعَدَدُ) في الأصحِّ : نحوُ : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ أي : لا أَكْثَرَ ولا أَقَلَ ، وهذا ما نَقَلَه ١ _ الشَّيخُ أبو حامِدٍ وغيرُه عنِ الشَّافِعيِّ ، ٢ _ وإمامُ الحَرَمَيْنِ عنه وعنِ الجمهورِ .

قوله: (وإِمامُ الحَرَمَيْنِ عنه وعنِ الجمهورِ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ٣٢ أ) وغيرِها بَدَلَه: «والإِمامُ الرَّازِيُّ عنِ الجُمْهُورِ»: وَالإِمامِ الاَزْعِعَن الجِمُولِ وَفَيْه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٤٦)، والمُثْبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٩٣٧٠٦ (ق ٣١ أ): عند المَّنْ المَّنْ النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ وقم ٩٣٧٠٦ (ق ٣١ أ):

ففي هذه النُّسْخةِ شَطْبُ لفظة (والإمام الرّازيّ) وتصحيحُها إلى (وإمامُ الحَرَمَيْنِ عنه و) كما رأيتَ ، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٠٦٣ (ق ٤٦ ب) :

وامّام الحرمين وفيل مذالك في والامام الرائل من المهوسر عندور المرائل من المرائل من المرائل من المرائل من ويتم المرائل من ا

وقِيلَ : ليسَ منها، وعَزاه النَّوَويُّ إلىٰ جماهيرِ الأُصُولِيِّينَ، لكنْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ الرِّفْعةِ وتَعَجَّبَ منه، مَعَ أنَّ ما نَقَلَه مُعارَضٌ بما مَرَّ عنِ الإِمام.

(وَيُفِيدُ الْحَصْرَ نَحْوُ «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ فِي الْأَصَحِّ) لِاشْتِمالِها على نَفْيِ واسْتِثْناءِ تقديرًا: ١ ـ نحوُ: ﴿ إِنَّمَاۤ إِلَهُكُو ٱللَّهُ ﴾ أَيْ: لا غَيْرُه، و «الإِلهُ»: المَعبودُ بِحَقِّ، ٢ ـ ونحوُ: «إِنَّما زيدٌ قائِمٌ» أَيْ: لا قاعِدٌ مَثلًا.

وقِيلَ : ليستْ لِلحَصْرِ ؛ لِأَنَّها «إِنَّ» المُؤكِّدةُ و «ما» الزّائِدةُ الكافّةُ ، فلا نَفْيَ فيها . وقِيلَ : لِلحَصْرِ مَنْطُوقًا _ أي بالإشارةِ _ .

أَمَّا «أَنَّما» بالفَتْحِ _: نحو : ﴿ أَعْلَمُواْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبُ وَلَهَوٌ وَزِينَةٌ ﴾ الآيةَ _ فليسَتْ لِلحَصْرِ ؛ بِناءً على بَقاءِ «أَنَّ» فيها على مَصْدَرِيَّتِها مَعَ كَفِّها بـ (حما» ،

وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤١) ودارِ الضِّياءِ (ص٢٤٢)، وهو المُوافِقُ لقولِ الشَّيخِ في «الحاشِيةِ» (٢٢١٥) أثناءَ كلامٍ: «.. وإِنّما يُتَعَجَّبُ منه مِن حيثُ إِنّه مُخالِفٌ لِما نَقَلَه الشَّيخُ أبو حامِدٍ وغيرُه عن الشَّافِعيِّ، وإِمامُ الحَرَمَيْنِ عنه وعنِ الجُمْهُورِ..».

قوله: (نحوُ إِنّما) لفظةُ «نَحْو» ثابِتةٌ في كثيرٍ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، ومُثْبَتةٌ في طبعةِ دارِ الفَتْحِ (ص٤٤٢)، مكتوبةٌ في بعضِ النَّسَخِ بالمِدادِ الأَحْمَرِ، وفي بعضِها بالمِدادِ الأَسْوَدِ، وهي ساقِطةٌ في بعضِ النَّسَخِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤١)، ولا بُدَّ مِن إِثْباتِها في المتنِ؛ لقولِ الشّيخِ الآتي: «وذلك مُفادٌ مِن زِيادَتِي «نَحْو»، وتَقَدَّمَ: أنّ عِبارةَ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ: «(وَحَصْرٌ بنَحْوِ «إِنَّمَا» بِالْكَسْرِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِاشْتِمالِها على نَفْيِ واسْتِثْناءِ تقديرًا..» إلخ.

وَضَمِيرِ الْفَصْل ، وَ (لَا) وَ ﴿ إِلَّا » الْاسْتِثْنَائِيَّةِ ·

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

والمَعْنَىٰ : اعْلَمُوا حَقارةَ الدُّنْيا ، فلا تُؤْثِرُوها على الآخِرةِ الجَليلةِ ، فَبَقاءُ «أَنَّ» في الآيةِ على المَصْدَرِيّةِ كافٍ في حُصُولِ المَقصودِ بها مِن تَحْقِيرِ الدُّنيا .

وقِيلَ : لِلحَصْرِ كَأَصْلِها «إِنَّمَا» بالكسرِ ، والمُرادُ : أنَّ الدُّنْيا لَيْسَتْ إِلَّا هذه الأمورَ المُحَقَّراتِ أيْ لا القُرَبُ ؛ فإِنّها مِن أُمُورِ الآخِرةِ ؛ لِظُهُورِ ثَمَرَتِها فيها .

فقُولِي _ مِن زِيادتي _ : «في الأَصَحِّ» راجعٌ إلى المَسائِلِ الأَرْبَعِ.

(وَ) نحوُ (ضَمِيرِ الْفَصْلِ) : نحوُ : ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُ ﴾ أي : فغَيْرُه ليسَ بوَلِيِّ أَيْ : ناصِرِ . أَيْ : ناصِرِ .

(وَ) نحوُ («لَا» وَ«إِلَّا» الاِسْتِثْنَائِيَّةِ): نحوُ: ١ ـ «لا عالِمَ إِلَّا زَيْدٌ»، ٢ ـ و «ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ»، مَنْطُوقُهُما: إِثْباتُ العِلْمِ والقِيامِ عن غيرِ زيدٍ، ومَفهومُهُما: إِثْباتُ العِلْمِ والقِيامِ والقِيامِ لِزيدٍ.

وممّا يُفيدُ الحَصْرَ : نحوُ : ١ ـ «العالِمُ زيدٌ» ٢ ـ و «صَدِيقِي زَيْدٌ» ، وذلك ١ ـ مُفادٌ مِن زِيادتِي «نَحُو» ، ٢ ـ وقد يُفادُ أيضًا مِن قَوْلِي ـ كـ «الأَصلِ» ـ : «ومِنْها» ، ورُتْبَتُه قبلَ الشَّرْطِ ·

SE SE

قوله : (وَهُوَ أَيِ الأَخيرُ وهُو نَحُوُ لا وَإِلَّا الإَسْتِثْنَائِيَّةِ أَعْلَاهَا أَيْ أَنواعِ مَفهومٍ

فَمَا قِيلَ : مَنْطُوقٌ : كَالْغَايَةِ وَ «إِنَّمَا» ، فَالشَّرْطُ ، فَصِفَةٌ أُخْرَىٰ مُنَاسِبَةٌ ، فَغَيْرُ مُنَاسِبَةٍ ،

الأَذْهانِ _ ، وبه يُعْلَمُ أنّ في كُونِ هذا مِنَ الصِّفَةِ خِلافًا أيضًا.

(٢ _ فَمَا قِيلَ) فيه : إنّه (مَنْطُوقٌ) أيْ إِشارةً (١ _ كَالْغَايَةِ ، ٢ _ وَ «إِنَّمَا»).

(٣ _ فَالشَّرْطُ) إِذْ لم يَقُلْ أحدٌ : إنَّه مَنْطُوقٌ .

(٤ ـ فَصِفَةٌ أُخْرَىٰ مُنَاسِبَةٌ) لِلحُكْمِ : ١ ـ كنَعْتٍ، ٢ ـ وحالٍ، ٣ ـ وظَرْفٍ، ٤ ـ وعِلَّةٍ مُناسِباتٍ؛ لِأنَّ بعضَ القائِلِين بالشَّرْطِ خالَفَ في الصِّفةِ.

(٥ ـ فَ) صِفَةٌ (غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ) كالمذكوراتِ الغيرِ المُناسِبةِ ؛ فهي سَواءٌ.

هتمليقات على عاية الوصول المخالفة) عبد النفي والإسْتِثْناءُ المُخالَفةِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٤ أ): ((وهو) أي الأخيرُ وهو النّفيُ والإسْتِثْناءُ (أَعْلاه) أي أَعْلَىٰ ما ذُكِرَ مِن أنواعِ مفهومِ المُخالَفةِ . . ».

قوله: (وبه يُعْلَمُ أَنَّ في كُونِ إلَّخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٦ أ).

قوله: (كالغايةِ وإِنَّما) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٦ أ) ونُسْخةِ حَلَب (ق ٣٦ ب)

بعدَه: «وضميرِ الفصلِ»، وأَثْبَتَه مُحَقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٢٤٥)، ولم أُنْبِتْه؛ لأنه غيرُ موجودٍ في النُّسْخِ الأَزْهَريّةِ، وفي بعضِها: «والعَدَدِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤١)، ولم أُنْبِتْه أيضًا؛ لأنه مشطوبٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٧٥ (ق ٣١ ب): ولم أُنْبِتْه أيضًا؛ لأنه مشطوبٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٦٣) (ق ٧٧ ب): المَا المَا المَا اللهُ اللهُ

قوله : (فصِفةٌ أُخْرَىٰ) لفظةُ «أُخْرَىٰ» ثابِتةٌ في مُعْظَمِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، ساقِطةٌ في بعضِها وفي نسخةِ «نيل المأمولِ» ، وعلى إِثباتِها طَبْعةُ الحَلَبيّ (ص٤١) وبَقِيّةُ الطَّبَعاتِ . قوله : (فَصِفَةٌ أُخْرَىٰ مُنَاسِبَةٌ لِلحُكْمِ) إلى قولِه : (كالمذكوراتِ الغيرِ المُناسِبةِ

فَالْعَدَدُ ، فَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٦ _ فَالْعَدَدُ) لِإِنْكَارِ كثيرِ له دُونَ ما قَبْلَه كما مَرَّ.

(٧ _ فَتَقْدِيمُ المَعْمُولِ) آخِرُ المَفاهِيمِ؛ لِأَنه لا يُفِيدُ الحَصْرَ في كُلِّ صُورةٍ كما

S

(وَالمَفَاهِيمُ) المُخالِفةُ (حُجَّةُ لُغَةً فِي الْأَصَحِّ) لِقَوْلِ كثيرٍ مِن أَنَّةِ اللَّغةِ بِها، فقالَ جمعٌ مِنهُم في خَبَرِ : «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» : إِنَّه يَدُلُّ على أَنَّ مَطْلَ غيرِ الغَنِيِّ للنَّانِ بَلُلُم ، وهُم إِنَّما يَقُولُونَ في مِثْلِ ذلك ما يَعْرِفُونَه مِنْ لِسانِ العَرَبِ.

وقِيلَ : حُجَّةٌ شَرْعًا ؛ لِمَعْرِفةِ ذلك مِن مَوارِدِ كلامِ الشَّارِعِ.

وقِيلَ : حُجَّةٌ مَعْنَى ، وهُو : أنه لَو لَمْ يَنْفِ المَذْكُورُ الحكمَ عنِ المَسْكُوتِ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِه فائِدةٌ .

١ ـ وأَنْكَرَ بعضُهم مَفاهيمَ المُخالَفةِ كُلُّها مُطْلَقًا، وإِن قالَ في المَسكوتِ

فهي سَواءٌ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قَ ٤٦ بُ) : «.. (فالصِّفةُ المُناسِبةُ) لأنَّ بعضَ القائِلِين بالشَّرطِ خالَفَ في الصِّفةِ (فمُطْلَقُ الصِّفةِ) عنِ المُناسَبةِ غيرُ العَدَدِ : كنَعْتٍ وحالٍ وظَرْفٍ وعِلّةٍ غيرِ مُناسِباتٍ ، فهي سَواءٌ .. ». اهـ

قوله : (وَالمَفَاهِيمُ حُجَّةٌ لُغَةً فِي الْأَصَحِّ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٤٦ ب) : «(والمَفاهِيمُ) المُخالِفةُ (إِلَّا اللَّقَبَ حُجَّةٌ لغةً في الأَصَحِّ)..» إلخ.

قوله: (وأَنْكَرَ بعضُهم مَفاهيمَ المُخالَفةِ) إلىٰ قولِه: (وإِنِ اخْتَلَفوا في طريقِ الدَّلالةِ عليه كما مَرَّ) هو في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ بعدَ قولِه الآتي: «إِذْ بِإِسْقاطِه يَخْتَلُّ، بخِلافِ إسقاطِ الصِّفةِ».

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

بِخِلافِ حُكمِ المَنطوقِ فَلِأَمْرِ آخَرَ : كما في انْتِفاءِ الزّكاةِ عنِ المَعلوفةِ ، قالَ : «الأصلُ عَدَمُ الزَّكاةِ ، ووَرَدَتْ في السَّائِمةِ ، فَبَقِيَتِ المَعلُوفةُ على الأَصْلِ » .

٢ ـ وأَنْكَرَها بعضُهم في الخَبَرِ: نحوُ: «في الشّامِ الغَنَمُ السّائِمَةُ»، فلا يَنْفِي المعلوفة عنها؛ لأنّ الخَبَرَ له خارِجِيُّ يَجُوزُ الإِخْبارُ ببَعْضِه، فلا يَتَعَيَّنُ القَيْدُ فيه للنّفي، بخِلافِ الإِنشاءِ: نحوُ: «زَكُّوا عنِ الغَنَمِ السّائِمةِ» وما في مَعْناه ممّا مَرَّ، فلا خارِجِيَّ له، فلا فائدةَ لِلقَيْدِ فيه إلّا النَّفْيَ.

٣ ـ وأَنْكَرَها بعضُهم في غَيْرِ الشَّرْعِ مِن كلامِ المُؤلِّفِينَ والوَاقِفِينَ ؛ لِغَلَبَةِ النَّهُ هُولِ عَليهم ، بخِلافِه في الشَّرْعِ مِن كلامِ الله تعالى ورَسُولِه ﷺ ، واعْتَمَدَه السُّبْكِيُّ والبِرْماوِيُّ ، قالَ : «وهُو ظاهرُ المَذْهَبِ».

٤ ـ وأَنْكَرَ بعضُهم صِفةً لا تُناسِبُ الحكم : كأنْ يَقُولَ الشَّارِعُ : «في الْغَنَمِ الْعُفْرِ الزَّكَاةُ»، فهي كاللَّقَبِ، بخِلافِ المُناسِبةِ : كالسَّوْمِ؛ لِخِفَّةِ مُؤْنَةِ السَّائِمةِ، فهي كالعِلَّةِ.

وظاهِرُ : أَنَّ مَحَلَّ الْعَمَلِ بِمَفْهُوماتِ الْمَذْكُوراتِ إِذَا لَمْ يُعارِضُه مُعارِضٌ أُقْوَى ، وإلَّا قُدِّمَ الأَقْوَى : كَخَبَرَيْ : «إِنَّما الرِّبا في النَّسِيئَةِ» ، و «إِنَّما الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ؛ وإلَّا قُدَمَ الأَقْوَى : كَخَبَرَيْ : «إِنَّما الرِّبا في النَّسِيئَةِ» ، و «إِنَّما الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ؛ فإنَّهُما مُعارَضانِ بِالإِجْماع .

أمّا مفهومُ المُوافَقةُ فاتَّفقُوا على حُجّيَّتِه وإِنِ اخْتَلَفوا في طريقِ الدَّلالةِ عليه كما مَرَّ.

وَلَيْسَ مِنْهَا : اللَّقَبُ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪—

(وَلَيْسَ مِنْهَا) أي مِنَ المَفاهيمِ المُخالِفةِ (اللَّقَبُ) عَلَمًا كانَ أوِ اسْمَ جِنْسٍ أوِ اسْمَ جَنْسٍ أو اسْمَ جَمْعِ (فِي الْأَصَحِّ) كما قالَ به جَماهيرُ الأُصولِيِّينَ.

وقِيلَ: مِنها: ١ _ نحوُ: «على زَيدٍ حَجُّه» أَيْ: لا عَلَىٰ غيرِه، ٢ _ و «في النَّعَمِ زَكَاةٌ» أَي: لا في غيرِها مِنَ الماشِيةِ؛ إِذْ لا فائِدةَ لِذِكْرِه إلّا نَفْيَ الحكمِ عن غيرِه.

وأُجِيبَ : ١ ـ بأنّ نَفْيَ الحكمِ عن غيرِه إنّما كانَ لِلقرينةِ، ٢ ـ وبأنّ فائِدةَ ذِكْرِه اسْتِقامةُ الكَلامِ؛ إِذْ بِإِسْقاطِه يَخْتَلُّ، بخِلافِ إسقاطِ الصِّفةِ.

* ***

 مَسْأَلَةٌ : مِنَ الْأَلْطَافِ : حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ ، وَهِيَ أَفْيَدُ مِنَ الْإِشَارَةِ والمِثَالِ وَأَيْسَرُ ، وَهِيَ : أَلْفَاظٌ دَالَّةٌ عَلَىٰ مَعَانٍ .

وَتُعْرَفُ بِالنَّقْلِ

الأصول إلى شرح لب الأصول ﴾ ﴿ مَسْئَالَةٌ ﴾

(مِنَ الْأَلْطَافِ) : جمعُ «لُطْفِ» بِمَعْنَىٰ «مَلْطُوفِ» أي : مِنَ الأُمُورِ المَلْطُوفِ بِالنَّاسِ بِها (حُدُوثُ المَوْضُوعَاتِ اللُّغَوِيَّةِ) بإحْداثِ الله تعالىٰ وإِن قِيلَ : واضِعُها غيرُه مِن العِبادِ ؛ لأنه الخالِقُ لِأَفْعالِهم.

وفائِدَتُها : أَنْ يُعَبِّرَ كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النّاسِ عمّا في نَفْسِه : ممّا يَحْتاجُه لِغَيْرِه ؛ لِيُعاوِنَه عليه ؛ لِعَدَم اسْتِقْلالِه به .

(وَهِيَ) في الدَّلالةِ على ما في النَّفْسِ (١ _ أَفْيَدُ مِنَ ١ _ الْإِشَارَةِ ٢ _ والمِثَالِ) أي الشَّكْلِ؛ لِأَنّها تَعُمُّ المَوْجُودَ والمَعْدُومَ، وهُما يَخُصّانِ المَوْجُودَ المَحْسُوسَ (٢ _ وَأَيْسَرُ) منهما أيضًا؛ لِمُوافَقَتِها لِلأَمْرِ الطَّبيعيِّ دُونَهُما؛ لِأَنّها كَيْفِيّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفَس الضَّرُورِيِّ.

(وَهِيَ : أَلْفَاظٌ) ولَوْ مُقَدَّرَةً أو مُرَكَّبَةً ولَو تَرْكيبًا إِسْنادِيًّا (دَالَّةٌ عَلَىٰ مَعَانٍ) خَرَجَ بـ «اللَّلْفاظِ» : الدَّوالُ الأَرْبَعُ، وهي : ١ ـ الخُطُوطُ ، ٢ ـ والعُقُودُ ، ٣ ـ والإِشاراتُ ، ٤ ـ والنُّصُبُ ، وبما بَعْدَها : الألفاظُ المُهْمَلةُ .

(M)

(وَ) إِنَّما (تُعْرَفُ ١ _ بِالنَّقْلِ) ١ _ تَواتُرًا : كـ « السَّماءِ » ، و « الأَرْضِ » ، و « الحَرِّ » ،

وَبِاسْتِنْبَاطِ الْعَقْلِ مِنْهُ.

وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ : مَعْنَى جُزْئِيٍّ، أَوْ كُلِّيٍّ، أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ، أَوْ مُرَكَّبْ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

و «البَرْدِ» لِمَعانِيها المَعرُوفةِ ، ٢ ـ أو آحادًا : كـ «القَرْءِ» لِلحَيْضِ ولِلطُّهْرِ .

(٢ _ وَبِاسْتِنْبَاطِ الْعَقْلِ مِنْهُ) أَيْ مِنَ النَّقْلِ : نحوُ : «الجَمْعُ المُعرَّفُ باللّام عامٌ» ؛ فإنّ العَقْلَ يَسْتَنْبِطُه ممّا نُقِلَ : «أَنّ هذا الجَمْعَ يَصِحُّ الاِسْتِثْناءُ منه» : بأنْ يُضَمَّ إليه : «وكُلُّ ما صَحَّ الاِسْتِثْناءُ منه _ ممّا لَا حَصْرَ فيه _ فهو عامٌّ ؛ لِلْزُومِ تَناوُلِه لِلمُسْتَثْنَى» .

فعُلِمَ : أَنَّهَا لَا تُعْرَفُ بِمُجَرَّدِ العَقْلِ؛ إِذْ لَا مَجَالَ لَه في ذلك.

(وَمَدْلُولُ اللَّفْظِ) : إِمّا (١ _ مَعْنَىٰ جُزْئِيٌّ ، ٢ _ أَوْ كُلِّيٌّ) ؛ لِأَنه : ١ _ إِن مَنَعَ تَصَوُّرُه مِنَ الشَّرْكَةِ فيه _ : كَمَدْلُولِ «زَيْدٍ» _ فجُزْئِيٌّ ، ٢ _ وإِن لَمْ يَمْنَعْ منها _ : كَمَدْلُولِ «الإِنْسانِ» _ فكُلِّيٌّ .

(٣ ـ أَوْ لَفْظٌ مُفْرَدٌ) ١ ـ إِمّا مُسْتَعْمَلٌ : كَمَدْلُولِ «الكَلِمَةِ» بِمَعْنَىٰ ماصَدَقِها : كَ ﴿ رَجُلٍ » ، و «هَلْ » ، ٢ ـ أو مُهْمَلٌ : كَمَدْلُولِ أسماءِ حُرُوفِ الهِجاءِ : كَحُرُوفِ «جَلَسَ» أَيْ «جَهْ» «لَهْ» «سَهْ» .

(٤ _ أَوْ) لَفظٌ (مُركَّبٌ) ١ _ إِمَّا مُسْتَعْمَلُ : كَمَدْلُولِ لَفظِ «الخَبَرِ» _ أي ماصَدَقِه _ :

﴿ تعليقات على عاية الوصول ﴿ قُولِهُ : (وإِن لَمْ يَمْنَعُ منها) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٧ ب) : «وإِن لَم يَمْنَعُه» : (ولين لَمْ يَمْتَنعُ منها» ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص ٢٤٩) ، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص ٢٤).

قوله : (أَيْ جَهْ لَهْ سَهْ) مَضَّبُوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (قَ ٨٤ أَ) بَسُكُونِ الهاءاتِ : اِيجَهْلَائهُ .

وَ «الْوَضْعُ» : جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلَ المَعْنَىٰ وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْهُ فِي الْأَصَحِّ.

كـ«قامَ زَيْدٌ»، ٢ _ أو مُهْمَلٌ : كمَدْلُولِ لفظِ «الهَذَيانِ»، وسيأتي ذلك في «مَبْحَثِ
 الأَخْبارِ» مَعَ زِيادةٍ

وإِطْلاقُ «المَدْلُولِ» على الماصَدَقِ _ كما هُنا _ سائِغٌ، والأصلُ: إِطلاقُه على المَفْهُومِ، وهو: ما وُضِعَ له اللّفظُ.

(وَ «الْوَضْعُ») الشَّامِلُ ١ _ لِلُّغَوِيِّ ٢ _ والعُرْفِيِّ ٣ _ والشَّرْعِيِّ : (جَعْلُ اللَّفْظِ وَلِيلَ المَعْنَى) فَيَفْهَمُه منه العارِفُ بوَضْعِه له (وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْهُ فِي الْأَصَحِّ) ؛ ١ _ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَلامَةٌ لِلْمَعْنَى بطريقِ الوَضْعِ ، ٢ _ ولِأَنَّ المَوضوعَ لِلضِّدَّيْنِ _ : كـ «الجَوْنِ» لِلأَسْوَدِ والأَبْيَضِ _ لا يُناسِبُهُما.

واشْتَرَطَ عَبَّادٌ الصَّيْمَرِيُّ مِن المُعْتَزِلَةِ مُناسَبَتَه له، قالَ : «وإِلَّا فلِمَ اخْتُصَّ

وكسرِ القافِ : ﴿**لِللِّمَدَقَىٰ**. قوله : (سائِغٌ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٨ أ) وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٢) :

قوله : (سائِغٌ) في نَسْخةِ الظاهِريّةِ (ق ٤٨ أ) وطبعةِ الحَلبيِّ (ص٤٢) : «شائِعٌ» : ﷺ والمثبت من النُسيخِ الأزهرية ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٤٩).

قوله: (وهو ما وُضِعَ له اللّفَظُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٨ أَ) بعدَه: «هذا، والأَوْفَقُ بما اخْتَرْتُه بعدُ مِن أَنَّ اللّفظَ موضوعٌ للمعنَىٰ الذَّهْنيِّ الإِقْتِصارُ هُنا علىٰ أَنَّ مدلولَ اللّفظِ: المَعْنَىٰ»، وهو غيرُ موجودٍ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

قوله : (بَوَضْعِه) بباءِ الجَرِّ كما في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٢٥٠) : «لِوضعه» بلام الجَرِّ.

قوله : (الصَّيْمَرِيُّ) في نُسْخةِ الظَّاهريّةِ (ق ٤٨ أ) : «الصّميريّ» بتقديمِ الميم

وَاللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَىٰ الذِّهْنِيِّ عَلَىٰ المُخْتَارِ.

🐣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

به؟) ، وعليه ١ _ فقِيلَ : أَرَادَ أَنّها حامِلةٌ على الوَضْعِ على وَفْقِها ، فَيُحْتاجُ إليه ، ٢ _ وقِيلَ : أرادَ أَنّها كافِيةٌ في دَلالةِ اللّفظِ على المَعْنَى ، فلا يُحْتاجُ إلى الوَضْعِ ، يُدْرِكُ ذلك مَن خَصَّه الله به كما في القَافةِ ، ويَعْرِفه غيرُه منه ، حُكِي : أنّ بعضَهم كانَ يَدَّعِي أنه يَعْلَمُ المُسَمَّياتِ مِنَ الأسماءِ ، فقيلَ له : ما مُسَمَّى «آذْغاغ»؟ _ وهو مِنْ لُغَةِ البَرْبَرِ _ ، فقالَ : «أَجِدُ فيه يُبْسًا شديدًا وأُراهُ اسْمَ الحَجَرِ» ، وهُو كذلك ، قالَ الأَصْفَهانِيُّ : «والنّاني هُو الصَّحيحُ عَن عبّادٍ» .

DE 1500

(وَاللَّفْظُ) الدّالُّ على مَعْنَى ذِهْنِيٍّ خارِجِيٍّ - أي : له ١ - وُجُودٌ في الذِّهْنِ بِالإِدْراكِ ، ٢ - ووُجُودٌ في الخارِج بالتَّحَقُّقِ - : كَ ﴿ الإِنْسانِ ﴾ ، بخِلافِ المَعْدُومِ : لا وُجُودَ له في الخارِج : كـ ﴿ بَحْرِ زِئْبَقِ ﴾ ﴿ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الذِّهْنِيِّ عَلَى المُخْتَارِ ﴾ لا وُجُودَ له في الخارِج : كـ ﴿ بَحْرِ زِئْبَقِ ﴾ ﴿ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الذِّهْنِيِّ عَلَى المُخْتَارِ ﴾ وفاقًا لِلإِمامِ الرّازيِّ وغيرِه ؛ لأنا إذا رَأَيْنا جِسْمًا مِنْ بَعيدٍ وظَنَنّاه صَحْرَةً سَمَّيْناه به ، فإذا دَنَوْنا منه وعَرَفْنا أنه حَيَوانٌ وظَنَنّاه طيرًا سَمَّيْناه به ، فإذا دَنَوْنا منه وعَرَفْنا أنه حَيَوانٌ وظَنَنّاه طيرًا سَمَّيْناه به ، فإذا دَنَوْنا منه وعَرَفْنا أنه إن الله اللهُ عْنَى الذِّهْنِيِّ ، وذلك يَدُلُّ على أن الوَضْعَ له .

قوله : (كَبَحْرِ زِئْبَقٍ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ٣٧ أ) وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٣) : «كبحرٍ مِن زِئْبَقٍ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٢٥١).

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

له ما في الخارج ، والتَّعْبِيرُ عنه تابعٌ لِإِدْراكِ الذِّهْنِ له حَسْبَما أَدْرَكَه _ مَرْدُودٌ : بأنّه لا يَلْزَمُ مِن كونِ الإخْتِلافِ لِظَنِّ ما ذُكِرَ أن يكونَ اللَّفظ مَوْضوعًا لِلمَعْنَى الخارِجيِّ.

وقِيلَ : مَوضُوعٌ لِلمَعْنَى الخارِجِيِّ ؛ لأنَّ به تَسْتَقِرُّ الأَحْكَامُ ، ورَجَّحَه «الأَصْلُ».

وقِيلَ : موضوعٌ لِلمَعْنَىٰ مِنْ حَيْثُ هو مِن غَيْرِ تَقْيِيدٍ بلِهْنِيٍّ أو خارِجِيٍّ ، واخْتارَه السُّبْكِيُّ ، قالَ ابنُه في «مَنْعِ المَوانِعِ» : «والخِلافُ في اسْمِ الجِنْسِ» أي في النَّكِرَةِ ؛ إِذِ المَعْرِفَةُ : ١ ـ منه : ما وُضِعَ لِلخارِجِيِّ ، ٢ ـ ومنه : ما وُضِعَ لِلخارِجِيِّ ، ٢ ـ ومنه : ما وُضِعَ لِلذَّهْنِيِّ ، كما سَيَأْتِي ، وهذا التَّقْبِيدُ يُؤَيِّدُ ما اخْتَرْتُه ؛ إِذِ النَّكرةُ موضوعةٌ لِفَرْدٍ شائِعِ مِنَ الحقيقةِ ، وهُو كُلِيُّ لا يُوجَدُ مُسْتَقِلًا إلّا في الذِّهْنِ كما أَوْضَحْتُه في «الحاشِيَةِ».

وله: (مَرْدُودٌ بأنّه لا يَلْزَمُ) إلى قولِه: (مَوْضوعًا لِلمَعْنَىٰ الخارِجيِّ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٨ ب) بَدَلَه: «مردودٌ بما يأتي عن «منع المَوانِع».

قوله : (موضوعةٌ لِفَرْدِ شائِعٍ مِنَ الحقيقةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٨ ب) بَدَلَه : «موضوعةٌ للحقيقة الذِّهْنيّة».

قوله : (وهُو كُلِّيٍّ لا يُوجَدُ مُسْتَقِلًا إِلَّا في الذِّهْنِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٨ ب)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

قوله: (كما أَوْضَحْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٩/١ ٥ ٥ - ٥٥١): «قوله: (موضوعٌ لِلمعنَىٰ الخارِجيِّ لا الذِّهْنيِّ خِلافًا للإِمامِ الرّازيِّ في قولِه بالثّاني) الأوّلُ قولُ الجمهورِ، لكن الأوجهُ قولُ الإِمامِ؛ لأنّ المُصنَّفَ صَرَّحَ فيما يأتي بأنّ مَحَلَّ الخِلافِ في الإسْمِ النّكرةِ، وقد ذَكَرَ مُحقِّقُو أئمّةِ العَربيّةِ أنّ اسْمَ النّكرةِ موضوعٌ لِفَرْدٍ شائِعٍ مِن الحقيقةِ، وهو كُلِيٍّ لا يُوجَدُ مُسْتَقِلًا إلّا في الذّهْنِ؛ إذ كلُّ موجودٍ خارِجيُّ حقيقيٌّ، ولا رببَ أنّ الإِنسانَ مثلًا موضوعٌ لِلحَيَوانِ النّاطِقِ، وأنّ الدّلالةَ عليها مُطابَقيّةٌ، وهي مُفَسَّرةٌ

وَلَا يَجِبُ لِكُلِّ مَعْنًىٰ لَفْظٌ ، بَلْ لِمَعْنَىٰ مُحْتَاجِ لِلَّفْظِ .

وَ «المُحْكَمُ» : المُتَّضِحُ المَعْنَىٰ ، وَ «المُتَشَابِهُ» : غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَقَدْ يُوضِّحُهُ اللهُ لِبَعْضِ أَصْفِيَائِهِ .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَلَا يَجِبُ) هُو أَوْلَى مِن قَولِه : «وَلَيْسَ» (لِكُلِّ مَعْنَىٰ لَفْظٌ، بَلْ) إِنّما يَجِبُ (لِمَعْنَىٰ مُحْتَاجِ لِلَّفْظِ) إِذْ أنواعُ الرَّوائِحِ _ مَعَ كَثْرَتِها _ لَيْسَ لها ألفاظٌ؛ لِعَدَمِ انْضِباطِها، ويُدُلُّ عليها بالتّقْبِيدِ : كـ «رائِحةِ كذا»، فلَيْسَتْ مُحْتاجَةً إلى الألفاظِ.

و ﴿ بَلْ ﴾ هُنا : انْتِقالِيَّةٌ ، لا إِبْطالِيَّةٌ .

(C)

(وَ «المُحْكَمُ») مِن اللَّفظِ : (المُتَّضِحُ المَعْنَىٰ) : مِن نَصٌّ أو ظاهِرٍ .

(وَ «المُتَشَابِهُ») منه : (غَيْرُهُ) أي غيرُ المُتَّضِحِ المَعْنَىٰ ولو لِلرَّاسِخِ في العِلمِ (وَ المُتَضَعِ المُعَنَىٰ ولو لِلرَّاسِخِ في العِلمِ (فِي الْأَصَعِّ)؛ بِناءً علىٰ أنَّ الوَقْفَ في الآيةِ المُشارِ إليها بَعْدُ عَلَىٰ ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (وَقَدْ يُوضِّحُهُ اللهُ لِبَعْضِ أَصْفِيَائِهِ) مُعْجِزَةً أو كَرامةً.

وقِيلَ : هو غيرُ مُتَّضِحِ المَعْنَىٰ لِغَيْرِ الرَّاسِخِ في العِلْمِ؛ بِناءً على أنَّ الوَقْفَ في الآيةِ علىٰ ﴿وَٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾.

والإصطِلاحُ المَذكورُ مَأْخُوذٌ مِن قَولِه تعالىٰ : ﴿ مِنْهُ ءَايَكُ ثُمُحُكَمَاتُ ﴾ إلى آخِرِه ، وذِكْرُ الخِلافِ مِن زِيادتي .

 وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ لَا يَجُوزُ وَضْعُهُ لِمَعْنَى خَفِيٍّ عَلَىٰ الْعَوَامِّ: كَقَوْلِ مُثْبِتِي الحَالِ: «الحَرَكَةُ: مَعْنَى يُوجِبُ تَحَرُّكَ الذَّاتِ».

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😂

وتَعْرِيفِي لِـ (المُتَشَابِهِ) بما ذُكِرَ أَوْلَىٰ مِن قولِه : (والمُتَشَابِهُ : ما اسْتَأْثَرَ اللهُ بعِلْمِه . .) ؛ لِأَنَّ ذاك تَعرِيفٌ بالمَلْزُومِ .

(وَاللَّفْظُ الشَّائِعُ) بِينَ الخَواصِّ والعَوامِّ (لَا يَجُوزُ وَضْعُهُ لِمَعْنَىٰ خَفِيٍّ عَلَىٰ الْعَوَامِّ)؛ لِامْتِناعِ تَخاطُبِهِم بما هو خَفِيٌّ عليهم لا يُدْرِكُونَه وإِن أَدْرَكَهُ الخَواصُّ: (كَقَوْلِ مُثْبِتِي الحَالِ) أي الواسِطة بينَ المَوْجُودِ والمَعْدُومِ كما سيَأتِي أُواخِرَ الكِتابِ: («الحَرَكَةُ: مَعْنَىٰ يُوجِبُ تَحَرُّكَ الذَّاتِ») أي الجِسْمِ؛ فإنّ هذا المعنَىٰ الكِتابِ: («الحَرَكَةُ: مَعْنَىٰ يُوجِبُ تَحَرُّكَ الذَّاتِ») أي الجِسْمِ؛ فإنّ هذا المعنَىٰ خَفِيُّ التَّعَقُّلِ على العَوامِّ، فلا يكونُ معنَىٰ «الحرَكةِ» الشَّائِعةِ بينَ الجميعِ، ومَعْناها الظّاهِرُ: تَحَرُّكُ الذَّاتِ أو انْتِقالُها.

* * *

قوله: (وَالمُتَشَابِهِ غَيْرُهُ أَي غيرُ المُتَضِحِ المَعْنَىٰ) إلى قوله: (لِأَنَّ ذَاكَ تَعرِيفٌ بِالمَلْزُومِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٩ أ) هُنا زِيادةٌ ونُقُصانٌ، وعِبارتُها: «(والمُتَشَابِهُ) منه (غيرُه) أي غيرُ المُتَّضِحِ المعنَىٰ (في الأَصَحِّ) وقيلَ: ما لا يَتَضِحُ إِلّا لبعضِ أصفياءِ الله تعالىٰ، وذلك مأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ مِنْهُ ءَايَكُ مُحَكَمَكُ هُنَ أَمُّ ٱلْكِتَبِ اللهُ تعالىٰ ، وذلك مأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ : ﴿ مِنْهُ ءَايَكُ مُحَكَمَكُ هُنَ أَمُّ ٱلْكِتَبِ وَلَمُ مُنَشَابِهِ بَمَا ذُكِرَ أَوْلَىٰ مِن وَلِه بَعلَمِه، وقد يُطْلِعُ الله عليه بعضَ أَصْفِيائِه» ؛ لأن ظاهِرَه قولِه: «والمُتَشَابِهُ : ما اسْتَأْثَرَ الله بعِلْمِه، وقد يُطْلِعُ الله عليه بعضَ أَصْفِيائِه» ؛ لأن ظاهِرَه مُنافِ لقولِه: «وقد...» إلى آخِرِه، وقد أَوْضَحْتُه في «الحاشِيةِ».

مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّ اللَّغَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ عَلَّمَهَا اللهُ بِالْوَحْيِ أَوْ بِخَلْقِ أَصْوَاتٍ أَوْ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ،أَوْ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ،أَوْ عِلْمٍ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ) ما عليه الجُمْهُورُ: (أَنَّ اللَّغَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ) أَيْ: وَضَعَها الله تعالى، فعَبَّرُوا عن وَضْعِه لَها بـ (التَّوْقِيفِ»؛ لِإِذْراكِه به (عَلَّمَهَا اللهُ) عِبادَه (١ بِ بِالْوَحْيِ) إلى بَعْضِ أَنْبِيائِه، وهو الظّاهِرُ؛ لأنه المُعْتادُ في تَعْلِيمِ الله (٢ لَ أَوْ بِخَلْقِ أَصْوَاتٍ) في أَجْسامٍ: بأن تَدُلَّ مَن يَسْمَعُها مِنَ العِبادِ عليها (٣ لَ أَوْ) خَلْقِ (عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ) في بَعضِ العِبادِ بها،

واحْتُجَ لِلقَوْلِ بالتّوقيفِ بِقولِه تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسَمَآءَ كُلَّهَا ﴾ أي الألفاظ الشّامِلة لِلأسماء والأفعالِ والحُرُوفِ؛ لِأَنّ كُلَّا مِنْها اسمٌ أي : عالٍ بمُسمّاهُ إلى الذّهنِ، أو عَلامَةٌ عليه _، وتَخْصيصُ الإسْمِ ببعضِها عُرْفٌ طَرَأً ، وتَعليمُه تعالى دالٌ على أنه الواضِعُ دُونَ البَشَرِ.

وقِيلَ : هي اصْطِلاحِيَّةٌ _ لا تَوْقِيفِيَّةٌ _ أي : وَضَعَها البَشَرُ : واحِدٌ أو أَكْثَرُ ، وحَصَلَ عِرْفَانُها منه لِغيرِه بالإِشارةِ والقَرينةِ كالطِّفْلِ ؛ إِذْ يَعْرِفُ لغةَ أَبَوَيْه بِهما ، واحْتُجَّ لهذا القولِ بقولِه تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ عَلَى أَيْ : بلُغَتِهِم ، فهِي سابِقةٌ على البِعْثَةِ ، ولَو كانَتْ تَوْقِيفِيّةً _ والتّعليمُ بالوَحْي _ لَتَأَخَّرَتْ عنها .

وقِيلَ: القَدْرُ المُحْتاجُ إليه في التّعريفِ بها لِلْغَيْرِ تَوْقِيفِيٌّ لِدُعاءِ الحاجةِ إليه،

[﴿] تَلْمُ عَالِ بِمُسَمَّاهُ إِلَىٰ اللَّهْنِ أَو عَلاَمَةٌ عليه) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٥ عَل أَي عَالٍ بِمُسَمَّاه ﴾ . ﴿ أَي : عَلامةٌ على مُسَمَّاه ﴾ .

قوله : (في التّعريفِ بها) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٩ ب) : «في تعريفِها».

وَأَنَّ التَّوْقِيفَ مَظْنُونٌ ، وَأَنَّ اللُّغَةَ لَا تَثْبُتُ قِيَاسًا فِيمَا فِي مَعْنَاهُ وَصْفٌ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وغَيْرُه مُحْتَمِلٌ.

وقِيلَ: القَدْرُ المُحْتاجُ إليه في التَّعْرِيفِ اصْطِلاحِيٌّ، وغيرُه مُحْتَمِلٌ، والحاجَةُ إلى الأوّلِ تَنْدَفِعُ بالإصْطِلاحِ.

وتَوَقَّفَ كثيرٌ مِنَ العُلماءِ عنِ القَوْلِ بواحدٍ مِن هذِه الأَقوالِ ؛ لِتَعارُضِ أَدِلَّتِها . ﴿ وَمُعْلِيهِ عَنِ العُلماءِ عَنِ القَوْلِ بواحدٍ مِن هذِه الأَقوالِ ؛ لِتَعارُضِ أَدِلَّتِها .

(وَ) المُخْتَارُ: (أَنَّ التَّوْقِيفَ مَظْنُونٌ) لِظُهورِ دَليلِه دُونَ دَليلِ الإصْطِلاحِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِن تَقَدُّمِ اللَّغَةِ على البِعْثَةِ أن تَكُونَ اصْطِلاحِيَّةً؛ لِجَوازِ أَنْ تَكُونَ تَوْقِيفِيَّةً، ويَتَوَسَّطُ تَعْليمُها بالوَحْيِ بينَ النُّبُوَّةِ والرِّسالةِ.

(A)

(وَأَنَّ اللَّغَةَ لَا تَثْبُتُ قِيَاسًا) أي به بقَيْدٍ زِدْتُهُ بقولِي : (فِيمَا فِي مَعْنَاهُ وَصْفُ) فإذا اشْتَمَلَ معنَى اسْمٍ على وَصْفٍ مُناسِبٍ لِلتَّسْمِيَةِ : كـ (الخَمْرِ» - أي المُسْكِرِ مِن ماءِ العِنَبِ - لِتَخْمِيرِه - أيْ تَغْطِيَتِهِ لِلعَقْلِ - ووُجِدَ ذلك الوَصْفُ في مَعْنَى اسْمٍ الْحَرَ : كـ (النَّبِينِهِ) - أي المُسْكِرِ مِن غيرِ ماءِ العِنَبِ - لَمْ يَثْبُتْ له بالقِياسِ ذلك الاسمُ لُغَةً ، فلا يُسَمَّى النَّبِيدُ : (خَمْرًا) ؛ إِذْ ما مِن شيءِ إلّا ولَهُ اسمٌ لُغةً ، فلا يَثْبُتُ له اسْمٌ آخَرُ قِياسًا، كما إِذا ثَبَتَ لِشِيءٍ حُكْمٌ بِنَصِّ لَم يَثْبُتْ له حُكْمٌ آخَرُ قِياسًا.

وقِيلَ : تَثْبُتُ به ، فَيُسَمَّى النّبيذُ : «خمرًا» ، فيَجِبُ اجْتِنابُه بآيةِ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَتُرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ ، لا بالقِياسِ على الخَمْرِ .

ه تعليفات على غاية الوصول ه توله : (إِذْ مَا مِن شيءٍ إلّا وَلَهُ اسمٌ لُغةً) إلىٰ قولِه : (لَم يَثْبُتُ لَه حُكْمٌ آخَرُ قِياسًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٠ أ).

•••••

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

فإِنْ قُلْتَ : يَنْبَغِي تَرجِيحُه ؛ فقَدْ قال به الشّافِعيُّ حيثُ قاسَ النَّبَاشَ بالسّارِقِ ، فأَوْجَبَ الحَدَّ.

قُلْنا: قاسَ شَرْعًا، لا لُغَةً؛ إِذْ زَوالُ العَقْلِ وأَخْذُ مالِ الغَيْرِ خُفْيَةً وَصْفُ مُناسِبٌ لِلحُكمِ، لا أنه قاسَ وَصْفَ النَّبَاشِ ووَصْفَ النَّبيذِ بوَصْفِ السَّارِقِ ووَصْفِ الخَمْرِ.

وقِيلَ : تَثْبُتُ به الحقيقةُ دُونَ المَجازِ ؛ لأنه أَخْفَضُ رُتْبَةً منها.

وقِيلَ غيرُ ذلك.

والتّرجيحُ من زِيادَتِي.

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ : أَنَّ مَحَلَّ الخِلافِ ١ - في غَيْرِ الأَعْلامِ ٢ - وفيما لم يَثْبُتْ تَعْمِيمُه باسْتِقْراءِ - : تَعْمِيمُه باسْتِقْراءِ ؛ فالأَعلامُ لا قِياسَ فيها اتّفاقًا، وما ثَبَتَ تَعْمِيمُه باسْتِقْراءِ - : كرَفْعِ الفاعِلِ ونَصْبِ المَفْعولِ - لا حاجة في ثُبُوتِ ما لم يُسْمَعْ منه إلى قِياسٍ حتى يُخْتَلَفَ في ثُبُوتِه به ، مَعَ أنه لا يَتَحَقَّقُ في جُزْئِيّاتِه أَصْلٌ وفَرْعٌ ؛ لِأَنّ بعضَها لَيسَ أولى مِن بَعْضِ بذلك .

وخَرَجَ بـ (مما في مَعْناهُ وَصْفٌ) غيرُه ، فلا قِياسَ فيه اتِّفاقًا ؛ لِانْتِفاءِ الجامِعِ .

قُولُه : (به) من قُولُه: «في ثُبُوتِه به» ساقِطٌ في كثيرٍ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَمِيِّ (ص٤٤)، ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ وغيرِها. قوله : (وخَرَجَ بما في مَعْناهُ وَصْفٌ) إلى قولِه : (لِانْتِفاءِ الجامِعِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٠ أ).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(اللَّفْظُ) المُفْرَدُ (وَالمَعْنَىٰ : ١ _ إِنِ اتَّحَدَا) : بأَنْ كَانَ كُلٌّ منهما واحدًا : (اللَّفْظُ المَدْكورِ (الشِّرْكَةَ) فِيه مِنِ اثْنَيْنِ _ مَثَلًا للهِ مَنْعَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ) أي معنَى اللّفظِ المَدْكورِ (الشِّرْكَةَ) فِيه مِنِ اثْنَيْنِ _ مَثَلًا _ (فَ« جُزْئِيًّا كَقِيقِيًّا» : كـ « رَيْدٍ» . _ (فَ« جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا» : كـ « رَيْدٍ» .

(٢ _ وَإِلَّا) أَيْ وَإِن لَمْ يَمْنَعْ تَصَوَّرُ مَعْناه الشِّرْكَةَ فيه (فَه كُلِّيُّ)) سَواءٌ المَّنْنَعَ وُجُودُ مَعْناه : كه الجمْع بينَ الضِّدَيْنِ»، ٢ _ أَمْ أَمْكَنَ ولَم يُوجَدْ منه وَدُدُ : كه بَحْرِ زِنْبَقٍ»، ٣ _ أو وُجِدَ وامْتَنَعَ غيرُه : كه الإلهِ» _ أي : المعبود بِحَقِّ _ ، ٤ _ أَوْ أَمْكَنَ ولم يُوجَدْ : كه الشَّمْسِ» _ أي : الكَوْكَبِ النَّهارِيِّ المُضيءِ _ ، ٤ _ أو وُجِدَ : كه الإِنْسانِ» _ أي : الحَيَوانِ النَّاطقِ _ .

وما مَرَّ مِن تَسْمِيَةِ المَدلولِ : «جُزْئِيًّا» و«كُلِيًّا» هو الحقيقة ، وما هُنا مَجازٌ مِن تَسْمِيةِ الدّالِ بِاسم المَدلولِ .

(١ _ «مُتَوَاطِئٌ») ذلك الكُلِّيُّ (إِنِ اسْتَوَىٰ) مَعْناهُ في أفرادِه : كـ«الإِنسانِ» ؛ فإنّه مُتَساوِي المَعنىٰ في أفرادِه مِن زَيْدٍ وعَمْرٍو وغيرِهِما ، سُمِّيَ : «مُتَواطِيًا» مِنَ «التَّواطِي» _ أي : التَّوافُقِ _ لِتَوافُقِ أفرادِ مَعْناه فيه .

قوله: (مُتَواطِئٌ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (قَ ٥٠ أَ): «مُتَواطِ» بتخفيفِ هَمْزَتِه: ضِوْلِطٍ دَتُلاً وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٣٦ أَ): العَنْوَاطِ ذَلَا ورقم ٩٣٧٠٦ (ق ٣٦ أَ): العَنْوَاطِ ذَلَا ورقم ٩٣٧٠٦ (ق ٣٤ ب): منوقِقِ وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (مِنَ التَّواطِي) بتخفيفِ الهَمْزَة في جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وفي بعض

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢ _ وَإِلّا) : بأَنْ تَفَاوَتَ مَعْناه في أَفْرادِه بِالشِّدَّةِ أُوِ التَّقَدُّمِ : ١ _ كـ «البَياضِ» ؛ فإنّ مَعْناه في التَّلْجِ أَشَدُّ مِنْهُ في العاجِ ، ٢ _ وكـ «الوُجُودِ» ؛ فإنّ مَعْناه في الواجِبِ قَبْلَه في المُمْكِنِ (فَ «مُشَكِّكُ») سُمِّي به لِتَشْكيكِه النّاظِرَ فيه في أنه مُتَواطٍ _ نَظَرًا إلى جِهةِ النّاظِرَ فيه أَشْتِرَاكِ الأَفْرادِ في أَصْلِ المَعْنَىٰ _ أَوْ غيرُ مُتَواطٍ _ نَظَرًا إلى جِهةِ الاِخْتِلافِ _ .

(٢ _ وَإِنْ تَعَدَّدَا) أي اللَّفظُ والمعنَى : كـ«الإِنْسانِ» و«الفَرَسِ» (فَـ«ـمُبَايِنٌ») أَيْ كُلُّ مِنَ اللَّفظَيْنِ لِلاَخَرِ ، سُمِّيَ : «مُبايِنًا لَه» لِمُبايَنَةِ معنَىٰ كُلِّ منهما لِمَعْنَىٰ الآخرِ

(٣ ـ أَوْ) تَعَدَّدَ (اللَّفْظُ فَقَطْ) أي دُونَ المعنَى : كـ (اللِّنْسانِ) و (البَشَرِ) (فَ (الْبَشَرِ) (فَ (اللَّفْظَيْنِ لِلاَخَرِ، سُمِّيَ : (هُرادِفًا لَه) لِمُرادَفَتِه لَه ـ أي : مُوافَقَتِه لَه ـ في مَعناه .

(٤ _ وَعَكْسُهُ) _ وهو أَن يَتَعَدَّدَ المَعْنَى دُونَ اللَّفظِ : كأَن يكونَ لِلَّفْظِ مَعْنَيانِ _ : (١ _ إِنْ كَانَ) أَيِ اللَّفظُ (حَقِيقَةً فِيهِمَا) أَي في المَعْنَيَيْنِ : كـ (القَرْءِ) ١ _ لِلحَيْضِ ٢ _ والطُّهْرِ (فَ (اللَّهُرُ لُـ)) ؛ لِاشْتِراكِ المَعْنَيَيْنِ فيه .

(٢ _ وَإِلَّا فَـ (حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ»): كـ (الْأَسَدِ» لِلحَيَوانِ المُفْتَرِسِ ولِلرَّجُلِ الشُّجاع.

الطَّبَعاتِ : «مِن التَّواطُوِ » بتحقيقِها ، وفي بعضها : «مِن التَّواطئ».

قوله : (مُتَواطٍ) فيه ما في نظيرِه من قولِه السَّابِقِ : «مُتَواطٍ».

﴾ المنطوق والمفهوم ﴾ ——————— ٢٨٣

وَإِلَّا فَ (حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ ».

وَ «الْعَلَمُ» : مَا عَيَّنَ مُسَمَّاهُ بِوَضْعٍ ، فَإِنْ كَانَ تَعْبِينُـهُ خَارِجِيًّا فَ (عَلَمُ شَخْصٍ » ،

غَيْرِ أَن يكونَ له معنَّىٰ حَقيقيٌّ ـ كما هُو الأصحُّ الآتي ـ كأنّه لِأنَّ هذا القِسْمَ لم يَثْبُتْ وُجُودُه.

W

(وَ «الْعَلَمُ» : مَا) أَيْ لَفَظٌ (عَيَّنَ مُسَمَّاهُ) خَرَجَ : النَّكِرَةُ (بِوَضْع) خَرَجَ : بَقِيّةُ المَعارِفِ ؛ فإِنّ كُلًّا منها لم يُعَيِّنْ مُسمّاه بالوَضْعِ ، بَلْ بأَمْرٍ آخَرَ ؛ فه لَأَنْتَ » _ مَثَلًا _ إِنّما يُعَيِّنُ مُسمّاه بقرينةِ الخِطابِ لا بوَضْعِه ؛ فإنّه إنّما وُضِعَ لِما يُسْتَعْمَلُ فيه مِنْ أَيِّ جُزْئِيٍّ .

وما ذَكَرْتُه أَوْلَىٰ مِن قَولِه : «ما وُضِعَ لِمَعْنَىٰ لا يَتَناوَلُ غَيْرَه».

(١ _ فَإِنْ كَانَ تَعْيِينُهُ) أي المُسَمَّى (خَارِجِيًّا فَ«عَلَمُ شَخْصٍ») فهُو: مَا عَيَّنَ مُسَمَّى مُسَمَّاهُ في الخارِجِ بوَضْعٍ، فلا يَخْرُجُ العَلَمُ العارِضُ الإشْتِراكِ: كـ «مَرَيْدٍ» مُسَمَّى

قولُ المتنِ : (عَيَّنَ) بالبناءِ لِلفاعِلِ كما في قولِ ابْنِ مالِكِ في «الألفيّةِ» : «اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى» إلخ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٧٤، و٢٥٨) : «عُيِّنَ».

قوله: (كأنّه) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥١ أ): «٠٠ بَيانُه٠٠»: ۗ اللّهَ عَامِلاً وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ٣١ أ)، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٥٨)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٥) ودارِ الضِّياءِ (ص٢٦٢)، وهو عبارةُ المَحَلِّيِّ.

قوله: (مُسَمَّىٰ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «سُمِّيَ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٥)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٥٩).

وَإِلَّا فَ«عَلَمُ جِنْسٍ».

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

به كُلُّ مِن جَماعةٍ.

(٢ _ وَإِلَّا): بأن كانَ تَعْبِينُه ذِهْنِيًّا (فَـ (سَعَلَمُ جِنْسٍ)) فَهُو: مَا عَيَّنَ مُسَمَّاه في الذِّهْنِ بوَضْعِ: بِأن يُلاحَظَ وُجُودُه فيه: كـ (الْسَامَة) : عَلَمٌ لِلسَّبُعِ أي لِماهِيَّتِه الدِّهْنِ . المَاضِرةِ في الذِّهْنِ .

وأمّا «اسْمُ الجِنْسِ» ـ ويُسَمَّى : «المُطْلَقَ» ـ فهو عندَ جمعٍ مِنَ المُحقِّقِينَ : ما وُضِعَ لِشائِعٍ في جِنْسِه ، وسيَأتي إِيضاحُه في بَحْثِ المُطْلَقِ ، وعندَ الأصلِ ـ تَبَعًا لِجَمْعٍ ، وهُو المُخْتارُ ـ : ما وُضِعَ لِلْماهِيَّةِ المُطْلَقَةِ ـ أَيْ مِن غيرِ أَنْ تُعَيَّنَ في الخارِجِ أو في الذِّهْنِ ـ : كـ «أَسَدٍ» : اسمٌ لِماهِيّةِ السَّبُعِ ، واسْتِعْمالُه فيها كأن يُقالَ : «أَسَامَةُ أَجْرَأُ مِن ثُعَالَة» .

ويَدُلُّ على اعتِبارِ التَّعْيِينِ في عَلَمِ الجِنْسِ إِجْراءُ الأحكامِ اللَّفْظِيَّةِ لِعَلَمِ الشَّفْظِيَّةِ لِعَلَمِ الشَّخْصِ عليه ١ _ كمَنْعِ الصَّرْفِ مع تاءِ التَّأنيثِ، ٢ _ وإيقاعِ الحالِ منه: نحوُ: «هذا أُسامَةُ مُقْبِلًا».

واسْتِعْمالُ ١ _ عَلَمِ الجِنْسِ ٢ _ أو اسْمِ الجِنْسِ على القولِ النَّاني ١ _ مُعَرَّفًا ٢ _ أو مُعَرَّفًا ٢ _ أو مُنكَّرًا في الفَرْدِ ١ _ المُعَيَّنِ ٢ _ أو المُبْهَمِ مِن حيثُ اشْتِمالُه على الماهِيّةِ حَقِيقِيٌّ : نحوُ : «١ _ هذا أسامةُ ٢ _ أو الأَسَدُ ٣ _ أو أَسَدٌ» ، أو «١ _ إِن رَأَيْتَ أَسامةً ٢ _ أو الأَسَدُ ٣ _ أو الأَسَدُ ٣ _ أو الأَسَدُ ٣ _ أو الأَسَدُ ٣ _ أو المُسَدَ ٣ _ أو المُسَدَ ٣ _ أو المُسَدَ ٣ _ أو أَسَدًا فَفِرَّ منه» .

مَسْأَلَةٌ : «الاِشْتِقَاقُ» : رَدُّ لَفْظِ إِلَىٰ آخَرَ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي المَعْنَىٰ وَالحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ .

(«الإشْتِقَاقُ») هو لُغَةً : الإقْتِطاعُ ، واصْطِلاحًا مِن حَيْثُ قِيامُه بالفاعِلِ : (رَدُّ لَفْظٍ إِلَىٰ) لَفْظٍ (آخَرَ) وإِن كَانَ الآخَرُ مَجازًا (لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا ١ ـ فِي المَعْنَىٰ) : بأن يكونَ معنَىٰ الثّاني في الأوّلِ (٢ ـ وَ) في (الحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ) : بأن تكونَ فيهما بتَرتيبٍ واحِدٍ : كما في «النّاطِقِ» مِن «النّطْقِ» ١ ـ بمعنَىٰ التّكَلُّم حقيقةً ، ٢ ـ وبمعنَىٰ التّكَلُّم حقيقةً ، ٢ ـ وبمعنَىٰ الدَّلالَةِ مَجازًا : كما في قولِك : «الحالُ ناطِقةٌ بكذا» أيْ : دالةٌ عليه.

وقَد لا يُشْتَقُّ مِن المَجازِ: كما في «الأَمْرِ» بمعنَىٰ «الفِعْلِ» مَجازًا كما سيَأتي.

وقَضِيّةُ الرَّدِّ: ما صَرَّحَ به «الأصلُ»: أنه لا بُدَّ في تَحَقُّقِ الاِشْتِقاقِ مِن تَغَيُّرٍ بيْنَ اللَّفْظَيْنِ ١ ـ تحقيقًا: كما في «ضَرَبَ» مِن «الضَّرْبِ»، ٢ ـ أو تَقدِيرًا: كما في «طَلَبَ» مِن «الطَّلبِ»، و«جَلَبَ» مِن «الجَلبِ»، فتُقَدَّرُ فتحةُ اللّامِ في الفِعْلِ

قوله : (بتَرتيبٍ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٦) : «على ترتيبٍ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ.

[ُ] قوله: (تَغَيُّرٍ) في بعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ: «تغييرٍ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٦)، والمُثْبَتُ من نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٢ أ): اللَّبَّنَ**تَاقَهُنَ نَعْبُر** ومُعْظَمِ النُّسَخِ الأَّزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦٠).

قوله: (وجَلَبَ مِن الجَلَبِ) في بعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَرِيَّةِ: «و «حَلَبَ» مِن «الحَلَبِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٦)، والمُثْبَتُ من نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٥ أ): وجلبهن للجلب ومُعْظَم النَّسَخ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦٠).

وَقَدْ يَطَّرِدُ : كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ يَخْتَصُّ : كَـ (الْقَارُورَةِ».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

غيرَها في المَصْدَرِ كما قَدَّرُوا ضَمَّ النّونِ في «جُنُبٍ» جَمْعًا غيرَها فيه مُفْرَدًا.

ثُمَّ ما ذُكِرَ تعريفٌ لِلاشْتِقاقِ المُرادِ عندَ الإِطْلاقِ ، وهو «الصّغيرُ» ، ٢ ـ أمّا «الكبيرُ» فليْسَ فيه التَّرتيبُ : كما في «الجَبْذِ» و «جَذَبَ» ، ٣ ـ و «الأَكْبَرُ» ليسَ فيه جميعُ الأُصُولِ : كما في «الثَّلْمِ» و «ثَلَبَ» ، ويُقالُ فيها أيضًا : ١ ـ «أَصْغَرُ ، وصَغِيرٌ ، وكَبِيرٌ» ، ٢ ـ و «أَصْغَرُ ، وأَوْسَطُ ، وأَكْبَرُ» .

₩

(وَقَدْ يَطَّرِدُ) المُشْتَقُّ : (كَاسْمِ الْفَاعِلِ) : نحوُ : «ضارِبٍ» لِكُلِّ مَنْ وَقَعَ منه الضَّرْبُ.

(وَقَدْ يَخْتَصُّ) بشيءٍ : (كَـ«الْقَارُورَةِ») مِن «القَرارِ» لِلزُّجاجةِ المَعْرُوفةِ دُونَ غيرِها ممّا هو مَقَرُّ لِلمائِعِ : كَـ«كُوزٍ».

() () () () () ()

(وَمَنْ لَمْ يَقُمْ) أي : يَتَعَلَّقْ (بِهِ) مِنَ الأشياءِ (وَصْفٌ لَمْ يُشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ) أيْ

قوله: (وجَذَبَ) في بعضِ النُّسَخِ الْأَزْهَرِيَّةِ: (والجَذْبَ)، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٦)، والمُثْبَتُ من نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٢ أ): ك**ِللِبذوجذبِ** وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٦٠).

قوله : (وثَلَبَ) في طبعة دارِ الضِّياءِ (ص٢٦٦) : «والثَّلْبِ» ، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ .

قوله: (فيها) مِن قولِه: «ويُقالُ فيها أيضًا» في بعضِ النُّسَخِ: «فيه»، وفي بعضِها: «فيهما»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٥ أ) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

مِن الوَصْفِ _ أَيْ لفظِه _ (اسْمٌ عِنْدَنَا).

خِلافًا لِلمُعْتزِلةِ في تَجوِيزِهِم ذلك حيثُ نَفَوْا عنِ الله تعالى صِفاتِه الذَّاتِيّةَ المَجْمُوعة في قولِ القائِل :

حَيَاةٌ وَعِلْمُ مُ قُدِرَةٌ وَإِرَادَةٌ ﴿ وَسَمْعٌ وَإِبْصَارٌ كَلَامٌ مَعَ الْبَقَا

ووافَقُوا على أنه عالمُ قادِرٌ مُريدٌ مَثَلًا لكنْ قالُوا: بذاتِه لا بصِفاتِ زائِدةٍ عليها، مُتَكَلِّمٌ لكنْ بِمعنى: أنه خالِقُ الكلامِ في جِسْمٍ كالشَّجَرَةِ الّتي سَمِعَ منها مُوسَى _ على أنّ الكلامَ عندَهم ليسَ إِلّا الحُرُوفَ والأصواتَ المُمْتَنِعَ مُوسَى _ على أنّ الكلامَ عندَهم ليسَ إِلّا الحُرُوفَ والأصواتَ المُمْتَنِعَ اتِصافُه تعالى بِها، ففي الحقيقةِ لم يُخالِفُوا فيما هُنا؛ لِأَنّ صِفةَ الكلامِ _ بمَعْنَى خَلْقِه _ ثابِتةٌ لَه تعالى، وكذا بَقِيّةُ الصِّفاتِ الذّاتيّةِ، وإنّما يَنْفُونَ زِيادَتها على الذّاتِ، ويَزْعُمُونَ أنّها نَفْسُ الذّاتِ؛ فَرُّوا بذلك مِن تَعَدُّدِ القُدَماءِ، على أنّ تَعَدُّدَها إنّما هو مَحذُورٌ في ذَواتٍ لا في ذاتٍ وصِفاتٍ.

وبَنَوْا على تَجْويزِهِم المَذْكُورِ ما ذَكَرَه ١ ـ «الْأَصْلُ» هُنا ٢ ـ وغيرُه في «مَسْأَلَةِ: النَّسْخِ قَبْلَ الفِعْلِ»: ١ ـ مِنِ اتِّفاقِهِم على أنّ إبراهيمَ ذابحُ ابْنَه إِسْماعِيلَ عَمْلُةِ على أَنَّ إبراهيمَ ذابحُ ابْنَه إِسْماعِيلَ حيثُ أَمَرَّ عندَهم آلةَ الذَّبْحِ على مَحَلَّهِ منه، ٢ ـ واخْتِلافِهم هلْ إسماعيلُ

قُوله: (إِلّا الحرُوفَ) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ: «إِلّا بالحُرُوفِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص٤٦)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٦ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ. وقوله: (فَرُّوا) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ: «فِرارًا»، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص٤٦)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٦ ب): العنتَقرُوا ومُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ كالنُّسْخةِ الطَّاهِريّةِ (ق ٥٢ ب): نقطبه الله عليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦١). الأَزْهَريّةِ رق ٢٥٨ ب): نقطبه المُعْدَةِ رقم ٢٦٥٨ (ق ٣٧ ب): نقطبه الله عليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦١).

فَإِنْ قَامَ بِهِ مَا لَهُ اسْمٌ وَجَبَ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ المُشْتَقِّ مِنْهُ فِي كَوْنِ المُشْتَقِّ حَقِيقَةً إِنْ أَمْكَنَ، وَإِلَّا فَآخِرُ جُزْءٍ،وَإِلَّا فَآخِرُ جُزْءٍ،

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😂

مَذْبُوحٌ أَوْ لا؟ : ١ _ فَقِيلَ : نَعَمْ ، والْتَأَمَ مَا قُطِعَ منه ، ٢ _ وقِيلَ : لا ، فالقائِلُ بِهذا أَطْلَقَ «الذّابِعَ» على مَن لم يَقُمْ به الذَّبْحُ ، لكن بمعنَى أنه مُمِرٌّ آلتَه على مَحَلّه ، فما خالَفَ في الحقيقةِ .

وعندَنا: لم يُمِرَّها عليه؛ لِنَسْخِ الذَّبْحِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ منه؛ لِقولِه تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيرٍ ﴾ .

(١ _ فَإِنْ قَامَ بِهِ) أَيْ بِالشَّيءِ (مَا) أَي وَصْفٌ (لَهُ اسْمٌ وَجَبَ) الْإِشْتِقَاقُ ـ لغةً ـ مِن ذلك الإسمِ لِمَنْ قامَ به الوَصْفُ : كاشْتِقاقِ «العالِمِ» مِنَ «العِلْمِ» لِمنْ قامَ به مَعْناه.

(٢ _ وَإِلَّا) أَيْ وإِنْ لَم يَقُمْ به ذلك : بأنْ قامَ به ما لَيْسَ له اسْمٌ كأنواعِ الرَّوائِحِ؛ إِذْ لم يُوضَعْ لَها أَسْماءٌ؛ استِغْناءً عنها بالتقييدِ : كـ (رائحة كذا» كما مَرَّ (لَمْ يَجُزْ) أي الإشْتِقاقُ؛ لإسْتِحالتِه، وهذا أَوْلَىٰ مِنْ قولِه : (لَمْ يَجِبْ).

W

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ بَقَاءُ) معنَىٰ (المُشْتَقِّ مِنْهُ) في المَحَلِّ (فِي كَوْنِ المُشْتَقِّ) المُطْلَقِ عليه (حَقِيقَةً ١ ـ إِنْ أَمْكَنَ) بَقاءُ ذلك المعنَىٰ : كالقِيام .

(٢ _ وَإِلَّا فَآخِرُ جُزْءٍ) أَيْ وإِن لَمْ يُمْكِنْ بَقاؤُه : كالتَّكَلُّمِ _ لِأَنه بأصواتٍ

قوله : (فَآخِرُ جُزْءٍ) مع قولِه : (فَالْمُشْتَرَطُ بَقاءُ آخِرِ جُزْءِ منه) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٣ أ) : «(٠٠ فُوجُودُ آخِرِ جُزْءٍ)٠٠ فالمُشْتَرَطُ : وُجُودُ آخِرِ جُزْءٍ منه».

تَنْقَضِي شيئًا فشَيئًا _ فالمُشْتَرَطُ بَقَاءُ آخِرِ جُزْءِ منه.

فإذا لَمْ يَبْقَ المعنَىٰ أو جُزْؤُه الأخيرُ في المَحَلِّ يكونُ المُشْتَقُّ المُطْلَقُ عليه مَجازًا كالمُطْلَقِ قَبْلَ وُجُودِ المَعْنَىٰ : نحوُ : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَيِّتُونَ ﴾ .

وقِيلَ : لا يُشْتَرَطُ ما ذُكِرَ ، فيكونُ المُشْتَقُ المُطْلَقُ بعدَ انْقِضائِه حقيقةً ؛ اسْتِصْحابًا لِلإطلاقِ .

وقِيلَ : بالوَقْفِ عنِ الإشْتِراطِ وعَدَمِه ؛ لِتَعارُضِ دَليلَيْهما .

وإِنّما عَبَّرْتُ _ كـ«الأصلِ» _ بـ«البَقاءِ» _ الّذي هو : اسْتِمْرَارُ الوُجُودِ _ دُون «الوُجُودِ» الكافي فِي الإشتِراطِ لِيَتَأَتَّىٰ حِكايةُ مُقابِلِهِ.

وإنّما اعْتُبِرَ في الشِّقِّ الثّاني آخِرُ جُزْءِ لِتَمامِ المَعْنَىٰ به، وفي التّعبِيرِ فيه بدهالبَقاءِ» تَسَمُّحُ احْتُمِلَ لِما مَرَّ .

وقِيلَ : ما حاصِلُه : مَحَلُّ الخِلافِ إِذَا لَم يَطْرَأْ على المَحَلِّ وَصْفُ يُضادُّ الأُوّلَ ، فإن طَرَأَ عليه ذلك _ كالسَّوادِ بعدَ البَياضِ ، والقِيامِ بَعْدَ القُعُودِ _ لم يُسَمَّ

قوله : (فَإِذَا لَمْ يَبْقَ المعنَىٰ أَو جُزْؤُه الأخيرُ) عِبارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٥٣ أ) : (فإذا لم يَبْقَ المعنَىٰ ولم يُوجَدُ جُزْؤُه الأخيرُ . . » .

قوله : (لِتَعارُض دَليلَيْهما) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٣ ب).

قوله : (وإِنَّمَا عَبَّرْتُ كَالْأَصَلِ بِالْبَقَاءِ) إلىٰ قولِه : (لِيَتَأَتَّىٰ حِكَايَةُ مُقَابِلِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٣ ب).

قوله: (وفي التّعبِيرِ فيه بالبَقاءِ تَسَمُّحٌ احْتُمِلَ لِما مَرَّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٣ ب).

......

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

المَحَلُّ بالأُوَّلِ حقيقةً إجماعًا، وهذا القَوْلُ مأخوذٌ مِن كلامِ الآمِدِيِّ في رَدِّهِ دليلَ الفَوْلُ بَالدَّوْ فيه مَذْهَبَنا. القَوْلِ بعَدَمِ اشْتِراطِ البَقاءِ الَّذي لا يَلْتَزِمُ الرَّادُّ فيه مَذْهَبَنا.

والأَصَعُّ : جَرَيانُ الخِلافِ، وقَد بَيَّنْتُ ما في كلامِ الآمِدِيِّ في «الحاشِيةِ».

قُوله: (وقِيلَ ما حاصِلُه مَحَلُّ الخِلافِ) إلى قولِه: (الّذي لا يَلْتَزِمُ الرّادُّ فيه مَذْهَبَنا) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٣ ب): «ثُمَّ مَحَلُّ الخِلافِ: إِذَا لَم يَطْرَأُ على المَحَلِّ وصفٌ يُضادُّ الأوّل) كالسَّوادِ بعدَ البَياضِ (لم يُسَمَّ) المَحَلُّ وسفٌ يُضادُّ الأوّل) كالسَّوادِ بعدَ البَياضِ (لم يُسَمَّ) المَحَلُّ (بالأوّل) حقيقةً (إِجْماعًا) صَرَّحَ به الآمِديُّ، واقْتَضاه كلامُ غيرِه، واعْتَمَدَه الزَّرْكَشيُّ وغيرُه، والأصلُ ضَعَفَه، فالصّحيحُ عندَه: أنه لا فَرْقَ».

قوله: (والأَصَحُّ جَرَيانُ الخِلافِ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّهِريّةِ (ق ٣٥ ب) . قوله: (وقد بَيَّنْتُ ما في كلامِ الآمِديِّ في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٠٦/٦) عندَ قولِ الأصلِ مع المَحَلِّيِّ (٢٣٦/١): «(لم يُسَمَّ) المَحَلُّ (بالأوّلِ إجماعًا)»: «أي حقيقةً بل مَجازًا اسْتِصْحابًا، وعليه فالخِلافُ فيما عَدا ذلك، واعْتَمَدَه الزَّرْكَشيُّ ومَن تَبِعَه ناقِلين عنِ الآمِديِّ، والأَصَحُّ حكما قالَ الشّارِحُ -: «جَرَيانُه فيه؛ إِذْ لا يَظْهَرُ بينَه وبين غيرِه فرقٌ»، ولعلّه أشارَ بذلك إلى الرَّدِّ عليهم، والقولُ المذكورُ معَ الإِجْماعِ إنّها هو مِن عِنْدِيّاتِ الآمِديِّ، قالَه في رَدِّه دليلَ القولِ بعدمِ اشْتِراطِ البَقاءِ الذي لا يَلْتَزِمُ هو مِن عِنْدِيّاتِ الآمِديِّ، قالَه في رَدِّه دليلَ القولِ بعدمِ اشْتِراطِ البَقاءِ الذي لا يَلْتَزِمُ الرّادُّ فيه مذهبَنا معَ أمرِه بالنَّظَرِ والإعْتِبارِ فيه حيثُ قالَ: «لا نُسَلِّمُ أنّ «الضّارِبّ» حقيقةً على مَن وُجِدَ منه الضّربُ مُطْلَقًا، بل مَنِ الضّربُ حاصِلٌ منه حالَ تَسْمِيتِه «ضارِبًا»، على مَن وُجِدَ منه الضّربُ مُطْلَقًا، بل مَنِ الضّربُ حاصِلٌ منه حالَ تَسْمِيتِه «ضارِبًا»، مُن الكُفْرِ والقُعُودِ والقِيامِ السّابِقاتِ، وهو غيرُ جائِزِ بإِجْماعِ المُسْلِمِين وأهلِ منه منه مِن الكُفْرِ والقُعُودِ والقِيامِ السّابِقاتِ، وهو غيرُ جائِزِ بإِجْماعِ المُسْلِمِين وأهلِ السِّينِ ، ثُمَّ قالَ: «هذا ما عندِي في هذه المسألةِ، وعليكَ بالنَّظَرِ والإعْتِبارِ»، قالَ الشّيخُ زَكْرِيّا: «نَظَرْتُ واعْتَبُرْتُ فَوَجَدْتُ : أنّ الحَقَّ : جَرَيانُ الخِلافِ مُطْلَقًا كما شَمِلَه كلامُ زَكَرِيّا: «نَظَرْتُ واعْتَبُرْتُ فَوَجَدْتُ : أنّ الحَقَّ : جَرَيانُ الخِلافِ مُطْلُقًا كما شَمِلَه كلامُ

فَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي حَالِ التَّلَبُّسِ، لَا النُّطْقِ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وعلى اشْتِراطِ ما ذُكِرَ بَلْ وعلى عَدَمِه أيضًا (فَاسْمُ الْفَاعِلِ) مِن جُملَةِ المُشْتَقِّ (حَقِيقَةٌ فِي حَالِ التَّلَبُّسِ) ١ _ بالمعنَى ٢ _ أو جُزْئِه الأخيرِ مُطْلَقًا (لَا) حالِ (النُّطْقِ) بالمُشْتَقِّ أيضًا فَقَطْ.

خِلافًا لِلقَرافِيِّ حيثُ قالَ بالنَّاني، وبَنَىٰ عليه سُؤالَه في آياتِ ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي الْمُشْرِكِينَ ﴾ ونحوِها: أنّها فَأَجْلِدُونُ ﴾ ﴿ فَأَقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ونحوِها: أنّها إنّما تَتَناوَلُ مَنِ اتَّصَفَ بالمعنَىٰ بَعْدَ نُزُولِها _ اللّذي هُو حالُ النُّطْقِ _ مَجازًا، والأصلُ عَدَمُ المَجازِ، قالَ: «والإِجْماعُ على تَناوُلِها لَه حقيقةً »، وأَجابَ: بأنّ المسألةَ مَحَلُّها في المُشْتَقِّ المَحْكُومِ به: نحوُ: «زَيْدٌ ضارِبٌ»، فإنْ كانَ محكومًا عليه كما في هذه الآياتِ فحَقِيقَةٌ مُطْلَقًا.

وقالَ السُّبْكِيُّ _ وتَبِعَه ابْنُه في دَفْعِ السُّوَّالِ _ : «إِنَّ المَعْنِيَّ بـ «الحالِ» : حالُ التَّلَبُسِ بالمَعْنَى وإِن تَأَخَّرَ عنِ النُّطقِ بالمُشْتَقِّ ، لا حالُ النُّطْقِ به _ الّذي هُو حالُ التَّلَبُسِ بالمعنَى أيضًا _ فَقَطْ » ، أي : فالإِجْماعُ إنّما هو في التَّناوُلِ لِمَن ذَكَرَه حالَ التَّلَبُسِ بالمعنَى أيضًا _ فَقَطْ » ، أي : فالإِجْماعُ إنّما هو في التَّناوُلِ لِمَن ذَكَرَه حالَ

الجمهور، وصَرَّحَ به المُصنَّفُ والشَّارِحُ، وأَنَّ الإِّجْماعَ إِنَّما يَصِحُّ في حَقِّ أَجلَّاءِ الصَّحابةِ فقط؛ لِشَرَفِهِم معَ أَنَّ عدمَ إِطْلاقِ جَوازِ ذلك عليهم حكمٌ شرعيٌّ، فهو عارِضٌ؛ إذ ليسَ الكلامُ في الجَواز وعدمِه شرعًا، بل فيهما صِناعةً». اهـ

قوله : (بَلْ وعلىٰ عَدَمِه أيضًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٣ ب).

قوله : (فِي حَالِ التَّلَبُّسِ إلخ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٣ ب) : «(في الحالِ أي حالِ التَّلَبُّسِ)...».

قوله: (وَإِن تَأَخَّرَ عَنِ النُّطْقِ بِالْمُشْتَقِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٤٥ أ) بعدَه زيادة : «فيما إذا كانَ محكومًا عليه»، وهي غيرُ موجودةٍ في النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ.

وَلَا إِشْعَارَ لِلْمُشْتَقِّ بِخُصُوصِيَّةِ الذَّاتِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

التَّلَبُّسِ لا حالَ النُّطْقِ، «فاسْمُ الفاعِلِ _ مَثَلًا _ ١ _ حقيقةٌ فيمَن هو مُتَّصِفُ بالمعنى حينَ قِيامِه بِه حاضِرًا عندَ النُّطْقِ أو مُسْتَقْبَلًا ، ٢ _ ومَجازٌ فيمَن سيَتَّصِفُ بِه ، وكذا فيمَن أَتَّصِفُ بِه ، وكذا فيمَن اتَّصَفَ به فيما مَضَى على الصَّحيح» .

E

(وَلَا إِشْعَارَ لِلْمُشْتَقِّ بِخُصُوصِيَّةِ الذَّاتِ) الَّتي دَلَّ هو عليها مِن كونِها جِسْمًا أو غيرَه؛ لِأَنْ قولَك _ مَثَلًا _ : «الأَسْوَدُ جِسْمٌ» صحيحٌ، ولَو أَشْعَرَ «الأَسْوَدُ» فيه بالجِسْمِيَّةِ لَكَانَ كَقَوْلِك : «الجِسْمُ ذُو السَّوادِ جِسْمٌ» وهو غيرُ صحيحٍ ؛ لِعَدَمِ إِفادَتِه.

قوله : (أي فالإِجْماعُ إنّما هُو فَي التَّناوُلِ) إلَىٰ قولِه : (وكذا فِيمَنِ اتَّصَفَ به فِيما مَضَىٰ علىٰ الصَّحيحِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٥ أ).

قوله: (كَقَوْلِك) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٦٤٤ (ق ٤١ أ) وغيرِها: «قولك» بسُقُوطِ كافِ الجَرِّ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٧)، وفي طبعةِ دارِ أفنانِ (٣٠١/١) والهاشِميّةِ (ص١٨٥): «بمَثابةِ قولِك» في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٥ أ)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٤ أ)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٤ أ): لَكَالَكُولَكُ وغيرِها، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦٤).

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ) اللَّفظَ (المُرَادِفَ) لِآخَرَ (وَاقِعٌ) في الكلامِ جَوازًا مُطْلَقًا : ك. لَيْثِ، و «أَسَدِ».

وقِيلَ: لا، وما يُظَنُّ مُرادِفًا _: كـ « الإِنْسانِ » و « البَشَرِ » _ فُمبايِنٌ بالصَّفَةِ: الأوّلُ باعْتِبارِ أنه بادِي البَشَرَةِ _ أي : الأوّلُ باعْتِبارِ أنه بادِي البَشَرَةِ _ أي : ظاهِرُ الجِلْدِ _.

وقِيلَ : لا في الأَسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لأنَّه ثَبَتَ علىٰ خِلافِ الأَصلِ لِلحاجةِ إليه في نحوِ النَّظْمِ والسَّجْعِ، وذلك مُنْتَفٍ في كلامِ الشَّارعِ.

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّ ١ _ الحَدَّ وَالمَحْدُودَ) : كـ (الحيوانِ النّاطِقِ) و (الإِنْسانِ) () الأصحُّ : (أَنَّ ١ _ الحَدَّ وَالمَحْدُودَ) : كـ (الحَطْشانَ نَطْشَانَ) (لَيْسَا مِنْهُ) أَيْ () _ وَنَحْوَ (حَسَنِ بَسَنِ) أَيِ الإِسْمِ وتابِعِه : كـ (العَطْشانَ نَطْشَانَ) (لَيْسَا مِنْهُ) أَيْ مِن المُرادِفِ ؛ أمّا الأوّلُ ١ _ فلأنَّ الحدَّ يَدُلُّ على أَجْزاءِ الماهِيَّةِ تَفْصيلًا ، والمَحْدُودُ يَدُلُّ على أَجْزاءِ الماهِيَّةِ تَفْصيلًا ، والمَحْدُودُ يَدُلُّ عليها إِجْمالًا ، فهُما مُتَعايِرانِ ، ٢ _ ولِأَنَّ التَّرادُفَ مِن عَوارِضِ المُفْرَداتِ .

وقِيلَ : منه بقَطْعِ النَّظَرِ عنِ الإِجمالِ والتَّفصيلِ.

وأمَّا النَّاني فلِأَنَّ التَّابِعَ لا يُفِيدُ المعنَىٰ بدُونِ مَتْبُوعِهِ.

وقِيلَ : منه ، وقائِلُه يَمْنَعُ ذلك .

(وَالتَّابِعُ) على الأوّلِ (يُفِيدُ التَّقْوِيَةَ) لِلمَتْبُوعِ ، وإلّا لم يكنْ لذِكْرِه فائِدةٌ.

وَأَنَّ كُلًّا مِنَ المُرَادِفَيْنِ يَقَعُ مَكَانَ الْآخَرِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ كُلَّا مِنَ المُرَادِفَيْنِ) ولَو مِن لُغَتَيْنِ (يَقَعُ) جَوازًا (مَكَانَ الْآخَرِ) في الكلامِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لا مانِعَ مِن ذلك.

وقِيلَ: لا؛ إِذْ لَوْ أُتِيَ بكلِمةٍ فارِسِيّةٍ مَكانَ كَلِمةٍ عَرَبِيّةٍ في كلامٍ لم يَسْتَقِمِ الكلامُ؛ لِأَنَّ ضَمَّ لُغةٍ إلى أُخْرَىٰ كضَمِّ مُهْمَلٍ إلىٰ مُسْتَعْمَلٍ، وإِذَا عُقِلَ ذلك في لُغَةٍ. لُغَتَيْنِ عُقِلَ مِثْلُه في لُغَةٍ.

وقِيلَ : لا إِن كانا مِن لُغَتَيْنِ ؛ لِما مَرَّ .

وعلىٰ الأصحِّ إنّما امْتَنَعَ ذلك فيما تُعُبِّدَ بلَفْظِه كَتَكْبيرَةِ الإِحْرامِ عِنْدَنا لِلقادِرِ عليها لِعارِضٍ شَرْعِيٍّ، والبَحْثُ إِنّما هُو لُغُوِيٌّ، فلا حاجةَ إلى التَّقْيِيدِ بذلك وإِنْ قَيَّدَ به «الأَصلُ».

* * *

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ -

قوله : (لم يَسْتَقِمْ الكلامُ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٤٧) : «لم يَسْتَقِمْ لُغة الكلامُ» بزِيادةِ لفظةِ «لُغة» ، وهي غيرُ موجودةٍ في جميعِ النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ .

قوله: (إلى مُسْتَعْمَلِ) عبارةُ طبعةِ الحَلَبيِّ (صَ٤٧) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم دوم اللهُ وَهُمْتَعْمَلِ»: إلى المُثَبّتُ من نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٥ ب): اللهُ ومُعْظَم النُّسَخ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦٦).

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : أَنَّ «المُشْتَرَكَ» وَاقِعٌ جَوَازًا،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ «المُشْتَرَكَ») بينَ مَعْنَيَيْنِ _ مَثَلًا _ (وَاقِعٌ) في الكَلامِ (جَوَازًا) : ١ _ كـ«القُرْءِ» : لِلطُّهْرِ والحَيْضِ، ٢ _ و«عَسْعَسَ» : لِـ«أَقْبَلَ» و«أَدْبَرَ»، ٣ _ و«الباءِ» لِلتّبعيضِ والإسْتِعانةِ وغيرِهِما.

وقِيلَ: لا، وما يُظنَّ مُشْتَرَكًا فهُو ١ ـ إِمَّا حقيقةٌ ومَجازٌ ٢ ـ أو مُتَواطٍ: ١ ـ كـ «العَيْنِ»: حقيقةٌ في الباصِرَةِ مَجازٌ في غيرِها: كالذَّهَبِ؛ لِصَفائِه، ٢ ـ وكـ «القُرْءِ»: موضوعٌ لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ الطَّهْرِ والحَيْضِ ـ وهو الجَمْعُ ـ، مِن «قَرَأْتُ الماءَ في الحَوْضِ» أيْ: جَمَعْتُه فيه، والدَّمُ يَجْتَمِعُ ١ ـ في زَمَنِ الطَّهْرِ في الجَسَدِ، ٢ ـ وفي زَمَنِ الحَيْضِ في الرَّحِمِ.

وقِيلَ : لا في القُرآنِ والحديثِ؛ لِأنه لَوْ وَقَعَ فيهما لَوَقَعَ ١ ـ إِمّا مُبَيَّنًا، فيَطُولُ بلا فائِدةٍ، ٢ ـ أو غَيْرَ مُبَيَّنِ فلا يُفِيدُ، والقرآنُ والحديثُ يُنَزَّهانِ عن ذلك.

وأُجِيبَ : باخْتِيارِ الثّاني ، ويُفِيدُ إرادةَ أَحَدِ مَعْنَيَيْه الّذي سَيْبَيَّنُ ، وإِن لم يُبَيَّنُ حُمِلَ على مَعْنَيَيْه كما سيَأتِي .

وقِيلَ : يَجِبُ وُقُوعُه ؛ لأِنَّ المَعانيَ أَكْثَرُ مِن الأَلفاظِ الدَّالَّةِ عليها.

﴿ عَلَيْهُ الرَّصُولُ ﴾ قَلْ فَي المَوْضِعَيْنِ : (كَالقُرْءِ) مَضْبُوطٌ فَي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٤٥ ب) بَضَمِّ القَافِ : كَ**الْقِئُ** ، قَالَ فَي «القَامُوس» : «القَرْءُ» ويُضَمُّ : الحَيْضُ والطُّهْرُ ، ضِدُّ».

قوله: (أَيْ جَمَعْتُه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٥ أ) بضَمِّ التاء: ايجعتُه. قوله: (فإن لم يُبَيَّنُ) بالفاءِ كما في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٦٧)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٨): «وإن لم يُبَيَّنُ» بالواوِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وأُجِيبَ : بِمَنْعِ ذلك ؛ إِذْ ما مِن مُشْتَرَكٍ إِلَّا ولِكُلِّ مِنْ مَعْنَيَيْه مَثَلًا لفظٌ يَدُلُّ عليه. وقيلَ : هو مُمْتَنِعٌ ؛ لِإِخْلالِه بفَهْم المُرادِ المقصودِ مِنَ الوَضْع.

وأُجِيبَ : بأنه يُفْهَمُ بالقَرينةِ ، والمَقْصُودُ مِنَ الوَضْعِ : الفَهْمُ ١ ـ التَّفْصيليُّ ٢ ـ أوِ الإِجماليُّ المُبَيَّنُ بالقَرينةِ ، فإِنِ انْتَفَتْ حُمِلَ على المَعْنَيَيْنِ .

وقِيلَ : مُمْتَنِعٌ بينَ النَّقِيضَيْنِ فَقَطْ ؛ إِذْ لَوْ وُضِعَ لهما لفظٌ لم يُفِدْ سَماعُه غيرَ التَّرَدُّدِ بينَهما ، وهو حاصِلٌ في العَقْلِ .

وأُجِيبَ : بأنه قَدْ يَغْفُلُ عنهما فيَسْتَحْضِرُهما بسَماعِه ، ثُمَّ يَبْحَثُ عنِ المُرادِ منْهُما .

W

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي المُشْتَرَكَ (يَصِحُّ لُغَةً إِطْلَاقُهُ عَلَىٰ مَعْنَييْهِ) _ مَثَلًا _ (مَعًا) : بأن يُرادَا به مِن مُتَكَلِّم واحدٍ في وَقْتٍ واحِدٍ : كقولِك : ١ _ «عِنْدِي عَيْنٌ» وتُريدُ : ١ _ الباصِرةَ ٢ _ والجارِيةَ _ مَثَلًا _ ، ٢ _ و «أَقْرُأَتْ هِنْدٌ» وتُريدُ : طَهَرَتْ وحاضَتْ (مَجَازًا) ؛ لأنه لم يُوضَعْ لهما معًا ، بَلْ لِكُلِّ منهما مُنْفَرِدًا : ١ _ بأنْ تَعَدَّدَ الواضِعُ ٢ _ أو وَضْعُ الواحدِ نِسْيانًا لِلأَوِّلِ.

قوله : (يَغْفُلُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (قُ ٥٥ أ) بضَمِّ الفاءِ.

قوله: (بأن يُرادا) بألفِ التّثنيةِ كما في النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ: كالأَزْهَريَّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ٣٩ بَ): بَانْبَلِئِلِهِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٨)، وفي نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٥ أ): «بأن يُرادَ»: بانعِلاج، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٦٨).

قوله : (طَهَرَتْ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٥ أ) بفتحِ الهاءِ : وَتَ**بَرُلَمْرَتْ**. قوله : (أو وَضْعُ الواحدِ) مضبوطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ٤٦ أ)

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ : أنه حقيقةٌ ؛ نَظَرًا لِوَضْعِه لِكُلِّ منهما ، وأنه ظاهِرٌ فيهِما عندَ التَّجَرُّدِ عنِ القَرائِنِ .

وعنِ القاضِي أبِي بَكْرِ الباقِلانيِّ : أنه حقيقةٌ وأنه مُجْمَلٌ لكنْ يُحْمَلُ عليهِما احْتِياطًا.

وقِيلَ : يَصِحُّ أن يُرادَ به المَعْنَيانِ عَقْلًا ، لا لُغةً .

وقِيلَ : يَصِحُّ ذلك في النَّفْيِ : نحوُ : «لا عَيْنَ عِنْدِي» ويُرادُ به الباصِرةُ والذَّهَبُ _ مَثَلًا _، دُونَ الإِثْباتِ : نحوُ : «عِنْدِي عَيْنٌ» ؛ لِأَنّ زِيادَةَ النَّفْيِ على الإِثْباتِ مَعْهُودةٌ. ورُدَّ : بأنّ النَّفْيَ لا يَرْفَعُ إلّا ما يَقْتَضِيهِ الإِثْباتُ .

والخِلافُ فيما إِذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ بينَهما ، فإنِ امْتَنَعَ _ كما في استِعْمالِ صيغَةِ «افْعَلْ» في ١ _ طَلَبِ الفِعْلِ ٢ _ والتّهديدِ عليه على القولِ الآتِي : إِنّها مُشْتَرَكةٌ بينَهما _ فلا يَصِحُّ قَطْعًا .

(M)

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ جَمْعَهُ بِاعْتِبَارِهِمَا) أي مَعْنَيَيْه؛ بِناءً على جَوازِ جَمْعِه، وهو ما رَجَّحَه ابْنُ مالِكِ : كقولِك : «عِنْدِي عُيُونٌ» وتُرِيدُ _ مَثَلًا _ ١ _ باصِرَتَيْنِ وجارِيةً ، ٢ _ أو باصِرةً وجارِيةً وذَهَبًا (مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ) أي : على ما ذُكِرَ مِن صِحَّةِ إِطْلاقِ اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ المُفْرَدِ عليهِما معًا، كما أنّ المَنْعَ مَبْنِيٌّ على المَنْع.

« تعليفات على غاية الوصول
 « تعليفات على غاية الوصول
 بالإضافة : التنفغ اللاحمة ، وضُبِطَ في طبعة دارِ الفتح (ص٢٦٨) هكذا : «أو وُضِعَ الواحِدُ» .

قوله : (ورُدَّ بأنَّ النَّفْيَ لا يَرْفَعُ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٥ ب) .

قوله : (باصِرَتَيْنِ وجارِيةً أو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٥ ب) .

وقِيلَ : لا يُبْنَى عليه فَقَطْ ، بَلْ يَأْتِي على القَوْلِ بالمَنْعِ أَيضًا ؛ لِأَنَّ الجمعَ في قُوَّةِ تَكْرِيرِ المُفرَداتِ بالعَطْفِ .

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ ذلِكَ) أَيْ ما ذُكِرَ مِن صِحَّةِ إِطلاقِ اللَّفظِ على مَعْنَيَيْهِ معًا مَجازًا إلى آخِرِه (آتِ فِي الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ) : كما في قولِك : «رَأْيتُ الأَسَدَ» وتُرِيدُ مَجازًا : المُفتَرِسَ ٢ _ والرَّجُلَ الشُّجاعَ ، فيكونُ مَجازًا .

وقِيلَ : حقيقةً ومَجازًا.

ومَنَعَ القاضِي ذلك _ على ما نَقَلَه عنهُ «الأَصلُ» _ لِمَا فِيه مِن الجَمْعِ بينَ مُتَنافِيَيْنِ حيثُ أُرِيدَ باللّفظِ المَوْضُوعُ لَه أَوَّلًا وغيرُه معًا.

وأُجِيبَ: بمَنْعِ التَّنافِي.

W

(وَ) آتٍ (فِي المَجَازَيْنِ) : كقولِك : «وَالله لا أَشْتَرِي» وتُرِيدُ ١ ــ السَّوْمَ ٢ ــ والشِّراءَ بالتَّوْكيل فيه ·

وقِيلَ : لا يَأْتِي فيهِما ؛ لِما مَرَّ .

وإِذَا عُلِمَ صِحَّةُ إِطْلاقِ اللَّفظِ على حَقيقَتِه ومَجازِه (فَنَحْوُ: ﴿ افْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ وإذا عُلِمَ صِحّةُ إطلاقِ اللَّفظِ على حَقيقَتِه ومَجازِه (فَنَحْوُ: ﴿ افْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾

قوله: (إلى آخِرِه) غيرُ موجّودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ. قوله: (إلى آخِرِه) غيرُ موجّودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٦ أ). قوله: (﴿ افْعَلُوا الْحَيْرَ ﴾) هو بالواوِ بعضُ آيةٍ قُرْآنيّةٍ في سُورةِ الحَجِّ الآية ٧٧.

يَعُمُّ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

يَعُمُّ الْوَاجِبَ وَالمَنْدُوبَ)؛ حَمْلًا لِصِيغةِ «افْعَلْ» على الحقيقةِ والمَجازِ: مِنَ الوُجُوبِ والمَنْدُوبِ. الوُجُوبِ والمَنْدُوبِ.

وقِيلَ : يَخْتَصُّ بالواجِبِ ؛ بِناءً على أنه لا يُرادُ المَجازُ مع الحقيقةِ .

وقِيلَ : هو لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ الواجِبِ والمَنْدُوبِ ـ أَيْ مَطلوبِ الفِعْلِ ـ ؟ بِناءً على القَوْلِ الآتي : أَنَّ الصِّيغةَ حقيقةٌ في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ الوُجُوبِ والنَّدْبِ _ _ أَيْ : طَلَبِ الفِعلِ ـ .

وإِطْلاقُ «الحقيقةِ» و «المَجازِ» على المَعْنَىٰ _ كما هُنا _ مَجازِيٌّ مِن إِطْلاقِ السّمِ الدَّالِّ على المدلولِ.



ه تعليقات على غاية الوصول الله السم الدّالّ على قوله : (مِن إِطْلاقِ اسْمِ الدّالّ على المدلولِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٦ أ).

«الحَقِيقَةُ» : لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا ، وَهِيَ : لُغَوِيَّةٌ وَعُرْفِيَّةٌ ، وَوَقَعَنَا ، وَشَرْعِيَّةٌ ، وَالمُخْتَارُ : وُقُوعُ الْفَرْعِيَّةِ مِنْهَا لَا الدِّينِيَّةِ .

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(الحَقِيقَةُ: لَفُظٌ مُسْتَعْمَلٌ) خَرَجَ: ١ ـ اللّفظُ المُهْمَلُ ٢ ـ وما وُضِعَ ولم يُسْتَعْمَلْ (فِيمَا وُضِعَ لَهُ) خَرَجَ: الغَلَطُ: كقولِك: «خُذْ هذا الفَرَسَ» مُشيرًا إلىٰ حِمارِ (أَوَّلًا) خَرَجَ: المَجازُ.

(وَهِيَ : ١ ـ لُغَوِيَّةٌ) : بأنْ وَضَعَها أهلُ اللَّغَةِ ١ ـ بتَوْقِيفٍ ٢ ـ أوِ اصْطِلاحٍ : كـ «الأَسَدِ» لِلحَيَوانِ المُفْتَرِسِ .

(٢ ـ وَعُرْفِيَّةٌ): بأن وَضَعَها ١ ـ أهلُ العُرْفِ العامِّ: كـ (الدَّابَّةِ) لِذاتِ الحَوافِرِ: كالحِمارِ، وهي لُغةً لِكُلِّ ما يَدِبُّ على الأرضِ، ٢ ـ أوِ الخاصِّ: كالفاعِلِ لِلاِسْمِ المَعرُوفِ عندَ النُّحاةِ.

(وَوَقَعَتَا) أي اللُّغَويَّةُ والعُرْفِيَّةُ.

خِلافًا لِقَوْمٍ في العامَّةِ.

(٣ _ وَشَرْعِيَّةٌ) : بأنْ وَضَعَها الشّارعُ : كـ « الصّلاقِ» لِلعِبادةِ المخصوصةِ .

فالشَّرْعِيُّ : ما لم يُسْتَفَدْ وَضْعُه إلَّا مِنَ الشَّرْعِ.

(وَالمُخْتَارُ: وُقُوعُ الْفَرْعِيَّةِ مِنْهَا) أي مِنَ الشَّرْعِيَّةِ: كـ «الصّلاةِ» (لَا الدِّينِيَّةِ) أي المُتعَلِّقةِ بأُصُولِ الدِّينِ؛ فإِنّها في الشَّرْعِ مُستَعْمَلةٌ في مَعْناها اللُّغَوِيِّ: كَ المُتعَلِّقةِ بأُصُولِ الدِّينِ؛ فإِنّه اللُّغَوِيُّ: تَصدِيقُ القَلْبِ وإِنِ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ في كـ «الإِيمانِ»؛ فإنّه كذلك، ومَعْناه اللُّغَوِيُّ: تَصدِيقُ القَلْبِ وإِنِ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ في الإعْتِدادِ به التَّلَقُظَ بالشَّهادَتَيْنِ مِنَ القادرِ كما سَيَأْتِي.

ونَفَى قَوْمٌ : إِمْكَانَ الشَّرْعِيَّةِ ؛ بِناءً على أنَّ بينَ اللَّفْظِ والمعنَى مُناسَبَةً مانِعةً

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

مِنْ نَقْلِهِ إلى غيرِه.

وقَوْمٌ : وُقُوعَها ؛ مُحْتَجِّينَ بِأَنّ لفظَ «الصّلاةِ» ــ مَثَلًا ــ مُسْتَعْمَلٌ في الشَّرْعِ في مَعْناه اللَّغَوِيِّ ــ أي : الدُّعاءِ بخَيْرٍ ــ لكنِ اعْتَبَرَ الشَّارِعُ في الإعْتِدادِ به أُمُورًا : كالرُّكُوع وغيرِه .

وقالَ قَوْمٌ : وَقَعَتْ مُطْلَقًا.

وقَوْمٌ : وَقَعَتْ إِلَّا الإِيمانَ ؛ فإنَّه في الشَّرْعِ مُسْتَعْمَلٌ في مَعْناه اللُّغَوِيِّ كما مَرَّ .

(وَالمَجَازُ) في الإِفْرادِ _ وهو المُرادُ عندَ الإِطلاقِ _ : (لَفُظُّ مُسْتَعْمَلٌ) فيما وُضِعَ له ١ - لُغةً ٢ - أو عُرْفًا ٣ - أو شَرْعًا (بِوَضْعٍ) خَرَجَ : ١ - المُهْمَلُ ٢ - وما لم يُسْتَعْمَلْ ٣ - والغَلطُ (ثَانٍ) خَرَجَ : الحقيقةُ (لِعَلَاقَةٍ) بفتحِ العَيْنِ وكَسْرِها أيْ : عُلْقَةٍ بينَ ما وُضِعَ له أوَّلًا وما وُضِعَ له ثانيًا : بحيثُ يَنْتَقِلُ إليه الذَّهْنُ بواسِطتِها ، خَرَجَ : العَلَمُ المَنْقُولُ : كـ (الفَضْل) .

SED

وفي تَقْيِيدِ «الوَضْعِ» دُونَ «الإسْتِعْمالِ» بـ «الثّانِي» : إِشارةٌ إلى وُجُوبِ تَقَدُّمِ الوَضْع دُونَ الإسْتِعمالِ ، وهو ما ذَكَرْتُه _ مَعَ زِيادةٍ _ بقولي :

(فَيَجِبُ سَبْقُ الْوَضْعِ) لِلمعنَىٰ الأوّلِ (جَزْمًا، لَا) سَبْقُ (الإسْتِعْمَالِ) فيه،

هنمليفات ط عاية الوصول الله على النَّسَخِ اللَّازُهُرِيَّةِ ، و في نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق قوله : (أَيْ عُلُقَةٍ) بالتّاءِ المربوطةِ كما في النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ ، و في نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٤٦ ب) : «علقه» ، فقرَأَه مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٢٧١) «عَلَقَه» ، والصَّوابُ ضَبْطُنا . قوله : (وفي تَقْبِيدِ الوَضْعِ) إلى قولِه : (مَعَ زِيادةٍ بقولي فَيَجِبُ) عبارةُ نُسْخةِ قوله : (وفي تَقْبِيدِ الوَضْعِ) إلى قولِه : (مَعَ زِيادةٍ بقولي فَيَجِبُ) عبارةُ نُسْخةِ

فِي الْأَصَحِّ ، الْأَصَحِّ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

فلا يَجِبُ في تَحقُّقِ المَجازِ (فِي الْأَصَحِّ) ، إِذْ لا مانِعَ مِنْ أَنْ يُتَجَوَّزَ في اللَّفظِ قَبْلَ اسْتِعمالِه فيما وُضِعَ لَه أُوَّلًا ، فلا يَسْتَلْزِمُ المَجازُ الحقيقةَ كعَكْسِه .

وقِيلَ : يَجِبُ سَبْقُ الإسْتِعمالِ في ذلك ، وإِلَّا لَعَرِيَ الوَضْعُ الأَوِّلُ عَنِ الفائِدةِ . وأُجِيبَ : بحُصُولِها باسْتِعْمالِه فيما وُضِعَ له ثانيًا .

وصَحَّحَ «الأصلُ» _ مِنْ عِنْدِيّاتِه _ : أنه لا يَجِبُ ذلك إِلّا في مَصْدَرِ المَجازِ _ بَمَعْنَىٰ أنه لا يَتَحَقَّقُ في المُشْتَقِّ مَجازٌ إِلّا إِذَا سَبَقَ اسْتِعْمالُ مَصْدَرِه حقيقةً وإِن لم يُسْتَعْمَلُ الله تعالىٰ، وهو مِن يُسْتَعْمَلُ الله تعالىٰ، وهو مِن «الرَّحْمةِ»، وحقيقتُها : الرِّقةُ والحُنُوُ المُسْتَحِيلُ عليه تعالىٰ، وفي صِحَّةِ ما صَحَّحه وَقْفَةٌ بَيَّنْتُها في «الحاشِيَةِ».

قوله : (لَا سَبْقُ الاِسْتِعْمَالِ فيه فلا يَجِبُ في تَحقُّقِ المَجازِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٦ ب) : ((لا الاِسْتِعْمالِ) فيه ، فلا يَجِبُ سبقُه في تَحَقُّقِ المَجازِ . . » إلخ .

قوله: (الرِّقَةُ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ٣٥ أ): «الرِّأفة»: وحِيْعَاللافِة، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ.

قوله: (وهو مِن الرَّحْمةِ) إلَىٰ قولِه: (المُسْتَحِيلُ عليه تعالىٰ) ساقِطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٥٦ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٤٩)، وهو ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ وبقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ الحديثةِ.

قوله: (وَقْفةٌ بَيَّنتُها في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (١٥/٢) عندَ قولِ الأصلِ معَ المَحَلِّيِّ: (والأصحُّ تفصيلٌ لِلمُصنِّفِ اخْتارَه مذهبًا إلخ) ما نَصُّه: «نَبَّهَ به ـ تبعًا لشيخِه

وَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْأَصَحِّ.

وَيُعْدَلُ إِلَيْهِ لِثِقَلِ الحَقِيقَةِ، أَوْ بَشَاعَتِهَا،.....

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول ا

(وَهُوَ) أي المَجازُ (وَاقِعٌ) في الكلامِ مُطلَقًا (فِي الْأَصَحِّ).

وَنَفَىٰ قَوْمٌ : وُقُوعَه مُطلَقًا ، قالُوا : وما يُظنَّ مَجازًا _ نحوُ : «رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي» _ فَحقيقةٌ .

وَنَفَى قَوْمٌ : وُقُوعَه في الكِتابِ والسُّنّةِ، قالُوا : لِأنه بحَسَبِ الظّاهِرِ كَذِبٌ : نحوُ قولِك في البَليدِ : «هذا حِمارٌ»، وكلامُ الله ورَسُولِه مُنَزَّةٌ عنِ الكَذِبِ.

وأُجِيبَ: بأنه لا كَذِبَ مَعَ اعْتِبارِ العَلاقَةِ، وهي في ذلك: المُشابَهَةُ في الصَّفةِ الظَّاهِرةِ أي: عَدَمِ الفَهْمِ. الصَّفةِ الظَّاهِرةِ أي: عَدَمِ الفَهْمِ.

SU

(وَ) إِنَّمَا (يُعْدَلُ إِلَيْهِ) عنِ الحقيقةِ الَّتِي هِي الأصلُ:

(١ _ لِثِقَلِ الحَقِيقَةِ) على اللِّسانِ: كـ « الخَنْفَقِيقِ» لِلدَّاهِيةِ: يُعْدَلُ عنه إلىٰ «المَوْتِ» مَثَلًا.

(٢ _ أَوْ بَشَاعَتِهَا) : كـ (الخِراءَةِ) _ بكسرِ الخاءِ _ : يُعْدَلُ عنها إلى (الغَائِطِ) ،

البِرْماوِيِّ _ على أنه مِن عندِيّاتِه وَإِن أَوْهَمَ كلامُه أنه خِلافٌ منقولٌ ، وقولُ العِراقيِّ :
«إنّه مُخْتارُه تبعًا لِلآمِديِّ » سَهْوٌ ؛ فإِنّ الآمِديَّ لم يَذْكُرُه فضلًا عن أنه اخْتارَه ، وإنّما اخْتارَ عدمَ الوُجوبِ مُطْلَقًا ، وهو الّذي اخْتارَه المُصنِّفُ مُقيِّدًا له بما صَحَّحَه ، فالعِراقيُّ نظرَ إلى لفظِ «المُخْتارِ» ، ولهذا عَبَرَ به كما مَرَّ ، فوَقَعَ في السَّهْوِ ، ثُمَّ ما صَحَّحَه المُصنَّفُ فيه وَقْفةٌ ؛ إِذ لا يَلْزَمُ مِن كونِ المُشْتَقِّ مَجازًا وجوبُ سبقِ اسْتِعْمالِ مَصْدَرِه حقيقةً » . اهو قوله : (نحوُ قولك) في نُسْخةِ الظّاهِريّة (ق ٧٥ أ) : «كقولك» .

قوله : (بكسر الخاءِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٥٧ ب).

أَوْ جَهْلِهَا، أَوْ بَلَاغَتِهِ، أَوْ شُهْرَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذلِكَ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَيْسَ غَالِبًا عَلَى الحَقِيقَةِ ،

علية الوصول إلى شرح لب الأصول الله عند المسلم ا

وحقيقتُه : المَكانُ المُطْمَئِنُّ .

- (٣ ـ أَوْ جَهْلِهَا) لِلمُتَكَلِّمِ أَوِ المُخاطَبِ دُونَ المَجازِ.
- (٤ _ أَوْ بَلاَغَتِهِ) : نحوُ : «زيدٌ أَسَدٌ» ؛ فإِنّه أَبْلَغُ مِن «شُجَاعٌ».
 - (٥ _ أَوْ شُهْرَتِهِ) دُونَ الحقيقةِ .
 - (أَوْ غَيْرِ ذلِكَ) :

٦ ـ كإِخْفاءِ المُرادِ عن غيرِ المُتَخاطِبَيْنِ الجاهِلِ بالمَجازِ دُونَ الحقيقةِ .

٧ ــ وكإِقامةِ وَزْنٍ وقافِيَةٍ وسَجْعٍ به ، دُونَ الحقيقةِ .

SE240

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ) أي المجازَ (لَيْسَ غَالِبًا عَلَىٰ الحَقِيقَةِ) في اللُّغاتِ.

وقِيلَ : غالِبٌ عليها في كُلِّ لُغةٍ ، أي : ما مِن لفظٍ إِلّا ويَشْتَمِلُ في الغالِبِ على مَجازٍ ؛ لِأَنّك تَقُولُ _ مَثَلًا _ : «رَأَيْتُ زَيْدًا» والمَرْئِيُّ بعضُه ، وهذا لا يَدُلُّ على المُدَّعَىٰ كما بَيَّنتُه في «الحاشِيَةِ».

قوله : (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) أي حيثُ قالَ فيها (١٩/٢) : «قوله : (أي ما مِن لفظ إِلّا ويَشْتَمِلُ في الغالِبِ على مَجازٍ) : «لا يَخْفَىٰ أنّ هذا لا يُوَفِّي بمُدَّعَىٰ ابْنِ جِنِّي : مِن أنّ المَجازَ غالِبٌ على الحقيقةِ ؛ لِصِدْقِه بمُساواتِهما ، فالأَوْلى : الإسْتِدْلالُ ١ _

وَلَا مُعْتَمَدًا حَيْثُ تَسْتَحِيلُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَلَا) أي وأنه ليسَ (مُعْتَمَدًا) عليه (حَيْثُ تَسْتَحِيلُ) الحَقِيقَةُ ، بَلْ لا بُدَّ مِن قرينةِ تَدُلُّ لَه .

وخالَفَ أبو حَنِيفَةَ حيثُ قالَ _ فِيمَن قالَ لِعَبْدِه الّذي لا يُولَدُ مِثْلُه لِمثْلِه : «هذا ابْنِي» _ : أنه يَعْتِقُ عَليه وإِن لَم يَنْوِ العِتْقَ اللّازِمَ لِلْبُنُوَّةِ ؛ صَوْنًا لِلكلامِ عنِ الإِلْغاءِ.

قُلْنا: لا ضَرُورةَ إلىٰ تَصْحيحِه بذلك.

وفارَقَ هذا ما مَرَّ : مِنْ أَنَّ الحقيقةَ إِذَا جُهِلَتْ يُعْدَلُ إِلَىٰ المَجازِ ١ ـ بأنَّ ذَاكَ في الإسْتِعْمالِ، وهذا في الحَمْلِ، ٢ ـ وبأنَّ ذلك بالنَّظَرِ لِتَعَدُّدِ اللَّفظِ واتِّحادِ المَعنَىٰ، وهذا بالعَكْس.

أمّا إِذَا كَانَ مِثْلُه يُولَدُ لَمِثْلِهِ فَيَعْتِقُ عَلَيهِ اتَّفَاقًا إِنْ لَم يَكُنْ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِن غَيْرِه، وإلّا فكذلِك على الأَصَحِّ؛ مُؤاخَذةً لَه باللّازِمِ وإِن لَم يَثْبُتِ المَلْزُومُ.

﴿ تُعلِقات على عاية الوصول ﴿ الله عَلَى الله على القدرِ المُشْتَرَكِ ﴾ . اهـ أفرادِ الماهيّةِ ، بل على القدرِ المُشْتَرَكِ ﴾ . اهـ

قوله : (لا ضَرُورةَ إلىٰ تَصْحيحِه بذلك) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٥٧ ب) بعدَه : «لِجَوازِ تصحيحِه بغيرِه : كالشَّفَقةِ والحُنُوِّ».

قوله : (وبأنّ ذلك بالنَّظَرِ لِتَعَدُّدِ اللّفظِ واتِّحادِ المَعنَىٰ وهذا بالعَكْسِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٧ ب).

(وَهُوَ) أي : المَجازُ (وَالنَّقْلُ) ـ المعلومُ مِنْ ذِكْرِ كُلِّ مِن الحقيقةِ الشَّرْعِيّةِ والعُرْفِيّةِ ــ (خِلَافُ الْأَصْلِ) : الرّاجِحِ.

فإذا احْتَمَلَ لفظٌ ١ ـ مَعْناه الحقيقيَّ والمَجازيَّ ٢ ـ أوِ المنقولَ عنه وإليه فالأَصْلُ: حَمْلُه ١ ـ على الحقيقيِّ؛ لِعَدَمِ الحاجةِ فيه إلى قَرِينةٍ ، ٢ ـ أو على المنقولِ عنه ؛ اسْتِصْحابًا لِلمَوْضُوع له أوّلًا .

(١ - وَ) المَجازُ ٢ - والنّقلُ (أَوْلَىٰ مِنَ الْإشْتِرَاكِ) فإذا احْتَمَلَ لفظٌ هو حقيقةٌ في معنَّىٰ أن يكونَ في آخَرَ ١ - حقيقةً ومَجازًا ٢ - أو حقيقةً ومَنْقُولًا فحَمْلُه على ١ - المَجازِ ٢ - أو المَنقولِ أَوْلَىٰ مِنْ حَمْلِه على الحقيقة المُؤدِّي إلى الاشْتِراكِ؛ لأنّ ١ - المَجازَ أَغْلَبُ مِنَ المُشْتَرَكَ، ٢ - والمَنْقُولَ لا يَمْتَنِعُ العَمَلُ به؛ لإِفْرادِ مَدْلُولِه قَبْلَ النَّقْلِ وبَعْدَه، بخِلافِ المُشْتَرَكِ : لا يُعْمَلُ به إلّا بِقرينة تُعَيِّنُ أَحَدَ مَعْنَيهُ مَنْكُ - إلّا إذا قِيلَ بحَمْلِه عليهما.

فَالْأُوّلُ: كَـ (النّكاحِ » : حقيقةٌ في العَقْدِ مَجازٌ في الوَطْءِ ، وقِيلَ : العَكْسُ ، وقِيلَ : العَكْسُ ، وقِيلَ : مُشْتَرَكٌ بينَهما ؛ فهُو حقيقةٌ في أَحَدِهِما مُحْتَمِلٌ لِلحقيقةِ والمَجازِ في الآخرِ .

والثّانِي : كـ « الزَّكاةِ » ١ _ حقيقةٌ في النَّماءِ _ أي : الزِّيادةِ _ ٢ _ مُحْتَمِلٌ فيما يُخْرَجُ مِن المالِ ١ _ لِلحقيقةِ ٢ _ والنَّقْلِ .

وَالتَّخْصِيصُ أَوْلَىٰ مِنْهُمَا ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

(٣، ٤ _ وَالتَّخْصِيصُ أَوْلَىٰ مِنْهُمَا) أَيْ مِن المَجازِ والنَّقل، فإذا احْتَمَلَ الكلامُ ١ _ تخصيصًا ومَجازًا ٢ _ أوْ تخصيصًا ونَقْلًا فحَمْلُه على التَّخْصِيص أَوْلَىٰ ؟ أمَّا الأوَّلُ فلِتَعَيُّنِ الباقي مِنَ العامِّ بَعْدَ التَّخصيصِ، بخِلافِ المَجازِ قَدْ لا يَتَعَيَّنُ: بأن يَتَعَدَّدَ ولا قرينةَ تُعَيِّنُ ، وأمَّا الثَّاني فلِسَلامةِ التَّخصيصِ مِنْ نَسْخِ المَعنَى الأوّلِ ، بخِلافِ النَّقْل.

فَالْأُوِّلُ : كَقُولِه تَعَالَىٰ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ : ١ _ فقالَ الحَنَفِيُّ : «أَيْ ممَّا لم يُتَلَفَّظْ بالبَسْمَلةِ عندَ ذَبْحِه ، وخُصَّ منه ناسِيها ، فتَحِلُّ ذَبيحَتُه»، ٢ _ وقالَ غيرُه: «أي ممّا لم يُذْبَحْ؛ تَعْبِيرًا عنِ الذَّبْح بما يُقارِنُه غالبًا مِنَ التّسمِيَةِ»، فلا تَحِلُّ ذَبِيحةُ المُتَعَمِّدِ لِتَرْكِها علىٰ الأوّلِ دُونَ النَّاني، وفي الآيةِ تأويلٌ آخَرُ ذَكَرْتُه في «الحاشِيَةِ».

والثَّانِي : كقولِه تعالىٰ : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَــيْعَ ﴾ : ١ ـ فَقِيلَ : هُو المُبادَلَةُ مُطْلَقًا ، وخُصَّ منه الفاسِدُ ، ٢ ـ وقِيلَ : نُقِلَ شَرْعًا إلىٰ المُسْتَجْمِعِ لِشُرُوطِ الصِّحَّةِ ،

قولِ المَحَلِّيِّ (٢٥٧/١) : «وقالَ غيرُه : أي ممّا لم يُذْبَعْ» ما نَصُّه : «أَوَّلَه بالمَيْتةِ ، والأَنسبُ تأويلُ بعضِهم له بما ذُكِرَ اسْمُ غيرِ الله عليه أي ممّا ذُبِحَ للأصنام ونحوِها ؛ لِيُطابِقَ قولُه تعالىٰ في الآيةِ : ﴿ وَإِنَّهُ ، لَفِسْقٌ ﴾ قولَه تعالىٰ في الآيةِ الأُخْرَىٰ : ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِـلَ لِغَيِّرِ ٱللَّهِ بِهِـءً﴾». اهـ أي فيكونُ مَجازًا عَلاقتُه العمومُ والخصوصُ حيثُ أُطْلِقَ الكُلِّيُّ _ وهو : ﴿ مَا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ الصّادِقُ بما ذُكِرَ عليه اسْمُ غيرِه وما لم يُذْكَرْ عليه اسْمٌ أصلًا _ وأُرِيدَ فردٌ مِن فَرْدَيْه _ وهو ما ذُكِرَ عليه اسْمُ غيرِ الله». اهـ

والْأَصَحُّ : أَنَّ الْإِضْمَارَ أَوْلَىٰ مِنَ النَّقْلِ ،

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وهُما قَوْلانِ لِلشَّافِعيِّ، فما شُكَّ في اسْتِجْماعِه لها يَحِلُّ ويَصِحُّ على الأوّلِ؛ لِأَنَّ الأصلَ عَدَمُ اسْتِجْماعِه لها. الأصلَ عَدَمُ اسْتِجْماعِه لها.

W.

(ه _ والْأَصَحُّ : أَنَّ الْإِضْمَارَ أَوْلَىٰ مِنَ النَّقْلِ) ؛ لِسَلامَتِه مِنْ نَسْخِ المَعنَىٰ الأوّلِ. وقِيلَ : عَكْشُه ؛ لِعَدَمِ احْتِياجِ النَّقْلِ إلىٰ قَرينةٍ .

: كقولِه تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوْلُ ﴾ : ١ _ فقالَ الحَنَفِيُّ : أَيْ أَخْذَه ، وهو : الزِّيادةُ في بَيْع دِرْهَم بدِرْهَمَيْنِ _ مَثَلًا _ ، فإذا أُسْقِطَتْ صَحَّ البيعُ وارْتَفَعَ الإِثْمُ ، ٢ _ وقالَ غيرُه : نُقِلَ «الرِّبا» شَرْعًا إلى العَقْدِ ، فهُو فاسِدٌ وإِنْ أُسْقِطَتِ الزِّيادةُ في ذلك ، والإِثْمُ فِيهِ باقٍ .

وتَرْجِيحُ هذا عندَنا لا لِلنَّقْلِ ، بَلْ لِمُرَجِّحِ خاصٍّ ، وهو : تَنْظِيرُ الرِّبا بالبَيْعِ في قولِه تعالى حِكايةً عنِ الكُفَّارِ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوْلُ ﴾ ؛ فإنّه ظاهِرٌ في العَقْدِ كما أَوْضَحْتُه في «الحاشِيَةِ».

قوله: (كما أَوْضَحْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٦/٢): «فيُقالُ في ترجيحِ النّقلِ على الإِضْمارِ معَ أنّ الرّاجِحَ عكسُه: رُجِّحَ لا لكونِه نقلًا، بل لِمُرَجِّحِ خاصً، وهو تنظيرُ الرِّبا بالبيعِ في قولِه تعالى حِكايةً عنِ الكُفّارِ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوَالَ ﴾؛ فإنّه ظاهِرٌ في العقدِ، ولهذا رَدَّ عليهم بقولِه تعالى : ﴿ وَلَحَلَّ ٱللّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوالَ ﴾، وإنّما يُطابِقُه بحملِ ﴿ ٱلرِّبَوالَ ﴾ فيه على العقدِ، ومثلُ ذلك أيضًا يَجْرِي في تَعارُضِ

وَأَنَّ المَجَازَ مُسَاوِ لِلْإِضْمَارِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وما ذَكَرْتُه مِنَ الخِلافِ هو ما في «الأصلِ» مَعَ أنه لم يُصَرِّحْ فيه ولا فيما يَأْتِي إِثْرُه بتَرْجيحٍ ، لكنْ قالَ الزَّرْكَشيُّ والعِراقِيُّ : «المَعْرُوفُ تَقْديمُ الإِضمارِ».

(A)

(٦ - وَ) الأصحُّ : (أَنَّ المَجَازَ مُسَاوِ لِلْإِضْمَارِ).

وقِيلَ : أَوْلَىٰ مِنْهُ ؛ لِكَثْرَتِه .

وقِيلَ : عَكْسُه ؛ لأنّ قرينةَ الإِضْمارِ مُتَّصِلَةٌ.

: كقولِه لِعَبْدِه الّذي يُولَدُ مِثْلُه لِمثْلِه المَشْهُورِ النَّسَبِ مِن غَيْرِه : «هذا ابْنِي» أَيْ : ١ ـ عَتِيقٌ ؛ تعبيرًا عنِ اللّزِمِ بالمَلْزُومِ ، فَيَعْتِقُ ، ٢ ـ أو مِثْلُ ابْنِي في الشَّفَقَةِ عليه ، فلا يَعْتِقُ .

وتَقَدَّمَ ترجيحُ الأوّلِ، وترجيحُه لا لِلمَجازِ، بَلْ لأَمْرِ آخَرَ هُنا، وهو: تَشُوُّفُ الشّارعِ إلى العِتْقِ، على أنّ المُخْتارَ في «الرَّوْضَةِ»: أنه لا بُدَّ في العِتْقِ مِن نِيّتِه.

ويُؤْخَذُ ممّا مَرَّ : مِن ١ ـ أنّ التَّخصِيصَ أَوْلَىٰ مِنَ المَجازِ ٢ ـ الأَوْلَىٰ مِنَ الشَّوْلَ مِنَ الإِشْتِراكِ ، ٣ ـ والمُساوِي لِلإِضْمارِ ٤ ـ الأَوْلَىٰ مِنَ النَّقْلِ :

٧ ، ٨ - أنَّ التَّخْصيصَ أَوْلَىٰ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ والإِضْمارِ.

٩ ـ وأنّ الإضمارَ أوْلَىٰ مِنَ الإشْتِراكِ.

قوله : (مِن نِيِّتِه) بهاءِ الضّميرِ كما في النُّسَخ الخَطّيّةِ ، وفي طبعةِ الحَلَبيّ : «نِيّةٍ».

وَيَكُونُ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

١٠ ـ وأنَّ المَجازَ أَوْلَىٰ مِنَ النَّقْلِ.

والكُلُّ صحيحٌ.

ووَجْهُ الأَخِيرِ: سَلامةُ المَجازِ مِنْ نَسْخِ المَعنَىٰ الأوّلِ، بخِلافِ النَّقْلِ.

وقَدْ تَمَّ بهذِه الأَرْبَعَةِ العَشَرَةُ الّتي ذَكَرُوها في تَعارُضِ ما يُخِلُّ بالفَهْمِ ـ أي : اليَقينِ ، لا الظَّنِّ ـ ، وقَدْ أَوْضَحْتُ ذلك مَعَ زِيادةٍ في «الحاشِيَةِ» .

M

(وَيَكُونُ) المَجازُ مِن حيثُ العَلاقةُ :

ه تعليقات على غاية الوصول ﴿ وَقَدْ تَمَّ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥١) و ﴿ طريقةِ الحُصُولِ ﴾ (ص١٣٤) : ﴿ وقد تَقَدَّمَ ﴾ ، والصَّوابُ ما أَثْبَتْناه مِن النُّسَخ الخَطِّيّةِ .

قوله: (الأَرْبَعَةِ العَشَرَةُ) مضبوطٌ في اَلنُّسْخةِ الأَّزْهَريَّةِ رقم ٢٦٦ ع بجَرِّ «الأَرْبَعةِ» ورفعِ «العَشَرَة»: أَلِمَهَعَّالْعَسْرَةُ ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٢٧٦): «الأربعةَ العشرةَ»، وهو خَطَأٌ.

قوله: (وقد أَوْضَحْتُ ذلك) أي تمامَ العَشَرةِ بالأربعةِ (معَ زِيادةٍ في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٩/٢) عندَ قولِ «المَحَلِّيِّ» (٢٥٨/١): «وقد تَمَّ بهذه الأربعةِ العَشَرةُ النِّي ذَكَرُوها» ما نَصُّه: «وهي مُرَكَّبةٌ مِن الخمسةِ النِّي ذَكَرَها المُصنِّفُ _ أعني ١ _ المَجازَ ٢ _ والنَّقلَ ٣ _ والإِشْتِراكَ ٤ _ والإِضْمارَ ٥ _ والتخصيصَ _ لأن كلَّا منها يؤخذُ معَ ما بعدَه، فتَبُلُغُ عَشَرةً»، وقوله: (معَ زِيادةٍ) هي قولُه في «الحاشِيةِ» يُؤخذُ معَ ما بعدَه، فتَبُلُغُ عَشَرةً»، وقوله: (معَ زِيادةٍ) هي قولُه في «الحاشِيةِ» والتقديمُ (٢٩/٢): «ولهم خمسةٌ أُخْرَىٰ تُخِلُّ بالفهم، وهي : ١ _ النَّسْخُ، ٢ _ والتقديمُ والتاخيرُ، ٣ _ وتَعَيُّرُ الإعرابِ، ٤ _ والتقريفُ، ٥ _ والمُعارِضُ العَقليُّ، وإنّما اقْتَصَرَ على الخمسةِ الأُولى ١ _ لِكثرةِ وُقُوعِها ٢ _ ولِقُوّةِ الظَّنِّ معَ انْتِفائِها». اهـ

بِشَكْلِ، وَصِفَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعًا أَوْ ظَنَّا، وَمُضَادَّةٍ، وَمُجَاوَرَةٍ، وَزِيَادَةٍ،

(١ _ بِشَكْل): كـ«الفَرَسِ» لِصُورَتِه المَنْقُوشةِ.

(٢ _ وَصِفَةٍ ظَاهِرَةٍ) : كـ (الْأَسَدِ» لِلرَّجُلِ الشُّجاع دُونَ الأَبْخَرِ؛ لِظُهُورِ الشَّجاعة _ دُونَ البَخَرِ _ لِلأَسَدِ المُفْتَرِسِ.

(٣ _ وَاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ) في المُسْتَقْبَلِ (١ _ قَطْعًا) : نحوُ : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ (٢ _ أَوْ ظُنًّا) : كـ (الخَمْرِ) لِلعَصيرِ ، بخِلافِ ما يَكُونُ احْتِمالًا ١ ـ مرجوحًا ٢ ـ أو مُساوِيًا : كـ «الحُرِّ» لِلعَبْدِ : لا يجوزُ.

٤ _ أمّا باعْتِبارِ ما كانَ _ : كـ (العَبْدِ المَنْ عَتَقَ _ فَتَقَدَّمَ في الإشْتِقاقِ ·

(٥ _ وَمُضَادَّةٍ) : كـ «المَفازَةِ» لِلبَرِّيَّةِ المَهْلَكةِ .

(٦ _ وَمُجَاوَرَةٍ) : كـ«الرّاوِيَةِ» لِظَرْفِ الماءِ المَعرُوفِ؛ تَسْمِيَةً له باسم ما يَحْمِلُه مِن جَمَلِ أو نَحْوِه.

(٧ _ وَزِيَادَةٍ) قالُوا : نحوُ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عِ شَيَّ ۗ ﴾ ، فالكافُ زائِدةٌ ، وإلَّا فهي بمَعنَىٰ «مِثْلِ» ، فيكونُ له تَعالىٰ مِثْلٌ ، وهُو مُحالٌ ، والقَصْدُ بهذا الكلام نَفْيُه .

والتّحقيقُ : أنّها لَيْسَتْ زائِدةً كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ».

قوله : (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٣/٢) عندَ قولِ المَحَلِّيِّ

قوله : (مرجوحًا أو مُساوِيًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩ ٥ ب).

قوله : (المَهْلَكةِ) بفتح الميم واللّامِ ، ويجوزُ كسرُها ، ويجوزُ ضَمُّ الميم معَ كسرِ اللَّامِ: اسْمُ فاعِلِ مِن «أَهْلَكَتْ»، وَهي الأَرضُ يَكْثُرُ بها الهَلاكُ. اهـ «مطلع علَى ألفاظ المقنع».

وَنَقْصٍ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(٨ _ وَنَقْصٍ) : نحوُ : ﴿ وَسْئِلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أَيْ : أَهْلَها.

فَقَدْ تُجُوِّزَ _ أَيْ : تُوُسِّعَ _ بزِيادَةِ كلِمةٍ أَو نَقْصِها وإِن لَم يَصْدُقُ على ذلك حَدُّ المَجازِ السَّابِقُ.

وقِيلَ : يَصْدُقُ عليه حيثُ اسْتُعْمِلَ ١ _ «مِثْلُ المِثْلِ» في «المِثْلِ»، ٢ _ و «القَرْيَةُ» في أهلِها. ٢ _ و «القَرْيَةُ»

وقَيَّدَ المُطَرِّزِيُّ كُونَ كُلِّ مِنَ الزِّيادةِ والنَّقصِ مَجازًا بِما إِذَا تَغَيَّرَ بِهِ حُكْمٌ، وإلَّا فلا يَكُونُ مَجازًا، فلَو قُلْتَ : «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرُو...» لم يكنْ حَذْفُ الخَبَرِ مَجازًا؛ لأنّ حُكْمَ الباقي لم يَتَغَيَّرْ، وفي تَسْمِيَتِه كُلًّا مِنَ الزِّيادةِ والنَّقْصِ : «مَجازًا» تَجَوُّزٌ؛ لِأَنه لَيْسَ مَجازًا، بَلْ عَلاقَةٌ لَه.

قوله : (وفي تَسْمِيَتِه كُلًّا) إلىٰ قولِه : (بَلْ عَلاقَةٌ لَه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ .

وَسَبَبٍ لِمُسَبَّبٍ، وَكُلِّ لِبَعْضٍ، وَمُتَعَلِّقٍ لِمُتَعَلَّقٍ، وَالْعُكُوسِ، وَمَا بِالْفِعْلِ عَلَىٰ مَا بِالْقُوَّةِ.

(٩ _ وَسَبَبِ لِمُسَبَّبِ) : نحوُ : «لِلأَمِيرِ يَدٌ» أي : قُدْرَةٌ ، فهي _ بمَعنَى أَثْرِها _ مُسَبَّبَةٌ عن اليَدِ ؛ لَحُصُولِها بِها .

(١٠ - وَكُلِّ لِبَعْضِ) : نحو : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم ﴾ أيْ : أَنامِلَهُم.

(١١ _ وَمُتَعَلِّقٍ) بَكَسْرِ اللَّامِ (لِمُتَعَلَّقٍ) بِفَتْحِها : نحوُ : ﴿هَاذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ أَيْ : مَخْلُوقُه ، وهذه تُسَمَّى : «عَلاقةَ التَّعَلُّقِ».

(وَالْعُكُوسِ) لِلثّلاثَةِ الأخيرةِ ، أيْ :

١٢ - مُسَبَّبٍ لِسَبَبِه : كـ «المَوْتِ» لِلمَرَضِ الشَّديدِ ؛ لأنه سَبَبٌ له عادةً.

١٣ _ وبَعْضِ لِكُلِّ : نحوُ : «فُلانٌ مَلَكَ أَلْفَ رَأْسِ غَنَم».

١٤ ـ ومُتَعَلَّقٍ ـ بفتحِ اللّامِ ـ لِمُتَعَلِّقٍ ـ بكسرِها ـ : نحو : ﴿ بِأَيتِكُو ٱلْمَفْتُونُ ﴾
 أي : الفِتْنَةُ .

(١٥ _ وَمَا بِالْفِعْلِ عَلَىٰ مَا بِالْقُوَّةِ) : كـ«المُسْكِرِ» لِلخَمْرِ في الدَّنِّ.

وما زِيدَ على هذه العَلاقاتِ _ كإطلاقِ اللّازِمِ على المَلْزُومِ وعَكْسِه _ يَرْجِعُ الْمَلْزُومِ وعَكْسِه _ يَرْجِعُ الْمَلْزُومِ وعَكْسِه _ يَرْجِعُ الْمَلْزُومِ وعَكْسِه _ يَرْجِعُ اللّهِ : كَأَن يُرادَ بـ (المُجاوَرةِ) مَثَلًا _ كما قالَ التَّفْتازانيُّ _ : مَا يَعُمُّ ١ _ كونَ أحدِهِما في الآخرِ ١ _ بالجُزْئِيَّةِ ٢ _ أو الحُلُولِ ، ٢ _ وكونَهما في مَحَلِّ ، ٣ _ أو أحدِهِما في اللَّحُودِ ٢ _ أو العَقْلِ ٣ _ أو الخَيالِ ، وغيرِ ذلك .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ، وَالمُشْتَقِّ، وَالحَرْفِ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ) _ أَيِ المَجازَ أَيْ: مُطْلَقَه، لا المُعَرَّفَ بِما مَرَّ _ قَدْ (يَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ) ويُسَمَّىٰ: ٢ _ «مَجازًا في التركيبِ»، ٣ _ و «مَجازًا عَقْلِيًّا»، ٤ _ و «مَجازًا حُكْمِيًّا»، ٥ _ و «مَجازًا في الإثباتِ»، ٢ _ و «إِسْنَادًا مَجازِيًّا»، سَواءٌ أَكانَ الطَّرَفانِ حَقِيقَتَيْنِ أَمْ لا ، وذلك : بأن يُسْنَدَ الشَّيءُ لِغيرِ مَن هُو لَه لِمُلابَسةٍ بينَهما : كقولِه تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنَهُ و زَادَتْهُمْ إِيمَنَا ﴾ : أُسْنِدَتِ الزِّيادةُ وهي فِعْلُ الله تَعالىٰ _ إلى الآياتِ ؛ لِكونِ الآياتِ المَثْلُوَّةِ سَبَبًا لها عادةً .

وقِيلَ : لا يكونُ المَجازُ في الإِسْنادِ ، بَلِ المَجازُ فيما يُذْكَرُ منه : إِمّا ١ ـ في الْمَسْنَدِ ٢ ـ أو في المُسْنَدِ إليه ، فمَعْنَى ﴿ زَادَنَّهُمْ ﴾ على الأوّلِ : «ازْدادُوا بِها» ، وعلى الثّاني : «زادَهُمُ اللهُ» ؛ إِطْلاقًا لِلآياتِ عليه تَعالى لِإِسنادِ فِعْلِه إليها .

(وَ) الْأَصَحُّ: أنه قَدْ يكونُ في (المُشْتَقِّ): نحوُ: ١ ـ ﴿ وَنَادَىٰۤ أَصْحَبُ الْجُنَّةِ ﴾ أيْ: تُنادِي، ٢ ـ ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتَاوُاْ ٱلشَّيَاطِينُ ﴾ أي: تَلَتْه.

وقِيلَ : لا يكونُ فيه إلّا بالتَّبَعِ لِلمَصْدَرِ أَصْلِه ، فإِن كانَ حقيقةً فلا مَجازَ فيه . قُلْنا : الحَصْرُمَمْنُوعٌ .

M

(وَ) الْأَصَحُّ : أنه _ أَعنِي المَجازَ في الإِفْرادِ _ قدْ يكونُ في (الحَرْفِ) :

قوله : (وَالْأَصَحُّ أَنه أَعنِي المَجازَ في الإِفْرادِ قدْ يكونُ في الحَرْفِ) إلى قولِه :

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 —

١ _ بالذَّاتِ : نحوُ : ﴿ فَهَلَ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ ﴾ أَيْ : ما تَرَىٰ .

٢ ـ وبالتَّبَع لِمُتَعَلَّقِه، ولا يكونُ إلّا في الإسْتِعارةِ: نحوُ: ﴿ فَٱلْتَقَطَّهُ وَ اَلُ وَلِي الْإِسْتِعارةِ : نحوُ : ﴿ فَٱلْتَقَطَّهُ وَ اللّهِ فِي الْإِسْتِعارةِ وَالْحَزَنِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ بِتَرَتُّبِ عِلَّتِهِ الْعَائِيَةِ عَلَيه ـ وهي : المَحَبَّةُ وَالتَّبَنِّي ـ ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ في المُشَبَّهِ اللّامُ المَوضُوعةُ لِلدَّلالةِ على تَرَتُّبِ العِلَّةِ الْعَائِيَةِ التي هي المُشَبَّهُ به ، فجرَتِ الْإِسْتِعارةُ ١ ـ أصالةً في العِلِّيةِ على تَرَتُّعا في اللّامِ ، وعلى هذا القولِ البَيانِيُّونَ .
 ٢ ـ وتَبَعا في اللّامِ ، وعلى هذا القولِ البَيانِيُّونَ .

وقِيلَ : لا يكونُ فيه إِلَّا بالتَّبَعِ في التَّرْكِيبِ، لا في الإِفْرادِ، وعليه الإِمامُ الرّازيُّ.

وقِيلَ : لا يكونُ فيه لا بالذَّاتِ ولا بالتَّبَعِ ؛ لِأَنه لا يُفِيدُ إلَّا بضَمِّه إلى غيرِه ،

(أو إلى ما لا يَنْبَغي ضَمُّه إليه فَمَجَازُ تركيبٍ) عَبَارَةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٦٠ ب) بَدَلَه : «(و) في (الحَرْفِ) : نحوُ ﴿ فَهَلَ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ ﴾ أيْ : ما ترَىٰ ، وقيلَ : لا يكونُ فيه إلّا بالنَّبَعِ ، وعليه البَيَانِيُّون ، وقيلَ : لا يكونُ فيه لا بالذَّاتِ ولا بالتَّبَعِ ؛ لأنه لا يُفيدُ إِلّا بضَمّه إلى غيرِه ، فإن ضُمَّ إلى ما يَنْبَغِي ضَمُّه إليه فهو حقيقةٌ ، أو إلى ما لا يَنْبَغِي ضَمُّه بشَّه إلى على عَرْه ، فإن ضُمَّ الى ما يَنْبَغِي ضَمُّه

إليه فمَجازُ تركيبِ ٠٠ إلخ ·
قوله : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُ وَ عَالُ فِرْعَوْنَ ﴾ الآية) تَمامُها : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًّا ﴾ .

قوله: (في العِلِّيَةِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٥): «في العِلَّةِ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٨٠).

ُ قوله: (وتَبَعًا في اللّامِ) ساقِطٌ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٦) ودارِ الضِّياءِ (ص٢٩٣)، وهو ثابِتٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٨٠).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

فإِنْ ضُمَّ ١ _ إلىٰ ما يَنْبَغِي ضَمُّه إليه فهُو حقيقةٌ ، ٢ _ أو إلىٰ ما لا يَنْبَغي ضَمُّه إليه فمَجازُ تَرْكِيبٍ.

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ الشِّقَ الثَّانيَ ، بَلِ الضَّمُّ فيه قرينةُ مَجازِ الإِفْرادِ : كقولِه تعالى : ﴿ وَلَأَصُلِبَنَكُو فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أيْ : عليها .

(لا) في (الْعَلَمِ) أي لا يكونُ المَجازُ فيه على الأصحِّ ؛ لأنه إِنْ كانَ ١ ـ مُرْتَجَلاً ـ أَيْ : لم يَسْبِقْ له وَضْعٌ ـ : كـ «سُعادَ» ، ٢ ـ أو مَنقُولًا ١ ـ لِغَيْرِ مُناسَبةٍ : كَ «سُعَادَ» ، ٢ ـ أو مَنقُولًا ١ ـ لِغَيْرِ مُناسَبةٍ : كَمَنْ سَمَّى ابْنَه بـ «مُبارَكِ» لِما ظَنَّه فيه مِنَ كـ «فَضْلٍ» فواضِحٌ ، ٢ ـ أو لِمُناسَبةٍ : كَمَنْ سَمَّى ابْنَه بـ «مُبارَكِ» لِما ظَنَّه فيه مِنَ البَرَكَةِ ١ ـ فلصِحَّةِ الإِطْلاقِ عندَ زَوالِها ، ٢ ـ ولأنّ العَلَمَ وُضِعَ لِلْفَرْقِ بينَ النَّرواتِ ، فلوْ تُجُوِّزَ فيه بَطَلَ هذا الغَرَضُ .

وقِيلَ : يكونُ فيه إِن لُمِحَ فيه الصَّفةُ : كـ«الحارِثِ»؛ إِذْ لا يُرادُ منه الصَّفةُ ، وقد كانَ قَبْلَ العَلَمِيّةِ موضوعًا لها .

وهذا خِلافٌ في التَّسْمِيَةِ، وعَدَمُها أَوْلَىٰ؛ ١ ـ لِأَنَّ وَضْعَ العَلَمِ شَخْصِيٌّ وَضْعَ العَلَمِ شَخْصِيٌّ ووَضْعَ المَجازِ نَوْعِيٌّ، ٢ ـ ولِأَنَّ العَلَمِ عندَ الأَكْثَرِ لا حقيقةٌ ولا مَجازٌ، وفيه كلامٌّ ذَكَرْتُه في «الحاشِيَةِ» أَوائِلَذكَرْتُه في «الحاشِيَةِ» أَوائِلَ

ه تعليقات على غاية الوصول هـ قوله : (فَمَجازُ تَرْكِيبٍ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢ · ٥٥ : «فَمَجازٌ مُرَكَّبٌ» : الجاذيرَّكِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٢٥) ، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٨٠).

قُولُه : (فَلِصِحَّةِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٦ أ) : «فكذلك بصِحَّةِ . . » إلخ . قوله : (وفيه) أي في كونِ العلم لا حقيقةً ولا مَجازًا (كلامٌ ذكرتُه في الحاشِيةِ

﴾ المنطوق والمفهوم ﴾ __________ ٣١٧

وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ سَمْعٌ فِي نَوْعِهِ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

«مَباحِثِ الحقيقةِ والمَجازِ».

800 M

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ يُشْتَرَطُ سَمْعٌ فِي نَوْعِهِ) أي المَجازِ، فلا يُتَجَوَّزُ في نَوْعٍ منه ـ كالسَّبَبِ لِلمُسَبَّبِ ـ إلّا إِذا سُمِعَ مِنَ العَرَبِ صُورةٌ منه مَثَلًا.

وقِيلَ : لا يُشْتَرَطُ ذلِك ، بَلْ يُكْتَفَىٰ بالعَلاقةِ الّتِي نَظَرُوا إِليها ، فيَكْفِي السَّماعُ في نَوْع لِصِحَّةِ التَّجَوُّزِ في عكسِه مَثَلًا .

وخَرَجَ بـ «خَوْعِهِ» : شَخْصُه ، فلا يُشْتَرَطُ السَّماعُ فيه إِجْماعًا : بأنْ لا يُسْتَعْمَلَ إِلّا في الصُّورِ الّتي اسْتَعْمَلَتْه العَرَبُ فيها .

BUS

(وَيُعْرَفُ) المَجازُ أي : المعنَىٰ المَجازيُّ لِلَّفظِ :

(١ _ بِتَبَادُرِ غَيْرِهِ) منه إلى الفَهْمِ (لَوْلَا الْقَرِينَةُ) بخِلافِ الحقيقةِ ؛ فإِنَّها تُعرَفُ

أُوائِلَ مَباحِثِ الحقيقةِ والمَجازِ) حيثُ قَالَ نيها (٦/٢): «وأُورِدَ على التّعريفِ الأَعْلامُ؛ فإنّ الحَدَّ صادِقٌ عليها وليستْ بحقيقة كما أنها ليستْ بمَجازٍ، ويُجابُ: بحَمْلِ هذا على أعلامٍ صَدَرَتْ ممّن لا يُعْتَبَرُ وضعُه كما هو الغالِبُ، أمّا الصّادِرةُ ممّن يعْتَبَرُ وضعُه فهى حقيقةٌ ومَجازٌ». اهـ

قوله : (وفيه كلامٌ ذَكَرْتُه في الحاشِيَةِ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦١ أ).

قوله : (لَوْلَا الْقَرِينَةُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٦ ب) بعدَه : «كالمَجازِ الرّاجِح» ،

وَصِحَّةِ النَّفْيِ، وَعَدَمِ لُزُومِ الاِطِّرَادِ، وَجَمْعِهِ عَلَىٰ خِلَافِ جَمْعِ الحَقِيقَةِ،

بالتَّبادُرِ بلا قَرينةٍ .

(٢ _ وَصِحَّةِ النَّفْيِ) لِلمَعْنَىٰ الحقيقيِّ في الواقِعِ : كما في قولِك لِلبَليدِ :
 (هذا حِمارٌ) ؛ فإنه يَصِحُّ نفيُ الحِمارِ عنه .

(٣ _ وَعَدَمِ لُزُومِ الإِطِّرَادِ) فيما يَدُلُّ عليه : ١ _ بأن لا يَطَّرِ دَ كما في ﴿ وَسْنَلِ الْفَرَيْةَ ﴾ أيْ : أهلَه ، ٢ _ أو يَطَّرِ دَ لا الْفَرَيْةَ ﴾ أيْ : أهلَه ، ٢ _ أو يَطَّرِ دَ لا الْفَرَوْمَ ؛ لَوْمًا : كما في «الأَسَدِ» لِلرَّجلِ الشُّجاعِ ، فيصِحُ في جميع جُزْئِيّاتِه مِن غيرِ لُزُومٍ ؛ لِجُوازِ أن يُعَبَّرُ في بعضِها بالحقيقةِ ، بخلافِ المَعْنَىٰ الحقيقيِّ : فيَلْزَمُ اطِّرادُ ما يَدُلُّ عليه مِنَ الحقيقةِ في جميع جُزْئِيّاتِه ؛ لِانْتِفاءِ التَّعبِيرِ الحقيقيِّ بغيرِها .

(٤ ـ وَجَمْعِهِ) أَيْ جمعِ اللّفظِ الدّالِّ عليه (عَلَىٰ خِلَافِ) صِيغةِ (جَمْعِ الحَقِيقَةِ) : كدالأَمْرِ» بِمعنَىٰ الفِعْلِ مَجازًا يُجمَعُ علىٰ «أُمُورٍ»، بخِلافِه بمَعْنَىٰ «القَوْلِ» حقيقةً، في «الحاشِيَةِ». فيُجْمَعُ على «أُوامِرَ»، كذا في «الأصلِ» وغيرِه، وفيه اعْتِراضٌ بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ».

قوله: (وفيه) أي فيما ذُكِرَ مِن أنّ جمعَ المجازِ على خلافِ جمعِ الحقيقةِ علامةُ المَجازِ (اعْتِراضٌ بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢/٠٥) عندَ قولُ الأصلِ: «أُورِدَ عليه: أنه صادِقٌ باخْتِلافِ الجمعِ في المَشْتَرَكِ معَ أنه حقيقةٌ: كَ اللَّهُ كُورِانِ» و (الذَّكُورِ» في جمعِ (الذَّكرِ»: ضِدِّ الأُنْفى، و (المَشْتَرَكِ معَ أنه حقيقةٌ: كَ اللَّهُ كُورانِ» و (الذَّكُورِ» في جمعِ (الذَّكرِ»: ضِدِّ الأُنْفى، و (المَذَاكِيرِ» جمعُ (الذَّكرِ» بمعنى الفَرْجِ على غيرِ قياس؛ لِلفَرْقِ بينَهما، ومِن ثَمَّ حاولَ العَضُدُ تخصيصَ هذه العَلامةِ بما عدا المُشْتَرَكَ ممّا عُلِمَ أنّ به معنى حقيقيًّا وحَصَلَ التَّرَدُّدُ في مَعْناه الآخرِ، فيُسْتَدَلُّ على أنه مَجازٌ باخْتِلافِ الجمعِ ؛ دَفْعًا للاشْتِراكِ، وعليه التَّرَدُّدُ في مَعْناه الآخرِ، فيُسْتَدَلُّ على أنه مَجازٌ باخْتِلافِ الجمعِ ؛ دَفْعًا للاشْتِراكِ، وعليه

وَالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ ، وَتَوَقُّفِهِ عَلَىٰ المُسَمَّىٰ الآخرِ ، وَالْإِطْلَاقِ عَلَىٰ المُسْتَحِيلِ .

🧈 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

(٥ _ وَالْتِزَامِ تَقْيِيدِهِ) أي اللّفظِ الدّالِّ عليه : ١ _ كـ ﴿ جَنَاحَ الذُّلِ ﴾ أيْ : لِينَ الجانِبِ، ٢ _ و (نارِ الحَرْبِ) أي : شِدَّتِها، بخِلافِ المُشْتَرَكِ مِنَ الحقيقةِ، فإنّه يُقَيَّدُ مِن غيرِ الْتِزامِ : كـ (الحقيقةِ، فإنّه يُقَيَّدُ مِن غيرِ الْتِزامِ : كـ (الحَيْنِ الجارِيَةِ).

وظاهرُ ذلك : ١ ـ أنّ إطْلاقَ «الجَناحِ» على لِينِ الجانِبِ و «النّارِ» على الشِّدَّةِ مَجازُ إِفْرادٍ، ٢ ـ وأنّ الإِضافةَ فيهِما قرينةٌ له، ٣ ـ وأنّ الْتِزامَها عَلامةٌ تُمَيِّرُه عنِ الحقيقةِ، والظّاهِرُ : أنه اسْتِعارَةٌ تَخْيِيلِيّةٌ كـ «أَظْفارِ المَنِيَّةِ» كما بَيَّنتُه في «الحاشِيَةِ».

(٦ _ وَتَوَقُّفِهِ) في إطلاقِ اللّفظِ عليه (عَلَىٰ المُسَمَّىٰ الآخرِ) الحقيقيِّ، ويُسَمَّىٰ هذا بـ (المُشاكَلَةِ)، وهي : التّعبيرُ عنِ الشّيءِ بلفظِ غَيْرِه لِوُقُوعِه في صُحْبَتِه ١ _ تحقيقًا : نحو : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللَّهُ ﴾ أي : جازاهُمْ على مَكْرِهِم حيثُ تَواطَؤُوا على قَتْلِ عيسىٰ ﷺ، ٢ _ أو تَقْدِيرًا : نحو : ﴿ أَفَا يَمنُواْ مَكْرَاللَّهُ ﴾ ، فإطلاقُ (المَكْرِ) على المُجازاةِ على مَكْرِهِم مُتَوقَّفٌ على وُجُودِه تحقيقًا أو تقديرًا.

(٧ - وَالْإِطْلَاقِ) لِلَّفْظِ (عَلَىٰ المُسْتَحِيلِ) : نحو : ﴿ وَسَتَلِ ٱلْقَرَيَةَ ﴾ ، فإطلاقُ المَسؤُولِ عليها مُسْتَحِيلٌ ؛ لِأنّها الأَبْنِيَةُ المُجْتَمِعةُ ، وإنّما المَسْؤُولُ أهلُها.

قوله: (كما بَيَّنْتُهُ فَي الحاشِيةِ) حيثُ قالَ (٥١/٢) عندَ قولِ المَحَلِّيِّ: «كجَناحِ الذُّلِّ أَيْ لِينِ الجانِبِ» ما نَصُّه: «ظاهرُه: أنه مَجازُ إِفْرادٍ، والظَّاهرُ _ كما قالَ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ في «حاشِيةِ العَضُدِ» (٥٣٦/١) _: أنه اسْتِعارةٌ تَخْيِيليّةٌ كـ« أَظْفارِ المَنيّةِ»، والمُحقِّقون على أنه مُسْتَعْمَلُ في مَعْناه الحقيقيِّ، وإنّما التَّجَوُّزُ والإسْتِعارةُ في إِثْباتِه لِما ليسَ له، خِلافًا لِلسَّكّاكيِّ في «المفتاحِ» حيثُ جَعَلَ اللّفظَ مُسْتَعْمَلًا في الصّورةِ الوَهْمِيّةِ الشَّبيهةِ بِمَعْناه الأصليِّ»، اهـ

مَسْأَلَةٌ : «المُعَرَّبُ» : لَفْظٌ غَيْرُ عَلَمٍ اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(«المُعَرَّبُ») بتَشْديدِ الرّاءِ: (لَفْظٌ غَيْرُ عَلَمِ اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ فِيمَا) أَيْ في مَعنَّىٰ (وُضِعَ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ) خَرَجَ به: الحقيقةُ والمَجازُ العَرَبِيّانِ؛ فإنّ كُلَّا منهما اسْتَعْمَلَتْه العَرَبُ فيما وُضِعَ له في لُغَتِهِم.

W:2:0

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ) أي المُعرَّبَ (لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ) وإِلّا لَاشْتَمَلَ على غيرِ عَرَبِيٍّ ، فلا يكونُ كلُّه عَرَبِيًّا ، وقد قالَ تعالىٰ : ﴿ إِنَّاۤ أَنَزَلْنَـٰهُ قُرْءَنَا عَرَبِيَّا ﴾ .

وقِيلَ : إِنّه فيه : ١ _ كـ (إِسْتَبْرَقِ » : فارِسِيّةٌ لِلدِّيباجِ الغَليظِ ، ٢ _ و (قُسْطَاسِ » : رُومِيَّةٌ لِلمُيزانِ ، ٣ _ و (مِشْكَاةٍ » : ١ _ هِنْدِيّةٌ ٢ _ أو حَبَشِيّةٌ لِلكُوَّةِ الّتِي لا تَنْفُذُ.

قُلْنا : هذه الألفاظُ ونحوُها اتَّفَقَ فيها لُغَةُ العَرَبِ ولُغةُ غيرِهِم : كـ « الصّابُونِ » و « التَّنُّورِ » .

قوله : (بتَشْديدِ الرّاءِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٢ ب).

قوله : (العَرَبِيّانِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٢ ب).

قوله : (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ أَيِ المُعرَّبَ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٦٢ ب) : «(والأَصَحُّ : أنَّ غيرَ العَلَم منه) أي مِن المُعَرَّبِ (ليسَ في القُرآنِ)..».

قوله : (وقُسْطَاسٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٢ أُ) بضَمِّ القافِ، وبه قَرَأَ أبو عَمْرٍو ونافِعِ وابْنا كثيرٍ وعامِرٍ وشُعْبةُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وأمّا العَلَمُ الأَعْجَمِيُّ الّذي اسْتَعْمَلَتْه العَرَبُ _ : كـ ﴿ إِبْراهِيمَ ﴾ و ﴿ إِسماعيلَ ﴾ و ﴿ عِزْرائِيلَ ﴾ _ فلا يُسَمَّى : «مُعَرَّبًا ﴾ ، بَل هُو ١ _ مِن تَوافُقِ اللَّغَتَيْنِ مُطْلَقًا ، ٢ _ أو أَعْجَمِيٌّ مَحْضٌ إِنْ وَقَعَ في غيرِ القرآنِ فَقَطْ ، وإنّما مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ على الأوّلِ لِأَصالةِ وَضْعِه في العَجَمِيّةِ .

وهذا ما مَشَىٰ عليهِ «الأَصلُ» هُنا، وكلامُه في «شَرْحِ المُخْتَصَرِ» يَقتضِي أنه يُسَمَّىٰ مُعَرَّبًا.

وبما قَرَّرْتُه عُلِمَ : أنَّ المُعَرَّبَ أَعْجَميُّ الأصلِ.

وقِيلَ : إِنَّ المُعرَّبَ واسِطةٌ بينَ العَجَمِيِّ والعَرَبِيِّ.

ويُشْبِهُ أَنْ لا خِلافَ : بأن يُقالَ : الأوّلُ نَظَرَ إلى أصلِه، والثّاني إلى حالَتِه الرّاهِنةِ.

* 🔆 *

قوله: (وأمّا العَلَمُ الأَعْجَمِيُّ) إلى قولِه: (واسطةٌ بينَ العَجَمِيِّ والعَرَبِيِّ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢ ب): «أمّا العَلَمُ مِن المُعَرَّبِ كـ ﴿ إِبْراهِيمَ ﴾ و ﴿ إِسْماعِيلَ ﴾ فلا خِلافَ في وُقُوعِه في القُرآنِ ؛ لكونِه اسْمَ نَبِيٍّ ، وبما قَرَّرْتُه عُلِمَ : أنّ المُعَرَّبَ عَجَميًّ ، وأنّ العَلَمَ منه يُسَمَّى : «مُعَرَّبًا » كما مَشَىٰ عليه في «شرحِ المُخْتَصَرِ » ، خِلافًا لِما أَفْهَمه وأنّ العَلَمَ منه يُسَمَّى : «مُعَرَّبًا» كما مَشَىٰ عليه في «شرحِ المُخْتَصَرِ » ، خِلافًا لِما أَفْهَمه زِيادتُه في «الله الله العَجَميّ والعَرَبيّ ، ويادتُه في «الله خِلافَ د. » إلخ .

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(اللَّفْظُ) المُسْتَعْمَلُ في معنَّىٰ: إِمَّا (١ _ حَقِيقَةٌ) فَقَطْ: كـ (اللَّسَدِ اللَّسَدِ لِلحَيَوانِ المُفْتَرس.

(٢ _ أَوْ مَجَازٌ) فَقَطْ : كـ « الأَسَدِ » لِلرَّجُلِ الشُّجاع .

(٣ ـ أَوْ هُمَا) أَيْ حقيقةٌ ومَجازٌ (بِاعْتِبَارَيْنِ) : كأَنْ وُضِعَ لُغةً لمعنَى عامٍّ، ثُمَّ خَصَّه ١ ـ الشّرعُ ٢ ـ أو العُرْفُ العامُّ أو الخاصُّ بنَوْعِ منه : ١ ـ كـ «الصَّوْمِ» في اللَّغة للإِمْساكِ ، خَصَّه الشّرعُ بالإِمْساكِ المَعْرُوفِ، ٢ ـ و «الدّابَّةِ» في اللَّغة لِكُلِّ ما يَدِبُّ على الأرضِ ، خَصَّه الشّرعُ بالإِمْساكِ العامُّ بذاتِ الحَوافِرِ ، ٢ ـ والخاصُّ ـ كأهلِ يَدِبُّ على الأرضِ ، خَصَّها ١ ـ العُرْفُ العامُّ بذاتِ الحَوافِرِ ، ٢ ـ والخاصُّ ـ كأهلِ العِراقِ ـ بالفَرَسِ ، فاسْتِعْمالُه ١ ـ في العامِّ حقيقةٌ لُغُويَّةٌ مَجازٌ شَرْعِيُّ أو عُرْفِيُّ ، العِراقِ ـ بالفَرَسِ ، فاسْتِعْمالُه ١ ـ في العامِّ حقيقةٌ لُغُويَّةٌ مَجازٌ شَرْعِيُّ أو عُرْفِيُّ ، ٢ ـ وفي الخاصِّ بالعَكْسِ .

ويَمْتَنِعُ كُونُه حَقَيقَةً ومَجازًا باعْتِبارٍ واحدٍ؛ لِلتَّنافِي بينَ الوَضْعِ أَوَّلًا وثانيًا.

(٤ ـ وَهُمَا) أي الحقيقةُ والمَجازُ (مُنْتَفِيَانِ) عن اللّفظِ (قَبْلَ الإسْتِعْمَالِ)؛
 لأنه مأخوذٌ في حدِّهِما، فإذا انْتَفَى انْتَفَيا.

(ثُمَّ هُوَ) أي اللَّفظُ (مَحْمُولٌ عَلَى عُرْفِ المُخَاطِبِ) _ بِكسرِ الطَّاءِ _ : ١ _ الشَّارِعِ ،

قوله : (في العامِّ) في طبعة الحَلَبيِّ (صُّ٥ٌ) : «بالعامِّ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخ الخَطِّيّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ.

فَفِي الشَّرْعِ الشَّرْعِيُّ ، فَالْعُرْفِيُّ ، فَاللُّغَوِيُّ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

٢ _ أو أهلِ العُرْفِ، ٣ _ أوِ اللُّغةِ :

(١ _ فَفِي) خِطابِ (الشَّرْعِ) المَحْمُولُ عليه : المعنَى (الشَّرْعِيُّ) ؛ لأنه عُرْفُ الشَّرْع ؛ لأنّ النّبيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيانِ الشَّرْعِيَّاتِ .

٢ ـ (ف) إذا لم يكنْ معنى شرعيٌّ أو كانَ وصَرَفَ عنه صارِفٌ فالمَحمُولُ عليه : المَعنَى (الْعُرْفِيُّ) ١ ـ العامُّ أي : اللّذي يَتَعارَفُه جميعُ النّاسِ، ٢ ـ أو الخاصُّ بقَوْم ؛ لأنّ الظّاهرَ إرادتُه ؛ لِتَبادُرِه إلى الأَذْهانِ .

(٣_ فَ) إِذا لَم يَكَنْ مَعنَّىٰ عُرْفِيٌّ، أَو كَانَ وَصَرَفَ عَنه صَارِفٌ فَالْمَحْمُولُ عليه : المَعنَىٰ (اللُّغَوِيُّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِتَعَيُّنِه حِينَئذٍ.

فعُلِمَ :

١ ـ أن ما لَه معَ المَعنَى الشّرعيِّ ١ ـ معنَى عُرْفِيٌّ ٢ ـ أو معنَى لُغَوِيُّ ٣ ـ أو هُما يُحْمَلُ أوّلًا على الشَّرْعيِّ.

٢ _ وأنَّ ما لَه ١ _ معنَّىٰ عُرْفِيٌّ ٢ _ ومعنَّىٰ لُغُويٌّ يُحْمَلُ أَوَّلًا على العُرْفِيِّ.

قوله: (أي اللّذي يَتَعَارَفُه جَميعُ النّاسِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بعدَه (ق ٦٣ أ): «بأن يكونَ مُتَعَارَفًا زَمَنَ الخِطابِ واسْتَمَرَّ»: النسرابَ بَبَرِنَ مُتَعَارَفًا زَمَنَ الخِطابِ واسْتَمَرَّ»: النسرابَ بَبَرِنَ مُتَعَارَفًا زَمَنَ الخِطابِ واسْتَمَرَّ»: النسخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٣ أ). قوله: (أو الخاصُّ بِقَوْم) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٣ أ).

قوله: (وأَنَّ ما لَه معنَّى عُرْفِيٌّ ومعنَّى لُغَويٌّ يُحْمَلُ أَوَّلًا على العُرْفِيِّ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٦٣ أ): «وأنَّ ما لَه معنَّى عُرْفِيٌّ عامٌّ ومعنَّى لُغُويٌّ يُحْمَلُ أَوَّلًا على العُرْفِيِّ العُرْفِيِّ العُرْفِيِّ العُرْفِيِّ .

وَالْأَصَحُ : أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ مَجَازٌ رَاجِحٌ وَحَقِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ تَسَاوَيَا،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪 —

وقِيلَ فيما لَه معنًى شرعيٌّ ومعنًى لُغُويٌّ : مَحْمِلُه في الإِثْباتِ : الشَّرعيُّ وَفْقَ ما مَرَّ ، وفي النَّهْيِ ١ ـ قِيلَ : اللَّفظُ مُجْمَلٌ ؛ إِذْ لا يُمْكِنُ حَمْلُه على الشَّرْعِيِّ ؛ لِوُجُودِ النَّهْيِ ، ولا على اللُّغَوِيِّ ؛ لأنّ النّبيَّ بُعِثَ لِبَيانِ الشَّرعِيَّاتِ ، ٢ ـ وقِيلَ : مَحْمِلُه اللَّغَوِيُّ ؛ لِتَعَذُّرِ الشَّرعِيِّ بالنَّهْي .

قُلْنا: المُرادُ بـ «الشَّرْعِيِّ»: ما يُسَمَّى شرعًا بذلك الإسْمِ صحيحًا كانَ أو فاسدًا، يُقالُ: «صَومٌ صحيحٌ»، و «صومٌ فاسدٌ».

W. 1

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ) في عُرْفٍ (١ _ مَجَازٌ رَاجِحٌ ٢ _ وَحَقِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ) : بأنْ غَلَبَ اسْتِعْمالُه عليها (تَسَاوَيَا) ؛ لِرُجْحانِ كُلِّ منهما مِنْ وَجْهٍ.

وقِيلَ : الحقيقةُ أَوْلَىٰ بالحَمْلِ ؛ لِأَصالَتِها.

وقِيلَ: المَجازُ أَوْلَىٰ ؛ لِغَلَبَتِه.

فلو حَلَفَ: «لا يَشْرَبُ مِن هذا النَّهَرِ» ولم يَنْوِ شيئًا، فالحقيقةُ المُتَعاهَدةُ: الكَرْعُ منه بفيه، والمَجازُ الغالِبُ: الشُّرْبُ ممّا يُغْتَرَفُ به منه: كإناء _ حَنَثَ ١ _ بكُلِّ مِنهما على الأوّلِ، كما جَزَمَ به في «الرَّوْضَةِ» كـ «أَصْلِها» ؛ إعْمالًا لِلَّفظِ في حقيقَتِه ومَجازِه، ٢ _ وبالكَرْعِ دُونَ الشُّرْبِ ممّا يُغْتَرَفُ به على الثّاني، ٣ _ وبالعَكْسِ على الثّالِثِ.

ه تعلینات علی غاینه الوصول ه تعلینات علی غاینه الوصول ه تعلینات علی غاینه الوصول ه تعلین النازیة : تولیم النازیة الناه توله : (فی عُرْف) غیرُ موجود فی نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٣ ب).

قوله : (النَّهَرِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٣ ب) بفتح الهاءِ : **مَنَا الِنَهُ تِ**ب.

وَأَنَّ ثُبُوتَ حُكْمٍ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مُرَادًا مِنْ خِطَابٍ لكِنْ مَجَازًا لَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ المُرَادُ مِنْهُ، فَيَبْقَىٰ الخِطَابُ عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ.

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓 علية الوصول إلى شرح لب الأصول

فتَعْبِيرِي بـ « التَّساوِي » أَوْلَىٰ مِن تَعْبِيرِه بـ « المُجْمَلِ » المُقْتَضِي أنه لا يَحْنَثُ بواحِدٍ مِنهما على الأوّلِ .

فإِن هُجِرَتِ الحقيقةُ قُدِّمَ المَجازُ اتِّفاقًا : كمَن حَلَفَ : «لا يَأْكُلُ مِنْ هذِهِ النَّخْلَةِ» فيَحْنَثُ بِثَمَرِها دُونَ خَشَبِها حيثُ لا نِيّةَ.

وإِن تَساوَيا قُدِّمَتِ الحقيقةُ اتِّفاقًا كما لو كانَتْ غالِبَةً.

W 1000

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّ ثُبُوتَ حُكْمٍ) بدليلٍ : كالإِجْماعِ (يُمْكِنُ كَوْنُهُ) أي الحكمِ (مُرَادًا مِنْ خِطَابِ) له حقيقةٌ ومَجازٌ (لكِنِ) الخِطابُ في ذلك المُرادِ يَكُونُ (مَجَازًا لاَ يَدُلُّ) ذلك الثُبُوتُ (عَلَىٰ أَنَّهُ) أي الحكمَ هو (المُرَادُ مِنْهُ) أي مِنَ الخِطابِ (فَيَبْقَىٰ الخِطَابُ عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ) ؛ لِعَدَمِ الصّارِفِ عنها .

وقالَ جَماعَةٌ: إنّه يَدُلُّ عليه، فلا يَبْقَى الخِطابُ على حقيقتِه؛ إِذْ لم يَظْهَرْ مُسْتَنَدٌ لِلحُكم الثّابِتِ غيرُه.

مِثَالُه : وُجُوبُ التَّيَمُّمِ على المُجامِعِ الفاقِدِ لِلماءِ إِجماعًا يُمْكِنُ كُونُه مُرادًا مِنْ آيةِ : ﴿ أَوْ لَنَمَسْتُهُ ٱلنِسَاءَ ﴾ على وَجْهِ المَجازِ في «المُلامَسةِ» ؛ لأنّها حقيقةٌ في الجَسِّ باليَدِ مَجازٌ في الجِماعِ ، فقالُوا : المُرادُ : الجِماعُ ، فتكونُ الآيةُ مُسْتَنَدَ الإِجْماعِ ، إِذْ لا مُسْتَنَدَ غيرَها ، وإِلّا لَذُكِرَ ، فلا تَدُلُّ على أنّ اللَّمْسَ يَنْقُضُ الوُضُوءَ . الإِجْماعِ ؛ إِذْ لا مُسْتَنَدَ غيرَها ، وإِلّا لَذُكِرَ ، فلا تَدُلُّ على أنّ اللَّمْسَ يَنْقُضُ الوُضُوءَ .

قوله : (مِن آيةِ ﴿ أَوْلَكُمَسْتُمُ ٱللِّسَاءَ ﴾) ﴿ فَلَمْ يَجِّلُهُ وَأَمَاءَ فَتَيَمَّمُواْ ﴾ . اهـ «محلّي» .

الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال 🛸	 	- 477

قُلْنا : يَجُوزُ أَن يكونَ المُسْتَنَدُ غيرَها ، واسْتُغْنِيَ عن ذِكْرِه بذِكْرِ الإِجماعِ ، فَدُللَّ على نَقْضِه الوُضُوءَ وإِن قامَتْ قَرِينةٌ في الآيةِ على إِرادةِ الحِماعِ أيضًا ، فتَدُلُّ على مَسْأَلةِ الإِجْماعِ أيضًا كما قالَ به الشّافِعيُّ فيها ؛ بِناءً على الأصحِّ : أنه يَصِحُّ أن يُرادَ باللّفظِ حقيقتُه ومَجازُه مَعًا .



مَسْأَلَةٌ : اللَّفْظُ : إِنِ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ لِلإِنْتِقَالِ إِلَىٰ لَازِمِهِ فَ«كِنَايَةٌ»،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(اللَّفْظُ: ١ _ إِنِ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ) لا لِذاتِه ، بَل (لِلاِنْتِقَالِ) منه (إِلَىٰ لَازِمِهِ فَ) لهو: («كِنَايَةٌ»): نحوُ: «زيدٌ طويلُ النِّجَادِ» مُرادًا به: طويلُ القامَة ؛ إِذْ

قوله : (مسألةٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٦٤ أ).

قوله : (اللَّفْظُ إِنِ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ لا لِذاتِه بَل لِلاِنْتِقَالِ منه إِلَىٰ لَازِمِهِ فَهو كِنَايَةٌ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ) :

(واللّفظُ إِن أُريدَ) به (لازِمُ مَعْناه) مَعَه أو بدُونِه (ف) هو (كِنايةٌ) نحوُ : «زيدٌ طويلُ النّجادِ» مُرادًا به : طويلُ القامةِ ؛ إِذْ طُولُها لازِمٌ لِطُولِ النّجادِ أي : حَمائِلِ السّيفِ (فهي) قِسْمانِ : (حقيقةٌ) إِن أُريدَ مَعْناه معَ لازِمِه (ومَجازٌ) إِن لم يُرَدْ مَعَه .

(أو لَوَّحَ) اللَّفظُ (بغيرِ مَعْناه ف) هو (تعريضٌ) : كما في قولِه تعالى حِكايةً عنِ الخليلِ ، ﴿ بَلَ فَعَكَهُ كِيرُهُمْ هَاذَا ﴾ : نَسَبَ الفِعْلَ إلى كَبيرِ الأَصْنامِ المُتَّخَذَةِ آلهةً كأنه غَضِبَ أَن تُعْبَدَ الصِّغارُ مَعَه ، والقَصْدُ بذلك : التَّلْوِيحُ لِقَوْمِه العابِدِينَ لها : بأنّها لا تَصْدُحُ أَن تكونَ آلهةً ؛ لأَنّهُم إِذَا نَظَرُوا بعُقُولِهم عَلِمُوا عَجْزَ كبيرِها عن ذلك الفِعْلِ _ أي كَسْرِ صِغارِها _ فَضْلًا عن غيرِه ، والإِلهُ لا يكونُ عاجِزًا ، وسُمِّيَ ذلك : «تَعْرِيضًا» لِفَهْمِ المعنى مِن عُرْضِ اللَّفْظِ أيْ : جانِيه .

(فهو) أي التّعريضُ قِسْمانِ أيضًا (حقيقةٌ ومَجازٌ) بل قد يكونُ كِنايةً ، وبذلك صَرَّحَ السَّكّاكيُّ ، و«الأصلُ» جَرَىٰ علىٰ أنه حقيقةٌ أبدًا .

وما ذُكِرَ مِن أنه حقيقةٌ ومَجازٌ هو بالنِّسْبةِ لِلمَعْنَىٰ الحقيقيِّ والمَجازيِّ ، أمّا بالنِّسْبةِ لِلمَعْنَىٰ التّعريضيِّ فلم يُفِدْه اللّفظُ ، وإِنّما أَفادَه سِياقُ الكلام.

وتَعريفُ «الكِنايةِ» و«التّعريضِ» بما ذُكِرَ مأخوذٌ مِنَ البّيانِيِّينَ . . » إلى آخِرِ ما يأتي هُنا .

طُولُها لازِمٌ لِطُولِ النِّجادِ _ أي : حَمَائِلِ السَّيْفِ _ ، قالَ في «التَّلُويحِ» : «فيَصِحُّ الكلامُ وإِن لم يكنْ لَه نِجادٌ ، بَلْ وإِنِ اسْتَحالَ المَعنَى الحقيقيُّ : ١ _ كما في قولِه الكلامُ وإِن لم يكنْ لَه نِجادٌ ، بَلْ وإِنِ اسْتَحالَ المَعنَى الحقيقيُّ : ١ _ كما في قولِه تعالى : ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطُويِتَكُ بِيمِينِهِ ﴾ ، ٢ _ وقولِه : ﴿الرَّمْنَ عَلَى ٱلْعَرْشِ الْعَرْشِ السَّوَىٰ ﴾ » .

و خَرَجَ بـ « اسْتِعْمالِه في مَعْناه الحقيقيِّ » : المَجازُ ، وبما بَعْدَه : ١ _ الحقيقةُ الصَّريحةُ ٢ _ والتَّعريضُ .

(فَهِيَ) أي الكِنايةُ (حَقِيقَةٌ) غيرُ صريحةٍ كما أَشْعَرَ به كلامُ صاحِبِ «التَّلْخِيصِ»، وصَرَّحَ به السَّكَّاكِيُّ وغيرُه، ومنهمُ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ.

والفَرْقُ بينَها وبينَ «الجمْعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ»: أنَّ المعنَىٰ الحقيقيَّ ١ ـ فيها لم يُردُ لِذاتِه كما مَرَّ ، ٢ ـ وفي الجَمْعِ المذكورِ أُرِيدَ لِذاتِه .

نَعَمْ، قد يُرادُ المعنَى الحقيقيُّ لِذاتِه فيها عندَ السَّكَّاكِيِّ : كقولِك : «آذَيْتَنِي، فَسَتَعْرِفُ» وأنتَ تُريدُ المُخاطَبَ وغيرَه مِنَ المُؤْذِينَ؛ لأنَّ ذلك كلامٌ دالٌّ على معنَىٰ يُقْصَدُ به تَهديدُ كلِّ مُؤْذٍ، وقَد معنَىٰ يُقْصَدُ به تَهديدُ كلِّ مُؤْذٍ، وقَد

قوله : (قالَ في التَّلْوِيحِ فيَصِعُّ الكلامُ) إلىٰ قولِه : (وقولِه ﴿ ٱلرَّمْنَٰنُ عَلَى ٱلْعَـرْشِ ٱسْـتَوَىٰى ﴾) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ).

قوله : (وخَرَجَ باسْتِعْمالِه في مَعْناه إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ).

قوله : (فَهِيَ أَيِ الكِنايةُ حَقِيقَةٌ إلخ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ) بَدَلَه كما مَرَّ : «(فهي) قِسْمانِ : (حقيقةٌ) إِن أُريدَ مَعْناه معَ لازِمِه (ومَجازٌ) إِن لم يُرَدْ مَعَه».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

أَرادَ به تَهديدَهُما ، ففِيه أَرادَ المَعْنَىٰ الحقيقيَّ لِذاتِه فيها ، فالفَرْقُ بينَها وبينَ «الجَمْعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ» : أنّ المعنَىٰ الحقيقيَّ ١ ـ فيها أُرِيدَ لِذاتِه ولِلاِنْتِقالِ ، ٢ ـ وفي الجَمْع المَذْكُورِ لم يُرَدْ لِلاِنْتِقالِ .

ولا حاجَةَ لِقَوْلِ «الأَصلِ» : «فإن لم يُرَدِ المَعْنَى . . » إلخ ؛ لِلْعِلْمِ به مِنْ تَعرِيفِ «المَجاز» فيما مَرَّ .

₩.

(أو) اسْتُعْمِلَ في مَعْناه (مُطْلَقًا) أي ١ ـ الحقيقي ٢ ـ والمَجازي ٣ ـ والكِنائِي (لِلتَّلْوِيحِ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ فَ) هو : («تَعْرِيضٌ») : كما في قولِه تعالى ٣ ـ والكِنائِي (لِلتَّلْوِيحِ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ فَ) هو : (سَتَعْرِيضٌ») : كما في قولِه تعالى حكاية عن الخليل على : ﴿بَلَ فَعَلَهُ رَكِيرُهُمْ هَاذَا ﴾ : نَسَبَ الفِعْلَ إلى كَبيرِ الأصْنامِ المُتَخذَةِ آلهة كأنه غَضِبَ أن تُعْبَدَ الصِّغارُ مَعَه، والقَصْدُ بذلك التَّلْوِيحُ لِقَوْمِه المُتَخذَةِ آلهة كأنه غَضِبَ أن تكونَ آلهة ؛ لأنتهم إذا نظرُوا بعُقُولِهم عَلِمُوا عَجْزَ العابِدِينَ لها : بأنّها لا تَصْلُحُ أن تكونَ آلهة ؛ لأنتهم إذا نظرُوا بعُقُولِهم عَلِمُوا عَجْزَ كبيرِها عن ذلك الفِعْلِ _ أي كَسْرِ صِغارِها _ فَضْلًا عن غيرِه، والإلهُ لا يكونُ عاجِزًا.

وسُمِّيَ ذلك : «تَعْرِيضًا» لِفَهْمِ المعنَىٰ مِن عُرْضِ اللَّفْظِ ـ أَيْ : جانِبِه ـ.

قوله : (لِقَوْلِ الأُصلِ فإِن لم يُرَدِ المَعْنَىٰ إلخ) وهو : «فإِن لم يُرَدِ المعنَىٰ وإِنَّما عُبْرَ بالملزومِ عنِ اللَّازِمِ فهو مَجازٌ».

قوله : (والفَرْقُ بينَها وبينَ الجمْعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ) إلى قولِه : (لِلْعِلْمِ به مِنْ تَعرِيفِ المَجازِ فيما مَرَّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ).

قوله : (مِن عُرْضِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٤ أ) بضم العين : مَنْ تَرْتُونَ.

فَهُوَ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ وَكِنَايَةٌ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(فَهُوَ) أي التّعريضُ ثلاثةُ أقسامٍ : (١ _ حَقِيقَةٌ ٢ _ وَمَجَازٌ ٣ _ وَكِنَايَةٌ) كما صَرَّحَ بِها السَّكَّاكِيُّ، و (الأَصلُ » جَرَىٰ علىٰ أنه حقيقةٌ أبدًا.

وما ذُكِرَ : مِن أنه ١ _ حقيقةٌ ٢ _ ومَجازٌ ٣ _ وكِنايةٌ هُو بالنّسْبَةِ لِلْمَعْنَىٰ ١ _ ١ _ الحقيقيِّ ٢ _ أو المَجازيِّ ٣ _ أو الكِنائيِّ ، أمّا بالنّسبةِ لِلمَعْنَىٰ التَّعْرِيضيِّ فلَم يُفِدْه اللّفظُ ، وإنّما أفادَه سِياقُ الكَلام .

وتَعريفُ «الكِنايةِ» و «التّعريضِ» بما ذُكِرَ مأخوذٌ مِنَ البَيانِيِّينَ ، وهُما مُقابِلانِ لِـ «للصَّرِيحِ» ، وأمّا عندَ الأُصولِيِّينَ والفقهاءِ فـ «الكِنايَةُ» : ما احْتَمَلَ المُرادَ وغيرَه : كـ «أَنْتِ خَلِيّةٌ» في الطَّلاقِ ، و «التّعريضُ» : ما ليسَ صريحًا ولا كِنايةً : كَقُولِهم في «باب القَذْفِ» : «يا ابْنَ الحلالِ» .

وفائِدةُ تسمِيَةِ ١ ـ الكِنايةِ : «حقيقةً» ٢ ـ والتّعريضِ : «حقيقةً» و «مَجازًا» ـ معَ عِلْمِهما مِنْ تَعْرِيفَي «الحقيقةِ» و «المَجازِ» ـ : دَفْعُ تَوَهُّمِ أَنَّهُما لا يُسَمَّيانِ بذلك، معَ أَنَّ بعضَهم خالَفَ في «الكِنايةِ».

* *

ه تعلیقات علی غایة الوصول الله علی ال

قوله : (وفائِدةُ تسمِيَةِ الكِنايةِ حقيقةً والتّعريضِ حقيقةً ومَجازًا) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ ب) : «وفائِدةُ تَسْمِيتِهِما حقيقةً ومجازًا».

قوله : (مع عِلْمِهما) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٤ ب) والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٤٧ أ) : «مع علمِها». 🦀 الحروف 👺

الخُرُوفُ

١ ــ «إِذَنْ» : لِلْجَوَابِ وَالجَزَاءِ قِيلَ : دَائِمًا ، وَقِيلَ : غَالِبًا .

٢ _ وَ ﴿ إِنْ ﴾ : لِلشَّرْطِ ، ..

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ الحُرُوفُ ﴾

أي هذا مَبْحَثُ الحُرُوفِ الَّتِي يَحْتاجُ الفقيهُ إلى معرفةِ مَعانِيها وذُكِرَ معَها أسماءٌ، فَفي التَّعبِيرِ بها تَغليبٌ لِلأكثَرِ على الَمشْهُورِ

أحدُها : («إِذَنْ») مِن نَواصِبِ المُضارع (١ _ لِلْجَوَابِ ٢ _ وَالجَزَاءِ ١ _ قِيلَ : دَائِمًا ، ٢ _ وَقِيلَ : غَالِبًا) وقد تَتَمَحَّضُ لِلجَوابِ :

 ١ ـ فإذا قُلْتَ _ لِمَن قالَ : «أزورُكَ» _ : «إذَنْ أُكْرِمَكَ» فقد أَجَبْتَه وجَعَلْتَ إِكرامَكَ له جَزاءً لِزيارتِه أَيْ : إِن زُرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ.

٢ _ وإذا قُلْتَ _ لمن قالَ : «أُحِبُّكَ» _ : «إِذَنْ أُصَدِّقُكَ» فقد أَجَبْتَه فَقَطْ على القولِ الثَّاني، ومدخولُ «إِذَنْ» فيه مرفوعٌ؛ لإنْتِفاءِ اسْتِقْبالِه المُشْتَرَطِ في نصبِها، ويَتَكلَّفُ الأوّلُ في جَعْل هذا مِثالًا لِلجَزاءِ أيضًا أي : «إِن كُنْتَ قُلْتَ ذلك حقيقةً صَدَّ قُتُكَ».

وسيَأْتِي عَدُّها مِن مَسالِكِ العِلَّةِ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ عِلَّةٌ لِلجَزاءِ.

W

(وَ) الثَّانِي : («إِنْ») بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النَّونِ (١ ــ لِلشَّرْطِ)، وهو : تَعْلِيتُ

_____________ تعليقات على غاية الوصول الله المسهورِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٥ أ).

قوله : (الأوِّلُ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٥ أ) : «القائِلُ بالأوّلِ».

وَلِلنَّفْي ، وَلِلتَّوْكِيدِ.

أَمْرِ عَلَىٰ آخَرَ : نَحُوُ : ﴿ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ .

(٢ _ وَلِلنَّفْيِ) نحوُ ١ _ ﴿ إِنِ ٱلْكَفِيرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ ، ٢ _ ﴿ إِنْ أَرَدُنَآ إِلَّا اللهُ عُرُورٍ ﴾ ، ٢ _ ﴿ إِنْ أَرَدُنَآ إِلَّا اللهُ عُسُنَى ﴾ أَيْ : ما .

(٣ _ وَلِلتَّوْكِيدِ) وهي : الزَّائدةُ : نحوُ : ١ _ «مَا إِن زيدٌ قائمٌ»، ٢ _ «مَا إِن رأيتُ زيدًا».

W.

(وَ) الثَّالثُ : («أُوْ») مِن خُرُوفِ العطفِ :

١ ـ (لِلشَّكِّ) مِنَ المُتَكَلِّمِ : ١ ـ نحوُ : ﴿ قَالُواْ لَيِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ،
 ٢ ـ ونحوُ : «ما أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ ؟ » ، وقولُ الحَرِيرِيِّ : إنّها فيه لِلتّقريبِ رَدَّه ابْنُ هِشام كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ» .

٢ ـ (وَلِلْإِبْهَامِ) على السّامِعِ : نحوُ : ﴿ أَتَنَهَاۤ أَمُرُنَا لَيُلَّا أَوْنَهَارًا ﴾ .

٣ ـ (وَلِلتَّخْيِيرِ) بينَ المُتَعاطِفَينِ سَواءٌ ١ ـ امْتَنَعَ الجمعُ بينَهما : نحوُ : «خُذْ
 مِنْ مالِي دِرْهَمًا أو دِينارًا» ، ٢ ـ أَمْ جازَ : نحوُ : «جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهّادَ».

قُوله : (رَدَّه ابْنُ هِشَامٍ كَمَا بَيَّنْتُه في الحَاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٨٤/٢) عندَ قولِ الأصلِ : «قَالَ الحَرِيرِيُّ : ولِلتَقريبِ : نحوُ : «مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أُو وَدَّعَ ؟» مَا نَصُّه : «رَدَّه ابْنُ هِشَامٍ : بأنه بَيِّنُ الفَسَادِ ، فقالَ : و «أو » فيه إنّما هي لِلشَّكِ على زعمِهم أي المُتَأَخِّرِين ، وإنّما اسْتُفِيدَ التقريبُ مِن إِثْباتِ اشْتِباهِ السَّلامِ بالتوديعِ ؛ إِذ حصولُ ذلك مع تَباعُدِ ما بين الوقتيْنِ مُمْتَنِعٌ أَو مُسْتَبْعَدٌ » . اهـ

وَلِمُطْلَقِ الجَمْعِ ، وَلِلتَّقْسِيمِ ، وَبِمَعْنَى «إِلَى» ، وَلِلْإِضْرَابِ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقَصَرَ ابْنُ مالكِ وغيرُه التّخييرَ على الأوّلِ، وسَمَّوُا النّانيَ بـ «الإِباحةِ»، وقالَ الزَّرْكَشيُّ : «الظّاهرُ : أنّهما قِسْمٌ واحدٌ ؛ لأنّ حقيقةَ الإباحةِ : التّخييرُ ، وإنّما امْتَنَعَ في «خُذْ دِرْهمًا أو دينارًا» لِلقرينةِ العُرفيّةِ ، لا مِن مَدْلُولِ اللّفظِ ، كما أنّ الجمعَ بينَ العُلماءِ والزُّهّادِ وصفُ كمالٍ ، لا نَقْصٍ ».

٤ _ (وَلِمُطْلَقِ الجَمْعِ) كالواوِ: نحوُ:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ ﴿ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا أَيْ وَعَلَيْهَا فُجُورُهَا أَي : وعليها.

٥ _ (وَلِلتَّقْسِيمِ) : ١ _ نحوُ : «الكَلِمةُ : ١ _ اسْمٌ ، ٢ _ أو فِعْلٌ ، ٣ _ أو حرفٌ » أيْ : مُقَسَّمةٌ إلى الثّلاثةِ تقسيمَ الكُلِّيِّ إلى جُزْئِيّاتِه ، فتَصْدُقُ على كُلِّ منها ، ٢ _ ونحوُ : «السَّكَنْجَبِيْنُ : ١ _ خَلِّ ، ٢ _ أو ماءٌ ، ٣ _ أو عَسَلٌ » تَقْسِيمُه إلى الثّلاثةِ تقسيمُ الكُلِّ إلى أجزائِه ، فلا يَصْدُقُ على كُلِّ منها .

٦ _ (وَبِمَعْنَى «إِلَى») المُساوِيةِ لِـ «إِلَّا»، فتنْصِبُ المضارعَ بـ «أَنْ» مُضْمَرَةً : نحو : «لَأَلْزَمَنَكَ أو تَقْضِينِي حَقِّي» أيْ : إلى أَن تَقْضِينِيه.

٧ - (وَلِلْإِضْرَابِ) كـ (حَبُلُ : نحوُ : ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِأْتَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بَلْ يَزِيدُونَ ، أَخْبَرَ عنهم أوّلًا بأنّهُم مائةُ ألفٍ ؛ نَظَرًا لِغَلَطِ النّاسِ ، مَعَ عِلْمِه تعالى بأنّهم يَزِيدُونَ ؛ نَظَرًا لِلواقِعِ ضارِبًا عنه غَلَطِ النّاس .

وما ذُكِرَ مِن أَنَّ «أَوْ» لِلمَذْكُوراتِ هو مذهبُ المُتَأَخِّرِينَ، وأمّا مذهبُ المُتَقَدِّمِينَ فهِي لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أوِ الأشياءِ، وغيرُه إنّما يُفْهَمُ بالقَرائِنِ، وقالَ ابْنُ

٤ - وَ«أَيْ» بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ : لِلتَّفْسِيرِ ، وَلِيْدَاءِ الْبَعِيدِ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

هِشام والسَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : «إِنَّه التَّحقيقُ».

(M)

(وَ) الرّابِعُ : («أَيْ» بِالْفَتْحِ) لِلهمزةِ (وَالتَّخْفِيفِ) لِلياءِ :

١ _ (لِلتَّفْسِيرِ) إِمَّا ١ _ بمُفرَدٍ : نحوُ : «عِنْدِي عَسْجَدٌ أَيْ : ذَهَبٌ»، وهو
 ١ _ بَدَلٌ ٢ _ أو عطفُ بَيانٍ ، ٢ _ أو بجُمْلةٍ : نحوُ :

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُلْنِبٌ ﴿ وَتَقْلِينَنِي لِكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

فه (الله عَنْ مُذْنِبٌ) تفسيرٌ لما قبلَه ؛ إِذْ مَعْناه : (التَّنْظُرِينَ إِلَيَّ نَظَرَ مُعْضِبٍ ، ولا يكونُ ذلك إِلّا عن ذَنْبٍ) ، واسْمُ (الكنّ) ضميرُ الشّأنِ ، وخبرُ ها الجملةُ بعدَه ، وقُدِّمَ مفعولُ (القَّلِي) لِلاخْتِصاصِ ، أي : لا أَتْرُكُكِ ، بخِلافِ غَيْرِكِ .

٢ ـ (وَلِنِدَاءِ الْبَعِيدِ) حِسَّا أو حُكمًا (فِي الْأَصَحِّ) فإن نُودِيَ بها القريبُ فَمَجازٌ.

قُوله: (وما ذُكِرَ مِن أَنَّ أَوْ لِلمَذْكُوراتِ) إلىٰ قولِه: (وقالَ ابْنُ هِشامِ والسَّعْدُ التَّفْتازانيُّ إِنَّه التَّحقيقُ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٦ أ): «قالَ ابْنُ هِشامِ: «والتّحقيقُ: أنّ «أو» موضوعةٌ لأحدِ الشّيئيْنِ أوِ الأشياء، وهو ما عليه المُتَقَدِّمُون، وقد تأتي بمعنَىٰ «بَلْ»، وبمعنَىٰ الواوِ، وأمّا بقيّةُ المَعاني فمُسْتَفادةٌ مِن غيرِها». انْتَهَىٰ».

قوله : (وقُدِّمَ مفعولُ أَقْلِي لِلاخْتِصاصِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٦٦ أ) : «مُقَدَّمًا فيها المفعولُ لِلِاخْتِصاصِ» ·

قوله : (أي لا أَتْرُكُكِ بِخِلافِ غَيْرِكِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٦ أ).

٥ ـ وَبِالتَّشْدِيدِ : لِلشَّرْطِ، وَلِلاِسْتِفْهَامِ، ومَوْصُولَةً، وَدَالَّةً عَلَىٰ كَمَالِ،
 وَوُصْلَةً لِنِدَاءِ مَا فِيهِ «أَلْ».

الوصول إلى شرح لب الأصول الله على المسلم

وقِيلَ : هي لِنِداءِ القريبِ : نحوُ : «أَيْ رَبِّ»، وهو قريبٌ ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ فَإِنِي قَرِيبُ ﴾ .

وقِيلَ : لِنِداءِ المُتوَسِّطِ.

والتّرجيحُ مِن زِيادتِي.

- (وَ) الخامِسُ : («أَيُّ") بالفتح وَ(بِالتَّشْدِيدِ) : اسْمٌ :
- ١ _ (لِلشَّرْطِ) : نحوُ : ﴿ أَيِّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدُونِ عَلَىٰٓ ﴾ .
 - ٢ _ (وَلِلاِسْتِفْهَام) : نحوُ : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتُهُ هَاذِهِ ٓ إِيمَانَا ﴾ .
- ٣ (و) تأتي (مَوْصُولَةً) : نحو : ﴿ لَنَانِعَنَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُ ﴾ أي : الّذي هُو أَشَدُّ.
- ٤ _ (وَدَالَّةُ عَلَىٰ كَمَالٍ) : بأن تكونَ ١ _ صفةً لِنَكِرَةٍ ٢ _ أو حالًا مِن مَعْرِفةٍ : نحوُ : ١ _ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ» أَيْ : كامِلٍ في صِفاتِ الرُّجُولِيَّةٍ ، ٢ _ و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ رَجُلٍ» أَيْ : كامِلًا في صفاتِ الرُّجُولِيَّةِ .
 ٢ _ و «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ رَجُلٍ» أَيْ : كامِلًا في صفاتِ الرُّجُولِيَّةِ .
 - ه _ (وَوُصْلَةً لِنِدَاءِ مَا فِيهِ «أَلْ») : نحوُ : ﴿ يَتَأَيُّهُمَا ٱلْإِنسَانُ ﴾ .

أمّا «إِي» _ بالكسرِ وسُكُونِ الياءِ _ فحَرْفُ جَوابٍ بِمَعْنَىٰ : «نَعَمْ» ، ولا يُجابُ بِها إلّا مَعَ القَسَمِ : نحوُ : ﴿ وَيَسْتَنْبِعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُ إِى وَرَبِّىۤ إِنَّهُ وَلَحَقُّ ﴾ ، ولا وتُرِكَتْ ؛ لِقِلَّةِ احْتِياجِ الفقيهِ إليها .

[﴿] تُعلِيقات على غاية الوصول ﴿ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُ عَل عَلَيْهِ عَل

 ٦ ـ وَ«إِذْ» : لِلْمَاضِي ظَرْفًا، وَمَفْعُولًا بِهِ، وَبَدَلًا مِنْهُ، وَمُضَافًا إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ ، وَكَذَا لِلْمُسْتَقْبَل ، . 🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

(وَ) السَّادِسُ : (﴿إِذْ ») : اسْمٌ (لِلْمَاضِي :

١ _ ظَرْفًا) وهو الغالِبُ: نحوُ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ أيْ : وَقْتَ إِخْراجِهِم لَه.

٢ _ (وَمَفْعُولًا بِهِ) علىٰ قولِ الأَخْفَشِ وغيرِه : إِنَّهَا تَخْرُجُ عَنِ الظُّرْفِيَّةِ : نحوُ : ﴿ وَٱذْكُرُوٓا ۚ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ أي : اذْكُرُوا حالَتَكم هذِه.

٣ _ (وَبَدَلًا مِنْهُ) أي مِنَ المفعولِ بِه : نحوُ : ﴿ اَذْكُرُواْ نِعْـمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُو أَنْبِيَآءَ ﴾ الآيةَ ، أي : اذْكُرُوا النِّعْمَةَ الَّتِي هي الجَعْلُ المَذْكُورُ.

٤ _ (وَمُضَافًا إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ) : ١ _ نحو : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغُ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ، ٢ _ ونحو : (يَوْمِئِذِ) .

ه _ (وَكَذَا) تأتي (لِلْمُسْتَقْبَل) ظَرْفًا في الأَصَحِّ : نحوُ : ﴿ فَسَوْفَ يَعَلَمُونَ الْأَغَلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ ·

وقِيلَ : ليستْ لِلمُسْتَقْبَلِ ، واسْتِعْمالُها فيه في هذه الآية لِتَحَقُّقِ وُقُوعِه كالماضِي

قوله : (ونحوُ يَوْمِئِذٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٦ ب).

قوله : (تأتي) ساقِطٌ في كثيرٍ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَبيّ (ص٥٦)، وهو ثَابِتٌ فِي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٦٦ ب) : وَلَيْا َ اللَّهِ اللَّهِ وَالنَّسْخَةِ الأَزْهَرِيّةِ رقم ٢٢٥٨ (قَ ٤٨ تُب): وَكُذَاتَا لِيَ الْمُسْتِنْةِ لَلْ ، وكذا في الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ٤١ أ).

وَلِلتَّعْلِيلِ حَرْفًا ، وَلِلْمُفَاجَأَةِ كَذلِكَ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

مثلُ : ﴿ أَنَّ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ .

٦ _ (وَلِلتَّعْلِيل حَرْفًا) في الأَصَحِّ كـ «للام التّعليل».

وقِيلَ : ظَرْفًا بِمَعْنَىٰ «وَقْتٍ» ، والتّعليلُ مُسْتَفادٌ مِن قُوَّةِ الكَلام.

: نحوُ : «ضَرَبْتُ العَبْدَ إِذْ أَساءَ» أي : ١ ـ لِإساءَتِه ٢ ـ أو وَقْتَ إِساءَتِه ، وظاهِرٌ أنَّ الإِساءةَ عِلَّةٌ للضَّرْب.

٧ _ (وَلِلْمُفَاجَأَةِ) : بأن تكونَ بَعْدَ ١ _ «بَيْنَا» ٢ _ أو «بَيْنَمَا» (كَذلِكَ) أي حَرْفًا (فِي الْأَصَحِّ).

وقِيلَ : ظرفُ مَكانٍ.

وقِيلَ : ظرفُ زَمانٍ.

: نحوُ : «بَيْنَا _ أو بَيْنَما _ أَنَا واقِفٌ إِذْ جاءَ زيدٌ» أي : فاجَأَ مَجيئُه ١ _ وُقُوفِي ٢ _ أو مَكانَه ٣ _ أو زَمانَه .

وقِيلَ : ليستْ لِلمُفاجَأَةِ، وهي في ذلك ونحوِه زائدةٌ؛ لِلإغْتِناءِ عنها كما تَركَها منه كثيرٌ مِنَ العَرَبِ.

فقولي : «في الأصحِّ» راجعٌ إلى الثّلاثةِ قَبْلَه.

وتصحيحُ «الحَرْفِيّةِ» في الثّانِيَةِ معَ ذِكْرِها في الأخيرةِ بقولي : «كَذَلِكَ» مِن زِيادتي (٢).

ه تعليفات على غاية الوصول المستخدِّق الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٧ أ) : (طَرفُ) مرفوعٌ كما ضُبِطُ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٧ أ) : المُوْضِعَيْنِ : (طَرفُ) مرفوعٌ كما ضُبِطُ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٧ أ) : المُوْسِعِيْنِ وَمَبِ لِطَرْفُ.

قوله (وتصحيحُ الحَرْفِيّةِ في الثّانِيَةِ معَ ذِكْرِها في الأخيرةِ بقولي كَذلِكَ مِن زِيادتي)=

٧ _ وَ «إِذَا» : لِلْمُفَاجَأَةِ حَرْفًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ ظَرْفًا مُضَمَّنَةً مَعْنَىٰ الشَّرْطِ

ومعنَىٰ «المُفاجَأةِ» _ كما قالَ ابْنُ الحاجِبِ _ : حُضُورُ الشَّيءِ مَعَكَ في وَصْفٍ مِن أوصافِك الفِعْلِيَّةِ .

(وَ) السّابعُ : («إِذَا» :

١ ــ لِلْمُفَاجَأَةِ) : بأن تكونَ بينَ جُمْلَتَيْنِ ثانِيتُهما اسْمِيَّةٌ (حَرْفًا فِي الْأَصَحِّ)
 لأنّ المُفاجَأةَ معنَّىٰ مِنَ المَعانِي كالإسْتِفْهامِ والنَّفْيِ، والأصلُ فيها : أن تُؤدَّىٰ بالحُرُوفِ.

وقِيلَ : ظرفُ مَكانٍ .

وقِيلَ : ظرفُ زَمانٍ.

: نحوُ : «خَرَجْتُ فإِذا زيدٌ واقِفٌ» أيْ : فاجَأَ وُقُوفُه ١ ـ خُرُوجِي ٢ ـ أو مَكانَه ٣ ـ أو زَمانَه.

وهلِ الفاءُ فيها ١ _ زائِدةٌ لازِمةٌ ، ٢ _ أو عاطِفةٌ ، ٣ _ أو سَبَبِيَّةٌ مَحْضَةٌ ؟ : أقوالٌ .

٢ ـ (وَلِلْمُسْتَقْبَلِ ظَرْفًا مُضَمَّنَةً مَعْنَىٰ الشَّرْطِ غَالِبًا) فيُجابُ بما يُجابُ بِه
 الشّرطُ : نحوُ : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ الآية .

قوله : (فيُجابُ بما يُجابُ به الشّرطُ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٧ أ) : «فيُجابُ بما يُصَدَّرُ بالفاءِ».

قوله : (نحوُ ﴿ إِذَا جَـآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ الآيةَ) والجَوابُ : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ الآيةَ. اهـ

﴾ الحروف ﴾ ______

وَلِلْمَاضِي وَالحَالِ نَادِرًا.

٨ ـ وَ«الْبَاءُ» : لِلْإِلْصَاقِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا، وَلِلتَّعْدِيَةِ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وقد لا تُضَمَّنُ معنَىٰ الشَّرطِ: نحوُ: «آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ» أَيْ: وقتَ احْمِرارِه.

٣، ٤ _ (وَلِلْمَاضِي وَالحَالِ نَادِرًا) : ١ _ نحوُ : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا يَجَرَوَّ ﴾ الآية ؛ فإنّها نَزَلَتْ بعدَ الرُّوْيَةِ والإنْفِضاضِ ، ٢ _ ونحوُ : ﴿ وَٱلْتِلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ؛ إِذْ غَشَيانُه _ أي : طَمْسُه آثارَ النّهارِ _ مُقارِنٌ له .

W.

(و) الثَّامِنُ : (الباءُ :

١ ـ لِلْإِلْصَاقِ) وهو أصلُ مَعانِيها (١ ـ حَقِيقَةً) : نحوُ : «به داءً» أيْ : أُلْصِقَ به (٢ ـ وَمَجَازًا) : نحوُ : «مَرَرْتُ بِزيدٍ» أيْ : أَلْصَقْتُ مُرُورِي بمَكانٍ يَقْرُبُ منه ؛
 إِذِ المُرُورُ لم يُلْصَقْ بزيدٍ .

٢ ـ (وَلِللَّعْدِيَةِ) كالهمزة في تَصْيِيرِ الفاعِلِ مفعولًا: نحوُ: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ أيْ : أَذْهَبه، وفَرَقَ الزَّمَخْشَريُّ بينَهما: بأنّ الأوّلَ أَبْلَغُ؛ لأنه يُفِيدُ أنّ الفاعِلَ أَخَذَ النُّورَ وأَمْسَكَه، فلم يَبْقَ منه شيءٌ، بخِلافِ الثّاني.

- 🗞 تعليقات على غاية الوصول 😵

«شرح المحلي» (۲۷۹/۱).

قوله : (نحوُ ﴿ وَإِذَا رَأُواْ يَجَدَرُهُ ﴾ الآية) تَتِمَّتُها : ﴿ أَوْ لَهُوَّا ٱنفَضُّوَاْ إِلَيْهَا ﴾ . قوله : (غَشَيانُه) بفتح الغَيْنِ والشِّين كما في «القامُوسِ المُحيطِ».

قُولُه : (يَقْرُبُ منه) في طبعةِ الحَلَمِيِّ (ص٥٧) : «يَقْرُبُ منه المُرُورُ؛ إِذِ المُرُورُ..» إلخ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٩٨).

قوله : (وفَرَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ بَينَهما إلخ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٧ ب) :

وَلِلسَّبَبِيَّةِ، وَلِلْمُصَاحَبَةِ، وَلِلظَّرْفِيَّةِ، وَلِلْبُدَلِيَّةِ، وَلِلْمُقَابَلَةِ، وَلِلْمُجَاوَزَةِ،

٣ _ (وَلِلسَّبَبِيَّةِ) : نحوُ : ﴿ فَكُلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ـ ﴾ ، ومِنْها : الاِسْتِعانةُ : بأن تَدْخُلَ الباءُ على آلةِ الفِعْلِ : نحوُ : «كَتَبْتُ بِالقَلَمِ» ، فإدْراجِي لَها في السَّبَيِّةِ ـ كابْنِ مالِكِ _ أَوْلَىٰ مِن عَدِّهَا قِسْمًا برَأْسِه كما فَعَلَه «الأَصْلُ» .

٤ _ (وَلِلْمُصَاحَبَةِ) : ١ _ بأن تكونَ الباءُ بمعنى «مَعَ» ٢ _ أو يُغْنِيَ عنها وعَن مَصْحُوبِها الحالُ ، ولهذا تُسَمَّىٰ بـ «الحالِ» : نحو : ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾ أيْ : ١ _ مَعَ الحقِّ ٢ _ أو مُحِقًّا .

٥ _ (وَلِلظَّرْفِيَّةِ) ١ _ المَكانيَّةِ ٢ _ أوِ الزَّمانيَّةِ : نحوُ : ١ _ ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرِ ﴾ ، ٢ _ و ﴿ نَجَيْنَاهُم بِسَحَرِ ﴾ .

٦ ـ (وَلِلْبَدَلِيَّةِ) : بأن يَحُلَّ مَحَلَّها لفظُ «بَدَلِ» : كقولِ عُمَرَ ﴿ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُه

٧ _ (وَلِلْمُقَابَلَةِ) وهي : الدّاخِلةُ على الأَعْواضِ : نحوُ : ١ _ «اشْتَرَيْتُ فَرَسًا بدِرْهَمٍ» ، ٢ _ ﴿ وَلَا تَشْتَرُواْ بِاَيْتِي ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ .

٨ _ (وَلِلْمُجَاوَزَةِ) : كـ ((حَمَنْ)) : نحو : ﴿ سَأَلَ سَاآبِلُ بِعَذَابِ وَاقِعٍ ﴾ أي : عنه .
 ٣ - (وَلِلْمُجَاوَزَةِ) : كـ ((حَمَنْ)) : نحو : ﴿ سَأَلَ سَاآبِلُ بِعَذَابِ وَاقِعٍ ﴾ أي : عنه .

«والفرقُ بينَهما : أنَّ الأوّلَ أبلغُ ؛ لأنه يُفيدُ أنه لَم يَبْقُ مِن النُّورِ شيءٌ ، بخِلافِ النّاني».

قوله : (أو يُغْنِيَ) بالياءِ كما في مُعْظَمِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الْفتحِ (ص٢٩٨)، وفي بعضِها وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٧) : «أو تُغْنِي» بالتّاءِ.

قوله : (نحوُ ﴿ سَأَلَ سَآبِلُ بِعَذَابِ وَاقِعٍ ﴾ أي عنه) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٨ أ)

وَلِلاِسْتِعْلَاءِ ، وَلِلْقَسَم ، وَلِلْغَايَةِ ، وَلِلتَّوْكِيدِ ، وَكَذَا لِلتَّبْعِيضِ فِي الْأَصَحِّ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٩ _ (وَلِلاِسْتِعْلَاءِ) : كـ ((عَلَى) : نحو : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰكِ مَنْ إِن تَـأْمَنُـهُ
 بِقِنطَادِ ﴾ أي : عليه .

(١٠ _ وَلِلْقَسَمِ) : نحوُ : «بالله لَأَفْعَلَنَّ كذا» .

١١ _ (وَلِلْغَايَةِ) كـ « إِلَىٰ » : نحو : ﴿ وَقَدْ أَخْسَنَ بِنَ ﴾ أي : إِلَيَّ ، وبعضُهم ضَمَّنَ «أَحْسَنَ » معنَىٰ «لَطَفَ » .

١٢ ـ (وَلِلتَّوْكِيدِ) وهي : الزّائِدةُ ١ ـ مَعَ الفاعِلِ ، ٢ ـ أو المفعولِ ، ٣ ـ أو المُبْتَدَاِ ، ٤ ـ أو المُبْتَدَاِ ، ٤ ـ أو الخبرِ : نحوُ : ١ ـ ﴿ كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ، ٢ ـ ﴿ وَهُزِي ٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ، ٣ ـ و ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ, ﴾ .

١٣ _ (وَكَذَا لِلتَّبْعِيضِ) كـ «مِنْ» (فِي الْأَصَحِّ) : نحوُ : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ أي : منها.

وقِيلَ : ليستْ له ، و «يَشْرَبُ» في الآيةِ بمعنَىٰ «يَرْوَىٰ» أو «يَلْتَذُّ» مَجازًا ، والباءُ سَبَبِيّةٌ .

W

بَدَلَه : «نحوُ : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَاءُ بِٱلْغَمَامِ ﴾ أي عنه».

قوله : (لِلْعَطْفِ بِإِضْرَابٍ أي مَعَه) إلىٰ قولِه : (مُوجَبًا أم غيرَه) عِبارةُ نُسْخةِ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

٢ _ و «اضْرِبْ زيدًا بَلْ عمرًا» _ تَنْقُلُ حُكْمُ المَعطوفِ عليهِ _ فيصيرُ كأنه مسكوتٌ عنه _ إلى المعطوفِ ، ٢ _ و في غيرِه _ نحوُ : ١ _ «مَا جاءَ زيدٌ بَل عمرٌو» ، ٢ _ و «لا تَضْرِبْ زيدًا بل عمرًا» _ تُقَرِّرُ حكمَ المعطوفِ عليه وتَجْعَلُ ضِدَّه لِلمعطوفِ .

(٢ _ وَلِلْإِضْرَابِ فَقَطْ) أي دُونَ العَطْفِ : بأنْ وَلِيَها جملةٌ.

وقولي: ١ ـ «بإِضْرابِ» ٢ ـ مَع «فَقَطْ» مِن زِيادتي، وبِهِما عُلِمَ: أنّ الإِضْرابَ أَعَمُّ مِنَ العَطْفِ، لا مُبايِنٌ له، بخِلافِ كلام «الأصلِ».

والحاصِلُ : أنّ «بَلْ» ١ ـ لِلعَطفِ والإِضرابِ إِنْ وَلِيَها مُفْرَدٌ، ٢ ـ ولِلإِضرابِ فَقَطْ إِنْ وَلِيَها جملةٌ، وهي فيه حَرْفُ ابْتِداءِ، لا عاطِفةٌ عندَ الجمهورِ.

قوله: (تَنْقُلُ) في بعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَرِيّةِ وطبعةِ الحَلَبِيِّ (ص٥٥): «انْتَقَلَ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق٦٨ أ) وكثيرٍ مِن النُّسَخِ الأَّزْهَرِيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٠٠).

قوله : (وتَجْعَلُ ضِدَّه لِلمعطوفِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق٦٨ أ) بعدَه زِيادةُ : «وبذلك عُلِمَ : أنه لا تَنافِيَ بينَ العَطْفِ والإِضْرابِ ، بخِلافِ ظاهِرِ عِبارةِ «الأصلِ» ، وقد أَوْضَحْتُه في «الحاشِيةِ» :

العلميف عليه وتحمل من المعطوف وبدلك علم الدلا أفي بن العلف والكهزاب بخلاف طاع عبارة الاصل وقد أوسم

قوله : (ولِلْإِضْراَبِ فَقَطْ أي دُونَ العَطْفِ) إلىٰ قولِه : (مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق٦٨ ب).

قوله: (والحاصِلُ أنّ بَلْ لِلعَطفِ والإِضرابِ) إلىٰ قولِه: (لا عاطِفةٌ عندَ

إِمَّا لِلإِبْطَالِ أَوْ لِلإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَىٰ آخَرَ.

١٠ ـ وَ (بَيْدَ) : بِمَعْنَى (غَيْرٍ) ، وَبِمَعْنَى (مِنْ أَجْلٍ) ، وَمِنْهُ : (بَيْدَ أَنِّي مِن قُرَيْشٍ) فِي الأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

والإِضْرابُ بِهذا المعنَىٰ : (١ _ إِمَّا لِلإِبْطَالِ) لِما وَلِيَتْه : نحوُ : ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ عَلَىٰ المَ

(٢ _ أَوْ لِلاِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَىٰ آخَرَ): نحوُ: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَنَّ يَنْطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْرَ لَا يُظْلَمُونَ ۞ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةِ مِّنْ هَاذَا وَلَهُمْ أَعْمَالُ مِّن دُونِ ذَالِكَ هُمْرَ لَهَا عَلِمِلُونَ ﴾: فما قَبْلَ «بَلْ» فيها علىٰ حالِه.

W:

(وَ) العاشِرُ : («بَيْدَ») : اسْمٌ مُلازِمٌ لِلنَّصْبِ والإِضافةِ إلى «أَنَّ» وصِلَتِها :

١ _ (بِمَعْنَىٰ «غَيْرٍ») : نحو : «إِنّه كثيرُ المالِ بَيْدَ أَنّه بَخيلٌ».

٢ ـ (وَبِمَعْنَىٰ «مِنْ أَجْلٍ»، وَمِنْهُ) خبرُ : «أَنَا أَفْصَحُ مَن نَطَقَ بالضّادِ (بَيْدَ أَنِي مِن قُرَيْشٍ» فِي الأَصَحِّ) أي : الَّذينَ هُم أَفْصَحُ مَن نَطَقَ بِها، وأَنا أَفْصَحُهُمْ، وخَصَّها بالذِّكْرِ لِعُسْرِها علىٰ غيرِ العَرَبِ، والمعنَىٰ : أَنا أَفْصَحُ العَرَب.

وقِيلَ : إِنَّ «بَيْدَ» فيه بِمعنَىٰ «غَيْرَ» ، وأنّه مِن تأكيدِ المَدْحِ بما يُشْبِهُ الذَّمَّ. وقَولي : «في الأصحِّ» مِن زِيادتي .

قوله : (والإِضْرابُ بِهذا المعنَىٰ إِمَّا لِلإِبْطَالِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق٦٨ ب) : «(وهو) أي الإِضْرابُ (إِمَّا للإِبْطالِ)..».

١١ ـ وَ «ثُمَّ» : حَرْفُ عَطْفٍ : لِلتَّشْرِيكِ ، والمُهْلَةِ ، والتَّرْتِيبِ فِي الْأَصَحِّ . ١٠ ـ وَ «ثُمَّ» : حَرْفُ عَطْفٍ : لِلتَّشْرِيكِ ، والمُهْلَةِ ، والتَّرْتِيبِ فِي الْأَصَحِّ .

(وَ) الحادِيَ عَشَرَ: («ثُمَّ»: حَرْفُ عَطْفِ: ١ ـ لِلتَّشْرِيكِ) في الإِعْرابِ والحُكْمِ (٢ ـ والمُهْلَةِ ٣ ـ والتَّرْتِيبِ) ١ ـ المَعْنَوِيِّ ٢ ـ والذِّكْرِيِّ (فِي الْأَصَحِّ): تقولُ: «جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو»: إِذا شارَكَ زيدًا في المَجيءِ وتَراخَىٰ مَجيئُه عن مَجيئِه.

وقِيلَ : قد تكونُ زائِدةً ، فلا تكونُ عاطِفةً ، فلا تكونُ لِشيءٍ مِن ذلك : كقولِه تعالىٰ : ﴿ حَتَىٰ إِذَا ضَاقَتَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ ﴾ ؛ فإنها زائِدةٌ ؛ لأنّ مدخولَها جَوابُ ﴿ إِذَا » . ﴿ إِذَا » .

وقِيلَ : لا تُفيدُ المُهْلَةَ ؛ لِقولِ الشَّاعِرِ :

كَهَ زَّ الرُّدَيْنِ يَّ تَحْتَ العَجاجِ ﴿ جَهَ جَرَىٰ فِي الْأَنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ إِلْاَ الرُّمْحِ يَعْقُبُ جَرْيَ الهَزِّ فِي الأَنابِيبِ.

قوله : (إِذَا شَارَكَ زِيدًا فِي المَجِيءِ وتَراخَىٰ مَجِيئُه عن مَجيئِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٨ ب) : «إِذَا تَراخَىٰ مَجيئُه عن مَجيءِ زيدٍ».

قوله : (وقِيلَ قد تكونُ زائِدةً فلا تكونُ عاطِفةً فلا تكونُ لِشيءِ مِن ذلك كقولِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٨ ب) : «وقيلَ : لا يُفيدُ التّشريكَ ؛ لقولِه تعالى . . » إلخ .

قوله : ﴿ لِيَــتُوبُوا ﴾) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٦٨ ب).

قوله : (فإِنّها زائِدةٌ لأنّ مدخولَها جَوابُ إِذا) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٨ ب) : «فإنّها زائِدةٌ، فلا تكونُ لِلتّشريكِ» ·

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول كالمستحمد

وقِيلَ : لا تُفيدُ التّرتيبَ ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ ؛ إِذْ شَهادةُ الله مُتَقَدِّمَةٌ على المَرْجع .

وأُجِيبَ عَنِ الأَوِّلِ: ١ ـ بأنَّ «إِذَا» فيه لِمُجَرَّدِ الظَّرْفِ، ٢ ـ وبأنَّ جوابَها مُقَدَّرٌ ١ ـ أي : تابَ عليهم، و﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمُّ ﴾ تأكيدٌ، ٢ ـ أو مَعْناه : اسْتَدامَ التَّوْبَةُ ، ومَعْنَى المُقَدَّرِ : أَنْشَأَها.

وعنِ الثَّانِي : بأنه تُوسِّعَ في «ثُمَّ» بإيقاعِها فيه مَوْقِعَ الفاءِ.

وعنِ النّالِثِ : ١ _ بأنّها اسْتُعْمِلَتْ فيه لِلتّرتيب الإِخْبارِيِّ ، ٢ _ وبأنه تُوسِّعَ فيها بإيقاعِها فيه مَوْقِعَ الواو .

W

(وَ) الثَّانيَ عَشَرَ : («حَتَّىٰ» :

١ ـ لاِنْتِهَاءِ الْغَايَةِ غَالِبًا) وهي حِينَئَذٍ :

١ - إِمّا جارَّةٌ ١ - لِاسْمٍ صريحٍ : نحوُ : ﴿ سَلَامُ هِى حَتَىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ،
 ٢ - أو مُؤَوَّلٍ مِن ﴿ أَنْ ﴾ والفِعْلِ : نحوُ : ﴿ لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ حَتَىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ أي : إلى رُجُوعِه .

وَلِلاِسْتِثْنَاءِ نَادِرًا، وَلِلتَّعْلِيل.

٢ ـ وإِمّا عاطِفةٌ لِرَفيعٍ أو دَنِيٍّ : نحوُ : «ماتَ النّاسُ حتّى الأُنبِياءُ» ، و «قَدِمَ الحُجَّاجُ حتّى المُشاةُ» .

٣ _ وإِمَّا ابْتِدائِيَّةٌ : بأَنْ يُسْتَأْنَفَ بعدَها جملةٌ : ١ _ إِمَّا اسْمِيَّةٌ : نحوُ :

فما زالَتِ الْقَتْلَى تَمُّجُّ دِماءَها ﴿ بِدَجْلَةَ حَتَّى مِاءُ دَجْلَةَ أَشْكُلُ ٢ _ أو فِعْليَّةٌ : نحوُ : «مَرضَ فُلانٌ حتّى لا يَرْجُونَه».

٢ _ (وَلِلاسْتِثْنَاءِ نَادِرًا): نحو :

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَماحَةً ﴿ حَتَّىٰ تَجُودَ ومَا لَدَيْكَ قَلِيلُ أي : إِلَّا أَن تَجُودَ، وهو اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ.

٣ _ (وَلِلتَّعْلِيلِ) : نحوُ : «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ» أي : لِتَدْخُلَها .

(وَ) الثَّالَثَ عَشَرَ : ((رُبَّ » : حَرْفٌ فِي الْأَصَحِّ) هذا مِن زِيادَتي .

وقِيلَ : اسْمٌ.

وعلى الوَجْهَيْنِ تَرِدُ:

١ ـ (لِلتَّكْثِيرِ) : نحو : ﴿ رُّبَهَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ ؛ إِذْ يَكْثُرُ منهم تَمَنِّي ذلكَ يومَ القِيامةِ إِذا عايَنُوا حالَهم وحالَ المُسْلِمينَ .

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه قوله : (حَرْفٌ فِي الْأَصَحِّ) إلى قولِه : (وعلى الوَجْهَيْنِ تَرِدُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّة (ق ٦٩ أ).

وَلِلتَّقْلِيل ، وَلَا تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَصَحِّ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

٢ _ (وَلِلتَّقْلِيل) : كقولِه :

أَلَا رُبَّ مَوْلُسودٍ وَلَسِيْسَ لَسهُ أَبٌ ﴿ وَذِي وَلَسِدٍ لَسمْ يَلْسَدَهُ أَبَسُوانِ أَرَادَ ١ _ عيسَىٰ ٢ _ وآدَمَ عليهما الصّلاةُ والسّلامُ.

والْحتارَ ابْنُ مالِكِ : أنَّ وُرُودَها لِلتَكثيرِ أَكْثَرُ.

(وَلَا تَخْتَصُ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَصَحِّ).

وقِيلَ : تَخْتَصُّ بالتَّكثيرِ ، فلَمْ يَعْتَدَّ قائِلُه بهذا البَيْتِ ونحوه .

وقِيلَ : تَخْتَصُّ بالتَّقليلِ، وقَرَّرَهُ قائِلُه في الآيةِ : بأنَّ الكُفَّارَ تُدْهِشُهُم أهوالُ يومِ القِيامةِ، فلا يُفِيقُونَ حتّىٰ يَتَمَنَّوْا ذلك إِلّا في أَحْيانٍ قليلةٍ.

وقِيلَ : إِنَّهَا حرفُ إِثبَاتٍ لَم يُوضَعْ لِتَكثيرٍ ولا تقليلٍ ، وإِنَّمَا يُسْتَفَادُ ذلك مِن القَرائِنِ ، واخْتَارَه أَبُو حَيَّانٍ .

(A)

چ تعلیقات علی غاید الوصول کی

قوله: (يَلْدَهُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٦٩ ب) بفتحِ الدّالِ: لَمِلِلَةُ ، وكذلك في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢: أَلِمُنْأَبُّكِ، وقد ضَبَطَه بذلك في «الحاشِيةِ» (١١٥/٢).

قوله في المَواضِعِ النَّلاثةِ : (تَخْتَصُّ) مكتوبٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٩ ب) بياءِ المُضارَعةِ وتائِها : وللتَّيِّمت.

قوله: (تُدْهِشُهُم) مكتوبٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٦٩ ب) بفتحِ تاءِ المُضارَعةِ: يَجْمَعْهُم، فهو مِن الفعلِ المُجَرَّدِ، لكنِ الَّذي في «القامُوسِ المُحيطِ»: أنه مُجرَّدًا لازِمٌ، ويتَعَدَّىٰ بالهَمْزَةِ، فالصَّوابُ: ضَمُّ تاءِ المُضارَعةِ وكسرُ الشِّين.

١٤ _ وَ «عَلَىٰ» الْأَصَحُّ: أَنَّهَا: قَدْ تَرِدُ اسْمًا بِمَعْنَىٰ «فَوْقَ»، وَحَرْفًا: لِلْعُلُوّ، وَلِلْمُصَاحَبَةِ، وَلِلْمُحَاوَزَةِ، وَلِلتَّعْلِيلِ، وَلِلظَّرْفِيَّةِ، وَلِلاِسْتِدْرَاكِ،

(وَ) الرَّابِعَ عَشَرَ : («عَلَىٰ» الْأَصَحُّ : أَنَّهَا :

١ ـ قَدْ تَرِدُ) بِقِلَةٍ (اسْمًا بِمَعْنَى «فَوْقَ») : بأنْ تَدْخُلَ عليها «مِنْ» : نحو : «غَدَوْتُ مِن عَلَى السَّطْح» أيْ : مِن فَوْقِه .

٢ _ (وَ) تَرِدُ بِكَثْرَةٍ (حَرْفًا:

١ _ لِلْعُلُوِّ) ١ _ حِسَّا: نحوُ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ﴾ ، ٢ _ أو مَعْنَى : نحوُ:
 ﴿ فَضَّ لَنَا بَعْضَ هُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ .

وأمّا «عَلَىٰ) في نحو : ﴿ وَوَكَ لْتُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ فجَعَلَها الرَّضِيُّ مِن العُلُوِّ المَجازيِّ.

٢ _ (وَلِلْمُصَاحَبَةِ) كـ (مَعَ) : نحو : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُرِّيهِ ، ﴾ أي : معَ حُبِّه .

٣ _ (وَلِلْمُجَاوَزَةِ) كـ (عَنْ) : نحو : (رَضِيتُ عليه) أي : عنه.

٤ _ (وَلِلتَّعْلِيلِ) : نحوُ : ﴿ وَلِتُكَيِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنْكُمْ ﴾ أي : لِهدايتِه إِيّاكُم.

٥ _ (وَلِلظَّرْفِيَّةِ) كـ (لفِي» : ١ _ نحوُ : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةِ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ أي : في وَقْتِ غَفْلَتِهِم ، ٢ _ ونحوُ : ﴿ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَطِينُ عَلَىٰ مُلَاكِ سُلَيْمَنَ ﴾ أي : في وَقْتِ غَفْلَتِهِم ، ٣ _ ونحوُ : (اعْتَكَفْتُ على المَسْجِدِ) أي : فيه .

٦ _ (وَلِلاِسْتِدْرَاكِ) كـ ((للكنَّ) : نحوُ : ((فُلانٌ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ لِسُوءِ فِعْلِه عَلَىٰ

﴿ تَعَلَيْمَاتُ عَلَى عَالِمَةَ الوَصُولُ ﴾ ﴿ وَمَنِ مُلْكِهِ) عَبَارَةُ نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٩ ب) : «أي فيه».

﴾ الحروف ﴾ ______ ٣٤٩

وَلِلتَّوْكِيدِ، وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ وَ«مِنْ»، أَمَّا «عَلَا يَعْلُو» فَفِعْلُ.

٥ ١ _ وَ«الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ» :

٧ _ (وَلِلتَّوْكِيدِ) : كَخَبَرِ : (لا أَخْلِفُ عَلَىٰ يَمِينِ) أي : يَمِينًا.

٨ _ (وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ) : نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَا أَقُولَ ﴾ .

٩ _ (وَ) بمعنَىٰ («مِنْ») : نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱلَّكَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ ،
 وهذانِ مِن زِيادتي .

وقِيلَ : هِي اسْمٌ أَبَدًا ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عليها.

وقِيلَ : هِي حرفٌ أَبَدًا ، ولا مانِعَ مِن دُخولِ حَرْفِ جَرِّ على آخَرَ في اللَّفظِ : بأنْ يُقَدَّرَ له مَجْرُورٌ محذوفٌ .

٣ _ (أَمَّا «عَلَا يَعْلُو» فَفِعْلُ): نحو : ﴿ إِنَ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ،
 ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ ﴾ .

فقد تَكَمَّلَتْ «عَلَىٰ» في الأَصَحِّ أقسامَ الكَلِمةِ.

EX

(وَ) الخامِسَ عَشَرَ: («الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ»:

هىلىقات على غاية الوصول ﴿
عليقات على غاية الوصول ﴿
قوله: (وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ نحوُ) إلىٰ قولِه: (وهذانِ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

الظّاهِريّةِ (ق ٧٠ أ) : وللتوكيلا الحفّ تارناي بميناويس.

وللتوكيد لنبرلا الحف يخاين يهينا ويسا

قوله : (تَكَمَّلَتْ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص ٩٥) : «اسْتَكْمَلَتْ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٠٦).

لِلتَّرْتِيبِ، وَلِلتَّعْقِيبِ، وَلِلسَّبَبِيَّةِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

١ _ لِلتَّرْتِيبِ) المَعْنَوِيِّ والذِّكْرِيِّ.

٢ ـ (وَلِلتَّعْقِيبِ) في كُلِّ شيء بحَسَبِه تقولُ : ١ ـ «قامَ زيدٌ فعَمْرُو» : إذا عَقَبَ قِيامُه قيامَ زيدٍ ، ٢ ـ و «دَخَلْتُ البَصْرَةَ فالكُوفةَ» : إذا لم تُقِمْ بالبَصْرةِ ولا بينَهما ، ٣ ـ و «تَزَوَّجَ فُلانٌ فُولِدَ له» : إذا لم يَكُنْ بينَ التَّزَوُّجِ والولادةِ إلا مُدَّةُ الحَمْلِ مَعَ لَحْظَةِ الوَطْء ومُقَدِّمَتِه .

و «التّرتيبُ الذِّكْرِيُّ» : أن يكونَ ما بَعْدَ الفاءِ مُرَتَبًا في الذِّكْرِ دُونَ المَعنَىٰ على ما قَبْلَها، سَواءٌ ١ _ أَكانَ تَفْصِيلًا له : نحوُ : ﴿ إِنَّا أَنشَأْتَهُنَّ إِنشَاءَ ﴾ الآية ، ٢ _ أَمْ لَا : نحوُ : ﴿ وَكَر مِّن قَرْبَةٍ أَهْلَكَنْهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَنَتًا أَوْهُمْ قَآبِلُونَ ﴾ ، ويُسمَّىٰ : «التَّرتيبَ الإِخْباريَّ».

٣ _ (وَلِلسَّبَبِيَّةِ) ويَلْزَمُها التَّعْقِيبُ : نحوُ : ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهُ ﴾ .

وَخَرَجَ بـ (العاطِفةِ) : الرّابِطةُ لِجَوابٍ ؛ ١ ـ فقَدْ يَتَراخَىٰ عنِ الشَّرْطِ : نحوُ : (إِنْ يُسْلِمْ فُلانٌ فهُو يَدْخُلُ الجَنَّةَ) ، ٢ ـ وقَدْ لا يَتَسَبَّبُ عنِ الشَّرْطِ ؛ نَظَرًا لِلظّاهِرِ :

قوله : (عَقَبَ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٥) : «أَعْقَبَ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ

الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٦٠٣).

قوله : (لم تُقِمْ) بالتّاءِ كمّا في «شرح المَحَلِّيِّ» وبعضِ النَّسَخِ الخَطَّيّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩٥)، وفي كثيرٍ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : «لم يُقِمْ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٠٦). قوله : (الآيةَ) وهي : ﴿ فَجَعَلْنَهُنَّ أَبَكَارًا ۞ عُرُبًا أَثَرَابًا ۞ لِأَصْحَبِ ٱلْيَمِينِ ﴾.

قوله : (وخَرَجَ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩٥) : «فخَرَجَ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (٣٠٦). ١٦ ـ وَ«فِي»: لِلظَّرْفِيَّةِ، وَلِلْمُصَاحَبَةِ، وَلِلتَّعْلِيلِ، وَلِلْعُلُوِّ، وَلِلتَّوْكِيدِ، وَلِلتَّعْوِيضِ، وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِولِلتَّعْوِيضِ، وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

نحوُ : ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكٌّ ﴾.

365 M

(وَ) السّادِسَ عَشَرَ : («فِي» :

١ ـ لِلظَّرْفِيَّةِ) : نحو : ١ ـ ﴿ وَأَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِ أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ ﴾ ٢ ـ ﴿ وَأَنتُمْ
 عَلَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِّ ﴾ .

- ٢ _ (وَلِلْمُصَاحَبَةِ) : نحو : ﴿ قَالَ أَدْخُلُواْ فِي أُمَدٍ ﴾ أي : مَعَهُم.
- ٣ ـ (وَلِلنَّعْلِيلِ) : نحوُ : ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْهَ تُرْفِيهِ ﴾ أي : لِأَجْلِ ما.
- ٤ (وَلِلْعُلُوِّ): نحو : ﴿ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي : عليها، قالَه الكُوفِيُّونَ وابْنُ مالِكِ ، وأَنْكَرَه غيرُهم.

وجَعَلَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ وغيرُه لِلظَّرْفِيَّةِ المَجازِيَّةِ بجَعْلِ الجِذْعِ ظَرْفًا لِلمَصْلُوبِ؛ لِتَمَكُّنِه عليه تَمَكُّنَ المَظْرُوفِ مِنَ الظَّرْفِ.

- ٥ ـ (وَلِلتَّوْكِيدِ) : نحو : ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا ﴾ ، وأصله : «ارْكَبُوها» .
- ٦ (وَلِلتَّعْوِيضِ) عَنْ أُخْرَىٰ محذوفةٍ : نحوُ : «ضَرَبْتُ فِيمَن رَغِبْتُ»،
 وأصلُه : «ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتُ فيه».

٧ _ (وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ) : نحو : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنَ أَنفُسِكُمُ أَزْوَاجَا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ الْأَنْعَامِ الْأَكْمَا يَذْرَؤُكُمُ فِيدٍ ﴾ أَيْ : يَخْلُقُكُم _ بِمَعْنَىٰ «يُكَثِّرُكُم» _ بسَبَبِ هذا الجَعْلِ _ ______ هذا الجَعْلِ _ _____ هذا الجَعْلِ _ ____ مَعْنَىٰ «يُكِثِّرُكُم» _ بسَبَبِ هذا الجَعْلِ _ _____ هذا الجَعْلِ _ _ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ مِنْ اللهِ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ مَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِل

وَ«إِلَىٰ» وَ«مِنْ».

١٧ _ وَ «كَيْ » : لِلتَّعْلِيلِ وَبِمَعْنَى «أَن » المَصْدَرِيَّةِ .

🥰 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

بالتَّوالُدِ.

وجَعَلَها الزَّمَخْشَرِيُّ في هذهِ الآيةِ لِلظَّرْفِيَّةِ المَجازِيَّةِ مثلُ : ﴿ وَلِكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ ﴾ .

٨ - (وَ) بِمَعْنَى («إِلَىٰ») : نحو : ﴿ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي ٓ أَفْوَهِهِمْ ﴾ أي : إليها لِيَعَضُّوا عليها مِن شِدَّةِ الغَيْظِ .

٩ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ («مِنْ ») : نحو : «هذا ذِراعٌ في الثَّوْبِ » أي : منه ، يَعْنِي فلا يَعِيبُه لِقِلَّتِه .

W

(وَ) السَّابِعَ عَشَرَ : («كَيْ» :

١ لِلتَّعْلِيلِ) فيُنْصَبُ المُضارعُ بعدَها بـ (لَّأَنْ) مُضْمَرَةً : نحوُ : (جِئْتُ كَيْ أَنْظُرَكَ) أَيْظُرَكَ الْمُضارعُ بعدَها بـ (لَّأَنْ أَنْظُرَكَ) أَيْظُرَكَ اللَّهُ الْمُضَارِعُ بعدَها بـ (اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المُضارعُ المُضارعِ ال

٢ _ (وَبِمَعْنَىٰ «أَنِ» المَصْدَرِيَّةِ) : بأن تَدْخُلَ عليها اللّامُ : نحوُ : «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَنِي» أي : لِأَنْ تُكْرِمَنِي .

BE

قوله : (بالتَّوالُدِ) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٠ ب).

١٨ - وَ (كُلُّ » : اسْمٌ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ المُنكَّرِ ، وَالمُعَرَّفِ المَجْمُوعِ ، وَأَجْزَاءِ المُعَرَّفِ المُفْرَدِ . المُفْرَدِ .

(وَ) الثَّامِنَ عَشَرَ : («كُلِّ» : اسْمٌ :

١ - لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ) المُضافِ إليه (المُنكَّرِ) : نحو : ١ - ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآيِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ٢ - ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ .

٢ ـ (وَ) لِاسْتِغْراقِ أفرادِ المُضافِ إليه (المُعَرَّفِ المَجْمُوعِ) : نحو : «كُلُّ العَبِيدِ جاؤُوا» ، «كُلُّ الدَّراهِم صِرْفٌ» .

٣ ـ (وَ) لِاسْتِغْراقِ (أَجْزَاءِ) المُضافِ إليه (المُعَرَّفِ المُفْرَدِ) : نحو : «كُلُّ زيدٍ ـ أو «الرَّجُلِ» ـ حَسَنٌ» أي : كُلُّ أَجْزائِه .

(وَ) التّاسِعَ عَشَرَ : («اللَّامُ) بقَيْدِ زِدْتُه بقولي : (الجَارَّةُ») وهي ١ _ مَكسُورةٌ مَعَ كُلِّ ظاهِرٍ : نحوُ : «لِلَوْيْدِ» إلّا مَعَ المُسْتَغاثِ فَتُفْتَحُ : نحوُ : «بالَلّه»، ٢ _ ومَفْتُوحةٌ مَعَ كُلِّ ظاهِرٍ : نحوُ : «لَنا» إلّا مَعَ ياءِ المُتكلِّمِ فمَكْسُورةٌ.

١ ــ (لِلتَّعْلِيلِ) : نحو : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذَّكْرِ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ أي : لِأَجْلِ أَنْ تُبَيِّنَ للنَّاسِ ﴾ أي : لِأَجْلِ أَنْ تُبَيِّنَ للمَّاسِ .

٢ _ (وَلِلاِسْتِحْقَاقِ) : نحو : «النَّارُ لِلْكافِرِينَ» أي : عَذَابُها مُسْتَحَقُّ لَهم.

 وَلِلاِخْتِصَاصِ، وَلِلْمِلْكِ، وَلِلصَّيْرُورَةِ، وَلِلتَّمْلِيكِ، وَشِبْهِهِ، وَلِتَوْكِيدِ النَّفْيِ، وَلِلتَّعْدِيَةِ، وَلِلتَّعْدِينَةِ وَلِلتَّعْدِينَةِ وَلِلتَّعْدِينَةِ وَلِلتَّعْدِينَةِ وَلِلتَّعْدِينَةِ وَلِللَّهُ وَلِلللْهِ وَلِللْلِينِ وَلِللْلِّهُ وَلِلللْهِ وَلِللْلِهِ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهِ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهِ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهِ وَلِللْهِ وَلِللْهُ وَلِلْلِلْهُ وَلِيلِهُ وَلِلللْهُ وَلِلْهُ وَلِيلِهِ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِيلِهِ وَلِللْهُ وَلِيلِلْهُ وَلِيلِهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِلْلِهُ وَلِيلِلْهُ وَلِيلِهِ وَلِللْهُ وَلِيلِيْهِ وَلِللْهُ وَلِيلِيْكِ وَلِللْهُ وَلِلْلِهُ وَلِلْلِهِ وَلِللْهِ وَلِللْهُ وَلِلْلِهُ وَلِلْلِهُ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ فِي لِللْهِ وَلِلْلِهِ فِي لِللْهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِللْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ وَلِللْهِ وَلِللْلِهِ فِي فَالْمِلْمِ وَلِللْلِهِ فَلِلْلِلْهِ وَلِلْلِهِ وَلِلْلِهِ فِي لِللْهِ وَلِلْلِلْهِ فِي لِللْهِ فَالْمِلْفِي وَلِلْلْلِهِ وَلِلْلِلْهِ وَلِلْلِلْمُ لِلْمُؤْلِي وَلِلْلِلْلِهِ وَلِلْلِلْلِهِ وَلِلْلِلْلِلْمِ فِي لِللْمِلْفِي وَلِللْلِمُ لِلْلِلْفِي وَل

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪 ———

٣ _ (وَلِلاِخْتِصَاصِ): نحوُ: «الجَنَّةُ لِلمُؤْمِنِينَ» أي: نَعِيمُها مُخْتَصُّ بِهِم.
 ٤ _ (وَلِلْمِلْكِ): نحوُ: ١ _ ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضَ ﴾ ٢ _ و «المالُ زَيْدٍ».

٥ _ (وَلِلصَّيْرُورَةِ) أي : العاقِبَةِ : نحوُ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُ وَ ءَالُ فِرْعَوْتَ لِيَكُونَ لَهُمُ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ؛ فهذا عاقِبةُ الْتِقاطِهِم له ، لا عِلَّتُه ؛ إِذْ هي تَبَنِّيهِ .

٦ _ (وَلِلتَّمْلِيكِ) : نحو : «وَهَبْتُ له ثَوْبًا» أي : مَلَّكْتُه إيّاه .

٧ _ (وَشِبْهِهِ) أي التَّمْلِيكِ : نحوُ : ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم قِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَجَعَلَ لَكُم قِنْ أَزْوَجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ .
 لَكُم قِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ .

٨ _ (وَلِتَوْكِيدِ النَّفْيِ) : نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُ مَ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ فهي في هذا ونحوه لِتوكيدِ نَفْيِ الخَبَرِ الدَّاخِلةِ عليه المَنْصُوبِ فيه المُضارعُ بـ (اللَّن) مُضْمَرَةً .

٩ _ (وَلِلتَّعْدِيَةِ) : نحو : «ما أَضْرَبَ زيدًا لِعَمْرِو» ؛ فه ضَرَبَ عارَ _ بقَصْدِ التَّعَجُّبِ به _ لازِمًا يَتَعَدَّىٰ ١ _ إلى فاعِلِه بالهمزةِ ٢ _ وإلى مفعولِه باللّامِ.

١٠ ـ (وَلِلتَّوْكِيدِ) وهي : الزّائِدةُ : كأَنْ تَأْتِيَ لِتَقْوِيَةِ عامِلٍ ضَعُفَ ١ ـ بالتّأخِيرِ : نحوُ : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءَيَا تَعَبُرُونَ ﴾ ، ٢ ـ أو لِكونِه فَرْعًا في العَمَلِ : نحوُ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِما .
 رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ وأصلُه : فَعَالٌ ما .

قوله : (فَسُقْنَهُ) كذا بالفاءِ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٠)،

وَبِمَعْنَىٰ ﴿ إِلَىٰ ﴾ ، وَ ﴿ عَلَىٰ ﴾ ، وَ ﴿ فِي ﴾ ، وَ ﴿ عِنْدَ ﴾ ، وَ ﴿ بَعْدَ ﴾ ، وَ ﴿ مِنْ ﴾ ، وَ ﴿ عَنْ ﴾ .

🐣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

لِبَلَدِ مَّيِّتِ ﴾ أيْ : إليه.

١٢ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ («عَلَىٰ ») : نحو : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ أي : عَلَيْها .

١٣ - (وَ) بِمَعْنَىٰ ((فِي) : نحو : ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَازِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾
 أي : فِيه .

١٤ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ ((عِنْدَ) : نحو : ﴿ يَنلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ أي : عِنْدَها.

١٥ ـ (وَ) بِمَعْنَى («بَعْدَ»): نحو : ﴿ أَقِيمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِلدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ أي : بَعْدَه، وجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ اللّامَ في هذه الآية لِلتَّوْقِيتِ، فتكونُ بمعنَى «عِنْدَ».

١٦ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ ((مِنْ)) : نحوُ : (سَمِعْتُ لَه صُراخًا) أي : منه .

١٧ - (وَ) بِمَعْنَىٰ («عَنْ») : نحو : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾
 أي : عَنْهُم ﴿ لَوْ كَانَ ﴾ أي الإيمانُ ﴿ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهٍ ﴾ ، ولو كانتِ اللّامُ في هذهِ الآيةِ لِلتَّبْلِيغ لَقِيلَ : «ما سَبَقْتُمُونا».

وخَرَجَ بـ (الجارَّة) ١٠ - الجازِمةُ : نحوُ : ﴿ لِيُنفِقَ ذُوسَعَةِ مِن سَعَيَّةٍ ، ٢ - وغيرُ العامِلَةِ : ك (للامِ الإبْتِداء) : نحوُ : ﴿ لَأَنتُهُ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ .

هُ تعليقات على عابدالوصول الله على الشّيخ والّذي في سُورةِ الأعراف ٥٧ : ﴿ سُقَنَّهُ لِبَكَدِ مَّيِّتِ ﴾ بدُونِ الفاءِ، انْقَلَبَ على الشّيخ مع الّذي في سُورةِ فاطِرٍ ٩ : ﴿ فَسُقَنَّهُ إِلَى بَلَدِ مَّيِّتِ ﴾ ، وقد صَحَّحَ مُحَقِّقُو الطّبعاتِ الحديثة هذا الخَطأَ.

قوله : (مَيْتٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧١ ب) بتخفيفِ الياءِ : الْلِمَهُمُّةُ، وبه قَرَأَ ابْنُ كثيرِ وأبو عَمْرِو ويعقوبُ وابْنُ عامِرِ وشُعْبةُ.

٢٠ _ وَ (لَوْ لَا) : حَرْفٌ مَعْنَاهُ فِي الجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ : امْتِنَاعُ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ، وَفِي المُضَارِعَةِ : التَّحْضِيضُ، وَالْعَرْضُ،

واعْلَمْ: أَنَّ دَلَالَةَ حَرْفِ على مَعْنَى حَرْفِ آخَرَ مذهبُ الكُوفِيِّينَ، أَمَّا البَصْرِيُّونَ فَذَلِك عندَهم على تَضْمِينِ الفِعْلِ المُتَعَلِّقِ به ذلك الحَرْفُ ما يَصْلُحُ مَعَه مَعْنَى ذلك الحَرْفِ على الحقيقةِ ؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ عندَهم في الفِعْلِ أَسْهَلُ منه في الحَرْفِ. الحَرْفِ. هم في الفِعْلِ أَسْهَلُ منه في الحَرْفِ.

(وَ) العِشْرُونَ : («لَوْلَا») ومِثلُها «لَوْمَا» : (حَرْثٌ مَعْنَاهُ :

٢ _ (وَفِي) دُخُولِه على الجملة (المُضَارِعَةِ:

١ ــ التَّحْضِيضُ) أي : الطَّلَبُ بحَثِّ : نحوُ : ﴿ لَوْلَا نَشَتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ أي : السَّغْفِرُوه ولا بُدَّ.

٢ _ (وَالْعَرْضُ) مِن زِيادتي ، وهو : طَلَبٌ بلِينٍ : نحوُ : ﴿ لَوَلَآ أَخَرَتَنِيٓ ﴾ أيْ :

قوله: (لأنَّ التَّصَرُّفَ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧١ ب): (لأنَّ التَّجَوُّزَ) : الطَّالْخِينِةِ عبارةُ الطَّاهِريَّةِ (ق ٧٥ ب): المِنْ التَّجَوُّزَ) المُنْبَتُ مِن البَخْوْفِة ، والمُثْبَتُ مِن البَخْوْفِة ، والمُثْبَتُ مِن مُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ٦٠) ودارِ الفتحِ (ص ٣١١).

قوله : (ومِثلُها لَوْمَا) غيرُ موجودٍ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٧ أَ).

قوله: (المُضارِعةِ) وقوله: (الماضِيةِ) في طبعةِ شيخِنا (ص٣٣٤_ ٣٣٥): «المُضارِعِيّةِ» و«الماضِيّةِ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ والطَّبَعاتِ. وَالْمَاضِيَةِ : التَّوْبِيخُ ، وَلَا تَرِدُ لِلنَّفْي وَلَا لِلاِسْتِفْهَامِ فِي الْأَصَحِّ .

۲۱ _ وَ ﴿ لَوْ ﴾ : شَرْطٌ . .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

تُؤَخِّرُنِي ﴿ إِلَىٰٓ أَجَلِ قَرِيبٍ ﴿ إِلَىٰٓ أَجَلِ قَرِيبٍ ﴾.

٣ _ (وَ) في دُخُولِه على الجملةِ (المَاضِيَةِ (١):

١ _ النَّوْبِيخُ) : نحوُ : ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءً ﴾ : وَبَّخَهُمُ اللهُ على عَدَم المَجيءِ بالشُّهَداءِ بما قالُوه مِنَ الإِفْكِ ، وهو في الحقيقةِ مَحَلَّ التَّوْبِيخِ .

٢ ، ٣ _ (وَلَا تَرِدُ لِلنَّفْي وَلَا لِلاِسْتِفْهَامِ فِي الْأَصَحِّ).

وقِيلَ : تَرِدُ لِلنَّفْي : كَآيَةِ : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾ أيْ : فما آمَنَتْ قَرْيَةٌ _ أَيْ أَهْلُهَا _ عندَ مَجِيءِ العَذابِ ﴿ فَنَفَعَهَاۤ إِيمَنُهَاۤ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ .

ورُدَّ : بأنَّها في الآيةِ لِلتَّوْبيخ علىٰ تَرْكِ الإِيمانِ قبلَ مجيءِ العَذابِ، وكأنَّه قِيلَ : فلولا آمَنَتْ قريةٌ قَبْلَ مَجِيئِه فَنَفَعَها إِيمانُها ، والإسْتِثْناءُ حِينَئذٍ مُنْقَطِعٌ .

وقِيلَ : تَرِدُ لِلاسْتِفْهَامِ : كَقُولِهُ تَعَالَىٰ : ﴿ لَوَٰلَآ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۗ ﴾ .

ورُدَّ : بأنَّها فيه لِلتَّحْضِيضِ أي : هَلَّا أُنْزِلَ بِمَعْنَى «يُنْزَلُ».

وقَولي : «وَلَا لِلاِسْتِفْهَامِ» مِن زِيادتي.

~~~

(وَ) الحادِي والعِشْرُونَ : («لَوْ» : شَرْطٌ) أي حَرْفُه :

﴿ وَلَا لِلاِسْتِفْهَام) غيرُ موجودٍ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٧ أ).

قوله : (وقِيلَ تَرِدُ لِلاسْتِفْهامِ) إلىٰ قولِه : (وقَولي ولَا لِلاِستِفهامِ مِن زِيادتي) غيرُ موجود نُسْخة الظَّاهِريَّة (ق ٧٧ أ).

قوله : (أي حَرْفُه) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٧ أ) : «أي أداتُه» : الياداتُها .

١ _ (لِلْمَاضِي كَثِيرًا) : نحو : «لَوْ جَاءَ زيدٌ لَأَكْرَمْتُه».

٢ ـ ولِلمُسْتَقْبَلِ قليلًا : ١ ـ نحو : ﴿ وَلَيْخَشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَنَا اللَّهِ عَلَيْهِمْ ﴾ أي : إِنْ تَرَكُوا ، ٢ ـ ونحو : «أَحْسِنْ لِزَيْدٍ ولَوْ أَسَاءَ» أي : وإِنْ أَسَاءَ ،
 أَسَاءَ .

قوله : (ثُمَّ قِيلَ في مَعْناها عَلَىٰ الأوّلِ هِيَ لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ) إلىٰ قولِه : (إِمّا بالْأَوْلَىٰ كَلَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٧٧ ب ـ ٧٣ أ) :

« · · (ثُمَّ قيلَ) في مَعْناها على الأوّلِ (هي) في الأصلِ (حَرْفُ امْتِناعِ لِامْتِناعِ) أي : امْتِناعِ جَوابِها لِامْتِناعِ شرطِها ، وإِنّما قُلْتُ : «في الأصلِ» لِئَلّا يُنافِيَ ذلك ما يَأْتِي مِن بَقاءِ الجَوابِ فيها بحالِه معَ انْتِفاءِ الشّرطِ .

(وقيلَ) هي (لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ) لِلجَوابِ بالشَّرطِ كـ«لِإِنْ»، واسْتِفادةُ ما مَرَّ مِنِ انْتِفائِها أو انْتِفاءِ الشَّرطِ فقط مِن خارج.

(والأَصَحُّ) في مُفادِها: (أنّها لِإمْتِناعِ ما يَلِيها) مُثْبَتًا كانَ أو مَنْفِيًّا حالةً كونِه (مُسْتَلْزِمًا) عَقْلًا أو عادةً أو شرعًا (تالِيه) مُثْبَتًا كانَ أو مَنْفِيًّا، فالأقسامُ أربعةٌ (ثُمَّ يَنْتَفِي المُقدِّمَ غيرُه: كـ«لَو كانَ فيهما) أي السّمواتِ والأرضِ (آلِهةٌ التّالي) أيضًا (إِن لم يَخْلُفِ المُقَدَّمَ غيرُه: كـ«لَو كانَ فيهما) أي السّمواتِ والأرضِ (آلِهةٌ إلّا الله) أي غيرُه (لَفَسَدَتا) ففسادُهُما له أي خُرُوجُهُما عن نِظامِهما المُشاهَدِ للإِمِّ لِتَعَدَّدِ الإِللهُ على وَفْقِ العادةِ عندَ تَعَدَّدِ الحاكِمِ مِن عدمِ الاِتّفاقِ على الشّيءِ، ولم يَخْلُفِ التّعَدُّد الإِللهُ على وَفْقِ العادةِ عندَ تَعَدُّدِ الفَسادُ بانْتِفاءِ التَّعَدُّدِ المُفادِ بـ«لو»؛ نَظَرًا إلى الأصلِ فيها في تَرَتُّبِ الفَسادِ غيرُه، فينْتَفِي الفَسادُ بانْتِفاءِ التَّعَدُّدِ بانْتِفاءِ الفَسادِ ؛ لأنه أَظْهَرُ . وإن كانَ القَصْدُ مِن الآيةِ العَكْسَ أي الدَّلالةَ على انْتِفاءِ التَّعدُّدِ بانْتِفاءِ الفَسادِ ؛ لأنه أَظْهَرُ . (وإلّا) : بأن خَلَفَ المُقَدَّمَ غيرُه (فَيَنْتَفِي) أي التّالي بقِسْمَيْه معَ انْتِفاءِ المُقَدَّمِ (وإلّا) : بأن خَلَفَ المُقَدَّمَ غيرُه (فَيَنْتَفِي) أي التّالي بقِسْمَيْه معَ انْتِفاءِ المُقَدَّمِ (وإلّا) : بأن خَلَفَ المُقَدَّمَ غيرُه (فَيَنْتَفِي) أي التّالي بقِسْمَيْه معَ انْتِفاءِ المُقَدَّمِ

.....

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿

بقِسْمَيْه (إِن لَم يُناسِبِ انْتِفاءَ المُقَدَّمِ: نَحُو) قُولِكَ فِي شيءٍ: («لَو كَانَ إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوانًا لَكَانَ الْكَنّه حَجَرٌ») فالحَيَوانُ لازِمٌ للإِنْسَانِ عَقْلًا؛ لأنه جُزْوُه، ويَخْلُفُ الإِنْسَانَ في تَرَتُّبِ الحَيَوانُ انْتِفاءَ كُونِ الشَّيءِ إِنْسَانًا المُبَيَّنِ بكُونِه حَجَرًا، فَيَنْتَفِى الْحَيَوانُ بكُونِ الشَّيءِ إِنْسَانًا المُبَيَّنِ بكونِه حَجَرًا،

أمّا أَمْثِلةُ بقيّةِ الأَقْسامِ فنحوُ : «لو لم تَجِنْنِي ما أَكْرَمْتُكَ» ، «لو جِئْتَني ما أَهَنْتُكَ» ، «لو بَئْتَني ما أَهَنْتُكَ» ، «لو لم تَجِنْنِي أَهَنْتُكَ» .

(ويَثْبُتُ) التّالي بقِسْمَيْه معَ انْتِفاءِ المُقَدَّمِ بقِسْمَيْه (إِن ناسَبَه) أي انْتِفاءَ المُقَدَّمِ: إمّا (بالأَوْلَىٰ كـ ﴿ لَوْ لَم يَخَفْ لَم يَعْصِ . . . ﴾ إلىٰ آخِرِ ما يأتي هُنا .

هذه صُورةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٢ ب و٧٣ أ) في هذا المَوْضِع :

ولوأسا ايواناساتم قبسل فعناها علىلاذك مجية لائل حرف اتناع لاتناع أي استاع جوام لامتناع شرواوا ما مَلتُ فِلْ صَلْ لِللِّيَا يَنْ كَ مَا مَا يَنْ فِيهَا، لِلْوَابِ فِهَا عِلْهِ حاتنفاالير وقيسل مي لجرد الربط بليلب بالدرابان واستفادة مآمز التفايه اواسمة بالشط فقط من خاج والانتح فيفادها انها لامتناء مايلها شنثاكان أوسفناه كة كَوْندسسَلْوْمُاعِقلْا أُوعادَةُ أُوسُرُهَا مَالِيه شِيتًا كَالْأَوْنِيا فالآمسام ادبعة تم ينتفى لبالجابينا الدادخلف المقدم عَين كلوكان فيمسا آيُّ المعوات والارض ألم تُع إلا الله ايخين لمنسدتا ففسادها ايخروجها شنظامها المشاعد لازولتددالاله لجي فقالعادة عندتعدد للاك من دم الاتفاق عِلَاتِي ولم خِلف التعدد في ترب الفاح غين فينتفى لمنساد باتنفآه المتعدد المقاد ملونظرا الي الاشك فيكا والكاف التصديخ للابتقالعكم إيالد لالذعي اتفناء العدد باتفاء الفساد لائد اظمروا لامانظب المقدم غين فينتفح المياليا لينسب ومواتفا المقانة عبر ان لرياب النِّفَا المقدم غوقيك في شي لوكان انسانًا

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا لِانْتِفَاءِ جَوَابِهَا بِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا خَارِجًا، وَقَدْ تَرِدُ لِعَكْسِهِ عِلْمًا،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقِيلَ : لِامْتِناعِ تالِيها واسْتِلْزَامِه ما يَلِيه ، وهُو ما صَحَّحَه «الأَصلُ».

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهَا) في الأصلِ:

١ ـ (لإنْتِفَاءِ جَوَابِهَا بِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا خَارِجًا) أي في الخارِجِ : ١ ـ مُثْبَتَيْنِ
 ٢ ـ أو مَنْفِيَّيْنِ ٣ ، ٤ ـ أو مُخْتَلِفَيْنِ ، فالأقسامُ أربَعةٌ :

١ _ كـ (لَو جِئْتَني أَكْرَمْتُكَ) .

٢ _ «لَو لَم تَجِئْنِي ما أَكْرَمْتُكَ».

٣ _ «لَو جِئْتَنِي ما أَهَنْتُكَ».

٤ ـ «لُو لَم تَجِئْنِي أَهَنْتُكَ».

: فَيَنْتَفِي الإِكْرامُ _ مَثَلًا _ في الأوّلِ لإنْتِفاءِ المَجيءِ.

M.

٢ ـ (وَقَدْ تَرِدُ لِعَكْسِهِ) أي لاِنْتِفاءِ شرطِها بانْتِفاءِ جَوابِها (عِلْمًا) كـ «إِنْ»
 ونحوِها : نحوُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا عَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾ ، فيُعْلَمُ انْتِفاءُ تَعَدُّدِ الآلهةِ

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴿ ____

لكار حوانًا لكنه حجدً فالحوان لاز والإنسان عَلَا لانهُ جزوه ويخلت المتشاث في تربّ الجوان غيره كا لحار ولم خاسب الجوات انتفاكون الثي انسانًا المبير بكي نه حجوا في تنفي لجوات بكوت الشي حجوا اسا اشلة بقيدة الاتسام فغولو المنخشي اكرتك لوجية في العنتك الم انخيني المتتك و في تب التالي بقسنه ومائفا المقدم بشبيرة انساب. اياتفا والمقدم الما بالأولي كلولونحف لوديد والماخود مما ﴾ الحروف ﴾_______

وَلِإِثْبَاتِ جَوَابِهَا إِنْ نَاسَبَ انْتِفَاءَ شَرْطِهَا بِالْأَوْلَىٰ : كَـ «لَمْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِ»،

♦ علية الوصول إلى شرح لب الأصول ♦ بالعِلْم بانْتِفاءِ الفَسادِ .

وهذا عليهِ أربابُ المَعْقُولِ أيضًا ، وهو مِن زِيادتي.

والمِثالُ الواحِدُ يَصْلُحُ له ولِلأوّلِ، ويَخْتَلِفُ بالقَصْدِ : ١ ـ إِن قُصِدَ به الدَّلالةُ على أنّ انْتِفاءَ الجَوابِ في الخارجِ بانْتِفاءِ الشّرطِ كانَ مِن الأوّلِ، ٢ ـ أو الإسْتِدْلالُ على العِلْمِ بانْتِفاءِ الشّرطِ بالعِلمِ بانْتِفاءِ الجَوابِ كانَ مِن الثّاني.

وفي الأوّلِ يُسْتَثْنَىٰ نَقِيضُ الشَّرْطِ، وفي الثّاني نَقيضُ الجَوابِ؛ لِيُنْتِجَ المُرادَ : ففي المثالِ إِن قُصِدَ الأوّلُ قيلَ : «لكنْ لا إلهَ فيهِما غيرُه = فلَم تَفْسُدا»، أو الثّاني قِيلَ : «لكنَّهما لم تَفْسُدَا = فليسَ فيهِما إلهٌ غيرُه».

٣ ـ (وَ) تَرِدُ (لِإِنْبَاتِ جَوَابِهَا) بقِسْمَيْه معَ انْتِفاءِ شَرْطِها بقِسْمَيْه (إِنْ نَاسَبَ انْتِفَاءَ شَرْطِهَا) : بأن لَزَمَه عَقْلًا أو عادَةً أو شرعًا :

١ _ إِمَّا (بِالْأَوْلَىٰ : كَـ (لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِ ») المأخوذِ ممَّا رُوِيَ ١ _ عنِ النَّبِيِّ عَلِيْ ٢ _ أو عن عُمَرَ ﴿ يَعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » .

: رَتَّبَ عَدَمَ العِصْيانِ على عدمِ الخوفِ، وهو بالخَوْفِ ـ المُفادِ بـ ﴿ لَوْ ﴾ ـ أَنْسَبُ، فَيَتَرَتَّبُ عليه أيضًا في قَصْدِه، والمعنَى : أنه لا يَعْصِي اللهَ أَصْلًا : ١ ـ لا مَعَ النِفائِه ؛ إِجْلالًا له تعالى عن أَن يَعْصِيَه، وقدِ اجْتَمَعَ فيه الخوفُ والإِجْلالُ ، ﷺ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٢ ـ (أَوِ المُسَاوِي : كَـ ((لَهُ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَةً مَا حَلَّتْ لِلرَّضَاعِ)) المأخوذِ مِن قولِه ﷺ في دُرَّةَ ـ بضمِّ المُهْمَلةِ ـ بنتِ أمِّ سَلَمَةَ ـ أي هِنْدٍ ـ لمّا بَلَغَه تَحَدُّثُ النِّساءِ : أنه يُريدُ أن يَنْكِحَها ؛ بِناءً على تجويزِهِنّ أنّ ذلك مِن خَصائِصِه : ((إنَّها لَوْ لَمْ النِّساءِ : أنه يُريدُ أن يَنْكِحَها ؛ بِناءً على تجويزِهِنّ أنّ ذلك مِن خَصائِصِه : ((إنَّها لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي في حَجْرِي ما حَلَّتْ لِي ؛ إنَّها لَا بْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضاعَةِ) : رَواهُ الشيخانِ .

: رَتَّبَ عَدَمَ حِلِّها على عدم كونِها رَبيبةً المُبَيَّنِ بكونِها ابْنةَ أخِي الرَّضاعِ المُناسِبِ هو لَه شَرْعًا، فيتَرَتَّبُ أيضًا في قَصْدِه على كونِها رَبيبةً المُفادِ بـ (للو) المُناسِبِ هو لَه شرعًا كمُناسَبتِه للأوّلِ سَواءً؛ لِمُساواةِ حُرمةِ المُصاهرةِ لِحُرمةِ المُناسِب هو لَه شرعًا كمُناسَبتِه للأوّلِ سَواءً؛ لِمُساواةِ حُرمةِ المُصاهرةِ لِحُرمةِ الرَّضاعِ، والمَعنَى : أنّها لا تَحِلُّ لي أصلًا ؛ لأنّ بِها وَصْفَيْنِ لوِ انْفَرَدَ كُلُّ منهما حَرُمَتْ به : ١ - كونَها رَبيبةً ، ٢ - وكونَها ابنةَ أخي الرَّضاع.

وقولُه : «في حَجْرِي» على وَفْقِ الآيةِ ، وتَقَدَّمَ الكلامُ فيها .

٣ ـ (أَوِ الْأَدْوَنِ : كَ) قولِك فيمَن عُرِضَ عليكَ نِكاحُها : («لَوِ انْتَفَتْ أُخُوَّةُ الرَّضَاعِ) بيني وبينَها بالأُخُوَّةِ».
 الرَّضَاعِ) بيني وبينَها (مَا حَلَّتْ) لي (لِلنَّسَبِ) بَيني وبينَها بالأُخُوَّةِ».

: رُتِّبَ عدمُ حِلِّها على عَدَمِ أُخُوَّتِها مِنَ الرَّضاعِ المُبيَّنِ بأُخُوَّتِها مِنَ النَّسَبِ المُناسِبِ هو لها شَرْعًا، فيتَرَتَّبُ أيضًا في قَصْدِه على أُخُوَّتِها مِن الرَّضاعِ المُفادةِ بـ «لَوْ» المُناسِبِ هو لها شَرْعًا لكنْ دُونَ مُناسَبَتِه للأوّلِ؛ لأنّ حُرْمةَ الرَّضاعِ أَدْوَنُ بـ «لَوْ» المُناسِبِ هو لها شَرْعًا لكنْ دُونَ مُناسَبَتِه للأوّلِ؛ لأنّ حُرْمةَ الرَّضاعِ أَدْوَنُ

قوله: (رَبِيبةً) في طبعةِ الْحَلَبيِّ (ص٢٦) ودارِ الضِّياءِ (ص٣٩٩): «ربيبتَه» بهاءِ الضَّميرِ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣١٤). قوله: (رَبِيبةً) نظيرُ ما قبلَه.

🦀 الحروف 👺

مِن حُرْمَةِ النَّسَب، والمَعْنَى : أنَّها لا تَحِلُّ لي أَصْلًا؛ لأنَّ بِها وَصْفَيْنِ لوِ انْفَرَدَ كُلٌّ منهما حَرُّمَتْ به : ١ _ أُخُوَّتَها مِنَ النَّسَبِ ٢ _ وأُخُوَّتَها مِن الرَّضاع.

وقَدْ تَجَرَّدَتْ «لَوْ» فيما ذُكِرَ مِن الأمثِلةِ عنِ الزَّمانِ علىٰ خِلافِ الأَصلِ فيها. أمَّا أَمْثِلَةُ بَقِيَّةِ أقسامِ هذا القِسْم في الشِّقِّ الأوَّلِ منه فنحوُ:

١ _ «لَو أَهَنْتَ زيدًا لَأُنْنِي عليك»، فيُثْنِي معَ عدمِ الإِهانةِ بالأَوْلَىٰ.

٢ ـ «لَو تَرَكَ العبدُ سُؤالَ رَبِّهِ لَأَعْطاه» ، فيُعْطِيه مَعَ السُّؤالِ بالأَوْلَىٰ .

٣ - ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقَلَدٌ ﴾ إلى قولِه : ﴿ مَّا نَفِدَتَ كَلِمَتُ ٱللَّهُ ﴾ أي: فلا تَنْفَدُ مَعَ انْتِفاءِ ما ذُكِرَ بالأَوْلَى.

وَقَدِ اسْتُشْكِلَ قُولُه تَعَالَىٰ : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ الآية : بأنّ الإسْتِدْلالَ به على هَيْئَة قِياسِ اقْتِرانيِّ ، وهو : ﴿ لَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمِّ ﴾ ، + ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلُّواْ ﴾) يُنْتِجُ = ﴿ لَو عَلِمَ اللهُ فيهِم خيرًا لَتَوَلَّوْا ﴾ ، وهذا مُحالٌ ؛ لِأَنَّ الَّذي يَحْصُلُ منهم _ بتَقديرِ أَنْ يَعْلَمَ اللهُ فيهم خيرًا _ هو الإنْقِيادُ ، لا التَّوَلِّي .

وأُجِيبَ بجَوابَيْنِ :

أحدُهُما : أنَّ الوَسَطَ مُخْتَلِفٌ ، تقديرُه : « · · · لأَسْمَعَهم إِسْماعًا نافِعًا » + «وَلَوْ أَسْمَعَهِم إِسْمَاعًا غَيْرَ نَافِعِ لَتَوَلَّوْاً» ، وفيه نَظَرٌ ؛ لِاسْتِلْزَامِه انْتِفَاءَ الإِسْمَاع عنهُم

[«]وأُجِيبَ بأنّ الوَسطَ · · » إلخ ·

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الجملةَ الأُولَىٰ أفادَتِ انْتِفاءَ الإِسْماعِ النّافِعِ، والثّانيةَ انْتِفاءَ غيرِ النّافِعِ، واللّازِمُ باطِلٌ؛ لِثُبُوتِ إِسْماعِهم في الجُمْلةِ قَطْعًا، وإلّا فَلا تكليفَ.

ثانِيهما: ليسَ المُرادُ مِن الآيةِ الإسْتِدْلالَ، بَلْ بَيانُ السَّبَيِّةِ على الأَصْلِ في «لَو»، أَيْ: أَنَّ سَبَبَ انْتِفاءِ إِسْماعِهم خيرًا هو انْتِفاءُ العِلمِ بالخيرِ فيهم، وحِينَئِذِ فالكلامُ قد تَمَّ عندَ قولِه: ﴿ لَأَسْمَعَهُم ۗ ﴾، ويكونُ قولُه: ﴿ وَلَقَ أَسْمَعَهُم ﴾ كَلامًا مُسْتَأَنفًا، أَيْ: أَنَّ التَّولِي لازمٌ بتقديرِ الإسماعِ، فكيفَ بتقديرِ عَدَمِه؟، فهُو مِن قبِيلِ «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه».

فإِنْ قُلْتَ : «التَّولِّي» هو : الإِعْراضُ عنِ الشَّيْءِ، فكيفَ يُتَصَوَّرُ وُجُودُه منهُم عندَ عدم إِسماعِهِم الشَّيءَ؟.

قُلْتُ : بَلْ أَسْمَعَهُم الشَّيءَ، وإلَّا فلا تكليفَ، والمَنْفِيُّ إنَّما هُو إِسماعُهم الشَّيءَ لِلتَّفْهيمِ.

-، تعليقات على غاية الوصول ،

قوله : (وفيه نَظَرٌ لِاسْتِلْزامِه انْتِفاءَ الإِسْماعِ) إلىٰ قولِه : (وإلَّا فَلا تكليفَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٤ أ).

قُولُه : (ثانِيهما ليسَ المُرادُ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٤ أ) : «وبأنه ليسَ المُرادُ».

قوله : (على الأَصْلِ في لَو) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٤ أ) بَدَلَه : «على قاعِدةِ اللُّغةِ» : هِ على اللُّغةِ» : هِ على اللُّغةِ» : هِ على اللُّغةِ» : هِ عَلَى اللُّغةِ اللُّغةِ اللُّغةِ اللُّغةِ اللهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّالَةُ الللّهُ اللَّهُ الللّهُولَ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ

قوله: (كَلامًا مُسْتَأَنَفًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٤ أ): «كَلامٌ مُسْتَأْنَفٌ»: علواجهم كلام ستنانك، ولَعَلَّه على جَوازِ رَفْعِ خبرِ «كانَ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ.

قُولُه : (فإِنْ قُلْتَ التَّوَلِّي هُو الْإِعْراضُ عَنِ الشَّيْءِ) إلىٰ قُولِه : (بَيانَ الأَكْثَرِ والأَقَلّ

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

وقَدْ ذَكَرْتُ في «الحاشِيَةِ» ما يُؤْخَذُ منه سَبَبُ عُدُولِي عنْ تصحيحِ ما صَحَّحَه «الأَصلُ» مُضَعِّفًا بِه قَوْلَ الجمهورِ _ إلى تَصْحيحِي ؛ لِما قالُوه : مِن أنَّ فِيما صَنَعْتُه

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ___

في اسْتِعْمالِ لَوْ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (قَ ٤٧ أ) ، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ ، وهذه صُورةُ النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٥٤ ب) :

لْوَاغِنَ العَالِيمَ مَنَ النَّوْلَ عَلَى النَّوْلَيْ عُوالِعُولُونَ عُنَّ النَّوْلَيْ عُوالِعُولُونَ عُنَّ النَّوْلَ عُلَا النَّهِ العَمْ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ الْمُنْ النَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللِي الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُومُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومُ الْمُؤْمِ الْ

قوله: (وقد ذَكَرْتُ في الحاشِيةِ إلى مُرْتَبِطٌ بقولِه أوّلَ المبحثِ: «وقيلَ: لامْتِناعِ تاليها واسْتِلْزامِه ما يليه، وهو ما صَحَّحَه الأصلُ»، وقولُه: (ما يُؤخذُ منه سببُ عُدُولي إلى أرادَ به قولَه في «الحاشِيةِ» عندَ قولِ المَحَلِّيِّ في شرحِ قولِ الأصلِ: «وقالَ غيرُ سِيبَوَيْهِ: حرفُ امْتِناعِ لاِمْتِناعِ»: «ومُرادُهم: أنَّ انْتِفاءَ الشَّرطِ والجَوابِ هو الأصلُ، فلا يُنافِيه ما سيَأتي في أمثلة مِن بَقاءِ الجَوابِ فيها على حالِه مع انْتِفاءِ الشَّرطِ». الأصلُ، فلا يُنافِيه ما سيَأتي في أمثلة مِن بَقاءِ الجَوابِ فيها على حالِه مع انْتِفاءِ الشَّرطِ». اهد كلامُ المَحَلِّيِّ، قالَ في «الحاشِيةِ» (٢/١٤١): «قوله: (ومُرادُهم إلى أشارَ به إلى أنَّ هذا القولَ صحيحٌ نظرًا للأصلِ، فلا يُنافِيه ما خَرَجَ عنه ممّا قالَه، أي فتضعيفُ المُصَنِّفِ له بتصحيحِ ما شَمِلَ الأَمْرَيْنِ مُنْتَقَدٌ، مع أنّ في لفظِ ما صَحَّحَه تفكيكًا؛ إِذْ المُصنَّفِ له بتصحيحِ ما شَمِلَ الأَمْرَيْنِ مُنْتَقَدٌ، مع أنّ في لفظِ ما صَحَّحَه تفكيكًا؛ إِذْ قولُه: «واسْتِلْزامُه لِتالِيه» إِنّما يكونُ باغتِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْزامُه لِتالِيه» إِنّما يكونُ باغتِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْزامُه لِتالِيه» إِنّما يكونُ باغتِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْزامُه لِتالِيه» إِنّما يكونُ باغَتِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْزامُه لِتالِيه» إنّما يكونُ باغَدِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْواهُ لِتالِيه» إنّها يكونُ باغَدِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْواهُ لِتالِيه» إنها يكونُ باغَدِبارِ «لو»، وقولُه: «واسْتِلْواه لِتاليه» إنه المُعَلِم المَالِه المُعْتِبارِ «لو»، وقولُه : «واسْتِلْواهُ لِتالِيه» إنها يكونُ باغِبارِ «لو» ويولُه : «واسْتِلْواهُ لِتالِيه» إلى المُعْتِبارِ «لو» ويولُه المُعْتِبارِ «لو» ويولُه المُعْتِبارِ «لو» ويولُه المُعْتِبارِ والسُولِة ويولُه القولِهُ ويولُه المُعْتِبارِ اللهُ المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتَبارِ ويولُه المُعْتِبارِ ويولُه المُعْتِبارِ عَلَيْهُ ويُنْ ويولُهُ المُعْتِبارِ ويولُه المُعْتِبارِ ويولُه المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتَبارِ ويُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتِبارِ ويُعْتِبارِ عَلَيْ عَبْتِبارِ ويُعْتِبْهُ المُعْتِبارِ ويولُهُ المُعْتَبِية ويُعْتَبارِ ويُعْتِبارِ ويُعْتِبار

قوله: (مُضَعِّفًا) بالعينِ بعدَ الضّادِ وبالفاءِ كما في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ منها رقمُ ٤٢٢٥٨ (ق ٥٥ ب): المُضَلِّمِشْفِلِيمِنْهُ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣١٦)، وفي طبعةِ الحَكَبِيِّ (ص٣٣)) وطبعةِ (طريقةِ الحُصُولِ» (ص١٦٧): (مُضَمِّنًا» بالميم والنّونِ .

بَيانَ الأكثرِ والأَقَلِّ في اسْتِعْمالِ «لَوْ».

٤ ، ٥ ، ٦ _ (وَ) تَرِدُ (لِلتَّمَنِّي وَلِلتَّحْضِيضِ وَلِلْعَرْضِ) فَيُنْصَبُ المُضارِعُ بَعْدَ فاءِ جَوابِها لذلك بـ «لَأَنْ» مُضْمَرَةً : نحو : ١ _ «لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي» ، ٢ _ «لَو تَأْمُرُ فتُطاعَ» ، ٣ _ «لَو تَنْزِلُ عِندِي فتُصِيبَ خيرًا» ، ومِنَ الأوّلِ : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ فَتُطاعَ» ، ٣ _ «لَو تَنْزِلُ عِندِي فتُصِيبَ خيرًا» ، ومِنَ الأوّلِ : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي : لَيْتَ لنا .

والثّلاثةُ لِلطَّلَبِ، لكنّه في الأوّلِ: لِمَا لا طَمَعَ في وُقُوعِه، وفِي الثانِي: بحَثِّ، وفي الثالِثِ: بلِينِ كما مَرَّ.

٧ ـ (وَلِلتَّقْلِيلِ: نَحْوُ) خَبَرِ النّسائِيِّ وغيرِه: «رُدُّوا السّائِلَ ـ أَيْ بالإعْطاءِ ـ (وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ») أَيْ: تَصَدَّقُوا بما تَيَسَّرَ مِن كثيرٍ أو قَليلٍ ولَو بَلَغَ في القِلَّةِ إلى الظَّلْفِ مَثَلًا؛ فإنّه خيرٌ مِنَ العَدَم، وهو ـ بكشرِ المُعْجَمةِ ـ لِلبَقَرِ والغَنَمِ:
 كالحافِرِ لِلفَرسِ، والخُفِّ لِلجَمَلِ، وقُيِّدَ بالإِحْراقِ ـ أي الشَّيِّ ـ كما هُو عادتُهم فيه؛ لأِنَّ النِّيَ قد لا يُؤخذُ، وقد يَرْمِيه آخِذُه، فلا يُنتَفَعُ به، بخِلافِ المَشْوِيِّ.

قَالَ الزَّرْكشيُّ : «والحقُّ : أنَّ التَّقليلَ مُسْتَفادٌ ممَّا بعدَها، لا مِنها».

قُلْتُ : بَلِ الحَقُّ : أنه _ كغيرِه ممّا ذُكِرَ _ مُسْتَفادٌ مِنها بواسِطةِ ما بعدَها.

ه تعليقات على غاية الوصول الله على قولِه : (و تَرِدُ لِلتَّمَنِّي) مكتوبٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٤٧ أ) وبعض النُّسَخ الأَزْهَريّةِ بالمِدادِ الأَحْمَرِ ، وفي بعضِها بالمِدادِ الأَسْوَدِ.

قوله : (النِّيءَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٤٧ أ) بكسرِ النُّونِ وسُكُونِ الياءِ : المُنتَّالِمِيُّقَة، وهو بوَزْنِ (نِيعِ) كما في (القامُوسِ المُحِيطِ).

وَمَصْدَرِيَّةً.

٢٢ _ وَ «لَنْ» : حَرْفُ نَفْيِ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا لَا تُفِيدُ تَوْكِيدَ النَّفْي وَلَا تَأْبِيدَهُ ، وَأَنَّهَا لِلدُّعَاءِ . النَّفْي وَلَا تَأْبِيدَهُ ، وَأَنَّهَا لِلدُّعَاءِ .

٨ ـ (وَ) تَرِدُ (مَصْدَرِيَّةً) : نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ ، وهذا مِن زِيادتي .
 ٨ ـ (وَ) تَرِدُ (مَصْدَرِيَّةً) : نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ ، وهذا مِن زِيادتي .

(وَ) الثّاني والعِشْرُونَ : («لَنْ» : حَرْفُ ١ _ نَفْيٍ ٢ _ وَنَصْبِ ٣ _ وَاسْتِقْبَالٍ) لِلمُضارِع .

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا لَا تُفِيدُ) مَعَ ذلك : (١ ـ تَوْكِيدَ النَّفْيِ ٢ ـ وَلَا تَأْبِيدَهُ)؛ لِقولِه تعالىٰ لِمُوسَىٰ ﷺ : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ ومعلومٌ : أنه كغيرِه مِن المُؤْمِنِين يَراهُ في الآخِرةِ.

وقِيلَ : تُفِيدُهما : كما في ١ _ قولِه تعالى : ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾ ٢ _ وقولِه : ﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ ﴾ .

وأُجِيبَ: بأنّ اسْتِفادةَ ذلك في هذينِ ونحوِهِما مِن خارِجٍ: كما في قولِه: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ، وكونُ «أَبَدًا» فيه لِلتّوكيدِ خِلافُ الظّاهِرِ.

ولا تأبِيدَ قَطْعًا فيما إِذا قُيِّدَ النَّقْيُ : نحوُ : ١ ــ ﴿ فَلَنَ أُكَالِمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيَّا ﴾ ، ٢ ــ و ﴿ لَن نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهَا) تَرِدُ بواسِطةِ الفِعلِ بَعْدَها (لِلدُّعَاءِ) وِفاقًا لِابْنِ عُصْفُورٍ

٢٣ _ وَ (مَا) تَرِدُ : اسْمًا مَوْصُولَةً ، أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً وَتَامَّةً تَعَجُّبِيَّةً ، وَتَمْيِيزِيَّةً ، ٢٣ _ و (مَا) تَرِدُ : اسْمًا مَوْصُولَةً ، أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً وَتَامَّةً تَعَجُّبِيَّةً ، وَتَمْيِيزِيَّةً ،

وغيره : كقولِه :

لَـنْ تَزالُــوا كَــذلِكَمْ ثُــمَّ لا زِلْــ ﴿ لَهُ لَتُ لَكُـمْ خَالِــدًا خُلُــودَ الجِبــالِ وابنُ مالِكِ وغيرُه نَفَوْا ذلك وقالُوا: «لا حُجَّةَ في البَيْتِ؛ لِاحْتِمالِ أنه خَبَرٌ»، وفِيه بُعْدٌ؛ لأنّ السِّياقَ يُنافِيه.

(M.)

(وَ) الثَّالَثُ والعِشْرُونَ : («مَا» تَرِدُ : ١ _ اسْمًا) :

١ _ إِمَّا (مَوْصُولَةً) : نحوُ : ﴿مَا عِندَكُرُ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ﴾ أي : الَّذي.

٢ _ (أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً) : نحو : «مَرَرْتُ بما مُعْجِبٍ لَكَ» أي : بشيءٍ .

٣ ـ (وَتَامَّةً ١ ـ تَعَجُّبِيَّةً) : نحو : «ما أَحْسَنَ زيدًا» ، فـ (ـمَـا) : نَكِرَةٌ تعجُّبِيّةٌ :
 مبتدأٌ ، وما بعدَها : خبرُه ، وسَوَّغَ الإبْتِداءَ بها التَّعَجُّبُ .

٢ ـ (وَتَمْيِيزِيَّةً) وهي: اللّاحِقةُ لِـ (لينعْمَ) و (بِئْسَ): نحوُ: ﴿ إِن تُبُدُواْ
 ٱلصَّدَقَاتِ فَيْعِمَّا هِيَّ ﴾، ف (حمَا): نكرةٌ منصوبةٌ على التَّمييزِ أي: نِعْمَ شيئًا
 هِيَ أي: إِبْداؤُها.

قوله: (إِمّا) مِن قولِه: «إِمَّا موصولةً» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٧ أ). قوله: (أَوْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٤٧ أ): «(ونَكِرَةً) إِمّا (موصوفةً)» إلخ: الما**نِيوتكرة المانوسوفه**.

قوله: (وَتَامَّةً تَعَجُّبِيَّةً نحوُ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٤ أ): ((أو تَعَجُّبِيَّةً) ويُعَبَّرُ عنها بـ (سَنَكِرةِ تامَّةِ): نحوُ: ((ما أَحْسَنَ..)): بنبي التَّجِبُيَّة ديُجبَعنا بَكَلَ عالَمَهُ قوله: (نَعَجُّبيَّةُ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٤ أ): ((تامَّةُ)).

وَمُبَالَغِيَّةُ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةً ، وَشَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً ، وَغَيْرَ زَمَانِيَّةٍ ، . .

٣ _ (وَمُبَالَغِيَّةُ) بفتحِ اللَّامِ، وهِي لِلمُبالَغةِ في الإِخْبارِ عن أَحَدٍ بإِكثارِ فِعْل : كالكِتابةِ : نحوُ : «إِنَّ زيدًا ممّا أَنْ يَكْتُبَ» أي : إنَّه مِنْ أَمْرِ كتابةٍ أيْ : مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هُوَ الكِتابةُ ، فـ (حَمَا) : نكرةٌ بمعنَى «شيءٍ » لِلمُبالَغةِ ، و (أَنْ) وصِلَتُها في موضع جَرٌّ بَدَلًا مِن «ما»، فجُعِلَ _ لِكثرةِ كتابتِه _ كأنّه خُلِقَ منْها كما في قولِه : ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَـلٍ ﴿ .

٤ _ (وَاسْتِفْهَامِيَّةً) : نحوُ : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ ﴾ أَيْ : شَأَنْكُم.

٥ _ (وَشَرْطِيَّةً زَمَانِيَّةً) : نحو : ﴿ فَمَا ٱسْتَقَلُّمُواْ لَكُمُّ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمَّ ﴾ أي : اسْتَقِيمُوا لهم مُدَّةَ اسْتِقامَتِهِم لَكُم.

٢ - (وَغَيْرَ زَمَانِيَّةٍ) : نحو : ﴿ وَمَا تَفَعُ لُواْ مِنْ خَيْرِ يَعْ لَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ .

وَقَوْلِي : «وتَميِيزِيّةً ومُبالَغِيّةً» مِن زِيادتِي تَبَعًا لِلأَكْثَرِ.

وَقَوْلِي : «تَامَّةً» أَوْلَىٰ مِن قُولِهِ : «لِلتَّعَجُّب»؛ لِإِفادتِهِ : ١ ـ أنَّ الموصوفة ناقِصةٌ ، ٢ _ وأنَّ التَّعَجُّبيَّةَ والمَعطوفاتِ عليها تامَّةٌ ، وإِنَّما صَرَّحُوا به في التَّعَجُّبيّةِ وتالِيَتِها فَقَط لِظُهُورِ تَمامِها؛ لِتَجَرُّدِها عنْ مَعْنَىٰ الحرفِ.

قوله : (شيءٍ) مِن قولِه : «بمعنىٰ شيءٍ» في طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٣١٩) : «الشّيءِ» ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَبيّ (ص٦٤) ، َوهو الصَّوابُ. قوله : (وَتَمْيِيزِيَّةً وهيَ اللَّاحِقةُ لِنِعْمَ وبِئْسَ) إلىٰ قولِه : (كما في قولِه ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلً ﴾) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٤ أ).

قوله : (وَقُولِي وَتَمْيِيزِيَّةً ومُبالَغِيَّةً) إلى قولِه : (لِتَجَرُّدِها عَنْ مَعْنَىٰ الحرفِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٤ أ).

وَحَرْفًا : مَصْدَرِيَّةً كذلِكَ (١) ، وَنَافِيَةً ، وَزَائِدَةً كَافَّةً ، وَغَيْرَ كَافَّةٍ .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

٢ _ (وَ) تَرِدُ (حَرْفًا :

١ ـ مَصْدَرِيَّةً كذلِكَ) أي ١ ـ زَمانِيَّةً : نحو : ﴿ فَٱتَّعُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ أي : مُدَّةَ اسْتِطاعَتِكُم ، ٢ ـ وغيرَ زَمانيّةٍ : نحو : ﴿ فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾ أي : بنِسْيانِكُم .

٢ _ (وَنَافِيَةً) ١ _ عامِلةً : نحوُ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ، ٢ _ وغيرَ عامِلةٍ : نحوُ :
 ﴿ وَمَا تُنفِ قُونَ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ .

٣ ـ (وَزَائِدَةً كَافَّةً) ١ ـ عنْ عَمَلِ الرَّفْعِ: نحوُ: «قَلَّما يَدُومُ الوِصالُ»، ٢ ـ أوِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ: نحوُ: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحِدُ ۖ ﴾، ٣ ـ أوِ الجَرِّ: نحوُ: ﴿ رُبَّما دامَ الوِصالُ». الوِصالُ».

٤ ـ (وَغَيْرَ كَافَةٍ) ١ ـ عِوَضًا : نحو : «افْعَلْ هذا إِمّا لا» أي : إِن كُنْتَ لا تَفْعَلُ غيرَه، فـ «حَمَا» عِوَضٌ عن «كُنْتَ» أُدْغِمَ فيها النُّونُ لِلتّقارُبِ، وحُدِفَ المَنْفِيُّ ؛ لِلعِلمِ به، ٢ ـ وغيرَ عِوَضٍ لِلتّأكيدِ : نحو : ﴿ فَهِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللّهِ لِنتَ لَهُمِّ ﴾ ، وأصلُه : فَبَرَحْمَةٍ .

EX

(وَ) الرّابعُ والعِشرُونَ : («مِنْ ») بكسرِ الميمِ :

لِابْتِـدَاءِ الْغَايَـةِ غَالِبًا، وَلِانْتِهَائِهَا، وَلِلنَّبْعِيضِ، وَلِلتَّبْيِينِ، وَلِلتَّعْلِيـلِ، وَلِلْبُـدَكِ،

١ = (لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ) بمعنى المَسافَةِ : ١ = مِن مَكانٍ : نحوُ : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ ﴾ ، ٢ = وزَمانٍ : نحوُ : ﴿ إِنَّهُ, مِن الْوَلِمِ ﴾ ، ٣ = وغيرِهِما : نحوُ : ﴿ إِنَّهُ, مِن سُلَتَمَنَ ﴾ (غَالِبًا) أي : وُرُودُها لهذا المعنَى أَكْثُرُ منه لِغيرِه.

٢ _ (وَلِانْتِهَائِهَا) أي الغاية : نحو : «قَرُبْتُ منه» أي : إليه.

٣ _ (وَلِلتَّبْعِيضِ) : نحو : ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ أي : بَعْضَه .

٤ ـ (وَلِلتَّبْيِينِ) : بأن يَصِحَّ حَمْلُ مَدْخُولِها على المُبْهَمِ قَبْلَها : نحوُ :
 ١ ـ ﴿ مَا نَنسَخُ مِنْ ءَاكِةٍ ﴾ ، ٢ ـ ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِن اَلْأَوْتَانِ ﴾ : كأَنْ يُقالَ في الأَوْلِ : «ما نَنْسَخُهُ : آيةٌ » ، وفي الثّاني : «الرِّجْسُ : الأَوْثانُ » .

٥ _ (وَلِلتَّعْلِيلِ) : نحوُ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَلِيعَهُمْ فِيّ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَاعِقِ ﴾ أي : لِأَجْلِها، و «الصّاعِقةُ» : الصَّيْحَةُ الّتي بها يَمُوتُ مَنْ يَسْمَعُها، أو يُغْشَىٰ عليه.

٦ _ (وَلِلْبَدَكِ) : نحو : ﴿ أَرَضِيتُ مِالُحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَامِ ۖ ٱلْآخِرَةَ ﴾ أي : بَدَلَها.

قوله: (يَصِحَّ حَمْلُ مَدْخُولِها على المُبْهَمِ قَبْلَها) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٥ ب): «يَصْلُحَ مَحَلَّها غالبًا: «الَّذي هو» نحوُ..» إلخ.

قوله : (كأَنْ يُقالَ في الأُوَّلِ ما نَنْسَخُهُ آيَةٌ وفي الثّاني الرِّجْسُ الأَوْثانُ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٥٧ ب) بدله : «أي الّذي هو الأَوْثانُ» :

بر بيلي على غالب الذي عوى على المسن من آبنه في جننب وا الرحس من الى واين اي الذي عو الأوثار وللنعلب

قوله: (بها) مِن قولِه: «الّتي بها يَمُوتُ» سَاقِطٌ في طَبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٤)، وهو موجودٌ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وطبعةِ دارِ الفتحِ (ص٣٢).

٧ = (وَلِتَنْصِيصِ الْعُمُومِ) وهي: الدّاخِلةُ على نَكِرَةٍ لا تَخْتَصُّ بالنَّفْي:
 نحوُ: «ما في الدّارِ مِن رَجُلٍ»، فهو بدُونِ «مِن» ظاهِرٌ في العُمُومِ مُحْتَمِلٌ لِنَفْيِ الواحِدِ فقط، وبِها يَتَعَيَّنُ النَّفْيُ لِلجِنْسِ.

٨ ـ (وَلِتَوْكِيدِهِ) أي تَنصيصِ العُمُومِ، وهي : الدَّاخِلةُ على نَكِرةٍ تَخْتَصُّ بالنَّفْي : نحوُ : «ما في الدَّارِ مِنْ أحدٍ»، وهذا مِن زِيادتي.

٩ ـ (وَلِلْفَصْلِ) بالمُهْمَلَةِ أي : التَّمْييزِ : بأنْ تَدْخُلَ على ثانِي المُتَضادَّيْنِ : نحو : ﴿ وَلَلْنَهُ يَعَلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ ، ﴿ حَتَىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِبِ ﴾ ، ولإبْنِ هِشامِ فيه نَظَرٌ ذَكَرْتُه في «الحاشِيَةِ» مَعَ جَوابِه .

قوله : (أي التَّمْيِيزِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٤) : «أي لِلتَّمييزِ»، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٢١).

قوله : (ولاِبْنِ هِشَامٍ فيه) أي في التّمثيلِ بالآيَتَيْنِ للفصلِ (نَظَرٌ ذَكَرْتُه في الحاشِيةِ مِعَ جَوابِه) حيثُ قالَ فيها (١٦٣/٢) : «قولُ المَحَلِّيِّ : (نحوُ ﴿ وَاللّهُ يَعَلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ﴿ حَتَىٰ يَمِيزَ الْخَيْبِ مِنَ الطّيّبِ ﴾) نَقلَه ابْنُ هِشَامٍ عنِ ابْنِ مالِكِ ، ثُمَّ قالَ : «وفيه نَظَرٌ ؛ لأنّ الفصلَ مُسْتَفادٌ مِن العامِلِ ؛ ١ _ فإنّ «مازَ» و «مَيَّزَ» بمعنى «فَصَلَ» ، ٢ _ و «العلمَ » : صِفةٌ تُوجِبُ تمييزًا ، قالَ : «والظّاهِرُ : أنّ «مِن» في الآيتَيْنِ ١ _ للابْتِداءِ ٢ _ أو بمعنى «عن» ، ويُجابُ : بأنّ هذا لا يَمْنَعُ اسْتِفادةَ الفصلِ منها في الآيتَيْنِ أيضًا ، ٤ _ أو بمعنى «عن» ، ويُجابُ : بأنّ هذا لا يَمْنَعُ اسْتِفادةَ الفصلِ منها في الآيتَيْنِ أيضًا ، غايتُه أنه مُسْتَفَادٌ ١ _ مِن العامِلِ ذاتًا ، ٢ _ ومنها بواسِطةٍ ؛ لأنّ الحرفَ لا يُفيدُ بنفسِه ، ومَثَلَ بمِثالَيْنِ إِشَارةً إلى أنّ «مِن» تُفيدُ الفصلَ بواسِطةٍ ؛ لأنّ الحرفَ لا يُفيدُ بنفسِه ، الأوّلِ ، ٢ _ أو لفظِه : كما في الثّاني» . اهـ

قوله : (مَعَ جَوابِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٦ أ).

وَبِمَعْنَى الْبَاءِ ، وَ«عَنْ» ، وَ«فِي» ، وَ«عِنْدَ» ، وَ«عَلَى» .

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

١٠ _ (وَبِمَعْنَىٰ الْبَاءِ) : نحوُ : ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٌّ ﴾ أي : به.

١١ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ ((عَنْ) : نحوُ : ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَاذَا ﴾ أي : عنه .

١٢ - (وَ) بمَعْنَىٰ ((فِي) : ١ - نحو : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾
 أي : فيه ، ٢ - ونحو : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ أي : فيها .

١٣ _ (وَ) بِمَعْنَىٰ ((عِنْدَ) : نحو : ﴿ لَن تُغْنِىٰ عَنْهُمْ أَمْوَلُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ ٱللهِ مَنْ ٱللهِ مَن ٱللهِ عَنْدَه .

١٤ - (وَ) بِمَعْنَىٰ ((عَلَىٰ) : نحو : ﴿ وَنَصَرَّنَا هُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ أي : عليهم .
 وقيل : ضَمَّنَ (نَصَرْناه) معنَىٰ (مَنَعْناه) .

(وَ) الخامِسُ والعِشرُونَ : («مَنْ») بفتح الميمِ :

١ ـ إِمَّا (مَوْصُولَةٌ) : نحوُ : ﴿ وَلِلَّهِ يَشْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ .

قوله : (ونحوُ ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ أي فِيها) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّة .

قوله : (ضَمَّنَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٦ أ) ببِنائِه لِلفاعِلِ : نَعْنَضْظ. قوله : (وَالْخَامِسُ والْعِشْرُونَ مَنْ بفتحِ الميمِ إِمَّا مَوْصُولَةٌ إِلَىٰ عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٦ أ) : «(و) الخامِسُ والْعِشْرُون : (مَن) بفتحِ المِيمِ : (شَرْطيَّةٌ) : نحوُ : ﴿مَن يَعْسَلُ سُوّءًا يُجْزَ بِهِ ٤ ﴾ (واسْتِفْهامِيَّةٌ) : نحوُ : ﴿فَن رَبُّكُمَا يَنُوسَىٰ ﴾ (وموصولةٌ) : يَعْسَمُلُ سُوّءًا يُجْزَ بِهِ ٤ ﴾ (واسْتِفْهامِيَّةٌ) : نحوُ : ﴿فَن رَبُّكُمَا يَنُوسَىٰ ﴾ (وموصولةٌ) :

أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ ، وَتَامَّةٌ شَرْطِيَّةٌ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَتَمْيِيزِيَّةٌ .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪—

٢ _ (أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) : كـ (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبِ لَكَ » أي : بإنسانٍ .

٣ _ (وَتَامَّةٌ شَرْطِيَّةٌ) : نحو : ﴿ مَن يَعْ مَلْ سُوَءًا يُجْزَ بِهِ ع ﴾ .

٤ _ (وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) : نحوُ : ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَكُوسَىٰ ﴾ .

٥ _ (وَتَمْيِيزِيَّةٌ) : كقولِ الشَّاعِرِ :

٠٠٠ ﴿ وَنِعْمَ مَنْ هُـوَ فِي سِـرٍ وإِعْلَانِ

ففاعِلُ «نِعْمَ» مُسْتَتِرٌ، و«مَنْ»: تمييزٌ بمعنَى «رَجُلًا»، وقولُه: «هُوَ»: مخصوصٌ بالمَدْحِ، وهو راجعٌ إلى بِشْرِ بْنِ مَرْوانَ في البَيْتِ قَبْلَه، و«في سِرِّ»: مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿ يَعْمَ ﴾، وهذا مذهبُ أبِي عليٍّ الفارسيِّ.

وأمّا غيرُه فنَفَىٰ ذلك ، وقالَ : «مَنْ » : موصولةٌ : فاعلُ «نِعْمَ » ، وقولُه : «هُوَ » راجعٌ إلى بِشْرٍ يَتَعَلَّقُ به «في سِرِّ » ؛ راجعٌ إلى بِشْرٍ يَتَعَلَّقُ به «في سِرِّ » ؛ لِتَضَمَّنِه معنَىٰ الفِعْلِ كما سيَظْهَرُ ، والجُمْلَةُ : صِلَةُ «مَنْ » ، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أي : «هُوَ » ، وهو راجعٌ إلى بِشْرٍ أيضًا ، والتقديرُ : «نِعْمَ الّذي هُو المَشهُورُ في السِّرِ والعَلانِيَةِ بِشْرُ » ، وفيه تَكَلُّفُ .

وتَعبِيرِي بِما ذُكِرَ في الأَقسامِ الَمذكورةِ أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ به؛ لِإِفادتِه أنّ الشَّرْطِيّةَ والإسْتِفْهامِيّةَ نَكِرَتانِ تامَّتانِ.

تعليقات على غاية الوصول الله على السَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿ (وَنَكِرَةٌ مُوصُوفَةٌ) : كَـ ((مَمَرَرْتُ بَمَن مُعْجِبٍ نَحُو : ﴿ وَلِلَّهِ يَشَجُدُ مَن هُو . . ﴾ إلخ .

 لَك ﴾ أي : بإنْسانٍ (أو) نَكِرةٌ (تامّةٌ) : كقولِ الشَّاعِرِ : ((ونِعْمَ مَن هُو . .) إلخ .

قوله : (وتَعْبِيرِي بمَا ذُكِرَ في الأَقسامِ المذكورةِ أَوْلَىٰ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

٢٦ _ وَ (هَلْ) : لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَثِيرًا ، وَالتَّصَوُّرِ قَلِيلًا .

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) السّادِسُ والعِشْرُونَ : («هَلْ» :

١ _ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ كَثِيرًا) ١ _ إِيجابًا ٢ _ أو سَلْبًا، خِلافًا لـ (المُأَصْلِ) في تَقييدِه _ تَبَعًا لِابْنِ هِشامٍ _ بـ (المِلْمِيجابِ)، سَرَى إليهما ذلِك مِنْ أَنَّ (هَلْ) لا تَدْخُلُ على مَنْفِيِّ.

فَيُقَالُ _ في جَوابِ «هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟» مَثَلًا _ : «نَعَمْ» أو «لا» وإِن لَم تَدْخُلْ على مَنْفِيِّ ؛ إِذْ لا يُقَالُ : «هَلْ لَم يَقُمْ زَيْدٌ».

٢ _ (وَ) لِطَلَب (التَّصَوُّرِ قَلِيلًا).

خِلافًا لـ (المُأصلِ) في مَنْع مَجيئِها له.

W

بخِلافِ الهَمْزَةِ :

١ ـ تَأْتِي لِكُلِّ مِنهُما كثيرًا.

٢ _ وتَدْخُلُ على المَنْفِيِّ :

١ - فتَخْرُجُ عنِ الإسْتِفْهامِ إلى التَّقْريرِ - وهُو : حَمْلُ المُخاطَبِ على الإِقْرارِ بما بَعْدَ النَّفْيِ - : نحوُ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحُ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، فيُجابُ بـ (مبَلَى) .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ الطَّاهِرِيَّةِ (ق ٧٦ أً).

قوله : (كَثِيرًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٦ ب).

قوله : (وَلِطَلَبِ التَّصَوُّرِ قَلِيلًا) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٦ ب) : «(ولِلتَّصَوُّرِ) أي طَلَبه (قليلًا)».

٧٧ _ وَ «الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ» : لِمُطْلَقِ الجَمْعِ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

٢ ـ وقَدْ تَبْقَى على الإسْتِفْهامِ : كقولِكَ ـ لِمن قالَ : «لَمْ أَفْعَلْ كَذا» ـ : «أَلَمْ تَفْعَلْه ؟» ـ أي : أَحَقُّ انْتِفاءُ فِعْلِكَ له ؟ ـ ، فيُجابُ : بـ «خَعَمْ» أو «لا» ، ومِنه قولُه : أَلَا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ ﴿ إِذَا أُلاقِ ي الَّذِي لاقاهُ أَمْثُ الِي فَيُجابُ بمُعَيَّنِ منهما .

W

(وَ) السَّابِعُ والعِشْرُونَ : («الْوَاوُ) بِقَيْدٍ زِدْتُه بِقُولِي : (الْعَاطِفَةُ» :

١ - لِمُطْلَقِ الجَمْعِ) بينَ المعطوفَيْنِ في الحكمِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنّها تُسْتَعْمَلُ في الجَمْعِ بمَعِيَّةٍ وبغيرِها: نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»: إذا جاءَ ١ - مَعَه ٢ - أو بعدَه ٣ - أو قبلَه، فتكونُ حقيقةً في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ الثّلاثةِ، وهُو مُطْلَقُ الجَمْعِ؛
 حَذَرًا مِنَ الإِشْتِراكِ والمَجازِ، واسْتِعْمالُها في كُلِّ منها - مِن حيثُ إِنّه جَمْعٌ - اسْتِعْمالٌ حقيقيٌّ.

وقِيلَ : هِي لِلتَّرتِيبِ؛ لِكثرةِ اسْتِعْمالِها فيه، فهِي في غيرِه مَجازٌ.

وقِيلَ : لِلْمَعِيَّةِ ؛ لأنَّها لِلجَمْعِ ، والأصلُ فيه المَعِيَّةُ ، فهي في غيرِها مَجازٌ .

وخَرَجَ بـ ((العاطِفةِ) : غيرُها : كواوَيِ ١ ـ القَسَمِ ٢ ـ والحالِ.

وقد بَيَّنْتُ في «الحاشِيةِ» وغيرِها: أنّه لا فَرْقَ هُنا بينَ «مُطْلَقِ الجَمْعِ» و «الجمعِ المُطْلَقِ الماءِ المُطْلَقِ ، خِلافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلافَه؛ أَخْذًا مِنَ الفَرْقِ بينَ «مُطْلَقِ الماءِ» و «الماءِ

قوله : (وقد بَيَّنْتُ في الحاشِيةِ وغيرِها إلخ) قالَ الأصلُ : «السَّابِعُ والعِشْرُون :

.....

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

المُطْلَقِ» غافِلًا عنِ اخْتِلافِ اصْطِلاحَيِ الفَقيهِ واللُّغَوِيِّ.

* ****

الواوُ لِمُطْلَقِ الجمعِ». اه قالَ المَحَلَيُّ (٣٠٠/١): «وعَدَلَ عن قولِ ابْنِ الحاجِبِ وغيرِه: «لِلجمعِ المُطْلَقِ»، قالَ _ أي الأصلُ _: «لإيهامِه تقييدَ الجمعِ بالإطْلاقِ، والغَرَضُ نفيُ التقييدِ». اه قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (١٧٣/٢) ما نَصُه: «قوله: وعَدَلَ عن قولِ ابْنِ الحاجِبِ وغيرِه لِلجمعِ المُطْلَقِ قالَ إلى آخِرِ ما قالَه المُصنَفُ مِن الإيهامِ) أَخَذَه مِنِ ابْنِ هِشامٍ، وعَزاه الشّارِحُ إليه بـ «قالَ» كالمُتبَرِّئِ منه؛ إشارةً إلى أنّ المُطْلَقَ : أنّ مُؤدَّى العِبارَتَيْنِ واحدٌ؛ لأنّ المُطْلَقَ هُنا ليسَ لِلتقييدِ بعدمِ القيدِ، بل لِبَيانِ الإطلاقِ، كما يُقالُ: ١ ـ «الماهيةُ مِن حيثُ هي»، ٢ ـ و «الماهيةُ لا بشرطٍ»، وإلّا لم يَصدُقُ بترتيبٍ، ولا مَعِيّةٍ، وقد أَوْضَحْتُ ذلك في «شرح ابْنِ الحاجِبِ» مع بَيانِ أنّ سببَ تَوهُم الفرقِ بينَهما: الفرقُ بين «الماءِ المُطْلَقِ» و «مُطْلَقِ الماءِ» مع الغفلةِ عن أنّ سببَ تَوهُم الفرقِ بينَهما: الفرقُ بين «الماءِ المُطْلَقِ» و «مُطْلَقِ الماءِ» مع الغفلةِ عن أنّ ذلك اصْطِلاحٌ شرعيٌّ في بعضِ أنواعِ المِياهِ، وما نحنُ فيه اصْطِلاحٌ لُغُويٌّ». اه

الأُمْرُ

أَ مَ رَ : حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ المَخْصُوصِ ، مَجَازٌ فِي الْفِعْلِ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣-

﴿الأَمْرُ ﴾

أيْ : هذا مَبْحَثُه

(أَ مَ رَ) أَيِ اللَّفظُ المُنْتَظِمُ مِن هذه الأَحْرُفِ المُسمَّاةِ بـ ﴿ أَلِفْ مِيمْ رَاءْ ﴾ ، وتُقْرَأُ بصِيغَةِ الماضي مُفَكَّكًا : (١ _ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ المَخْصُوصِ) أَي : الدّالِّ بوَضْعِه على اقْتِضاءِ فِعْلٍ إلى آخِرِ ما يَأْتِي : نحوُ : ﴿ وَأَمْرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَوةِ ﴾ أَيْ : قُلْ لهم : «صَلُّوا» (٢ _ مَجَازٌ فِي الْفِعْلِ فِي الْأَصَحِّ) : نحوُ : ﴿ وَشَاوِرُهُرُ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ أي : الفِعْلِ اللهَ عَلِ اللهَ عَلْ اللهَ اللهُ عَلْ اللهُ اللهُ

وقِيلَ: هو لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَهما _ وهو: مَفهومُ أحدِهِما _؛ حَذَرًا مِنَ الإشْتِراكِ والمَجازِ.

وقِيلَ : هو مُشْتَرَكٌ بينَهما ؛ لِاسْتِعْمالِه فيهما .

وقِيلَ : مُشْتَرَكٌ بينَهما وبينَ الشَّانِ والصَّفَةِ والشَّيْءِ؛ لِاسْتِعْمالِه فيها أيضًا : ١ ـ نحوُ : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشِيءٍ ﴾ أيْ : شأنُنا.

قوله: (نحوُ ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشِيءٍ ﴾) هكذا في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ والطَّبَعاتِ، وتَبَعَ فيه الجَلالَ المَحَلِّيَّ، قالَ شيخُنا في تحقيقِه (ص٣٥٣): «هكذا في النُّسَخِ الَّتي بأَيْدِينا، وإِن أَرادَ أَنَّها آيَةٌ فهو سبقُ قَلَمٍ، وصَوابُه: أَن يُعَبِّرَ بنحوِ قولِه تعالى: ﴿ وَمَاۤ أَمْرُنَاۤ

قوله : (بَوَضْعِه) غيرُ مُوجُودٍ في نُسْخَةِ الْظَّاهِرِيَّةِ (ق ٧٧ أ).

قوله : (فِي الْأَصَحِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٧ أ).

وَ «النَّفْسِيُّ» : اقْتِضَاءُ فِعْلِ غَيْرِ كَفٍّ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِغَيْرِ نَحْوِ «كُفَّ».

🥌 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝 -----

... * ٢ _ لأَمْرِ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

أَيْ : لِصِفَةٍ مِن صِفاتِ الكَمالِ ، ٣ ـ «لِأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَه» أي : لِشَيْءٍ ، والأصلُ في الإسْتِعْمالِ : الحقيقةُ .

وأُجِيبَ: بأنه فيها مَجازٌ؛ لأنه خَيْرٌ مِنَ الإشْتِراكِ كما مَرَّ.

وإِنّما عَبَّرْتُ _ كغَيرِي _ بـ « الفِعْلِ » القاصِرِ عن تَناوُلِها ؛ لأنه المُقابِلُ لِلقَوْلِ مِن حيثُ إِنَّهما قِسْمانِ لِلمَقْصُودِ ، وهو : الدّالُّ على الحُكْمِ .

و «الْأَمْرُ» : ١ ـ لَفُظيٌّ ٢ ـ ونَفْسِيٌّ ، وهو الأصلُ ، فـ « اللَّفْظِيُّ » عُرِفَ مِنْ قَولي : «حقيقةٌ في كذا».

(وَ«النَّفْسِيُّ» : اقْتِضَاءُ) أَيْ : طَلَبُ (فِعْلِ غَيْرِ كَفِّ مَدْلُولٍ عَلَيْهِ) أَيِ الكَفِّ (بِغَيْر نَحْو «كُفَّ»).

قوله: (لِأَمْرِ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ) مضبوطٌ هكذا في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٧ أ): المَيْوَالِيَّةِ مَن يُسَوَّدُ ، وفي بعض الطَّبَعاتِ: «لأمرِ ما يُسَوَّدُ مَن يُسَوَّدُ».

قوله: (جَدَعَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب): «جَذَعَ» بالذّالِ المُعْجَمةِ: النَّهَ عَلَيْجُ النَّهُ، وكذا في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٥٦ و ٤٢٢٥٨، وفي النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٥٦ و ٤٢٢٥٨، وفي النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ رقم ٦٤٢ و ٤٩٢٦ و ٤٩٢٦ و ٧٧٨٩٤ : «جَدَعَ» بالدّالِ المُهْمَلةِ.

قوله : (وإِنّما عَبَّرْتُ كغَيرِي بالفِعْلِ) إلىٰ قولِه : (وهو الدّالُّ علىٰ الحُكْمِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب).

قوله : (نَحْوِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب) بَدَلَه : «لفظ» : غبلِنظك.

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْأَمْرِ عُلُقٌّ ، وَلَا اسْتِعْلَاءٌ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فدَخَلَ فيه : الطَّلَبُ ١ _ الجازِمُ ٢ _ وغيرُه ١ _ لِما لَيْسَ بكَفِّ ، ٢ _ ولِما هُو كَفُّ مَدْلُولٌ عليه بـ «كُفَّ» أو نحوِها : كـ « اتْرُكْ» و «ذَرْ» و «دَعْ» المُفادَةِ بزِيادَتي «نَحْو».

وخَرَجَ منه : ١ ــ الإِباحةُ ٢ ــ والمدلولُ عليه بغيرِ ذلك ــ أي ﴿لاَ تَفْعَلْ﴾ ــ فلَيْسَ كُلُّ منهما بأَمْرِ.

وسُمِّيَ مدلولُ «كُفَّ» : «أمرًا» لا «نَهْيًا» ؛ مُوافَقةً لِلدَّالِّ في اسْمِه.

ويُحَدُّ «النَّفْسِيُّ» أيضًا بـ «القَولِ المُقْتَضِي لِفِعْلِ · · » إلى آخِرِه ، و «القَوْلُ» مُشْتَرَكُ بينَ اللَّفْظِيِّ والنَّفْسِيِّ أيضًا ·

(وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْأَمْرِ) بقِسْمَيْه حتَّىٰ يُعْتَبَرَ في حَدِّه أيضًا :

(١ _ عُلُوٌّ): بأن يكونَ الطَّالِبُ عالِيَ الرُّثَبَةِ على المَطْلُوبِ منه (٢ _ وَلَا اسْتِعْلَاءٌ): بأن يكونَ الطَّلَبُ بعَظمةٍ ؛ لِإطلاقِ «الأمرِ» بدُونِهما، قالَ تعالى حِكايةً عن فِرْعَوْنَ : ﴿ مَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ .

ه تعليقات على غاية الوصول ۞ ومِثْلُه مُرادِفُه ۞ قوله : (أو نحوِها) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب) بَدَلَه : «ومِثْلُه مُرادِفُه».

قوله: (ودَعْ المُّفادَةِ بَزِيادَتي نَحْو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (قَ ٧٧ ب). قوله: (ماذا) بدُونِ الفاءِ كما في جميعِ النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٦)، وفي الطَّبَعاتِ الحديثةِ: ﴿﴿ فَمَاذَا ﴾ِ» علىٰ وَفْقِ الآَيةِ.

قوله : (قالَ تعالى حِكايةً عن فِرْعَوْنَ ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٧ ب) بَدَلَه : «يُقالُ : «أَمَرَ فُلانٌ فُلانًا برفْقِ ولين» .

﴾ الأمر ﴾-----

وَلَا إِرَادَةُ الطَّلَبِ فِي الْأَصَحِّ، وَالطَّلَبُ بَدِيهِيٌّ.

وَالنَّفْسِيُّ غَيْرُ الْإِرَادَةِ عِنْدَنَا.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(٣ _ وَلَا إِرَادَةُ الطَّلَبِ) باللَّفظِ؛ لِإطلَّاقِ «الأمرِ» بدُونِها (فِي الْأَصَحِّ).

وقِيلَ : يُعْتَبَرُ الأوّلانِ ، وإِطْلاقُ «الأمرِ» بدُونِهما مَجازيٌّ .

وقِيلَ : يُعْتَبَرُ العُلُوُّ دُونَ الإسْتِعْلاءِ.

وقِيلَ : عكسُه.

وقِيلَ : يُعْتَبَرُ ١ ـ العُلُوُّ ٢ ـ وإِرادةُ الطَّلَبِ باللَّفظِ ، فإِذا لم يُرِدْه به لم يكنْ أَمْرًا ؛ لِأَنه يُسْتَعْمَلُ في غيرِ الطَّلَبِ : كالتّهديدِ ، ولا مُمَيِّزَ غيرَ الإِرادةِ .

قُلْنا: اسْتِعْمالُه في غيرِ الطَّلَبِ مَجازِيٌّ، بخِلافِ الطَّلَبِ، فلا حاجةَ إلى اعْتِبارِ إِرادتِهِ.

W

(وَالطَّلَبُ بَدِيهِيٍّ) أي : مُتَصَوَّرٌ بمُجَرَّدِ الْتِفاتِ النَّفسِ إليه بلا نَظَرٍ ؛ إِذْ كُلُّ عاقِلٍ يَفْرِقُ بالبَدِيهَةِ بينَه وبينَ غيرِه : كالإِخْبارِ ، وما ذاكَ إِلّا لِبَداهَتِه ، فانْدَفَعَ ما قِيلَ : إِنَّ تعريفَ «الأَمْرِ» بما يَشْتَمِلُ عليه تعريفٌ بالأَخْفَى ؛ بِناءً على أنه نَظَرِيٌّ .

&

(وَ) الأمرُ (النَّفْسِيُّ) المُعرَّفُ بـ (اقْتِضاءِ فِعْلِ ١٠) إلى آخِرِه (غَيْرُ الْإِرَادَةِ) لذلك الفِعلِ (عِنْدَنَا) ؛ فإِنّه تعالى أَمَرَ مَنْ عَلِمَ أنه لا يُؤْمِنُ ـ كأبي لَهبٍ ـ بالإِيمانِ

ه تعليفات على غاية الوصول ه سيست ه تعليفات على غاية الوصول ه تعليفات على غاية الوصول ه تعليف و سُكُونِ الفاءِ وسُكُونِ الفاءِ وسُكُونِ الفاءِ وسُكُونِ الفاءِ وكسرِ الرّاءِ : يَ**نْدِتُ الْمِدِيَنَةِ**.

ه الكتاب الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال ﴿	
لا مُتناعه ، و المُمْتَنعُ غمُّ مُر اد . لا مُتناعه ، و المُمْتَنعُ غمُّ مُر اد .	و وو

أمّا عندَ المُعْتَزِلةِ فهو : عينُها ؛ لِأنّهُم لمّا أَنْكَرُوا الكلامَ النَّفْسِيَّ ولم يُمْكِنْهُم إِنْكارُ الإقْتِضاءِ _ المُعرَّفِ به الأمرُ _ قالُوا : إنّه الإِرادةُ .



₹ الأمر **﴾-------** ٣٨٣

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُ أَنَّ صِيغَةَ «افْعَلْ» مُخْتَصَّةٌ بِالْأَمْرِ النَّفْسِيِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ) على القولِ بإِثْباتِ الكلامِ النَّفسيِّ : (أَنَّ صِيغَةَ «افْعَلْ») والمُرادُ بها : كُلُّ ما يَدُلُّ _ ولَوْ بواسِطةٍ _ على الأمرِ مِن صِيَغِه المُحْتَمِلَةِ لغَيْرِ الوُجُوبِ : ١ _ كـ «ماضْرِبْ» ٢ _ و «صلِّ» ٣ _ و «صَهْ» ٤ _ و «لِيُنْفِقْ» _ (مُخْتَصَّةٌ بِالْأَمْرِ النَّفْسِيِّ) : بأنْ تَدُلَّ عليه وَضْعًا دُونَ غيرِه.

وقِيلَ : لا ، فلا تَدُلُّ عليه إلَّا بِقرينةٍ : كـ (صَلِّ لُزُومًا) ، وعليه :

١ ـ فقيل : هو لِلوَقْفِ : بمَعْنَىٰ عَدَمِ الدِّرايةِ بما وُضِعَتْ له حقيقةً ممّا وَرَدَتْ
 له مِن أمرٍ وتَهديدٍ وغيرِهِما.

٢ - وقِيلَ : لِلإِشْتِراكِ بينَ المَعاني الآتيةِ المُشْتَركةِ.

أمّا صِحَّةُ التَّعْبِيرِ عنِ الأَمْرِ بما يَدُلُّ عليه فلا يَخْتَصُّ بِها صيغةُ «افْعَلْ» قَطْعًا ، بَلْ تَأْتِي في غيرِها : كـ (لَأَلْزَمْتُكَ » و (أَوْجَبْتُ عليكَ » .

أمَّا المُنْكِرُونَ لِلنَّفسيِّ فلا حقيقةَ لِلأمرِ وسائرِ أقسامِ الكلامِ عندَهم إِلَّا العِباراتُ.

قوله : (وَضْعًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٨ أ).

قوله : (هو لِلوَقْفِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٨ أ) : «المُرادُ : الوَقْفُ».

قوله : (لِلإِشْتِراكِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٨ ب) : «المُرادُ : الإشْتِراكُ».

قوله: (أمّا صِحَّةُ التَّعْبِيرِ عنِ الأَمْرِ) إلىٰ قولِه: (وأَوْجَبْتُ عليكَ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٧٨ أ) بَدَلَه: «أمّا غيرُ صِيغةِ «افْعَلْ» ممّا لا تَحْتَمِلُ غيرَ الوُجُوبِ: كدْ الْظَاهِريّةِ (ق ٧٨ أ) بَدَلَه: «أمّا غيرُ صِيغةِ «افْعَلْ» ممّا لا تَحْتَمِلُ غيرَ الوُجُوبِ: كدْ الْظَاهِريّةِ وهُ أَوْجَبْتُ عليك» فمُخْتَصِّ بذلك بلا خِلافٍ، وأمّا المُنْكِرُون..» إلخ.

(وَتَرِدُ) صيغةُ «افْعَلْ» ـ بالمَعنَى السّابِقِ ـ لِسِتَّةٍ وعِشْرِينَ معنَّىٰ علىٰ ما في «الأَصلِ»، وإِلّا فَقَدْ وَصَّلَها بعضُهم لِنَيِّفٍ وثلاثينَ، ويَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بالقَرائِنِ.

- ١ _ (لِلْوُجُوبِ) : نحوُ : ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ .
- ٢ _ (وَلِلنَّدْبِ) : نحوُ : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ .
- ٣ _ (وَلِلْإِبَاحَةِ) : نحو : ﴿ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَتِ ﴾ أيْ : ممّا يُسْتَلَذُّ مِنَ المُباحاتِ.
- ٤ _ (وَلِلتَّهْدِيدِ) : نحو : ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِئْتُو ﴾ ، قِيلَ : ويَصْدُقُ معَ التّحريم والكراهة .
- ٥ _ (وَلِلْإِرْشَادِ) : نحو : ﴿ وَالسَّتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، والمصلحة أهيه دُنْيَوِيّةٌ ، بخِلافِها في النَّدْبِ .
- ٦ (وَلإِرَادَةِ الإِمْتِثَالِ) : كقولِكَ لِغيرِ رَقيقِكَ عندَ العَطَش : «اسْقِنِي ماءً».
- ٧ _ (وَلِلْإِذْنِ) : كقولِك لِمَن طَرَقَ البابَ : «ادْخُلْ» ، وبعضُهم أَدْرَجَ هذا في الإباحة .
- ٨ _ (وَلِلتَّأْدِيبِ) : كقولِك لِغيرِ مُكَلَّفٍ : «كُلْ ممّا يَلِيكَ» ، وبعضُهم أَدْرَجَ

قوله: (وَصَّلَها) في «طريقَّةِ الْحُصُولُ» (صُّ١٧٧): «أَوْصَلَها»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٦٧) ودارِ الفَتْحِ (ص٣٢٩).

قوله : (لِنَيِّفٍ) مضبوطٌ بتشديدِ الياءِ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٨ ب).

قوله : (ويَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بالقَرائِنِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

وَلِلْإِنْذَارِ، وَلِلاِمْتِنَانِ، وَلِلْإِكْرَامِ، وَلِلتَّسْخِيرِ، وَلِلتَّكْوِينِ، وَلِلتَّعْجِيزِ، وَلِلْإِهَانَةِ،

هذا في النَّدْبِ، والأوّلُ فَرَقَ: ١ ـ بأنّ الأَدَبَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحاسِنِ الأخلاقِ وإِصْلاحِ العاداتِ، ٢ ـ والنَّدْبَ بثوابِ الآخِرةِ، أمّا أكلُ المُكلَّفِ ممّا يَلِيه فمَنْدُوبٌ، وممّا يَلي غيرَه مكروةٌ حيثُ لا إِيذاءَ، وإِلّا فحَرامٌ.

٩ _ (وَلِلْإِنْذَارِ) : نحو : ﴿ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ ، ويُفارِقُ التَّهديدَ : التَّخويفُ ، التَّهديدَ : التَّخويفُ ، والإِنْذارَ : إِبْلاغُ المَخُوفِ منه .

١٠ ـ (وَلِلاِمْتِنَانِ) : نحو : ﴿ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، ويُفارِقُ الإِباحةَ بافْتِرانِه بذِكْرِ ما يُحْتاجُ إليه .

١١ _ (وَلِلْإِكْرَامِ): نحوُ: ﴿ آدْخُلُوهَا بِسَلَيْهِ ءَامِنِينَ ﴾.

١٢ ـ (وَلِلتَّسْخِيرِ) أي : التَّذليلِ والإمْتِهانِ : نحوُ : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَلِيءِينَ ﴾ .

١٣ _ (وَلِلتَّكْوِينِ) أي : الإِيجادِ عنِ العَدَمِ بسُرْعَةٍ : نحوُ : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ .

١٤ _ (وَلِلتَّعْجِيزِ) أَيْ : إِظهارِ العَجْزِ : نحوُ : ﴿ فَأَتُواْ بِسُورَةِ مِّن مِّثْلِهِ ۽ ﴾ .

١٥ _ (وَلِلْإِهَانَةِ) ويُعَبَّرُ عنها بـ«التَّهَكُّمِ» : نحوُ : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ .

_____________ تىلىقات بلى غاية الوصول ﴿ _______ قَلَقُ بِأَنَّ الأَّدَبَ مُتَعَلِّقٌ) إلىٰ قولِه : (والنَّدْبَ بِتُوابِ الآخِرةِ) غيرُ موجودٍ فى نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٧٨ ب).

قوله : (والإمْتِنانِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٧٨ ب) : «والإمْتِناعِ» بالعَيْنِ : وللانْتِناعِ ، وكذا في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيّةِ مِن متنِ «اللُّبِّ» : ولانظرولامتاع ، وهو سبقُ قَلَم .

وَلِلتَّسْوِيَةِ، وَلِلدُّعَاءِ، وَلِلتَّمَنِّي، وَلِلإِحْتِقَارِ، وَلِلْخَبَرِ، وَلِلْإِنْعَام، وَلِلتَّفْوِيضِ، وَلِلتَّعْجِيبِ، وَلِلتَّكْذِيبِ، وَلِلْمَشُورَةِ،...

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١٦ ـ (وَلِلتَّسْوِيَةِ) بينَ الفِعْلِ والتَّرْكِ : نحوُ : ﴿ فَأَصْبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصْبِرُواْ ﴾ .

١٧ _ (وَلِلدُّعَاءِ) : نحوُ : ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ﴾ .

١٨ ـ (وَلِلتَّمَنِّي) : كقولِك لآخَرَ : «كُنْ فُلانًا».

١٩ ـ (وَلِلاِحْتِقَارِ) : نحوُ : ﴿ أَلْقُواْ مَآ أَنتُه مُّلْقُونَ ﴾ ؛ إِذْ ما يُلْقُونَه مِنَ السِّحْرِ _ وإِنْ عَظُمَ _ مُحْتَقَرُ بالنَّظَرِ إلى مُعْجِزَةِ مُوسىٰ ﷺ، وفُرِقَ بينَه وبينَ الإهانةِ : بأنَّ مَحَلَّه : القَلْبُ ، ومَحَلَّها : الظَّاهِرُ .

٠٠ _ (وَلِلْخَبَرِ) : كَخَبَرِ : «إِذَا لَمْ تَسْتَح فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أَيْ : صَنَعْتَ.

٢١ ـ (وَلِلْإِنْعَام) بمعنَى تَذْكِيرِ النِّعْمَةِ: نحوُ: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقَنَاكُمْ ﴾ .

٢٢ _ (وَلِلتَّفْوِيضِ) وهو : رَدُّ الأَمْرِ إلىٰ غيرِكَ ، ويُسَمَّىٰ : ١ _ «التَّحْكِيمَ» ٢ _ و (التَّسْلِيمَ): نحو : ﴿ فَٱقْضِ مَاۤ أَنتَ قَاضٍ ﴾ .

٢٣ _ (وَلِلتَّعْجِيبِ) نحوُ: ﴿ ٱنظُرْ كَيَّفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمَّنَالَ ﴾ .

وتَعْبِيرِي به أَنْسَبُ بسابِقِه ولاحِقِه مِنْ تَعْبِيرِه بـ «التَّعَجُّب».

٢٤ _ (وَلِلتَّكْذِيبِ) : نحوُ : ﴿ قُلْ فَأَنُواْ بِٱلتَّوْرَكِةِ فَٱتْلُوهَاۤ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾ .

٥٠ _ (وَلِلْمَشُورَةِ) : نحو : ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَيَكُ ﴾ .

الواوِ : والمَشْوَرَقَغِي ، قالَ في «شرحِ القامُوسِ» : «فُلانٌ جَيِّدُ المَشُورَةِ والمَشْوَرَةِ» : لُغَتانِ». ﴾ الأمر ﴾_________ ١٨٧

وَلِلاِعْتِبَارِ .

٢٦ _ (وَلِلاِعْتِبَارِ) : نحو : ﴿ أَنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِ ۚ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾ .
 ٢٠ _ (وَلِلاِعْتِبَارِ) : نحو : ﴿ أَنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِ ۚ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾ .

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهَا) أي صيغةَ «افْعَلْ» بالمَعنَىٰ السّابِقِ (حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ) فَقَطْ كما عليه الشّافِعيُّ والجمهورُ؛ لأنّ الأئِمّةَ كانُوا يَسْتَدِلُّونَ بها مُجَرَّدَةً عنِ القَرائِنِ على الوُجُوبِ، وقد شاعَ مِنْ غيرِ إِنكارٍ.

— 🗞 تعليقات على غاية الوصول 🚷 _____

قوله : (بالمعنَىٰ السّابِقِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخَةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٩ ب).

قوله: (كما عليه الشّافِعيُّ والجمهورُ) إلىٰ قولِه: (وقد شاعَ مِنْ غيرِ إِنكارٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٩ ب)، ووَقَعَ هُنا اخْتِلافٌ كثيرٌ ـ ما بينَ زِيادةٍ ونُقْصانٍ وتقديم وتأخيرٍ ـ بينَ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ والنُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ:

ّ (وَالْأَصَّحُّ : أَنَّهَا) أي صيغةَ «افْعَلْ»َ (حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ) فَقَطْ (لُغَةً و) في خاصّتِه : مِن (التَّوَعُّدِ) علىٰ التّركِ شرعًا ، وهذا مُرادُ الأصلِ بقولِه : «والمُخْتارُ . . » إلىٰ آخِره .

وقيلَ : حقيقةٌ فيهما لُغةً ؛ لِأنَّ أهلَها يَحْكُمُونَ باسْتِحْقاقِ مُخالِفِ أَمْرِ سَيِّدِه ـ مَثَلًا ـ بِها لِلعِقابِ.

وقِيلَ : شرعًا ؛ واللُّغةُ إِنَّما أَفادَتْ مُجَرَّدَ الطَّلَبِ.

وقِيلَ : عَقْلًا ؛ لأنّ حَمْلَه علىٰ النَّدْبِ يُصَيِّرُ المعنَىٰ معه : «افْعَلْ إِن شِئْتَ» ، وليسَ هذا القَيْدُ مذكورًا .

وقُوبِلَ بمِثْلِه في الحَمْلِ على الوُجُوبِ؛ فإِنّه يُصَيّرُ المعنَى معه : «افْعَلْ مِنْ غيرِ تَجْويزِ تَرْكٍ».

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

وقِيلَ : هي حقيقةٌ في النَّدْبِ فَقَطْ ؛ لأنه المُتَيَقَّنُ مِنْ قِسْمَي الطَّلَبِ.

وقِيلَ : حقيقةٌ في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَ الوُجُوبِ والنَّدْبِ _ وهو الطَّلَبُ _ ؛ حَذَرًا مِن ١ _ الإشْتِراكِ ٢ _ والمَجازِ .

وقِيلَ : مُشْتَرَكةٌ بينهما.

وقِيلَ بالوَقْفِ.

وقِيلَ : هي حقيقةٌ في النَّدْبِ فَقَطْ ؛ لأنه المُتَيَقَّنُ مِنْ قِسْمَيِ الطَّلَبِ ٠٠) إلى آخِرِ ما هُنا.

هذه صُورةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ هُنا :

بتولم والم*ختار* الياختوم

ماذاتري وللإعتبال نحوانظروا اليثمن إذا انمروا لاثميح انهأ اعصيغة انعلجقيقه فياوحوب نقط لغة وفي خامتهن النوعد على الترك شرعاً وهذا مرادُ الامكل وقيب احقيق فهالنة لأن املها يحكون بأسققاق مخالعت امرسيك للملا بالتقاب وقب الشرعاواللغة أغلفادت مرد الطلب وقيص عقلا لأن حمله على المديد المعنى عدافع النات وليرهيذا التيدمذكوزا وتؤس عشاره فاكل فالوجوب فابده بسيرا لمعنىعه انعل من غير تحويز ترك في قيمة فالندب لآندالمتقن فقم الطلب دقيس لحقيقه في القددالمشترك ين الوجوب والندب وهوالطليحدرا مزالات والحازوقي المشتركة ينهما وقيل باكوتف وتيسل شتركة فيها وفياج باحة وقيسل فالثلاثه والهديدوقي المراس للوجوب وامرجي المبتدامنه للندب بخلاف الموافق لامراسه اوالمهن ليفلكو المناوفيت فتشتركة أين الحنيد الاؤك الوجوب والندب والإباحة والمميدوالإشادوقيك لنعلم المنسة الثلاثة الاثوك للتحريروا كراحة والاثم أندجب اعتقاد ﴾ الأمر ﴾--------

لُغَةً عَلَىٰ الْأَصَحِّ ،لنة عَلَىٰ الْأَصَحِّ ،

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣 علية الوصول إلى شرح لب الأصول 📚

وقِيلَ : مُشْتَرَكَةٌ فيهِما وفي الإِباحةِ.

وقِيلَ: في الثّلاثةِ والتَّهديدِ.

وقِيلَ : أَمْرُ الله لِلوُجُوبِ، وأَمْرُ نَبِيِّه المُبْتَدَأُ منه لِلنَّدْبِ، بخِلافِ المُوافِقِ لِأَمْرِ الله أوِ المُبَيِّنِ لَه فلِلْوُجُوبِ أيضًا.

وقِيلَ : مُشْتَركَةٌ بينَ الخمسةِ الأُوَلِ : ١ ـ الوُجُوبِ ٢ ـ والنّدبِ ٣ ـ والإِباحةِ ٤ ـ والتّهديدِ ٥ ـ والإِرْشادِ.

وقِيلَ : بينَ الأحكامِ الخَمسةِ : الثّلاثةِ الأُولِ ٤ ـ والتَّحريمِ ٥ ـ والكَراهةِ .

وعلى الأَصَحِّ: هي حقيقةٌ في الوُجُوبِ (لُغَةَّ عَلَىٰ الْأَصَحِّ) وهُو المَنْقُولُ عنِ الشّافِعيِّ وغيرِه ؛ لِأَنَّ أهلَ اللّغةِ يَحْكُمُونَ باسْتِحْقاقِ مُخالِفِ أَمْرِ سَيِّدِه _ مَثَلًا _ بِها لِلعِقاب.

وقِيلَ : شرعًا؛ لأنّها لُغةً لِمُجَرَّدِ الطَّلَبِ، وجَزْمَه المُحَقِّقَ لِلوُجُوبِ _ : بأن تَرَتَّبَ العِقابُ على التّركِ _ إنّما يُسْتَفادُ مِنْ أَمْرِه أَو أَمْرِ مَنْ أَوْجَبَ طاعتَه.

وقِيلَ : عَقْلًا ؛ لِأَنَّ مَا يُفِيدُه الأَمْرُ لُغَةً مِنَ الطَّلَبِ يَتَعَيَّنُ أَن يكونَ الوُجُوبَ ؛ لأَنْ حَمْلَه على النَّدْبِ يُصَيِّرُ المعنَى : «افْعَلْ إِن شِثْتَ» ، وليسَ هذا القَيْدُ مذكورًا .

قوله : (مِنْ أَمْرِه) في طبعة دارِ الضِّياءِ (ص٣٦٢) : «مِن [الشَّرع في] أمرِه».

قوله: (القَيْدُ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٨) و (طريقةِ الحُصُولِ) (ص١٨١): (القَدْرُ) ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٣٢) وغيرِها.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقُوبِلَ بمِثْلِه في الحَمْلِ على الوُجُوبِ ؛ فإنّه يُصَيِّرُ المعنَى : «افْعَلْ مِنْ غيرِ تَجْويز تَرْكِ».

وقِيلَ : في الطَّلَبِ الجازِمِ لُغةً وفي التَّوَعُّدِ على التَّركِ شَرْعًا، فالوُجُوبُ مُرَكَّبٌ منْهُما، وهذا ما اخْتارَه «الأصلُ».

SE2:00

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ يَجِبُ اعْتِقَادُ الْوُجُوبِ) في المَطْلُوبِ (بِهَا قَبْلَ الْبَحْثِ) عمّا يَصْرِفُها عنه إِن كانَ ، كما يَجِبُ على الأَصَحِّ اعْتِقادُ عُمُومُ العامِّ حتَّى يُتَمَسَّكَ به قَبْلَ البَحْثِ عنِ المُخَصِّصِ كما سيَأتي .

وقِيلَ: لا يَجِبُ كما في تلك.

(وَ) الأَصَحُّ: (أَنَّهَا إِنْ وَرَدَتْ ١ _ بَعْدَ حَظْرٍ) لِمُتَعَلَّقِها: نحوُ: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمُّ فَأَصْطَادُوْلُ﴾ (٢ _ أَوْ) بَعْدَ (اسْتِئْذَانٍ) فيه: كأنْ يُقالَ _ لِمَن قالَ: «أَأَفْعَلُ كذا؟» _: «افْعَلْ» (فَلِلْإِبَاحَةِ) الشَّرْعِيَّةِ حقيقةً؛ لِتَبادُرِها إلى الذِّهْنِ في ذلك؛ لِغَلَبَةِ اسْتِعْمالِها

تعليقات على غابة الوصول المستست الطّلَبِ المجازِمِ لُغةً) إلىٰ قولِه : (وهذا ما اخْتارَه الأصلُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٩ ب).

قوله: (أَأَفْعَلُ) بهمزتَيْنِ في جميعِ النَّسَخِ الخَطِّيَةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٣٣٣)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٨): «أَفْعَلُ» بهمزةٍ واحِدةٍ.

قوله: (كذا) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢: «لك كذا»: أَأَنطلانَانا، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٣٣٣). طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٨٦).

وَأَنَّ صِيغَةَ النَّهٰيِ بَعْدَ وُجُوبٍ لِلتَّحْرِيمِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

فيها حِينَئذٍ .

وقِيلَ : لِلوُجُوبِ كما في غيرِ ذلك : نحوُ : ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشَّهُرُ ٱلْحُرُهُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

وقيلَ : لِلنَّدْبِ.

وقِيلَ : لِإِسْقاطِ الحَظْرِ ورُجُوعِ الأمرِ إلى ما كانَ قَبْلَه مِنْ وُجُوبٍ أو غيرِه.

وقِيلَ : بالوَقْفِ، فلا يُحْكَمُ بشيءٍ منها.

S. 24.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ صِيغَةَ النَّهْيِ) أَيْ «لا تَفْعَلْ» الوارِدةَ (بَعْدَ وُجُوبٍ لِلتَّحْرِيمِ) كما في غيرِ ذلك، ومِنَ القائِلِ به بعضُ القائِلِ : بأنَّ الأَمْرَ بَعْدَ الحَظْرِ لِللَّاحِةِ، وَفَرَقَ : ١ ـ بأنَّ مُقتَضَىٰ النَّهْيِ ـ وهو التَّرْكُ ـ مُوافِقٌ لِلأَصلِ، ٢ ـ وبأنّ لِلإِباحةِ، وَفَرَقَ : ١ ـ بأنّ مُقتَضَىٰ النَّهْيِ ـ وهو التَّرْكُ ـ مُوافِقٌ لِلأَصلِ، ٢ ـ وبأنّ

ه تلينات عا عابة الوصول ه توله : (وقِيلَ لِإِسْقاطِ الْحَظْرِ) إلى قولِه : (مِنْ وُجُوبٍ أو غيرِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٠ أ) وطبعة الحلبي (ص٦٦٦٨)، وهو ثابِتٌ في بعضِ النُّسَخِ الظَّاهِريّةِ، ووضعُه هُنا هو الصَّوابُ كما في تلك النُّسَخِ، وقد ذَكَرَه في هذه المسألةِ في «الحاشِيةِ» (٢٠٧/٢)، وفي بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وضعُه قبلَ قولِه : «والأَصَحُّ أنه يَجِبُ اعْتِقادُ الوُجُوب».

قوله : (يُحْكَمُ) بالياءِ كما في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ منها : النُّسْخَةُ الأزهريّةُ رقم ٦٤٤ (ق ٦٣ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٣٣٣)، وفي بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ - منها : النُّسْخَةُ الأَزْهَريّةُ رقم ٢٥٠٢ ـ وبَقِيّةِ الطَّبَعاتِ : «نَحْكُمُ» بالنّونِ.

قوله : (وفَرَقَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٠ أ) بفتحِ الفاءِ : وَفَكِينَ باب ، وفي طبعةِ دارِ الفَتْحِ (ص٣٣٣) : «وفُرِّقَ».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

النَّهِيَ لِدَفْعِ المَفْسَدَةِ ، والأمرَ لِتَحْصيلِ المَصلَحةِ ، واعْتِناءُ الشَّارعِ بالأوَّلِ أَشَدُّ.

وقِيلَ : لِلكَراهةِ علىٰ قِياسِ أَنَّ الأَمرَ لِلإِباحةِ.

وقِيلَ : لِلإِباحةِ ؛ نَظَرًا إلى أنّ النّهيَ عنِ الشّيءِ بَعْدَ وُجُوبِه يَرْفَعُ طَلَبَه ، فيَثْبُتُ التّخييرُ فيه .

وقيلَ : لِإِسْقاطِ الوُجُوبِ ، ويَرْجِعُ الأمرُ إلىٰ ما كانَ قَبْلَه مِن تحريمٍ أو إِباحةٍ . وقِيلَ : بالوَقْفِ .

وتَعْبِيرِي بـ «صِيغةِ افْعَلْ» وبـ «صِيغةِ النَّهْيِ» أَوْلَىٰ مِن تَعْبِيرِه بـ «الأَمْرِ» و «النَّهْيِ» ؛ لِيُوافِقَ القَوْلَ بالإِباحةِ ؛ إِذْ لا أَمْرَ ولا نَهْيَ فيها إِلّا علىٰ قَوْلِ الكَعْبِيِّ. وظاهِرٌ : أن صِيغَةَ النَّهْي بَعْدَ الإسْتِئْذانِ كهِيَ بَعْدَ الوُجُوبِ.

* *

قوله : (وظاهِرٌ أنَّ صِيغَةَ النَّهْيِ بَعْدَ الْإِسْتِئْلُانِّ كَهِيَ بَعْدَ الوُجُوبِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٠ ب).

﴾ الأمر ﴾ —————— ٣٩٣

مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُّ : أَنَّهَا لِطَلَبِ المَاهِيَّةِ ، وَالمَرَّةُ ضَرُورِيَّةٌ ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّهَا) أي صِيغةَ «افْعَلْ» (لِطَلَبِ المَاهِيَّةِ) لا لِتَكْرارٍ ولا مَرَّةٍ، ولا لِفَوْرٍ ولا تَراخٍ، فهِي لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَها؛ حَذَرًا مِنَ الإشْتِراكِ والمَجازِ.

(وَالمَرَّةُ ضَرُورِيَّةٌ)؛ إِذْ لا تُوجَدُ الماهِيّةُ بأقَلَّ مِنها، فتُحْمَلُ عليها.

وقِيلَ : لِلمَرَّةِ ؛ لِأنَّها المُتَيَقَّنُ.

وتُحْمَلُ على التَّكْرارِ على القَوْلَيْنِ بقرينةٍ.

وقِيلَ : لِلتَّكْرارِ مُطلَقًا؛ لِأَنه الغالِبُ، وتُحْمَلُ على المَرَّةِ بقرينةٍ.

وقِيلَ : لِلتَّكْرارِ إِن عُلِّقَتْ ١ _ بشَوْطٍ ٢ _ أَو صِفَةٍ بحَسَبِ تَكرارِ المُعَلَّقِ بِهِ : نحوُ : ١ _ ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَأَطَّهَ رُوَّا ﴾ ٢ _ و ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُواْ كُلَّ وَبِيدِ مِنْهُمَا مِأْتَةً جَلْدَوًّ ﴾ ، وإِن لم تُعَلَّقُ بذلك فلِلمَرَّةِ .

وقِيلَ : بالوَقْفِ عنِ المَرَّةِ والتَّكْرارِ : بمَعنَىٰ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ ١ ــ بينَهما ٢ ــ أو لِأَحدِهِما ولا نَعْرِفُه : قَوْلانِ ، فلا تُحْمَلُ على أحدٍ مِنهما إِلّا بقرينةٍ .

وقِيلَ : إنَّهَا لِلفَوْرِ ـ أي لِلمُبادَرَةِ بالفِعلِ عَقِبَ وُرُودِهَا ـ ؛ لأنه أَحْوَطُ.

وقِيلَ : لِلتَّراخِي ـ أي : التَّأْخيرِ ـ ؛ لأنه يَسُدُّ عنِ الفَوْرِ ، بخِلافِ العَكْسِ .

وقِيلَ : مُشْتَرَكَةٌ بينَهما ؛ لِأنَّها مُستَعْمَلةٌ فيهما ، والأصلُ في الإسْتِعْمالِ الحقيقة .

وقِيلَ : لِلْفَوْرِ أَوِ العَزْمِ في الحالِ على الفِعْلِ بَعْدُ.

وَأَنَّ المُبَادِرَ مُمْتَثِلٌ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وقِيلَ : بالوَقفِ عنِ الفَوْرِ والتّراخِي : بمَعنَىٰ أَنَّهَا لِأَحدِهِمَا ولا نَعْرِفُهُ.
﴿ وَقِيلَ : بالوَقفِ عنِ الفَوْرِ والتّراخِي

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ المُبَادِرَ) بالفِعْلِ (مُمْتَثِلٌ) ؛ لِحُصُولِ الغَرَضِ.

وقِيلَ : لا ؛ بِناءً على أنَّ الأَمرَ لِلتَّراخِي وُجُوبًا.

ورُدَّ : بأنه مُخالِفٌ لِلإِجْماع.

وقِيلَ : بالوَقْفِ عنِ الإمْتِثالِ وعَدَمِه ؛ بِناءً على أنه لا يُعْلَمُ أنّها وُضِعَتْ لِلفَوْرِ أوِ التّراخِي.

* *

قوله : (وقِيلَ بالوَقفِ عنِ الفَوْرِ والتّراخِي بمَعنَىٰ أَنّها لِأَحدِهِما ولا نَعْرِفُهُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٠ ب).

﴾ الأمر ﴾ـــــــــــــــــــــ ه٩٣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ: أَنَّ الْأَمْرَ) بشيء مُؤَقَّتٍ (لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ) لَه إِذَا لَمْ يُفْعَلْ في وقتِه (بَلْ) إِنّما (يَجِبُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ): كالأَمْرِ في خَبَرِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ فلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَها»، والقَصْدُ مِن الأمرِ الأَوَّلِ: الفِعْلُ في الوَقْتِ، لا مُطْلَقًا.

وقِيلَ : يَسْتَلْزِمُه ؛ لِإِشْعَارِ الأَمْرِ بطَلَبِ اسْتِدْراكِه ؛ لِأَنَّ القَصْدَ منه : الفِعْلُ .

(وَ) الأَصَحُّ: (أَنَّ الْإِتْيَانَ بِالمَأْمُورِ بِهِ) على الوَجْهِ الّذي أُمِرَ بِهِ (يَسْتَلْزِمُ الْإِجْزَاءَ) لِلمَأْتِيِّ بِهِ ؟ ١ ـ بِناءً على أنّ «الإِجْزَاءَ» : الكفايةُ في سُقُوطِ الطَّلَبِ، وهو الأصحُّ كما مَرَّ، ٢ _ ولأنه لَوْ لَمْ يَسْتَلْزِمْه لَكَانَ الأَمْرُ بَعْدَ الإِمْتِثالِ مُقْتَضِيًا إِمّا: ١ ـ لِلمَأْتِيِّ به، فيَلْزَمُ تحصيلُ الحاصِلِ، ٢ _ أو لِغَيْرِه، فيَلْزَمُ عَدَمُ الإِتيانِ بتَمامِ المَأْمُورِ، بَلْ ببَعْضِه، والفَرْضُ خِلافُه.

هتليقات على غاية الوصول الله على النَّسَخِ الخَطِّيّةِ . قوله : (لا مُطْلَقًا) ساقِطٌ في طبعةِ الحَلَمِيِّ (ص٦٩)، وهو ثابِتٌ في النَّسَخِ الخَطِّيّةِ . قوله : (للمَأْتِيِّ به) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨١ أ).

قوله : (ولِأنه لَوْ لَمْ يَسْتَلْزِمْه لَكَانَ الأمرُ) إلىٰ قولِه : (بَلْ ببَعْضِه والفَرْضُ خِلافُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨١ أ).

قوله : (يُسْقِطَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٨١ أ) بضَمِّ الياءِ وكسرِ القافِ.

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِشَيْءٍ لَيْسَ أَمْرًا بِهِ، وَأَنَّ الْآمِرَ بِلَفْظِ يَصْلُحُ لَهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

ثُمَّ تَبَيَّنَ له حَدَثُه.

W.

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ الْأَمْرَ) لِلمُخاطَبِ (بِالْأَمْرِ) لِغيرِه (بِشَيْء) : نحوُ : ﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوةِ ﴾ (لَيْسَ أَمْرًا) لِذلك الغَيْر (بِهِ) أَيْ بالشّيءِ.

وقِيلَ : هو أَمْرٌ بِه ، وإلَّا فلا فائِدةَ فيه لِغَيْرِ المُخاطَبِ.

وقد تَقُومُ قَرينةٌ علىٰ أنَّ غَيرَ المُخاطَبِ مأمورٌ بذلك الشَّيءِ: كما في خَبَرِ «الصَّحيحَيْنِ»: «أنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأْتَه وهيَ حائِضٌ، فذَكَرَ ذلك عُمَرُ ﷺ لِلنَّبيِّ ﴿الصَّحيحَيْنِ﴾: «مُرْه فَلْيُراجِعْها».

SE MAN

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الْآمِرَ) بالمَدِّ (بِلَفْظِ يَصْلُحُ لَهُ) _ هو أَوْلَىٰ مِن قولِه : «يَتَناوَلُه» _ : نحوُ : «مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» (غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ) أي في ذلك اللَّفظِ ؛ لِبُعْدِ أَن يُرِيدَ الآمِرُ نَفْسَه.

وهذا ما صَحَّحَه في «بحثِ العامِّ»، عكسُ مُقابِلِه، وهو ما صَحَّحَه هُنا، والأوّلُ هو المَشْهُورُ، وممّن صَحَّحَه الإِمامُ الرّازيُّ والآمِدِيُّ، وفي «الرَّوْضَةِ»: «لَو قالَ: «نِساءُ المُسلِمينَ طَوالِقُ» لَم تَطْلُقْ زَوْجَتُه على الأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الأَصَحَّ عندَ

قوله : (ثُمَّ تَبَيَّنَ له حَدَثُه) في نُسْخة الظَّاهِريَّة (ق ٨١ أ) بعدَه زِيادة : «وكثيرٌ على أنّ الخِلافَ المذكورَ إِنّما هو على تفسير «الإِجْزاءِ» بإِسْقاطِ القَضاءِ ، أمّا إِذا فُسِّرَ بالكِفايةِ في سُقُوطِ الطَّلَبِ فالإِتْيانُ بذلك يَسْتَلْزِمُ الإِجْزاءَ بلا خِلافٍ».

قوله : (فَلْيُراجِعْها) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨١ أ) : «يُراجِعْها».

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا عَقْلًا : النِّيَابَةُ فِي الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

أصحابِنا في الأُصُولِ: أنه لا يَدْخُلُ في خِطابِه».

وخَرَجَ بـ « الآمِرِ » _ ومِثْلُه « النّاهي » _ : المُخْبِرُ ، فَيَدْخُلُ فَي خِطابِهِ عَلَىٰ الْأَصِحِّ كَمَا صَرَّحَ بِه فِي «بحثِ العامِّ » ؛ إِذْ لا يَبْعُدُ أَنْ يُرِيدَ المُخْبِرُ نَفْسَه : نحوُ : ﴿ وَاللّهُ بِكِلِّ شَىءٍ عَلِيمٌ ﴾ ، وهو تعالى عليمٌ بذاتِه وصِفاتِه .

فَعُلِمَ : أَنَّ في مجموعِ المَسْأَلَتَيْنِ ثَلاثةَ أقوالٍ ، ومَحَلُّها : إِذَا لَمْ تَقُمْ قرينةٌ على دُخُولِه أو عَدَم دُخُولِه ، فإِنْ قامَتْ عُمِلَ بِمُقْتَضاها قَطْعًا .

W. 1

(وَيَجُوزُ عِنْدَنَا عَقْلًا : النِّيَابَةُ فِي الْعِبَادَةِ الْبَدَنِيَّةِ) ؛ إِذْ لا مانِعَ.

ومَنَعَه المُعْتَزِلةُ ؛ لأنّ الأمرَ بها إنّما هو لِقَهْرِ النّفسِ وكَسْرِها بفِعْلِها ، والنّيابةُ تُنافِى ذلك .

قُلْنا : لا تُنافِيه ؛ لِما فيها مِن ١ _ بَذْلِ المُؤْنَةِ ٢ _ أُو تَحَمُّل المِنّةِ .

وخَرَجَ بزيادتِي «عَقْلًا» : الجَوازُ الشَّرعِيُّ ، فلا تَجُوزُ شَرْعًا النِّيابَةُ في البَدَنِيّةِ إِلَّا في ١ _ الحَجِّ ٢ _ والعُمْرَةِ ٣ _ وفي الصَّوْمِ بَعْدَ الموتِ .

وبـ « البَدَنِيّةِ » : المالِيّةُ : كالزَّكاةِ ، فلا خِلافَ في جَوازِ النِّيابةِ فيها وإِنِ اقْتَضَىٰ كلامُ «الأصلِ» أنَّ فيها خِلافًا .

وتعبيرِي بما ذُكِرَ أَوْلَىٰ مِن تَعْبِيرِه بأنّ «الأَصَحَّ : أنّ النّيابةَ تَدْخُلُ المأمورَ إِلّا لِمانِع» ؛ لِاقْتِضائِه أنّ في العِبادةِ الماليّةِ خِلافًا، وليسَ كذلك، مَعَ أنّ قَولَه : «إِلّا لِمانِع» إِنّما يُناسِبُ الفَقِية، لا الأُصُوليَّ ؛ لأن كلامَه في الجَوازِ العَقْلِيِّ، لا الشَّرْعِيِّ.

مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّ الْأَمْرَ النَّفْسِيَّ بِمُعَيَّنٍ لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ ، وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(المُخْتَارُ) تَبَعًا لإِمامِ الحرَمَينِ والغَزاليِّ والنَّوَويِّ في «رَوْضَتِه» في كتابِ الطَّلاقِ وغيرِهِم: (أَنَّ الْأَمْرَ النَّفْسِيَّ بِ) شيءٍ (مُعَيَّنٍ) ١ ـ إِيجابًا ٢ ـ أو نَدْبًا (لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ، وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ)؛ لِجَوازِ أن لا يَخْطُرَ الضِّدُّ بالبالِ حالَ الأَمْرِ، ١ ـ تحريمًا كانَ النَّهيُ ٢ ـ أو كراهةً، ١ ـ واحدًا كانَ الضِّدُّ : كَضِدِّ السُّكُونِ، أي : التَّحَرُّكِ، ٢ ـ أو كراهةً ، ١ ـ واحدًا كانَ الضِّدُّ : كَضِدِّ السُّكُونِ، أي : التَّحَرُّكِ، ٢ ـ أو أَكْثَرَ : كَضِدِّ القِيامِ أي : القُعُودِ وغيرِه.

وقِيلَ : نَهْيٌ عن ضِدِّه.

وقِيلَ : يَسْتَلْزِمُه.

: فالأمرُ بالسُّكُونِ مَثَلًا _ أي : طَلَبُه _ ١ _ ليسَ نَهْيًا عنِ التَّحَرُّكِ _ أي : طَلَبَ الكَفِّ عنه _ ولا مُسْتَلْزِمً له على الأوّلِ ، ٢ _ ومُسْتَلْزِمٌ له على النَّالِثِ ، ٣ _ وعَيْنُه على الثّاني : بمعنَى أنّ الطَّلَبَ واحِدٌ هو بالنّسبَةِ ١ _ إلى السُّكُونِ أمرٌ ٢ _ وإلى التَّحَرُّكِ نَهْىٌ.

واحْتُجَّ لهذَيْنِ القَوْلَيْنِ : بأنه لَمَّا لم يَتَحَقَّقِ المأمورُ به بدُونِ الكَفِّ عن ضِدِّه

العَقْلِيِّ لا الشَّرْعِيِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٨٢ أ).

قوله : (والنَّوَويِّ في رَوْضَتِه في كتابِ الطَّلاقِ وغيرِهِم) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٢ أ) بَدَلَه : «وغيرِهما» : ر**بَعْاللاباموالنزاكِ وغيرها** .

وَأَنَّ النَّهْيَ كَالْأَمْرِ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

كَانَ طَلَبُه طَلَبًا لِلكُفِّ ، أو مُسْتَلَّزِمًا لُه .

وأُجِيبَ : بمَنْعِ المُلازَمةِ ؛ لِجَوازِ أَنْ لا يَخْطُرَ الضِّدُّ بالبالِ حالَ الأَمْرِ كما مَرَّ ، فلا يكونُ مَطْلُوبَ الكَفِّ به .

وقِيلَ : القَوْلانِ في أمرِ الوُجُوبِ، دُونَ أمرِ النَّدْبِ؛ لِأَنَّ الضِّدَّ فيه لا يَخْرُجُ به عن أصلِه مِنَ الجَوازِ، بخِلافِه في أمرِ الوُجُوبِ؛ لِاقْتِضائِه الذَّمَّ على التَّرْكِ.

وخَرَجَ ١ _ بـ « النَّفْسِيِّ » : الأمرُ اللَّفظيُّ ، فلَيْسَ عينَ النَّهْيِ اللَّفظيِّ قَطْعًا ، ولا يَسْتَلْزِمُه في الأَصَحِّ ، ٢ _ وبـ « المُعَيَّنِ » : المُبْهَمُ مِن أشياءَ ، فليسَ الأمرُ به _ بالنَّظَرِ إلى ماصَدَقِه _ نَهْيًا عن ضِدِّه منها ، ولا مُسْتَلْزِمًا له قَطْعًا .

(وَ) المُخْتَارُ : (أَنَّ النَّهْيَ) النَّفسيَّ عن شيءٍ مُعَيَّنِ ١ ـ تحريمًا ٢ ـ أو كَراهةً (كَالْأَمْرِ) فيما ذُكِرَ فِيه، فالنَّهْيُ ليسَ أمرًا بالضِّدِّ، ولا يَسْتَلْزِمُه.

وقِيلَ : عَيْنُه .

وقِيلَ : يَسْتَلْزِمُه .

وقِيلَ : هذانِ القَوْلانِ في نَهْيِ التّحريمِ دُونَ نَهْيِ الكَراهةِ.

قوله : (أمرِ) مِن قولِه : «في أمرِ الوُجُوبِ» ساقِطُ في النَّسْخةِ الأُزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٦٩)، وهو ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٢ أ) وبقيّةِ النُّسَخِ الأُزْهَريّةِ وطبعةِ دارِ الفتح (ص٣٤٢).

قوله : (مُعَيَّنٍ) مِن قولِه : «عن شيءٍ مُعَيَّنٍ» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٢ ب). •••••

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

والضِّدُّ إِن كَانَ ١ _ واحِدًا فواضِحٌ ، ٢ _ أو أكثرَ فالأمرُ بواحِدٍ منه.

وقِيلَ : النَّهْيُ أمرٌ بضِدِّه قَطْعًا ؛ بِناءً على أنَّ المَطْلُوبَ في النَّهْي : فِعْلُ الضِّدِّ.

وقِيلَ : لا قَطْعًا ؛ بِناءً على أنَّ المَطْلُوبَ في النَّهْيِ : انْتِفاءُ الفِعلِ .

والتَّرجيحُ في هذه والَّتي قَبْلَها مِن زِيادتِي.

والنَّهِيُ اللَّفظيُّ يُقاسُ بالأمرِ اللَّفظيِّ.



مَسْأَلَةٌ : الْأَمْرَانِ إِنْ لَمْ يَتَعَاقَبَا أَوْ تَعَاقَبَا بِغَيْرِ مُتَمَاثِلَيْنِ فَغَيْرَانِ ، وَكَذَا بِمُتَمَاثِلَيْنِ وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّكْرَارِ فِي الْأَصَحِّ ،

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَمْرَانِ إِنْ لَمْ يَتَعَاقَبَا) : بأَنْ يَتَراخَىٰ وُرُودُ أَحدِهِما عنِ الآخَرِ ١ ـ بمُتَماثِلَيْنِ وَلَم يَمْنَعُ مِنَ التَّكْرَارِ مانِعٌ ٢ ـ أو بمُتَخالِفَيْنِ (أَوْ تَعَاقَبَا) لَكنْ (بِغَيْرِ مُتَمَاثِلَيْنِ) ١ _ بعطفٍ : كـ ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، ٢ _ أو بدُونِه : كـ « ماضربْ زيدًا ، أَعْطِهِ دِرْهمًا » (فَغَيْرَانِ) ، فيُعْمَلُ بِهما جَزْمًا .

(وَكَذَا) إِنْ تَعاقبا (بِمُتَمَاثِلَيْن وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّكْرَارِ) في مُتَعَلَّقِهما : مِن عادةٍ أو غيرِها؛ فإِنَّهُما غَيْرانِ (فِي الْأَصَحِّ) ١ ــ معَ عطفٍ : كــ«ـصَلِّ رَكْعَتَينِ، وصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» ، ٢ ــ أو بدُونِه : كـ«ـصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، صَلِّ رَكْعَتَيْنِ» ؛ ١ ــ لِظُهُورِ العطف في التّأسيسِ ، ٢ ــ وأصالةِ التّأسيسِ في غيرِ العَطْفِ ، وهذا ما نَقَلَه «الأُصلُ» في «شَرْحِ المُخْتَصَرِ» _ كالصَّفِيِّ الهِنْدِيِّ _ عنِ الْأَكْثَرِينَ.

وقِيلَ : الثَّاني تأكيدٌ فيهما ؛ لِتَماثُلِ المُتَعَلَّقَيْنِ.

وقِيلَ بالوَقْفِ عنِ التّأسيسِ والتّأكيدِ في غيرِ العَطْفِ؛ لِاحْتِمالِهما.

والتّرجيحُ مِن زِيادَتي في غيرِ العَطْفِ، وما ذَكَرْتُه مِنَ الخِلافِ معَ العَطْفِ حَكَاه ﴿الْأَصِلُ ﴾ ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : ﴿وَفِيهُ نَظَرٌ ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الصَّفِيُّ الهِنْدِيُّ وغيرُه :

(ق ٨٢ ب) : «بمُتَماثِلَيْنِ أو مُتَخالِفَيْنِ» : بِمِمَاظيتُولوتِعَالَمَيْنِ.

قوله : (وهذا ما نَقَلُه الأَصلُ) إِلَىٰ قولِه : (عنِ الأَكْثَرِينَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةٍ الظَّاهِريّة (ق ٨٣ أ).

قوله : (فقد) مِن قولِه : «فقد صَرَّحَ الصَّفيُّ» في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٣ أ) : «وقد» بالواوِ ، والمُثْبَثُ مِنَ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ .

فَإِنْ كَانَ مَانِعٌ عَادِيٌّ وَعَارَضَهُ عَطْفٌ فَالْوَقْفُ، وَإِلَّا فَالثَّانِي تَأْكِيدٌ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

بأنه لا خِلافَ في أنه لِلتّأسيسِ؛ لِأنَّ الشَّيْءَ لا يُعْطَفُ على نَفْسِه»، ويُجابُ: أنَّ مَن حَفِظَ حُجّةٌ على مَن لَمْ يَحْفَظْ.

(فَإِنْ كَانَ) ثَمَّ (مَانِعٌ) مِن التَّكْرارِ (عَادِيٌّ وَعَارَضَهُ عَطْفٌ): نحوُ: «صَلِّ رَكَعتَينِ وصَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ» (فَالْوَقْفُ) عنِ التَّأسيسِ والتَّأكيدِ؛ لِإحْتِمالِهما.

وظاهِرٌ : أنه إِنْ وُجِدَ مُرَجِّحٌ عُمِلَ به.

(وَإِلَّا) : بأن كانَ ثَمَّ مانِعٌ ١ _ عَقْلِيٍّ : نحوُ : «اقْتُلْ زيدًا، اقْتُلْ زيدًا»، ٢ _ أو شَرْعِيٌّ : نحوُ : «أَعْتِقْ عَبْدَكَ ، أَعْتِقْ عَبْدَكَ »، ٣ _ أو عادِيٌّ لَم يُعارِضْه عطفُ : نحوُ : شَرْعِيٌّ : نحوُ : اسْقِنِي ماءً »، ١ _ «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، صَلِّ الرَّكعتَيْنِ » (فَالثَّانِي تَأْكِيدُ) ١ _ «اسْقِنِي ماءً »، ٢ _ «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ ، صَلِّ الرَّكعتَيْنِ » (فَالثَّانِي تَأْكِيدُ)

قوله : (ويُجابُ أَنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٨٣ أ). قوله : (وظاهِرٌ أنه إِنْ وُجِدَ مُرَجِّحٌ عُمِلَ به) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ.

قوله: (وَإِلَّا بأن كانَ ثَمَّ مانِعٌ عَقْلِيٌّ) إلى قوله: (وبالتَّعْريفِ في ثانِيهما تُرجِّحُ التَّأْكِيدَ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٣ أ): «(وإلّا): بأن لم يُعارِضْه عطفٌ: نحوُ: «السَّقِني ماءً اسْقِني ماءً»، «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ صَلِّ الرَّكْعَتَيْنِ»، أو كانَ ثَمَّ مانِعٌ عَقْليٌّ: نحوُ «اقْتُلْ زيدًا اقْتُلْ زيدًا»، أو شرعيٌّ: نحوُ «أَعْتِقْ عبدَكَ أَعْتِقْ عبدَكَ» (فالثّاني تأكيدٌ) وإن كانَ بعطفٍ في الأَخِيرَيْنِ، أمّا كونُه تأكيدًا فيهما فظاهِرٌ، وأمّا في المِثالَيْنِ قبلَهما فلأنّ العادة _ بانْدِفاع الحاجةِ بمَرّةٍ في أوّلِهما وبالتّعريفِ في ثانِيهما _ تُرجِّحُ التّأكيدَ».

عزالما سيروالما تحيد لآمة الهاوا لابان لريوارمة عطيف في المواسة في ما المحتون الكان الموافق المواسقي المحتون المواسقين المحتون المواسقين المحتون المح

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

وإِن كَانَ بِعَطْفٍ فِي الأُوّلَيْنِ ، أَمّا كُونُه تأكيدًا فِي الأُوّلَيْنِ فَظَاهِرٌ ، وأَمّا فِي الأَخِيرَتَيْنِ فَلِأَنّ العادةَ _ ١ _ بانْدِفاعِ الحاجةِ بمَرَّةٍ فِي أُوَّلِهِما ٢ _ وبالتَّعْريفِ في ثانِيهِما _ ثُرُجِّحُ التَّأكيدَ.

وقَوْلِي : «وإلَّا» أَعَمُّ مِن قولِه : «فَإِنْ رُجِّعَ التَّأْكِيدُ بعادِيِّ قُدِّمَ».

* * *

النَّهْيُ

: اقْتِضَاءُ كَفِّ عَنْ فِعْلِ لَا بِنَحْوِ «كُفَّ».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤗

(«النَّهْيُ) النَّفْسيُّ» : (اقْتِضَاءُ كَفِّ عَنْ فِعْلٍ لَا بِنَحْوِ «كُفَّ») : كـ (لَـذَرْ) و «دَعْ» المُفادَيْن _ كنَحْوِهِما _ بزِيادتِي «نَحْو» .

فَدَخَلَ فِيهِ : الْإِقْتِضَاءُ ١ _ الجازِمُ ٢ _ وغيرُه، وخَرَجَ منه : ١ _ الْإِباحةُ، ٢ _ واقْتِضاءُ فعلِ غيرِ كَفِّ ٣ _ أو كَفِّ بنَحوِ «كُفَّ»؛ فإِنّه أمرٌ كما مَرَّ.

ولا يُعْتَبَرُ في مُسَمَّىٰ «النَّهْيِ» ١ - عُلُوٌّ ٢ - ولا اسْتِعْلاءٌ على الأَصَحِّ كالأمرِ.

قول المتنِ : (النّهيُّ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٧٠) قبلَه زيادةُ : «مسألةٌ»، وهي غيرُ موجودةٍ في النُّسَخِ الخَطيَّةِ متنًا وشرحًا، ولم يُثْبِتْها مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٨١، ٥٣٤).

قول المتنِ : (لَا بِنَحْوِ كُفَّ) في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيّةِ (ق ٩ أ) مِن متنِ «اللَّبِّ» : «لا بكُفَّ».

قوله: (لَا بِنَحْوِ كُفَّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٨٣ أ): «(لا بـ)لَمْظِ (كُفَّ) ونحوِه».

قوله : (المُفادَيْنِ كنَحوِهِما بزِيادتِي نَحْو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٣ أ).

قوله : (واقْتِضاءُ فعلٍ غيرِ كَفِّ أو كَفِّ بنَحوِ كُفَّ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٣ ب) : «واقْتِضاءُ فعلِ بلفظِ «كُفَّ» أو نحوِه». وَقَضِيَّتُهُ : الدَّوَامُ مَا لَمْ يُقَيَّدْ بِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَتَرِدُ صِيغَتُهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَلِلْكَرَاهَةِ، وَلِلْإِرْشَادِ، وَلِلدُّعَاءِ، وَلِبَيَانِ الْعَاقِبَةِ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَقَضِيَّتُهُ: الدَّوَامُ) على الكَفِّ؛ لِأَنَّ العُلَماءَ لم يَزالُوا يَسْتَدِلُّون به على التَّركِ مَعَ اخْتِلافِ الأُوقاتِ لا يَخُصُّونَه بشيءٍ منها (مَا لَمْ يُقَيَّدْ بِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ) فإن قُيَّدَ به _: نحوُ: «لا تُسافِرِ اليومَ» _ كانَ الغَيْرُ قَضِيَّتَه، فيُحْمَلُ عليه.

وقِيلَ : قَضِيَّتُه : الدَّوامُ مُطْلَقًا ، وتقييدُه بغيرِ الدَّوامِ يَصْرِفُه عن قَضِيّتِه .

وقولي : «بغَيْرِه» أولئ مِن قولِه : «بالمَرّةِ».

~~~

(وَتَرِدُ صِيغَتُهُ) أي النّهي _ وهي : «لا تَفْعَلْ» _ :

١ _ (لِلتَّحْرِيمِ) : نحوُ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَيُّ ﴾ .

٢ _ (وَلِلْكَرَاهَةِ) : نحو : ﴿ وَلَا تَيَـمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ، و «الخبِيثُ »
 فيه : الرَّديءُ ، لا الحرامُ ، عكسُ ما في قولِه تعالىٰ : ﴿ وَيُحَـرِّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَالِينَ ﴾ .

٣ _ (وَلِلْإِرْشَادِ) : نحو : ﴿ لَا تَشْعَلُواْ عَنْ أَشْيَآهَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ ﴾ .

٤ _ (وَلِلدُّعَاءِ) : نحوُ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغُ قُلُوبَنَا ﴾ .

٥ _ (وَلِبَيَانِ الْعَاقِبَةِ) : نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتًا بَلْ أَحْيَـاَةٍ ﴾ أي : عاقبة الجهادِ الحياة ، لا الموت .

وَلِلتَّقْلِيلِ، وَلِلإِحْتِقَارِ، وَلِلْيَأْسِ.

وَفِي الْإِرَادَةِ وَالتَّحْرِيم مَا فِي الْأَمْرِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

٦ _ (وَلِلتَّقْلِيلِ) : بأنْ يَتَعَلَّقَ بالمَنْهيِّ عنه : نحوُ : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعَنَا بِهِ ٤ ﴾ أيْ فهُو قليلٌ ، بخِلافِ ما عندَ الله .

٧ _ (وَلِلاِحْتِقَارِ) : بأنْ يَتَعَلَّقَ بالمَنْهِيِّ : نحوُ : ﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنِكُونَ ﴾ .

٨ ـ (وَلِلْيَأْسِ) : نحو : ﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْمَوْمِ ﴾ ، وهذا تَرَكَه البِرْماوِيُّ مِن «أَلْفِيّتِه» ، وذَكَرَه في «شَرْحِها» معَ زِيادةٍ ، ومَثَّلَ له بالآيةِ ، ثُمَّ قالَ : «وقد يُقالُ : إنّه راجعٌ لِلإِحْتِقارِ» أي لِاتِّحادِ آيَتَيْهِما .

قُلْتُ : والأَوْجَهُ الفَرْقُ ؛ إِذْ ذِكْرُ «اليَوْمِ» في الآيةِ الثّانِيَةِ قرينةٌ لِليَأْسِ، وتَرْكُه في الأُولَىٰ قَرينةٌ لِلاِحْتِقارِ .

(وَفِي ١ _ الْإِرَادَةِ ٢ _ وَالتَّحْرِيمِ مَا) مَرَّ (فِي الْأَمْرِ) مِن الخِلافِ : فَقِيلَ : لا تَدُلُّ الصِّيغةُ على الطَّلَبِ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ الطَّلَبُ بها.

والأَصَحُّ : ١ ـ أنَّها تَدُلُّ عليه بلا إِرادةٍ ، ٢ ـ وأنَّها حقيقةٌ في التَّحريمِ لُغةً .

ه تعليقات على عاية الوصول هي المستقل المستقل

قوله : (والأَصَحُّ أنّها تَدُلُّ عليه بلا إِرادةٍ وأنّها حقيقةٌ في التَّحريمِ لُغةً) إلىٰ قولِه : (وقيلَ غيرُ ذلك) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٣ ب) : «والأَصَحُّ : أنّها تَدُلُّ عليه بلا إِرادةٍ ، وأنّها حقيقةٌ في التَّحريم لُغةً ، وفي التَّوعُدِ علىٰ الفعلِ شرعًا ، وقيلَ : حقيقةٌ

وَقَدْ يَكُونُ عَنْ وَاحِدٍ وَمُتَعَدِّدٍ جَمْعًا : كَالْحَرَامِ الْمُخَيَّرِ ، 🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

وقِيلَ: شَرْعًا.

وقِيلَ : عَقْلًا .

وقِيلَ : في الطَّلَبِ الجازِم لُغةً ، وفي التَّوَعُّدِ على الفِعْلِ شَرْعًا ، وهو مُقتَضَى ما اخْتارَه «الأصلُ» في الأَمْر.

وقِيلَ : حقيقةٌ في الكَراهةِ.

وقِيلَ : ١ ـ فيها ٢ ـ وفي التّحريم.

وقِيلَ: في أَحَدِهِما ولا نَعْرِفُه.

وقِيلَ غيرُ ذلك.

200

(وَقَدْ يَكُونُ) النَّهِيُ :

١ _ (عَنْ) شيءِ (وَاحِدِ) ، وهو ظاهِرٌ .

٢ _ (وَ) عن (مُتَعَدِّدٍ ١ _ جَمْعًا : كَالحَرَام المُخَيَّرِ) : نحو : «لا تَفْعَلْ هذا أو ذاكَ "، فعَلَيْه تركُ أحدِهِما فَقَطْ ، فلا مُخالَفةَ إلَّا بَفِعْلِهما ، فالمُحَرَّمُ فِعْلُهُما ، لا فِعْلُ أحدِهما فقط.

🗞 تعليقات على غاية الوصول 🚷

فيهما لُغةً ، وقيلَ : شرعًا ، وقيلَ : عقلًا ، وقيلَ : حقيقةٌ في الكَراهةِ ، وقيلَ : فيها وفي التّحريم، وقيلَ : في أحدِهما ولا نَعْرِفُه».

الااذااديد المطلب بها والامح النائد لياليد بلاادادة والماعيقة فالتحريرانسة وفيالتوعد ملى الفغل ترجسا وقبسرح قيقة فيمالغذة وفيسل شطاوقي كالمقلاد فيسل تقيف فالمصلحة وقيسط فبها وفي المقريروقيسط فأحدماولا نعرفدوقد يكون المنحنشي واحدوموظا عروعن تعلا

وَفَرْقًا : كَالنَّعْلَيْنِ : تُلْبَسَانِ أَوْ تُنْزَعَانِ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا ، وَجَمِيعًا : كَالزِّنَا وَالسَّرِقَةِ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 —

(٢ _ وَفَرْقًا كَالنَّعْلَيْنِ: تُلْبَسَانِ أَوْ تُنْزَعَانِ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا) بلُبْسِ أو نَزْعِ إحداهُما فَقَطْ، فإنّه مَنْهِيٌّ عنه؛ أَخْذًا مِن خَبَرِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «لا يَمْشِيَنَّ أَحَدُكُمْ في نَعْلٍ واحِدَةٍ، لِيَنْعَلْهُما جَمِيعًا، أَو لْيَخْلَعْهُما جَمِيعًا»: فهُما مَنْهيٌّ عنهما لُبْسًا أو نَزْعًا مِن جِهَةِ الفَرْقِ بينَهما في ذلك، لا الجَمْع فيه.

(٣ _ وَجَمِيعًا : كَالزِّنَا وَالسَّرِقَةِ) فَكُلٌّ مِنهُما مَنْهِيٌّ عنه ، فبالنَّظَرِ إليهِما يَصْدُقُ أنَّ النَّهْيَ عنْ مُتَعَدِّدٍ وإِنْ صَدَقَ بالنَّظَرِ إلى كُلِّ منهما أنه عنْ واحِدٍ.

(A)

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ مُطْلَقَ النَّهْيِ وَلَوْ تَنْزِيهًا) مُقْتَضٍ (لِلْفَسَادِ) في المَنْهيِّ عنه : بأنْ لا يُعْتَدَّ به (شَرْعًا)؛ إِذْ لا يُفْهَمُ ذلك مِن غيرِه.

وقِيلَ : لُغةً ؛ لِفَهْم أهلِها ذلك مِن مُجَرَّدِ اللَّفظِ.

وقِيلَ : عَقْلًا ، وهو : أنَّ الشَّيْءَ إنَّما يُنْهَىٰ عنه إذا اشْتَمَلَ على ما يَقْتَضِي فَسادَه.

(فِي الْمَنْهِيِّ عَنْهُ) مِن ١ ـ عِبادةٍ ٢ ـ وغيرِها : ١ ـ كَصَلاةِ نَفْلٍ مُطْلَقٍ في وقتٍ مكروهٍ، ٢ ـ وبَيْعٍ بشَرْطٍ (١ ـ إِنْ رَجَعَ النَّهْيُ) فيما ذُكِرَ (إِلَيْهِ) أي إلى عَيْنِه : ١ ـ كالنّهي عن صَلاةِ الحائِضِ أو صومِها، ٢ ـ وكالنّهي عنِ الزِّنا حِفْظًا لِلنَّسَبِ.

(٢ _ أَوْ إِلَىٰ جُزْئِهِ) : كالنّهي عنْ بَيْعِ المَلاقِيحِ ؛ لِانْعِدامِ المَبيعِ ، وهو رُكْنٌ في البَيْع . أَوْ لَازِمِهِأَوْ لَازِمِهِ

🚗 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

(٣ - أَوْ) إلى (لَازِمِهِ) : ١ - كالنّهي عن بَيْعِ دِرْهَمٍ بدِرْهَمَيْنِ ؛ لِاشْتِمالِه على الرِّيادةِ اللّازِمةِ بالشَّرْطِ ، ٢ - وكالنّهي عن الصّلاةِ في الوقتِ المكروهِ ؛ لِفَسادِ الوَقْتِ اللّازِمِ لها الوَقْتِ اللّازِمِ لها بفِعْلِها فيه ، بخِلافِها في المَكانِ المكروهِ ؛ لأنه ليسَ بلازِم لها بفِعْلِها فيه ؛ لِجُوازِ ارْتِفاعِ النَّهْيِ عنِ الصَّلاةِ فيه مَعَ بَقائِه بحالِه : كجَعْلِ الحَمَّامِ مَسْجِدًا ، فبذلك افْتَرَقا .

وفَرَقَ البِرْماويُّ: بأنّ الفِعْلَ في الزَّمانِ يُذْهِبُه، فالنّهيُ مُنْصَرِفٌ لِإِذْهابِه في المَنْهيِّ عنه، فهُو وَصْفُ لازِمٌ؛ إِذْ لا يُمْكِنُ وُجُودُ فِعْلٍ إلّا بذَهابِ زَمانٍ، بخِلافِ الفِعْلِ في المَكانِ. الفِعْلِ في المَكانِ.

وتَعبِيرِي بما ذُكِرَ هو مُرادُ «الأصلِ» بما عَبَّرَ به كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ».

عبر برير به معالم بين ما يور موسور على الماد الوصول الهين الماد الوصول الهين الماد الوصول الهين الماد الوصول ا

قوله : (وَفَرَقَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قُ ٨٤ ب) وغيرِها بتخفيفِ الرّاءِ : وَنَصَرَقالِهِماوِي .

قوله: (وتعبيري بما ذُكِرَ) أي قولِه: «في المَنهيِّ عنه إِن رَجَعَ النَّهيُ إليه أو إلى جُوْرِئه أو لازِمِه»، فقوله: «في المَنْهيِّ عنه» شاملٌ لِلعِبادةِ وغيرِها كما بَيَّنَه في الشّرحِ، وقولُه: «إِن رَجَعَ النّهيُ إليه» إلخ هذا الشّرطُ راجعٌ إلىٰ كلِّ مِن العِبادةِ وغيرِها كما بَيَّنَه بالأَمْثلة.

قوله: (هو مُرادُ الأصلِ بما عَبَّرَ به) وهو قولُه: «... فيما عدا المُعامَلاتِ مُطْلَقًا، وفيها إِن رَجَعَ _ قالَ ابْنُ عبدِ السّلامُ: أو احْتَمَلَ رُجُوعُه _ إلى أمرِ داخِلِ أو لازِمٍ وِفاقًا للأَكْثَرِ، وقالَ الغَزاليُّ والإِمامُ: في العِباداتِ فقط، فإِن كانَ لِخارِج كالوُضُوءِ بمغصوبِ للأَكْثَرِ، وقالَ الغَزاليُّ والإِمامُ: في العِباداتِ فقط، فإِن كانَ لِخارِج كالوُضُوءِ بمغصوبِ لم يُفِدُ عندَ الأكثرِ، وقالَ أحمدُ: يُفيدُ مُطْلَقًا». اهد ففصلَ المُعامَلاتِ عن غيرِها بقولِه: «فيما عَدا المُعامَلاتِ مُطْلَقًا وفيها إِن رَجَعَ» إلخ، وأَجْرَىٰ الإِطْلاقَ في العِباداتِ أَوَّلاً

أَوْ جُهِلَ مَرْجِعُهُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

(٤ _ أَوْ جُهِلَ مَرْجِعُهُ) مِن واحِدٍ ممّا ذُكِرَ كما قالَه ابْنُ عبدِ السّلامِ؛ تَغْلِيبًا لِما يَقْتَضِي الفَسادَ على ما لا يَقْتَضِيه : كالنّهيِ عن بَيْعِ الطَّعامِ حتّى يَجْرِيَ فيه الصّاعانِ.

وإنّما اقْتَضَى النّهيُ الفَسادَ ١ _ لِما مَرَّ : أنّ المَكْرُوهَ مَطْلُوبُ التّركِ ، والمأمورَ بِه مَطلوبُ الفِعْلِ ، فيتَنافَيانِ ، ٢ _ ولاِسْتِدلالِ الأوّلِينَ على فَسادِ المَنْهِيِّ عنه بالنّهيِ عنه .

جَمْ اللّهِ عَدَا المُعَامَلاتِ مُطْلَقًا »، ثُمَّ أَجْرَىٰ فيها التّفصيلَ ثانيًا بقولِه : «فإن كانَ لخارج»، قالَ المُحَلِّيُّ : «قولُه : (مُطْلَقًا) أي سَواءٌ رَجَعَ النّهيُ فيما ذُكِرَ إلىٰ نفسِه : كَصَلاةً الحَائِضِ وصومِها أم لازِمِه : كصوم يومِ النّحرِ » إلى .

وقوله: (كما بَيَّنَهُ في الحاشِيةِ) أي حيثُ قالَ فيها (٢٤٨/٢): «قولُ الأصلِ: (مُطْلَقًا) قد يُقالُ: هو _ بمُقْتَضَىٰ ما فَسَره به الشّارِحُ _ عينُ ما قَيَدَ به في المُعامَلاتِ بعدُ مِن الرُّجُوعِ الشّامِلِ لِلرُّجُوعِ إلى العَيْنِ والجزءِ واللّازِمِ؛ لأنه أرادَ بالتفسِ هُنا: ما يَشْمَلُ الجُزْء؛ بقرينة ذِكْرِه اللّازِمِ مع كونِ الجزءِ أَوْلَىٰ منه، فلا فرقَ بين المُعامَلاتِ وما عَداها، ويُحابُ: بأنه إنّما فَصَلَها عمّا عَداها بالنَّظَرِ إلى زيادةِ ابْنِ عبدِ السّلامِ الآتية إن زادَها في المُعامَلاتِ فقط على ما فَهِمَه المُصنَّفُ والشّارِحُ، لكنِ الأنسبُ حينتَنْ التّعبيرُ ١ _ في المُعامَلاتِ بده مُطْلَقًا» ٢ _ وفيما عَداها بقولِه: «إِن رَجَعَ إلى نفسِه أو التّعبيرُ ١ _ في المُعامَلاتِ بده مُطْلَقًا بما يَشْمَلُ رجوعَ النّهي إلى خارج غيرِ لازِمٍ _ كما هو ظاهِرُ لازِمِه _ كما هو ظاهِرُ كلامِه _ نافاه قولُه بعدُ: «فإن كانَ لِخارج كالوضوءِ بمغصوبِ لم يُفِدُ»، وقولُه: (إلى نفسِه أو نفسِه) يعني : ١ _ إلى عَيْنِها _ أي المُعامَلةِ _ : كصلاةِ بلا نفسِه) يعني : ١ _ إلى عَيْنِها _ أي المُعامَلة _ : كبيع ركُوعِ »، وقولُ الأصلِ : (إلى أمرِ داخِلٍ) يعني : ١ _ إلى عَيْنِها _ أي المُعامَلة _ : كبيع المَعامَلة وهو : جعلُ الإصابةِ بها بيعًا قائِمًا مَقامَ الصِّيغةِ ، ٢ _ أو إلى جُزْئِها : كبيع المُعاقِع جيها بيعًا قائِمًا مَقامَ الصِّيغةِ ، ٢ _ أو إلى جُزْئِها : كبيع المُعاقِيح ». اهـ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

وقِيلَ : مُطْلَقُ النّهي لِلفَسادِ في العِباداتِ فَقَطْ ، وفَسادُ غيرِها إنّما هو لِأَمْرٍ خارِجٍ عنه . خارِجٍ عنه .

وخَرَجَ برُجُوعِ النّهيِ إلى ما ذُكِرَ مَعَ ما بَعْدَه : النّهيُ الرّاجعُ إلى أَمْرِ خارِجٍ عنه غيرِ لازِمٍ ، فلا يَقْتَضِي الفَسادَ : ١ - كالوُضُوءِ بمَغْصُوبِ ، ٢ - والبَيْعِ وَقْتَ نِداءِ الجُمُعَةِ ؛ لِرُجُوعِ النّهيِ في الأوّلِ لِإِثْلافِ مالِ الغَيْرِ تَعَدّيًا ، وفي الثّاني لِتَفْوِيتِ الجُمُعَةِ ، وذلك يَحْصُلُ بغيرِ الوُضُوءِ والبَيْعِ ، كما أنّهُما يَحْصُلانِ بدُونِه ، فالمَنْهيُّ عنه في الحقيقةِ ذلك الخارِجُ ، ٣ - وكالصّلاةِ في المَكانِ المَكْرُوهِ أو المغصوبِ كما مَرَّ .

وقِيلَ : مُطْلَقُ النَّهي لِلفَسادِ وإِن كَانَ لِخَارِجٍ.

وقِيلَ : لا مُطْلَقًا ، ولِقائِلِه تَفارِيعُ لا حاجةَ بِنا إلىٰ ذِكْرِها.

وخَرَجَ بـ (ـمُطْلَقِ النَّهْيِ » : النَّهيُ المُقَيَّدُ بما يَدُلُّ لِلفَسادِ أو لِعَدَمِه ، فيُعْمَلُ به في ذلك اتِّفاقًا .

(أَمَّا نَفْيُ الْقَبُولِ) عن شيءٍ : كقولِه تعالىٰ : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْهُ الْمُؤْدِ الْفَيْ

هليفات على غاية الوصول الله المستخدّ الله والمستخدّ الله والمستخدم وال

قوله : (لَنْ تُقْبَلَ) هكذا في جميع النُّسَخِ الخَطِّيّةِ إِلَّا النُّسْخةَ الأَزْهَريّةَ رقم ٩٣٧٠٦ ففيها : «أَن تُقْبَلَ» : عَ**صَالنَ تَبْلِمُ مِنْم** على وفقِ الآيةِ ٥٤ مِن سُورةِ التّوبةِ،

وَقِيلَ : الْفَسَادِ، وَمِثْلُهُ : نَفْيُ الْإِجْزَاءِ، وَقِيلَ : أَوْلَىٰ بِالْفَسَادِ.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

النَّفي في عَدَمِ النَّوابِ دُونَ الاعْتِدادِ: كما حُمِلَ عليه نحوُ خَبَرِ «مُسْلِمٍ»: «مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا فسَأَلَهُ عَنْ شَيْءِ فصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

(وَقِيلَ) : دليلُ (الْفَسَادِ)؛ ١ ـ لِظُهُورِ النَّفيِ في عدمِ الإعتِدادِ، ٢ ـ ولأنَّ القَبُولَ والصِّحّةَ مُتَلازِمانِ، فإذا نُفِيَ أحدُهما نُفِيَ الآخرُ.

SE 340

(وَمِثْلُهُ) أي نَفْيِ القَبُولِ (نَفْيُ الْإِجْزَاءِ) في أنه دليلُ الصِّحَةِ أوِ الفَسادِ: قَولانِ ؛ بِناءً لِلأُوّلِ على أنّ «الإِجْزاءَ» : إِسْقاطُ القَضاءِ ؛ فإنّ ما لا يُسْقِطُه قد يَصِحُّ : كصلاةِ فاقِدِ الطَّهُورَيْنِ ، ولِلثَّاني على أنه : الكِفايةُ في سُقُوطِ الطَّلَبِ ، وهو الأَصَحُّ .

(وَقِيلَ) : هو (أَوْلَىٰ بِالْفَسَادِ) مِن نَفْيِ القَبُولِ؛ لِتَبادُرِ عدمِ الاِعْتِدادِ منه إلىٰ الذَّهْنِ.

وعلى الفَسادِ ١ _ في نَفْيِ القَبُولِ : خَبَرُ «الصَّحِيحَيْنِ» : «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً».

٢ ـ وفي نَفْيِ الإِجْزاءِ : خَبَرُ الدَّارَقُطْنِيِّ وغيرِه : «لا تُجْزِئُ صَلاةٌ لا يَقْرَأُ
 الرَّجُلُ فِيهَا بأُمِّ الْقُرْآنِ».

* *

التنبية على مُخالَفةِ الآيةِ ، وقد بَسَطْتُ التّنبية عليه في «رِياضةِ العُقُولِ» (٣٢٤/١).

العَامُّ

لَفْظٌ يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ بِلَا حَصْرٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

﴿ العَامُّ ﴾

بِناءً على الرّاجِحِ الآتي: «أَنَّ العُمُومَ مِن عَوارِضِ الأَلفاظِ»: (لَفْظُ) ولو مُسْتَعْمَلًا ١ ـ في حقيقتَيْه، ٢ ـ أو حقيقتِه ومَجازِه، ٣ ـ أو مَجازَيْه (يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ) أَيْ: يَتَناوَلُه دُفْعَةً ، خَرَجَ به: ما ليسَ كذلك: كالنَّكِرَةِ في الإِثْباتِ: ١ ـ مُفْرَدَةً ٢ ـ أو مُثَنّاةً ٣ ـ أو مَجْمُوعةً ، ٤ ـ أو اسْمَ جمع: كـ (قَوْمٍ»، ٥ ـ أو اسْمَ عَدَدٍ لا مِنْ حيثُ الآحادُ؛ فإنّها تَتَناوَلُ ما يَصْلُحُ لها بَدَلًا ، لا اسْتِغْراقًا: نحوُ: ١ ـ «أَكْرِمْ رَجُلًا»، ٢ ـ و (تَصَدَّقُ بخَمْسَةِ دَراهِمَ» (بِلَا حَصْرٍ) خَرَجَ به: ١ ـ اسْمُ العَدَدِ ٢ ـ والنَّكِرةُ المُثَنّاةُ مِن حيثُ الآحادُ: ١ ـ كـ (عَشَرَةٍ» ٢ ـ و (رَجُلَيْنِ»؛ المَعَدَدِ ٢ ـ والنَّكِرةُ المُثَنّاةُ مِن حيثُ الآحادُ: ١ ـ كـ (عَشَرَةٍ» ٢ ـ و (رَجُلَيْنِ»؛ فإنّهما يَسْتَغْرِقانِها بحَصْرٍ.

ويَصْدُقُ الحَدُّ على المُشْتَرَكِ المُسْتَعْمَلِ في أَفرادِ معنَّىٰ واحِدٍ ؛ لأنه مع قرينةِ

قوله : (دُفْعةً) مضبوطٌ بضَمِّ الدّالِ في نُسْخةِ الظّاهِريَّةِ (ق ٨٥ ب) : دُفغة.

قوله: (خَرَجَ به اسْمُ العَدَدِ) إلى قولِه: (فإنّهما يَسْتَغْرِقانِها بِحَصْرٍ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٥ ب): «خَرَجَ به اسْمُ الجمعِ واسْمُ العَدَدِ والنّكِرَةِ المُثَنّاةُ والمجموعةُ مِن حيثُ الآحادُ؛ فإنّها تَسْتَغْرِقُها بحَصْرٍ: كـ«قومٍ» و«عَشَرَةٍ» و«رَجُلَيْنِ» و«رِجالٍ»:

وتحتَ لفظِ «والنّكرة» خَطَّ يُشيرُ إلى اللَّحَقِ، وهو: التّاهوالجوعة منهين التاهوالجوعة منهين

الواحِدِ لا يَصْلُحُ لغيرِه، فلا حاجةَ إلى زِيادةِ: «بوَضْعِ وَاحِدٍ»، بل هي مُضِرّةٌ؛ لِإِخْراجِها المُشْتَرَكَ المُسْتَعْمَلَ في حقيقتَيْهِ مَثلًا.

(M)

(وَالْأَصَحُّ : دُخُولُ) الصُّورةِ (١ ـ النَّادِرَةِ ٢ ـ وَغَيْرِ المَقْصُودَةِ) مِن صُورِ العامِّ (فِيهِ) فيَشْمَلُهُما حُكْمُه؛ نَظَرًا لِلعُمُومِ.

وقيلَ : لا ؛ نَظَرًا لِلمَقْصُودِ عادةً في مِثل ذلكَ.

و «النَّادِرَةُ» : كالفِيلِ في خَبَرِ «أبي داوُدَ» وغيرِه : «لا سَبَقَ إِلَّا في خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلِ» ؛ فإنّه ذُو خُفٍّ ، والمُسابَقةُ عليه نادِرةٌ ، والأَصَحُّ : جَوازُها عليه .

و «غيرُ المقصودةِ» : كما لو وَكَّلَه بشِراءِ عَبِيدِ فُلانٍ وفيهم مَنْ يَعْتِقُ عليه ولم يَعْلَمْ بِه ، والأَصَحُّ : صِحَّةُ شِرائِه ؛ أَخْذًا مِن مَسألةِ : ما لو وَكَّلَه بشِراءِ عَبْدٍ فاشْتَرَىٰ مَن يَعْتِقُ عليه .

وفَرَقَ في «مَنْعِ المَوانِعِ» بينَ «النّادِرةِ» و«غيرِ المَقصودةِ» : بأنّ «النّادِرةَ» هي : الَّتِي لا تَخْطُرُ ببالِ المُتَكَلِّمِ غالِبًا ، و «غيرَ المقصودةِ» قد تكونُ ممّا يَخْطُرُ به ولو غالبًا ، فبينَهما عُمُومٌ مِن وَجْهٍ ؛ لأنّ النّادِرةَ قد تُقْصَدُ ، وقد لا تُقْصَدُ ، وغيرُ المقصودةِ قد تكونُ نادِرةً ، وقد لا تكونُ .

ثُمَّ إِنْ قامتْ قرينةٌ ١ ـ على قَصْدِ النّادِرةِ دَخَلَتْ قَطْعًا، ٢ ـ أو على قَصْدِ انْتِفاءِ صُورةٍ لم تَدْخُلْ قطعًا.

وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَجَازًا ، وَأَنَّهُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ فَقَطْ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

(وَ) الأَصَحُّ: (أَنَّهُ) أي العامَّ (قَدْ يَكُونُ مَجَازًا): بأن يُسْتَعْمَلَ في مَجازِه، فيَصُدُقُ على المَجازِ أنه قد يكونُ عامًّا: فيَصْدُقُ على المَجازِ أنه قد يكونُ عامًّا: نحوُ: «جاءَني الأُسُودُ الرُّماةُ إِلّا زيدًا».

وقيل : لا يكونُ العامُّ مَجازًا ، فلا يكونُ المَجازُ عامًا ؛ لأنّ المَجازَ ثَبَتَ على خِلافِ الأصلِ لِلحاجةِ إليه ، وهي تَنْدَفِعُ في المُسْتَعْمَلِ في مَجازِه ببَعْضِ الأَفرادِ ، فلا يُرادُ به جميعُها إلّا بقرينةٍ كما في المِثالِ السّابِقِ مِن الإسْتِفْناءِ .

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي العُمُومَ (مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ فَقَطْ) أي دُونَ المَعاني.

وقيلَ: مِن عَوارِضِهما مَعًا _ وصَحَّحَه ابْنُ الحاجِبِ _ حقيقةً، فيكونُ موضوعًا لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بِينَهما، وقيلَ: مُشْتَرَكًا لفظِيًّا، فكما يَصْدُقُ «لفظٌ عامٌّ» عَصْدُقُ «معنَّى عامٌّ» حقيقةً، ١ _ ذِهْنِيًّا كانَ: كمعنَى «الإِنْسانِ»، ٢ _ أو خارِجيًّا: كمعنَى «الإِنْسانُ يَعُمُّ الرَّجُلَ والمرأةَ»، كمعنَى «المَطَرِ» و «الخِصْبِ»؛ لِما يُقالُ: ١ _ «الإِنْسانُ يَعُمُّ الرَّجُلَ والمرأةَ»، ٢ _ و «عَمَّ المَطَرُ والخِصْبُ»، فالعُمُومُ: «شُمُولُ أمرٍ لِمُتَعَدِّدٍ».

وقِيلَ : بعُرُوضِ العُمُومِ في المعنَىٰ الذِّهْنِيِّ حقيقةً دُونَ الخارِجيِّ؛ لِوُجُودِ

﴿ تعلیفات علیمه الوصول ﴿ تعلیفات علیه الوصول ﴿ تعلیفات علیه الوصول ﴿ تعلیفات علیفات علیفات علیفات علیفات علیفات علیفات نصول الله الله تعلیف تعل

قوله: (في المُسْتَعْمَلِ في مَجازِه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٦ أ) بَدَلَه: «في المُقْتَرِنِ بأداةِ عُمُوم».

قوله : (وصَحَّحَه ابْنُ الحاجِبِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٨٦ ب).

وَيُقَالُ لِلْمَعْنَىٰ : «أَعَمُّ» ، وَلِلَّفْظِ : «عَامٌّ» .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

الشُّمُولِ لمُتعدِّدٍ فيه، بخِلافِ الخارِجِيِّ، والمَطَّرُ والخِصْبُ _ مثلًا _ في مَحَلًّ غيرُهما في آخَرَ، فاسْتِعْمالُ «العُمُوم» فيه مَجازيُّ.

وعلى الأَوّلِ اسْتِعْمالُه في الذِّهْنِيِّ مَجازِيٌّ أيضًا.

(وَيُقَالُ) اصْطِلاحًا (لِلْمَعْنَىٰ: «أَعَمُّ») و «أَخَصُّ»، (وَلِلَّفْظِ: «عَامٌّ») و «خَاصُّ»؛ تَفْرِقَةً بينَ الدَّالِّ والمدلولِ، وخُصَّ المعنَىٰ بـ «لَأَفْعَلِ التَّفضيلِ»؛ لأنه أَهَمُّ مِن اللَّفْظِ.

وبعضُهم يقولُ في المعنَىٰ : «عامٌّ» _ كما عُلِمَ ممّا مرَّ _ و «خاصٌّ» ، فيُقالُ لِمَعْنَىٰ ﴿ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ : «عامٌّ» ، ولِلَفْظِه : «عامٌّ» ، وللَفْظِه : «خاصٌّ» ؛ «لَافْظِه : «خاصٌّ» . ولِلَفْظِه : «خاصٌّ» .

﴿ تنبيهان ﴾

أحدُهما: الأَخَصُّ يَنْدَرِجُ في الأَعَمِّ، وعَبَرَ بعضُهم بالعكس، وجُمعَ بينهما: بأنّ الأوّلَ في اللَّفظ؛ إِذِ «الحَيَوانُ» يَصْدُقُ بالإِنْسانِ وغيرِه، بخِلافِ العَكْسِ، والنّانِيَ في المعنَىٰ؛ إِذِ الإِنْسانُ لا بُدَّ فيه مِنَ الحَيَوانيّةِ، فصارَ الأَعَمُّ مُنْدَرِجًا في الأَخَصِّ بمعنَىٰ الإسْتِلْزامِ.

ثانيهِما : ليسَ المُرادُ بوَصْفِ اللَّفظِ بالعُمُومِ : وَصْفَه به مُجَرَّدًا عن مَعْناه ، فإِنّه لا وَجْهَ له ، بلِ المُرادُ : وَصْفُه به باعْتِبارِ مَعْناه ، فمعنَىٰ كونِه عامًّا : أنّه يَشْتَرِكُ في مَعْناه كَثِيرُونَ ، لا أنهُ يكونُ مُشْتَرَكًا لَفْظِيًّا ، فمدلولُه : معنَّىٰ واحِدٌ مُشْتَرَكٌ بينَ الجُزْئيّاتِ .

وَمَدْلُولُهُ كُلِّيَّةٌ _ أَيْ : مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَىٰ كُلِّ فَرْدٍ _ مُطَابَقَةً إِثْبَاتًا أَوْ سَلْبًا.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 🌉

(وَمَدْلُولُهُ) أي العامِّ في التَّركيبِ مِن حيثُ الحكمُ عليه (كُلِّيَّةٌ _ أَيْ : مَحْكُومٌ فِيهِ عَلَىٰ كُلِّ فَرْدٍ _ (مُطَابَقَةً إِثْبَاتًا) : ١ _ خَبَرًا ٢ _ أو أَمْرًا (أَوْ سَلْبًا) : ١ _ نَفْيًا ٢ _ أو نهيًا : نحوُ : ١ _ «جاءَ عَبيدِي» ٢ _ «وما خالَفُوا» ٣ _ «فأكْرِمْهُمْ» ٤ _ «ولا تُهِنْهُمْ» ؛ لأنّه في قُوَّةِ قضايا بعَدَدِ أفرادِه _ أيْ : «جاءَ فلانٌ وجاءَ فلانٌ . . . » وهكذا فيما مَرَّ إلىٰ آخِرِه ، وكُلُّ منها محكومٌ فيه على فَرْدِه دالٌّ عليه مُطابَقة ، فما هو في قُوَّتِها محكومٌ فيه على كُلِّ فَرْدٍ دالٌّ عليه مُطابَقة .

قوله: (كما أَوْضَحْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢/٥/٢ ـ ٢٧٦) عندَ قولِ المَحَلِّيِّ (٢٣٩/١): «لأنه في قُوقِ قَضايا» إلخ ما نَصُّه: «قوله: (لأنه في قُوقِ قَضايا بعَدَدِ أفرادِه) بَيَّنَ به قولَ المُصنَّفَ: «مُطابَقةً»، ولَخَصَ به جَوابَ الشّمسِ الأَصْفَهانيِّ في «شرحِ المحصولِ» عن سُؤالِ عَصْرِيَّه القَرافيِّ، وهو: أنّ دَلالةَ اللّفظِ مُنْحَصِرةٌ في المُطابَقة والتَّضَمُّنِ والإلْتِزامِ؛ ودَلالةُ العامِّ على فردٍ مِن أفرادِه كدَلالةِ «المُشْرِكِين» مِن ﴿ فَاقَتُلُواْ ٱلمُشْرِكِينَ * على وُجُوبِ قتلِ زيدٍ خارِجةٌ عنِ النّلاثةِ؛ لأنّ «المُطابَقة»: دَلالةُ اللّفظِ على تَمامِ مَعْناه، و «التَّضَمُّنَ»: دَلالتُه على جُزْءِ مَعْناه، و «الإلْتِزامَ»: دَلالتُه على خارج عن مَعْناه لازِم له، ودَلالةُ العامِّ على فردٍ مِن أفرادِه ليستْ كذلك، ووَجْهُه في خارج عن مَعْناه لازِم له، ودَلالةُ العامِّ على فردٍ مِن أفرادِه ليستْ كذلك، ووَجْهُه في التَّضَمُّنِ: أنّ الجُزْءَ إِنّما يَصْدُقُ إِذا كانَ المعنى كُلًّا، ومدلولُ لفظِ العموم ليسَ كلًّا، لل كُليَّةٌ كما عُرِف مِن كلام المُصنَّفِ.

وحاصِلُ الجَوابِ : أَنَّ الثَّلاثةَ المذكورةَ إنَّما هي في لفظٍ مُفْرَدٍ خالٍ عن الحكمِ ،

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

معَ زِيادةٍ .

وخَرَجَ بـ « الكُلِّيّةِ » : ١ ـ الكُلُّ ٢ ـ والكُلِّيُّ :

١ ـ فليسَ مدلولُ العامِّ كُلَّا أَيْ : محكومًا فيه على مجموعِ الأفرادِ مِن حيثُ هو مجموعٌ : نحوُ : «كُلُّ رَجُلٍ في البَلَدِ يَحْمِلُ الصَّخْرةَ العظيمةَ» أَيْ : مجموعُهم، وإلّا لَتَعَدَّرَ الإحْتِجاجُ به في النَّهْي على كُلِّ فردٍ ، ولم يَزَلِ العُلماءُ يَحْتَجُّونَ به عليه :

قوله : (معَ زِيادةٍ) أرادَ بها قولَه في «الحاشِيةِ» (٢٧٦/٢) بعدَ ما مَرَّ آنِفًا : «هذا وقد جَرَىٰ شيخُنا الكَمالُ ابْنُ الهُمامِ على أنّ دَلالةَ العامِّ تَضَمُّنِيّةٌ ، ونَقَلَه شيخُنا الشِّهابُ اللُّبَدِيُّ عن شيخِه أبي حفصِ القِلْشانيِّ ، وأنه وَجَهه ١ ـ بإِلْحاقِ الجُزْئِيّةِ بالجُزْءِ ، ٢ ـ وبأنّ كلًا مِن أفرادِ العامِّ جزءٌ باعْتِبارِ أنه بعضُ ما صَدَقَ عليه العامُّ وإِن كانَ جُزْئيًّا باعْتِبارِ دَلالةِ العامِّ على كلِّ فَرْدٍ فردٍ ، وهو أَقْرَبُ ، والأَوّلُ أَدَقُّ وأنسبُ بكلامِ المُصنَّفِ». اهد قوله : (ولم يَزَلْ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٧ أ) : «ولم تَزَلْ» بالتّاءِ.

وَدَلَالَتُهُ عَلَىٰ أَصْلِ المَعْنَىٰ قَطْعِيَّةُ ، وَعَلَىٰ كُلِّ فَرْدٍ ظَنَّيَّةٌ فِي الْأَصَحِّ.

윶 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

كما في نحو : ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَكَّمَ ٱللَّهُ ﴾ .

٢ ـ ولا كُليًّا أيْ : محكومًا فيه على الماهِيّةِ مِن حيثُ هيَ أيْ مِن غير نَظَرٍ إلى الأفرادِ : نحوُ : «الرَّجُلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ» ، وكثيرًا ما يَفْضُلُ بعضُ أفرادِها بعضَ أفرادِه ؛ وذلك لأنّ النَّظَرَ في العامِّ إلى الأفرادِ ، لا إلى القَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَها .

فانْحَصَرَ مدلولُه في الكُلِّيَةِ، ١ ـ وهي مُقابِلةٌ لِـ (سَلْجُزْئيَةِ)، ٢ ـ و (الكُلُّ) مُقابِلٌ لِـ (سَلْجُزْءِ) ، ٣ ـ و (الكُلِّيُّ) مُقابِلٌ لِـ (سَلْجُزْئيِّ) .

(وَدَلَالَتُهُ) أي العامِّ (١ ـ عَلَىٰ أَصْلِ المَعْنَىٰ) : ١ ـ مِن الواحِدِ في المُفْرَدِ، ٢ ـ والاِثْنَيْنِ في المُثنَّىٰ، ٣ ـ والثّلاثةِ أوِ الاِثْنَينِ في الجمعِ علىٰ ما يأتي فيه مِن الخِلافِ ـ (قَطْعِيَّةٌ) اتِّفاقًا.

(٢ ـ وَ) دَلالتُه (عَلَىٰ كُلِّ فَرْدٍ) منه بخُصُوصِه (ظَنَيَّةٌ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِاحْتِمالِه التَّخصيصَ وإِن لم يَظْهَرْ مُخصِّصٌ؛ لِكَثْرَةِ التَّخصيصِ في العُمُوماتِ.

وقيلَ : قَطعيّةٌ ؛ لِلُزُومِ معنَىٰ اللّفظِ له قطعًا حتّىٰ يَظْهَرَ خِلافُه مِن قرينةٍ : كتَخصيصِ .

فَيَمْتَنِعُ تخصيصُ ١ ـ الكِتابِ ٢ ـ والسُّنّةِ المُتَواتِرَةِ ١ ـ بخبرِ الواحدِ ٢ ـ وبالقِياسِ علىٰ هذا، دُون الأوّلِ.

قوله : (مِن الواحِدِ في المُفْرَدِ والإِثْنَيْنِ فَي المُثْنَى والثّلاثةِ أوِ الإِثْنَينِ في الجمعِ على ما يأتي فيه مِن الخِلافِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٧ ب) : «مِن الواحِدِ في غيرِ

الجمعِ ، والنَّلاثةِ أُو الاِثْنَيْنِ في الجَمْعِ علَى الخِلافِ في أَقَلُّه».

وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالْأَمْكِنَةِ عَلَىٰ المُخْتَارِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

فإِن قامَ دليلٌ على انْتِفاءِ التّخصيصِ _ كالعقلِ في نحوِ : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيــــُرٌ ﴾ _ فدَلالتُه قطعيّةٌ اتّفاقًا.

والتّصريحُ بالتّرجيحِ مِن زِيادتي.

(M)

(وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ ١ ـ الْأَحْوَالِ ٢ ـ وَالْأَزْمِنَةِ ٣ ـ وَالْأَمْكِنَةِ عَلَىٰ المُخْتَارِ) ؛ لأنه لا غِنَى لِلأَشْخاصِ عنها ، فقولُه تعالىٰ : ﴿ فَأَقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ أي : كُلَّ مُشْرِكٍ على أيِّ حالٍ كانَ ، في أيِّ زَمانٍ ومَكانٍ كانَ ، وخُصَّ منه البعضُ : كلَّ مُشْرِكٍ على أيِّ حالٍ كانَ ، في أيِّ زَمانٍ ومَكانٍ كانَ ، وخُصَّ منه البعضُ : كالذِّمِّيِّ .

وقيلَ : العامُّ في الأَشخاصِ مُطْلَقٌ في المذكوراتِ؛ لِإنْتِفاءِ صيغةِ العُمُومِ فيها.

فما خُصَّ به العامُّ على الأوّلِ مُبَيِّنٌ لِلمُرادِ بما أُطلِقَ فيه على هذا.

ورُدَّ هذا القولُ: بأنَّ التَّعميمَ هُنا بالاِسْتِلْزامِ كما عُرِفَ، لا بالوَضْعِ، فلا يُحْتاجُ إلى صِيغةٍ.

* * *

مَسْأَلَةٌ : «كُلِّ » وَ «الَّذِي » وَ «الَّتِي » وَ «أَيُّ » وَ «مَا » وَ «مَتَى » وَ «أَيْنَ » وَ «حَيْثُمَا »

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧩 ته يم

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

في صِيَغ العُمُومِ

(١ ـ «كُلُّ») وتَقَدَّمَتْ في «مَبْحَثِ الحُرُوفِ».

(۲، ۳ و ﴿ الَّذِي ﴾ وَ ﴿ الَّتِي ﴾ : نحو ُ : ﴿ أَكْرِمِ الّذي يَأْتِيكَ والّتي تَأْتِيكَ ﴾ أي : ﴿ كُلَّ آتِ وآتيةٍ لَكَ ﴾ .

(٤ ، ٥ ـ وَ ﴿ أَيُّ ﴾ وَ ﴿ مَا ﴾) ١ ـ الشَّرْطِيّتانِ ٢ ـ والاِسْتِفْهامِيّتانِ ٣ ـ والمَوْصُولَتانِ ، وتَقَدَّمَتا ثَمَّةَ ، وأُطْلِقَتا لِلْعِلْمِ بانْتِفاءِ العُمُومِ في غيرِ ذلك : ١ ـ كـ ﴿ أَيِّ ﴾ الواقِعةِ ١ ـ صِفَةً لِنَكِرةٍ ٢ ـ أو حالًا ، ٢ ـ و «ما » الواقِعةِ ١ ـ نكرةً موصوفةً ٢ ـ أو تَعَجُّبَيّةً .

(٦ _ وَ «مَتَى ») لِلزَّمانِ المُبْهَمِ ١ _ اسْتِفْهاميّةً ٢ _ أو شرطيّةً : نحوُ : ١ _ «مَتَى تَجِيئُني ؟» ، ٢ _ «مَتَى جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» .

(٧، ٨ _ وَ«أَيْنَ» وَ«حَيْثُمَا») لِلمَكانِ شرطيَّتَيْنِ : نحوُ : «أَيْنَ _ أو حَيْثُما _ كُنْتَ آتِكَ»، وتزيدُ «أينَ» بالإسْتِفهام : نحوُ : «أَيْنَ كُنْتَ؟».

(وَنَحْوُهَا) ممّا يَدُلُّ على العُمُومِ لُغَةً:

٩ ـ كـ (حَجَمِيعِ) ، ولا يُضافُ إلّا إلى مَعْرِفةٍ .

١١،١٠ ــ وكجمْعِ «الَّذِي» و«الَّتِي».

١٢ ـ وك (مَن) ١ ـ الإستفهامِيّة ٢ ـ والشَّرطيَّة ٣ ـ والموصولة ، وتَقَدَّمَتْ .
 وأمّا عدمُ ١ ـ عُمُومِها ٢ ـ وعُمُوم (أيِّ) الموصولة في نحو : (مَرَرْتُ بِمَنْ

وَنَحْوُهَا لِلْعُمُومِ حَقِيقَةً فِي الْأَصَحِّ،

_ أو بأيِّهِمْ _ قامَ» فلِقِيامِ قرينةِ الخُصُوصِ.

واسْتُشْكِلَ عمومُ «مَنْ» و «ما» بقولِ الفُقَهاءِ : لو قالَ : «مَنْ دَخَلَ دارِي فلَه دِرْهَمٌ» ، فدَخَلَها مَرَّةً بعدَ أُخْرَىٰ لا يَتَكَرَّرُ الاسْتِحْقاقُ ؟.

وأُجِيبَ: بأنّ العُمُومَ في الأشخاصِ، لا في الأفعالِ، إِلّا ١ ـ أن تَقْتَضِيَ الصَّيغةُ التَّكْرارَ: نحوُ: «كُلّما»، ٢ ـ أو يُحْكَمَ به قياسًا؛ لِكونِ الشَّرْطِ عِلَّةً: نحوُ: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحَا فَلِنَفْسِةً ۦ ﴾ .

فإِن قُلْتَ : فلِمَ تَكَرَّرَ الجَزاءُ على المُحْرِمِ بقَتْلِه صيدًا بعدَ قَتْلِه آخَرَ معَ أَنَّ الصِّيغة «مَن» في قولِه تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُ و مِنكُر مُتَعَمِّدًا ﴾ الآية ؟.

قُلْنا : لِتَعَدُّدِ المَحَلِّ ، بِخِلافِه في مِثالِنا حَتَىٰ لو قالَ : «مَنْ دَخَلَ داري فلَه دِرْهَمٌ» وله عِدّةُ دُورِ اسْتَحَقَّ كلَّما دَخَلَ دارًا له دِرْهَمًا ؛ لِإخْتِلافِ المَحَلِّ ، ولهذا لو قالَ : «مَنْ شاءَتْ» لو قالَ : «مَنْ شاءَتْ» طَلَّقُ إلّا واحِدةً ، ولو قالَ : «مَنْ شاءَتْ» طَلَّقَ كُلَّ مَن شاءَتْ .

وكُلٌّ مِن المذكوراتِ : (لِلْعُمُومِ حَقِيقَةً فِي الْأَصَحِّ) ؛ لتَبادُرِه إلى الذِّهْنِ.

وقيلَ : لِلخُصُوصِ حقيقةً أَيْ ١ ـ لِلواحِدِ في المُفْرَدِ، ٢ ـ ولِلاِثْنَيْنِ في المُثَنَى، ٣ ـ ولِلاِثْنَيْنِ في المُثَنَى، ٣ ـ ولِلشَّلاثةِ أَوِ الاِثْنَيْنِ في الجمْع؛ لأنّه المُتَيَقَّنُ، والعُمُومُ مَجازٌ.

وقيلَ : مُشْتَرَكَةٌ بينَهما ؛ لأنها تُسْتَعْمَلُ لِكُلِّ منهما ، والأصلُ في الإسْتِعْمالِ الحقيقةُ .

كَالجَمْعِ المُعَرَّفِ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ،

وقيل : بالوَقْفِ أيْ : لا يُدْرَىٰ أهي حقيقةٌ في العُمُومِ أم في الخُصُوصِ أم فيهما ؟ .

(١٣ _ كَالجَمْعِ المُعَرَّفِ ١ _ بِاللَّامِ) : نحوُ : ﴿ فَذَ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٢ _ أَوِ الْإِضَافَةِ) : نحوُ : ﴿ فَلَا الْمُعَرَّفِ الْأَصَحِّ (مَا الْإِضَافَةِ) : نحوُ : ﴿ يُوصِيكُ مُ ٱللَّهُ فِى أَوْلَا كُرُّ ﴾ ؛ فإنّه لِلعُمُومِ حقيقةً في الأَصَحِّ (مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ) ؛ لِتَبادُرِه إلى الذِّهْنِ .

وقيلَ: ليسَ لِلعُمُومِ مُطْلَقًا، بل لِلجِنْسِ الصّادِقِ ببعضِ الأَفرادِ كما في «تَزَوَّجْتُ النِّساءَ»؛ لِأنه المُتَيَقَّنُ ما لم تَقُمْ قرينةٌ على العُمُومِ كما في الآيتَيْنِ.

وقيلَ : ليسَ لِلعُمُومِ إِنِ احْتَمَلَ عَهْدٌ ، فهو باحْتِمالِه مُتَرَدِّدٌ بينَ العهدِ والعُمُومِ حتى تقومَ قرينةٌ .

وعلىٰ عُمُومِه قيلَ : أفرادُه جُمُوعٌ.

والأَكْثَرُ : آحادٌ في ١ _ الإِثباتِ ٢ _ وغيرِه ، وعليه أئمّةُ التّفسيرِ في اسْتِعْمالِ القرآنِ : نحوُ : ١ _ ﴿ وَاللّهُ يُحِبُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ أي : يُثِيبُ كلَّا منهم ، ٢ _ ﴿ فَإِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُ الْصَافِرِينَ ﴾ أي : يُعاقِبُ كلَّا منهم ، وأُيِّدَ بصِحّةِ اسْتِثْناءِ الواحِدِ منه : لا يُحِبُ السَّفْناءِ الواحِدِ منه : نحوُ : «جاءَ الرِّجالُ إلّا زيدًا» ، ولو كانَ مَعْناه : «جاءَ كُلُّ جمعٍ مِن الرِّجالِ» لم يَصِحَّ إلّا أن يكونَ مُنْقَطِعًا .

نَعَمْ، قد تقومُ قرينةٌ على إِرادةِ المَجْمُوعِ: نحوُ: «رِجالُ البَلَدِ يَحمِلُون الصّخرةَ العظيمةَ» أيْ: مجموعُهم، والأوّلُ يقولُ: قامَتْ قرينةُ الآحادِ في نحوِ الآيَتَيْنِ المذكورَتيْنِ.

وَالمُفْرَدِ كَذٰلِكَ.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(١٤ - وَ) كَـ (المُفْرَدِ كَذَلِكَ) أي المُعَرَّفِ ١ - باللّامِ ٢ - أو الإِضافةِ ما لم يَتَحَقَّقْ عَهَدٌ؛ فإنّه لِلعُمُومِ حقيقةً في الأصحِّ؛ لِما مَرَّ قبلَه، سَواءٌ ١ - تَحَقِّقَ اسْتِغْراقٌ ٢ - أم احْتَمَلَه والعهد؛ حَمْلًا له في الثّاني على الإسْتِغراقِ؛ لأنه الأصلُ؛ لِعُمُومِ فائِدتِه : ١ - نحوُ : ﴿ وَأَحَلَ ٱللّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ أيْ : كُلَّ بَيْعٍ، وخُصَّ منه الفاسِدُ : كالرِّبا، ٢ - ونحوُ : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ ﴾ أيْ : كُلِّ أمرٍ لله، وخُصَّ منه أَمْرُ النّدبِ.

وقيلَ : ليسَ لِلعُمُومِ مُطلَقًا ، بل لِلجِنْسِ الصَّادِقِ بالبَعضِ : كما في ١ ـ «لَبِسْتُ الثَّوبَ» ٢ ـ و «لَبِسْتُ ثَوْبَ النَّاسِ» ؛ لأنه المُتَيَقَّنُ ما لم تَقُمْ قرينةٌ على العُمُومِ : كما في ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَنَ لَفِي خُسِّرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ .

وقيلَ : المُعرَّفُ باللّامِ ليسَ لِلعُمُومِ ١ ـ إِن لم يكنْ واحِدُه بالتّاءِ ٢ ـ وتَمَيَّزَ بالوَحْدةِ : ١ ـ كـ «ماءٌ واحدٌ»، بالوَحْدةِ : ١ ـ كـ «ماءٌ واحدٌ»،

هليفات على عاية الوصول هله على الم يَتَحَقَّقُ عهدٌ) مكتوبٌ في نُسْخة حَلَب (ق ٢٤ أ) بالمِدادِ الأَحْمَرِ ، فهو مِن المتنِ ، لكنّها كَتَبَتْ قولَه : «ما لم يَتَحَقَّقْ عَهدٌ» الأوّلَ باللَّوْنِ الأحمرِ ، وفي نُسْخة الظّاهِريّة (ق ٨٨ ب، و ٨٩ أ) عكسُها ، وجَعَلَه مُحقِّقَ طبعة دارِ الفتح (ص ٨٨ ، ٣٥) مِن المتنِ في المَوْضِعَيْنِ شرحًا ومَثنًا ، وصنيعُنا هو المُوافِقُ لِما في النُسَخِ الأَزْهَريّة شرحًا ومَثنًا ، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص ٧٥) .

قوله: (ما لم يَتَحَقَّقُ عهدٌ فإِنّه لِلعُمُومِ حقيقةً في الأصحِّ لِما مَرَّ قبلَه) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٩ أ): «فإنّه لِلعُمُومِ حقيقةً في الأَصَحِّ ما لم يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ؛ لِما مَرَّ قبلَه». قوله: (سَواءٌ تَحَقِّقَ اسْتِغْراقٌ) إلى قولِه: (لأنه الأَصلُ لِعُمُومِ فائِدتِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٨٩ أ).

٢ ـ و «رَجُلٌ واحدٌ»، فهو في ذلك للجِنْسِ الصّادِقِ بالبَعضِ : نحوُ : ١ ـ «شَرِبْتُ الماء»، ٢ ـ و «رأيتُ الرَّجُلَ» ما لم تَقُمْ قرينةٌ على العُمُومِ : نحوُ : «الدِّينارُ خيرٌ مِن الدِّرْهَمِ» بخِلافِ ما ١ ـ إِذا كانَ واحدُه مِن الدِّرْهَمِ» أيْ : كُلُّ دِينارِ خيرٌ مِن كُلِّ دِرْهَمٍ، بخِلافِ ما ١ ـ إِذا كانَ واحدُه بالتّاءِ : كـ «التَّمْرِ»، ٢ ـ أو لم يكن بها ولم يَتَمَيَّزْ بالوَحْدَةِ : كـ «الذَّهَبِ»، فيعُمُّ كما في خبرِ «الصّحيحَينِ» : «الذَّهَبُ بالذّهبِ رِبًا إلّا هاءَ وهاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِبًا إلّا هاءَ وهاءَ، والشّعيرُ بالشّعيرِ ربًا إلّا هاءَ وهاءَ» .

وقَوْلِي : «كذلكَ» أَوْلَى مِنِ اقْتِصارِه على «المُحَلَّى» أي باللّامِ. فإِن تَحَقَّقَ عهدٌ صُرِفَ إليه جَزْمًا.

و كـ ((الله عرِّ فقر (الله) الموصولة هُنا وفيما قبله .

(١٥ _ وَالنَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ) _ وفي مَعْناه : النَّهيُ _ (لِلْعُمُومِ وَضْعًا فِي الْأَصَحِّ) : بأن تَدُلَّ عليه بالمُطابَقةِ كما مَرَّ : مِن أنّ الحكمَ في العامِّ على كُلِّ فَرْدٍ مُطابَقةً.

وقيلَ : لِلعُمُومِ لُزُومًا ؛ نَظَرًا إلى أنّ النَّفْيَ أوّلًا لِلماهِيّةِ ، ويَلْزَمُه نَفْيُ كُلِّ فَرْدٍ . فيُؤَدِّ التَّخصيصُ بالنِّيّةِ على الأوّلِ دُونَ الثّاني في نحو : «والله لا أَكَلْتُ» ناوِيًا «غيرَ التَّمْرِ» ، فيَحْنَثُ بأكلِ التّمرِ على الثّاني دُونَ الأوّلِ .

وله في مَواضِعَ : (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) مَضْبُوطٌ في نُشْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٨٩ أ) بَفْتَحِ هَمْزَةِ (هَاءَ» : **اللّمَآدُمَا ثَالِق**.

قوله : (وكأن المُعرِّفةِ أَنْ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٨٩ ب).

نَصًّا إِنْ بُنِيَتْ عَلَىٰ الْفَتْحِ وَظَاهِرًا إِنْ لَمْ تُبْنَ.

وعُمُومُ النَّكرةِ يكونُ :

١ _ (نَصًّا إِنْ بُنِيَتْ عَلَىٰ الْفَتْحِ) : نحو : ﴿ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ﴾ .

٢ _ (وَظَاهِرًا إِنْ لَمْ تُبْنَ) : نحو : «ما في الدّارِ رَجُلٌ» ؛ لِاحْتِمالِه نفي الواحِدِ فقط ، فإن زِيدَ فيها «مِن» كانَتْ نَصًّا أيضًا كما مَرَّ في «الحُرُوفِ».

SE) 16.

١٦ ـ والنّكِرَةُ في سِياقِ الإمْتِنانِ لِلعُمُومِ : نحوُ : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُوزًا ﴾ ، قالَه القاضِي أبو الطّيب .

١٧ ـ وفي سِياقِ الشَّرطِ لِلعُمُومِ : نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّ

وقد تكونُ لِلعُمُومِ البَدَليِّ لا الشُّمُولِيِّ بقَرينةِ : نحوُ : «مَن يَأْتِني بِمالٍ أُجازِه».

(١٨ _ وَقَدْ يَعُمُّ اللَّفْظُ) ١ _ إمّا (عُرْفًا:

١ - كَ) اللَّفظِ الدّالِّ على مفهومِ (المُوافَقَةِ) بقِسْمَيْهِ : ١ - الأَوْلَى ٢ - والمُساوِي (عَلَى قَوْلٍ مَرَّ) في «مَبْحَثِ المَفْهُومِ» : نحوُ : ١ - ﴿ فَلَا تَقُل لَهُ مَاۤ أُفِّ ﴾ ، ٢ - ﴿ إِنَّ النِّينَ يَأْكُونَ أَمْوَلَ ٱلْيُتَامَى ﴾ الآية .

قوله : (الآيةَ) تمامها : ﴿ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِ مِ نَارًّا ﴾ .

قيلَ : نَقَلَهُما العُرْفُ إلى تحريمِ جميعِ الإِيذاءاتِ والإِتْلافاتِ.

(٢ ـ وَ) نحوِ: (﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾) نَقَلَه العُرْفُ مِن تحريمِ العَيْنِ إلى تحريمِ التَّمَتُّعاتِ المقصودةِ مِن النِّساءِ.

وسيَأتي قولٌ : أنَّه مُجْمَلٌ .

وقيلَ : العُمُومُ فيه مِن بابِ الإقْتِضاءِ ؛ لِاسْتِحالَةِ تحريمِ الأَعْيانِ ، فَيُضْمَرُ مَا يَصِحُّ به الكلامُ ، قالَ الزَّرْكَشيُّ وغيرُه : «وقد يَتَرَجَّحُ هذا بقولِهم : «الإِضْمارُ خيرٌ مِن النَّقْلِ» : كما في قولِه : ﴿ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوْلُ ﴾ » ، وقد أَجَبْتُ عنه في «الحاشِيةِ».

(٢ ـ أَوْ مَعْنَىٰ) وعَبَّرَ عنه الأصلُ هُنا ـ كغيرِه ـ بـ (عَقْلًا»:

١ - (كَتَرْتِيبِ حُكْمٍ عَلَىٰ وَصْفٍ)؛ فإنّه يُفيدُ عِلِيَّةَ الوَصْفِ لِلحُكْمِ - كما يَأتي في «القِياسِ» -، فيُفيدُ العُمُومَ بالمَعنَىٰ، بمعنَىٰ : أنه كُلّما وُجِدَتِ العِلّةُ وُجِدَ المعلولُ : نحوُ : «أَكْرِمِ العالِمَ» إذا لم تُجعَلِ اللّامُ فيه للعُمُومِ ولا عَهْدَ.

قوله: (نحو) مِن قولِه: «ونحو حُرِّمَتْ» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٠). قوله: (وقد أَجَبْتُ عنه) أي عن قولِ الزَّرْكَشيِّ: «وقد يَتَرَجَّحُ...» إلخ (في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٩٧/٢): «ذاكَ _ أي كونُ الإِضْمارِ خيرًا مِن النقلِ _ فيما إذا لم يكنِ النقلُ مُبَيِّنًا لِلمُضْمَرِ، وهذا بخِلافِه، على أنّ كلامَنا ليسَ في الخلافِ في ترجيحِ النقلِ على الإِضْمارِ أو عكسِه، بل في الخِلافِ في اسْتِفادةِ العمومِ مِن أيِّهما؟، وغايتُه: أنّ الخِلافَ في هذا مبنيٌّ على الخِلافِ في ذاك، ولا يَلْزَمُ مِن البِناءِ على شيءٍ الإِنَّحادُ في الترجيحِ». اهـ

والمُخَالَفَةِ عَلَىٰ قَوْلٍ مَرَّ ، وَالخِلَافُ فِي أَنَّ المَفْهُومَ لَا عُمُومَ لَهُ لَفْظِيٌّ .

وَمِعْيَارُ الْعُمُومِ : الْإَسْتِثْنَاءُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(٢ _ و) كاللّفظِ الدّالِّ على مَفْهُومِ (المُخَالَفَةِ عَلَىٰ قَوْلٍ مَرَّ) : أنّ دَلالةَ اللّفظِ بالمعنَىٰ على ما عدا المذكورَ بخِلافِ حُكْمِه ، وهو : أنه لو لَم يَنْفِ المَذْكُورُ الحكمَ عمّا عَداه لم يكنْ لِذِكْرِه فائِدةٌ : كما في خبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلُمْ» أي : بخِلافِ مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلُمْ»

(M)

(وَالْخِلَافُ فِي أَنَّ الْمَفْهُومَ) مُطْلَقًا (لَا عُمُومَ لَهُ: لَفْظِيُّ) أي: عائِدٌ إلى اللَّفظِ وَالتَّسْمِيةِ، أي: هل يُسَمَّىٰ عامًّا أوْ لا؟؛ بِناءً علىٰ أنّ العُمُومَ مِن عَوارِضِ الألفاظِ والمَعاني أو الأَلفاظِ فقط، وأمّا مِن جهةِ المَعنَىٰ فهو شامِلٌ لجميعِ صُورِ ما عدا المذكورَ بما مَرَّ مِن ١ _ عُرْفٍ وإِن صارَ به منطوقًا ٢ _ أو معنَّىٰ.

(وَمِعْيَارُ الْعُمُومِ) أَيْ : ضابِطُه : (الإسْتِثْنَاءُ) فكُلُّ ما صَحَّ الإسْتِثْناءُ منه ـ ممّا لا حَصْرَ فيه ـ فهو عامٌّ : كالجمعِ المُعَرَّفِ ؛ لِلُزُومِ تَناوُلِه المُسْتَثْنَىٰ : نحوُ : «جاءَ الرِّجالُ إِلّا زيدًا».

ولا يَصِحُّ الإِسْتِثْنَاءُ مِن الجمعِ المُنكَّرِ إِلَّا أَن يَتَخَصَّصَ، فَيَعُمَّ مَا

قولُ المتنِ : (والمُخَالَفَةِ) في طَبْعَتَيِ الْحَلَّبِيِّ (ص٧٥) ودارِ الفتحِ (ص٨٢، ٢٣٦) وغيرِهما : «كالمُخالَفةِ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ متنًا وشرحًا، فواوُ العطفِ مِن المتنِ، وكافُ الجَرِّ مِن الشَّرحِ.

قوله : (اللَّفظِ الدَّالِّ علىٰ) غيرُ موجَودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٠ أ).

قوله : (يَتَخَصَّصَ) في مُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «يُخَصَّصَ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الجَمْعَ المُنَكَّرَ لَيْسَ بِعَامٌّ ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

تَخَصَّصَ به: نحوُ: «قامَ رجالٌ كانُوا في دارِكَ إِلّا زيدًا منهم»، ويَصِحُ: «جاءَ رِجالٌ إِلّا زيدًا منهم»، ويَصِحُ: «جاءَ رِجالٌ إِلّا زيدٌ» بالرّفع على أنّ «إِلّا» صِفةٌ بمعنَىٰ «غيرَ»: كما في ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا عَالِهَةٌ إِلّا اللّهُ لَفَسَدَتًا ﴾.

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الجَمْعَ المُنكَّرَ) في الإِثباتِ _: نحوُ: «جاءَ رِجالٌ أو عبيدٌ لِزَيْدٍ» _ (لَيْسَ بِعَامٌ) إِن لم يَتَخَصَّصْ، فيُحْمَلُ على أقلِّ الجمعِ: ١ _ ثلاثةٍ ٢ _ أو الثُنيْنِ؛ لِأَنه المُحَقَّقُ.

وقيل : إنّه عامٌّ ؛ لِأنه _ كما يَصْدُقُ بذلك _ يَصْدُقُ بجميعِ الأَفرادِ وبما بينَهما ،

قوله: (رِجالٌ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «رَجُلٌ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٧٦)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٠ ب): **وسِهِجَارجَالـالازيد** وبعضِ النُّسَخِ اللَّارْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٦٤).

قوله: (لزيدٍ) ساقِطٌ في مُعْظَمِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٧٦)، ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٠ ب): **اوعبيدلندِ** والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨: اوعُبيّدلذبُد، ومُثْبَتٌ في طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٣٦٤). وَأَنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ : ثَلَاثَةٌ،وَأَنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ : ثَلَاثَةٌ،

______ غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😂

فيُحْمَلُ على جميعِ الأفرادِ؛ احْتِياطًا إِلَّا أَن يَمْنَعَ منه مانِعٌ كما في : «رأيتُ رِجالًا» ، فعلى أقلِّ الجمع قَطْعًا.

والخِلافُ _ كما قالَ جَماعةٌ _ جارٍ في جمعِ القِلّةِ والكَثْرَةِ، وقالَ الصَّفِيُّ الهِنديُّ : «مَحلُّه في جمعِ الكثرةِ».

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ أَقَلَ) مُسمَّىٰ (الجَمْعِ) : كـ«ـرِجالٍ» و«مُسلِمِينَ» (ثَلَاثَةٌ) ؛ لِتَبادُرِها إلىٰ الذِّهْنِ.

وقيلَ : اثْنانِ ؛ لقولِه تعالىٰ : ﴿ إِن تَتُوبَاۤ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُماۗ ﴾ أَيْ : عائِشةَ وحَفْصةَ ، وليسَ لهما إِلَّا قَلْبانِ .

قُلْنا : مِثْلُ ذلك مَجازٌ ، والدّاعي له في الآية الكريمة كَراهةُ الجَمْعِ بينَ تَثْنِيَتَيْنِ في المُضافِ ومُتَضَمِّنِه وهُما كالشّيءِ الواحِدِ ، بخِلافِ نحوِ : «جاءَ عَبْداكُما» .

ويَنْبَنِي على الخِلافِ: ما لو أَقَرَّ أو أَوْصَىٰ بدَراهِمَ لِزيدٍ، والأَصَحُّ: أنه يَسْتَحِقُّ ثَلاثةً ، لكنْ ما مَثَّلُوا به _ مِن جمعِ الكثرةِ _ مُخالِفٌ لِإِطْباقِ النُّحاةِ على أنّ

قوله: (جمع) مِن قولِه: «في جمع القِلّةِ والكثرةِ» في نُسْخةِ حَلَبَ: «جَمْعَي» بالتَّثنيةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٣٦٤)، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه بَقيّةُ الطَّبَعاتِ.

قوله : (والخِلافُ كما قالَ جَماعةٌ جارٍ في جمعِ القِلّةِ والكَثْرَةِ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٠ ب).

قوله : (بينَ تَثْنِيَتَيْنِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٧٦) : «بينَ التَّثْنِيَتَيْنِ» ، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٦٤) .

وَأَنَّهُ يَصْدُقُ بِالْوَاحِدِ مَجَازًا،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

أَقَلُّه أحدَ عَشَرَ.

ويُجابُ: بأنَّ أَصْلَ وَضْعِه ذلك، لكنْ غَلَبَ اسْتِعْمالُه عندَ الأُصوليِّين في أَقَلِّ جمعِ القِلَّةِ، وقد أَشارَ إلى ذلك في «مَنْعِ المَوانِعِ» كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيةِ».

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي الجمعَ (يَصْدُقُ بِالْوَاحِدِ مَجَازًا) ؛ لِاسْتِعْمالِه فيه :

قوله: (وقد أشارَ) أي صاحبُ الأصلِ (إلىٰ ذلك) أي الجوابِ (في منعِ المَوانِعِ كما بَيَّنتُه في الحاشِيةِ) قالَ المَحَلِّيُّ (٣٤٩/١): «ويَنْبَنِي علىٰ الخِلافِ: ما لو أَوْصَىٰ بدَراهِمَ لزيدٍ، والأصحُّ: أنه يَسْتَحِقُّ ثَلاثةً، لكنْ ما مَثَّلُوا به مِن جمعِ الكثرةِ مُخالِفٌ لإطْباقِ النُّحاةِ علىٰ أنّ أقلَّه أحدَ عَشَرَ، فلذلك قالَ المُصنِّفُ: «الخلافُ في جمعِ القِلّةِ، وشاعَ في العُرْفِ إِطْلاقُ «دَراهِمَ» علىٰ ثلاثةٍ كما قالَ الصَّفيُّ الهِنْديُّ: «الخِلافُ في عُمُومِ الجمعِ المُنكَّرِ في جمعِ الكَثْرةِ». اهـ

قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (٣٠٣/٢): «قوله: (قالَ المُصنَّفُ) أي في «منعِ المَوانِعِ» وغيرِه، وقولُه فيما نَقَلَه عنه: (وشاعَ إلخ) جَوابٌ عمّا مَثَّلُوا به مِن جمعِ الكثرةِ، وهو الجوابُ عمّا اعْتُرِضَ به على قولِه: «المخلافُ في جمعِ القِلّةِ» مِن أنه لو الكثرةِ، وهو الجوابُ عمّا اعْتُرِضَ به على قولِه: «المخلافُ في جمعِ القِلّةِ» مِن أنه لو قال : «إِن تَزَوَّجْتُ النّساءَ أو اشْتَرَيْتُ العَبيدَ فَزَوْجَتِي طَالِقٌ» حَنَثَ بِثَلاثةٍ، بجعلِ «الدَّراهِمِ» في كلامِه مِثالًا، وفاقًا لِلمِثالِ المذكورِ، فسائِرُ جموعِ الكثرةِ كذلك، فيكونُ الخِلافُ في جَمْعَي القِلّةِ والكثرةِ في الأوّلِ وضعًا، وفي الثّاني شُيُوعًا»، وقوله: (كما الخِلافُ في جَمْعَي القِلّةِ والكثرةِ في الأوّلِ وضعًا، عنِ المُصنِّفِ، أي : جَعَلَ المُصنَّفُ قالَ الصَّفيُّ الهِنْديُّ إلمَ انقلَه الشّارِحُ عنِ المُصنِّفِ، أي : جَعَلَ المُصنَّفُ مَصَّلً الخِلافِ في مَسْأَلتِنا جمعَ القِلّةِ _ أي وضعًا _ كما جَعَلَه الصَّفيُّ الهِنْديُّ في الّتي قبَلَه المُعنَّ المُعنَّ المَعْدَقُ الهِنْديُّ في التي قبلَه المَعنَّ المَعنَّ في التي المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَعنَّ المَقلَةُ عن التي المَعنَّ المَعنَ المَعنَّ المَلْكُونَ المَعنَّ المَعنَ

كقولِ الرَّجُلِ لِامْرَأْتِه وقد بَرَزَتْ لِرَجُلٍ : «أَتَتَبَرَّجِينَ لِلرِّجالِ؟» لِاسْتِواءِ الواحِدِ والجمع في كَراهةِ التَّبَرُّجِ لَه.

وقيلَ : لا يَصْدُقُ به ، ولم يُسْتَعْمَلْ فيه ، والجمعُ في هذا المِثالِ على بابِه ؛ لِأَنَّ مَن بَرَزَتْ لِرَجُلِ تَبْرُزُ لغيرِه عادةً .

SE 1

(وَ) الْأَصَحُّ: (تَعْمِيمُ عَامٌّ سِيقَ لِغَرَضٍ) : ١ - كَمَدْحِ ٢ - وذَمٌّ ٣ - وبَيانِ مِقْدارٍ (وَلَمْ يُعَارِضْهُ عَامٌّ آخَرُ) لم يُسَقْ لذلكَ ؛ إِذْ ما سِيقَ له لا يُنافِي تعميمَه ، فإنْ عارَضَه العامُّ المذكورُ لم يَعُمَّ فيما عُورِضَ فيه ؛ جَمْعًا بينَهما كما لو عارَضَه خاصٌّ .

وقيلَ : لا يَعُمُّ مُطْلَقًا ؛ لِأَنه لم يُسَقُّ لِلتَّعميمِ.

وقيلَ : يَعُمُّه مُطْلَقًا كغيرِه ، ويُنْظَرُ عندَ المُعارَضةِ إلىٰ مُرَجِّحٍ .

١ ــ مِثالُه ولا مُعارِضَ : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمِ ۞ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ .

٢ ـ ومع المُعارِضِ : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُوۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَافِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٓ أَزْوَجِهِمۡ الْمُعارِضِ : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُوۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَافِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٓ أَزْوَجِهِمۡ الْحَدِهِ مَا مَلَكَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَىٰ الْمَدْحِ ـ يَعُمُّ بظاهِرِهِ إِباحة الجمعِ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ اليمينِ ، وعارَضَه في ذلك : ﴿ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلْأُخۡتَيْنِ ﴾ ؛ فإنّه ـ ولم يُسَقْ لِلمَدْحِ ، بلْ لِبَيانِ الحُكْمِ ـ شامِلٌ لحُرْمة جمعِهما بمِلكِ اليمينِ ، فحُمِلَ الأوّلُ على غيرِ ذلك : بأن لم يُرَدْ تَناوُلُه .

قوله : (ولم يُسَقُ) في بعضِ النُّسَخِ الْأَزْهَرِيَّةِ : «لم يُسَقْ» بدُونِ الواوِ ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٩١ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ ، وعليه طبعتا الحَلَبيِّ ودارِ الفتح .

قوله : (بأن لم يُرَدْ تَناوُلُه) غيرُ موجودٍ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩١ ب).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقَوْلي _ تَبَعًا لِلبِرْماويِّ _ : «لِغَرَضٍ» أَوْلَىٰ مِن قولِ «الأَصْلِ» : «بمعنَىٰ المَدْحِ والذَّمِّ».

أمّا إِذا سِيقَ العامُّ المُعارِضُ لغَرَضٍ أيضًا فكلٌّ منهما عامٌّ، فيَتَعارَضانِ، فيُحتاجُ إلى مُرَجِّحٍ.

W

(وَ) الأَصَحُّ: (تَعْمِيمُ نَحْوِ: ﴿ لَا يَسْتَوُونَ ﴾) مِن قولِه تعالى: ١ - ﴿ أَفَنَ كَانَ مُؤْمِنَا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ ، ٢ - ﴿ لَا يَسْتَوَى ٓ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَبُ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ، فهو لِنَفْي جميع وُجُوهِ الإسْتِواءِ المُمْكِنِ نفيُها ؛ لِتَضمُّنِ الفِعلِ المَنْفِيِّ لِمَصْدَرٍ مُنكَّرٍ.

وقيلَ : لا يَعُمُّ ؛ نَظَرًا إلى أنَّ الإسْتِواءَ المَنْفيَّ هو الإشْتِراكُ مِن بعضِ الوُجُوهِ . فهو على هذا مِن سَلْبِ العُمُومِ ، وعلى الأوّلِ مِن عُمُومِ السّلبِ .

وعليه يُسْتَفَادُ مِن الآيَتَيْنِ _ بأن يُرادَ بالفاسِقِ في الأُولَىٰ: الكافِرُ؛ بقرينةِ مُقابَلتِه بالمُؤْمِنِ _ : ١ _ أنَّ الكافرَ لا يَلي أَمْرَ وَلَدِه المُسْلِمِ، ٢ _ وأنّ المُسْلِمَ لا يُفْتَلُ بالذِّمِّيِّ.

وخالَفَ في المَسألَتَيْنِ الحَنفيّةُ.

والمُرادُ بنحوِ ﴿ لَا يَسَتَوُونَ ﴾ : كُلُّ ما دَلَّ على نفي الاِسْتِواءِ أو نحوِه : المُساواةِ» ٢ ـ و «التَّماثُلِ» ٣ ـ و «المُماثَلةِ».

وَ«لَا أَكَلْتُ»، وَ«إِنْ أَكَلْتُ»، لَا المُقْتَضِي،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) الأصحُّ : تعميمُ نحو :

١ _ («لَا أَكَلْتُ») مِن قولِك : «والله لا أَكَلْتُ»، فهو لِنَفْيِ جميعِ المأكولِ
 بنَفْي جميعِ أَفرادِ الأَكْلِ.

٢ _ (وَ«إِنْ أَكَلْتُ) فَزَوْجَتي طالقٌ» _ مَثلًا _، فهو لِلمَنعِ مِن جميعِ المأكولاتِ.
 فيَصِحُ تخصيصُ بعضِها في المسألتَيْنِ بالنيَّةِ، ويُصَدَّقُ في إِرادتِه.

وقالَ أبو حنيفة : لا تعميمَ فيهما ، فلا يَصِحُّ التّخصيصُ بالنِّيّةِ ؛ لِأَنَّ ١ ـ النَّفيَ ٢ ـ والمنعُ لجميعِ المأكولاتِ حتّى يَحْنَثَ بواحِدٍ منها اتّفاقًا .

وعَبَّرَ «الأَصْلُ» في الثَّانِيةِ بـ «قِيلَ» على خِلافِ تَسْوِيَتِي ـ تبعًا لِابْنِ الحاجِبِ وَعَيْرِه ـ بينَهما ؛ لِما فَهِمَ مِن أَنَّ عُمُومَ النّكرةِ في سِياقِ الشَّرطِ بَدَليٌّ ، وليسَ كما فَهِمَ ، بل عُمُومُها فيه شُمُوليٌّ ، وإنّما يكونُ بَدَليًّا بقرينةٍ كما مَرَّ .

(لَا المُقْتَضِي) _ بالكسرِ ، وهو : ما لا يَسْتَقِيمُ مِن الكلامِ إِلّا بتقديرِ أحدِ أُمُورِ يُسَمَّىٰ : «مُقْتَضَى » بالفتحِ _ ، فلا يَعُمُّ جميعَها ؛ لِانْدِفاعِ الضَّرُورةِ بأحدِها ، ويكونُ مُجْمَلًا بينَها يَتَعَيَّنُ بالقرينةِ .

وقيلَ : يَعُمُّها ؛ حَذَرًا مِن الإِجْمالِ.

قالُوا : مِثالُه : الخبرُ الآتي في «مَبْحَثِ المُجْمَلِ» : «رُفِعَ عن أُمَّتِي الخَطَأُ والنِّسيانُ...» ، فلِوُقُوعِهما مِن الأُمَّةِ لا يَسْتَقيمُ بدُونِ تقديرِ ١ ــ «المُؤاخَذةِ» ٢ ــ أو ﴾ العام ﴾

وَالمَعْطُوفِ عَلَىٰ الْعَامِّ، وَالْفِعْلِ المُثْبَتِ وَلَوْ مَعَ «كَانَ»،

«الضّمانِ» أو نحوِ ذلك ، فقَدَّرْنا «المُؤاخَذةَ» ؛ لِفَهْمِها عُرْفًا مِن مِثلِه .

وقيلَ : يُقَدَّرُ جميعُها ، فيكونُ المُقْتَضِي عامًّا .

350 m

(وَالمَعْطُوفِ عَلَىٰ الْعَامِّ) فلا يَعُمُّ.

وقيلَ : يَعُمُّ ؛ لِوُجُوبِ مُشارَكةِ المُتَعاطِفَيْنِ في الحكمِ والصِّفةِ.

قُلْنا: في الصِّفةِ ممنوعٌ.

مِثالُه : خبرُ أبي داوُدَ وغيرِه : «لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بكافِرٍ ، ولا ذُو عَهْدِ في عَهْدِه» ، قيلَ : يعنِي «بكافِرٍ» ، وخُصَّ منه غيرُ الحَرْبيِّ بالإِجماعِ .

قُلْنا : لا حاجةَ إلى ذلك ، بل يُقَدَّرُ «بحَرْبيِّ».

وبعضُهم جَعَلَ الجملةَ الثّانِيةَ تامّةً لا تَحْتاجُ إلى تقديرٍ ، ومَعْناها : «ولا يُقْتَلُ ذُو عَهْدِ ما دامَ عَهْدُه».

وبعضُهم جَعَلَ في الحديثِ تقديمًا وتأخيرًا ، والأصلُ : «ولا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ ولا ذُو عَهْدٍ في عهدِه بكافِرِ».

N

(وَالْفِعْلِ المُثْبَتِ وَلَوْ مَعَ «كَانَ») : ١ _ كَخَبَرِ بِلالٍ : «صَلَّىٰ النّبيُّ ﷺ داخِلَ الكَعْبةِ»، ٢ _ وخَبَرِ أَنَسٍ : «كانَ النّبيُّ ﷺ يَجْمَعُ بِينَ الصّلاتَيْنِ في السَّفَرِ»، فلا يَعُمُّ أقسامَه.

وقيلَ : يَعُمُّها.

وَالمُعَلَّقِ بِعِلَّةٍ لَفْظًا لكِنْ مَعْنَى ، وَتَرْكَ الإِسْتِفْصَالِ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فلا يَعُمُّ المِثالُ الأوَّلُ ١ ـ الفَرْضَ ٢ ـ والنّفلَ ، ولا الثّاني ١ ـ جَمْعَ التّقديمِ ٢ ـ والتّأخيرِ ؛ إِذْ لا يَشْهَدُ اللّفظُ بأَكْثَرَ مِن صَلاةٍ واحِدةٍ وجَمْعٍ واحِدٍ ، ويَسْتَحِيلُ وُقُوعُ الصّلاةِ الواحِدةِ فَرْضًا ونَفْلًا ، والجمعِ الواحِدِ في الوَقْتَيْنِ .

وقيلَ : يَعُمَّانِ مَا ذُكِرَ حُكمًا ؛ لِصِدْقِهما بكُلِّ مِن قِسْمَي الصَّلاةِ والجمعِ .

وقد تُسْتَعْمَلُ «كانَ» معَ المُضارعِ لِلتَّكْرادِ: كما في قولِه تعالىٰ في قِصَّةِ إِسْماعيلَ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ مِ إِلْصَّلَاةِ وَٱلزَّكَاةِ ﴾، وعليه جَرَىٰ العُرْفُ، وتَحقيقُه مذكورٌ في «الحاشِيَةِ».

W

(وَ) الحُكْمِ (المُعَلَّقِ بِعِلَّةٍ) فلا يَعُمُّ كُلَّ مَحَلِّ وُجِدَتْ فيه العِلَّةُ (لَفْظًا لكِنْ) يَعُمُّه (مَعْنَىٰ) كما مَرَّ.

وقيلَ : يَعُمُّه لفظًا.

: كَأَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ : «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِإِسْكَارِهَا» ، فلا يَعُمُّ كُلَّ مُسْكِرٍ لَفظًا ، وقيلَ : يَعُمُّه ؛ لِذِكْرِ العِلَّةِ ، فكأنه قالَ : «حَرَّمْتُ المُسْكِرَ».

(وَ) الأَصَحُّ : أنَّ (تَرْكَ الإسْتِفْصَالِ) في وَقائِعِ الأَحْوالِ مَعَ قِيامِ الإحْتِمالِ

قُوله: (وتحقيقُه مذكورٌ في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣١٤/٢): «قُولُ المَحَلِّيِّ: (وقد تُسْتَعْمَلُ كانَ معَ المُضارِع لِلتَّكْرارِ) أي بقرينةٍ، وفي كلامِه ما يُشِيرُ إلى أنَّ إِفادةَ ذلك لِلتَّكرارِ اسْتِعْماليَّةٌ، لا وَضْعَيَّةٌ، والتَّحقيقُ _ كما قالَ التَّفْتازانيُّ وغيرُه _: أنَّ المُفيدَ لذلك هو المُضارعُ، و «كانَ» إنّما هي لِلدَّلالةِ على مُضِيِّ ذلك المعنى». اهـ

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(يُنزَّلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ) في المَقالِ: كما في خَبَرِ الشَّافِعيِّ وغيرِه: «أَنه ﷺ قالَ لِغَيْلانَ بْنِ سَلَمَةَ النَّقَفيِّ ـ وقد أَسْلَمَ على عَشْرِ نِسْوَةٍ ـ : «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وفارِقْ سائِرَهُنّ»؛ فإنّه ﷺ لم يَسْتَفْصِلْه هل تَزَوَّجَهُنّ معًا أو مُرَتَّبًا؟، فلولا أنّ الحكمَ يَعُمُّ الحالَيْنِ لَما أَطْلَقَ؛ لِامْتِناعِ الإطلاقِ في مَحَلِّ التّفصيلِ.

وقيلَ : لا يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ العُمُوم ، بل يكونُ الكلامُ مُجْمَلًا .

والعِبارةُ المَذكورةُ لِلشَّافِعيِّ، وله عِبارةٌ أُخرَىٰ، وهي قولُه : «وَقائِعُ الأَحْوالِ إِذَا تَطرَّقَ إليها الإحْتِمالُ كَساها تَوْبَ الإِجْمالِ، وسَقَطَ بها الإسْتِدلالُ»، وظاهِرُهما التّعارُضُ، وقد بَيَّنتُه معَ الجَوابِ عنه في «الحاشِيةِ».

→ تعليقات على غاية الوصول ا

قوله: (وقد بَيَّنْتُه) أي التَّعارُضَ (مُعَ الجُوابِ عنه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣١٦/٢): «وظاهِرُ العِبارَتَيْنِ التَّعارُضُ؛ لِأَنّ الأُولَىٰ تَدُلُّ علىٰ أنّها تَعُمُّ الاِحْتِمالاتِ، والثّانيةَ على أنها لا تَعُمُّها، بل هي مِن المُجْمَلِ لا يُسْتَدَلُّ بها على عمومٍ.

وجَمَعَ بينَهما القَرافيُّ: بحملِ الأُولَىٰ علَىٰ ما إِذَا ضَعُفَ الاِحْتِمالُ ، والثّانيةِ على ما إِذَا قَوِيَ ، وبحَمْلِ الأُولَىٰ على ما إِذَا كَانَ الاِحْتِمالُ في مَحَلِّ الحكمِ ، والثّانيةِ على ما إِذَا كَانَ الاِحْتِمالُ في مَحَلِّ الحكمِ ، والثّانيةِ على ما إِذَا كَانَ في دليله .

قالَ العِراقيُّ في «الغيثِ الهامِعِ» (٢٩٤/١) _ تبعًا لِلزَّرْكشيِّ في «التَشنيفِ» (٢٠٠/٢) _ : «ولا حاصِلَ لهذا الجمعِ ، والحَقُّ : حملُ الأُولَىٰ علىٰ ما إِذا كانَ في الواقِعةِ قولٌ مِن النّبيِّ ﷺ يُحالُ عليه العُمُومُ ، والثّانيةِ علىٰ ما إِذا لم يكن فيها إِلّا مُجرَّدُ فعلِه ﷺ ؛ إِذْ لا عُمُومَ له.

فَمِن الأَوِّلِ: وَقَائِعُ مَن أَسْلَمَ على أكثرَ مِن أَربعِ نِسْوةٍ: كَغَيْلانَ بْنِ سَلَمَةَ المذكورِ، وقيسِ بْنِ الحارِثِ وغيرِهما.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ نَحْوَ : ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ) ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْمُزَّقِلُ ﴾ (لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ) مِن حيثُ الحكمُ ؛ لِإخْتِصاصِ الصِّيغةِ به .

وقيلَ : يَشْمَلُهُم ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لِلمَتْبُوعِ أَمْرٌ لِأَتباعِه معه عُرْفًا كما في أَمْرِ السُّلْطانِ الأَميرَ بفَتْح بَلَدٍ .

قُلْنا : هذا فيما يَتَوَقَّفُ المأمورُ به على المُشارَكةِ ، وما نحنُ فيه ليسَ كذلكَ.

وَمَحَلُّ الْخِلافِ: ما ١ _ يُمكِنُ فيه إِرادةُ الأُمَّةِ معه ٢ _ ولم تَقُمْ قرينةٌ على إِرادَتِهم معَه، بخِلافِ ١ _ ما لا يُمْكِنُ فيه ذلك : نحوُ : ﴿ يَتَأَيَّهُا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ ﴾ الآيةَ ، ٢ _ أو قامَتْ قرينةٌ على إِرادَتِهم معَه : نحوُ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِسَاءَ ﴾ الآية .

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ نَحْوَ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ يَشْمَلُ الرَّسُولَ) ﷺ (وَإِنِ اقْتَرَنَ

ومِن النّاني : خبرُ مُسْلِمٍ : أنه ﷺ جَمَعَ بالمدينة بينَ الظَّهْرِ والعَصْرِ ، وبين المغربِ والعِشاءِ مِن غيرِ خوفٍ ولا مَطَرٍ ؛ فإنّ ذلك ١ - يَحْتَمِلُ أن يكونَ بعُنْرِ المَرَضَ ، ٢ - ويَحْتَمِلُ أن يكونَ جمعًا صُورِيًّا : بأن يكونَ أَخَّرَ الأُولَىٰ إلىٰ آخِرِ وقتِها ، وصَلَّىٰ الثّانية عَقِبَها أوّلَ وقتِها كما جاءَ في «الصّحيحَيْنِ» ، وإذا احْتَمَلَ كانَ حَمْلُه على بعضِ الأحوالِ كلها» . اهـ

قوله: (لِأَتباعِه معه) في النُّسْخةِ الأَزْهَرِيَّةِ ٢٥٠٢ بَدَلَه: «لِتابِعِه»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٧٧)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٩٣ أ): الرلاتِتاهِه معه وبقيّةِ النُّسَخِ الطَّاهْرِيَّةِ (ق ٩٣ أ): الرلاتِتاهِه معه وبقيّةِ النُّسَخِ الطَّزْهَرِيَّة.

بِ (قُلْ) ؛ لِمُساواتِهم له في الحكمِ.

وقيلَ : لا يَشْمَلُه مُطلَقًا ؛ لِأنه وَرَدَ علىٰ لِسانِه لِلتَّبليغِ لغيرِه · وقيلَ : إِنِ اقْتَرَنَ بـ «قُلْ» لم يَشْمَلُه ؛ لِظُهُورِه في التّبليغِ ، وإِلّا شَمِلَ ·

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي نحوَ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ (يَعُمُّ الْعَبْدَ).

وقيلَ : لا ؛ لِصَرْفِ مَنافِعِه لِسيِّدِه شرعًا.

قُلْنا : في غيرِ أوقاتِ ضِيقِ العِبادةِ .

(وَ) الأَصَحُّ: أنه (يَشْمَلُ المَوْجُودِينَ) وقتَ وُرُودِه (فَقَطْ) أي لا مَن بعدَهُم. وقيلَ : يَشْمَلُهُم أيضًا؛ لِمُساواتِهم لِلمَوْجُودِين في حكمِه إجماعًا.

قُلْنا : بدليلٍ آخَرَ ، وهو مُسْتَنَدُ الإجماعِ ، لا منه .

S

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّ «مَنْ») ١ _ شرطيّةً كانَتْ ٢ _ أوِ اسْتِفْهاميّةً ٣ _ أو موصولةً ٤ _ أو موصولةً ٤ _ أو موصولةً ٤ _ أو موصولةً ٤ _ أن من الشّرطيّةَ» _ (تَشْمَلُ ٤ _ أو موصوفةً ٥ _ أو تامّةً ، _ فهو أَعَمُّ مِن قولِه : «أَنَّ مَن الشّرطيّةَ» _ (تَشْمَلُ النّسَاءَ) ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَنتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾ ، وقِيسَ

قوله : (لِمُساواتِهم له) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٣ ب) : «لِمُساواتِه لهم». قوله : (أو موصوفةً أو تامّةً) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٣ ب).

وَأَنَّ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ لَا يَشْمَلُهُنَّ ظَاهِرًا ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧-

بالشّرطيّةِ البَقِيّةُ ، لكنّ عُمُومَ الأَخِيرَتَيْنِ في الإِثْباتِ عُمُومٌ بَدَليٌّ ، لا شُمُوليٌّ .

وقيلَ : تَخْتَصُّ بالذَّكورِ .

فلو نَظَرَتِ امْرأةٌ في بيتِ أَجْنَبِيِّ جازَ رَمْيُها على الأوّلِ ؛ لِخبرِ «مُسْلِمٍ» : «مَن تَطَلَّعَ علىٰ بيتِ قومٍ بغيرِ إِذْنِهم فقد حَلَّ لهم أن يَفْقَؤُوا عَيْنَه» ، ولا يجُّوزُ على الثَّاني _ قيلَ : ولا عُلى الأوَّلِ أيضًا _؛ لِأنَّ المرأةَ لا يُتَسَتَّرُ منها.

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ لَا يَشْمَلُهُنَّ) أي النِّساءَ (ظَاهِرًا)، وإنَّما يَشْمَلُهُنَّ بقرينةٍ ؛ تَعْليبًا لِلذُّكُورِ.

وقيلَ : يَشْمَلُهُنَّ ظَاهِرًا ؛ لِأَنه لمَّا كَثُر فِي الشَّرِعِ مُشَارَكَتُهُنَّ لِلذُّكُورِ فِي الأحكامِ أَشْعَرَ بأنَّ الشَّارِعَ لا يَقْصِدُ بخِطابِ الذَّكورِ قَصْرَ الأحكامِ عليهم.

وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ : ١ ـ اسْمُ الجَمْعِ : كـ (عَقَوْمِ» ، ٢ ـ وجمعُ المُذكَّرِ المُكَسَّرُ الدَّالُّ بمادَّتِه : كـ«ـرِجالٍ» ، ٣ ـ وما يَدُلُّ علىٰ جَمَعِيِّتِه بغيرِ ما ذُكِرَ : كـ«ـالنَّاسِ» ،

ه تعليقات على غاية الوصول ﴿ قوله : (البَقِيّةُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٣ ب) : «الأُخْرَيانِ».

قوله : (لكنَّ عُمُومَ الأَخِيرَتَيْنِ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٣ ب).

قوله : (عَيْنَه) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ : «عَيْنَيْه» بالتّثنيةِ ، وعليه طبعةُ

الحَلَبيِّ (ص٨٧)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الخَطّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٧٢).

قوله : (قيلَ ولا على الأوّلِ أيضًا) غَيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٤ أ).

قوله : (يُتَسَتَّرُ) في بعضِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «يُسْتَتَرُ»، وعليه طَبَعاتُ الكِتاب، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةٍ الظَّاهِريَّةِ (قُ ٩٤ أَ) ومُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ.

قوله : (الدَّالُّ بمادِّتِه) غيرُ موجودٍ في نُشَخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٤ أ).

وَأَنَّ خِطَابَ الْوَاحِدِ لَا يَتَعَدَّاهُ ، وَأَنَّ الخِطَابَ بِ ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَابِ ﴾ لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ ،

فلا يَشْمَلُ الأوّلانِ النِّساءَ قطعًا ، ويَشْمَلُهُنّ الثّالِثُ قطعًا .

٤ ـ وأمّا الدّالُ لا بمادّتِه ـ كـ « الزُّيُودِ » ـ فمُلْحَقٌ بجَمعِ المُذكّرِ السّالمِ .

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ خِطَابَ الْوَاحِدِ) _ مَثَلًا _ بحُكْمٍ (لَا يَتَعَدَّاهُ) إلى غيرِه.

وقيلَ : يَعُمُّ غيرَه ؛ لِجَرَيانِ عادةِ النَّاسِ بخِطابِ الواحِدِ وإِرادةِ الجميعِ فيما يَتشارَكُون فيه .

قُلْنا : مَجازٌ يَحْتاجُ إلى قرينةٍ .

W):

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَّ الخِطَابَ بِـ ﴿ يَنَأَهُلَ الْكِتَٰبِ ﴾) وهُمُ اليهودُ والنّصارَى : نحوُ قولِه تعالى : ﴿ يَنَأَهُلَ الْأَمَّةَ) أَيْ : أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَيَالِيَّةِ الخاصّةَ .

وقيلَ : يَشْمَلُهُم فيما يَتَشارَكُون فيه.

E

وتَقَدَّمَ في «مَبْحَثِ الأَمْرِ» الكلامُ على أنّ الآمِرَ _ بالمَدِّ _ هل يَدْخُلُ في لَفظِه أَوْ لا ؟.

قوله : (مَثَلًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٤ أ).

وَنَحْوَ : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (نَحْوَ : ﴿ خُذْ مِنْ أَمَوَلِهِمْ ﴾) مِن كُلِّ اسْمِ جنسٍ مأمورٍ بنَحْوِ الْأَخْذِ منه مجموع مجرورٍ بـ (مِنْ كُلِّ نَوْعٍ) مِن أنواعِ الْأَخْذَ) مَثَلًا (مِنْ كُلِّ نَوْعٍ) مِن أنواعِ المجرورِ ما لم يُخَصَّ بدليلٍ .

وقيلَ : لا ، بل يَمْتَثِلُ بالأَخْذِ مِن نوعِ واحِدٍ .

وتَوَقَّفَ الآمِدِيُّ عن ترجيحِ واحدٍ مِن القولَيْنِ ، والأوّلُ نَظَرَ إلى أنّ المعنَى : «مِن جميعِ الأَنْواعِ» ، والثّاني إلى أنه : «مِن مَجْمُوعِها» .

* * *

التَّخْصِيصُ

: قَصْرُ الْعَامِّ عَلَىٰ بَعْضِ أَفْرَادِهِ.

وَقَابِلُهُ : حُكْمٌ ثَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

﴿ التَّخْصِيصُ ﴾

_ وهو : مَصْدَرُ «خَصَّصَ» بمعنَىٰ : «خَصَّ» ـ

: (قَصْرُ الْعَامِّ) أَيْ قصرُ حكمِه (عَلَىٰ بَعْضِ أَفْرَادِهِ) : بأن يُخَصَّ بدليلٍ ؟ فَيَخْرُجُ : العامُّ المُرادُ به الخُصُوصُ .

(وَقَابِلُهُ) أَيِ التّخصيصِ: (حُكْمٌ تَبَتَ لِمُتَعَدِّدٍ) ١ _ لفظًا: نحوُ: ﴿ فَٱقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، وخُصَّ منه الذِّمِّيُّ ونحوُه .

٢ ـ وعلى القولِ: بأنّ العُمُومَ يَجْرِي في المَعْنَىٰ _ كاللّفظِ _ مَثْلُوا له بمَفْهُومٍ: ﴿ فَلَا تَقُل لَهُ مَا أُنِي ﴾ مِن سائِرِ أنواعِ الإيذاءِ، وخُصَّ منه حَبْسُ الوالدِ بدَيْنِ الوَلَدِ؛ فإنّه جائزٌ على ما صَحَّحَه الغَزاليُّ وغيرُه، والأَصَحُّ: أنه لا يجوزُ كما صَحَّحَه البَغَويُّ وغيرُه.

قوله: (بأن يُخَصَّ بدليلٍ فَيَخُرُجُ العَامُّ المُرادُ به الخُصُوصُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قَ ٩٤ ب) بَدَلَه: «بأن لا يُرادَ منه البعضُ الآخَرُ، فيَصْدُقُ ظاهِرُه بالعامِّ المُرادِ به الخُصُوصُ كالعامِّ المخصوص».

قوله : (وعلى القولِ بأنَّ العُمُومَ يَجْرِي في المَعْنَىٰ كاللَّفظِ مَثَلُوا له بمَفْهُومِ إلخ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٤ ب) بَدَلَه : «أو معنَّىٰ كمفهوم . . » إلخ .

قوله : (والأَصَحُّ أنه لا يجوزُ كما صَحْحَه البَغَوِيُّ وَغيرُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٤ ب) وفيها بَدَلَه : «٠٠ فعُلِمَ : أنَّ المخصوصَ في الحقيقةِ الحُكْمُ ، وأنَّ

(وَالْأَصَحُّ: جَوَازُهُ) أي التّخصيصِ (١ ـ إِلَىٰ وَاحِدِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَامُّ جَمْعًا): ١ ـ كـ «مَنْ » ٢ ـ والمُفرَدِ المُعرَّفِ، (٢ ـ وَ) إلىٰ (أَقَلَ الجَمْعِ): ثلاثةٍ أو اثْنَيْنِ (إِنْ كَانَ) جمعًا: كـ «مالمُسلِمينَ والمُسْلِماتِ».

وقيلَ : يجوزُ إلى واحِدٍ مُطلَقًا.

وقيلَ : لا يجوزُ إلىٰ واحِدٍ مُطلَقًا، وهو شاذٌّ.

وقيلَ : لا يجوزُ إِلَّا أن يَبْقَىٰ غيرُ محصورٍ .

SE

(وَالْعَامُّ المَخْصُوصُ عُمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا، لَا حُكْمًا)؛ لِأَنَّ بعضَ الأفرادِ لا يَشْمَلُه الحكمُ؛ نَظَرًا لِلمُخَصِّص.

(وَ) العامُّ (المُرَادُ بِهِ الخُصُوصُ لَيْسَ) عُمُومُه (مُرَادًا) تَناوُلًا ولا حكمًا (بَلْ) هو (كُلِّيُّ) مِن حيثُ إِنّ له أفرادًا بحَسَبِ أصلِه (اسْتُعْمِلَ فِي جُزْئِيًّ) أَيْ فَرْدٍ منها (فَهُوَ مَجَازُ قَطْعًا)؛ نَظَرًا لِلجُزئيّةِ: ١ - كقولِه تعالى: ﴿ ٱلِّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ أي: نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ الأَشْجَعِيُّ؛ لِقِيامِه مَقامَ كثيرٍ في تَثْبِيطِه المؤمِنين عن مُلاقاةِ أبي سُفْيانَ وأصحابِه، ٢ - ﴿ أَمْ يَحَسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ أيْ: رسولَ الله ﷺ؛ لِجَمْعِه ما في النّاسِ مِن الخِصالِ الجَميلةِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

ولا يَخْفَىٰ أَنَّ عُمُومَ العامِّ غيرُ مَدْلُولِه ، فلا يُنافِي التّعبيرُ في عُمُومِه هُنا بـ «الكُلِّيةِ» ، معَ أَنَّ الكلامَ هُنا في عمومِ العامِّ المُرادِ به الخُصُوصُ ، وثَمَّ في العامِّ مُطلَقاً .

S. 1

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْأَوَّلَ) أي العامَّ المخصوصَ (حَقِيقَةٌ) في الباقي بعدَ التَّخصيصِ؛ لِأَنَّ تَناوُلَه له معَ التَّخصيصِ كتَناوُلِه له بدُونِه، وذلك التَّناوُلُ حَقيقيٌّ، فكذا هذا.

وقيلَ : حقيقةٌ إِن كَانَ الباقي غيرَ مُنْحَصِرٍ ؛ لِبقاءِ خاصّةِ العُمُومِ ، وإِلّا فمَجازٌ . وقيلَ : حقيقةٌ إِن خُصَّ بما لا يَسْتَقِلُّ : ١ _ كصفةٍ ٢ _ أو شرطٍ ٣ _ أو اسْتِفْناءٍ ؛ لِأَنّ ما لا يَسْتَقِلُّ جُزْءٌ مِن المُقَيَّدِ به ، فالعُمُومُ بالنَّظَرِ إليه فقط ، بخِلافِ ما إِذا خُصَّ بمُسْتَقِلٌ : كعَقْلِ أو حِسٍ .

وقيلَ : حقيقةٌ ومَجازٌ باعْتِبارَيْنِ : ١ ـ باعْتِبارِ تَناوُلِ البعضِ حقيقةٌ ، ٢ ـ وباعْتِبارِ الإقْتِصارِ عليه مَجازٌ .

وقيلَ : مَجازٌ مُطلَقًا ؛ لِاسْتِعْمالِه في بعضِ ما وُضِعَ له أوّلًا .

وقيلَ : مَجازٌ إِنِ اسْتُثْنِيَ منه ؛ لِأنه يَتَبَيَّنُ بالإسْتِثْناءِ أَنه أُرِيدَ بالمُسْتَثْنَى منه ما عدا المُسْتَثْنَى ، بخِلافِ غيرِ الإسْتِثْناءِ مِن صِفةٍ وغيرِها ؛ فإِنّه يُفْهِمُ ابْتِداءً أَنَّ العُمُومَ بالنَّظَرِ إليه فقط .

فَهُوَ حُجَّةً.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

وقيلَ : مَجازٌ إِن خُصَّ بغيرِ لفظٍ كالعقلِ ، بخلافِ اللَّفظِ .

أمَّا الثَّاني فمَجازٌّ قَطْعًا كما مَرَّ.

~~~~

(فَهُوَ) أي الأوّلُ _ وهو العامُّ المَخْصُوصُ _ :

١ _ على القولِ : بأنه حقيقةٌ (حُجَّةٌ) جَزْمًا ؛ أَخْذًا مِن «مَنْعِ المَوانِعِ» ؛ لِاسْتِدْلالِ الصَّحابةِ به مِن غيرِ نَكيرِ.

٢ _ وعلى القولِ : بأنه مَجازٌ ١ _ الأَصَحُّ : أنَّه حُجَّةٌ مُطلَقًا؛ لذلك.

٢ _ وقيلَ : غيرُ حُجّةٍ مُطْلَقًا ؛ لأنه _ لإحْتِمالِ أن يكونَ قد خُصَّ بغيرِ ما ظَهَرَ _ يُشَكُّ فيما يُرادُ منه ، فلا يَتَبَيَّنُ إلَّا بقَرينةِ .

٣ _ وقيلَ : حُجّةٌ إِن خُصَّ بمُعَيَّنِ : كأن يُقالَ : «اقْتُلُوا المُشركين إِلَّا الذِّمّيَّ» ، بخِلافِ المُبْهَمِ : نحوُ : «إِلّا بعضَهم» ؛ إِذْ ما مِن فَرْدٍ إلّا ويجوزُ أن يكونَ هُو المُخْرَجَ. قُلْنا : يُعْمَلُ به إلى أن يَبْقَى فَرْدٌ.

٤ _ وقيلَ : حُجّةٌ إِن خُصَّ بمُتّصِلِ : كالصِّفةِ ؛ لِما مَرَّ : مِن أنّ العُمُومَ بالنَّظَرِ إليه فقط ، بخِلافِ المُنْفَصِلِ ، فيجوزُ أن يكونَ قد خُصَّ به غيرُ ما ظَهَرَ ، فيُشَكُّ في الباقي .

________________ تعليفات على غاية الوصول السلط الله الله على الله

نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٥ ب).

قوله : (به) مِن قولِه : «قد خُصَّ به» في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ : «منه»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٩٧) ، والمُثبَّتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٥ ب) وغيرِها ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٧٦).

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

٥ - وقيلَ : حُجّةٌ في الباقي إِن أَنْبَأَ عنِ الباقي العُمُومُ : نحوُ : ﴿ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ؛ فإنّه يُنْبِئُ عنِ الحَرْبِيِّ ؛ لِتَبادُرِ الذِّهْنِ إليه كالذِّمِّيِّ المُخْرَجِ ، بخِلافِ ما لا يُنْبِئُ عنه العُمُومُ : نحوُ : ﴿ وَالسَّ ارِقُ وَالسَّ ارِقَةُ فَاقَطَعُواْ أَيْدِيَهُ مَا ﴾ ؛ فإنّه لا يُنْبِئُ عن السّارِقِ لقَدْرِ رُبُعِ دِينارٍ فَأَكْثَرَ مِن حِرْزٍ كما لا يُنْبِئُ عنِ السّارِقِ لغيرِ ذلك المُخْرَجِ ، فالباقي منه يُشَكُّ فيه باحْتِمالِ اعْتِبارِ قَيْدٍ آخَرَ .

٦ ـ وقيل : حُجّةٌ في أَقَلِّ الجمعِ ؛ لِأنه المُتَيَقَّنُ ؛ بِناءً على القولِ : بأنه لا يجوزُ التّخصيصُ إلى واحِدٍ مُطلَقًا .

وبذلك عُلِمَ: أنّ ما ذَكَرَه «الأَصْلُ» مِن هذا الخِلافِ إنّما هو مُفَرَّعٌ على ضعيفٍ.

أمَّا الثَّاني فلا يُحْتَجُّ به ، كذا قالَه الشَّيخُ أبو حامدٍ .

(M)

قوله: (في الباقي) ثابِتٌ في جميعِ الطَّبَعاتِ، غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٥ ب) ولا في جميعِ النَّسَخِ الأَّزْهَريّةِ ولا في نُسْخةِ حَلَبَ، وهو ثابِتٌ في «شرحِ المَحَلِّعِ».

قوله: (لقَدْرِ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٥٠٢: «بقدرِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٧٩)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٩٥ ب) وغيرِها، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٧٦).

قوله : (بِناءً على القولِ بأنه لا يجوزُ التّخصيصُ إلىٰ واحِدٍ مُطلَقًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٦ أ). وَيُعْمَلُ بِالْعَامِّ وَلَوْ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ المُخَصِّصِ.

وَهُوَ قِسْمَانِ : «مُتَّصِلٌ» ، وَهُوَ : خَمْسَةٌ :

(وَيُعْمَلُ بِالْعَامِّ وَلَوْ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ) ﷺ (قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ المُخَصِّصِ)؛ 1 ـ لِأَنَّ الأصلَ عدمُه، ٢ ـ ولِأَنَّ احْتِمالَه مَرْجُوحٌ، وظاهرُ العُمُومِ راجحٌ، والعَمَلُ بالرّاجِح واجِبٌ.

وقيلَ : لا يُعْمَلُ به بعدَ وَفاتِه قبلَ البَحْثِ ؛ لِاحْتِمالِ التّخصيصِ. وعليه يَكْفِي في البَحْثِ عن ذلك الظَّنُّ بأنْ لا مُخَصِّصَ على الأَصَحِّ.

(وَهُوَ) أي المُخصِّصُ لِلعامِّ : (قِسْمَانِ) :

١ - أحدُهما : (مُتَّصِلُ) أي : ما لا يَسْتَقِلُّ بنَفسِه مِن اللَّفظِ : بأن يُقارِنَ العامَّ.
 (وَهُوَ : خَمْسَةٌ) :

أحدُها: (الإستِثْنَاءُ) بمَعْنَى صِيغتِه.

(وَهُوَ) أي الإسْتِثْناءُ نفسُه : (إِخْرَاجٌ) مِن مُتَعَدِّدٍ (بِنَحْوِ «إِلَّا») مِن أَدَواتِ الإِخْراجِ وَضْعًا : كـ «خَلا» و «عَدا» و «سِوَّىٰ»، واقِعًا ذلك الإِخْراجُ معَ المُخْرَجِ منه (مِنْ مُتَكَلِّم وَاحِدٍ فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : لا يُشْتَرَطُ وُقُوعُه مِن واحِدٍ.

قوله : (ولِأَنّ احْتِمالَه مَرْجُوحٌ وظاهرُ الْعُمُومِ رَاّجِحٌ والعَمَلُ بالرّاجِحِ واجِبٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٦ أ).

وَيَجِبُ اتِّصَالُهُ عَادَةً فِي الْأَصَحِّ.

أَمَّا فِي المُنْقَطِعِأَمَّا فِي المُنْقَطِعِ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فقولُ القائِلِ: «إِلَّا زيدًا» عَقِبَ قولِ غيرِه: «جاءَ الرِّجالُ» استِثْناءٌ على الثَّاني، لَغْوٌ على الأوّلِ.

ولهذا لو قالَ : «لي عليكَ مائةٌ» ، فقالَ له : «إِلَّا دِرْهمًا» لا يكونُ مُقِرًّا بشيءٍ في الأَصَحِّ.

نَعَمْ، لو قالَ النّبيُّ ﷺ: ﴿إِلَّا الذِّمِّيَّ » عَقِبَ نُزُولِ قولِه تعالى : ﴿ فَٱقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ ﴾ كانَ اسْتِثْناءً قطعًا ؛ لأنه مُبَلِّغٌ عنِ الله وإن لم يكنْ ذلك قُرآنًا .

(وَيَجِبُ) أَيْ: يُشْتَرَطُ (اتِّصَالُهُ) أَيِ الإستِثْناءِ _ بمَعْنَىٰ صِيغتِه _ بالمُسْتَثْنَىٰ مِنه (عَادَةً فِي الْأَصَحِّ)، فلا يَضُرُّ انْفِصالُه بنحوِ تَنَفُّسٍ أو سُعالٍ، فإنِ انْفَصَلَ بغيرِ ذلك كانَ لَغْوًا.

وقيلَ : يجوزُ انْفِصالُه إلىٰ شَهْرٍ .

وقيلَ : إلىٰ سَنةٍ.

وقيلَ : أُبدًا.

وقيلَ : غيرُ ذلك.

ولا بُدَّ مِن نِيَّةِ الإِسْتِثْناءِ قبلَ الفَراغِ مِن المُسْتَثْنَىٰ منه.
﴿ مُعْلِيْكِ

(أَمَّا) الإسْتِثْناءُ _ بمَعنى صِيغَتِه _ (فِي المُنْقَطِعِ) _ وهو : ما لا يكونُ المُسْتَثْنَى

فَمَجَازٌ فِي الْأَصَحِّ.

فيه بعضَ المُسْتَثْنَىٰ منه ، عكسُ «المُتَّصِلِ» السّابقِ المُنْصَرِفِ إليه الاِسْمُ عندَ الإِطلاقِ : نحوُ : «ما في الدّارِ إِنْسانٌ إِلّا الحِمارُ» _ (فَمَجَازٌ) فيه (فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِتَبادُرِه في المُتّصِلِ إلى الذِّهْنِ .

وقيلَ : حقيقةٌ فيه كالمُتّصِلِ ، فيكونُ مُشْتَرَكًا لَفْظِيًّا بينَهما ، ويُحَدُّ بـ «المُخالَفةِ بنَحْوِ إلّا بغيرِ إخراج».

وقيلَ : مُتَواطِئٌ ، أيْ : موضوعٌ لِلقدرِ المُشْتَرَكِ بينَهما _ أي المُخالَفةِ بنَحوِ «إلّا» _ ؛ حَذَرًا مِن الإشْتِراكِ والمَجازِ .

وقيلَ : بالوَقْفِ ، أيْ لا نَدْرِي أهو حقيقةٌ ١ _ فيهما ٢ _ أمْ في أَحدِهما ٣ _ أمْ في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بينَهما ؟ .

ولا يُعَدُّ المُنْقَطِعُ مِن المُخَصِّصاتِ.

والتّرجيحُ مِن زيادتي.

M

ولمّا كانَ في الكلامِ الإسْتِثْنائيِّ شِبْهُ النَّناقُضِ : حيثُ يَدْخُلُ المُسْتَثْنَى في المُستَثْنَى منه ، ثُمِّ يُنْفَىٰ ، وكانَ ذلك أَظْهَرَ في العَدَدِ ؛ لِنُصُوصِيّتِه في آحادِه دَفَعُوا ذلك فيه بما ذَكَرْتُه بقولِي :

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّ المُرَادَ بِـ «عَشَرَةٍ» فِي) قولِك : «لِزيدٍ (عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً» :

الْعَشَرَةُ بِاعْتِبَارِ الْآحَادِ، ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ، ثُمَّ أُسْنِدَ إِلَىٰ الْبَاقِي تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ذِكْرًا.

وَلَا يَصِحُّ مُسْتَغْرِقٌ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧—

الْعَشَرَةُ بِاعْتِبَارِ الْآحَادِ) جميعِها (ثُمَّ أُخْرِجَتْ ثَلَاثَةٌ) بقولِه : «إِلَّا ثلاثةً» (ثُمَّ أُسْنِدَ إِلَى الْبَاقِي) وهو سَبْعةٌ (تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ) الإِسْنادُ (قَبْلَهُ) أَيْ قبلَ إِخْراجِ الثّلاثةِ (ذِكْرًا) أَيْ لَفْظًا، فكأنه قالَ : «لَه عَلَيَّ الباقي مِن عشرةٍ أُخْرِجَ منها ثَلاثةٌ»، وليسَ في هذا إلّا إِثْباتٌ، ولا نَفْيَ أصلًا، فلا تَناقُضَ.

وقيلَ : المُرادُ بـ (عَشَرَةِ) في ذلك : سَبْعةٌ ، وقولُه : ﴿ إِلَّا ثَلاثةً » قرينةٌ لذلك بَيَّنَتْ إِرادةَ الجُزْءِ باسْم الكُلِّ مَجازًا .

وقيلَ : مَعنَىٰ «عَشَرَةٌ إلّا ثلاثةً» بإِزاءِ اسْمَیْنِ : ١ ــ مُفرَدٍ ــ هو : «سَبْعةٌ» ــ، ٢ ــ ومُرَكَّبِ ــ هو : «عَشَرَةٌ إِلّا ثَلاثةً».

ولا نَفْيَ أيضًا على القولَيْنِ ، فلا تَناقُضَ.

ووَجْهُ تَصحيحِ الأَوّلِ: أنّ فيه تَوْفِيةً بما مَرَّ مِن أنّ الاِسْتِثْناءَ: إِخْراجٌ، بخِلافِ الثّاني والثّالِثِ.

N

(وَلَا يَصِحُّ) اسْتِثْنَاءٌ (مُسْتَغْرِقٌ) : بأن يَسْتَغْرِقَ المُستَثْنَىٰ المُستَثْنَىٰ منه، فلو قالَ : «لَه عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا عَشَرَةً» لَزِمَه عَشَرَةٌ.

قوله : (بقولِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٨٠) : «بقولِك»، وعليه طبعةُ دارِ الضِّياءِ (ص٤٢٥)، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٧٩).

(وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ ١ ـ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ) مِن الباقي: نحوُ: «له عَلَيَّ عَشَرةٌ إِلّا تِسْعةً»، (٢ ـ وَ) اسْتِثْناءِ (المُسَاوِي): نحوُ: «له عَشَرةٌ إِلّا خمسةً»، (٣ ـ وَ) اسْتِثْناءِ (الْعَقْدِ الصَّحِيح): نحوُ: «له مائةٌ إِلّا عَشَرةً».

وقيلَ : لا يَصِحُّ في الأَكْثَرِ .

وقيلَ : لا يَصِحُّ فيه إِن كَانَ العَدَدُ في المُسْتَثْنَىٰ والمُسْتَثْنَىٰ منه صريحًا نحوُ ما مَرَّ ، بخِلافِ غيرِه : نحوُ : «خُذِ الدّراهِمَ إِلّا الزُّيُوفَ» وهي أَكْثَرُ .

وقيلَ : لا يَصِحُّ في الْمساوِي أيضًا.

وقيلَ : لا يَصِحُّ في العَقْدِ الصّحيح.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الإسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَبِالْعَكْسِ).

وقيلَ : لا ، بَلِ المُسْتَثْنَىٰ مِن حيثُ الحكمُ مَسْكُوتٌ عنه ، وهو منقولٌ عنِ الحنَفيّة .

فنحوُ : ١ _ «ما قامَ أحدٌ إِلّا زيدٌ» ٢ _ و «قامَ القومُ إِلّا زيدًا» يَدُلُّ الأوّلُ على إِثْباتِ القِيامِ لِزيدٍ ، والثّاني على نَفْيِه عنه .

حمد المُسْتَثْنَىٰ والمُسْتَثْنَىٰ منه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٧ أ).

قوله : (في المستنى والمستنى منه عير موجود في نسخه الطاهرية (ق ١٩٧). قوله : (إلّا زيدٌ) مِن قولِه : «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ» في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه طَبَعاتُ زيدًا» ، والمُثبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٧ أ) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه طَبَعاتُ الكتاب ، والوَجْهانِ جائِزانِ .

وَالمُتَعَدِّدَةُ إِنْ تَعَاطَفَتْ فَلِلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَكُلٌّ لِمَا يَلِيهِ مَا لَمْ يَسْتَغْرِقْهُ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقالُوا : لا ، بل زيدٌ مَسْكُوتٌ عنه مِن حيثُ القِيامُ وعَدَمُه.

ومَبْنَىٰ الحِلافِ: أَنَّ المُسْتَثْنَىٰ مِن حيثُ الحكمُ ١ ـ مُخْرَجٌ مِن المَحكومِ به، فَيَدْخُلُ في نَقيضِه: مِن قِيامٍ أو عَدَمِه ـ مَثَلًا ـ، ٢ ـ أو مُخرَجٌ مِن الحكمِ، فيَدْخُلُ في نَقيضِه: في نَقيضِه. في نَقيضِه.

وجَعَلُوا الإِثْباتَ ١ ـ في «كَلِمَةِ التّوحيدِ» بعُرْفِ الشّرعِ ، ٢ ـ وفي الإسْتِثْناءِ المُفَرَّغ : نحوُ : «ما جاءَ إلّا زيدٌ» بالعُرْفِ العامِّ .

() () () () () () () ()

(وَ) الاِستِفْناءاتُ (المُتَعَدِّدَةُ ١ ـ إِنْ تَعَاطَفَتْ فَ) هِي عائِدةٌ (لِلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ) ؛ لِتَعَدُّرِ عَوْدِ كُلِّ منها إلى ما يليه بوُجُودِ العاطِفِ : ١ ـ نحوُ : «له عَلَيَّ عَشَرةٌ إِلَّا أُربعةً ، وإلّا ثَلاثةً ، وإلّا اثْنَينِ » ، فيَلْزَمُه واحدٌ فقط ، ٢ ـ ونحوُ : «له عليّ عَشَرةٌ إلّا عَشَرةً ، وإلّا ثَلاثةً ، وإلّا اثنَيْنِ » ، فيَلْزَمُه العَشَرةُ ؛ لِلإِسْتِغْراقِ .

(٢ _ وَإِلَّا) أي وإِن لم تَتَعاطَفْ (فَكُلِّ) مِن آخِرِها وباقي كُلِّ مِن باقيها عائدٌ (لِمَا يَلِيهِ مَا لَمْ يَسْتَغْرِقْهُ) : نحوُ : «له عَلَيَّ عَشَرةٌ إِلَّا خمسةً إِلَّا أربعةً إلّا ثَلاثةً»،

قوله: (تَتَعاطَفُ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ: «يَتَعاطَفْ» بالياءِ، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص ٨٠)، والمُثبَّتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٩٧ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ. قوله: (عَلَيَّ) ساقطٌ في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص ٨٠)، وهو ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٧ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ وطبعةِ دارِ الفتح (ص ٣٨٠).

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَعُودُ لِلْمُتَعَاطِفَاتِ بِمُشَرِّكٍ ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فيَلْزَمُه سِتَّةً.

١ _ فإِنِ اسْتَغْرَقَ كُلُّ ما يَليه بَطَلَ الكُلُّ.

٢ ـ أو اسْتَغْرَقَ غيرُ الأوّلِ: نحوُ: «له عليّ عَشَرةٌ إِلّا اثْنَيْنِ إِلّا ثَلاثةً إلّا أربعةً» عادَ الكُلُّ لِلمُسْتَثْنَىٰ منه، فيَلْزَمُه واحدٌ فقط.

٣ ـ أو الأوّلُ فقط: نحوُ: «له عليّ عَشَرةٌ إِلّا عَشَرةٌ إِلّا أَربعةً» ١ ـ فقيلَ: يَلْزَمُه عَشَرةٌ؛ لِبُطلانِ الأوّلِ؛ لِاسْتِغْراقِه، والثّاني؛ تَبَعًا، ٢ ـ وقيلَ: أربعةٌ؛ اعْتِبارًا لِاسْتِثْناءِ الثّاني مِن الأوّلِ، وهو المُوافِقُ لِلأَصَحِّ في الطّلاقِ، وقالَ ابْنُ الصَّبّاغِ وغيرُه: إنّه الأَقْيَسُ، ٣ ـ وقيلَ: سِتَةٌ؛ اعْتِبارًا لِلثّاني دُونَ الأوّلِ.

(A)

(وَالْأَصَحُّ: أَنَهُ) أَيِ الْاِسْتِثْنَاءَ (يَعُودُ لِلْمُتَعَاطِفَاتِ) أَي لِكُلِّ منها حيثُ يَصْلُحُ له؛ لأنه الظّاهرُ بقيدٍ زِدْتُه بقولِي : (بِ)حرفٍ (مُشَرِّكٍ) : كالواوِ والفاءِ ، ١ _ جُمَلًا كانَتِ المُتَعاطِفاتُ ٢ _ أَو مُفْرَداتٍ : ١ _ كـ ﴿ أَكْرِمِ الْعُلَماءَ ، وحَبِّسْ دِيارَكَ ،

ه تعليقات على غاية الوصول الله الله على المُولِيّة (ق ٩٧ ب) : «أو غيرُ الأوّلِ». وله : (أو اسْتَغْرَقَ غيرُ الأوّلِ».

قوله: (عَلَيَّ) مِن قولِه: «له عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلَّا عَشَرَةً» ساقطٌ في طبعةِ الحَلَّبيِّ (ص٨٠)، وهو ثابِتٌ في النُّسَخ الخَطِّيّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ.

قوله : (وقالَ ابْنُ الصَّبّاغِ وغيرُه إنّه الأَقْيَسُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٩٨ أ).

قوله : (مُشَرِّكُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٨ أ) بفتحِ الشِّينِ وتشديدِ الرّاءِ : مُ**تَذَيّك**.

قوله : (وحَبِّسْ) مضبوطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٩٣٧٠٦ بتشديدِ الباءِ : وحَبِّسُه.

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

وأَعْتِقْ عَبِيدَكَ»، ٢ _ وكـ (تَصَدَّقْ على الفُقَراءِ، والمَساكِينِ، والعُلَماءِ»، سَواءٌ أَسِيقَتْ لِغَرَضٍ واحدٍ أم لا ، وسَواءٌ ١ _ أَتَقَدَّمَ الاِسْتِثْناءُ عليها ٢ _ أمْ تَأَخَّرَ ٣ _ أمْ تَوَسَّطَ، فتَعبيرِي بذلك أَوْلَىٰ مِنِ اقْتِصارِه علىٰ ما إِذا تَأَخَّرَ.

وقيلَ : لِلأَخيرِ فقط ؛ لأنه المُتَيَقَّنُ.

وقيلَ : ١ ـ إِنْ سِيقَ الكُلُّ لِغَرَضٍ واحِدٍ عادَ لِلكُلِّ : كـ (حَبَّسْتُ دارِي على أَعْمامِي ، ووَقَفْتُ بُسْتاني على أَخْوالِي ، وسَبَّلْتُ سِقايَتِي لِجيرانِي إِلّا أن يُسافِرُوا » ، ٢ ـ وإلّا عادَ للأخيرِ فقط : كـ (أَكْرِمِ العُلماءَ ، وحَبِّسْ دِيارَكَ على أَقارِبِكَ ، وأَعْتِقْ عبيدَكَ إِلّا الفَسَقَةَ منهُم » .

وقيلَ : إِنْ عُطِفَ بالواوِ عادَ لِلكُلِّ ، وإِلَّا فلِلأخيرِ .

وقيلَ : مُشْتَرَكٌ بينَ عودِه لِلكُلِّ وعَوْدِه لِلأخيرِ.

وقيل : بالوَقْفِ : لا نَدْرِي ما الحقيقةُ منهما؟.

ويَتَبَيَّنُ المُرادُ على الأَخِيرَيْنِ بالقرينةِ .

وحيثُ وُجِدَتْ فلا خِلافَ : ١ ـ كما في قولِه تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهُا ءَاخَرَ ﴾ إلى قولِه : ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾ ؛ فإنّه عائِدٌ لِلكُلِّ بلا خِلافٍ،

قوله: (أَتَقَدَّمَ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٨١): «تَقَدَّمَ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٣٨١).

قوله : (إلى قولِه ﴿ إِلَّا مَن تَابَ ﴾) تَمامُ الآياتِ : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا الْحَرِّ وَلَا يَقْتُهُونَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ يَلْقَ الْحَرِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ يَلْقَ

وَأَنَّ الْقِرَانَ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ لَفْظًا لَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي حُكْمٍ لَمْ يُذْكَرْ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

٢ _ وقولِه تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا ﴾ إلى قولِه : ﴿ إِلَّا أَن يَصَّدَقُوا ﴾ ؛
 فإنّه عائدٌ إلى الأخيرِ _ أي الدِّيةِ _ دُونَ الكَفّارةِ بلا خِلافٍ .

أمّا قولُه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾ إلى قولِه : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ ؛ فإنّه عائِدٌ لِلأَخيرِ ، لا لِلأَوَّلِ _ أي الجَلْدِ _ قَطْعًا ؛ لأنه حَقِّ آدَمِيٌّ ، فلا يَسْقُطُ بالتَّوْبةِ ، وفي عَوْدِه لِلأَخيرِ ، لا لِلأَوَّلِ _ أي الجَلْدِ _ قَطْعًا ؛ لأنه حَقِّ آدَمِيٌّ ، فلا يَسْقُطُ بالتَّوْبةِ ، وفي عَوْدِه لِلثَّاني = أي عدم قبولِ الشّهادةِ _ الخِلافُ ، فعَلَى الأَصَحِّ : تُقْبَلُ ، وعلى الثّاني : لا تُقْبَلُ .

وخَرَجَ بـ«المُشَرِّكِ» غيرُه: كـ«بَلْ» و«لكن» و«أَو»، فلا يَعُودُ ذلك إلّا لِلأَخيرِ.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الْقِرَانَ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ لَفْظًا) : بأن تُعْطَفَ إِحْداهُما على الأُخْرَىٰ (لَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ) بينَهما (فِي حُكْمٍ لَمْ يُذْكَرْ) وهو معلومٌ لإِحداهما مِن

أَثَامًا ۞ يُضَعَفُ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَيَخُلُدُ فِيهِ مُهَانًا ۞ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَلِحًا فَأُوْلَنَإِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّعَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُولًا رَجِهِمًا ﴾.

قوله : (إلى قولِه ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَـابُواْ ﴾) وهو : ﴿ وَمَن قَتَـلَ مُؤْمِنًا خَطَــُا فَتَحْرِيرُ رَقَبَــةٍ مُؤْمِنــَةٍ وَدِيــَةٌ مُّســَــَلَـمَةُ إِلَى أَهْـلِهِـءَ إِلَّا أَن يَصَّدَّفُواْ ﴾ .

قوله: (إلى قولِه ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾) وهو: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُوَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَصَةِ شُهَدَآءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًأ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ ﴾.

٢ ـ وَالشَّرْطُ ، وَهُوَ : تَعْلِيقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي المُسْتَقْبَلِ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

خارجٍ ، فَيُعْطَفُ واجِبٌ على مندوبٍ أو مُباحٍ وعكسُه .

وقيلَ : يَقْتَضِيها فيه.

مِثالُه : خبرُ أبي داوُدَ : «لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في الماءِ الدَّائِم ولا يَغْتَسِلْ فيه مِن الجَنابةِ» ، فالبولُ فيه يُنَجِّسُه بشرطِه كما هو معلومٌ ، وذلك حِكمةُ النّهيِ ، قالَ بعضُ القائِلِ بالثّاني : «فكذا الإغْتِسالُ فيه ؛ لِلقِرانِ بينَهما».

ومِن أَمثِلةِ ذلك : قولُه تعالىٰ : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ الآيةَ .

(وَ) ثاني المُخصِّصاتِ المُتَّصِلةِ : (الشَّرْطُ) والمُرادُ : اللُّغَوِيُّ كما مَرَّ.

(وَهُوَ) ما زِدْتُه بِقَوْلِي : (١ _ تَعْلِيقُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ كُلُّ مِنْهُمَا فِي المُسْتَقْبَلِ ٢ _ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) مِن صِيَغِه : نحوُ : «أَكْرِمْ بَني تَميمٍ إِن جَاؤُوا» أي الجائِين منهُم.

— ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴾

قوله : (بعضُ التائِلِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (فَ ٩٨ ب) : «القائِلُ» : مَا الطَّاهِريّةِ

قوله : (الآيةَ) وهي َ : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَ ءَاتَكُوْ ﴾ .

قوله: (وَثَانِي المُخصِّصاتِ المُتَصِلةِ الشَّرْطُ والمُرادُ اللُّغُوِيُّ كما مَرَّ) إلى قولِه: (أي الجائِين منهُم) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٩٨ ب) بَدَلَه: «(وَ) ثاني المُخصِّصاتِ المُتَصِلةِ : (الشَّرْطُ) بمعنى صِيغتِه، (وهو) أي الشّرطُ نفسُه: (ما يَلْزَمُ مِن عَدَمِه العَدَمُ) للمَشْرُوطِ (ولا يَلْزَمُ مِن وُجُودِه وُجُودٌ ولا عَدَمٌ) له (لِذاتِه) أي الشّرطِ، وخَرَجَ بالقَيْدِ للمَشْرُوطِ (ولا يَلْزَمُ مِن وُجُودِه وُجُودٌ ولا عَدَمٌ) له (لِذاتِه) أي الشّرطِ، وخَرَجَ بالقَيْدِ الأوّلِ : المانِعُ ؛ إِذْ لا يَلْزَمُ مِن عَدَمِه شيءٌ، وبالنّاني : السَّبَ ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِن وُجُودِه الوَجُودُ، وبالثّالِثِ : مُقارَنةُ الشّرطِ لِلسَّبَبِ، فيَلْزَمُ الوُجُودُ : كُوجُودِ الحَوْلِ الذي هو شرطٌ لِوُجُوبِ، ومُقارَنتُه لِلمانِعِ : كالدَّيْنِ شرطٌ لِوُجُوبِ، ومُقارَنتُه لِلمانِعِ : كالدَّيْنِ

وَهُوَ كَالِاسْتِثْنَاءِ.

٣ _ وَالصِّفَةُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَهُوَ) أي الشَّرطُ المُخصِّصُ : (كَالْإِسْتِثْنَاءِ) :

١ _ اتِّصالًا .

٢ _ وعَوْدًا لِكلِّ المُتَعاطِفاتِ.

٣ ـ وصِحّةً لِإِخْراجِ الأَكْثَرِ به: نحوُ: «أَكْرِمْ بني تَميمٍ إِنْ كَانُوا عُلَماءَ»
 ويكونُ جُهّالُهم أَكْثَرَ.

فَيَجِبُ ١ _ مِعَ نِيّةِ الشَّرطِ : ٢ _ اتِّصالُه ٣ _ وعَوْدُه لِلكلِّ ولو تَقَدَّمَ أو تَوَسَّطَ ٤ _ ويَصِحُّ إِخْراجُ الأَكْثَرِ به في الأَصَحِّ.

وقيلَ : وِفاقًا ، وعليه جَرَىٰ «الأَصلُ» في الثّالِثِ ، لكنْ أُجِيبَ عنه : بأنه أَرادَ به وفاقَ مَن خالَفَ في الإسْتِثْناءِ فقط .

W

(وَ) ثَالِثُها: («الصَّفَةُ») المُعْتَبَرُ مفهومُها: كـ ﴿ أَكْرِمْ بني تميمِ الفُقهاءَ »، خَرَجَ بـ ﴿ الفُقَهاء » ؛ غيرُهم .

N

هلينات عاين الول بأنه مانِعٌ مِن وُجُوبِ الزَّكاةِ، فَيَلْزَمُ العَدَمُ، فَلُزُومُ الوُجُودِ والعَدَمِ في ذلك لِوُجُودِ السَّبِ والمانِعِ، لا لِذاتِ الشَّرطِ، والمُرادُ بالشَّرطِ هُنا: الشَّرطُ اللَّغويُّ كما أَشَرْتُ إليه: نحوُ: «أَكُومُ بَنِي تَمِيم إِن جاؤُوا» أي : الجائِين منهم، لا الشَّرطُ العَقْليُّ: كالحَياةِ لِلعِلْمِ، ولا الشَّرعيُّ: كالطُّهارةِ لِلصَّلاةِ، ولا العادِيُّ: كنَصْبِ السُّلَمِ لِصُعُودِ السَّطْح، ولِلبِرْماويِّ في التعريفِ المذكورِ كلامٌ طويلٌ يُطْلَبُ مِن «شرحِه على أَلفيّتِه». اهد

﴾ التخصيص ﴾ ______ ۹ ه ٤

٤ _ وَالْغَايَةُ.

وَهُمَا كَالِاسْتِثْنَاءِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) رابِعُها : («الْغَايَةُ») : كـ ﴿ أَكْرِمْ بني تميمٍ إلى أَن يَعْصُوا » ، خَرَجَ حالُ عِصيانِهم ، فلا يُكْرَمُونَ فيه .

(وَهُمَا) أي الصِّفةُ والغايةُ (كَالِاسْتِثْنَاءِ) ١ ـ اتِّصالًا ٢ ـ وعَوْدًا ٣ ـ وصِحّةَ إِخراجِ الأَّكْثَرِ بهما.

فَيَجِبُ ١ _ مع نِيِّتِهِما ٢ _ اتِّصالُهما ٣ _ وعَوْدُهما لِلكُلِّ ولو تَقَدَّمَتا أو تَوسَّطَتا ٤ _ وعَوْدُهما لِلكُلِّ ولو تَقَدَّمَتا أو تَوسَّطَتا ٤ _ ويَصِحُّ إِخْراجُ الأَكْثَرِ بهما في الأَصَحِّ ، خِلافًا لِما اخْتارَه _ وتَبِعَه عليه البِرْماوِيُّ _ : مِن اخْتِصاصِ الصِّفةِ المُتَوَسِّطةِ بما وَلِيَتْه .

وذلك : ١ _ كـ (﴿ وَقَفْتُ عَلَىٰ أَولادِي وَأَوْلادِهم المُحْتاجِينَ » ٢ _ و (وَقَفْتُ عَلَىٰ مُحْتاجِينَ » ٢ _ و (وَقَفْتُ عَلَىٰ أَوْلادِي المُحْتاجِينَ وَأَوْلادِهم » ، ٣ _ و (وَقَفْتُ علىٰ أَوْلادِي المُحْتاجِينَ وأولادِهم » ، فيَعُودُ الوَصْفُ لِلكُلِّ ١ _ على الأَصْلِ في اشْتِراكِ المُتَعاطِفاتِ ، ٢ _ ولأن ّ المُتَوسِّطةَ بالنِّسْبةِ لِما وَلِيَتْه مُتَأَخِّرةٌ ، ولِما وَلِيَها مُتَقَدِّمةٌ ، بل قيلَ : إِنّ عَوْدَها إليهما أَوْلَىٰ ممّا إِذَا تَقَدَّمَتْهما ، وقد أَوْضَحْتُ ذلك في (الحاشِيةِ » .

واقْتِصارِي على «كالاِسْتِثْناءِ» أَوْلَىٰ مِن قولِه : «كالاِسْتِثْناءِ في العَوْدِ».

-& تعليقات على غاية الوصول &-

قوله: (وقد أَوْضَحْتُ ذلك في الحاشِيةِ) أي حيثُ قالَ فيها (٣٨٧/٢): «ثُمَّ ما اخْتارَه _ أي الأصلُ _ ذَكَرَ الشّارِحُ _ أي المَحَلِّيُّ _: أنه يَحْتَمِلُ عودُها إلى ما وَليَها أيضًا، بل قيلَ: إِنَّ عودُها إليهما أَوْلَىٰ مّما إِذا تَقَدَّمَتْ عليهما، وهذا هو المُخْتارُ؛ لأنّ الأصلَ اشْتِراكُ المُتَعاطِفاتِ في المُتَعَلَّقاتِ». اهـ

وَالمُرَادُ: غَايَةٌ صَحِبَهَا عُمُومٌ يَشْمَلُهَا وَلَمْ يُرَدْ بِهَا تَحْقِيقُهُ: مِثْلُ ﴿حَتَّىٰ يُعُطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾، وَ«قَطَعْتُ أَصَابِعَهُ مِنَ الجِنْصِرِ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾، وَالْعَبْ أَصَابِعَهُ مِنَ الجِنْصِرِ إِلَى الْإِبْهَامِ» فَلِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ.

(وَالمُرَادُ) بالغاية : (غَايَةٌ صَحِبَهَا عُمُومٌ يَشْمَلُهَا) ظاهِرًا لو لم تَأْتِ، بقيدٍ زِدْتُه بقولي : (وَلَمْ يُرَدْ بِهَا تَحْقِيقُهُ : ١ ـ مِثْلُ) ما مَرَّ، ٢ ـ ومِثلُ قولِه تعالى : ﴿ وَلَا يَوْمِنُونَ ﴾ إلى قولِه : (﴿ حَتَّلَ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾)؛ فإنّها لو لم تَأْتِ لَقَاتَلْنَاهُم أَعْطَوُا الجِزْيةَ أَمْ لا.

(وَأَمَّا ١ ـ مِثْلُ) قرلِه تعالى : ﴿ سَكَنَّ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ : مِن غايةٍ لم يَشْمَلُها عُمُومٌ صَحِبَها ؛ إِذْ طُلُوعُ الفجرِ ليسَ مِن اللَّيلةِ حتى تَشْمَلَه (٢ ـ وَ) مِثلُ قولِهم : («قَطَعْتُ أَصَابِعَهُ مِنَ الخِنْصِرِ) بكسرِ أوّلِه معَ كسرِ ثالِيْه أو فتحِه (إلَىٰ الْإِبْهَامِ ») : مِن غايةٍ شَمِلَها عُمُومٌ لو لم تُذْكَرْ وأُرِيدَ بها تَحقيقُه (فَلِتَحْقِيقِ) أي فالغايةُ فيه لِتحقيقِ (الْعُمُوم) فيما قَبْلَها ، لا لِتَخْصِيصِه .

- المحالية الوصول المحالية الوصول المحالية الوصول المحالية الوصول المحالية الوصول المحالية الوصول المحالية المح

قوله : (بقيدِ زِدْتُه بقولي وَلَمْ يُرَدْ بِهَا تَحْقِيقُهُ) عَيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٩٩ ب).

قوله: (إلى قولِه ﴿ حَتَّى يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾) تَمامُ الآيةِ: ﴿ قَايَتِلُواْ ٱلَذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ مِا اللّهِ وَلَا مِاللّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ يُؤْمِنُونَ مِا حَرَّمَ ٱللّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُونُواْ ٱلْجِئْرُونَ ﴾ دِينَ ٱلْجَوْرِيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَلِغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

قوله : (مِن غايةٍ شَمِلَها عُمُومٌ لو لم تُذْكَرْ وأُرِيدَ بها تَحقيقُه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٠ أ) : «مِن غايةٍ شَمِلَها صريحًا لو لم تَأْتِ».

٥ _ وَبَدَلُ بَعْضِ أَوِ اشْتِمَالٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فتحقيقُ العُمُومِ في الأوّلِ: أنّ اللّيلةَ سَلامٌ في جميعِ أَجْزائِها، وفي الثّاني: أنّ الأَصابِعَ قُطِعَتْ كُلُّها.

والغايةُ في الثَّاني مِن المُغَيَّا، بخِلافِها في الأوَّلِ.

وقولِي : «إلى الإِبْهامِ» أَوْضَحُ مِن قولِه : «إلى البِنْصِرِ».

₩

(وَ) خامِسُها: (١ ـ «بَدَلُ بَعْضٍ) مِن كُلِّ » ـ كما ذَكَرَه ابْنُ الحاجِبِ ـ : كَـ ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ ·

(٢ _ أَوْ) «بَدَكُ (اشْتِمَالِ») _ كما نَقَلَه معَ ما قَبْلَه البِرْماويُّ عن أبي حَيّانَ عنِ الشّافِعيِّ _ : كـ ﴿ أَعْجَبَنِي زِيدٌ عِلْمُه ﴾ ، وهو مِن زِيادتي ، إلّا أن يُقالَ : إنّه يَرْجِعُ إلى ما قبلَه تَجَوُّزًا .

(وَلَمْ يَذْكُرُهُ) أَيِ البَدَلَ بشِقَيْه (الْأَكْثَرُ) بَل أَنْكَرَه جَماعةٌ منهم الشّمسُ الأَصْفَهانيُّ ، وصَوَّبَ عدمَ ذِكْرِه السَّبْكيُّ كما نَقَلَه عنه ابْنُه في «الأَصْلِ» ؛ لِأنّ المُبْدَلَ منه في نِيّةِ الطَّرْحِ ، فلا مَحَلَّ يُخْرَجُ منه ، فلا تَخْصيصَ به .

وأَجابَ عنه البِرْماويُّ : بأنَّ كُونَه في نِيَّةِ الطَّرْحِ قُولٌ ، والأَكثَرُ على خِلافِه ،

قوله : (كـ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّحُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠٠ أ) بَدَلَه : «كـ«ــأكْرِم النَّاسَ العُلَماءَ».

قوله : (لِأَنّ المُبْدَلَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٠ أ) : «لأنّ البَدَلَ»، وهو خَطأُ النّاسِخِ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ.

وَمُنْفَصِلٌ ، فَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ : التَّخْصِيصُ بِالْعَقْلِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😤

قالَ السِّيْرافيُّ : «والنَّحْويُّونَ لم يُرِيدُوا إِلْغاءَه، وإنَّما أَرادُوا أَنَّ البَدَلَ قائمٌ بنَفْسِه وليسَ مُبَيِّنًا لِلأَوَّلِ كَتَبْيِينِ النَّعْتِ لِلمَنْعُوتِ».

(وَ) القِسْمُ الثّاني مِن المُخصِّصِ : («مُنْفَصِلٌ») أيْ : ما يَسْتَقِلُّ بنَفْسِه مِن ١ ــ لفظٍ ٢ ــ أو غيره.

(فَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ : التَّخْصِيصُ بِالْعَقْلِ) سَواءٌ أكانَ ١ ــ بواسِطةِ الحِسِّ : مِن مُشاهَدةٍ وغيرِها مِن الحَواسِّ الظَّاهِرةِ ، ٢ ــ أم بدُونِها .

فالأوّلُ: كقولِه تعالى في الرِّيحِ المُرْسَلةِ على عادٍ: ﴿ تُلَوَّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ أي: تُهْلِكُه؛ فإنّ العقلَ يُدْرِكُ بواسِطةِ الحِسِّ _ أي: المُشاهَدةِ _ ما لا تدميرَ فيه كالسّماء.

والثّاني : ١ _ كقولِه تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ؛ فإنّ العقلَ يُدْرِكُ بالضّرُورةِ أنه تعالىٰ ليسَ خالِقًا لِنفسِه ولا لِصِفاتِه الذّاتيّةِ ، ٢ _ وكقولِه تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى

قوله: (بواسِطةِ الحِسِّ مِن مُشاهَدةٍ وغيرِها مِن الحَواسِّ الظَّاهِرةِ أَم بدُونِها فَالأُوّلُ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٠ ب): «بواسِطةِ الحِسِّ، والمُرادُ: المُشاهَدةُ: كقولِه تعالى في الرِّيح ٠٠» إلخ ٠

قوله : (أي المُشاهَدةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠٠ ب).

قوله: (والثّاني كقولِه تعالى ﴿خَلِقُ كُلِّ شَيْءً ﴾ فإنّ العقلَ يُدْرِكُ بالضّرُورةِ أنه تعالىٰ ليسَ خالِقًا لِنفسِه ولا لِصِفاتِه الذّاتيّةِ وكقولِه تعالىٰ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٠٠ب): «أم بدُونِها ضَرُوريًّا كانَ: كقولِه تعالىٰ: ﴿خَلِقُ كُلِّ شَيْءً ﴾؛ فإنّ العقلَ يُدْرِكُ بالضّرُورةِ أنه تعالىٰ ليسَ خالِقًا لِنفسِه ولا لِصِفاتِه الذّاتيّةِ، أو نَظَريًّا: كقولِه تعالىٰ:

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾؛ فإنّ العقلَ يُدْرِكُ بالنَّظَرِ أنّ الطِّفْلَ والمَجْنُونَ لا يَدْخُلانِ؛ لِعدم الخِطابِ.

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لِأنّ ما نَفَى العقلُ حُكْمَ العامِّ عنه لم يَشْمَلُه العامُّ ؛ إِذْ لا تَصِحُّ إِرادتُه .

وذَكَرَ «الأَصْلُ» أنّ الخُلْفَ لفظيٌّ، وفيه بَحْثٌ ذَكَرْتُه في «الحاشِيةِ»، ولهذا تَرَكْتُه هُنا.

وبِما تَقَرَّرَ عُلِمَ : أنّ التّخصيصَ بالعقلِ شامِلٌ لِلحِسِّ كما سَلَكَه ابْنُ الحاجِبِ ؛ لِأنّ الحاكِمَ فيه إنّما هو العقلُ ، فلا حاجةَ إلى إِفْرادِه بالذِّكْرِ ، خِلافًا لِما سَلَكَه «الأَصْلُ».

🗞 تعليقات على غاية الوصول 🚷

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ » إلخ.

قوله : (وفيه بحثُ ذَكَرْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٩٥/٢) : «قوله : (وهو أي الخِلافُ لفظيٌّ) لك أن تقولَ : بل هو مَعْنَويٌّ ؛ لأنّهم يَعْتَبِرُون في التّخصيصِ بالعقلِ صِحّةَ إِرادةِ المُخْرَجِ بالحكمِ ، ونحنُ لا نَعْتَبِرُه نظرًا إلىٰ أنّ العِبرةَ بظاهِرِ اللّفظِ ، كما أنَّ العِبْرةَ به _ لا بالسَّبَبَ _ فيما إِذا وَرَدَ العامُّ على سببٍ» . اهـ

قوله: (وذَكَرَ الأَصْلُ أَنّ الخُلْفَ لفظيٌّ وفيه بَحْثُ ذَكَرْتُه في الحاشِيةِ ولهذا تَرَكْتُه هُنا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٠ ب)، وفيها بَدَلَه: «(والخُلْفُ لفظيٌّ) لِلاتِّفاقِ على الرُّجُوعِ إلى العقلِ فيما نُفِيَ عنه حكمُ العامِّ، وهل يُسَمَّىٰ نَفْيُه لذلك: «تخصيصًا؟»، فعلى الأصحِّ : نَعَمْ، وعلى مُقابِلِه : لا».

وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِهِ، وَالسُّنَّةِ بِهَا،

﴿ اللَّهُ الل

وقيلَ: لا يجوزُ ذلك؛ لِقولِه تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾: فَوَّضَ البَيانَ إلى رَسُولِه، والتّخصيصُ بَيانٌ، فلا يَحْصُلُ إِلّا بقولِه. وَلْنَا : وَقَعَ ذلك كما رَأَيْتَ.

فإِن قُلْتَ : يَحْتمِلُ التّخصيصَ بغيرِ ذلك مِن السُّنّةِ.

قُلْنا : الأَصْلُ عَدَمُه، وبَيانُ الرَّسُولِ يَصْدُقُ ببَيانِ ما نُزِّلَ عليه مِن الكِتابِ، وقد قالَ تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ تِبْيَنَنَا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾.

SE

(وَ) يَجوزُ في الأصحِّ : تخصيصُ (السَّنَّةِ) ١ ـ المُتَواتِرةِ ٢ ـ وغيرِها (بِهَا) أي بالسُّنَةِ كذلك : كتَخصيصِ خَبَرِ «الصّحيحَيْنِ» : «فيما سَقَتِ السَّماءُ العُشْرُ» بخَبَرِهما : «ليسَ فيما دُونَ خَمسةِ أَوْسُقٍ صَدَقةٌ».

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِآيةِ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ﴾ قَصَرَ بيانَه ﷺ على الكتابِ. قُلْنا : ١ _ وَقَعَ ذلك كما رَأَيْتَ ، ٢ _ معَ أنه لا مانِعَ منه ؛ لِأنّهما مِن عندِ الله ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰۤ ﴾ .

وَكُلِّ بِالْآخَرِ، وَكُلِّ بِالْآخَرِ،

﴿ وَ) يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ : تَخْصِيصُ (كُلِّ) مِن الكتابِ والسُّنَّةِ (بِالْآخَرِ).

فالأوّلُ: كتَخصيصِ آيةِ المَواريثِ الشَّامِلةِ للوَلدِ الكافِرِ بخبرِ «الصّحيحينِ» : «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكافرُ المُسْلِمَ»، فهذا تخصيصٌ بخبرِ الواحِدِ، فبالمُتواتِرةِ أَوْلَى.

وقيلَ : لا يجوزُ بالمُتَواتِرةِ الفِعليّةِ ؛ بِناءً على قولٍ يَأْتِي : «أَنَّ فِعلَ الرَّسُولِ لا يُخصِّصُ».

وقيلَ : لا يجوزُ بخَبَرِ الواحِدِ مُطْلَقًا ، وإِلَّا لَتُرِكَ القَطْعِيُّ بالظُّنِّيِّ .

قُلْنا : مَحَلُّ التّخصيصِ دَلالةُ العامِّ ، وهي ظَنَيَّةٌ ، والعَمَلُ بالظَّنَيَّيْنِ أَوْلَىٰ مِن إلغاءِ أَحدِهما .

> وقيلَ : يجوزُ إِن خُصَّ بمُنْفَصِلٍ ؛ لِضَعْفِ دَلالتِه حِينَئَذٍ . وقيلَ غيرُ ذلك .

والثّاني : كتَخْصيصِ خَبَرِ «مُسْلِمٍ» : «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مائقٍ» الشّامِلِ لِلأَمَةِ بقولِه تعالى : ﴿ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ .

تعليفات على عاية الوصول الله تخري عبارة والسَّنةِ بِالْآخَرِ) عِبارةُ نُسْخةِ وَلِلسَّنةِ بِالْآخَرِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠١ أ): ((وكُلُّ) منهما (بالآخَرِ) أي: ويَجُوزُ في الأَصَحِّ تخصيصُ الشَّنةِ بالكِتابِ وعكسُه).

قوله : (كتَخصيصِ آيةِ المَواريثِ إلخ) هو في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠١ ب) جُعِلَ المِثالَ الثّانِيَ . المِثالَ الثّانِيَ . المِثالَ الثّانِيَ .

قوله : (وقيلَ غيرُ ذلك) في نُسْخةِ الظّاَّهِريّةِ (ق ١٠١ ب) بعدَه زِيادَةُ : «وذِكْرُ الخِلافِ في تخصيصِه بالمُتَواتِرةِ مِن زِيادتي».

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ جَعَلَه مُبَيِّنًا لِلكتاب، فلا يكونُ الكتابُ مُبَيِّنًا لِلسَّنّةِ .

قُلْنا : ١ _ وَقَعَ ذلك كما رَأَيْتَ ، ٢ _ معَ أنه لا مانعَ منه لِما مَرَّ .

ومِن السَّنَةِ: ١ _ فِعلُ النَّبِيِّ ٢ _ وتَقريرُه، فيَجُوزُ في الأَصَحِّ التَّخصيصُ بهما وإِن لم يَتَأَتَّ تخصيصُ هما ؛ لِانْتِفاءِ عُمُومِهما كما عُلِمَ ممّا مَرَّ، وذلك: كأن يقولَ: «الوصالُ حَرامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ»، ثُمّ ١ _ يَفْعَلَه ٢ _ أو يُقِرَّ مَن فَعَلَه.

وقيلَ : لا يُخَصِّصانِ ، بل يَنْسَخانِ حكمَ العامِّ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ تَساوِي النَّاسِ في الحكم .

قُلْنا : التّخصيصُ أَوْلَىٰ مِن النَّسْخ ؛ لِما فيه مِن إِعْمالِ الدَّلِيلَيْنِ.

وسَواءٌ أكانَ معَ التّقريرِ عادةٌ ١ ـ بتَوْكِ بعضِ الَمأمورِ به ٢ ـ أو بفِعلِ بعضِ المَنْهِيِّ عنه أمْ لا .

و (الأَصلُ) _ كغيرِه _ جَعَلَها المُخَصِّصَةَ إِنْ أَقَرَّها ١ _ النّبيُّ ﷺ ٢ _ أوِ الإِجْماعُ

قوله : (لِلسُّنَّةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠١ بّ) : «لِسُنَّةٍ» بالتَّنكيرِ.

قوله : (قُلْنا) مِن ُقولِه : «قُلْنا : التخصيص» في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رَقم ٤٢٢٥٨ (ق ٧٦ ب) : «قُلْتُ»، والمُثْبَتُ مِن بَقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (ومِن السُّنّةِ فِعلُ النّبيِّ وتَقريرُه) إلى قولِه: (معَ أنّ المُخصَّصَ في الحقيقةِ إنّما هو التقريرُ أو دَليلُ الإِجْماعِ) مَوْضِعُه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠١ ب ـ ١٠٢ أ) بعدَ قولِه: «أمّا القَطْعيُّ فيجوزُ التّخصيصُ به قَطْعًا» مع اخْتِلافِ يسيرٍ سنُنَبَّهُ عليه هُناكَ. قوله: (أقَرَّها) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ٧٨ ب): «أقَرَّ بها»، وعليه

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

معَ أنّ المُخصِّصَ في الحقيقة إنّما هو التّقريرُ أو دَليلُ الإِجْماعِ.

(وَ) يجوزُ في الأَصَحِّ : تَخصيصُ كُلِّ مِن الكتابِ والسّنةِ (بِالْقِيَاسِ) المُسْتَنِدِ إلىٰ نَصِّ خاصِّ ولو خَبَرَ واحِدٍ : كَتَخصيصِ آيةِ : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ الشّامِلةِ لِلأَمَةِ بقولِه تعالى : ﴿ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَاتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ ، وقيسَ بالأَمَةِ العَبْدُ.

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك مُطلَقًا ؛ حَذَرًا مِن تقديمِ القِياسِ على النَّصِّ الَّذي هو أَصْلُه في الجُمْلةِ .

وقيلَ : لا يجوزُ إِن كانَ القِياسُ خَفِيًّا؛ لِضَعْفِه.

وقيلَ غيرُ ذلك.

قُلْنا : إعْمالُ الدّليلَينِ أَوْلَىٰ مِن إلغاءِ أحدِهما.

والخِلافُ في القِياسِ الظُّنِّيِّ، أمَّا القَطْعيُّ فيَجُوزُ التَّخصيصُ به قطعًا.

هُ عليقات على غاية الوصول ﴿ صَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُ مِن بَقَيَّةِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٨٩).

قوله: (والخِلافُ في القِياسِ الظَّنِّيِّ أمّا القَطْعيُّ فيَجُوزُ التّخصيصُ به قطعًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠١ ب - ١٠٢ أ) بعدَه: «(وبفعلِ النّبيِّ) ﷺ (وتقريرِه): كأن قال : «الوِصالُ حَرامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ»، ثُمّ فَعَلَه أو أقرَّ مَن فَعَلَه ...» إلى قولِه: «معَ أنّ المُخَصِّصَ في الحقيقةِ إِنّما هو التقريرُ أو دليلُ الإِجْماعِ»، وهو موجودٌ في بقيّةِ النُّسَخِ كما مَرَّ، فالإخْتِلافُ بينَ الإِبْرازَتَيْنِ هُنا اخْتِلافُ في التقديمِ والتّأخيرِ، معَ يسيرِ اخْتِلافِ في التّعبيرِ، وجعلِ قولِه: «وبفعلِ النّبيِّ وتقريرِه» مِن ألفاظِ المَتْنِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ،

وَبِدَلِيلِ الخِطَابِ، وَيَجُوزُ بِالْفَحْوَىٰ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ عَطْفَ الْعَامِّ عَلَىٰ الخَاصِّ

♦ اية الوصول إلى شرح لب الأصول ﴿ ابْنِ ماجَهُ ﴾ : وَبِدَلِيلِ الخِطَابِ) أي : مَفْهُوم المُخالَفةِ : كتَخصيصِ خَبَرِ «ابْنِ ماجَهُ» :

(وبِلَدِيلِ الخِطابِ) أي : مُفهومِ المُخالفةِ : كَتَخْصَيْصِ خَبَرِ «ابْنِ مَاجَّة» : «المَاءُ لا يُنَجِّسُه شيءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَىٰ رِيْحِه وطَعْمِه ولَوْنِه» بِمَفْهُومِ خبرِه : «إِذَا بَلَغَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَم يَحْمِلِ الخَبَثَ».

وقيلَ : لا يُخَصِّصُ ؛ لِأنَّ دَلالةَ العامِّ علىٰ ما دَلَّ عليه المَفْهُومُ بالمَنْطُوقِ ، وهو مُقَدَّمٌ على المَفْهُومِ .

وأُجِيبَ : بأنّ المُقَدَّمَ عليه مَنْطُوقٌ خاصٌ ، لا ما هو مِن أَفْرادِ العامِّ ، فالمَفهومُ مُقَدَّمٌ عليه ؛ لِأنّ إعمالَ الدّليلينِ أَوْلَىٰ مِن إِلغاءِ أحدِهما .

W.

(وَيَجُوزُ): التّخصيصُ (بِالْفَحْوَىٰ) أي: مَفْهُومِ المُوافَقةِ وإِن قُلْنا: الدَّلالةُ عليه قِياسِيّةٌ: كتَخصيصِ خَبَرِ «أَبِي داؤُدَ» وغيرِه: «لِيُّ الواجِدِ يُجِلُّ عِرْضَه وعُقوبَتَه» _ أي: حَبْسَه _ بمَفْهُومِ: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفِّ ﴾، فيحْرُمُ حَبْسُهُما لِلوَلَدِ، وهو ما نُقِلَ عنِ المُعْظَمِ، وصَحَّحَه النَّوويُّ.

بخِلافِه في بقيّة النُّسَخِ.

قوله: (أُفِّ) مضَبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٢ أ) بكسرِ الفاءِ بلا تنوينٍ ، وهي قِراءةُ أبي عَمْرٍو وحمزةَ والكِسائيِّ وشُعْبةَ ، وقَرَأَ نافِعٌ وحَفْصٌ بكسرِ الفاءِ وتنوينِها ، وقَرَأَ الْفِعُ وحَفْصٌ بكسرِ الفاءِ وتنوينِها ، وقَرَأَ ابْنُ كثيرٍ وابْنُ عَامِرٍ بفتح الفاءِ وتركِ التّنوينِ ، أَفادَه في «الوافي شرح الشّاطِبِيّةِ» (ص٣٠٧).

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

يُخَصِّصُ العامَّ.

وقالَ الحَنَفيُّ: يُخصِّصُه _ أَيْ : يَقْصُرُه على الخاصِّ _؛ لِوُجُوبِ اشْتِراكِ المُتَعاطِفَينِ في الحكمِ وصِفَتِه.

قُلْنا : في الصِّفةِ ممنوعٌ كما مَرَّ.

مِثالُ العَكْسِ : خبرُ «أبي داوُدَ» وغيرِه : «لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بكافِرٍ ، ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِه» ، يعني : «بكافرٍ حَرْبِيِّ» ؛ لِلإِجماعِ على قَتْلِه بغيرِ حَرْبِيٍّ ، فقالَ الحَنفيُّ : يُقدَّرُ «الحَرْبِيُّ» في المَعْطُوفِ عليه ؛ لِوُجُوبِ الإشْتِراكِ المَذْكُورِ ، فلا يُنافِي ما قالَ به مِن قَتْلِ المُسْلِم بالذِّمِّيِّ.

ومِثالُ الأوّلِ: أن يُقالَ: «لا يُقْتَلُ الذِّمِّيُّ بكافرٍ ولا المُسْلِمُ بكافرٍ»، فالمُرادُ بـ «الكافِرِ» الثّاني: الحَرْبيُّ بنقولَ الحَنْفيُّ: والمُرادُ بـ «الكافِرِ» الثّاني: الحَرْبيُّ أيضًا؛ لوُجُوبِ الإشْتِراكِ المَذْكُورِ.

وقد مَرَّ التّمثيلُ بالخَبَرِ لِمسألةِ «أنّ المعطوفَ على العامِّ لا يَعُمُّ».

وما قيلَ : مِن أنه لا حاجةَ لذِكْرِ هذه المسألةِ ؛ لعِلْمِها مِن مسألةِ «القِرانِ» يُردُّ : بمَنْعِه ؛ لِأنَّ ١ _ ما هُنا في تخصيصِ الحكمِ المذكورِ في عامٌّ ، ٢ _ وما هُناكَ في التَّسْوِيةِ بين جُمْلَتَيْنِ فيما لم يُذْكَرْ مِن الحكمِ المَعْلُومِ لإِحْداهُما مِن خارِجٍ .

قوله : (وما قيلَ مِن أنه لا حاجةَ لذِكْرِ هذه المسألةِ) إلىٰ قولِه : (فيما لم يُذْكَرْ مِن الحكم المَعْلُومِ لإِحْداهُما مِن خارجٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٢ ب).

[﴿] تَعْلَمُونَ عَلَمُ عَلَم قوله : (أبي داوُدَ وغيرِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٢ ب).

وَرُجُوعَ ضَمِيرٍ إِلَىٰ بَعْضٍ وَمَذْهَبَ الرَّاوِي

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (رُجُوعَ ضَمِيرٍ إِلَىٰ بَعْضٍ) مِن العامِّ لا يُخصِّصُه.

وقيلَ : يُخصِّصُه ؛ حَذَرًا مِن مُخالَفةِ الضّميرِ لِمَرْجِعِه .

قُلْنا: لا محذورَ فيها لِقَرينةٍ.

مِثالُه : قولُه تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءً ﴾ معَ قولِه بعدَه : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ ﴾ لِلرَّجْعِيّاتِ ، ويَشْمَلُ قولُه : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ ﴾ لِلرَّجْعِيّاتِ ، ويَشْمَلُ قولُه : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ ﴾ لِلرَّجْعِيّاتِ ، ويَشْمَلُ قولُه : ﴿ وَالْمُطَلَقَتُ ﴾ معَهُنَّ البَوائِنَ .

وقيلَ : لا يَشْمَلُهُنّ ، ويُؤْخَذُ حُكْمُهُنّ مِن دليلِ آخَرَ .

وقد يُعَبَّرُ في هذه المسألة بأَعَمَّ ممّا ذُكِرَ : بأن يُقالَ : «وأن تَعقيبَ العامِّ بما يَخْتَصُّ ببَعْضِه لا يُخصِّصُه» سَواءٌ أكانَ ١ _ ضميرًا : كما مَرَّ ٢ _ أم غيرَه : ١ _ كالمُحَلَّى بـ «أَلُ» ٢ _ واسْمِ الإِشارةِ : كأن يُقالَ بَدَلَ ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ ﴾ إلى : «وبُعُولَةُ المُطَلَّقاتِ _ أو هؤلاء _ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ».

W

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (مَذْهَبَ الرَّاوِي) لِلعامِّ بخِلافِه لا يُخَصِّصُه ولو كانَ صَحابيًّا.

﴿ تَلَيْقَاتُ عَالَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ

﴾ التخصيص ﴾ _______ التخصيص الله على ال

وَذِكْرَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُ،

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

وقيلَ : يُخصِّصُه مُطْلَقًا.

وقيلَ : يُخصِّصُه إِن كانَ صَحابيًّا ؛ لِأَنَّ المُخالَفةَ إنَّما تَصْدُرُ عن دليلِ .

قُلْنا: في ظَنِّ المُخالِفِ، لا في نَفْسِ الأَمْرِ، وليسَ لِغيرِه اتِّباعُه؛ لِأَنَّ المُجْتهِدَ لا يُقَلِّدُ مُجْتهدًا.

وذلك : كخبر «البُخاريِّ» مِن رِوايةِ ابْنِ عَبّاسٍ : «مَن بَدَّلَ دِينَه فَاقْتُلُوه» معَ قولِه _ إِنْ المُرْتَدَّةَ لا تُقْتَلُ».

أمَّا مَذْهَبُ غيرِ الرَّاوِي لِلعامِّ بخِلافِه فلا يُخصِّصُه أيضًا كما فُهِمَ بالأَوْلَىٰ.

وقيلَ : يُخصِّصُه إِن كَانَ صَحابيًّا.

W

(وَ) الأصحُّ : أَنَّ (ذِكْرَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ) بحكمِ العامِّ (لَا يُخَصِّصُ) العامَّ. وقيلَ : يُخصِّصُه بمفهومِه ؛ إِذْ لا فائِدةَ لِذِكْره إِلّا ذلك.

قُلْنا : مَفهومُ اللَّقَبِ ليسَ بحُجَّةٍ ، وفائِدةُ ذِكْرِ البعضِ نَفْيُ احْتِمالِ تَخصيصِه مِن العامِّ.

مِثالُه : خبرُ «التِّرْمِذيِّ» : «أَيُّما إِهابٍ دُبغَ فقد طَهُرَ» معَ خبرِ «مُسْلِمٍ» : «أنه وَ عَثَلُه مَرَّ بشاةٍ مَيْتَةٍ ، فقالَ : «هَلّا أَخَذْتُم إِهابَها ، فدَبَغْتُمُوه ، فانْتَفَعْتُم به» ، فقالُوا : «إنّها مَيْتَةٌ» ، فقالَ : «إنّما حَرُمَ أَكْلُها» .

وَأَنَّ الْعَامَّ لَا يُقْصَرُ عَلَىٰ المُعْتَادِ وَلَا عَلَىٰ مَا وَرَاءَهُ ، وَأَنَّ نَحْوَ : «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ» لَا يَعُمُّ.

→ خاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الْعَامَّ لَا يُقْصَرُ ١ ـ عَلَىٰ المُعْتَادِ) السَّابِقِ وُرُودَ العامِّ (٢ ـ وَلَا عَلَىٰ مَا وَرَاءَهُ) أي المُعْتادِ، بل يُجْرَىٰ العامُّ على عُمُومِه فيهما.

وقيل : يُقْصَرُ على ذلك.

١ ـ فالأوّلُ : كأن كانَتْ عادَتُهُم تَناوُلَ البُرِّ ، ثُمَّ نُهِيَ عن بيعِ الطّعامِ بجِنْسِه مُتَفاضِلًا ، فقيلَ : يُقْصَرُ الطّعامُ على البُرِّ المُعْتادِ .

٢ ـ والثّاني : كأن كانَتْ عادتُهم بيعَ البُرِّ بالبُرِّ مُتَفاضِلًا ، ثُمَّ نُهِيَ عن بيعِ الطّعام بجِنْسِه مُتَفاضِلًا ، فقيلَ : يُقْصَرُ الطّعامُ على غيرِ البُرِّ المُعْتادِ .

والأُصَحُّ : لا فيهما.

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ نَحْوَ) قولِ الصَّحابيِّ : «أَنَّه ﷺ (نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ) كما رَواه «مُسلِمٌ» مِن رِوايةِ أبي هُرَيْرَةَ (لَا يَعُمُّ) كُلَّ غَرَرٍ.

وقيلَ : يَعُمُّه ؛ لِأَنَّ قائِلَه عَدْلٌ عارِفٌ باللَّغةِ والمَعْنَىٰ ، فلولا ظُهُورُ عُمُومِ الحكمِ ممّا قالَه النّبيُ ﷺ لم يَأْتِ هو في الحِكايةِ له بلفظٍ عامٍّ : كـ (الغَرَرِ) .

قُلْنا : ظُهُورُ عُمُومِ الحكم بحَسَبِ ظَنّه ، ولا يَلْزَمُنا اتّباعُه في ذلك ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَن يكونَ النّهيُ عن بيعِ الغَرَرِ بصِفةٍ يَخْتَصُّ بها ، فتَوَهّمَه الرّاوِي عامًّا .

وعَدَلْتُ إلى «نَهَى عن بيعِ الغَرَرِ» عن قولِه : «قَضَى بالشَّفعةِ لِلجارِ» ؛ لِقولِه - كغيرِه مِن المُحَدِّثينَ - : «هو لفظٌ لا يُعرَفُ» .

🝣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(جَوَابُ السُّوَّالِ ١ _ غَيْرُ المُسْتَقِلِّ دُونَهُ) أي دُونَ السُّوَالِ : كـ (حَنَعَمْ) و (بَلَى) وغيرِهِما : ممّا لوِ ابْتُدِئَ به لم يُفِدْ (تَابِعٌ لَهُ) أيْ لِلسُّوَالِ (فِي عُمُومِهِ) وخُصُوصِه؛ لِأَنَّ السُّوَالَ مُعادٌ في الجوابِ.

فالأوّلُ: كَخَبَرِ «التّرْمِذيِّ» وغيرِه: «أنه ﷺ سُئِلَ عن بيعِ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ؟، فقالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟»، قالُوا: «نَعَمْ»، قالَ: «فَلا إِذًا»، فيَعُمُّ كلَّ بيعٍ لِلرُّطَبِ بالتَّمْرِ، صَدَرَ مِن السّائِلِ أو مِن غيرِه.

والثَّاني : كقولِه تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدتُهُ مَّا وَعَدَ رَبُّكُو حَقًّا ۚ قَالُواْ نَعَـمُّ ﴾ .

(وَالمُسْتَقِلُّ) دُونَ السُّؤالِ ثلاثةُ أقسامٍ : ١ ـ أَخَصُّ مِن السُّؤالِ ، ٢ ـ ومُساوٍ له ، ٣ ـ وأَعَمُّ.

ف (الْأَخَصُّ) منه (جَائِزٌ إِنْ أَمْكَنَتْ مَعْرِفَةُ) الحكم (المَسْكُوتِ عَنْهُ) منه : كأن يقولَ النّبيُ ﷺ : «مَن جامَعَ في نَهارِ رَمَضانَ فعَليهِ كَفّارةٌ كالمُظاهِرِ» في جَوابِ «مَن أَفْطَرَ في نهارِ رمضانَ ، ماذا عليه ؟ » ، فيُفْهَمُ مِن قولِه : «جامَع» أنّ الإِفْطارَ بغيرِ جِماعٍ لا كَفّارةَ فيه .

فإِن لم يُمْكِنْ مَعرِفةُ المَسْكوتِ عنه مِن الجوابِ لم يَجُزْ ؛ لِتأخيرِ البَيانِ عن وقتِ الحاجةِ .

وَالمُسَاوِي وَاضِحٌ.

(وَالمُسَاوِي) له ١ ـ في العُمُومِ ٢ ـ والخصوصِ (وَاضِحٌ) : ١ ـ كأن يُقالَ لِمَن قالَ : «مَا على مَن جامَعَ في نَهارِ رَمَضانَ ؟» : «مَن جامَعَ في نَهارِ رَمَضانَ فعليه كَفّارةٌ كالظّهارِ» ، ٢ ـ وكأن يُقالَ لِمَن قالَ : «جامَعْتُ في نَهارِ رَمَضانَ ماذا عليّ ؟» : «عليكَ إِن جامَعْتَ في نَهارِ رَمَضانَ كَفّارةٌ كالظّهارِ» .

600 m

والأُعَمُّ منه مَذكورٌ في قولي :

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الْعَامَّ) الوارِدَ (عَلَىٰ سَبَبِ خَاصًّ) ١ _ في سُؤالٍ ٢ _ أو غيرِه (مُعْتَبَرُ عُمُومُهُ) ؛ نَظَرًا لِظاهرِ اللَّفظِ.

وقيلَ : مَقْصُورٌ على السّببِ ؛ لِوُرُودِه فيه.

سَواءٌ ١ _ أُوُجِدَتْ قرينةُ التّعميم ٢ _ أم لا.

فالأوّلُ: كقولِه تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوۤاْ أَيْدِيَهُ مَا ﴾ ؛ إِذْ سَبَبُ نُزُولِه _ على ما قيلَ _ : أنّ رَجُلًا سَرَقَ رِداءَ صَفُوانَ بْنِ أُمَيّةَ ، فذِكْرُ «السّارِقةِ» قرينةٌ على أنه لم يُرَدْ بالسّارِقِ ذلك الرَّجُلُ فقط .

والشَّاني : كخبرِ «التُّرْمِلذيِّ» وغيرِه عن أبي سَعيدٍ الخُلْرِيِّ : «قيلَ :

قوله : (في العُمُومِ والخصوصِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٤أ). قوله : (إِن جامَعْتَ في نَهارِ رَمَضانَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٤أ). قوله : (بْنِ أُمَيّةَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٤أ).

وَأَنَّ صُورَةَ السَّبَبِ قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ، فَلَا تُخَصُّ بِالإجْتِهَادِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

«يا رَسُولَ الله ، أَتَتَوَضَّأُ مِن بِنْرِ بُضاعة وهي بِنْرٌ يُلْقَىٰ فيها الحِيَضُ ولُحومُ الكِلابِ والنَّتْنُ؟ ، فقالَ : «إِنَّ الماءَ طَهورٌ لا يُنجِّسُه شيءٌ» أي : ممّا ذُكِرَ وغيرِه .

وقيلَ : ممَّا ذُكِرَ ، وهو ساكِتٌ عن غيرِه .

وقد تقومُ قرينةٌ على الاخْتِصاصِ بالسّبِ : كالنّهيِ عن قتلِ النّساءِ ، فإِنّ سببَه : أنه هي رَأَى امْرَأَةً حَرْبِيّةً في بعضِ مَغازِيه مَقْتُولةً ، وذلك يَدُلُّ على اخْتِصاصِه بالحَرْبِيّاتِ ، فلا يَتَناوَلُ المُرْتَدّةَ .

W. 1

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ صُورَةَ السَّبَبِ) الَّتِي وَرَدَ عليها العامُّ (قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ) فيه؛ لِوُرُودِه فيها (فَلَا تُخَصُّ) منه (بِالإِجْتِهَادِ).

وقيلَ : ظَنَّيَّةٌ كغيرِها ، فيَجُوزُ إِخراجُها منه بالإجْتِهادِ .

قُوله : (أَتَتَوَضَّأُ) في بعضِ النَّسَخِ الأَّزْهَرِيّةِ : «أَنتَوَضَّأُ» بالنّونِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٨) ودارِ الضِّياءِ (ص٩٤٤) ، والمُثبَّتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِرِيّةِ (ق ١٠٤ ب) وبعضِ النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٩٧) ، قالَ الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ في «التّلخيصِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٩٧) ، قالَ الحافِظُ ابْنُ حَجَرٍ في «التّلخيصِ الحبيرِ» : «قولُه : «أَتَتَوَضَّأُ؟» بتاءَيْنِ مُثنّاتَيْنِ مِن فوقُ ، خِطابٌ لِلنّبيِّ ﷺ». اهـ

قوله: (وقد تقومُ قرينةٌ على الاخْتِصاصِ بالسّببِ) إلى قولِه: (فلا يَتَناوَلُ المُرْتَدّةَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٤ ب).

قوله: (فلا تُخَصُّ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ٧٥ ب): «فلا تَخْتَصُّ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٩٧) مَثْنًا وشرحًا، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٨٥)، وهو بالبِناءِ علىٰ المفعولِ كما في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٩٣٧٠٦ (ق ٨١ ب): فَلَا يُخْتَصُ مَبْعَةٍ.

وَيَقْرُبُ مِنْهَا خَاصٌّ فِي الْقُرْآنِ تَلَاهُ فِي الرَّسْمِ عَامٌّ لِمُنَاسَبَةٍ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

قالَ السَّبْكيُّ: (وَيَقْرُبُ مِنْهَا) أي مِن صُورةِ السّببِ حتَّىٰ يكونَ قَطْعِيَّ الدُّخُولِ أو ظَنَيَّه (خَاصُّ فِي الْقُرْآنِ تَلَاهُ فِي الرَّسْمِ) أي رَسْمِ القرآنِ بمَعْنَىٰ: وَضْعِه مَواضِعَه وإِن لم يَتْلُه في النُّزُولِ (عَامٌّ لِمُنَاسَبَةٍ) بينَ التّالي والمَتْلُوِّ.

كما في آية : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَبِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ
وَالطَّلْغُوتِ ﴾ ؛ فإنها إشارةٌ إلى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ ونحوه مِن عُلَماء اليَهُودِ لمّا قَدِمُوا
مَكَةَ وشاهَدُوا قَتْلَىٰ بَدْرِ حَرَّضُوا المُشْرِكِينَ على ١ - الأَخْذِ بِنَأْرِهِم، ٢ - ومُحارَبةِ
النّبيِّ ﷺ ، فَسَأَلُوهُم : «مَن أَهْدَىٰ سبِيلًا : مُحَمَّدٌ وأَصحابُه أَم نَحْنُ ؟» ، فقالُوا :
(أنتُم » مَعَ عِلْمِهم بما في كتابِهم : مِن ١ - نَعْتِ النّبيِّ ﷺ المُنْطَبِقِ عليه ،
(أنتُم » مَعَ عِلْمِهم بما في كتابِهم : مِن ١ - نَعْتِ النّبيِّ ﷺ المُنْطَبِقِ عليه ،
٢ - وأَخْذِ المَواثِيقِ عليهم أَنْ لَا يَكْتُمُوهُ ، فكانَ ذلك أمانةً لازِمةً لهم ، ولم يُؤدُّوها حيثُ قالُوا لِلمُشْرِكِينِ ما ذُكِرَ ؛ حَسَدًا لِلنّبيِّ ﷺ ، وقد تَضَمَّنَتِ الآيةُ ١ - هذا القولَ عيثُ قالُوا لِلمُشْرِكِينِ ما ذُكِرَ ؛ حَسَدًا لِلنّبيِّ ﷺ ، وقد تَضَمَّنَتِ الآيةُ ١ - هذا القولَ ٢ - والتَّوعُد عليه المُفيدَ لِلأَمْرِ بمُقابِلِهِ المُشْتَمِلِ على أداءِ الأَمانةِ التي هي بَيانُ صِفةِ النّبيِ ﷺ ، وذلك مُناسِبٌ لِقولِه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يَأْمُرُكُمُ أَن تُوَدُّواْ ٱلْأَمْنَاتِ

فهذا عامٌّ في كُلِّ أمانةٍ ، وذاكَ خاصٌّ بأمانةٍ هي بَيانُ صِفةِ النّبيِّ ﷺ بما ذُكِرَ ، والعامُّ تالِ لِلخاصِّ في الرَّسْمِ ، مُتَراخٍ عنه في النَّزُولِ لِسِتِّ سِنين : مُدَّةِ ما بين بَدْرٍ وَفَتْح مَكَّةَ .

وإنَّما قالَ السُّبْكيُّ : «ويَقْرُبُ منها كذا» لِأنه لم يَرِدِ العامُّ بِسببِه، بخِلافِها.

مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُّ : إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرِ الخَاصُّ عَنِ الْعَمَلِ خَصَّصَ الْعَامَّ ، وَإِلَّا نَسَخَهُ ،

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(الْأَصَحُّ): أنه (١ _ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرِ الخَاصُّ عَنْ) وقتِ (الْعَمَلِ) بالعامِّ المُعارِضِ له : بأن ١ _ تَأَخَّرَ الخاصُّ عن وُرُودِ العامِّ قبلَ دُخُولِ وقتِ العملِ ، ٢ _ أو تَأَخَّرَ العامُّ عنِ الخاصِّ مُطْلَقًا ، ٣ _ أو تَقارَنَا : بأن عَقِبَ أحدُهما الآخَرَ ، ٤ _ أو جُهِلَ تاريخُهُما (خَصَّصَ) الخاصُّ (الْعَامَّ).

وقيلَ : إِن تَقارَنا تَعارَضا في قَدْرِ الخاصِّ ، فيَحْتاجُ العملُ بالخاصِّ إلى مُرَجِّحِ له .

قُلْنا : الخاصُّ أَقْوَىٰ مِن العامِّ في الدَّلالةِ علىٰ ذلك البعضِ؛ لِأنه يجوزُ أن لا يُرادَ مِن العامِّ، بخِلافِ الخاصِّ، فلا حاجةَ إلىٰ مُرَجِّح له.

وقالَتِ الحَنَفيَّةُ وإِمامُ الحَرَمَيْنِ : العامُّ المُتأخِّرُ عنِ الخاصِّ ناسِخٌ له كعَكْسِه.

قُلْنا : الفَرْقُ : أنّ العملَ بالخاصِّ المُتأَخِّرِ لا يُلْغِي العامَّ، بخِلافِ العكسِ، والخاصُّ أَقْوَىٰ مِن العامِّ في الدَّلالةِ، فوَجَبَ تقديمُه عليه.

قالُوا : فإِن جُهِلَ التّارِيخُ بينَهما فالوَقْفُ عنِ العَمَلِ بواحِدٍ منهما ؛ لِاحْتِمالِ كُلِّ منهما عندَهُم لِأن يكونَ مَنْسُوخًا باحْتِمالِ تَقَدُّمِه على الآخَرِ.

مِثالُ العامِّ : ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ، والخاصُّ أن يُقالَ : «لا تَقْتُلُوا الذِّمِّيَّ».

(٢ _ وَإِلّا): بأن تَأخَّرَ الخاصُّ عمّا ذُكِرَ (نَسَخَهُ) أي نَسَخَ الخاصُّ العامَّ بالنَّسْبة ِلِما تَعارَضا فيه، وإنّما لم يُجْعَلْ ذلك تخصيصًا لِأنّ التّخصيصَ بَيانٌ لِلمُرادِ بالعامِّ، وتأخيرُ البَيانِ عن وقتِ العملِ مُمْتَنِعٌ.

وَإِنْ كَانَ كُلُّ عَامًّا مِنْ وَجْهٍ فَالتَّرْجِيحُ.

🌉 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

(وَ) الأَصَحُّ: أنه (إِنْ كَانَ كُلُّ) مِن المُتَعارِضَيْنِ (عَامًّا مِنْ وَجْهِ) خاصًّا مِن وجهِ (فَالتَّرْجِيحُ) بينَهما مِن خارِجٍ واجِبٌ؛ لِتَعادُلِهما، ١ ـ تَقارَنا، ٢، ٣ ـ أو تَأَخَّرَ أحدُهما، ٤ ـ أو جُهِلَ تاريخُهما.

وقالَتِ الحنَفيّةُ: المُتَأَخِّرُ ناسِخٌ لِلمُتَقَدِّم.

مِثَالُ ذلك : خبرُ البُخارِيِّ : «مَن بَدَّلَ دِينَه فَاقْتُلُوه»، وخبرُ «الصَّحيحَيْنِ» : «أَنه يَظْلِيَّ نَهَىٰ عن قَتْلِ النِّسَاءِ»، فالأوّلُ : ١ ـ عامٌّ في الرِّجالِ والنِّسَاءِ ٢ ـ خاصٌّ بأهلِ الرِّدةِ، والثّاني : ١ ـ خاصٌّ بالنِّسَاءِ ٢ ـ عامٌّ في الحَرْبِيّاتِ والمُرْتَدّاتِ.

وقد تَرَجَّحَ الأوّلُ بقِيامِ القَرينةِ على اخْتِصاصِ الثّاني بسَبَبِه، وهو: الحَرْبِيّاتُ.

* *

[﴿] تعلینات علیا الوصول ﴿ تَوَلَّمُ النَّانِی بِسَبَبِهِ ، وهو : قُولُه : (وقد تَرَجَّحَ الأَوَّلُ بِقِیامِ القَرینةِ علیٰ اخْتِصاصِ الثّانیِ بِسَبَبِهِ ، وهو : الحَرْبِیّاتُ) غیرُ موجودٍ فی نُسْخةِ الظّاهِریّةِ (ق ۱۰۵ ب).

المُطْلَق وَالمُقَيَّدُ

المُخْتَارُ : أَنَّ المُطْلَقَ : مَا دَلَّ عَلَىٰ المَاهِيَّةِ بِلَا قَيْدٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ المُطْلَق وَالمُقَتَّدُ ﴾

أي هذا مَبْحَثُهُما ، والمُرادُ : اللَّفظُ المُسمَّى بهما

(المُخْتَارُ : أَنَّ «المُطْلَقَ») _ ويُسَمَّىٰ : «اسْمَ جِنْسٍ» كما مَرَّ _ : (مَا) أي لفظٌ (دَلَّ عَلَىٰ المَاهِيَّةِ بِلَا قَيْدٍ) مِن وَحْدةٍ وغيرِها ، فهو كُلِّيُّ.

وقيلَ : ما دَلَّ على شائِعٍ في جنسِه ، وقائِلُه تَوَهَّمَه النّكرةَ غيرَ العامّةِ ، واحْتَجَّ لذلك : بأنّ الأمرَ بالماهِيّةِ _ كالضّربِ مِن غيرِ قَيْدٍ _ أمرٌ بجُزْئيٍّ مِن جُزْئيَّاتِها : كالضّربِ بسَوْطٍ أو عصًا أو غيرِ ذلك ؛ لأنّ الأحكامَ الشّرعيّةَ إنّما تُبْنَى غالبًا على الجُزْئيّاتِ ، لا على الماهِيّاتِ المَعقولةِ ؛ لإسْتِحالةِ وُجُودِها في الخارج .

ويُرَدُّ : بأنّها إِنّما يَسْتَحِيلُ وُجُودُها كذلكَ مُجرَّدةً ، لا مُطْلَقًا ؛ لِأَنّها تُوجَدُ بوُجُودِ جُزْئيِّ لها ؛ لِأَنّها جُزْؤُه ، وجُزْءُ الموجودِ موجودٌ.

فالأمرُ بالماهِيّةِ أَمْرٌ بإِيجادِها في ضِمْنِ جُزْئيِّ لها ، لا أَمْرٌ بجُزْئيِّ لها.

وقيلَ : الأمرُ بها أمرٌ بكلِّ جُزْئيِّ منها ؛ لِإِشْعارِ عدمِ التّقييدِ بالتّعميمِ .

وقيلَ : هو إِذْنٌ في كلِّ جُزئيٍّ أن يُفْعَلَ.

ويَخْرُجُ عنِ العُهْدةِ بواحدٍ.

ه تعلقات على غاية الوصول ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَالْمُرَادُ اللَّفْظُ المُسمَّىٰ بِهِما ﴾ غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٥ ب) . قوله : (المُخْتَارُ أَنَّ المُطْلَقَ ويُسمَّىٰ اسْمَ جِنْسِ كما مَرَّ مَا أي لفظٌ دَلَّ عَلَىٰ المَاهِيَّةِ

......

بِلَا قَيْدٍ) إلىٰ قولِه : (ويَخْرُجُ عنِ الْعُهْدةِ بُواحدٌ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٥ ب _ ١٠٦ ب) بَدَلَه :

«(المُخْتَارُ: أَنَّ المُطْلَقَ) ويُسَمَّى : «اسْمَ جِنْسٍ» كما مَرَّ (ما) أي لفظٌ (دَلَّ على شائِعٍ) ولو مُنَنَّى أو مجموعًا (في جِنْسِه) فهو النَّكِرَةُ الَّتي لا عُمُومَ فيها ، وعلى هذا ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه ، وخَرَجَ : ما دَلَّ على شائِعِ في نوعِه : كـ «مَرَقَبَةٍ مُؤْمِنةٍ».

واخْتارَ «الأصلُ» _ تَبَعًا لِلغَزاليِّ _ : أَنَّ المُطْلَقَ هو الدَّالُّ على الماهِيّةِ بلا قَيْدٍ أي مِن وَحْدَةٍ وغيرِها، فهو غيرُ النَّكِرةِ، والفرقُ بينَهما اعْتِباريٌّ؛ لأنه إِنِ اعْتُبِرَ في اللَّفظِ دَلالتُه على الماهِيّةِ بلا قَيْدٍ فمُطْلَقٌ، أو مع قَيْدِ الوَحْدةِ الشَّائِعةِ فنكِرةٌ، وعليه فالوَحْدةُ في المُطْلَقِ ضَرُوريّةٌ؛ إِذْ لا وُجُودَ لِلماهِيّةِ المطلوبةِ بأقلَّ مِن واحِدٍ.

وقيلَ: المُطْلَقُ قِسْمانِ: ١ ـ واقِعٌ في الإِنْشاءِ: كقولِه تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَامُرُكُمْ أَنْ تَذَبَكُواْ بَقَرَةً ﴾ ، ٢ ـ وواقِعٌ في الخَبَرِ: كـ «مَرَأَيْتُ رَجُلًا» ، وعلى الأوّلِ يُحْمَلُ كلامُ «الأصلِ» ، وعلى الثّاني كلامُ ابْنِ الحاجِبِ.

وإِذا ثَبَتَ أَنَّ المُطْلَقَ : ما دَلَّ على شائِع في جِنْسِه (فالأمرُ بالماهِيّةِ) : كالضَّرْبِ مِن غيرِ قَيْدٍ (أَمرُ بجُزْئيِّ) مِن جُزْئِيّاتِها : كالضَّرْبِ بسَوْطٍ أو عَصًا أو غيرِ ذلك ؛ لأنّ الأَحْكامَ الشّرعيّةَ إِنّما تُبْنَى غالِبًا على الجُزْئيّاتِ ، لا على الماهِيّاتِ المعقولةِ .

وما علّل به : مِن أنّ المقصود الوُجُودُ ولا وجودَ لِلماهِيّةِ ، وإِنّما يُوجَدُ جُزْئِيّاتُها ، فيكونُ الأمرُ بها أمرًا بجُزْئيِّ لها رُدَّ : بأنّ الماهِيّةَ وإِن لم تُوجَدْ في الخارِج مُجرَّدةً لكنّها تُوجَدُ فيه بوُجُودِ جُزْئيِّ لها ؛ لأنّها جُزْؤُه ، وجُزْءُ الموجودِ موجودٌ ، أي فالأمرُ بالماهِيّةِ أمرٌ بإيجادِها في ضِمْنِ جُزْئِيِّ لها ، لا أمرٌ بجُزْئِيِّ لها ، وأنت خبيرٌ بأنه لا يَلزَمُ مِن وُجُودِها في ضِمْنِ جُزْئِيِّ لها ، لا أمرٌ بجُزْئِيِّ لها ، فهو أمرٌ بجُزْئيِّ لها ؛ لِما مَرَّ . في ضِمْنِ جُزْئِيِّ لها ؛ لِما مَرَّ الإيجادِها في ضِمْنِه ، فهو أمرٌ بجُزْئيِّ لها ؛ لِما مَرَّ .

وقُيلَ : الأمرُ بها أمرٌ بكُلِّ جُزْئيِّ منها ؛ لإِشْعارِ عَدَمِ التّقييدِ بالتّعميمِ .

وقيلَ : هو إِذْنٌ في كُلِّ جُزْئيِّ أن يُفْعَلَ ، ويَخْرُجُ عنَ العُهْدَةِ بواحِدٍ» . اهـ

وَالمُطْلَقُ وَالمُقَيَّدُ كَالْعَامِّ وَالخَاصِّ، وَأَنَّهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِنِ اتَّحَدَ حُكْمُهُمَا وَسَبَبُهُ وَكَانَا مُثْبَتَيْنِونَسَبُهُ وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وعلى المُخْتارِ: اللَّفظُ في المُطْلَقِ والنَّكرةِ واحِدٌ، والفَرْقُ بينَهما بالاِعْتِبارِ: ١ ـ إِنِ اعْتَبِرَ في اللَّفظِ دَلالتُه على الماهِيّةِ بلا قَيْدٍ يُسمَّى : «مُطْلَقًا» و «اسْمَ جِنْسٍ» أيضًا كما مَرَّ، ٢ ـ أو معَ قَيْدِ الشُّيُوعِ يُسمَّى : «نَكِرَةً».

والقائلُ بالثّاني يُنْكِرُ اعتِبارَ الأوّلِ في مُسمَّىٰ «المُطلَقِ».

SE

(وَالمُطْلَقُ وَالمُقَيَّدُ كَالْعَامِّ وَالحَاصِّ) فيما مَرَّ: فما يُخَصُّ به العامُّ يُقَيَّدُ به المُطْلَقُ ، وما لا فلا ؛ لِأنّ المُطْلَقَ عامٌّ مِن حيثُ المعنى ، فيَجُوزُ تقييدُ الكتابِ ١ ـ به ٢ ـ وبالكتابِ ، وتقييدُهما ١ ـ بالقياسِ ، ١ ـ به ٢ ـ وبالكتابِ ، وتقييدُهما ١ ـ بالقياسِ ، ٢ ، ٣ ـ والمَفْهُومَيْنِ ، ٤ ـ وفعلِ النّبيِّ ﷺ ، ٥ ـ وتقريرِه ، بخِلافِ ١ ـ مَذهَبِ الرّاوِي ، ٢ ـ وذِكْرِ بعضِ جُزئيّاتِ المُطْلَقِ على الأصحِّ في غيرِ مفهومِ المُوافَقةِ . الرّاوِي ، ٢ ـ وذِكْرِ بعضِ جُزئيّاتِ المُطْلَقِ على الأصحِّ في غيرِ مفهومِ المُوافَقةِ .

(وَ) يَزِيدُ المُطلَقُ والمُقَيَّدُ (أَنَّهُمَا فِي الْأَصَحِّ :

١ _ إِنِ اتَّحَدَ حُكْمُهُمَا وَسَبَبُهُ) أي سببُ حكمِهما (١ _ وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ) ١ _ أَمرَيْنِ

___________________________ تعليقات على غاية الوصول الله على أله على المُطْلَقِ والنّكرةِ واحِدٌ) إلى قولِه : (والقائلُ بالثّاني يُنْكِرُ اعتِبارَ الأوّلِ في مُسمَّىٰ المُطلَقِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٦ ب).

قوله : (إِنِ اتَّحَدَ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ٨٢ أ) : «إِنِ اتَّفَقَ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (وَسَبَبُهُ أَي سببُ حكمِهما) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٦ ب) والنُّسْخةِ

كانا : كأن يُقالَ في كَفّارةِ الظّهارِ في مَحلِّ : «أَعتِقْ رَقَبَةً» + وفي آخَرَ : «أَعْتِقْ رَقبةً مُؤْمِنةً» ، ٢ _ أو غيرَهما : نحوُ : «تُجْزِئُ رَقبةٌ مُؤْمِنةٌ» + «تُجْزِئُ رَقبةٌ» ، ٣ ، ٤ _ أو أحدُهما أمرٌ والآخَرُ خَبَرٌ : نحوُ : «تُجزِئُ رَقبةٌ مُؤمِنةٌ» + «أَعْتِقْ رَقبةٌ» .

(١ _ فَإِنْ تَأَخَّرَ المُقَيَّدُ) : بأن عُلِمَ تَأَخُّرُه (عَنْ) وقتِ (الْعَمَلِ بِالمُطْلَقِ نَسَخَهُ) أي المُطْلَقَ بالنِّسْبةِ إلى صِدْقِه بغيرِ المُقيَّدِ.

(٢ _ وَإِلَّا) : ١ _ بأنْ تَأَخَّرَ المُقيَّدُ عن وقتِ الخِطابِ بالمُطلَقِ دُونَ العملِ ، ٢ ، ٣ _ أو تَأخَّرَ المُطْلَقُ عنِ المُقيَّدِ مُطْلَقًا ، ٤ _ أو تَقارَنا ، ٥ _ أو جُهِلَ تاريخُهُما (قَيَّدَهُ) أي المُطْلَقَ ؛ جَمْعًا بينَ الدِّليلَيْنِ .

وقيلَ : المُقَيَّدُ يَنْسَخُ المُطْلَقَ إِذا تَأَخَّرَ عن وقتِ الخِطابِ به كما لو تَأَخَّرَ عن وقتِ الخِطابِ به كما لو تَأَخَّرِ عن وقتِ العَمَلِ به ؛ بجامِعِ التَّأَخُّرِ .

وقيلَ : يُحْمَلُ المُقَيَّدُ على المُطْلَقِ : بأن يُلْغَى القيدُ ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ المُقَيَّدِ ذِكْرٌ

هِ تعليقات على عاية الوصول هِ المُثَنِّتُ مِن بقيَّةِ النَّسَخ . وَسَبَبُهُما) أي سَبَبُ حُكْمِهما» ، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النَّسَخ .

قوله : (أو غيرَهما نحوُ تُجْزِئُ رَقبةٌ مُؤْمِنةٌ إلخ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠٦

ب) : «أو غيرَهما نحو : «تُجْزِئُ رَقبةٌ مُؤْمِنةٌ) «أَعْتِقْ رَقبةً) :

العفره المختجزي منته اعتق نبتاكات

قوله: (إلى ماصَدَقِه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٦ ب): «إلى ماصَدَقِه»: الماصلة، وكذا في مُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٠٦)، وفي النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٩٣٧٠٦: «إلى ماصِدْقِه» بشَطْبِ «ما» : آلهَ المَّامِّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ الأَزْهَريَّةِ رقم ٩٣٧٠٦: «إلى ماصِدْقِه» بشَطْبِ «ما» : آلها صَدِيرُ «شرحِ المَحَلِّي».

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُثْبَتًا وَالْآخَرُ خِلَافَهُ قُيِّدَ المُطْلَقُ بِضِدِّ الصَّفَةِ، وَإِلَّا قُيِّدَ بِهَا فِي الْأَصَحِّ،اللَّصَحِّ،اللَّاصَحِّ،اللَّاصَحِّ،اللَّاصَحِّ، اللَّاصَحِّ، اللَّاصَحِّ، الْ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لِجُزْئِيٍّ مِن المُطْلَقِ فلا يُقَيِّدُه ، كما أنّ ذِكْرَ فَرْدٍ مِن العامِّ لا يُخَصِّصُه .

قُلْنا : الفَرْقُ بينَهما : أنّ مَفْهُومَ القَيْدِ حُجّةٌ ، بخِلافِ مفهومِ اللَّقَبِ الَّذي ذِكْرُ فَرْدٍ مِن العامِّ منه كما مَرَّ .

N

(٢ _ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُثْبَتًا) ١ _ أمرًا ٢ _ أو خَبَرًا (وَالْآخَرُ خِلَافَهُ) ١ _ نَهيًا ٢ _ أو خَبَرًا (وَالْآخَرُ خِلَافَهُ) ١ _ نَهيًا ٢ _ أو نَفْيًا : نحوُ : ١ _ «أَعْتِقْ رَقَبةً + لا تُعْتِقْ رَقَبةً كافِرةً» ، ٢ _ «أَعْتِقْ رَقَبةً لا تُعْتِقْ رَقَبةً كافِرةً» ، ٤ _ «تُجزِئُ رَقبةٌ لا تُحْزِئُ رَقبةٌ كافرةٌ» ، ٤ _ «تُجزِئُ رَقبةٌ مُؤْمِنةٌ + لا تُحْزِئُ رَقبةٌ » (قُيِّدَ المُطْلَقُ بِضِدِّ الصِّفَةِ) في المُقَيَّدِ ؛ لِيَجْتَمِعا ، فيُقَيَّدُ في المُقَيَّدِ ؛ لِيَجْتَمِعا ، فيُقَيَّدُ في المُثالَيْنِ الأوّلَيْنِ بالإِيمانِ ، وفي الأَخِيرَيْنِ بالكُفْرِ .

(٣ ـ وَإِلّا) : ١ ـ بأن كانا مَنْفِيَيْنِ ، ٢ ـ أو مَنْهِيَيْنِ ، ٣ ـ أو أحدُهما مَنْفِيًّا والآخَرُ مَنْهِيًّا : نحوُ : ١ ـ (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَبٍ + لا يُجزِئُ عِنْقُ مُكاتَبٍ كافرٍ » ، ٢ ـ (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَبٍ كافرٍ » ٢ ـ (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَب كافرٍ ٢ ـ (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَب كافرٍ ٢ ـ (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَب كافرٍ + لا تُعْتِقْ مُكاتَبًا كافِرًا » (قُيَّدَ) + لا تُعْتِقْ مُكاتَبًا كافِرًا » (قُيَّدَ) المُطْلَقُ (بِهَا) أي بالصِّفةِ (فِي الْأَصَحِّ) مِن الخِلافِ في حُجِيَّةِ مَفْهُومِ المُخالَفةِ .

قوله : (لا يُجْزِئُ عِنْقُ مُكاتَبِ كافِرٍ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ٧٧ أ) : «لا يُجْزِئُ مُكاتَبٌ كافِرٌ» ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤٠٣) ، والمُثْبَتُ مِن بَقِيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه بَقِيّةُ الطَّبَعاتِ . وَهِيَ خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَإِنِ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا أَوْ سَبَبُهُمَا وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُقَيَّدٌ بِمُتَنَافِيَيْنِ أَوْ كَانَ أَوْلَىٰ بِأَحَدِهِمَاكانَ أَوْلَىٰ بِأَحَدِهِمَا

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : يُعْمَلُ بالمُطْلَقِ ؛ بِناءً على عدمٍ حُجِّيةِ المفهومِ .

(وَهِيَ) أي المَسألةُ حِينَئذِ (خَاصٌّ وَعَامٌّ)؛ لِعُمُومِ المُطلَقِ في سِياقِ النّفيِ الشّامِلِ لِلنّهي، ويكونُ المُقَيَّدُ مُخصِّصًا، لا مُقَيِّدًا.

وقَوْلي : «وَإِنْ كَانَ» إلىٰ قولي : «في الأُصَحِّ» أَعَمُّ ممّا عَبَرَ به.

(٢ _ وَإِنِ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا) معَ اتِّحادِ سببِهما : كما في قولِه تعالىٰ ١ _ في التَّيَمُّمِ : ﴿ فَالْمَسَحُواْ بِوُجُوهِكُمُ وَأَيْدِيكُم ﴾ ، ٢ _ وفي الوُضُوءِ : ﴿ فَالْغْسِلُواْ وَجُوهِكُمُ وَأَيْدِيكُم ﴾ ، ٢ _ وفي الوُضُوءِ : ﴿ فَالْغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ وَالْيَدِيكُم ﴾ ، وسَبَبُهُما : الحَدَثُ معَ القِيامِ إلى الصّلاةِ أو نحوها ، واخْتِلافُ الحكمِ مِن مَسْحِ المُطْلَقِ وغَسْلِ المُقَيَّدِ بالمِرْفَقِ ظاهِرٌ ؛ إِذِ المسحُ خِلافُ الغَسْلِ .

(٣ ـ أَوِ) اخْتَلَفَ (سَبَبُهُمَا) مَعَ اتِّحادِ حَكَمِهِما (١ ـ وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُقَيَّدٌ) في مَحلَّيْنِ (بِمُتَنَافِيَيْنِ) : كما في قولِه تَعالىٰ ١ ـ في كَفّارةِ الظِّهارِ : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ . ٢ ـ وفي كَفّارةِ القَتْلِ : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ .

(٢ _ أَوْ) كَانَ ثُمَّ مُقَيَّدٌ كَذَلَكَ و(كَانَ) المُطلَقُ (أَوْلَىٰ) بِالتَّقْيِيدِ (بِأَحَدِهِمَا)

قوله : (أَعَمُّ ممّا عَبَّرَ) أي الأَصلُ (به) وهو : (وَإِن كانا مَنْفِيَّيْنِ فقائِلُ المفهومِ يُقَيِّدُه به، وهي خاصٌّ وعامٌّ، وإِن كانَ أحدُهما أمرًا والآخَرُ نَهْيًا فالمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بضِدِّ الصّفةِ».

قوله : (واخْتِلافُ الحكمِ مِن مَسْحِ المُطْلَقِ) إلىٰ قولِه : (إِذِ المسحُ خلافُ الغَسْلِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٠٧ أ). ﴾ المطلق والمقيد ﴾

قُيِّدَ قِيَاسًا فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

مِن الآخَرِ مِن حيثُ القِياسُ: كما في قولِه تعالى ١ ـ في كفّارةِ اليَمينِ: ﴿ فَصِيبَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِرٌ ﴾ ، ٢ ـ وفي كفّارةِ الظِّهارِ: ﴿ فَصِيبَاهُ شَهْ رَيْنِ مُتَسَابِعَيْنِ ﴾ ، ٣ ـ وفي صومِ التَّمَتُّعِ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِرِ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۗ ﴾ .

(قُيِّدَ) المُطْلَقُ بالمُقَيَّدِ، أَيْ: حُمِلَ عليه (قِيَاسًا فِي الْأَصَحِّ)، فلا بُدَّ مِن جامِع بينَهما، وهو في المِثالِ الأوّلِ: مُوجِبُ الطُّهْرِ، وفي الثّاني: حُرْمَةُ سببِهما مِن النَّهارِ والقَتْلِ، وفي النّالِثِ: النّهيُ عنِ اليَمينِ والظّهارِ، فحَمْلُ المُطْلَقِ فيه على كَفّارةِ الظّهارِ في التّتابُع أَوْلَىٰ مِن حَمْلِه على صومِ التّمَتُّعِ في التّفريقِ؛ لِاتّحادِهما في الجامِع، والتّمثيلُ به إنّما هو على قولٍ قديمٍ.

وقيلَ : يُحْمَلُ عليه في الأَوَّلَيْنِ لفظًا : أي بمُجَرَّدِ وُرُودِ اللَّفظِ المُقَيَّدِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى جامِعٍ.

وقيلَ : لا يُحْمَلُ عليه في الثَّالِئةِ ؛ بِناءً على أنَّ الحملَ لفظيٌّ.

وقالَ الحَنَفيُّ: لا يُحْمَلُ عليه؛ لِإخْتِلافِ ١ _ الحكمِ ٢ _ أوِ السّببِ، فيَبْقَى المُطْلَقُ على إطْلاقِه.

أمّا إِذا كَانَ ثُمَّ مُقَيَّدٌ في مَحلَّيْنِ بمُتَنافِيَيْنِ ولم يَكُنِ المُطْلَقُ في ثالِثٍ أَوْلَى بالتقييدِ بأحدِهما مِن حيثُ القِياسُ ـ : ١ ـ كما في قولِه تعالى في قضاءِ رَمَضانَ :

[﴿] تعليقات على غاية الوصول ﴿ تَعَلَّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ النَّسُخِ الْأَزْهَرِيَّةِ : ﴿ فِي الْأُولَيَيْنِ ﴾ . قوله : (في الأُولَيَيْنِ ﴾ .

قوله : (وُرُودِ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٥٠٢ (قَ ٨٢ ب) : «وُجُود» بالجيمِ بَدَلَ الرَّاءِ : ابيبيرده جواللنِّظ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٨٧) ، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النَّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٠٥).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ فَعِدَّةٌ مُّنْ أَيَّامٍ أُخَرُ ﴾ ، ٢ ـ وفي كَفّارةِ الظّهارِ : ﴿ فَصِيَا مُ شَهَى رَبْنِ مُتَا اِبِعَيْنِ ﴾ ، ٣ ـ وفي صومِ التَّمَتُّعِ ما مَرَّ ـ فيَبْقَى المُطْلَقُ على إِطْلاقِه ؛ لِامْتِناعِ تَقْبِيدِه ١ ـ بهما ؛ لِتنافِيهِما ، ٢ ـ وبواحِدٍ منهما ؛ لِانْتِفاءِ مُرَجِّحِه ، فلا يَجِبُ في قضاءِ رَمَضانَ تَتابُعُ ولا تَفريقٌ .

والتّرجيحُ مِن زِيادَتي.

٤ ـ ولوِ اخْتَلَفَ سببُهما وحكمُهُما : ١ ـ كتَقييدِ الشَّاهِدِ بالعَدالةِ ٢ ـ وإِطْلاقِ الرَّقبةِ في الكَفَّارةِ لم يُحْمَلِ المُطْلَقُ على المُقَيَّدِ اتِّفاقًا ، وقيلَ : على الرَّاجِحِ .



الظَّاهِرُ وَالمُؤَوَّلُ

الظَّاهِرُ: مَا دَلَّ دَلَالَةً ظَنَّيَّةً.

﴿ الظَّاهِ رُ وَالمُؤَوَّلُ ﴾

أى هذا مَبْحَتْهُما

(«الظَّاهِرُ») ١ ـ لغة : الواضِحُ ، ٢ ـ واصْطِلاحًا : (مَا دَلَ) على المَعنَى (دَلَالَةٌ ظَنَيَّةً) أي : راجِحةً بوَضْعِ ١ ـ اللّغةِ ٢ ـ أو الشّرعِ ٣ ـ أو العُرْفِ ، فيَحْتَمِلُ غيرَ ذلك المَعْنَى مَرْجُوحًا كما مَرَّ أوائِلَ الكتابِ الأوّلِ : ١ ـ كـ (اللّسَدِ» : راجِحٌ في الحَيَوانِ المُفْتَرِسِ لُغةً ، مَرْجُوحٌ في الرَّجُلِ الشُّجاعِ ، ٢ ـ و (الصّلاةِ) : راجِحةٌ في الحَيوانِ المُفْتَرِسِ لُغةً ، مَرْجُوحٌ في الرَّجُلِ الشُّجاعِ ، ٢ ـ و (الصّلاةِ) : راجِحةٌ في ذاتِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ شرعًا ، مرجوحةٌ في الدُّعاءِ المَوضوعةِ له لُغةً ، ٣ ـ و (الغائِطِ» : راجِحةٌ في الخارِجِ المُسْتَقْذَرِ عُرْفًا ، مرجوحٌ في المَكانِ المُطْمَئِنِ المُوضوع له لُغةً .

وخَرَجَ ١ ـ المُجْمَلُ؛ لِتَساوِي الدَّلالةِ فيه، ٢ ـ والمُؤَوَّلُ؛ لأنه مرجوحٌ، ٣ ـ و النَّصُّ : كـ (ريدٍ » ؛ لِأنّ دَلالتَه قطعيّةٌ.

(M)

(وَ «التَّأْوِيلُ» : حَمْلُ الظَّاهِرِ عَلَىٰ المُحْتَمَلِ المَرْجُوحِ).

ا تعليقات على غاية الوصول ا الم

قوله : (لُغةً الواضِحُ واصْطِلَاحًا) غَيْرُ مُوجُودٍ فَي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٠٨ أ). قوله : (المُجْمَلُ لِتَساوِي الدَّلالةِ فيه والمُؤَوَّلُ لأنه مرجوحٌ و) غيرُ مُوجودٍ في *ختراظًاه "ترات مرد أ)

نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٨ أ).

قوله : (عَلَىٰ المُحْتَمَلِ) بفتح الميم الثانية أي : على المعنى الذي يحتمله اللفظ.

فَإِنْ حُمِلَ لِدَلِيلِ فَصَحِيحٌ ، أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلًا فَفَاسِدٌ ، أَوْ لَا لِشَيْءِ فَلَعِبٌ .

وَالْأَوَّلُ : قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ : كَتَأْوِيلِ «أَمْسِكْ» بِـ « ابْتَدِئ » فِي المَعِيَّةِ ، 🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١ _ (فَإِنْ حُمِلَ) عليه (لِدَلِيل فَصَحِيحٌ) الحملُ.

٢ ــ (أَوْ لِمَا يُظَنُّ دَلِيلًا) وليسَ دليلًا في الواقِع (فَفَاسِدٌ).

٣ _ (أَوْ لَا لِشَيْءِ فَلَعِبٌ) ، لا تأويلٌ .

N

(وَالْأُوَّلُ) _ أي «التّأويلُ» _ قِسْمانِ:

١ _ (﴿ قَرِيبٌ ﴾) يَتَرَجَّحُ على الظَّاهِرِ بأَدْنَىٰ دليلِ : نحوُ : ١ _ ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ﴾ أي : عَزَمْتُم على القِيامِ إليها، ٢ _ ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ أي : أَرَدْتَ قِر اءتَه .

٢ _ (وَ «بَعِيدٌ») لا يَتَرَجَّحُ على الظَّاهِرِ إلَّا بأَقْوَىٰ منه:

(١ - كَتَأْوِيل) الحنَفيّةِ («أَمْسِكْ») - مِن قولِه ﷺ لِغَيْلانَ لمّا أَسْلَمَ على عَشْرِ نِسْوةٍ : «أَمْسِكْ أَرْبَعًا ، وفارِقْ سائِرَهُنّ » _ (بِه ابْتَدِئْ) نِكاحَ أربع مِنهُنّ » بقيدٍ زِدْتُه بقولي : (فِي المَعِيَّةِ) أي فيما إِذا نَكَحَهُنَّ مَعًا ؛ لِبُطلانِه كالمُسْلِمِ ، بخِلافِ نِكاحِهِنّ مُرتَّبًا، فيُمْسِكُ الأربعَ الأُوائِلَ.

[&]amp; تعليقات على غاية الوصول &— قوله : (فصَحِيحٌ الحملُ) مُضبوطٌ في نُسْخة ِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٠٨ ب) بتنوينِ «صحيحٌ» ورَفْع «الحَمْلُ» على أنه فاعِلٌ: نَصْحَيْعُ المُعْلِدُ.

قوله : (بَقيدٍ زِدْتُه بقولي فِي المَعِيَّةِ أي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠٨ ر).

وَ ﴿ سِتِّينَ مِسۡكِينَاۚ ﴾ بِـ « سِتِّينَ مُدًّا » ، وَ « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتْ » بِـ « الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ » ، وَ « ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » بِـ « التَّشْبِيهِ » .

المرح لب الأصول على المرح لب الأصول على المرح لب الأصول

وَوَجْهُ بُعْدِه : أَنَّ المُخاطَبَ بِمَحَلِّه _ وهو : «أَمْسِكْ» _ قريبُ عَهْدِ بِالإِسْلامِ لَم يَسْبِقْ له بَيانُ شُرُوطِ النّكاحِ ١ _ معَ حاجَتِه إلىٰ ذلك ، ٢ _ ولم يُنْقَلْ تجديدُ نِكاحٍ منه ولا مِن غيرِه ممّن أَسْلَمَ معَ كَثْرَتِهم وتَوَفُّرِ دَواعِي حَمَلةِ الشّرعِ علىٰ نَقْلِه لَو وَقَعَ .

(٢ - وَ) كتأويلِهم (﴿ سِتِينَ مِسْكِيناً ﴾) مِن قولِه تعالى : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِيناً ﴾ (بِـ ﴿ سِتِينَ مِسْكِيناً ﴾ (مِهو : سِتُون مُشَاء) مَدًا ، فيجُوزُ إِعْطاؤُه لِمسكينٍ واحدٍ في سِتِينَ يومًا ، كما يجوزُ إِعْطاؤُه لِسِتِين مِسكينًا في يومٍ واحدٍ ؛ لِأنّ القصدَ بإعطائِه : دَفْعُ الحاجةِ ، ودَفْعُ حاجةِ الواحِدِ في ستِين يومًا كدَفْع حاجةِ الواحِدِ في ستِين يومًا كدَفْع حاجةِ الواحِدِ في ستِين يومًا كدَفْع حاجةِ السِّين في يومٍ واحدٍ .

وَوَجْهُ بُعدِه : أنه اعْتُبِرَ فيه ما لم يُذْكَرْ مِن المُضافِ، وأُلْغِيَ فيه ما ذُكِرَ مِن عَدَدِ المُساكِينِ الظّاهرِ قصدُه؛ ١ ـ لِفَضْلِ الجَماعةِ، ٢ ـ وبَرَكَتِهِم، ٣ ـ وتَظافُرِ قُلُوبِهم على الدُّعاءِ لِلمُحْسِنِ.

SE SE

(٣ ـ وَ) كتأويلِهِم خَبَرَ أبي داوُدَ وغيرِه : («لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتْ) ـ أي الصّيامَ ـ «مِن اللّيلِ» (بِه الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ») ؛ لِصِحّةِ غيرِهِما بِنِيّةٍ مِن النّهارِ عندَهُم . وَجُهُ بُعْدِه : أنه قَصْرٌ لِلعامِّ النَّصِّ في العُمُومِ على نادِرٍ ؛ لِنُدْرَةِ القَضاءِ والنَّذْرِ . وَوَجْهُ بُعْدِه : أنه قَصْرٌ لِلعامِّ النَّصِّ في العُمُومِ على نادِرٍ ؛ لِنُدْرَةِ القَضاءِ والنَّذْرِ .

(٤ ـ وَ) كتأويلِ أبي حنيفةَ خبرَ ابْنِ حِبّانَ وغيرِه : («ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ») بالرّفعِ والنّصبِ (بِـ«ـالتّشْبِيهِ») أي : مِثْلُ ذَكاتِها أو كذَكاتِها، فالمُرادُ : الجَنينُ

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الحَيُّ ؛ لِحُرمةِ المَيِّتِ عندَه ، وأُحَلُّه صاحِباه كالشَّافِعيِّ .

وَوَجْهُ بُعدِه : ما فيه مِن التقديرِ المُستَغْنَىٰ عنه ، ووَجْهُ اسْتِغْنائِه عنه ١ ـ علىٰ رِوايةِ الرَّفعِ ـ وهي المحفوظةُ ـ : أن يُعْرَبَ «ذَكاةُ الجنينِ» خَبَرًا لِما بعدَه أيْ : «ذَكاةُ أُمِّ الجنينِ ذَكاةٌ له» ، ٢ ـ وعلىٰ رِوايةِ النّصبِ ـ إِنْ ثَبَتَتْ ـ : أَنْ يُجْعَلَ علىٰ الظَّرْفيّةِ أَيْ : «ذَكاةُ الجنينِ حاصِلةٌ وقتَ ذَكاةِ أُمِّه» ، فالمُرادُ : الجنينُ المَيِّتُ ، وأنّ ذَكاةَ أُمِّه النّي أَحَلَّنُها أَحَلَّنُه تَبَعًا لها .

* *** *

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿

قوله: (الجَنينُ الحَيُّ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٨٨) ودارِ الضِّياءِ (ص٤٦٤) ودارِ الفتحِ (ص٤٠٨) بل وجميعِ الطَّبَعاتِ: «بالجنينِ: الحيُّ»، وهو أيضًا تعبيرُ «شرحِ المَحَلِّيِّ»، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ، والخَطْبُ سَهْلٌ.

قوله : (أَنْ يُجْعَلَ) في نَشْخةٍ الظَّاهِريّةِ (ق ١٠٩ أ) : «أَن تُجْعَلَ»ِ.

قوله: (حاصِلةٌ وقتَ ذَكاةِ أُمِّه فالمُرادُ الجنينُ المَيِّتُ وأَنَّ ذَكاةَ أُمِّه الّتي أَحَلَّتُها أَحَلَّتُه تَبَعًا لها) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٨٨): «حاصِلةٌ وقتَ ذَكاةِ أُمِّه الّتي أَحَلَّتُها، فالمُرادُ: الجنينُ المَيِّتُ وأنّ ذَكاةَ أُمِّه أَحَلَّتُه تَبَعًا لها»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٠٩).

﴾ المجمل ﴾ ————— ٩١ المجمل المحمل الم

المُجْمَــُلُ

﴿المُجْمَـلُ﴾

(«المُجْمَلُ» : مَا لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ) مِن ١ ـ قولٍ ٢ ـ أو فعلٍ : كَقِيامِه ﷺ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ بلا تَشَهُّدٍ ؛ لِاحْتِمالِهِ ١ ـ العَمْدَ ٢ ـ والسَّهْوَ.

وخَرَجَ ١ _ المُهْمَلُ ؛ إِذْ لا دَلالةَ له ، ٢ _ والمُبَيَّنُ ؛ لاِتِّضاحِ دَلالتِه .

(فَلَا إِجْمَالَ فِي الْأَصَحِّ ١ ـ فِي آيَةِ السَّرِقَةِ) وهي : ﴿وَٱلسَّـارِقُ وَٱلسَّـارِقَةُ فَٱقْطَعُوَاْ أَيْدِيَهُـمَا﴾ ١ ـ لا في اليَدِ ٢ ـ ولا في القَطْع.

وقيلَ: مُجْمَلَةٌ فيهما؛ ١ ـ لِأَنّ «اليكَ» تُطْلَقُ على العُضْوِ ١ ـ إلى الكُوعِ ٢ ـ والى الكُوعِ ٢ ـ والله المِرْفَقِ ٣ ـ وإلى المَنْكِبِ، ٢ ـ و «القَطْعَ» يُطْلَقُ ١ ـ على الإبانةِ، ٢ ـ وعلى الجَرْحِ، ولا ظُهُورَ لواحِدٍ مِن ذلكَ، وإبانةُ الشّارعِ مِن الكُوعِ مُبَيِّنةٌ لذلكَ.

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ عدمَ ظُهُورِ واحِدٍ ؛ لِأَنَّ «الْيَدَ» ظاهِرةٌ في العُضوِ إلى المَنْكِبِ ، و «القَطْعَ» ظاهِرٌ في الإبانةِ ، وإبانةُ الشَّارعِ مِن الكُوعِ دليلٌ على أنَّ المُرادَ مِن الكُلِّ البعضُ .

W

قوله: (لاِتِّضاحِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ: «لاِيضاحِ» بالياءِ، وعليه الطَّبَعاتُ، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ٩٢ أ) ورقم ٧٧٨٩٧ (ق ٦٦) وغيرِهما، وهو تعبيرُ «شرح المَحَلِّيِّ».

وَنَحْوِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُو الْمَيْتَةُ ﴾ ، وَ ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ ، وَ ﴿ رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ » ، _______ عاية الوصول إلى شرح لب الأصول ﴾

(٢ - وَ) لا في (١ - نَحْوِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُوْ ٱلْمَيْنَةُ ﴾) ٢ - كـ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُوْ ٱلْمَيْنَةُ ﴾) ٢ - كـ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُوْ ٱلْمَيْنَةُ ﴾)

وقيلَ: مُجْمَلٌ؛ إِذْ لا يَصِحُّ إِسْنادُ التّحريمِ إلى العَيْنِ؛ لأنه إنّما يَتَعَلَّقُ بالفِعْلِ، فلا بُدَّ مِن تقديرِه، وهو مُحْتَمِلٌ لِأُمُورٍ لا حاجةَ إلىٰ جميعِها، ولا مُرَجِّحَ لِبعضِها، فكانَ مُجْمَلًا.

قُلْنا : المُرَجِّحُ موجودٌ، وهو العُرْفُ ؛ فإِنّه قاضٍ بأنّ المُرادَ في الأوّلِ : تحريمُ الأَكْلِ ونحوِه . الأَكْلِ ونحوِه ، وفي الثّاني : تحريمُ التَّمَتُّعِ بوَطْءِ ونحوِه .

W

(٣ ـ وَ) لا في قولِه تعالىٰ : (﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾).

وقيلَ : مُجْمَلٌ ؛ لِتَرَدُّدِه بينَ مَسْحِ الكُلِّ والبَعْضِ ، ومَسْحُ الشَّارِعِ النَّاصِيَةَ مُبَيِّنٌ لِنَاكِيةً لَمُبَيِّنٌ لَلك .

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ تَرَدُّدَه بينَ ذلك، وإنّما هو لِمُطْلَقِ المَسْحِ الصّادِقِ بأَقَلِّ ما يَنْطَلِقُ عليه الإسْمُ وبغيرِه، ومسحُ الشّارعِ النّاصِيَةِ مِن ذلك.

(٤ ــ وَ) لا في خَبَرِ البَيْهَقيِّ وغيرِه : («رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ) وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

وقيلَ : مُجْمَلٌ ؛ إِذْ لا يَصِحُّ رَفْعُها معَ وُجُودِها حِسَّا، فلا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ ، وهو مُتَرَدِّدٌ بينَ أُمُورٍ لا حاجةَ إلى جميعِها ، ولا مُرَجِّحَ لِبعضِها ، فكانَ مُجْمَلًا .

قُلْنا : المُرَجِّحُ موجودٌ ، وهو العُرْفُ ؛ فإنَّه قاضٍ بأنَّ المُرادَ منه رَفْعُ المُؤاخَذَةِ .

وَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»؛ لِوُضُوحِ دَلَالَةِ الْكُلِّ.

(٥ ـ وَ) لا في خَبَرِ التُّرْمِذيِّ وغيرِه : (﴿ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ﴾).

وقيلَ : مُجْمَلٌ ؛ إِذْ لا يَصِحُّ النّفيُ لِنكاحِ بلا وَليِّ مَعَ وُجُودِه حِسَّا، فلا بُدَّ مِن تقديرِ شيءٍ، وهو مُتَرَدِّدٌ بينَ ١ ـ الصِّحّةِ ٢ ـ والكَمالِ، ولا مُرَجِّحَ لواحِدٍ منهما، فكانَ مُجْمَلًا.

قُلْنا: بتقديرِ تسليمِ ذلك المُرَجِّحُ لِنَفْيِ الصِّحّةِ مَوْجُودٌ، وهو قُرْبُه مِن نَفْيِ النَّاتَ ؛ إِذْ ما انْتَفَى عالله النَّانَ عَلَى عالله عنه النَّانَ عَلَى الله عنه النَّانَ عَلَى الله عنه الله عنه النَّانَ عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه النَّانَ عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه الله ع

(لِوُضُوح دَلَالَةِ الْكُلِّ) كما مَرَّ بَيانُه، فلا إِجْمالَ في شيءٍ منه.

W.

(بَلِ) الإِجْمالُ (فِي ١ _ مِثْلِ «الْقَرْءِ»)؛ لِتَرَدُّدِه بينَ ١ _ الطُّهْرِ ٢ _ والحيضِ؛ لإشْتِراكِه بينَهما، وحَمَلَه ١ _ الشَّافِعيُّ على الطُّهْرِ، ٢ _ والحَنَفيُّ على الحيضِ؛ لِما قامَ عندَهما.

(٢ _ وَ) مثلِ («النُّورِ»)؛ لأنه صالِحٌ ١ _ لِلعَقْلِ ٢ _ ونُورِ الشَّمسِ _ مَثَلًا _؛ لِتَشابُهِهِما في الإهْتِداءِ بكُلِّ منهُما.

(٣ ـ وَ) مثلِ («الجِسْمِ»)؛ لأنه صالِحٌ ١ ـ لِلسَّماءِ ٢ ـ والأرضِ ـ مَثَلًا ـ؛

ه تعليقات على غاية الوصول الله المنتخب القاف و ضَمِّها ، قوله : (الْقَرْءِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٠ أ) بفتحِ القافِ وضَمِّها ، وكُتِبَ فوقه : «مَعًا».

قوله : (مَثَلًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٠ أ).

لِتَماثُلِهما سَعَةً وعَدَدًا.

(٤ _ وَ) مثلِ («المُخْتَارِ») : كـ«ـمُنْقادٍ» ؛ لِتَرَدُّدِه بينَ ١ _ اسْمَيِ الفاعِلِ ٢ _ والمفعولِ بإِعْلالِه بقَلْبِ يائِه ١ _ الَمكْسُورةِ ٢ _ أوِ المَفْتُوحةِ أَلِفًا.

(٥ _ وَ) مثلِ (قولِه تعالى : ﴿ أَوْ يَعَفُواْ) ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقَدَةُ ٱلذِّكَاجَ ﴾ ؛ لِتَرَدُّدِه بينَ ١ _ الزَّوجِ ٢ _ والوَليِّ ، وحَمَلَه الشَّافِعيُّ على الزَّوْجِ ، ومالكُ على الوَليِّ ؛ لِما قامَ عندَهما .

(٦ ـ وَ) مثلِ قولِه تعالى : (﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾)؛ لِلجَهْلِ بمَعْناه قبلَ نُزُولِ مُبَيِّنِه، وهو : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ إلى آخِرِه، ويَسْرِي الإِجْمالُ إلى المُسْتَثْنَىٰ منه، وهو : ﴿ أُحِلَّتَ لَكُمْ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾.

(٧ _ وَ) مثلِ قولِه تعالىٰ : (﴿ الرَّسِخُونَ ﴾) مِن قولِه : ﴿ وَمَا يَعَـٰكُو تَأْوِيلَهُ وَ إِلَّا
 اللَّهُ ۖ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَا بِهِ عَ ﴾ ؛ لِتَرَدُّدِه بينَ ١ _ العطفِ ٢ _ والإبْتِداءِ ،

ه تعليفات على غاية الوصول الله عليه الله الله عليه الله الله عليه عليه الله عليه الله عليه عليه الله عليه عليه الله على الله عليه الله عليه الله على الله على الله على الله عليه الله عليه الله عليه على الله على ا

قوله في المَواضِعِ الأربعةِ : (مثلِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٠ ب).

قوله : (﴿ ٱلَّذِى بِيَدِهِ عُقَدَةُ ٱلذِكَاحِ ﴾) مكتوبٌ في نُسْخةِ الحَلَمِيِّ (ص٨٩) داخِلَ القَوْسَيْنِ ، هو في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ مكتوبٌ بالمِدادِ الأَسْوَدِ لا بالأَحْمَرِ ، فهو مِن الشَّرِحِ لا مِن المتنِ ؛ لأَنه غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ (ق ١٤ أ) والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٢٥ أ) مِن متنِ «اللَّبِّ» ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٨٦ ، ٤١٣).

قوله : (إلى آخِرِه) وهو : ﴿ وَاللَّهُمُ وَلَحْهُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَاۤ أَهِلَ لِغَيْرِاللَّهِ بِهِۦ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوٰذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَاۤ أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ . وَقَوْلِهِ ﷺ : «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خُشْبَهُ فِي جِدَارِهِ» ، وَقَوْلِكَ : «زَيْدٌ طَبِيبٌ مَاهِرٌ» ، وَ«الثَّلَاثَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ» .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

وحَمَلَه الجمهورُ على الإبتِداءِ ؛ لِما قامَ عندَهم.

(٨ - وَ) مثلِ (قَوْلِهِ ﷺ) في خَبَرِ «الصّحيحينِ» وغيرِهما: («لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خُشْبَهُ فِي جِدَارِهِ)؛ لِتَرَدُّدِ ضميرِ «جِدارِه» بين عَوْدِه ١ - إلى «اللجارِ» ٢ - أو إلى «الأَحَدِ»، وترَدَّدَ الشّافِعيُّ في المَنْعِ لذلك، والجديدُ: المنعُ؛ لِخَبَرِ الحاكمِ بإِسْنادٍ صحيحٍ في خُطْبةٍ حَجّةِ الوَداعِ: «لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مِن مالِ أخيه إلاّ ما أَعْطاه عن طِيبِ نَفْسٍ».

و ﴿ خُشْبَه ﴾ بلفظِ الجمعِ والإِضافةِ لِلضَّميرِ ، ورُوِيَ ﴿ خَشَبَةً ﴾ بالإفرادِ والتَّنوينِ . (٩ _ وَ) مثلِ (قَوْلِكَ : ﴿ زَيْدٌ طَبِيبٌ مَاهِرٌ ﴾) ؛ لِتَرَدُّدِ ﴿ ماهِرٌ ﴾ بين رُجُوعِه ١ _ إلى ﴿ طبيبٌ ﴾ ٢ _ وإلى ﴿ زيدٌ ﴾ .

(١٠ ـ وَ) مثلِ قُولِكَ : («الثَّلَانَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ»)؛ لِتَرَدُّدِ «الثَّلاثَةِ» فيه بينَ

هتليقات على غاية الوصول هـ قوله : (خُشْبَهُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٠ ب) بضَمَّ الخاءِ وسُكُونِ الشِّين : حُشْبَةٌ ، قالَ العَيْنيُّ في «عُمْدَةِ القارِي» (٩/١٣) : «تُجْمَعُ «الخَشَبَةُ» على «خَشَبِ» بفَتْحَتَيْنِ ، و «خُشْبٍ» بضَمَّ الخاءِ وسُكُونِ الشِّين ، و «خُشْبٍ» بضَمَّ تَيْنِ . . » إلخ .

قُوله: (وَخُشْبَهُ) نظيرُ ما قبلَه.

قوله في المَوْضِعَيْنِ : (مثلِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٠ ب).

قوله: (قولِكَ) مِن قولِه: «ومثلِ قولِكَ النَّلاثةُ» هو في بعضِ النُّسَخِ مكتوبٌ بالمِدادِ الأَسْوَدِ، فهو مِن الشَّرحِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٨٩)، وفي بعضِها بالمِدادِ الأَحْمَرِ، فهو مِن المتنِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٨٦، ٤١٤)؛ وهو غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ (ق ١٤ أ) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٢٥ أ) مِن متنِ «اللُّبِ».

وَالْأَصَحُّ : وُقُوعُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ المُسَمَّىٰ الشَّرْعِيَّ أَوْضَحُ مِنَ اللُّغَوِيِّ ، وَقَدْ مَرَّ ، . . .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١ _ اتِّصافِها بصِفَتَيْها ٢ _ واتِّصافِ أَجْزائِها بهما وإِن تَعَيَّنَ النَّاني ؛ نَظَرًا إلى صِدْقِ المُتَكَلَّم به ؛ إِذْ حَمْلُه على الأوّلِ يُوجِبُ كَذِبَه.

(وَالْأَصَحُّ : وُقُوعُهُ) أي المُجْمَلِ (فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)؛ لِلأَمثِلةِ السّابِقةِ منهما.

ومَنَعَه داوُدُ الظَّاهِرِيُّ ، قيلَ : ويُمْكِنُ أَن يَنْفَصِلَ عنها : بأنَّ الأوَّلَ ظاهِرٌ في الزُّوج؛ لأنه المالِكُ لِلنَّكاح، والثَّانيَ مُقْتَرِنٌ بمُفَسِّرِه، والثَّالِثَ ظاهِرٌ في الإبْتِداء، والرَّابِعَ ظَاهِرٌ في عَوْدِه إلى «الأحدِ»؛ لأنه مَحَطَّ الكلام.

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَّ المُسَمَّىٰ الشَّرْعِيَّ) لِلَّفظِ (أَوْضَحُ مِنَ) المُسَمَّىٰ (اللُّغُويِّ) له في عُرْفِ الشَّرعِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِبَيانِ الشَّرعيَّاتِ ، فيُحْمَلُ على الشَّرعيِّ . وقيلَ : لا في النَّهي، فقيلَ : هو مُجْمَلٌ، وقيلَ : يُحْمَلُ على اللُّغَوِيِّ.

والمُرادُ بـ « الشَّرْعيِّ » : ما أُخِذَتْ تَسْمِيَتُه مِن الشّرعِ صحيحًا كانَ أو فاسِدًا ، لا ما يكونُ صحيحًا فقطْ.

(وَقَدْ مَرَّ) ذلك في «مَسألةٌ : اللَّفظُ إِمّا حقيقةٌ أو مَجازٌ»، وذُكِرَ هُنا تَوْطِئَةً لِقولي :

قوله : (ما أُخِذَتْ تَسْمِيَتُه مِن الشّرع صحيحًا كانَ أو فاسِدًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١١ أ) بَدَلَه : «المأخوذُ مِن الشّرع صِحّتُه أو فَسادُه».

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَّهُ إِنْ تَعَذَّرَ) أي المُسَمَّىٰ الشَّرعيُّ لِلّفظِ (حَقِيقَةً رُدَّ إِلَيْهِ بِتَجَوُّزٍ)؛ مُحافَظةً على الشَّرعِيِّ ما أَمْكَنَ.

وقيلَ : هو مُجْمَلٌ ؛ لِتَردُّدِه بين المَجازِ الشّرعيِّ والمُسمَّىٰ اللُّغَويِّ.

وقيلَ : يُحْمَلُ على اللُّغُويِّ ؛ تقديمًا لِلحقيقةِ على المَجازِ .

والتّرجيحُ مِن زِيادتي ، وهو ما اخْتارَه في «شَرحِ المُخْتَصَرِ» كغيرِه .

مِثالُه : خبرُ التَّرْمِذيِّ وغيرِه : «الطَّوافُ بالبَيْتِ صَلاةٌ إِلَّا أَنَّ الله أَحَلَّ فيه الكلامَ» : تَعَذَّرَ فيه مُسَمَّىٰ «الصّلاةِ» شرعًا، فيُرَدُّ إليه بتَجَوُّزٍ : بأن يُقالَ : «٠٠ كالصّلاةِ في اعْتِبارِ الطُّهْرِ والنِّيَّةِ ونحوهما».

وقيلَ : يُحْمَلُ على المُسَمَّىٰ اللَّغَويِّ ، وهو : الدُّعاءُ بخيرٍ ؛ لِاشْتِمالِ الطَّوافِ عليه ، فلا يُعْتَبَرُ فيه ما ذُكِرَ .

وقيلَ : مُجْمَلٌ ؛ لِتَرَدُّدِه بين الأَمْرَيْن .

(وَ) الأَصحُّ : (١ _ أَنَّ اللَّفُظَ المُسْتَعْمَلَ ١ _ لِمَعْنَى تَارَةً ٢ _ وَلِمَعْنَيْنِ لَيْسَ ذلِكَ المَعْنَى أَحَدَهُمَا) تارَةً أُخْرَىٰ علىٰ السَّواءِ وقد أُطْلِقَ (مُجْمَلٌ)؛ لِتَرَدُّدِه بين ١ _ المعنَىٰ ٢ _ والمَعْنَيْنِ.

وقيلَ : يَتَرَجَّحُ المَعْنَيانِ ؛ لأنه أكثرُ فائِدةً.

(٢ _ فَإِنْ كَانَ) ذلك المعنَى (أَحَدَهُمَا عُمِلَ بِهِ) جَزْمًا ؛ لِوُجُودِه في الإسْتِعْمالَيْنِ

وَوُقِفَ الْآخَرُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَوُقِفَ الْآخَرُ)؛ لِلتَّرَدُّدِ فيه.

وقيلَ : يُعْمَلُ به أيضًا ؛ لأنه أكثرُ فائدةً .

مِثالُ الأوّلِ: خبرُ «مُسْلِم»: «لا يَنْكِحُ المُحْرِمُ ولا يُنْكِحُ»؛ بِناءً على أنّ «النّكاحَ» مُشْتَرَكٌ بينَ العقدِ والوَطْء؛ فإنّه ١ _ إِن حُمِلَ على الوَطْء اسْتُفِيدَ منه معنّى واحدٌ، وهو: أنّ المُحْرِمَ لا يَطأُ ولا يُوطِئُ _ أيْ: لا يُمَكِّنُ غيرَه مِن وَطْئِه _، ٢ _ أو على العقدِ اسْتُفِيدَ منه مَعْنيانِ بينَهما قدرٌ مُشْتَرَكٌ، وهما: أنّ المُحْرِمَ ١ _ لا يَعْقِدُ لِينَهما قدرٌ مُشْتَركٌ، وهما: أنّ المُحْرِمَ ١ _ لا يَعْقِدُ لِيَنْسِه ٢ _ ولا يَعْقِدُ لغيرِه.

ومِثالُ النّاني : خبرُ «مُسْلِمٍ» : «الثَّيّبُ أَحَقُّ بنَفْسِها مِن وَلِيّها» أي : ١ ـ بأن تَعْقِدَ لِنَفْسِها ، ٢ ـ أو ١ ـ بأن تَعْقِدَ كذلك ٢ ـ أو تَأْذَنَ لِوَلِيّها فَيَعْقِدُ لها ولا يُجْبِرُها ، وقد قالَ : «تَعقِدُ لِنفسِها» أبو حنيفة ، وكذا بعضُ أصحابِنا لكنْ إذا كانَ في مَكانٍ لا وَليّ فيه ولا حاكِمَ .

* * *

ه المنان على المنان ا

البَيَانُ

إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيِّزِ الْإِشْكَالِ إِلَىٰ حَيِّزِ التَّجَلِّي.
 وَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يَكُونُ بِالْفِعْلِ،

﴿ البَيَانُ ﴾

بمعنَىٰ «التّبيِينِ» لُغةً : ١ ـ الإِظْهارُ ٢ ـ أَوِ الفَصْلُ، واصْطِلاحًا : (إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيِّزِ الْإِشْكَالِ إِلَىٰ حَيِّزِ التَّجَلِّي) أي : الاِتِّضاحِ، فالإِثْيانُ بالظّاهِرِ مِن غيرِ سَبْقِ إِشكالٍ لا يُسَمَّىٰ : «بَيانًا» اصْطِلاحًا.

(وَإِنَّمَا يَجِبُ) البَيانُ (لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ) المُشْكِلَ؛ لِحاجتِه إليه: ١ ـ بأن يَعْمَلَ به، ٢ ـ أو يُفْتِيَ به، بخِلافِ غيرِه.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ) أي البيانَ قد (يَكُونُ بِالْفِعْلِ) كالقولِ ، بل أَوْلَىٰ ؛ لِأَنه أَدَلُّ بَيانًا ؛ لِمُشاهَدَتِه وإِن كانَ القولُ أَدَلَّ حُكْمًا ؛ لِما يأتي .

قوله: (أي الاِتِّضاح) في بعض النُّسخ الأَزْهَريّةِ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩٠): «أي الإِيضاح» بياءِ تحتيّةٍ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ) ونُسْخةِ حَلَب (ق ٧٧ ل بياءِ تحتيّةٍ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ) ونُسْخةٍ حَلَب (ق ٧٧ ب) وبعض النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤١٧)، وهو تعبيرُ «شرحِ المَحَلِّيِّ» (٤١٧)، قالَ الشَّيخُ زَكَريّا في «حاشِيتِه» (٤٨٠/٢): «قوله: (أي المَحَلِّيِّ» (٤٨٠/٢): «قوله: (أي الإتَّضاح) بتاءِ فوقيّةٍ مُشَدَّدةٍ» اهـ

قُوله : (بل أَوْلَىٰ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ٧٩ ب) : «بالأَوْلَىٰ»، وأَثْبَتَه مُحقِّقُ دارِ الفتحِ (ص٤١٧)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وعليه بَقيّةُ الطَّبَعاتِ، وهو الصَّوابُ.

وَالْمَظْنُونَ يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ ، وَالْمُتَقَدِّمَ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ هُوَ الْبَيَانُ ،

وقاً: لا ، لطُول زَمَنه ، فَتَأَخَّ النَّانُ به معَ إمْكان تَعجبله بالقول ، وذلك

وقيلَ : لا ؛ لِطُولِ زَمَنِه ، فيَتأَخَّرُ البَيانُ به معَ إِمْكانِ تَعجِيلِه بالقولِ ، وذلك مُمتَنِعٌ .

قُلْنا: لا نُسلِّمُ امْتِناعَه.

والبَيانُ ١ _ بالقولِ : كقولِه تعالى : ﴿ صَفْرَا ٓ هُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ بَيانٌ لِقولِه : ﴿ بَقَرَةٌ ﴾ ، ٢ _ وبالفِعلِ : كخبرِ : ﴿ صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ، فَفِعْلُه بَيانٌ لِقولِه تعالى : ﴿ أَقِيمُواْ الصَّلَوٰ ﴾ ، وقولُه : ﴿ صَلُّوا . . » إلى آخِرِه ليسَ بَيانًا ، وإنّما دَلَّ على أنّ الفعلَ بَيانٌ .

ومِن الفعلِ : ١ ـ التّقريرُ ، ٢ ـ والإِشارةُ ، ٣ ـ والكتابةُ ، وقد قالَ صاحِبُ «الواضِحِ» مِن الحنَفيّةِ في الأَخيرَيْنِ : «لا أَعْلَمُ خِلافًا في أنّ البيانَ يَقَعُ بهما».

(وَ) الأَصَحُّ : أنَّ (المَظْنُونَ يُبَيِّنُ المَعْلُومَ).

وقيلَ : لا ؛ لِأَنه دُونَه ، فكيفَ يُبَيِّنُه .

قُلْنا : لِوُضُوحِه.

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (المُتَقَدِّمَ) وإِن جَهِلْنا عينَه (مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ هُوَ الْبَيَانُ)

هتليفات على غاية الوصول المستخطئة والكتابة الوصول الله على الفعل التقريرُ والإِشارةُ والكتابةُ) إلى قولِه : (لا أَعْلَمُ خِلافًا في أنّ البيانَ يَقَعُ بهما) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ).

قوله: (أنَّ المَظْنُونَ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ): « · · أنَّ البَيانَ (المَظْنُونَ) : اتَّ البَيْنَ النَّلُونَ ، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٨٤ ب) : إِنَّ البِيَاكَ الْمُطْنُونَ ، وفي الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ٨٥ أ) : «(المَظْنُونَ) في الحقيقةِ (يُبَيِّنُ · · » ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ .

هَذَا إِنِ اتَّفَقَا ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ ، وَفِعْلُهُ مَنْدُوبٌ أَوْ وَاجِبٌ أَوْ تَخْفِيفٌ .

◄ المُبيِّنُ ، والآخِرَ تأكيدٌ له وإن كانَ دُونَه قُوَّةً.

وقيلَ : إِن كَانَ كَذَلَكَ فَهُو الْبَيَانُ ؛ لِأَنَّ الشِّيءَ لَا يُؤَكَّدُ بِمَا هُو دُونَهُ .

قُلْنا : هذا في التّأكيدِ بغيرِ المُسْتَقِلِّ ، أمّا بالمُسْتَقِلِّ فلا ، ألا تَرَىٰ أنّ الجُملةَ تُؤكّدُ بجُمْلةٍ دُونَها.

(هذَا إِنِ اتَّفَقَا) أي القولُ والفعلُ في البَيانِ : كأنْ طافَ ﷺ بعدَ نُزولِ آيةِ الحَجِّ _ المُشْتَمِلةِ على الطَّوافِ _ طَوافًا واحِدًا وأَمَرَ بطَوافٍ واحِدٍ.

(وَإِلَّا): ١ _ بأن زادَ الفعلُ على مُقْتَضَى القولِ: كأن طافَ ﷺ بعدَ نُزُولِ آيَةِ الحَجِّ طَوافَيْنِ وأَمَرَ بواحِدٍ، ٢ _ أو بأنْ نَقَصَ الفعلُ عن مُقْتَضَى القولِ: كأن طافَ واحدًا وأَمَرَ باثْنَيْنِ (فَالْقَوْلُ) أي فالبَيانُ القولُ؛ لِأنه يَدُلُّ عليه بنَفْسِه، والفعلَ يَدُلُّ عليه بواسِطةِ القولِ، (وَفِعْلُهُ ١ _ مَنْدُوبٌ ٢ _ أَوْ وَاجِبٌ) في حَقِّه دُونَ أُمِّتِه إِنْ يَدُلُّ عليه بواسِطةِ القولِ، (وَفِعْلُهُ ١ _ مَنْدُوبٌ ٢ _ أَوْ وَاجِبٌ) في حَقِّه دُونَ أُمِّتِه إِنْ يَدُلُّ عليه بواسِطةِ القولِ، (٣ _ أَوْ تَخْفِيفٌ) في حَقِّه إِن نَقَصَ عنه، سَواءٌ أكانَ القولُ مُتَقَدِّمًا على الفعلِ أو مُتَأَخِّرًا عنه ؛ جَمْعًا بينَ الدِّليلَيْنِ.

وقيلَ : البَيانُ المُتَقَدِّمُ منهُما كما لوِ اتَّفَقا : ١ ـ فإِن كانَ المُتَقَدِّمُ القولَ فحكمُ الفعلِ ما مَرَّ ، ٢ ـ أوِ الفعلَ فالقولُ ١ ـ ناسِخٌ لِلزّائِدِ منه ، ٢ ـ وطالِبٌ لِما زادَه عليه . قُلْنا : ١ ـ عدمُ النَّسْخ بما قُلْناه أَوْلَىٰ ، ٢ ـ والقولُ أَقْوَىٰ دَلالةً .

وذِكرُ «التّخفيفِ» مِن زِيادتي.

﴿ تعليفات على عاية الوصول ﴿ تَخْفِيكُ) فِي نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٢ ب) ونُسْخَةِ حَلَب (ق ٨٠ أ) ونُسْخَةِ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيَّةِ لمتنِ «اللَّبِّ» (ق ١٢ أ) : «وتخفيفٌ» بالواوِ ، وعليه طبعةُ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيَّةِ لمتنِ «اللَّبِّ» (ق ١٢ أ) : «وتخفيفٌ» بالواوِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤١٩) ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ شرحًا ومَثْنًا ، وعليه بقيَّةُ الطَّبَعاتِ .

مَسْأَلةً : تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْفِعْلِ غَيْرُ وَاقِعٍ وَإِنْ جَازَ ، وَإِلَىٰ وَقْتِهِ وَاقِعٌ فِي الْأَصَحِّ سَوَاءٌ أَكَانَ لِلْمُبَيَّنِ ظَاهِرٌ أَمْ لا .

الأصول على شرح لب الأصول على المرح الله المراح المر

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(١ _ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ) ١ _ لِمُجْمَلٍ ٢ _ أو ظاهِرٍ لم يُرَدْ ظاهِرُه _ بقرينةِ ما يأتي _ (عَنْ وَقْتِ الْفِعْلِ غَيْرُ وَاقِعٍ وَإِنْ جَازَ) وُقُوعُه عندَ أَنمَّتِنا المُجَوِّزِينَ تكليفَ ما لا يُطاقُ.

(٢ _ وَ) تأخيرُه عن وقتِ الخِطابِ (إِلَىٰ وَقْتِهِ) أَيِ الفعلِ جَائِزٌ (وَاقِعٌ فِي الْأَصَحِّ سَوَاءٌ أَكَانَ لِلْمُبَيَّنِ) بَبِنَائِهِ لِلمفعولِ (ظَاهِرٌ) وهو : غيرُ المُجْمَلِ : ١ _ كعامٌ يُبيَّنُ تَخْصيصُه ٢ _ ومُطْلَقٍ يُبَيَّنُ تَقْبِيدُه ٣ _ ودالٌ على حكمٍ يُبيَّنُ نسخُه (أَمْ لا) وهو المُجْمَلُ : ١ _ كمُشْتَرَكٍ يُبيَّنُ أَحدُ مَعنيَيْهِ مَثَلًا، ٢ _ ومُتَواطِئٍ يُبيَّنُ أَحدُ مَعنيَيْهِ مَثَلًا، ٢ _ ومُتَواطِئٍ يُبيَّنُ أَحدُ ماصَدَقاتِه مَثَلًا،

وقيلَ : يَمْتَنِعُ تأخيرُه مُطْلَقًا ؛ لِإخْلالِه بفهم المُرادِ عندَ الخطابِ.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ فيما له ظاهِرٌ ؛ لِإيقاعِه المُخاطَبَ في فهمِ غيرِ المُرادِ ، بخِلافِه في المُجْمَلِ .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ تأخيرُ البَيانِ الإِجماليِّ _ دُونَ التّفصيليِّ _ فيما له ظاهِرٌ : مثلُ : ١ _ «هذا العامُّ مخصوصٌ » ٢ _ و «هذا المُطْلَقُ مُقَيَّدٌ » ٣ _ و «هذا الحكمُ مَنسوخٌ » ؛ لوُجُودِ المَحْذُورِ قبلَه ، بخِلافِ المُجْمَلِ ، فيَجُوزُ تأخيرُ بيانِه الإِجْماليِّ كالتّفصيليِّ .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تَعْلَمُ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهُ الْمُعْمُولِ ﴾ غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ).

قوله في الَمَواضِعِ الخمسةِ : (يُبَيَّنُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٢ أ) بضَمِّ الياءِ الأُولى وفتح الياءِ الثَّانِيةِ المُشَدَّدةِ : يُبي**نَ**ُ.

وَلِلرَّسُولِ تَأْخِيرُ التَّبْلِيغِ إِلَىٰ الْوَقْتِ.

🍣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ غيرُ ذلك.

وممّا يَدُلُّ على الوُقُوع :

١ - آية : ﴿ وَٱعْلَمُواْ أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءِ ﴾ ؛ فإنها عامّةٌ فيما يُغْنَمُ ، مخصوصةٌ الله عَمُومًا بخَبَرِ «الصّحيحَيْنِ» : «مَن قَتَلَ قَتيلًا له عليه بَيِّنةٌ فلهُ سَلَبُه» ، ٢ - وبلا عُمُومٍ بخَبَرِهما : «أنه ﷺ قَضَى بسَلَبِ أبي جَهْلِ لِمُعاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الجَمُوحِ».

٢ ـ وآية : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَاأَمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَـرَةً ﴾ ؛ فإنها مُطْلَقةٌ ، ثُمّ بَيَّنَ تقييدَها بما في أَجْوِبةِ أَسْئِلتِهِم .

(وَ) يَجُوزُ (لِلرَّسُولِ) ﷺ (تَأْخِيرُ التَّبُلِيغِ) لِمَا أُوحِيَ إليه : مِن قرآنٍ أو غيرِه (إِلَىٰ الْوَقْتِ) أي : وقتِ العَمَلِ ولو على القولِ بامْتِناعِ تأخيرِ البيانِ عن وقتِ الخِطابِ؛ ١ _ لِانْتِفاءِ المحذورِ السّابقِ عنه، ٢ _ ولأنَّ وُجُوبَ مَعْرِفتِه إنّما هو للعمل، ولا حاجة له قبلَ العَمَلِ.

وقيلَ : لا يجوزُ على القولِ بذلك ؛ لقولِه تعالىٰ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَاۤ أُنزِلَ إِلَى مِن زَيِكٌ ﴾ أَيْ فورًا ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ التّبليغِ معلومٌ بالعَقلِ ، فلا فائِدةَ للأَمْرِ به إِلَّا الفورُ .

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ أَنَّ وُجُوبَه معلومٌ بالعَقلِ، بل بالشَّرعِ، ولو سُلِّمَ قُلْنا : فَفَائِدتُه تأييدُ العقلِ بالنَّقْلِ.

ه تعليفات على غاية الوصول الله عليه العقلِ بالنَّقْلِ الله نُسَلِّمُ أَنَّ وُجُوبَه معلومٌ بالعَقلِ) إلى قولِه : (تأيِيدُ العقلِ بالنَّقْلِ) على الله عليه المعلومُ بالعقلِ بالنَّقْلِ)

وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ المَوْجُودُ بِالمُخَصِّصِ، وَلَا بِأَنَّهُ مُخَصِّصٌ وَلَوْ عَلَىٰ المَنْعِ.

(وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَعْلَمَ) المُكلَّفُ (المَوْجُودُ) عندَ وُجُودِ المُخصِّصِ

رويجور الله على المحصص المحصص المحصص المخصص العقل : بأن لا يُسَبِّبَ الله العلم بذلك (وَلَوْ عَلَىٰ المَنْع) أي على القولِ بامْتِناع تأخيرِ البَيانِ.

وقيلَ : لا يجوزُ على القولِ بذلك في المُخصِّصِ السَّمْعِيِّ ؛ لِما فيه مِن تأخيرِ إعْلامِه بالبَيانِ .

قُلْنا : المَحْذُورُ إنّما هو تأخيرُ البَيانِ، وهو مُنْتَفٍ هُنا، وعدمُ علمِ المُكلَّفِ بالمُخَصِّصِ ـ بأن لم يَبْحَثْ عنه ـ تقصيرٌ منه.

أمّا العَقْليُّ فاتَّفَقُوا على جَوازِ أن يُسْمِعَ اللهُ المُكلَّفَ العامَّ مِن غيرِ أن يُعْلِمَه ١ ـ بذاتِ العقلِ ٢ ـ أو بأنّ فيه ما يُخَصِّصُه ؛ وُكُولًا إلى نَظَرِه .

وقد وَقَعَ أَنَّ بعضَ الصَّحابةِ لَم يَسْمَعِ المُخصِّصَ السَّمْعيَّ إِلَّا بعدَ حِينٍ، منهُم: فاطِمةُ بنتُ النّبيِّ ﷺ طَلَبَتْ مِيراثها ممّا تَرَكَه أبوها؛ لِعُمُومِ قولِه تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِيٓ أَوْلَادِكُمُ ﴾، فاحْتَجَّ عليها أبو بَكْرٍ - ﷺ ـ بِما رَواه لها مِن خبرِ

قوله : (كأن يكونَ المُخصِّصُ العقلَ بأن لا يُسَبِّبَ اللهُ العلمَ بذلك) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٢ ب).

قوله : (مِن غيرِ أن يُعْلِمَه بذاتِ العقلِ أو بأنّ فيه ما يُخَصِّصُه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٢ ب) : «مِن غيرِ أن يُعْلِمَه أنّ في العقلِ ما يُخَصِّصُه».

0 • 0	﴾ البيان ﴾

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

«الصّحيحَيْنِ» : «لا نُورَثُ ، ما تَرَكْناه صَدَقةٌ».

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ : أنَّ قولي : «ولَو على المَنْعِ» راجعٌ إلى المَسألتَيْنِ.



النَّسُخُ

: رَفْعُ حُكْمِ شَرْعِيِّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ النَّسْخُ ﴾

لُغةً : ١ _ الإِزالةُ : كـ (ـنَسَخَتِ الشّمسُ الظّلَ) أَيْ : أَزالَتْه ، ٢ _ والنّقْلُ معَ بَقاءِ الأوّلِ : كـ (ـنَسَخْتُ الكِتابَ) أَيْ : نَقَلْتُه .

واصْطِلاحًا : (رَفْعُ) تَعَلُّقِ (حُكْمٍ شَرْعِيٍّ) بفِعْلٍ (بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ).

والقولُ بأنه: «بَيانٌ لِانْتِهاءِ أَمَدِ حُكْمٍ شَرْعيٌّ» يَرْجِعُ إلىٰ ذلك، فلا خِلافَ في المَعْنَىٰ وإِن فُرِقَ بينَهما: بأنه في الأوّلِ زالَ به، وفي الثّاني زالَ عندَه.

وما فَرَقَ به : مِن أَنَّ الأُوّلَ يَشْمَلُ النَّسخَ قبلَ التَّمَكُّنِ دُونَ الثَّاني مَرْدُودٌ كما بَيَّنتُه معَ زِيادةٍ في «الحاشِيةِ».

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَمِنْ الْعُرْفُ لِلَّهُ مِنْ الْعُرْفُ لِلَّهُ مِنْ الْعُرْفُ لِلَّهِ

قوله : (بدليلٍ شرعيًّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٤ أ) بَدَلَه : «(بآخَرَ) أي رَفْعُه بحُكْم شرعيًّ».

قوله: (مردودٌ كما بَيَّنْتُه معَ زِيادةٍ في الحاشِيةِ) قالَ الأصلُ معَ المَحَلِّيِّ (١/٤٤): «(النّسخُ اخْتُلِفَ في أنه ١ - رَفْعٌ) لِلحكمِ (٢ - أو بَيانٌ) لِانْتِهاءِ مُدَّتِه؟ (والمُخْتارُ) الأوّلُ؛ لِشُمُولِه النَّسْخَ قبلَ التَّمَكُّنِ ٠٠٠» إلخ، قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (٤٩٧/٢): «قولُه: (والمُخْتارُ الأوّلُ لشمولِه النَّسْخَ قبلَ التَّمَكُّنِ) أي بخِلافِ النّاني، وأنتَ خبيرٌ بأنّ النّاني كذلك؛ إذ لا بُدَّ مِن وجودِ أصلِ التّكليفِ، وإنّما يتَحَقَّقُ بالتّعلُّقِ، وبَيانُ انْتِهائِه يَصْدُقُ بانْتِهائِه بعدَ التَّمَكُّنِ وقبلَه، بل لا يتَحَقَّقُ بين القولين ما يَصْلُحُ كونه خِلافًا الْتِهائِه يَعْدُلُ اللهُ مُغَيَّا بغايةٍ معلومةٍ، والنّاسِخُ الأولِ أزالَه النّاسِخُ، وفي الثّاني انْتَهَىٰ بذاتِه؛ لأنه عندَ الله مُغَيًّا بغايةٍ معلومةٍ، والنّاسِخُ

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

قالَ البِرْماويُّ : «فإِن قُلْتَ : سيَأتي أنَّ مِن أقسامِ النَّسخِ ما نُسِخَ لفظُه دُونَ حكمِه ، ولا رَفْعَ فيه لِحُكْمٍ ؟ ، قُلْتُ : رفعُ اللَّفظِ يَتَضَمَّنُ رفعَ أحكامٍ كثيرةٍ : 1 - كالتَّعَبُّدِ بتِلاوتِه ٢ - وإِجْراءِ حُكمِ القُرآنِ عليه : مِن مَنْعِ الجُنُبِ ونحوِه مِن قِراءتِه ، ومَسِّ المُحْدِثِ وحَمْلِه له ، وغيرِ ذلك».

وخَرَجَ بـ « الشَّرْعيِّ » أي : المأخوذِ مِن الشَّرعِ : رفعُ البَراءةِ الأَصْليَّةِ أي : المأخوذةِ مِن العقلِ.

وبـ «بدليلٍ شرعيِّ»: الرَّفعُ ١ ـ بالموتِ ٢ ـ والجُنُونِ ٣ ـ والغفلةِ ٤ ـ والعَفلةِ ٤ ـ والعَفلةِ ٤ ـ والعَفلةِ ٤ ـ والعَفلةِ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَلَيْكُوا عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْ عَل عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْكُ عَلِي عَلِي عَلِي عَلَيْكُ عَلِكُمْ

وأمّا جَعْلُ الإِمامِ الرّازيِّ: رفعَ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ بالعَقلِ عنْ أَقْطَعِهما نَسْخًا فتَسَمُّحٌ.

مُبَيِّنٌ لها» . اهـ

قوله: (نُسِخَ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩١): «يُنْسَخُ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعة دار الفتح (ص٤٢٤).

قوله: (رفعُ البَراءةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٤ أ): «رفعُ الإِباحةِ»، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ ، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ .

قوله : (وبدليلِ شرعيِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٤ أ) : «وبآخَرَ».

قوله : (ومُخالَفَةُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٤ أ) : «لكن مُخالَفَةُ».

قوله : (عنْ أَقْطَعِهما) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٤ ب) : «عن قطعهما» ، وفي النسخة الأزهرية رقم ٤٥٠٢ : «على قطعهما» ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ .

وَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وتَعْبيرِي بذلك يَشْمَلُ ١ ـ الكتابُ ٢ ـ والسّنّةَ قَولًا وفِعْلًا، وبه صَرَّحَ التَّفْتازانيُّ، فهو أَوْلَىٰ مِن قولِ «الأَصلِ» : «بخِطابِ» ؛ لِقُصُورِه على القولِ.

وشَمِلَ التّعريفُ الإِباحةَ الأَصْليّةَ؛ فإِنّها عندَنا ثابِتةٌ بالشّرعِ، فرَفْعُها يكونُ نسخًا كما ذَكَرَه التَّفْتازانيُّ.

N

(وَيَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ) ١ ـ تِلاوةٌ وحُكمًا ٢ ، ٣ ـ أو أحدَهما دُونَ الآخَرِ ، والثّلاثةُ واقِعةٌ :

١ ـ رَوَىٰ مُسلِمٌ عن عائِشةَ ـ ﷺ ـ : «كانَ فيما أُنْزِلَ : «عَشْرُ رَضَعاتٍ مَعْلُوماتٍ» ، فنُسِخْنَ بـ «خَمْسِ مَعْلُوماتٍ» ، فهذا منسوخُ التَّلاوةِ والحكم .

٢ ـ ورَوَى الشّافِعيُّ وغيرُه عن عُمَرَ ـ ﷺ ـ : «لَولا أَن يقولَ النّاسُ : «زادَ عُمَرُ في كتابِ الله» لَكَتَبْتُها : ﴿ الشَّيْخُ وَالشَّيْخُ أَ المَّيْخُ لَا أَي المُحْصَنانِ ـ إِذَا زَنَيَا غُمَرُ في كتابِ الله» لَكَتَبْتُها : ﴿ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ ـ أَي المُحْصَنانِ ـ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ ﴾ ؛ فإنّا قد قَرَأْناها» ، فهذا منسوخُ التِّلاوةِ دُونَ الحكمِ ؛ «لِأَمْرِه ﷺ برَجْم المُحْصَنِ» : رَواه الشّيخانِ .

٣ ـ وعكسُه كثيرٌ : كقولِه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّرَنَ مِنكُمْ وَيَـذَرُونَ أَزْوَجَا وَصِيّـةً ﴾ إلى آخِرِه نُسِخَ بِقولِه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّرُنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَجًا

قُولُه : (وتَعْبيرِي بذلك يَشْمَلُ الكتابَ والسّنّةَ قُولًا وفِعْلًا) إلى قولِه : (فَرَفْعُها يكونُ نسخًا كما ذَكَرَه التَّفْتازانيُّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٤ ب).

قوله : ﴿ وَيَـذَرُونَ أَزْوَجًا وَصِيتَةً ﴾ إلى آخِرِه) وهو : ﴿ لِأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ . ﴾ النسخ ﴾——————— ۹ ، ه

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

يَكَرِّبُصْنَ ﴾ إلى آخِرِه ؛ لِتَأَخُّرِه في النُّزُولِ عنِ الأوّلِ وإِنْ تَقَدَّمَه في التّلاوةِ.

وقيلَ : لا يجوزُ نسخُ بعضِه كما لا يجوزُ نسخُ كُلِّه.

وقيلَ: لا يجوزُ ١ ـ نسخُ التّلاوةِ دُونَ الحكمِ ٢ ـ وعكسُه؛ لِأنّ الحكمَ مدلولُ اللّفظِ، فإذا قُدِّرَ انْتِفاءُ أحدِهما لَزِمَ انْتِفاءُ الآخرِ.

قُلْنا : إنَّما يَلْزَمُ إِذَا رُوعِيَ وَصْفُ الدَّلالةِ، وما نحنُ فيه لم يُراعَ فيه ذلك.

(وَ) يجوزُ في الأصحِّ : نسخُ (الْفِعْلِ قَبَلَ التَّمَكُّنِ) منه : ١ ـ بأن لم يَدْخُلْ وقتُه ٢ ـ أو دَخَلَ ولم يَمْضِ منه ما يَسَعُه.

وقيلَ: لا؛ لِعدم اسْتِقْرارِ التَّكلِيفِ.

قُلْنا : يَكْفِي لِلنَّسْخِ وُجُودُ أَصلِ التَّكليفِ، فَيَنْقَطِعُ به.

وقد وَقَعَ ذلك في قِصّةِ الذَّبيحِ ، فإِنَّ الخليلَ أُمِرَ بذَبْحِ ابْنِه عليهما الصّلاةُ والسّلامُ ؛ لقولِه تعالىٰ حِكايةً عنه : ﴿ يَنْبُنَى ٓ إِنِيۡ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِيۡ أَذَبَكُ ﴾ إلىٰ آخِرِه ، والسّلامُ ؛ لقولِه تعالىٰ حِكايةً عنه : ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيرٍ ﴾ ، واحْتِمالُ كونِه بعدَ ثُمّ نُسِخَ ذَبْحُه قبلَ التَّمَكُّنِ منه بقولِه : ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيرٍ ﴾ ، واحْتِمالُ كونِه بعدَ

قوله : (مدلولُ اللّفظِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٤ ب) : «مدلولٌ لِلّفظِ»، وكذا في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ ، ٩٣٧٠ (ق ٩٥ ب)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخ الأَزْهَريّةِ .

تُعوله : (إلى آخِرِه) أي وهو : ﴿ فَأَنظُرَ مَاذَا تَرَكَ ۚ قَالَ يَتَأَبِّتِ ٱفْعَلَ مَا تُؤْمَرُ ۗ سَتَجِدُنِىَ إِن شَاءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ . 💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

التَّمَكُّنِ خِلافُ الظَّاهِرِ مِن حالِ الأنبِياءِ في امْتِثالِ الأَمْرِ: مِن مُبادَرَتِهم إلى فِعلِ المَّمور به.

W

(وَ) يجوزُ في الأَصَحِّ: (١ - نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ) : كنسخِ تحريمِ مُباشَرةِ الصَّائِمِ أَهلَه ليلًا بالسُّنَةِ بقولِه تعالىٰ : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ يِسَآيِكُمُّ ﴾ .

وقيلَ : لا يجوزُ نسخُها به ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَاۤ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ، جَعَلَه مُبَيِّنًا لِلقْرآنِ ، فلا يكونُ القُرآنُ مُبيِّنًا لِسُنْتِهِ .

قُلْنا: لا مانِعَ؛ لِأَنَّهما مِن عندِ الله؛ قالَ تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحَىُّ يُوحَىٰ ﴾، ويَدُلُّ لِلجَوازِ قولُه تعالىٰ: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ يَبْيَنَا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾.

M

(٢ _ كَهُوَ) أي كما يجوزُ نسخُ القُرآنِ (بِهِ) جَزْمًا كما مَرَّ التّمثيلُ له بآيَتَيْ
 عِدّةِ الوَفاةِ.

وتَعْبيرِي بذلك أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ به؛ لِإيهامِه أنّ الخِلافَ جارٍ في النّسخِ بالقُرآنِ لِقُرآنِ ، وليسَ كذلك عندَ مَن جَوَّزَ نسخَ بعضِه .

→ تعليقات على غاية الوصول ۞

قوله : (كما مَرَّ التّمثيلُ له بآيَتَيْ عِدّةِ الوَفاةِ) عَبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٥ أ) : «كما مَرَّ في عِدَّتَي الوَفاةِ».

قوله : (عندُ مَن جَوَّزَ نسخَ بعضِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٥ أ).

﴾ النسخ ﴾ -------

وَنَسْخُهُ بِهَا ، وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالمُتَوَاتِرَةِ فِي الْأَصَحِّ.

😽 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٣ ـ وَ) يجوزُ في الأَصَحِّ : (نَسْخُهُ) أي القرآنِ (بِهَا) أي بالسُّنَّةِ ١ ـ مُتَواتِرةً ٢ ـ أو آحادًا ؛ قالَ تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ .

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنَ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِـلْقَـآيِ نَفْسِيً ﴾ ، والنّسخُ بالسُّنّةِ تبديلٌ مِن تِلقاءِ نفسِه .

قُلْنا: ممنوعٌ ؛ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَيٰ ﴾ .

وقيلَ : لا يجوزُ نسخُ القُرآنِ بالآحادِ؛ لِأَنّ القرآنَ مَقْطُوعٌ ، والآحادَ مَظْنُونٌ . قُلْنا : مَحَلُّ النّسخِ الحكمُ ، ودَلالةُ القُرآنِ عليه ظَنّيّةٌ .

(وَ) لكنْ نسخُ القُرآنِ بالسُّنّةِ (لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِالمُتَوَاتِرَةِ فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : وَقَعَ بِالآحادِ : كنسخِ خبرِ التِّرْمِذيِّ وغيرِه : «لا وَصِيَّةَ لِوارِثٍ» لِآيةِ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ .

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ عدمَ تَواتُرِ ذلك ونحوِه لِلمُجْتَهِدِينَ الحاكِمِينَ بالنَّسخِ ؛ لِقُرْبِهم مِن زَمَنِ الوَحْيِ.

SE

وسَكَتُ _ كـ « الأَصلِ » _ عن ٤ _ نسخِ السُّنّةِ بِها ؛ لِلعِلْمِ به مِن نسخِ القرآنِ بِه : فيجوزُ ١ _ نسخُ المُتَواتِرةِ بمِثْلِها ٢ _ والآحادِ بمِثْلِها ٣ _ وبالمُتَواتِرةِ ٤ _ وكذا المُتَواتِرةِ بالآحادِ على الأَصَحِّ كما مَرَّ مِن نسخِ القرآنِ بالآحادِ .

SE SE

وَحَيْثُ وَقَعَ بِالسُّنَّةِ فَمَعَهَا قُرْآنٌ عَاضِدٌ لَها، أَوْ بِالْقُرْآنِ فَمَعَهُ سُنَّةٌ، وَنَسْخُ الْقِيَاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ بِنَصِّ أَوْ قِيَاسٍ أَجْلَى، أَوْ قِيَاسٍ أَجْلَى، الْقِيَاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ بِنَصِّ أَوْ قِيَاسٍ أَجْلَى، المول المُول المِول المُول المِول المُول المِول المِول المُول المُو

(وَحَيْثُ وَقَعَ) نسخُ القرآنِ (بِالسُّنَّةِ فَمَعَهَا قُرْآنٌ عَاضِدٌ لَها) على النَّسخِ يُبَيِّنُ تَوافُقَهُما ؟ ١ ـ لِتَقُومَ الحُجَّةُ على النَّاسِ بهما معًا ٢ ـ ولئلّا يُتَوَهَّمَ انْفِرادُ أحدِهما عنِ الآخرِ ؛ إِذْ كلُّ منهما مِن عندِ الله .

(أَوْ) نَسْخُ السَّنَّةِ (بِالْقُرْآنِ فَمَعَهُ سُنَّةٌ) عاضِدةٌ له تُبَيِّنُ تَوافُقَهما ؛ لِما مَرَّ : كما في نسخِ التَّوجُّهِ في الصّلاةِ إلى بيتِ المَقْدِسِ الثَّابِتِ بفعلِه ﷺ بقولِه تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجُهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، وقد فَعَلَه ﷺ .

N

(وَ) يجوزُ في الأَصَحِّ : (نَسْخُ الْقِيَاسِ) المَوْجُودِ (فِي زَمَنِ النَّبِيِّ) ﷺ (١ ـ بِنَصِّ ٢ ـ أَوْ قِيَاسٍ أَجْلَىٰ) مِن القِياسِ المَنْسُوخِ بِه .

١ ـ فالأوّلُ : كأن يقولَ ﷺ : «المُفاضَلةُ في البُرِّ حَرامٌ ؛ لأنه مَطْعُومٌ» ، في في البُرِّ ، ثمّ يقولَ : «بِيعُوا الأَرُزَّ بالأَرُزِّ مُتَفاضِلًا».

٢ ـ والثّاني : كأن يَأْتيَ بعدَ القِياسِ المذكورِ نَصٌّ بجَوازِ بيعِ الذُّرَةِ بالذُّرَةِ
 مُتَفاضِلًا ، فيُقاسَ به بيعُ الأَرُزِّ بالأَرُزِّ مُتَفاضِلًا .

وقيلَ : لا يجوزُ نَسْخُه ؛ لِأنه مُسْتَنِدٌ إلىٰ نَصٌّ ، فَيَدُومُ بِدَوامِهِ .

قوله : (لِتَقُومَ الحُجَّةُ على النَّاسِ بهما معّاً) إلى قوله : (إذْ كلِّ منهما مِن عندِ الله) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٥ ب).

قوله : (لِما مَرَّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٥ ب).

وَنَسْخُ الْفَحْوَىٰ دُونَ أَصْلِهِ إِنْ تَعَرَّضَ لِبَقَائِهِ وَعَكْسُهُ،

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ لُزُومَ دَوامِه كما لا يَلْزَمُ دَوامُ حكم النَّصِّ : بأن يُنْسَخَ .

وخَرَجَ بـ « الأَجْلَىٰ » : غيرُه ، فلا يَكْفِي ١ ـ الأَدْوَنُ ؛ لِانْتِفاءِ المُقاوَمةِ ، ٢ ـ ولا المُساوِي ؛ لِانْتِفاءِ المُرَجِّح .

وقيلَ : يَكْفِيانِ كَالأَجْلَىٰ.

(M)

(وَ) يجوزُ في الأصحِّ : (١ _ نَسْخُ الْفَحْوَىٰ) أي : مَفْهُومِ المُوافَقةِ بقِسْمَيْه ١ _ الأَوْلَىٰ ٢ _ والمُساوِي (دُونَ أَصْلِهِ) أي : المنطوقِ ، بقَيْدٍ زِدْتُه بقولي : (إِنْ تَعَرَّضَ لِبَقَائِهِ) أي بَقاءِ أصلِه (٢ _ وَعَكْسُهُ) أي أصلِ الفَحْوَىٰ دُونَه إِن تَعَرَّضَ لِبَقَائِهِ) أي بَقاءِ أصلِه (٢ _ وَعَكْسُهُ) أي أصلِ الفَحْوَىٰ دُونَه إِن تَعَرَّضَ لِبقائِه ؛ لِأَنّهما مَدْلُولانِ مُتَغايِرانِ ، فجازَ فيهما ذلك : ١ _ كنسخِ تحريمِ الضَّرْبِ دُونَ تحريمِ الضَّرْبِ دُونَ تحريمِ التَّافِيفِ ٢ _ والعكسِ .

وقيل : لا فيهِما ؛ لِأنّ الفَحْوَىٰ لازِمٌ لِأصلِه ، فلا يُنْسَخُ أحدُهما دُونَ الآخَرِ ؛ لِمُنافاةِ ذلك اللَّزُومَ بينَهما .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ الأُوّلُ؛ لِامْتِناعِ بِقاءِ المَلْزُومِ مِعَ نَفْيِ اللّازمِ، بِخِلافِ الثّاني؛ لِجواذِ بِقاءِ اللّازمِ مِعَ نَفْيِ المَلْزُومِ.

أمَّا نَسْخُهُما معًا فيَجُوزُ اتِّفاقًا.

فإِن لم يَتَعَرَّضْ لِلبقاءِ فعنِ الأَكْثَرِ: الإمْتِناعُ؛ بِناءً على أنَّ نسخَ كُلِّ منهما

قوله : (بقَيْدٍ زِدْتُه بقولي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٦ أ).

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

يَسْتَلْزِمُ نسخَ الآخَرِ؛ لِأَنَّ الفَحْوَىٰ ١ ـ لازِمٌ لِأصلِه، ٢ ـ وتابعٌ له، ورَفْعُ اللّازِمِ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ التّابعِ. يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ التّابعِ.

وقيلَ : لا يَسْتَلْزِمُ نسخُ كُلِّ منهما ذلك ؛ لِأَنَّ رَفْعَ التّابِعِ لا يَسْتَلْزِمُ رفعَ المَتْبُوع ، ورَفْعَ المَلْزُومِ لا يَسْتَلْزِمُ رفعَ اللّازِمِ .

وقيلَ : نسخُ الفَحْوَىٰ لا يَسْتَلْزِمُ ، بخِلافِ عَكْسِه .

وقيلَ : عكسُه ؛ لِما عُرِفَ ممّا قبلَهُما.

وتَعْبِيرِي بما ذُكِرَ أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ به ؛ لِإيهامِه التَّنافِيَ ، وقد أَوْضَحْتُ ذلك معَ الجَوابِ عنه في «الحاشِيَةِ».

® تعليقات على غاية الوصول الكين العرب المراجع الم

قوله : (أَوْلَى ممّا عَبَّرَ) أي الأصلُ (به) أي حيثُ قالَ : «ونسخُ الفَحْوَىٰ دُونَ أصلِه كعكسِه على الصّحيح، والنَّسْخُ به، والأكثرُ أنّ نسخَ أحدِهما يَسْتَلْزِمُ الآخَرَ».

قوله: (وقد أَوْضَحْتُ ذلك) أي إيهامَ التّنافِي (معَ الجَوابِ عنه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢١/٢٥): «قوله _ أي المَحَلِّي _ : (فإنّ الإمْتِناعَ مبنيٌّ على الإسْتِلْزامِ المَّيْ على الْبِيْرَامِ اللَّخْرِ مبنيٌّ على اسْتِلْزامِ نسخِ كُلِّ منهما الآخَرَ ، وقوله: (وقدِ اقْتَصَرَ ابْنُ الحاجِبِ على الجَوازِ معَ مُقابِلِه) أي حيثُ لم يتَعَرَّضْ للاسْتِلْزامِ وإن كانَ مُخْتارُه جَوازَ نسخِ الأصلِ دُونَ الفَحْوَىٰ كما نَقَلَه عنه الشّارحُ بعدُ ، . . وقوله: (أنّ المخلافَ النّاني إلخ) المخلافُ النّاني هو أنّ نسخَ أحدِهما هل يَسْتَلْزِمُ نسخَ الآخرِ أو لا؟ ، والمخلافُ الأوّلُ هو: أنه هل يجوزُ نسخُ الفَحْوَىٰ دُونَ أصلِه كعَكْسِه أو يَمْتَنِعُ ؟ ، والإمْتِناعُ الذي عليه الأكثرُ كما أفادَه كلامُ الآمِديِّ مبنيٌّ على علم الإسْتِلْزامِ الذي حكاه المُصَنَّفُ عنِ الأكثرِ ، والجَوازُ الذي رَجَّحَه مبنيٌّ على عدم الإسْتِلْزامِ الذي حكاه المُصَنَّفُ عنِ الأكثرِ ، هذا وقد جُمعَ بينَ ١ ـ ما اخْتارَه ٢ ـ وما حكاه الإسْتِلْزامِ ، وكلٌ منهُما خِلافُ قولِ الأكثرِ ، هذا وقد جُمعَ بينَ ١ ـ ما اخْتارَه ٢ ـ وما حكاه

﴾ النسخ ﴾------ها

وَالنَّسْخُ بِهِ ، لَا نَسْخُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ.

--- عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَ) يجوزُ في الأصحِّ : (النَّسْخُ بِهِ) أي بالفَحْوَىٰ كأصلِه.

وقيلَ : لا ؛ بِناءً على ١ ـ أنه قياسٌ ٢ ـ وأنَّ القياسَ لا يكونُ ناسِخًا .

وذِكْرُ الخِلافِ في هذه مِن زِيادتي.

₩.

(لَا نَسْخُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ)، فلا يجوزُ في الأصحِّ؛ حَذَرًا مِن تقديمِ القياسِ على النَّصِّ الَّذي هو أصلٌ له في الجُمْلةِ، وعلى هذا جمهورُ أصحابِنا، ونَقَلَه أبو إِسْحاقَ المَرْوَزِيُّ عنِ النَّصِّ، وقالَ القاضي حُسَيْنٌ : إِنّه المَذْهَبُ.

وقيلَ _ وصَحَّحَه «الأَصلُ» _ : يجوزُ ؛ لِاسْتِنادِه إلىٰ النَّصِّ ، فكأنه النَّاسِخُ . وقيلَ : يجوزُ بالقِياسِ الجَليِّ دُونَ الخَفِيِّ .

وقيلَ غيرُ ذلك.

SE

(وَيَجُوزُ : نَسْخُ) مفهوم (المُخَالَفَةِ دُونَ أَصْلِهَا) : كنَسْخِ مفهومِ خبرِ : «إِنَّما الماءُ مِنَ الماء مِنَ المُعَلِي المُعْلِي ال

(لَا عَكْسُهُ) أي لا نسخُ الأصلِ دُونَها، فلا يجوزُ في الأَصَحِّ؛ لِأنَّها تابِعةٌ له،

________________ تعليقات على عاية الوصول الله تقاء الآخر ، والثّاني فيما إذا وُلِم أَكْثُر : بأنّ الأوّلَ فيما إذا نُصَّ مع نسخ أحدِهما على بَقاءِ الآخر ، والثّاني فيما إذا أُطْلِقَ». اهـ

وَلَا النَّسْخُ بِهَا فِي الْأَصَحِّ.

وَيَجُوزُ نَسْخُ الْإِنْشَاءِ وَلَوْ بِلَفْظِ «قَضَاءِ»، أَوْ بِصِيغَةِ خَبَرٍ،

فَتَرْتَفِعُ بارْتِفاعِه ، ولا يَرْتَفِعُ هو بارْتِفاعِها.

وقيلَ : يجوزُ ، وتَبَعِيَّتُها له مِن حيثُ دَلالةُ اللَّفظِ عليها معه ، لا مِن حيثُ ذاتُه .

أمّا نسخُهما مَعًا فجائزٌ اتّفاقًا : كنسخِ ١ ـ وُجُوبِ الزّكاةِ في السّائِمةِ ٢ ـ ونَفْيِه في السّائِمةِ ٢ ـ ونَفْيِه في المعلوفةِ ، ويَرْجعُ الأَمْرُ فيها إلى ما كانَ قبلَه : ممّا ذَلَّ عليه الدّليلُ العامُّ بعدَ الشّرعِ : مِن ١ ـ تحريمِ الفعلِ إِن كانَ مَضَرَّةً ٢ ـ أو إِباحتِه إِن كانَ مَنْفَعةً ، ويَرْجعُ في السّائِمةِ إلى ما مَرَّ في «مَسألةِ : إِذا نُسِخَ الوُجُوبُ بَقِيَ الجَوازُ».

800 m

(وَلَا) يجوزُ (النَّسْخُ بِهَا) أي بالمُخالَفةِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِضَعْفِها عن مُقاوَمةِ النَّصِّ.

وقيلَ : يجوزُ كالمنطوقِ.

وذِكْرُ الخِلافِ في هذه مِن زِيادتِي.

SEX.

(وَيَجُوزُ نَسْخُ الْإِنْشَاءِ) الَّذي الكلامُ فيه (وَلَوْ) كانَ (١ _ بِلَفْظِ «قَضَاءِ»).

وقيلَ : لا ؛ بِناءً على أنّ «القَضاءَ» إنّما يُسْتَعْمَلُ فيما لا يَتَغَيَّرُ : نحوُ : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَا تَقَبُدُوۤا إِلَاۤ إِيّاهُ ﴾ أيْ : أَمَرَ .

(٢ _ أَوْ بِصِيغَةِ خَبَرٍ) : نحو : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَثَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءً ﴾ أي :

لِيَتَرَبَّصْنَ ؛ نَظَرًا لِلمَعْنَى .

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ نَظَرًا لِلَّفظِ.

(٣ _ أَوْ قُيِّدَ بِتَأْبِيدٍ أَوْ نَحْوِهِ) : ١ _ كـ (مَصُومُوا أَبَدًا) ٢ _ (صُومُوا حَتْمًا) ٣ _ (صُومُوا حَتْمًا) ٣ _ (صُومُوا دائمًا) ٤ _ (الصَّوْمُ واجِبٌ مُسْتَمِرٌ أَبَدًا) إذا قالَه إِنْشاءً.

وقيلَ : لا ؛ لِمُنافاةِ النَّسخِ التَّقبِيدَ بذلك.

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ ، ويَتَبَيَّنُ بوُرُودِ النَّاسِخِ أَنَّ المُرادَ : «افْعَلُوا إلى وُجُودِه» كما يُقالُ : «لازِمْ غَريمَك أَبَدًا» أَيْ : إلى أَنْ يُعْطِيَ الحَقَّ.

600 m

(وَ) يجوزُ : نسخُ إِيجابِ (الْإِخْبَارِ بِشَيْءٍ وَلَوْ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ بِإِيجَابِ الْإِخْبَارِ بِنَقِيضِهِ) : كأن يُوجِبَ الإِخْبارَ بقيامِ زيدٍ ، ثُمَّ يِعدمِ قِيامِه قبلَ الإِخْبارِ بقِيامِه ؛ لِجوازِ أن يَتَغَيَّرَ حالُه مِن القيامِ إلى عدمِه .

ومَنَعَتِ المُعْتَزِلةُ ذلك فيما لا يَتَغَيَّرُ : كَحُدُوثِ العالَمِ ؛ لأنه تكليفٌ بالكَذِبِ ، فَيُنَزَّهُ البارِي عنه ؛ لِقولِهم : بالتّقبيح العَقْليِّ.

قُلْنا: لا نَقُولُ به، وقد يَدْعُو إلى الكَذِبِ غَرَضٌ صحيحٌ، فلا يكونُ التّكليفُ به قبيحًا، بل حَسَنًا: كما لو طالَبَه ظالمٌ بوَدِيعةٍ عندَه أو بمَظلومٍ خَبَأَه عندَه، فيَجِبُ عليه إنْكارُه، ويجوزُ له الحَلِفُ عليه، ويُكَفِّرُ عن يَمينِه، ولو أُكْرِهَ على الكذبِ وَجَبَ.

قوله : (أَوْ نَحْوِهِ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (قَ ١١٧ أَ) : «أو غيرِه».

قوله : (صُومُوا دائمًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٧ أ).

لَا الخَبَرِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ.

والإِشارةُ إلى هذا الخلافِ بقولي : «ولو ممّا لا يَتغيّرُ» مِن زِيادتي. ﴿ وَهُولِي : ﴿ وَلُو مَمَّا لَا يَتغيّرُ ﴾

(لَا) نسخُ (الخَبَرِ) أي : مدلولِه ، فلا يجوزُ (وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ) ؛ لِأَنه يُوهِمُ الكَذِبَ حيثُ يُخْبِرُ بالشّيءِ ، ثُمّ بنَقيضِه ، وذلك مُحالٌ على الله تعالى .

وقيلَ : يجوزُ في المُتَغَيِّرِ إِن كَانَ خَبَرًا عن مُسْتَقْبَلٍ ؛ بِناءً على القولِ : بأنّ الكَذِبَ لا يكونُ في المُسْتَقْبَلِ ؛ لِجوازِ المَحْوِ لله فيما يُقَدِّرُه ؛ قالَ تعالى : ﴿ يَمْحُواْ الكَذِبَ لا يكونُ في المُسْتَقْبَلِ ؛ لِجوازِ المَحْوِ لله فيما يُقَدِّرُه ؛ قالَ تعالى : ﴿ يَمْحُواْ الكَذِبَ لا يَكُ مَا يَشَاءَ وَيُثِبِّتُ ﴾ ، والإِخْبارُ يَتْبَعُه ، بخِلافِ الخَبَرِ عن ماض .

وقيلَ : يجوزُ فيه عنِ الماضي أيضًا؛ لِجوازِ أن يقولَ الله : «لَبِثَ نُوحٌ في قومِه ألفَ سَنَةٍ»، ثُمَّ يقولَ : «لَبِثَ ألفَ سَنَةٍ إِلّا خمسِين عامًا».

وإلى الخِلافِ أَشَرْتُ بقولي : «وإن..» إلى آخِرِه.

(وَيَجُوزُ عِنْدَنَا : النَّسْخُ ١ ـ بِبَدَلٍ أَثْقَلَ) كما يجوزُ ٢ ـ بمُساوٍ ٣ ـ وبأَخَفَّ. وقالَ بعضُ المُعْتَزِلةِ : لا ؛ إِذْ لا مَصْلَحَةَ في الإنْتِقالِ مِن سَهْلِ إلىٰ عَسِرٍ.

قوله : (قالَ تعالىم) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩٣) : «قال الله تعالى». قوله : (عَسِرٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٧ ب) بفتح العَيْنِ : عَسِمِ.

وَبِلَا بَدَلٍ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ ذلكَ بعدَ تسليمِ رِعايَّةِ المَصْلَحَةِ، وقد وَقَعَ: كنَسخِ وُجُوبِ الكَفِّ عنِ الكُفَّارِ الثَّابِتِ بقولِه تعالى: ﴿ وَدَعْ أَذَنَهُمْ ﴾ بِقولِه: ﴿ أَقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ . الكَفِّ عنِ الكُفَّارِ الثَّابِتِ بقولِه تعالى: ﴿ وَدَعْ أَذَنَهُمْ ﴾ بِقولِه: ﴿ أَقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(وَ) يجوزُ عندَنا النَّسخُ (بِلَا بَدَلٍ).

وقالَ بعضُ المُعْتَزلةِ : لا ؛ إِذْ لا مَصْلَحَةَ في ذلك.

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ ذلك بعدَ ما ذُكِرَ.

(وَ) لكنّه (لَمْ يَقَعْ فِي الْأَصَحِّ).

وقيل : وَقَعَ : كنَسْخِ وُجُوبِ تقديمِ الصَّدَقةِ على مُناجاةِ النّبيِّ ﷺ النّابِتِ النّابِتِ النّابِتِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ العامُّ : ١ _ مِن تحريمِ الفعلِ إِن كانَ مَضَرَّةً ، ٢ _ أو إِباحتِه إِن كانَ مَنْفَعةً .

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ أنه لا بَدَلَ لِلوُجُوبِ ، بل بَدَلُه الجَوازُ الصَّادِقُ هُنا بالإِباحةِ أو النّدبِ.

وقَولي : «عندَنا» مِن زِيادتي.

W

قوله : ﴿ فَاَقَتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ في نُسْخَةٍ كَلَبْ (ق٧٤ أ) : ﴿ فَاَقَتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ على وَفْقِ الآيةِ ، والمُثْبَتُ مِن بَقِيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ .

قوله : (الآيةَ) أي أَكْمِلِ الآيةَ ، وهُو : ﴿ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىٰ خَوَنَكُمْ صَدَقَةً ﴾ .

مَسْأَلَةً : النَّسْخُ وَاقِعٌ عِنْدَ كُلِّ المُسْلِمِينَ ، وَسَمَّاهُ أَبُو مُسْلِمٍ : «تَخْصِيصًا» ، فَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ .

الأصول إلى شرح لب الأصول على المحاد

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(النَّسْخُ) جائزٌ (وَاقِعٌ عِنْدَ كُلِّ المُسْلِمِينَ).

وخالفَتِ اليَهُودُ غيرَ العِيسَوِيّةِ : ١ ـ بعضُهم في الجَوازِ ٢ ـ وبعضُهم في الجَوازِ ٢ ـ وبعضُهم في الوُقُوعِ ، واعْتَرَفَ بهما العِيسَوِيّةُ ، وهُم : أصحابُ أبي عِيسَى الأَصْفَهانِيِّ المُعْتَرِفُونَ ببِعْثةِ نبيِّنا على اللهِ العَرَبُ .

(وَسَمَّاهُ أَبُو مُسْلِمٍ) الأَصْفَهانيُّ مِن المُعْتَزِلَةِ: («تَخْصِيصًا») وإِن كانَ في الواقِعِ نَسْخًا؛ لأنه قَصْرٌ لِلحُكْمِ على بعضِ الأَزْمانِ، فهو تخصيصٌ في الأَزْمانِ، كالتّخصيصِ في الأَشخ. كالتّخصيصِ في الأَشخاصِ حتى قيلَ: إِنَّ هذا منه خِلافٌ في وُقوعِ النّسخ.

(فَالخُلْفُ) في نفيه النّسخَ (لَفْظِيُّ)؛ لِأَنّ تسميتَه له: «تخصيصًا» تَتَضَمَّنُ اعْتِرافَه به؛ إِذْ لا يَلِيقُ به إِنْكارُه، كيفَ وشريعةُ نَبِيِّنا مُخالِفةٌ في كثيرٍ لِشريعةِ مَن قبلَه، فعِنْدَه: ما كانَ مُغَيَّا في علمِ الله تعالى فهو كالمُغَيَّا في اللّفظِ، ويُسَمِّى الكُلَّ: «تخصيصًا»، فيُسَوِّى ١ ـ بينَ قولِه تعالى : ﴿ثُمَّ أَتِمُّولُ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلْيَـٰ لِلَّ ﴾ ٢ ـ وبَيْنَ

قوله : (في نفيه النّسخَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٨ أ) بدله : «في نفيه وُقُوعَه مُطْلَقًا أو في القُرآنِ خاصّةً أو في شريعةٍ واحِدةٍ».

قوله : (﴿ ثُمَّ أَتِمُواْ ﴾) في غيرِ نُسْخةِ حَلَب «وأَتِمُُّوا».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

«صُومُوا» مُطْلَقًا معَ عِلْمِه تعالى بأنه سيُنْزِلُ : «لا تَصُومُوا ليلًا»، وعندَ غيرِه : يُسَمَّىٰ الأوّلُ : «تخصيصًا»، والثّانى : «نَسْخًا».

(M)

(وَالمُخْتَارُ: أَنَّ نَسْخَ حُكْمِ أَصْلٍ لَا يَبْقَىٰ مَعَهُ حُكْمُ فَرْعِهِ)؛ لِانْتِفاءِ العِلَّةِ الَّتي ثَبَتَ بها بانْتِفاءِ حكم الأصل.

وقالتِ الحَنَفيّةُ: يَبْقَىٰ؛ لِأَنّ القِياسَ مُظْهِرٌ له، لا مُثْبِتٌ.

(وَ) المُخْتارُ: (أَنَّ كُلَّ شَرْعِيٍّ يَقْبَلُ النَّسْخَ) فَيَجُوزُ نسخُ كُلِّ التّكاليفِ وبعضِها حتّى وُجُوبُ مَعْرِفةِ الله تعالى.

ومَنَعَتِ المُعْتَزِلةُ والغَزاليُّ نسخَ كُلِّ التَّكاليفِ؛ لِتَوَقَّفِ العلمِ به المقصودِ منه على مَعْرِفةِ النَّسخِ والنَّاسِخِ، وهي مِن التَّكاليفِ ولا يَتَأتَّى نسخُها.

قُلْنا : مُسَلَّمُ ذلك ، لكنْ بحُصُولهِا يَنْتَهِي التَّكليفُ بها ، فيَصْدُقُ أنه لم يَبْقَ تَكليفُ ، فلا خِلافَ في المعنَى .

ومَنَعَتِ المُعْتَزِلةُ أيضًا نسخَ وُجُوبِ معرفةِ الله تعالى؛ لأنَّها عندَهم حَسَنةٌ

* تعليفات على غاية الوصول الله المُثَبَّتُ مِن النُّسَخِ قُوله : (ولا يَتَأَتَّىٰ) ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٣٧).

قوله : (المُعْتَزِلةُ) في نُسْخَةِ حَلَب (ق ٨٤ ب) : «المُعْتَزِلةُ له»، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٣٧)، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ. وَلَمْ يَقَعْ نَسْخُ كُلِّ التَّكَالِيفِ وَوُجُوبِ المَعْرِفَةِ إِجْمَاعًا ، وَأَنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْأُمَّةَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِمْ ، وَأَنَّ زِيَادَةَ جُزْءِ أَوْ شَرْطٍ

الصول إلى شرح لب الأصول 💝

لِذَاتِهَا لَا تَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ الزَّمَانِ ، فلا يَقْبَلُ حكمُها النَّسخَ .

قُلْنا: الحَسَنُ الذّاتيُّ باطلٌ كما مَرَّ.

W.

(وَلَمْ يَقَعْ نَسْخُ ١ _ كُلِّ التَّكَالِيفِ ٢ _ وَوُجُوبِ المَعْرِفَةِ) أي معرفة الله تعالى (إِجْمَاعًا) فعُلِمَ : أنَّ الخِلافَ السَّابِقَ إنّما هو في الجَوازِ أي العَقْليِّ.

(وَ) المُخْتارُ: (أَنَّ النَّاسِخَ قَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ) ﷺ (الْأُمَّةَ) له وبعدَ بُلُوغِه لِجبريلَ (لَا يَثْبُتُ) حكمُه (فِي حَقِّهِمْ)؛ لِعدم علمِهم به.

وقيلَ : يَثْبُتُ ، بمعنَى : اسْتِقْرارِه في الذِّمَّةِ ، لا بمعنَى : الاِمْتِثالِ كما في النّائِمِ . أمّا بعدَ التّبليغِ فيَثْبُتُ ١ ـ في حَقِّ مَن بَلَغَه ٢ ـ وكذا مَن لم يَبْلُغْه إِن تَمَكَّنَ مِن علمِه ، وإلّا فعلى الخِلافِ .

84

(وَ) المُخْتارُ _ وهو ما عليه الجمهورُ _ : (أَنَّ زِيَادَةَ ١ _ جُزْءِ ٢ _ أَوْ شَرْطٍ

قوله : (فَعُلِمَ أَنَّ الْخِلافَ السَّابِقَ إنَّمَا هُو فَي الْجُوازِ أَيِ الْعَقْلَيِّ) غيرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٨ ب).

قوله : (له وبعدَ بُلُوغِه لِجبريلَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٨ ب). قوله : (الجمهورُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٩ أ) وكثيرٍ من النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ :

أَوْ صِفَةٍ عَلَىٰ النَّصِّ لَيْسَتْ بِنَسْخ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

٣ ـ أَوْ صِفَةٍ عَلَىٰ النَّصِّ) : كزِيادةِ ١ ـ رَكْعةٍ ٢ ـ أو رُكُوعٍ ٣ ـ أو غَسْلِ ساقٍ ٤ ـ أو عَضُدٍ في الوُضُوءِ ٥ ـ أو إيمانٍ في رَقَبةِ الكَفّارةِ، ٦ ـ أو جَلَداتٍ في جَلْدِ حَدٍّ (لَيْسَتْ بِنَسْخِ) لِلمَزيدِ عليه.

وقالَتِ الحنَفيّةُ : إِنّها نسخٌ .

ومَثارُ الخِلافِ: أنَّها هلْ رَفَعَتْ حُكمًا شرعيًّا؟: فعِنْدَنا: لا، وعندَهم: نَعَمْ ؛ نَظَرًا إلى أنَّ الأمرَ بما دُونَها اقْتَضَىٰ تَرْكَها ، فهي رافِعةٌ لذلك المُقْتَضَىٰ .

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ اقْتِضاءَه تَرْكَها، بلِ المُقْتَضِي له غيرُه.

وبَنَوْا على ذلك : أنه لا يُعْمَلُ بأَخْبارِ الآحادِ في زِيادَتِها على القُرآنِ : كزِيادةِ التّغريبِ على الجَلْدِ الثّابِتةِ بخَبَرِ «الصّحيحينِ» : «البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مِائةٍ وتغريبُ عام»؛ بِناءً على أنَّ المُتَواتِرَ لا يُنْسَخُ بالآحادِ.

قوله : (أَنَّ زِيَادَةَ جُزْءٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ عَلَىٰ النَّصِّ) إلىٰ قولِه : (أو جَلَداتٍ في جَلْدِ حَدٍّ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١١٩ أ) بَدَلَه : ((أَنَّ الزِّيادةَ على النَّصِّ) كزِيادةِ ركعةٍ أُو رُكُوعٍ أُو صِفةٍ في رَقَبةِ الكَفّارةِ كالأَيْمانِ».

قُوله : (المُقْتَضَىٰ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٩ أ) بفتح الضّادِ.

قوله : (اقْتِضاءَه) في طبعة الحَلَبيِّ (ص٤٩) : «اقْتِضاءَ» ، فيكونُ قولُه : «تركِها» بالجَرِّ مُضافًا إليه، والمُثْبَتُ ـ وهو بهاءِ الضّميرِ ـ مِن جميع النُّسَخ الخَطّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٣٨)، فيكونُ قولُه : «تركَها» بالنَّصبِ مفعَولًا بهُ.

قُولُه : (له) في نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٩ أ) : «لَهم».

وَكَذَا نَقْصُهُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَكَذَا نَقْصُهُ) أي نقصُ ١ _ جُزْءِ ٢ _ أو شرطٍ ٣ _ أو صِفةٍ مِن مُقْتَضَىٰ النَّصِّ : ١ _ كَنَقْصِ ركعةٍ ٢ _ أو وُضُوءِ ٣ _ أو الإِيمانِ في رَقَبةِ الكَفَّارةِ :

فقيلَ : إِنَّه نسخٌ لها إلى النَّاقِصِ ؛ لِجَوازِه أو وُجُوبِه بعدَ تحريمِه .

وقالَ الجُمْهُورُ: لا، والنّسخُ إنّما هو لِلجُزْءِ أوِ الشّرطِ أوِ الصّفَةِ فقط؛ لأنه الّذي يُتُرَكُ.

وقيلَ : نقصُ الجُزْءِ نسخٌ ، بخلافِ نقصِ الشَّرطِ والصَّفةِ .

والتّصريحُ بذِكْرِها مِن زِيادتي.

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ : أنه لا فَرْقَ في ذلك بينَ العِبادةِ وغيرِها ، فتقييدُ «الأصلِ» كغيرِه بـ «العِبادةِ» مثالٌ .

وخَرَجَ بزِيادَتي أَوَّلًا «الجُزْءَ والشَّرطَ والصِّفةَ» : غيرُها : كعِبادةٍ مُسْتَقِلَّةٍ سَواءٌ

تعليفات على عاية الوصول

 قوله: (وَكَذَا نَقْصُهُ أَي نقصُ جُزْءِ أَو شُرطٍ) إلى قولِه: (أَوِ الإِيمانِ في رَقَبةِ

 الكَفّارةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٩ أ): «(وكذا نقصُ جُزْءِ أَو شُرطِ عِبادةٍ):

 كنقص ركعةٍ أَو وُضُوءٍ»: وَكَنَّالْتَعْمُ جُزْءً الْوَشِرِلِمِ عَبَادَةٍ لَمَتَعِنَ كُمْ الْوَضْوَءُ.

قوله : (الجُمْهُورُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١١٩ أ) : «جمهورُنا».

قوله : (أو الصِّفَةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١١٩ أ).

قوله : (والصَّفَةِ) نظيرُ ما قبله .

قوله: (فتقييدُ الأصلِ كغيرِه بالعِبادةِ مثالٌ) ساقِطٌ مِن طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٩٩)، وهو ثابِتٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ وطَبْعَتَيْ دارِ الفتحِ (ص٤٣٩) ودارِ الضِّياءِ (ص٠٠٥). قوله: (غيرُها) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨: «كغيرِها»، والمُثْبَتُ مِن

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪 ---

أَكَانَتْ ١ ـ مُجانِسةً : كصلاةٍ سادِسةٍ ٢ ـ أَمْ لا : كزِيادةِ الزَّكَاةِ على الصَّلاةِ، فليستْ نَسْخًا في الثَّانِيةِ إِجْماعًا، ولا في الأُولَىٰ عندَ الجُمْهُورِ.



________ النَّرُ هَريّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ . وعليه الطَّبَعاتُ .

قوله : (والتّصريحُ بذِكْرِها مِن زِيادتي) إلىٰ قوله : (ولا في الأُولَىٰ عندَ الجمهورِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١١٩ أ).

خَاتِمَةً

﴿ خَاتِمَةً ﴾

لِلنَّسْخِ يُعْلَمُ بِهِا النَّاسِخُ مِن المَنْسُوخِ

(يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ) لشيءٍ (بِتَأَخُّرِهِ) عنه.

(وَيُعْلَمُ) تَأَخُّرُه (١ _ بِالْإِجْمَاعِ) على ١ _ أنه مُتَأَخِّرٌ عنه ٢ _ أو أنه ناسِخٌ له.

(٢ _ وَقَوْلِ النَّبِيِّ) ﷺ : (١ _ «هذَا نَاسِخٌ) لِذَاكَ» (٢ _ أَوْ) «هذا (بَعْدَ ذَاكَ») ٣ _ أو «سابِقٌ عليه» ، (٤ _ أَوْ «كُنْتُ نَهَيْتُ) كُم (عَنْ كَذَا فَافْعَلُوهُ») .

٣ _ أَوْ نَصِّهِ عَلَىٰ خِلَافِ النَّصِّ الْأَوَّلِ) أي : أن يَذْكُرَ الشَّيءَ على خِلافِ ما ذَكَرَه فيه أوَّلًا.

(٤ _ أَوْ قَوْلِ الرَّاوِي : ١ _ «هذَا مُتَأَخِّرٌ) عن ذاكَ» ، ٢ _ أو «سابِقٌ عليه» ، وهو الّذي ذَكَرَه «الأَصلُ» ، فيكونُ ذاكَ فيه مُتَأَخِّرًا .

W

(لَا ١ _ بِمُوَافَقَةِ أَحَدِ النَّصَّيْنِ لِلْأَصْلِ) أي : البَراءةِ الأَصليّةِ ، فلا يُعْلَمُ التَّأَخُّرُ بها في الأَصَحِّ .

وقيلَ : يُعْلَمُ ؛ لِأَنَّ الأصلَ مُخالَفةُ الشَّرعِ لها ، فيكونُ المُخالِفُ سابِقًا على المُوافِقِ .

وَثُبُوتِ إِحْدَىٰ آيَتَيْنِ فِي المُصْحَفِ، وَتَأَخُّرِ إِسْلَامِ الرَّاوِي، وَقَوْلِهِ: «هذَا نَاسِخٌ» فِي الْأَصَحِّ، لَا «النَّاسِخُ».

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

قُلْنا : مُسَلَّمٌ ، لكنه ليسَ بلازِمٍ ؛ لِجَوازِ العكسِ .

(٢ _ وَ) لا (تُبُوتِ إِحْدَىٰ آيَتَيْنِ فِي المُصْحَفِ) بعدَ الأُخْرَىٰ ، فلا يُعْلَمُ التَّأَخُّرُ بِه في الأصحِّ .

وقيلَ : يُعْلَمُ ؛ لِأَنَّ الأصلَ مُوافَقَةُ الوَضْعِ لِلنُّزُولِ.

قُلْنا : لكنّه غيرُ لازِمٍ ؛ لِجَوازِ المُخالَفةِ كما مَرَّ في آيَتَيْ عِدَّةِ الوَفاةِ.

(٣ _ وَ) لا (تَأَخُّرِ إِسْلَامِ الرَّاوِي) لِمَرْوِيِّه عن إِسلامِ الرَّاوِي لِلآخَرِ ، فلا يُعْلَمُ التَّأَخُّرُ به في الأصحِّ ؛ لِجَوازِ أَن يَسْمَعَ مُتَقَدِّمُ الإسلامِ بعدَ مُتَأَخِّرِه .

وقيلَ : يُعْلَمُ ؛ لِأَنه الظَّاهِرُ .

قُلْنا : لكنّه _ بتقديرِ تَسْلِيمِه _ غيرُ لازِمٍ ؛ لِجوازِ العكسِ كما مَرَّ .

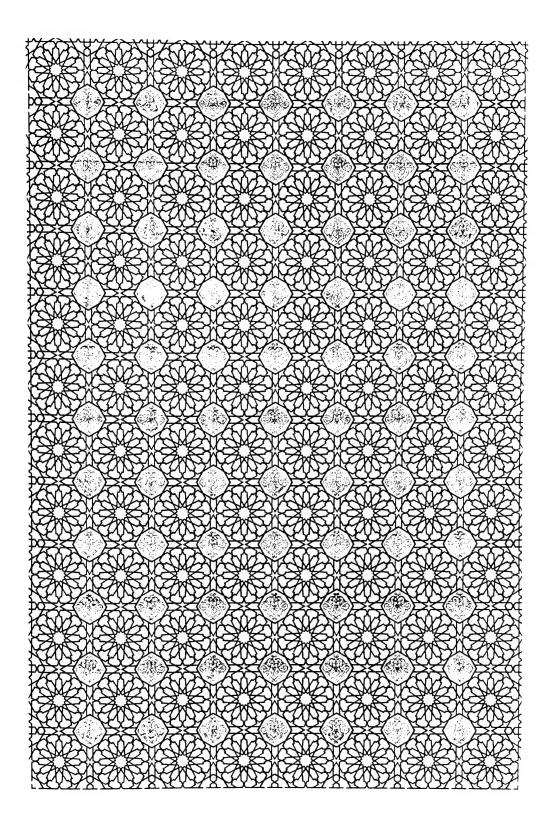
(٤ _ وَ) لا (قَوْلِهِ) أي الرّاوِي : («هذَا نَاسِخٌ») فلا يكونُ ناسِخًا (فِي الْأَصَحِّ).

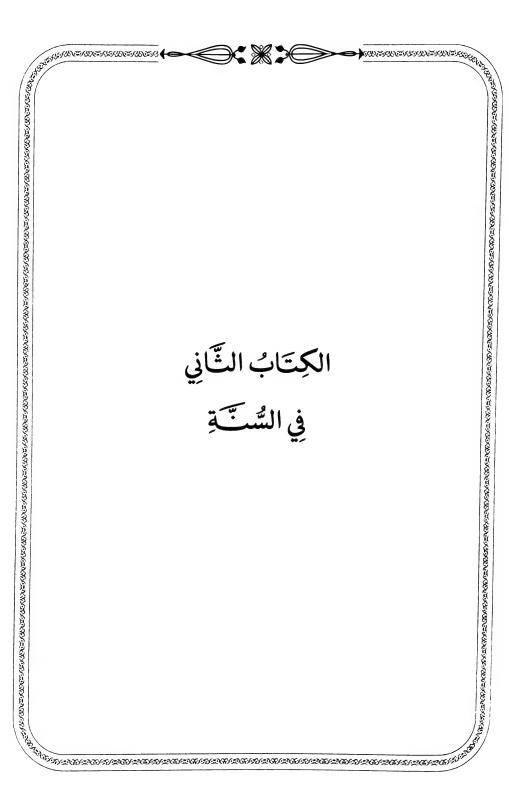
وقيلَ : يكونُ ، وعليه المُحَدِّثُونَ ؛ لأنه _ لِعَدالتِه _ لا يقولُ ذلك إلّا إِذا ثَبَتَ عندَه .

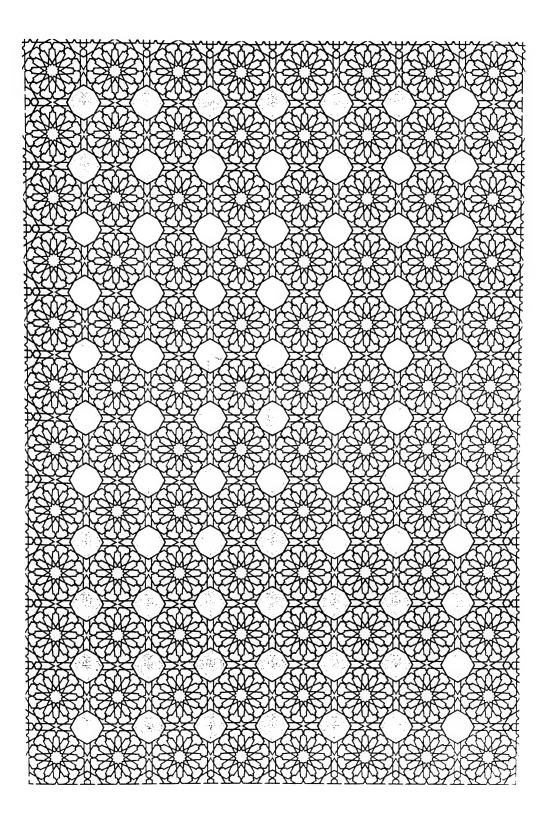
قُلْنا : ثُبُّوتُه عندَه يجوزُ أن يكونَ باجْتِهادٍ لا يُوافَقُ عليه.

(٥ _ لَا) بقولِه : «هذا (النَّاسِخُ») لِما عُلِمَ أنه منسوخٌ وجُهِلَ ناسِخُه، فيُعْلَمُ به أنه ناسِخٌ له؛ لِضَعْفِ احْتِمالِ كونِه حِينَئذٍ عنِ اجْتِهادٍ.

* * *







الكِتَابُ الثَّانِي: فِي السُّنَّةِ

وَهِيَ : أَقْوَالُ النَّبِيِّ وَأَفْعَالُهُ.

الْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ حَتَّىٰ عَنْ صَغِيرَةٍ سَهْوًا،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓-

﴿ الكِتَابُ الثَّانِي: فِي السُّنَّةِ ﴾

(وَهِيَ : أَقْوَالُ النَّبِيِّ ﴾ ﷺ (وَأَفْعَالُهُ) ومِنها تقريرُه؛ لِأَنه كَفُّ عنِ الإِنْكارِ ، والكَفُّ فِعلُ كما مَرَّ .

وتَقَدَّمَتْ مَبَاحِثُ الأَقُوالِ الَّتِي تَشْرَكُ فيها السُّنَّةُ الكتابَ: مِن «الأَمْرِ» و«النّهيِ» وغيرِهِما، والكَلامُ هُنا في غيرِ ذلك.

ولِتَوَقُّفِ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ على عِصْمَةِ النَّبِيِّ بَدَأْتُ _ كـ «الأَصلِ» _ بها معَ عِصْمَةِ سائرِ الأنبِياء ؛ زِيادةً لِلفائِدةِ ، فقُلْتُ :

(الْأَنْبِيَاءُ) عليهم الصّلاةُ والسّلامُ (مَعْصُومُونَ حَتَّىٰ عَنْ صَغِيرَةٍ سَهْوًا)، فلا يَصْدُرُ عنهُم ذَنْبٌ لا كبيرةٌ ولا صغيرةٌ، لا عَمْدًا ولا سهوًا.

فَإِن قُلْتَ : يُشْكِلُ بأنه ﷺ سَها في صلاتِه حيثُ نَسِيَ : ١ ــ فَصَلَّىٰ الظُّهْرَ خمسًا، ٢ ــ وسَلَّمَ في الظُّهْرِ أوِ العَصْرِ مِن رَكْعَتَيْنِ وتَكَلَّمَ.

قوله : (فاِن قُلْتَ يُشْكِلُ) إلىٰ قولِه : (غيرُ مُضادِّ لِلمُعْجِزةِ ولا قادِحٌ في التّصديقِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٠ أ).

قوله : (مِن رَكْعَتَيْنِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٩) : «عن رَكْعَتَيْنِ».

فَلَا يُقِرُّ نَبِيُّنَا أَحَدًا عَلَىٰ بَاطِلِ، فَسُكُوتُهُ _ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ _ عَلَىٰ الْفِعْلِ مُطْلَقًا

مُنْ مُ قُلْتُ

١ ـ لا إِشْكَالَ على قولِ الأَكْثَرِ الآتي ، ويَدُلُّ له خبرُ «البُخاريِّ» : «إِنِّي أَنْسَىٰ
 كما تَنْسَوْنَ ، فإذا نَسِيتُ فذَكِّرُونِي» .

٢ _ وأمّا على القولِ المَذكورِ فيُجابُ عنه :

١ _ بأنَّ المَنْعَ مِن السَّهوِ مَعْناه : المَنْعُ مِنِ اسْتِدامتِه ، لا مِنِ ابْتِدائِه .

٢ ـ وبأن مَحَلَّه ١ ـ في القولِ مُطْلَقًا، ٢ ـ وفي الفِعلِ إِذا لم يَتَرَتَّبْ عليه
 حكمٌ شرعيٌّ؛ بدليلِ الخبرِ المذكورِ ؛ لأنه ﷺ بُعِثَ لِبَيانِ الشَّرْعِيَّاتِ .

ثُمَّ رأيتُ القاضيَ عِياضًا ذَكَرَ حاصلَ ذلك، ثُمَّ قالَ: «إِنَّ السَّهوَ في الفِعلِ في حَقِّه ﷺ ١ ـ غيرُ مُضادِّ لِلمُعْجِزةِ ٢ ـ ولا قادِحٌ في التَّصديقِ».

والأكثرُ على جَوازِ صُدُورِ الصّغيرةِ عنهُم سَهْوًا إِلَّا الدَّالَةَ على الخِسَّةِ: ١ _ كَسَرِقةِ لُقُمَةٍ ٢ _ والتّطفيفِ بتَمْرَةٍ، ويُنَبَّهُونَ عليها لو صَدَرَتْ.

~~~

وإِذا تَقَرَّرَ أَنَّ نَبِيَّنا معصومٌ كغيرِه مِن الأنبياءِ (فَلَا يُقِرُّ نَبِيُّنَا) محمَّدٌ ﷺ (أَحَدًّا عَلَىٰ بَاطِلِ).

(فَسُكُوتُهُ _ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ _ عَلَىٰ الْفِعْلِ مُطْلَقًا) : بأن عَلِمَ به في الأَصَحِّ.

قوله : (مُطْلَقًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٠ أ) بعدَه : «عنِ التّقييدِ بمَن لا يُغْرِيه الإِنْكارُ أو بغيرِ الكافِرِ».

قوله : (بَأَن عَلِمَ به في الأَصَحِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٠ أ).

دَلِيلُ الجَوَازِ لِلْفَاعِلِ وَلِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : إِلَّا فعلَ مَن يُغْرِيهِ الإِنْكارُ ؛ بِناءً على سُقُوطِ الإِنْكارِ عليه .

وقيلَ : إِلَّا الكافِرَ ؛ بِناءً على أنه غيرُ مُكلَّفٍ بالفُرُوع .

وقيلَ : إِلَّا الكافِرَ غيرَ المُنافِقِ.

(دَلِيلُ الجَوَازِ ١ _ لِلْفَاعِلِ) بمعنَى الإِذْنِ له فيه ؛ لأنّ سُكُوتَه ﷺ على الفعلِ تقريرٌ له (٢ _ وَلِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ) .

وقيلَ : لا ؛ لأنَّ السَّكوتَ ليسَ بخِطابٍ حتَّىٰ يَعُمَّ.

قُلْنا : هو كالخِطابِ ، فيَعُمُّ.

(M)

(وَفِعْلُهُ) ﷺ (غَيْرُ مَكْرُوهِ) _ بالمعنَىٰ الشَّامِلِ ١ _ لِلمُحَرَّمِ، ٢ _ ولِخلافِ

قوله : (وقيلَ إِلَّا الكافِرَ غيرَ الْمُنافِقِ) غيرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٠ أ). قوله : (بمعنَى الإِذْنِ له فيه لأنَّ سُكُوتَه ﷺ على الفعلِ تقريرٌ له) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٠ أ).

قوله: (فسُكُوتُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ) إلى قوله: (قُلْنا هو كالخِطابِ فَيَعُمُّ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٠ أ): «(فسُكُوتُهُ - وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَبْشِرٍ - عَلَى الْفِعْلِ مُطْلَقًا) عنِ النّقييدِ بمَن لا يُغْرِيه الإِنْكارُ أو بغيرِ الكافِرِ (دَلِيلُ الجَوَازِ لِلْفَاعِلِ وَلِغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ) وقيل: لا لغيرِ الفاعِلِ ؛ لأنّ السُّكُوتَ ليسَ بخِطابٍ حتّى يَعُمَّ، قُلْنا: هو كالخِطابِ، فيعُمُّ، وقيلَ: لا لِمَن يُغْرِيه الإِنْكارُ ؛ بِناءً على سُقُوطِ الإِنْكارِ عليه، وقيلَ: لا لِلكافِرِ ؛ بِناءً على شُقُوطِ الإِنْكارِ عليه، وقيلَ: لا لِلكافِرِ ؛ بِناءً على أنه غيرُ مُكلَّفٍ بالفُرُوعِ». اهـ

وَمَا كَانَ جِبِلِّيًّا أَوْ مُتَرَدِّدًا أَوْ بَيَانًا أَوْ مُخَصَّصًا بِهِ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الأَوْلَىٰ ـ؛ ١ ـ لِعِصْمتِه، ٢ ـ ولِقلَّةِ وُقُوعِ المكروهِ وخِلافِ الأَوْلَىٰ مِن التَّقِيِّ مِن أُمَّتِه ، فكيفَ يَقَعُ منه ؟ ، ولا يُنافِيه وُقُوعُ المكروهِ لنا منه بَيانًا لِجوازِه ؛ لأِنه ليسَ مَكْرُوهًا حِينَئذٍ ، بل واجِبٌ .

NE

(وَمَا كَانَ) مِن أفعالِه :

(١ _ جِبِلِّيًّا) أي : واقِعًا بجِهةِ جِبِلَّةِ البَشَرِ _ أي : خِلْقَتِهم _ : كقِيامِه وقُعُودِه وأكله وشُربه.

(٢ _ أَوْ مُتَرَدِّدًا) بينَ الجِبِلِّيِّ والشّرعيِّ : كحَجِّه راكِبًا وجَلْسَتِه لِلاِسْتِراحةِ .

(٣ _ أَوْ بَيَانًا) : كَفَطْعِه السّارِقَ مِن الكُوعِ ؛ بَيانًا لِمَحَلِّ القطعِ في آيةِ السَّرِقةِ .

(٤ _ أَوْ مُخَصَّصًا بِهِ) : كزِيادتِه في النَّكاحِ على أربعِ نِسْوَةٍ .

(فَوَاضِحٌ) ١ ـ أنَّ الرَّابِعَ لَسْنا مُتَعَبَّدِينَ به علىٰ الوَجهِ الَّذي تُعُبِّدَ هو به،

قوله : (فكيفَ يَقَعُ منه؟) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٠ ب) : «فكيفَ منه؟».

قوله : (ولا يُنافِيه وُقُوعُ المكروهِ لنا منه بَيانًا لِجوازِه لِأنه ليسَ مَكْرُوهًا حِينَئذِ بل واجِبٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٠ ب).

قوله : (أي واقِعًا بجِهةِ جِبِلَّةِ البَشَرِ أي خِلْقَتِهم) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ

قوله : (وجَلْسَتِه) مضبوطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ١٢٠ ب) بفتح الجِيم : وَجُلْكْهُ، قالَ في «حاشِيةِ الرَّوْضِ المُرْبع» (٢٠/٢) : «ويجوزُ كسرُ الجيم بتقديرِ َ إِرادةِ اللهَيْئةِ». قوله : (أربع نِسْوَةٍ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٠ ب) : «أربعةِ نِسْوَةٍ».

فَوَاضِحٌ ، وَمَا سِوَاهُ إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ فِي الْأَصَحِّ.

٢ ـ وأن غيرَه دليلٌ في حَقِّنا ؛ لأنه ﷺ بُعِثَ لِبَيانِ الشَّرعيّاتِ ، فيباحُ لَنا في الأوّلِ
 ـ وقيلَ : يُنْدَبُ ـ ، ويُنْدَبُ في النّاني ـ وقيلَ : يُباحُ ـ ، ويُنْدَبُ أو يَجِبُ أو يُباحُ
 بحَسَبِ المُبَيَّنِ في النّالثِ .

(٥ _ وَمَا سِوَاهُ) أي سِوَىٰ ما ذُكِرَ في فعلِه :

(١ _ إِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ) : مِن وُجُوبٍ أَو نَدْبٍ أَو إِباحةٍ (فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ) في ذلك (فِي الْأَصَحِّ) عِبادةً كانَ أَوْ لا.

وقيلَ : مِثلُه في العِبادةِ فقط.

وقيلَ : لا مُطْلَقًا ، بل كمَجْهُولِ الصِّفةِ ، وسيَأتي.

(وَتُعْلَمُ) صِفةً فعلِه _ أي مِن حيثُ هو لا بقيدِ كونِه سِوَىٰ ما ذُكِرَ ، فلا يُشْكِلُ بِذِكْرِ «البيانِ» هُنا معَ ذِكْرِه قَبلُ _ :

(١ _ بِنَصِّ) عليها : كقولِه : «هذا واجبٌ» _ مَثَلًا _.

﴿ تعليفات على عاية الوصول ﴿ تعليفات على عاية الوصول ﴿ تعليفات على عاية الوصول ﴿ قَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه

قوله : (وقيلَ يُباحُ) فَي نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٠ ب) بَدَلَه زيادةُ : «وقيلَ : لَسْنا مُتَعَبَّدِين به».

قوله : (كمَجْهُولِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٠ ب) والنُسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٩١ ب) : «مجهولُ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ. وَتَسْوِيَةٍ بِمَعْلُومِ الجِهَةِ ، وَوُقُوعِهِ بَيَانًا أَوِ امْتِثَالًا لِدَالِّ عَلَىٰ وُجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ .

وَيَخُصُّ الْوُجُوبَ أَمَارَتُهُ: كَالصَّلَاةِ بِأَذَانٍ، وَكَوْنِهِ مَمْنُوعًا لَوْ لَمْ يَجِبْ: كَالحَدِّ، وَالنَّدْبَ مُجَرَّدُ قَصْدِ الْقُرْبَةِ،كالحَدِّ، وَالنَّدْبَ مُجَرَّدُ قَصْدِ الْقُرْبَةِ،

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓 علية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢ _ وَتَسْوِيَةٍ بِمَعْلُومِ الجِهَةِ) : كقولِه : «هذا الفعلُ مُساوٍ لكذا في حكمِه» ، وقد عُلِمَتْ جهَتُه .

(٣ ـ وَوُقُوعِهِ ١ ـ بَيَانًا ٢ ـ أَوِ امْتِئَالًا لِدَالً عَلَىٰ وُجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ) فيكونُ حكمُه حكمَ المُبيَّنِ أوِ المُمْتَثَل.

(وَيَخُصُّ الْوُجُوبَ) عن غيرِه : (أَمَارَتُهُ :

١ - كَالصَّلَاةِ بِأَذَانٍ)؛ لِأنه ثَبَتَ باسْتِقْراءِ الشَّريعةِ : أنَّ ما يُؤَذَّنُ لها واجِبةٌ،
 بخِلافِ غيرِها : كَصَلاةِ العِيدِ والخُسُوفِ.

(٢ ــ وَكَوْنِهِ) أي الفعلِ (مَمْنُوعًا) منه (لَوْ لَمْ يَجِبْ : ١ ــ كَالحَدِّ) ٢ ــ والخِتانِ ؛ إِذْ كُلُّ منهما عُقُوبةٌ .

وقد يَتَخَلَّفُ الوُجُوبُ عن هذه الأَمارةِ لِدليلٍ: كما في سُجُودَيِ السَّهوِ والتَّلاوةِ في الصَّلاةِ.

(M)

(وَ) يَخُصُّ (النَّدْبَ) عن غيرِه (مُجَرَّدُ قَصْدِ الْقُرْبَةِ): بأن تَدُلَّ قَرينةٌ على قصدِها بذلك الفعلِ مُجرَّدًا عن قَيْدِ الوُجُوبِ، والفعلُ المُجَرَّدُ قصدُها _ كما صَرَّحَ به «الأَصلُ» _ كثيرٌ: مِن صلاةٍ وصومٍ وقِراءةٍ ونحوِها مِن التَّطَوُّعاتِ.

وَإِنْ جُهِلَتْ فَلِلْوُجُوبِ فِي الْأَصَحِّ.

وَإِذَا تَعَارَضَ الْفِعْلُ وَالْقَوْلُ وَدَلَّ

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول كا

(٢ ـ وَإِنْ جُهِلَتْ) صِفتُه (فَلِلْوُجُوبِ فِي الْأَصَحِّ) في ١ ـ حَقِّه ٢ ـ وحَقِّنا؛ لإنه الأَحْوَطُ.

وقيلَ : لِلنَّدبِ؛ لِأَنه المُتَحَقَّقُ بعدَ الطَّلَبِ.

وقيلَ : لِلإِباحةِ ؛ لأنّ الأصلَ عدمُ الطّلَبِ.

وقيلَ : بالوَقْفِ في الكُلِّ ؛ لِتَعارُضِ الأدِلَّةِ.

وقيلَ : في الأُوّلَيْنِ فقط مُطْلَقًا ؛ لِأنّهما الغالِبُ مِن فعلِ النّبيِّ ﷺ .

وقيلَ : فيهما إِن ظَهَرَ قصدُ القُرْبةِ ، وإلَّا فلِلإباحةِ .

وسَواءٌ على غيرِ هذا القولِ أَظَهَرَ قصدُ القُرْبةِ أَمْ لا .

ومُجامَعةُ القُرْبةِ لِلإِباحةِ : بأن يُقْصَدَ بفِعلِ المُباحِ بَيانُ الجَوازِ لِلأُمّةِ ، فيُثابُ على هذا القَصْدِ .

W

(وَإِذَا تَعَارَضَ ١ _ الْفِعْلُ ٢ _ وَالْقَوْلُ) أَيْ : تَخالَفا بتَخالُفِ مُقْتَضَيَيْهما (وَدَلَّ

ه تعليقات على غاية الوصول الله المُتَحَقَّقُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢١ أ) بفتحِ القافِ المُشَدَّدةِ .

قوله : (في الأَوَلَيْنِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢١ أ) والأَزْهَريّةِ رَقَم ٤٢٢٥٨ (ق ٩٢ أ) : «في الأُولَيَيْنِ»، والمُثْبُتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (مُقْتَضَيَيْهما) بياءَيْنِ كما في النُّسْخةِ الأَزْهَرِيَّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ١٠٢ ب): بنخا**ن منتغيما**، وفي نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢١ أ) وبعضِ الأَزْهَريَّةِ: «مُقْتَضَياهما»، وفي دَلِيلٌ عَلَىٰ تَكَرُّرِ مُقْتَضَاهُ: فَإِنِ اخْتَصَّ بِهِ فَالمُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ، فَإِنْ جُهِلَ فَالْوَقْفُ فِي الْأَصَحِّ،الْأَصَحِّ،اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهَ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

دَلِيلٌ عَلَىٰ تَكَرُّرِ مُقْتَضَاهُ) أي القولِ:

(١ _ فَإِنِ اخْتَصَّ) القولُ (بِهِ) ﷺ : كأن ١ _ قالَ : «يجبُ عَلَيَّ صومُ عاشُوراءَ في كُلِّ سَنَةٍ»، ٢ _ وأَفْطَرَ في سَنَةٍ بعدَ القولِ أو قبلَه (فَالمُتَأَخِّرُ) مِن الفعلِ والقولِ : بأن عُلِمَ (نَاسِخٌ) لِلمُتَقَدِّم منهما في حَقِّه.

فإِن لم يَدُلَّ دليلٌ على تَكَرُّرِ ما ذُكِرَ في هذا القسمِ وقَسِيمَيْهِ الآتِيَيْنِ فلا نسخَ ، لكنْ في تَأَخُّرِ الفعلِ ، لا في تَقَدُّمِه ؛ لِدَلالتِه على الجَوازِ المُسْتَمِرِّ .

(فَإِنْ جُهِلَ) المُتَأْخِّرُ مِنهما (فَالْوَقْفُ) عن ترجيحِ أحدِهما على الآخرِ في حَقِّه إلى تَبَيُّنِ التَّاريخِ (فِي الْأَصَعِّ)؛ لِاسْتِوائِهما في احْتِمالِ تَقَدُّمِ كُلِّ منهما على الآخرِ. الآخرِ.

وقيلَ : يُرَجَّحُ القولُ _ وعُزِيَ إلى الجمهورِ _ ؛ لِأنه أَقْوَىٰ دَلالةً مِن الفعلِ ؛ لِوَضْعِه لها ، والفِعلُ إنّما يَدُلُّ بقَرينةٍ ؛ لِأنّ له مَحامِلَ .

وقيلَ : يُرجَّحُ الفعلُ ؛ لِأنه أَقْوَىٰ بَيانًا ؛ بدليلِ أنه يُبَيَّنُ به القولُ .

قُلْنا : ١ ـ البَيانُ بالقولِ أكثرُ ، ٢ ـ ولو سُلِّمَ تَساوِيهِما لَكانَ البَيانُ بالقولِ أَقْوَىٰ دَلالةً كما مَرَّ ؛ ٣ ـ ولأنه لا يَخْتَصُّ بالمَوْجُودِ المَحْسُوسِ ، ٤ ـ ولأنّ دَلالتَه

بعضِها : «مُقْتَضاهُما» ، وفي بعضِها : «مُقْتَضَيْهُماً» ، وعلى هذا الأخيرِ الطَّبَعاتُ.

قوله: (لَكَانَ البيانُ) في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «لكنِ البيانُ»، وعلَيه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٩٧)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ حَلَب (ق ٨٧ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤٥١) وطبعةُ شيخِنا (ص٥١٢). وَلَا تَعَارُضَ، وَإِنِ اخْتَصَّ بِنَا فَلَا تَعَارُضَ فِيهِ، وَفِينَا: المُتَأَخِّرُ نَاسِخٌ إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى تَأْسِّينَا، فَإِنْ جُهِلَ عُمِلَ بِالْقَوْلِ فِي الْأَصَحِّ،

مُتَّفَقٌ عليها ، بخِلافِ الفعلِ في ذلك.

(وَلَا تَعَارُضَ) في حَقِّنا حيثُ دَلَّ دليلٌ علىٰ تَأْسِّينَا به في الفعلِ ؛ لِعدمِ تَناوُلِ القولِ لَنا.

BE)

(٢ _ وَإِنِ اخْتَصَّ) القولُ (بِنَا) : كأن قالَ : «يجبُ عليكم صومُ عاشُوراءَ» إلى آخِرِ ما مَرَّ (١ _ فَلَا تَعَارُضَ فِيهِ) أي في حَقِّه ﷺ بينَ الفعلِ والقولِ ؛ لِعدمِ تَناوُلِه له (٢ _ وَفِينَا : المُتَأَخِّرُ) منهما بأن عُلِمَ (نَاسِخٌ) لِلمُتَقَدِّمِ (١ _ إِنْ دَلَّ دَلِيلُ عَلَىٰ تَأْسِينًا) به في الفعلِ ، (٢ _ فَإِنْ جُهِلَ) المُتَأَخِّرُ (عُمِلَ بِالْقَوْلِ فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : بالفعلِ .

وقيلَ : بالوَقْفِ ؛ لِما مَرَّ .

وإِنَّمَا اخْتَلَفَ التَّصحيحُ في المَسألَتَيْنِ لِأَنَا مُتَعَبَّدُونَ فيما يَتَعَلَّقُ بنا بالعِلْمِ بحُكمِه؛ لِنَعْمَلَ به، بخِلافِ ما يَتَعَلَّقُ به؛ إِذْ لا ضَرُورةَ إلى التّرجيح فيه.

فإِن لم يَدُلَّ دليلٌ على تَأسِّينا به في الفعلِ فلا تَعارُضَ في حَقِّنا ؛ لِعدمِ ثُبُوتِ حكم الفعلِ في حَقِّنا .

قوله: (بالوَقْفِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢١ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «الوَقْف» بدُونِ الباءِ، وعليه الطَّبَعاتُ، والمُثْبَتُ مِن مُعْظَم النَّسَخ الأَزْهَريّةِ.

وَإِنْ عَمَّنَا وَعَمَّهُ فَحُكْمُهُمَا كَمَا مَرَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامُّ ظَاهِرًا فِيهِ فَالْفِعْلُ مُخَصِّصٌ.

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول الله على الأصول الله على الأصول الله على الله على الله على الله على الله على الله

(٣ _ وَإِنْ عَمَّنَا وَعَمَّهُ) القولُ: كأن قالَ: «يَجِبُ عَلَيَّ وعليكم صومُ عاشُوراءَ» إلى آخِرِ ما مَرَّ (فَحُكْمُهُمَا) أي الفعلِ والقولِ (كَمَا مَرَّ): مِن أنّ المُتَأَخِّرَ منهما ١ _ بأن عُلِمَ ناسِخٌ لِلمُتَقَدِّمِ ١ _ في حَقِّه، ٢ _ وكذا في حَقِّنا ١ _ إِن دَلَّ دليلٌ على تَأْسِّينا به في الفعلِ ، ٢ _ وإلّا فلا تَعارُضَ في حَقِّنا ، ٢ _ وإن جُهِلَ المُتأخِّرُ فالأَصَحُّ ١ _ في حَقِّنا ، ٢ _ وإن جُهِلَ المُتأخِّرُ فالأَصَحُّ ١ _ في حَقِّنا ، ٢ ـ وفي حَقِّنا : تَقَدُّمُ القولِ .

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ) القولُ (الْعَامُّ ظَاهِرًا فِيهِ) ﷺ لا نَصَّا: كأن قالَ: «يَجِبُ على كُلِّ مُكلَّفٍ صومُ عاشُوراءَ» إلى آخِرِ ما مَرَّ (فَالْفِعْلُ مُخَصِّصٌ) للقولِ في حَقِّه ١ ـ تَقَدَّمَ عليه ٢ ـ أو تَأَخَّرَ عنه ٣ ـ أو جُهِلَ ذلك، ولا نَسْخَ؛ لِأَنَّ التّخصيصَ أَهْوَنُ منه؛ لِما فيه مِن إعْمالِ الدَّلِيلَيْنِ، بخِلافِ النّسخ.

نَعَمْ، لو تَأَخَّرَ الفعلُ عنِ العملِ بمُقْتَضَىٰ القولِ فهو ناسِخٌ كما مَرَّ آخِرَ «التّخصيص».

ولو لم يَكنِ القولُ ظاهِرًا في الخُصُوصِ ولا في العُمُومِ : كأن قالَ : «صومُ عاشُوراءَ واجِبٌ في كلِّ سَنَةٍ» فالظّاهرُ : أنه كالعامِّ ؛ لِأنَّ الأصلَ عدمُ الخُصُوصِ . أمّا تَعارُضُ القولَيْنِ فسيَأتي في «التَّعادُلِ والتَّراجيح».

وأمّا الفِعْلانِ فلا يَتَعارَضانِ _ كما جَزَمَ به ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه _؛ لِجَوازِ أن يكونَ الفعلُ في وَقتٍ واجِبًا، وفي آخَرَ بخِلافِه؛ لِأنّ الأفعالَ لا عُمُومَ لها.

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقاً و الله على النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ بِجَرِّ «القولِ». و لَا تَقَدُّمُ القولِ) بالإِضافةِ كما ضُبِطَ في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ بِجَرِّ «القولِ».

قوله : (نَعَمْ لُو تَأَخَّرَ الفعلُ عَنِ العملِ) إلى قولِه : (فالظَّاهُرُ أَنه كالعامِّ لِأَنَّ الأَصلَ عدمُ الخُصُوصِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٢ ب).

الْكَلَامُ فِي الْأَخْبَارِ

المُرَكَّبُ: إِمَّا مُهْمَلٌ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَصَحِّ، أَوْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالمُخْتَارُ: أَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ الْكَلَامُ فِي الْأَخْبَارِ ﴾

بفتح الهَمْزةِ : جمعُ «خَبَرٍ»

وهو يُطْلَقُ : ١ _ على صِيغتِه ٢ _ وعلى مَعْناها ، وهو : المَعْنَى القائِمُ بالنّفسِ . ولمّا كانَ الخبرُ ممّا يَصْدُقُ به المُرَكَّبُ بَدَأْتُ _ كـ«الأَصلِ» _ به ؛ تكثيرًا للفائِدةِ ، فقُلْتُ :

(«المُرَكَّبُ») مِن اللَّفظِ:

(١ _ إِمَّا مُهْمَلٌ): بأن لا يكونَ له معنًى (وَلَيْسَ مَوْضُوعًا) اتِّفاقًا (وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَصَحِّ): كَمَدْلُولِ لفظِ «الهَذَيانِ»؛ فإنّه لفظٌ مُرَكَّبٌ مُهْمَلٌ كضَرْبٍ مِن الهَوَس أو غيرِه ممّا لا يُقْصَدُ به الدَّلالةُ على شيءٍ.

ونَفاه الإِمامُ الرّازِيُّ قائِلًا: «إِنَّ التّركيبَ إنّما يُصارُ إليه لِلإِفادةِ، فحيثُ انْتَفَى»، فمَرْجعُ خِلافِه إلى أنّ مِثْلَ ما ذُكِرَ لا يُسَمَّى: «مُرَكَّبًا».

(٢ _ أَوْ مُسْتَعْمَلُ) : بأن يكونَ له معنًى (وَالمُخْتَارُ : أَنَّهُ مَوْضُوعٌ) أي بالنّرع .
 وقيل : لا ، والموضوعُ مُفرَداتُه .

قُولُه : (أي بالنُّوعِ وقيلَ لا والموضوعُ مُفرَداتُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

والمُرَكَّبُ المُسْتَعْمَلُ المُفيدُ يُعَبَّرُ عنه بـ «الكلامِ».

(١ _ وَالْكَلَامُ اللِّسَانِيُّ : لَفْظٌ تَضَمَّنَ إِسْنَادًا مُفِيدًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ).

فَخَرَجَ : ١ ـ الخَطُّ ٢ ـ والرَّمْزُ ٣ ـ والعَقْدُ ٤ ـ والإِشارةُ ٥ ـ والنُّصُبُ ٢ ـ والمُفْرَدُ : كـ «بالنّارُ حارَةٌ»، ٢ ـ و «تَكَلَّمَ ٢ ـ والمُفْرَدُ : كـ «بالنّارُ حارَةٌ»، ٢ ـ و «تَكَلَّمَ رَجُلٌ » ٣ ـ و «رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ» ٨ ـ وغيرُ المقصودِ : كالصّادِرِ مِن نائِمٍ ٩ ـ والمقصودُ لغيرِه : كصِلةِ الموصولِ : نحوُ : «جاءَ الّذي قامَ أبوه» ؛ فإنّها مُفيدةٌ بالضّمِّ إليه معَ ما مَعَه ، مقصودةٌ لإيضاح مَعْناه .

(٢ _ وَ) الكلامُ (النَّفْسَانِيُّ: مَعْنَىٰ فِي النَّفْسِ) أي: قامَ بها (يُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِيِّ) أي: بماصَدَقاتِه، وهذا مِن زِيادَتي. وهذا مِن خِيادَتي.

قوله : (اللَّسَانِيُّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِرِّيَّةِ (ق ١٢٢ ب).

قوله : (والعَقْدُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٢ ب) بفتحِ العينِ وسُكُونِ القافِ، وفي بعضِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ بضَمِّ العَيْنِ.

قوله : (والنُّصُبُ) مُضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٢ ب) بضَمِّ النُّونِ والصّادِ. قوله : (وَالكلامُ النَّفْسَانِيُّ مَعْنَىٰ فِي النَّفْسِ) إلىٰ قولِه : (وهذا مِن زِيادَتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٣ أ).

قُولُه : (وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا أَنَّهُ أَيِ الكلامَ مُشْتَرَكٌ) إلىٰ قولِه : (لِأَنَّ العَلامةَ لا يُشْتَرَطُ

.....

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الأصلَ في الإِطْلاقِ الحقيقةُ ، قالَ الإِمامُ الرِّازيُّ : «وعليه المُحَقِّقُونَ مِنَّا».

وقيلَ : إنّه حقيقةٌ في النَّفْسانيِّ ، مَجازٌ في اللِّسانيِّ ، واخْتارَه «الأَصْلُ» ، قالَ الأَخْطَلُ :

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُوادِ وَإِنَّمَ عِلَى اللَّالَانُ عَلَى الْفُوادِ دَلِيلَا وَالنَّالَ اللَّانُ عَلَى الْفُوادِ دَلِيلَا وَقَالَتِ المُعْتَزِلَةُ : إِنَّه حقيقةٌ في اللِّسانيِّ ؛ لِتَبادُرِه إلى الأَذْهانِ ، دُونَ النَّفْسانيِّ اللَّذِي أَثْبَتَه الأَشاعِرةُ ، دُونَ المُعْتَزِلةِ .

ويُجابُ :

١ حمّا قالَه الأَخْطَلُ : بأنّ مُرادَه الكلامُ الأَصْليُّ، فالكلامُ اللِّسانيُّ ليسَ
 أَصْليًّا وإن كانَ حقيقةً ودليلًا على الأَصل.

٢ _ وعمّا قالَه المُعْتَزِلةُ: بأنّ تَبادُرَ الشّيءِ _ وإِن كانَ عَلامةً لِلحقيقةِ _ لا

فيها الإنْعِكاسُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٣ أ) : «(والمُخْتارُ عندَنا : أنه) أي الكلامَ (حقيقةٌ في النَّفْسانيِّ) وهو : المعنَىٰ القائِمُ بالنّفسِ المُعَبَّرُ عنه بماصَدَقاتِ اللِّسانيِّ (مَجازٌ في اللِّسانيِّ) المُعَرَّفِ بما ذُكِرَ ، قالَ الأَخْطَلُ :

إِنَّ الْكَلِمَ لَفِي الْفُوادِ وَإِنَّمَا ﴿ جُعِلَ اللِّسانُ عَلَى الْفُوادِ دَلِيلَا وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلةُ : إِنّه حقيقةٌ في اللِّسانيِّ ؛ لِتَبادُرِه إلى الأَذْهانِ دُونَ النَّفْسانيِّ اللّذي وقالَتِ المُعْتَزِلةِ ، وقيلَ : إنّه مُشْتَرَكُ بينَهما ؛ لأنّ الأصلَ في الإطلاقِ الحقيقةُ ، قالَ الإِمامُ الرّازيُّ : «وعليه المُحَقِّقُون منّا» ، وأُجِيبَ عن تَبادُرِ اللسانيِّ : بأنه قد يَكُثُرُ اسْتِعْمالُ اللّفظِ في مَعْناه المَجازيِّ أو في أَحَدِ مَعْنَيهُ الحَقِيقِيَّيْنِ ، فيتَبادَرُ إلى الأَذْهانِ» . اهـ

وَالْأُصُولِيُّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ.

فَإِنْ أَفَادَ بِالْوَضْعِ طَلَبًا: فَطَلَبُ ذُكْرِ المَاهِيَّةِ: «اسْتِفْهَامٌ»، وَتَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِهَا أَوْ تَحْصِيلِ الْكَفِّ عَنْهَا: «أَمْرٌ» وَ«نَهْيٌ» وَلَوْ مِنْ مُلْتَمِسٍ وَسَائِلٍ،

يَمْنَعُ كُونَ مَا انْتَفَىٰ فيه التَّبادُرُ حقيقةً أيضًا؛ لِأنَّ العَلامةَ لا يُشْتَرَطُ فيها الإنْعِكاسُ.

و «النَّفْسانيُّ»: مَنْسُوبٌ إلى «النَّفْسِ» بزِيادةِ ألفٍ ونُونٍ؛ لِلدَّلالةِ على العَظَمَةِ، كما في قولهِم: «شَعْرانيُّ» لِعظيم الشَّعَرِ.

(وَالْأُصُولِيُّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ) أي في اللِّسانيِّ؛ لِأنَّ بَحْثَه فيه، لا في المَعنَىٰ النَّفْسيِّ.

(فَإِنْ أَفَادَ) أي ماصَدَقُ اللِّسانيِّ (بِالْوَضْعِ طَلَبًا:

١ ـ فَطَلَبُ ذُكْرِ المَاهِيَّةِ) أي : فاللَّفظُ المُفيدُ لِطَلَبِ ذِكْرِها ـ أي ١ ـ ذاتًا ٢ ـ أو صِفةً : («اسْتِفْهَامٌ ») : نحوُ : ١ ـ «ما هذا ؟ » ، ٢ ـ و «مَن ذا : أزَيْدٌ أم عَمْرُو ؟ » .

(٢ _ وَ) طَلَبُ (١ _ تَحْصِيلِهَا ٢ _ أَوْ تَحْصِيلِ الْكَفِّ عَنْهَا) أي اللّفظُ المُفيدُ لذلك : (١ _ «أَمْرُ» ٢ _ و «نَهْيٌ») : نحوُ : ١ _ «قُمْ»، ٢ _ و «لا تَقُمْ» (وَلَوْ) كانَ طَلَبُ تحصيلِ ذلك (مِنْ ١ _ مُلْتَمِسٍ) أي : مُساوٍ لِمطلوبٍ منه رُتْبةً (٢ _ وَسَائِلٍ) أي : مُساوٍ لِمطلوبٍ منه رُتْبةً (٢ _ وَسَائِلٍ) أي : دُونَ المَطلوبِ منه رُتْبةً ؛ فإنّ اللّفظَ المُفيدَ لذلك منهما يُسَمَّىٰ : ١ _ «أَمرًا» أي : دُونَ المَطلوبِ منه رُتْبةً ؛ فإنّ اللّفظَ المُفيدَ لذلك منهما يُسَمَّىٰ : ١ _ «أَمرًا»

قوله : (أي ذاتًا أو صِفةً) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٣ أ).

قوله : (ومَن ذا أزَيْدٌ أم عَمْرُو؟) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٣ أ).

وَإِلَّا : فَمَا لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَكَذِبًّا : «تَنْبِيهٌ» وَ«إِنْشَاءٌ» ، وَمُحْتَمِلُهُمَا : «خَبَرٌ»·

وَقَدْ يُقَالُ: «الْإِنْشَاءُ»: مَا يَحْصُلُ بِهِ مَدْلُولُهُ فِي الْخَارِجِ،

۲ _ و «نَهْيًا».

وقيلَ : لا ، بل يُسَمَّىٰ ١ _ مِن الأوّلِ : «الْتِماسًا» ، ٢ _ ومِن الثّاني : «سُؤالًا» . وإلى الخِلافِ أَشَرْتُ بقولِي : «ولَو» إلىٰ آخِرِه .

(٢ ـ وَإِلَّا) أي وإِن لم يُفِدْ بالوَضْع طَلَبًا :

(١ _ فَمَا لَا يَحْتَمِلُ) منه (صِدْقًا وَكَذِبًا) في مدلولِه : (١ _ «تَنْبِيهٌ» ٢ _ وَ «إِنْشَاءٌ») أي : يُسَمَّىٰ بكُلِّ منهما ، سَواءٌ ١ _ أَفادَ طَلَبَا باللَّازِمِ : ١ _ كالتَّمَنِّي ٢ _ والتَّرَجِّي : نحوُ : ١ _ «ليتَ الشَّبابَ يَعُودُ» ، ٢ _ «لَعَلَّ الله يَعْفُو عنِّي» ، ٢ _ أَمْ لم يُفِدْ طَلَبًا : نحوُ : «أنتِ طالقٌ» .

(٢ ـ وَمُحْتَمِلُهُمَا) أي الصِّدْقِ والكَذِبِ مِن حيثُ هو : («خَبَرٌ») ، وقد يُقْطَعُ بصِدْقِه أو كَذِبِه ؛ لِأُمُورٍ خارِجةٍ عنه كما سيَأتي .

وأَبَىٰ قومٌ _ كما قالَه «الأَصلُ» _ تعريفَ ١ _ «الخَبَرِ» كما أَبَوْا تعريفَ ٢ _ «العِلمِ» ٣ _ و «الوُجُودِ» ٤ _ و «العَدَمِ» : ١ _ قيلَ : لأِنَّ كُلَّا منها ضَرُورِيٌّ، فلا حاجةَ إلىٰ تعريفِه، ٢ _ وقيلَ : لِعُسْرِ تعريفِه.

(C)

(وَقَدْ يُقَالُ) وهو لِلبَيانيِّين :

١ _ ((الْإِنْشَاءُ) : مَا) أي كلامٌ (يَحْصُلُ بِهِ مَدْلُولُهُ فِي الخَارِجِ) : ١ _ ك (الْتِنْ اللهِ عَ طالقٌ) ، ٢ _ و (قُمُ) ، ٣ _ و (لا تَقُمْ) ؛ فإنّ مدلولَها _ : مِن ١ _ إيقاع الطّلاقِ

وَالخَبَرُ : خِلَافُهُ.

وَلَا مَخْرَجَ لَهُ عَنِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُطَابِقٌ لِلْخَارِجِ، أَوْ لَا، فَلَا وَالسِطَةَ فِي الْأَصَحِّ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول ﴾

٢ _ وطَلَبِ القيامِ ٣ _ وعدمِه _ يَحْصُلُ بِه ، لا بغيرِه .

فالإِنْشاءُ بهذا المَعنَى أَعَمُّ منه بالمَعْنَى الأوّلِ؛ لِشُمُولِه الطَّلَبَ بأقسامِه السَّابِقةِ، بخِلافِه بالمَعنَى الأوّلِ؛ فإنّه قَسِيمٌ ١ ـ لِلطَّلَبِ بالوَضْعِ ٢ ـ وللخَبَرِ، فلا يَشْمَلُ الإسْتِفْهامَ والأمرَ والنّهيَ.

٢ _ (وَالخَبَرُ خِلَافُهُ) أي : ما يَحْصُلُ بغيرِه مَدلولُه في الخارج : بأن يكونَ له خارجُ صِدْقٍ أو كَذِبٍ : نحوُ : «قامَ زيدٌ» ؛ فإنّ مدلولَه _ أي : مضمونه _ مِن قيامِ زيدٍ يَحْصُلُ بغيرِه ، وهو مُحْتَمِلٌ لِأن يكونَ ١ _ واقِعًا في الخارجِ ، فيكونَ هو صِدْقًا ، ٢ _ وغيرَ واقِع ، فيكونَ هو كَذِبًا .

(وَلَا مَخْرَجَ لَهُ) أَي لِلخَبَرِ مِن حيثُ مضمونُه (عَنِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ ١ ـ إِمَّا مُطَابِقٌ لِلْخَارِجِ) فالصِّدْقُ (٢ ـ أَوْ لَا) فالكَذِبُ (فَلَا وَاسِطَةَ) بينَهما (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ بها ، وفي القولِ بها : أقوالٌ :

١ ـ منها: قولُ عَمْرِو بْنِ بَحْرِ الجاحِظِ: «الخَبَرُ ١ ـ إِن طابَقَ الخارِجَ معَ اعْتِقادِ عدمِها فكَذِبٌ،
 اعْتِقادِ المُخْبِرِ المُطابَقةَ فصِدْقٌ، ٢ ـ أو لم يُطابِقْه معَ اعْتِقادِ عدمِها فكَذِبٌ،
 ـ عليه الموسول ﴿

قوله : (خارجُ صِدْقِ) مِن إِصَافةِ السَّبَبِ لِلمُسَبَّبِ. اهـ «عطار» (١٣٨/٢). قوله : (أي مضمونَه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٤ أ). وَمَدْلُولُ الخَبَر : ثُبُوتُ النِّسْبَةِ ، لَا الحُكْمُ بِهَا.

😸 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

٣ ـ وما سِواهُما : واسِطةٌ بينهما ، وهو : أربعةٌ : ١ ـ أَن يَنْتَفِيَ اعْتِقادُه المُطابَقةَ في المُطابِقِ : ١ ـ بأن يَعْتَقِدَ عدمَها ، ٢ ـ أو لم يَعْتَقِدْ شيئًا ، ٢ ـ وأن يَنْتَفِيَ اعْتِقادُه عدمَها في غيرِ المُطابِقِ : ١ ـ بأن يَعْتَقِدَها ، ٢ ـ أو لم يَعْتَقِدْ شيئًا .

(M)

(وَمَدْلُولُ الخَبَرِ) في الإِثْباتِ _ أي : مدلولُ ماصَدَقِه _ : (ثُبُوتُ النِّسْبَةِ) في الخارِجِ : كقِيامِ زيدٍ في «قامَ زيدٌ»، وهذا ما رَجَّحَه السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ ورَدَّ ما عَداه (لَا الحُكْمُ بِهَا).

وقيلَ : هو الحُكْمُ بها ، ورَجَّحَه «الأَصلُ» ؛ وِفاقًا للإِمامِ الرّازِيِّ ، معَ مُخالَفَتِه له في «الكتابِ الأوّلِ» : حيثُ جَعَلَ ثَمَّ مدلولَ اللّفظِ : المَعْنَىٰ الخارِجِيَّ دُونَ المعنَىٰ الذَّهْنِيِّ ، خِلافًا للإِمام ، إِلّا أن يُقالَ : «ما ذَكَرَ ثَمَّ في غيرِ لفظِ الخَبَرِ ونحوِه» .

ويُقاسُ بالخَبَرِ في الإِثْباتِ : الخَبَرُ في النَّفيِ ، فيُقالُ : «مدلولُه : انْتِفاءُ النَّسْبةِ ، لا الحكمُ به».

ثُمَّ ما ذُكِرَ لا يُنافِي ما حَقَّقَه المُحَقِّقُونَ : مِن أنّ مدلولَ الخَبَرِ _ أي : ماصَدَقِه _ هو الصِّدْقُ ، والكَذِبُ إِنّما هو احْتِمالٌ عَقْليٌّ .

(وَمَوْرِدُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ) في الخبرِ : (النَّسْبَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا فَقَطْ) أي دُونَ غيرِها : (كَقِيَامِ زَيْدِ فِي «قَامَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» ، لَا بُنُوَّتُهُ) لِعَمْرٍو أيضًا ، فمَوْرِدُ الصِّدقِ

فَالشَّهَادَةُ بِتَوْكِيلِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ فُلَانًا : شَهَادَةٌ بِالتَّوْكِيلِ فَقَطْ، وَالرَّاجِحُ : بِالنَّسَبِ ضِمْنَا، وَبِالتَّوْكِيلِ أَصْلًا.

الأصول 🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

والكَذِبِ في الخبرِ المذكورِ : النِّسْبةُ ، وهِي : قيامُ زيدٍ ، لا بُنُوَّتُه لِعَمْرِو فيه أيضًا ؛ إِذْ لَم يُقْصَدْ به الإِخْبارُ بها.

N

(فَالشَّهَادَةُ بِتَوْكِيلِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ فُلَانًا: شَهَادَةٌ بِالتَّوْكِيلِ فَقَطْ) أي دُونَ نَسَبِ المُوكِّلِ، كما هو قولٌ عندَنا، وقالَ به الإِمامُ مالِكٌ (وَ) لكنِ (الرَّاجِعُ) عندَنا: أنّها شهادةٌ (١ _ بِالنَّسَبِ) لِلمُوكِّلِ (ضِمْنًا ٢ _ وَبِالتَّوْكِيلِ أَصْلًا)؛ لِتَضَمَّنِ ثُبُوتِ التَّوكيلِ المَقْصُودِ لِثُبُوتِ نَسَبِ المُوكِّلِ؛ لِغَيْبَتِه عن مَجْلِسِ الحكمِ.

* *

مَسْأَلَةً : الخَبَرُ :

١ _ إِمَّا مَقْطُوعٌ بِكَذِبِهِ :

أَ ـ قَطْعًا : كَالْمَعْلُومِ خِلَافُهُ ضَرُورَةً أَوِ اسْتِدْلَالًا ، وَكُلُّ خَبَرٍ أَوْهَمَ بَاطِلًا وَلَمْ يَقْبَلْ تَأْوِيلًا فَمَوْضُوعٌ ، أَوْ نُقِصَ مِنْهُ مَا يُزِيلُ الْوَهْمَ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(الخَبَرُ) بالنَّظَرِ لِأَمورِ خارِجةٍ عنه :

(١ _ إِمَّا مَقْطُوعٌ بِكَذِيهِ) ١ _ إِمَّا (قَطْعًا : كَالْمَعْلُوم خِلَافْهُ) :

١ - إِمَّا (ضَرُورَةً) : نحوُ : «النّقيضانِ يَجْتَمِعانِ أو يَرْتَفِعانِ».

٢ _ (أَوِ اسْتِدْلَالًا) : ١ _ كقولِ الفَلْسَفيِّ : «العالَمُ قديمٌ» ، ٢ _ وكَبَعْضِ المَنْسُوبِ لِلنّبِيِّ ﷺ ؛ لِأنه رُويَ عنه : أنه قالَ : «سيُكْذَبُ عَلَيَّ» ، فإن كانَ قالَه فلا بُدَّ مِن وُقُوعِه ، وإلّا _ وهو الواقِعُ ؛ فإنّه غيرُ مَعْرُوفٍ _ فقد كُذِبَ به عليه ، وهذا المِثالُ جَعَلَ فيه «الأصلُ» خِلافًا ، وليسَ بمَعْرُوفٍ ، بل صَرَّحَ الأَسْنَويُّ فيه بالقَطْع .

٣ _ (وَكُلُّ خَبَرٍ) عنه ﷺ (أَوْهَمَ بَاطِلًا) أي : أَوْقَعَه في الوَهْمِ _ أي : الذِّهْنِ _
 (وَلَمْ يَقْبَلْ تَأْوِيلًا فَ) هو :

١ ـ إِمّا (مَوْضُوعٌ) أي : مَكْذُوبٌ عليه ﷺ ؛ لِعِصْمَتِه : كما رُوِيَ : «أنه تَعالىٰ خَلَقَ نَفْسَه» فهو كَذِبٌ ؛ لِإيهامِه باطِلًا ، وهو حُدُوثُه ، وقد دَلَّ العقلُ القاطِعُ على أنه تعالىٰ مُنزَّهٌ عنِ الحُدُوثِ .

٢ _ (أَوْ نُقِصَ مِنْهُ) مِن جِهةِ راوِيه (مَا يُزِيلُ الْوَهْمَ) الحاصِلَ بالنُّقْصانِ منه :

﴿ تُعلَيْنَاتُ عَلَيْنَاتُ عَلَيْنَالُوسُولُ ﴾ ﴿ تَعَلَيْنَالُ عَلَيْنَالُوسُولُ ﴾ ﴿ تَعَلَيْنَالُولُ اللَّهَاءِ . قوله : (الوَهْمَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٥ أ) بسُكُونِ الهاءِ .

وَسَبَبُ وَضْعِهِ : نِسْيَانٌ ، أَوْ تَنْفِيرٌ ، أَوْ غَلَطٌ ، أَوْ غَيْرُهَا .

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

كما في خَبَرِ «الصّحيحينِ» عنِ ابْنِ عُمَرَ، قالَ: «صَلَّىٰ بِنا النّبيُّ ﷺ صَلاةً العِشاءِ في آخِرِ حَياتِه، فلمّا سَلَّمَ قامَ، فقالَ: «أَرَأَيْتَكُم ليلَتَكُم هذه، فإنّ على رأس مائة سَنَةٍ منها لا يَبْقَىٰ ممّن هو اليومَ على ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، قالَ ابْنُ عُمَرَ: «فوهَلَ النّاسُ في مَقالتِه ﷺ أي : غَلِطُوا في فَهْمِ المُرادِ منها حيثُ لم يَسْمَعُوا لفظةَ «النّاسُ في مَقالتِه ﷺ مَنْ أي : غَلِطُوا في فَهْمِ المُرادِ منها حيثُ لم يَسْمَعُوا لفظةَ «النّومَ»، ويُوافِقُه فيها خبرُ «مُسْلِم» عن أبي سعيدٍ: «لا تَأْتِي مِائةُ سَنَةٍ وعلى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسةُ اليومَ»، وقولُه: «مَنْفُوسةٌ» _ أي : مَوْلُودَةٌ _ احْتَرَزَ به عنِ المَلاثِكةِ.

BU

(وَسَبَبُ وَضْعِهِ) أي الخَبَرِ:

١ _ (نِسْيَانٌ) مِن الرَّاوِي لِمَرْوِيِّه ، فيَذْكُرُ غيرَه ظانًّا أنه مَرْوِيُّه .

٢ _ (أَوْ تَنْفِيرٌ) : كوَضْعِ الزَّنادِقةِ أَخْبارًا تُخالِفُ المَعْقُولَ ؛ تَنفيرًا لِلعُقَلاءِ عن شريعتِه المُطَهَّرةِ .

وقولي : «أو تَنفيرٌ» أَوْلَىٰ مِن قولِه : «أوِ افْتِراءٌ»؛ لِأنَّ الاِفْتِراءَ قِسمٌ مِن الوَضْع ، لا سَبَبٌ له .

٣ ـ (أَوْ غَلَطٌ) مِن الرّاوِي : ١ ـ بأن يَسْبِقَ لِسانُه إلى غيرِ مَرْوِيّة، ٢ ـ أو
 يَضَعَ مَكانَه ما يَظُنُّ أنه يُؤَدِّي مَعْناه، ٣ ـ أو يَرْوِيَ ما يَظُنُّه حديثًا.

٤ _ (أَوْ غَيْرُهَا) : كما في وَضْعِ بعضِهِم أَخْبارًا في ١ _ التَّرغيبِ في الطَّاعةِ ،
 ٢ _ والتَّرهيبِ عنِ المَعْصِيةِ .

800 m

• في على الأصول إلى شرح لب الأصول الله من المنظمة على المنظمة الوصول الله شرح لب الأصول

(٢ _ أَوْ) مَقْطُوعٌ بِكَذِبِهِ (فِي الْأَصَحِّ :

١ ـ كَخَبَرِ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ) أيْ : أنه رَسُولٌ عنِ الله إلى النّاسِ (بِلَا ١ ـ مُعْجِزَةٍ)
 تُبَيِّنُ صِدْقَه (٢ ـ وَ) لا (تَصْدِيقِ الصَّادِقِ) له؛ لأنّ الرِّسالةَ عنِ الله على خِلافِ العادةِ ، والعادةُ تَقْضِي بكَذِبِ مَن يَدَّعِي ما يُخالِفُها بلا دليلِ .

وقيلَ : لا يُقْطَعُ بكَذِبِه ؛ لِتجويزِ العقلِ صِدْقَه.

أمّا مُدَّعِي النُّبُوِّةِ _ أي : الإِيحاءِ إليه _ فقط فلا يُقْطَعُ بكذِيه ، كما قالَه إِمامُ الحَرَمَيْنِ ، وظاهِرٌ : أنَّ مَحَلَّه قبلَ نُزُولِ أنه ﷺ خاتِمُ النّبيّينَ ، أمّا بعدَه فيُقْطَعُ بكذيه ؛ لِقيامِ الدّليلِ القاطِع على أنه خاتِمُ النّبيّينَ .

وقولي : «وتصديقِ» أَوْلَىٰ مِن قولِه : «أو تَصديقِ» ؛ لِإيهامِه أنه لا بُدَّ معَ المُعْجِزةِ مِن تصديقِ نَبِيِّ له ، وليسَ كذلك .

(٢ ـ وَخَبَرٍ نُقِّبَ) ـ بضَمِّ أوَّلِه وتشديدِ ثانيه وكسرِه ـ أي : فُتِشَ (عَنْهُ) في
 كُتُبِ الحديثِ (وَلَمْ يُوجَدْ عِنْدَ أَهْلِهِ) مِن الرُّواةِ ؛ لِقَضاءِ العادَةِ بكَذِبِ ناقِلِه.

وقيلَ : لا يُقْطَعُ بكَذِبِهِ ؛ لِتَجْوِيزِ العقلِ صِدْقَ ناقِلِهِ .

وهذا بعدَ اسْتِقْرارِ الأَخْبارِ ، أمّا قبلَه _ : كما في عَصْرِ الصَّحابةِ _ فلِأَحَدِهِم أَن يَرْوِيَ ما ليسَ عندَ غيرِه ، كما قالَه الإِمامُ الرّازِيُّ .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ قَالَ اللَّهُ عَلَى مُضْبُونُ ﴾ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ

وَمَا نُقِلَ آحَادًا فِيمَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ نَقْلِهِ.

٢ ـ وَإِمَّا بِصِدْقِهِ : كَخَبَرِ الصَّادِقِ، وَبَعْضِ المَنْسُوبِ لِلنَّبِيِّ، وَالمُتَوَاتِرِ،
 وَهُوَ : خَبَرُ جَمْعٍ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَىٰ الْكَذِبِ عَنْ مَحْسُوسٍ،....

(٣ ـ وَمَا نُقِلَ آحَادًا فِيمَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ نَقْلِهِ) تَواتُرًا ١ ـ إِمّا لِغَرابِتِه : كَسُقُوطِ الخطيبِ عنِ المِنْبَرِ وقتَ الخُطْبةِ ، ٢ ـ أو لِتَعَلَّقِه بأصل دِينِيِّ : كالنَّصِّ على إِمامةِ عليٍّ ـ هِ فَي قولِه ﷺ لَه : «أنتَ الخليفةُ مِن بَعْدِي» ، فعَدَمُ تَواتُرِه دليلٌ على عدمِ صِحّبِه .

وقالَتِ الرَّافِضةُ : لا يُقْطَعُ بكَذِبِهِ ، لِتَجْوِيزِ العقلِ صِدْقَه .

600 m

(٣ _ وَإِمَّا) مَقْطُوعٌ (بِصِدْقِهِ:

١ - كَخَبَرِ الصَّادِقِ) أي ١ - الله تعالى ؛ لِتَنزُّهِه عنِ الكَذِبِ ، ٢ - ورَسُولِه ؛
 لِعِصْمَتِه عنه .

٢ _ (وَبَعْضِ المَنْسُوبِ لِلنَّبِيِّ) ﷺ وإِن لم نَعْلَمْ عينه.

٣ _ (وَالمُتَوَاتِرِ) ١ _ مَعْنَى ٢ _ أو لفظًا.

W

(وَهُوَ) أَيِ المُتَواتِرُ: (١ _ خَبَرُ جَمْعِ ٢ _ يَمْتَنِعُ) عادَةً (تَوَاطُؤُهُمْ) أي: تَوافُقُهُم (عَلَى الْكَذِبِ ٣ _ عَنْ مَحْسُوسٍ) لا عن معقولٍ ؛ لِجَوازِ الغَلَطِ فيه : كَخَبَرِ الفَلاسِفةِ بِقِدَمِ العالَمِ. الفَلاسِفةِ بِقِدَمِ العالَمِ.

١ _ فإِنِ اتَّفَقَ الجَمْعُ المذكورُ في اللَّفظِ والمَعْنَىٰ فهو : «لَفْظِيٌّ»، ٢ _ وإِن

وَحُصُولُ الْعِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعِ شَرَاثِطِهِ، وَلَا تَكْفِي الْأَرْبَعَةُ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا صَالِحٌ^(۱) مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ،صالحٌ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

اخْتَلَفُوا فيهما مَعَ وُجُودِ مَعْنَىٰ كُلِّيِّ فهو: «مَعْنَويٌّ»: كما لو أَخْبَرَ ١ ـ واحِدٌ عن حاتِمٍ بأنه أَعْطَىٰ وَرَسًا، ٣ ـ وآخَرُ بأنه أَعْطَىٰ بَعِيرًا، وهكذا، فقدِ اتَّفَقُوا علىٰ معنَّىٰ كُلِّيٍّ، وهو: الإعْطاءُ.

و (عنْ مَحْسُوسِ) : مُتَعَلِّقٌ بـ (خَبَرٍ) .

(وَحُصُولُ الْعِلْمِ) مِن خَبَرٍ بِمَضْمُونِه (آيَةُ) أي : عَلامةُ (اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهِ) أي المُتَواتِرِ في ذلك الخبرِ، أي : الأُمُورِ المُحَقِّقةِ له، وهي _ كما يُؤْخَذُ مِن تعريفِه _ : المُتَواتِرِ في ذلك الخبرِ، أي : الأُمُورِ المُحَقِّقةِ له، وهي _ كما يُؤْخَذُ مِن تعريفِه _ : ١ _ كونُه حبرَ جمعٍ ، ٢ _ وكونُهُ عرضُوسٍ .

(وَلَا تَكْفِي الْأَرْبَعَةُ) في عددِ الجمعِ المَذْكُورِ؛ لِاحْتِياجِهِم إلى التَّزْكِيَةِ فيما لو شَهِدُوا بالزِّنا، فلا يُفيدُ قولُهم العلمَ.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا) أي الأربعة (صَالِحٌ) لِأن يَكْفِيَ في عددِ الجَمْعِ المَدْكورِ (مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ) بعَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، فأقلُّ عَدَدِه خمسةٌ ، وإِن تَوَقَّفَ القاضِي فيها . وقيلَ : عَشَرَةٌ ؛ لِأنّ ما دُونَها آحادٌ .

— ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ -

قولُ المتنِ : (صَالِحٌ) ساقِطٌ في متنِ «اَللَّبٌ» مِن طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٩١)، ومكتوبٌ خارِجَ القَوْسَيْنِ في «الغايةِ» مِن طبعتِها (ص٤٦٤)، والصّحيحُ أنه مِن المتنِ ؛ لأنه موجودٌ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ (ق ١٤ أ) والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٢٩ ب) مِن متنِ «اللَّبِّ»، وهو مكتوبٌ بالمِدادِ الأحمرِ في نُسَخِ «الغاية»، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ.

وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ : إِسْلَامٌ ، وَلَا عَدَمُ احْتِوَاءِ بَلَدٍ ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : اثْنا عَشَرَ عَدَدُ النُّقَبَاءِ الَّذِينَ ١ _ نَصَبَهُم مُوسَىٰ لِبني إسرائيلَ لِيُعْلِمُوه بأَحْوالِهم ، ٢ _ أو بَعَثَهُم لِلكَنْعانيِّين بالشَّامِ طَلِيعةٌ لبني إسرائيلَ ؛ لِيُعْلِمُوه بأَحْوالهِم الّتي لا تُرْهِبُ.

وقيلَ : عِشْرُون ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ .

وقيلَ : أَرْبَعُونَ ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسَّبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْشَوْمِنِينَ ﴾ ، وكانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا .

وقيلَ : سَبْعُون ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ، سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَّأ ﴾ .

وقيلَ : ثَلاثُمائةٍ وبِضْعَةَ عَشَرَ عَدَدُ أَهلِ غَزْوَةِ بَدْرٍ ، و (البِضْعُ) _ بكسرِ الباءِ ، وقد تُفْتَحُ _ : ما بين الثّلاثِ إلى التّسع .

وهذه الأقوالُ ضعيفةٌ؛ إِذْ لا تَعَلَّقَ لشيءٍ منها بالأَخْبارِ، ولو سُلِّمَ فليسَ فيها ما يَدُلُّ ١ _ على أنّ ذلك العَدَدَ شَرْطٌ لتلك الوَقائِعِ، ٢ _ ولا على كونِه مُفيدًا للعِلْمِ. ما يَدُلُّ ١ _ على أنّ ذلك العَدَدَ شَرْطٌ لتلك الوَقائِعِ، ٢ _ ولا على كونِه مُفيدًا للعِلْمِ.

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَهُ) أي المُتَواتِرَ (لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ: ١ ـ إِسْلَامٌ) في رُواتِه، ٢ ـ ولا عَدالتُهُم، ٣ ـ ولا اخْتِلافُ أَنسابِهِم كما فُهِما بالأَوْلَىٰ (٤ ـ وَلَا عَدَمُ اخْتِوَاءِ بَلَدٍ) عليهِم، فيَجُوزُ أن يَكُونُوا ١ ـ كُفّارًا ٢ ـ وفَسَقَةً ٣ ـ وأَقارِبَ ٤ ـ وأَن يَحُويَهُم بَلَدٌ.

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لِجوازِ تَواطُئِهِم على الكَذِبِ ، فلا يُفيدُ خبرُهم العِلْمَ . قُلْنا : الكَثْرَةُ مانِعةٌ مِن التَّواطُؤِ على الكَذِب .

وَأَنَّ الْعِلْمَ فِيهِ ضَرُورِيٌّ.

ثُمَّ إِنْ أَخْبَرُوا عَنْ مَحْسُوسٍ لَهُمْ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَفَىٰ ذَلِكَ.

الأصول إلى شرح لب الأصول 😂

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الْعِلْمَ فِيهِ) أي في المُتَواتِرِ (ضَرُورِيُّ) أي : يَحْصُلُ عندَ سَماعِه مِن غيرِ احْتِياجٍ إلى نَظَرٍ ؛ لِحُصُولِه لِمَن لا يَتَأَتَّىٰ منه النَّظَرُ : ١ ـ كالبُلْهِ ٢ ـ والصِّبْيانِ .

وقيلَ : نَظَرِيٌّ ، ١ ـ بِمَعْنَى : أنه مُتَوَقِّفٌ على مُقدِّماتٍ حاصِلةٍ عندَ السّامِعِ ، وهي ما مَرَّ : مِن الأُمُورِ المُحَقِّقةِ لِكونِ الخَبَرِ مُتَواتِرًّا ، ٢ ـ لا بِمَعْنَى : الاِحْتِياجِ إلى النَّظَرِ عَقِبَ السَّماعِ ، فلا خِلافَ في المَعْنَىٰ في أنه ضَرُورِيٌّ ؛ إِذْ تَوَقَّفُه على تلك المُقدِّماتِ لا يُنافِي كونَه ضَرُوريًّا .

W

(ثُمَّ ١ - إِنْ أَخْبَرُوا) أي أهلُ الخَبَرِ المُتَواتِرِ كُلُّهُم (عَنْ مَحْسُوسٍ لَهُمْ) : بأن كانُوا طَبْقةً واحِدةً (فَذَاكَ) أي : إِخْبارُهُم عن محسوسٍ لهم واضِحٌ في حُصُولِ التَّواتُرِ.

(٢ - وَإِلَّا) أي وإِن لم يُخْبِرُوا كُلُّهُم عن محسوسٍ لهم : بأن كانُوا طَبَقاتٍ ، فَلَمْ يُخْبِرُ عن محسوسٍ إِلَّا الطَّبْقةُ الأُولَىٰ منهُم (كَفَىٰ) في حُصُولِ التَّواتُرِ (ذلِكَ) أي بْخبارُ الأُولَىٰ عن محسوسٍ لها معَ كونِ كُلِّ طَبْقةٍ مِن غيرِها جمعًا يُؤْمَنُ تَواطُؤُهم أي إِخْبارُ الأُولَىٰ عن محسوسٍ لها معَ كونِ كُلِّ طَبْقةٍ مِن غيرِها جمعًا يُؤْمَنُ تَواطُؤُهم

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه قوله : (أي أهلُ الخَبَرِ المُتَواتِرِ كُلُّهُم) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٧ أ) : «أي ناقِلُو الخَبَرِ المُتَواتِرِ».

قوله : (عَنْ مَحْسُوسٍ لَـهُمْ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٢٧ أ) بعدَه : «هو أَعَمُّ مِن قولِه : «عن عِيانٍ» ، وهي غيرُ موجودةٍ في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😜

على الكَذِبِ كما عُلِمَ ممّا مَرَّ، بخلافِ ما لو لم يكونُوا كذلك، فلا يُفيدُ خَبَرُهُمُ التَّواتُرَ.

وبهذا بانَ : أنَّ المُتَواتِرَ في الطَّبْقةِ الأُولَىٰ قد يكونُ آحادًا فيما بعدَها كما في القِراءاتِ الشّاذّةِ.

وتَعْبِيرِي بـ«ثُمَّ» إلى آخِرِه أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بما ذَكَرَه كما لا يَخْفَىٰ علىٰ المُتأمِّلِ، وقد أَوْضَحْتُ ذلك في «الحاشِيةِ».

قوله : (وَإِلَّا أَي وَإِن لَم يُخْبِرُوا كُلُّهُم) إلَىٰ قُولِه : (فلا يُفيدُ خَبَرُهُمُ التَّواتُر) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٧ أ) : «(وإِلّا) بأن لم يُخْبِرْ عن محسوس إِلّا الطَّبْقةُ الأُولى منهم (فيُشْتَرَطُ ذلك) أي كونُهم جمعًا يَمْتَنِعُ تَواطُؤُهُم على الكَذِبِ (في كُلِّ الطَّبْقاتِ) أي في كُلِّ طبقةٍ ؛ لِيُفِيدَ خَبَرُهُمُ العِلْمَ ، بخِلافِ ما لو لم يَكُونُوا كذلك في غيرِ الطَّبْقةِ الأُولى ، فلا يُفيدُ خبرُهم العِلْمَ».

قوله: (وتَعْبِيرِي بثُمَّ إلى آخِرِه إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٧ ب). قوله: (مِن تعبيرِه) أي الأصلِ (بما ذَكَرَه) وهو قولُه: «ثُمَّ إِن أَخْبَرُوا عن عِيانٍ فذاكَ، وإلّا فيُشْتَرَطُ ذلك في كُلِّ الطَّبَقاتِ». اهـ وهي أيضًا عِبارةُ الإِبرازةِ الأُولىٰ لهذا الكتاب.

قوله: (وقد أَوْضَحْتُ ذلك في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٥٦/٣): «قولُه: (عن عِيانٍ) قاصِرٌ على المُعايَنةِ، وليسَ مُرادًا، فالأَوْلَى: «عن محسوسٍ»، وقولُه: (وإلّا فَيُشْتَرَطُ ذلك غي كُلِّ الطَّبَقاتِ) لا يَخْفَى أنّ اشْتِراطَ ذلك عُلِمَ مِن حَدِّ المُتَواتِرِ الّذي قَدَّمَه، فالأَوْلَى أن يقولَ: «ثُمّ إِن أَخْبَرُوا عن محسوسٍ لهم فذاكَ، وإلّا كَفَى ذلك» أي : وإِن لم يُخْبِرُوا كلَّهم عن محسوسٍ لهم بأن أَخْبَرَ عنه الطَّبْقةُ الأُولَى فقط كَفَى في حُصُولِ التَّواتُرِ إِخْبارُها عن محسوسٍ لهم معَ ما عُلِمَ مِن كونِ كلِّهم جمعًا يُؤْمَنُ تَواطُوهُمُ

وَأَنَّ عِلْمَهُ لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ مُتَّفِقٌ ، وَلِلْقَرَائِنِ قَدْ يَخْتَلِفُ.

وَأُنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ وَفْقِ خَبَرٍ . .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ عِلْمَهُ) أي المُتَواتِرِ ، أي : العِلْمَ الحاصِلَ منه (١ ـ لِكَثْرَةِ الْعَدَدِ) في راوِيه (مُتَّفِقٌ) لِلسَّامِعِين له ، فيَجِبُ حُصُولُه لِكُلِّ منهُم (٢ _ وَلِلْقَرَائِنِ) الزَّائِدةِ على أَقلِّ العَدَدِ الصَّالِحِ له : بأن تكونَ لازِمةً له : مِن أحوالِه المُتَعَلِّقةِ ١ ـ بِه ٢ ـ أو بالمُخْبَرِ بِه ٣ ـ أو بالمُخْبَرِ عنه (قَدْ يَخْتَلِفُ) : فَيَحْصُلُ لِزَيْدٍ دُونَ غيرِه مِن السَّامِعِين ؛ لِأَنَّ القَرائِنَ قد تَقُومُ عندَ شخصٍ دُونَ آخَرَ.

أمَّا الخَبَرُ المُفيدُ لِلعِلْم بالقَرائِنِ المُنْفَصِلةِ عنه فليسَ بمُتَواتِرٍ.

وقيلَ : يَجِبُ حُصُولُ العلمِ مِن المُتَواتِرِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ القَرائِنَ في مِثلِ ذلك ظاهِرةٌ لا تَخْفَىٰ على السّامِع.

وقيلَ : لا يَجِبُ ذلك مُطْلَقًا ، بل قد يَحْصُلُ لِكلِّ منهُم ولبعضِهِم فقط ؛ لِجوازِ أن لا يَحْصُلَ لبعضِ بكثرةِ العَدَدِ كالقَرائِنِ.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ وَفْقِ خَبَرٍ) لا يَدُلُّ على صِدْقِه في نَفْسِ الأَمْرِ مُطْلَقًا؛ لِاحْتِمالِ أن يكونَ للإِجْماعِ مُسْتَنَدُ آخَرُ.

🦠 تعليقات على غاية الوصول 🚷

على الكَذِب» . اهـ

قوله : (مُتَّفِقٌ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٧ ب) بكسرِ الفاءِ.

قوله : (لِاحْتِمالِ أَن يكونَ للإِجْماعِ مُسْتَنَدٌ آخَرُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٧ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٩٧ أ)، وهو موجودٌ في بقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ. وَبَقَاءَ خَبَرٍ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ إِبْطَالِهِ وَافْتِرَاقَ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ مُؤَوِّلٍ وَمُحْتَجٍّ لَا يَدُلُّ عَلَىٰ صِدْقِهِ. عَلَىٰ صِدْقِهِ.

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : يَدُلُّ عليه مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِنادُ المُجْمِعِين إليه ؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ مُسْتَنَدٍ غيرِه .

وقيلَ : يَدُلُّ ١ _ إِن تَلَقَّوْه بالقبولِ : بأن تَعَرَّضُوا لِلاسْتِنادِ إليه ، ٢ _ وإِلّا فلا يَدُلُّ ؛ لِجوازِ اسْتِنادِهِم إلى غيرِه .

W.

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (بَقَاءَ خَبَرٍ تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ إِبْطَالِهِ) : بأن لم يُبْطِلْه ذَوُو الدَّواعِي معَ سَماعِهِم له آحادًا لا يَدُلُّ على صِدْقِه .

وقيلَ : يَدُلُّ عليه ؛ لِلاتِّفاقِ على قبولِه حِينَئدٍ .

قُلْنا : الاِتَّفاقُ على قبولِه إنَّما يَدُلُّ على ظَنِّهِم صِدْقَه ، ولا يَلْزَمُ منه صِدْقُه في نَفْس الأمرِ.

مِثالُه: قولُه ﷺ لِعليِّ - ﴿ أَنتَ منِّي بِمَنْزِلَةِ هارُونَ مِن مُوسَى إلّا أَنه لا نَبِيَّ بِعدِي ﴾ : رَواه الشّيخانِ ؛ فإنَّ دَواعيَ بَني أُميَّةَ - وقد سَمِعُوه - مُتَوَفِّرةٌ على إِبْطالِه ؛ لِدَلالتِه على خِلافة علي ﷺ - كما قيل - كخِلافة هارُونَ عن موسى بقوله: ﴿ أَخُلُفَنِي فِي قَوْمِي ﴾ وإن ماتَ قبلَه، ولم يُبْطِلُوه، وأَجْوِبةُ ذلك مذكورةٌ في كُتُبِ أُصُولِ الدِّينِ .

W

(وَ) الْأَصَحُّ : أَنَّ (افْتِرَاقَ الْعُلَمَاءِ) في خَبَرٍ (بَيْنَ ١ ـ مُؤَوِّلٍ) له (٢ ـ وَمُحْتَجٌّ) بِه (لَا يَدُلُّ عَلَىٰ صِدْقِهِ). وَأَنَّ المُخْبِرَ بِحَضْرَةِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ وَلَمْ يُكَذِّبُوهُ وَلَا حَامِلَ عَلَىٰ سُكُوتِهِمْ أَوْ بِمَسْمَعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا حَامِلَ عَلَىٰ سُكُوتِهِ صَادِقٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : يَدُلُّ عليه ؛ لِلاتِّفاقِ على قبولِه حِينَتْذٍ .

قُلْنا: جَوابُه ما مَرَّ آنِفًا.

SE 140

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ المُخْبِرَ) عن مَحْسُوسِ (بِحَضْرَةِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ وَلَمْ يُكَذِّبُوهُ وَلَا حَامِلَ) لهم (عَلَىٰ سُكُوتِهِمْ) عن تكذيبِه : ١ _ مِن نحوِ خَوْفٍ ٢ _ أو طَمَعِ في شيءِ منه ٣ _ أو عَدَمِ عِلْمٍ بخَبَرِه صادِقٌ فيما أَخْبَرَ به ؛ لِأَنَّ سُكُوتَهم تَصديقٌ له عادةً ، فيكونُ الخَبَرُ صِدْقًا .

وقيلَ : لا ؛ إِذْ لا يَلْزَمُ مِن سُكُوتِهم تصديقُه ؛ لِجوازِ سكوتِهم عن تكذيبِه لا لِشيءٍ.

والتّصريحُ بـ «عَدَدِ التَّواتُرِ» مِن زِيادتي.

(أَوْ) أي : والأَصَحُّ : أنّ المُخْبِرَ عن مَحْسُوسِ (بِمَسْمَعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) أي : بمَكانٍ يَسْمَعُه منه النَّبيُّ (وَلَا حَامِلَ) له (عَلَىٰ سُكُوتِهِ) عن تكذيبِه (صَادِقٌ) فيما أُخْبَرَ به ١ _ دِينيًّا كانَ ٢ _ أو دُنْيَويًّا ؛ لأنّ النّبيَّ ﷺ لا يُقِرُّ أحدًا على كَذِبٍ.

قوله : (أَو عَدَمِ عِلْمِ بِخَبَرِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٨ أ). قوله : (والتّصريحُ بُعَدَدِ التَّواتُرِ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ.

وَأَمَّا مَظْنُونُ الصِّدْقِ فَخَبَرُ الْوَاحِدِ، وَهُوَ : مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَىٰ التَّوَاتُرِ،

وقيلَ : لا ؛ إِذْ لا يَدُلُّ سُكُوتُه على صِدْقِ المُخْبِرِ : ١ ـ أمّا في الدِّينِيِّ فلِجَوازِ أن يكونَ النّبيُّ ١ ـ بَيَّنَه ٢ ـ أو أَخَّرَ بَيانَه بما يُخالِفُ ما أَخْبَرَ به المُخْبِرُ ، ٢ ـ وأمّا في الدُّنيَويِّ فلِجَوازِ أن لا يكونَ النّبيُّ يَعْلَمُ حالَه كما في إِلْقاحِ النَّخْلِ ، رَوَى مُسْلِمٌ في الدُّنيَويِّ فلِجَوازِ أن لا يكونَ النّبيُّ يَعْلَمُ حالَه كما في إِلْقاحِ النَّخْلِ ، رَوَى مُسْلِمٌ عن أنسٍ : أنه ﷺ مَرَّ بقومٍ يُلقِّحُونَ ، فقالَ : «لو لم تَفْعَلُوا لَصَلُحَ» ، قالَ : فخرَجَ ضيطًا ، فمرَّ بهم ، فقالَ : «ما لِنَخْلِكُم ؟» ، قالُوا : «قُلْتَ : كذا وكذا» ، قالَ : «أنتُم شيصًا ، فمرَّ بهم ، فقالَ : «ما لِنَخْلِكُم ؟» ، قالُوا : «قُلْتَ : كذا وكذا» ، قالَ : «أنتُم

وقيل : صادِقٌ في الدُّنْيَويِّ ، بخِلافِ الدِّينيِّ.

وقيلَ: عكسُه.

وتَوْجِيهُهما يُعْلَمُ ممّا مَرَّ.

وأُجِيبَ في الدِّينيِّ : بأنّ ١ _ سَبْقَ البيانِ ٢ _ أو تأخيرَه لا يُبِيحُ السّكوتَ عندَ وُقُوعِ المُنْكَرِ ؛ لِما فيه مِن ١ _ إِيهامِ تَغَيُّرِ الحكمِ في الأوّلِ ، ٢ _ وتأخيرِ البَيانِ عن وقتِ الحاجةِ في النَّاني ، وفي الدُّنيويِّ : أنه إِذا كانَ كَذِبًا ولم يَعْلَمْ به النّبيُّ ﷺ وقتِ الحاجةِ في النَّاني ، وفي الدُّنيويِّ : أنه إِذا كانَ كَذِبًا ولم يَعْلَمْ به النّبيُّ ﷺ وَعَلَمْ اللهُ به عِصْمةً له عن أن يُقِرَّ أحدًا علىٰ كَذِبِ .

أُمَّا إِذَا وُجِدَ حَامَلٌ عَلَىٰ مَا ذُكِرَ _ : كَأَنْ كَانَ المُخْبِرُ مَمَّنْ يُعَانِدُ ولا يَنْفَعُ فيه الإِنْكَارُ _ فلا يكون صادِقًا قَطْعًا.

SEX.

(وَأَمَّا مَظْنُونُ الصَّدْقِ فَخَبَرُ الْوَاحِدِ، وَهُوَ : مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَىٰ التَّوَاتُرِ) سَواءٌ ١ ـ أكانَ راوِيه واحِدًا ٢ ـ أم أَكْثَرَ، ١ ـ أفادَ العِلْمَ بالقَرائِنِ المُنْفَصِلةِ ٢ ـ أَوْ لا.

[﴿] تُعلَيْنَاتَ عِلَى عَايَةَ الوَصُولَ ۞ ﴿ وَ اللَّهِ وَالْحِدِ ﴾ : ﴿ رِوايَةَ وَاحِدٍ ﴾ . وَلَهُ وَاحِدٍ ﴾ .

وَمِنْهُ المُسْتَفِيضُ، وَهُوَ : الشَّاثِعُ عَنْ أَصْلِ، وَقَدْ يُسَمَّىٰ : «مَشْهُورًا»، وَأَقَلَّهُ : الثَّنَانِ، وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَمِنْهُ) أي خَبَرِ الواحِدِ : (المُسْتَفِيضُ).

(وَهُوَ : الشَّائِعُ) بينَ النَّاسِ (عَنْ أَصْلِ) ، بخِلافِ الشَّائِعِ لا عن أصلٍ .

(وَقَدْ يُسَمَّىٰ) المُسْتَفيضُ : ((مَشْهُورًا ») ، فهُما بمَعْنَى .

وقيلَ : «المَشْهُورُ» بِمَعْنَىٰ «المُتَواتِرِ».

وقيلَ : قِسمٌ ثالِثٌ غيرُ المُتَواتِرِ والآحادِ.

وعندَ المُحدِّثِين هو أَعَمُّ مِن المُتَواتِرِ.

(وَأَقَلُّهُ) أي المُسْتَفِيضِ أيْ : أَقَلُّ عَدَدِ رُواتِه : (اثْنَانِ) وهو : قولُ الفُقَهاءِ .

(وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ) وهو : قولُ الأُصُوليِّينَ.

وقيلَ : ثَلاثةٌ ، وهو : قولُ المُحدِّثينَ .

* *

- ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿

قوله : (عَدَدِ رُواتِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٠١) : «عَدَدِ راوِيه».

قوله : (وهو قولُ الفُقَهاءِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٩ أ).

قوله : (وهو قولُ الأُصُوليِّينَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٩ أ).

قوله: (وقيلَ ثَلاثةٌ وهو قولُ المُحدِّثينَ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٢٩ أ): «(وقيلَ : مَا زادَ على ثَلاثةٍ) وقولُ الأصلِ بَدَلَ هذا : «وقيلَ : ثَلاثةٌ» غريبٌ نَقْلًا ، قريبٌ معنَّى».

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِقَرِينَةٍ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفَتْوَىٰ وَالشَّهَادَةِ إِجْمَاعًا،اللهَ الْفَتْوَىٰ وَالشَّهَادَةِ إِجْمَاعًا،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِقَرِينَةٍ) : كما في إِخْبارِ رَجُلٍ بمَوْتِ وَلَذِه المُشْرِفِ على المَوْتِ معَ قرينةِ البُكاءِ وإِحْضارِ الكَفَنِ والنَّعْشِ.

ولا يُشْتَرَطُ في الواحِدِ العَدالةُ ؛ تَعْويلًا على القَرينةِ .

وقيلَ : لا يُفيدُ العِلْمَ مُطْلَقًا ، وعليه الأَكْثَرُ ، واخْتارَه صاحِبُ «الأَصْلِ» في «شَرْح المُخْتَصَرِ».

وقيلَ : يُفيدُه مُطْلَقًا بشرطِ العَدالةِ ؛ لأنه حِينَئذٍ يَجِبُ العملُ به كما سيَأتي ، وإنّما يَجِبُ العَمَلُ بما يُفيدُ العلمَ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقَفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ ، وإنّما يَجِبُ العَمَلُ بما يُفيدُ العلمَ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقَفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ﴾ ، وَنَمَّ علىٰ اتّباعِ الظَّنِّ .

قُلْنا : ذاكَ فيما المَطْلُوبُ فيه العلمُ مِن أصولِ الدِّينِ : كوَحْدانيَّةِ الله تعالى ؛ لِما ثَبَتَ مِن وُجُوبِ العَمَلِ بالظَّنِّ في الفُرُوعِ .

وقيلَ : يُفيدُ عِلْمًا نَظَريًّا إِن كَانَ مُسْتَفيضًا ، جَعَلَه قائِلُه واسِطةً بين ١ ـ المُتَواتِرِ المُفيدِ لِلظَّنِّ. المُفيدِ لِلظَّنِّ.

(وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ) أي بخَبَرِ الواحِدِ :

١ ، ٢ _ (فِي الْفَتْوَىٰ وَالشَّهَادَةِ) أي : ١ _ ما يُفْتِي به المُفْتِي ٢ _ ويَشْهَدُ به الشّاهِدُ بشَرْطِه ، وفي مَعْنَىٰ الفَتْوَىٰ : الحُكمُ (إِجْمَاعًا).

وَفِي بَاقِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ

🤗 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😤

٣، ٤ _ (وَفِي بَاقِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْبَوِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ) وإِن عارَضَه قِياسٌ :
 ١ _ كالإِخْبارِ بِدُخُولِ وقتِ الصَّلاةِ أو بتَنَجُّسِ الماءِ ، ٢ _ وكإِخْبارِ طَبيبٍ أو غيرِه بمَضَرَّةِ شيءٍ أو نَفْعِه .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ العملُ به مُطْلَقًا ؛ لأنه إنَّما يُفيدُ الظَّنَّ ، وقد نُهِيَ عنِ اتِّباعِه كما مَرَّ .

قُلْنا : تَقَدَّمَ جَوابُه آنِفًا.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ العَمَلُ به في الحُدُودِ؛ لِأَنّها تُدْرَأُ بِالشَّبْهَةِ، واحْتِمالُ الكَذِبِ في الآحادِ شُبْهَةٌ.

قُلْنا : لا نُسَلِّمُ أنه شُبْهةٌ ، على أنه مَوْجُودٌ في الشَّهادةِ أيضًا.

وقیل : یَمْتَنِعُ فیما ۱ _ تَعُمُّ به البَلْوَیٰ ۲ _ أو خالَفَه راوِیه ۳ _ أو عارَضَه قِیاسٌ ولم یکنْ راوِیه فقیهًا.

وقيلَ غيرُ ذلك.

قوله : (وَالدُّنْيُوِيَّةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٩ أ)، ولا في نُسْخةِ دارِ الكُتُب المِصْريَّةِ مِن «لُبِّ الأُصُولِ».

قولُه : (أو بتَنَجُّسِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٩ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ : «وبتَنَجُّسِ»، والمُثْبَتُ مِن أكثرِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ .

قوله : (وكإِخْبارِ طَبيبٍ أو غيرِه بمَضَرَّةِ شيءِ أو نَفْعِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٢٩ ب).

قوله : (ولم يكنْ راوِيه فقيهًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٢٩ ب).

سَمْعًا، قِيلَ: وَعَقْلًا.

🥰 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🥰

وإِذَا قُلْنَا بَأَنَهُ يَجِبُ العملُ بِهِ فَيَجِبُ (١ _ سَمْعًا)؛ لِأَنهُ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ الآحادَ إلى القَبَائِلِ والنَّواحِي لِتبليغِ الأَحكامِ، فلَوْلا أَنه يَجِبُ العَمَلُ بِخَبَرِهِم لم يكنْ لِبَعْثِهِم فَائِدةٌ.

(قِيلَ : ٢ ـ وَعَقْلًا) أيضًا، وهو : أنه لو لم يَجِبِ العَمَلُ به لَتَعَطَّلَتْ وَقَائِعُ الأَحْكَامِ المَرْوِيّةِ بالآحادِ، ولا سبيلَ إلى القولِ بذلك.

وترجيحُ الأوّلِ مِن زِيادتي.



مَسْأَلَةٌ : المُخْتَارُ : أَنَّ تَكْذِيبَ الْأَصْلِ الْفَرْعَ وَهُوَ جَازِمٌ لَا يُسْقِطُ مَرْوِيَّهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوِ اجْتَمَعَا فِي شَهَادَةٍ لَمْ ثُرَدً.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ: أَنَّ تَكْذِيبَ الْأَصْلِ الْفَرْعَ) فيما رَواه عنه (وَهُوَ جَازِمٌ) به : كأن قالَ : «رَوَيْتُ هذا عنه»، فقالَ : «ما رَوَيْتُه له» (لَا يُسْقِطُ مَرْوِيَّهُ) عن القَبُولِ.

وقيلَ : يُسْقِطُه ؛ لِأَنَّ أحدَهما كاذِبٌ ، ويَحْتَمِلُ أَن يكونَ هو الفَرْعَ ، فلا يَثْبُتُ مَرْوِيَّه .

قُلْنا : يَحْتَمِلُ نِسْيانُ الأَصْلِ له بعدَ رِوايتِه لِلفَرْعِ، فلا يكونُ واحِدٌ منهما _ بتكذيبِ الآخَرِ له _ مَجْرُوحًا. _ بتكذيبِ الآخَرِ له _ مَجْرُوحًا.

(لِأَنَّهُمَا لَوِ اجْتَمَعَا فِي شَهَادَةٍ لَمْ تُرَدَّ)؛ لِأَنَّ كُلَّا منهما يَظُنُّ أَنه صادِقٌ، والكَذِبُ على النّبيِّ ﷺ في ذلك بتقديرٍ إنّما يُسْقِطُ العَدالةَ إِذا كانَ عَمْدًا.

وإِذا لَم يَسْقُطْ مَرْوِيُّ الفَرْعِ بتكذيبِ الأَصلِ لَه ١ ـ فَبِشَكِّه في أنه رَواه له ٢ ـ أو ظَنِّه أنه ما رَواه له أَوْلَىٰ ، وعليه الأَكثرُ كما صَرَّحَ به «الأَصْلُ».

وقيلَ : يَسْقُطُ به ؛ قِياسًا على نَظيرِه في شَهادةِ الفرعِ على شَهادةِ الأَصْلِ . قُلْنا : بابُ الشَّهادةِ أَضْيَقُ ؛ إِذ يُعْتَبَرُ فيه ١ ـ الحُرِّيَّةُ ٢ ـ والذُّكُورةُ ٣ ـ وغيرُهما .

ودَخَلَ بقَيْدِ «**وهو جازِمٌ**» : ما لو ١ ـ جَزَمَ الأصلُ بنَفْيِ الرِّوايةِ ٢ ـ أو ظَنَّه ٣ ـ أو شَكَّ فيه.

وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ اتِّحَادُ المَجْلِسِ، وَإِلَّا فَالمُخْتَارُ: المَنْعُ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ لَا يَغْفُلُ مِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِهَا عَادَةً، أَوْ كَانَتِ الدَّوَاعِي تَتَوَفَّرُ عَلَى نَقْلِهَا،

- 💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وخَرَجَ به : ما لو ١ ــ شَكَّ الفرعُ في الرِّوايةِ ٢ ــ أو ظَنَّها ، فيَسْقُطُ مَروِيَّه إلَّا ١ ــ إِن ظَنَّها الفرعُ ١ ــ معَ ظَنِّ الأصلِ نَفْيَها ٢ ــ أو شَكِّه فيه .

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ : أَنَّ صُورَ ١ _ الجَزْمِ ٢ _ والظَّنِّ ٣ _ والشَّكِّ مِن الأصلِ والفرع تِسْعُ، وأَنَّ المَرْوِيَّ يَسْقُطُ في أَرْبَعِ منها دُونَ البَقيّةِ.

N

(وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ) فيما رَواه على غيرِه مِن العُدُولِ (مَقْبُولَةٌ ١ ـ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ التَّحَادُ المَجْلِسِ) : ١ ـ بأَنْ عُلِمَ تَعَدُّدُه ؛ لِجَوازِ أَن يكونَ النّبيُّ ﷺ ذَكَرَها في مَجْلِسٍ وسَكَتَ عنها في آخَرَ ، ٢ ـ أو لم يُعْلَمْ تَعَدُّدُه ولا اتِّحادُه ؛ لِأَنَّ الغالِبَ في مِثلِ ذلكَ التَّعَدُّدُه .

(٢ _ وَإِلَّا) أي : وإِن عُلِمَ اتِّحادُه (فَالمُخْتَارُ : المَنْعُ) أي : منعُ قبولِها (٢ _ وَإِلَّا) أي غيرُ مَن زادَ (لَا يَغْفُلُ) بضَمِّ الفاءِ أَشْهَرُ مِن فتحِها (مِنْلُهُمْ عَنْ مِنْلِهَا عَادَةً ٢ _ أَوْ كَانَتِ الدَّوَاعِي تَتَوَفَّرُ عَلَىٰ نَقْلِهَا) ، وإلَّا قُبِلَتْ.

قوله: (أو شَكِّه فيه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٣٠ أ)، وفي بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «أو شَكَّ فيه»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٠٣)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

قوله: (وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ صُورَ الجَزْمِ) إلىٰ قولِه: (وأنَّ المَرْوِيَّ يَسْقُطُ في أَرْبَعِ منها دُونَ البَقيّةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٠ أ). فَإِنْ كَانَ السَّاكِتُ أَضْبَطَ أَوْ صَرَّحَ بِنَفْيِهَا عَلَىٰ وَجْهِ بُقْبَلُ تَعَارَضَا.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَوْ رَوَاهَا مَرَّةً وَتَرَكَ أُخْرَىٰ أَوِ انْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قُبِلَتْ، 💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : لا تُقْبَلُ مُطْلَقًا ؛ لِجَوازِ خَطَإِ مَن زادَ فيها.

وقيلَ : تُقْبَلُ مُطْلَقًا، وهو ما اشْتَهَرَ عنِ الشَّافِعيِّ، ونُقِلَ عن جمهورِ الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِين ؛ لِجَوازِ غَفْلَةِ مَن لم يَزِدْ عنها.

وقيلَ : إِن كَانَ غيرُ مَن زَادَ لا يَغْفُلُ مِثْلُهُم عَن مِثْلِها عَادةً لم تُقْبَلْ ، وإِلَّا قُبِلَتْ. وقيلَ : بالوَقْفِ عن قبولهِا وعَدَمِه.

(فَإِنْ ١ _ كَانَ السَّاكِتُ) عنها فيما إِذا عُلِمَ اتِّحادُ المَجْلِس (أَضْبَطَ) ممّن ذَكَرَها (٢ _ أَوْ صَرَّحَ بِنَفْيِهَا عَلَىٰ وَجْهٍ يُقْبَلُ) : كأن قالَ : «ما سَمِعْتُها» (تَعَارَضَا) أي ١ _ خبرُ الزِّيادةِ ٢ _ وخبرُ عَدَمِها ، بخِلافِ ما إِذا نَفاها على وَجْهِ لا يُقْبَلُ : بأن مَحَّضَ النَّفْيَ فقالَ : «لم يَقُلْها النّبيُّ عَيَّا ﴿) ؛ فإِنّه لا أَثَرَ لِذلك .

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ ١ _ لَوْ رَوَاهَا) الرَّاوِي (مَرَّةً وَتَرَكَ) لِهَا (أُخْرَىٰ ٢ _ أَوِ انْفَرَدَ) بها (وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ) فيما رَوَياه عن شيخٍ (قُبِلَتْ) وإِن عُلِمَ اتِّحادُ المَجْلِسِ؛ ١ ـ لِجَوازِ السَّهْوِ في التَّرْكِ في الأُولَىٰ ، ٢ ـ ولأنَّ معَ راوِيها زِيادةَ عِلْمٍ في الثَّانيةِ . وقيلَ : لا تُقْبَلُ ؛ لِجَوازِ الخَطَإِ فيها في الأُولَىٰ ، ولِمُخالَفةِ رَفيقِه في الثّانيةِ .

ه النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٠٥٤ (ق ٩٥ ب)، وساقطٌ قوله : (عن شيخِ) ساقطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٠٠٤ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٣٠٠)، وهو ثابِتٌ في بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، ومُثْبَتُ في طبعةِ دارِ الفتح (ص٤٧٤).

وَأَنَّهُ إِنْ غَيَّرَتْ إِعْرَابَ الْبَاقِي نَعَارَضَا.

وَأَنَّ حَذْفَ بَعْضِ الخَبَرِ جَائِزٌ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْبَاقِي.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقيلَ : بالوَقْفِ في الأُولَىٰ ، وقِياسُه يأتى في الثّانيةِ .

W.)...

(وَ) الأَصَحُّ: (أَنَّهُ إِنْ غَيَّرَتْ) زِيادةُ العَدْلِ (إِعْرَابَ الْبَاقِي تَعَارَضَا) أي الخَبَرانِ؛ لِاخْتِلافِ المَعْنَىٰ حِينَئذٍ : كما لو رُوِيَ في خَبَرِ : «فَرَضَ رسولُ الله ﷺ زَكاةَ الفِطْرِ صاعًا مِن تَمْرِ» : «نِصفَ صاع».

وقيلَ : تُقْبَلُ الزِّيادةُ كما لو لم تُغَيِّرِ الإِعْرابَ.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ حَذْفَ بَعْض الخَبَرِ جَائِزٌ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْبَاقِي)، فلا يَجُوزُ حَذْفُه اتِّفاقًا؛ لِإِخْلالِه بالمَعْنَىٰ المَقْصُودِ: كأن يكونَ ١ _ غايةً ٢ _ أو مُسْتَثْنًى، بخِلافِ ما لا يَتَعَلَّقُ بِهِ الباقي، فيَجُوزُ حَذْفُه؛ لِأنه كَخَبَرٍ مُسْتَقِلٍّ.

وقيلَ : لا ؛ لاِحْتِمالِ أن يكونَ لِلضَّمِّ فائِدةٌ تَفُوتُ بالتَّفْريق.

مثالُه : قولُه ﷺ في البَحْرِ : «هُو الطَّهُورُ ماؤُه، الحِلُّ مَيْتَتُه»؛ إِذْ قولُه : «الحِلُّ مَيْتَتُه» لا تَعَلَّقَ له بما قبله.

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ -قوله : (وقيلَ بالوَقْفِ في الأُولَىٰ وقِياسُه يأتي في الثّانيةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

الظَّاهِريّةِ.

قوله : (كما لو لم تُغَيِّرُ) في طبعة الحلبي (ص١٠٣) : «كما إِذا لم يَتَغَيَّرُ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٣١ أ) والنُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٥٧٤).

وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا أَوْ رَفَعَ وَوَقَفُوا فَكَالزِّيَادَةِ.

وَإِذَا حَمَلَ صَحَابِيٌّ مَرْوِيَّهُ عَلَىٰ أَحَدِ مَحْمَلَيْهِ حُمِلَ عَلَيْهِ إِنْ تَنَافَيَا،....

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(١ _ وَلَوْ أَسْنَدَ وَأَرْسَلُوا) أَيْ: أَسْنَدَ الخَبَرَ إِلَىٰ النّبِيِّ ﷺ وَاحِدٌ مِن رُواتِه وَأَرْسَلَه الباقُونَ: بأن لم يَذْكُرُوا الصَّحابِيَّ (٢ _ أَوْ رَفَعَ وَوَقَفُوا) أَيْ: رَفَعَ الخَبَرَ إِلَىٰ النّبِيِّ وَاحِدٌ مِن رُواتِه ووَقَفَه الباقُون على الصَّحابِيِّ أَو مَن دُونَه (فَكَالزِّيَادَةِ) أَي النّبِيِّ وَاحِدٌ مِن رُواتِه ووَقَفَه الباقُون على الصَّحابِيِّ أَو مَن دُونَه (فَكَالزِّيَادَةِ) أَي فالإِسْنادُ أَوِ الرَّفْعُ كالزِّيادةِ فيما مَرَّ مِن ١ _ التّفصيلِ ٢ _ والخِلافِ ٣ _ وغيرِهِما.

وَمَعْلُومٌ : ١ ـ أَنَّ التَّفْصِيلَ بِينَ مَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَىٰ نَقْلِهِ وَمَا لَا تَتَوَفَّرُ لَا يُمْكِنُ مَجِيئُه هُنا، ٢ ـ وتَعَدُّدَ مَجْلِسِ السَّمَاعِ مِن الشَّيخِ هُنا كَتَعَدُّدِ مَجلِسِ السَّمَاعِ مِن الشَّيخِ هُنا كَتَعَدُّدِ مَجلِسِ السَّمَاعِ مِن النَّبِيِّ ثَمَّ.

(وَإِذَا حَمَلَ صَحَابِيٌّ مَرْوِيَّهُ عَلَىٰ أَحَدِ مَحْمَلَيْهِ حُمِلَ عَلَيْهِ ١ ـ إِنْ تَنَافَيَا): كـ«القَرْء» يَحْمِلُه على الطُّهْرِ أو الحَيْضِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أنه إِنَّما حَمَلَه عليه لِقَرِينةٍ٠

وتَوَقَّفَ الشَّيخُ أَبُو إِسْحاقَ الشِّيرازيُّ فقالَ : «فيه نَظَرٌ»، أي لِاحْتِمالِ أن يكونَ حَمْلُه لِمُوافَقةِ رَأْيِه، لا لِقرينةٍ.

وخَرَجَ بـ «الصَّحابيِّ»: غيرُه.

وقيلَ : مِثْلُه التّابِعيُّ.

والفَرْقُ على الأَصَحِّ : أنَّ ظُهُورَ القرينةِ لِلصَّحابيِّ أَقْرَبُ.

^{-&}amp; تعليقات على غاية الوصول &--

قوله في مَوْضِعَيْنِ : (مِن رُواتِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣١ أ).

وَإِلَّا فَكَالمُشْتَرَكِ فِي حَمْلِهِ عَلَىٰ مَعْنَيَيْهِ، فَإِنْ حَمَلَهُ عَلَىٰ غَيْرِ ظَاهِرِهِ حُمِلَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ فِي الْأَصَحِّ.

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 👺

(٢ ـ وَإِلَّا) أي: وإِن لم يَتَنافَيا (فَكَالمُشْتَرَكِ فِي حَمْلِهِ عَلَىٰ مَعْنَيَيْهِ) وهو الأَصَحُّ كما مَرَّ، فيُحْمَلُ المَرْوِيُّ على مَحْمَلَيْه، ولا يَخْتَصُّ بمَحْمَلِ الصَّحابيِّ إِلَّا على اللهَّ على اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ على اللهُ على اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ ال

(فَإِنْ حَمَلَهُ) أَيْ : حَمَلَ الصَّحابيُّ مَرْوِيَّه فيما لو تَنافَى المَحْمَلانِ (عَلَىٰ غَيْرِ ظَاهِرِهِ) : كأَن حَمَلَ اللَّفْظَ على مَعْناه المَجازيِّ دُونَ الحَقيقيِّ (حُمِلَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ فِي الْأَصَحِّ) ؛ اعْتِبارًا بالظّاهِرِ ، وفيه وفي أَمْثالِه قالَ الشّافِعيُّ : «كيفَ أَتْرُكُ الحديثَ بقَوْلِ مَن لَوْ عاصَرْتُه لَحَجَجْتُه؟».

وقيلَ : يُحْمَلُ على حَمْلِهِ مُطْلَقًا ؛ لأنه لم يَفْعَلْه إِلَّا لِدليلِ.

قُلْنا : في ظَنَّه ، وليسَ لِغيرِه اتِّباعُه فيه .

وقيلَ : يُحْمَلُ عليه إِن فَعَلَه لِظَنِّه أَنه قَصْدُ النَّبِيِّ ﷺ مِن قرينةٍ شاهَدَها.

قُلْنا: ظَنُّه ذلك ليسَ لِغيرِه اتِّباعُه فيه؛ لِأنَّ المُجْتَهِدَ لا يُقَلِّدُ مُجْتَهِدًا.

فإِن ذَكَرَ دَليلًا عُمِلَ به.

أمّا إِذَا لَم يَتَنافَيا فظاهِرٌ حَمْلُه على حقيقتِه ومَجازِه؛ بِناءً على الرّاجِحِ مِنِ اسْتِعْمالِ اللّفظِ فيهما.

قُوله: (أمّا إِذَا لَم يَتَنَافَيا فَظَاهِرٌ حَمْلُه) إلىٰ قولِه: (مِنِ اسْتِعْمَالِ اللّفظِ فيهما) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣١ ب)، وقوله: «فيهما» هو ما في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص٤٠١)، وفي نُسْخةِ حَلَب (ق ٩٥ أ): «فيه»، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٧٧).

الأصول إلى شرح لب الأصول الله عليه الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(لَا يُقْبَلُ) في الرِّوايةِ :

(١ _ مُخْتَلُّ) في عَقْلِه : ١ _ كَمَجْنُونٍ وإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُه ، ٢ _ وكمُفِيقٍ مِن جُنُونِه وأَثَّرَ في زَمَنِ إِفاقَتِه ؛ إِذْ لا يُمْكِنُه التَّحَرُّزُ عنِ الخَلَلِ.

وتَعْبِيرِي بـ (مُخْتَلُّ) أَعَمُّ مِن تعبيرِه بـ (مَجْنُونٍ) .

(٢ ــ وَ) لا (كَافِرٌ) وإِن عُلِمَ منه التَّدَيُّنُ والتَّحَرُّزُ عنِ الكَذِبِ؛ إِذْ لا وُثُوقَ به في الجُمْلةِ مِعَ شَرَفِ مَنْصِبِ الرِّوايةِ عنه.

(٣ _ وَكَذَا صَبِيٌّ) مُمَيِّزٌ (فِي الْأَصَحِّ)؛ إِذْ لا وُثُوقَ به؛ لِأنه _ لِعِلْمِه بعَدَمِ تكليفِه _ قد لا يَحْتَرِزُ عنِ الكَذِبِ.

وقيلَ : يُقْبَلُ إِن عُلِمَ منه التَّحَرُّزُ عنه .

أمَّا غُيرُ المُمَيِّزِ فلا يُقْبَلُ قَطْعًا كالمَجْنُونِ.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُقْبَلُ ١ _ صَبِيُّ) مُميِّزٌ (تَحَمَّلَ فَبَلَغَ فَأَدَّىٰ) ما تَحَمَّلَه ؛ لِانْتِفاءِ المَحْذُورِ السَّابِقِ.

وقيلَ : لا ؛ إِذِ الصِّغَرُ مَظِنّةُ عدمِ الضَّبْطِ ، ويَسْتَمِرُّ المحفوظُ بحالِه . ولو تَحَمَّلَ كافرُ فأَسْلَمَ فأدَّىٰ أو فاسِقٌ فتابَ فأدَّىٰ قُبِلَ .

وَمُبْتَدِعٌ يُحَرِّمُ الْكَذِبَ وَلَيْسَ بِدَاعِيَةٍ وَلَا يُكَفَّرُ بِبِدْعَتِهِ، وَمَنْ لَيْسَ فَقِيهًا وَإِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ، وَمُتَسَاهِلٌ فِي غَيْرِ الحَدِيثِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(٢ _ وَ) الأَصَحُّ : أنه يُقْبَلُ (مُبْتَدِعٌ ١ _ يُحَرِّمُ الْكَذِبَ ٢ _ وَلَيْسَ بِدَاعِيَةٍ ٣ _ وَلَا يُكَفَّرُ بِبِدْعَتِهِ)؛ لِأَمْنِه مِن الكَذِبِ معَ تأويلِه في الإبْتِداع.

بخِلافِ ١ _ مَن لا يُحَرِّمُ الكَذِبَ ٢ _ أو يكونُ داعِيَةً _ بأن يَدْعُوَ النّاسَ إلى يَدْعَتِه ـ ٣ _ أو يُكفَّرُ ببِدْعتِه : كَمُنْكِرِ ١ _ حُدُوثِ العالَمِ ٢ _ والبَعْثِ ٣ _ وعِلْمِ بِدْعَتِه ـ ٣ _ أو يُكفَّرُ ببِدْعتِه : كَمُنْكِرِ ١ _ حُدُوثِ العالَمِ ٢ _ والبَعْثِ ٣ _ وعِلْمِ الله بالمَعْدُومِ وبالجُزئِيّاتِ ، فلا يُقْبَلُ واحِدٌ مِن القلاثةِ ، وممّن رَجَّحَه في النّاني ابْنُ الله بالمَعْدُومِ وبالجُزئِيّاتِ ، فلا يُقْبَلُ واحِدٌ مِن القلاثةِ ، وممّن رَجَّحَه في النّاني ابْنُ الصّلاح والنّوويُّ ، وقالَ ابْنُ حِبّانَ : «لا أَعْلَمُ فيه اخْتِلافًا».

وقيلَ : يُقْبَلُ ممّن يُحرِّمُ الكَذِبَ وإِن كانَ داعِيةً ؛ لِما مَرَّ ، وهو الَّذي رَجَّحَه «الأَصْلُ» ، ومُرادُه : إِذا لم يُكَفَّرْ ببدْعتِه .

وقيلَ : يُقْبَلُ ممّن يُحرِّمُ الكَذِبَ وإِن كُفِّرَ ببِدْعَتِه.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ مُطْلَقًا ؛ لِابْتِداعِه المُفَسِّقِ له.

(٣ _ وَ) الأَصَحُّ : أنه يُقْبَلُ (مَنْ لَيْسَ فَقِيهًا وَإِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ).

خِلافًا لِلحنَفيّةِ فيما يُخالِفُه ؛ لِأَنّ مُخالَفَته تُرجّعُ احْتِمالَ الكَذِب.

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ.

(٤ _ وَ) الْأَصَحُّ: أَنه يُقْبَلُ (١ _ مُتَسَاهِلٌ فِي غَيْرِ الحَدِيثِ): بأن ١ _ يَتَساهَلَ فِي عَيْرِ الحَديثِ النَّبُويِّ؛ لِأَمْنِ الخَلَلِ فيه، بخِلافِ في حديثِ النَّبُويِّ؛ لِأَمْنِ الخَلَلِ فيه، بخِلافِ المُتَساهِل فيه، فيُرَدُّ.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ المُتَساهِلُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ التَّساهُلَ في غيرِ الحديثِ النَّبويِّ يَجُرُّ

وَيُقْبَلُ مُكْثِرٌ وَإِنْ نَدَرَتْ مُخَالَطَتُهُ لِلْمُحَدِّثِينَ إِنْ أَمْكَنَ تَحْصِيلُ ذلِكَ الْقَدْرِ فِي ذلِكَ الزَّمَنِ.

وَشَرْطُ الرَّاوِي : الْعَدَالَةُ ، وَهِيَ : مَلَكَةٌ تَمْنَعُ اقْتِرَافَ الْكَبَاثِرِ وَصَغَاثِرِ الخِسَّةِ : كَسَرِقَةِ لُقْمَةِ وَالرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ : كَبَوْلٍ بِطَرِيقٍ .

______ عاية الوصول إلى شرح لب الأصول الله المسلم الله عليه الوصول الله شرح لب الأصول الله التساهُل فيه .

W

(وَيُقْبَلُ مُكْثِرٌ) مِن الرِّوايةِ (وَإِنْ نَدَرَتْ مُخَالَطَتُهُ لِلْمُحَدِّثِينَ إِنْ أَمْكَنَ تَحْصِيلُ ذلِكَ الْقَدْرِ) الكَثيرِ الَّذي رَواه (فِي ذلِكَ الزَّمَنِ) الَّذي خالَطَهُم فيه.

فإِن لم يُمْكِنْ لم يُقْبَلْ في شيءِ ممّا رَواه ؛ لِظُهورِ كَذِبِه في بعضٍ لا نَعْلَمُ عَيْنَه.

(وَشَرْطُ الرَّاوِي : ١ ـ الْعَدَالَةُ).

(وَهِيَ) لُغةً : التَّوسُّطُ ، وشَرْعًا _ بالمَعنَى الشَّامِلِ لِلمُرُوءَةِ _ : (مَلَكَةٌ) أي : هَيْئةٌ راسِخةٌ في النّفسِ (تَمْنَعُ اقْتِرَافَ) أي : ارْتِكابَ (١ _ الْكَبَائِرِ ٢ _ وَصَغَائِرِ الْحِسَّةِ : ١ _ كَسَرِقَةِ لُقْمَةٍ) ٢ _ وتَطْفِيفِ تَمْرَةٍ (٣ _ وَالرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ) أي : الخِسَّةِ : ١ _ كَسَرِقَةِ لُقْمَةٍ) ٢ _ وتَطْفِيفِ تَمْرَةٍ (٣ _ وَالرَّذَائِلِ المُبَاحَةِ) أي : الحائِزةِ بالمعنى الأَعمِّ أي : المَأْذُونِ في فعلِها ، لا بمَعْنَى «مُسْتَوِيةِ الطَّرَفَيْنِ» : الحائِزةِ بالمعنى الأَعمِّ أي : المَأْذُونِ في فعلِها ، لا بمَعْنَى «مُسْتَوِيةٍ الطَّرَفَيْنِ» : (١ _ كَبَوْلٍ بِطَرِيقٍ) وهو مَكْرُوهٌ ، ٢ _ والأَكْلِ في السُّوقِ لِغيرِ سُوقيٍّ ، وغيرِهما ممّا يُخِلُّ بالمُرُوءَةِ .

والمَعْنَى : تَمْنَعُ اقْتِرافَ كُلِّ فَرْدٍ مِن أَفْرادِ ما ذُكِرَ ، فَبِاقْتِرافِ فَرْدٍ مِنه

فَلَا يُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ: مَجْهُولٌ بَاطِنَا _ وَهُوَ: المَسْتُورُ _، وَمَجْهُولٌ مُطْلَقًا، وَمَجْهُولُ النَّافِعِيِّ بِـ (الثَّقَةِ» أَوْ بِنَفْيِ التُّهْمَةِ

تَنْتَفِي العَدالةُ.

أمّا صَغائِرُ غيرِ الخِسّةِ _ : ١ _ ككَذْبَةٍ لا يَتَعَلَّقُ بها ضَرَرٌ ٢ _ ونَظْرَةٍ إلى أَجْنَبِيّةٍ _ فلا تُنْتَفِي العَدالةُ باقْتِرافِ شيءٍ أَجْنَبِيّةٍ _ فلا تُنْتَفِي العَدالةُ باقْتِرافِ شيءٍ منها إلّا أن يُصِرَّ عليه ولم تَغْلِبْ طاعاتُه.

W

وإِذَا تَقَرَّرَ : أَنَّ العَدَالةَ شُرطٌ في الرِّوايةِ (فَلَا يُقْبَلُ فِي الْأَصَعِّ :

١ _ مَجْهُولٌ بَاطِنًا ، وَهُوَ : المَسْتُورُ).

(٢ _ وَ) لا (مَجْهُولٌ مُطْلَقًا) أي باطِنًا وظاهِرًا.

(٣ ـ وَ) لا (مَجْهُولُ الْعَيْنِ) : كأن يُقالَ : «عن رَجُلِ» ؛ لِانْتِفاءِ تَحقُّقِ العَدالةِ .

وقيلَ : يُقْبَلُونَ ؛ ١ ـ اكْتِفاءً بظَنِّ حُصُولِها في الأوّلِ ، ٢ ، ٣ ـ وتَحْسِينًا لِلظَّنِّ بالأَخِيرَينِ.

وحِكايةُ «الأَصْلِ» الإِجْماعَ على عدمِ قبولهِما مَرْدُودةٌ بنَقْلِ ابْنِ الصّلاحِ وغيرِه الخِلافَ فيهما.

~~~

(فَإِنْ وَصَفَهُ) أي الأَخِيرَ (نَحْوُ الشَّافِعِيِّ) مِن أَثِمَةِ الحديثِ الرَّاوِي عنه (فَإِنْ وَصَفَهُ) ٢ ـ أَوْ بِنَفْيِ التُّهْمَةِ) : كقولِه : ١ ـ «أَخْبَرَني الثَّقَةُ» ٢ ـ أو «مَن لا

قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ : كَمَنْ أَقْدَمَ مَعْذُورًا عَلَىٰ مُفَسِّقٍ مَظْنُونٍ أَوْ مَقْطُوعٍ.

وَالمُخْتَارُ : أَنَّ «الْكَبِيرَةَ» : مَا تُؤعِّدَ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ

المرح لب الأصول على شرح لب الأصول عليه المرح لب الأصول عليه المرح لب الأصول عليه المرح لب الأصول عليه المرح المرح

أَتَهِمُه» (قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) وإِن كانَ النَّاني دُونَ الأوّلِ رُتْبةً؛ وذلك لِأنّ واصِفَه مِن أَتُهِمُه المحديثِ لا يَصِفُه بذلك إلّا وهو كذلك.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لِجوازِ أن يكونَ فيه جارِحٌ ولم يَطَّلِعْ عليه الواصِفُ.

قُلْنا : يَبْعُدُ ذلك جِدًّا معَ كونِ الواصِفِ مِثلَ الشَّافِعيِّ مُحْتَجًّا به على حكمٍ في دِينِ الله .

(كَمَنْ أَقْدَمَ مَعْذُورًا) بنحوِ ١ ـ تأويلِ ٢ ـ أو جهلٍ خَلا عنِ التَّدَيُّنِ بالكَذِبِ
٣ ـ أو إِكْراهِ (عَلَىٰ) فِعلِ (مُفَسِّقِ ١ ـ مَظْنُونٍ) : كشُرْبِ نَبيذٍ (٢ ـ أَوْ مَقْطُوعٍ) :
كشُرْبِ خَمْرٍ ، فَيُقْبَلُ في الأَصَحِّ ، سَواءٌ اعْتَقَدَ الإِباحةَ أم لم يَعْتَقِدْ شيئًا ؛ لِعُذْرِهِ .

وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لِارْتِكابِه المُفَسِّقَ وإِنِ اعْتَقَدَ الإِباحةَ.

وقيلَ : يُقْبَلُ في المَظْنُونِ دُونَ المَقْطُوعِ.

وخَرَجَ بـ«ـالمَعْدُورِ» : مَن أَقْدَمَ ١ ـ عالمًا بالتّحريمِ باخْتِيارِه ٢ ـ أو مُتَدَيِّنًا بالكَذِبِ، فلا يُقْبَلُ قَطْعًا.

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ قولي : «مَعْذُورًا» أَوْلَىٰ مِن قولِه : «جاهِلًا».

(وَالمُخْتَارُ : أَنَّ «الْكَبِيرَةَ» : مَا تُؤُعِّدَ عَلَيْهِ) بنحوِ غَضَبٍ أَو لَعْنِ (بِخُصُوصِهِ)

 غَالِبًا : كَقَتْلِ، وَزِنًا، غَالِبًا : كَقَتْلِ، وَزِنًا،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

في الكتابِ أوِ السُّنَّةِ (غَالِبًا).

وقيلَ : هي : ما فيه حَدٌّ.

قالَ الرّافِعيُّ : «وهُم إلىٰ تَرجيحِ هذا أَمْيَلُ ، والأوّلُ ما يُوجَدُ لأَكْثَرِهِم ، وهو الأَوْفَقُ لِما ذَكَرُوه عندَ تَفْصِيلِ الكَبائِرِ» ، أي : لِعَدِّهِم منها ١ ـ أكلَ مالِ اليَتيمِ ٢ ـ والعُقُوقَ وغيرَهما ممّا لا حَدَّ فيه .

وذَكَرَ «الأَصلُ»: «أنّ المُخْتارَ: قولُ إِمامِ الحَرَمَيْنِ: إِنّها كُلُّ جَرِيمةٍ تُؤْذِنُ المَخْتارَ: قولُ إِمامِ الحَرَمَيْنِ: إِنّها كُلُّ جَرِيمةٍ تُؤْذِنُ السَّالَةِ الْحَيْرَاثِ مُرْتَكِبِها بِالدِّينِ ٢ _ ورِقَّةِ الدِّيانةِ»، وإِنّما لم أَخْتَرْه ١ _ لأنه يَتَناوَلُ صَغائِرَ الخِسّةِ، ٢ _ معَ أنّ الإِمامَ إِنّما ضَبَطَ به ما يُبْطِلُ العَدالةَ مِن المَعاصِي مُطْلَقًا، لا الكَبِيرةَ التي الكَلامُ فيها.

~~~

والكَبائِرُ _ بعدَ أَكْبَرِها ، وهو : ١ _ الكُفْرُ كما هو مَعْلُومٌ _ :

٢ _ (كَقَتْلِ) عَمْدًا أو شِبْهَه ظُلْمًا.

٣ _ (وَزِنًا) بالزّاي؛ لِآية : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ ﴾ .

قوله: (وقيلَ هي ما فيه حَدٌّ) هو في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٣ ب) مِن متنِ «لُبِّ الأُصُولِ»، وعِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٣ ب): «(والكبيرةُ قيلَ) هي: (ما تُوعِّدَ عليه) بنحوِ غَضَبٍ أو لَعْنِ (بخُصُوصِه) في الكتابِ أوِ السُّنّةِ، (وقيلَ): هي: (ما فيه حَدٌّ)... (والمُخْتارُ: أنّها: ما قُرِنَ بوَعِيدٍ أو حَدِّ».

قوله : (لم أَخْتَرْه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٣٣ ب) : «حَذَفْتُه».

- ٤ _ (وَلِوَاطٍ)؛ لِأنه مُضَيِّعٌ لماءِ النَّسْلِ بوَطْئِه في فَرْج كالزِّنا.
- ٥ _ (وَشُرْبِ خَمْرٍ) وإِن لم تُسْكِرْ لِقِلَّتِها، وهي : المُشْتَدُّ مِن ماءِ العِنَبِ.
- ٦ ـ (وَمُسْكِرٍ) ولو غيرَ خَمْرٍ : كالمُشْتَدِّ مِن نَقِيعِ الزَّبيبِ المُسَمَّىٰ بالنَّبيذِ ؛
 لِخَبرٍ صحيح وَرَدَ فيه .

أمّا شُرْبُ ما لا يُسْكِرُ لِقِلَتِه مِن غيرِ الخَمْرِ فصَغيرةٌ حُكمًا في حَقِّ مَن شَرِبَه مُعْتَقِدًا حِلَّه ؛ لِقَبُولِ شَهادَتِه ، و إِلّا فهو كبيرةٌ حقيقةً ؛ ١ ـ لإيجابِه الحَدَّ ٢ ـ ولِلتَّوَعُّدِ عليه ، وفي مَعْنَىٰ ذلك ما اخْتُلِفَ في تحريمِه : مِن مَطْبُوخِ عَصيرِ العِنَبِ.

٧ _ (وَسَرِقَةٍ) لِرُبُعِ مِثْقالٍ أو ما قِيمتُه ذلك ؛ لِآيةِ : ﴿ وَٱلسَّـارِقُ وَٱلسَّـارِقَةُ ﴾ .

أمَّا سَرِقةُ ما دُونَ ذلك فصَغيرةٌ، قالَ الحَلِيميُّ : «إِلَّا إِن كَانَ الْمَسْرُوقُ منه مِسْكينًا لا غِنَىٰ به عن ذلك، فيكونُ كبيرةً».

٨ ـ (وَغَصْبٍ) لِمالٍ أو نحوِه ؛ لخِبرِ «الصَّحيحَينِ» : «مَن ظَلَمَ قِيْدَ شِبْرٍ مِن الأَرْضِ طُوِّقَه مِن سبعِ أَرَضِينَ» ، وقَيَّدَه العَبّادِيُّ وغيرُه بما تَبْلُغُ قِيمَتُه رُبُعَ مِثْقالٍ

قوله: (حُكمًا في حَقَّ مَن شَرِبَه مُعْتَقِدًا حِلَّه لِقَبُولِ شَهادَتِه وإِلَّا فهو كبيرةٌ حقيقةً لإيجابِه الحَدَّ ولِلتَّوَعُّدِ عليه) في نُسْخةِ الظّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ أ) بَدَلَه: «إِلَّا إِن شَرِبَه مُعْتَقِدَ تحريمِه كشافِعيِّ فكبيرةٌ تُرَدُّ بها الشَّهادةُ».

قوله : (أو نحوِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ أ).

قوله: (قِيْدَ) مَضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٤ أ) بكسرِ القافِ، وهو كذلك في «صحيحِ البُخاريّ» (رقم ٢٤٥٣، و٣١٩٥).

قوله :َ (طُوِّقَه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ أ) بالبناءِ للمجهولِ، وهو

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

كما يُقْطَعُ به في السَّرِقةِ.

9 _ (وَقَذْفٍ) مُحرَّمِ ١ _ بزِنًا ٢ _ أو لِواطِ؛ لِآيةِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ﴾ ، نَعَمْ ، قالَ الحَليمِيُّ : «قَذْفُ ١ _ صَغيرةٍ ٢ _ ومملوكةٍ ٣ _ وحُرَّةٍ مُتَهَيَّكةٍ صَغِيرةٌ » ؛ لِأَنَّ الإِيذَاءَ فيه دُونَه في الحُرَّةِ الكَبيرةِ المُسْتَتِرَةِ .

أُمَّا القَذْفُ المُباحُ: كَقَذْفِ الرَّجُلِ زَوْجَتَه إِذَا عَلِمَ زِنَاهَا أَو ظَنَّه ظَنَّا مُؤَكَّدًا فليسَ بكَبِيرةٍ ولا صغيرةٍ، وكذا جَرْحُ الرَّاوِي والشَّاهِدِ بالزِّنا إِذَا عُلِمَ، بل هو واجبُّ.

١٠ (وَنَمِيمَةٍ) وهي : نَقْلُ كَلامِ بعضِ النّاسِ إلىٰ بعضٍ على وَجْهِ الإِفْسادِ بَيْنَهُم ؛ لِخَبَرِ «الصّحيحَينِ» : «لا يَدْخُلُ الجنّة نَمّامٌ» ، بخِلافِ نَقْلِ الكلامِ نَصِيحة للمَنْقُولِ إليه : كما في قولِه تعالى حِكايةً : ﴿ يَمُوسَىٰ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقَتُلُوكَ ﴾ ؛ فإنّه واجِبٌ .

١١ ـ أمّا الغِيبةُ ـ وهي : ذِكْرُكَ الإِنْسانَ بما تَكْرَهُه وإِن كانَ فيه ـ فصغيرةٌ ،
 قالَه صاحِبُ «العُدّةِ» ، وأَقَرَّه الرّافِعيُّ ومَن تَبِعَه ؛ لِعُمُومِ البَلْوَىٰ بها ، نَعَمْ ، قالَ القُرْطُبيُّ في «تفسيرِه» : «إنّها كبيرةٌ بلا خِلافٍ» ، ويَشْمَلُها تعريفُ الأَكْثَرِ «الكبيرة»

كذلك في «صحيح البُخاريِّ» (رقم ٢٤٥٣ ، و٥٩٩).

قوله : (إِذَا عَلِمَ زِناها أو ظَنَّه ظَنَّا مُؤَكَّدًا) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٣٤ أ) بَدَلَه : «إِذَا أَتَتْ بَوَلَدٍ يَعْلَمُ أَنه ليسَ منه» .

قوله : (الإِنْسانَ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ أ) : «أخاكَ».

قوله : (ومَن تَبِعَه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ ب).

بِما تُوُعِّدَ عليه بِخُصُوصِه ، قالَ تعالى : ﴿ أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتَا ﴾ ، قالَ الزَّرْكَشيُّ : «وقد ظَفِرْتُ بنصِّ الشَّافِعيِّ في ذلك ، فالقولُ بأنَّها صَغيرةٌ ضعيفٌ

ً أو باطلٌ) .

قُلْتُ : ليسَ كذلكَ ؛ لإِمْكانِ الجمعِ بحَمْلِ النَّصِّ وما ذُكِرَ على ما ١ ـ إِذَا أَصَرَّ على الغِيبةِ ٢ ـ أو قُرِنَتْ بما يُصَيِّرُها كبيرةً ٣ ـ أوِ اغْتابَ عَدْلًا ، وقد أُخْرَجْتُها بزيادَتي : «غالبًا».

وتُباحُ الغِيبةُ في سِتّةِ مَواضِعَ مذكورةٍ في مَحَلّها، وقد نَظَمْتُها في بَيْتَيْنِ، فَقُلْتُ :

تُباحُ غِيبةٌ لِمُسْتَفْتِ ومَن ﴿ رامَ إِعانِةً لِرَفْسِعِ مُنْكَسِرِ ومُنَاكَمِ وَمُنْكَسِرِ ومُعَالِمَ فَي مُعْلِنِ فِسْقًا مِعَ المُحَذِّرِ ومُعَالِنٍ فِسْقًا مِعَ المُحَذِّرِ

١٢ ـ (وَشَهَادَةِ زُورٍ) ولو بما قَلَّ ؛ لِأنه ﷺ عَدَّها ١ ـ في خَبَرٍ مِن الكَبائِرِ ،
 ٢ ـ وفي آخَرَ مِن أَكْبَرِ الكَبائِرِ : رَواهُما الشَّيخانِ .

١٣ ـ (وَيَمِينٍ فَاجِرَةٍ)؛ لِخَبَرِ «الصّحيحَيْنِ»: «مَن حَلَفَ على مالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بغيرِ حَقِّه لَقِيَ الله وهو عليه غَضْبانُ»، وخُصَّ المُسْلِمُ جَرْيًا على الغالِبِ، وإلّا فالكافرُ المَعْصُومُ كذلك.

١٤ - (وَقَطِيعَةِ رَحِمٍ)؛ لِخبرِ «الصّحيحَينِ» : «لا يَدْخُلُ الجنّةَ قاطعٌ»، قال سُفْيانُ ـ أي ابْنُ عُيَيْنةَ ـ في رِوايةٍ : «يعنِي : قاطعَ رَحِمٍ»، و «القَطيعةُ» : فَعيلةٌ مِن

قوله : (وقد أُخْرَجْتُها بزِيادَتي غالبًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٤ ب). قوله : (ومُعَرِّفٍ مُتَظَلِّمٍ مُتَكَلِّمٍ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ٩٧ أ) : «مُعرِّفٍ مُظَلِّم مُكَلِّم».

الأصول إلى شرح لب الأصول 🍣

القَطْعِ : ضِدُّ الوَصْلِ، و«الرَّحِمُ» : القَرابَةُ.

10 _ (وَعُقُوقٍ) لِلوالِدَيْنِ أَو أَحدِهِما ؛ لِأَنه ﷺ عَدَّه ١ _ في خَبَرٍ مِن الكَبائِرِ ٢ _ وفي آخَرَ مِن أَكْبَرِ الكبائِرِ : رَواهُما الشَّيخانِ ، وأمَّا ١ _ خبرُهما : «المخالةُ بمَنْزِلةِ الأُمِّ» ٢ _ وخَبَرُ البُخاريِّ : «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيه» _ أي : مِثْلُه _ فلا يَدُلَّانِ على أَنّهما كالوالِدَيْنِ في العُقُوقِ .

١٦ ـ (وَفِرَارٍ) مِن الزَّحْفِ؛ ١ ـ لِآيةِ : ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَ إِذِ دُبُرَهُ وَ ﴾ ، ٢ ـ ولأنه ﷺ عَدَّه مِن السَّبْعِ المُوبِقاتِ ـ أي : المُهْلِكاتِ ـ : رَواه الشَّيخانِ ، نَعَمْ ، يَجِبُ إِذَا عَلِمَ أَنه إِذَا ثَبَتَ يُقْتَلُ مِن غيرِ نِكايةٍ في العَدُوِّ ؛ لِإنْتِفاءِ إِعْزازِ الدِّين بثَباتِه .

١٧ _ (وَمَالِ يَتِيمٍ) أي أَخْذِه بلا حَقِّ وإِن كَانَ دُونَ رُبُعِ مِثْقَالٍ ؛ لِآيةِ : ﴿ إِنَّ النَّائِينَ يَأْكُلُونَ أُمُولَ ٱلْيُتَكَمَىٰ ﴾ ، وقد عَدَّ أَكْلَها ﷺ مِن السّبعِ المُوبِقَاتِ في الخبرِ السّبعِ المُوبِقَاتِ في الخبرِ السّبعِ ، وقِيسَ بالأَكْلِ غيرُه ، وإنّما عُبِّرَ به في الآيةِ والخَبَرِ لِأَنه أَعَمُّ وُجُوهِ الإنْتِفاعِ .

١٨ - (وَخِيَانَةٍ) في غيرِ الشّيءِ التّافِهِ بكَيْلٍ أو غيرِه كوَزْنٍ وغُلُولٍ ؛ ١ - لِآيةِ :
 ﴿ وَيِّلُ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، ٢ - ولِقولِه تعالى : ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُ الْـ أَلَامِينِ ﴾ ،
 و«العُلُولُ» : الخِيانةُ مِن ١ - الغنيمةِ ٢ - أو بيتِ المالِ ٣ - أو الزّكاةِ ، قالَه الأَزْهَرِيُّ وغيرُه وإِن قَصَرَه أبو عُبَيْدٍ على الخِيانةِ مِن الغنيمةِ .

قوله : (والخَبَرِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٥ ب).

قوله: (وإِن قَصَرَه أبو عُبَيْدٍ على الخِيانةِ مِن الغَنيمةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٥ ب).

أمّا في التّافِهِ فصغيرةٌ كما مَرَّ.

١٩ ـ (وَتَقْدِيمِ صَلَاةٍ) على وقتِها (وَتَأْخِيرِهَا) عنه بلا عُذْرٍ كَسَفَرٍ؛ قالَ ﷺ:
 «مَن جَمَعَ بينَ صَلاتَيْنِ مِن غيرِ عُذْرٍ فقد أَتَى بابًا مِن أبوابِ الكَبائِرِ» : رَواه التِّرْمِذيُّ.
 ٣٠ ـ وتَرْكُها أَوْلَىٰ بذلك.

٢١ _ (وَكَذِبٍ) عَمْدًا (عَلَىٰ نَبِيًّ) قالَ ﷺ : «مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فلْيَتَبَوَّأُ مُقَعَدَه مِن النَّارِ» : رَواه الشَّيخانِ ، وغيرُه مِن الأَّنبِياءِ مِثلُه في ذلك كما هو ظاهِرٌ ؛
 قياسًا عليه ، وقد شَمِلَه تَعْبِيرِي بـ«خَبيِيّ» ، بخِلافِ تعبيرِه _ كغيرِه _ بـ«رسولِ الله ﷺ) ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في «الحاشِيةِ» .

أمّا الكذبُ على غيرِ نبيِّ فصغيرةٌ إِلّا أن يَقْتَرِنَ به ما يُصَيِّرُه كبيرةً : كأن يَعْلَمَ أنه يُقْتَلُ به ، قالَه ابنُ عبدِ السّلامِ ، وعليه يُحْمَلُ خبرُ «الصّحيحَيْنِ» : «إِنّ الكَذِبَ يَهْدِي إلى النّارِ ، ولا يَزالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ حتَّى يُعْدِي إلى النّارِ ، ولا يَزالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ حتَّى يُكْتَبَ عندَ الله كَذّابًا» .

٢٢ _ (وَضَرْبِ مُسْلِم) بلا حَقِّ؛ لِخَبَرِ مُسْلِم: «صِنْفانِ مِن أُمِّتِي مِن أهلِ
 النّارِ لَم أَرَهُما : ١ _ قَوْمٌ مَعَهُم سِياطٌ كأَذْنابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بها النّاسَ ، ٢ _ ونِساءٌ
 كاسِياتٌ عارِياتٌ مائِلاتٌ مُمِيلاتٌ ، رُؤُوسُهُنَّ كأَسْنِمَةِ البُخْتِ المائِلةِ ، لا يَدْخُلُونَ

قوله: (وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك) أي على أنّ الكَذِبَ على غيرِ رسولِ الله على الله الله على غيرِ رسولِ الله على الأنبياء كبيرةٌ (في الحاشِيةِ) أي حيثُ قالَ فيها (١٢٧/٣): «هذا، والوجهُ: أنّ الكَذِبَ على غيرِه مِن الأَنْبِياء كبيرةٌ؛ قِياسًا على الكَذِبِ عليه، ولا يُنافِيه خبرُ مُسْلِمٍ: «إِنّ كَذِبًا عَلَى ليسَ ككَذِبٍ على أَحَدٍ»؛ لأنّ الكَبائِرَ مُتفاوِتةٌ». اهـ

وَسَبِّ صَحَابِيٍّ، وَكَتْمِ شَهَادَةٍ، وَرَشْوَةٍ،.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

الجنّة ، ولا يَجِدُونَ رِيحَها ، وإِنّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِن مَسِيرةِ كذا وكذا» .

وخَرَجَ بـ «المُسْلِمِ»: الكافرُ، فليسَ ضَرْبُه كبيرةً، بل صغيرةٌ، وزَعَمَ الزَّرْكَشيُّ: أنه كبيرةٌ.

٢٣ _ (وَسَبِّ صَحَابِيٍّ) لِخَبَرِ «الصَّحيحَيْنِ» : «لا تَسُبُّوا أَصْحابِي ، فوالذي نَفْسِي بيَدِه لو أَنْ أَحَدَكُم أَنْفَق مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم ولا نَصِيفَه» ، ورَوَىٰ مُسْلِمٌ : «لا تَسُبُّوا أحدًا مِن أصحابِي ؛ فإنّ أحدَكُم لو أَنْفَق . » إلخ ، والخِطابُ لِلصَّحابةِ السّابِينَ ، نَزَّلَهُمْ _ لِسَبِّهِمُ الذي لا يَلِيقُ بهم _ مَنْزِلةَ غيرِهِم حيثُ عَلَّلَ بما ذَكَرَه .

واسْتُثْنِيَ مِن ذلك سَبُّ الصِّدِّيقِ بنَفْيِ الصُّحبةِ ، فهو كُفْرٌ ؛ لِتكذيبِ القرآنِ .

أمّا سَبُّ واحدٍ مِن غيرِ الصّحابةِ فصغيرةٌ، وخَبرُ «الصّحيحَيْنِ»: «سِبابُ المُسْلِم فُسُوقٌ» مَعْناه: تَكَرُّرُ السَّبِّ، فهو إِصْرارٌ على صغيرةٍ، فيكونُ كبيرةً.

٢٤ _ (وَكَتْمِ شَهَادَةٍ)؛ قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ تَ عَالِيهُ أَدْ ﴾ أي : مَمْسُوخٌ ، و خُصَّ بالذِّكْرِ ١ _ لِأنه مَحَلُّ الإِيمانِ ٢ _ ولِأنه إِذا أَثِمَ تَبِعَه الباقي.

٢٥ ـ (وَرَشْوَةٍ) بتَثليثِ الرّاءِ، وهي : أن يَبْذُلَ مالًا لِيُحِقَّ باطِلًا أو يُبْطِلَ
 حَقًّا؛ لِخَبَرِ التِّرْمِذيِّ : «لَعْنةُ الله على الرّاشِي والمُرْتَشِي»، زادَ الحاكِمُ : «والرّائِشَ

قوله : (واسْتُثْنِيَ مِن ذلك سَبُّ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٦ أ). قوله : (أي : مَمْسُوخٌ و) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٦ ب).

وَدِيَاثَةٍ ، وَقِيَادَةٍ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الَّذي يَسْعَىٰ بينَهما».

أُمَّا بَذْلُه لِلمُتَكَلِّم في جائِزٍ معَ سُلْطانٍ مَثَلًّا فجُعالَةٌ جائِزةٌ، فيَجُوزُ ١ _ البَذْلُ ٢ _ والأَخْذُ.

وبَذْلُه لِلمُتَكَلِّم في واجِبٍ : ١ ـ كتَخْليصِ مَن حُبِسَ ظُلمًا، ٢ ـ وتوليةِ قضاءٍ طَلَبَه مَن تَعَيَّنَ عليه أو سُنَّ له جائِزٌ ، والأَخْذُ فيه حَرامٌ.

٢٦ ـ (وَدِيَاثَةٍ) بِمُثَلَّثَةٍ قِبلَ الهاءِ، وهي : اسْتِحْسانُ الرَّجُلِ على أَهلِه؛ لِخَبَرِ : «ثَلاثَةٌ لا يَدْخُلُونَ الجنَّةَ : ١ ــ العاقُّ والِدَيْه ٢ ــ والدَّيُّوثُ ٣ ــ ورَجِلةُ النِّساءِ» ، قالَ الذَّهَبِيُّ : ﴿إِسْنادُه صالِحٌ».

٧٧ ـ (وَقِيَادَةٍ)؛ قِياسًا على الدِّياثةِ، والمُرادُ بها: اسْتِحْسانُ الرَّجُل على غير أهلِه ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليه في «الحاشِيةِ».

هِ تعلیقات علی غایه الوصول هی مین نُسْخةِ الظّاهِریّةِ (ق ۱۳۲ ب) وکثیرٍ مِن قوله في المَوْضِعَیْنِ : (لِلمُتَکَلِّم) في نُسْخةِ الظّاهِریّةِ (ق ۱۳۲ ب) وکثیرٍ مِن النُّسَخ الأَزْهَريّةِ : «لِلتَّكَلُّم» ، والمُثْبَتُ مِن بعضِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ .

قوله : (ورَجِلةُ) مضَبوطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رَقم ٩٣٧٠٦ (ق ١١١ ب) بفتحِ الرّاء وكسرِ الجِيم، وهو كذلك في مطبوع «المُسْتَدْرَكِ» ط دارِ المِنْهاج القَوِيم (رقم ٢٤٥)، قالَ في «بَذْلِ المَجْهُودِ شرحِ سُنَنِ أبي داؤدَ» : «بضَمِّ الجيمِ، وقالَ المُنْذَرِيُّ : بكسر الجِيم».

قوله : (وقد بَسَطْتُ الكَلامَ عليه) أي على المُرادِ بالقِيادةِ (في الحاشِيةِ) حيثُ قَالَ فيها (١٣٣/٣) عندَ قولِ الإِمام المَحَلِّيِّ (٩٩/٢) : «وهي : اسْتِحْسانُ الرَّجُلِ على غيرِ أهلِه» ما نَصُّه : «تَبَعَ فيه الزَّرْكَشيَّ في «تشنيفِ المَسامِع» (٩/١)، والَّذي في

الأصول إلى شرح لب الأصول 🚓

٢٨ _ (وَسِعَايَةٌ) وهي : أن يَذْهَبَ بشَخْصِ إلى ظالمٍ لِيُؤْذِيَه بما يقولُه في حَقِّه ؛
 لِخَبَرِ : «السّاعِي مُثَلِّثٌ» أي : مُهْلِكٌ بسِعايتِه ١ _ نفسَه ٢ _ والمَسْعِيَّ به ٣ _ وإليه .

٢٩ _ (وَمَنْعِ زَكَاةٍ)؛ لِخَبَرِ «الصّحيحَيْنِ» : «ما مِن صاحِبِ ذَهَبِ ولا فِضّةٍ لا يُؤَدِّي منها حَقَّها إِلّا إِذَا كَانَ يومُ القيامةِ صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارٍ ، فأُحْمِيَ عليها في نارِ جَهَنَّمَ ، فيُكُوَى بها جَنْبُه وجَبِينُه وظَهْرُه» إلى آخِرِه .

٣٠ _ (وَيَأْسِ رَحْمَةٍ)؛ لِخَبَرِ الدَّارَقُطْنيِّ _ لكنّه صَوَّبَ وَقْفَه _ : «مِن الكَبائِرِ : ١ _ الإِشْراكُ بالله ، ٢ _ والإِياسُ مِن رَوْح الله».

ه السّر «الرّوْضة» (٦ / ١٨٦) في الطّلاقِ عن «التّتِمّة» : «أنّ «القَوّادَ» : مَن يَحْمِلُ الرِّجالَ السِّاوُ وضة » (التّتِمّة عن الطّلاقِ عن الطّلاقِ عن اللّهلِ ، بل هو : الّذي إلى أهلِه ويُخلِّي بينَهُم وبينَهن » ثُمّ قالَ : «ويُشْبِهُ أن لا يَخْتَصَّ بالأهلِ ، بل هو : الّذي يَجْمَعُ بينَ الرِّجالِ والنِّساءِ في الحَرامِ» . انْتَهَىٰ ، فـ «القِيادة » على الأوّلِ : بمعنى الدِّياثةِ ، وعلى الثّاني : أعممُ منها ، والحامِلُ لِمَن ذُكِرَ على الإقْتِصارِ على غيرِ الأهلِ خوفُ التَّكْرارِ ، فهو تفسيرُ مُرادٍ » . اهـ

قوله: (صُفِّحَتْ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٦ ب) بضَمِّ الصّادِ وكسرِ الفاءِ المُشَدَّدةِ، وهو كذلك في «صحيحِ مُسْلِمٍ» كما صَرَّحَ به العَلَّامةُ الهَرَريُّ في «الكَوْكَبِ الوَهّاج».

قُوله : (فَأُحْمِيَ عليها) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٠٧) : «فَأُحْمِيَ عليه»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٤٩٣).

وَأَمْنِ مَكْرٍ ، وَظِهَارٍ ، وَلَحْمِ مَيْتَةٍ وَخِنْزِيرٍ ، وَفِطْرٍ فِي رَمَضَانَ ، وَحِرَابَةٍ ، ·······

و «الكُفْرُ» على مَعْناه اللُّغَوِيِّ ، وهو : السَّتْرُ .

٣١ _ (وَأَمْنِ مَكْرٍ) ١ _ بالإسْتِرْسالِ في المَعاصِي ٢ _ والاِتّكالِ على العَفْوِ ؛ قالَ تعالى : ﴿ فَلَا يَـأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَلِيمُونَ ﴾ .

٣٢ _ (وَظِهَارٍ): كقولِه لِزَوْجَتِه: «أنتِ عَلَيَّ كظَهْرِ أُمِّي»؛ قالَ تعالى فيه: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَّرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورَاً ﴾ أيْ: كَذِبًا حيثُ شَبَّهُوا الزَّوْجَةَ بالأُمِّ في التّحريم.

٣٣ _ (وَلَحْمِ مَيْتَةِ وَخِنْزِيرٍ) أي : تَناوُلِه بلا ضَرُورَةٍ ؛ لِآيةٍ : ﴿قُل لَآ أَجِدُ فِي مَآ أُوِى مَآ أُوْجِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ ، وفي مَعْنَى الخِنزيرِ : ١ _ الكَلْبُ ٢ _ وفَرْعُ كُلِّ منهما معَ غيرِه .

٣٤ _ (وَفِطْرٍ فِي رَمَضَانَ) ولو يَوْمًا بلا عُذْرٍ ؛ ١ _ لِخَبَرِ : «مَن أَفْطَرَ يَوْمًا مِن رَمَضانَ مِن غيرِ رُخْصة ولا مَرَضٍ لم يَقْضِه صِيامُ الدَّهْرِ»، وهو وإِن تُكُلِّمَ فيه فله شَواهِدُ تَجْبُرُه، ٢ _ ولأنَّ صَوْمَه مِن أركانِ الإِسْلامِ، فَفِطْرُه يُؤْذِنُ بَقِلَةِ اكْتِراثِ مُرْتَكِبِه بالدِّينِ.

وتَعْبِيرِي بذلك أَوْلَىٰ مِن قولِه : «وفِطْرِ رَمَضانَ».

٣٥ _ (وَحِرَابَةٍ) وهي : قَطْعُ الطّريقِ على المَارِّينَ بإِخافَتِهم؛ لِآيةِ : ﴿ إِنَّمَا جَزَّؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِيُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ .

قوله : (وهو وإِن تُكُلِّمَ فيه فله شَواهِدُ تَجْبُرُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

قُولُه : (مِن غيرِ رُخْصةٍ ولا مَرَضٍ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٧ أ) : «مِن غيرِ عُذْرِ ولا رُخْصةٍ».

وَسِحْرِ ، وَرِبًا ، وَإِدْمَانِ صَغِيرَةٍ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٣٦، ٣٧ ـ (وَسِحْرٍ، وَرِبًا) بِمُوَحَّدةٍ؛ لأنه ﷺ عَدَّهما مِن السَّبْعِ المُوبِقاتِ في الخَبَرِ السَّابِقِ.

٣٨ _ (وَإِدْمَانِ صَغِيرَةٍ) أي : إِصْرارٍ عليها مِن نوعٍ أو أنواعٍ بحيثُ لم تَغْلِبُ طاعاتُه مَعاصِيَه.

ولَيْسَتِ الكَبائِرُ مُنْحَصِرَةً في المَذْكُوراتِ كما أَفْهَمَه ذِكْرُ الكافِ في أوّلِها، وأمّا نحوُ خَبرِ «البُخارِيِّ»: «الكَبائِرُ: ١ _ الإِشْراكُ بالله ٢ _ والسِّحْرُ ٣ _ وعُقُوقُ الوالِدَيْنِ ٤ _ وقَتْلُ النّفسِ ٥ _ واليَمينُ الغَمُوسُ» فمَحْمُولٌ على بَيانِ المُحْتاجِ إليه منها وقتَ ذِكْرِه، وقد قالَ ١ _ ابْنُ عَبّاسٍ: «هي إلى السّبعين أَقْرَبُ»، ٢ _ وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: «هي إلى السّبعين أَقْرَبُ»، ٢ _ وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: «هي إلى السّبعين أَنواعِها.

* *

- الله المحمد ال

قوله : (بحيثُ لم تَغْلِبْ طَاعَاتُه مَعَاصِيَه) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ.

مَسْأَلَةٌ : الْإِخْبَارُ بِعَامٌ : «رِوَايَةٌ» ، وَبِخَاصٌ عِنْدَ حَاكِمٍ : «شَهَادَةٌ» إِنْ كَانَ حَقًا لِغَيْرِ المُخْبِرِ عَلَىٰ غَيْرِهِ .

وَالمُخْتَارُ : أَنَّ «أَشْهَدُ» إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ إِخْبَارًا،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْإِخْبَارُ بِعَامٍّ) أي بشيءٍ عامٍّ : («رِوَايَةٌ») : كخَصائِصِ النّبيِّ ﷺ وغيرِه ؛ إِذِ القَصْدُ منها : اعْتِقادُ خُصُوصِيَّتِها بمَنِ اخْتُصَّتْ به ، وهو يَعُمُّ النّاسَ ، وما في المَرْوِيِّ مِن أمرٍ ونَهْي ونحوهِما يَرْجعُ إلى الخَبَرِ بتَأْوِيلٍ ، فتَأْوِيلُ ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (الصّلاةُ واجِبةٌ » و «الزِّنا حَرامٌ ».

(وَ) الإِخْبارُ (بِخَاصِّ عِنْدَ حَاكِمٍ : «شَهَادَةٌ») بِقَيْدٍ زِدْتُه بِقَوْلِي : (إِنْ كَانَ حَقَّا لِغَيْرِ المُخْبِرِ عَلَىٰ غَيْرِهِ).

فإِن كَانَ لِلمُخْبِرِ عَلَىٰ غيرِه فـ (لَـ مَعْوَىٰ) ، ٤ لَ أُو لِغيرِه عليه ٥ لـ وإِن لم يكنْ عندَ حاكِم فـ (المُؤبِر على غيرِه فـ المَّـ عندَ حاكِم فـ (المُؤبِّر اللهُ) .

M

(وَالمُخْتَارُ : أَنَّ «أَشْهَدُ» إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ إِخْبَارًا) بالمَشْهُودِ به ؛ نَظَرًا ١ _ إلى وُجُودِ مَضْمُونِه في الخارِج به ٢ _ وإلى مُتَعَلَّقِه .

وقيلَ : مَحْضُ إِخْبارٍ ؛ نَظَرًا إلى مُتَعَلَّقِه فقط.

وقيلَ : مَحْضُ إِنْشَاءٍ ؛ نَظَرًا إلى اللَّفظِ فقط.

قالَ شيخُنا العَلّامةُ المَحَلِّيُّ : «وهو التّحقيقُ، فلم تَتَوارَدِ النّلاثةُ على مَحلِّ

وَأَنَّ صِيَغَ الْعُقُودِ وَالحُلُولِ: كَا ﴿ بِعْتُ ﴾ وَ ﴿ أَعْتَقْتُ ﴾ : إِنْشَاءُ .

وَأَنَّهُ يَثْبُتُ الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِوَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ فَقَطْ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 ---

واحِدٍ، ولا مُنافاةَ بين كونِ «أَشْهَدُ» إِنْشاءً وكونِ معنَىٰ «الشَّهادةِ» إِخْبارًا؛ لأِنه صِيغةٌ مُؤَدِّيةٌ لذلك المَعنَىٰ بمُتَعَلَّقِه». انْتَهَىٰ.

W.)

(وَ) المُخْتَارُ: (أَنَّ صِيَغَ ١ ـ الْعُقُودِ ٢ ـ وَالحُلُولِ: ١ ـ كَـ «بِعْتُ») و «اشْتَرَيْتُ» (٢ ـ وَ «أَعْتَقْتُ» : إِنْشَاءٌ) ؛ لِوُجُودِ مَضْمُونِها في الخارجِ بها.

وقالَ أبو حَنيفةَ : إِنَّها إِخْبارٌ على أصلِها : بأن يُقَدَّرَ وُجُودُ مَضْمُونِها في الخارجِ قُبَيْلَ التَّلَقُّظِ بها.

وذِكْرُ «صِيَغِ الحُلُولِ» معَ مِثالِها مِن زِيادتي.

(وَ) المُخْتَارُ: (أَنَّهُ يَثْبُتُ الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ بِوَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ فَقَطْ) أي بخِلافِ الشَّهادةِ لا يَثْبُتَانِ فيها إِلّا بعَدَدٍ؛ رِعايةً لِلتَّناسُبِ فيهما؛ فإِنَّ الواحدَ يُقْبَلُ في الرِّوايةِ دُونَ الشَّهادةِ.

وقيلَ : لا يَثْبُتانِ إِلَّا بعَدَدٍ فيهما ؛ نَظَرًا إلى أنَّ ذلك شَهادةٌ.

ه تعليقات على غاية الوصول ﴿ قوله : (وَالحُلُولِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٨ أ).

قوله : (وَأَعْتَقْتُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٨ أ).

قوله: (بها) مِن قولِه: «في الخارج بها» ساقِطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٨ أ). قوله: (وذِكْرُ صِيَغِ الحُلُولِ معَ مِثالِها مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٨ أ). وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ سَبَبِ الجَرْحِ فِيهِمَا ، وَيَكْفِي إِطْلَاقُهُ فِي الرِّوَايَةِ إِنْ عُرِفَ مَذْهَبُ الجَارِح .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقيلَ : يَكْفِي في ثُبُوتِهما فيهما واحِدٌ ؛ نَظَرًا إلى أنَّ ذلك خَبَرٌ .

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

(M)

(وَ) المُخْتَارُ : (أَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ سَبَبِ الجَرْحِ فِيهِمَا) أي في الرِّوايةِ والشَّهادةِ ؛ لِلإخْتِلافِ فيه ، بخِلافِ سَبَبِ التّعديلِ (وَ) لكنْ (يَكْفِي إِطْلَاقُهُ) أي الجَرْحِ (فِي الرِّوَايَةِ) كالتّعديلِ : كأن يقولَ الجارحُ : ١ - «فُلانٌ ضعيفٌ» ٢ - أو «ليسَ بشيءٍ» (إِنْ عُرِفَ مَذْهَبُ الجَارِحِ) مِن أنه لا يَجْرَحُ إلّا بقادِحِ .

فعُلِمَ : أنه :

١ ـ لا يَكْفِي الإِطْلاقُ في الرِّوايةِ إِذا لم يُعْرَفْ مذهبُ الجارِحِ.

٢ ـ ولا في الشّهادة مُطْلَقًا؛ لِتَعَلَّقِ الحَقِّ فيها بالمَشْهُودِ له، نَعَمْ، يَكْفِي ذلك فيهما لإِفادة التَّوقُّفِ عنِ القَبُولِ إلى أن يُبْحَثَ عن ذلك كما ذَكَرُوه في الرِّوايةِ، وظاهِرٌ: أنه لا فَرْقَ بينَها وبينَ الشّهادةِ.

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ذِكْرُ سببِهما في الرِّوايةِ والشَّهادةِ ولو مِن العالِمِ به ، فلا يَكْفِي إِطْلاقُهُما فيهما ؛ لِإحْتِمالِ ١ ـ أن يَجْرَحَ بما ليسَ بجارِحٍ ٢ ـ وأن يُبادِرَ إلى التَّعديلِ عَمَلًا بالظَّاهِرِ .

وقيلَ : يَكْفِي ذلك ؛ اكْتِفاءً بعِلْمِ الجارِحِ والمُعَدِّلِ بسببِهما.

قوله : (الجارح) مِن قولِه : «إذا لم يُعْرَفُ مَدَّهبُ الجارحِ» في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٨ ب) : «الرّاوِي».

وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ إِنْ زَادَ عَدَدُ الجَارِحِ عَلَىٰ المُعَدِّلِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

وَمِنَ التَّعْدِيلِ: حُكْمُ مُشْتَرِطِ الْعَدَالَةِ بِالشَّهَادَةِ، وَكَذَا عَمَلُ الْعَالِمِ

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ذِكْرُ سببِ التّعديلِ دُونَ سببِ الجَرْحِ ؛ لِأنّ مُطْلَقَ الجَرْحِ يُبْطِلُ الثَّقَةَ ، ومُطْلَقَ التّعديلِ لا يُحَصِّلُها ؛ لِجَوازِ الإعْتِمادِ فيه على الظّاهِرِ .

(وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ) عندَ التَّعارُضِ على التّعديلِ:

(١ _ إِنْ زَادَ عَدَدُ الجَارِحِ عَلَىٰ) عَدَدِ (المُعَدِّلِ) إِجْماعًا.

(٢ _ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ) : بأَن ١ _ سَاواه ٢ _ أو نَقَصَ عنه (فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِاطِّلاعِ الجارِحِ على ما لم يَطَّلعْ عليه المُعَدِّلُ ، وقَضِيّتُه : أنه لوِ اطَّلَعَ المُعَدِّلُ على السَّبَبِ وعَلِمَ تَوْبَتَه منه قُدِّمَ على الجارِح ، وهو كذلك .

وقيلَ : يُطْلَبُ التَّرجيحُ في صُورَةِ عَدَمِ الزَّائِدِ كما هو حاصِلٌ في صُورةِ الزَّائِدِ بالزِّيادةِ ، وعلىٰ وِزانِه قيلَ : إِنَّ التَّعديلَ في صُورةِ النّاقِصِ مُقَدَّمٌ.

W.

(وَمِنَ التَّعْدِيلِ) لِشخصٍ:

١ حُكْمُ مُشْتَرِطِ الْعَدَالَةِ) في الشّاهِدِ (بِالشَّهَادَةِ) مِن ذلك الشَّخصِ؛ إِذْ لو لم يكنْ عَدْلًا عندَه لَما حَكَمَ بشَهادَتِه.

(٢ ـ وَكَذَا عَمَلُ الْعَالِمِ) المُشْتَرِطِ لِلعَدالةِ في الرّاوِي برِوايةِ شخصٍ تعديلٌ له في الأَصَحِّ، وإِلّا لمَا عَمِلَ برِوايتِه.

وَرِوَايَةُ مَنْ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَيْسَ مِنَ الجَرْحِ : تَرْكُ عَمَلٍ بِمَرْوِيِّهِ، وَحُكْمٍ بِمَشْهُودِهِ، وَلَا حَدُّ فِي شَهَادَةِ زِنَّا، وَنَحْوِ نَبِينْدٍ،زِنَّا، وَنَحْوِ نَبِينْدٍ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : ليسَ تعديلًا ، والعملُ برِوايتِه يجوزُ أن يكونَ احْتِياطًا .

(٣ _ وَ) كذا (رِوَايَةُ مَنْ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ) : ١ _ بأن صَرَّحَ بذلك ٢ _ أو عُرِفَ مِن عادَتِه _ عن شخصٍ تعديلٌ له (فِي الْأَصَحِّ) : كما لو قالَ : «هو عَدْلٌ». وقيلَ : لا ؛ لِجَوازِ أن يَتْرُكَ عادَتَه.

وتَأْخِيرِي «في الأَصَحِّ» عنِ المَسألتَيْنِ قبلَه أَوْلَىٰ مِن تَوْسِيطِ «الأَصْلِ» له بينَهما .

(وَلَيْسَ مِنَ الجَرْحِ) لِشخصٍ :

- (١ _ تَرْكُ عَمَلٍ بِمَرْوِيّهِ).
- (٢ _ وَ) لا تركُ (حُكْمِ بِمَشْهُودِهِ) ؛ لِجَوازِ أن يكونَ التّركُ لِمُعارِضٍ.
- ٣ ـ وَلَا حَدٌّ) له (فِي شَهَادَةِ زِنًا) : بأن لم يَكْمُلْ نِصابُها؛ لأنه لإنْتِفاءِ
 النِّصابِ، لا لِمَعْنَىٰ في الشَّاهِدِ.

(٤ ـ وَ) لا في (نَحْوِ) شُرْبِ (نَبِيذٍ) مِن المَسائِلِ الاِجْتِهادِيّةِ المُخْتَلَفِ فيها:

هتعليقات على غاية الوصول هستسلط الأَصُعِّ عن المَسألتَيْنِ قبلَه أَوْلَىٰ مِن تَوْسِيطِ الأَصْلِ له بينَهما) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٣٩ أ).

قوله : (شُرْبِ) كُتِبَ في جميعِ الطَّبَعاتِ داخِلَ القَوْسَيْنِ، وهو في جميعِ النُّسَخِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ مكتوبٌ بالمِدادِ الأَسْوَدِ لا بالأَحْمَرِ، فهو مِن الشَّرِجِ لا مِن المتنِ، فالصَّوابُ

وَلَا تَدْلِيسٌ بِتَسْمِيَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ، قِيلَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُئِلَ لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَلَا بِإِعْطَاءِ شَخْصِ اسْمَ آخَرَ تَشْبِيهًا : كَقَوْلِ الْأَصْلِ : «أَبُو عبدِ الله الحافِظَ» ، يَعْنِي : «الذَّهَبِيَّ»؛ تَشْبِيهًا بِالْبَيْهَقِيِّ يَعْنِي: «الحَاكِمَ»، وَلَا بِإِيهَامِ اللَّقِيِّ وَالرَّحْلَةِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

كنِكاحِ المُتْعةِ ؛ لِجَوازِ أَن يَعْتَقِدَ إِباحةَ ذلك.

(٥ _ وَلَا تَدْلِيسٌ) فيمَن رَوَىٰ عنه (بِتَسْمِيَةِ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ) له حتّىٰ لا يُعْرَفَ ؛ إِذْ لا خَلَلَ في ذلك.

(قِيلَ) أي : قالَ ابْنُ السَّمْعانيِّ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ سُئِلَ) عنه (لَمْ يُبيِّنْهُ)؛ فإِنَّ صَنيعَه حِينَئذٍ جَرْحٌ له؛ لِظُهُورِ الكَذِبِ فيه.

وأُجيبَ بمَنْع ذلك.

(٦ ـ وَلَا) تدليسِ (بِإِعْطَاءِ شَخْصٍ اسْمَ آخَرَ تَشْبِيهًا : كَقَوْلِ) صاحِب (الْأَصْل): «أَخْبَرَنا (أَبِو عبدِ الله الحافِظُ»، يَعْنِي) به: («الذَّهَبِيَّ»؛ تَشْبِيهًا بِالْبَيْهَقِيِّ) في قولِه : «أَخْبَرَنا أبو عبدِ الله الحافِظُ» (يَعْنِي) به : («الحَاكِمَ») ؛ لِظُهُورِ المَقْصُودِ، وذلك صِدْقٌ في نَفْسِ الأَمْرِ.

(٧ - وَلَا) تدليسٌ (بِإِيهَامِ ١ - اللَّقِيِّ ٢ - وَالرِّحْلَةِ) الأوّلُ - ويُسَمَّى : «تدليسَ

إِسْقَاطُه مِن المتنِ وكِتَابَتُه خارِجَ القَوْسَيْنِ ؛ لأنه غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ (ق ١٥ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٣٢ أ) مِن متنِ «اللُّبِّ».

قوله : (صَنيعَه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٩ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ٢٠٦أ) : «صُنْعَه» : مُنْعَتْه ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٥٠١) ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٠٩).

قوله : (اللَّقِيِّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٣٩ ب) بضَمِّ اللَّام وكسرِ

أَمَّا مُدَلِّسُ المُتُونِ فَمَجْرُوحٌ.

﴿ الْإِسْنَادِ ﴾ _ : كأن يقولَ مَن عاصَرَ الزُّهْرِيَّ _ مَثَلًا _ ولَم يَلْقَه : ١ _ ﴿قَالَ الزُّهْرِيُّ ﴾ ٢ _ أو ﴿عنِ الزُّهْرِيِّ ﴾ مُوهِمًا أنه سَمِعَه ، والثّاني : كأن يقولَ : ﴿حَدَّثَنَا فُلانٌ وَراءَ النَّهْرِ ﴾ مُوهِمًا جَيْحُونَ ، والمُرادُ : نَهْرُ مِصْرَ : كأن يكونَ بالجِيزَةِ .

لِأَنَّ ذلك مِن المَعارِيضِ ، لا كَذِبَ فيه .

W

(أَمَّا مُدَلِّسُ المُتُونِ) وهو: مَن يُدْرِجُ كلامَه معَها بحيثُ لا يَتَمَيَّزانِ (فَمَجْرُوحٌ)؛ لِإِيقاعِه غيرَه في الكَذِبِ على النّبيِّ ﷺ.



القافِ : بَيْ مِ اللَّهِينَ ، قالَ الشّيخُ خالِدٌ الأَزْهَرِيُّ في «النَّمارِ اليَوانِعِ» (٢٨١/١) : «(اللَّقِيِّ) بضَمِّ اللّامِ وكسرِ القافِ». اه قُلْتُ : أي وتشديدِ الياءِ كما في «مُخْتارِ الصّحاحِ» (ص٣٠٣).

مَسْأَلَةً : الصَّحَابِيُّ : مَنِ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِالنَّبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَرْوِ وَلَمْ يُطِلْ،

🥞 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤗

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الصَّحَابِيُّ) أي: صاحِبُ النّبيِّ ﷺ: (مَنِ اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا) مُمَيِّرًا (بِالنَّبِيِّ) في حَياتِه (وَإِنْ ١ ـ لَمْ يَرُو) عنه شيئًا (وَلَمْ يُطِلْ) أي اجْتِماعَه به ٢ ـ أَو كانَ أُنْثَىٰ ٣ ـ أَو أَنْثَىٰ ٣ ـ أَو أَنْثَىٰ ٣ ـ أَو أَعْمَىٰ : كابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ .

فَخَرَجَ : مَن اجْتَمَعَ به ١ _ كافرًا ٢ _ أو غيرَ مُمَيِّزٍ ٣ _ أو بَعْدَ وَفاةِ النَّبِيِّ، لكنْ قالَ البِرْماويُّ في غيرِ المُمَيِّزِ : «إنّه صَحابيٌّ وإِنِ اخْتارَ جَماعةٌ خِلافَ ذلك».

وقيلَ: يُشْتَرَطُ في صِدْقِ اسْمِ «الصَّحابيِّ» ١ ـ الرِّوايةُ ولو لحديثِ ٢ ـ وإطالةُ الإجْتِماعِ ؛ نَظَرًا في الإِطالةِ إلى العُرْفِ، وفي الرِّوايةِ إلى أنّها المَقْصُودُ الأَعْظَمُ مِن صُحْبةِ النّبيِّ ﷺ لِتَبْلِيغِ الأَحْكامِ.

وقيلَ : يُشْتَرَطُ الغَزْوُ مَعَه ومُضِيُّ عامِ على الإجْتِماعِ به ؛ لِأنَّ لِصُحْبَةِ النَّبِيِّ شَرَفًا عظيمًا ، فلا يُنالُ إِلَّا باجْتِماعٍ طَوِيلٍ يَظْهَرُ فيه الخُلُقُ المَطْبُوعُ عليه الشّخصُ : كالغَزْوِ المُشْتَمِلِ على السَّفَرِ اللّذي هو قِطْعَةٌ مِن العَذابِ ، والعامِ المُشْتَمِلِ على الفُصُولِ الأربعةِ التي تَخْتَلِفُ فيها الأَمْزِجَةُ .

واعْتُرِضَ التّعريفُ : بأنه يَصْدُقُ على مَن ماتَ مُرْتَدًّا : كعبدِ الله بْنِ خَطَلٍ،

قوله : (ومُضِيُّ) مصدرٌ (عَامٍ) بَالْإِضافةِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٤٠ أ). قوله : (لِصُحْبَةِ النَّبيِّ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٠٩) : «لِصُحْبَتِه»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٥٠٣).

كَالتَّابِعِيِّ مَعَهُ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَوِ ادَّعَىٰ مُعَاصِرٌ عَدْلٌ صُحْبَةً قُبِلَ ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ عُدُولٌ .

وأُجِيبَ : بأنه كانَ يُسمّاهُ قبلَ الرِّدَّةِ ، ويَكْفِي ذلك في صِحّةِ التّعريفِ ، إِذْ لا يُشْتَرَطُ فيه الإحْتِرازُ عنِ المُنافِي العارِضِ .

(M)

(كَالتَّابِعِيِّ مَعَهُ) أي معَ الصَّحابيِّ، فيَكْفِي في صِدْقِ اسْمِ «التَّابِعيِّ» على الشَّخصِ اجْتِماعُه مُؤْمِنًا بالصَّحابيِّ في حَياتِه، وهذا ما رَجَّحَه ابْنُ الصّلاحِ والنَّوويُّ وغيرُهما.

وقيلَ : لا يَكْفِي ذلك مِن غيرِ إطالةٍ لِلاِجتِماعِ به، وبه جَزَمَ «الأَصْلُ» تَبَعًا لِلخَطِيبِ البَغْدادِيِّ، وفَرَّقَ : بأنّ الاِجْتِماعَ بالنّبيِّ يُؤَثَّرُ مِن النُّورِ القَلْبِيِّ أَضْعافَ ما يُؤَثِّرُه الاِجْتِماعُ الطّويلُ بالصَّحابيِّ وغيرِه مِن الأَخيارِ.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَوِ ادَّعَىٰ مُعَاصِرٌ) لِلنّبيِّ ﷺ (عَدْلٌ صُحْبَةً قُبِلَ)؛ لِأنَّ عَدالتَه تَمْنَعُه مِن الكَذِبِ في ذلك.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لِادِّعائِه لِنَفْسِه رُتْبةً هو فيها مُتَّهَمٌ كما لو قالَ : «أنا عَدْلٌ».

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ الصَّحَابَةَ عُدُولٌ) فلا يُبْحَثُ عن عَدالَتِهِم في رِوايةٍ ولا

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه توله : (كَالتَّابِعِيِّ مَعَهُ أي معَ الصَّحابيِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٠ أ) : (كَالتَّابِعِيِّ) معَ الصَّحابيِّ»، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

شَهادةِ؛ لِأَنَّهُم خيرُ الأُمَّةِ؛ ١ _ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ، ٢ _ وقولِه : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطَا ﴾ ؛ فإنّ المُرادَ بهِم : الصَّحابةُ ، ٣ _ ولِخبَرِ «الصَّحيحَينِ» : «خيرُ أمّتي قَرْنِي» .

وقيلَ : هم كغيرِهِم ، فيُبْحَثُ عن عَدالتِهم في ذلك إِلَّا مَن كانَ ظاهِرَ العَدالةِ أَو مَقْطُوعَها : كالشَّيْخَيْن ،

وقيلَ : هُم عُدُولٌ إلى حِينِ قَتْلِ عُثْمانَ ﴿ ، فَيُبْحَثُ عَن عَدالَتِهِم بعدَه ؛ لِوُقُوعِ الفِتَنِ بينَهم مِن حِينِئذٍ ، معَ إِمساكِ بعضِهم عن خَوْضِها .

وقيلَ : هُم عُدُولٌ إلّا مَن قاتَلَ عَلِيًّا ﴿ اللهِ مَن قَاتَلَ عَلِيًّا ﴿ اللهِ مَا عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ

ورُدَّ : بأنّهُم مُجْتَهِدُونَ في قِتالِهم له ، فلا يَأْثَمُون وإِن أَخْطَأُوا ، بل يُؤْجَرُون كما سيَأتي .

وعلىٰ كُلِّ قَوْلٍ : مَن طَرَأَ له منهُم قادِحٌ _ كَسَرِقةٍ أَو زِنًا _ عُمِلَ بمُقْتَضاه ؛ لِأَنَّهُم _ وإِن كَانُوا عُدُولًا _ غيرُ مَعْصُومِينَ .

* * *

-﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿

قوله : (مَعَ إِمساكِ بعضِهم عَن خَوْضِها) غَيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤٠ ب)، موجودٌ في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

مَسْأَلَةٌ : «المُرْسَلُ» : مَرْفُوعُ غَيْرِ صَحَابِيٍّ إِلَىٰ النَّبِيِّ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُرْسِلُهُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَعَضَدَهُ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُرْسَلُ) المَشْهُورُ عندَ الأُصُولِيِّينَ والفُقَهاءِ وبعضِ المُحدِّثِين : (مَرْفُوعُ غَيْرِ صَحَابِيٍّ) تابِعِيًّا كانَ أو مَن بعدَه (إِلَىٰ النَّبِيِّ) ﷺ مُسْقِطًا الواسِطةَ بينَه وبينَ النّبيِّ.

وعندَ أَكْثَرِ المُحَدِّثِين : مَرْفُوعُ تابِعيِّ إلى النَّبيِّ، وعندَهُم «المُعْضَلُ» : ما سَقَطَ منه راوِيانِ فأَكْثَرُ ، و «المُنْقَطِعُ» : ما سَقَطَ منه مِن غيرِ الصّحابةِ راوِ .

وقيلَ : ما سَقَطَ منه راوٍ فأَكْثَرُ.

W

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ) أَيْ: لَا يُحْتَجُّ به؛ لِلجَهْلِ بِعَدالةِ السَّاقِطِ وإِن كَانَ صَحابيًّا؛ لِاحْتِمالِ أَن يكونَ ممّن طَرَأَ له قادِحٌ (إِلَّا إِنْ كَانَ مُرْسِلُهُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ) : ١ _ كقَيْسِ بْنِ أبي حازِمٍ ٢ _ وأبي عُثْمانَ النَّهْدِيِّ (وَعَضَدَهُ:

قوله : (والفُقَهاءِ وبعضِ المُحدِّثِينِ) غيرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤١ أ).

قوله : (أَكْثَرِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ).

قوله : (الْأَصَحُّ أَنَّهُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤١ أ).

قوله : (إِلَّا إِنْ كَانَ مُرْسِلُهُ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ) إلى قولِه : (وَالمَجْمُوعُ مِن المُرْسَلِ وَعاضِدِه حُجَّةٌ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ) : « . . (إِلَّا إِن كَانَ) مُرْسِلُه (لا يَرْوِي وَعاضِدِه حُجَّةٌ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ) : « . . (إِلَّا إِن كَانَ) مُرْسِلُه (لا يَرْوِي إِلَّا عن عَدْلِ) : كأن عُرِفَ ذلك مِن عادَتِه : كابْنِ المُسَيِّبِ وأبي سَلَمَةَ بْنِ عبدِ الرّحمنِ يَرْوِيانِ عن أبي هُرَيْرَةَ ؛ فإنّه يُقْبَلُ (في الأَصَحِّ) لِانْتِفاءِ المَحْذُورِ ، وقبلَ : يُقْبَلُ مُطْلَقًا ؛ يَرْويانِ عن أبي هُرَيْرَةَ ؛ فإنّه يُقْبَلُ (في الأَصَحِّ) لاِنْتِفاءِ المَحْذُورِ ، وقبلَ : يُقْبَلُ مُطْلَقًا ؛ لأنّ العَدْلَ لا يُسْقِطُ الواسِطةَ إلّا وهو عَدْلٌ عندَه ، وإلّا كانَ ذلك تدليسًا قادِحًا فيه ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١ - كَوْنُ مُرْسِلِهِ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ) : كأن عُرِفَ ذلك مِن عادَتِه : كأبي سَلَمَة بْنِ عبدِ الرِّحمنِ يَرْوِي عن أبي هُريرَةَ (وَهُوَ) حِينَئذٍ (مُسْنَدٌ) حُكمًا ؛ لِأنّ إِسْقاطَ العَدْلِ كذِكْرِه .

- (٢ _ أَوْ عَضَدَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ).
 - (٣ _ أَوْ فِعْلُهُ).
- (٤ _ أَوْ قَوْلُ الْأَكْثَرِ) مِن العُلَماءِ لا صَحابيَّ فيهم.
 - (٥ _ أَوْ مُسْنَدٌ) سَواءٌ أَسْنَدَه المُرْسِلُ أَم غيره.
- (٦ _ أَوْ مُرْسَلٌ) : بأن يُرْسِلَه آخَرُ يَرْوِي عن غيرِ شُيُوخِ الأوّلِ.

ر» تعليقات على غاية الوصول »

وقيلَ : يُقْبَلُ إِن كَانَ المُرْسِلُ مِن أَنْمَةِ النَّقَلِ : كَسْعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ والشَّعْبِيِّ ، بخِلافِ مَن لم يَكُنْ منهم ، فقد يَظُنُّ مَن ليسَ بعَدْلٍ عَدْلًا فيُسْقِطُه ؛ لِظَنّه ، وعلى قبولِه هو أضعفُ مِن المُسْنَدِ ، وقيلَ : أَقْوَىٰ مِنه ؛ لأنّ العَدْلَ لا يُسْقِطُ إِلّا مَن يَجْزِمُ بعَدالتِه ، بخِلافِ مَن يَدْخُرُه ، فيُجِيلُ الأمرَ فيه على غيرِه ، قُلْنا : لا نُسَلِّمُ ذلك (وهو) حِينَئذٍ (مُسْنَدٌ) حُكْمًا ؛ لأنّ إِسْقاطَ العَدْلِ كَذِكْرِه (فإِن عَضَدَه مُرْسَلَ غيرِه) أي غيرِ مَن لا يَرْوِي إِلّا عن عَدْلٍ (مِن كِبارِ التّابِعِين) كقيش ابْنِ أبي حازِم وأبي عُثْمانَ النَّهْديِّ (ضعيفُ يُرجَّحُ) أي يَصْلُحُ لِلترجيحِ (كقولِ صَحابيِّ أو فِعْلِه أو) قولِ (الأَكْثَرِ) مِن العُلَماءِ لا صَحابيَّ فيهم (أو مُسْنَدٍ) ضعيفٍ سَواءٌ أأَسْنَدَه المُرْسِلُ أم غيرُه (أو مُرْسَلٌ) بأن يُرْسِلَه آخِرُ يَرْوِي عن شيُوخِ الأوّلِ (أو انْتِشارٍ) له مِن غيرِ نكيرٍ (كانَ المجموعُ) مِن المُرْسَلِ وعاضِدِه (حُجّةً) لا مُجرَّدُ المُرْسَلِ ، ولا مُجَرَّدُ عاضِدِه . . » إلخ .

أوِ انْتِشَارٌ، أَوْ قِيَاسٌ، أَوْ عَمَلُ الْمَصْرِ، أَوْ نَحْوُهَا، وَالمَجْمُوعُ حُجَّةٌ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

- (٧ ــ أَوِ انْتِشَارٌ) له مِن غيرِ نَكيرٍ.
 - (٨ _ أَوْ قِيَاسٌ).
- (٩ ـ أَوْ عَمَلُ) أَهْلِ (الْعَصْرِ) عَلَىٰ وِفْقِهِ.

(١٠ _ أَوْ نَحْوُهَا) : ككونِ مُرْسِلِه إِذا شارَكَ الحُفّاظَ في أحاديثَ وافَقَهُم فيها ولم يُخالِفُهم إلّا بنَقْصِ لفظٍ مِن ألفاظِهم بحيثُ لا يَخْتَلُّ به المَعْنَىٰ ؛ فإنّ المُرْسَلَ حِينَئذٍ يُقْبَلُ ؛ لِانْتِفاءِ المَحْذُورِ .

وقيلَ : يُقْبَلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ العَدْلَ لا يُسْقِطُ الواسِطةَ إلَّا وهو عَدْلٌ عندَه، وإلَّا كانَ ذلك تَلبيسًا قادِحًا فيه.

وقيل : لا مُطْلَقًا ؛ لِما مَرَّ.

وقيلَ : يُقْبَلُ إِن كَانَ المُرْسِلُ مِن أَئِمّةِ النَّقْلِ : كَسَعيدِ بْنِ المُسَيِّبِ والشَّعْبِيِّ، بخِلافِ مَن لم يكنْ منْهم، فقد يَظُنُّ مَن ليسَ بعَدْلٍ عَدْلًا، فيُسْقِطُه لِظَنِّه.

SU

(وَالمَجْمُوعُ) مِن المُرْسَلِ وعاضِدِه (حُجَّةٌ)، لا مُجرَّدُ المُرْسَلِ، ولا مُجرَّدُ عاضِدِه ؛ لِأنه عاضِدِه؛ لِضَعْفُ المَجْمُوعِ؛ لِأنه عاضِدِه؛ لِضَعْفُ المَجْمُوعِ؛ لِأنه يَحْصُلُ مِنِ اجْتِماعِ الضَّعِيفَيْنِ قُوَّةٌ مُفيدةٌ لِلظَّنِّ.

قُوله: (أَوْ قِيَاسٌ أَوْ عَمَلُ أَهلِ الْعَصْرِ على وَفْقِه) إلىٰ قولِه: (إلّا بنَقْصِ لفظٍ مِن أَلفاظِهم بحيثُ لا يَخْتَلُّ به المَعْنَى) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ ب). قوله: (وقيلَ لا مُطْلَقًا لِما مَرَّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ).

إِنْ لَمْ يُحْتَجَّ بِالْعَاضِدِ، وَإِلَّا فَدَلِيلَانِ، وَأَنَّهُ بِاعْتِضَادِهِ بِضَعِيفٍ أَضْعَفُ مِنَ المُسْنَدِ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

هذا (إِنْ لَمْ يُحْتَجَّ بِالْعَاضِدِ) وَحْدَه (وَإِلَّا): بأن كانَ يُحْتَجُّ به: كَمُسْنَدٍ صحيحٍ (فَ) لَهُما (دَلِيلَانِ)؛ إِذِ العاضِدُ حِينَئذٍ دليلٌ برَأْسِه، والمُرْسَلُ لمّا اعْتَضَدَ به صارَ دليلًا آخَرَ، فيُرَجَّحُ بهما عندَ مُعارَضةِ حديثٍ واحدٍ لهما.

والتقييدُ بـ « كِبارِ التّابِعِين » في العاضِدِ الأوّلِ معَ قولي : «إِن لم · · » إلى آخِرِه مِن زِيادتى ·

W

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي المُرْسَلَ بقَيْدٍ زِدْتُه بقولي : (بِاعْتِضَادِهِ) أي معَ اعْتِضادِهِ أَضْعَفُ مِنَ المُسْنَدِ) المُحْتَجِّ به. اعْتِضادِه (بِضَعِيفٍ أَضْعَفُ مِنَ المُسْنَدِ) المُحْتَجِّ به.

وقيلَ : أَقْوَىٰ منه ؛ لِأَنَّ العَدْلَ لا يُسْقِطُ إلَّا مَن يَجْزِمُ بعدالتِه ، بخِلافِ مَن يَجْزِمُ بعدالتِه ، بخِلافِ مَن يَذْكُرُه ، فيُحِيلُ الأَمْرَ فيه على غيرِه .

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ ذلك.

قوله : (هذا إِنْ لَمْ يُحْتَجَّ بِالْعَاضِدِ وَحْدَه) إلىٰ قولِه : (معَ قولي إِن لم إلىٰ آخِرِه مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ وب).

قوله : (في العاضِدِ الأوّلِ معَ قولي إِن لم إلىٰ آخِرِه) غيرُ موجودٍ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١١٠) ، موجودٌ في النُّسَخ الأَزْهَريّةِ .

قوله: (وَالأَصَحُّ أَنَّهُ أَيِ المُرْسَلَ بِقَيْدٍ) إلىٰ قولِه: (قُلْنا لا نُسَلِّمُ ذلك) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ): «وعلىٰ قبولِه هو أضعفُ مِن المُسْنَدِ، وقيلَ: أَقْوَىٰ مِنه ؛ لأنّ العَدْلَ لا يُسْقِطُ إِلّا مَن يَجْزِمُ بِعَدالتِه، بِخِلافِ مَن يَذْكُرُه، فيُحِيلُ الأمرَ فيه علىٰ غيره، قُلْنا: لا نُسَلِّمُ ذلك».

قوله : (قُلْنا) في نُسْخةِ حَلَب (ق ١٠١ ب) : «قُلْتُ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتح

فَإِنْ تَجَرَّدَ وَلَا دَلِيلَ سِوَاهُ فَالْأَصَحُّ : الإنْكِفَاكُ لِأَجْلِهِ.

الأصول إلى شرح لب الأصول 🝣

أمّا إِذا اعْتَضَدَ بصحيحٍ فلا يكونُ أَضْعَفَ مِن مُسْنَدٍ يُعارِضُه، بل هو أَقْوَىٰ منه كما عُلِمَ ممّا مَرَّ.

أمّا مُوْسَلُ صِغارِ التّابِعِين _ كالزُّهْرِيِّ _ فَبَاقٍ على عدمِ قَبُولِهِ مَعَ عاضِدِه ؛ لِشِدّةِ ضَعْفِه .

وقُيِّدَ القبولُ بـ «كِبارِ التّابعينَ» لِأنَّ غالبَ رِواياتِهم عنِ الصّحابةِ ، فيَغْلِبُ على الظَّنِّ أنَّ السّاقِطَ صَحابيُّ ، فإذا انْضَمَّ إليه عاضِدٌ كانَ أَقْرَبَ إلى القبولِ ، وعليه يَنْبُغِي ضَبْطُ «الكبيرِ» بـ «مَن أَكْثَرُ رِواياتِه عنِ الصّحابةِ» ، و «الصّغيرِ» بـ «مَن أَكْثَرُ رِواياتِه عنِ الصّحابةِ » ، و «الصّغيرِ » بـ «مَن أَكْثَرُ رِواياتِه عنِ التّابِعِين » ، على أنّ ابْنَ الصّلاحِ والنّوويَّ لم يُقَيِّدا بالكِبارِ ، وهو قَوِيٌّ .

وهذا كُلُّه في مُرسَلِ غيرِ صَحابيٍّ كما عَرَفْتَ.

أمَّا مُوْسَلُه فَمَحْكُومٌ بصِحَّتِه على المَذْهَبِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ رِوايةِ الصَّحابةِ عنِ الصَّحابةِ، وكُلُّهُم عُدُولٌ كما مَرَّ.

(فَإِنْ تَجَرَّدَ) هذا المُرْسَلُ عن عاضِدٍ (وَلَا دَلِيلَ) في البابِ (سِوَاهُ) ومَدلولُه المَنْعُ مِن شيءٍ (فَالْأَصَحُّ) : أنه يَجِبُ (الإنْكِفَافُ) عن ذلك الشّيءِ (لِأَجْلِهِ) أي

قوله : (أمَّا إِذَا اعْتَضَدَ بصحيحٍ) إلىٰ قولِه :َ (بل هو أَقْوَىٰ منه كما عُلِمَ ممَّا مَرَّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤١ أ).

قوله : (كما مَرَّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٢ أ) بعدَه : «وقولي : «غيره» مِن زِيادتي». اهـ أي قولُه : «غيرِه» مِن قولِه : «مُرْسَلَ غيرِه».

•••••

🚗 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

المُرْسَلِ ؛ احْتِياطًا ؛ لِأَنَّ ذلك يُحْدِثُ شُبْهةً تُوجِبُ التَّوَقُّفَ.

وقيلَ : لا يَجِبُ ؛ لأنه ليسَ بحُجّةٍ حِينَئذٍ .

أمّا إِذا كَانَ ثَمَّ دَلِيلٌ سِواهُ فَيَجِبُ الإِنْكِفافُ قَطْعًا إِن وافَقَه ، وإِلّا عُمِلَ بمُقتَضَىٰ الدّليلِ .



مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُ : جَوَازُ نَقْلِ الحَدِيثِ بِالمَعْنَىٰ لِعَارِفِ، وَأَنَّهُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ : "قَالَ النَّبِيِّ»،.....الصَّحَابِيِّ : "قَالَ النَّبِيِّ»،....هاية الوصول إلى شرح للسالاصول المحسلات المحسل

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ: جَوَازُ نَقْلِ الحَدِيثِ بِالمَعْنَىٰ لِعَارِفِ) ١ ـ بمَعاني الأَلْفاظِ ٢ ـ ومَواقِعِ الكَلامِ الّذي أُرِيدَ به إِنْشاءٌ أو خَبَرٌ: بأن يَأْتِيَ بلفظٍ بَدَلَ آخَرَ مُساوٍ له في المُرادِ والفَهْمِ وإن لم يَنْسَ اللّفظَ الآخَرَ أو لم يُرادِفْه ؛ لِأَنَّ المقصودَ المعنَىٰ ، واللّفظُ آلةٌ له .

وقيلَ : لا يجوزُ إِن لم يَنْسَ ؛ لِفَوْتِ الفَصاحةِ في كَلامِ النّبيِّ.

وقيلَ : إِنَّمَا يَجُوزُ بِلَفْظٍ مُرادِفٍ ، بَخِلافِ غَيْرِ المُرادِفِ ؛ لِأَنَهُ قَدَّ لَا يُوَفِّي بالمقصودِ .

وقيلَ : لا يجوزُ مُطْلَقًا ؛ حَذَرًا مِن التَّفاوُتِ وإِن ظَنَّ النَّاقلُ عدمَه ؛ فإِنَّ العلماءَ كثيرًا مّا يَخْتَلِفُونَ في مَعْنَى الحديثِ المُرادِ .

قُلْنا: الكَلامُ في المَعْنَى الظّاهِرِ، لا فيما يُخْتَلَفُ فيه، كما أنه ليسَ الكَلامُ فيما تُعُبِّدَ بأَلْفاظِه : كالأَذانِ والتَّشَهُّدِ والسّلام والتّكبيرِ.

وقيلَ غيرُ ذلك.

أمَّا غيرُ العارِفِ فلا يجوزُ له تَغيِيرُ اللَّفظِ قَطْعًا.

M

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ : ١ ـ «قَالَ النَّبِيِّ) ﷺ ؛ لأنه ظاهِرٌ

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

في سَماعِه منه.

وقيلَ : لا ؛ لِاحْتِمالِ أن يكونَ بينَهما واسِطةٌ : مِن تابِعيِّ أو صَحابيٍّ وقُلْنا : «نَبْحَثُ عن عَدالةِ الصَّحابيِّ».

٢ _ (فَ) بقولِه : ((عَنْهُ)) أي عن النّبيِّ ؛ لِما مَرَّ .

وقيلَ: لا؛ لِظُهُورِه في الواسِطةِ.

٣ _ (فَ) بِقُولِه : («سَمِعْتُهُ أَمَرَ وَنَهَى ») ؛ لِظُهُورِه في صُدُورِ أَمرٍ ونهي منه.

وقيلَ : لا ؛ لِجَوازِ أَن يُطْلِقَهُما الرَّاوِي على ما ليسَ بأمرٍ ولا نَهْي ؛ تَسَمُّحًا.

إَوْ) بقولِه : («أُمِرْنَا» أَوْ نَحْوِهِ) : ممّا بُنِيَ لِلمَفْعُولِ : كـ«نُهِينا» ، أو
 «أُوجِبَ أو حُرِّمَ علينا» ، أو «رُخِّصَ لنا» ؛ لِظُهُورِ أنَّ فاعِلَها النّبيُّ .

وقيلَ: لا؛ لِاحْتِمالِ أن يكونَ الآمِرُ والنّاهِي بعضَ الوُلاةِ، والإِيجابُ والتّحريمُ والتّرخيصُ اسْتِنْباطًا مِن قائِلِهِ.

٥ _ (وَ) بقولِه : («مِنَ السُّنَّةِ) كذا» ؛ لِظُهُورِه في سُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ .

وقيلَ: لا؛ لِجَوازِ إِرادةِ سُنَّةِ البَلَدِ.

٦ _ (فَ (كُنَّا مَعَاشِرَ النَّاسِ) نَفْعَلُ في عَهْدِه ﷺ ،

٧ _ (أَوْ «كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ) في عَهْدِه ﷺ ».

﴿ تعليقات على عاية الوصول ﴿ تعليقات على عاية الوصول ﴿ تعليقات على عاية الوصول ﴿ تعليقات على عالمَ اللَّهِ الصّحابةِ ﴾ و المُمُنْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ وبقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ ، وعليه الطّبَعاتُ .

فَ«كُنَّا نَفْعَلُ فِي عَهْدِهِ ﷺ»، فَـ«كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ»، فَـ«كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ في التَّافِهِ». التَّافِهِ».

---- عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

٨ ـ (فَـ (كُنَّا نَفْعَلُ فِي عَهْدِهِ ﷺ)؛ لِظُهُورِه في تَقريرِ النّبيِّ ﷺ عليه.

وقيلَ : لا ؛ لِجَوازِ أن لا يَعْلَمَ به .

٩ _ (فَ«حَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ»).

١٠ (فَـ (کَانُوا لَا یَقْطَعُونَ في) الشّيءِ (التّافِهِ) ، قالَتْه عائِشة ، لِظُهُورِ ذلك في جميع النّاسِ الّذي هو إِجْماعٌ .

وقيلَ : لا ؛ لِجَوازِ إِرادةِ ناسٍ مَخْصُوصِينَ.

وعَطْفُ الصُّورِ بـ «الفاءِ» إِشارةٌ إلى أنَّ كُلَّ صُورةٍ دُونَ ما قبلَها رُتْبةً ، ولهذا كانَ تعبِيرِي في «عَنْهُ» و «سَمِعْتُهُ» بـ «الفاءِ» أَوْلَىٰ مِن تعبِيرِه فيهما بـ «الواوِ» .

ووَجْهُ كونِ الأَخيرَتَيْنِ دُونَ ما قبلَهُما : عدمُ التّصريحِ بكونِ ذلك في عَهدِه ﷺ ، ووَجْهُ كونِ الأَخيرةِ دُونَ ما قبلَها : عدمُ التّصريحِ بما يَعُودُ عليه ضميرُ «كانُوا».

* ***

هُ تعلیقات علی غایة الوصول ه تعلیقات علی غایة الوصول ه تعلیق و تعلیق

خَاتِمَةٌ : مُسْتَنَدُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ : قِرَاءَةُ الشَّيْخِ إِمْلَاءً ، فَتَحْدِيثًا ، فَقِرَاءَتُهُ عَلَيْهِ ، فَسَمَاعُهُ، فَمُنَاوَلَةٌ أَوْ مُكَاتَبَةٌ مَعَ إِجَازَةٍ، فَإِجَازَةٌ لِخَاصٍّ فِي خَاصٍّ، فَفِي عَامٍّ، 🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

﴿ خَاتِمَةً ﴾

في مَراتِبِ التَّحَمُّل

(مُسْتَنَدُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ) في الرِّوايةِ : إِحْدَىٰ عَشَرَةَ :

١ _ (قِرَاءَةُ الشَّيْخِ) عليه (١ _ إِمْلَاءً) ١ _ مِن حِفظِه ٢ _ أو مِن كِتابِه (٢ _ فَتَحْدِيثًا) بلا إِمْلاءٍ .

٢ _ (فَقِرَاءَتُهُ عَلَيْهِ) أي على الشّيخ.

٣ _ (فَسَمَاعُهُ) بقِراءةِ غيرِه على الشّيخ ، ويُسَمَّىٰ هذا والّذي قبلَه بـ «العَرْضِ» .

٤ ، ٥ _ (فَمُنَاوَلَةٌ أَوْ مُكَاتَبَةٌ مَعَ إِجَازَةٍ) : كأن ١ _ يَدْفَعَ له الشَّيخُ ١ _ أَصْلَ سَماعِه ٢ _ أو فَرْعًا مُقابَلًا بِه، ٢ _ أو يَكْتُبَ شيئًا مِن حديثِه ١ _ لِحاضرِ عندَه ٢ ـ أو غائِبٍ عنه ، ويقولَ له : «أَجَزْتُ لك روايتَه عنِّي» .

٦ _ (فَإِجَازَةٌ) بلا مُناوَلةٍ ولا مُكاتَبةٍ :

١ _ (لِخَاصِّ فِي خَاصِّ) : كـ«ـأَجَزْتُ لكَ رِوايةَ البُخاريِّ».

٢ _ (فَ) حَاصِّ (فِي عَامٍّ) : كـ (أَجَزْتُ لكَ رِوايةَ جميعِ مَسمُوعاتي».

قوله : (فتَحْدِيثًا) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٣ أ) : «وتحديثًا».

قوله : (خَاصِّ) مِن قولِه : «فخاصِّ في عامِّ» هو مِن الشّرح ؛ بدليل أنه مكتوبٌ في جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ بالمِدادِ الأَسْوَدِ، وبدليلِ أنه غيرُ موجودٍ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ ونُسْخةِ فَعَامٌّ فِي خَاصٌّ ، فَفِي عَامٌّ ، فَـ (لِفُلَانٍ وَمَنْ يُوجَدُّ مِنْ نَسْلِهِ» ، فَمُنَاوَلَةٌ ، أَوْ مُكَاتَبَةٌ ، فَإِعْلَامٌ ، فَوَصِيَّةٌ ، فَوِجَادَةٌ .

والمُخْتارُ : جَوازُ الرِّوايةِ بالمَذْكُوراتِ ، لَا إِجَازَةِ مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ فُلَانٍ .

٣ _ (فَعَامٍّ فِي خَاصٍّ) : كـ (الجَزْتُ لِمَن أَدْرَكَنِي رِوايةَ مُسْلِم » .

٤ _ (فَ) عامٌّ (فِي عَامٌّ) : كـ (أَجَزْتُ لِمَن عاصَرَني رِوايةَ جميع مَروِيّاتي».

٥ _ (فَ « لِفُلانِ وَمَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِهِ ») تَبَعًا له ·

٧ ، ٨ _ (فَمُنَاوَلَةٌ ، أَوْ مُكَاتَبَةٌ) بلا إِجازةٍ إِنْ قالَ مَعَها : «هذا مِن سَماعِي» .

٩ _ (فَإِعْلَامٌ) بلا إِجازةٍ : كأن يقولَ : «هذا الكتابُ مِن مَسْمُوعاتي على فُلانٍ».

٠١ - (فَوَصِيَّةٌ) : كأن يُوصِيَ بكتابِ إلى غيرِه لِيَرْوِيَه عنه عندَ سَفَرِه أو مَوْتِه .

١١ ـ (فَوِجَادَةٌ) : كأن يَجِدَ حديثًا أو كتابًا بخَطِّ شيخ مَعْرُوفٍ.

M.

(والمُخْتارُ : جَوازُ الرِّوايةِ بالمَذْكُوراتِ) التّصريحُ بهذا مِن زِيادتي.

والقولُ بامْتِناعِ الرِّوايةِ بالأَرْبَعةِ _ النِّي قبلَ الوِجادةِ _ مَرْدُودٌ : بأنّها أَرْفَعُ مِن الوِجادةِ ، والرِّوايةُ بها جائِزةٌ عندَ الشَّافِعيِّ وغيرِه ، فالأَرْبَعةُ أَوْلَىٰ .

(لَا إِجَازَةِ مَنْ يُوجَدُ مِنْ نَسْلِ فُلَانٍ) فلا تَجُوزُ.

وقيل : تجوزُ .

قُولُه : (فَعَامٌّ) فِي نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٣ ب) : ((و) عامٌّ».

قوله : (لِيَرْوِيَه عنه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٣ ب).

وَأَلْفَاظُ الْأَدَاءِ مِنْ صِنَاعَةِ المُحَدِّثِينَ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤧

وقيلَ : لا تجوزُ الرِّوايةُ بالإِجازةِ بأقسامِها.

وقيلَ : لا تجوزُ في العامّةِ.

أمّا إِجازةُ مَن يُوجَدُ مِن غيرِ قَيْدٍ فَمَمْنُوعةٌ كما فُهِمَ بالأَوْلَى، وصَرَّحَ به «الأَصلُ»، ونَقَلَ فيه الإجماعَ.

(وَأَلْفَاظُ الْأَدَاءِ مِنْ صِنَاعَةِ المُحَدِّثِينَ) فَلْتُطْلَبْ مِنهم، ومنها على ترتيبِ ما مَرَّ:

١ _ «أَمْلَىٰ عليّ»، «حَدَّثَني».

٢ _ (قَرَأْتُ عليه) .

٣ _ «قُرِئَ عليه وأنا أَسْمَعُ».

٤ ، ٥ _ «أَخْبَرَنى إِجازةً ومُناوَلةً ، أو مُكاتَبةً » .

٦ _ ﴿ أَخْبَرَني إِجازةً » .

٧ ، ٨ _ «أَنْبَأَني مُناوَلةً أو مُكاتَبةً».

٩ _ «أُخْبَرَني إِعْلامًا».

١٠ _ «أَوْصَىٰ إِلَيَّ».

١١ _ (وَجَدْتُ بِخَطِّه) .

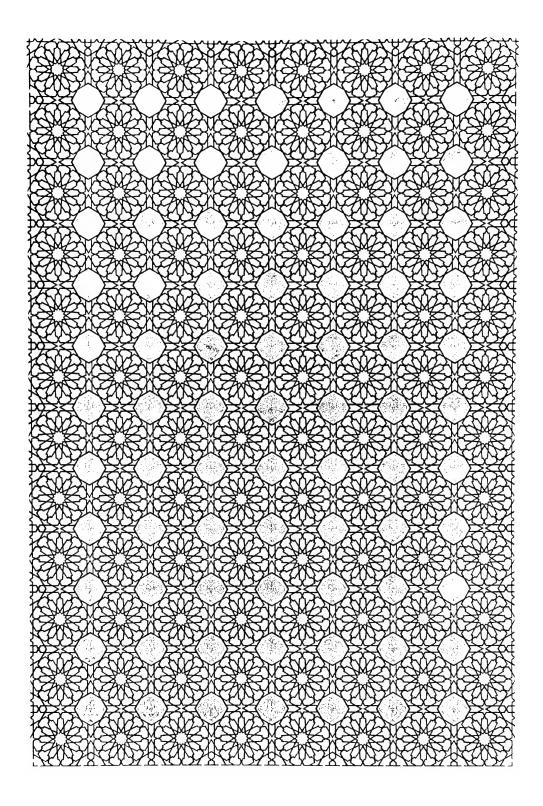
وقد أَوْضَحْتُ الكلامَ على ذلك معَ مَراتِبِ التَّحَمُّلِ في «شَرِحِ ٱلفيّةِ العِراقيّ».

وقَوْلِي : «أَو مُكاتَبَةً» في المَوْضِعَيْنِ معَ إِفادةِ تَأَخُّرِ التّحديثِ عنِ الإِملاءِ مِن

زِياد*تِي* .

ه تعليقات على غاية الوصول الله عن أَنْسُخةِ الظّاهِريّةِ (ق قوله : (معَ إِفادةِ تَأَخُّرِ التّحديثِ عنِ الإِملاءِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق





الكِتَابُ الثَّالث: فِي الإجْمَاع

﴿ الكِتَابُ الثَّالث: فِي الإجْمَاعِ ﴾

(وَهُوَ : اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ) ١ ـ بالقولِ ٢ ـ أوِ الفعلِ ٣ ـ أوِ التَّقريرِ (بَعْدَ وَفَاةِ مُحَمَّدٍ) ﷺ (فِي عَصْرٍ عَلَىٰ أَيِّ أَمْرٍ) كانَ : مِن ١ ـ دِينيٍّ ٢ ـ ودُنْيَويٍّ ٣ ـ ودُنْيَويٍّ ٣ ـ وعُقْليٍّ ٤ ـ ولُغُوِيٍّ كما سيَأتي بَيانُه (وَلَوْ بِلَا إِمَامٍ مَعْصُومٍ).

وقالَتِ الرَّوافِضُ : لا بُدَّ منه، ولا يَخْلُو الزَّمانُ عنه وإِن لم تُعْلَمْ عينُه، والحُجَّةُ في قولِه فقط، وغيرُه تَبَعُ له.

(أَوْ) بلا (بُلُوغِ عَدَدِ تَوَاتُرٍ)؛ لِصِدْقِ «مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ» بدُونِه.

وقيلَ : يُشْتَرَطُّ ؛ نَظَرًا لِلعادةِ .

قوله: (مُجْتَهِدِ) بالإِفْرادِ كَمَا في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٤ أ) وبعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وكذا في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيّةِ (ق ١٦ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٣٣ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ (ق ٣٣ ب) مِن متنِ «اللَّبِّ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٦٢) ودارِ الفَتْحِ (ص٥١٩)، قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (١٧٧/٣): «قوله: (اتّفاقُ مُجْتَهِدِ الأمّة) يُؤْخَذُ منه: أنه لا يُشْتَرَطُ في الإِجْماعِ اتّفاقُ ثَلاثةٍ فأكثر؛ لأنّ قوله: «مُجْتَهِد» ليسَ جمعًا، بل مُفْرَدٌ يُشْتَرَطُ في الإِجْماعِ اتّفاقُ ثَلاثةٍ فأكثر؛ لأنّ قوله: «مُجْتَهِد» ليسَ جمعًا، المُفْرَدُ أضيفَ إلى معرفةٍ، فيَعُمُّ الإثنيْنِ فالأكثرَ ٠٠» إلخ، وفي بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ: «مُجْتَهِدِي»، وعليه طبعةُ دارِ الضّياء (ص٥٨٧).

قوله : (بالقولِ أوِ الفعلِ أوِ التّقريرِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤٤ أ).

أَوْ عُدُولٍ ، أَوْ غَيْرَ صَحَابِيٍّ ، أَوْ قَصُرَ الزَّمَنُ.

فَعُلِمَ: اخْتِصَاصُهُ بِالمُجْتَهِدِينَ،

(أَوْ) بلا (عُدُولٍ) بِناءً على أنَّ العَدالةَ لَيْسَتْ رُكْنًا في المُجْتَهِدِ، وهو الأَصَحُّ.

وقيلَ : يُعْتَبُرُونَ ؛ بِناءً على أنَّها رُكْنٌ فيه ، فعليه : لا يُعْتَبُرُ وِفاقُ الفاسِقِ.

وقيلَ : يُعْتَبَرُ في حَقِّ نفسِه ، دُونَ غيرِه .

وقيلَ : يُعْتَبَرُ إِن بَيَّنَ مَأْخَذَه في مُخالَفَتِه ، بخِلافِ ما إِذا لم يُبَيِّنُه ؛ إِذْ ليسَ عندَه ما يَمْنَعُه أَن يقولَ شيئًا مِن غيرِ دليلِ .

(أَوْ) كانَ المُجْتَهِدُ (غَيْرَ صَحَابِيٍّ)، فلا يَخْتَصُّ الإِجْماعُ بالصَّحابةِ ؛ لِصِدْقِ «مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ في عَصْرِ» بغيرِهِم .

وقالَتِ الظّاهِرِيّةُ : يَخْتَصُّ بهم ؛ لِكثرةِ غيرِهِم كَثْرَةً لا تَنْضَبِطُ ، فيَبْعُدُ اتّفاقُهُم على شيء .

(أَوْ قَصُرَ الزَّمَنُ) : كأن ماتَ المُجْمِعُونَ عَقِبَ إِجْماعِهِم بخُرُورِ سَقْفِ عليهم. وقيلَ : يُشْتَرَطُ طُولُه في الإِجْماع الظَّنِّيِّ، بخِلافِ القَطْعيِّ.

W

(فَعُلِمَ) مِن الحَدِّ _ زِيادةً على ما مَرَّ _ :

١ _ (اخْتِصَاصُهُ) أي الإِجْماعِ (بِالمُجْتَهِدِينَ) : بأن لا يَتَجاوَزَهُم إلى غيرِهِم

هتمليفات على غاية الوصول هستوليّة (ق ١٤٤ ب) بفتح القافِ قُوله : (أَوْ قَصُرَ الزَّمَنُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِرِيّةِ (ق ١٤٤ ب) بفتحِ القافِ وضَمِّ الصَّادِ مِن «قَصُرَ» ، وبضَمِّ النُّونِ من «الزَّمَنُ» : الْقَصَّمُ النَّتَث، فهو فعل وفاعلٌ .
قوله : (إلى غيرِهِم) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِرِيّةِ (ق ١٤٤ ب).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

(فَلَا عِبْرَةَ بِاتَّفَاقِ غَيْرِهِمْ قَطْعًا ، وَلَا بِوِفَاقِهِ لَهُمْ فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : يُعْتَبَرُ مُطْلَقًا.

وقيلَ : يُعْتَبَرُ في المَشْهُورِ ، دُونَ الخَفِيِّ : كدَقائِقِ الفِقهِ .

وقيلَ : يُعْتَبَرُ وِفاقُ الأُصُوليِّ لهم في الفُرُوعِ ؛ لِتَوَقُّفِ اسْتِنْباطِها على الأُصُولِ . قُلْنا : هو غيرُ مُجْتَهدٍ بالنِّسْبةِ إليها .

W. 1

٢ ـ (وَ) عُلِمَ : اخْتِصاصُه (بِالمُسْلِمِينَ)؛ لِأَنَّ الإِسْلامَ شَرْطٌ في المُجْتَهِدِ
 المَأْخُوذِ في حَدِّه، فلا عِبْرَةَ بوِفاقِ الكافرِ ولو ببِدْعةٍ، ولا بخِلافِه.

W

٣ ـ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْكُلِّ) أَيْ وِفاقِهِم ؛ لِأَنَّ إِضافةَ «مُجْتَهِدٍ» إلى «الأُمّةِ» تُفيدُ العُمُومَ (وَهُوَ الْأَصَحُّ) ، فَتَضُرُّ مُخالَفةُ الواحِدِ ولو تابِعِيًّا : بأن كانَ مُجْتَهِدًا وقتَ اتِّفاقِ الصَّحابةِ .

وقيلَ : تَضُرُّ مُخالَفةُ الإِثْنَيْنِ ، دُونَ الواحِدِ.

وقيلَ : مُخالَفَةُ الثّلاثةِ ، دُونَ الأَقَلّ منهم.

وقيلَ : مَن بَلَغَ عَدَدَ التَّواتُرِ ، دُونَ مَن لم يَبْلُغُه إِذا كانَ غيرُهم أَكْثَرَ منهُم. وقيلَ : يَكْفِي اتِّفاقُ كُلِّ مِن ١ ـ أهلِ مَكَّةَ ٢ ـ وأهلِ المدينةِ ٣ ـ وأهلِ الحَرَمَيْنِ. وقيلَ غيرُ ذلك. وَعَدَمُ انْعِقَادِهِ فِي حَيَاةِ مُحَمَّدٍ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ إِجْمَاعًا، وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَىٰ المُخْتَارِ، وَأَنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ لَا يُشْتَرَطُ،

فعُلِمَ : أنّ اتَّفاقَ كُلِّ مِن هؤلاءِ ليسَ بحُجَّةٍ في الأَصَحِّ، وهو ما صَرَّحَ به «الأَصلُ»؛ لِأنه اتِّفاقُ بعضِ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ، لا كُلِّهِم.

SU:24.

٤ _ (وَ) عُلِمَ : (عَدَمُ انْعِقَادِهِ فِي حَيَاةِ مُحَمَّدٍ) ﷺ ؛ لِأنه إِنْ وافَقَهُم فالحُجّةُ
 في قولِه ، وإلّا فلا اعْتِبارَ بقولِهم دُونَه .

٥ _ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ) في العصرِ (إِلَّا) مُجْتَهِدٌ (وَاحِدٌ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ إِجْمَاعًا)؛ إِذْ أَقَلُّ ما يَصْدُقُ به «اتِّفاقُ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ» : اثنانِ (وَلَيْسَ) قولُه (حُجَّةً عَلَىٰ المُخْتَارِ)؛ لِانْتِفاءِ الإِجْماعِ عنِ الواحِدِ.

وقيلَ : حُجّةٌ وإِن لم يكنْ إِجْماعًا ؛ لِانْحِصارِ الاِجْتِهادِ فيه .

٦ _ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّ انْقِرَاضَ) أهلِ (الْعَصْرِ) بمَوْتِهم (لَا يُشْتَرَطُ) في انْعِقادِ

هتمليفات على غاية الوصول هوله: (مُجْتَهِدِ) مِن قولِه: (لأنه اتَّفاقُ بعضٍ مُجْتَهِدِ الأُمَّةِ) في بعضِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ: (مُجْتَهِدِي)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِرِيّةِ (ق ١٤٤ ب) وبعضِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص١١٢) ودارِ الفتح (ص٢١٥).

قوله: (مُجْتَهِدِ) مِن قَولِه: «اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ اثْنانِ» في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ: «مُجْتَهِدِي»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِرِيَّةِ (ق ١٤٥ أ) وبعضِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١١٢) ودارِ الفتحِ (ص٢٢٥).

وَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ قِيَاسٍ، وَهُوَ الْأَصَعُّ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

الإِجْماعِ ؛ لِصِدْقِ حَدِّه معَ بَقاءِ المُجْمِعِينَ ومُعاصِرِيهم ، وهو الأَصَحُّ كما سيَاتي .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ انْقِراضُهُم.

وقيلَ : غالِبُهُم.

وقيل : عُلَماؤُهُم.

وقيلَ غيرُ ذلك.

(M)

٧ ـ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ) أي الإِجْماعَ (قَدْ يَكُونُ عَنْ قِيَاسٍ) ؛ لِأَنَّ الإِجْتِهادَ ـ المَأْخُوذَ في حَدِّه ـ لا بُدَّ له مِن مُسْتَنَدٍ ـ كما سيَأتي ـ ، والقِياسُ مِن جُمْلَتِه (وَهُوَ الْمَضَّحُ) .

وقيل : لا يَجُوزُ أن يكونَ عن قياسِ.

وقيلَ : يَجُوزُ في الجَلِيِّ ، دُونَ الخَفِيِّ .

وقيلَ : يَجُوزُ ، لكنّه لم يَقَعْ .

وذلك لِأنّ القياسَ _ لِكونِه ظَنّيًا في الأَغْلَبِ _ يجوزُ مُخالَفَتُه لِأَرْجَحَ منه، فلو جازَ الإِجْماعُ عنه لَجازَ مُخالَفَةُ الإِجْماع.

قُلْنا : إنَّما يَجُوزُ مُخالَفةُ القياسِ إِذا لم يُجْمَعْ على ما ثَبَتَ به، وقد أُجْمِعَ على تحريمِ أكلِ شَحْمِ الخِنزيرِ ؛ قِياسًا على لَحْمِه.

قوله : (عُلَماؤُهُم) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٥ أ) برفعِه : علاثمو.

فِيهِمَا ، وَأَنَّ اتَّفَاقَ السَّابِقِينَ غَيْرُ إِجْمَاعٍ ، وَلَيْسَ حُجَّةً فِي الْأَصَحِّ ، وَأَنَّ اتَّفَاقَهُمْ عَلَىٰ أَحَدِ قَوْلَيْنِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الخِلَافِ جَائِزٌ وَلَوْ مِنَ الحَادِثِ بَعْدَ ذَوِي الْقَوْلَيْنِ ، وَكَذَا اتَّفَاقُ هَوُلَاءِ لَا مَنْ بَعْدَهُمْ بَعْدَهُ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(فِيهِمَا) أي ما ذُكِرَ هو الأَصَحُّ في المسألتَيْنِ كما تَقَرَّرَ.

٨ ـ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّ اتَّفَاقَ) الأُمَمِ (السَّابِقِينَ) على أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ (غَيْرُ إِخْمَاعٍ ، وَلَيْسَ حُجَّةً) في مِلَّتِه (في الْأَصَحِّ) ؛ لِإخْتِصاصِ دليلِ حُجِّيّةِ الإِجْماعِ بأُمِّتِه ؛ لِخبرِ ابْنِ ماجَهْ وغيرِه : «إِنَّ أُمِّتِي لا تَجْتَمِعُ على ضَلالةٍ».

وقيلَ : إِنّه حُجّةٌ ؛ بِناءً على أنّ شَرْعَهُم شرعٌ لنا ، وسيَأتي بَيانُه .

9 - (وَ) عُلِمَ : (أَنَّ اتِّفَاقَهُمْ) أي المُجْتَهِدِينَ في عَصْرٍ (عَلَىٰ أَحَدِ قَوْلَيْنِ) لهم (قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الخِلَافِ) بينَهم : بأن قَصُرَ الزَّمَنُ بينَ الإخْتِلافِ والاتِّفاقِ (جَائِزٌ وَلَوْ) كانَ الاِتِّفاقُ (مِنَ الحَادِثِ بَعْدَ ذَوِي الْقَوْلَيْنِ) : بأن ماتُوا ونَشَأَ غيرُهم؛ وَلَوْ) كانَ الاِتِّفاقُ (مِنَ الحَادِثِ بَعْدَ ذَوِي الْقَوْلَيْنِ) : بأن ماتُوا ونَشَأَ غيرُهم؛ اللهِ عَالَى مَنْ الاِتِّفاقَيْنِ ، ٢ - ولِجَوازِ أن يَظْهَرَ مُسْتَنَدُّ جَليُّ مِن الاِتِّفاقَيْنِ ، ٢ - ولِجَوازِ أن يَظْهَرَ مُسْتَنَدُّ جَليُّ يَخَمِعُونَ عليه ، وقد أَجْمَعَتِ الصّحابةُ على دَفْنِه ﷺ في بَيْتِ عائِشةَ بعدَ اخْتِلافِهِم الذي لم يَسْتَقِرَّ .

(وَكَذَا اتَّفَاقُ هَؤُلَاءِ) أي ذَوِي القَوْلَيْنِ (لَا مَنْ بَعْدَهُمْ بَعْدَهُ) أي بعدَ اسْتِقْرارِ الخِلافِ: بأن طالَ زَمَنُه، فإنّه جائزٌ، لا اتِّفاقُ مَن بَعْدَهُم (فِي الْأَصَحِّ).

أمَّا الأوَّلُ فلِصِدْقِ حَدِّ الإِجْماعِ به ، وهذا ما صَحَّحَه النَّوَويُّ في «شَرْحِ مُسْلِمٍ».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقيلَ : لا ؛ لِأَنَّ اسْتِقْرارَ الخِلافِ بينَهُم يَتَضَمَّنُ اتِّفاقَهُم على جَوازِ الأَخْذِ بِكُلِّ مِن شِقَّي الخِلافِ باجْتِهادٍ أو تقليدٍ ، فيَمْتَنِعُ اتِّفاتُهُم على أحدِهما .

قُلْنا : تَضَمُّنُ مَا ذُكِرَ مَشْرُوطٌ بعدمِ الاتِّفاقِ على أحدِهِما ، فإذا وُجِدَ فلا اتَّفاقَ قله .

وقيلَ : يَجُوزُ إِلَّا أَن يكونَ مُسْتَنَدُهُم في الإخْتِلافِ قاطِعًا ، فلا يجوزُ ؛ حَذَرًا مِن إِلْغاءِ القاطِع .

والخِلافُ مَبْنيٌّ على أنه لا يُشْتَرَطُ انْقِراضُ العصرِ ، فإِنِ اشْتُرِطَ جازَ الاِتِّفاقُ مُطْلَقًا قَطْعًا ، والتَّرجيحُ مِن زِيادتي .

وأمّا الثّاني فلِأنه لوِ انْقَدَحَ وَجُهٌ في سُقُوطِ الخِلافِ لَظَهَرَ لِلمُخْتَلِفِينَ ؛ لِطُولِ زَمَنِه . وقيلَ : يَجُوزُ ؛ لِجَوازِ ظُهُورِ سُقُوطِه لغيرِ المُخْتَلِفِينَ دُونَهُم .

~~~

١٠ ـ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّ التَّمَسُّكَ بِأَقَلَ مَا قِيلَ) مِن أقوالِ العُلَماءِ حيثُ لا دليلَ سِواه (حَقِّ) ؛ لِأنه تَمَسُّكُ بما أُجْمِعَ عليه معَ كونِ الأصلِ عدمَ وُجُوبِ ما زادَ عليه : كاخْتِلافِ العُلماءِ في دِيَةِ الذِّمِّيِّ الكِتابيِّ، فقيلَ : كدِيَةِ المُسْلِمِ، وقيلَ : كنِصْفِها، وقيلَ : كنِصْفِها، وقيلَ : كنْصفِها، وقيلَ : كنْصفِها، فأَخذَ به الشّافِعيُّ ؛ لذلك.

فإِن دَلَّ دليلٌ على وُجُوبِ الأَكْثَرِ أُخِذَ به : كغَسَلاتِ وُلُوغِ الكَلبِ، قيلَ :

—————®تعليقات على غاية الوصول ۞———— قوله : (الذِّمِّيِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٦ أ).

قوله : (كَثُلُثِها) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٦ أ) : «كمِثْلِها» : كَثْلًا.

وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي دِينِيٍّ ، وَدُنْيَوِيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ ، وَلُغَوِيٍّ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ .

الصول إلى شرح لب الأصول الله شرح لب الأصول عليه الوصول الله شرح لب الأصول عليه المستحد المستحد

إِنَّهَا ثَلَاثٌ ، وقيلَ : سَبْعٌ ، ودَلَّ عليه خبرُ «الصَّحْيَحَيْنِ» ، فأَخَذَ به.

W

١١ _ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ) أي الإِجْماعَ قد (يَكُونُ :

١ _ فِي دِينِيٍّ) : كَصَلاةٍ وزَكاةٍ.

(٢ ـ وَدُنْيَوِيٍّ) : كَتَدْبِيرِ الجُيُوشِ وَأُمُورِ الرَّعِيّةِ .

(٣ _ وَعَقْلِيٍّ لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ) أي الإِجْماعِ (عَلَيْهِ) : ١ _ كحُدُوثِ العالَمِ ٢ _ ووَحْدَةِ الصَّانِعِ، فإن تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الإجماعِ عليه _ كثُبُوتِ البارِئِ والنُّبُوّةِ _ لم يُحْتَجَّ فيه بالإِجْماعِ، وإِلّا لَزِمَ الدَّوْرُ.

(٤ _ وَلُغَوِيًّ) مِن زِيادتي : ككونِ «الفاءِ» لِلتَّعقيبِ.

١٢ _ (وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ) أي الإجماعَ (لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ) أي دليلٍ ، وإلّا لم يكن لِقَيْدِ الإِجْتِهادِ _ المَأْخُوذِ في حَدِّه _ معنَّىٰ (وَهُوَ الْأَصَحُّ) ؛ لِأَنَّ القولَ في الأَحْكام بلا مُسْتَنَدٍ خَطَأٌ.

وقيلَ : يَجُوزُ حُصُولُه بغيرِ مُسْتَنَدِ : بأن يُلْهَمُوا الاِتِّفاقَ على صَوابٍ.

هذا كُلُّه في الإِجماعِ القَوْليِّ.

W

أَمَّا «السُّكُوتِيُّ» _ بِأَنْ يَأْتِيَ بَعْضُهُمْ بِحُكْمٍ وَيَسْكُتَ الْبَاقُونَ عَنْهُ وَقَدْ عَلِمُوا بِهِ وَكَانَ السُّكُوتُ مُجَرَّدًا عَنْ أَمَارَةِ رِضًا وَسُخْطٍ وَالحُكْمُ اجْتِهَادِيٌّ تَكْلِيفِيٌّ وَمَضَىٰ مُهْلَةُ النَّظَرِ عَادَةً _ فَإِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ فِي الْأَصَحِّ.

(أَمَّا السُّكُوتِيُّ - بِأَنْ يَأْتِيَ بَعْضُهُمْ) أي بعضُ المُجْتَهِدِينَ (بِحُكْمٍ وَيَسْكُتَ الْبَاقُونَ عَنْهُ وَقَدْ عَلِمُوا بِهِ وَكَانَ السُّكُوتُ مُجَرَّدًا عَنْ أَمَارَةِ رِضًا وَسُخْطٍ) بضمِّ الْبَاقُونَ عَنْهُ وَقَدْ عَلِمُوا بِهِ وَكَانَ السُّكُوتُ مُجَرَّدًا عَنْ أَمَارَةِ رِضًا وَسُخْطٍ) بضمِّ السِّينِ وإِسْكانِ الخاءِ وبفَتْحِهما : خِلافُ الرِّضا (وَالحُكْمُ اجْتِهَادِيٌّ تَكْليفِيُّ وَمَضَىٰ السِّينِ وإِسْكانِ الخاءِ وبفَتْحِهما : خِلافُ الرِّضا (وَالحُكْمُ اجْتِهَادِيُّ تَكْليفِيُّ وَمَضَىٰ مُهْلَةُ النَّظَرِ عَادَةً - فَإِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِأَنَّ سُكُوتَ العُلَماءِ في مثلِ ذلك يُظَنُّ منه المُوافَقةُ عادَةً .

وقيلَ : ليسَ بإِجْماعِ ولا حُجّةٍ ؛ لإحْتِمالِ السّكوتِ لِغيرِ المُوافَقةِ : كالخَوْفِ والمَهابةِ والتَّرَدُّدِ في الحكمِ ، وعُزِيَ هذا لِلشّافِعيِّ.

وقيلَ : ليسَ بإِجْماع ، بل حُجَّةٌ ؛ لإخْتِصاصِ مُطْلَقِ اسْمِ «الإِجماع» عندَ هذا القائِلِ بالقَطْعِيِّ _ أي : المُقطوعِ فيه بالمُوافَقةِ _ وإِن كانَ هو عندَه إِجْمَاعًا حقيقةً كما يُفيدُه كونُه حُجَّةً عندَه .

ه تعليقات على غاية الوصول &

قوله : (يَأْتِيَ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (قَ ٢٤٦ بّ) : «يَقُولَ».

قوله : (بِحُكْمٍ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٦ ب) : «حُكْمًا».

قوله : (وَسُخْطً) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤٦ ب) بفتحِ السِّينِ والخاءِ. قوله : (بضمِّ السِّينِ وإِسْكانِ الخاءِ وبفَتْحِهما : خِلاكُ الرِّضا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤٦ ب).

قوله : (بل حُجّةٌ) في النُّسْخةِ الأُزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ١٠٤ ب) : «بل ولا حُجّةً» : ﴿**رَالِهِمْ**، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (عندَ هذا القائِل) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٦ ب).

قوله : (وإِن كَانَ هُو عَنْدَهُ إِجْمَاعًا حَقَيْقَةً كَمَا يُفيدُهُ كُونُهُ حُجَّةً عَنْدَهُ) غيرُ موجودٍ

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وقيلَ : حُجّةٌ بشَرْطِ الإنْقِراضِ.

وقيلَ : حُجّةٌ إِن كَانَ فُتُيَا لا حُكمًا؛ لِأَنّ الفُتْيا يُبْحَثُ فيها عادَةً، فالسُّكُوتُ عنها رِضًا، بخِلافِ الحكم.

وقيلَ : عَكْسُه ؛ لِصُدُورِ الحكمِ عادَةً بعدَ البَحْثِ معَ العلماءِ واتَّفاقِهم ، بخِلافِ الفُتْيا .

وقيلَ : حُجَّةٌ إِن كَانَ السَّاكِتُونَ أَقَلَّ مِن القَائِلِين .

وقيلَ غيرُ ذلك.

وخَرَجَ بما ذُكِرَ : ١ ـ ما لو لم يَعْلَمِ السّاكِتُون بالحكمِ ، فليسَ مِن مَحَلِّ الإِجْماعِ السُّكُوتيِّ ، وليسَ بحُجّةٍ ؛ لإحْتِمالِ أن لا يَكُونُوا خاضُوا في الخِلافِ .

وقيلَ : حُجَّةٌ ؛ لِعدم ظُهُورِ خِلافٍ فيه.

وقيلُ غيرُ ذلك.

وترجيحُ عدمِ حُجِّيَتِه مِن زِيادتي، وهو ما عليه الأَكْثَرُ وإِنِ اقْتَضَىٰ كَلامُ «الأَصْلِ» ترجيحَ حُجِّيَتِه.

قوله : (وقيلَ عَكْسُه لِصُدُورِ الحكمِ عادَةً) إلىٰ قوله : (بخِلافِ الفُتْيا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قِ ١٤٧ أَ).

قوله : (مِن مَحَلِّ الإِجْماعِ السُّكُوتيِّ وليسَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ. قوله : (ترجيحُ عدمِ حُجِّيَّتِه مِن زِيادتي) إلىٰ قولِه : (وخَرَجَ أيضًا) غيرُ موجودٍ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

بأمارةِ السُّخْطِ، فليسَ بإِجْماعِ قَطْعًا.

٣ ـ وما لو كانَ الحُكْمُ قَطْعِيًّا لا اجْتِهادِيًّا، أو لم يكن تَكلِيفيًّا: نحوُ: «عَمَّارٌ أَفضلُ مِن حُذَيْفةَ» أو عكسُه، فالسُّكُوتُ على القولِ بخِلافِ المَعْلُومِ في الأُولَى وعلى ما قيلَ في الثّانِيةِ لا يَدُلُّ على شيءٍ.

٤ _ وما لو لم يَمْض زَمَنُ مُهْلةِ النَّظَرِ عادَةً، فلا يكونُ ذلك إِجْماعًا.



مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : إِمْكَانُهُ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ وَإِنْ نُقِلَ آحَادًا،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ: إِمْكَانُهُ) أي الإِجْماعِ.

وقيلَ : لا يُمْكِنُ عادَةً كالإِجماعِ على ١ ـ أَكْلِ طَعامٍ واحِدٍ ٢ ـ وقولِ كلمةٍ واحِدةٍ في وقتٍ واحِدٍ.

قُلْنا : هذا لا جامِعَ لهم عليه ؛ لإخْتِلافِ شَهَواتِهم ودَواعِيهِم ، بخِلافِ الحكمِ الشَّرْعيِّ ؛ إِذْ يَجْمَعُهُم عليه الدِّليلُ الَّذي يَتَّفِقُون على مُقْتَضاه .

(M)

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَّهُ) بعدَ إِمْكانِه (حُجَّةٌ) شرعيَّةٌ (وَإِنْ نُقِلَ آحَادًا)؛ قالَ تعالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ ﴾ الآية : تَوَعَّدَ فيها على اتِّباعِ غيرِ سبيلِ المُؤْمِنِين، فيَجِبُ اتِّباعُ سبيلِهم، وهو قولُهم أو فعلُهُم، فيكونُ حُجَّةً.

وقيلَ : لا ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ فَإِن تَنَازَعَتُمْ فِى شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ ، اقْتَصَرَ على الرَّدِّ إلى الكتابِ والسُّنّةِ .

قُلْنا : وقد دَلَّ الكتابُ على حُجِّيّتهِ كما مَرَّ آنِفًا.

وقيلَ : لا إِن نُقِلَ آحادًا ؛ لِأَنه قَطْعِيٌّ ، فلا يَثْبُتُ بخبرِ الواحِدِ .

W

وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ إِنِ اتَّفَقَ المُعْتَبَرُونَ ، لَا إِنِ اخْتَلَفُوا كَالسُّكُوتِيِّ.

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ) بعدَ حُجِّيِّتِه (قَطْعِيُّ) فيها (إِنِ اتَّفَقَ المُعْتَبَرُونَ) علىٰ أنه إِجْماعٌ (لَا إِنِ اخْتَلَفُوا) في ذلك (كَالسُّكُوتِيِّ)؛ فإنّه ظَنِّيٌّ.

وقيلَ : ظَنِّيٌّ مُطْلَقًا ؛ إِذِ المُجْمِعُون عن ظَنِّ لا يَمْتَنِعُ خَطَؤُهُم ، والإِجْماعُ عن قَطْعِ غيرُ مُتَحَقِّقٍ.

(وَخَرْقُهُ) _ أي الإِجْماعِ القَطْعِيِّ، وكذا الظَّنِيُّ عندَ مَنِ اعْتَبَرَه _ بالمُخالَفةِ (حَرَامٌ) لِلتَّوَعُّدِ عليه بالتَّوَعُّدِ على اتِّباعِ غيرِ سبيلِ المُؤْمِنِين في الآيةِ السّابِقةِ.

(فَعُلِمَ) مِن حُرْمَةِ خَرْقِه : (تَحْرِيمُ ١ _ إِحْدَاثِ) قولٍ (ثَالِثٍ) في مَسَأَلَةٍ اخْتَلَفَ أَهُلُ عصرٍ فيها على قولَيْنِ (٢ _ وَ) إِحْداثُ (تَفْصِيلٍ) بين مَسْأَلَتَيْنِ لم يُفَصِّلْ بينَهما أَهلُ عصرٍ (إِنْ خَرَقَاهُ) أي إِن خَرَقَ ١ _ الثّالِثُ ٢ _ والتّفصيلُ الإِجْماعَ : بأن خالَفا

﴿ تَعَلَيْهَ الْوَصُولِ ﴾ وَكُتِبَ فِي النَّسَخِ الْخَطِّيَّةِ : ﴿ خَطَاؤُهُم ﴾ ، ولَعَلَّه اصْطِلاحُ المُتَقَدِّمِين في كِتَابِتِه ، وما أَثْبَتْناه هو ما عليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص١١٥) ودارِ الفتح (ص٢٩٥).

قوله : (مُتَحَقِّقٍ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١١٥) : «مُحقَّقٍ»، وَالمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٩٢٥).

قوله : (وكذا الظّنّيُّ عندَ مَنِ اعْتَبَرَه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٤٧ ب).

قوله : (مَسألةٍ) كُتِبَتْ همزةُ «مسألةٍ» مُطْلَقًا في النُّسَخِ الخَطِّيّةِ فوقَ الياءِ.

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

ما اتَّفَقَ عليه أهلُ عصرٍ ، بخِلافِ ما إِذا لم يَخْرِقَاه .

وقيلَ : هُما خارِقانِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنّ ١ _ الإخْتِلافَ على قولَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الاتَّفاقَ على المُتِناعِ العُدُولِ عنهما ، ٢ _ وعدمَ التّفصيلِ بينَ مسألتَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الاتّفاقَ على المُتِناعِه.

قُلْنا : الاِسْتِلْزامُ ممنوعٌ فيهما . ١ _ مِثالُ الثّالِثِ خارِقًا : ما قيلَ : إِنّ الأَخَ يُسْقِطُ الجَدَّ، وقدِ اخْتَلَفَتِ

الصّحابةُ فيه على قُولَيْنِ: ١٠ قيلَ: يَسْقُطُ بالجَدِّ، ٢ وقيلَ: يُشارِكُه كأخٍ،

فإِسْقاطُ الجَدِّ به خارِقٌ لِما اتَّفَقَ عليه القَوْلانِ مِن أنَّ له نَصيبًا.

٢ ـ ومِثالُه غيرَ خارِقٍ: ما قيلَ: إنّه يَحِلُّ مَتْرُوكُ التّسمِيةِ سَهْوًا لا عَمْدًا،
 وعليه الحَنفِيُّ، وقيلَ: يَحِلُّ مُطْلَقًا، وعليه الشّافِعيُّ، وقيلَ: يَحْرُمُ مُطْلَقًا، فالفارِقُ
 مُوافِقٌ لِمن لم يَفْرَقْ في بعضِ ما قالَه.

٣ ـ ومِثالُ التّفصيلِ خارِقًا : ما لو قيلَ بتَوْرِيثِ العَمّةِ دُونَ الخالةِ أو عكسِه،
 وقدِ اخْتَلَفُوا في توريثهما معَ اتِّفاقِهِم على أنّ العِلّةَ فيه أو في عدمِه : كونُهما مِن
 ذَوِي الأَرْحامِ ، فتَوريثُ إِحْداهُما دُونَ الأُخْرَىٰ خارِقٌ لِلاتِّفاقِ .

٤ ـ ومِثالُه غيرَ خارِقٍ : ما قُلْنا : إنّه تَجِبُ الزَّكاةُ في مالِ الصّبيِّ دُونَ الحُلِيِّ المُباحِ ، وقيلَ : لا تَجِبُ فيهما ، فالمُفَصِّلُ مُوافِقٌ لِمن لم يُفَصِّلُ في بَعضِ ما قالَه .

^{-&}amp; تعليقيات على غاية الوصول &-

قوله : (توريثِهما) في نُسْخَةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٤٧ ب) : «توريثِهم».

قوله : (الحُلِيِّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٧ ب) بضَمِّ الحاءِ وتشديدِ الياءِ.

وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ دَلِيلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ أَوْ عِلَّةٍ إِنْ لَمْ يَخْرِقْ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ الْأُمَّةِ سَمْعًا، لَا اتَّفَاقُهَا عَلَىٰ جَهْلِ مَا لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ،

(وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْدَاثُ) أي : إِظْهارُ (١ ـ دَلِيلٍ) لِحكمِ (٢ ـ أَوْ تَأْفِيلٍ) لِحكمِ (٢ ـ أَوْ عَلَّةٍ) لِحُكْمٍ غيرِ ما ذَكَرُوه مِن ١ ـ الدّليلِ تَأْفِيلٍ) لِدليلٍ ؛ لِيُوافِقَ غيرَه (٣ ـ أَوْ عِلَّةٍ) لِحُكْمٍ غيرِ ما ذَكَرُوه مِن ١ ـ الدّليلِ ٢ ـ والتّأويلِ ٣ ـ والعِلّةِ ؛ لِجوازِ تَعَدُّدِ المَذْكُوراتِ (إِنْ لَمْ يَخْرِقْ) ما ذُكِرَ ما ذَكَرُوه ، بخلافِ ما إِذَا خَرَقَه : بأن قالُوا : «لا دليلَ ولا تأويلَ ولا عِلّة غيرَ ما ذَكَرُناه».

وقيلَ: لا يجوزُ إِحْداثُ ذلك مُطْلَقًا؛ لأنه مِن غيرِ سبيلِ المُؤمِنين المُتَوَعَّدِ على اتِّباعِه في الآيةِ.

قُلْنا : المُتَوَعَّدُ عليه ما خالفَ سبيلَهُم ، لا ما لم يَتَعَرَّضُوا له كما نَحْنُ فيه .

(وَ) عُلِمَ : (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ الْأُمَّةِ) في عَصْرٍ (سَمْعًا)؛ لِخَرْقِه إِجْماعَ مَن قبلَهُم على وُجُوبِ اسْتِمْرارِ الإِيمانِ.

وقيلَ : لا يَمْتَنعُ سَمْعًا كما لا يَمْتَنعُ عَقْلًا قطعًا.

(لَا اتَّفَاقُهَا) أي الأُمَّةِ في عصرٍ (عَلَىٰ جَهْلِ مَا) أي شيءِ (لَمْ تُكَلَّفْ بِهِ): بأن لم تَعْلَمْه : كالتّفضيلِ بين عَمَّارٍ وحُذَيْفةَ ، فلا يَمْتَنِعُ ؛ إِذْ لا خَطأَ فيه ؛ لِعدمِ التّكليفِ به .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ ، وإِلَّا لَكَانَ الجهلُ سبيلًا لها ، فيَجِبُ اتِّباعُها فيه ، وهو باطِلٌ . قُلْنا : نَمْنَعُ أنه سبيلٌ لها ؛ إِذْ «سبيلُ الشّخصِ» : ما يَخْتارُه مِن قولٍ أو فعلٍ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

لا ما لا تعْلَمُه.

أمّا اتّفاقُها على جهلِ ما كُلّفَتْ به فمُمْتَنِعٌ قطعًا.

(وَلَا انْقِسَامُهَا) أَيِ الأُمَّةِ (فِرْقَتَيْنِ) في كُلِّ مِن مسألتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ (كُلِّ) مِن الفِرْقَتَيْنِ (يُخْطِئُ فِي مَسْأَلَةٍ) مِن المَسألَتَيْنِ : كَاتِّفَاقِ إِحْدَىٰ الفِرْقَتَيْنِ على وُجُوبِ الفِرْقَتَيْنِ على وُجُوبِ التَّرتيبِ في الوُضُوءِ وعلى عدمِ وُجُوبِه في الصَّلَواتِ الفائِتةِ ، والأُخْرَىٰ على التَّرتيبِ في الوُضُوءِ وعلى عدمِ وُجُوبِه في الصَّلَواتِ الفائِتةِ ، والأُخْرَىٰ على العَكْسِ ، فلا يَمْتَنِعُ ؛ نَظَرًا في ذلك إلى أنه لم يُخْطِئْ إلّا بعضُها بالنَّظَرِ إلىٰ كُلِّ مَسألةٍ علىٰ حِدَتِها .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ ؛ نَظَرًا إلىٰ أَنَّهَا أَخْطَأَتْ في مَجْمُوعِ المَسألتَيْنِ ، والخطأُ مَنْفيٌّ

جَمْنَاتُ عَلَيْهِ الرَّصُولِ اللَّهُ الْمُثْبَتُ مِن كثيرٍ مِن النَّسْخِ الأَزْهَرِيَّةِ : (اَيُمْنَكُ)، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص١١٥)، والمُثْبَتُ مِن كثيرٍ مِن النَّسْخِ الأَزْهَرِيَّةِ منها رقمُ ٦٤٤ (ق ١٠٥ أ) : اللَّهُ النَّامُعُ ، ورقمُ ٢٠٥٤ (ق ١٠٥ ب) : اللَّهُ النَّامُعُ .

قوله : (يُخْطِئُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٤٧ ب) : «تُخْطِئُ» بالتّاءِ، وفي بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «مُخْطِئٌ» بالميمِ، والمُثْبَتُ مِن كثيرٍ مِن النُّسْخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (الصَّلَواتِ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٥٠٢ (ق ١٠٥ ب): «الصَّلاةِ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٥). (ص٣١٥).

قوله : (يُخْطِئُ) في النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : «يُخْطِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١١٥)، وعلىٰ ما أَثْبَتْناه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣١٥).

وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُضَادُّ إِجْمَاعًا قَبْلَهُ ، وَهُوَ الْأَصَحِّ فِي الْكُلِّ.

وَلَا يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

عنها بالخَبَرِ السّابِقِ.

والتّصحيحُ في هذه _ المَعْلُومُ ممّا يأتي _ مِن زِيادتي.

(وَ) عُلِمَ : (أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يُضَادُّ إِجْمَاعًا) أي لا يَجُوزُ انْعِقادُه على ما يُضادُّ ما انْعَقَدَ عليه إجماعٌ (قَبْلَهُ) ؛ لِاسْتِلْزامِه تَعارُضَ قاطِعَيْنِ.

وقيلَ : يَجُوزُ ؛ إِذْ لا مانِعَ مِن كَوْنِ الأَوَّلِ مُغَيًّا بالثَّاني.

(وَهُوَ الْأَصَحِّ فِي الْكُلِّ) أي كُلِّ مِن المَسائِلِ السِّتِّ كما تَقَرَّرَ.

M.

(وَلَا يُعَارِضُهُ) أي الإجماعَ _ بِناءً على الأَصَحِّ : أنه قَطْعِيُّ _ (دَلِيلُ) قَطْعِيُّ ولا ظَنِّيٌّ ؛ إِذْ لا تَعارُضُ بين شيئَيْنِ يَقتضِي ظَنِّيٌّ ؛ إِذْ لا تَعارُضُ بين شيئَيْنِ يَقتضِي خَطَأً أحدِهما ، ٢ _ ولا بينَ قاطِعِ ومَظْنُونٍ ؛ لِإِلْغاءِ المَظْنُونِ في مُقابَلةِ القاطِع .

أمَّا الإِجْماعُ الظَّنِّيُّ فَيَجُوزُ مُعارَضَتُه بظَنِّيِّ آخَرَ.

W. 1

ه تعليقات على غاية الوصول هي تعليقات على غاية الوصول هي تعليقات على عليه الوصول في نُسْخةِ وَ لَيْ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ .

قوله : (بظَنِّيِّ آخَرَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٤٨ أ).

وَمُوَافَقَتُهُ خَبَرًا لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَنْهُ ، لكِنَّهُ الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧣

(وَمُوَافَقَتُهُ) أي الإجماعِ (خَبَرًا لَا تَدُلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ عَنْهُ)؛ لِجَوازِ أن يكونَ عن غيرِه، ولم يُنْقَلْ لَنا؛ اسْتِغْناءً بِنَقْلِ الإِجْماعِ عنه (لكِنَّهُ) أي كونَه عنه هو (الظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ) بِمَعْناه؛ إِذْ لا بُدَّ له مِن مُسْتَنَدٍ كما مَرَّ، فإِن وُجِدَ فلا؛ لِجوازِ أن يكونَ الإِجْماعُ عن ذلك الغيرِ.

وقيلَ : مُوافَقَتُه له تَدُلُّ علىٰ أنه عنه.

قالَ بعضُهُم : «ومَحَلُّ الخِلافِ في خَبَرِ الواحِدِ، أمَّا المُتَواتِرُ فهو عنه بلا خِلافٍ»، وفيه نَظَرٌ.



خَاتِمَةٌ : جَاحِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ كَافِرٌ إِنْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصَحِّ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ خَاتِمَةً ﴾

(جَاحِدُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً) وهو : ما يَعْرِفُه منه الخَواصُّ والعَوامُّ مِن غيرِ قبولِ تَشكيكِ : كُوجُوبِ الصّلاةِ ، والصّومِ ، وحُرْمَةِ الزِّنا ، والخَمْرِ (كَافِرٌ) قَطعًا (إِنْ كَانَ فِيهِ نَصُّ) ؛ لِأَنَّ جَحْدَه يَسْتَلْزِمُ تكذيبَ النّبيِّ ﷺ فيه ، وما أَوْهَمَه كَلامُ الآمِديِّ ومَن تَبِعَه _ مِن أَنَّ فيه خِلافًا _ ليسَ بمُرادٍ لهم .

(وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ) فيه نَصٌّ جاحِدُه كافِرٌ (فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِما مَرَّ.

وقيلَ : لا ؛ لِعدمِ النَّصِّ.

وخَرَجَ ١ ـ بـ «المُجْمَعِ عليه» : غيرُه وإِن كانَ فيه نَصٌّ.

٢ ـ وبـ (المَعْلُومِ ضَرُورةً) : غيرُه : كفَسادِ الحَجِّ بالوَطْءِ قبلَ الوُقُوفِ وإِن كانَ فيه نَصُّ : كاستِحْقاقِ بِنْتِ الإبْنِ السُّدُسَ معَ البِنْتِ ؛ لِقَضاءِ النّبيِّ ﷺ بِه كما رَواه البُخاريُّ.

٣ ـ وبـ (اللِّينِ) : المُجْمَعُ عليه المَعْلُومُ مِن غيرِه ضَرُورَةً : كُوجُودِ بَعْدادَ.
 فلا يَكْفُرُ جاحِدُها ولا جاحِدُ شيءٍ منها وإنِ اشْتَهَرَ بين النّاس.

هذا حاصِلُ ما في «الرَّوْضةِ» كـ«أصلِها» في «بابِ الرِّدَّةِ»، وهو المُعْتَمَدُ، وإن خالَفه ما في «الأَصلِ» كما أَوْضَحْتُه في «الحاشِيةِ».

قوله : (وإِن خالفَه ما في الأصل كما أَوْضَحْتُه في الحاشِيةِ) قالَ «الأصلُ» :

* *

«جاحِدُ المُجْمَعِ عليه المعلومِ مِن الدِّينِ بالضَّرُورَةِ كَافِرٌ قَطْعًا، وكذا المشهورُ المنصوصُ في الأَصَحِّ، وفي غيرِ المنصوصِ تَرَدُّدٌ، ولا يَكْفُرُ جاحِدُ الخَفِيِّ ولو المنصوصُ في الأَصَحِّ، وفي غيرِ المنصوصِ تَرَدُّدٌ، ولا يَكْفُرُ جاحِدُ الخَفِيِّ ولو مَنْصُوصًا». اه قالَ الشَّيخُ زَكَريّا في «الحاشِيةِ» (٢٢٣/٣) : «قولُه : (كافِرٌ قَطْعًا) فيه وفيما بعدَه مِن مَسْأَلَتَي «المشهورِ» مُخالَفةٌ لقولِ «الرَّوْضةِ» (٢٨٤/٧) في بابِ الرِّدّةِ : «مَن جَحَدَ مُجْمَعًا عليه يُعْلَمُ مِن دِينِ الإِسْلامِ ضرورةً كَفَرَ إِن كَانَ فيه نَصٌّ، وكذا إِن لم يَكُنْ فيه نَصٌّ في الأَصَحِّ، وإِن لم يُعْلَمْ مِن دِينِ الإِسْلامِ ضَرُورةً بحيثُ لا يَعْرِفُه كُلُّ يكُنْ فيه نَصٌّ هي الأَصَحِّ، وإِن لم يُعْلَمْ مِن دِينِ الإِسْلامِ ضَرُورةً بحيثُ لا يَعْرِفُه كُلُّ المُسْلِمِين لم يَكْفُرْ»، قالَ : «فعُلِمَ : ١ ـ أَنّ «القَطْعَ» مُقَيَّدٌ بـ«ما فيه نَصٌّ»، ٢ ـ وأنّ «الأَصَحَّ» مُقَيَّدٌ بـ«ما هو مُجْمَعٌ عليه معلومٌ مِن الدِّينِ ضَرُورَةٌ ولا نَصَّ فيه»، ٣ ـ وأنه لا يَكْفُرُ بغيرِ المعلومِ ضَرُورَةً مِن المشهورِ المذكورِ بقِسْمَيْه». اهـ

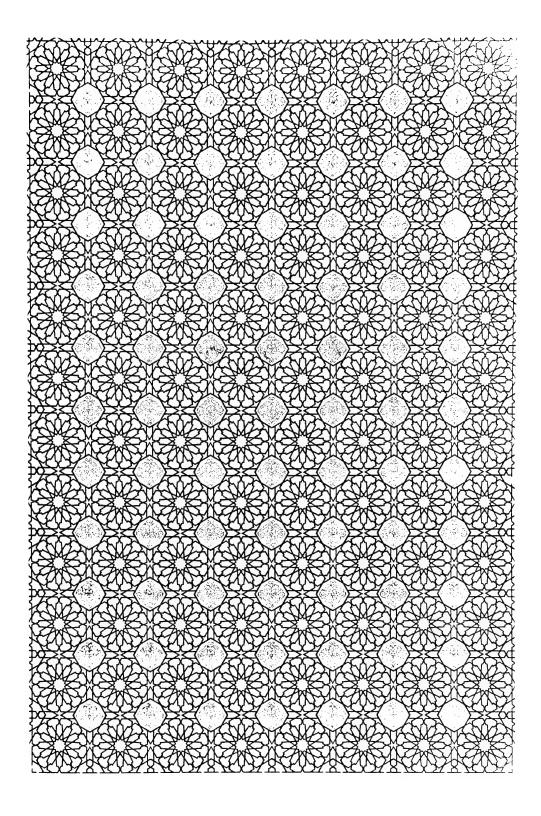


الكِتَابُ الرَّابِعُ فِي القِياس

 $\mathcal{L}_{F}(\mathcal{L}_{F})$ is a superfactor of the property of the

SEAN TO SEAN TO SEAN AND SEASON ASSESSED TO SEAN TO SEAN ASSESSED TO SEAN

A TO THE PARTY OF THE PARTY OF



الكِتَابُ الرَّابِعُ: فِي القِياس

وَهُو : حَمْلُ مَعْلُومِ عَلَىٰ مَعْلُومٍ لِمُسَاوَاتِهِ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ عِنْدَ الحَامِلِ، وَإِنْ خُصَّ بِالصَّحِيحِ حُذِفَ الْأَخِيرُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ الكِتَابُ الرَّابِعُ: فِي القِياس ﴾

مِن الأدلةِ الشّرعيّةِ

(وَهُوَ) لُغةً : ١ _ التّقديرُ ، ٢ _ والمُساواةُ .

١ ـ واصْطِلاحًا: (حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَىٰ مَعْلُومٍ) ـ بمَعنى «مُتَصَوَّرٍ» ـ أيْ: إِنْحاقُه به في حُكْمِه (لِمُسَاوَاتِه) له (فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ): بأن تُوجَدَ بتَمامِها في المَحْمُولِ (عِنْدَ الحَامِلِ) وهو المُجْتَهِدُ مُطلَقًا أو مُقيَّدًا، وافَقَ ما في نفسِ الأَمْرِ أوْ لا : بأن ظَهَرَ غَلَطُه.

فتَناوَلَ الحدُّ : ١ _ القياسَ الفاسدَ ٢ _ كالصّحيحِ .

(وَإِنْ خُصَّ) المَحْدُودُ (بِالصَّحِيحِ حُذِفَ) مِن الحَدِّ (الْأَخِيرُ) _ وهو: «عندَ الحامِلِ» _ ، فلا يَتَناوَلُ حينَئذِ إِلّا الصَّحيحَ ؛ لإنْصِرافِ «المُساواةِ» المُطْلَقةِ إلى ما في نفسِ الأَمْرِ ، والفاسدُ قبلَ ظهورِ فَسادِه معمولٌ به كالصّحيح .

وحَدَّ شيخُنا الكمالُ ابْنُ الهُمامِ «القياسَ» بأنه : «مُساواةُ مَحَلِّ لِآخَرَ في عِلَّةِ حُكْمٍ شَرعيِّ له»، وهو لا يَشْمَلُ غيرَ الشَّرعيِّ، لكنّه ١ ـ أَخْصَرُ مِن الحَدِّ الأوّلِ، ٢ ـ وأَقْرَبُ إلىٰ مدلولِ القياسِ اللَّغويِّ٢

قوله : (إلىٰ مدلولِ القيَاسِ اللَّغويِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٠ أ) بعدَه : «لأنه

وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ ، وَكَذَا فِي غَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ

♣ غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الذي مَرَّ بيانُه ، ٣ _ وسالِمٌ ممّا أُورِدَ على الأوّلِ : مِن أَنَّ «الحَمْلَ» فِعْلُ المُجْتَهِدِ ، فيكونُ القياسُ فِعْلَه ، معَ أنه دليلٌ نَصَبَه الشّرعُ نَظَرَ فيه المُجتهِدُ أَوْ لا كالنَّصِّ ، لكنْ جَوابُ الإيرادِ : أنه لا تَنافِيَ بينَ ١ _ كونِه فِعْلَ المُجْتَهِدِ ٢ _ ونَصْبِ الشّارعِ إيّاه دليلًا .

(وَهُو) أي القياسُ (حُجَّةٌ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيُويَّةِ): كالأَغْذِيَةِ (وَكَذَا فِي غَيْرِهَا): كالشَّرعيَّةِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ ١ - لِعَمَلِ كثيرٍ مِن الصَّحابةِ به مُتَكَرِّرًا شائِعًا معَ شُكُوتِ الباقِين الَّذي هو في مِثْلِ ذلك _ مِن الأُصُولِ العامّةِ _ وِفاقٌ عادةً؛ مُكُوتِ الباقِين الذي هو في مِثْلِ ذلك _ مِن الأُصُولِ العامّةِ _ وِفاقٌ عادةً؛ ٢ _ ولقولِه تعالى: ﴿ فَالْتَمْتَبِرُواْ ﴾، و ((الاعْتِبارُ)): قياسُ الشّيءِ بالشّيءِ، فيَجُوزُ القِياسُ في ذلك.

٢ _ وقيلَ : يَمْتَنِعُ فيه عَقْلًا .

وقيلَ : شَرْعًا.

٤ _ وقيلَ : يَمْتَنِعُ فيه إِن كَانَ غيرَ جَليٍّ.

٥ _ وقيلَ : يَمْتَنِعُ في ١ _ الحُدُودِ ، ٢ _ والكَفّاراتِ ، ٣ _ والرُّخَصِ ، ٤ _ والتُّقديراتِ . ٤ _ والتُّقديراتِ .

قوله : (الَّذي مَرَّ بيانُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٠ أ).

قوله : (لا تَنافِيَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٠ أ) : «لا ينافي»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

إِلَّا فِي الْعَادِيَّةِ وَالخِلْقِيَّةِ، وَإِلَّا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ،

😤 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣 🗝

وقيلَ غيرُ ذلك، والأصحُّ الأوّلُ، فهو جائزٌ فيما ذُكِرَ.

(إِلَّا فِي ١ _ الْعَادِيَّةِ ٢ _ وَالْخِلْقِيَّةِ) أي : النّي تَرْجِعُ إلى العادةِ والْخِلْقةِ : ١ _ كَأْقَلِ الْحَيْضِ أو النّفاسِ أو الحَمْلِ ، ٢ _ وأَكْثرِه ، فيَمْتَنِعُ ثبوتُها بالقياسِ في الأَصحِّ ؛ لأنها لا يُدْرَكُ المعنَىٰ فيها ، بل يُرْجَعُ فيها إلىٰ قولِ مَن يُوثَقُ به .

وقيلَ : يجوزُ ؛ لأنه قد يُدْرَكُ المعنى فيها.

٣ _ وَإِلَّا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ)، فيَمْتَنِعُ ثبوتُها بالقِياسِ في الأصحِّ ؛ لأنَّ منها ما لا يُدْرَكُ مَعْناه : كوُجُوبِ الدِّيَةِ على العاقِلةِ .

وقيلَ : يجوزُ حتى إِنّ كُلًّا مِن الأحكامِ صالحٌ لِأن يَثْبُتَ بالقياسِ : بأن يُدْرَكَ مَعْناه ، ووُجُوبُ الدِّيَةِ على العاقِلةِ له مَعْنَى يُدْرَكُ ، وهو : إعانةُ الجاني فيما هو معذورٌ فيه كما يُعانُ الغارِمُ لإِصْلاحِ ذاتِ البَيْنِ بما يُصْرَفُ إليه مِن الزَّكاةِ .

قوله : (إِلَّا فِي الْعَادِيَّةِ وَالخِلْقِيَّةِ أَيِّ الَّتِي تَرْجُعُ إِلَىٰ العادةِ والخِلْقةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٠ أ) : «(إِلَّا فيما لا يُدْرَكُ مَعْناه) كالأُمُورِ العادِيَّةِ والخِلْقِيَّةِ : كأَقَلِّ . . » إلىٰ . . .

قوله : (وأَكْثرِه فَيَمْتَنِعُ ثَبُوتُها بالقياسِ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٥٠ أ) : «أو أكثرِه، فيَمْتَنِعُ فيه».

قوله : (لأنّها لا يُدْرَكُ المعنَىٰ فيها بل يُرْجَعُ فيها إلىٰ قولِ مَن يُوثَقُ به) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٠ أ).

قوله : (يجوزُ لأنه قد يُدْرَكُ المعنىٰ فيها) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٠ أ) : (يجوزُ فيه ؛ لأنه قد يُدْرَكُ مَعْناه) .

قوله : (وَإِلَّا فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ فَيَمْتَنِعُ ثَبُوتُها بِالقِياسِ) إلى قولِه : (كما يُعانُ الغارمُ

وَإِلَّا الْقِيَاسَ عَلَىٰ مَنْسُوخٍ ، فَيَمْتَنِعُ فِي الْأَصَحِّ.

وَلَيْسَ النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ أَمْرًا بِالْقِيَاسِ فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٤ ـ وَإِلَّا الْقِيَاسَ عَلَىٰ مَنْسُوخٍ ، فَيَمْتَنِعُ) فيه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لاِنْتِفاءِ اعْتِبارِ الجامِعِ بالنَّسْخِ.

وقيلَ : يجوزُ فيه ؛ لأنّ القياسَ مُظْهِرٌ لِحكمِ الفرعِ الكَمِينِ ، ونَسْخُ الأَصْلِ ليسَ نسخًا لِلفَرْع .

وقَوْلي _ من زِيادتي _ : «فَيَمْتَنِعُ» تَنبِيهٌ على أنّ الخِلافَ إنّما هو في امْتِناعِ الْقياسِ ، لا في عَدَمِ حُجِّيَّتِه .

(وَلَيْسَ النَّصُّ عَلَىٰ الْعِلَّةِ) لِحُكْمِ ولو في جانِبِ الكَفِّ (أَمْرًا بِالْقِيَاسِ) أي : ليسَ أَمْرًا به (فِي الْأَصَحِّ) ١ ـ لا في جانِبِ الفِعْلِ غيرِ الكَفِّ : كـ «أَكْرِمْ زيدًا؛ لِيسَ أَمْرًا به ولا في جانِبِ الكَفِّ : نحوُ : «الخمرُ حَرامٌ؛ لإِسْكارِها».

وقيلَ : إنَّه أَمْرٌ به في الجانِبَيْنِ ؛ إِذْ لا فائِدةَ لِذِكْرِ العلَّةِ إِلَّا ذلك.

قُلْنا : لا نُسلِّمُ الحَصْرَ ؛ لِجَوازِ كونِ الفائِدةِ بَيانَ مُدْرَكِ الحُكْمِ ؛ لِيَكُونَ أَوْقَعَ

لإصلاحِ ذاتِ البَيْنِ بِما يُصْرَفُ إليه مِن الزّكاةِ) غَيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٠٠ ب

قوله : (وَإِلَّا الْقِيَاسَ عَلَىٰ مَنْسُوخٍ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٥٠ أ) : «(و) إِلَّا في (ما نُسِخَ)».

قوله : (وقَوْلي مِن زِيادتي فَيَمْتَنِعُ تَنبِيهٌ) إلىٰ قولِه : (لا في عَدَمِ حُجِّيَتِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٠ ب).

وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ :

الْأُوَّلُ: الْأَصْلُ، .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

في النَّفْس.

وقيلَ : إِنّه أمرٌ به في جانِبِ الكَفِّ دُونَ غيرِه ؛ لأنّ العِلّةَ في الكَفِّ المَفْسَدَةُ ، وإنّما يَحْصُلُ الغَرَضُ مِنِ انْعِدامِها بالكَفِّ عن كُلِّ فَرْدٍ ممّا تَصْدُقُ عليه العِلّةُ ، والعِلّة في غيرِه المَصْلَحةُ ، ويَحْصُلُ الغَرَضُ مِن حُصُولِهِا بفَرْدٍ .

قُلْنا : قولُه : «عَنْ كُلِّ فَرْدٍ» إلىٰ آخِرِه ممنوعٌ ، بل يَكْفِي الكَفُّ عن كُلِّ فَرْدٍ ممّا يَصْدُقُ عليه مَحَلُّ المُعَلَّلِ.

SEX

(وَأَرْكَانُهُ) أي القياسِ (أَرْبَعَةٌ) : ١ ـ «مَقِيسٌ عليه»، ٢ ـ و «مَقِيسٌ»، ٣ ـ و «مَقِيسٌ»، ٣ ـ و «مَقيسٌ المُشْتَرَكِ ٣ ـ و «معنَّى مُشْتَرَكُ بينَهما»، ٤ ـ و «حُكْمٌ لِلمَقِيسِ عليه يَتَعَدَّىٰ بواسِطةِ المُشْتَرَكِ إلى المَقيس» :

(الْأَوَّلُ) _ وهو المَقيسُ عليه _ : (الْأَصْلُ) أي : يُسَمَّىٰ به كما يُسمَّىٰ المَقيسُ بـ «الفَرْع» كما سيَأتي .

ولِكُوْنِ ١ _ حُكْمِ الأصلِ غيرَ ٢ _ حُكْمِ الفَرْعِ باعْتِبارِ المَحَلِّ وإِن كانَ عينَه بالحقيقةِ صَحَّ تَفَرُّعُ الثّاني على الأوّلِ باعْتِبارِ

ه تعليقات على غاية الوصول ه العِلْقُ عليه العِلْقُ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٠ ب) : «يَصْدُقُ».

قوله: (ولِكَوْنِ حُكْمِ الأصلِ غيرَ حُكْمِ الفَرْعِ باعْتِبارِ المَحَلِّ وإِن كانَ عينَه بالحقيقةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٠ ب): «ولِكَوْنِ حُكْمَيْهِما مُتَعايِرَيْنِ باعْتِبارِ المَحَلِّ وإِن كانا مُتَّحِدَيْنِ بالحقيقةِ».

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مَحَلُّ الحُكْم المُشَبَّهُ بِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ دَالٌ عَلَىٰ جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ بِنَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ ، وَلَا الِاتَّفَاقُ عَلَىٰ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

١ ـ دَليلَيْهما ٢ ـ وعِلْم المُجْتَهِدِ بهما، لا باعْتِبارِ ما في نفسِ الأَمْرِ؛ إِذِ الأحكامُ قديمةٌ ، ولا تَفَرُّعَ في القديمِ .

~~~

(وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ) أي الأصلَ المَقيسَ عليه: (مَحَلُّ الحُكْم المُشَبَّهُ بِهِ) بالرَّفع: صِفةٌ لـ « لمَحَلِّ » ، أي : المَقيسُ عليه ·

وقيل : هو حكمُ المَحَلِّ .

وقيلَ : دليلُ الحكمِ.

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ ١ _ لَا يُشْتَرَطُ) في الأصلِ المذكورِ (دَالَّ) أيْ : دليلٌ (عَلَىٰ جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ بِنَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ ، ٢ _ وَلَا الْإِنِّفَاقُ عَلَىٰ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ).

وقيلَ : يُشْتَرَطانِ : ١ _ فعَلَى اشْتِراطِ الأوّلِ : لا يُقاسُ في مَسائِلِ البَيْع _ مَثَلًا _ إِلَّا إِذَا قَامَ دَلَيْلٌ عَلَىٰ جَوَازِ القياسِ فيه بنوعِه أو شخصِه، ٢ ـ وعَلَىٰ اشْتِراطِ الثَّاني : لا يُقاسُ فيما اخْتُلِفَ في وُجُودِ العلَّةِ فيه ، بل لا بُدَّ مِن الاِتِّفاقِ على ذلك

قوله : (دَليلَيْهما) في نُسْخة الظّاهِريّة (ق ١٥٠ ب) : «دليلِهما».

قوله : (صفةٌ للمَحَلِّ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص١١٦) : «صِفَةُ المَحَلِّ».

قوله : (عَلَىٰ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥١ أ) : «.. علىٰ أنّ العِلَّةَ) أي عِلَّةَ حُكْمِه (كذا)».

قوله : (في وُجُودِ العلَّةِ فيه) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥١ أ) بَدَلَه : «.. في أنّ

النَّانِي : حُكْمُ الْأَصْل ، وَشَرْطُهُ : ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ قِيَاسِ وَلَوْ إِجْمَاعًا ،

🤗 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

بعدَ الإِتِّفاقِ على أنَّ حكمَ الأصل مُعَلَّلْ.

وكُلُّ منهما مَرْدُودٌ : بأنه لا دليلَ عليه.

(الثَّانِي) مِن أركانِ القياسِ : (حُكْمُ الْأَصْل). (وَشَد طُهُ:

١ ـ ثُبُوتُهُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ وَلَوْ إِجْمَاعًا)؛ إِذْ لُو ثَبَتَ بِقِياسِ كَانَ القياسُ الثّاني ١ _ عندَ اتِّحادِ العلَّةِ لَغْوًا ؛ لِلإِسْتِغْناءِ عنه بقياسِ الفرعِ فيه على الأَصْلِ في الأوّلِ ، ٢ ـ وعندَ اخْتِلافِها غيرَ مُنْعَقِدٍ ؛ لعدمِ اشْتِراكِ الأَصْلِ والفرعِ فيه في علَّةِ الحكمِ.

١ _ فالاِتِّحادُ : كقياسِ التُّفّاح على البُرِّ في الرِّبَوِيّةِ ؛ بجامِع الطُّعْمِ ، ثُمّ قِياسِ السَّفَرْجَلِ على التُّفَّاحِ فيما ذُكِرَ ، وهو لَغُو ؛ لِلإِسْتِغْناءِ عنه بقياسِ السَّفَرْجَلِ على البُرِّ .

٢ ـ والإِخْتِلافُ : كقِياسِ الرَّتَقِ ـ وهو : انْسِدادُ مَحَلِّ الوطءِ ـ علىٰ جَبِّ الذَّكَرِ _ في فَسْخِ النَّكاحِ ؛ بجامِعِ فَواتِ التَّمَتُّعِ ، ثُمَّ قِياسِ الجُذامِ على الرَّتَقِ فيما ذُكِرَ ، وهو غيرُ مُنْعَقِدٍ ؛ لِأَنَّ فَواتَ التَّمَتُّع غيرُ مُوجودٍ فيه .

وقيلَ : لا يَثْبُتُ بإجماعِ أيضًا إِلَّا أَن يُعْلَمَ أَنَّ مُسْتَنَدَه نَصٌّ ؛ لِيَسْتَنِدَ القياسُ إليه. ورُدَّ : بأنه لا دليلَ عليه ، ولا يَضُرُّ احْتِمالُ أن يكونَ الإِجْماعُ عن قياس ؛ لأنّ كونَ حكم الأصلِ حِينَئذٍ عن قياسٍ مانِعٌ مِن القياسِ، والأصلُ عدمُ المانِع.

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(٢ _ وَكُوْنُهُ غَيْرَ مُتَعَبَّدٍ بِهِ بِالْقَطْعِ) أي : اليقينِ (فِي قَوْلٍ)؛ لِأَنَّ مَا تُعُبِّدَ فيه باليقينِ إنّما يُقاسُ على مَحَلِّه مَا يُطْلَبُ فيه اليقينُ : كالعَقائِدِ، والقياسُ لا يُفيدُ اليقينَ.

ورُدَّ : بأنه يُفيدُه إِذا عُلِمَ ١ _ حكمُ الأصلِ، ٢ _ وما هو العِلَّةُ فيه، ٣ _ ووُجُودُها في الفرعِ.

وزِدْتُ : «في قولٍ» لِيُوافِقَ ما رَجَّحْتُه _ كـ«الأَصْلِ» _ قبلُ : مِن جَوازِ القياسِ في العَقْليّاتِ .

€\$\$

(٣ ـ وَكَوْنُهُ مِنْ جِنْسِ حُكْمِ الْفَرْعِ) : ١ ـ فَيُشْتَرَطُ كُونُه شرعيًّا إِن كَانَ المطلوبُ إِثباتُه حُكْمًا المطلوبُ إِثباتُه حُكْمًا عَقليًّا إِن كَانَ المطلوبُ إِثباتُه حُكْمًا عَقليًّا ، ٣ ـ وكونُه نَعُويًّا .

(A)

(٣ - وَأَنْ لَا يَعْدِلَ) أَيْ حَكُمُ الأَصلِ (عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ) فما عَدَلَ عن سَنَنِه - أَيْ : خَرَجَ عن طريقِه - لا يُقاسُ على مَحَلِّه ؛ لِتَعَدُّرِ التَّعْدِيَةِ حِينَئذِ : كشهادةِ خُزَيْمة بْنِ ثابِتٍ وحدَه ، فلا يُقاسُ به غيرُه وإِن فاقه رُتْبةً : كالصِّدِّيقِ - ﷺ نَمْ وقِصَّةُ شَهادَتِه : ١ - رَواها ابْنُ خُزَيْمة ، وحاصِلُها : أنّ النّبيَّ ﷺ ابْتاعَ فَرَسًا مِن أَعْرابيً ، شَهادَتِه : ١ - رَواها ابْنُ خُزَيْمة ، وحاصِلُها : أنّ النّبيَّ ﷺ ابْتاعَ فَرَسًا مِن أَعْرابيً ،

ه تعليقات على غاية الوصول الله المستحدي المستحديد المستحديد المستحديد المستحديد الله المستحديد المستحديد

وَلَا يَكُونَ دَلِيلُهُ شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ ، وَكَوْنُهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ جَزْمًا بَيْنَ

وَجَحَدَه البَيْعَ ، وقالَ : «هَلُمَّ شهيدًا يَشْهَدُ عليَّ» ، فشَهِدَ عليه خُزَيْمةُ _ أي وحدَه _ ، فقالَ له النّبيُّ ﷺ : «ما حَمَلَكَ على هذا ولم تَكُنْ حاضرًا» ، فقالَ : «صَدَّقْتُكَ بما جِئْتَ به ، وعَلِمْتُ أنكَ لا تقولُ إِلّا حَقًّا» ، فقالَ ﷺ : «مَن شَهِدَ له خُزَيْمةُ أو شَهِدَ جِئْتَ به ، وعَلِمْتُ أنكَ لا تقولُ إِلّا حَقًّا» ، فقالَ ﷺ : «مَن شَهِدَ له خُزَيْمةُ أو شَهِدَ عَلَيه فحَسْبُه» ، ٢ _ ورَواها أبو داوُدَ أيضًا ، وقالَ : «فجَعَلَ النّبيُّ ﷺ شهادَتَه شَهادةَ رَجُلَيْن» .

(٤ ـ وَ) أَن (لَا يَكُونَ دَلِيلُهُ) أَيْ دليلُ حُكْمِ الأصلِ (شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ) لِلاِسْتِغْناءِ به حِينَئذٍ عنِ القِياسِ، معَ أنه ليسَ جَعْلُ بعضِ الصُّورِ المشمولةِ أصلًا لِبعضِها أَوْلَىٰ مِن العكسِ: كما لو اسْتُدِلَّ علىٰ رِبَوِيّةِ البُرِّ بخبرِ مُسْلِم: «الطّعامُ بالطّعامُ مِثْلًا بمِثْلٍ»، ثُمَّ قِيسَ عليه الذُّرَةُ بجامِعِ الطَّعْمِ؛ فإنّ الطّعامَ يَشْمَلُ الذُّرَةَ كالبُرِّ سَواءً.

وسيأتي: أنه لا يُشْتَرَطُ في العِلّةِ أن لا يَشْمَلَ دليلُها حُكْمَ الفرعِ بعُمُومِه أو خُصُوصِه في الأَصَحِّ، وفارَقَ ما هُنا بما فُهِمَ : مِن المَعِيّةِ السّابقةِ.

(٥ ـ وَكَوْنُهُ) أَيْ : حكمُ الأصلِ (مُتَّفَقًا عَلَيْهِ جَزْمًا)؛ وإِلَّا احْتِيجَ عندَ مَنْعِه إلى إِثْباتِه، فَيُنْتَقَلُ إلى مسألةٍ أخرى، ويَنْتَشِرُ الكلامُ، ويَفُوتُ المقصودُ، وذلك ممنوعٌ عنه إلّا أن يَرُومَ المُسْتَدِلُّ إِثْباتَه، فليسَ ممنوعًا ـ كما يُعْلَمُ ممّا يأتي ـ (بَيْنَ

قولَه : (أَيْ دليلُ حُكْمِ الأصلِ) غيرُ موجَودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٢ أ). قوله : (وذلك ممنوعٌ عنه إلّا أن يَرُومَ المُسْتَدِلُّ إِثْباتَه فليسَ ممنوعًا كما يُعْلَمُ ممّا

الخَصْمَيْنِ فَقَطْ في الْأَصَحِّ.

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ، فَإِنِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ مَعَ مَنْعِ الخَصْمِ أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَا

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

الخَصْمَيْنِ فَقَطْ في الْأَصَحِّ) ؛ لأنَّ البَحْثَ لا يَعْدُوهُما.

وقيلَ : بينَ كُلِّ الأُمَّةِ حتَّىٰ لا يَتَأَتَّىٰ المَنْعُ أَصلًا .

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ) _ معَ اشْتِراطِ اتِّفاقِ الخَصْمَيْنِ فقطْ _ (اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ) غيرِهما في الحكم، بل يجوزُ اتِّفاقُهم عليه كهُما.

وقيلَ : يُشْتَرَطُ اخْتِلافُهُم فيه ؛ لِيَتَأَتَّىٰ لِلخَصْمِ مَنْعُه ؛ إِذْ لا يَتَأَتَّىٰ له منعُ المُتَّفَقِ عليه.

ويُجابُ : بأنه يَتَأَتَّىٰ له مَنْعُه مِن حيثُ العِلَّةُ _ كما هو المُرادُ _ وإن لم يَتَأَتَّىٰ له مَنْعُه مِن حيثُ هو .

(١ _ فَإِنِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ مَعَ مَنْعِ الخَصْمِ أَنَّ عِلَّتَهُ كَذَا) : كما في قياسِ حُلِيِّ البالِغةِ على حُلِيِّ البالِغةِ على حُلِيِّ الصَّبِيّةِ في عدمِ وُجُوبِ الزَّكاةِ ؛ فإِنَّ عَدَمَه في الأصلِ مُتَّفَقُ عليه بينَنا

يأتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٢ أ).

قوله : (ويُجابُ بأنه يَتَأَتَّى له مَنْعُه) إلى قولِه : (وإن لم يَتَأَتَّ له مَنْعُه مِن حيثُ هو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٢ أ).

قوله : (حُلِيٍّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٢ ب) وبعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ بضَمِّ الحاءِ.

فَ« مُرَكَّبُ الْأَصْل » ، أَوْ وُجُودَهَا فِي الْأَصْل فَه مُرَكَّبُ الْوَصْفِ » ، · · 💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وبينَ الحَنفيِّ، والعلَّةُ فيه عندَنا: كونُه حُلِيًّا مُباحًا، وعندَه: كونُه مالَ صَبيّةٍ (فَ) القياسُ المُشْتَمِلُ على الحكمِ المذكورِ : ((مُرَكَّبُ الْأَصْلِ ») سُمِّيَ به لِتركيبِ

الحكم فيه أي: بِنائِه على علَّتي الأصلِ بالنَّظَرِ لِلخَصْمَيْنِ.

(٢ _ أَوِ) اتَّفَقا عليه معَ منعِ الخَصْمِ (وُجُودَهَا فِي الْأَصْلِ) : كما في قِياسِ : «إِن نَكَحْتُ فُلانةَ فهي طالِقةٌ» على «فُلانةُ الّتي أَنْكِحُها طالِقٌ» في عَدَم وُقُوع الطَّلاقِ بعدَ النِّكاحِ ؛ فإِنَّ عَدَمَه في الأصلِ مُتَّفَقٌ عليه بيننا وبينَ الحَنَفِيِّ ، والعِلَّةُ : تعليقُ الطَّلاقِ قبلَ مِلْكِه ، والحَنَفيُّ يَمْنَعُ وجودَها في الأصلِ ، ويقولُ : «هو تَنجيزٌ» (فَ) القياسُ المُشْتَمِلُ على الحكمِ المذكورِ : («مُركَّبُ الْوَصْفِ») سُمِّيَ به لِتركيبِ الحكم فيه أيْ : بِنائِه على الوصفِ الّذي مَنَعَ الخصمُ وُجُودَه في الأصلِ .

وقولُ «الأصلِ» _ في الأوّلِ: «فإِن كانَ مُتّفَقًا بينَهما ولكنْ لِعلَّتَيْنِ»، وفي الثَّاني : «لِعلَّةٍ» _ يُوهِمُ أنَّ الاِتِّفاقَ فيهما لِأجلِ العِلَّتَيْنِ أَوِ العِلَّةِ، وليسَ مُرادًا،

عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٢ ب) : ﴿ سُمِّيَ ﴿ مُرَكَّبًّا ﴾ لِتركيبِ الحُكْم فيه _ أي : بِنائِه _ على العِلَّتَيْنِ بالنَّظَرِ لِلخَصْمَيْنِ، و «مُركَّبَ الأصلِ» اتِّفاقُهُما فيه على حكم الأصلِ معَ عَدَمِ منع الخَصْم وُجُودَ الوَصْفِ في الأصلِ».

قُولُه : (قَبَلَ مِلْكِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١١٨) : «قبلَ تَمَلُّكِه»، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٥٥٥).

قوله : (سُمِّيَ به لِتركيبِ الحكم فيه أيْ بِنائِه) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٢ ب) : «سُمِّى «مُرَكَّبًا» لِما مَرَّ ، و«مُرَكَّبَ الوصفِ» لبنائِه · · » إلخ ·

قوله : (فيهما) ساقِطٌ مِن طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١١٨)، وهو موجودٌ في جميع النُّسَخ

وَلَا يُقْبَلَانِ فِي الْأَصَحِّ، وَلَوْ سَلَّمَ الْعِلَّةَ فَأَنْبَتَ المُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا أَوْ سَلَّمَهُ الخَصْمُ انْتَهَضَ الدَّلِيلُ.

الأصول إلى شرح لب الأصول الله من الله عنه الوصول إلى شرح لب الأصول المنظمة المنطقة ال

(وَلَا يُقْبَلَانِ) أي القِياسانِ المذكورانِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِمَنْعِ الخصمِ وُجُودَ العلَّةِ في الفرع في الأوّلِ، وفي الأصلِ في الثّاني.

وقيلَ : يُقْبَلانِ ؛ نَظَرًا لِإتِّفاقِ الخَصْمَيْنِ على حكم الأصلِ.

(١ - وَلَوْ سَلَّمَ) الخَصْمُ (الْعِلَّةَ) لِلمُسْتَدِلِّ - أَي : سَلَّمَ أَنها ما ذَكَرَه - (فَأَثْبَتَ الْمُسْتَدِلِّ - أَيْ : سَلَّمَ وُجُودَها (الخَصْمُ الْمُسْتَدِلُّ وُجُودَها) حيثُ اخْتَلَفا فيه (٢ - أَوْ سَلَّمَهُ) أَيْ : سَلَّمَ وُجُودَها (الخَصْمُ الْمُسْتَدِلُّ وَجُودَها لَيْ اللَّالِي عليه الْتَهْضَ الدَّلِيلُ) عليه ؛ ١ - لِاعْتِرافِه بوُجُودِها في الثّاني ، ٢ - وقيامِ الدّليلِ عليه في الأوّلِ.

٢ ـ (وَإِنْ لَمْ يَتَفِقَا) أي الخَصْمانِ (١ ـ عَلَيْهِ وَ) ٢ ـ لا (عَلَىٰ عِلَتِهِ وَرَامَ المُسْتَدِلُ إِثْبَاتَهُ) بدليلٍ (ثُمَّ) إِثْباتَ (الْعِلَّةِ) بطريقٍ (فَالْأَصَحُّ : قَبُولُهُ) في ذلك ؛
 لِأَنَّ إِثْبَاتَه كَاعْتِرافِ الخَصْم به .

وقيلَ : لا يُقْبَلُ ، بل لا بُدَّ مِنِ اتِّفاقِهما عليهما ؛ صَوْنًا لِلكلامِ عنِ الاِنْتِشادِ .

(وَالْأَصَحُّ) : أنه (لَا يُشْتَرَطُ) في القياسِ (١ _ الاِتَّفَاقُ) أي : الإجماعُ (عَلَىٰ

الخَطِّيّةِ ، ومُثْبَتُ في طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٥٤٥).

أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ مُعَلَّلٌ ، أَوِ النَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ .

الثَّالِثُ : الْفَرْعُ ، وَهُو : المَحَلُّ المُشَبَّهُ فِي الْأَصَحِّ .

وَالمُخْتَارُ : قَبُولُ المُعَارَضَةِ فِيهِ بِمُقْتَضٍ نَقِيضَ الحُكْمِ أَوْ ضِدَّهُ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ مُعَلَّلُ ، ٢ _ أَوِ النَّصُّ عَلَىٰ الْعِلَّةِ) المُسْتَلْزِمُ لِتعليلِه ؛ إِذْ لا دليلَ على اشْتِراطِ ذلك ، بل يَكْفِي إِثْباتُ التّعليلِ بدليلِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ذلك.

وقد مَرَّ: أنه لا يُشْتَرَطُ الاِتِّفاقُ على أنَّ عِلَّةَ حكمِ الأصلِ كذا على الأصحِّ، وإنّما فَرَقْتُ _ كـ (الأَصْلِ» _ بينَ المَسألتَيْنِ لِمُناسَبةِ المَحَلَّيْنِ، وإنّما لم أَسْتَغْنِ بهذه عن تلك معَ أنّها تَسْتَلْزِمُها لِبَيانِ المُقابِلِ لِلأَصَحِّ فيهما؛ لِأَنّها لا تَسْتَلْزِمُ المُقابِلَ في تلك.

(الثَّالِثُ) مِن أركانِ القياسِ: (الْفَرْعُ).

(وَهُوَ : المَحَلُّ المُشَبَّهُ) بالأصلِ (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ: حكمُه.

ولا يَأْتِي قولٌ كالأَصْلِ بأنه : دليلُ الحكمِ ؛ لِأنّ دليلَه القياسُ .

(وَالمُخْتَارُ : قَبُولُ المُعَارَضَةِ فِيهِ) أي في الفرعِ (بِمُقْتَضٍ ١ _ نَقِيضَ الحُكْمِ ٢ _ أَوْ ضدَّهُ).

٢ _ أَوْ ضِدَّهُ) . _____________________ تعليقات على غاية الوصول &_________

قوله : (المُسْتَلْزِمُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٢ أ) برَفْعِه.

قوله : (أَوْ ضِدَّهُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٢ أ) بجَرِّه.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

وقيلَ : لا تُقْبَلُ ، وإِلَّا لَانْقَلَبَ مَنْصِبُ المُناظَرةِ ؛ إِذْ يَصِيرُ المُعْتَرِضُ مُسْتَدِلًّا ، وبالعكسِ ، وذلك خُرُوجٌ عمّا قُصِدَ _ مِن مَعرِفةِ صِحّةِ نَظَرِ المُسْتَدِلِّ في دليلِه _ إلىٰ غيره .

قُلْنا : القَصْدُ مِن المُعارَضةِ هَدْمُ دليلِ المُسْتَدِلِّ ، لا إِثْباتُ مُقْتَضاها المُؤدِّي إلى ما مَرَّ .

وصُورَتُها في الفرع : أن يقولَ المُعْترِضُ لِلمُسْتَدِلِّ : «ما ذَكَرْتَ مِن الوَصْفِ وإِنِ اقْتَضَى ثُبُوتَ الحكمِ في الفرعِ فعِندي وصفٌ آخَرُ يَقْتَضِي ١ _ نقيضَه ٢ _ أو ضِدَّه» :

١ ـ فالنّقيضُ نحوُ : «المَسْحُ رُكْنٌ في الوُضُوءِ ، فيُسَنُّ تثليثُه كالوجهِ» ،
 فيقولُ المُعارِضُ : «مَسْحٌ في الوُضُوءِ ، فلا يُسَنُّ تثليثُه كمَسْح الخُفِّ» .

٢ ـ والضِّدُ نحوُ : «الوِتْرُ واظب عليه النّبيُّ ﷺ، فيَجِبُ كالتَّشَهُّدِ»، فيقولُ المُعارِضُ : «مُؤَقَّتُ بوقتِ صَلاةٍ مِن الخمسِ، فيُسَنُّ كالفَجْرِ».

وخَرَجَ بـ «المُقْتَضِي لِنقيضِ الحكم أو ضِدِّه» : المُعارَضةُ بالمُقْتَضِي لخِلافِ الحكم ، فلا تَقْدَحُ ؛ لِعَدَمِ مُنافاتِها لِدليلِ المُسْتَدِلِّ كما يُقالُ : «اليمينُ الغَمُوسُ قولٌ يَأْثُمُ قائلُه ، فلا يُوجِبُ الكَفّارةَ كشهادةِ الزُّورِ» ، فيقولُ المُعارِضُ : «قولٌ مُؤكِّدٌ لِلباطِل يُظنُّ به حَقِّيتُه ، فيُوجِبُ التعزيرَ كشهادةِ الزُّورِ» .

(وَ) المُختارُ في دَفْعِ المُعارَضةِ المذكورةِ لهِ زِيادةً على دَفْعِها بكُلِّ ما يُعْتَرَضُ به على المُستدِلِّ ابْتِداءً له (دَفْعُهَا بِالتَّرْجِيحِ) لِوَصْفِ المُسْتَدِلِّ على وصفِ المُعارِضِ بمُرَجِّحٍ ممّا يأتي في مَحلِّه ؛ لِتَعَيَّنِ العَمَلِ بالرّاجِحِ.

وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِيمَاءُ إِلَيْهِ فِي الدَّلِيلِ.

وَشَرْطُهُ : وُجُودُ تَمَامِ الْعِلَّةِ فِيهِ : فَإِنْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً فَقَطْعِيٌّ ،

. - 🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

وقيلَ : لا تُدْفَعُ به؛ لأنّ المُعتَبَرَ فيها حصولُ أصلِ الظَّنِّ ، لا مُساواتُه لِظَنِّ الأصلِ ، وأصلُ الظَّنِّ لا يَنْدَفِعُ بالتّرجيح.

ورُدَّ : بأنه لو صَحَّ ذلك لَاقْتَضَىٰ منعَ قبولِ التَّرجيحِ مُطلَقًا، وهو خِلافُ الإجماع.

W

(وَ) المُخْتَارُ بِنَاءً على الأوّلِ : (أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِيمَاءُ إِلَيْهِ) أي إلى التّرجيحِ (فِي الدَّلِيلِ) ابْتِداءً؛ لأنّ ترجيحَ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ على وصفِ مُعارِضِه خارِجٌ عنِ الدَّليلِ.

وقيلَ : يَجِبُ ؛ لأنَّ الدَّليلَ لا يَتِمُّ بدُونِ دَفْعِ المُعارِضِ.

قُلنا : لا مُعارِضَ حِينَئِذٍ ، فلا حاجةَ إلىٰ دَفْعِه قبلَ وُجُودِه .

W

(وَشَرْطُهُ) أي الفرع : (١ _ وُجُودُ تَمَامِ الْعِلَّةِ) الَّتي في الأصلِ (فِيهِ) ١ _ بلا زيادةٍ ٢ _ أو بها : ١ _ كالإِسْكارِ في قِياسِ النّبيذِ بالخَمْرِ ، ٢ _ والإِيذاءِ في قياسِ الضَّرْبِ بالتَّافيفِ ، فيَتَعَدَّىٰ الحكمُ إلى الفرع .

(١ _ فَإِنْ كَانَتْ) أي العلّةُ (قَطْعِيّةً) : بأن قُطِعَ ١ _ بكونِها عِلّةً في الأصلِ ٢ _ وبوُجُودِها في الفرعِ : كالإِسْكارِ والإِيذاءِ فيما مَرَّ (فَقَطْعِيُّ) قِياسُها حتى كأنّ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الفرعَ فيه شَمِلَه دليلُ الأصلِ ، فإن كانَ دليلُه ظَنِّيًّا فحكمُ الفرع كذلك .

(٢ ـ أَوْ) كانَتْ (ظَنَيَّةً) : ١ ـ بأن ظُنَّ كونُها عِلَةً في الأصلِ ٢ ـ وإِن قُطِعَ بُوجُودِها في الفرعِ (فَظَنِّ وَأَدْوَنُ) أي فقياسُها ظَنِّيٌ، وهو قياسُ الأَدْوَنِ، والتصريحُ بأنه ظنِّيٌ مِن زِيادتي : (كَتُفَّاحٍ) أيْ كقياسِه (بِبُرِّ) في بابِ الرِّبا (بِجَامِعِ الطَّعْمِ)؛ فإِنّه العِلَّةُ عندَنا في الأصلِ مع احْتِمالِ ما قيلَ : إنّها القُوتُ أو الكَيْلُ، وليسَ في التُّفَّاحِ إلاّ الطُّعْمُ، فَتُبُوتُ الحكمِ فيه أَدْوَنُ مِن ثُبُوتِه في البُرِّ المُشْتَمِلِ على الأوصافِ الثّلاثةِ.

والأوّلُ _ الّذي هو القَطْعِيُّ _ يَشْمَلُ ١ _ قياسَ الأَوْلَىٰ ٢ _ والمُساوِي.

(٢ _ وَأَنْ) أي : وشَرْطُ الفرعِ : ١ _ ما ذُكِرَ ٢ _ وأنْ (لَا يُعَارَضَ) أي مُعارَضةً لا يَتَأَتَّىٰ دَفْعُها كما مَرَّ التّلويحُ به ، والتّصريحُ بهذا مِن زِيادتي .

W

(٣، ٤ - وَ) أن (لَا يَقُومَ ١ - الْقَاطِعُ عَلَىٰ خِلَافِهِ) أي خلافِ الفرعِ في الحكمِ ؟

قوله: (المُشْتَمِلِ على الأوصافِ النَّلاثةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٤ ب) بعدَه: «فأَدْوَنيّةُ القِياسِ مِن حيثُ الحُكْمُ لا مِن حيثُ العِلّةُ ؛ إِذْ لا بُدَّ مِن تَمامِها كما مَرَّ».

قوله : (يَشْمَلُ قياسَ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٤ ب) : «يُسَمَّىٰ بقِياسِ».

قوله : (وأنْ لَا يُعَارَضَ أي مُعارَضةً لا يَتَأَتَّىٰ دَفْعُها) إلى قوله : (مِن زِيادتي) غير موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٤ ب)٠

وَكَذَا خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا لِتَجْرِبَةِ النَّظَرِ، وَيَتَّحِدَ حُكْمُهُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ،

إِذْ لا صِحّةَ لِلقِياسِ في شيءٍ معَ قيامِ دليلٍ قاطعٍ على خِلافِه (٢ ـ وَكَذَا خَبَرُ الْوَاحِدِ) أي وأن لا يقومَ خبرُ الواحدِ على خِلافِه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنه مُقَدَّمٌ على الْوَاحِدِ) أي وأن لا يقومَ خبرُ الواحدِ على خِلافِه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنه مُقَدَّمٌ على القِياسِ في الأصحِّ كما مَرَّ في «بَحْثِ الخَبَرِ» (إِلَّا لِتَجْرِبَةِ) أيْ: تمرينِ (النَّظَرِ) مِن المُسْتَدِلِّ، فيجوزُ القياسُ المُخالِفُ؛ لأنه صحيحٌ في نفسِه، ولم يُعْمَلُ به لِمُعارَضةِ ما ذُكِرَ له، ويَدُلُّ لِصحّتِه قولُهم: «إِذَا تَعارَضَ النَّصُّ والقياسُ قُدِّمَ النَّصُّ».

W 1000

(٥ _ وَ) أَن (يَتَّحِدَ حُكْمُهُ) أي الفرع (بِحُكْمِ الْأَصْلِ) في المعنَىٰ كما أنه يُشْتَرَطُ في الفرع وُجُودُ تمامِ العِلَّةِ فيه كما مَرَّ ، فإن لم يَتَّحِدْ به لم يَصِحَّ القياسُ ؛ لِانْتِفاءِ حكم الأصلِ عنِ الفَرْع .

وجَوابُ عدمِ الاِتّحادِ فيما ذُكِرَ يكونُ ببَيانِ الاِتّحادِ فيه كما يُعْلَمُ ممّا يأتي في مَحَلّه :

كَأَنْ يَقْيَسَ الشَّافِعيُّ ظِهَارَ الذِّمِّيِّ بظِهَارِ المُسْلِمِ في حُرْمَةِ وَطْءِ الزَّوجَةِ.

فيقولُ الحَنَفيُّ: «الحُرْمةُ في المُسْلِمِ تَنْتَهي بالكَفّارةِ، والكافرُ ليسَ مِن أهلِها؛ إِذْ لا يُمْكِنُه الصّومُ منها؛ لِفَسادِ نِيّتِه، فلا تَنْتَهِي الحُرْمةُ في حَقِّه، فاخْتَلَفَ الحكمُ، فلا يَصِحُّ القياسُ».

فيقولُ الشّافِعيُّ : «يُمْكِنُه الصّومُ : بأن يُسْلِمَ ، ثُمَّ يَصُومَ ، ويَصِحُّ إِعْتاقُه وإِطْعامُه مِعَ الكُفْرِ اتِّفاقًا ، فهو مِن أهلِ الكَفّارةِ ، فالحكمُ مُتَّحِدٌ ، والقياسُ صحيحٌ » .

🧇 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٦ - وَ) أن (لاَ يَتَقَدَّمَ) حكمُ الفرعِ (عَلَىٰ حُكْمِ الْأَصْلِ) في الظُّهُورِ لِلمُكَلَّفِ (حَيْثُ لاَ دَلِيلَ لَهُ) غيرَ القياسِ على المُخْتارِ : كقياسِ الوُضُوءِ بالتَّيَمُّمِ، في وُجُوبِ النِّيَّةَ بتقديرِ أن لا دليلَ لِلوُضُوءِ غيرَ القِياسِ؛ فإنّه تُعُبِّدَ به قبلَ الهِجْرَةِ، والتَّيَمُّمُ إِنّهَ تُعُبِّدَ به بعدَها؛ إِذْ لو جازَ تَقَدُّمُ حكمِ الفَرْعِ لَلَزِمَ ثُبُوتُه حالَ تَقَدُّمِه بلا دليلٍ، وهو مُمْتَنِعٌ؛ لأنه تكليفٌ بما لا يُعلَمُ، نَعَمْ، إِن ذُكِرَ إِلْزَامًا لِلخَصْمِ جازَ : كقولِ الشّافِعيِّ لِلحَنَفيِّ - القائِلِ بوُجُوبِ النَّيةِ في التّيمُّمِ دُونَ الوُضُوءِ - : «طَهارَتانِ أنّى الشّافِعيِّ لِلحَنَفيِّ - القائِلِ بوُجُوبِ النَّيةِ في التّيمُّمِ دُونَ الوُضُوءِ - : «طَهارَتانِ أنّى تَفْتَرِقانِ؟؛ لِاتّحادِ الأصلِ والفرعِ في المَعْنَى».

فإِن كانَ له دليلٌ آخَرُ جازَ تَقَدُّمُه؛ ١ ـ لِانْتِفاءِ المحذورِ السّابقِ، ٢ ـ وبِناءً على جَوازِ تَعَدُّدِ الدّليلِ.

وقيلَ : لا يجوزُ تَقَدُّمُه.

W

وله : (وَأَن لَا يَتَقَدَّمَ حَكُمُ الفَرِعِ) عِبَارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٥ أ) : «(و) أن

(لا) يكونَ حُكْمُ الفَرْعِ (مُتَقَدِّمًا على حُكْمِ..» إلخ.

قوله: (حَيْثُ لَا دَلِيلَ لَهُ غيرَ القياسِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٥ ب). قوله: (بتقديرِ أن لا دليلَ لِلوُضُوءِ غيرَ القِياسِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ. قوله: (لِاتِّحادِ الأصلِ والفرعِ في المَعْنَىٰ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٥ ب) بعدَه: «وقيلَ: يجوزُ تَقَدُّمُه عندَ وُجُودِ دليلِ يَسْتَنِدُ إليه؛ دَفْعًا لِلمَحْذُورِ المذكورِ».

قوله : (فإِن كانَ له دليلٌ آخَرُ جازَ تَقَدُّمُه) إلىٰ قولِه : (وقيلَ لا يجوزُ تَقَدُّمُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٥ ب).

لَا ثُبُوتُهُ بِالنَّصِّ جُمْلَةً ، وَلَا انْتِفَاءُ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٍ بُوَافِقُ عَلَىٰ المُخْتَارِ .

الصول إلى شرح لب الأصول الله عليه الوصول إلى شرح لب الأصول الله

(١ - لَا ثُبُوتُهُ) أي حكمِ الفرعِ (بِالنَّصِّ جُمْلَةً)، فلا يُشْتَرَطُ على المُخْتارِ.

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ، ويُطْلَبُ بالقياسِ تفصيلُه ، فلولا العلمُ بوُرُودِ ميراثِ الجَدِّ جُمْلةً لمَا جازَ القياسُ في توريثِه مع الإِخْوةِ والأَخَواتِ .

ورُدَّ اشْتِراطُ ذلك: بأنّ العُلَماءَ قاسُوا: «أنتِ عليَّ حرامٌ» ١ ـ بالطّلاقِ ٢ ـ والظّهارِ ٣ ـ والإيلاءِ بحسبِ اخْتِلافِهم فيه، ولم يُوجَدْ فيه نَصُّ لا جُمْلةً ولا تفصلًا.

~~~

(٢ ، ٣ _ وَلَا انْتِفَاءُ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ يُوَافِقُ) القياسَ في الحكمِ ، فلا يُشْتَرَطُ ، بل يجوزُ القياسُ مع مُوا فَقَتِهما أو أحدِهما له (عَلَىٰ المُخْتَارِ)؛ بِناءً علىٰ جَوازِ تَعَدُّدِ الدَّليل .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ انْتِفاؤُهما وإِن جازَ تَعدُّدُ الدَّليلِ ؛ نَظَرًا إلى أنَّ الحاجةَ إلى القياسِ إنّما تَدْعُو عندَ فَقْدِ النَّصِّ والإِجماع .

قُلْنا : أَدَلَّةُ القِياسِ مُطْلَقَةٌ عنِ اشْتِراطِ ذلك.

وعلى الأوّلِ جَرَىٰ «الأَصلُ» لكنّه خالفَه قبلُ في النّصِّ، فجَرَىٰ فيه على الثّاني.

(الرَّابعُ) مِن أركانِ القياسِ : (الْعِلَّةُ) ويُعَبَّرُ عنها بـ«الوَصْفِ الجامِعِ بينَ

ه تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَإِنْ جَازَ تَعَدُّدُ الدِّلْيَلِ ﴾ غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٥ ب) .

الْأَصَحُّ : أَنَّهَا : المُعَرِّفُ، وَأَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِهَا.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الأصل والفرع» .

وفي مَعْناها شرعًا أقوالٌ يَنْبَنِي عليها مَسائِلُ تأتي :

(١ _ الْأَصَحُّ : أَنَّهَا) أي العلَّةَ (المُعَرِّفُ) لِلحكمِ، فمعنَىٰ كَوْنِ الإِسْكارِ _ _ مَثَلًا _ عِلَّةً : أنه مُعَرِّفُ أيْ : عَلامةٌ علىٰ حُرْمةِ المُسْكِرِ.

٢ _ وقالَتِ المُعْتَزِلةُ : هي المُؤَثِّرُ بذاتِه في الحكمِ ؛ بِناءً على قاعِدَتِهم : مِن أنه يَتُبَعُ المصلحة أو المفسدة .

٣ _ وقيلَ : هي المُؤَثِّرُ فيه بجَعْلِه تعالىٰ لا بالذَّاتِ.

٤ _ وقيل : هي الباعِثُ عليه.

ورُدَّ : بأنه تعالى لا يَبْعَثُه شيءٌ على شيءٍ.

ومَن عَبَرَ مِن الفُقَهاءِ عنها بـ«الباعِثِ» أرادَ ـ كما قالَ السُّبْكيُّ ـ أنها باعِثةٌ لِلمُكَلَّفِ على الاِمْتِثالِ.

W

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ) على القولِ : بأنّها المُعرِّفُ (ثَابِتٌ بِهَا) لا بالنَّصِّ.

وقالَتِ الحَنَفيّةُ: ثابِتٌ بالنَّصِّ؛ لأنه المُفيدُ لِلحكم.

قُلْنا : لم يُفِدْه بقَيْدِ كونِ مَحلِّه أصلًا يُقاسُ به الَّذي الكلامُ فيه، والمُفيدُ له

﴿ تعليفات في عايد الوصول ﴿ تعليفات في عايد الوصول ﴿ تَهُوا وَ عَلَيْهُ الْوَالِمُ الْخُلُومُ عَلَيْهُ الْمُؤْمِنِيِّةِ (ق ١٥٥ ب) : ﴿ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا ﴾ بواوِ العطفِ، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (والمُفيدُ) في نُسْخةِ اَلظَّاهِريّةِ (ق ١٥٦ أ) : «والمُقيد» ، وهو سبقُ القَلَم.

وَقَدْ تَكُونُ دَافِعَةً لِلْحُكْمِ، أَوْ رَافِعَةً، أَوْ فَاعِلَةً لَهُمَا، وَصْفًا حَقِيقِيًّا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا، أَوْ عُرْفِيًّا مُطَّرِدًا، وَكَذَا فِي الْأَصَحِّ لُغَوِيًّا،.....

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول كالمنط

العِلَّةُ؛ لأنَّهَا مَنْشَأُ التَّعْدِيَةِ المُحَقِّقةِ لِلقياسِ، فالمُرادُ بثُبُوتِ الحكمِ بها مَعْرِفتُه؛ لأنّها مُعرِّفةٌ له.

BY

(وَقَدْ تَكُونُ) العِلَّةُ (١ _ دَافِعَةً لِلْحُكْمِ) أَيْ : لِتَعَلَّقِه : كالعِدّةِ؛ فإِنَّها تَدْفَعُ حِلَّ النَّكاحِ مِن غيرِ صاحِبِها، ولا تَرْفَعُه : كأن كانَتْ عن شُبْهةٍ.

(٢ _ أَوْ رَافِعَةً) له : كالطّلاقِ ؛ فإنّه يَرْفَعُ حِلَّ التَّمَتُّعِ ، ولا يَدْفَعُه ؛ لِجَوازِ النَّكاح بعدَه .

٣ ـ أَوْ فَاعِلَةً لَهُمَا) أي : الدَّفعِ والرَّفعِ : كالرَّضاعِ ؛ فإنّه يَدْفَعُ حِلَّ النَّكاحِ ،
 ويَرْفَعُه .

SEM.

وتكونُ العِلَّةُ :

١ ــ (وَصْفًا حَقِيقِيًا) وهو : ما يُتَعَقَّلُ في نفسه مِن غيرِ تَوَقَّفٍ على عُرْفٍ أو غيرِه (ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا) لا خَفيًا، أو مُضْطَرِبًا : كالطُّعْم في الرِّبَوِيِّ.

٢ _ (أَوْ) وَصْفًا (عُرْفِيًّا مُطَّرِدًا) أي لا يَخْتلِفُ باخْتلافِ الأوقاتِ : كالشَّرَفِ والخِسّةِ في الكَفاءةِ .

٣ _ (وَكَذَا) تكونُ (فِي الْأَصَحِّ) وصفًا (لُغَوِيًّا) : كتعليلِ حُرْمةِ النَّبيذِ بتسميتِه :
 «خَمْرًا» ؛ بِناءً على ثُبُوتِ اللَّغةِ بالقِياسِ .

وقيلَ : لا يُعَلَّلُ الحكمُ الشّرعيُّ بالأَمْرِ اللُّغَويِّ.

أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، أَوْ مُرَكَّبًا.

٤ ـ (أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًّا) سَواءٌ أكانَ المعلولُ ١ ـ كذلك : كتعليلِ جَواذِ رَهْنِ المُشاعِ بجَواذِ بيعِه ، ٢ ـ أم أمرًا حقيقيًّا : كتعليلِ حياةِ الشَّعَرِ بحُرْمتِه بالطَّلاقِ ، وحِلِّه بالنَّكاح كاليَدِ .

وقيلَ : لا تكونُ حُكْمًا ؛ لأنّ شأنَ الحكم أن يكونَ معلولًا لا عِلَّةً .

ورُدَّ : بأنَّ العِلَّةَ بمعنَى المُعرِّفِ، ولا يَمْتَنعُ أن يُعرِّفَ حكمٌ حكمًا أو غيرَه. وقيلَ : لا تكونُ حكمًا شرعيًّا إِن كانَ المعلولُ أمرًا حقيقيًّا.

٥ ـ (أَوْ) وصفًا (مُركَّبًا) : كتعليلِ وُجُوبِ القَوَدِ بالقتلِ العَمْدِ العُدْوانِ لِمُكافِئِ.

وقيلَ: لا يكونُ عِلَّةً ؛ لأنّ التّعليلَ بالمُرَكَّبِ يُؤَدِّي إلى مُحالٍ ؛ إِذْ بانْتِفاءِ جُزْءِ منتَّفي عِلِّيَّتُه ، فبانْتِفاءِ آخَرَ يَلْزُمُ تحصيلُ الحاصِلِ ؛ لأنّ انْتِفاءَ الجُزْءِ عِلَّةٌ لِعَدَمِ العِلِّيّةِ .

قُلْنا: إنَّما يُؤَدِّي إلى ذلك في العِلَلِ العقليَّةِ، لا المُعرِّفاتِ، وكُلُّ مِن الإِنْتِفاءاتِ هُنا مُعرِّفُ لعدمِ العِلَيَّةِ، ولا اسْتِحالةَ في اجْتِماعِ مُعرِّفاتٍ على شيءٍ واحدٍ.

وقيلَ : يكونُ عِلَّةً ما لم يَزِدْ علىٰ خمسةِ أجزاءٍ.

(وَشُرِطَ لِلْإِلْحَاقِ) بحكمِ الأصلِ (بِهَا) أي بسببِ العِلَّةِ (أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَىٰ

حِكْمَةِ تَبْعَثُ عَلَى الإمْتِثَالِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لِإِنَاطَةِ الحُكْم.

وَمَانِعُهَا : وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا.

حِكْمَةٍ) أيْ : مَصْلَحةٍ مقصودةٍ مِن شرعِ الحكمِ (تَبْعَثُ) أي : تَحْمِلُ المُكلَّفَ حيثُ يَطَّلِعُ عليها (عَلَىٰ الإِمْتِثَالِ، وَتَصْلُحُ شَاهِدًا لِإِنَاطَةِ الحُكْمِ) بالعِلّةِ : كَحِفْظِ النَّفُوسِ؛ فإنّه حكمةُ تَرَتُّبِ وُجُوبِ القَوْدِ على عِلّتِه السّابِقةِ؛ فإنّ مَن عَلِمَ أنّ مَن النَّفُوسِ؛ فإنّه حكمةُ تَرَتُّبِ وُجُوبِ القَوْدِ على عِلّتِه السّابِقةِ؛ فإنّ مَن عَلِمَ أنّ مَن قَتَلَ اقْتُصَ منه انْكَفَّ عنِ القتلِ، وقد لا يَنْكَفُ عنه توطينًا لنفسِه على تَلَفِها، وهذه الحكمةُ تَبْعَثُ المُكلَّفَ _ مِن القاتِلِ ووَلِيِّ الأمرِ _ على امْتِثالِ الأمْرِ الذي هو إيجابُ القوَدِ ؛ بأن يُمَكِّنَ كُلُّ منهما وارِثَ القتيلِ مِن القَوْدِ، وتَصْلُحُ شاهِدًا لإِناطةِ وُجُوبِ القَوْدِ؛ وقَصْلُحُ شاهِدًا لإِناطةِ وُجُوبِ القَوْدِ؛ للسِّمَ وَيُحْوبِ القَوْدِ؛ وتَصْلُحُ شاهِدًا عليها : وَبُهُ المُشْتَمِلَةِ على الحكمةِ المُذكورةِ، فمعنَى اشْتِمالِها عليها : كالسَّفَرِ في حِلِّ القصرِ مَثَلًا.

() () () () () () () ()

(وَمَانِعُهَا) أي العِلّةِ: (وَصْفٌ وُجُودِيٌّ يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا): كالدَّيْنِ على القولِ: بأنه مانعٌ مِن وُجُوبِ الزَّكاةِ على المَدينِ؛ فإنّه وصفٌ وُجُودِيٌّ يُخِلُّ بحكمةِ العِلّةِ لِوُجُوبِ الزّكاةِ المُعلَّلِ بمِلْكِ النِّصابِ، وهي الاِسْتِغْناءُ بملكِه؛ إِذِ المدينُ لا يَسْتَغْنِي بمِلْكِه؛ لاِحْتِياجِه إلى وَفاءِ دَيْنِه به، ولا يَضُرُّ خُلُوُ المِثالِ عنِ الإِلحاقِ الذي الكلامُ فيه.

ه تعليقات على غاية الوصول هـ هو تعليقات على غاية الوصول هـ قوله : (وتَصْلُحُ) بالياءِ، والمُثْبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٤ (ق ٩٨ ب) : وَتَسْلِمُنَاهِمًا.

قوله : (ومانِعُها) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٧ أ) : «فمانِعُها» بالفاءِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ كَوْنُهَا الحِكْمَةَ إِنْ لَمْ تَنْضَبِطْ،

♦ غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وتعبيري بما ذُكِرَ أولئ ممّا عَبَّرَ به ؛ لِما بَيَّنتُه في «الحاشِيةِ».

(وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَصَحِّ كَوْنُهَا الحِكْمَةَ إِنْ لَمْ تَنْضَبِطْ) : كالمَشَقَّةِ في السَّفَرِ ؛ لعدم انْضِباطِها، فإِنِ انْضَبَطَتْ جازَ _ كما رَجَّحَه الآمِدِيُّ وابْنُ الحاجِبِ وغيرُهما _ ؟ لإنْتِفاءِ المحذور.

وقيلَ : يجوزُ مُطْلَقًا ؛ لأنَّها المشروعُ لها الحكمُ.

وقيلَ : لا يجوزُ مُطلَقًا ، وقضيّةُ كلامِ «الأصلِ» ترجيحُه .

ومَحلُّ الخِلافِ : إذا لم تَحْصُل الحكمةُ مِن ترتيبِ الحكم على الوصفِ يقينًا أو ظَنَّا كما سيَأتي إِيضاحُه في «مَبْحَثِ المُناسَبةِ».

الظَّاهِريَّةِ.

قوله أيضًا : (وتعبيرِي بما ذُكِرَ) أي بقولِه : «ومانِعُها : وَصْفٌ وُجُوديٌّ يُخِلُّ بحِكْمَتِها» (أَوْلَىٰ ممّا عَبَرَّ) أي «الأصلُ» (به) مِن قولِه : «ومِن ثَمَّ كانَ مانِعُها وَصْفًا وُجُوديًّا يُخِلُّ بحِكْمَتِها» ، فحَذَفَ الشّيخُ قولَ «الأصل» : «ومِن ثَمَّ».

قوله : (لِما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٨٧/٣) : «قُولُه : (ومِن ثَمَّ إلخ) لا يَخْفَىٰ أَنَّ المُتَرَتِّبَ على اشْتِراطِ ما ذُكِرَ إنَّما هو كونُ مانِع العِلَّةِ ما يُخِلُّ بحكمتِها ، لا كونُه وصفًا وُجُوديًّا أيضًا ، وكأنه ضَمَّه إليه لِيُفِيدَ تعريفَ «َمانِع العِلَّة» باخْتِصارٍ ، على أنَّ المُتَرَتِّبَ على ذلك حقيقةً إنَّما هو مانِعُ الإِلْحاق بها ، لا مانِعُها» . اهـ

قوله : (وابْنُ الحاجِبِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٥٧ أ) ، وفيها بَدَلَ «وغيرُهما»: «وغيرُه».

قوله : (ومَحلُّ الخِلافِ إذا لم تَحْصُلِ إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ .

وَكُوْنُهَا عَدَمِيَّةً فِي النُّبُوتِيِّ.

(وَ) لا يجوزُ في الأصحِّ _ وِفاقًا لا بْنِ الحاجِبِ وغيرِه _ (كَوْنُهَا عَدَمِيَّةً) ولو المعدَّميّة جُزْئِها ٢ _ أو بإضافِيّتها : بأن يَتوَقَّفَ تَعَقُّلُها على تَعَقُّل غيرِها : كالأُبُوّة (في) الحكم (الثُّبُوتِيِّ)، فلا يجوزُ : ١ _ «حَكَمْتُ بكذا؛ لعدم كذا» ٢ _ أو «لِلأُبُوّة»؛ بِناءً على أنّ «الإضافيَّ» عَدَميٌّ _ كما سيأتي تصحيحُه أواخِرَ الكتابِ _، وذلك لأنّ العِلّة _ بمعنى العَلامة _ يجبُ أن تكونَ أَجْلَى مِن المُعلَّل ، والعَدَمِيُّ أَخْفَى مِن المُعلَّل ، والعَدَمِيُّ أَخْفَى مِن المُعلَّل ، والعَدَمِيُّ .

وقيلَ : يجوزُ ؛ لِصحّةِ أن يُقالَ : «ضَرَبَ فُلانٌ عبدَه؛ لِعدم امْتِثالِه أمرَه».

وأُجيبَ : بمنعِ صِحّةِ التّعليلِ بذلك، وإنّما يَصِحُّ بالكَفِّ عنِ امْتِثالِه، وهو أُمرٌ ثُبوتيُّ.

والخِلافُ في العدمِ المُضافِ، بخِلافِ العدمِ المُطْلَقِ، لا يجوزُ التّعليلُ به

قوله: (بإضافِيّتِها) بياءِ النِّسْبةِ كما في النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ منها رقم ٤٩٢٦ (ق ١٣٢ ب): العِلْمَافِيْها) ، العِلْمَافِيْها ، وعليه طبعةُ دارِ الضِّياءِ (ص٣٣٦) ، وفي بقيّةِ الطَّبَعاتِ : «بإضافَتِها» .

قوله: (أو بإضافيّتِها بأن يَتَوَقَّفَ تَعَقَّلُها علىٰ تَعَقُّلِ غيرِها كالأُبُّوَّةِ) غيرُ موجودٍ هُنا في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٧ أ)، لكنّه موجودٌ معَ الاِخْتِلافِ بعدَ قولِه: «كتعليلِ ذلك بالإسرافِ».

قوله : (أو لِلأُبُوَّةِ بِناءً علىٰ أنَّ الإِضافيَّ عَدَميٌّ) إلىٰ قولِه : (وذلك) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٧ أ)٠

قوله : (بِخِلافِ العدمِ المُطْلَقِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٧ أ) : «بخِلافِ

وَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِمَا لَا يُطَّلَعُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ، وَيَثْبُتُ الحُكْمُ فِيمَا يُقْطَعُ بِانْتِفَاثِهَا فِيهِ لِلْمَظِنَّةِ فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

قطعًا؛ لأنَّ نسبتَه إلى جميع المَحالِّ على السَّواءِ، فلا يُعْقَلُ كونُه عِلَّةً.

ويجوزُ وِفاقًا ١ ـ تعليلُ النُّبُوتيِّ بمثلِه : كتعليلِ حُرْمةِ الخمرِ بالإِسْكارِ ، ٢ ـ والعَدَميِّ بمثله: كتعليلِ عدمِ صِحّةِ التَّصرُّفِ بعدمِ العقلِ، ٣ ـ والعَدَميِّ بالتُّبوتيِّ : كتعليلِ ذلك بالإسرافِ.

(وَيَجُوزُ التَّعْلِيلُ بِمَا لَا يُطَّلَعُ عَلَىٰ حِكْمَتِهِ) : كتعليلِ الرِّبَويِّ بالطُّعْم أوغيرِه. (وَيَثْبُتُ الحُكْمُ فِيمَا يُقْطَعُ بِانْتِفَائِهَا فِيهِ لِلْمَظِنَّةِ فِي الْأَصَحِّ) : كجوازِ القَصْرِ

بالسَّفرِ لِمن رَكِبَ سفينةً قَطَعَتْ به مَسافةَ القَصْرِ في لحظةٍ بلا مَشَقّةٍ .

وقيلَ : لا يَثْبُتُ ، وعليه الجَدَلِيُّون ؛ إِذْ لا عِبْرَةَ بالمَطْنَّةِ عندَ تَحقُّقِ انْتِفاءِ المَئِنَّةِ .

العَدَم المَحْضِ أي المُطْلَقِ».

قوله : (َالمَحالِّ) مَضبوطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٩٣٧٠٦ (ق ١٢٩ ب) بتشديدِ اللّام : الْعَالِيُّ اللَّامِ.

🤏 تعليقات على غاية الوصول 😵

قوله : (كتعليل ذلك بالإسرافِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٧ ب) بعدَه : «(و) الوصفُ (الإِضافيُّ) وَهُو : مَا يَتَوَقَّفُ تَعَقَّلُهُ عَلَىٰ تَعَقَّلِ غيرِه : كَالأُبُوَّةِ (عَدَميُّ) عندَ المُتَكَلِّمِين دُونَ النُّفَهاءِ ، ففي جَوازِ التّعليلِ به الخِلافُ السّابِقُ».

قوله : (ويَثْبُتُ الحُكْمُ فِيمَا يُقْطَعُ بِانْتِفَائِهَا فِيهِ لِلْمَظِنَّةِ فِي الْأَصَحِّ كَجَوازِ القَصْرِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٥٧ ب) : ((بل و) يجوزُ (بما يُقْطَعُ بانْتِفائِها فيه في الأَصَحِّ) : كتعليلِ جَوازِ القَصْرِ · · » إلخ ·

قُوله : (لا يَثْبُتُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٧ ب) : «لا يجوزُ».

قوله : (المَئِنّةِ) كُتِبَ هكذا في بعضِ النُّسَخِ ، وفي بعضِها : «المإنّة» ، «الماءنّة» .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وعلى الأوّلِ يجوزُ الإِلحاقُ لِلمَظِنّةِ : كَإِلحاقِ الفِطْرِ بالقصرِ فيما ذُكِرَ.

فما مَرَّ _ : مِن أنه يُشْتَرَطُ في الإِلْحاقِ بالعِلّةِ اشْتِمالُها على حكمةٍ _ ١ _ شَرْطٌ في الجملةِ ٢ _ أو لِلقطع بجَوازِ الإِلحاقِ.

ثُمّ ثُبُوتُ الحكمِ فيما ذُكِرَ غيرُ مُطَّرِدٍ ، بل قد يَنْتَفِي : كَمَن قَامَ مِن النّومِ مُتَيَقِّنًا طَهَارةَ يَدِه ، فلا تَثْبُتُ كَراهةُ غَمْسِها في ماءٍ قليلٍ قبلَ غسلِها ثلاثًا ، بل تَنْتَفِي ، خِلاقًا لإِمام الحرَمَيْنِ ، والتّرجيحُ مِن زِيادتي .

W

(وَالْأَصَحُّ : جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِـ)العِلَّةِ (الْقَاصِرَةِ) وهي : الَّتي لا تَتعَدَّىٰ محلَّ النَّصِّ (لِكَوْنِهَا ١ ــ مَحَلَّ الحُكْمِ ٢ ــ أَوْ جُزْأَهُ) الخاصَّ : بأن لا يُوجَدَ في غيرِه (٣ ــ أَوْ وَصْفَهُ الخَاصَّ) : بأن لا يَتَّصِفَ به غيرُه.

١ _ فالأوَّلُ : كتعليلِ حُرْمةِ الرِّبا في الذَّهَبِ بكونِه ذَهَبًا ، وفي الفِضّةِ كذلك.

٢ ـ والثّاني : كتعليلِ نقضِ الوُضُوءِ في الخارجِ مِن السّبيلَيْنِ بالخُرُوجِ منهما .

قوله: (شَرْطٌ في الجملةِ أو لِلقطعِ بجَوازِ الإِلحاقِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٨ أ): «شرطٌ لِلقَطْع بجَوازِ التّعليلِ بها».

قوله : (ثُمَّ ثُبُوتُ الحَكمِ فيما ذُكِرَ غَيرُ مُطَّرِدٍ) إلىٰ قولِه : (خِلافًا لإِمامِ الحرَمَيْنِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٨ أً).

وَمِنْ فَوَائِدِهَا : مَعْرِفَةُ المُنَاسَبَةِ، وَتَقْوِيَةُ النَّصِّ، وَبِاسْمِ لَقَبٍ، وَبِالمُشْتَقِّ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول چې

٣ ـ والثّالثُ : كتعليل حُرْمةِ الرِّبا في النَّقْدَيْنِ بكونِهما قِيمَ الأشياءِ.

وخَرَجَ بـ «الخاصِّ» في الصَّورتَيْنِ: غيرُه، فلا قُصُّورَ فيه: ١ ــ كتعليلِ الحَنَفيّةِ النَّقْضَ فيما ذُكِرَ بخُرُوجِ النَّجِسِ مِن البَدَنِ الشَّامِلِ لِما يَنْقُضُ عندَهم مِن الفَصْدِ ونحوِه، ٢ ــ وكتعليلِ رِبويّةِ البُرِّ بالطُّعْم.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ التّعليلُ بالقاصِرةِ مُطْلَقًا ؛ لِعَدَم فائِدتِها.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ إِن لَم تَكُن ثَابِتَةً بِنَصِّ أَو إجماعٍ ؛ لذلك.

(وَ) نحنُ لا نُسلِّمُ ذلك ، بل (مِنْ فَوَائِدِهَا : ١ ـ مَعْرِفَةُ المُنَاسَبَةِ) بينَ الحكمِ ومَحلِّه ، فيكونُ أَدْعَىٰ لِلقبولِ (٢ ـ وَتَقْوِيَةُ النَّصِّ) الدّالِّ على معلولِها : بأن يكونَ ظاهِرًا ، لا قَطْعيًّا .

(وَ) الأصحُّ : جَوازُ التَّعليلِ (بِاسْمِ لَقَبِ) : كَتَعليلِ الشَّافِعيِّ نَجاسةَ بولِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُه بأنه بولٌ كبولِ الآدَميِّ.

وقيلَ: لا يجوزُ؛ لأنا نَعْلَمُ بالضّرورةِ أنه لا أَثَرَ في حُرْمةِ الخمرِ لِتسميتِه: «خَمْرًا»، بخِلافِ مُسمّاهُ مِن كونِه مُخامِرًا لِلعقلِ؛ فإنّه تعليلٌ بالوصف.

(وَ) الأصحُّ : جَوازُ التّعليلِ (بِالمُشْتَقِّ) المأخوذِ ١ ـ مِن فِعْلِ : كـ «السّارِقِ» في قولِه تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقَ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ الآيةَ ، ٢ ـ أو مِن صِفةٍ : كـ «أَبْيَضَ» ؛

[﴿] عِلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْنِ . قوله : (بِاسْمِ لَقَبٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٥٨ أ) بتنوينِ اللَّهُ ظَيْنِ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

فإنّه مأخوذٌ مِن «البَياضِ».

وقيلَ : يَمْتَنِعُ فيهما.

وزَعَمَ «الأصلُ» ١ _ الاِتِّفَاقَ على الجَوازِ في الأوَّلِ ٢ _ والتَّعليلَ بالثَّاني مِن بابِ الشَّبَهِ الصُّورِيِّ : كقِياسِ الخَيْلِ على البِغالِ في عدمِ وُجُوبِ الزَّكاةِ ، وسيَأْتِي الخِلافُ فيه .

(وَ) الأصحُّ: جوازُ التّعليلِ شرعًا وعقلًا لِلحُكْمِ الواحِدِ الشّخصيِّ (بِعِلَلٍ شَرْعِيَّةٍ): ثِنْتَيْنِ فأكثرَ مُطْلَقًا؛ لأنّها عَلاماتٌ، ولا مانِعَ مِنِ اجْتِماعِ عَلاماتٍ على شيءِ واحدٍ (وَهُوَ وَاقِعٌ) كما في ١ ـ اللَّمْسِ ٢ ـ والمَسِّ ٣ ـ والبولِ المُوجِبِ كُلُّ منها لِلحَدَثِ.

وقيلَ : يجوزُ ذلك في العِلَلِ المنصوصةِ دُونَ المُسْتَنْبَطةِ ؛ لأنّ الأوصافَ المُستنبَطة الصّالحَ كُلُّ منها لِلعِلِّيةِ يجوزُ أن يكونُ مجموعُها العِلَّةَ عندَ الشّارعِ ، فلا يَتَعَيَّنُ اسْتِقلالُ كُلِّ منها بِالعِلِيَّةِ ، بخِلافِ ما نُصَّ على اسْتِقْلالِه بها .

قوله: (ثِنْتَيْنِ) بحذفِ أَلْفِ الوَصْلِ فَي جَميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، قالَ شارِحُ «القَامُوسِ»: «والمُؤَنَّثُ: «اثْنَتانِ»، وإِن شِئْتَ قُلْتَ: «ثِنْتانِ». وإِن شِئْتَ قُلْتَ: «ثِنْتانِ». وإِن شِئْتَ قُلْتَ

قوله : (لِلعِلِّيَةِ) مِن قولِه : «الصَّالِحَ كُلُّ منها لِلعِلِّيَةِ» في مُعْظَمِ النَّسَخِ الخَطِّيَّة : «بالعِلِّيَةِ» وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٩٥٥)، والمُثْبَتُ من النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ٩٩ ب) : كلمِنهِاللعِليَّم، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٢٢)،.

قوله : (بِالعِلِّيَّةِ) مِن قولِه : «اسْتِقْلالُ كُلِّ منها بالعِلِّيَّةِ» في جميعِ النُّسَخِ الخَطَّيَّةِ : «لِلعِلِّيَّةِ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٩٥٥)، والمثبت من طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٢).

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

وأُجيبَ : بأنه يَتَعَيَّنُ الإِسْتِقْلالُ بالإِسْتِنْباطِ أيضًا.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ شرعًا مُطْلَقًا ؛ إِذْ لو جازَ شرعًا لَوَقَعَ لكنَّه لم يَقَعْ.

قُلْنا: بتقديرِ تسليمِ اللُّزُومِ لا نُسَلِّمُ عدمَ وُقُوعِه؛ لِما مَرَّ مِن عِللِ الحَدَثِ.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ عقلًا ، وهو الَّذي صَحَّحَه «الأصلُ».

وقيلَ : يجوزُ في التَّعاقُبِ دُونَ المَعِيّةِ ؛ لِلْزُومِ المُحالِ الآتي لها ، بخِلافِ التَّعاقُبِ ؛ لأنّ الّذي يُوجَدُ فيه بالثّانيةِ _ مَثَلًا _ مِثْلُ الأوّلِ ، لا عينُه .

وعلى مَنْعِ التَّعَدُّدِ فما يَذْكُرُه المُجيزُ : مِن التَّعَدُّدِ : ١ ـ إِمّا أَن يُقالَ فيه : «العِلَّةُ مجموعُ الأُمورِ أو أحدُها لا بعينِه» ، ٢ ـ أو يُقالَ فيه : «الحكمُ مُتَعَدِّدٌ» بمعنى : أنّ الحكمَ المُسْتَنِدَ إلىٰ آخَرَ وإنِ اتَّفَقا نوعًا كما قيلَ بكُلِّ مِن ذلك .

أمّا العِلَلُ العقليّةُ فَيَمْتَنِعُ تَعدُّدُها مُطْلَقًا؛ لِلْزُومِ المُحالِ منه: كالجمعِ بينَ النّقيضَيْنِ؛ فإنّ الشّيءَ باسْتِنادِه إلى كلِّ منها يَسْتَغْنِي عنِ الباقي، فيَلْزُمُ أن يكونَ ١ _ مُستغْنِيًا عن كُلِّ منها ٢ _ وغيرَ مُستَغْنِ عنه، وذلك جَمْعٌ بين النّقيضَيْنِ، ويَلْزَمُ في التّعاقُبِ مُحالٌ آخَرُ، وهو: تحصيلُ الحاصِلِ حيثُ يُوجَدُ بما عدا الأُولى عينُ ما وُجِدَ بها.

وفارَقَتِ العِلَلُ العَقْليّةُ الشّرعيّةَ على الأصحِّ: بأنّ المُحالَ المذكورَ إنّما يَلْزَمُ فيها لإفادتِها وُجُودَ المعلولِ، بخِلافِ الشّرعيّةِ الّتي هي مُعرِّفاتٌ؛ فإنّها إنّما تُفيدُ

^{---- 🗞} تعليقات على غاية الوصول 🗞-----

قوله : (يَمْتَنِعُ عقلًا) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٥٨ ب) بعدَه : «لا شرعًا».

وَعَكْسُهُ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ إِثْبَاتًا : كَالسَّرِقَةِ، وَنَفْيًا : كَالحَيْض.

وَلِلْإِلْحَاقِ : أَنْ لَا يَكُونَ ثُبُوتُهَا مُتَأَخِّرًا عَنْ ثُبُوتِ حُكْم الْأَصْلِ فِي الْأَصَحِّ،

العلم به سَواءٌ أفُسِّرَ «المُعرِّفُ» ١ _ بما يَحْصُلُ به التّعريفُ ٢ _ أمْ بما مِن شأنِه التّعريفُ.

(وَعَكْسُهُ) وهو تعليلُ أحكام بعِلَّةٍ (جَائِزٌ وَوَاقِعٌ) جَزْمًا؛ بناءً على الأصحِّ مِن تفسيرِ «العِلَّةِ» بالمُعرِّفِ (١ _ إِثْبَاتًا: كَالسَّرِقَةِ)؛ فإنَّها عِلَّةٌ ١ _ لوُجُوبِ القطع ٢ ـ ولوُجُوبِ الغُرْم إن تَلِفَ المسروقُ (٢ ـ وَنَفْيًا : كَالحَيْضِ)؛ فإنَّه عِلَّةٌ لِعَدَمِ جَوازِ ١ ـ الصّومِ ٢ ـ والصّلاةِ وغيرِهما.

أمّا على تفسير «العِلّةِ» بـ «الباعِثِ» فكذلك على الأصحّ.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ تعليلُها بعِلَّةٍ ؛ بِناءً على اشْتِراطِ المُناسَبةِ فيها ؛ لأنَّ مُناسَبَتَها لحكمٍ تُحَصِّلُ المقصودَ منها : بترتيبِ الحكمِ عليها ، فلو ناسَبَتْ آخَرَ لَزِمَ تحصيلُ

قُلنا : لا نُسلِّمُ ذلك؛ لِجوازِ تَعَدُّدِ المقصودِ كما في السّرقةِ المُرَتَّبِ عليها ١ _ القطعُ ؛ زَجْرًا عنها ، ٢ _ والغُرْمُ ؛ جَبْرًا لِما تَلِفَ مِن المالِ .

وقيلَ : يَمْتَنِعُ ذلك إِن تَضادَّتِ الأحكامُ : كالتّأبيدِ ١ _ لِصحّةِ البيع ٢ _ وبُطْلانِ الإِجارةِ؛ لأنَّ الشِّيءَ الواحدَ لا يُناسِبُ المُتَضادَّاتِ.

(وَ) شُرِطَ (لِلْإِلْحَاقِ) بالعِلَّةِ:

١ _ (أَنْ لَا يَكُونَ ثُنُوتُهَا مُتَأَخِّرًا عَنْ ثُنُوتِ حُكْم الْأَصْلِ فِي الْأَصَحِّ) سَواءٌ

أَفُسِّرَتْ بـ «الباعِثِ» أمْ بـ «المُعرِّفِ» ؛ لأنّ الباعِثَ على الشّيءِ أو المُعرِّفَ له لا يَتأَخَّرُ عنه .

وقيلَ: يجوزُ تأخُّرُ ثُبُوتِها ؛ بِناءً على تفسيرِها بـ «المُعرِّفِ» كما يُقالُ: «عَرَقُ الكلبِ نَجِسٌ كلُعابِه ؛ لأنه مُستَقْذَرٌ» ؛ لأنّ اسْتِقْذَارَه إنّما يَثْبُتُ بعدَ ثُبُوتِ نَجاسَتِه .

قُلْنا: قولُه: «بِناءً على تفسيرِها بالمُعرِّفِ» إنّما يَتِمُّ بتفسيرِ «المُعرِّفِ» اللهُعرِّفِ، المُعرِّفِ، ٢ ـ لا بتفسيرِه بما يَحْصُلُ به التّعريفُ الّذي هو المُرادُ؛ لِلمُتَقَدِّمِ لِئلًا يَلْزَمَ عليه تعريفُ المُعرِّفِ، وعلى تفسيرِه بالأوّلِ فتعريفُ المُتأخِّرِ لِلمُتَقَدِّمِ جائزٌ وواقِعٌ؛ إِذِ الحادِثُ يُعرِّفُ القديمَ كالعالَمِ لِوُجُودِ الصّانِعِ تعالى.

٢ ـ (وَ) شُرِطَ للإلحاقِ بالعِلّةِ : (أَنْ لا تَعُودَ عَلَىٰ الْأَصْلِ) الّذي اسْتُنْبِطَتْ منه (بِالْإِبْطَالِ) لِحُكْمِه؛ لأنه مَنْشؤُها، فإبْطالُها له إِبْطالٌ لها : كتعليلِ الحَنفيّة وُجُوبَ الشّاةِ في الزّكاةِ بدَفْعِ حاجةِ الفقيرِ؛ فإنّه مُجوِّزٌ لإِخْراجِ قيمةِ الشّاةِ مُفْضٍ إلىٰ عدمٍ وُجُوبِها عَيْنًا بالتّخييرِ بينَها وبين قيمتِها.

(M)

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك ، فيُشْتَرَطُ عدمُ التّخصيصِ ، فيَنْقُضُ لمسُ المَحارِمِ الوُضُوءَ ؛ عَمَلًا بالعُمُوم .

وَأَنْ لَا تَكُونَ المُسْتَنْبَطَةُ مُعَارَضَةً بِمُنَافٍ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

والتصحيحُ مِن زِيادتي.

وخَرَجَ ١ ـ بـ «التّخصيصِ» : التّعميمُ ، فيَجُوزُ العَوْدُ به قَطْعًا : كتعليلِ الحكمِ في خبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «لا يَحْكُمُ أحدٌ بينَ اثْنَيْنِ وهو غَضْبانُ» بتشويشِ الفكرِ ؟ فإنّه يَشْمَلُ غيرَ الغَضَبِ أيضًا .

٢ ـ وبزيادتي «غالبًا» : تعليلُ نحوِ الحكمِ في خبرِ : «النّهيِ عن بَيْعِ اللَّحْمِ
 بالحَيَوانِ» بأنه بَيْعُ رِبَويٌّ بأصلِه ؛ فإنّه يَقْتَضِي جَوازَ البيعِ بغيرِ الجنسِ : مِن مأكولٍ وغيرِه كما هو أحدُ قَوْلَي الشّافعيِّ ، لكنْ أظهرُهما المنعُ ؛ نَظَرًا لِلعُمُومِ .

٣ ـ (وَ) شُرِطَ لِلإِلْحاقِ بالعِلّةِ : (أَنْ لَا تَكُونَ) العِلّةُ (المُسْتَنْبَطَةُ مُعَارَضَةً بِمُنَافٍ) لِمُقْتَضاها (مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ) ؛ إِذْ لا عَمَلَ لها معَ وُجُودِه إلّا بمُرَجِّحٍ .

ومُثِّلَ له بقولِ الحَنَفيِّ في نَفْي وُجُوبِ التَّبيِيتِ في صومِ رَمَضانَ : «صومُ عَيْنِ ، فَيَتَأَدَّى بالنَّيَّةِ قبلَ الزَّوالِ كالنَّفْلِ» ، فيُعارِضُه الشَّافِعيُّ بأنه : «صومُ فَرْضٍ ، فيُحْتاطُ فيه ، بخِلافِ النَّفْلِ» ، وهو مِثالٌ لِلمُعارِضِ في الجُمْلةِ ، وليسَ مُنافِيًا ، ولا موجودًا في الأصل .

وخَرَجَ بـ « الْأَصْلِ » : الفرعُ ، فلا يُشْتَرَطُ انْتِفاءُ وُجُودِ ذلك فيه لِصحّةِ العِلّةِ ، وقيلَ : يُشْتَرَطُ أيضًا .

ومُثِّلَ له بقولِنا في مسحِ الرَّأْسِ: «رُكْنٌ في الوُضُوءِ، فيُسَنُّ تثليثُه كغَسْلِ الوَجهِ»، فيُعارِضُه الخَصْمُ بقولِه: «مَسْحٌ، فلا يُسَنُّ تثليثُه كالمسحِ على الخُفَّيْنِ»، وهو مثالٌ لِلمُعارِضِ في الجُمْلةِ، وليسَ مُنافِيًا.

وَأَنْ لَا تُخَالِفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا، وَلَا تَتَضَمَّنَ المُسْتَنْبَطَةُ زِيَادَةً عَلَيْهِ مُنَافِيَةً مُفْتَضَاهُ،

🌉 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

وإنّما ضُعِفَ هذا الشّرطُ وإِن لم يَثْبُتِ الحكمُ في الفرعِ عندَ انْتِفائِه لأنّ الكلامَ في شروطِ العلّةِ ، وهذا شرطٌ لثبوتِ الحكمِ في الفرعِ ، لا لِلعلّةِ الّتي الكلامُ فيها.

وإنّما قُيِّدَ المُعارِضُ بـ «المُنافِي» لأنه قد لا يُنافِي كما سيأتي ، فلا يُشْتَرَطُ انْتِفاؤُه ، ويجوزُ أن يكونَ هو عِلَّةً أيضًا ؛ بِناءً على جَوازِ التّعليلِ بعِلَلٍ .

٤ ـ (وَ) شُرِطَ لِلإلحاقِ بالعِلّةِ : (أَنْ لَا تُخَالِفَ ١ ـ نَصًّا ٢ ـ أَوْ إِجْمَاعًا)؛
 لِتَقَدُّمِهما على القياسِ، ١ ـ فمُخالَفةُ النَّصِّ : كقولِ الحَنَفيِّ : «المَرْأَةُ مالِكةٌ للبُضْعِها، فيَصِحُّ نِكاحُها بغيرِ إِذْنِ وَلِيِّها؛ قِياسًا على بيع سِلْعَتِها»، فإنّه مُخالِفُ للبُضْعِها، فيَصِحُّ نِكاحُها باطِلٌ»، لِخبرِ أبي داوُدَ وغيرِه : «أَيُّما امْرأةٍ نَكَحَتْ نفسَها بغيرِ إِذْنِ وَلِيِّها فنِكاحُها باطِلٌ»،
 ٢ ـ ومُخالَفةُ الإِجماعِ : كقياسِ صَلاةِ المُسافِرِ على صومِه في عدمِ الوُجُوبِ بجامِعِ السَّفَرِ الشَّاقِ ؛ فإنّه مُخالِفٌ لِلإجماعِ على وُجُوبِ أدائِها عليه.

٥ _ (وَ) أَن (لَا تَتَضَمَّنَ) العلَّهُ (المُسْتَنْبَطَةُ زِيَادَةً عَلَيْهِ) أَي على النَّصِّ أَوِ الإِجماعِ (مُنَافِيَةً مُقْتَضَاهُ): بأن يَدُلَّ النَّصُّ _ مَثَلًا _ على عليِّة وصف، ويَزيدَ الإِسْتِنْباطُ قَيْدًا فيه مُنافِيًا لِلنَّصِّ، فلا يُعْمَلُ بالإِسْتِنْباطِ؛ لِتَقدُّمِ النَّصِّ عليه.

والتّقييدُ بـ (المُسْتَنْبَطةِ) مِن زِيادتي.

M.

______________ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ________ قوله : (أو الإجماع) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦١ أ).

قوله : (مثلًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦١ أ).

وَأَنْ تَتَعَيَّنَ.

لَا أَنْ لَا تَكُونَ وَصْفًا مُقَدَّرًا، وَلَا أَنْ لَا يَشْمَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الْفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ،خُصُوصِهِ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

٦ ـ (وَ) شُرِطَ لِلإِلْحاقِ بالعِلّةِ : (أَنْ تَتَعَيَّنَ) في الأصحِّ ، فلا تَكْفِي المُبْهَمةُ ؛
 لأنّ العِلّةَ مَنْشَأُ التَّعْدِيَةِ المُحَقِّقةِ لِلقياسِ الَّذي هو الدَّليلُ ، ومِن شأنِ الدَّليلِ أن يكونَ مُعَيَّنًا ، فكذا مَنْشَأُ المُحَقِّق له .

وقيلَ : تَكْفِي المُبْهَمةُ _ مِن أَمْرَيْنِ فأكثرَ _ المُشْتَرَكةُ بينَ المَقيسِ والمَقيسِ عليه .

١ _ (لَا أَنْ لَا تَكُونَ) العِلَّةُ (وَصْفًا مُقَدَّرًا) ، فلا يُشْتَرَطُ في الأصحِّ : كتعليلِ جَوازِ التَّصَرُّفِ بالمِلْكِ الّذي هو معنًى مُقَدَّرٌ شرعيٌّ في مَحَلِّ التَّصَرُّفِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ذلك ، ورَجَّحَه «الأصلُ» تَبَعًا للإِمام الرّازِيِّ.

٢ _ (وَلَا أَنْ لَا يَشْمَلَ دَلِيلُهَا حُكْمَ الْفَرْعِ بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ)، فلا يُشْتَرَطُ
 في الأصحِّ ؛ لجوازِ تَعَدُّدِ الأدلّةِ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ذلك ؛ للاِسْتِغْناءِ حِينَئذٍ عنِ القياسِ بذلك الدَّليلِ ، ورَجَّحَه «الأصلُ».

مِثالُ الدّليلِ في العُمُومِ : خبرُ مُسْلِمٍ : «الطَّعامُ بالطَّعامِ مِثْلًا بمِثْلٍ» ؛ فإنّه دالُّ

﴿ تُعلَيْقَاتُ فَا عَلَمُونَ ﴾ في نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (قَ ١٦١ أَ) : ﴿ لأَنْ لاَ تَكُونَ ﴾ ، وكذا في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (قَ ١٦١ أَ) : ﴿ لأَنْ لاَ تَكُونَ ﴾ ، وكذا في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيَّةِ مِن متنِ ﴿ اللَّبِّ ﴾ ، وفي النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٠٥٤ (ق المَنْ اللَّبُعاتُ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧩 ------

علىٰ عِلِّيَةِ الطُّعْمِ، فلا حاجةَ _ علىٰ هذا القولِ _ في إِثْباتِ رِبَويّةِ التُّفّاحِ _ مَثَلًا _ إلىٰ قِياسِه علىٰ البُرِّ بجامِع الطُّعْمِ؛ للإِسْتِغْناءِ عنه بعُمُومِ الخبرِ.

٢ ـ ومِثالُه في الخُصُوصِ: خبرُ: «مَن قاءَ أو رَعَفَ فلْيَتَوَضَّأَ»؛ فإنّه دالٌ على عِليّةِ الخارِجِ النّجِسِ في نقضِ الوُضُوءِ، فلا حاجةَ لِلحَنَفِيِّ إلى قِياسِ القَيْءِ أو الرُّعافِ على الخارِجِ مِن السَّبِيلَيْنِ في نقضِ الوُضُوءِ بجامِعِ الخارِجِ النَّجِسِ؛ للإسْتِغْناءِ عنه بخُصُوصِ الخبرِ.

SE MAN

(٣ ـ وَلَا الْقَطْعُ فِي) صُورةِ العِلَّةِ (المُسْتَنْبَطَةِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ): بأن يكونَ دليلُه قَطْعِيًّا: ١ ـ مِن كتابِ ٢ ـ أُوسُنَّةٍ مُتَواتِرةٍ ٣ ـ أو إِجماع قَطْعيٍّ.

(٤، ٥ ـ وَلَا الْقَطْعُ بِوُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ وَلَا انْتِفَاءِ مُخَالَفَتِهَا مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ) فلا يُشْتَرَطُ في الأصحِّ، بل يَكْفِي الظَّنُّ بذَيْنِكَ ؛ ١، ٢ ـ لأنه غايةُ الإَجْتِهادِ فيما يُقصَدُ به العَمَلُ .

وقيلَ : يُشْتَرَطُ القطعُ بهما ؛ لأنّ الظَّنَّ يَضْعُفُ بكثرةِ المُقدِّماتِ ، فرُبّما يَزُولُ . ٣ ـ وأمّا مذهبُ الصَّحابيِّ فليسَ بحُجّةٍ ، فلا يُشْتَرَطُ انْتِفاءُ مُخالَفةِ العِلّةِ له . وقيلَ : يُشْتَرَطُ ؛ لأنّ الظّاهِرَ اسْتِنادُه إلى النَّصِّ الّذي اسْتُنْبِطَتْ منه العِلّةُ .

وَلَا انْتِفَاءُ المُعَارِضِ لَها فِي الْأَصَحِّ.

وَ«المُعَارِضُ» هُنَا: وَصْفٌ صَالِحٌ لِلْعِلِّيَّةِ كَصَلَاحِيَةِ المُعَارَضِ وَمُفْضِ لِلاِخْتِلَافِ فِي الْفَرْعِ: كَالطُّعْمِ مَعَ الْكَيْلِ فِي الْبُرِّ فِي النُّفَّاحِ.

(٦ ــ وَلَا انْتِفَاءُ المُعَارِضِ لَها) في الأصلِ، فلا يُشْتَرَطُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ بِناءً علىٰ جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ كما هو رأيُ الجمهورِ.

وقيلَ : يُشْتَرَطُ ؛ ١ ـ بِناءً على منعِ ذلك ، ٢ ـ ولأنه لا عَمَلَ لِلعِلَّةِ حِينَئذِ إلَّا بِمُرَجِّح .

والتَّقيِيدُ بـ (المُسْتَنْبَطةِ) في الأَرْبَعِ مِن زِيادتي.

(وَ «المُعَارِضُ» هُنَا) بِخِلافِه فيما مَرَّ حيثُ وُصِفَ بـ «المُنافِي» : (وَصْفُ صَالِحُ لِلْعِلِيَّةِ كَصَلَاحِيَةِ المُعَارَضِ) بفتحِ الرَّاءِ لها (وَمُفْضِ لِلإِخْتِلَافِ) بين المُتَناظِرَيْنِ (فِي الْفَرْعِ : ١ - كَالطُّعْمِ ٢ - مَعَ الْكَيْلِ فِي الْبُرِّ)، فكُلُّ منهما ١ - صالحُ للعِليَّةِ فيه ٢ - مُفْض للإِخْتِلافِ بينَ المُتناظِرَيْنِ (في التُّفَّاحِ) مَثَلًا، فعِنْدَنا : رِبَوِيُّ للعِليَّةِ فيه ٢ - مُفْض للإِخْتِلافِ بينَ المُتناظِرَيْنِ (في التُّفَّاحِ) مَثَلًا، فعِنْدَنا : رِبَوِيُّ كَالبُرِّ بعِلّةِ الطُّعْمِ، وعندَ الخَصْمِ - المُعارِضِ بأنّ العِلّةَ الكيلُ - : ليسَ برِبَوِيُّ الإِنْتِفاءِ الكيلِ فيهِ، وكُلُّ منهما يَحْتاجُ إلى ترجيحِ وَصْفِه على وصفِ الآخرِ.

(وَالْأَصَحُّ): أنه (لَا يَلْزَمُ المُعْتَرِضَ نَفْيُ وَصْفِهِ) أَيْ: بَيانُ انْتِفائِه (عَنِ الْفَرْعِ) مُطلَقًا؛ لِحُصُولِ مقصودِه: مِن هَدْمِ ما جَعَلَه المُسْتَدِلُّ العِلَّةَ بمُجَرَّدِ المُعارَضةِ.

وقيلَ : يَلْزَمُه ذلك مُطْلَقًا ؛ لِيُفيدَ انْتِفاءَ الحكمِ عنِ الفَرْعِ الّذي هو المقصودُ.

وَلَا إِبْدَاءُ أَصْل.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪 —

وقيلَ : يَلْزَمُه إِن صَرَّحَ بِالفَرْقِ بِينِ الأصلِ والفرعِ في الحكمِ : فقالَ _ مَثَلًا _ : «لا رِبا في التُّفَّاحِ ، بِخِلافِ البُرِّ » ، وعارَضَ عِلَيَّةَ الطُّعْمِ فيه ؛ لأنه بتصريحِه بالفَرْقِ الْتَزَمَه .

~~~

(وَ) أَنه (لَا) يَلْزَمُه (إِبْدَاءُ أَصْلِ) يَشْهَدُ لِوَصْفِه بِالإعْتِبارِ ؛ لِما مَرَّ.

وقيلَ : يَلْزَمُه ذلك حتى تُقْبَلَ مُعارَضَتُه : كأن يقولَ : «العِللَّهُ في البُرِّ الطُّعْمُ دُونَ القُوتِ ؛ بدليلِ المِلْحِ ، فالتُّفّاحُ _ مَثَلًا _ رِبَوِيُّ » .

(وَلِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ) أي : دَفْعُ المُعارَضةِ بِأَوْجُهِ ثَلاثةٍ وإِن عَدَّها «الأصلُ» أربعةً :

(١ _ بِالمَنْعِ) أي: منعِ وُجُودِ الوَصْفِ المُعارَضِ به في الأصلِ ولو بالقَدْحِ:

أ _ كأن يقولَ في دَفْعِ مُعارَضةِ الطُّعْمِ بالكيلِ في الجَوْزِ _ مَثَلًا _ : «لا نُسَلِّمُ أنه مكيلٌ ؛ لأنّ العِبْرةَ بعادةِ زَمَنِ النّبيِّ ﷺ ، وكانَ إِذْ ذاكَ مَوْزُونًا أو مَعْدُودًا » .

ب ـ وكأن يَقْدَحَ في عِلِّيّةِ الوصفِ ببَيانِ ١ ـ خَفائِه ٢ ـ أو عدمِ انْضِباطِه أو غيرِ ذلك مِن مُفْسِداتِ العِلّةِ .

قوله : (أو غير ذلك مِن مُفْسِداتِ العِلَّةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ.

وَبِبَيَانِ اسْتِقْلَالِ وَصْفِهِ فِي صُورَةٍ وَلَوْ بِظَاهِرٍ عَامٍّ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلتَّعْمِيمِ ، وَبِالمُطَالَبَةِ بِالتَّأْثِيرِ أَوِ الشَّبَهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرًا .

غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(٢ _ وَبِبَيَانِ اسْتِقْلَالِ وَصْفِهِ) أي المُسْتَدِلِّ (فِي صُورَةٍ وَلَوْ) كانَ البيانُ (١ _ بِظَاهِرٍ عَامٍّ) كما يكونُ ٢ _ بالإجماع ٣ _ أو بالنَّصِّ القاطِع ٤ _ أو بالظّاهِرِ الخاصِّ (إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ) أي المُسْتَدِلُّ (لِلتَّعْمِيمِ) : كأن يُبيِّنَ اسْتِقْلالَ الطُّعْمِ الخاصِّ (إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ) أي المُسْتَدِلُّ (لِلتَّعْمِيمِ) : كأن يُبيِّنَ اسْتِقْلالَ الطُّعْمِ الخاصِ (إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ) أي المُسْتَقِلُ (لِلتَّعْمِيمِ) : كأن يُبيِّنَ اسْتِقْلالَ الطُّعْمِ المُسْتَقِلُّ المُسْتَقِلُ المُسْتَقِلُ عَيْرِهِ .

فإِنْ تَعَرَّضَ لِلتَّعميمِ كَقُولِه : «فَتَثْبُتُ رِبَوِيَّةُ كُلِّ مَطْعُومٍ» خَرَجَ عَنْ إثباتِ الحَكمِ بالقياسِ الَّذي هُو بَصَدَدِ الدَّفْعِ عنه إلى إِثْباتِه بالنَّصِّ، وتَبْقَى المُعارَضةُ سالمةً مِن القَدْحِ، فلا يَتِمُّ القياسُ.

(٣ _ وَبِالمُطَالَبَةِ) لِلمُعْتَرِضِ (١ _ بِالتَّأْثِيرِ) لِوَصْفِه إِن كَانَ مُناسِبًا (٢ _ أَوِ الشَّبَهِ) إِنْ كَانَ عَيرَ مُناسِبً، هذا (إِنْ لَمْ يَكُنْ) دليلُ المُسْتَدِلِّ على العِلِيَّةِ (سَبْرًا): الشَّبَهِ) إِنْ كَانَ عَيرَ مُناسِبً، هذا (إِنْ لَمْ يَكُنْ) دليلُ المُسْتَدِلِّ على العِلِيَّةِ (سَبْرًا): بأن كانَ مُناسِبًا أو شَبَهًا؛ لِتَحْصُلَ مُعارَضَتُه بِمِثْلِه، ٢ _ فإن كانَ سَبْرًا فلا مُطالَبة له بذلك؛ إذْ مُجرَّدُ الإحْتِمالِ قادِحٌ فيه.

ه تعليقات على غاية الوصولي المُسْتَدِلُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَصْفِهِ أَي المُسْتَدِلُ عَبَارَةُ نُسْخَةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٢ براء) : «(وببَيانِ اسْتِقْلالِ ما عَداه) أي ما عَدا الوَصْفَ المُعْتَرَضَ به».

قوله : (أُو بِالنَّصِّ القاطِع أو بِالظَّاهِرِ الخاصِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

قوله : (وتَبْقَىٰ المُعارَضةُ سالمة مِن القَدْحِ فلا يَتِمُّ القياسُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٢ ب).

قوله : (مُعارَضَتُه) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٢ ب) : «مُعارَضةُ الشَّيءِ».

وَلَوْ قَالَ : «ثَبَتَ الحُكْمُ مَعَ انْتِفَاءِ وَصْفِكَ» لَمْ يَكْفِ وَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ وَصْفُهُ. وَلَوْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ مَا

- 🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَلَوْ قَالَ) المُسْتَدِلُّ لِلمُعْتَرِضِ : («ثَبَتَ الحُكْمُ) في هذه الصّورةِ (مَعَ انْتِفَاءِ وَصْفِكَ) النّدي عارَضْتَ به وَصْفِي عنها» (لَمْ يَكْفِ) في الدّفع (وَإِنْ وُجِدَ) ولو وَصْفِكَ) اللّذي عارَضْتَ به وَصْفِي عنها» (لَمْ يَكْفِ) في الدّفع (وَإِنْ وُجِدَ) ولو بفَرْضِ المُتَناظِرَيْنِ (مَعَهُ) أي معَ انْتِفاءِ وصفِ المُعْتَرِضِ عنها (وَصْفُهُ) أي وصفُ المُسْتَدِلِّ فيها ؟ ١ ـ لاِسْتِوائِهما في انْتِفاءِ وَصْفَيْهما إِن لَم يُوجَدُ معَ ما ذُكِرَ وصفُ المُسْتَدِلِّ ، ٢ ـ وبِناءً على جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ مُطْلَقًا.

وقيلَ : يَكُفي في الشِّقِّ الثَّاني؛ بِناءً على امْتِناعِ تَعَدُّدِ العِلَلِ، بخلافِه في الأُوّلِ لا يَكْفِي؛ لاِسْتِوائِهِما فيما مَرَّ، وهذا رَجَّحَه «الأصلُ».

ثُمّ ذَكَرَ في انْتِفاءِ وصفِ المُسْتَدِلِّ زِيادةً على عدمِ الاِكْتِفاءِ مَبْنيّةً على ما صَحَّحَه مِنِ امْتِناعِ التَّعليلِ بعِلَّتَيْنِ، وحاصِلُها معَ الإِيضاحِ: أنَّ المُسْتَدِلَّ يَنْقَطِعُ بما قالَه ؛ لاِعْتِرافِه فيه بإلغاءِ وصفِه حيثُ ساوَىٰ وصفَ المُعْتَرِضِ فيما قَدَحَ هو به فيه .

(وَلَوْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ) في الصُّورةِ الَّتِي أَلْغَىٰ وَصْفَه فيها المُسْتَدِلُّ (مَا) أي

قوله : (ولو بفرضِ المُتَناظِرَيْنِ) غيرُ موجُودِ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٦٢ ب). قوله : (مُطْلَقًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٢ ب) بَدَلَه : «إِن وُجِدَ».

قُوله : (ثُمَّ ذَكَرَ فَي انْتِفاء وصف المُسْتَدِلِّ زِيادة على عدم الإِكْتِفاء) إلى قولِه : (فيما قَدَحَ هو به فيه) في نُسْخة الظّاهِريّة (ق ١٦٢ ب) بَدَلَه : «ثُمَّ بَحَثَ زِيادة على عدم الإِكْتِفاء ما ذَكَرْتُه بقولي : (بل يَنْقَطِعُ) المُسْتَدِلُّ بما قالَه (إِن لم يُوجَدْ مَعَه) أي مع ما ذُكِرَ (وَصْفُه) أي وصفُ المُسْتَدِلِّ ؛ لإغْتِرافِه فيه بإِلْغاء وَصْفِه حيثُ ساوَىٰ وَصْفَ المُعْتَرِض فيما قَدَحَ هو به فيه» .

يَخْلُفُ المُلْغَىٰ سُمِّيَ: «تَعَدُّدَ الْوَضْعِ»، وَزَالَتْ فَائِدَةُ الْإِلْغَاءِ مَا لَمْ يُلْغِ المُسْتَدِلُّ الخَلَفَ مِظِنَّةٌ، وَقِيلَ: الخَلَفَ مِظِنَّةٌ، وَقِيلَ: دَعْوَاهُمَا إِلْغَاءٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وصفًا (يَخْلُفُ المُلْغَىٰ سُمِّيَ) ما أبداهُ: («تَعَدُّدَ الْوَضْع»)؛ لِتَعَدُّدِ ما وُضِعَ _ أَيْ بُنِيَ _ عليه الحكمُ عندَه مِن وصفِ بعدَ آخَرَ (وَزَالَتْ) بما أَبْداه (فَائِدَةُ الْإِلْغَاءِ) وهي : سَلامةُ وصفِ المُسْتَدِلِّ عنِ القَدْحِ فيه (مَا لَمْ يُلْغِ المُسْتَدِلُّ الخَلَفَ ١ _ بِغَيْرِ دَعْوَىٰ قُصُورِهِ ٢ _ أَوْ) دَعْوَىٰ (ضَعْفِ مَعْنَىٰ المَظِنَّةِ) المُعلَّلِ بها أي : ضعفِ المعنى الذي اعْتُبِرَتِ المَظِنَّةُ له (وَسَلَّمَ) المُسْتَدِلُّ (أَنَّ الخَلَفَ مَظِنَّةٌ) وذلك : ١ _ بأن لم يَتعرَّضِ المُسْتَدِلُّ لإِلْغاءِ الخَلَفَ ، ٢ _ أو تَعَرَّضَ له بدَعْوَىٰ قُصُورِه ، ٣ _ أو بدَعْوَىٰ ضَعْفِ معنى المَظِنَّةِ فيه وسَلَّمَ ما ذُكِرَ ، بخِلافِ ما ١ _ إِذَا أَلْغاه بغيرِ الدَّعْوَيَيْنِ ضَعْفِ معنَىٰ المَظِنَّةِ فيه وسَلَّمَ ما ذُكِرَ ، بخِلافِ ما ١ _ إِذَا أَلْغاه بغيرِ الدَّعْوَيَيْنِ ٢ _ أو بالثّانِيةِ ولم يُسَلِّمُ ما ذُكِرَ ، فلا تَزُولُ فائِدةُ إِلْغائِه.

(وَقِيلَ: دَعْوَاهُمَا) أي ١ ـ القُصُورِ ٢ ـ وضعفِ معنَى المَظِنّةِ معَ التّسليمِ (إِلْغَاءُ) لِلخَلَفِ أيضًا؛ بِناءً ١ ـ في الأُولى على امْتِناعِ التّعليلِ بالقاصِرةِ، ٢ ـ وفي الثّانيةِ على تأثيرِ ضعفِ المعنَى في المَظِنّةِ، فلا تَزُولُ فيهما فائِدةُ الإلغاءِ الأوّلِ.

مِثالُ تَعَدُّدِ الوَضْعِ : ما يأتي _ فيما يُقالُ _ : «يَصِحُّ أمانُ العبدِ لِلحَرْبيِّ كالحُرِّ

قوله : (معنَىٰ المَظِنّةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٣ أ) : «المعنَىٰ في المَظِنّةِ». قوله : (وسَلَّمَ ما ذُكِرَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٣ أ).

قوله : (أو بالثَّانِيةِ ولم يُسَلِّمْ ما ذُكِرَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٣ أ).

قوله : (مَعَ التّسليمِ) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٣ ب).

قوله : (مَا يَأْتِي) فَي نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٦٣ ب) : «مَا يُذْكَرُ».

وَلَا يَكْفِي رُجْحَانُ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ.

وَقَدْ يُعْتَرَضُ بِاخْتِلَافِ جِنْسِ الحِكْمَةِ وَإِنِ اتَّحَدَ الجَامِعُ ،

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

بجامِعِ الإِسْلامِ والتّكليفِ؛ فإنّهما مَظِنّتا إِظهارِ مَصْلَحةِ الإيمانِ: مِن بَذْلِ الأَمانِ»، فيعْتَرِضُ الحَنفيُّ باعْتِبارِ الحُرِّيَّةِ معَهما؛ فإنّها مَظِنّةُ فَراغِ القلبِ لِلنَّظَرِ، بخِلافِ الرِّقيّةِ؛ لإِشْتِغالِ الرِّقيقِ بخدمةِ سيّدِه، فيُلْغِي الشّافِعيُّ الحُرِّيَّةَ بثُبُوتِ الأَمانِ بدُونِها في العبدِ المأذونِ له في القِتالِ اتّفاقًا، فيُجِيبُ الحَنفيُّ: بأنّ الإِذْنَ له خَلَفُ الحُرِّيّةِ؛ لأنه مَظِنّةُ بَذْلِ وُسْعِه في النَّظرِ في مصلحةِ القِتالِ والإِيمانِ.

W

(وَلَا يَكْفِي) في دَفْعِ المُعارَضةِ (رُجْحَانُ وَصْفِ المُسْتَدِلِّ) على وصفِها بمُرَجِّحِ : ككونِه ١ ـ أَنْسَبَ ٢ ـ أو أَشْبَهَ مِن وصفِها ؛ بِناءً على جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ ، فيَجُوزُ أَن يكونَ كُلُّ مِن الوَصْفَيْنِ عِلَّةً .

وقيلَ : يَكْفِي ؛ بِناءً على منعِ التَّعَدُّدِ ، ورَجَّحَه «الأصلُ».

(وَقَدْ يُعْتَرَضُ) على المُسْتَدِلِّ (بِاخْتِلَافِ جِنْسِ الْجِكْمَةِ) في الفرع والأصلِ (وَإِنِ اتَّحَدَ الْجَامِعُ) بينَ الفرع والأصلِ كما يأتي فيما يُقالُ: «يُحَدُّ اللَّائِطُ كالزّاني بجامِع إيلاج فَرْجٍ فِي فرجٍ مُشْتَهَى طَبْعًا مُحَرَّمٍ شرعًا»، فيُعْتَرَضُ: بأنّ الحكمة اللواطِ الصِّيانةُ عن رَذِيلتِه، ٢ - وفي حُرْمةِ الزِّنا دَفْعُ اخْتِلاطِ الْأَنسابِ المُؤدِّي هو إليه، وهُما مُخْتَلِفَتانِ، فيَجُوزُ أَن يَخْتَلِفَ حكمُهما: بأن يُقْصَرَ اللَّنسابِ المُؤدِّي هو إليه، وهُما مُخْتَلِفَتانِ، فيَجُوزُ أَن يَخْتَلِفَ حكمُهما: بأن يُقْصَرَ

قوله : (والتَّكليفِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٣ ب) : «والعقلِ».

قوله : (كما يأتي) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٣ ب) : «كما يُذْكَرُ».

فَيُجَابُ بِحَذْفِ خُصُوصِ الْأَصْلِ عَنِ الْإعْتِبَارِ.

وَالْعِلَّةُ إِذَا كَانَتْ وُجُودَ مَانِعٍ أَوِ انْتِفَاءَ شَرْطٍ لَا تَسْتَلْزِمُ وُجُودَ المُقْتَضِي فِي الْأَصَحِّ.

الأصول إلى شرح لب الأصول الله عليه الوصول إلى شرح لب الأصول

الحدُّ على الزِّنا، فيكونُ خُصُوصُه مُعْتَبَرًا في علَّةِ الحَدِّ.

(فَيُجَابُ) عنِ الاِعْتِراضِ (بِحَذْفِ خُصُوصِ الْأَصْلِ عَنِ الاِعْتِبَارِ) في العِلّةِ بطريقٍ مِن طُرُقِ إِبطالِها ، فيُسَلَّمُ أنّ العِلّةَ هي القَدْرُ المُشْتَرَكُ فقط كما مَرَّ في المثالِ ، لا معَ خُصُوصِ الزِّنا فيه .

W

(وَالْعِلَّةُ إِذَا كَانَتْ ١ ـ وُجُودَ مَانِعٍ) مِن الحكمِ: كأُبُوَّةِ القاتِلِ المانِعةِ مِن وُجُوبِ قتلِه بوَلَذِه (٢ ـ أَوِ انْتِفَاءَ شَرْطٍ) : كعَدَمِ إِحْصانِ الزَّانِي المُشْتَرَطِ لوُجُوبِ رَجْمِه (لَا تَسْتَلْزِمُ وُجُودَ المُقْتَضِي فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : تَسْتَلْزِمُه ، وإِلَّا كَانَ انْتِفاءُ الحكم لِانْتِفاءِ المُقْتَضِي ، لا لِما فُرِضَ مِن وُجُودِ مانِعِ أوِ انْتِفاءِ شرطٍ .

قُلْنا : يجوزُ أن يكونَ انْتِفاؤُه لِما فُرِضَ أيضًا ؛ لِجَوازِ تَعَدُّدِ العِلَل .

مَسَالِكُ العِلَّة

الْأَوَّلُ : الْإِجْمَاعُ.

N

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧—

﴿ مَسَالِكُ العِلَّةِ ﴾

أيْ هذا مَبْحَثُ الطُّرُقِ الدّالَّةِ على عِلِّيَّةِ الشَّيءِ

(الْأَوَّلُ: الْإِجْمَاعُ): ١ - كالإِجْماعِ على أنّ العِلّة في خبر «الصّحيحَيْنِ»: «لا يَحْكُمُ أُحدٌ بينَ اثْنَيْنِ وهو غَضْبانُ»: تشويشُ الغَضَبِ لِلفكرِ، فيُقاسُ بالغَضَبِ غيرُه ممّا يُشَوِّشُ الفكرَ نحوُ جُوعٍ وشِبَعٍ مُفْرِطَيْنِ، ٢ - وكالإِجماعِ على أنّ العِلّة في تقديمِ الأَخِ الشّقيقِ في الإِرْثِ على الأخِ للأبِ اخْتِلاطُ النَّسَبَيْنِ فيه، فيُقاسُ به تقديمُ عليه في ١ - ولايةِ النَّكاحِ ٢ - وصلاةِ الجَنازةِ ٣ - ونحوِهما.

W.

(النَّانِي) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ: (١ _ النَّصُّ الصَّرِيحُ): بأن لا يَحْتَمِلَ غيرَ العِلِّةِ (١ _ كَدْلِعِلَّةِ كَذَا»، ٢ _ فَدْلِسَبَبِ) كذا»، (٣ _ فَدْمِنْ أَجْلِ) كذا»، (٤ _ فَنَحْوِ (٤ _ فَنَحْوِ (٤ _ فَنَحْوِ (٤ _ فَرْلِمَا لِللَّهِ (٥ _ وَ ﴿ إِذَنْ ﴾):

١ ـ كقولِه تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَالِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْـرَآءِيلَ ﴾ .

٢ _ ﴿ كُنْ لَا يَكُونَ دُولَةً أَبِيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُونً ﴾ .

—————®تعليقات على غاية الوصول ۞————— قوله : (التّعليليّةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٤ ب).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

٣ - ﴿ إِذَا لَّأَذَقَنَكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَافِةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾ •

وفيما عُطِفَ بالفاءِ _ هُنا وفيما يأتي _ إِشارةٌ إلى أنه دُونَ ما قبلَه رُتْبةً، بخِلافِ ما عُطِفَ بالواوِ.

(٢ _ وَ) النَّصُّ (الظَّاهِرُ): بأن يَحْتَمِلَ غيرَ العِلِّيَّةِ احْتِمالًا مرجوحًا: (١ _ كَاللَّامِ ١ _ ظَاهِرَةً): نحوُ: ﴿ كِتَبُّ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِتُحْرِجُ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ (٢ _ فَمُقَدَّرَةً): نحوُ: ﴿ وَلَا تُطِعَ كُلَّ حَلَّافِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالِ وَبَنِينَ ﴾ أي: لأنْ.

(٢ _ فَالْبَاءِ) : نحوُ : ﴿ فَهِمَا رَحْمَةِ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ _ أي : لِأَجْلِها _ ﴿ لِنتَ لَهُمَّ ﴾ .

(فَالْفَاءِ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ)، وتكونُ فيه ١ ـ في الحكمِ: كقولِه تعالى: ﴿ وَاَلسَّ ارِقُ وَالسَّ ارِقَةُ فَاقَطْعُواْ أَيْدِيَهُ مَا ﴾ ، ٢ ـ وفي الوصفِ: كخبرِ «الصّحيحَيْنِ» في المُحْرِمِ الَّذي وَقَصَتْه ناقَتُه: «لا تُمِسُّوه طِيبًا، ولا تُخَمِّرُوا رأسَه؛ فإنّه يُبْعَثُ يومَ القِيامةِ مُلَبِّيًا».

(فَ) في كلامِ (الرَّاوِي الْفَقِيهِ، فَ) في كلامِ الرَّاوِي (غَيْرِهِ) أي غيرِ الفقيهِ.

وتكونُ فيهما ١ _ في الحكمِ فقط ، ٢ _ وقالَ بعضُ المُحَقِّقِين : «في الوصفِ فقط ؛ لأنّ الرّاوِيَ يَحْكِي ما في الوُجُودِ» ، وذلك : كقولِ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ : «سَها

ه تعليقات على غاية الوصول الله على المُثَبَّتُ مِن بقيّةِ وَلَهُ : ﴿إِذَا) مَكْتُوبٌ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الخَطَيَّةِ بِالنُّونِ : ﴿إِذَا) مَكْتُوبٌ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الخَطَيَّةِ بِالنُّونِ : ﴿إِذَا) مَكْتُوبُ مِن بقيّةِ النُّسَخ ، وهو المُوافِقُ لِلرَّسْمِ العُثْمانيِّ .

رسولَ الله ﷺ ، فسَجَدَ» : رَواه أَبو داوُدَ وغيرُه ، وكُلُّ مِن القولَيْنِ صحيحٌ وإِن كانَ الأوّلُ أَظْهَرَ معنَّىٰ ، والثّاني أَدَقَّ كما بَيَّنْتُه في «ا**لحاشِيَة**ِ» .

(فَه إِنَّ») المكسورةِ المُشَدَّدةِ : كقولِه تعالىٰ : ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرَّ عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية . وتَعْبِيرِي بـ «الفاءِ» في الأخيرةِ مِن زِيادتي.

ه تعليقات على غاية الوصول الله علي المُحَلِّيُّ : «ومَن قالَ مِن قوله : (والثَّاني أَدَقُّ كما بَيَّنتُه في الحاشِيةِ) قالَ المَحَلِّيُّ : «ومَن قالَ مِن المُتَأَخِّرِين : إنَّها في ذلك في الوصفِ فقط ؛ لأنَّ الرَّاوِيَ يَحْكِي ما كانَ في الوُّجُودِ لم يُرِدْ بالوَصْفِ فيه الوَصْفَ الّذي يَتَرَتَّبُ عليه الحكمُ كما في الأوّلِ، فالفاءُ فيما ذُكِرَ لِلسَّبَبِيّةِ الّتي هي بمعنَىٰ العِلّيّةِ» . اهـ قالَ الشّيخُ زكريّا في «الحاشِيةِ» (٣٣٤/٣ _٣٣٥) : «قوله : (لم يُرِدْ بالوَصْفِ فيه إلخ) لم يُبيِّنِ الشَّارِحُ _ يعني المَحَلِّيَّ _ مُرادَ هذا القائِلِ ، وقد بَيَّنَه شيخُنا شيخُ الإسلامِ القاياتيُّ _ أَخْذًا مِن كلامِ «العَضُدِ على ابْنِ الحاجِبِّ» (٢٣٤/٢) في دُخُولِ الفاءِ في كَلامِ الشّارعِ _ بما حاصِلُه : أنّ الكائِنَ في الوُجُودِ تَرَتُّبُ الباعِثِ المُشْتَمِلِ عليه الوصفُ على الحكم ، وهو المُسَوِّغُ لِدُخُولِ الفاءِ على الوصفِ ، والمُسَوِّغُ لِدُخُولِها على الحكمِ تَرَتُّبُه في العقلِ على الباعِثِ، فالوَصْفُ في المثالِ هو السُّجُودُ، وقد اشْتَمَلَ على حكمةٍ مقصودةٍ لِلشَّارعِ باعِثةٍ على الحكمِ، وهي : جبرُ خَلَلِ الصّلاةِ، والحكمُ : نَدْبُ السُّجُودِ، ثُمّ قالَ : «هكذا يَنْبَغِي أن يُفْهَمَ هذا المَقامُ»، وهو كما تري دقيقٌ». اهـ

قوله : (﴿ رَّبِّ لَا تَذَرَّ عَلَى ٱلْأَرْضِ ﴾) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٢٦) زِيادةُ ﴿ مِنَ ٱلْكَلْفِرِينَ ﴾ .

قوله : (الآيةَ) أي أَكْمِلِ الآيةَ ، وهي : ﴿مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَّارًا ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوّاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [نرح: ٢٦-٢٧]. ﴾ مسالك العلة ﴾_________

وَ«إِذْ» ، وَمَا مَرَّ فِي الحُرُوفِ.

SUM.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ ﴿إِذْ ») : نحو : «ضَرَبْتُ العبدَ ؛ إِذْ أَساءَ » أَيْ : لِإِساءَتِه ·

(وَمَا مَرَّ فِي) مبحثِ (الحُرُوفِ) ممَّا يَرِدُ لِلتَّعليلِ غيرِ المذكورِ هُنا، وهو ١ ـ «بَيْدَ»، ٢ ـ و «حتّى»، ٣ ـ و «على»، ٤ ـ و «في»، ٥ ـ و «مِن»، فلتُراجَعْ.

وإِنّما لم تَكُنِ المذكوراتُ مِن الصّريحِ لِمجيئِها لغيرِ التّعليلِ : ١ ـ كالعاقِبةِ في «اللّامِ»، ٢ ـ والتّعدِيَةِ في «الباءِ»، ٣ ـ ومُجرَّدِ العطفِ في «الفاءِ»، ٤ ـ ومُجرَّدِ العطفِ في «الفاءِ»، ٤ ـ ومُجرَّدِ التأكيدِ في «إِنّ»، ٥ ـ والبدلِ في «إِذْ» كما مَرَّ في «مبحثِ الحُرُوفِ».

(الثَّالِثُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ: (الْإِيمَاءُ، وَهُوَ) لُغةً: الإِشارةُ الخَفيّةُ، واصْطِلاحًا: (اقْتِرَانُ وَصْفٍ مَلْفُوظٍ بِحُكْمٍ وَلَوْ) كانَ الحكمُ (مُسْتَنْبَطًا) كما يكونُ ملفوظًا (لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ هُوَ) أي الوصفُ (أَوْ نَظِيرُهُ) لِنَظيرِ الحكم حيثُ يُشارُ بالوصفِ والحكم إلى نَظيرِهما أيْ لو لم يكنْ ذلك مِن حيثُ اقْتِرانُه بالحكم لِتعليلِ بالوصفِ والحكم إلى نَظيرِهما أيْ لو لم يكنْ ذلك مِن حيثُ اقْتِرانُه بالحكم لِتعليلِ الحكم به (كَانَ) ذلك الإقْتِرانُ (بَعِيدًا) مِن الشّارِعِ لا يليقُ بفَصاحَتِه وإِتْيانِه بالألفاظِ في مَحالِّها.

قُوله : (لُغةً الإِشَارةُ الخَفيّةُ واصْطِلاحًا) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٥ أ)، موجودٌ في النُّسَخ الأَزْهَريّةِ ·

كَحُكْمِهِ بَعْدَ سَمَاعِ وَصْفِ، وَذِكْرِهِ فِي حُكْمِ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَمْ يُفِدْ، وَتَفْرِيقِهِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ بِصِفَةٍ مَعَ ذِكْرِهِمَا ، أَوْ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا ، . . .

والإيماءُ (١ ـ كَحُكْمِهِ) أي الشَّارِعِ (بَعْدَ سَمَاعِ وَصْفِ) كما في خبرِ الأَعرابيِّ : «واقَعْتُ أَهْلِي في نَهارِ رَمَضانَ» ، فقالَ النّبيُّ ﷺ : «أَعْتِقْ رَقَبةً» _ إلى ا آخِرِه ـ : رَواه ابْنُ ماجَهْ بمَعْناه، وأصلُه في «الصّحيحَيْنِ»، فأَمْرُه بالإِعْتاقِ عندَ ذِكْرِ «الوِقاع» يَدُلُّ على أنه عِلَّةٌ له، وإِلَّا لَخَلا السُّؤالُ عنِ الجَوابِ، وذلك بعيدٌ، فَيُقَدَّرُ السُّؤالُ في الجَوابِ فكأنه قالَ : «واقَعْتَ فأَعْتِقْ».

(٢ _ وَذِكْرِهِ فِي حُكْمٍ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً) له (لَمْ يُفِدْ) ذكرُه : كقولِه ﷺ : «لا يَحْكُمُ أحدٌ بينَ اثْنَيْنِ وَهو غَضْبانُ»، فتقييدُه المنعَ مِن الحكم بحالةِ الغَضَبِ المُشَوِّشِ لِلفكرِ يَدُلُّ على أنه عِلَّةٌ له، وإِلّا لَخَلا ذكرُه عنِ الفائِدةِ، وذلك بعيدٌ.

(٣ _ وَتَفْرِيقِهِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ بِصِفَةٍ):

١ ـ إمّا (مَعَ ذِكْرِهِمَا) : كخبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «أنه ﷺ جَعَلَ لِلْفُرَسِ سَهْمَيْنِ، ولِلرَّجُلِ _ أيْ صاحِبِه _ سَهْمًا»، فتفريقُه بينَ هذَيْنِ الحُكْمَيْنِ بهاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لو لم يَكُنْ لِعِلِّيّةِ كلِّ منهما لَكانَ بعيدًا.

٢ - (أَوْ) معَ (ذِكْرِ أَحَدِهِمَا) فقط: كخبرِ التِّرمِذيِّ: «القاتِلُ لا يَرِثُ» أي بخِلافِ غيرِه المعلومِ إِرْثُه، فالتَّفريقُ بينَ ١ _ عدم الإِرْثِ المذكورِ ٢ _ والإِرْثِ المعلومِ بصِفةِ القتلِ في الأوّلِ لو لم يكن لِعِلّيّتِه له لَكانَ بعيدًا.

قوله : (ماجَهُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٥ ب) : «ماجةَ» بالتّاءِ المفتوحةِ ، والمُثْبَتُ مِن بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

٣ _ (أَوْ) تفريقِه بين حُكْمَيْنِ :

١ - إمّا (بِشَرْطِ) : كخبرِ مُسْلِم : «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ والفِضّةُ بالفِضّةُ والبُرُّ بالبُرِّ بالبُرِّ والشَّعيرُ والتَّمْرُ والمِلْحُ بالمِلْحِ مِثْلًا بمِثْلِ سَواءً بسَواء يَدًا بيَدٍ ، فإذا اخْتَلَفَتْ هذه الأَجْناسُ فبيعُوا كيفَ شِئْتُم إذا كانَ يدًا بيَدٍ» ، فالتّفريقُ بينَ منع البَيْعِ اخْتَلَفَتْ هذه الأشياءِ مُتَفاضِلًا وجَوازِه عندَ اخْتِلافِ الجنسِ لو لم يكنْ لِعِلِيّةِ الإخْتِلافِ للجَوازِ لَكانَ بعيدًا .

٢ _ (أَوْ غَايَةٍ) : كقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تَقُرَبُوهُنَ حَتَىٰ يَطْهُرُنَ ﴾ أي : فإذا طَهَرْنَ فلا منعَ مِن قُرْبانِهنَ كما صَرَّحَ به عَقِبَه بقولِه : ﴿ فإذا تَطَهَّرُنَ فَأْتُوهُنَ ﴾ ، فتفريقُه بينَ المَنْعِ مِن قُرْبانِهنَ في الحيضِ وجَوازِه في الطَّهْرِ لو لم يكنْ لِعِلِيَّةِ الطُّهْرِ لِلجَوازِ لَكَانَ بعيدًا .

٣ ـ (أَوِ اسْتِثْنَاءٍ) : كقولِه تعالى : ﴿ فَنِصَمْفُ مَا فَرَضَتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ ﴾ أي : الزَّوْجاتُ عنِ النَّصْفِ لهنّ وانْتِفائِه عندَ عَفْوِهِنّ عنه لو له يكنْ لِعِليّةِ العَفْوِ لِلاِنْتِفاءِ لَكانَ بعيدًا.

٤ _ (أَوِ اسْتِدْرَاكِ) : كقولِه تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُرُ اللّهُ بِٱللَّغْوِفِ آَيْمَنِكُرُ ﴾ إلى آخِرِه ، فتفريقُه بينَ عدمِ المُؤاخَذةِ بالأَيْمانِ والمُؤاخَذةِ بها عندَ تعقيدِها لو لم يكن

قوله : (َ إِلَىٰ آخِرِه) وهو : ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۖ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

وَتَرْتِيبِ حُكْمٍ عَلَىٰ وَصْفٍ ، وَمَنْعِهِ مِمَّا قَدْ يُفَوِّتُ المَطْلُوبَ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لِعِلِّيةِ التّعقيدِ لِلمُؤاخَذةِ لَكانَ بعيدًا.

(٤ _ وَتَرْتِيبِ حُكْمٍ عَلَىٰ وَصْفٍ) : كـ (أَكْرِمِ العُلَماءَ) ، فترتيبُ الإِكْرامِ على العلمِ لو لم يكن لِعِليَّةِ العلمِ له لَكانَ بعيدًا .

(٥ _ وَمَنْعِهِ) أي الشّارعِ (مِمَّا قَدْ يُفَوِّتُ المَطْلُوبَ) : كقولِه تعالىٰ : ﴿ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ﴾ ، فالمنعُ مِن البيعِ وقتَ نِداءِ الجُمُعةِ _ الّذي قد يُفَوِّتُها _ لو لم يَكُنْ لِمَظِنّةِ تَفْوِيتِها لَكانَ بعيدًا .

وهذه الأَمْثِلةُ أَقْسامُ ما اتَّفِقَ على أنه إِيماءٌ، وهو أن يكونَ الوصفُ والحكمُ مَلْفُوظَيْن.

وخَرَجَ بـ (المَلْفُوظِ) _ أي فِعْلًا أو قُوّةً _ الوصفُ المُستَنْبَطُ ، فليسَ اقْتِرانُه بالحكمِ إِيماءً قَطْعًا ١ _ إِن كَانَ الحكمُ مُسْتَنْبَطًا أيضًا ، ٢ _ وإِلّا فليسَ بإِيماءٍ في الأصحِّ ، ٣ _ بخِلافِ عَكْسِه _ وهو : الوصفُ الملفوظُ والحكمُ المُستَنْبَطُ _ ؛ فإنّه _ كما عُلِمَ _ إِيماءٌ في الأصحِّ ؛ تنزيلًا لِلمُسْتَنْبَطِ مَنزِلةَ الملفوظِ ، وفارَقَ ما قبلَه باسْتِلْزامِ الوَصْفِ أَعَمَّ ، مِثالُه : باسْتِلْزامِ الوَصْفِ الحكمَ فيه ، بخِلافِ ما قبلَه ؛ لِجَوازِ كونِ الوصفِ أَعَمَّ ، مِثالُه : قولُه تعالىٰ : ﴿ وَلَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ ﴾ ، فجلًه مُستلزِمٌ لِصِحّتِه ، ومِثالُ ما قبلَه : تعليلُ حكم الرِّبَويّاتِ بالطُّعْم أو غيرِه .

تعليفات على غاية الوصول الله المنافية المنافية الوصول الله المنافية المنافية المنافية النافية المنافية النافية المنافية النافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية النافية النافية

وَلَا تُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ المُومَىٰ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

والنِّزاعُ _ كما قالَ العَضُدُ _ لفظيٌّ مَبْنيٌّ علىٰ تفسيرِ «الإِيماءِ» .

وأمّا مِثالُ النّظيرِ فكخبرِ «الصّحيحيْنِ» : «أنّ امرأةً قالتْ : «يا رسولَ الله إنّ أُمّي ماتَتْ ، وعليها صومُ نَذْرٍ أفاًصُومُ عنها ؟» ، فقالَ : «أرَأَيْتِ لو كانَ على أُمّكِ دَيْنٌ فقضَيْتِه أَكانَ يُؤدِّي ذلك عنها ؟» ، قالَتْ : «نَعَمْ» ، قالَ : «فصُومِي عن أُمّكِ» دَيْنٌ فقضَيْتِه أَكانَ يُؤدِّي ذلك عنها ؟» ، قالَتْ : «نَعَمْ» ، قالَ : «فصُومِي عن أُمّكِ أي فإنّه يُؤدِّي عنها : سَأَلَتْه عن دَيْنِ الله على المَيْتِ وجَوازِ قضائِه عنه ، فذكرَ لها ديْنَ الآدَميِّ عليه ، وأقرَّها على جَوازِ قضائِه عنه ، وهُما نظيرانِ ، فلو لم يكنْ جَوازُ لقضاءِ فيهما لِعِليَّةِ الدَّيْنِ له لكانَ بعيدًا .

₹

(وَلَا تُشْتَرَطُ) في الإِيماءِ (مُنَاسَبَةُ) الوصفِ (المُومَىٰ إِلَيْهِ) لِلحكمِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ بِناءً على أنّ «العِلَّة» بمعنَى «المُعرِّف».

وقيلَ : تُشْتَرَطُ ؛ بِناءً على أنّها بمعنَى «الباعِثِ».

وقيلَ _ وهو مُخْتارُ ابْنِ الحاجِبِ _ : تُشْتَرَطُ إِنْ فُهِمَ التّعليلُ منها : كقولِه عَظِيهُ : «لا يَقْضِي القاضي وهو غَضْبانُ» ؛ لأنّ عدمَ المُناسَبةُ فيما شُرِطَ فيه المُناسَبةُ تَناقُضُ ، بخِلافِ ما إذا لم يُفْهَمْ منها ؛ لِأنّ التّعليلَ يُفْهَمُ مِن غيرِها .

قالَ المُصنِّفُ في «شرحِ المُختَصَرِ» ـ تَبَعًا لِلعَضُدِ ـ: «والمُرادُ مِن «المُناسَبةِ»: ظُهُورُها، وأمّا نفسُها فلا بُدَّ منها في العِلَّةِ الباعِثةِ دُون الأَمارَةِ المُخرَّدةِ»، ومُرادُهما بـ«العِلَّةِ الباعِثةِ»: العِلَّةُ المُشْتَمِلةُ على حكمةٍ تَبْعَثُ على الإُمْتِثالِ.

_________________ تعليفات على غاية الوصول ﴿ ___________ قوله : (وَلَا تُشْتَرَطُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٦ ب) : «فلا تُشْتَرَطُ».

الرَّابِعُ : السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ، وَهُوَ : حَصْرُ أَوْصَافِ الْأَصْلِ وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصْلُحُ ، فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي .

وَيَكْفِي قَوْلُ المُسْتَدِلِّ : «بَحَثْتُ ، فَلَمْ أَجِدْ» ، أَوِ «الْأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِهَا» ، وَالنَّاظِرُ يَرْجِعُ إِلَىٰ ظَنِّهِ .

(الرَّابِعُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ : (السَّبْرُ) وهو لُغةً : الاِخْتِبارُ (وَالتَّقْسِيمُ) وهو : إِظْهارُ الشَّيءِ الواحدِ على وُجُوهٍ مُختلِفةٍ .

(وَهُو) أي ما ذُكِرَ مِن السَّبْرِ والتَّقسيمِ اصْطِلاحًا: (١ _ حَصْرُ أَوْصَافِ الْأَصْلِ) المقيسِ عليه (٢ _ وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصْلُحُ) منها لِلعِليَّةِ (فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي) لها: كأن يُحْصَرَ أوصافُ البُرِّ في قِياسِ الذُّرَةِ عليه في الطُّعْمِ وغيرِه، ويُبْطَلَ ما عدا الطُّعْمِ بطريقِه، فيَتَعَيَّنَ الطُّعْمُ لِلعِلِيَّةِ.

W

(وَيَكْفِي) في دَفْعِ منعِ المُعْتَرِضِ حَصْرَ الأوصافِ الَّتِي ذَكَرَها المُسْتَدِلُّ (قَوْلُ المُسْتَدِلِّ) في المُناظَرةِ في حَصْرِها : (١ ــ «بَحَثْتُ ، فَلَمْ أَجِدْ) غيرَها»؛ ١ ــ لِعَدالتِه ٢ ــ معَ أهليّةِ النَّظَرِ (٢ ــ أَوِ «الْأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِهَا»)، فيَنْدَفِعُ عنه بذلك منعُ الحَصْرِ.

وتَعْبِيري بـ «أَوْ» كما في «مُختصر ابْنِ الحاجِبِ» وبعض نُسَخِ «الأَصْلِ» أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه في أَكْثَرِها بالواوِ.

(وَالنَّاظِرُ) لنفسِه (يَرْجِعُ) في حَصْرِ الأَوْصافِ (إِلَىٰ ظَنِّهِ)، فيَأْخُذُ به، ولا

قوله : (في المُناظَرةِ) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٧ ب).

قوله : (لِعَدالتِه مَعَ أَهليَّةِ النَّظَرِ) هو في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٧ ب) بعدَ قولِه الآتي : «أَوِ الأَصْلُ عَدَمُ غَيْرِها». فَإِنْ كَانَ الحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ قَطْعِيًّا فَقَطْعِيٌّ ، وَإِلَّا فَظَنِّيٌّ ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي الْأَصَحِّ. فَإِنْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ وَصْفًا زَائِدًا لَمْ يُكَلَّفْ بَيَانَ صَلَاحِيَتِهِ لِلتَّعْلِيلِ ، وَلَا يَنْقَطِعُ المُسْتَدِلُّ حَتَّىٰ يَعْجِزَ عَنْ إِبْطَالِهِ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

يُكابِرُ نفسَه .

W

(فَإِنْ كَانَ الحَصْرُ وَالْإِبْطَالُ) أَيْ كُلٌّ منهما (قَطْعِيًّا فَ) لهذا المَسْلَكُ (قَطْعِيٍّ، وَهُوَ) أي وَإِلَّا) : بأن كانَ كُلٌّ منهما ظَنِيًّا أو أحدُهما قَطْعِيًّا والآخَرُ ظَنَيًّا (فَظَنِّيُّ، وَهُوَ) أي الظَّنِيُّ (حُجَّةٌ) لِلنّاظِرِ لِنفسِه والمُناظِرِ غيرَه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِوُجُوبِ العملِ بالظَّنِّ. وقيلَ : ليسَ بحُجّةٍ مُطلَقًا؛ لِجَوازِ بُطْلانِ الباقي.

وقيلَ : حُجّةٌ لهما إِن أُجْمِعَ على تعليلِ ذلك الحكمِ في الأصلِ ؛ حَذَرًا مِن أداء بُطْلانِ الباقي إلى خَطاٍ المُجْمِعِينَ .

وقيلَ : حُجَّةٌ لِلنّاظرِ دُون المُناظِرِ ؛ لأنّ ظَنَّه لا يقومُ حُجَّةً على خَصْمِه.

(فَإِنْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ) على الحصرِ الظَّنِّيِّ (وَصْفًا زَائِدًا) على الأَوْصافِ (لَمْ يُكَلَّفْ بَيَانَ صَلَاحِيَتِهِ لِلتَّعْلِيلِ)؛ لأنّ بُطْلانَ الحَصْرِ بإِبْدائِه كافٍ في الإعْتِراضِ، فعلى المُسْتَدِلِّ دفعُه بإِبْطالِ التَّعليلِ به.

(وَلَا يَنْقَطِعُ المُسْتَدِلُ) بإِبْدائِه (حَتَّىٰ يَعْجِزَ عَنْ إِبْطَالِهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنه لم

قوله: (يَعْجِزَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٨ أ) بكسرِ الجِيمِ: ، قالَ في «المِصْباحِ المُنير»: «عَجَزَ عنِ الشّيءِ» مِن بابِ «ضَرَبَ».

فَإِنِ اتَّفَقَا عَلَىٰ إِبْطَالِ غَيْرِ وَصْفَيْنِ كَفَاهُ التَّرْدِيدُ بَيْنَهُمَا.

وَمِنْ طُرُقِ الْإِبْطَالِ : بَيَانُ أَنَّ الْوَصْفَ طَرْدِيٌّ : كَالطُّولِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

يَدَّعِ القَطْعَ في الحصرِ ، فغايةُ إِبْداءِ الوَصْفِ منعٌ لِمُقدِّمةٍ مِن الدَّليلِ ، والمُسْتَدِلُّ لا يَنْقَطِعُ بالمنعِ ، لكن يَلْزَمُه دفعُه ؛ لِيَتِمَّ دليلُه ، فيَلْزَمُه إِبْطالُ الوصفِ المُبْدَىٰ عن أن يكونَ عِلَّةً ، فإِن عَجَزَ عن إِبْطالِه انْقَطَعَ .

وقيلَ : يَنْقَطِعُ بِإِبْدائِهِ ؛ لأنه ادَّعَىٰ حَصْرًا ، وقد أَظْهَرَ المُعْتَرِضُ بُطْلانَه . قُلْنا : لا يَظْهَرُ إِلّا بالعَجْزِ عن دَفْعِه .

وذِكْرُ الخِلافِ مِن زيادتي.

(فَإِنِ اتَّفَقَا) أي المُتناظِرانِ (عَلَىٰ إِبْطَالِ غَيْرِ وَصْفَيْنِ) مِن أوصافِ الأصلِ واخْتَلَفا في أيّهما العِلَّةُ (كَفَاهُ) أي المُسْتَدِلَّ (التَّرْدِيدُ بَيْنَهُمَا) مِن غيرِ احْتِياجٍ إلىٰ ضَمِّ غيرِهما إليهما في الترديدِ؛ لاِتِّفاقِهما علىٰ إِبْطالِه، فيقولُ: «العِلَّةُ إِمّا هذا أو ذاكَ، لا جائِزٌ أن تكونَ هذا».

W

(وَمِنْ طُرُقِ الْإِبْطَالِ) لِعِلِّيَّةِ الوَصْفِ:

(١ _ بَيَانُ أَنَّ الْوَصْفَ طَرْدِيٌّ) أَيْ مِن جِنْسِ ما عُلِمَ مِن الشَّارِعِ إِلْغاؤُه:

١ _ إمّا مُطلَقًا : (كَالطُّولِ) والقِصَرِ في الأَشْخاصِ؛ فإنّهما لم يُعْتَبَرا في شيءٍ

قوله : (لا جائِزٌ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (قَ ١٦٨ أَ) بفتحِ الزَّايِ : ٧بَيْبِتَ. قوله : (في الأَشْخاصِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٨ أَ).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

مِن الأحكامِ، فلا يُعَلَّلُ بهما حُكْمٌ.

 $Y = (\bar{\varrho})$ إِمّا مُقَيَّدًا بذلك الحكم : (كَالذُّكُورَةِ) والأُنُوثةِ (فِي الْعِتْقِ) ؛ فإنّهما لم يُعْتَبَرا فيه ، فلا يُعَلَّلُ بهما شيءٌ مِن أحكامِه الدُّنْيَويّةِ وإنِ اعْتُبِرا في الشّهادةِ والقضاءِ والإِرْثِ وغيرِها وفي العتقِ بالنَّظَرِ لِأحكامِه الأُخْرَويّةِ ؛ فقد رَوَىٰ التَّرْمِذِيُّ : «مَن أَعْتَقَ عبدًا مُسْلِمًا أَعْتَقَه الله مِن النّارِ ، ومَن أَعْتَقَ أَمَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ أَعْتَقَه الله مِن النّارِ ، ومَن أَعْتَقَ أَمَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ أَعْتَقَه الله مِن النّارِ ، ومَن أَعْتَقَ أَمَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ أَعْتَقَه الله مِن النّارِ ، ومَن النّارِ » .

وتَعبِيري هُنا _ وفيما يأتي في السّادِسِ _ بـ «الطَّرْدِيِّ» أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه فيهما بـ «الطَّرْدِ» ؛ لِأنّ الطَّرْدَ مِن مَسالِكِ العِلّةِ على رأي كما سيأتي.

W. 1

(٢ _ وَ) مِن طُرُقِ الإِبْطالِ : (أَنْ لَا تَظْهَرَ مُنَاسَبَةُ) الوصفِ (المَحْذُوفِ) _ أي الّذي حَذَفَه المُسْتَدِلُ عنِ الإِعْتِبارِ _ لِلحُكْمِ بعدَ بَحْثِه عنها ؛ لإِنْتِفاءِ مُثْبِتِ العِلِّيَّةِ ، النّذي حَذَفَه المُسْتَدِلُ عنِ الإِعْتِبارِ _ لِلحُكْمِ بعدَ بَحْثِه عنها ؛ لإِنْتِفاءِ مُثْبِتِ العِلِّيَّةِ ، بخِلافِه في الإِيماءِ .

(وَيَكْفِي) في عدمِ ظُهُورِ مُناسَبتِه (قَوْلُ المُسْتَدِلِّ : «بَحَثْتُ ، فَلَمْ أَجِدْ) فيه (مُوهِمَ مُنَاسَبَةٍ») أيْ : ما يُوهِمُ مُناسَبتَه ؛ لِعَدالتِه معَ أَهْليّةِ النَّظَرِ.

(فَإِنِ ادَّعَىٰ المُعْتَرِضُ أَنَّ) الوصفَ (المُبَقَّىٰ) أي الّذي بَقَّاه المُسْتَدِلُّ (كَذَلِكَ) أيْ لم تَظْهَرْ مُناسَبتُه (فَلَيْسَ لِلْمُسْتَدِلِّ بَيَانُ مُنَاسَبَتِهِ) ؛ لأنه انْتِقالٌ مِن طريقٍ

لكِنْ لَهُ تَرْجِيحُ سَبْرِهِ بِمُوَافَقَةِ التَّعْدِيَةِ.

W

السَّبْرِ إلى طريقِ المُناسَبةِ ، وذلك يُؤَدِّي إلى الإنْتِشارِ المحذورِ (لكِنْ لَهُ تَرْجِيحُ سَبْرِهِ) على سبرِ المُعْتَرِضِ النّافي لِعِلِّيّةِ المُبَقَّى كغيرِه (بِمُوَافَقَةِ التَّعْدِيَةِ) لِسَبْرِه حيثُ يكونُ المُبَقَّى مُتَعَدِّيًا ؛ إِذْ تَعْدِيةُ الحكمِ مَحلَّه أَفْيَدُ مِن قصورِه عليه .

S. 250

(الخَامِسُ) مِن مَسَالِكِ العِلَّةِ: (المُنَاسَبَةُ) وهي لُغةً: المُلاءَمةُ، واصْطِلاحًا: ١ - مُلاءَمةُ الوصفِ المُعَيَّنِ لِلحكمِ، ٢ - أَوْ مَا يُعْلَمُ مِن تعريفِ «المُناسِبِ» الآتي، ٢ - ويُسمَّى هذا المَسْلَكُ بـ «الإِخالةِ» أيضًا كما ذَكَرَه «الأَصْلُ»، سُمِّي بها ذلك لأِنَّ بمُناسَبتِه الوصفَ يُخالُ - أَيْ: يُظنُّ - أَنَّ الوصفَ عِلَّةُ، ٣ - ويُسمَّى بـ «المَصْلَحَةِ»، ٤ - وبـ «الإِسْتِدُلالِ»، ٥ - وبـ «رِعايةِ المَقاصِدِ» أيضًا.

(وَيُسَمَّى اسْتِخْرَاجُهَا) أي العلَّةِ المُناسِبةِ : («تَخْرِيجَ المَنَاطِ»)؛ لأنه إِبْداءُ ما نِيطَ به الحكمُ، فـ«المَناطُ» مِن «النَّوْطِ»، وهو : التَّعليقُ، أمَّا «تنقيحُ المَناطِ»

قوله : (المُلاَءَمَةُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٨ ب) : «المُوافَقةُ».

قوله : (مُلاءَمةُ الوصفِ المُعَيَّنِ لِلحكم أوْ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

ُ تُوله : (التّعليقُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (قَ ١٦٩ أَ) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٠٦ بَ) : «التَّعَلُّقُ» ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٥٨٥) ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ اللَّرْهَريّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٢٨) ، قالَ في «القامُوسِ» : «ناطَه نَوْطًا : عَلَّقَه».

وَهُوَ : تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مُنَاسَبَةٍ مَعَ الإِقْتِرانِ بَيْنَهُمَا : كَالْإِسْكَارِ ، وَيُحَقَّقُ اسْتِقْلَالُ الْوَصْفِ بِعَدَمِ غَيْرِهِ بِالسَّبْرِ . الْوَصْفِ بِعَدَمِ غَيْرِهِ بِالسَّبْرِ .

وَالمُناسِبُ : وَصْفٌ ظَاهِرٌ

(وَهُوَ) أَيْ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ : (تَعْيِينُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ) أَي : إِظْهَارِ (مُنَاسَبَةٍ) بَيْنَ العِلَّةِ المُعَيَّنَةِ والحكمِ (مَعَ الاِقْتِرانِ بَيْنَهُمَا : كَالْإِسْكَارِ) في خبرِ مُسْلِمٍ : «كُلُّ مُسْكِمٍ حَرامٌ»، فهو _ لإِزالتِه العقلَ المطلوبَ حفظُه _ مُناسِبٌ لِلحُرْمَةِ، وقدِ اقْتَرَنَ بها.

وخَرَجَ بـ ﴿ إِبْدَاءِ المُناسَبةِ ﴾ : ترتيبُ الحكمِ على الوصفِ ـ الّذي هو مِن أقسامِ الإِيماءِ ـ ، وغيرُ ذلك : كالطَّرْدِ والشَّبَهِ ، وبـ ﴿ الإِقْتِرانِ ﴾ : إِبْدَاءُ المُناسَبةِ في المُسْتَبْقَى في السَّبْرِ .

(وَيُحَقَّقُ) بالبناءِ لِلمفعولِ (اسْتِقْلَالُ الْوَصْفِ) المُناسِبِ في العِلِّيَةِ (بِعَدَمِ غَيْرِهِ) مِن الأوصافِ (بِالسَّبْرِ) لا بقولِ المُسْتَدِلِّ : «بَحَثْتُ، فلم أَجِدْ غيرَه» و«الأَصْلُ عَدَمُه»، بخِلافه في السَّبْرِ؛ لأنه لا طريقَ له ثَمَّ سِواه، و لأنّ المقصودَ هُنا : إِثْباتُ اسْتِقْلالُ وصفٍ صالِح لِلعِلِّيّةِ، وثَمَّ : نَفْيُ ما لا يَصْلُحُ لها.

(وَالمُناسِبُ) المأخوذُ مِن «المُناسَبةِ» المُتَقَدِّمةِ : (وَصْفٌ) ولو حِكْمةً (ظَاهِرٌ

قُوله : (وَبَالاِقْتِرانِ إِبْداءُ المُناسَبةِ فِي المُسْتَبْقَىٰ فِي السَّبْرِ) غَيرُ مُوجُودٍ فِي نُسُّخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٩ أ).

قوله : (لأنه لا طريقَ له ثَمَّ سِواه و) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٩ أ). قوله : (اسْتِقْلالُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٩ أ).

----- غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣 -------

مُنْضَبِطٌ يَحْصُلُ عَقْلًا مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَيْهِ مَا يَصْلُحُ كَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ) في شرعيّةِ ذلك الحكمِ (مِنْ حُصُولِ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَفْع مَفْسَدَةٍ).

و «الوَصْفُ» فيه ١ ـ شامِلٌ لِلعِلّة إِذا كانَتْ حكمًا شرعيًّا ؛ لأنه وصفٌ لِلفعلِ القائِمِ هو به ، ٢ ـ وشاملٌ لِلحِكْمَةِ ، فيكونُ لِلحكمة إِذا عُلِّلَ بها حكمةٌ : كحِفْظِ النَّفْسِ ؛ فإنّه حكمةٌ لِلإِنْزِجارِ اللّذي هو حكمةٌ لِتَرَتُّبِ وجوبِ القصاصِ على القتلِ عُدُوانًا وإِن جازَ أن يكونا حِكْمَتَيْنِ له .

وَخَرَجَ بـ (يَحْصُلُ · ·) إلخ : ١ ـ الوصفُ المُبَقَّىٰ في السَّبْرِ ، ٢ ـ والمَدارُ في الدَّوَرانِ ، وغيرُهما مِن الأوصافِ الّتي تَصْلُحُ لِلعِلِّيَّةِ ولا يَحْصُلُ عقلًا مِن ترتيبِ الحكم عليها ما ذُكِرَ .

وقيلَ : هو المُلائِمُ لِأَفْعالِ العُقلاءِ عادةً ، واخْتارَه «الأصلُ».

وقيلَ : هو ما يَجْلِبُ نَفْعًا أو يَدْفَعُ ضَرَرًا.

وقيلَ : هو ما لو عُرِضَ علىٰ العُقُولِ لَتَلَقَّتُه بالقَبُولِ.

وهذه الأقوالُ مُقارِبةٌ لِلأَوّلِ.

همليقات على عاية الوصول الله على الله الله على الله على

قوله: (بيَحْصُلُ إلح) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٩ ب): «بما يَصْلُحُ» إلى آخِرِه». قوله: (ولا يَحْصُلُ عقلًا مِن ترتيبِ الحكم عليها ما ذُكِرَ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٦٩ ب) بَدَلَه: «ولا يَتَرَتَّبُ عليها ما ذُكِرَ». فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ اعْتُبِرَ مُلاَزِمُهُ، وَهُوَ المَظِنَّةُ.

وَحُصُولُ المَقْصُودِ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ: قَدْ يَكُونُ يَقِينًا: كَالمِلْكِ فِي الْبَيْعِ، وَظَنَّا: كَالإِنْزِجَارِ فِي الْقِصَاصِ،وفظنًّا: كَالإِنْزِجَارِ فِي الْقِصَاصِ،

وإنّما اخْتَرْتُه على ما اخْتارَه «الأصلُّ» ١ ـ لأنه قولُ المُحقِّقين، ٢ ـ ولأنه أَنْسَبُ بقولي ـ كغَيْرِي ـ :

(فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ خَفِيًّا أَوْ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ اعْتُبِرَ مُلَازِمُهُ) الّذي هو ظاهرٌ مُنضبِطٌ (وَهُو المَظِنَّةُ) له ، فيكونُ هو العِلّةُ : ١ - كالوَطْءِ مَظِنَّةٌ لِشُغْلِ الرَّحِمِ المُرَتَّبِ عليه وُجُوبُ العِدّةِ في الأصلِ حِفْظًا لِلنَّسَبِ ، لكنّه لمّا خَفِيَ نِيطَ وُجُوبُها بمَظِنَّتِه ، وَجُوبُها بمَظِنَّتِه ، لا م وكالسَّفَرِ مَظِنَّةٌ لِلمَشْقَّةِ المُرتَّبِ عليها التَّرخُصُ في الأصلِ ، لكنّها لمّا لم تَنْضَبِطْ نِيطَ التَرخُصُ بمَظِنَّتِها .

N.

(وَحُصُولُ المَقْصُودِ مِنْ شَرْعِ الحُكْمِ : ١ ـ قَدْ يَكُونُ يَقِينًا : كَالمِلْكِ فِي الْبَيْعِ)؛ لأنه المقصودُ مِن شَرْعِ البيعِ، ويَحْصُلُ منه يقينًا.

(٢ _ وَ) قد يكونُ (ظَنَّا : كَالإِنْزِجَارِ فِي الْقِصَاصِ) ؛ لأنه المقصودُ مِن شرعِ القِصاصِ ، ويَحْصُلُ منه ظنَّا ؛ فإنّ المُمْتنِعِين عنه أكثرُ مِن المُقْدِمِينَ عليه .

قوله : (كَالاِنْزِجَارِ فِي الْقِصَاصِ لأنه المقصودُ إلخ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٦٩

قوله: (كَالمِلْكِ فِي الْبَيْعِ لأنه المقصودُ مِن شَرْعِ البيعِ ويَحْصُلُ منه يقينًا) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٦٩ ب): «٠٠ كالبيعِ) إِذْ يَحْصُلُ المقصودُ مِن شرعِه، وهو المِلْكُ يقينًا».

وَمُحْتَمِلًا سَوَاءً : كَالاِنْزِجَارِ فِي حَدِّ الخَمْرِ، أَوْ مَرْجُوحًا : كَالتَّوَالُدِ فِي نِكَاحِ الْآيِسَةِ، وَالْأَصَحُّ : جَوَازُ التَّمْلِيلِ بِالْأَخِيرَيْنِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(٣ _ وَ) قد يكونُ (مُحْتَمِلًا) كاحْتِمالِ انْتِفائِه : ١ _ إِمَّا (سَوَاءً : كَالْإِنْزِجَارِ فِي حَدِّ الخَمْرِ) على تَناوُلهِا ؛ لأنه المقصودُ مِن شرعِ الحدِّ عليه ، وحصولُ الإِنْزِجارِ منه وانْتِفاؤُه مُتَساوِيانِ بتَساوِي المُمْتَنِعِين عن تَناوُلِها والمُقْدِمِين عليه فيما يَظْهَرُ لنا .

(٢ _ أَوْ مَرْجُوحًا) لِأَرْجَحِيّةِ انْتِفائِه : (كَالتَّوَالُدِ فِي نِكَاحِ الْآيِسَةِ)؛ لأنه هو المقصودُ مِن شرعِ النّكاحِ ، وانْتِفاؤُه في نكاحِها أَرْجَحُ مِن حصولِه .

(وَالْأَصَحُّ: جَوَازُ التَّعْلِيلِ بِالْأَخِيرَيْنِ) مِن الأَرْبعةِ أي: ١ ـ بالمقصودِ المُتَساوِي الحصولِ ١ ـ نَظَرًا إلى المُتَساوِي الحصولِ ١ ـ نَظَرًا إلى حُصُولهِما في الجُملةِ ، ٢ ـ وقياسًا على السَّفَرِ في جَوازِ القَصْرِ لِلمُتَرَفِّهِ في سَفَرِه

ب) : « · · كَالْقُوَدِ) إِذْ يَحْصُلُ المَقْصُودُ مِنْ شَرَعِهُ ، وَهُو الْإِنْزِجَارُ عَنِ القَتْلِ مَثَلًا ظُنَّا» ·

قوله: (كالإنْزِجارِ في حَدِّ الخَمْرِ علىٰ تَناوُلهِا لأنه المقصودُ مِن شرعِ الحدِّ عليه وحصولُ الإنْزِجارِ منه وانْتِفاؤُه مُتَساوِيانِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٠ أً) مَوْضِعَه: (٠٠ كَحَدِّ الخَمْرِ) فإنّ حُصُولَ المقصودِ مِن شرعِه وهو الإنْزِجارُ عن تَناوُلها وانْتِفاؤُه مُتَساوِيانِ٠٠» إلخ.

قوله: (كَالتَّوَالُدِ فِي نِكَاحِ الْآيِسَةِ لأنه هو المقصودُ مِن شرعِ النّكاحِ وانْتِفاؤُه في نكاحِها أَرْجَحُ مِن حصولِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٠ أ) مَوْضِعَه: «.. كنِكاحِ آيِسةٍ لِلتَّوالُدِ) الّذي هو المقصودُ مِن النكاح؛ فإنّ انْتِفاءَه في نِكاحِها أَرْجَحُ مِن حُصُولِه».

قوله : (علىٰ السَّفَرِ في جَوازِ القَصْرِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٠ أ) : «علىٰ جَوازِ القَصْرِ». فَإِنْ فَاتَ قَطْعًا فَالْأَصَحُّ : لَا يُعْتَبَرُ ، سَوَاءٌ مَا فِيهِ تَعَبُّدٌ : كَاسْتِبْرَاءِ أَمَةِ اشْتَرَاهَا بَائِعُهَا فِي المَجْلِسِ ، وَمَا لَا : كَلُحُوقِ نَسَبِ وَلَدِ المَغْرِبِيّةِ بِالمَشْرِقِيِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

المُنْتَفِي فيه المَشقَّةُ الَّتي هي حِكمةُ التَّرَخُّصِ؛ نَظَرًا إلى حُصُولِها في الجملةِ.

وقيل : لا يجوزُ التّعليلُ بهما ؛ لِأنّ أوّلَهما مَشكوكُ الحصولِ ، وثانِيَهما مرجوحُه . أمّا أوّلُ الأَرْبعةِ وثانِيها فيجوزُ التّعليلُ بهما قَطْعًا .

(فَإِنْ فَاتَ) المقصودُ مِن شرعِ الحكمِ (قَطْعًا) في بعضِ الصُّوَرِ (فَالْأَصَحُّ) : أنه (لَا يُعْتَبَرُ) فيه المقصودُ؛ لِلقَطْع بانْتِفائِه.

والحَنَفيّةُ: يُعْتَبَرُ حتّىٰ يَثْبُتَ فيه الحكمُ وما يَتَرَتَّبُ عليه كما سَيَظْهَرُ.

(سَوَاءٌ) في الاِعْتِبارِ وعدمِه (١ ـ مَا) أي الحكمُ الَّذي (فِيهِ تَعَبُّدٌ : كَاسْتِبْرَاءِ أُمَةٍ اشْتَرَاهَا بَائِعُهَا) لِرجلِ منه (فِي المَجْلِسِ) أي مجلسِ البيع، فالمقصودُ مِنِ اسْتِبْراءِ الأَمَةِ المُشْتَراةِ مِن رَجُلٍ ـ وهو معرفةُ براءةِ رَحِمِها منه المسبوقةُ بالجهلِ بها ـ فائِتٌ قطعًا في هذه الصُّورةِ ؛ لاِنْتِفاءِ الجهلِ فيها قطعًا ، وقدِ اعْتَبَرَه الحَنَفيّةُ فيها تقديرًا حتى يَثْبُتَ فيها الاِسْتِبْراءُ ، وغيرُهم لم يَعْتَبِرْه ، وقالَ بالاِسْتِبْراءِ فيها تعَديرًا حتى يَثْبُتَ فيها الاِسْتِبْراءُ ، وغيرُهم لم يَعْتَبِرْه ، وقالَ بالاِسْتِبْراءِ فيها تَعَبُّد كما عُلِمَ في مَحَلّه .

(٢ _ وَمَا) أي والحكمُ الّذي (لَا) تَعَبُّدَ فيه : (كَلُحُوقِ نَسَبِ وَلَدِ المَغْرِبِيّةِ بِالْمَشْرِقِ امْرأَةً وهي بالمَغْرِبِ بِالمَشْرِقِ امْرأَةً وهي بالمَغْرِبِ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ يَلْحَقُه»، فالمقصودُ مِن التَّرَوُّجِ _ وهو حُصُولُ النُّطْفةِ في الرَّحِمِ؛

عليفات على عاية الوصول المسترق المُرَأَةُ) في نُسْخة الظّاهِريّة (ق ١٧٠ ب) : ((الْمُرَأَةُ بالمَشْرِقِ)، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

وَالمُنَاسِبُ : ضَرُورِيٌّ ، فَحَاجِيٌّ ، فَتَحْسِينِيٌّ .

وَالضَّرُورِيُّ : حِفْظُ الدِّينِ ، فَالنَّفْسِ ، فَالْمَقْلِ ، فَالنَّسَبِ ، فَالمَالِ ، فَالْعِرْضِ ،

لِيَحْصُلَ العُلُوقُ ، فيَلْحَقُ النّسبُ _ فائِتٌ قطعًا في هذه الصَّورةِ ؛ لِلقَطْعِ _ عادةً _ بعدمِ تَلاقِي الزَّوْجَيْنِ ، وقدِ اعْتَبَرَه الحنَفيّةُ فيها ؛ لوُجُودِ مَظِنَّتِه _ وهو التَزَوُّجُ _ حتّى يَثْبُتَ اللَّحُوقُ ، وغيرُهم لم يَعْتَبِرْه ، وقالَ : «لا عِبْرَةَ بمَظِنّتِه معَ القطعِ بانْتِفائِه وعدمِ التَّعَبُّدِ فيه ، فلا لُحُوقَ » .

W

(وَالمُنَاسِبُ) مِن حيثُ شرعُ الحكمِ له ثَلاثةُ أقسامٍ: (١ _ ضَرُورِيٌّ، ٢ _ فَحَاجِيٌّ، ٣ _ فَحَاجِيٌّ، ٣ _ فَتَحْسِينِيُّ) عُطِفا _ معَ ما يأتي في أقسامِ «الضَّرُوريِّ» _ بالفاءِ لِيُفيدَ أَنَّ كُلَّا منها دُونَ ما قبلَه في الرُّتْبةِ.

- ١ _ (وَ (الضَّرُورِيُّ)) وهو: ما تَصِلُ الحاجةُ إليه إلى حَدِّ الضَّرُورةِ:
 - (١ _ حِفْظُ الدِّينِ) المَشْرُوعُ له قتلُ الكُفَّارِ.
 - (٢ ـ فَالنَّفْسِ) أي حفظُها المشروعُ له القَوَدُ.
 - (٣ _ فَالْعَقْلِ) أَيْ حَفظُه المشروعُ له حدُّ السُّكْرِ.
 - (٤ _ فَالنَّسَبِ) أي حفظُه المشروعُ له حدُّ الزِّنا.
 - (٥ ـ فَالمَالِ) أي حفظُه المشروعُ له حدُّ السَّرِقةِ وحدُّ قطع الطَّريقِ.
 - (٦ _ فَالْعِرْض) أي حفظُه المشروعُ له عقوبةُ القَذْفِ والسَّبِّ.

ه تعليفات على غاية الوصول ه تعليفات على غاية الوصول ه تقوله : (عُطِفا) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٠ ب) بضَمِّ العَيْنِ وكسرِ الطّاءِ. قوله : (فالْعِرْضِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧١ أ) بعدَه : «غيرِ النَّسَبِ».

وَمِثْلُهُ مُكَمِّلُهُ : كَالْحَدِّ بِقَلِيلِ المُسْكِرِ.

وَالْحَاجِيُّ : كَالْبَيْعِ ، فَالْإِجَارَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا : كَالْإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ

وهذا زادَه «الأَصْلُ» _ كالطُّوفيِّ _ على الخمسةِ السَّابِقةِ المُسمَّاةِ بـ «المَقاصِدِ» و «الكُلِّيَاتِ» النِّي قالُوا فيها : «إِنَّها لم تُبَحْ في مِلَّةٍ مِن المِلَلِ»، والمُرادُ مجموعُها، وإلاّ فالخمرُ أُبِيحَتْ في صدرِ الإسلام.

وعَطْفِي لـ «لمعِرْضِ» بالفاءِ أَوْلَىٰ مِن عطفِ «الأصلِ» _ كالطُّوفيِّ _ له بالواوِ . (وَمِثْلُهُ) أي الضّروريِّ (مُكَمِّلُهُ) ، فيكونُ في رُتبتِه : (١ _ كَالحَدِّ بِ) ـ تَناوُلِ (قَلِيلُ المُسْكِرِ) ؛ إِذْ قليلُه يَدْعُو إلىٰ كثيرِه المُفَوِّتِ لحفظِ العقلِ ، فَبُولِغَ في حفظِه بالمنعِ مِن القليلِ والحدِّ عليه كالكثيرِ ، ٢ _ وكعُقُوبةِ الدّاعِينَ إلى البِدَع ؛ لأنها تَدْعُو إلىٰ الكُفْرِ المُفوِّتِ لحفظِ الدِّينِ ، ٣ _ وكالقَودِ في الأطرافِ ؛ لأنّ إزالتَها تَدْعُو إلىٰ القتلِ المُفوِّتِ لحفظِ الدِّينِ ، ٣ _ وكالقَودِ في الأطرافِ ؛ لأنّ إزالتَها تَدْعُو إلىٰ القتلِ المُفوِّتِ لحفظِ النّفسِ .

W

٢ ـ (وَ«الحَاجِيُّ») وهو: ما يُحْتاجُ إليه ولا يَصِلُ إلىٰ حدِّ الضّرورةِ:
 (١ ـ كَالْبَيْعِ، فَالْإِجَارَةِ) المشروعَيْنِ لِلمِلْكِ المُحْتاجِ إليه ولا يَفُوتُ بفَواتِه لو لم
 يُشْرَعا شيءٌ مِن الضّرورِيّاتِ السّابِقةِ.

وعَطَفْتُ «الإِجارةَ» بالفاءِ لأنّ الحاجةَ إليها دُونَ الحاجةِ إلى البيع.

(وَقَدْ يَكُونُ) الحاجيُّ (ضَرُورِيًّا) في بعضِ صُوَرِه : (١ _ كَالْإِجَارَةِ لِتَرْبِيَةِ

قوله : (مِن عطفِ الأصلِ كالطُّوفيِّ له بالواوِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧١ أ) بعدَه : «وبَحَثَ الزَّرْكَشيُّ : أنَّ ما شُرعَ له حَدُّ القَذْفِ داخِلٌ في النَّسَبِ».

الطُّفْلِ، وَمُكَمِّلُهُ: كَخِيَارِ الْبَيْعِ.

وَالتَّحْسِينِيُّ : مُعَارِضٌ لِلْقَوَاعِدِ : كَالْكِتَابَةِ ، وَغَيْرُهُ : كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ . وَالتَّحْسِينِيُّ : مُعَارِضٌ لِلْقُواعِدِ : كَالْكِتَابَةِ ، وَغَيْرُهُ : كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ .

الطِّفْلِ)؛ فإِنَّ مِلْكَ المنفعةِ فيها _ وهي تربِيتُه _ يَفُوتُ بِفَواتِه _ لو لم تُشْرَعِ الإِجارةُ _ حفظُ نَفْسِ الطِّفْل.

(وَ) مثلُ الحاجيِّ (مُكَمِّلُهُ : كَخِيَارِ الْبَيْعِ) المشروعِ لِلتَّرَوِّي كُمِّلِ به البيعُ ؛ لِيَسْلَمَ عنِ الغَبْنِ.

~~~

٣ ـ (وَ (التَّحْسِينِيُّ)) وهو: ما اسْتُحْسِنَ عادةً مِن غيرِ احْتِياجٍ إليه ـ قِسْمانِ:
 (١ ـ مُعَارِضٌ لِلْقَوَاعِدِ) الشَّرعيّةِ ـ أي لشيءِ منها ـ : (كَالْكِتَابَةِ)؛ فإنّها غيرُ مُحتاج إليها؛ إِذْ لو مُنِعَتْ ما ضَرَّ، لكنّها مُستَحْسَنةٌ عادةً؛ لِلتَّوسُّلِ بها إلىٰ فَكِّ الرَّقَبةِ مِن الرِّقِ، وهي خارِمةٌ لِقاعِدةِ: (امْتِناعِ بيعِ الشّخصِ بعضَ مالِه ببعضٍ الرَّقَبةِ مِن الرِّقِ، وهي خارِمةٌ لِقاعِدةِ: (امْتِناعِ بيعِ الشّخصِ بعضَ مالِه ببعضٍ آخَرَ»؛ إِذْ ما يُحصِّلُه المُكاتَبُ في قُوّةِ مِلكِ السَّيِّدِ له بتعجيزِه نفسَه.

(٢ - وَغَيْرُهُ) أي : وغيرُ المُعارِضِ لشيءٍ مِن القواعدِ : (كَسَلْبِ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ) ؛ فإنّه غيرُ مُحْتاجٍ إليه ؛ إِذْ لو أُثْبِتَ لِلعبدِ الأَهْليَّةُ ما ضَرَّ ، لكنّه مُستَحْسَنُ عادةً ؛ لِنَقْصِ الرَّقيقِ عن هذا المَنْصِبِ الشَّريفِ المُلْزِمِ لِلحُقُوقِ ، بخِلافِ الرِّوايةِ .

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 ----

(ثُمَّ المُنَاسِبُ) مِن حيثُ اعْتِبارُه وُجُودًا وعَدَمًا أربعةُ أقسامِ : ١ ـ «مُؤَثِّرٌ»، ٢ ـ و «مُؤثِّرٌ» ، ٢ ـ و «مُؤثِّرٌ» ، ٢ ـ و «مُرْسَلٌ» ؛ لأنه :

(١ _ إِنِ اعْتُبِرَ عَيْنُهُ فِي عَيْنِ الحُكْمِ ١ _ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ فَـ«المُؤَثِّرُ»)؛ لِظُهُورِ تأثيرِه بما اعْتُبِرَ به، والمُرادُ بـ«العَيْنِ» : النّوعُ، لا الشّخصُ منه.

١ ـ فالإعْتِبارُ بالنَّصِّ : كتَعليلِ نَقْضِ الوُضُوءِ بمَسِّ الذَّكَرِ ؛ فإنَّه مُسْتَفادٌ مِن خَبَرِ التَّرْمِذيِّ وغيرِه : «مَن مَسَّ ذَكَرَه فلْيَتَوَضَّأْ».

٢ ـ والإغتِبارُ بالإِجماعِ: كتعليلِ وِلايةِ المالِ على الصّغيرِ بالصّغرِ؛ فإنّه مُجمَعٌ عليه.

(٢ _ أَوِ) اعْتَبِرَ عينُه في عَيْنِ الحكمِ (بِتَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَىٰ وَفْقِهِ) حيثُ ثَبَتَ الحكمُ معه : بأن أَوْرَدَه الشّرعُ علىٰ وَفْقِه ، لا بأنْ نُصَّ على العِلّةِ أَو أُوْمِعَ إليها ، وإلّا لم تكنِ العِلّةُ مُسْتَفادةً مِن المُناسَبَةِ (١ _ فَإِنِ اعْتُبِرَ) بنَصِّ أَوْ إِجماعٍ (١ _ الْعَيْنُ فِي الجِنْسِ ٢ _ أَوْ عَكْسُهُ ٣ _ أَوِ الجِنْسُ فِي الجِنْسِ) وكُلُّ منهما أعلى ممّا بعدَه في الجِنْسِ ٢ _ أَوْ عَكْسُهُ ٣ _ أَوِ الجِنْسُ فِي الجِنْسِ) وكُلُّ منهما أعلى ممّا بعدَه (فَـ اللهُلائِمُ») ؛ لِمُلاءَمتِه لِلحكمِ (٢ _ وَإِلَّا) أَيْ وإِن لم يُعْتَبَرُ بما ذُكِرَ شيءٌ مِن ذلك (فَـ الْغَرِيبُ») .

قوله : (فَإِنِ اعْتُبِرَ بِنَصِّ أَوْ إِجماعِ الْعَيْنُ فِي الجِنْسِ) إلى قولِه : (أَيْ وإِن لَم يُعْتَبَرُ بِم بِمَا ذُكِرَ شَيءٌ مِن ذلك فَالْغَرِيبُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٢ أ) بَدَلَه : «(فالمُلائِمُ)

......

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

وهذا مِن زِيادتي تَبَعًا لِابْنِ الحاجِبِ، ومَثَّلَ له: بتعليلِ توريثِ المبتوتةِ في مَرَضِ المَوْتِ بالفعلِ المُحرَّمِ لغَرَضٍ فاسِدٍ، وهو الطَّلاقُ البائنُ لِغَرَضِ عدمِ الإِرْثِ؛ قياسًا على قاتِلِ مُورِّثِه حيثُ لم يَرِثْه بجامعِ ارْتِكابِ فعلٍ مُحرَّمٍ، وفي ترتيبِ الحكمِ عليه تحصيلُ مَصْلَحةٍ، وهو نَهْيُهما عنِ الفعلِ الحرامِ، لكنْ لم يَشْهَدْ له أصلٌ بالإعْتِبارِ بنَصِّ أو إجماعِ.

١ ـ ومِثالُ الأَوّلِ مِن أقسامِ «المُلائِمِ» : تعليلُ وِلايةِ النَّكاحِ بالصِّغَرِ حيثُ تَثْبُتُ معه ـ وإِنِ اخْتُلِفَ في أنّها ١ ـ له ٢ ـ أَوْ لِلبِكارةِ ٣ ـ أَوْ لهما ـ وقدِ اغْتُبِرَ في جنسِ الولايةِ حيثُ اغْتُبِرَ في ولايةِ المالِ بالإجماع كما مَرَّ.

٢ ـ ومِثالُ الثّاني : تعليلُ جَوازِ الجَمْعِ حالةَ المَطَرِ في الحَضَرِ بالحَرَجِ حيثُ اعْتُبِرَ معه ، وقدِ اعْتُبِرَ جنسُه في جَوازِه في السَّفَرِ بالنَّصِّ ؛ إِذِ الحَرَجُ جامعٌ لِحَرَجِ

لِمُلاءَمَتِه لِلحُكْمِ سَواءٌ أكانَ الاِعْتِبارُ بالتَّرتيبِ باعْتِبارِ العَيْنِ في الجِنْسِ أَمِ العكسِ أَم الجنسِ . ، وكُلُّ منها أَعْلَىٰ ممّا بعدَه» . اهـ ولَعَلَّه سَقَطَ منها : «في الجِنْسِ» قبلَ قولِه : «وكُلُّ» . «وكُلُّ» .

قوله : (وهذا مِن زِيادتي تَبَعًا لِابْنِ الحاجِبِ) إلىٰ قولِه : (لكنْ لم يَشْهَدْ له أصلٌ بالإعْتِبارِ بنَصِّ أو إجماعٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٢ أ).

قوله : (ومِثالُ الأَوَّلِ مِن أقسامِ المُلائِمِ تعليلُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ) : «فالأوَّلُ كتعليل..» إلخ.

قوله: (وَمِثالُ النَّانِي تعليلُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ): «والثَّاني كتعليلِ». قوله: (حيثُ اعْتُبِرَ معَه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ). قوله: (بالنَّصِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ): «بالإِجْماع».

السَّفَر والمَطَرِ.

٣ ـ ومِثالُ الثّالثِ: تعليلُ القَودِ في القتلِ بمُثَقَّلِ بالقتلِ العَمْدِ العُدْوانِ حيثُ
 ثَبَتَ معَه، وقدِ اعْتُبِرَ جنسُه في جنسِ القَودِ: حيثُ اعْتُبِرَ في القتلِ بمُحَدَّدٍ ، والقَودُ بالإجماعِ ؛ إِذِ القتلُ العَمْدُ العُدُوانُ جامعٌ لِلقتلِ ١ ـ بمُثَقَّلٍ ٢ ـ وبمُحَدَّدٍ ، والقَودُ جامعٌ لِلقَودِ ١ ـ بالمُثقَّلِ ٢ ـ وبالمُحَدَّدِ .

(٣ ـ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ) أي المُناسِبُ (١ ـ فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَىٰ إِلْغَائِهِ) فهو مُلْغَى (فَلَا يُعَلَّلُ بِهِ) قَطْعًا : كما في جِماعِ مَلِكٍ في نهارِ رَمَضانَ ؛ فإنّ حالَه يُناسِبُ التّكفيرَ الْبِتْداء بالصّوم ؛ لِيَرْتَدع به ، دُونَ الإِعْتَاقِ ؛ إِذْ يَسْهُلُ عليه بذلُ المالِ في شهوةِ الفَرْج ، وقد أَفْتَىٰ يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ بْنِ كثيرٍ اللَّيْثِيُّ المَغْرِبيُّ المالِكيُّ مَلِكًا بالمَغْرِبِ الفَرْج ، وقد أَفْتَىٰ يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ بْنِ كثيرٍ اللَّيْثِيُّ المَغْرِبيُّ المالِكيُّ مَلِكًا بالمَغْرِب جامَعَ في نهارِ رَمَضانَ بصومِ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ ؛ نَظَرًا إلىٰ ذلك ، لكنّ الشّارِع ألغاه بإيجابِه الإعْتَاقَ ابْتِداء مِن غيرِ تَفْرِقةٍ بينَ مَلِكٍ وغيرِه ، وفي «الحاشِيَةِ» زِيادة على ذلك .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تعليلُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٢ أَ) : ﴿ والتَّالْثُ كتعليل ﴾ .

قوله: (لِلقَوَدِ بالمُثقَّلِ وبالمُحَدَّدِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ): «لِقَوَدِ النَّفسِ وغيرِها».

قوله : (قَطْعًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ أ).

قوله : (في نهارِ) سَقَطَتْ «في» مِن نُسْخةٍ أَزْهَريّةٍ وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٣١)، وهي ثابِتةٌ في بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ.

قوله : (وفي الحاشِيةِ زِيادةٌ على ذلك) حيثُ قالَ فيها (٣٧٣/٣) : «قوله : (فإِنّ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

ويُسَمَّىٰ هذا القِسْمُ بـ ﴿ الغَريبِ ﴾ ؛ لِبُعْدِه عنِ الإغْتِبارِ ·

(٢ _ وَإِلَّا) أي وإِن لم يَدُلَّ دليلٌ على إِلْغائِه كما لم يَدُلَّ على اعْتِبارِه (فَه الْمُرْسَلُ»)؛ لإِرْسالِه _ أي : إِطْلاقِه _ عمّا يَدُلُّ على اعْتِبارِه أو إِلْغائِه ، ويُعَبَّرُ عنه ١ _ بـ «المَصالِحِ المُرْسَلةِ» ٢ _ وبـ «الاِسْتِصْلاحِ» ٣ _ وبـ «المُناسِبِ المُرْسَلِ». (وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ) مِن العُلَماءِ مُطلَقًا ؛ لِعدم ما يَدُلُّ على اعْتِبارِه .

وَقَبِلَه الإِمامُ مالكٌ مُطلَقًا؛ رِعايةً لِلمَصْلحةِ حتّى جَوَّزَ ضربَ المُتَّهَمِ بالسّرقةِ لِيُقِرَّ.

وعُورِضَ : بأنه قد يكونُ بريئًا ، وتَرْكُ الضّربِ لِمُذْنِبٍ أَهْوَنُ مِن ضربِ بَريءِ . ورَدَّه قومٌ في العِباداتِ ؛ إِذْ لا نَظَرَ فيها لِلمَصْلَحةِ ، بخلافِ غيرِها كالبَيْعِ والنَّكاح والحَدِّ.

ومَحَلُّ الخِلافِ المذكورِ : إِذَا عُلِمَ اعْتِبارُ العَيْنِ في الجنسِ أو عكسُه أو

حالَه) أي مِن صُعُوبةِ الصّومِ وسُهُولةِ الإِعْتاقِ عليه (يُناسِبُ التّكفيرَ ابْتِداءً بالصّومِ) فالوصفُ المُلْغَىٰ حالُه كما أَشارَ إليه بعدُ، ويجوزُ أن يكونَ مُواقَعَتَه»، وفيها أيضًا فالوصفُ المُلْغَىٰ حالُه كما أَشارَ إليه بعدُ، ويجوزُ أن يكونَ مُواقَعَتَه»، وفيها أيضًا (٣٧٤/٣): «قوله: (يَحْيَى بْنُ يَحْيَى المَغْرِبيُّ) هو مِن أصحابِ الإِمامِ مالِك، وكانَ إِمامَ أهلِ الأَنْدَلُسِ، والمَلِكُ الّذي أَفْتاه هو صاحِبُها، واسْمُه: عبدُ الرّحمنِ بْنُ الحَكَمِ المُمْويُّ المعروفُ بـ «بالمُرْتَضَى»، ولمّا أَفْتاه بذلك قيلَ له بعدَ أن خَرَجَ مِن عندِه: «لِمَ اللهُ تُفْتِه بمذهبِ مالِكِ؟ _ وهو التّخييرُ بينَ الإِعْتاقِ والصّومِ والإِطْعامِ _، فقالَ: «لو فَتَحْنا هذا البابَ سَهُلَ عليه أن يَطاً كُلَّ يومٍ ويُعْتِقَ رَقَبةً، ولكنْ حَمَلتُه على أَصْعَبِ الْأُمُورِ ؛ لِئَلاّ يَعُودَ». اهـ

وَلَيْسَ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيّةٌ كُلِّيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنَّيَّةٌ قَرِيبَةٌ مِنْهَا، فَهِيَ حَقٌّ قَطْعًا.

- 🍣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الجنسِ في الجنسِ، وإلَّا فهو مردودٌ قطعًا كما ذَكَرَه العَضُدُ تَبَعًا لِابْنِ الحاجِبِ.

(وَلَيْسَ مِنْهُ) أي مِن المُناسِبِ المُرْسَلِ (مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيّةٌ كُلِّيَّةٌ) أي : مُتَعَلِّقةٌ بكُلِّ الأمّةِ (١ _ قَطْعِيَّةٌ ٢ _ أَوْ ظَنَيَّةٌ قَرِيبَةٌ مِنْهَا) لِدَلالةِ الدَّليلِ على اعْتِبارِها (فَهِيَ حَقٌّ قَطْعًا).

واشْتَرَطَها الغَزاليُّ لِلقطعِ بالقولِ بالمُناسِبِ المُرْسَلِ، لا لأصلِ القولِ به، فَجَعَلَها منه معَ القطع بقَبُولِها.

مِثْالُهَا: رَمْيُ الكُفّارِ المُتَتَرِّسِين بأَسْرانا في الحربِ المُؤَدِّي إلى قتلِ التُّرْسِ مَعْهم إِذا ١ - قُطِعَ ٢ - أو ظُنَّ ظَنَّا قريبًا مِن القَطْعِ ١ - بأنّهُم إن لم يُرْمَوْا اسْتَأْصَلُونا بالقتلِ التُّرْسَ وغيرَه، ٢ - وبأنّهُم إِنْ رُمُوا سَلِمَ غيرُ التُّرْسِ، فيجوزُ رَمْيُهُم لِحفْظِ باقي الأُمّةِ، بخِلافِ ١ - رَمْيِ أهلِ قَلْعةٍ تَتَرَّسُوا بمُسلِمين؛ لأنّ فَتْحَها ليسَ ضَرُوريًّا، ٢ - ورَمْيِ بعضِنا مِن سفينةٍ في بَحْرٍ لِنجاةِ الباقِين؛ لأنّ نَجاتَهم ليستُ كُلِيًّا، ٣ - ورَمْيِ المُتَرِّسِين في الحَرْبِ إِذا لم يُقْطَعْ أو لم يُظَنَّ ظَنَّا قريبًا مِن القَطْعِ باسْتِنْصالهِم لَنا، فلا يجوزُ الرَّمْيُ في شيءِ مِن الثّلاثِ وإِن أُقْرِعَ في الثّانِيةِ؛ لأنّ القُرْعةَ لا أصلَ لها شرعًا في ذلك.

قوله : (وَمَحَلَّ الْخِلافِ المذكورِ إِذَا عُلِمَ) إلىٰ قولِه : (كما ذَكَرَه الْعَضُدُ تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٢ ب).

قُوله : (حَقٌّ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٠٥٤ (ق ١٢١ أ) بعدَه زِيادةُ : «كُلِّيُّ»، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص١٣١)، وهي غيرُ موجودةٍ في بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وأَسْقَطَها شيخُنا في طبعةِ دارِ الضِّياءِ (ص٦٨٣)، وكذا مُحقِّقُ طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٩٥). قوله : (يُرْمَوْا) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٣ أ) بالبناءِ للمفعولِ.

وَالمُنَاسَبَةُ تَنْخَرِمُ بِمَفْسَدَةِ تَلْزَمُ رَاجِحَةٍ أَوْ مُسَاوِيَةٍ لَهَا فِي الْأَصَحِّ. هَنْ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ

السَّادِسُ: الشَّبَهُ، وَهُوَ: مُشَابَهَةُ وَصْفِ لِلْمُنَاسِبِ وَالطَّرْدِيِّ، وَيُسَمَّىٰ الْوَصْفُ بِـ (الشَّبَهِ) أَيْضًا، وَهُوَ: مَنْزِلَةٌ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْهِمَا فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

(وَالمُنَاسَبَةُ تَنْخَرِمُ) أي: تَبْطُلُ (بِمَفْسَدَةٍ تَلْزَمُ) الحكمَ (١ ـ رَاجِحَةٍ) على مصلحتِه (٢ ـ أَوْ مُسَاوِيَةٍ لَهَا فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنّ دَرْءَ المَفاسِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المَصالِح.

وقالَ الإِمامُ الرّازيُّ ومُتابِعُوه : لا تَنْخَرِمُ بها معَ مُوافَقَتِهم على انْتِفاءِ الحكمِ ، فهو عندَهم لوُجُودِ المانِعِ ، وعلى الأوّلِ لاِنْتِفاءِ المُقْتَضِي ، فالخُلْفُ لَفْظيٌّ .

600 × 100

(السَّادِسُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ : (الشَّبَهُ، وَهُوَ : مُشَابَهَةُ وَصْفٍ ١ _ لِلْمُنَاسِبِ٢ _ وَالطَّرْدِيِّ) وهذا التّفسيرُ مِن زِيادَتي .

(وَيُسَمَّى الْوَصْفُ بِهِ الشَّبَهِ الْيُضَا، وَهُوَ : مَنْزِلَةٌ) أي ذُو مُنْزِلةٍ (بَيْنَ مَنْزِلَةٌ) أي مُو مُنْزِلةٍ (بَيْنَ مَنْزِلَتَيْهِمَا) أيْ مَنْزِلَتَي المُناسِبِ والطَّرْدِيِّ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنه يُشْبِهُ الطَّرْدِيَّ مِن حيثُ الْتِفاتُ الشَّرعِ حيثُ الْتِفاتُ الشَّرعِ إليه في الجملةِ : ١ ـ كالذُّكُورةِ ٢ ـ والأُنُوثةِ في القضاءِ والشّهادةِ .

قوله : (الشَّبَهُ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٣ أ) : «الشَّبهه».

قوله : (مُشَابَهَةُ وَصْفِ لِلْمُنَاسِبِ وَالطَّرْدِيِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٣ أ) بعدَه زِيادةُ : «فمُشابَهَتُه للأوَّلِ تَقْتَضِي عِلِّيَّةً دُونَ مُشابَهَتِه لِلثَّانِي».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : هو المُناسِبُ بالتَّبَعِ : كالطَّهارةِ لاِشْتِراطِ النَّيَةِ؛ فإِنّها إِنّما تُناسِبُه بواسِطةِ أنّها عِبادةٌ، بخِلافِ المُناسِبِ بالذّاتِ : كالإِسْكارِ لِحُرْمةِ الخَمْرِ.

(وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ) : بأن يُصارَ إلى قياسِه (١ ـ إِنْ أَمْكَنَ قِيَاسُ الْعِلَّةِ) المُشْتَمِلُ على المُناسِبِ بالذَّاتِ (٢ ـ وَإِلَّا) : بأن تَعَذَّرَتِ العِلَّةُ بتَعَذُّرِ المُناسِبِ بالذَّاتِ : بأن لم يُوجَدْ غيرُ قياسِ الشَّبَهِ (فَهُوَ حُجَّةٌ فِي غَيْرٍ) الشَّبَهِ (الصُّورِيِّ فِي الْأَصَحِّ) ؛ نظرًا لِشَبَهِه بالمُناسِبِ ، وقدِ احْتَجَّ به الشَّافِعيُّ في مَواضِعَ : منها : قولُه في إيجابِ النَّيةِ في الوُضُوءِ كالتَّيمُّم : «طَهارَتانِ أنّى تَفْتَرِقانِ».

وقيلَ : مردودٌ ؛ نَظَرًا لِشَبَهِه بالطُّرْدِيِّ.

(وَأَعْلَاهُ) أي قِياسِ الشَّبَهِ:

(١ _ قِيَاسُ مَا) أَيْ : شَبَهِ (لَهُ أَصْلُ وَاحِدٌ) : كأن يُقالَ في إزالةِ الخَبَثِ : «هي طَهارةٌ لِلصّلاةِ ، فيتَعَيَّنُ الماءُ كطَهارةِ الحَدَثِ» ، فطَهارةُ الخَبَثِ تُشْبِهُ الطَّرْدِيَّ

قوله : (بأن لم يُوجَدْ غيرُ قيّاسِ الشَّبَهِ) غيرُ موَّجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٣ ب).

قوله : (في غَيْرِ الشَّبَهِ الصُّورِيِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٣ ب). قوله : (وقيلَ مردودٌ نَظَرًا لِشَبَهِه بالطَّرْدِيِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٣ ب) بعدَه : «والتّرجيحُ مِن زِيادتي».

قوله : (أي قياسِ الشَّبَهِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٣ ب) : «أي الشَّبَهِ».

فَغَلَبَةِ الْأَشْبَاهِ فِي الحُكْمِ وَالصَّفَةِ ، فَالحُكْمِ ، فَالصَّفَةِ .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

مِن حيثُ عَدَمُ ظُهُورِ المُناسبةِ بينَها وبين تَعَيَّنِ الماءِ، وتُشْبِهُ المُناسِبَ بالذَّاتِ مِن حيثُ إِنَّ الشَّرِعَ اعْتَبَرَ طَهارةَ الحَدَثِ بالماءِ في الصّلاةِ وغيرِها.

(٢ - فَ) قياسُ (غَلَبَةِ الْأَشْبَاهِ فِي الحُكْمِ وَالصَّفَةِ) وهو : إِلْحاقُ فَرْعٍ مُتَرَدِّهِ بِينَ أَصلَيْنِ بِأَحِدِهما الغالِبُ شَبَهُه به في الحُكْمِ والصَّفةِ على شَبَهِه بالآخرِ فيهما : كإِلْحاقِ العبدِ بالمالِ في إيجابِ القِيمةِ بقَتْلِه بالِغة ما بَلَغَتْ ؛ لأن شَبَهَه بالمالِ في الحُكْمِ والصَّفةِ أكثرُ مِن شَبَهِه بالحُرِّ فيهما : أمّا الحكمُ فلِكونِه يُباعُ ويُؤجَرُ ويُعارُ الحُكْمِ والصَّفةِ أكثرُ مِن شَبَهِه بالحُرِّ فيهما : أمّا الحكمُ فلِكونِه يُباعُ ويُؤجَرُ ويُعارُ ويُودَعُ وتَثْبُتُ عليه اليدُ ، وأمّا الصِّفةُ فلِتَفاوُتِ قيمتِه بحسبِ تَفاوُتِ أوصافِه جَوْدةً ورَداءةً وتَعَلَّقِ الزَّكاةِ بقيمتِه إذا اتَّجِرَ فيه .

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ الله على عليقات على غاية الوصول

قوله : (قِيَاسُ مَا أَيْ شَبَهِ لَهُ أَصْلٌ وَاحِدٌ) إلىٰ قولِه : (اعْتَبَرَ طَهارةَ الحَدَثِ بالماءِ في الصّلاةِ وغيرِها) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٣ ب).

قوله: (فقياسُ غَلَبَةِ الْأَشْبَاهِ فِي الحُكْمِ وَالصَّفَةِ) إلى آخِرِ هذا المَسْلَكِ عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٣ ب): «(وأَعْلاه) أي الشَّبَةِ: (قياسُ غَلَبَةِ الْأَشْبَاهِ فِي الحُكْمِ وَالصَّفَةِ) وهو: إِلْحاقُ فَرْعِ مُتَرَدِّدٍ بِينَ أَصلَيْنِ بأحدِهما الغالِبُ شَبَهُه به في الحُكْمِ والصِّفةِ على شَبَهِه بالآخرِ فيهما: كإِلْحاقِ العبدِ بالمالِ في إيجابِ القِيمةِ بقَتْلِه بالغة ما والصِّفةِ على شَبَهِه بالآخرِ فيهما، وظاهِرٌ: أنّ بَلَغَتْ ؛ لأنّ شَبَهَه بالمالِ في الحُكْمِ والصِّفةِ أكثرُ مِن شَبَهِه بالحُرِّ فيهما، وظاهِرٌ: أنّ قِياسَ غَلَبةِ الأَشْباهِ في الحُكْمِ أَعْلَىٰ منه في الصِّفةِ ، وبه صَرَّحَ ابْنُ بَرْهانَ (فَ) القياسُ (الصُّوريُّ): كقِياسِ الخَيْلِ على البِغالِ والحميرِ في عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكاةِ لِلشَّبَهِ الصُّوريِّ بينَهما».

قوله : (أمّا الحكمُ فلِكونِه يُباعُ ويُؤْجَرُ) إلىٰ قولِه : (وتَعَلَّقِ الزَّكاةِ بقيمتِه إِذا اتُّجِرَ فيه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٣ ب). السَّابِعُ : الدَّوَرَانُ : بِأَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ عِنْدَ وُجُودِ وَصْفٍ ، وَيُعْدَمَ عِنْدَ حَدَمِهِ . وَهُوَ يُفِيدُ ظَنَّا فِي الْأَصَحِّ.

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(٣ _ فَ) قياسُ غَلَبةِ الأَشْباهِ في (الحُكْم).

(٤ _ فَ) قياسُ غَلَبَتِها في (الصِّفَةِ).

وهذانِ مَعَ الأُوّلِ ومَعَ التّرجيحِ والتّقيِيدِ بغيرِ الصُّوريِّ مِن زِيادتِي.

أَمَّا الصُّورِيُّ _ : كقياسِ الخَيْلِ على البِغالِ والحميرِ في عدمٍ وُجُوبِ الزَّكاةِ لِلشَّبَهِ الصُّوريِّ بينَهما _ فليسَ بحُجّةٍ في الأصحِّ.

(السَّابِعُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ : («الدَّوَرَانُ» : بِأَنْ يُوجَدَ الحُكْمُ) أَيْ : تَعَلُّقُه (عِنْدَ وُجُودِ وَصْفٍ، وَيُعْدَمَ) هو أَوْلَىٰ مِن قولِه : «ويَنْعَدِمَ» (عِنْدَ عَدَمِهِ)، والوصفُ يُسمَّىٰ : «مَدارًا» ، والحُكْمُ : «دائِرًا».

(وَهُوَ) أي الدَّوَرانُ (يُفِيدُ) العِلِّيَّةَ (ظَنَّا فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : لا يُفيدُها ؛ لِجَوازِ أن يكونَ الوصفُ مُلازِمًا لها ، لا نفسَها : كرائِحةِ المُسْكِرِ المخصوصةِ؛ فإِنَّها دائِرةٌ مع الإِسْكارِ وُجُودًا وعدمًا : بأن يَصيرَ المُسْكِرُ خَلًّا ، وليستْ عِلَّةً .

قوله : (وهذانِ معَ الأوّلِ ومّعَ التّرجيحِ والتّقيِيدِ بغيرِ الصُّوريِّ مِن زِيادتِي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٣ ب).

قوله : (مع الإِسْكارِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٤ أ) : «مع إِسْكارِه». قوله : (وليستْ عِلَّةً) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٤ أ) : وليت كالاتكارلحوم الجزو :

وَلَا يَلْزَمُ المُسْتَدِلَّ بِهِ بَيَانُ انْتِفَاءِ مَا هُوَ أَوْلَىٰ مِنْهُ ، وَيَتَرَجَّحُ جَانِبُهُ بِالتَّعْدِيَةِ إِنْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ ، وَالْأَصَحُّ : إِنْ تَعَدَّىٰ وَصْفُهُ إِلَىٰ الْفَرْعِ وَاتَّحَدَ مُقْتَضَىٰ وَصْفَيْهِمَا أَوْ إِلَىٰ فَرْعِ آخَرَ لَمْ يُطْلَبْ تَرْجِيحٌ .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول كا

وقيلَ : يُفيدُها قطعًا ، وكأنّ قائلَ ذلك قالَه عندَ مُناسَبةِ الوصفِ كالإِسْكارِ لِحُرْمةِ الخمرِ .

W.

(وَلَا يَلْزَمُ المُسْتَدِلَّ بِهِ بَيَانُ انْتِفَاءِ مَا هُوَ أَوْلَىٰ مِنْهُ) بإِفادةِ العِلِّيَةِ، بل يَصِحُّ الإِسْتِدْلالُ به معَ إِمْكانِ الإِسْتِدْلالِ بما هو أَوْلَىٰ منه، بخِلافِ ما مَرَّ في «الشَّبَهِ».

(وَيَتَرَجَّحُ جَانِبُهُ) أي المُسْتَدِلِّ (بِالتَّعْدِيَةِ) لِوَصْفِه على جانِبِ المُعْتَرِضِ حيثُ يكونُ وصفُه قاصِرًا (إِنْ أَبْدَىٰ المُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ) أي غيرَ المَدارِ.

(وَالْأَصَحُّ): أنه (إِنْ تَعَدَّىٰ وَصْفُهُ) أي المُعْتَرِضِ (١ _ إِلَىٰ الْفَرْعِ) المُتَنازَعِ فيه بقَيْدٍ زِدْتُه بقولي: (وَاتَّحَدَ مُقْتَضَىٰ وَصْفَيْهِمَا) أي المُسْتَدِلِّ والمُعْتَرِضِ (٢ _ أَوْ إِلَىٰ فَرْعٍ آخَرَ لَمْ يُطْلَبْ تَرْجِيحٌ)؛ بِناءً علىٰ جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ.

وقيلَ : يُطْلَبُ التّرجيحُ ؛ بناءً على مَنْعِه ، وبه جَزَمَ «الأصلُ» في الثّاني ؛ بِناءً على ما رَجَّحَه مِن منع تَعَدُّدِ العِلَلِ .

أمّا إِذَا اخْتَلَفَ مُقْتَضَىٰ وَصْفَيْهما _ : كأنِ اقْتَضَىٰ أحدُهما الحِلَّ والآخَرُ الحُرْمةَ _ فيُطلَبُ الترجيحُ.

%

[«]وليستْ . . كالإِسْكارِ لِحُرْمةِ الخَمْرِ» . اهـ ولَعَلَّه سَقَطَ «علَّة» بعدَ قولِه : «وليست» .

الثَّامِنُ : الطَّرْدُ : بِأَنْ يُقَارِنَ الحُكْمُ الْوَصْفَ بِلَا مُنَاسَبَةٍ ، وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ .

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(النَّامِنُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ: (الطَّرْدُ: بِأَنْ يُقَارِنَ الحُكْمُ الْوَصْفَ بِلَا مُنَاسَبَةٍ) لا بالنَّاتِ ولا بالتَّبَعِ: كقولِ بعضِهم في الخَلِّ: «مائعٌ لا تُبْنَى القَنْطَرَةُ على جِنْسِه، فلا تُزالُ به النّجاسةُ كالدُّهْنِ»، أيْ: بخِلافِ الماءِ، فبناءُ القَنْطَرَةِ وعدمُه لا مُناسَبةَ فيهما لِلحكمِ وإِن كانَ مُطَّرِدًا لا نَقْضَ عليه.

وقولي : «بلا مُناسَبةٍ» مِن زيادتي ، وخَرَجَ به بَقِيَّةُ المَسالِكِ .

(وَرَدَّهُ الْأَكْثَرُ) مِن العُلَماءِ؛ لاِنْتِفاءِ المُناسَبةِ عنه، قالَ عُلَماؤُنا: «١ ـ قياسُ المُعنَى مُناسِبٌ؛ لاِشْتِمالِه على الوصفِ المُناسِبِ، ٢ ـ وقياسُ الشَّبَهِ تقريبٌ، ٣ ـ وقياسُ الشَّبَهِ تقريبٌ، ٣ ـ وقياسُ الطَّرْدِ تَحكُّمٌ، فلا يُفيدُ».

وقيلَ : يُفيدُ المُناظِرَ دُونَ النّاظِرَ لنَفْسِه ؛ لأنّ الأوّلَ دافِعٌ ، والثّانيَ مُثْبِتٌ .

وقيلَ : إِن قارَنَه فيما عدا صُورةَ النِّزاعِ أَفادَ العِلِّيَّةَ ، فيُفيدُ الحكمَ في صُورةِ نِّزاع .

وقيلَ : تَكْفِي مُقارَنَتُه له في صُورةٍ واحدةٍ غيرِ صُورةِ النِّزاع.

قُولُه : (وقُولُي بَلَا مُناسَبَةٍ مِن زيادتي وخَرَجَ به بَقِيَّةُ المَسَالِكِ) غيرُ موجُودٍ في نُسْخة الظَّاهِريّة (ق ١٧٤ أ).

قوله : (قَالَ عُلَماؤُنا قياسُ المعنَىٰ مُناسِبٌ) إلىٰ قولِه : (وقياسُ الطَّرْدِ تَحكُّمٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٤ أ).

قوله : (غيرِ صُورةِ النِّزاعِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٤ أ).

التَّاسِعُ: تَنْقِيحُ المَنَاطِ: بِأَنْ يَدُلَّ نَصُّ ظَاهِرٌ عَلَىٰ التَّعْلِيلِ بِوَصْفٍ، فَيُحْذَفَ خُصُوصُهُ عَنِ الاِعْتِبَارِ بِالاِجْتِهَادِ، وَيُنَاطَ بِالْأَعَمِّ، أَوْ تَكُونَ أَوْصَافٌ، فَيُحْذَفَ بَعْضُهَا وَيُنَاطَ بِبَاقِيهَا.

وَتَحْقِيقُ الْمَنَاطِ : إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ فِي صُورَةٍ :

ک غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(التَّاسِعُ) مِن مَسالِكِ العِلَّةِ: (تَنْقِيحُ المَنَاطِ:

(١ ـ بِأَنْ يَدُلَّ نَصُّ ظَاهِرٌ عَلَىٰ التَّعْلِيلِ) لِحُكْم (بِوَصْفِ، فَيُحْذَفَ خُصُوصُهُ عَنِ الاِعْتِبَارِ بِالاِجْتِهَادِ، وَيُنَاطَ) الحكمُ (بِالْأَعَمِّ) كما حَذَفَ أبو حنيفة ومالكٌ مِن خَبَرِ الأَعْرابيِّ الَّذي واقَعَ زوجتَه في نهارِ رَمضانَ خُصُوصَ الوقاعِ عنِ الاِعْتِبارِ، وأناطا الكَفّارةَ بمُطْلَقِ الإِفطارِ.

(٢ ـ أَوْ) بأن (تَكُونَ) في مَحَلِّ الحكمِ (أَوْصَافُ ، فَيُحْذَفَ بَعْضُهَا) عنِ الاعْتِبارِ بالاِجْتِهادِ (وَيُنَاطَ) الحكمُ (بِبَاقِيهَا): كما حَذَفَ الشَّافِعيُّ في الخبرِ المِعْتِبارِ بالاِجْتِهادِ (وَيُنَاطَ) الحكمُ (بِبَاقِيهَا): كما حَذَفَ الشَّافِعيُّ في الخبرِ المدكورِ غيرَ الوِقاعِ مِن أوصافِ المَحَلِّ : ١ ـ ككونِ الواطِئِ أعرابيًّا، ٢ ـ وكونِ المموطوءةِ زَوْجةٌ ، ٣ ـ وكونِ الوطءِ في القُبُلِ عنِ الاعْتِبارِ ، وأَناطَ الكَفّارةَ بالوِقاعِ .

ولا يُنافِي التّمثيلُ بالخبرِ لِما هُنا التّمثيلَ به فيما مَرَّ للإِيماء؛ لاِخْتِلافِ الجِهَةِ؛ إِذِ التّمثيلُ للإِيماءِ بالنَّظَرِ لاِقْتِرانِ الوصفِ بالحكمِ، ولِما هُنا بالنَّظَرِ للإِجْتِهادِ في الحذفِ.

M

(٢ _ وَتَحْقِيقُ المَنَاطِ : إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ فِي صُورَةٍ) خَفِيَ وجودُها فيها :

ه تعليفات على غاية الوصول المسلم على المسلم على المسلم على المسلم على المسلم المسلم على المسلم المسلم على الم

قُولَه : (إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ فِي صُورَةٍ خَفِيَ وجودُها فيها) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٧٥

كَإِثْبَاتِ أَنَّ النَّبَّاشَ سَارِقٌ ، وَتَخْرِيجُهُ مَرَّ .

W

الْعَاشِرُ : إِلْغَاءُ الْفَارِقِ : كَإِلْحَاقِ الْأُمَةِ بِالْعَبْدِ فِي السِّرَايَةِ.

🛶 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😂 ----

(كَإِثْبَاتِ أَنَّ النَّبَّاشَ) وهو مَن يَنْبُشُ القُبُورَ ويأخُذُ الأَكْفانَ (سَارِقٌ) بأنه وُجِدَ منه أَخْذُ المالِ خُفْيَةً مِن حِرْزِ مِثْلِه، وهو السَّرِقةُ، فيُقْطَعُ، خِلافًا لِلحنَفيّةِ.

(٣ _ وَتَخْرِيجُهُ) أي المَناطِ (مَرَّ) بَيانُه في مَبْحَثِ «المُناسَبةِ».

وقَرَنْتُ كـ « الأَصْلِ » بينَ الثّلاثةِ كعادةِ الجَدَلِيِّينَ ، ويُعْرَفُ مِن تَعارِيفِها الفَرْقُ بنَها .

N

(الْعَاشِرُ) مِن مَسَالِكِ العِلَّةِ: (إِلْغَاءُ الْفَارِقِ): بأن يُبَيَّنَ عدمُ تأثيرِه في الفَرْقِ بِينَ الأصلِ والفرعِ، فيَثْبُتُ الحكمُ لِما اشْتَرَكَا فيه سَواءٌ ١ ـ أكانَ الإِلْغاءُ قطعيًا: كإلْحاقِ صَبِّ البولِ في الماءِ الرّاكدِ بالبولِ فيه في الكَراهةِ الثّابِتةِ بخبرِ: «لا يَبُولَنَّ كَالْحاقِ صَبِّ البولِ في الماءِ الرّاكِدِ»، ٢ ـ أمْ ظَنَيًا: (كَإِلْحَاقِ الْأُمَةِ بِالْعَبْدِ فِي السِّرايَةِ) الثّابِتةِ بخبرِ: «مَن أَعْتَقَ شِرْكًا له في عبدٍ ١ ـ فكانَ له مالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العبدِ قُوِّمَ عليه قيمة عَدْلٍ، فأَعْطَى شُركاءَه حِصَصَهم، وعَتَقَ عليه العبدُ، ٢ ـ وإلّا فقد عَتَقَ عليه ما عَدْلٍ، فأَعْطَى شُركاءَه حِصَصَهم، وعَتَقَ عليه العبدُ، ٢ ـ وإلّا فقد عَتَقَ عليه ما عَدْلٍ، فالفارِقُ في الأوّلِ: الصَّبُّ مِن غيرِ فَرْجٍ، وفي الثّاني: الأُنُوثةُ، ولا تأثيرَ لهما في منع الكراهةِ والسِّرايةِ، فتَثْبُتانِ لِما تَشارَكَ فيه الأصلُ والفرعُ.

أ) : « . . إِثْباتُ العِلَّةِ) المُتَّفَقِ عليها (في صُورةٍ) اخْتُلِفَ في وُجُودِها فيها» .

قوله: (قِيمةَ عَدْلٍ فَأَعْطَىٰ شُرَكاءَه حِصَصَهم) إلىٰ قولِه: (ما عَتَقَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٥ ب)، وفيها بَدَلَه: «إلىٰ آخِرِه».

وَهُوَ وَالدَّوَرَانُ وَالطَّرْدُ تَرْجِعُ إِلَىٰ ضَرْبِ شَبَهٍ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وإنّما كانَ الثّاني ظَنَيًّا لأنه قد يُتَخَيَّلُ فيه احْتِمالُ اعْتِبارِ الشّارعِ في عِتْقِ العبدِ اسْتِقْلالَه في جِهادٍ وجُمُعةٍ وغيرِهِما ممّا لا دَخْلَ للأُنثىٰ فيه.

وقولُه في الخبرِ : «ثَمَنَ العبدِ» أَيْ : ثَمَنَ ما لا يَمْلِكُه المُعْتِقُ منه.

(وَهُوَ) أي ١ _ إلغاءُ الفارِقِ (٢ _ وَالدَّوَرَانُ ٣ _ وَالطَّرْدُ) على القول بِه (تَوْجِعُ) ثَلاثتُها (إِلَىٰ ضَرْبِ شَبَهٍ) لِلعِلَّةِ، لا عِلَّةٌ حقيقيّةٌ؛ لأنّها تُحَصِّلُ الظَّنَّ في الجملةِ، ولا تُعيِّنُ جِهةَ المصلحةِ المقصودةِ مِن شرعِ الحكمِ؛ لأنّها لا تُدْرَكُ بواحدٍ منها، بخلافِ بَقيّةِ المَسالِكِ.

* * *

🗞 تعليقات على غاية الوصول 😵

قوله : (وقولُه في الخبرِ ثَمَنَ العبدِ أَيْ ثَمَنَ ما ۖ لا يَمْلِكُه المُعْتِقُ منه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٥ ب).

قوله : (لِلعِلَّةِ لا عِلَّةٌ حقيقيَّةٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٥ ب).

قوله : (بَقيّةِ المَسالِكِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٥ ب) بَدَلَه : «المُناسَبةِ».

خَاتِمَةً

﴿ خَاتِمَةً ﴾

في نَفِّي مَسْلَكَيْنِ ضعيفَيْنِ

(١١ _ لَيْسَ تَأَتِّي الْقِيَاسِ بِعِلِيَّةِ وَصْفٍ ١٢ _ وَلَا الْعَجْزُ عَنْ إِفْسَادِهِ دَلِيلَهَا فِي الْأَصَحِّ) فيهما .

وقيلَ : نَعَمْ فيهما ، أمّا الأوّلُ فلأنّ القياسَ مأمورٌ به بقولِه تعالى : ﴿ فَأَعْتَبِرُواْ ﴾ ، وبتقديرِ عِلِيّةِ الوصفِ يَخْرُجُ بقِياسِه عن عُهْدةِ الأَمْرِ ، فيكونُ الوصفُ عِلّةً .

قُلْنا : إنّما تَتَعَيَّنُ عِلِيّتُه لو لم يَخْرُجْ عن عُهْدةِ الأَمْرِ إِلّا بقِياسِه ، وليسَ كذلك . وأمّا الثّاني فكما في المُعْجِزةِ ؛ فإنّها إنّما دَلَّتْ على صِدْقِ الرَّسُولِ لِلعَجْزِ عن مُعارَضَتِها .

قُلْنا : الفَرْقُ : أنّ العَجْزَ ثَمَّ مِن الخَلْقِ، وهُنا مِن الخَصْمِ.

-، تعليقاتِ على غاية الوصول &-

قوله : (تَتَعَيَّنُ) في النُّسْخَةِ الأَّزْهَريّةِ رقم ٢٥٠٦ (ق ١٢٤ أ) : «يَتَعَيَّنُ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الخَطِّيّةِ ·

قوله : (لو لم) فَي نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٥ ب) : «أن لو لم». قوله : (صِدْقِ) ساقِطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٥ ب).

القَوَادِحُ

مِنْهَا: تَخَلُّفُ الحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ المُسْتَنْبَطَةِ بِلَا مَانِعِ أَوْ فَقْدِ شَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ،

﴿ القَوَادِحُ ﴾

أَىْ هذا مَبْحَثُها

وهي : ما يَقْدَحُ في الدّليلِ عِلَّةً كانَ الدّليلُ أو غيرَها

١ ـ (مِنْهَا : تَخَلُّفُ الحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ المُسْتَنْبَطَةِ) إِن كَانَ التَّخَلُّفُ (بِلَا مَانِعِ أَوْ فَقْدِ شَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ) : بأن وُجِدَتْ في بعضِ صُوَرٍ بدُونِ الحكمِ ؛ لأنّها لو كانَتْ عِلَةً لِلحكمِ لَثَبَتَ حِينَئذٍ .
 كانَتْ عِلَّةً لِلحكمِ لَثَبَتَ حِينَئذٍ .

١ ـ بخِلافِ المنصوصةِ ؛ إِذْ لا نَقْضَ معَها كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيةِ».

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه قوله : (المُسْتَنْبُطَةِ إِن كَانَ التَّخَلُّفُ بِلَا مَانِعٍ أَوْ فَقْدِ شَرْطٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّة (ق ١٧٦ أ).

قوله: (لأنّها لو كانَتْ عِلَّةً لِلحكمِ لَثَبَتَ حِينَئذٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ.

قوله: (كما بَيَنْتُه في الحاشِيةِ) قالَ صاحبُ «الأصلِ»: «من القوادح: تَخَلُّفُ
الحكمِ عنِ العِلّةِ»، قالَ الشّيخُ زَكَريّا في «الحاشِيةِ» (٢/٣): «إِطْلاقُه التَّخَلُّفَ يَصْدُقُ
١ ـ بوجودِ مانِعٍ ٢ ـ وفقدِ شرطٍ ٣ ـ وغيرِهما، وإِطْلاقُه العِلّة يَصْدُقُ ١ ـ بالمنصوصةِ قطعًا ٢ ـ والمنصوصةِ ظنَّا ٣ ـ والمُسْتَنْبَطةِ، والحاصلُ مِن ذلك تِسْعةُ أقسامٍ؛ لأنها الخارِجةُ مِن ضربِ ثَلاثةٍ في ثلاثةٍ، ولكنِ النّقضُ يأتي فيما أَمْكَنَ فيه منها». اهـ

وقالَ صاحبُ «الأصلِ» مع «شرح المحلّيّ»: «وقيلَ : يَقْدَحُ في المنصوصةِ إِلّا إِذَا ثَبَتَتْ بظاهِرٍ عامٍّ لِقَبُولِهِ لِلتّخصيصِ، بخِلافِ القاطِعِ»، قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» إذا ثَبَتَتْ بظاهِرٍ عامٍّ لِقَبُولِهِ لِلتّخصيصِ، بخِلافِ القاطِعِ»، قالَ الشّيخُ في «الحاشِيةِ» (٤٠٥/٣) : «قوله : (بخِلافِ القاطِعِ) أي وبخِلافِ الظّاهرِ الخاصِّ بمَحَلِّ النّقضِ أو

.....

🥰 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔗

٢ ـ وبخِلافِ ما إِذا كَانَ التَّخَلُّفُ لِمانعِ أُوفَقْدِ شرطٍ ؛ لأنّ العِلّة عندَ التَّخَلُّفِ تُجامِعُ كُلًّا منهما ، وهذا ما اخْتارَه ابنُ الحاجِبِ وغيرُه مِن المُحقِّقِين ، وعليه يُحْمَلُ إِطْلاقُ الشَّافِعيِّ القَدْحَ بالتَّخَلُّفِ .

وقيلَ : يَقْدَحُ مُطلَقًا ، ورَجَّحَه «الأَصْلُ» ؛ إذ لو صَحَّتِ العِلَّيَّةُ مَعَ التَّخَلُّفِ لَلَزِمَ الحكمُ في صورةِ التَّخَلُّفِ ضَرُورَةَ اسْتِلْزامِ العِلَّةِ لِمَعْلُولِها.

وقيلَ : لا يَقْدَحُ مُطْلَقًا ، وقالَ به أكثرُ الحَنَفيّةِ ، وسَمَّوْهُ : «تخصيصَ العِلَّةِ».

وقيلَ : يَقْدَحُ في العِلَّةِ المُستَنْبَطةِ دُونَ المنصوصةِ.

وقيلَ : عكسُه.

وقيلَ : يَقْدَحُ إِلَّا أَن يكونَ لِمانعِ أَو فَقْدِ شَرْطٍ ، وعليه أكثرُ فُقَهائِنا .

« تعليف المنتقض أَعَمَّ القاطِعُ المَحالَّ أَمِ اخْتَصَّ بمَحَلَ النقضِ أو بغيرِه ، فيَقْدَحُ النقضُ جيئِهِ ، وأنتَ خبيرٌ بأنّ هذا وَهُمُّ ؛ لِأنّ العلّةَ إذا ثَبَتَتْ بشيءٍ مِن ذلك فلا نَقْضَ ؛ لِإسْتِحَالةِ التَّخَلُّفِ في القاطِعِ العامِّ وفي الخاصِّ ولو ظاهرًا بمَحَلِّ النقضِ ، وعَدَمِ التَّعارُضِ في الخاصِّ بغيرِه ، وحِينئذٍ فلا قَدْحَ في المنصوصةِ مُطْلَقًا كما ذَلَّ على ذلك كلامُ كثيرٍ حتى صاحبُ «الأصلِ» في «شرح المُخْتَصَرِ» ، فعُلِمَ : أنّ القَدْحَ على هذا إنّما هو في المُسْتَنْبَطةِ إذا كانَ التَّخَلَّفُ بلا مانِع أو فقدِ شرطٍ ، وهو ما اخْتارَه ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه مِن المُحقِّقين ، ولي بهم أُسُوةٌ » . أهـ

قوله: (بخِلافِ المنصوصةِ إِذْ لا نَقْضَ مَعَها كما بَيَّنْتُه في الحاشِيَةِ) إلىٰ قولِه: (لَلَزِمَ الحكمُ في صورةِ التَّخَلُّفِ ضَرُورَةَ اسْتِلْزامِ العِلَّةِ لِمَعْلُولِها) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٦ أ)، وفيها مَوْضِعَه: «وقالَ به الشَّافِعيُّ، وسَمَّاه: «النَّقْضَ». قوله: (مُطْلَقًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٦ أ).

وَالخُلْفُ مَعْنَوِيٌّ ، وَمِنْ فُرُوعِهِ : الإِنْقِطَاعُ ، وَانْخِرَامُ المُنَاسَبَةِ بِمَفْسَدَةٍ ، وَغَيْرُهُمَا .

وَجَوَائِهُ : مَنْعُ وُجُودِ الْعِلَّةِ ، أَوِ انْتِفَاءِ الحُكْمِ إِنْ لَمْ يَكُنِ انْتِفَاؤُهُ مَذْهَبَ المُسْتَدِلِّ ،

وقيلَ غيرُ ذلك َ

(وَالخُلْفُ) في القَدْحِ (مَعْنَوِيُّ) خِلافًا لِابْنِ الحاجِبِ ومَن تَبِعَه في قولهِم : «إنّه لَفْظيُّ مَبْنِيُّ على تفسيرِ «العِلَّةِ» : ١ ـ إِن فُسِّرَتْ بالمُؤَثِّرِ ـ وهو : ما يَسْتَلْزِمُ وُجُودُه وُجُودَ الحكم _ فالتَّخَلُّفُ قادِحٌ ، ٢ ـ أو بالباعِثِ ٣ ـ أو بالمُعرِّفِ فلا» .

(وَمِنْ فُرُوعِهِ) أي فُرُوعِ أنَّ الخُلْفَ مَعْنوِيٌّ :

(١ _ الاِنْقِطَاعُ) لِلمُسْتدِلِّ، فيَحْصُلُ إِن قَدَحَ التَّخَلُّفُ، وإِلَّا فلا يَحْصُلُ ويُسْمَعُ قولُه : «أَرَدْتُ العِلِّيَةَ في غيرِ ما حَصَلَ فيه التَّخَلُّفُ».

(٢ _ وَانْخِرَامُ المُنَاسَبَةِ بِمَفْسَدَةٍ) فيَحْصُلُ إِن قَدَحَ التَّخَلُّفُ، وإِلَّا فلا، لكن يَنْتَفِي الحكمُ؛ لوُجُودِ المانِع.

(وَغَيْرُهُمَا) _ بالرّفع _ أي غيرُ المذكورَيْنِ : كتَخصيصِ العِلَّةِ، فيَمْتَنِعُ إِن قَدَحَ التَّخَلُّفُ، وإلّا فلا.

~~~

(وَجَوَابُهُ) أي التَّخَلُّفِ على القولِ بأنه قادِحٌ:

(١ _ مَنْعُ وُجُودِ الْعِلَّةِ) فيما اعْتُرِضَ به.

(٢ _ أَوْ) منعُ (انْتِفَاءِ الحُكْمِ) في ذلك (إِنْ لَمْ يَكُنِ انْتِفَاؤُهُ مَذْهَبَ المُسْتَدِلِّ)،

أَوْ بَيَانُ المَانِعِ ، أَوْ فَقْدِ الشَّرْطِ.

وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ اسْتِدْلَالٌ عَلَىٰ وُجُودِ الْعِلَّةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ لاِنْتِقَالِهِ .

﴿ عَلَمْ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ

(٣ _ أَوْ بَيَانُ المَانِع).

(٤ _ أَوْ) بَيانُ (فَقْدِ الشَّرْطِ).

مثالُ ذلك : «يَجِبُ القَوَدُ بالقتلِ بمُثَقَّلِ كالقتلِ بمُحَدَّدٍ»، فإن نُقِضَ بقتلِ الأصلِ فرعَه حيثُ تَخلَّف الحكمُ فيه عنِ العِلَّةِ فجوابُه : ١ ـ منعُ وُجُودِ العِلَّةِ في ذلك ؛ إِذْ يُعْتَبَرُ فيها عدمُ أَصْلِيَّةِ القاتِلِ، ٢ ـ أو أنّ التَّخَلُّفَ لِمانِعٍ، وهو : أنّ ذلك ؛ إِذْ يُعْتَبَرُ فيها عدمُ أَصْلِيَّةِ القاتِلِ، ٢ ـ أو أنّ التَّخَلُّف لِمانِعٍ، وهو : أنّ الأصلَ كانَ سببًا لإِيجادِ فرعِه، فلا يكونُ هو سببًا لإِعْدام أصلِه.

SE 240

(١ _ وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ) بالتَّخَلُّفِ (اسْتِدْلَالٌ عَلَىٰ وُجُودِ الْعِلَّةِ) فيما اعْتَرَضَ به (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) مِن النُّظَارِ ولو بعدَ منعِ المُسْتَدِلِّ وُجُودَها (لاِنْتِقَالِهِ) مِن الاِعْتِراضِ إلىٰ الاِسْتِدْلالِ المُؤَدِّي إلىٰ الاِنْتِشارِ .

وقيلَ : له ذلك ؛ لِيَتِمُّ مطلوبُه مِن إِبْطالِ العِلَّةِ .

قوله : (مثالُ ذلك) في نُشَخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٦ بُ) : «مِثالُه».

قوله : (منعُ وُجُودِ العِلَّةِ في ذلك إِذْ يُعْتَبَرُ فيها عدمُ أَصْلِيَّةِ القاتِلِ أو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٦ ب)· وَلَوْ دَلَّ عَلَىٰ وُجُودِهَا بِمَوْجُودٍ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ ثُمَّ مَنَعَ وُجُودَهَا فَقَالَ: «يَنْتَقِضُ دَلِيلُكَ» لَمْ يُسْمَعْ؛ لاِنْتِقَالِهِ مِنْ نَقْضِهَا إِلَىٰ نَقْضِ دَلِيلِهَا، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِدْلَالٌ عَلَىٰ تَخَلُّفِ الحُكْم فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : له ذلك إِن لم يكن ثَمّ دليلٌ أَوْلَىٰ مِن التَّخَلُّفِ بالقَدْحِ ، وإِلّا فلا . وقيلَ : له ذلك ما لم تكنِ العِلّةُ حكمًا شرعيًّا .

(وَلَوْ دَلَّ) المُسْتَدِلُّ (عَلَىٰ وُجُودِهَا) أي العِلَّةِ فيما عَلَّلَ حُكْمَه بها (بِ) دليلٍ (مَوْجُودٍ فِي مَحَلِّ النَّقْضِ ثُمَّ مَنَعَ وُجُودَهَا) في ذلك المَحَلِّ (فَقَالَ) له المُعْتَرِضُ: («يَنْتَقِضُ دَلِيلُكَ) الَّذِي أَقَمْتَه علىٰ وُجُودِها حيثُ وُجِدَ في مَحَلِّ النَّقْضِ دُونَها علىٰ (هُتْتَقِضُ دَلِيلُكَ) الَّذِي أَقَمْتَه علىٰ وُجُودِها حيثُ وُجِدَ في مَحَلِّ النَّقْضِ دُونَها علىٰ مُقْتَضَىٰ مَنْعِك وُجُودَها فيه» (لَمْ يُسْمَعْ) قولُ المُعْتَرِضِ؛ (الإنْتِقَالِهِ مِنْ نَقْضِهَا إِلَىٰ مُقْتَضَىٰ مَنْعِك وُجُودَها فيه» (لَمْ يُسْمَعْ) قولُ المُعْتَرِضِ؛ (الإنْتِقَالِهِ مِنْ نَقْضِهَا إِلَىٰ الْقَدْحَ في نَقْضِ دَلِيلِهَا)، والإنْتِقالُ مُمْتَنِعٌ، قالَ ابْنُ العَدْحَ فيه يُحْوِجُ إلى الإنْتِقالِ إلى إِثْباتِ الدّليلِ قَدْحٌ في المدلولِ ـ بمعنَىٰ: أنّ القَدْحَ فيه يُحْوِجُ إلى الإنْتِقالِ إلى إِثْباتِ المدلولِ بدليلٍ آخَرَ، وإلّا كانَ قولًا بلا دليلٍ ـ فلا يَمْتَنِعُ الإنْتِقالُ إليه».

فإِن رَدَّدَ بين الأَمْرَيْنِ فقالَ : «يَلْزَمُكَ ١ _ انْتِقاضُ العِلَّةِ ٢ _ أَوِ انْتِقاضُ دَليلِها الدّالِ على وُجُودِها في الفرع ، فلا تَثْبُتُ عِلَّتُك » سُمِعَ قوِلُه اتِّفاقًا ؛ إِذْ لا انْتِقالَ .

(٢ ـ وَلَيْسَ لَهُ) أي لِلمُعْتَرِضِ (اسْتِدْلَالٌ عَلَىٰ تَخَلُّفِ الحُكْمِ) فيما اعْتَرَضَ
 به ولو بعدَ منعِ المُسْتَدِلِّ تَخَلُّفه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِما مَرَّ مِن الاِنْتِقالِ مِن الاِعْتِراضِ

^{- ﴿} عَلَيْكَ ﴾ وَ هُو سَبُقُ قَلَمٍ ، والمُثْبَتُ عَلَيْكَ ﴾ ، وهو سبقُ قَلَمٍ ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ .

وَيَجِبُ الاِحْتِرَازُ مِنْهُ عَلَىٰ المُنَاظِرِ مُطْلَقًا، وَعَلَىٰ النَّاظِرِ إِلَّا فِيمَا اشْتَهَرَ مِنَ المُسْتَثْنَيَاتِ. المُسْتَثْنَيَاتِ.

إلى الإِسْتِدْلالِ المُؤَدِّي إلى الإِنْتِشارِ.

وقيلَ : له ذلك ؛ لِيَتِمَّ مطلوبُه مِن إبطالِ العِلَّةِ.

وقيلَ : له ذلك إِن لم يكن ثَمَّ طريقٌ أَوْلَىٰ مِن التَّخَلُّفِ بِالقَدْحِ ، وإِلَّا فلا .

(وَيَجِبُ الاِحْتِرَازُ مِنْهُ) أي مِن التَّخَلُّفِ: بأن يَذْكُرَ في الدَّليلِ ما يُخْرِجُ مَحلَّه؛ لِيَسْلَمَ مِن الاِعْتِراضِ (عَلَىٰ المُنَاظِرِ مُطْلَقًا) عنِ الاِسْتِثْناءِ الآتي (وَعَلَىٰ النَّاظِرِ) لنفسِه (إلَّا فِيمَا اشْتَهَرَ مِنَ المُسْتَثْنَيَاتِ): كالعَرَايا؛ لأنه _ لِشُهْرَتِه _ كالمذكورِ، فلا يَجِبُ الاِحْتِرازُ منه.

وقيلَ : يَجِبُ عليه ذلك مُطْلَقًا ، وغيرُ المذكورِ ليسَ كالمذكورِ .

وقيل : يَجِبُ عليه ذلك إلّا في المُسْتَثْنَياتِ ولوكانَتْ غيرَ مشهورةٍ ، فلا يَجِبُ ذلك ؛ لِلعلم بأنّها غيرُ مُرادةٍ .

وقيلَ : لا يَجِبُ مُطلَقًا ، واخْتارَه ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه.

W. 1

(١ _ وَإِنْبَاتُ صُورَةِ) ١ _ مُعيَّنةٍ ٢ _ أَو مُبْهَمةٍ (٢ _ أَوْ نَفْيُهَا يَنْتَقِضُ ١ _ بِالنَّفْيِ _ _____

قوله : (وقيلَ لا يَجِبُ مُطلَقًا واخْتارَه ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٧ أ).

أَوِ الْإِثْبَاتِ الْعَامَّيْنِ، وَبِالْعَكْسِ.

SU MARIE

٢ ـ أَوِ الْإِثْبَاتِ الْعَامَّيْنِ) يعنِي : السَّالِبةِ والمُوجَبةِ الكُلِّيتَيْنِ (٣، ٤ ـ وَبِالْعَكْسِ)
 أي : ١ ـ النّفيُ العامُ ٢ ـ أو الإثباتُ العامُّ يَنْتَقِضُ ١ ـ بإِثباتِ صورةٍ ١ ـ مُعَيَّنةٍ
 ٢ ـ أو مُبْهَمَةٍ ٢ ـ أو بنَفْيها :

١ ـ فنحو : «زيدٌ كاتِبٌ» أو «إنْسانٌ مّا كاتِبٌ» يُناقِضُه : «لا شيء مِن الإنسانِ بكاتِب».

٢ ـ ونحوُ : «زيدٌ ليسَ بكاتِبٍ» أو «إِنْسانٌ مّا ليسَ بكاتِبٍ» يُناقِضُه : «كُلُّ إِنْسانٍ كاتِبٌ» ، أمّا الأُولَىٰ بشِقَيْها فلِتَحَقُّقِ المُناقَضةِ بينَ المُوجَبةِ الجُزئيّةِ والسّالِبةِ الحُليّةِ ، وأمّا الثّانِيَةُ كذلك فلِتَحَقُّقِ المُناقَضةِ بينَ السّالِبةِ الجُزئيّةِ والمُوجَبةِ الكُليّةِ .

€£%

٢ _ (وَمِنْهَا) أَيْ مِن القَوادِحِ : (الْكَسْرُ) ؛ فإنّه قادِحٌ (فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِما يُعْلَمُ
 مِن التّعريفِ الآتى .

وقيلَ : ليسَ بقادِحِ.

(وَهُوَ) أي الكَسْرُ، ويُسَمَّىٰ بـ «خَفْضِ المَعْنَىٰ» أي المُعلَّلِ به: (إِلْغَاءُ بَعْضِ الْعِلَّةِ) بوُجُودِ الحكمِ عندَ انْتِفائِه، ١ ـ إِمّا (مَعَ إِبْدَالِهِ) أي البعضِ بغيرِه ٢ ـ (أَوْ لَا)

﴿ تعليفات على غاية الوصول ﴿ اللَّهُ عَلَيْهُ الْوَصُولُ ﴾ ويَعْدِ الطُّاهِرِيَّةِ (ق ١٧٧ أ) : «بصُورةٍ».

قوله : (أو بنَفْيِها) غيرُ موجودٍ فِي نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٧ أ).

قوله : (التّعريفِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٧ ب) : «تعريفِه».

وَنَقْضُ بَاقِيهَا : كَمَا يُقَالُ فِي الخَوْفِ : «صَلَاةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا، فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا كَالْأَمْنِ» ، فَيُعْتَرَضُ ، فَلْيُبْدَلْ بِه الْعِبَادَةِ» ، ثُمَّ يُنْقَضُ بِصَوْمِ الحَافِضِ ، أَوْ لَا يُبْدَلُ ، فَلَا يَبْقَىٰ إِلَّا «يَجِبُ قَضَاؤُهَا» ، ثُمَّ يُنْقَضُ بِمَا مَرَّ ·

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

معَ إبدالِه (وَنَقْضُ بَاقِيهَا) أي العِلَّةِ.

والتّصريحُ بـ (أَوْ لَا . .) إلخ مِن زِيادتي .

(كَمَا يُقَالُ فِي) إِثْباتِ صلاةِ (الخَوْفِ) : «هي (صَلَاةٌ يَجِبُ قَضَاؤُهَا) لو لم تُفْعَلْ، (فَيَجِبُ أَدَاؤُهَا كَالْأَمْنِ)؛ فإنّ الصّلاةَ فيه كما يَجِبُ قضاؤُها لو لم تُفْعَلْ يَجِبُ أداؤُها» ، (فَيُعْتَرَضُ) بأنّ خُصُوصَ الصّلاةِ مُلْغًىٰ : بأن يُقالَ : «الحَجُّ يَجِبُ أداؤُه كقضائِه» (١ _ فَلْيُبْدَلْ) خصوصُ الصّلاةِ (بِـ«الْعِبَادَةِ»)؛ لِيَنْدَفِعَ الإعْتِراضُ، وكأنه قيلَ : «عِبادةٌ..» إلى آخِرِه (ثُمَّ يُنْقَضُ) هذا المَقولُ (بِصَوْم الحَائِضِ)؛ فإنّه عبادةٌ يَجِبُ قَضاؤُها ولا يَجِبُ أداؤُها، بل يَحْرُمُ (٢ ـ أَوْ لَا يُبْدَلُ) خصوصُ الصّلاةِ (فَلَا يَبْقَىٰ) لِلمُسْتَدِلِّ عِلَّةٌ (إِلَّا) قولُه : («يَجِبُ قَضَاؤُهَا)، فيَجِبُ أداؤُها كالأَمْنِ» (ثُمَّ يُنْقَضُ بِمَا مَرَّ) : بأن يُقالَ : «ليسَ كُلُّ ما يَجِبُ قَضاؤُه يُؤَدَّىٰ ؛ بدليل صومِ الحائِضِ ؛ فإنه يَجِبُ عليها قَضاؤُه دُونَ أدائِه».

وعَبَّرَ ابنُ الحاجِبِ عن هذا القادِحِ بـ«النَّقْضِ المكسورِ»، وعَرَّفَ «الكَسْرَ»

هِ الوصول ﴿ وَنَقْضُ بَاقِيهَا أَي العِلْةِ) في نُسْخةِ الظّاهِرِيّةِ (ق ١٧٧ ب) : ((ثُمّ نَقَضَها) أي العِلَّة». اهـ وفيها ضبطُ «نقض» فِعْلًا ماضِيًا: مُمْ**نَتَخَ^{مَّ}** *أَيُّ العَل***َمُ**.

قوله : (والتّصريحُ بأَوْ لَا إلخ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ.

قوله : (كُلُّ ما) في مُعْظَمِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وصلُ «ما» بما قبلَه ، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخَتَيْنِ الأَزْهَرِيَّتَيْنِ رقم ٦٤٤ (ق ١٤٥ ب) ورقم ٤٩٢٦ (ق ١٥٠ ب)، وعليه الطَّبَعاتُ.

وَمِنْهَا : عَدَمُ الْعَكْسِ عِنْدَ مَانِعِ تَعَدُّدِ الْعِلَلِ.

وَالْعَكْسُ : انْتِفَاءُ الحُكْمِ _ بِمَعْنَى : انْتِفَاءِ الْعِلْمِ أُو الظَّنِّ بِهِ _ لاِنْتِفَاءِ الْعِلَّةِ ،

قُبَيْلَه بِمَا لَزِمَ مِنه أَنَّ الرَّاجِحَ : أَنه لا يَقْدَحُ ، وفي مَحَلِّ آخَرَ بِمَا يَقْتَضِي أَنه : تَخلُّفُ الحكم عنِ العِلَّةِ ، فعندَه أن «الكَسْرَ» مُشْتَرَكٌ لفظيٌّ.

وبما تَقرَّرَ أُوّلًا عُلِمَ ١ ـ أَنَّ «الكَسْرَ» لا يكونُ إلّا في العِلَّةِ المُركَّبةِ ، ٢ ـ وأنّ مُفادَه : تَخلُّفُ الحكمِ عنِ العِلَّةِ ، فهو قِسْمٌ مِن أقسامِ القادِحِ السّابِقِ .

٣ _ (وَمِنْهَا) أَيْ مِن القَوادِحِ: (عَدَمُ الْعَكْسِ): بأن يُوجَدَ الحكمُ بدُونِ العِلَّةِ، وإنّما يَقْدَحُ (عِنْدَ مَانِعِ تَعَدُّدِ الْعِلَلِ) بِخِلافِ مُجوِّزِه؛ لِجَوازِ أن يكونَ وُجُودُ العِلَةِ أُخْرَىٰ، ومِثْالُه يُعْلَمُ مِن القادِحِ الآتي.

(وَ «الْعَكْسُ» : انْتِفَاءُ الحُكْمِ) ـ لا بمعنى : انْتِفائِه نفسِه ، بل (بِمَعْنَى : انْتِفَاءِ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ بِهِ ـ لاِنْتِفَاءِ الْعِلَّةِ) ، وإنّما عُنِيَ ذلك لِأنه لا يَلْزَمُ مِن عدمِ الدّليلِ ـ النّدي مِن جُمْلتِه العِلَّةُ ـ عدمُ المدلولِ ؛ لِلقطعِ بأنّ الله تعالى لو لم يَخْلُقِ العالَمَ الدّالَ على وُجُودِه لم يَنْتَفِ وُجُودُه ، وإنّما يَنْتَفِي العلمُ به .

قوله: (وعَبَّرَ ابنُ الحاجبِ عن هذا القادح) إلَىٰ قولِه: (فعندَه أن الكَسْرَ مُشْتَرَكُ لِفظيٌّ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٨ أ) بَدَلَه: «وعَرَّفَ الإِمامُ الرّازيُّ وغيرُه الكسرَ بما يَنْطَبِقُ علىٰ ما مَرَّ، وعَرَّفَه ابْنُ الحاجِبِ كالآمِديِّ بما لَزِمَ منه أنَّ الرّاجِحَ: أنه لا يَقْدَحُ وإِنِ اقْتَضَىٰ دليلُه خِلافَه».

قوله : (وبما تَقرَّرَ أُوّلًا عُلِمَ أَنَّ الكَسْرَ) إلىٰ قولِه : (فهو قِسْمٌ مِن أَقسامِ القادِحِ السّابِقِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٨ أ).

فَإِنْ ثَبَتَ مُقَابِلُهُ فَأَبْلَغُ.

وَشَاهِدُهُ : قَوْلُهُ ﷺ : «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» ، فِي جَوَابِ «أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ» ؟ .

💝 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(فَإِنْ ثَبَتَ مُقَابِلُهُ) أي مُقابِلُ العَكْسِ _ وهو الطَّرْدُ أي : ثُبُوتُ الحكمِ لثُبُوتِ العِلّةِ أبدًا _ (فَأَبْلَغُ) في العَكْسِيّةِ ممّا لم يَثْبُتْ مُقابِلُه : بأن يَثْبُتَ الحكمُ معَ انْتِفاءِ العِلّةِ في بعضِ الصُّورِ ، وفي النَّاني لِبعضِها . العِلّةِ في بعضِ الصُّورِ ، وفي النَّاني لِبعضِها . هما في الأوّلِ عكسٌ لِجميعِ الصُّورِ ، وفي النَّاني لِبعضِها .

(وَشَاهِدُهُ) أي العكسِ في صِحّةِ الإِسْتِدُلالِ بانْتِفاءِ العِلّةِ فيه على انْتِفاءِ الحكمِ (قَوْلُهُ ﷺ) لبعضِ أصحابِه في خبرِ مُسلِم لمّا عَدَّدَ وُجُوهَ البِرِّ بقولِه : «وفي بُضْعِ أَحَدِكُم صَدَقةٌ» إلخ : («أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا) أي الشَّهْوَةَ (فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ بُضْعِ أَحَدِكُم صَدَقةٌ» إلخ : («أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا) أي الشَّهْوَةَ (فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟») فكأنّهُم قالُوا : «نَعَمْ» ، قالَ : («فكذلك إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ») فكأنّهُم قالُوا : «نَعَمْ» ، قالَ : («فكذلك إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» فِي جَوَابِ) قولِهم : («أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ»؟) اسْتَنْتَجَ مِن ثُبُوتِ الحكمِ _ أي : الوِزْرِ _ في الوطءِ الحَرامِ انْتِفاءَه في الوطءِ الحلالِ الصّادِقَ بحُصُولِ الحَدمِ _ أي : الوِزْرِ _ في الوطءِ الحَرامِ انْتِفاءَه في الوطءِ الحلالِ الصّادِق بحُصُولِ الأَجْرِ حيثُ عَدَلَ بوضعِ الشَّهْوَةِ عنِ الحرامِ إلى الحلالِ ؛ لِتَعاكُسِ حُكْمَيْهما في العِلّةِ ، وهو : كونُ هذا مُباحًا وذاك حَرامًا.

وهذا الاِسْتِنْتاجُ يُسَمَّىٰ: «قِياسَ العَكْسِ» الآتي في «الكتابِ الخامِسِ»، وإنّما ذُكِرَ هُنا معَ «العَكْسِ» وإِن كانَ المَبْحَثُ في القَدْحِ بعدمِه: ١ ـ أمّا «العكسُ» فلِتَوقُّفِ مَعْرِفةِ عدمِه على مَعْرِفتِه، ٢ ـ وأمّا «قياسُه» فلِكونِه شاهِدًا له.

_________________________________ تعليقات على غاية الوصول &_____________________ قوله : (وإنّما ذُكِرَ هُنا معَ العَكْسِ إلخ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٨ ب) :

وَمِنْهَا : «عَدَمُ التَّأْثِيرِ» أَيْ : نَفْيُ مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ، فَيَخْتَصُّ بِقِيَاسِ مَعْنَى عِلَّتُهُ مُسْتَنْبَطَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ :

١ _ فِي الْوَصْفِ بِكَوْنِهِ طَرْدِيًّا أَوْ شَبَهًا.

🛶 📚 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

إلى عن القوادح: ((عَدَمُ التَّأْثِيرِ) أَيْ: نَفْيُ مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ)
 الذَّاتيّةِ لِلحكم (فَيَخْتَصُّ) القَدْحُ به (بِقِيَاسِ مَعْنَى عِلَّتُهُ مُسْتَنْبَطَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا)
 لإشتِمالِه على المُناسِب، بخِلافِ غيرِه: ١ - كالشَّبَهِ، ٢ - وقياسِ المعنَى الذي عِلَتُه منصوصةٌ أو مُستَنْبَطةٌ مُجمَعٌ عليها، فلا يَأْتي فيه ذلك.

(وَهُوَ) أَقسامٌ (أَرْبَعَةٌ) :

القِسمُ الأوّلُ: عدمُ التّأثيرِ (فِي الْوَصْفِ بِكَوْنِهِ طَرْدِيًّا أَوْ شَبَهًا) والمعنَى : عدمُ تأثيرِه أصلًا:

١ ــ كقولِ الحَنَفيّةِ في الصَّبْح : «صَلاةٌ لا تُقْصَرُ ، فلا يُقدَّمُ أذانُها كالمَغْرِبِ» ، فعدمُ القَصْرِ بالنِّسبةِ لِعدمِ تقديمِ الأَذانِ طَرْدِيٌّ لا مُناسَبةَ فيه ولا شَبَهَ ، وعدمُ التقديمِ موجودٌ فيما يُقْصَرُ .

٢ _ وكقولِ المُسْتَدِلِّ بقِياسِ المعنَىٰ في الوُضُوءِ : «طَهارةٌ، تَفْتَقِرُ إلى النِّيَّةِ

«وإِنَّمَا ذُكِرَ تَعْرَيْفُه هُنَا لِتَوَقُّفِ القَدْحِ بِعَدَمِه عَلَىٰ مَعْرِفْتِه».

قوله : (أَيْ نَفْيُ مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ الذَّاتيّةِ لِلحكمِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٨ ب) : «.. أي وَصْفٌ لا يُناسِبُ) الحكمَ».

قوله : (فَلا يَأْتَيِ) في نُسْخةٍ أزهريّةٍ : «فلا يَتَأَتَّىٰ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (أَوْ شَبَهًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٩ أ).

٢ ـ وَفِي الْأَصْلِ عَلَىٰ مَرْجُوحِ : مِثْلُ : «مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْثِيٌّ ، فَلَا يَصِحُّ كَالطَّيْرِ فِي الهَوَاءِ» ، فَيَقُولُ : «لَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَرْئِيٍّ ؛ إِذِ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيم كَافٍ» ·

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😂

كَالتَّيَمُّمِ»، فالطَّهارةُ بالنِّسْبةِ لإِفْتِقارِ الوُضُوءِ إلى النِّيَّةِ شَبَهُ لا مُناسَبةَ فيه بالذَّاتِ؛ إِذِ المُناسَبةُ الذَّاتيَّةُ له : كونُ الوُضُوءِ عِبادةً.

وحاصِلُ هذا القِسْم : طَلَبُ مُناسَبةِ عِلَّيّةِ الوصفِ.

وقولِي: «أو شَبَهًا» مِن زِيادتِي.

(وَ) الثَّاني : عدمُ التَّأثيرِ (فِي الْأَصْلِ) بإِبْداءِ عِلَّةٍ لِحُكمِه (عَلَىٰ مَرْجُوحٍ) وهو : مَنْعُ تَعَدُّدِ العِلَلِ : (مِثْلُ) أَن يُقالَ في بيعِ الغائِبِ : («مَبِيعٌ غَيْرُ مَرْئِيٍّ، فَلَا يَصِحُ كَالطَّيْرِ فِي الهَوَاءِ» ، فَيَقُولُ) المُعْتَرِضُ : («لَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مَرْئِيٍّ) في الأصلِ (إِذِ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ) فيه (كَافٍ») في عدمِ الصِّحّةِ ، وعدمُها موجودٌ معَ الرُّؤْيةِ ·

ه تعليفات على غاية الوصول الله على المُناسَبة) وعليه طبعة وله : (شبه المُناسَبة) ، وعليه طبعة وله : (شبه المُناسَبة) ، وعليه طبعة الحَلَبِيِّ (ص١٣٦)، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم (ق ١٤٨ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص۲۱۶).

قوله : (وكقولِ المُسْتَدِلِّ بقِياسِ المعنَىٰ) إلىٰ قولِه : (إِذِ المُناسَبةُ الذَّاتيَّةُ له كونُ الوُضُوءِ عِبادةً) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٩ أ).

قوله : (طَلَبُ مُناسَبةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٩ أ) : «طَلَبُ صَلاحِيةِ».

قوله : (وحاصِلُ هذا القِسْم طَلَبُ مُناسَبةِ عِلَّيّةِ الوصفِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٩ أ) بعدَه : «وبهذا عُلِمَ : أنَّ اَلشَّبَهَ شارَكَ قِياسَ المعنَىٰ المذكورِ في المتنِ في هذا القِسْم، فاخْتِصاصُ عَدَم التّأثيرِ به بالنَّظَرِ إلى مجموع الأقسامِ المذكورةِ».

قوله : (وقولِي أو شَبَهًا مِن زِيادتِي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٧٩ أ).

٣ ـ وَفِي الحُكْمِ ، وُهُوَ أَضْرُبُ :

أ _ مَا لَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ: كَقَوْلِهِمْ فِي المُرْتَدِّينَ: «مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا مَالًا بِدَارِ الحَرْبِ، فَلَا ضَمَانَ كَالحَرْبِيِّ»، فَه (حَدَارُ الحَرْبِ» عِنْدَهُمْ طَرْدِيٌّ، فَلَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ، فَيَرْجِعُ لِلْأَوَّلِ.

ب _ وَمَا لَهُ

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓 🌉

وحاصِلُه : مُعارَضتُه في الأصلِ بإِبْداء غيرِ ما عُلِّلَ به.

وزِدْتُ «على مرجوح» لِيُوافِقَ ما اعْتَمَدْتُه مِن جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ.

(وَ) الثَّالِثُ : عدمُ التَّأثيرِ (فِي الحُكْم ، وُهَوَ أَضْرُبٌ) ثَلاثةٌ :

أحدُها: (مَا) أَيْ وصفُّ اشْتَمَلَتْ عليه العِلّةُ (لَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ: كَقَوْلِهِمْ) أَيِ الخُصُومِ الحَنفِيّةِ (فِي المُرْتَدِّينَ) المُتْلفِين مالَنا بدارِ الحَرْبِ حيثُ اسْتَدَلُّوا على الخُصُومِ الحَنفِيّةِ (فِي المُرْتَدِّينَ) المُتْلفِين مالَنا بدارِ الحَرْبِ حيثُ اسْتَدَلُّوا على نَفْيِ الضّمانِ عنهم في ذلك: («مُشْرِكُونَ أَتْلَفُوا مَالًا بِدَارِ الحَرْبِ، فَلَا ضَمَانَ) عليهم (كَالحَرْبِيِّ) المُتْلفِ مالَنا»، (فَه (لَا الحَرْبِ» عِنْدَهُمْ) أي الخُصُومِ كما هُو عندَنا وصفُّ (طَرْدِيُّ، فَلَا فَائِدَةَ لِذِكْرِهِ)؛ لأنّ مَن نَفَى الضّمانَ في إِتْلافِ المُرْتَدِ مالَ المُسْلِمِ _ كالحنفيّة _ نفاه وإن لم يكنِ الإِتْلافُ بدارِ الحَرْبِ، ومَن أَثْبَته _ كالشّافِعيّة _ أَثْبَتَه وإن لم يكنِ الإِتْلافُ بدارِ الحربِ.

(فَيَرْجِعُ) الاِعْتِراضُ في ذلك (لِلْأَوَّلِ) مِن الأقسامِ؛ لِأَنَّ المُعْتَرِضَ يُطالِبُ المُسْتَدِلَّ بتأثيرِ كونِ الإِتْلافِ بدارِ الحَرْبِ لا بغيرِها.

(وَ) الضَّرِبُ الثَّاني : (مَا) أَيْ وصفٌ اشْتَمَلَتْ عليه العِلَّةُ (لَهُ) أَي لِذِكْرِه

عَلَىٰ الْأَصَحِّ فَائِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ: كَقَوْلِ مُعْتَبِرِ الْعَدَدِ فِي الاِسْتِجْمَارِ: «عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَحْجَارِ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مِعْصِيَةٌ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا الْعَدَدُ كَالجِمَارِ»، فَقَوْلُهُ: «لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيَةٌ» عَدِيمُ التَّأْثِيرِ لكِنَّهُ مُضْطَرٌّ لِذِكْرِهِ؛ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ مَا عَلَّلَ بِهِ بِالرَّجْمِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😤

(عَلَىٰ الْأَصَحِّ فَائِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ: كَقَوْلِ مُعْتَبِرِ الْعَدَدِ فِي الاِسْتِجْمَارِ) بالأَحْجارِ: (هِ عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَحْجَارِ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيَةٌ، فَاعْتُبِرَ فِيهَا الْعَدَدُ كَالْجِمَارِ») أي كرَمْيِها (فَقَوْلُهُ: «لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَعْصِيَةٌ» عَدِيمُ التَّأْثِيرِ) في حكم الأصلِ والفرع (لكِنَّهُ) أي أي مُعْتبِرَ العددِ (مُضْطَرٌّ لِذِكْرِهِ؛ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ مَا عَلَّلَ بِهِ) لو لم يَذْكُرْ فيه (بِالرَّجْمِ) للمُحْصَنِ؛ فإنّه عِبادةٌ مُتَعَلِّقةٌ بالأَحْجارِ ولم يُعْتَبَرْ فيها العَدَدُ.

N.

والضّربُ الثّالثُ : ما ذَكَرْتُه بقولِي : (أَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٌ) أَيْ : أَوْ مَا لَه على الأَصحِّ فائدةٌ غيرُ ضَروريّةٍ : (مِثْلُ) أَن يُقالَ : («الجُمُعَةُ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ) في إِقامَتِها (إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ) الأَعْظَمِ (كَالظَّهْرِ» ؛ فَإِنَّ) قولَهم : («مَفْرُوضَةٌ»

————————— «تعليقات على غاية الوصول ۞——————— قوله : (علميٰ الأَصَحِّ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٩ ب).

قوله : (بِالرَّجْم) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٧٩ ب) : «للرِّجم».

قوله : (أَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٌ أَيْ أَوْ مَا لَه على الأصحِّ فائدةٌ غيرُ ضَروريّةٍ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٧٩ ب) مَوْضِعَه : «(أو) لِذِكْرِه فائِدةٌ (غيرُ ضَرُوريّةٍ ، فإن لم تُغْتَفَرْ تلك) أي الظّاهِريّة بأن صَحَّ الإعْتِراضُ بمَحَلِّها (لم تُغْتَفَرْ) هذه بطريقِ الأَوْلَىٰ (وإلّا) : بأنِ اغْتُمْرَتِ الضَّرُوريّةُ (فتَرَدُّدٌ) أي خِلافٌ : فقيلَ : يُغْتَفَرُ غيرُها أيضًا ، وقيلَ : لا».

حَشْوٌ؛ إِذْ لَوْ حُذِفَ لَمْ يَنْتَقِضْ، لَكِنَّهُ ذُكِرَ لِتَقْرِيبِ الْفَرْعِ مِنَ الْأَصْلِ بِتَقْوِيَةِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا؛ إِذِ الْفَرْضُ بِالْفَرْضِ أَشْبَهُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

حَشْقُ؛ إِذْ لَوْ حُذِفَ) ممّا عُلِّلَ به (لَمْ يَنْتَقِضْ) أي الباقي مِنه بشيءٍ؛ إِذِ النَّقْلُ كالفرضِ في ذلك (لكِنَّهُ ذُكِرَ لِتَقْرِيبِ الْفَرْعِ) وهو الجمعةُ (مِنَ الْأَصْلِ) وهو الظُّهْرُ (بِتَقْوِيَةِ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا؛ إِذِ الْفَرْضُ بِالْفَرْضِ أَشْبَهُ) به مِن غيرِه.

وقيلَ : عدمُ التّأثيرِ لا يكونُ قادِحًا فيما له فائدةٌ بقِسْمَيْها.

وقيلَ : يكونُ قادِحًا في ثانيهما دُونَ أُوّلِهما.

SE

(وَ) القِسْمُ الرّابعُ : عدمُ التّأثيرِ (فِي الْفَرْعِ) على مرجوحٍ يُعْلَمُ مِن قولِي _ بعدُ في «الفَرْضِ» _ : «والأصحُّ : جَوازُه» : (مِثْلُ) أن يُقالَ في تزويجِ المرأةِ نفسَها : («زَوَّجَتْ نَفْسَهَا غَيْرَ كُفُوٍ ، فَلَا يَصِحُّ) التّزويجُ (كَمَا لَوْ زُوِّجَتْ») بالبناءِ للمفعولِ أي : زَوَّجَها وليُّها له .

(وَهُوَ) أي الرّابعُ (كَالثَّانِي) في أنه إبداءُ عِلَّةٍ _ وهي في هذا المثالِ تزويجُ

قوله : (وقيلَ عدمُ التّأثيرِ لا يكونُ قَادِحًا) إلى قولِه : (دُونَ أَوَّلِهما) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٠ أ).

قوله : (في الفَرْضِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٠ أ).

قوله: (كُفُوٍ) همزَّتُه مكتوبةٌ في جميع النُّسَخِ الخَطِّيّةِ على الواوِ؛ لأنّها مُتَطَرِّفةٌ وما قبلَها مضمومٌ، وفي الطَّبَعاتِ كِتابَتُها مُفْرَدةً مع سكونِ الفاءِ، والخَطْبُ سَهْلٌ.

إِذْ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلتَّقْبِيدِ بِـ «خَيْرِ الْكُفُوِ»، وَيَرْجِعُ إِلَىٰ المُنَاقَشَةِ فِي الْفَرْضِ، وَهُوَ: تَخْصِيصُ بَعْضِ صُورِ النِّزَاعِ بِالحِجَاجِ، وَالْأَصَحُّ: جَوَازُهُ.

🐣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

المرأة نفسَها، لا تزويجُها مِن غيرِ كُفُو _ (إِذْ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلتَّقْيِيدِ بِـ «غَيْرِ الْكُفُوِ»)؛ فإنّه وإِن ناسَبَ البُطلانَ لكنّه غيرُ مُطَّرِدٍ في جميع صُورِ المُدَّعَى، وهو أنّ تزويجَها نفسَها لا يَصِحُّ مُطْلَقًا، كما لا أَثَرَ لِلتَّقْيِيدِ في مثالِ الثَّاني بكونِه غيرَ مَرْئِيٍّ وإِن كانَ نَفْيُ الأَثَرِ هُنا بالنِّسبةِ إلى الأصلِ.

(وَيَرْجِعُ) هذا القسمُ (إِلَىٰ المُنَاقَشَةِ فِي الْفَرْضِ، وَهُوَ) أي «الفرضُ»: (تَخْصِيصُ بَعْضِ صُورِ النِّزَاعِ بِالحِجَاجِ) كما فُعِلَ في المثالِ؛ إِذِ المُدَّعَىٰ فيه منعُ تزويجِها نفسَها مُطلَقًا، والإِحْتِجاجُ على منعِه مِن غيرِ كُفُوْ.

(وَالْأَصَحُّ : جَوَازُهُ) أي الفرضِ مُطلَقًا؛ فقد ١ ـ لا يُساعِدُه الدَّليلُ في كُلِّ الصُّورِ، ٢ ـ أَوْ لا يَقْدِرُ على دفعِ الاِعْتِراضِ في بعضِها، فيَسْتَفِيدُ بالفَرْضِ غَرَضًا صحيحًا.

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِأَنَّ جَوازَه لا يَدْفَعُ اعْتِراضَ الخَصْمِ.

وقيل : يجوزُ بشرطِ بِناءِ غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ على مَحَلِّه : ١ _ كأن يُقاسَ عليه بجامِع بينَهما ، ٢ _ أو يُقالَ : «تُبَتَ الحكمُ في بعضِ الصُّورِ ، فلْيَثْبُتْ في باقيها ؛ إذْ لا قَائِلَ بالفَرْقِ» ، وقد قالَ به الحنَفيّةُ في المثالِ حيثُ جَوَّزُوا تزويجَها نفسَها مِن غيرِ كُفُؤ.

₩

[﴿] تعليقات على غاية الوصول ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ تَوْفِيجُهَا نَفْسَهَا مِن غَيْرِ كُفُوٍ ﴾ قوله : (وقد قالَ به الحنَفْيَةُ في المثالِ حيثُ جَوَّزُوا تزويجَها نَفْسَها مِن غيرِ كُفُوٍ ﴾ غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٠ ب) ·

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

٥ _ (وَمِنْهَا) أي مِن القوادح : («الْقَلْبُ») وهو نوعان :

١ ـ خاص بالقِياس، وعَرَّفُوه: بأن يَرْبِطَ المُعْتَرِضُ خِلافَ قولِ المُسْتَدِلِّ على عِلَّتِه؛ إِلْحاقًا بالأصلِ الَّذي جَعَلَه مَقِيسًا عليه.

٢ ـ وعامٌ يُعْتَرَضُ به على القياسِ وغيرِه مِن الأدِلّةِ (وَهُوَ فِي الْأَصَحِّ: دَعْوَىٰ) المُعْتَرِضِ (أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ) المُسْتَدِلُّ (وَصَحَّ) دليلٌ (عَلَيْهِ) أَيْ على المُسْتَدِلِّ وإن دَلَّ له باعْتِبارٍ آخَرَ ، فتَعبِيري بذلك أَوْلَىٰ مِن قولِه : «عليهِ لا لَه» (فِي المَسْتَدِلِّ وإن دَلَّ له باعْتِبارٍ آخَرَ ، فتَعبِيري بذلك أَوْلَىٰ مِن قولِه : «عليهِ لا لَه» (فِي المَسْأَلَةِ) المُتَنازَع فيها لا في مسألةٍ أُخْرَىٰ .

وقولُ «الأصلِ»: «على ذلك الوَجْهِ» لا حاجةَ إليه كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيةِ»، وتقديمِي «عليه» على ما بعدَه أَوْلَى مِن تأخيرِ «الأصلِ» له عنه.

(فَ) بِسببِ التّقيِيدِ بـ « صِحّةِ ما اسْتَدَلّ به » (يُمْكِنُ مَعَهُ) أي معَ القَلْبِ (تَسْلِيمُ صِحّتِهِ) .

وقيلَ : «القَلْبُ» : تسليمُ صِحّتِه مُطْلَقًا سواءٌ أكانَ ما اسْتَدَلَّ به صحيحًا أمْ لا .

قوله: (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٤/٣٤ ــ ٤٣٥): «قوله: (على قوله: (كما بَيَنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٣٤/٣٤ ــ ٤٣٥): «قوله: (على ذلك الوَجْهِ) لم أَرَه لغيرِه، ولا حاجة إليه؛ فقولُ بعضِهم ـ أي بعضِ المُحَشِّين ــ: «إِنّه احْتِرازٌ عمّا إِذَا كَانَ لغيرِ ذلك الوَجْهِ: كأن يكونَ اسْتِدْلالُ المُسْتَدِلِّ على المسألةِ بطريقِ الحقيقةِ، واسْتِدْلالُ المُعْتَرِضِ عليها بطريقِ المَجازِ، فمثلُ ذلك لا يُسَمَّى: «قَلْبًا» الحقيقةِ، والمُعْتَرِضُ عليها بما مَثَلَ هو به كغيرِه لِلقَلْبِ مِن الخَبَرِ الآتي؛ إِذِ المُسْتَدِلُّ اسْتَدَلَّ به مِن جِهةِ المَجازِ». اهـ المُسْتَدِلُّ اسْتَدَلَّ به مِن جِهةِ المَجازِ». اهـ

نَهُوَ مَقْبُولٌ فِي الْأَصَحِّ، مُعَارَضَةٌ عِنْدَ التَّسْلِيم، قَادِحٌ عِنْدَ عَدَمِهِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لبَ الأصول

وقيلَ : هو إفسادٌ له مُطلَقًا؛ لأنّ القالِبَ ١ ـ مِن حيثُ جَعَلُه على المُسْتَدِلِّ مُسَلِّمٌ لِصِحِّتِه وإِن لم يكنْ صحيحًا، ٢ ـ ومِن حيثُ لم يَجْعَلْه له مُفسِدٌ له وإِن كانَ صحيحًا.

وعلى كِلا القولَيْنِ لا يُذْكَرُ في الحَدِّ قَيْدُ «الصِّحِةِ»، وإنّما ذُكِرَ في الأوّلِ لِأنّ عدمَ ذِكْرِه فيه يُخِلُّ بموضوعِه: مِن كونِه ١ _ إِمّا مُصحِّحًا لمذهبِ المُعْتَرِضِ، ٢ _ أو مُبْطِلًا لمذهبِ المُسْتَدِلِّ كما سيأتي، فهو قَيْدٌ لِلإحْتِرازِ عنِ الفاسِدِ؛ إِذْ لا يَحْصُلُ به شيءٌ مِن ذلك.

W

وعلى الأَصَحِّ: مِن إِمْكانِ التَّسليمِ معَ القَلْبِ (فَهُوَ) أي القلبُ (مَقْبُولٌ فِي الْأَصَحِّ). الْأَصَحِّ).

وهو:

١ ـ إِمّا (مُعَارَضَةٌ عِنْدَ التَّسْلِيمِ) لِصِحّةِ دليلِ المُسْتَدِلِّ، فلا يكونُ القلبُ
 حينئذٍ قادِحًا، بل يُجابُ عنه بالتّرجيح.

٢ _ وإِمَّا اعْتِراضٌ (قَادِحٌ عِنْدَ عَدَمِهِ) أي عدمِ تسليمِ الصِّحّةِ.

وقيلَ : هو شاهِدُ زُورٍ يَشْهَدُ ١ _ على القالِبِ ٢ _ ولَه : ١ _ حيثُ سَلَّمَ فيه الدَّليلَ ٢ _ واسْتَدَلَّ به على خِلافِ دَعْوَىٰ المُسْتَدِلِّ ، فلا يُقْبَلُ .

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه توله : (وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِي الأَوِّلِ لِأَنَّ عَدْمَ ذَكْرِه يُخِلُّ بِمُوضُوعِه) إلى قولِه : (إِذْ لا يَخْصُلُ بِه شيءٌ مِن ذلك) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨١ أ)، وهو موجودٌ في جميع النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ والطَّبَعاتِ.

وَهُوَ قِسْمَانِ :

الْأَوَّلُ: لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ المُعْتَرِضِ وَإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ: كَمَا يُقَالُ: «عَقْدٌ ، فَيَصِحُ كَالشِّرَاءِ» ، وَمِثْلُ: «عَقْدٌ ، فَيَصِحُ كَالشِّرَاءِ» ، وَمِثْلُ: «لُبْثٌ ، فَلَا يَضِحُ كَالشِّرَاءِ» ، وَمِثْلُ: «لُبْثٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةٍ» ، فَيُقَالُ: «لُبْثٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةٍ» . فَكَمَ فَقِ» .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(وَهُوَ) أي القلبُ باعْتِبارٍ آخَرَ (قِسْمَانِ):

١ القِسْمُ (الْأَوَّلُ): القلبُ (لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ المُعْتَرِضِ) في المسألةِ
 (وَإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ) فيها، سَواءٌ أَكانَ مذهبُ المُسْتَدِلِّ ١ ـ مُصرَّحًا به في
 الإسْتِدْلالِ ٢ ـ أَمْ لا:

فَالْأُوّلُ: (كَمَا يُقَالُ) مِن جانِبِ المُسْتَدِلِّ _ كالشَّافِعيِّ _ في بيعِ الفُضُوليِّ: («عَقْدٌ بِلَا وِلَايَةٍ) عليه (فَلَا يَصِحُّ كَالشِّرَاءِ») أيْ كشراءِ الفُضُوليِّ، فلا يَصِحُّ لَمَن سمّاه، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ _ كالحنفيِّ _ : («عَقْدٌ، فَيَصِحُّ كَالشِّرَاءِ») أي كشراءِ الفُضُوليِّ، فيَصِحُّ له، وتَلْغُو تسميتُه لغيرِه، وهو أحدُ وجهَيْنِ عندَنا إذا لم يَشْتَرِ بعينِ مالِ مَن عُقِدَ له ولم يُضِفِ العقدَ إلىٰ ذِمّتِه.

(وَ) النَّاني : (مِثْلُ) أَن يَقُولَ الْحَنَفَيُّ الْمُشْتَرِطُ لِلصَّومِ فِي الْإِغْتِكَافِ : («لُبْثُ، فَلَا يَكُونُ بِنَفْسِهِ قُرْبَةً كَوُقُوفِ عَرَفَةَ») ؛ فإنّه قُرْبَةٌ بضميمة الإِحْرامِ ، فكذا الاِعْتِكَافُ يكونُ قُرْبةٌ بضميمة عبادة إليه ، وهي الصَّومُ ؛ لأنه المُتنازَعُ فيه (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ يكونُ قُرْبةً بضميمة عبادة إليه ، وهي الصَّومُ ؛ لأنه المُتنازَعُ فيه (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ _ كالشَّافِعيِّ _ : «الاعتِكافُ (لُبْثٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصَّوْمُ كَعَرَفَةِ)

الثَّانِي: لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ بِصَرَاحَةٍ: «عُضْوُ وُضُوءٍ، فَلَا يَكْفِي أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الإِسْمُ كَالْوَجْهِ»، فَيُقَالُ: «فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبُعِ كَالْوَجْهِ»، أَوْ بِالْتِزَامِ: «عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَيَصِحُّ مَعَ الجَهْلِ بِالمُعَوَّضِ كَالنِّكَاحِ»، فَيُقَالُ: «فَلَا يَثْبُتُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَالنِّكَاحِ»، فَيُقَالُ: «فَلَا يَثْبُتُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَالنِّكَاحِ»، وَمِنْهُ: قَلْبُ المُسَاوَاةِ،

لا يُشْتَرَطُ الصّومُ في وُقُوفِها، ففي هذا إبطالٌ لمذهبِ الخَصْمِ الّذي هو اشْتِراطُ الصّومِ، ولم يُصَرَّحْ به في الدّليلِ.

القِسْمُ (الثَّانِي) : القلبُ (الإِبْطَالِ مَذْهَبِ المُسْتَدِلِّ) ، وإِبْطالُه :

١ - إِمّا (بِصَرَاحَةٍ) : كأن يقولَ الحَنَفيُّ في مسحِ الرَّأسِ : («عُضْوُ وُضُوءٍ ، فَلَا يَكْفِي) في مسجِه (أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الإِسْمُ كَالْوَجْهِ) لا يكفي في غسلِه ذلك» ، (فَلَا يَكْفِي في مسجِه (أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الإِسْمُ كَالْوَجْهِ) لا يكفي في غسلِه ذلك» ، (فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبُع) .
 كَالْوَجْهِ) لا يَتَقَدَّرُ خَسْلُه بالرُّبُع » .

٢ ـ (أَوْ بِالْتِزَامِ) : كأن يقولَ الحنَفيُّ في بيعِ الغائِبِ : («عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَيَصِحُّ مَعَ الجهلِ بالزّوجةِ» أي : عدمِ فَيَصِحُّ مَعَ الجهلِ بالزّوجةِ» أي : عدمِ رُؤيتِها ، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ ـ كالشّافِعيِّ ـ : («فَلَا يَثْبُتُ) فيه (خِيَارُ الرُّؤْيَةِ كَالنّكَاحِ») ، فنَفْيُ الثّبُوتِ يَلْزَمُه نفيُ الصّحةِ ؛ إِذِ القائلُ بها قائلٌ بالنّبُوتِ .

وقولِي : «فلا يَثْبُتُ» أُولَىٰ مِن قولِه : «فلا يُشْتَرَطُ» ؛ لأنّ اللّازِمَ لِلصَّحّةِ عندَ القائِلِ بها ثُبُوتُ ما ذُكِرَ ، لَا اشْتِراطُه .

(وَمِنْهُ) أَيْ مِن القلبِ لإِبطالِ مذهبِ المُسْتَدِلِّ بالإلْتِزامِ : («قَلْبُ المُسَاوَاةِ» ،

فَيُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ: مِثْلُ: «طُهْرٌ بِمَاثِعٍ، فَلَا تَجِبُ فِيهِ النَّيَّةُ كَالنَّجَاسَةِ»، فَيُقَالُ: «فَيَشْتَوِي جَامِدُهُ وَمَاثِعُهُ كَالنَّجَاسَةِ».

فَيُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ)، وهو: أن يكونَ في جِهةِ الأصلِ حُكْمانِ أحدُهما مُنْتَفِ عن جهةِ الفرعِ باتِّفاقِ الخَصْمَيْنِ، والآخَرُ مُتَنازَعٌ فيه بينَهما، فإذا أَثْبَتَه المُسْتَدِلُ في جهةِ الفرعِ قياسًا على الأصلِ يقولُ المُعْتَرِضُ: «فتَجِبُ التسويَةُ بينَ الحكمَيْنِ في جهةِ الفرع كما في جِهةِ الأصلِ»: (مِثْلُ) قولِ الحنَفيِّ في الوُضُوءِ والغُسْلِ: «كُلُّ منهما الفرع كما في جِهةِ الأصلِ»: (مِثْلُ) قولِ الحنَفيِّ في الوُضُوءِ والغُسْلِ: «كُلُّ منهما الفَيْةُ وَلَا الحنَفيِّ في الوُضُوءِ والغُسْلِ: «كُلُّ منهما النَيَّةُ ، (طُهْرٌ بِمَائِعٍ، فَلَا تَجِبُ فيها النَيَّةُ ، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ _ كالشَّافِعيِّ _: بخلافِ التَّيمُّم يَجِبُ فيه النَّيةُ»، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ _ كالشَّافِعيِّ _: («فَيَسْتَوِي جَامِدُهُ وَمَائِعُهُ) أي الطُّهْرِ (كَالنَّجَاسَةِ) يَسْتَوِي جامِدُ طُهْرِها ومائِعُه في جميعِ أحكامِها، وقد وَجَبَتِ النَّيَّةُ في التَّيمُّم، فتَجِبُ في الوُضُوءِ والغُسْلِ.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ قلبُ المُساواةِ ؛ لِأنّ التّسويَةَ في جهةِ الفرعِ غيرُها في جهةِ الأصل.

وأجابَ الأَكْثَرُ: بأنّ هذا الاِخْتِلافَ لا يَضُرُّ في القياسِ؛ لأنه غيرُ مُنافٍ لِأصلِ الاِسْتِواءِ في الوصفِ ـ الّذي جُعِلَ جامِعًا ـ وهو الطَّهارةُ.

W

قوله: (فَيُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ) فِي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٢ أ): «كما عُلِمَ ممّا مَرَّ». قوله: (لا يُقْبَلُ قلبُ المُساواةِ) عبارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٢ أ): «قلبُ المُساواةِ مردودٌ».

قوله : (في الوصِفِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٢ أ).

قوله : (وهو الطَّهارةُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٢ أ).

وَمِنْهَا : الْقَوْلُ بِالمُوجَبِ، وَهُوَ : تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النَّزَاعِ :

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

٦ - (وَمِنْهَا) أَيْ مِن القَوادِحِ : (الْقَوْلُ بِالمُوجَبِ) بفتحِ الجيمِ أي بما اقْتَضاه الدّليلُ ، ولا يَخْتَصُّ بالقياسِ .

وشاهِدُه: قولُه تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ﴾ في جَوابِ: ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَغَرُ مِنْهَا ٱلْأَذَلَ ﴾ المَحْكيِّ عنِ المُنافِقِين، أيْ: صحيحٌ ذلك لكنّهُم الأَذَلُ ، واللهُ ورسولُه الأَعَزُ ، وقد أَخْرَجَهُمُ اللهُ ورسولُه .

60 × 100

(وَهُوَ: تَسْلِيمُ) مُقْتَضَىٰ (الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النَّزَاعِ): بأن يَظْهَرَ عدمُ اسْتِلْزامِ الدَّليلِ لِمَحَلِّ النِّزاعِ.

ووَرَدَ ذلك علىٰ ثَلاثةِ أَنواعِ :

أحدُها: أن يَسْتَنْتِجَ المُسْتَدِلُّ مِن دليلِه ما يَتَوَهَّمُ أنه ١ ــ مَحَلُّ النِّزاعِ ٢ ــ أو مُلازِمٌ له، ولا يكونُ كذلك.

والثّاني : أن يَسْتَنْتِجَ منه إِبْطالَ أَمْرٍ يَتَوَهَّمُ أَنه مَأْخَذُ مذهبِ الخَصْمِ ، والخَصْمُ يَمْنَعُ أَنه مَأْخَذُه .

والثَّالثُ : أَن يَسْكُتَ عن مُقدِّمةٍ صُغْرَىٰ غيرِ مشهورةٍ .

قوله : (وشاهِدُه قولُه تعالىٰ ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ـ ﴾) إلى قولِه : (وقد أَخْرَجَهُمُ اللهُ ورسولُه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٢ ب).

قوله: (ووَرَدَ ذلك علىٰ ثَلاثةِ أنواعٍ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٢ ب): «وذلك ثلاثةُ أنواع». ١ - كَمَا يُقَالُ فِي المُنَقَّلِ : «قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا ، فَلَا يُنَافِي الْقَوَدَ كَالْإِحْرَاقِ» ،
 فَيُقَالُ : «سَلَّمْنَا عَدَمَ المُنَافَاةِ ، لكِنْ لِمَ قُلْتَ : «يَقْتَضِيهِ» .

٢ ـ وَكَمَا يُقَالُ: «التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ الْقَوَدَ كَالمُتَوسَّلِ إِلَيْهِ»،
 فَيُقَالُ: «مُسَلَّمٌ، لكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ مَانِعِ انْتِفَاءُ المَوَانِعِ وَوُجُودُ الشَّرَائِطِ
 وَالمُقْتَضِي»، وَالمُخْتَارُ: تَصْدِيقُ المُعْتَرِضِ فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ هذَا

فالأوّلُ: (كَمَا يُقَالُ فِي) القَودِ بقتلِ (المُثَقَّلِ) مِن جانِبِ المُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُسْتَدِلِّ _ عالمُنافِعِيِّ _ : («قَتْلُ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَلَا يُنافِي الْقَوَدَ كَالْإِحْرَاقِ») بالنّارِ لا يُنافِي الْقَوَدَ، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ _ كالحَنفيَّ _ : («سَلَّمْنَا عَدَمَ المُنَافَاةِ) بينَ القَوَدِ (لكِنْ لِمَ قُلْتَ) : «إِنّ القتلَ بالمُثَقَّلِ (يَقْتَضِيهِ») أي القتلِ بالمُثَقَّلِ (يَقْتَضِيهِ») أي القوَدَ، وذلك مَحَلُّ النِّزاع، ولم يَسْتَلْزِمْه الدَّليلُ.

(وَ) النَّاني: (كَمَا يُقَالُ) في القَودِ بالقتلِ بالمُثَقَّلِ أيضًا: («التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ) مِن آلاتِ القتلِ وغيرِه (لَا يَمْنَعُ الْقَوَدَ كَالمُتَوَسَّلِ إِلَيْهِ) مِن قتلِ وقطع وغيرِهما لا يَمْنَعُ تَفاوُتُه القَوَدَ»، (فَيُقَالُ) مِن جانِبِ المُعْتَرِضِ: («مُسَلَّمٌ) أَنَّ التّفاوُتَ في الوسيلةِ لا يَمْنَعُ القَوَدَ، فلا يكونُ مانِعًا منه، (لكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ مَانِعًا أَنْ المَوَانِعِ وَوُجُودُ الشَّرَائِطِ وَالمُقْتَضِي») وثُبُوتُ القَودِ مُتَوقِّفٌ على جميعِها.

(وَالمُخْتَارُ : تَصْدِيقُ المُعْتَرِضِ فِي قَوْلِهِ) لِلمُسْتَدِلِّ : («لَيْسَ هذَا) الّذي عَنَيْتَه

قُولُه : (عَنَيْتَه) بِعَيْنِ ثُمَّ نُونِ ثُمَّ ياءٍ ، وفي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٤ أ) : «نَفَيْتَه» بنُونِ ثُمَّ ياءٍ ، وهو تعبيرُ المَحَلِّيِّ أيضًا ، وفي نُسْخةِ حَلَب : (عَنَيْتُه » وهو تعبيرُ المَحَلِّيِّ أيضًا ، وفي نُسْخةِ حَلَب : (عَيَّنْتَه) ، وعليه طبعةُ الهاشِميَّةِ (ص ٤٠) ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ ، وعليه طبعةُ

﴾ القوادح ﴾ ــــــــــــــــــ ٥٣٧

مَأْخَذِي».

٣ ـ وَرُبَّمَا سَكَتَ المُسْتَدِلُ عَنْ مُقَدِّمَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ ؛ مَخَافَةَ المَنْعِ ، فَيَرِدُ الْقَوْلُ بِالمُوجَبِ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

باستِدْلالِكَ تَعْرِيضًا بي : مِن منعِ التَّفاوُتِ في الوَسيلةِ لِلقَوَدِ (مَأْخَذِي) في نَفْيِ القَوَدِ» ؛ ١ ـ لِأَنَّ عَدالتَه تَمْنَعُه مِن الكَذِبِ في ذلك ، ٢ ـ ولأنه أعلمُ بمذهبِه .

وقيلَ : لا يُصَدَّقُ إِلَّا ببَيانِ مأخذِ آخَرَ ؛ لأنه قد يُعانِدُ بما قالَه .

W.)40

والنَّالِثُ : ما ذَكَرْتُه بقولِي : (وَرُبَّمَا سَكَتَ المُسْتَدِلُّ عَنْ مُقَدِّمَةٍ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ مَخَافَةَ المَنْعِ) لها لو صَرَّحَ بها (فَيَرِدُ) بسُكُوتِه عنها (الْقَوْلُ بِالمُوجَبِ) : كما يُقالُ في الشَّيّةِ في الوُضُوءِ والغُسْلِ : «ما هُو قُرْبةٌ يُشْتَرَطُ فيه النّيّةُ كالصّلاةِ»، في اشْتِراطِ النّيّةِ كالصّلاةِ»، ويَسْكُتُ عنِ الصّغرى، وهي : «الوُضُوءُ والغُسْلُ قُرْبةٌ»، فيقولُ المُعْتَرِضُ : «مُسلَّمٌ أنّ ما هُو قُرْبةٌ يُشْتَرَطُ فيه النّيةُ ، لكنْ لا يَلْزَمُ اشْتِراطُها في الوُضُوءِ والغُسْلِ»، فإن صَرَّحَ المُسْتَدِلُ بأنّهما قُرْبةٌ وَرَدَ عليه منعُ ذلك ، وخَرَجَ عنِ القولِ بالمُوجَبِ.

أمَّا المشهورةُ فكالمذكورةِ ، فلا يتأتَّىٰ فيها القولُ بالمُوجَبِ.

W

قوله : (مِن منعِ التَّفاوُتِ في الوَسيلةِ لِلقَوَدِ) عبارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٤ أ) : «مِن منعِ القَتلِ بالمُثَقَّلِ لِلقَوَدِ» .

وَمِنْهَا : الْقَدْحُ فِي المُنَاسَبَةِ ، وَفِي صَلَاحِيَةِ إِنْضَاءِ الحُكْمِ إِلَىٰ المَقْصُودِ ، وَفِي الإِنْضِبَاطِ ، وَفِي الظُّهُورِ ، وَجَوَابُهُ : بِالْبَيَانِ .

٧ - (وَمِنْهَا) أَيْ مِن القَوادِحِ : (الْقَدْحُ ١ - فِي المُنَاسَبَةِ) لِلوَصْفِ المُعلَّلِ به المحكمُ (٢ - وَفِي صَلَاحِيَةِ إِفْضَاءِ الحُكْمِ إِلَىٰ المَقْصُودِ) مِن شرعِه (٣ - وَفِي اللَّهُورِ) لَه : بأن يَنْفِي كُلَّا مِن الأربعةِ : الإنْضِبَاطِ) لِلوَصْفِ المذكورِ (٤ - وَفِي الظُّهُورِ) لَه : بأن يَنْفِي كُلَّا مِن الأربعةِ : ١ - بأن يُبْدِي في أوّلِها مَفْسَدةً راجِحةً أو مُساوِيةً ؛ لِما مَرَّ مِن أنّها تَنْخَرِمُ بذلك ، ٢ - ويُبيِّنَ في ثانيها عَدَمَ الصِّلاحِيَةِ للإِفْضاءِ ، ٣ - وفي ثالثِها عدمَ الإنْضِباطِ ، ٢ - وفي رابِعِها عدمَ الظُّهُورِ .

(وَجَوَابُهُ) أي القَدْحِ بشيءِ منها (بِالْبَيَانِ) له :

١ - الأوّلُ ببَيانِ رُجْحانِ المَصْلحةِ على المَفسَدةِ : كأن يُقالَ : «التّخلّي للعِبادةِ أفضلُ مِن النّكاحِ ؛ لِما فيه مِن تَزْكِيَةِ النَّفْسِ» ، فيُعْتَرَضُ : بأنّ تلك المصلحةَ تُفَوِّتُ أَضْعافَها : كإيجادِ الوَلَدِ ، وكَفِّ النَّظَرِ ، وكَسْرِ الشَّهْوَةِ ، فيُجابُ : بأنّ تلك المصلحةَ أَرْجَحُ ممّا ذُكِرَ ؛ لِأنّها لِحفْظِ الدِّين ، وما ذُكِرَ لحِفْظِ النَّسْلِ .

٢ ـ والثّاني ببَيانِ إِفْضاءِ الحكم إلى المقصودِ: كأن يُقالَ: «تحريمُ المَحْرَمِ بالمُصاهَرةِ مُؤَبَّدًا صالحٌ لِأَنْ يُفْضِيَ إلى عدمِ الفُجُورِ بها المقصودِ مِن شرع النّحريمِ»، فيُعْتَرَضَ: بأنه ليسَ صالحًا لذلك، بل للإِفْضاءِ إلى الفُجُورِ؛ لِأَنَّ النّفسَ مائِلةٌ إلى المَمْنَوعِ، فيُجابُ: بأن تحريمَها المُؤبَّدَ يَسُدُّ بابَ الطَّمَعِ فيها النّفسَ مائِلةٌ إلى المَمْنَوعِ، فيُجابُ: بأن تحريمَها المُؤبَّدَ يَسُدُّ بابَ الطَّمَعِ فيها

قوله: (المَحْرَمِ) مضبوطٌ في نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ بفتحِ الميمِ وسُكُونِ الحاءِ. قوله: (يَسُدُّ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٣٩): «لِسَدِّ»، والمُثْبَتُ مِن النَّسَخ

وَمِنْهَا : الْفَرْقُ ، وَالْأَصَحُّ : أنه : مُعَارَضَةٌ بِإِبْدَاءِ قَيْدٍ فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ ، أَوْ مَانِع فِي الْفَرْعِ أَوْ بِهِمَا ، . .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

بحيثُ تَصيرُ غيرَ مُشْتَهاةٍ كالأُمِّ.

٣ ـ والثّالِثُ ببَيانِ انْضِباطِ الوصفِ بنَفسِه أو بوصفٍ معَه يَضْبِطُه : كالسَّفَرِ للمَشَقَّة .

٤ _ والرّابعُ ببَيانِ ظُهُورِه : بأن يُبيِّنَه بصفةٍ ظاهرةٍ : كأن يُعَلِّلَ في العُقُودِ بالرِّضا، فيُعْترَضَ : بأنَّ الرِّضا أمرٌ خَفِيٌّ، فلا يُعَلَّلُ به، فيُجابُ : ببَيانِ ظُهُورِه بصفةٍ ظاهِرةٍ تَدُلُّ عليه ، وهي الصِّيغةُ.

(M)

 $\Lambda = (\bar{e}_{0}$ مِن القَوادِح : ((\hat{e}_{0}) بينَ الأصلِ والفرع).

(وَالْأَصَحُّ : أَنه : مُعَارَضَةٌ ١ ـ بِإِبْدَاءِ قَيْدٍ فِي عِلَّةِ) حكم (الْأَصْلِ ، ٢ ـ أَوْ) إِبْداءِ (مَانِعِ فِي الْفَرْعِ) يَمْنَعُ مِن تُبُوتِ حكم الأصلِ فيه (٣ _ أَوْ بِهِمَا) أي بالإِبْداءَيْنِ معًا.

الخَطِّيّةِ ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ .

قوله : (بنَفسِه أو بوصفٍ معَه يَضْبِطُه كالسَّفَرِ لِلمَشَقَّةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخَةِ الظَّاهِريَّة (ق ١٨٤ ب).

قُولُه : (كأن يُعَلِّلَ في العُقُودِ بالرِّضا) عبارةُ نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٤ ب) : «كالرِّضا في العُقُودِ».

قوله : (مُعارَضةٌ بـ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٣ ب)، ففيها : «(والأَصَحُّ: أنه إِبْداءُ قَيْدِ..» إلخ: والاصحَامُ آهِ آبَراتِيدَ.

قوله : (أَوْ بِهِمَا أَي بالإِبْداءَيْنِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٣ ب) : «(أو هُما) أي الإِبْداءانِ» ·

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وقيلَ : هو الثَّالِثُ فقط.

مِثالُه على الشِّقِّ الأوّلِ: أن يقولَ الشَّافِعيُّ: «تَجِبُ النَّيَةُ في الوُضُوءِ كالتَّيَمُّمِ بجامِعِ الطَّهارةُ بجامِعِ الطَّهارةُ بالتَّراب. بالتُّراب.

وعلى النّاني: أن يقولَ الحنَفيُّ: «يُقادُ المُسلِمُ بالذِّمِّيِّ كغيرِ المُسْلِمِ بجامِعِ المُسْلِمِ بجامِعِ القَدْدِ. العَمْدِ العُدْوانِ»، فيَعْتَرِضِ الشّافِعيُّ: بأنّ الإِسْلامَ في الفرعِ مانعٌ مِن القَوَدِ. وعلى النّالثِ: أن يُعارِضَ بالإِبْداءَيْنِ.

وما عَرَّفْتُ به «الفَرْقَ» أَوْلَىٰ مِن تعريفِ «الأصلِ» له بأنه: «راجعٌ إلى المُعارَضةِ في الأصلِ أو الفرع، وقيلَ: إليهما»؛ ١ _ لأنه أَحالَه على ما لم يَذْكُرْه ٢ _ معَ إيهامِ أنّ المُعارَضةَ بالإِبْداءَيْنِ ليستْ «فَرْقًا» مُطلَقًا، وليسَ كذلك.

قوله : (وعلىٰ الثّالثِ أن يُعارِضَ بالإِبْداءَيْنِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٣ ب) : «وبالثّالثِ معلومٌ مِن ذلك».

قوله: (وما عَرَّفْتُ به الفَرْقَ أَوْلَىٰ مِن تعريفِ الأصلِ له بأنه راجعٌ إلى المُعارَضةِ ب الأصلِ أو الفرع وقيلَ إليهما) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٤ أ): «وما عَرَّفْتُ به الفَرْقَ وإِن لَزِمَه تعريفُ «الأصل» له بأنه يَرْجعُ إلىٰ المُعارَضةِ في الأصلِ أو الفرعِ ، وقيلَ : إليهما أَوْلَىٰ منه».

قوله: (معَ إيهامِ أنّ المُعارَضةَ بالإِبْداءَيْنِ ليستْ فَرْقًا مُطلَقًا وليسَ كذلك) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٤ أ).

قوله : (على الشِّقِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٣ ب) : «بالشِّقِّ».

قوله : (وعلىٰ الثّاني) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٣ ب) : «وبالثّاني».

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي الفَرْقَ (قَادِحٌ) وإن قيلَ : إنّه بالثّالِثِ أو بالضّعيفِ سُؤالانِ، أو قُلْنا بجَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ؛ ١ ـ لأنه يُؤَثِّرُ في جمعِ المُسْتَدِلِّ، ٢ ـ ولأنه لو لم يَقْدَحْ لم يَمْتَنِعِ التّحكُّمُ، واللّازِمُ باطلٌ.

وقيل : ليسَ بقادِحٍ .

وقيلَ : كذلك على القولِ بأنه بالثّالثِ سُؤالانِ لا سُؤالٌ واحدٌ؛ إِذْ جمعُ الأَسْئِلةِ المُخْتَلِفةِ غيرُ مقبولٍ.

ومَعْنَىٰ كونِه سُؤالًا واحدًا: اتِّحادُ المقصودِ منه، وهو قطعُ الجمعِ.

ومَعْنَى كونِه سُؤالَيْنِ: اشْتِمالُه ١ _ على مُعارَضةِ عِلَّةِ الأصلِ بعِلَّةِ ٢ _ وعلى مُعارَضةِ الفرعِ بأُخْرَى مُسْتَنْبَطةٍ .

(وَجَوَابُهُ) أي الفَرْقِ (بِالمَنْعِ) : كأن يَمْنَعَ كونَ المُبْدَىٰ في الأصلِ جُزْأً مِن العِلَّةِ، وفي الفرعِ مانِعًا مِن الحكمِ، وهذا مِن زِيادتي.

SE

قوله : (والأَصَحُّ أنه أي الفَرْقَ قَادِحٌ وإِن قيلَ إِنَّه بالنَّالِثِ أو بالضّعيفِ سُؤالانِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٤ أ) : «(و) الأَصَحُّ : (أنه) أي الفَرْقَ (بغيرِ الأوّلِ قادحٌ) وإِن قيلَ : إنه بالنَّالِثِ سُؤالانِ».

قوله: (أو قُلْنا بَجَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ) غيرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٤ أ). قوله: (وعلى مُعارَضةِ الفرعِ بأُخْرَىٰ مُسْتَنْبَطةٍ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٤ أ) بعدَه: «أمّا الفَرْقُ بالأوّلِ فإِنّما يَقْدَحُ على مرجوحٍ، وهو منعُ تَعَدُّدِ العِلَلِ، وعليه جَرَىٰ «الأصلُ»؛ بِناءً على ما اخْتارَه مِن منعِ تَعَدُّدِها». وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْأُصُولِ، فَلَوْ فَرَقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَأَصْلٍ مِنْهَا كَفَى فِي الْأَصَحِّ، وَفِي اقْتِصَارِ المُسْتَدِلِّ عَلَىٰ جَوَابِ أَصْلِ قَوْلَانِ.

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْأُصُولِ) لفرع واحِدٍ : بأن يُقاسَ عليها؛ لِقُوّةِ الظَّنِّ به، وصَحَّحَه ابنُ الحاجِبِ وغيرُه، وهو المُوافِقُ لِجَوازِ تَعَدُّدِ العِلَلِ.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُها وإِن جُوِّزَ تَعَدُّدُ العِلَلِ؛ لاِنْتِشارِ البَحْثِ في ذلك معَ إِمْكانِ حُصُولِ المقصودِ بواحدٍ منها، وصَحَّحَه «الأَصْلُ».

(فَلَوْ فَرَقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَأَصْلٍ مِنْهَا كَفَىٰ) في القَدْحِ فيها (فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنه يُبْطِلُ جمعَها المقصودَ.

وقيلَ : لا يَكْفِي ؛ لاِسْتِقْلالِ كُلِّ منها.

وقيلَ : يَكْفِي إِن قَصَدَ الإِلْحاقَ بمجموعِها ؛ لأنه يُبْطِلُه ، بخِلافِ ما إِذا قَصَدَ بكُلِّ منها .

(وَفِي اقْتِصَارِ المُسْتَدِلِّ عَلَىٰ جَوَابِ أَصْلٍ) واحِدٍ منها وقد فَرَقَ المُعْتَرِضُ بينَ جميعِها (قَوْلَانِ) :

١ ـ أحدُهما : يَكْفِي ؛ لِحُصُولِ المقصودِ بالدَّفْعِ عن واحدٍ منها.

________ عليقات على غاية الوصول ﴿ ________ عبارةُ وَالْأَصُولِ) إلى قولِه : (وصَحَّحَه الأَصْلُ) عِبارةُ

قوله: (وَالاَصِحُ انه يَجُوزُ تَعَدَّدُ الاَصُولِ) إلى قولِه: (وصَحَحَهُ الاَصَل) عِبَارة نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٨٤ أ): «(وَ) الأَصِحُّ: (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْأُصُولِ) لفرعِ واحدٍ: بأن يُقاسَ عليها؛ لاِنْتِشارِ البَحْثِ في ذلك مِعَ إِمْكانِ حُصُولِ المقصودِ بواحدٍ منها وإِن جَوَّزْنا التّعليلَ بعِلَلِ، وقيلَ: يجوزُ تَعَدُّدُ الأُصُولِ مُطْلَقًا».

قوله : (فَلَوْ فَرَقَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٤ ب) : «قالَ المُجِيزُون لِتَعَدُّدِها : وبتقديرِ وُجُودِه لو فَرَقَ ٠٠» إلخ٠ وَمِنْهَا: فَسَادُ الْوَضْعِ: بِأَنْ لَا يَكُونَ الدَّلِيلُ صَالِحًا لِتَرْتِيبِ الحُكْمِ: كَتَلَقِّي التَّخْفِيفِ مِنَ التَّغْلِيظِ، وَالتَّوْسِيعِ مِنَ التَّضْيِيقِ، وَالْإِثْبَاتِ مِنَ النَّفْيِ، وَثُبُوتِ اعْتِبَارِ الجَامِعِ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ فِي نَقِيضِ الحُكْمِ. الجَامِع بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ فِي نَقِيضِ الحُكْمِ.

- الأصول إلى شرح لب الأصول كالم

٢ ـ والثّاني : لا يَكْفِي ؛ لأنه الْتَزَمَ الجميعَ ، فلَزِمَه الدَّفْعُ عنه ، وهذا هو الأَوْجَهُ المُوافِقُ لِلأَصَحِّ قبله .

W

9 _ (وَمِنْهَا) أي مِن القَوادِح : (فَسَادُ الْوَضْعِ : بِأَنْ لَا يَكُونَ الدَّلِيلُ صَالِحًا لِتَرْتِيبِ الحُكْمِ) عليه : كأن يكونَ صالحًا لِضِدِّ ذلك الحكمِ أو نقيضِه : (١ _ كَتَلَقِّي) أي اسْتِنْتاجِ (التَّخْفِيفِ مِنَ التَّغْلِيظِ ، ٢ _ وَالتَّوْسِيعِ مِنَ التَّضْيِيقِ ، ٣ _ وَالْإِثْبَاتِ مِنَ النَّفْيِيقِ ، ٣ _ وَالْإِثْبَاتِ مِنَ النَّوْمِيقِ ، ٣ _ وَالْمُسْتَدِلِّ (١ _ بِنَصِّ النَّوْمِيقِ الْمُسْتَدِلِّ (١ _ بِنَصِّ ٢ _ أَوْ لِحَدِّهُ فِي ذلك القياسِ .

١ ـ فالأوّلُ : كقولِ الحَنفيّةِ : «القتلُ عَمْدًا جِنايةٌ عظيمةٌ لا تَجِبُ له كَفّارةٌ
 كالرِّدّةِ» ، فعُظْمُ الجِنايةِ يُناسِبُ تغليظَ الحكم ، لا تخفيفَه بعدم وُجُوبِ الكَفّارةِ .

٢ ـ والثّاني : كقولِهم : «الزَّكاةُ وَجَبَتْ على وجهِ الإِرْتِفاقِ لِدَفْعِ الحاجةِ ،
 فكانَتْ على التَّراخِي كالدِّيةِ على العاقلةِ » ، فالتَّراخِي المُوسَّعُ لا يُناسِبُ دفعَ الحاجةِ المُضَيَّقَ .

٣ _ والنَّالثُ : كأن يُقالَ في المُعاطاةِ في غيرِ المُحَقَّرِ : «لم يُوجَدْ فيها معَ الرِّضا صيغةٌ ، فينْعَقِدُ بها البيعُ كما في المُحَقَّرِ على القولِ بانْعِقادِه بها فيه» ، فعدمُ

قوله : (أو ضِدِّه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٤ ب).

قوله : (المُحَقَّرِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٥ أ) بفتحِ القافِ المُشَدَّدةِ

وَجَوَابُهُ بِتَقْرِيرِ نَفْيِهِ.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الصِّيغةِ يُناسِبُ عدمَ الإنْعِقادِ ، لا الإنْعِقادَ .

٤ ـ والرّابعُ : كأن يُقالَ في المُعاطاةِ في المُحَقَّرِ : «وُجِدَ فيها الرِّضا فقط، فلا يَنْعَقِدُ بها بيعٌ كغيرِ المُحَقَّرِ»، فالرِّضا الَّذي هو مَناطُ البيعِ يُناسِبُ الإنْعِقادَ، لا عدمَه.

٥ ـ والخامسُ ١ ـ في الجامع ذِي النّصِّ : قولُ الحَنَفيّة : «الهِرّةُ سَبُعٌ ذُو نابٍ ، فسُؤْرُه نَجِسٌ كالكَلْبِ »، فيُقالُ : «السَّبُعِيّةُ اعْتَبَرَها الشّارعُ عِلّةً لِلطَّهارةِ حيثُ دُعِيَ إلىٰ دارٍ فيها كَلْبٌ ، فامْتَنَعَ ، وإلىٰ أُخْرَىٰ فيها سِنَّوْرٌ ، فأجابَ ، فقيلَ له ، فقالَ : «السِّنَوْرُ سَبُعٌ » : رَواه الإِمامُ أحمدُ وغيرُه .

٢ ـ وفي الجامع ذِي الإِجْماع : قولُ الشّافِعيّةِ في مسحِ الرّأسِ في الوُضُوءِ : «مَسْحٌ ، فيُسَنُّ تَكْرارُه كالاسْتِجْمارِ حيثُ يُسَنُّ الإِيتارُ فيه» ، فيُقالُ : «المسحُ في الخُفِّ لا يُسَنُّ تَكْرارُه إِجْماعًا فيما قيلَ» .

W 140

(وَجَوَابُهُ) أي فَسادِ الوَضْعِ (بِتَقْرِيرِ نَفْيهِ) عنِ الدّليلِ : بأن يُقرِّرَ كونَه صالِحًا لِتَرْتيبِ الحكمِ عليه : كأن يكونَ له جِهَتانِ يُناسِبُ بإِحْداهُما التّوسيعَ ، وبالأُخْرَى لتَرْتيفِق ، فيَنْظُرُ المُسْتَدِلُّ فيه مِن إحداهُما ، والمُعْتَرِضُ مِن الأُخْرَى : ١ _ كالارْتِفاقِ ٢ _ ودَفْعِ الحاجةِ في مسألةِ الزّكاةِ ، ويُجابَ عنِ الكَفّارةِ في القتلِ : بأنه غُلِّظَ فيه بالقَودِ ، فلا يُغَلَّظَ فيه بالكَفّارةِ ، وعنِ المُعاطاةِ في النّالِثِ : بأنّ الاِنْعِقادَ بها مُرتَّبُ على الرِّضا لا على عدمِ الصِّيغةِ ، وعنِ المُعاطاةِ في الرّابعِ : بأنّ عدمَ الاِنْعِقادِ بها على الرِّنْعِقادِ بها

وَمِنْهَا : فَسَادُ الاِعْتِبَارِ : بِأَنْ يُخَالِفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ،.....

جه المراب المراب المراب المراب المراب المراب المراب المراب المراب المرابع المراب المرابع المر

مُرَتَّبٌ على عدمِ الصِّيغةِ لا على الرِّضا، وعن ثُبُوتِ اعْتِبارِ الجامِعِ بقِسْمَيْه في نَقَيضِ الححمِ : بثُبُوتِ اعْتِبارِه في ذلك الحكمِ ، ويكونُ تَخَلُّفُه عنه بأن وُجِدَ معَ نقيضِه لِمانِعٍ في أصلِ المُعْتَرِضِ كما في مسحِ الخُفِّ ؛ فإن تَكرارَه يُفْسِدُه كغَسْلِه .

١٠ ـ (وَمِنْهَا) أي مِن القوادح : (فَسَادُ الاِعْتِبَارِ : بِأَنْ يُخَالِفَ) الدَّليلُ
 ١٠ ـ نَصَّا) : مِن ١ ـ كتابٍ ٢ ـ أو سُنّةٍ (٢ ـ أَوْ إِجْمَاعًا) :

١ - كأن يُقالَ في أداءِ الصّومِ الواجِبِ : «صومٌ واجِبٌ، فلا يَصِحُّ نِيّتُه مِن النّهارِ كَقَضائِه»، فيُعْتَرَضَ : بأنه مُخالِفٌ لِقولِه تعالى : ﴿وَالصَّلَهِمِينَ وَالصَّلَهِمِينَ وَالصَّلَهِمِينَ وَالصَّلَهِمِينَ وَالصَّلَهِمَاتِهِ ﴾ إلى آخِرِه ؛ فإنّه رَتَّبَ فيه الأَجْرَ العظيمَ على الصّومِ كغيرِه مِن غيرِ تَعَرُّضِ لِلتّبْيِيتِ فيه ، وذلك مُسْتَلزِمٌ لِصِحّتِه بدُونِه .

٢ ـ وكأن يُقالَ : «لا يَصِحُّ قَرْضُ الحَيَوانِ ؛ لِعَدَمِ انْضِباطِه كالمُخْتَلِطاتِ» ، فيعْتَرَضَ : بأنه مُخالِفٌ لخبرِ مُسْلِمٍ عن أبي رافع : «أنه ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا ، ورَدَّ رَباعِيًا» ، وقالَ : «إنّ خِيارَ النّاسِ أَحْسَنُهُم قَضاءً» ، و«البَكْرُ» _ بفتحِ الباءِ _ : الصّغيرُ مِن الإبلِ ، و «الرّباعيُّ» _ بفتحِ الرّاءِ _ : ما دَخَلَ في السّنةِ السّابِعةِ .

قوله: (إلى آخِرِه) وهو: ﴿ وَٱلصَّنَهِمِينَ وَٱلصَّنَهِمَاتِ وَٱلْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَافِظاتِ وَٱلذَّاكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّكِرَاتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾.

وَهُوَ أَعَمُّ مِن فَسَادِ الْوَضْعِ، وَلَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَىٰ المُنُوعَاتِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا.

وَجَوَابُهُ : كَالطُّعْنِ فِي سَنَدِهِ ، وَالمُعَارَضَةِ ، وَمَنْعِ الظُّهُورِ ، وَالتَّأْوِيلِ .

- الأصول إلى شرح لب الأصول الم

(وَهُوَ) أي فسادُ الإعْتِبارِ (أَعَمُّ مِن فَسَادِ الْوَضْعِ) مِن وجهٍ ؟ ١ ـ لِصِدْقِه فقط بأن يكونَ الدَّليلُ صالِحًا لِترتيبِ الحكم عليه ، ٢ ـ وصِدْقِ فَسَادِ الوضعِ فقط بأن لا يكونَ الدّليلُ كذلك ولا يُعارِضَه نَصُّ ولا إِجْماعٌ ، ٣ ـ وصِدْقِهما مَعًا بأن لا يكونَ الدّليلُ كذلك مع مُعارَضةِ نَصِّ أو إِجْماعِ له .

(وَلَهُ) أي لِلمُعْتَرِضِ بفَسادِ الاِعْتِبارِ (تَقْدِيمُهُ عَلَىٰ المُنُوعَاتِ) في المُقَدِّماتِ (وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا)؛ لِمُجامَعَتِه لها مِن غيرِ مانِعِ مِن تقديمِه وتأخيرِه.

(وَجَوَابُهُ :

١ ـ كَالطُّعْنِ فِي سَنَدِهِ) أي سندِ النَّصِّ أوِ الإجماعِ بإِرْسالٍ أو غيرِه.

(٢ ـ وَالمُعَارَضَةِ) لِلنَّصِّ بنَصِّ آخَرَ ، فيَتَساقَطانِ ، ويُسلَّمُ دليلُ المُسْتَدِلِّ .

(٣ ـ وَمَنْعِ الظُّهُورِ) له في مَقْصِدِ المُعْتَرِضِ.

(٤ _ وَالتَّأْوِيلِ) له بدليلِ.

وزِدْتُ الكافَ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ حَصْرِ الجَوابِ فيما ذُكِرَ؛ فإِنّه لا يَنْحَصِرُ فيه؛ إِذْ منه غيرُه كالقولِ بالمُوجَبِ كما بَيَّنتُه في «الحاشِيَةِ».

قوله: (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) قالَ صاحِبُ «الأصلِ»: «وجَوابُه: الطَّعْنُ في سَنَدِه..» إلخ، قالَ الشَّيخُ زَكَريّا في «الحاشِيةِ» (٤٦٧/٣): «ظاهِرُه: حَصْرُ الجَوابِ فيما ذَكَرَه، وليسَ مُرادًا؛ إِذْ منه غيرُ ذلك: كالقولِ بالمُوجَبِ: بأن يَبْقَىٰ دليلُ المُعْتَرِضِ

وَمِنْهَا : مَنْعُ عِلِّيَةِ الْوَصْفِ، وَيُسَمَّىٰ : «المُطَالَبَةَ»، وَالْأَصَحُّ : قَبُولُهُ، وَجَوَابُهُ : بِإِنْبَاتِهَا .

وَمِنَ المَنْع :

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

١١ ـ (وَمِنْهَا) أي مِن القوادح : (مَنْعُ عِلِيَّةِ الْوَصْفِ) أي منعُ كونِه العِلَّة (وَيُسَمَّى : «المُطَالَبَةَ») أي بتصحيح العِلَّةِ المُتبادِرِ عندَ إِطْلاقِ «المُطالَبة».

(وَالْأَصَحُّ: قَبُولُهُ) وإِلّا لَأَدَّىٰ الحالُ إلىٰ تَمَسُّكِ المُسْتَدِلِّ بما شاءَ مِن الأوصافِ؛ لأَمْنِه المنعَ.

وقيلَ : لا يُقْبَلُ ؛ لِأَدائِه إلى الاِنْتِشارِ بمنعِ كُلِّ ما يَدَّعِي عِلِّيَّتَه.

(وَجَوَابُهُ بِإِثْبَاتِهَا) أي العِلِّيّةِ بمَسْلَكِ مِن مَسالِكِ العِلَّةِ المُتقدِّمةِ .

NY

(وَمِنَ المَنْعِ) المُطْلَقِ :

🗞 تعليقات على غاية الوصول 😵

على ظاهِرِه ويَدُّعِيَ أن مدلولَه لا يُنافي القِياسَ». اهـ

تنبيةٌ: وَقَعَ في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ رقم ٦٤٤ (ق ١٥٢ ب)، ورقم ٤٩٢٦ (ق ١٠٨ ب)، ورقم ٤٩٢٦ (ق ١٠٨ أ) ورقم ٢٢٤٥٢ (ق ١٠٨ بَيْنَتُه في أ) ورقم ٢٢٤٥٢ (ق ٨٥ ب) هُنا ـ أعني بعدَ قولِه : «كالقولِ بالمُوجَبِ كما بَيَّنَتُه في الحاشِيَةِ» إلى قولِه الآتي في التّقسيمِ (ص٧٥١) : «٠٠ لأنه لم يَعْتَرِضِ المُرادَ (وجَوابُه : أنّ اللّفظَ موضوعٌ) ٠٠» سَقَطٌ طويلٌ نُبَّةَ عليه في هامِشِ بعضِها .

قوله: (ويُسَمَّىٰ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٦ أ): «وتُسَمَّىٰ» بالتّاءِ: وتعملِلطالمه، وكذا في النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ١٤٠)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ حَلَب (ق ١٣٢ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص ١٣٦)، وهو ـ أعني «ويُسَمَّى» بالياءِ ـ أيضًا تعبيرُ «جمعِ الجَوامِعِ».

١ - مَنْعُ وَصْفِ الْعِلَّةِ : كَقَوْلِنَا فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ بِغَيْرِ جِمَاعٍ : «الْكَفَّارَةُ لِلزَّجْرِ عَنِ الحِمَاعِ المَحْذُورِ فِي الصَّوْمِ ، فَوَجَبَ اخْتِصَاصُهَا بِهِ كَالحَدِّ » ، فَيُقَالُ : «بَلْ عَنِ الْإِفْطَارِ المَحْذُورِ فِيهِ » ، وَجَوَابُهُ : بِبَيَانِ اعْتِبَارِ الخُصُوصِيَّةِ ، وَكَأَنَّ المُعْتَرِضَ يُنَقِّحُ الْمَناطَ ، وَالمُسْتَدِلَّ يُحَقِّقُهُ .
 الْمَناطَ ، وَالمُسْتَدِلَّ يُحَقِّقُهُ .

٢ _ وَمَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مَسْمُوعٌ،

١ ـ (مَنْعُ وَصْفِ الْعِلَّةِ) أي منعُ اعْتِبارِه فيها، وهو مقبولٌ جَزْمًا: (كَقَوْلِنَا فِي إِفْسَادِ الصَّوْمِ بِغَيْرِ جِمَاعٍ) كأكلٍ مِن غيرِ كَفَّارةٍ: («الْكَفَّارَةُ) شُرِعَتْ (لِلزَّجْرِ عَنِ الجَمَاعِ المَحْذُورِ فِي الصَّوْمِ، فَوَجَبَ اخْتِصَاصُهَا بِهِ كَالحَدِّ»)؛ فإنّه شُرعَ لِلزَّجْرِ عنِ الجِماعِ زِنًا، وهو مُخْتَصُّ بذلك (فَيُقَالُ): «لا نُسَلِّمُ أنها شُرِعَتْ لِلزَّجْرِ عنِ الجِماعِ بخُصُوصِه (بَلْ عَنِ الْإِفْطَارِ المَحْذُورِ فِيهِ») أي في الصومِ بجِماعٍ أو غيرِه.

(وَجَوَابُهُ : بِبَيَانِ اعْتِبَارِ الخُصُوصِيَّةِ) أَيْ خُصُوصِيَّةِ الوصفِ في العِلَّةِ : كأن يُبيِّنَ اعْتِبارَ الِجماعِ في الكَفّارةِ بأنّ الشّارعَ رَتَّبَها عليه حيثُ أجابَ بها مَن سَأَلَه عنْ جِماعِه كما مَرَّ.

(وَكَأَنَّ المُعْتَرِضَ) بهذا الإعْتِراضِ (يُنَقِّحُ المَنَاطَ) بحذفِ خُصُوصِ الوصفِ عنِ اعْتِبارِه في العِلَّةِ (وَالمُسْتَدِلَّ يُحَقِّقُهُ) ببَيانِ اعْتِبارِ خُصُوصِيّةِ الوصفِ، فيُقَدَّمُ؟ لرُجْحانِ تحقيقِ المَناطِ؛ فإنّه يَرْفَعُ النِّزاعِ.

₩

٢ ـ (وَ) مِن المَنْعِ المُطْلَقِ : (مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مَسْمُوعٌ)
 كمنعِ وَصْفِ العِلَّةِ : كأن يقولَ الحَنَفَيُّ : «الإِجارةُ عَقْدٌ على مَنْفعةِ ، فتَبْطُلُ بالموتِ

ه تعليقات على غاية الوصول الله عليه المُعلَقِ مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ وَالْأَصَحُ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ كمنعِ وَصْفِ قُولُه : (وَمِن المَنْعِ المُطلَقِ مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ وَالْأَصَحُ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ كمنعِ وَصْفِ

كالنَّكَاحِ»، فيُقالُ له: «لا نُسَلِّمُ حكمَ الأصلِ؛ إِذِ النَّكَاحُ لا يَبْطُلُ بالموتِ، بلْ يَنْتَهِي به».

وقيلَ : غيرُ مسموعِ ؛ لأنه لم يَعْتَرِضِ المقصودَ.

(وَ) الْأَصَحُّ: (أَنَّ المُسْتَدِلَّ لَا يَنْقَطِعُ بِهِ) أَيْ بمنعِ الحكمِ؛ لأنه منعُ مُقدِّمةٍ مِن مُقدِّماتِ . مِن مُقدِّماتِ القياسِ ، فله إِثْباتُه كسائرِ المُقدِّماتِ .

وقيل : يَنْقَطِعُ ؛ للانْتِقالِ عن إِثْباتِ حكم الفرعِ الّذي هو بصَدَدِه إلى غيرِه.

وقيلَ : يَنْقَطِعُ به إِن كَانَ ظَاهِرًا يَعْرِفُه أَكْثُرُ الفُقَهَاءِ، وَلَمْ يَقُلِ المُسْتَدِلُّ في اسْتِدْلَالِه : «إِنْ سَلَّمْتَ حَكَمَ الأصلِ، وإِلّا نَقَلْتُ الكلامَ إليه»، بخِلافِ ١ ـ ما لا يَعْرِفُه إِلّا خَواصُّهُم، ٢ ـ أو قالَ المُسْتَدِلُّ ذلك.

وقيلَ غيرُ ذلك.

(وَ) الأصحُّ: (أَنَّهُ) أي المُسْتَدِلَّ (إِنْ دَلَّ) أي اسْتَدَلَّ (عَلَيْهِ) أي على حكمِ الأصلِ بدليلِ (لَمْ يَنْقَطِعِ المُعْتَرِضُ) بمُجَرَّدِ ذلك (بَلْ لَهُ أَنْ يَعْتَرِضَ) ثانيًا الدّليلَ ؟ لأنه قد لا يكونُ صحيحًا.

وقيلَ : يَنْقَطِعُ ، فليسَ له أن يَعْترِضَ ؛ لِخُرُوجِه باعْتِراضِه عنِ المقصودِ .

تعليقات على غاية الوصول المستحق المنطق المُطْلَق : (منعُ حكمِ العِلَّةِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٦ ب) : ((ومنه) أي مِن المنعِ المُطْلَقِ : (منعُ حكمِ الأصلِ) وهو مسموعٌ : كأن يقولَ . .) إلخ .

قوله : (وقيلَ غيرُ مسموعٍ لأنه لم يَعْتَرِضِ المقصودَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

وَقَدْ يُقَالُ:

١ _ (لَا نُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ).

٢ _ «سَلَّمْنَا ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِمَّا يُقَاسُ فِيهِ» .

٣ _ «سَلَّمْنَا، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ».

٤ _ «سَلَّمْنَا ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ هذَا الْوَصْفَ عِلَّتُهُ».

٥ _ «سَلَّمْنَا، وَلَا نُسَلِّمُ وُجُودَهُ فِيهِ».

٦ = «سَلَّمْنَا ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُتَعَدِّ» .

٧ = «سَلَّمْنَا ، وَلَا نُسَلِّمُ وُجُودَهُ بِالْفَرْع» .

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَقَدْ يُقَالُ) مِن طَرَفِ المُعْتَرِضِ في الإِتيانِ بمُنوعٍ مُترَتِّبةٍ:

(١ _ «لَا نُسَلِّمُ حُكْمَ الْأَصْلِ».

٢ ـ «سَلَّمْنَا)هُ (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِمَّا يُقَاسُ فِيهِ»)؛ لِجَوازِ كونِه ممّا اخْتُلِفَ في
 جَوازِ القياسِ فيه، والمُسْتَدِلُ لا يَراه.

(٣ _ «سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ»)؛ لِجَوازِ كونِه تَعَبُّدِيًّا.

(٤ _ «سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ هذَا الْوَصْفَ عِلَّتُهُ»)؛ لِجَوازِ كونِها غيرَه.

(٥ _ «سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ وُجُودَهُ فِيهِ») أي وُجُودَ الوصفِ في الأصلِ .

(٦ _ «سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ) أي الوصف (مُتَعَدِّ»)؛ لِجَوازِ كونِه قاصِرًا.

(٧ _ «سَلَّمْنَا) ذلك (وَلَا نُسَلِّمُ وُجُودَهُ في الْفَرْعِ»).

قوله : (في الْفَرْع) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٤١) : «بالفرع»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ

فَيُجَابُ بِالدَّفْعِ بِمَا عُرِفَ مِنَ الطُّرُقِ.

فَيَجُوزُ إِيرَادُ اعْتِرَاضَاتٍ مِنْ نَوْعٍ، وَكَذَا مِنْ أَنْوَاعٍ فِي الْأَصَعِّ وَإِنْ كَانَتْ لَتَرَتَّبَةً.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فهذه سبعةُ مُنُوعٍ تَتَعَلَّقُ الثَّلاثةُ الأُوْلَىٰ منها بحكمِ الأصلِ، والأربعةُ الباقيةُ بالعِلَّةِ معَ الأصلِ والفرعِ في بعضِها، وقد بَيَّنْتُ ذلك في «الحاشِيَةِ».

(فَيُجَابُ) عنها (بِالدَّفْعِ) لها على ترتيبِها السّابِقِ (بِمَا عُرِفَ مِنَ الطُّرُقِ) المَذكورةِ في دَفْعِها إِن أُريدَ ذلك، وإلّا فيَكْفِي الاِقْتِصارُ على دَفْعِ الأخيرِ منها.

(فَ) بِسببِ جَوازِ تَعَدُّدِ المُنُوعِ (يَجُوزُ إِيرَادُ اعْتِرَاضَاتٍ) هو أَوْلَىٰ مِن قولِه : «مُعارَضاتٍ» (مِنْ نَوْعٍ) : ١ ـ كالنَّقُوضِ، ٢ ـ أوِ المُعارَضاتِ في الأصلِ أوِ الفُعارَضاتِ في الأصلِ أو الفرعِ ؛ لأنها كسُؤالٍ واحِدٍ ، مُتَرَتِّبةً كانَتْ أَوْ لاَ .

(وَكَذَا) يجوزُ إِيرادُ اعْتِراضاتٍ (مِنْ أَنْوَاعٍ فِي الْأَصَحِّ): ١ ـ كالنَّقْضِ ٢ ـ وعدمِ التَّأثيرِ ٣ ـ والمُعارَضةِ (وَإِنْ كَانَتْ مُتَرَتِّبَةً) أي : يَسْتَدْعِي تاليها تسليمَ

الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٦٣٣).

قوله: (وقد بَيَّنْتُ ذلك في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ (٤٧٣/٣) عندَ قولِ المَحَلِّيِّ: «فهذه سبعةُ مُنُوعٍ تَتَعَلَّقُ الثّلاثةُ الأُوْلَىٰ منها بحكم الأصلِ، والأربعةُ الباقيةُ بالعِلَّةِ معَ الأصلِ والفرعِ في بعضِها» ما نَصُّه: «قولُه: (في بعضِها) مُتَعَلِّقٌ بمَعِيّةِ الأصلِ والفرعِ، فالرّابعُ والخامِسُ مُتَعَلِّقًانِ بالعِلَّةِ معَ الأصلِ، والسّادِسُ بالعِلّةِ فقط، والسّابعُ بها مع الفرع». اهـ

قوله : (هو أَوْلَىٰ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٧ ب) : «أَعَمُّ».

وَمِنْهَا : اخْتِلَافُ ضَابِطَيِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

مَتْلُوِّه ، وذلك لِأنّ تسليمَه تقديريٌّ ، لا تَحقيقيٌّ .

وقيلَ : لا يجوزُ مِن أنواعٍ ؛ للإِنْتِشارِ .

وقيلَ : يجوزُ في غيرِ المُتَرَبِّةِ دُونَ المُتَرَبِّةِ ؛ لِأَنَّ ما قبلَ الأخيرِ في المُتَرَبِّةِ مُسَلَّمٌ ، فذِكْرُه ضائِعٌ .

ورُدَّ : بأنَّ تسليمَه تقديريٌّ لا تَحقيقيٌّ كما مَرَّ.

١ _ مِثالُ النّوعِ في الإعْتِراضاتِ المُتَرَتِّبةِ : أن يُقالَ : «ما ذُكِرَ أنه عِلّهُ اللهِ عَلّهُ اللهِ عَلَهُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ الللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَ

٢ _ ومِثالُه في غيرِ المُترَتِّبةِ : أن يُقالَ : «ما ذُكِرَ أنه عِلَّةٌ ١ _ منقوضٌ بكذا ،
 ٢ _ ومنقوضٌ بكذا» .

٣ ـ ومِثالُ الأنواعِ مُترَتِّبةً : أن يُقالَ : «ما ذُكِرَ مِن الوصفِ ١ ـ غيرُ موجودٍ
 في الأصلِ ، ولَئِنْ سُلِّمَ فهو ٢ ـ مُعارَضٌ بكذا» .

٤ ـ ومِثالُها غيرَ مُترَتِّبةٍ : أن يُقالَ : «هذا الوَصْفُ ١ ـ منقوضٌ بكذا،
 ٢ ـ وغيرُ مُؤَثِّرٍ لكذا».

١٢ ـ (وَمِنْهَا) أي مِن القوادح : (اخْتِلَافُ ضَابِطَي الْأَصْلِ وَالْفَرْع) أي : اخْتِلافُ عِلْنَيْ حُكْمِهما بدَعْوَىٰ المُعْتَرِضِ، وإنّما كانَ اخْتِلافُهُما قادِحًا لعدم الثّقة باخْتِلافُ عِلْنَيْ حُكْمِهما بدَعْوَىٰ المُعْتَرِضِ، وإنّما كانَ اخْتِلافُهُما قادِحًا لعدم الثّقة بالمُعْتَرِض على الله عَلَى الله عَلى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلى اله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَلى الله عَل

قُولُه : (مِن أَنُواعٍ) بالتَّنُوينِ (للاِنْتِشَارِ) في نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٧ ب) : «مِن أَنُواعِ الانتشار»، وهو سُبقُ قَلَمٍ.

﴾ القوادح ﴾ ________ ۱۵۷

وَجَوَابُهُ : بِأَنَّهُ الْقَدْرُ المُشْتَرَكُ، أَوْ بِأَنَّ الْإِفْضَاءَ سَوَاءٌ، لَا بِإِلْغَاءِ التَّفَاوُتِ.

وَمِنْهَا : التَّقْسِيمُ، وَهُوَ : تَرْدِيدُ اللَّفْظِ

ه بالجامع وُجُودًا ومُساواةً: كأن يُقالَ في شُهُودِ الزُّورِ بالقَتْلِ: «تَسَبَّبُوا في القتلِ في القتلِ في القتلِ في القتلِ الصَّابِطَ في الأصلِ: فعليهمُ القَوَدُ كالمُكْرِهِ غيرَه على القتلِ»، فيُعْتَرَضَ: «بأنَّ الضَّابِطَ في الأصلِ: الإِكْراهُ، وفي الفرع: الشَّهادةُ، فأينَ الجامِعُ بينَهما؟، وإنِ اشْتَرَكا في الإِفْضاءِ إلى

(وَجَوَابُهُ) أَيْ جَوابُ الإعْتِراضِ باخْتِلافِ الضَّابِطِ:

المقصود فأين مُساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك؟».

(١ ـ بِأَنَّهُ) أي الجامِعَ بينَهما (الْقَدْرُ المُشْتَرَكُ) بينَ الضّابِطَيْنِ كالتَّسَبُّبِ في القتلِ فيما مَرَّ ، وهو مُنْضَبِطٌ عُرْفًا .

(٢ _ أَوْ بِأَنَّ الْإِفْضَاءَ) أَيْ : إِفْضاءَ الضَّابِطِ في الفرعِ إلى المقصودِ (سَوَاءٌ)
 أَيْ مُساوٍ لِإِفضاءِ الضّابِطِ في الأصلِ إلى المقصودِ : كحفظِ النّفسِ فيما مَرَّ .

٣ _ وكالمُساوِي لذلك : الأَرْجَحُ منه كما فُهِمَ بالأَوْلَىٰ.

(لَا بِإِلْغَاءِ التَّفَاوُتِ) بينَ الضَّابِطَيْنِ: بأن يُقالَ: «التَّفاوُتُ بينَهما مُلْغَى في الحكمِ»، فلا يَحْصُلُ الجَوابُ به؛ لأنَّ التَّفاوُتَ ١ ـ قد يُلْغَى كما في: «العالِمُ يُقْتَلُ بالجاهِلِ»، ٢ ـ وقد لا يُلْغَى كما في: «الحُرُّ لا يُقْتَلُ بالعَبْدِ».

W

١٣ _ (وَمِنْهَا) أي القَوادِحِ : («التَّقْسِيمُ») هو راجعٌ للاِسْتِفْسارِ معَ مَنْعِ

 بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ ، وَالمُخْتَارُ : قَبُولُهُ .

وَجَوَابُهُ : أَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ وَلَوْ عُرْفًا ، أَوْ ظَاهِرٌ فِي المُرَادِ.

W. 1

وَالاِعْتِرَاضَاتُ رَاجِعَةٌ إِلَىٰ المَنْعِ.

علية الوصول إلى شرح لب الأصول العصول العصو

المُعْتَرِضِ أَنَّ أَحَدَ احْتِمالَيِ اللَّفظِ العِلَّةُ (وَهُوَ: تَرْدِيدُ اللَّفْظِ) المُورَدِ في الدَّليلِ (بَيْنَ أَمْرَيْنِ) مَثَلًا على السَّواءِ (أَحَدُهُمَا مَمْنُوعٌ) دُونَ الآخَرِ المُرادِ.

مِثالُه : أن يُقالَ في مِثالِ الإِسْتِفْسارِ للإِجْمالِ فيما يأتي : «الوُضُوءُ : ١ ـ النَّظافةُ ٢ ـ أوِ الأَفعالُ المَخصوصةُ ، الأوّلُ ممنوعٌ أنه قُرْبةٌ ، والثّاني مُسَلَّمٌ أنه قُرْبةٌ ، لكنّه لا يُفيدُ الغَرَضَ : مِن وُجُوبِ النِّيّةِ» .

(وَالمُخْتَارُ : قَبُولُهُ) ؛ لعدم تَمامِ الدّليلِ معه.

وقيلَ : لا ؛ لأنه لم يَعْتَرِضِ المُرادَ.

(وَجَوَابُهُ : أَنَّ اللَّفْظَ ١ ـ مَوْضُوعٌ) في المُرادِ (وَلَوْ عُرْفًا) كما يكونُ لُغةً (٢ ـ أَوْ) أنه (ظَاهِرٌا بغيرِها، ويُبَيَّنُ الوضعُ والظَّهُورُ. الوضعُ والظَّهُورُ.

W

(وَالاِعْتِرَاضَاتُ) كُلُّها (رَاجِعَةٌ إِلَىٰ المَنْعِ) قالَ كثيرٌ: «أوِ المُعارَضةِ»؛ لأنَّ عَرَضَ المُسْتَدِلِّ مِن إِثْباتِ مُدَّعاه بدليلِه: صحّةُ مُقدِّماتِه؛ لِيَصْلُحَ لِلشَّهادةِ له،

[﴿] تعليقات على غاية الوصول ﴿ تَعلَيْقَاتَ عَلَى عَايِمَةَ الوصول ﴿ تَعْدَلُ الْغَرَضَ مِن وُجُوبِ النَّيَّةِ) غيرُ موجودٍ أو ساقطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٨٨ ب).

٢ ـ وسَلامَتُه مِن المُعارِضِ؛ لِتَنْفُذَ شَهادتُه، وغَرَضُ المُعْتَرِضِ مِن هَدْمِ ذلك:
 ١ ـ القَدْحُ في صِحّةِ الدّليلِ بمنع مُقدِّمةٍ منه، ٢ ـ أو مُعارَضتُه بما يُقاوِمُه.

و «الأصلُ» _ كبعضِهم _ رَأَىٰ أنّ «المُعارَضةَ» : مَنْعٌ لِلعِلَّةِ عنِ الجَرَيانِ، فاقْتَصَرَ عليه، وتَبعْتُه فيه.

W

(وَمُقَدِّمُهَا) _ بكسرِ الدَّالِّ، ويجوزُ فتحُها كما مَرَّ _ أي : المُتَقَدِّمُ أوِ المُقَدَّمَ على الإعْتِراضاتِ : (الاِسْتِفْسَارُ) فهو طليعةٌ لها كطليعةِ الجَيْشِ.

(وَهُوَ : طَلَبُ ذِكْرِ مَعْنَىٰ اللَّفْظِ لِغَرَابَةٍ أَوْ إِجْمَالٍ) فيه.

(وَبَيَانُهُمَا) أي الغَرابةِ والإِجْمالِ (عَلَىٰ المُعْتَرِضِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لأنَّ الأصلَ عدمُهما.

وقيلَ : على المُسْتَدِلِّ بَيانُ عدمِهما ؛ لِيَظْهَرَ دليلُه .

(وَلَا يُكَلَّفُ) المُعْتَرِضُ بالإِجْمالِ (بَيَانَ تَسَاوِي المَحَامِلِ) المُحَقِّقِ للإِجْمالِ؛ لِعُسْرِ ذلك عليه (وَيَكْفِيهِ) في بَيانِ ذلك إِن أرادَ التَّبَرُّعَ به أن يقولَ: («الْأَصْلُ) بمعنَىٰ «الرّاجحِ»: (عَدَمُ تَفَاوُتِهَا») أي المَحامِلِ وإِن عارَضَه المُسْتَدِلُّ بأنّ الأصلَ: عدمُ الإِجْمالِ.

فَيُبَيِّنُ المُسْتَدِلُّ عَدَمَهُمَا ، أَوْ يُفَسِّرُ اللَّفْظَ بِمُحْتَمَلِ ، قِيلَ : وَبِغَيْرِهِ .

وَالمُخْتَارُ : لَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ الظُّهُورِ فِي مَقْصِدِهِ بِلَا نَقْلِ أَوْ قَرِينَةٍ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(١ - فَيُبَيِّنُ المُسْتَدِلَّ عَدَمَهُمَا) أي عدمَ الغَرابةِ والإِجْمالِ حيثُ تَمَّ الإعْتِراضُ عليه بهما : بأن يُبَيِّنَ ظُهُورَ اللَّفظِ في مقصودِه ١ - بنَقْلٍ عن لُغةٍ أو عُرْفٍ شَرْعيٍّ أو غيرِه ٢ - أو بقَرينةٍ : كما إذا اعْتَرَضَ عليه في قولِه : «الوُضُوءُ قُرْبةٌ ، فلْتَجِبْ فيه النِّيَّةُ » بأنّ «الوُضُوءَ » : يُطلَقُ ١ - على النظافةِ ، ٢ - وعلى الأفعالِ المخصوصةِ ، النِّيَةُ » بأنّ «حقيقتُه الشَرعيّةُ النَّاني » .

(٢ ـ أَوْ يُفَسِّرُ اللَّفْظَ بِمُحْتَمَلٍ) منه بفتح الميمِ الثَّانِيةِ.

(قِيلَ : وَبِغَيْرِهِ) أي بغيرِ مُحْتَمَلٍ منه؛ إِذْ غايةُ الأمرِ أنه ناطِقٌ بلُغَةٍ جديدةٍ ، ولا محذورَ في ذلك؛ بِناءً على أنّ اللُّغةَ اصْطِلاحيّةٌ .

ورُدَّ : بأنَّ فيه فتحَ بابِ لا يَسْتَدُّ.

٣ - (وَالمُخْتَارُ): أنه (لَا يُقْبَلُ) مِن المُسْتَدِلِّ إِذَا وَافَقَ المُعْتَرِضَ بِإِجْمَالِ اللَّهُ عِلَىٰ عدمِ ظُهُورِه في غيرِ مَقْصِدِه (دَعْوَاهُ الظُّهُورِ) له (فِي مَقْصِدِه) بكسرِ اللَّفظِ علىٰ عدمِ ظُهُورِه في غيرِ مَقْصِدِه (أَوْ قَرِينَةٍ): كأن يقولَ: «يَلزَمُ ظُهُورُه في الصّادِ (بِلَا نَقْلٍ) عن لُغةٍ أو عُرْفٍ (أَوْ قَرِينَةٍ): كأن يقولَ: «يَلزَمُ ظُهُورُه في مَقْصِدِي لَزِمَ مَقْصِدِي لَزِمَ مَقْصِدِي لَزِمَ اللّهَ عُيرُ ظَاهِرٍ في الآخَرِ اتّفاقًا، فلو لم يكنْ ظاهرًا في مَقْصِدِي لَزِمَ الإِجْمَالُ»، وإنّما لم تُقْبَلْ

قوله: (لا يَسْتَدُّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٩ أ): «يُسَدُّ» للسُّه، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص ٦٣٨)، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ونُسْخةِ حَلَب (ق ١٣٤ ب)، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ٦٣٨)، وعبارةُ المَحَلِّيِّ (٣٠٣/٢): «لا يَنْسَدُّ» مِن «الإنْسِدادِ».

قوله : (بِلَا نَقْلِ عن لُغةٍ أو عُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ) إلىٰ قوله : (وإنَّما لم تُقْبَلْ) غيرُ موجودٍ

ثُمَّ المَنْعُ لَا يَأْتِي فِي الحِكَايَةِ ، بَلْ فِي الدَّلِيلِ قَبْلَ تَمَامِهِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَالْأَوَّلُ : إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَعَ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لأنه لا أثرَ لها بعد بَيانِ المُعْتَرِضِ الإِجْمالَ.

وقيلَ : تُقْبَلُ ؛ دَفْعًا لِلإِجْمالِ الَّذي هو خِلافُ الأصل.

وَمَحَلَّه : إِذَا لَم يَشْتَهِرِ اللَّفَظُّ بِالْإِجْمَالِ، فَإِنِ اشْتَهَرَ بِه كَـ«ْ الْعَيْنِ» و «الْقُرْءِ» لَم يُقْبَلُ ذَلَك جَزْمًا.

وترجيحُ عدمِ القبولِ مِن زِيادتي، وهو ما اعْتَمَدَه شيخُنا الكَمالُ ابْنُ الهُمامِ وغيرُه، وقولي : «بلا نَقْلٍ أوقرينةٍ» أظهرُ في المُرادِ مِن قولِه : «دَفْعًا لِلإِجمالِ».

(ثُمَّ المَنْعُ) أي : الإعْتِراضُ بمَنْعٍ أو غيرِه (لَا يَأْتِي فِي الحِكَايَةِ) أي حكاية المُسْتَدِلِّ لِلأقوالِ في المَسألةِ المبحوثِ فيها حتى يَخْتارَ منها قولًا ويَسْتدِلَّ عليه (بَلْ) يأتِي (فِي الدَّلِيلِ) ١ - إمّا (قَبْلَ تَمَامِهِ) وإنّما يأتي في مُقدِّمةٍ مُعَيَّنةٍ منه ٢ - (أَوْ بَعْدَهُ) أي بعدَ تَمامِهِ.

في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٩ ب).

قوله : (لأنه) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ١٨٩ ب) : «إِذْ».

قوله : (والقُرْءِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٨٩ ب) بضَمِّ القافِ.

قوله: (وقولي بلا نَقْلِ أوقرينةِ أظهرُ في المُرادِ مِن قولِه دَفْعًا لِلإجمالِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٨٩ ب). السَّنَدِ : كَـ (لَلَا نُسَلِّمُ كَذَا ، وَلِمَ لَا يَكُونُ ؟ » ، أَوْ (إِنَّمَا يَلْزَمُ كَذَا لَوْ كَانَ كَذَا» ، وَهُوَ : (المُنَاقَضَةُ» ، فَإِنِ احْتَجَّ لِانْتِفَاءِ المُقَدِّمَةِ فَ (خَصْبٌ » لَا يَسْمَعُهُ المُحَقِّقُونَ .

وَالثَّانِي : إِمَّا بِمَنْعِ الدَّلِيلِ لِتَخَلُّفِ حُكْمِهِ : فَ (النَّقْضُ التَّفْصِيلِيُّ » أو (الْإِجْمَالِيُّ » ،

السَّنَدِ) وهو : مَا يُبْنَىٰ عليه المنعُ ، والمنعُ مَعَ السَّندِ : (١ _ كَـ«لَلا نُسَلِّمُ كَذَا ، وَلِمَ لَا يَكُونُ) الأمرُ (كَذَا» ، ٢ _ أَوْ) «لا نُسَلِّمُ كذا ، و(إِنَّمَا يَلْزَمُ كَذَا لَوْ كَانَ) الأمرُ (كَذَا»).

(وَهُوَ) أي الأوّلُ بقِسْمَيْه : ١ ـ مِن المنعِ المُجَرَّدِ ٢ ـ والمنعِ معَ السّندِ : ((المُنَاقَضَةُ ») أي : يُسَمَّى بها ، ويُسَمَّى بـ (النَّقْضِ التّفصيليِّ » .

(فَإِنِ احْتَجَّ) المانِعُ (لِانْتِفَاءِ المُقَدِّمَةِ) النِّي مَنَعَها (فَ (خَصْبٌ)) أي : فاحْتِجاجُه لذلك يُسمَّىٰ : (غَصْبًا) ؛ لأنه غَصْبٌ لِمَنْصِبِ المُسْتَدِلِّ (لَا يَسْمَعُهُ المُحَقِّقُونَ) مِن النُّظَّارِ ؛ لاِسْتِلْزامِه الخَبْطَ ، فلا يَسْتَحِقُّ جَوابًا .

وقيلَ : يُسْمَعُ ، فيَسْتَحِقُّه .

(وَالثَّانِي) وهو المنعُ بعدَ تَمامِ الدَّليلِ :

(١ _ إِمَّا بِمَنْعِ الدَّلِيلِ) بِمَنْعِ مُقدِّمةٍ ١ _ مُعَيَّنةٍ ٢ _ أو مُبْهَمةٍ (لِتَخَلَّفِ حُكْمِهِ ١ _ فَهْ النَّقْضُ التَّفْصِيلِيُّ») أي ١ _ يُسَمَّى به إِن كَانَ المنعُ لِمُعَيَّنةٍ ٢ _ كما يُسَمَّى : (مُناقَضةً» (٢ _ أَوِ) (النِّقضُ (الْإِجْمَالِيُّ») أي يُسَمَّى به إِن كَانَ ١ _ لِمُبهَمةٍ ٢ _ أو لجملة الدّليلِ : كأن يُقالَ في صُورتِه : (ما ذُكِرَ مِن الدّليلِ غيرُ صحيحٍ ؛ لِتَخَلُّفِ الحكم عنه في كذا».

[🗞] تعليقات على غاية الوصول 🗞

قوله : (أو لجملةِ الدّليلِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٠ أ). قوله : (كأن يُقالَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٠ أ) : «بأن يُقالَ».

أَوْ بِتَسْلِيمِهِ مَعَ الاِسْتِدْلَالِ بِمَا يُنَافِي ثُبُوتَ المَدْلُولِ فَـ«المُعَارَضَةُ» ، فَيَقُولُ : «مَا ذَكَرْتَ وَإِنْ دَلَّ فَعِنْدِي مَا يَنْفِيهِ» ، وَيَنْقَلِبُ مُسْتَدِلًّا .

وَعَلَىٰ المُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ بِدَلِيلٍ ، فَإِنْ مُنِعَ فَكَمَا مَرَّ ، وَهكَذَا إِلَىٰ إِفْحَامِهِ أَوْ إِلْزَامِ المَانِع .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

ووُصِفَ بـ « الإِجْماليِّ » لأنَّ جِهةَ المنعِ فيه غيرُ مُعيَّنةٍ ، بخِلافِ التَّفصيليِّ . وَذِكْرُ «التَّفصيليِّ » في الثَّاني مِن زِيادتي .

(٢ _ أَوْ بِتَسْلِيمِهِ) أي الدَّليلِ (مَعَ) ١ _ منعِ المدلولِ ٢ _ و(الاِسْتِدْلَالِ بِمَا يُنَافِي ثُبُوتَ المَدْلُولِ فَـ (المُعَارَضَةُ») أي : يُسمَّى بها (فَيَقُولُ) _ في صُورتِها _ المُعْتَرِضُ لِلمُسْتَدِلِّ : («مَا ذَكَرْتَ) مِن الدَّليلِ (وَإِنْ دَلَّ) على ما ذَكَرْتَه (فَعِنْدِي مَا المُعْتَرِضُ لِلمُسْتَدِلِّ) والمُسْتَدِلُّ مُعْتَرِضًا. يَنْفِيهِ») أي ما ذَكَرْتَه ، ويَذْكُرُه (وَيَنْقَلِبُ) المُعْتَرِضُ بها (مُسْتَدِلًّا) والمُسْتَدِلُّ مُعْتَرِضًا.

أمّا لو مَنَعَ ١ ـ الدّليلَ لا لِلتَّخَلُّفِ ٢ ـ أوِ المدلولَ ولم يَسْتَدِلَّ بما يُنافِي ثُبُوتَه فالمنعُ : «مُكابَرةٌ».

W

(وَعَلَىٰ المُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ) لِما اعْتُرِضَ به عليه (بِدَلِيلٍ) ؛ لِيَسْلَمَ دليلُه الأصليُّ ، ولا يكفيه المنعُ (فَإِنْ مُنعَ) أي الدّليلُ الثّاني : بأنْ مَنعَه المُعْتَرِضُ (فَكَمَا مَرَّ) مِن المنعِ قبلَ تمامِ الدّليلِ وبعدَ تمامِه إلىٰ آخِرِه (وَهكَذَا) أي المنعُ ثالِثًا ورابِعًا معَ الدّفْعِ وهَلُمَّ (إِلَىٰ إِفْحَامِهِ) أي المُسْتَدِلِّ : بأنِ انْقَطَعَ بالمُنُوعِ (أَوْ إِلْزَامِ المَانِعِ) : بأنِ انْتَهَىٰ إلىٰ ضَرُوريٌّ أو يَقينيٌّ مشهورٍ مِن جانِبِ المُسْتَدِلِّ .

SEX.

قُولُه : (وَذِكْرُ التَّفْصِيلِيِّ فِي الثَّانِي) فِي نُسْخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٩٠ أ) : «وَذِكْرُه».

خَاتِمَةً

الْأَصَحُّ : أَنَّ الْقِيَاسَ مِنَ الدِّينِ ، وَأَنَّهُ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ .

وَحُكْمُ المَقِيسِ يُقَالُ: أَنَّهُ: «دِينُ الله» ، لَا «قَالَهُ اللهُ» وَلَا: «نَبِيُّهُ».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿خَاتِمَةٌ ﴾

لكتاب القياس

(الْأَصَحُّ : أَنَّ الْقِيَاسَ مِنَ الدِّينِ) ؛ لِأَنه مأمورٌ به؛ لقولِه تعالى : ﴿فَأَعْتَبِرُواْ يَتَأُولِهِ الْأَبْصَدِ ﴾ .

وقيلَ : ليسَ منه؛ لِأنّ اسْمَ «الدِّينِ» إنّما يَقَعُ على ما هو ثابِتٌ مُسْتَمِرٌ، والقياسُ ليسَ كذلك؛ لأنه قد لا يُحْتاجُ إليه.

وقيلَ : منه إِن تَعَيَّنَ : بأن لم يَكُنْ لِلمسألةِ دليلٌ غيرُه ، بخِلافِ ما إِذا لم يَتَعَيَّنْ ؛ لِعَدَمِ الحاجةِ إليه .

~~~

(وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي القياسَ (مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ) كما عُرِفَ مِن حَدِّه.

وقيلَ : ليسَ منه ، وإنّما يُبَيَّنُ في كُتُبِه لِتَوَقُّفِ غَرَضِ الأُصوليِّ ، _ : مِن إِثْباتِ حُجِّيَتِه المُتَوَقِّفِ عليها الفقهُ _ على بَيانِه .

(وَحُكْمُ المَقِيسِ يُقَالُ) فيه (إِنَّهُ: «دِينُ الله) وشرعُه»، و(لَا) يُقالُ فيه: («قَالَهُ اللهُ» وَلَا: «نَبِيَّهُ»)؛ لِأنه مُسْتَنْبَطٌ لا منصوصٌ.

[﴿] تعليقات على غاية الوصول ﴿ وَ قَ ١٩٠ بِ كُسْرِ هَمْزَتِهِ . وَ ١٩٠ بِ كُسْرِ هَمْزَتِهِ . وَ ١٩٠ بِ كُسْرِ هَمْزَتِهِ .

ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرْضُ كِفَايَةٍ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَىٰ مُجْتَهِدِ احْتَاجَ إِلَيْهِ .

وَهُوَ : «جَلِيٌّ» : مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ أَوْ قَرُبَ مِنْهُ، وَ«خَفِيٌّ» : بِخِلَافِهِ،

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وقَوْلِي : «ولا نَبِيُّه» مِن زِيادتي.

S

(ثُمَّ الْقِيَاسُ فَرْضُ كِفَايَةٍ) على المُجْتَهِدِينَ (وَيَتَعَيَّنُ) أي : يَصيرُ فرضَ عَيْنٍ (عَلَى مُجْتَهِدٍ احْتَاجَ إِلَيْهِ) : بأن لم يَجِدْ غيرَه في واقِعةٍ .

(وَهُوَ) أي : القياسُ بالنَّظَرِ إلىٰ قُوَّتِه وضَعْفِه قِسْمانِ :

(١ _ ﴿ جَلِيٌّ ﴾) وهو : (مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ) أَي : بِإِلْغَائِهِ (أَوْ) ما (قَرُبَ مِنْهُ) : بأن كَانَ ثُبُوتُ الفَارِقِ _ أَي : تأثيرُه فيه _ ضعيفًا بعيدًا كُلَّ البُعْدِ : ١ _ كقِياسِ الأَّمَةِ على العَبْدِ في ١ _ تقويم حِصّةِ الشّريكِ على شريكِه المُعْتِقِ المُوسِرِ ٢ _ وعِتْقِها على العَبْدِ في ١ _ تقويم حِصّةِ الشّريكِ على شريكِه المُعْتِقِ المُوسِرِ ٢ _ وعِتْقِها عليه كما مَرَّ ، ٢ _ وكقِياسِ العَمْياءِ على العَوْراءِ في المَنْعِ مِن التَّضْحِيَةِ الثّابِتِ بخبرِ : ﴿ أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي : ١ _ العَوْراءُ البَيِّنُ عَوَرُها . . ﴾ إلى آخِرِه . بخبرِ : ﴿ أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي : ١ _ العَوْراءُ البَيِّنُ عَوَرُها . . ﴾ إلى آخِرِه .

(٢ _ وَ ﴿خَفِيٌّ ﴾) وهو : (بِخِلَافِهِ) أي : بخِلافِ (الجَلِيِّ »، فهو : ما كانَ احْتِمالُ تأثيرِ الفارقِ أَقْوَىٰ منه ، ٢ _ وإِمّا ضعيفًا وليسَ بعيدًا كُلَّ البُعْدِ : كقياسِ القَتْلِ بمُثَقَّلٍ على القَتْلِ بمُحَدَّدٍ في وُجُوبِ الفَوْدِ ، وقد قالَ أبو حنيفة بعَدَمِ وُجُوبِه في المُثَقَّلِ .

ه تعلیقات علی غایه الوصول هی مستقلی قولیه : (إِمّا) مِن قولِه : (إِمّا) مِن قولِه : (إِمّا قَوِیًّا) غیرُ موجودِ فی نُسْخةِ الظّاهِریّةِ (ق ۱۹۱ أ). قوله : (وإِمّا ضعیفًا ولیسَ بعیدًا کُلَّ البُعْدِ) غیرُ موجودٍ فی نُسْخةِ الظّاهِریّةِ .

وَقِيلَ فِيهِمَا غَيْرُ ذلِكَ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَقِيلَ فِيهِمَا) أي «الجليِّ» و «الخفيِّ» (غَيْرُ ذلِكَ) :

١ _ فقيلَ : «الجَلِيُّ» : ما ذُكِرَ في تعريفِه ، و «الخَفِيُّ» : الشَّبَهِ ، و «الواضِحُ» : نَهما .

٢ _ وقيل : «الجَليُّ» : القياسُ الأَوْلَىٰ : كقياسِ الضَّرْبِ على التَّافِيفِ في التَّحريمِ ، و «الواضِحُ» : المُساوِي : كقياسِ إِحْراقِ مالِ اليتيمِ على أَكْلِه في التَّحريم ، و «الخَفيُّ» : الأَدْوَنُ : كقياسِ التُّفّاح على البُرِّ في الرِّبا .

ثُمّ «الجَليُّ» على الأوّلَيْنِ يَصْدُقُ بالأَوْلَىٰ كالمُساوِي.

W.

(وَ) يَنْقَسِمُ القياسُ باعْتِبارِ عِلَّتِه إلى ثَلاثةِ أقسامِ:

(١ _ «قِيَاسُ الْعِلَّةِ») وهو : (مَا صُرِّحَ فِيهِ بِهَا) : بأن كانَ الجامِعُ فيه نفسَها : كأن يُقالَ : «يَحْرُمُ النّبيذُ كالخَمْرِ ؛ لِلإِسْكارِ».

(٢ _ وَ«قِيَاسُ الدَّلَالَةِ») وهو: (مَا جُمِعَ فِيهِ ١ _ بِلَازِمِها ٢ _ فَأَثَرِهَا ٣ _ فَأَثَرِهَا ٣ _ فَأَثَرِهَا ٥ وَكُلُّ مِن الثَّلاثةِ يَدُلُّ عليها، وكُلُّ مِن الأَخِيرَيْنِ ٣ _ فَحُكْمِهَا) الضَّمائرُ لِـ«لمعِلَّةِ»، وكُلُّ مِن الثَّلاثةِ يَدُلُّ عليها، وكُلُّ مِن الأَخِيرَيْنِ منها دُونَ ما قبلَه بدَلالةِ «الفاءِ».

١ ـ فالأوّل : كأن يُقال : «النّبيذُ حَرامٌ كالخَمْرِ ؛ بجامِعِ الرّائحةِ المُشتَدَّةِ» ،

وَ «الْقِيَاسُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ»: الجَمْعُ بِنَفْيِ الْفَارِقِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وهي لازِمةٌ لِلإِسْكارِ.

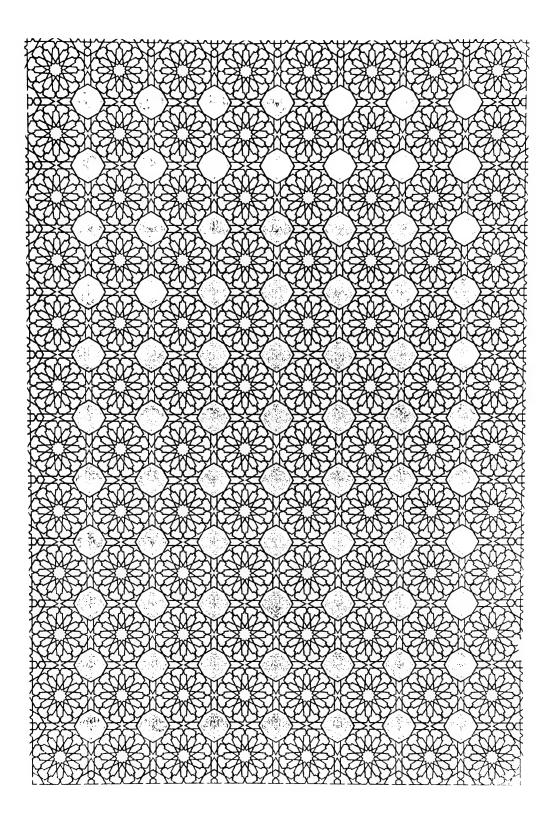
٢ ـ والثّاني : كأن يُقالَ : «القتلُ بمُثَقَّلٍ يُوجِبُ القَوَدَ كالقَتْلِ بمُحدَّدٍ ؛ بجامِعِ الإِثْم» ، وهو أَثَرُ العِلّةِ ، وهي القتلُ العَمْدُ العُدْوانُ .

والثّالِثُ : كأن يُقالَ : «تُقْطَعُ الجماعةُ بالواحِدِ كما يُقْتَلُون بِه ؛ بجامِعِ وُجُوبِ الدِّيَةِ عليهم بذلك حيثُ كانَ غيرَ عَمْدٍ »، وهو حكمُ العِلّةِ الّتي هي القَطْعُ منهم في المَقيسِ ، والقَتْلُ منهم في المَقيسِ عليه ، وحاصِلُ ذلك استِدْلالٌ بأَحَدِ مُوجَبَيِ المَقيسِ ، والقَتْلُ منهم في المَقيسِ عليه ، وحاصِلُ ذلك استِدْلالٌ بأَحَدِ مُوجَبَيِ المَقيدِ والدِّيةِ الفارِقِ بينَهما العَمْدُ على الآخرِ .

(٣ ـ وَ «الْقِيَاسُ فِي مَعْنَىٰ الْأَصْلِ») وهو : (الجَمْعُ بِنَفْيِ الْفَارِقِ) ويُسَمَّىٰ ١ ـ بـ «الجليِّ» كما مَرَّ ، ٢ ـ وبـ «الْغاءِ الفارِقِ» ، ٣ ـ وبـ «المَناطِ» : كقياسِ البولِ في إناءٍ وصَبِّه في الماءِ الرّاكِدِ علىٰ البولِ فيه في المَنْعِ ؛ بجامِعِ أَنْ لا فارِقَ بينَهما في مقصودِ المَنْعِ النَّابِ بخبرِ مُسلِمٍ عن جابِرٍ : «نَهَىٰ النّبيُّ ﷺ عن أَن يُبالَ في الماءِ الرّاكِدِ».

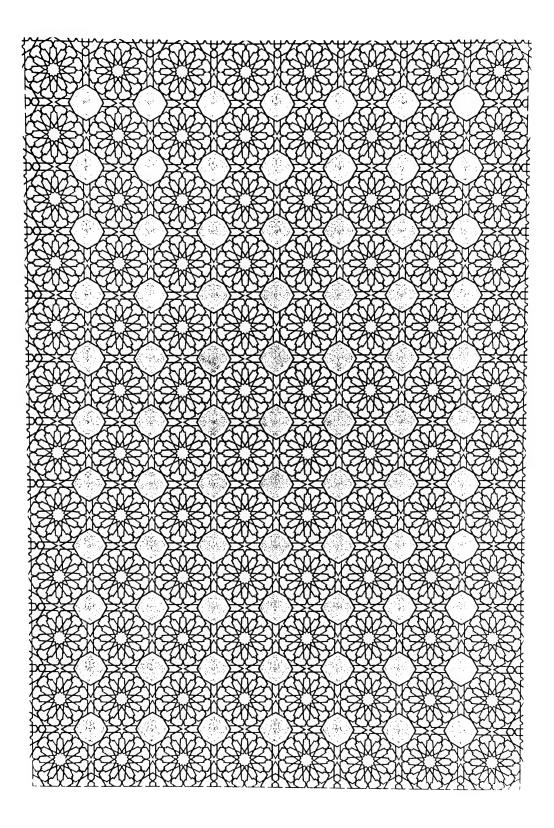
* *

قوله : (تُقْطَعُ) حرفُ المُضارَعةِ منقوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩١ أ) تاءً وياءً.





الكِتابُ الخامِسُ في الاسْتِذُلَالِ في الاسْتِدُلَلالِ



الكِتَابُ الخَامِسُ: في الاسْتِدُلَالِ

وَهُوَ : دَلِيلٌ لَيْسَ بِنَصِّ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ شَرْعِيٍّ.

فَدَخَلَ قَطْعًا:

١ _ الإقْتِرَانِيُّ.

٢ _ وَالْإِسْتِثْنَائِيُّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ الكِتَابُ الْحَامِسُ: فِي الاسْتِدُلَالِ ﴾

(وَهُوَ : دَلِيلٌ لَيْسَ بِنَصِّ) : مِن كتابٍ أَو سُنّةٍ (وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ شَرْعِيٍّ)، وقد تَقدَّمَتْ، فلا يُقالُ : التّعريفُ المُشْتَمِلُ عليها تعريفٌ بالمَجْهُولِ. (فَدَخَلَ) فيه (قَطْعًا) :

١، ٢ - القياسُ (الإقْتِرَانِيُّ، وَ) القياسُ (الإسْتِثْنَائِيُّ) وهما نَوْعَا القياسِ المَنْطِقيِّ، وهو : قولٌ مُؤَلَّفُ مِن قَضايا متَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عنه لِذاتِه قولٌ آخَرُ، وهو النتيجةُ ، ١ - فإن كانَ اللّازِمُ أو نقيضُه مذكورًا فيه بالفِعْلِ فهو : «الإسْتِثْنائيُّ»، ٢ - وإلّا فـ«الإقْتِرانيُّ».

١ ـ فـ «الاِسْتِثْنائيُّ» : نحوُ : ١ ـ «إِن كَانَ النّبيذُ مُسْكِرًا فهو حَرامٌ + لكنّه مُسْكِرٌ » يُنتِجُ = «فهو حَرامٌ» ، ٢ ـ أو «إِن كَانَ النّبيذُ مُباحًا فهو ليسَ بمُسْكِرٍ + لكنّه مُسْكِرٌ » يُنتِجُ = «فهو ليسَ بمُباحٍ» .

قوله : (نَوْعا القِياسِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩١ ب) : «نَوْعانِ مِن القياسِ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الأَزْهَريَّةِ.

٣ ـ وَقَوْلُهُمْ : «الدَّلِيلُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ كَذَا ، خُولِفَ فِي كَذَا ؛ لِمَعْنَىٰ مَفْقُودٍ فِي صُورَةِ النِّزَاعِ ، فَتَبْقَىٰ عَلَىٰ الْأَصْلِ » .

٤ _ وَفِي الْأَصَحِّ : قِيَاسُ الْعَكْسِ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😩

«كُلُّ نَبيذٍ حَرامٌ»، وهو مذكورٌ فيه بالقُوّةِ لا بالفِعلِ.

وسُمِّيَ القياسُ : ١ ـ «اسْتِثْنائيًّا» لِاشْتِمالِه على حرفِ الاِسْتِثْناءِ لُغَةً ، وهو : «لكنّ» ، ٢ ـ و «اقْتِرانيًّا» ؛ لِاقْتِرانِ أجزائِه .

٣ _ (وَ) دَخَلَ فيه قطعًا : (قَوْلُهُمْ) أي العُلَماءِ : («الدَّلِيلُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ) الأمرُ (كَذَا، خُولِفَ) الدِّليلُ (فِي كَذَا) أي في صُورةٍ _ مَثَلًا _ (لِمَعْنَىٰ مَفْقُودٍ فِي صُورةِ النِّزَاعِ، فَتَبْقَىٰ) هي (عَلَىٰ الْأَصْلِ) الّذي اقْتَضاهُ الدِّليلُ» :

: كأن يُقالَ : «الدَّليلُ يَقْتَضِي امْتِناعَ تزويجِ المَرأةِ مُطْلَقًا ، وهو : ما فيه مِن إِذْلالهِا بالوَطْءِ وغيرِه الَّذي تَأْباه الإِنْسانيَّةُ ؛ لِشَرَفِها ، خُولِفَ هذا الدَّليلُ في تزويجِ الوَليِّ لها ، فجازَ ؛ لِكمالِ عَقْلِه ، وهذا المَعنَى مفقودٌ فيها ، فيَبْقَى تزويجُها نفسَها للوَليِّ لها ، فحلُ النِّزاعِ _ على ما اقْتَضاهُ الدَّليلُ مِن الإِمْتِناعِ » .

٤ _ (وَ) دَخَلَ فيه (فِي الْأَصَحِّ : قِيَاسُ الْعَكْسِ) وهو : إِثْباتُ عَكْسِ حُكْمِ شيء لِمثْلِه لِتَعاكُسِهما في العِلَّةِ : كما مَرَّ في خَبَرِ : «أَيَأْتِي أَحَدُنا شَهْوَتَه ولَه فيها أَجْرٌ ؟» ، قالَ : «أَرَأَيْتُم لو وَضَعَها في حَرَامٍ أَكانَ عليه وِزْرٌ ؟» .

وقيلَ : ليسَ بدليلِ كما حُكِيَ عن أصحابِنا.

وذِكْرُ الخِلافِ في هذا مِن زِيادتي.

٥ _ وَعَدَمُ وِجْدَانِ دَلِيلِ الحُكْمِ : كَقَوْلِنَا : «الحُكْمُ يَسْتَدْعِي دَلِيلًا، وَإِلَّا لَزِمَ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ، وَلَا دَلِيلَ بِالسَّبْرِهـ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ، وَلَا دَلِيلَ بِالسَّبْرِهـ

٥ ـ (وَ) دَخَلَ فيه في الأصحِّ : (عَدَمُ وِجْدَانِ دَلِيلِ الحُكْمِ) هو أَوْلَىٰ مِن قولِه : «انْتِفاءُ الحكمِ لاِنْتِفاءِ مُدْرَكِه»، وذلك : بأن لم يَجِدِ الدّليلَ المُجْتَهِدُ بعدَ الفّحصِ الشّديدِ، فهو دليلٌ على انْتِفاءِ الحكمِ.

وقيل : ليسَ بدليلٍ ؛ إِذ لا يَلْزَمُ مِن عدمٍ وِجْدانِ الدّليلِ عَدَمُه .

وذلك : (كَقَوْلِنَا) لِلخَصْمِ في إِبْطالِ الحكمِ الَّذي ذَكَرَه في مَسألةٍ : («الحُكْمُ يَسْتَدْعِي دَلِيلًا، وَإِلَّا لَزِمَ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ) حيثُ وُجِدَ الحكمُ بدُونِ دليلٍ مُفيدٍ له (وَلَا دَلِيلً) على حكمِك (١ _ بِالسَّبْرِ)؛ فإِنّا سَبَرْنا الأدلّة، فلم نَجِدْ ما يَدُلُّ عليه

قوله: (ودَخَلَ فيه في الأَصَحِّ عَدَمُ وَجُدَانِ ذَلِيلِ الحُكْم) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩١ ب) قبلَه: «(و) دَخَلَ فيه في الأَصَحِّ: (قَوْلُهُمْ) أي الفُقَهاءِ: («وُجِدَ المُقْتَضِي أَو المَانِعُ أَوْ فُقِدَ الشَّرْطُ») فهو كما أنه اسْتِدْلالٌ دليلٌ على وُجُودِ الحُكْمِ بالنِّسْبةِ إلى الأَوّلِ، وعلى انْتِفائِه بالنِّسْبةِ إلى اللَّذَيْنِ بعدَه، وقيلَ: ليسَ بدليلٍ، بل دَعْوَىٰ دليلٍ، الأَوّلِ، وعلى انْتِفائِه بالنِّسْبةِ إلى اللَّذَيْنِ بعدَه، وقيلَ: ليسَ بدليلٍ، بل دَعْوَىٰ دليلٍ، وإنّما يكونُ دليلًا إذا عُيِّنَ المُقْتَضِي والمانِعُ والشّرطُ، وبُيِّنَ وُجُودُ الأَوّلَيْنِ، ولا حاجةَ إلى بَيانِ فقدِ الثّالثِ؛ لأنه على وَفْقِ الأصلِ، وقيلَ: دليلٌ وليسَ باسْتِدْلالٍ إن تَبَتَ إلى بَينَ وُجِودُ أو قياسٍ، وإلّا فهو اسْتِدْلالٌ، واخْتارَه العَضُدُ، وقد بَيَّنْتُ ما فيه في «المحاشِيةِ». اهـ

قوله: (وِجْدَانِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩١ ب) بضَمِّ الواوِ، قالَ في «حَلِّ «المِصْباحِ المُنيرِ» (٦٤٨/٢): «وَجَدْتُه أَجِدُه وِجْدانًا» بالكسرِ». اهد وفي «حَلَّ المَعْقُودِ مِن نَظْمِ المقصودِ» (ص٥٨): «وِجْدان» بكسرِ الواوِ وسكونِ الجيم مصدرُ «وَجَدَ» بمعنَى «أَذْرَكَ». اهد

أَوِ الْأَصْل».

٦ ـ لَا قَوْلُهُمْ : «وُجِدَ المُقْتَضِي أَوِ المَانِعُ أَوْ فُقِدَ الشَّرْطُ» مُجْمَلًا.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢ _ أَوِ الْأَصْل)؛ فإِنَّ الأصلَ المُسْتَصْحَبَ عدمُ الدَّليلِ عليه، فيَنْتَفِي هو أيضًا». **W**

ودَخَلَ فيه : ٦ _ «الإِسْتِقْراءُ» ، ٧ _ و «الإِسْتِصْحابُ» ، ٨ _ و «الإِسْتِحْسانُ» ، ٩ _ و «قولُ الصَّحابيِّ»، ١٠ _ و «الإِلْهامُ» الآتِيةُ، وإنَّما أُفْرِدَ كُلُّ منها بالتَّرجمةِ بـ «مَسَالَةٍ» ١ ـ لِما فيه مِن التَّفصيلِ ٢ ـ وقُوَّةِ الخِلافِ ٣ ـ معَ طُولِ بَعْضِه.

١١ _ (لَا قَوْلُهُمْ) أي الفُقَهاءِ : ((١ _ وُجِدَ المُقْتَضِي ٢ _ أَوِ المانِعُ ٣ _ أَوْ فُقِدَ الشَّرْطُ») فلا يَدْخُلُ في الاِسْتِدْلالِ حالةَ كونِه (مُجْمَلًا) في الأَصَحِّ ، ولا يكونُ دليلًا ، بل دَعْوَىٰ دليلِ ، وإنَّما يكونُ دليلًا إِذا عُيِّنَ المُقْتَضِي والمانِعُ والشَّرطُ ، وبُيِّنَ وُجُودُ الأوَّلَيْنِ ، ولا حاجةَ إلى بَيانِ فقدِ الثَّالِثِ ؛ لأنه على وَفْقِ الأصل.

وقيلَ : يَدْخُلُ في الاِسْتِدْلالِ ، ورَجَّحَه «الأَصلُ» ، فيكونُ دَليلًا على وُجُودِ

قوله : (لَا قَوْلُهُمْ أَيِ الفُقَهاءِ وُجِدَ المُقْتَضِي أَوِ الَمانِعُ أَوْ فُقِدَ الشَّرْطُ إِلخ) تَقَدَّمَ قريبًا عندَ قولِه : «ودَخَلَ فيه في الأصحِّ عَدَمُ وِجْدَانِ..» إلخ نقلُ عِبارةِ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بَدَلَ هذه العِبارةِ ، ثُمّ هو _ أعني قولَه : «لَا قَوْلُهُمْ أي الفُقَهاءِ وُجِدَ المُقْتَضِي» إلى قولِه : «فيكونُ اسْتِدْلالًا ودليلًا كما عُلِمَ ممّا مَرَّ» _ ساقِطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٤٣ (ق

قوله : (مُجْمَلًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩١ ب) كما تَقَدَّمَ.

.....

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الحكمِ بالنِّسْبةِ إلى المُقْتَضِي، وعلى انْتِفائِه بالنِّسْبةِ إلى الآخِرَيْنِ.

وقيلَ : دليلٌ وليسَ باسْتِدْلالٍ إِن ثَبَتَ بنَصِّ أَو إِجماعٍ أَو قِياسٍ ، وإِلَّا فَهُو السِّيدُلالُ ، وقد بَيَّنْتُ ما فيه في «الحاشِيةِ».

قوله : (الآخِرَيْنِ) في نُسْخةِ حلب (ق ١٣٧ أ) : «الأَخِيرَيْنِ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص ٢٥٠)، والمُثْبَتُ مِنِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ١٤٥).

َ قُولُه : (وَإِلَّا فَهُو اسْتِدْلَالٌ) فَي نُسْخَةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٢ ب) بعدَه : «واخْتارَه العَضُدُ».

قوله: (وقد بَيَنْتُ ما فيه في الحاشِيةِ) قالَ المَحَلِّيُّ مع الأصلِ: "وكذا يَدْخُلُ في الإسْتِدْلالِ: قولُهم: "رُجِدَ المُقْتَضِي أو المانِعُ أو فُقِدَ الشّرطُ، فهو دليلٌ على وجودِ الحكم بالنَّسْبة إلى الأوّلِ، وعلى انْتِفائِه بالنَّسْبة إلى ما بعدَه"، قالَ الشّيخُ زَكَريّا في الحكم بالنَّسْبة إلى الأوّلِ، وعلى انْتِفائِه بالنَّسْبة إلى ما بعدَه"، قالَ الشّيخُ زَكَريّا في «الحاشِيةِ» (٤/٩ ـ ١٠): "قولُه: (فهو دليلٌ) حقيقتُه: ما اقْتُصِرَ فيه على إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْنِ اعْتِمادًا على شُهْرةِ الأُخْرَى : كقولِنا: "وُجِدَ المُقْتَضِي وُجِدَ الحكمُ»؛ فإنّه إنّما أَنتَجَ بتقديرِ مُقدِّمة أُخْرَى، وهي : "وكُلّما وُجِدَ المُقْتَضِي وُجِدَ الحكمُ»، وهو مع كونِه دليلًا هو اسْتِدْلالٌ كما اقْتَضاه كلامُ الأصلِ»، ثُمّ قالَ الشّيخُ زَكَريّا: "وإنّما خَصَّ المَحَلِيُّ الخِلافِيَة بالدّليلِ لأنه مَحَلُّ خِلافِ الأَكْثَوِ، وقد ذَكَرَ العَضُدُ ـ تَبَعًا لإبْنِ المَحَلِّيُ الخِلافِيّة في كُلِّ منهما حيثُ قالَ: "فقيلَ : دَعْوَى دليلٍ، وقيلَ : دليلٌ، وبيناءً على أنه دليلٌ فقيلَ : اسْتِدْلالٌ مُطْلَقًا، وقيلَ : اسْتِدْلالٌ إن ثَبَتَ بغيرِ الفَلاثةِ، وإلّا وبيناءً على أنه دليلٌ فقيلَ : اسْتِدْلالٌ مُطْلَقًا، وقيلَ : اسْتِدْلالٌ إن ثَبَتَ بغيرِ الفَلاثةِ، وإلّا فهو مِن قَبيلِ ما ثَبَتَ به إِنْ نَصًّا وإن إِجْماعًا وإنْ قِياسًا»، زادَ ـ تَبَعًا له في "المُنْتَهَى" في «وهذا هو المُختارُ»، قالَ الشّيخُ زَكَريّا: "والأصحُ عندَ الأصلِ ـ كما قالَ الزَّرْكَشيُّ في "وهذا هو المُختارُ»، قالَ الشّيخُ زَكَريّا : "والأصحُ عندَ الأصلِ ـ كما قالَ الزَّرْكَشيُّ في "التَسْنيفِ» (١٤٢/٢) ـ الأوّلُ؛ لأنَ أحدَ النَّلاثةِ حينَتْذِ دليلٌ على إحْدَى مُقدِّمَتِي

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وَخَرَجَ بِزِيادَتِي «مُجْمَلًا» : ما لو كانَ مُبَيَّنًا ، فيكونُ اسْتِدْلالًا ودليلًا كما عُلِمَ ممّا مَرَّ .



الاِسْتِدْلالِ المُثْبِتِ للحكمِ، لا على نفسِ الاِسْتِدْلالِ، ومثلُ ذلك يأتي في المسألةِ السّابِقةِ، فعدمُ وِجْدانِه المُظنَّ به انْتِفاؤُه دليلٌ». اهـ

قوله : (وخَرَجَ بزِيادَتي مُجْمَلًا ما لو كانَ مُبَيَّنًا فيكونُ اسْتِدْلالًا إلخ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩١ ب). مَسْأَلَةً : الإِسْتِقْرَاءُ بِالجُزْئِيِّ عَلَىٰ الْكُلِّيِّ إِنْ كَانَ تَامًّا فَقَطْعِيٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، أَوْ نَاقِصًا فَظَنِّيٌّ ، وَيُسَمَّىٰ : «إِلْحَاقَ الْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ» .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الاِسْتِقْرَاءُ بِالجُزْئِيِّ عَلَىٰ الْكُلِّيِّ): بأن يُتَتَبَّعَ جُزْئِيّاتُ كُلِّيٍّ لِيُثْبَتَ حكمُها له (١ _ إِنْ كَانَ نَامًّا): بأن كانَ بكُلِّ الجُزئيّاتِ إِلَّا صُورةَ النِّزاعِ (فَ) هو: دليلٌ (قَطْعِيُّ) في إِثْباتِ الحُكْمِ في صُورةِ النِّزاعِ (عِنْدَ الْأَكْثَرِ) مِن العُلَماءِ.

وقالَ الأَقلُّ منهم : ليسَ بقَطْعيٍّ ؛ لِاحْتِمالِ مُخالَفةِ تلك الصُّورةِ لغيرِها على بُعْدٍ. قُلْنا : هو مُنَزَّلٌ مَنْزِلةَ العَدَم.

(٢ _ أَوْ) كَانَ (نَاقِصًا) : بأن كَانَ بأكثرِ الجُزْئِيّاتِ الخالي عن صُورةِ النِّزاعِ (فَظَنِّيُّ) فيها لا قَطْعيُّ ؛ لِاحْتِمالِ مُخالَفَتِها لِلمُسْتَقْرَإِ (وَيُسَمَّىٰ) هذا عندَ الفُقَهاءِ : (﴿ إِلْحَاقَ الْفَرْدِ) النَّادِرِ (بِالْأَغْلَبِ) الأَعَمِّ».

ويَخْتَلِفُ فيه الظَّنُّ باخْتِلافِ الجُزْئِيّاتِ، فكُلّما كانَ الاِسْتِقْراءُ فيها أكثرَ كانَ أَقْوَى ظَنَّا.

قوله: (بكُلِّ الجُزْئيّاتِ) مُكتوبٌ في نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩١ ب) بالمِدادِ الأَحْمَرِ، فهو مِن كلامِ المتنِ، وهو كذلك في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْمِيّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» (ق ٢٤ ب).

قوله: (بأكثرِ الجُزْئِيّاتِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩١ ب): «(بأكثرِها) أي الجُزْئِيّاتِ».

قوله: (لِلمُسْتَقْرَإِ) هكذا كُتِبَتْ كسرةُ الهمزةِ المُتَطَرِّفةِ تحتَ الهمزةِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩١ ب): المُسُت**ترا؛** وإِن كُتِبَتْ فيها الهمزةُ بعدَ الألفِ لا تحتَها.

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : أَنَّ اسْتِصْحَابَ الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ وَالْعُمُومِ أَوِ النَّصِّ وَمَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَىٰ ثُبُوتِهِ لِوُجُودِ سَبَبِهِ إِلَىٰ وُرُودِ المُغَيِّرِ حُجَّةٌ

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

في الإستِصحابِ

وقدِ اشْتَهَرَ أنه حُجَّةٌ عندَنا دُونَ الحَنَفيّةِ بأقسامِه الآتيةِ علىٰ خِلافٍ عندَنا في الأَحيرِ منها، وعندَ غيرِنا في الأَوَّلَيْنِ أيضًا.

(الْأَصَحُّ : أَنَّ ١ _ اسْتِصْحَابَ الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ) وهو : نَفْيُ ما نَفاهُ العقلُ ولم يُثْبِتْه الشَّرِعُ : كُوُجُوبِ صومِ رَجَبٍ.

(٢ _ وَ) اسْتِصْحابَ (١ _ الْعُمُومِ ٢ _ أَوِ النَّصِّ ٣ _ وَ) اسْتِصْحابَ (مَا ذَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ لِوُجُودِ سَبَيهِ) : كثُبُوتِ المِلْكِ بالشِّراءِ (إِلَى وُرُودِ المُغَيِّرِ) لها مِن ١ _ إِثْباتِ الشَّرِعِ ما نَفاه العقلُ ، ٢ _ ومِن مُخصِّصٍ ، ٣ _ أو ناسِخٍ ، ٤ _ أو سَبَبِ عَدَمٍ ما ذَلَّ الشَّرعُ على ثُبُوتِه .

أي : كُلِّ مِن المَذْكُوراتِ (حُجَّةٌ) مُطلَقًا ، فيُعْمَلُ به إلى وُرُودِ المُغَيِّرِ . وقيلَ : ليسَ بحُجّةٍ مُطلَقًا .

وقيلَ : الأخيرُ منها حُجَّةٌ في الدَّفْعِ به عمّا ثَبَتَ دُونَ الرَّفْعِ به لِما ثَبَتَ : كاستِصْحابِ حَياةِ المَفْقُودِ قَبْلَ الحكمِ بمَوْتِه ؛ فإنّه دافِعٌ للإِرْثِ منه ، وليسَ برافِع لِعدمِ الإِرثِ مِن غيرِه لِلشَّكِّ في حَياتِه ، فلا يُثْبِتُ استِصْحابُها له مِلْكًا جَديدًا ؛ إذِ الأصلُ عدمُه .

إِلَّا إِنْ عَارَضَهُ ظَاهِرٌ غَالِبٌ ذُو سَبَبٍ ظُنَّ أَنَّهُ أَقْوَىٰ ، فَيُقَدَّمُ : كَبَوْلٍ وَقَعَ فِي مَاء كَثِيرٍ ، فَيُقَدَّمُ : كَبَوْلٍ وَقَعَ فِي مَاء كَثِيرٍ ، فَوُجِدَ مُتَغَيِّرًا ، وَاحْتَمَلَ تَغَيُّرُهُ بِهِ وَقَرُبَ الْعَهْدُ.

وَلَا يُحْتَجُّ بِاسْتِصْحَابِ حَالِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الخِلَافِ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : هو حُجّةُ إِن لم يُعارِضْه ظاهرٌ ، وإِلّا قُدِّمَ الظَّاهِرُ . وقيلَ فيه غيرُ ذلك .

والأَصَحُّ الأوّلُ، فيُقَدَّمُ الأصلُ على الظّاهِرِ (إِلَّا إِنْ عَارَضَهُ ظَاهِرٌ غَالِبٌ ذُو سَبَبٍ ظُنَّ أَنَّهُ أَقْوَى) مِن الأَصلِ (فَيُقَدَّمُ) عليه : (كَبَوْلٍ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، فَوُجِدَ سَبَبٍ ظُنَّ أَنَّهُ أَقْوَى) مِن الأَصلِ (فَيُقَدَّمُ) عليه : (كَبَوْلٍ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، فَوُجِدَ مُتَعَيِّرًا، وَاحْتَمَلَ تَغَيُّرُهُ بِهِ) وتَغَيُّرُه بغيرِه ممّا لا يَضُرُّ : كَطُولِ المُكْثِ (وَقَرُبَ الْعَهْدُ) بعدمِ تَغَيُّرِه ؛ فإنّ اسْتِصْحابَ طَهارَتِه _ الّتي هي الأصلُ _ عارَضَتْه نَجاسَتُه الظّاهِرةُ الغالِبةُ ذاتُ السَّبَبِ الّتي ظُنَّ أنّها أَقْوَى ، فقد مَتْ على الطَّهارَةِ ؛ عَمَلًا بالظّاهِرِ، بخِلافِ ما لم يُظَنَّ أنه أَقْوَى : بأن ١ _ بَعُدَ العهدُ في المِثالِ بعدمِ التَّغَيُّرِ قبلَ وُقُوعِ البولِ ٢ _ أو لم يكن عَهْدٌ.

وتَأخيرِي الغايةَ عنِ المذكوراتِ أَوْلَىٰ مِن تقديمِه لها على الأخيرِ، وذِكْرُ الخلافِ في الأوّلَينِ معَ التّصريحِ بقولي : «ظُنَّ أنه أَقْوَىٰ» مِن زِيادتِي.

(وَ) الْأَصَحُّ : أنه (لَا يُحْتَجُّ بِاسْتِصْحَابِ حَالِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الخِلَافِ) أي : إذا أُجْمِعَ على حكمٍ في حالٍ ثُمَّ اخْتُلِفَ فيه في حالٍ آخَرَ فلا يُحْتَجُّ

ه تعليقات على غاية الوصول ه توله : (الطَّهارَةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٤ أ) : «الطَّاهِريّةِ (ق ١٩٤ أ). قوله : (ذِكْرُ الخلافِ في الأَوَّلَينِ معَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٤ أ).

فَ« الْإِسْتِصْحَابُ » : ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي النَّانِي لِثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِفَقْدِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ .

باسْتِصْحابِ ذلك الحالِ في هذا الحالِ.

وقيلَ : يُحْتَجُّ به .

مِثالُه : الخارِجُ النَّجِسُ مِن غيرِ السَّبِيلَيْنِ لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ عندَنا ؛ اسْتِصْحابًا لِما قبلَ الخُرُوج : مِن بَقائِه المُجْمَع عليه .

(فَ ﴿ الْاِسْتِصْحَابُ ﴾) _ الشّامِلُ لِلأنواعِ السّابِقةِ ويَنْصَرِفُ الاِسْمُ إليه _ هو: (ثُبُوتُ أَمْرٍ فِي) الزَّمَنِ (الثَّانِي لِثُبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ لِفَقْدِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ) مِن الأَوَّلِ إِنْبُوتِهِ فِي الْأَوَّلِ لِفَقْدِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ) مِن الأَوَّلِ إِنْبُوتِهِ أَيْ الثّاني ، فلا زَكاةَ عندَنا فيما حالَ عليه الحولُ مِن عِشْرِين دِينارًا ناقِصةٍ تَرُوجُ رَواجَ الكامِلةِ بالإسْتِصْحابِ .

(أَمَّا ثُبُوتُهُ) أي الأمرِ (فِي الْأَوَّلِ) لِثُبوتِه في النَّاني (فَ) «استِصْحابٌ (مَقْلُوبٌ»): كأن يُقالَ في المِكْيالِ المَوْجُودِ الآنَ: «كانَ على عهدِه ﷺ

حمليفات على عاية الوصول الله على الله على النه المحتبة الله وقد المحتبة وقد المحتبة وقد المحتبة وقد الله وقد الله وقد المحتبة وقد الله وقد المحتبة وقد المحت

قوله: (للأنواع السّابِقةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٤ أ) بعدَه: «الثّلاثةِ» لكنّه مشطوبٌ: اللّغ*اع التلايز السابنتِ*.

قوله : (هو) مِن قولِه : «هو ثُبُوتُ أمرٍ» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٤ أ). قوله : (ناقِصةٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٤ أ) بالنَّصبِ : كَيُ*رُنَاتِمِنْمْ،* وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٤٥٤)، وفي نُسْخةِ حَلَب (ق ١٣٨ أ) بالجَرِّ : ^{نافص}ِرْتُمِعِيّ. وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ : «لَوْ لَمْ يَكُنِ النَّابِتُ الْيَوْمَ ثَابِتًا أَمْسِ لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ، فَيَقْضِي اسْتِصْحَابُ أَمْسِ بِأَنَّهُ الْيَوْمَ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ ثَابِتٌ».

والإستدلالُ به خفيٌ حتى قالَ السُّبكيُّ: إنّه لم يَقُلُ به الأصحابُ إِلّا فيمَنِ على اشْتَرَىٰ شيئًا فادَّعاه غيرُه، وأَخَذَه بحُجّةٍ مُطْلَقةٍ، فيَنْبُتُ له الرُّجُوعُ بالنَّمَنِ على البائع؛ عَمَلًا باسْتِصحابِ المِلْكِ _ الّذي ثَبَتَ الآنَ _ فيما قبلَ ذلك؛ لأنّ البَيِّنةَ لا البائع؛ عَمَلًا باسْتِصحابِ المِلْكِ _ الّذي ثَبَتَ الآنَ _ فيما قبلَ ذلك؛ لأنّ البَيِّنةَ لا تُوجِدُ المِلْكَ، بل تُظْهِرُه، فيَجِبُ أن يكونَ سابِقًا على إقامتِها، ويُقَدَّرُ له لحظةٌ لطيفةٌ، ومِن المُحْتَمِلِ انْتِقالُ المِلْكِ مِن المُشْتَرِي إلى المُدَّعِي، ولكنّهم استَصْحَبُوا لطيفةٌ، ومِن المُحْتَمِلِ انْتِقالُ المِلْكِ مِن المُشْتَرِي إلى المُدَّعِي، ولكنّهم استَصْحَبُوا مقلوبًا، وهو : عَدَمُ الإِنْتِقالِ منه، على أنّ في هذه الصُّورةِ وَجُهًا مشهورًا بعدمِ الرُّجُوعِ، واعْتَمَدَه البُلْقِينيُّ، وقالَ : «إنّه الصَّوابُ المُتَعَيِّنُ والمَذْهَبُ الذي لا يجوزُ غيرُه».

(وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ) أي في الإسْتِصْحابِ المَقْلُوبِ؛ لِيَظْهَرَ الإسْتِدْلالُ به؛ لرُجُوعِه في المَعنَىٰ إلى الاسْتِصْحابِ المُسْتَقِيمِ: («لَوْ لَمْ يَكُنِ النَّابِتُ الْيَوْمَ ثَابِتًا لرُجُوعِه في المَعنَىٰ إلى الاسْتِصْحابِ المُسْتَقِيمِ: («لَوْ لَمْ يَكُنِ النَّابِتُ الْيَوْمَ ثَابِتًا أَمْسِ لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ) أَمْسٍ؛ إِذْ لا واسِطة بين التَّبُوتِ وعدمِه (فَيَقْضِي اسْتِصْحَابُ أَمْسٍ الخَالي عنِ التَّبُوتِ فيه (بِأَنَّهُ الْيَوْمَ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَلَيْسَ كَذلكَ)؛ لأنه مفروضُ أَمْسِ) الخالي عنِ التَّبُوتِ فيه (بِأَنَّهُ الْيَوْمَ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَلَيْسَ كَذلكَ)؛ لأنه مفروضُ التَّبُوتِ اليومَ (فَدَلَ) ذلك (عَلَىٰ أَنَّهُ ثَابِتٌ) أمسِ أيضًا.

* *****

مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّ النَّافِيَ يُطَالَبُ بِدَلِيلٍ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ النَّفْيُ ضَرُورَةً ، وَإِلَّا فَلَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَخْذُ ١ _ بِالْأَخَفِّ ٢ _ وَلَا بِالْأَثْقَلِ .

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ: أَنَّ النَّافِيَ) لِشيءٍ (يُطَالَبُ بِدَلِيلٍ) على انْتِفائِه (١ ـ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ النَّفْيُ) أي انتِفاءُ الشّيءِ (ضَرُورَةً): بأن ١ ـ عُلِمَ نَظَرًا، ٢ ـ أو ظُنَّ؛ لأنّ غيرَ الضَّرُوريِّ قد يَشْتَبِهُ، فيُطْلَبُ دليلُه؛ لِيُنْظَرَ فيه.

وقيلَ: لا يُطالَبُ به.

وقيلَ : يُطالَبُ به في العَقْلِيّاتِ لا الشَّرْعِيّاتِ.

(٢ ــ وَإِلَّا) أي وإِن عُلِمَ انْتِفاؤُه ضَرُورَةً (فَلَا) يُطالَبُ بدليلٍ على انْتِفائِه؛ لأنّ الضَّرُوريَّ لا يَشْتَبِهُ حتّى يُطْلَبَ دليلُه لِيُنْظَرَ فيه.

وتَعْبيرِي بما ذُكِرَ أَوْلي ممّا عَبَّرَ به كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ».

W 1000

(وَ) المُخْتارُ : (أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَخْذُ ١ _ بِالْأَخَفِّ ٢ _ وَلَا بِالْأَنْقَلِ) في شيءٍ ،

قوله: (أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ) أي «الأصلُ» (به) حيثُ قالَ: «لا يُطالَبُ النّافي بالدّليلِ وَلِهُ اذَّعَىٰ عِلْمًا ضَرُوريًّا، وإِلّا فيُطالَبُ به على الأصَحِّ» (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢١/٤): «قوله: (إِنِ ادَّعَىٰ عِلْمًا ضَرُوريًّا) فيه نَظَرٌ؛ إِذْ لا يَلْزَمُ مِن ذلك أن يكونَ ما ادَّعاه ضَرُوريًّا، فالأوْلَىٰ _ كما يُؤْخَذُ مِن كلامِه في «شرح المُخْتَصَرِ» _: يكونَ ما ادَّعاه ضَرُوريًّا، فالأوْلَىٰ _ كما يُؤْخَذُ مِن كلامِه في «شرح المُخْتَصَرِ» _: 1 _ أن يقولَ: «إِن عُلِمَ النّفيُ ضرورةً»، ٢ _ ويُعَلَّلَ بأنّ الضَّرُوريَّ لا يَشْتَبِهُ حتّى يُطْلَبَ دليلُه لِيُنْظَرَ فيه، لا بقولِه _ أي المَحَلِّيِّ _ : «لأنه لِعَدالَتِه صادِقٌ في دَعُواه»؛ لأنه يَنْتَقِضُ بما إذا كانَ المُجْتَهِدُ غيرَ عَدْلٍ»، اهـ

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

بل يجوزُ كُلُّ منهما ؛ لِأنَّ الأصلَ عَدَمُ الوُّجُوبِ.

وقيلَ : يَجِبُ الأَخْذُ بِالأَخَفِّ ؛ لقولِه تعالىٰ : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرْيدُ وَلَا يُرْيدُ بِكُمُ ٱلْمُسْرَ﴾ .

وقيلَ : يَجِبُ الأخذُ بالأَثْقَلِ ؛ لِأَنه أكثرُ ثُوابًا وأَحْوَطُ.

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

٣ ـ وتَقَدَّمَ في «الإِجْماعِ» ما يُؤخذُ منه : أنه يَجِبُ الأخذُ بأقل ما قيل .



مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّهُ عَلِي كَانَ مُتَعَبَّدًا قَبْلَ الْبِعْثَةِ بِشَرْعٍ ، وَالْوَقْفُ عَنْ تَعْبِينِهِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ) كما قالَ ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه : (أَنَّهُ عَلَيْ كَانَ مُتَعَبَّدًا) ١ - بفتحِ الباءِ ٢ - وكسرِها، أي : ١ - مُكلَّفًا ٢ - ومُكلِّفًا نفسَه بالعِبادة (قَبْلَ الْبِعْثَة بِشَرْعٍ)؛ لباءِ ٢ - وكسرِها، أي : ١ - مُكلَّفًا ٢ - ومُكلِّفًا نفسَه بالعِبادة (قَبْلَ الْبِعْثَة بِشَرْعٍ)؛ لما في الأَخبارِ : مِن أنه ١ - «كانَ يَتَعَبَّدُ»، ٢ - «كانَ يُصَلِّي»، ٣ - «كانَ يَطُوفُ»، وللا يُتَصَوَّرُ مِن غيرِ وتلك أعمالُ شَرْعِيّةٌ يُعْلَمُ ممّن مارَسَها قَصْدُ مُوافَقةٍ أمرِ الشَّرِعِ، ولا يُتَصَوَّرُ مِن غيرِ تَعَبِّدٍ؛ فإنّ العقلَ بمُجَرَّدِه لا يُحَسِّنُه.

وقيل : لم يكنْ مُتَعَبَّدًا.

وقيلَ : بالوَقْفِ ، وهو ما اخْتارَه «الأُصلُ».

W

(وَ) المُخْتارُ : (الْوَقْفُ عَنْ تَعْيِينِهِ) أي تعيينِ الشّرعِ بتَعيِينِ مَن نُسِبَ إليه.

وقيلَ : هو آدَمُ.

وقيلَ : نُوحٌ .

وقيلَ : إبراهيمُ.

وقيلَ : مُوسى.

وقيلَ : عِيسىٰ .

وقيلَ : مَا ثَبَتَ أَنهُ شَرْعٌ مِن غيرِ تعيينٍ لنَبيٍّ.

(A)

^{-&}amp; تعليقات على غاية الوصول &-

قوله : (ومُكَلِّفًا نفسَه بالعِبادّةِ) غيرُ مُوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٥ أ).

وَبَعْدَهَا : المَنْعُ ، وَأَنَّ أَصْلَ المَنَافِعِ : الحِلُّ ، وَالمَضَارِّ : التَّحْرِيمُ ·

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) المُخْتارُ : (بَعْدَهَا) أي بعدَ البِعثةِ (المَنْعُ) مِن تَعَبُّدِه بشرعِ مَن قبلَه ؛ لأِنّ له شرعًا يَخُصُّه .

وقيلَ : تُعُبُّدَ بما لم يُنْسَخْ مِن شرعِ مَن قبلَه، أي : ولم يَرِدْ فيه وَحيٌ له ؛ اسْتِصْحابًا ؛ لِتَعَبُّدِه به قبلَ البِعْثةِ .

N

(وَ) المُخْتَارُ بِعِدَ البِعْثَةِ : (١ ـ أَنَّ أَصْلَ المَنَافِعِ : الحِلُّ ، ٢ ـ وَالمَضَارِّ : التَّحْرِيمُ) ؛ ١ ـ قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِ ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ، ذَكَرَه في مَعْرِضِ التَّحْرِيمُ) ؛ ١ ـ قَالَ تعالَىٰ : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِ ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ، ذَكَرَه في مَعْرِضِ الإِمْتِنَانِ ، ولا يُمْتَنُّ إِلّا بالجائِزِ ، ٢ ـ وقالَ ﷺ : ﴿ لا ضَرَرَ ولا ضِرارَ ﴾ : رَواه ابْنُ ماجَهْ وغيرُه ، وزادَ الطَّبَرانيُّ : ﴿ في الإِسْلامِ ﴾ .

﴿ يَعليقات على غاية الوصول ﴿

قوله : (والمُخْتارُ بَعْدَهَا أي بعدَ البِعثةِ المَنْعُ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٥ ب) : ((و) المُخْتارُ كما قالَ ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه : أنه كانَ مُتَعَبَّدًا (بعدَها) أي بعدَ البِعْثةِ (بما لم يُنْسَخْ) مِن شرعِ مَن قبلَه أي ولم يَرِدْ فيه وحيٌ له ؛ اسْتِصْحابًا لِتَعَبُّدِه به قبلَ البِعْثةِ ، وقيلَ : لا ؛ لأنّ له شرعًا يَخُصُّه ، وهو ما اخْتارَه (الأصلُ) . اهـ

قوله: (مَعْرِضِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٥ ب) بكسرِ الميم وبكسرِ الرّاءِ: نِيْرِمِنِلانْتُكُنِ اله ولَعَلَّه إِشَارةٌ إلى جَوازِ الوَجْهَيْنِ ، وفي «حاشِيةِ الشَّبْرامَلِسيِّ على النِّهايةِ» في الإِقْرارِ (٨٨/٥) ما نَصُّه: «قوله: (لِبُعْدِ فَهْمِهما في مَعْرِض) كد همجُلِسٍ» كما في «المِصْباح» اهدونَقَلَ الشَّنَوانيُّ في «حَواشي شرحِ الشّافِيةِ» لشيخِ الإِسْلام: أنّها بكسرِ الميم وفتح الرّاءِ» اهد

قُوله : (يُمْتَنُّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٥ ب) بضَمِّ الياءِ : **وَلاَيُمْتُنَ** ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٦٥٨) : «يُمْنَنْ» اعْتِمادًا على نُسْخةِ حَلَب (ق ١٣٩ أ). قوله : (ماجَهُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٥ ب) بفتحِ التّاءِ المَرْبُوطةِ :

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقيلَ : الأصلُ في الأشياءِ : الحِلُّ.

وقيلَ : الأصلُ فيها : التّحريمُ.

أمّا حكمُ المَنافِعِ والمَضارِّ قبلَ البِعْثةِ فتَقَدَّمَ أَوائِلَ الكتابِ حيثُ قيلَ : «لا حكمَ قبلَ الشَّرعِ ، بلِ الأمرُ موقوفٌ إلى وُرُودِه».



مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّ الإِسْتِحْسَانَ لَيْسَ دَلِيلًا.

وَفُسِّرَ بِدَلِيلٍ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ المُجْتَهِدِ تَقْصُرُ عَنْهُ عِبَارَتُهُ ، وَرُدَّ : بِأَنَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ فَمُعْتَبَرٌ .

وَبِعُدُولٍ عَنْ قِيَاسٍ إِلَىٰ أَقْوَىٰ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ ، أَوْ عَنِ الدَّلِيلِ إِلَىٰ الْعَادَةِ ، وَرُدَّ : بِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا حَقُّ

ءَ۔ ق

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ: أَنَّ الإِسْتِحْسَانَ لَيْسَ دَلِيلًا)؛ إِذْ لا دليلَ يَدُلُّ عليه.

وقيلَ : هو دليلٌ ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكُم ﴾ .

قُلْنا : المُرادُ بـ «اللَّحْسَنِ» : الأَظهرُ والأَوْلَىٰ ، لا الاِسْتِحْسانُ.

(وَفُسِّرَ :

١ _ بِدَلِيلِ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ المُجْتَهِدِ تَقْصُرُ عَنْهُ عِبَارَتُهُ).

(وَرُدَّ : بِأَنَّهُ) أي هذا الدَّليلَ (١ ـ إِنْ تَحَقَّقَ) ـ بفتح التَّاءِ ـ عندَ المُجتهِدِ (فَمُعْتَبَرٌ) ولا يَضُرُّ قُصُورُ عِبارَتِه عنه قَطْعًا، ٢ ـ وإِن لم يَتَحَقَّقْ عندَه فمَرْدُودٌ قَطْعًا.

(٢ _ وَ) فُسِّرَ أَيضًا (بِعُدُولٍ عَنْ قِيَاسٍ إِلَىٰ) قياسٍ (أَقْوَىٰ) منه (وَلَا خِلَافَ فِيهِ) بهذا المعنَى ؛ إِذْ أَقْوَىٰ القِياسَيْنِ مُقَدَّمٌ على الآخَرِ قَطْعًا.

(٣ _ أَوْ) بِعُدُولٍ (عَنِ الدَّلِيلِ إِلَىٰ الْعَادَةِ) لِمَصْلَحةٍ : ١ _ كَدُّخُولِ الحمّامِ بِلا تَعْيِينِ أُجْرَةٍ وزَمَنِ مُكْثٍ فيه وقَدْرِ ماءٍ ، ٢ _ وكشُرْبِ الماءِ مِن السَّقّاءِ بلا تَعْيِينِ قَدْرِه معَ اخْتِلافِ أحوالِ النّاسِ في اسْتِعْمالِ الماءِ .

(وَرُدَّ : بِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا) أي العادة (حَقٌّ) لِجَرَيانِها في زَمَنِه ﷺ أو بَعْدَه

فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا ، وَإِلَّا رُدَّتْ.

فَإِنْ تَحَقَّقَ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَمَنْ قَالَ بِهِ فَقَدْ شَرَعَ.

وَلَيْسَ مِنْهُ: اسْتِحْسَانُ الشَّافِعِيِّ التَّحْلِيفَ بِالمُصْحَفِ وَالحَطَّ فِي الْكِتَابَةِ وَلَحْوَهُمَا.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

بلا إِنكارٍ منه ولا مِن الأئمّةِ (فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا) : مِن السُّنّةِ أَوِ الإِجْماعِ ، فيُعْمَلُ بها قطعًا (٢ _ وَإِلّا) أي وإِن لم يَثْبُتْ حَقِّيّتُها (رُدَّتْ) قَطْعًا.

فلم يَتَحَقَّقْ بما ذُكِرَ استِحْسانٌ مُخْتَلَفٌ فيه.

(فَإِنْ تَحَقَّقَ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَمَنْ قَالَ بِهِ فَقَدْ شَرَعَ) _ بالتّخفيفِ، وقيلَ : بالتّشديدِ _ أيْ : وَضَعَ شرعًا مِن قِبَلِ نَفْسِه، وليسَ له ذلك؛ لأنه كُفْرٌ أو كَبيرةٌ.

(وَلَيْسَ مِنْهُ) أي مِن الإسْتِحْسانِ المُخْتَلَفِ فيه إِن تَحَقَّقَ (اسْتِحْسَانُ الشَّافِعِيِّ اللَّهَ في الْكِتَابَةِ) لشيءٍ مِن نُجُومِها (وَنَحْوِهِمَا) : ١ ـ التَّحْلِيفَ بِالمُصْحَفِ ٢ ـ وَالحَطَّ فِي الْكِتَابَةِ) لشيءٍ مِن نُجُومِها (وَنَحْوِهِمَا) : ٣ ـ كاسْتِحْسانِه في المُتْعةِ ثَلاثِين دِرْهمًا ، وإنّما قالَ ذلك لِأِدلّةٍ فِقْهِيّةٍ مُبَيَّنةٍ في مَحالِّها ، ولا يُنْكَرُ التّعبيرُ به عن حُكْمٍ ثَبَتَ بدليلٍ .

W

قُولُه : (مَحالِّها) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٦ ب) بتشديدِ اللّام.

مَسْأَلَةً : قَوْلُ الصَّحَابِيِّ غَيْدُ حُجَّةٍ عَلَىٰ آخَرَ وِفَاقًا، وغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(قَوْلُ الصَّحَابِيِّ) المُجْتَهِدِ (غَيْرُ حُجَّةٍ ١ - عَلَىٰ) صَحابيِّ (آخَرَ وِفَاقًا، ٢ - و) على (غَيْرِهِ) كتابِعيِّ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ قولَ الصَّحابيِّ ليسَ حُجَّةً في نفسِه، والإحْتِجاجُ به في الحكمِ التَّعَبُّدِيِّ مِن حيثُ إِنّه مِن قَبِيلِ المَرْفُوعِ؛ لِظُهُورِ أَنَّ مُسْتَنَدَه فيه التّوقيفُ، لا مِن حيثُ إِنّه قولُ صَحابيِّ.

وقيلَ : قولُه على غيرِ الصَّحابيِّ حُجَّةٌ فوقَ القِياسِ حتّى يُقَدَّمَ عليه عندَ التَّعارُضِ. وقيلَ : حُجَّةٌ دُونَ القياسِ ، فيُقَدَّمُ القياسُ عليه.

وقيلَ : حُجَّةٌ إِنِ انْتَشَرَ مِن غيرِ ظُهُورِ مُخالِفٍ له ، لكنّه حِينَئذٍ إجماعٌ سُكُوتيٌّ ، فاحْتِجاجُ الفُقَهاءِ به مِن حيثُ إِنّه إِجْماعٌ سُكُوتيٌّ لا مِن حيثُ إِنّه قولُ صَحابيٍّ : كما لو وَقَعَ مِن مُجْتَهِدٍ غيرِ صَحابيٍّ قولٌ باجْتِهادٍ ، وسَكَتَ عليه الباقُون .

وقيلَ : حُجَّةٌ إِن خالَفَ القِياسَ.

وقيلَ : قولُ الشَّيْخَيْنِ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ حُجَّةٌ ، بخِلاف غيرِهما.

وقيلَ : غيرُ ذلك.

® تعليفات على غاية الوصول ®

قوله : (مِن قَبِيلِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٦ ب) : «قبل»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (حتى يُقَدَّمَ عليه عندَ التَّعارُضِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٦ ب) بعدَه: «وعليه وعلى تاليه الآتي إِنِ اخْتَلَفَ صَحابِيّانِ في مسألةٍ فقولاهما كدليلين، فيُرجَّحُ أحدُهما بمُرَجِّح».

وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا يُقَلَّدُ، أَمَّا وِفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا فِي الْفَرَاثِضِ فَلِدَلِيلٍ، لَا تَقْليدًا.

🐣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🗫

وعلى القولِ بأنه حُجَّةٌ : لَوِ اخْتَلَفَ صَحابِيّانِ في مسألةٍ فقَوْلَاهما كدَليلَيْنِ ، فيُرَجَّحُ أحدُهما بمُرَجِّح .

W

(وَالْأَصَحُّ): ما عليه المُحَقِّقُونَ: (أَنَّهُ) أي الصّحابيَّ (لَا يُقَلَّدُ) ـ بفتحِ اللّامِ ـ أي : ليسَ لغيرِه أن يُقَلِّدَه؛ لِأنه لا يُوثَقُ بمَذْهَبِه؛ إِذْ لم يُدَوَّنْ، بخِلافِ مَذْهَبِ عنرِه مِن الأئِمَّةِ الأَرْبَعةِ.

وقيلَ : يُقَلَّدُ ؛ بِناءً على جَوازِ الإنْتِقالِ في المَذاهِبِ.

والتّصريحُ بالتّرجيحِ في هذه مِن زِيادتي.

(أَمَّا وِفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا فِي الْفَرَائِضِ) حتَّىٰ تَرَدَّدَ حيثُ تَرَدَّدَ (فَلِدَلِيلٍ، لَا تَقْلِيدًا) لزيدٍ : بأن وافَقَ اجْتِهادُه اجْتِهادَه.

* **

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ وَمِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

قوله : (وعلى القولِ بأنه حُجَّةٌ لَوِ اخْتَلَفَ صَحَابِيّانِ إلخ) هو في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٦ ب) بعدَ قولِه : «حتّى يُقَدَّمَ عليه عندَ التَّعارُضِ» معَ اخْتِلافٍ يسيرٍ.

قوله : (في هذه) ساقطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ١٤١ ب) وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٤٧)، ثابِتٌ في بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ وبقيّةِ الطَّبَعاتِ.

قوله: (بأن وافَقَ اجْتِهادُه اجْتِهادَه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ أ) بعدَه: «وقد قالَ ﷺ: «أَعْلَمُ أُمَّتِي بالفَرائِضِ زيدُ بْنُ ثابِتٍ»: صَحَّحَه التَّرْمِذيُّ وغيرُه».

مَسْأَلَةً : الْأَصَحُّ : أَنَّ الْإِلْهَامَ _ وَهُوَ : إِيقاعُ شيءٍ في القَلْبِ يَطْمَئِنُّ لَهُ الصَّدْرُ يَخُصُّ بِهِ الله بَعْضَ أَصْفِيَائِهِ _ غَيْرُ حُجَّةٍ مِنْ غَيْرٍ مَعْصُوم.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ : أَنَّ الْإِلْهَامَ _ وَهُوَ) لُغةً : إِيقاءُ شيءٍ في القَلْبِ كما يُقالُ : «أَلْهَمَه الله الصَّبْرَ» ، وعُرْفًا : (إِيقاعُ شيءٍ في القَلْبِ يَطْمَئِنُّ لَهُ الصَّدْرُ يَخُصُّ بِهِ الله) تعالى (بَعْضَ أَصْفِيَائِهِ _ غَيْرُ حُجَّةٍ) إِن ظَهَرَ (مِنْ غَيْرِ مَعْصُومٍ)؛ لِعدمِ الثَّقةِ بخَواطِرِه؛ لِأنه لا يَأْمَنُ دَسِيسةَ الشّيطانِ فيها.

وقيلَ : هو حُجّةٌ في حَقّه فقط.

وقيلَ : مُطلَقًا ؛ لِأدلَّةِ لا تُجْدِي.

أمَّا مِن المَعْصُومِ ــ كالنَّبيِّ ﷺ ــ فهو حُجَّةٌ في حَقِّه وحَقِّ غيرِه إِذا تَعَلَّقَ بهم كالوَحْيِ.

في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ أ) ، وفي أكثرِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ : «**وَهُوَ لُغةً إِيقاءُ شيءِ في** القَلْبِ يَطْمَثِنُّ لَهُ ﴾ إلخ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٤٧) ، والمُثْبَتُ مِن النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ١٥١ أ) :

و موالف ايناع في ن الغالب كايذال أو ما المالمة المتسرة عوا العلي في العلب ينطاب لعالمت المتعارية من العداد المتعالى بعض

وعليه طبعةُ دارِ الفَتْح (ص٦٦٤) وبقيَّةُ الطُّبَعاتِ الحَّدَيثةِ.

قوله : (إِن ظَهَرَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ أ).

قوله : (فقط) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٧ أ) بَدَلَه : «دُونَ غيرِه».

قوله : (وقيلَ مُطلَقًا لِأَدلَّةٍ لا تُجْدِي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ أ).

خَاتِمَةٌ : مَبْنَى الْفِقْهِ عَلَىٰ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ ، وَالضَّرَرَ يُزَالُ ، وَالمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَالْعَادَةَ مُحَكَّمَةٌ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ خَاتِمَةً ﴾ لِلإِسْتِدُلال

(مَبْنَىٰ الْفِقْهِ عَلَىٰ) أربعةِ أُمُورٍ وإِن لم يَرْجِعْ أكثرُه إليها إِلَّا بتَكَلُّفٍ:

١ _ (أَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرْفَعُ) مِن حيثُ استِصْحابُ حكمِه (بِالشَّكِّ) بمعنَىٰ مُطْلَقِ

ومِن مَسائِلِه : مَن تَيَقَّنَ الطُّهْرَ وشَكَّ في الحدَثِ يَأْخُذُ بالطُّهْرِ .

٢ _ (وَ) أَنَّ (الضَّرَرَ يُزَالُ) وُجُوبًا.

ومِن مَسائِلِه : وُجُوبُ رَدِّ المغصوبِ وضَمانِه بالتَّلَفِ.

٣ _ (وَ) أَنِّ (المَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ).

ومِن مَسائِلِه : جَوازُ القَصْرِ والجَمْع والفِطْرِ في السَّفَرِ بشَرْطِه.

٤ _ (وَ) أَنَّ (الْعَادَةَ مُحَكَّمَةٌ) بفتحِ الكافِ المُشدَّدةِ أي : المعمولَ بها شرعًا. ومِن مَسائِلِهِ : أقلُّ الحَيْضِ وأكثرُه .

وزاد بعضهم على الأربعة : أنّ الأُمور بمقاصدها.

ومِن مَسائِلِه : وُجُوبُ النِّيّةِ في الطُّهْرِ ، ورَجَّعَه صاحِبُ «الأَصلِ» في «قَواعِدِه» إلى الأوّلِ؛ فإِنَّ الشّيءَ إِذا لم يُقْصَدِ اليقينُ عَدَمُ حُصُولِه.

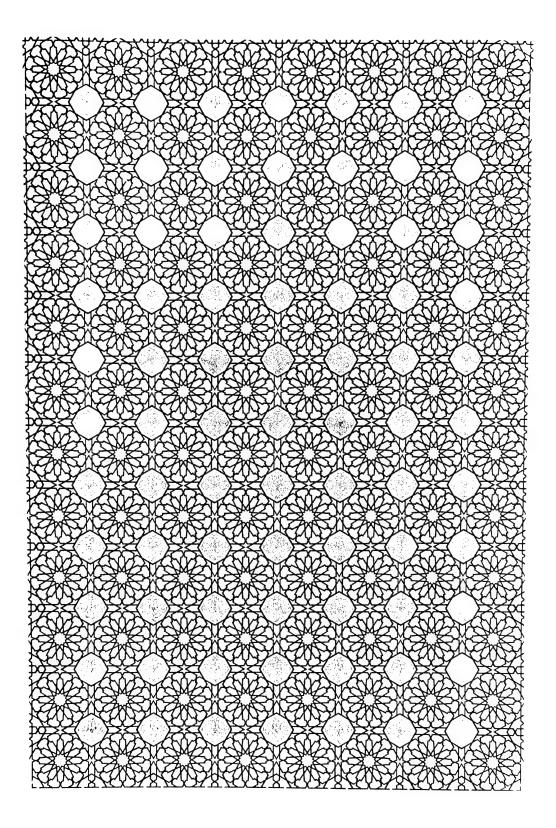
قوله : (وإِن لم يَرْجِعْ أَكثرُه إليها إِلَّا بتَكَلُّفٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ .

قوله : (استِصْحَابُ حَكَمِه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ أَ) : «اسْتِصْحَابُه».

قوله : (ورَجَّعَه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٧ أ) بتشديدِ الجيم.



الكِتَابُ السَّادِيسُ السَّادِ



الكِتَابُ السَّنَادِسُ فِي التَّعَادُلِ وَالتَّرْجِيحِ

يَمْتَنِعُ تَعَادُلُ قَاطِعَيْنِ ، لَا قَطْعِيِّ وَظَنِّيٌّ نَقْلِيَّيْنِ ، 💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ الْكِتَابُ السَّادِسُ فِي التَّعَادُلِ وَالتَّرْجِيحِ ﴾ بينَ الأَدلَّةِ عندَ تَعارُضِها، وسيَأْتِي بَيانُهُما

(١ _ يَمْتَنِعُ تَعَادُلُ قَاطِعَيْنِ) أي تَقابُلُهُما : بأن يَدُلَّ كُلُّ منهما على مُنافِي ما يَدُلُّ عليه الآخَرُ ؛ إِذْ لو جازَ ذلك لَتَبَتَ مدلولُهما ، فيَجْتَمِعُ المُتَنافِيانِ ، فلا وُجُودَ لِقاطِعَيْنِ مُتَنافِيَيْنِ ١ _ عَقْلِيَّيْنِ ٢ _ أو نَقْلِيَّيْنِ ٣ _ أو عَقْليٍّ ونَقْليٍّ، والكلامُ في النَّقْلِيَّيْنِ حيثُ لا نَسْخَ كما يُعلَمُ ممّا سيأتي.

(٢ ـ لَا) تَعادُلُ (قَطْعِيِّ وَظَنِّيٌّ نَقْلِيَّيْنِ) فلا يَمْتَنِعُ ؛ لِبقاءِ دَلالتَيْهما وإِنِ انْتَفَىٰ الظَّنُّ عندَ القطع بالنَّقيضِ ؛ لِتَقَدُّمِ القطعيِّ حِينَئذٍ .

نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٧ ب).

قوله : (لَا تَعادُلُ قَطْعِيِّ وَظَنِّيٌّ نَقْلِيَّيْنِ) إلى قولِه : (وعليه يُحْمَلُ قولُ ابنِ الحاجِب لا تَعارُضَ بين قَطعيِّ وظَنِّيٍّ) هذا في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٨ أ) مِن كلامِ الشّرحِ المَحْض ، وعِبارَتُها : «أمَّا إِذَا تَعَارَضَ قَطَعيٌّ وَظَنِّيٌّ : فَإِن كَانَا نَقْلِيَّيْنِ فَالقَطعيُّ مُقَدَّمٌ ، وقولُ ابْنِ الحاجِبِ : «لا تَعارُضَ بين قطعيِّ وظَنِّيٍّ ؛ لِانْتِفاءِ الظَّنِّ» _ أي عندَ القطع بالنَّقيضِ ـ مَحَلُّه في غيرِ النَّقليَّيْنِ : كأن ظَنَّ أنَّ زيدًا في الدَّارِ لكونِ مَرْكَبِه وخَدَمِه بِبابها

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

وخَرَجَ بـ « النّقليّيْنِ » : غيرُهما : كأن ظَنَّ أنّ زيدًا في الدّارِ ؛ لكونِ مَرْكَبِه وخَدَمِه ببابِها ، ثُمّ شُوهِدَ خارِجَها ، فيَمْتَنِعُ تَعادُلُهما ؛ لِانتِفاءِ دَلالةِ الظّنّيِّ حينَئذٍ ، وعليه يُحْمَلُ قولُ ابنِ الحاجِبِ : «لا تَعارُضَ بين قَطعيٍّ وظَنِّيٍّ » .

80 m

(وَكَذَا أَمَارَتَانِ) لا يَمْتَنِعُ تَعادُلُهما ولو بلا مُرجِّحٍ لإِحْداهُما (فِي الْوَاقِعِ فِي الْأَصَحِّ)؛ إِذْ لوِ امْتَنَعَ لَكانَ لدليلٍ، والأصلُ عَدَمُه، وهذا ما عليه ابنُ الحاجِبِ تَبَعًا لِلجُمْهُورِ وإِن لم يُصَرِّحُوا بقيدِ «الواقِع».

وقيلَ : يَمْتَنِعُ بلا مُرَجِّحٍ ، ورَجَّحَه «الأَصلُ» ؛ حَذَرًا مِن التَّعارُضِ في كلامِ الشَّارِع .

وأَجابَ الأوّلُ: بأنه لا محذورَ في ذلك.

ثُمَّ شُوهِدَ خارِجَها، فلا دَلالةَ لِلعَلامةِ المذكورةِ عَلَىٰ كونِه في الدَّارِ حالَ مُشاهَدَتِه خارِجَها، فلا تَعارُضَ بينَهما، بخِلافِ النَّقْلِيَّيْنِ فإِنَّ الظَّنَّ منهما باقٍ علىٰ دَلالتِه حالَ دَلالةِ القَطْعيِّ، وإِنَّما قُدِّمَ عليه لِقُوِّتِه». اهـ

قوله: (وكذا أَمَارَتَانِ لا يَمْتَنِعُ تَعادُلُهما ولو بلا مُرَجِّعٍ لإِحْداهُما فِي الْوَاقِعِ فِي الْأَصَحِّ) إلى قولِه: (كما في تَعارُضِ البَيِّنتَيْنِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٨ أ):
((وكذا) يَمْتَنِعُ تَعادُلُ (أَمارَتَيْنِ) بلا مُرَجِّعٍ لإِحْداهُما (في الواقِعِ في الأَصَحِّ) حَذَرًا مِن التَّعارُضِ في كلامِ الشّارِعِ، والمُجَوِّزُ يقولُ : لا محذورَ في ذلك، ويَنْبَنِي عليه ما يأتي، أمّا تَعادُلُهما في ذِهْنِ المُجْتَهِدِ فواقِعٌ قطعًا، وهو مَنْشَأُ تَرَدُّدِه، فإن تَوهَّمَ تَعادُلَ الأَمارَتَيْنِ في الواقِعِ بِناءً على جَواذِه حيثُ عَجَزَ عن مُرَجِّعٍ لإِحْداهُما فالأَقْرَبُ: تَساقُطُهُما كما في تَعارُضِ البَيِّنَتَيْنِ ٠٠) إلخ.

فَإِنْ تَعَادَلَتَا فَالمُخْتَارُ: التَّسَاقُطُ.

وَإِنْ نُقِلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ فَإِنْ تَعَاقَبَا فَالمُتَأَخِّرُ قَوْلُهُ ، وَإِلَّا فَمَا ذَكَرَ فِيهِ مُشْعِرًا بِتَرْجِيجِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

أمَّا تَعارُضُهما في ذِهْنِ المُجْتَهِدِ فواقعٌ قطعًا ، وهو مَنْشَأُ تَرَدُّدِه .

600 m

وعلى الأوّلِ (فَإِنْ تَعَادَلَتَا) ولا مُرَجِّحَ (فَالمُخْتَارُ: التَّسَاقُطُ) كما في تَعارُض البَيِّنتَيْن .

وقيلَ : يُخيَّرُ بينَهما في العَمَلِ.

وقيلَ : يُوقَّفُ عنِ العملِ بواحِدةٍ منهما.

وقيلَ : يُخَيَّرُ بينَهما في الواجِباتِ ، ويَتَساقَطانِ في غيرِها .

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

(M)

(وَإِنْ نُقِلَ عَنْ مُجْتَهدٍ قَوْلَانِ ١ _ فَإِنْ تَعَاقَبَا فَالمُتَأَخِّرُ) منهما (قَوْلُهُ) المُسْتَمِرُّ ، والمُتَقَدِّمُ مَرْجُوعٌ عنه.

(٢ _ وَإِلَّا) أي وإِن لم يَتَعاقَبا : بأن قالَهما معًا (١ _ فَمَا) أي فقولُه المُسْتَمِرُّ منهما ما (ذَكَرَ فِيهِ) المُجْتَهِدُ (مُشْعِرًا بِتَرْجِيجِهِ) على الآخر: ١ _ كقولِه: «هذا أَشْبَهُ» ، ٢ _ وكتفريعِه عليه (٢ _ وَإِلَّا) أي وإِن لم يَذْكُرْ ذلك (فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ) بينَهما ، فلا يُنْسَبُ إليه ترجيحُ أحدِهما.

[🗞] تعليقات على غاية الوصول 🗞—

قوله : (والتّرجيحُ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٨ أ).

وَوَقَعَ لِلشَّافِعِيِّ فِي بِضْعَةَ عَشَرَ مَكَانًا، ثُمَّ قِيلَ: «مُخَالِفُ أَبِي حَنِيفَةَ أَرْجَحُ مِنْ مُوَافِقِهِ»، وَقِيلَ: عَمْسُهُ،مُوَافِقِهِ»، وَقِيلَ: عَمْسُهُ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وفي معنَىٰ ذلك : ١ ـ ما لو جُهِلَ تَعاَّقُبُهُما ، ٢ ـ أو عُلِمَ ١ ـ وجُهِلَ المُتَأَخِّرُ ٢ ـ أو نُسِىَ.

(وَوَقَعَ) هذا التَّرَدُّدُ (لِلشَّافِعِيِّ) ﷺ (فِي بِضْعَةَ عَشَرَ مَكَانًا) سِتَّةَ عشرَ أو سبعةَ عَشرَ أو سبعةَ عَشرَ كما تَرَدَّدَ فيه القاضي أبو حامِدٍ المَرْوَرُّوذِيُّ.

SE

(ثُمَّ قِيلَ) أي: قالَ الشَّيخُ أبو حامِدِ الإِسْفِرَايِنيُّ في ترجيحِ أحدِ قَوْلَيِ الشَّافِعيِّ المُتَرَدِّدِ بينهما: («مُخَالِفُ أَبِي حَنِيفَةَ) منهما (أَرْجَحُ مِنْ مُوَافِقِهِ»)؛ فإنَّ الشَّافِعيُّ إنّما خالَفَه لِدليلِ.

(وَقِيلَ : عَكْسُهُ) أي مُوافِقُه أَرْجَحُ ، وهو قولُ القَفّالِ ، وصَحَّحَه النَّوَويُّ ؛ لِقُوَّتِه بِتَعَدُّدِ قائِلِه .

ورُدَّ : بأنَّ القُوَّةَ إِنَّما تَنْشَأُ مِن الدَّليلِ ، فلذلك قُلْتُ _ كـ (الأَصلِ » _ :

قوله : (وفي معنَىٰ ذلك ما لو جُهِلَ تَعاقُبُهُما أَوْ عُلِمَ وجُهِلَ المُتَأَخِّرُ أَو نُسِيَ) في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ١٩٨ أ) : «وفي معنَىٰ ذلك : ما لو عُلِمَ تَعاقُبُهُما وجُهِلَ المُتَأَخِّرُ».

قوله: (المَرْوَرُّوذِيُّ) مضبوطٌّ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رَقْم ٤٩٢٦ (قَ ١١٦ أ) بفتح الميم وسُكُونِ الرَّاءِ وفتحِ الواوِ وتشديدِ الرَّاءِ المضمومةِ : هُرُّرُ رُّ لكن سَقَطَ فيها الواوُ الثّانِيةُ ، وهي ثابِتةٌ في بَقيّةِ النُّسَخ .

قوله: (الإِسْفِرَايِنيُّ) مضبَوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٨ ب) بكسرِ الهمزةِ والفاءِ: الب**عابالإنْنِلِبْنِ**، وهو وبياءِ واحِدةٍ قبلَ النُّونِ في جميعِ النُّسَخِ، وفيه تِسْعُ لُغاتٍ ذَكَرَها الشَّيخُ عبدُ الفَتّاحِ أبو غُدّةَ في تعليقاتِ «الصَّفَحاتِ» (ص٢٠٥).

وَالْأَصَحُّ : التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ، فَإِنْ وَقَفَ فَالْوَقْفُ.

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلٌ فِي مَسْأَلَةِ لكِنْ فِي نَظِيرِهَا فَهُوَ قَوْلُهُ المُخَرَّجُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَصَحُّ: لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، بَلْ مُقَيَّدًا،.....

(وَالْأَصَحُّ : التَّرْجِيحُ بِالنَّظَرِ) : فما اَقْتَضَىٰ ترجيحَه منهما فهو الرَّاجِحُ (فَإِنْ وَقَفَ) عنِ التَّرجيحِ (فَالْوَقْفُ) عنِ الحكمِ برُجْحانِ واحِدٍ منهما.

SUM

(وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلٌ فِي مَسْأَلَةِ لكِنْ) يُعْرَفُ له قولٌ (فِي نَظِيرِهَا فَهُوَ) أي قولُه في نَظِيرِها (قَوْلُهُ المُخَرَّجُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ) أي : خَرَّجَه الأصحابُ فيها ؛ إِلْحاقًا لها بنَظيرِها .

وقيلَ : ليسَ قولًا له فيها ؛ لِاحْتِمالِ أن يَذْكُرَ فَرْقًا بينَ المسألتَيْنِ لو رُوجِعَ في ذلك .

W

(وَالْأَصَحُّ) على الأوّلِ: (لَا يُنْسَبُ) القولُ فيها (إِلَيْهِ مُطْلَقًا، بَلْ) يُنْسَبُ إليه (مُقَيَّدًا) بأنه مُخَرَّجٌ؛ حتّى لا يَلْتَبِسَ بالمَنْصُوصِ.

وقيلَ : لا حاجةَ إلىٰ تَقيِيدِه ؛ لأنه جُعِلَ قولَه.

قوله: (لا يَلْتَبِسَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ١٩٨ ب) والنُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ١٥٢ ب) وغيرِها: «لا يُلْبِسُ»، وهو بضَمِّ الياءِ وكسرِ الباءِ، قالَ في «شرحِ القامُوسِ» (١٦/٧٦): «وقد الْتَبَسَ أُمرُه وأَلْبَسَ». اهـ والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

وَمِنْ مُعَارَضَةِ نَصِّ آخَرَ لِلنَّظِيرِ تَنْشَأُ الطُّرُقُ. مَرَاكِ

وَالتَّرْجِيحُ : تَقْوِيَةُ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ. وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِعِ وَاجِبٌ فِي الْأَصَحِّ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

(وَمِنْ مُعَارَضَةِ نَصِّ آخَرَ لِلنَّظِيرِ) أي لِنَصِّ في نظيرِ المسألةِ (تَنْشَأُ الطُّرُقُ) وهي : اخْتِلافُ الأَصحابِ في نقلِ المَذْهَبِ في المسألتَيْنِ : ١ - فمنهم : مَن يُقرِّرُ النَّصَيْنِ فيهما، ويَفْرُقُ بينَهما، ٢ - ومنهم : مَن يُخرِّجُ نَصَّ كُلِّ منهما في الأُخرَى، النَّصَيْنِ فيهما، ويَفْرُقُ بينَهما، ٢ - ومنهم : مَن يُخرِّجُ نَصَّ كُلِّ منهما في الأُخرَى، فيحُكِي في كُلِّ منهما ومُخرَّجًا، وعلى هذا ١ - فتارَةً يُرجِّحُ في كُلِّ منهما نصَّها، وفي الأُخرَى منهما نصَّها، وفي الأُخرَى المُخرَّجُ ، ويَذْكُرُ ما يُرجِّحُه على نصِّها.

600 m

(وَ «التَّرْجِيحُ» : تَقْوِيَةُ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ) بوَجْهٍ مِن وُجُوهِ التَّرجيحِ الآتي بعضُها ، فيكونُ راجِحًا .

وتَعبِيري بـ «الدّليلَيْنِ» أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بـ «الطّريقَيْنِ».

(وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ) وبالمرجوحِ مُمْتَنِعٌ سَواءٌ أَكَانَ الرُّجْحَانُ قطعيًّا أَمْ ظَنَيًّا (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : لا يَجِبُ إِن كَانَ الرُّجْحَانُ ظَنَّيًّا، فلا يُعْمَلُ بواحِدٍ منهما؛ لِفقدِ

قُوله : (ويَفْرُقُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٨ ب) بفتحِ الياءِ : وَلَيْعَتُ.
 قُوله : (في إِحْداهما) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «في أحدهما»، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص ١٤٨)، والمُثْبَتُ من نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ١٩٨ ب) وبقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ .

وَلَا تَرْجِيحَ فِي الْقَطْعِيَّاتِ، وَالمُتَأْخِّرُ نَاسِخٌ وَإِنْ نُقِلَ بِالْآحَادِ.

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ الْعَمَلَ بِالمُتَعَارِضَيْنِ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ أَوْلَىٰ مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا،

المُرَجِّح القَطْعيِّ.

وقيلَ : يُخَيَّرُ بينَهما في العملِ إِن كانَ الرُّجْحانُ ظنَيًّا.

(وَلَا تَرْجِيحَ ١ _ فِي الْقَطْعِيَّاتِ) ؛ إِذْ لا تَعارُضَ بينَها ، وإِلَّا لَاجْتَمَعَ المُتَنافِيانِ كما مَرَّ ، ٢ _ وكذا لا ترجيحَ في القَطْعيِّ معَ الظَّنِيِّ غيرِ النّقليَّيْنِ ؛ أَخْذًا ممّا مَرَّ .

(وَالمُتَأَخِّرُ) مِن النَّصَّيْنِ المُتَعارِضَيْنِ (نَاسِخٌ) لِلمُتَقَدِّمِ منهما إِن قَبِلَا النَّسخَ : ١ ـ آيتَيْنِ كانا ٢ ـ أو خَبَرَيْنِ ، ٣ ـ أو آيةً وخبرًا (وَإِنْ نُقِلَ) المُتَأَخِّرُ (بِالْآحَادِ) ؛ فإنّه ناسخٌ ، فيُعمَلُ به ؛ لِأنّ دَوامَه ـ بأن لا يُعارَضَ ـ مَظْنُونٌ .

ولبعضِهم : احْتِمالٌ بالمَنْعِ ؛ لِأَنَّ الجَوازَ يُؤَدِّي إلى إِسْقاطِ المُتَواتِرِ بالآحادِ في بعضِ الصُّورِ .

W

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الْعَمَلَ بِالمُتَعَارِضَيْنِ ١ ـ وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ) ٢ ـ أو كانَ أحدُهما سُنّةً والآخَرُ كتابًا (أَوْلَىٰ مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا) بتَرْجيح الآخَرِ عليه.

وقيلَ : لا ، فيُصارُ إلى التّرجيحِ.

مِثالُه: خبرُ: «أَيُّما إِهابٍ دُبغَ فقد طَهُرَ» معَ خبرِ: «لا تَنْتَفِعُوا مِن المَيْتَةِ بإِهابٍ ولا عَصَبٍ» الشّامِلِ للإِهابِ المَدْبُوغِ وغيرِه، فحَمَلْناه على غيرِ المَدْبُوغِ الخاصِّ به عندَ كثيرٍ؛ جمعًا بينَ الدّليلَيْنِ.

وَأَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ الْكِتَابُ عَلَىٰ السُّنَّةِ ، وَلَا عَكْسُه ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ فَإِنْ عُلِمَ

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وتَقَدَّمَ بَيانُ بَسْطِ الحَمْلِ في آخِرِ «مَبْحَثِ التّخصيصِ». ﴿ مَمْكِنَ

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ) في ذلك (الْكِتَابُ عَلَىٰ السُّنَّةِ ، وَلَا عَكْسُهُ) أي : ولا السُّنَّةُ على الكتابِ.

وقيلَ : يُقَدَّمُ الكِتابُ؛ لِخبرِ مُعاذِ المُشْتَمِلِ علىٰ أنّه يَقْضِي بكتابِ الله، فإِن لم يَجِدْ فبِسُنّةِ رسولِ الله، ورَضِيَ رسولُ الله بذلك.

وقيلَ : تُقَدَّمُ السُّنَّةُ ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ .

مِثالُه : قولُه ﷺ في البحرِ : «هو الطَّهُورُ ماؤُه ، الحِلُّ مَيْتُه » معَ قولِه تعالى : ﴿قُل لَّآ الْجِدُ فِ مَا أُوحِىَ إِكَ مُحَرَّمًا ﴾ إلى قولِه : ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ ﴾ ، فكُلُّ منهما يَشْمُلُ خنزيرَ البَحرِ ، فحَمَلْنا الآيةَ على خنزيرِ البَرِّ المُتَبادِرِ إلى الأَذْهانِ ؛ جمعًا بين الدّليلينِ .

(فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ) بالمُتَعارِضَيْنِ : بأن لم يُمْكِنْ بينَهما جمعٌ (١ _ فَإِنْ عُلِمَ

قوله: (إلى قولِه ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾) تَمَامُه : ﴿ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ وَ إِلَّا اللهِ فَوْلَهُ ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

قوله: (فكُلُّ) في النُّسْخةِ الأَزْهَرِيَّةِ رقم (٤٥٠٢ (ق ١٤٣ ب): «وكُلُّ» بالواوِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٤٩)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٧٥).

قوله: (فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ) إلى قولِه: (إِنْ تَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ فإِن لَم يَتَعَذَّرُ طَلَبَ مُرَجِّحًا) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٩ ب): «(فإِن تَعَذَّرَ العَمَلُ) بالمُتَعارِضَيْنِ (وعُلِمَ مُرَجِّحًا) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ١٩٩ ب): «(فإِن تَعَذَّرَ العَمَلُ) بالمُتَعارِضَيْنِ (وعُلِمَ المُتَأَخِّرُ) منهما في الواقعِ (فناسِخٌ) لِلمُتَقَدِّمِ منهما (وإلّا) أي وإِن لَم يُعْلَمُ ذلك (فإن

المُتَأَخِّرُ فَنَاسِخٌ ، وَإِلَّا رُجِعَ إِلَىٰ مُرَجِّحٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ لَمْ يَتَقَارَنَا وَقَبِلَا النَّسْخَ طَلَبَ غَيْرَهُمَا ، وَإِلَّاغَيْرَهُمَا ، وَإِلَّا

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

المُتَأَخِّرُ) منهما في الواقِعِ أي : ولم يُنْسَ (فَنَاسِخٌ) لِلمُتَقَدِّم منهما (٢ - وَإِلَّا) أي : وإن لم يُعْلَمْ ذلك : بأن ١ - تَقارَنا، ٢ - أو جُهِلَ ١ - التَّاَخُّرُ ٢ - أو المُتَأَخِّرُ، ٣ - أو عُلِمَ ونُسِيَ (رُجِعَ إِلَىٰ مُرَجِّعٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ١ - فَإِنْ لَمْ يَتَقَارَنَا وَقَبِلَا النَّمْخَ ١ - طَلَبَ) النّاظرُ (غَيْرَهُمَا) ؛ لِتَعَذَّرِ العملِ بواحِدِ منهما، ٢ - فإن لم يَجِدْ غيرَهما تَوقَفَ (٢ - وَإِلَّا) : بأن تَقارَنا أو لم يَقْبَلا النَّسْخَ

عليفات على غاية الوصول

 تَبِلا النَّسْخَ رُجِعَ إلى غيرِهما) لِتَكَلُّرِ العَمَلِ بواحِدٍ منهما (وإلّا) أي وإن لم يَقْبَلا النَّسْخَ : كأن تَقارَنا في الوُرُودِ مِن الشَّارِعِ (تَخَيَّرَ) النَّاظِرُ بينَهما في العَمَلِ (إِن تَعَدَّرَ التّرجيحُ) بأن تَساوَيا مِن كُلِّ وجهِ» :

بين الدليلين فان تعذر العلايات ونيزوع الناشر منها يوالوانع في سيخ المتقدم منها والالي وان لم بعياد تك فإن قبلا النسخ رجوا إعبرها لنغد والعابوا صدمنه والزام وان لم يتبلا النسخ كان تقادنا بوالورد و من التاريخ تخيران كاروينها بوالعل إل تعدد الشرجيح بأف نسا ولمبن

والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (أوِ المُتَأَخِّرُ) بهامِشِ النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٩٣٧٠٦ (ق ١٦٦ ب) تعليقًا عليه : «بأن لم يُعْلَمِ المُتَأَخِّرُ أصلًا . صِح» . اهـ وقدِ انْفَرَدَتْ به عن بقيّةِ النُّسَخ .

قوله : (رُجِعَ اِلَىٰ مُرَجِّعِ فَإِنْ تَعَذَّرَ) ساقِطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقَم ٢٥٨ ٢٤ (ق ١٥٣ أ) ، وهو ثابِتٌ في بقيّةِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ والطَّبَعاتِ.

تَخَيَّرَ إِنْ تَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧩 -----

(تَخَيَّرَ) النَّاظِرُ بينَهما في العملِ (١ _ إِنْ تَعَذَّرَ التَّرْجِيحُ) ٢ _ فإِن لم يَتَعَذَّرْ طَلَبَ مُرَجِّحًا.

والتَّقيِيدُ بـ «قَبُولِ النَّسخِ» في صُورَتَيْ «جَهْلِ الْمَتَأَخِّرِ ونِسْيانِه» مِن زِيادتي.

* * *

الله على على الله الوصول الهربية الوصول الهربية الوصول الهربية الوصول الهربية الوصول الهربية المربية المربية ال

حَلَب (ق ١٤٢ أ) ، أيْ : أو لم يَتَقارَنا ولم يَقْبَلا النّسخ : بأن كانا مِن العَقائِدِ ، وفي طبعة الحَلَبيِّ (ص ١٤٩) ودارِ الفتحِ (ص ٢٧٥) : «ولم يَقْبَلا النّسخَ» بالعطفِ بالواوِ . قوله : (تَخَيَّرَ) بالتّاءِ أوّلَه كما في أكثرِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص ٢٧٥) ، وبالياءِ _ «يُخَيَّرُ» _ كما في بعضِها ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ١٤٩) .

قوله : (والتَّقيِيدُ بِقَبُولِ النَّسخِ في صُورَتَيْ جَهْلِ الْمَتَأَخِّرِ ونِسْيانِه مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٠ أ).

الأصول إلى شرح لب الأصول الله عنه الوصول إلى شرح لب الأصول الله

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(يُرَجَّحُ:

١ ، ٢ - بِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ ، وَ) بكثرةِ (الرُّوَاةِ فِي الْأَصَحِّ) ؛ لأن كُثرةَ كُلِّ منهما تُفيدُ القُوّةَ .

وقيلَ: لا كالبَيّنَتَيْنِ.

وفُرِقَ : بأنّ مقصودَ الشَّهادةِ : فصلُ الخُصُومةِ ؛ لئلّا تَطُولَ ، فضُبِطَتْ بنِصابٍ خاصٍّ ، بخلافِ الدِّليلِ ؛ فإنّ مقصودَه : ظَنُّ الحكمِ ، والمُجْتَهِدُ في مُهْلةِ النَّظَرِ ، وكُلّما كانَ الظَّنُّ أَقْوَىٰ كانَ اعْتِبارُه أَوْلَىٰ .

(٣ _ وَبِعُلُوِّ الْإِسْنَادِ) في الأَخْبارِ أَيْ: قِلَّةِ الوَسائِطِ بين الرَّاوِي لِلمُجْتَهِدِ وَبين النَّبيِّ ﷺ ، (٤ ، ٥ ، ٦ _ وَفِقْهِ الرَّاوِي وَلُغَتِهِ وَنَحْوِهِ) ؛ لِقِلَّةِ احْتِمالِ الخَطاِ معَ واحدٍ مِن الأَرْبعةِ بالنِّسْبةِ إلى مُقابِلاتِها.

(۷، ۸، ۹ ـ وَوَرَعِهِ وَضَبْطِهِ وَفِطْنَتِهِ وَإِنْ رَوَىٰ) الخبرَ (المَرْجُوحُ بِاللَّفْظِ) والرَّاجِحُ بواحدٍ ممّا ذُكِرَ بالمَعْنَىٰ (۱۰، ۱۱، ۱۲ ـ وَيَقَظَتِهِ وَعَدَمٍ بِدْعَتِهِ وَشُهْرَةِ

قوله : (لِلمُجْتَهِدِ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ١٤٢ أ) : «المُجْتَهِدِ» ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٦٧٦) ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٠ أ) وجميع النُّسَخ الأَزْهَريّةِ .

عَدَالَتِهِ، وَكَوْنِهِ مُزَكِّى بِالإِخْتِبَارِ، أَوْ أَكْثَرَ مُزَكِّينَ، وَمَعْرُوفَ النَّسَبِ، قِيلَ: وَمَشْهُورَهُ، وَصَرِيحِ التَّزْكِيَةِ عَلَى الحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ، وَالْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ، وَحِفْظِ المَرْوِيِّ، وَذِكْرِ السَّبَبِ،المَرْوِيِّ، وَذِكْرِ السَّبَبِ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

عَدَالَتِهِ)؛ لِشِدَّةِ الوُثُوقِ به معَ واحدٍ مِن السِّتَّةِ بالنِّسْبةِ إلى مُقابِلاتِها.

(١٣ - وَكَوْنِهِ مُزَكَّىٰ بِالإِخْتِبَارِ) مِن المُجْتَهِدِ، فَيُرَجَّحُ على المُزَكَّىٰ عندَه بالإِخْبارِ؛ لِأَنَّ العِيانَ أَقْوَىٰ مِن الخبرِ (١٤ - أَوْ) كونِه (أَكْثَرَ مُزَكِّينَ، ١٥ - وَمَعْرُوفَ النَّسَبِ، قِيلَ : ١٦ - وَمَشْهُورَهُ)؛ لِشِدَّةِ الوُثُوقِ به، والشُّهْرَةُ زِيادةٌ في المعرفةِ، والأصحُّ : لا ترجيحَ بها، وقالَ الزَّرْكشيُّ : «الأَقْوَىٰ الأَوّلُ؛ لِأَنَّ مَن ليسَ مشهورَ النَّسَبِ قد يُشارِكُه ضعيفٌ في الإسْم».

(١٧ _ وَصَرِيحِ التَّزْكِيَةِ عَلَىٰ الحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ ، ١٨ _ وَالْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ) فَيُرَجَّحُ خبرُ مَن صُرِّحَ بتَزْكِيتِه على ١ _ خبرِ مَن حُكِمَ بشَهادتِه ، ٢ _ وخبرِ مَن عُمِلَ برِوايتِه في الجُمْلةِ ؛ لِأَنَّ ١ _ الحكمَ ٢ _ والعملَ قد يُبْنَيانِ علىٰ الظَّاهِرِ بلا تَزْكِيةٍ .

(١٩ ـ وَحِفْظِ المَرْوِيِّ) فَيُرَجَّحُ ١ ـ مَرْوِيُّ الحافظِ له على ٢ ـ مَرْوِيِّ غيرِه الرّاوي له بنحوِ تلقينٍ ؛ لاِعْتِناءِ الأوّلِ بمَرْوِيَّه .

(۲۰ _ وَذِكْرِ السَّبَبِ) فَيُرَجَّحُ الخبرُ المُشْتمِلُ على سَبَبِه على ما لم يَشْتَمِلْ عليه ؛ لِاهْتِمامِ راوِي الأوّلِ به ، ومَحَلَّه : في الخاصَّيْنِ بقرينةِ ما يأتِي في العامَّيْنِ .

الوصول الهجاب على غاية الوصول الهجاب الوصول الهجاب الوصول الهجاب الوصول الهجاب الوصول الهجاب الموادي الموادي

قوله: (وَحِفْظِ المَرْوِيِّ فَيُرَجَّحُ مَرْوِيُّ الْحَافظِ له) إلىٰ قولِه: (لاِعْتِناءِ الأَوَّلِ بَمَرْوِيِّه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريَّةِ (ق ٢٠٠ ب) بَدَلَه: «(والتّصريحِ بالسَّماعِ) مِن النَّبيِّ وَيُطْ لِمَرْوِيَّه، فَيُرَجَّحُ مَرْوِيُّ المُصَرِّحِ بالسَّماعِ علىٰ مَرْوِيٍّ مَن لَم يُصَرِّحْ به؛ لاِعْتِناءِ الأَوَّلِ بِمَرْوِيَّه، وهذا أولىٰ مِن قولِه: «وحِفْظِ المَرْوِيِّ».

قوله : (ومَحَلُّه في الخاصَّيْنِ بقرينةِ ما يأتِي في العامَّيْنِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

وَالتَّعْوِيلِ عَلَىٰ الحِفْظِ دُونَ الْكِتَابَةِ، وَظُهُورِ طَرِيقِ رِوَايَتِهِ، وَسَمَاعِهِ بِلَا حِجَابٍ، وَكَوْنِهِ ذَكَرًا وَحُرًّا فِي الْأَصَحِّ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢١ ـ وَالتَّعْوِيلِ عَلَىٰ الحِفْظِ دُونَ الْكِتَابَةِ) فَيُرَجَّحُ خبرُ المُعَوِّلِ على الحفظِ فيما يَرْوِيه على حبرِ المُعَوِّلِ على الكِتابةِ ؛ لِاحْتِمالِ أن يُزادَ في كتابِه أو يُنْقَصَ منه ، واحْتِمالُ النِّسْيانِ والإِشْتِباهِ في الحافِظِ كالعَدَمِ.

(٢٢ ـ وَظُهُورِ طَرِيقِ رِوَايَتِهِ): كالسَّماعِ بالنِّسْبةِ إلى الإِجازةِ، فيُرَجَّحُ المسموعُ على المُجازِ، وقد مَرَّ بَيانُ طُرُقِ الرِّوايةِ ومَراتِبِها آخِرَ الكِتابِ الثَّاني.

(٣٣ _ وَسَمَاعِهِ بِلَا حِجَابٍ) فَيُرَجَّحُ المسموعُ بلا حِجابٍ على المسموعِ مِن وَراءِ حِجابٍ ؛ لِأَمْنِ الأوّلِ مِن تَطَرُّقِ الخَلَلِ في الثّاني.

(۲٤، ۲٥ _ وَكَوْنِهِ ذَكَرًا وَحُرًّا فِي الْأَصَحِّ) فيهما، فيُرَجَّحُ خبرُ كُلِّ منهما على خبرِ غيرِه ؛ ١ _ والحُرَّ _ لِشَرَفِ على خبرِ غيرِه ؛ ١ _ لِأنَّ الذَّكَرَ أَضْبَطُ مِن غيرِه في الجملةِ ، ٢ _ والحُرَّ _ لِشَرَفِ مَنْصِبِه _ يَحْتَرِزُ عمّا لا يَحْتَرِزُ عنه غيرُه .

وقيلَ : يُرَجَّحُ خبرُ الذَّكرِ في غيرِ أحكامِ النِّساءِ، بخِلافِ أحكامِهِنَّ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَضْبَطُ فيها.

وقيلَ : لا ترجيحَ بالذُّكُورَةِ ولا بالحُرِّيّةِ ، وصَوَّبَه الزَّرْكشيُّ في الأُولَى ، والبِرْماوِيُّ فيهما ، ونَقَلا عن غيرِه الاِتِّفاقَ عليه في الأُولَىٰ .

وذِكْرُ الخِلافِ في الثَّانِيةِ مِن زِيادتي.

 وَمِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَمُتَأَخِّرَ الْإِسْلَامِ فِي الْأَصَحِّ، وَمُتَحَمِّلًا بَعْدَ التَّكْلِيفِ، وَخَيْرَ مُدَلِّسٍ، وَغَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ، وَمُبَاشِرًا، وَصَاحِبَ الْوَاقِعَةِ،

◄ غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ◄

(٢٦ ـ وَ) كونِه (مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ) أي رُؤَسائِهم، فيُرَجَّحُ خبرُ أحدِهم على خبرِ غيرِه؛ لِشِدَّةِ دِيانتِهم وقُرْبِهم مَجْلِسًا مِن النّبيِّ ﷺ.

(٢٧ _ وَ) كونِه (مُتَأَخِّرَ الْإِسْلَامِ) فَيُرَجَّحُ خبرُه علىٰ خبرِ مُتَقدِّمِ الإِسْلامِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِظُهُورِ تَأَخُّرِ خبرِه.

وقيلَ : عكسُه ؛ لِأَنَّ مُتَقَدِّمَ الإِسْلامِ لِ لأصالتِه فيه لَّ أَشَدُّ تَحَرُّزًا مِن مُتَأَخِّرِه . (۲۷ ، ۲۷ لو وَ) كونِه (مُتَحَمِّلًا بَعْدَ التَّكْلِيفِ) ولو حالَ الكُفْرِ ؛ لِأنه أَضْبَطُ مِن المُتَحَمِّل قبلَ التَّكليفِ.

(٢٨ _ وَغَيْرَ مُدَلِّسٍ)؛ لِأَنَّ الوُثُوقَ به أَقْوَىٰ منه بالمُدَلِّسِ المقبولِ، وتَقَدَّمَ بَيانُه في الكتابِ الثّاني.

(٢٩ _ وَغَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ)؛ لِأَنَّ صاحِبَهما يَتَطَرَّقُ إليه الخَلَلُ بأن يُشارِكُه ضعيفٌ في أحدِهما.

(٣٠، ٣٠ ـ وَمُبَاشِرًا) لِمَرْوِيَّه (وَصَاحِبَ الْوَاقِعَةِ) الْمَرْوِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا منهما أَعْرَفُ بالحالِ مِن غيرِه.

فالأوّلُ: كخبرِ التَّرْمِذيِّ عن أبي رافِع: أنه ﷺ تَزَوَّجَ ميمونةَ حَلالًا، قالَ: وكُنْتُ الرَّسُولَ بينَهما، معَ خبرِ «الصّحيحَيْنِ» عنِ ابْنِ عَبّاسٍ: أنه ﷺ تَزَوَّجَ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ.

والثّاني : كخبر أبي داوُدَ عن ميمونةَ : «تَزَوَّجَنِي النّبيُّ ﷺ ونحنُ حَلالانِ

وَرَاوِيًا بِاللَّفْظِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ الْأَصْلُ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَالْقَوْلُ، فَالْفِعْلُ، فَالتَّقْرِيرُ.

الأصول إلى شرح لب الأصول 💝

بِسَرِفَ اللهِ عَبَّاسِ المذكورِ.

(٣٢ - وَرَاوِيًا بِاللَّفْظِ) ؛ لِسَلامةِ المَرْوِيِّ باللَّفظِ مِن تَطَرُّقِ الخَلَلِ في المَرْوِيِّ بالمَعْنَى .

(٣٣ _ وَ) كونِ الخبرِ (لَمْ يُنْكِرْهُ) الرّاوِي (الْأَصْلُ) فيُرَجَّحُ خبرُ الفرعِ الّذي لم يُنْكِرْه أصلُه على ما أَنْكَرَه أصلُه : بأن قالَ : «ما رَوَيْتُه» ؛ لِأنّ الظَّنَّ الحاصِلَ مِن الأَوِّلِ أَقْوَىٰ .

وتَعْبِيري بما ذُكِرَ أَوْضَحُ مِن قولِه : «ولم يُنْكِرْه راوِي الأصلِ».

(٣٤ _ وَ) كونِه (فِي «الصَّحِيحَيْنِ») أو في أحدِهما ؛ لِأنه أَقْوَىٰ مِن الصَّحيحِ في غيرِهما وإِن كانَ على شرطِهما ؛ لِتَلَقِّي الأُمَّةِ لهما بالقَبُولِ.

(٣٥، ٣٦، ٣٧ ـ وَالْقَوْلُ، فَالْفِعْلُ، فَالتَّقْرِيرُ) فَيْرَجَّحُ ١ ـ الخبرُ النَّاقِلُ لِقولِ

قوله : (على ما أَنْكَرَه أصلُه) ساقِطٌ في النَّسْخَتَيْنِ الأَزْهَرِيَّتَيْنِ رقم ٢٥٥٦ (ق ١٤٥ أ) ورقم ٢٢٤٥٢ (ق ٩١ أ)، وساقِطٌ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٥٨) ودارِ الفتحِ (ص ٦٨٠)، وهو ثابِتٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠١ ب) : **أَسَلَمَكُمَالِكُمُوالُمُلُمِالُوَيَّةِ،** وثابِتٌ في بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، ومُثْبَتٌ في طبعةِ الهاشِميَّةِ (ص٨٨٥).

قوله : (وَالْقَوْلُ فَالْفِعْلُ فَالتَّقْرِيرُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٠ ب) بالرَّفْع. وَيُرَجَّحُ الْفَصِيحُ، وَكَذَا زَائِدُ الْفَصَاحَةِ فِي قَوْلٍ، وَالمُشْتَمِلُ عَلَىٰ زِيَادَةٍ فِي لَأَصَحِّ،لفصيحُ، وكَذَا زَائِدُ الْفَصَاحَةِ فِي لَا أَصَحِّ،لفصيحُ، يُنْ الْفَصَاحَةِ فِي الْفَصَاحَةِ اللهُ اللهُ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓-

النّبيِّ على النّاقِلِ لفعلِه، ٢ ـ والنّاقِلُ لِفعلِه على النّاقلِ لِتقريرِه؛ لأِنّ القولَ أَقْوَىٰ في النّاقلِ لِتقريرِه؛ لأِنّ القعلِ؛ لأِنّ الفعلَ يَحْتَمِلُ التّخصيصَ به ﷺ، وهو أَقْوَىٰ مِن التّقريرِ؛ لأِنه وُجُوديُّ مَحْضٌ، والتّقريرَ مُحْتَمِلٌ لمِا لا يَحْتَمِلُه الفعلُ.

(٣٨ ـ وَيُرَجَّحُ الْفَصِيحُ) على غيرِه؛ لِتَطَرُّقِ الخَلَلِ إلى غيرِه باحْتِمالِ أن يكونَ مَرْوِيًّا بالمعنَى.

(٣٩ _ وَكَذَا زَائِدُ الْفُصَاحَةِ) على الفصيحِ (فِي قَوْلٍ) مرجوحٍ ؛ لِأَنه ﷺ أَفْصَحُ العَرَبِ، فَيَتَطَرَّقُ إليه الخَلَلُ. العَرَبِ، فَيَتَطَرَّقُ إليه الخَلَلُ.

والأَصَحُّ : لا؛ لِأنه ﷺ يَنْطِقُ بالأَفْصَحِ والفصيحِ لا سِيّما إِذا خاطَبَ به مَن لا يَعْرِفُ غيرَه، وقد كانَ يُخاطِبُ العَرَبَ بلُغاتِهم.

(٤٠ ـ وَ) يُرَجَّحُ (المُشْتَمِلُ عَلَىٰ زِيَادَةٍ) علىٰ غيرِه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِما فيه مِن زِيادةِ العلم.

وقيلَ : يُرَجَّحُ الأَقَلُ ، وبه أَخَذَ الحنَفيّةُ ؛ لاِتِّفاقِ الدَّليلَيْنِ عليه : كخبرِ التَّكبِيرِ في العِيدِ سَبْعًا معَ خبرِ التَّكبيرِ فيه أَرْبَعًا : رَواهُما أبو داوُدَ ، والأُولَىٰ منه عندَهُم لِلاِفْتِتاحِ .

وذِكْرُ الخلافِ في هذه مِن زِيادتي.

قوله: (يَحْتَمِلُ التّخصيصَ) في النُّسْخةِ الأَزْهَرِيّةِ رقم ٢٠٥٦ (ق ١٤٥ ب): «مُحْتَمِلُ التّخصيصِ»، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٥١): «مُحْتَمِلٌ لِلتّخصيصِ»، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النَّسَخِ الخَطيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٨٠).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٤١ ـ وَالْوَارِدُ بِلُغَةِ ثُرَيْشٍ)؛ لِأَنَّ الوارِدَ بغيرِها يَحْتَمِلُ أَن يكونَ مَرْوِيًّا بِالمعنَى، فيَتَطَرَّقُ إليه الخَلَلُ.

(٤٢ ـ وَالْمَدَنِيُّ) على المَكِّيِّ ؛ لِتَأَخُّرِه عنه.

و «المَدَنِيُّ» : ما وَرَدَ بعدَ الهجرةِ ، و «المَكِّيُّ» : قبلَها ، وهذا أَوْلَى مِن القولِ : بأنّ «المَدَنيَّ» : ما نَزَلَ بالمدينةِ ، و «المَكِّيَّ» : ما نَزَلَ بمَكَّةَ .

(٤٣ _ وَالمُشْعِرُ بِعُلُوِّ شَأْنِ النَّبِيِّ ﷺ)؛ لِتَأَخُّرِه عمّا لم يُشْعِرْ بذلك.

(٤٤ ـ وَمَا) ذُكِرَ (فِيهِ الحُكْمُ مَعَ الْعِلَّةِ) على ما فيه الحكمُ فقط؛ لِأنَّ الأوّلَ أَقُوى في الإهْتِمامِ بالحكمِ مِن الثّاني: كخبرِ البُخاريِّ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فاقْتُلُوه»، معَ خبرِ «الصّحيحَيْنِ»: «أَنه ﷺ نَهَى عن قتلِ النّساءِ والصّبْيانِ»: نِيطَ الحكمُ في الأوّلِ بوصفِ الرِّدةِ المُناسِبِ، ولا وَصْفَ في الثّاني، فحَمَلْنا النّساءَ فيه على الحَرْبِيّاتِ.

(٥٤ _ وَمَا قُدِّمَ فِيهِ ذِكْرُهَا عَلَيْهِ) أي : ذِكْرُ العِلَّةِ على الحكمِ على عكسِه (في الْأَصَحِّ) ؛ لأنه أَدَلُّ على ارْتِباطِ الحكمِ بالعِلَّةِ مِن عكسِه.

وقيل : عكسه ؛ لأنّ الحكم إِذا تَقَدَّمَ تَطْلُبُ نفسُ السّامِعِ العِلّة ، فإِذا سَمِعَتْها رَكَنَتْ ولم تَطْلُب غيرَها ، والوصفُ إِذا تَقَدَّمَ تَطْلُبُ النّفسُ الحكمَ ، فإِذا سَمِعَتْه ١ - قد تَكْتَفِي في عِلّتِه بالوصفِ المُتَقَدِّمِ إِذا كانَ شديدَ المُناسَبةِ كما في : ﴿ وَٱلسَّارِقُ ﴾ الآية ، ٢ - وقد لا تَكْتَفِي به ، بل تَطْلُبُ عِلّة غيرَه كما في : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوةِ

وَمَا فِيهِ تَهْدِيدٌ أَوْ تَأْكِيدٌ، وَالْعَامُّ مُطْلَقًا عَلَىٰ ذِي السَّبَبِ إِلَّا فِي السَّبَبِ، وَالْعَامُّ الشَّرْطِيُّ عَلَىٰ النَّكِرَةِ المَنْفِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ،السَّرْطِيُّ عَلَىٰ النَّكِرَةِ المَنْفِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فَأُغْسِلُواْ ﴾ الآية ، فيُقالُ : «تَعظيمًا لِلمَعْبُودِ».

(٤٦ ، ٤٧ _ وَمَا فِيهِ تَهْدِيدٌ أَوْ تَأْكِيدٌ) على الخالي عن ذلك.

فَالْأُوّلُ: كَخْبُرِ البُّخَارِيِّ عَنْ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ يُومَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَىٰ أَبِا القَاسِم ﷺ»، فيُرَجَّحُ على الأَخْبَارِ المُرَغِّبَةِ في صوم النّفلِ.

والنّاني: كخبرِ أبي داوُدَ: «أَيُّما امْرأَةٍ نَكَحَتْ نفسَها بغيرِ إِذْنِ وَلِيِّها فَنِكَاحُها باطِلٌ، فَنِكَاحُها باطِلٌ»، معَ خبرِ مُسْلِمٍ: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بنفسِها مِن وَلِيِّها».

(٤٨ _ وَالْعَامُّ) عُمُومًا (مُطْلَقًا عَلَىٰ) العامِّ (ذِي السَّبَبِ إِلَّا فِي السَّبَبِ) ؛ لِأَنّ النَّانيَ باحْتِمالِ إِرادةِ قَصْرِه على السَّبَبِ _ كما قيلَ بذلك _ دُون المُطْلَقِ في القُوّةِ إِلّا في صُورةِ السَّبَبِ ، فهو فيها أَقْوَىٰ ؛ لِأنّها قَطْعِيّةُ الدُّخُولِ على الأَصَحِّ كما مَرَّ.

(٤٩ ـ وَالْعَامُّ الشَّرْطِيُّ) : كـ«ـمَنْ» و«ما» الشَّرطِيَّتَيْنِ (عَلَىٰ النَّكِرَةِ المَنْفِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِإِفادَتِه التَّعليلَ دُونَها.

وقيلَ : العكسُ ؛ لِبُعْدِ التّخصيصِ فيها بقُوّةِ عُمُومِها دُونَه ، ويُؤْخَذُ مِن ذلك ترجيحُ النّكرةِ الواقِعةِ في سِياقِ الشّرطِ على الواقعةِ في سِياقِ النّفيِ .

قوله : (الآية) وهي : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَٱغْسِلُواْ وُبُحُوهَكُمْ وَلَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَٱغْسِلُواْ وُبُحُوهَكُمْ وَلَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَعْبَيْنَ ﴾ .

قوله : (ويُؤْخَذُ مِن ذلك ترجيعُ النَّكرةِ) إلى قولِه : (في سِياقِ النَّفي) غيرُ موجودٍ

وَهِيَ عَلَىٰ الْبَاقِي، وَالجَمْعُ المُعَرَّفُ عَلَىٰ «مَنْ» وَ«مَا»، وَكُلُّهَا عَلَىٰ الجِنْسِ المُعَرَّفِ، وَمَا لَمْ يُخَصَّ،

⇒ غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ♦>

(٠٥ ـ وَهِيَ عَلَىٰ الْبَاقِي) مِن صِيَغِ العُمُومِ: كالمُعَرَّفِ ١ ـ باللّامِ ٢ ـ أوِ الإِضافةِ؛ لِأنّها أَقْوَىٰ منه في العُمُومِ؛ لِأنّها تَدُلُّ عَليه بالوَضْعِ في الأَصَحِّ كما مَرَّ، وهو إِنّما يَدُلُّ عليه بالقرينةِ اتِّفاقًا.

(٥١ ـ وَالجَمْعُ المُعَرَّفُ) باللّامِ أوِ الإِضافةِ (عَلَىٰ «مَنْ» وَ«مَا») غيرِ الشَّرطِيّتَيْنِ : كالاِسْتِفْهامِيّتَيْنِ ؛ لأنه أَقْوَىٰ منهما في العُمُومِ ؛ لاِمْتِناعِ أن يُخَصَّ إلىٰ الوَاحِدِ دُونَهما على الأَصَحِّ في كُلِّ منها كما مَرَّ.

(٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ _ وَكُلُّهَا) أي الجمعِ المُعَرَّفِ و «مَن» و «ما» (عَلَىٰ الجِنْسِ المُعَرَّفِ) باللّامِ أوِ الإِضافةِ؛ لاِحْتِمالِه العهدَ، بخِلافِ «مَن» و «ما»، فلا يَحْتَمِلانِه، وبخِلافِ الجَمْعِ المُعَرَّفِ، فيَبْعُدُ احْتِمالُه له.

(٥٥ ـ وَمَا لَمْ يُخَصَّ) على ما خُصَّ؛ لِضَعْفِ الثَّاني بالخِلافِ في حُجِّيَّتِه،

قوله: (منها) في التُسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٥٥ ب): «منهما» بالتَّنيةِ : فَبَلَامَهُمَا ، وعليه جميعُ الطَّبَعاتِ ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ أ): يَلِمُ عَلَيْهُ مِنهَا رقمُ ٢٠٣٤ (ق ١٢٠ أ): يَلِامِ فَيُكِلِمُنا كَامِو، ورقمُ لِيَكُمُ عَلَيْهُ مِنهَا رقمُ ٢٩٢٦ (ق ١٢٠ أ): يَلِامِ فَيُكِلِمُنا كَامِو، ورقمُ ٩٣٧٠٦ (ق ١٦٩ أ): لِلْمُعَرَّفُو و«مَن» و«ما».

قوله: (وَمَا لَمْ يُخَصَّ على ما خُصَّ) إلى قولِه: (والغالِبُ أَوْلَىٰ مِن غيرِه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ أ): «(وما خُصَّ) على ما لم يُخَصَّ (على المُخْتارِ) لأنّ الأوّلَ هو الغالِبُ، وصارَ بالتّخصيصِ خاصًّا، وكُلِّ مِن الغالِبِ والخاصِّ أَوْلَىٰ مِن غيرِه، الأوّلَ هو الغالِبُ، وهو ما نَقَلَه الأصلُ؛ لِضَعْفِ ما خُصَّ بالخِلافِ في حُجِّيّتِه، بخِلافِ ما

وَالْأَقَلُ تَخْصِيصًا، وَالاِقْتِضَاءُ، فَالْإِيمَاءُ، فَالْإِشَارَةُ، وَيُرَجَّحَانِ عَلَىٰ المَفْهُومَيْنِ، وَكَذَا المُوَافَقَةُ عَلَىٰ المُخَالَفَةِ، وَالنَّاقِلُ عَنِ الْأَصْلِ،.........

◄ الأوّلِ، ولِأنّ الثّانيَ مَجازٌ، والأوّل حقيقةٌ، وهي مُقدَّمةٌ عليه قطعًا.

وقالَ «الأصلُ» _ كالصَّفِيِّ الهِنْدِيِّ _ : «وعندِي عكسُه؛ لِأنَّ ما خُصَّ مِن العامِّ هو الغالِبُ أَوْلَى مِن غيرِه».

(٥٦ _ وَالْأَقَلُّ تَخْصِيصًا) على الأَكْثَرِ تخصيصًا؛ لِأَنَّ الضَّعْفَ في الأَقَلِّ دُونَه في الأَقَلِّ

(٧٥ ، ٥٨ ، ٥٥ ـ وَالاِقْتِضَاءُ ، فَالْإِيمَاءُ ، فَالْإِشَارَةُ) ؛ لِأَنَّ المدلولَ عليه بالأَوَّلِ مقصودٌ يَتَوَقَّفُ عليه بالأَوَّلِ مقصودٌ لا يَتَوَقَّفُ عليه ذلك ، وبالثّاني مقصودٌ لا يَتَوَقَّفُ عليه ذلك ، وبالثّالِثِ غيرُ مقصودٍ كما عُلِمَ ذلك مِن مَحَلّه ، فيكونُ كُلٌّ منها أَقْوَىٰ دَلالةً ممّا بعدَه .

وترجيحُ الثَّاني على الثَّالِثِ مِن زِيادتي.

(٦٠، ٦٠ ـ وَيُرَجَّحَانِ) أي الإِيماءُ والإِشارةُ (عَلَىٰ المَفْهُومَيْنِ) أي المُوافَقةِ والمُخالَفةِ؛ لِأنَّ دَلالةَ الأوّلَيْنِ في مَحَلِّ النَّطْقِ، بخِلافِ المفهومَيْنِ.

(٦٢ _ وَكَذَا المُوَافَقَةُ عَلَىٰ المُخَالَفَةِ) في الأَصَحِّ؛ لِضَعْفِ الثَّاني بالخِلافِ في حُجَّيِّتِه بخلافِ الأوَّلِ.

وقيلَ : عكسُه ؛ لِأَنَّ النَّانيَ يُفيدُ تأسيسًا ، بخِلافِ الأوّلِ.

(٦٣ _ وَ) كذا (النَّاقِلُ عَنِ الْأَصْلِ) أي : البَراءةِ الأَصْلِيّةِ على المُقَرِّرِ له في الأصحِّ ؛ لِأنَّ الأوّلَ فيه زِيادةٌ على الأصلِ ، يخِلافِ الثّاني .

وَالْمُثْبِتُ فِي الْأَصَحِّ، وَالْخَبَرُ، فَالْحَظْرُ،

😤 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😤

وقيلَ : عكسه : بأن يُقَدَّرَ تَأَخُّرُ المُقرِّرِ لِلأصلِ ؛ لِيُفيدَ تأسيسًا كما أفادَه النّاقِلُ ، فيكونُ ناسِخًا له .

مِثالُ ذلك : خبرُ التِّرْمِذيِّ : «مَن مَسَّ ذَكَرَه فلْيَتَوَضَّاْ»، معَ خبرِه أنه ﷺ : سَأَلَه رَجُلٌ مَسَّ ذَكَرَه أعليه وُضُوءٌ؟، قالَ : «لا، إِنّما هو بَضْعةٌ منكَ».

(٦٤ ـ وَ) كذا (المُثْبِثُ) علىٰ النَّافي (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِما مَرَّ.

وقيلَ : عكسُه.

وقيلَ : هُما سَواءٌ.

وقيلَ غيرُ ذلك.

(٦٥ _ وَالخَبَرُ) المُتَضَمِّنُ لِلتَّكليفِ على الإِنْشاءِ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ به _ لِتَحَقُّقِ وُقُوع مَعْناه _ أَقْوَىٰ مِن الإِنْشاءِ.

77 _ فإِنِ اتَّفَقَ الدّليلانِ خبرًا أَوْ إِنشاءً (فَالحَظْرُ) على الإِيجابِ؛ لأِنه لِدَفْعِ

قُوله: (أعليه) في مُعْظَمِ النُّسَخِ الخَطَّيةِ: «عليه» بدُونِ همزةِ الاِسْتِفْهامِ، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص ٦٨٥)، وفي النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٧ (ق ١٣٠ أ): «هل عليه»: ﴿ وَهُ عَلَيْهُ مِنْ النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ١٢٠ ب): مِنْ النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ١٢٠ ب): مِنْ النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٩٢٦ (ق ١٢٠ ب): مِنْ المُنْسَخةِ المَنْسُرُونُهُونَا، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص ٢٥١)، وعِبارةُ المَحَلِّيِّ: «أعليه».

قوله : (بَضْعةٌ) بفتح الباءِ لا غيرُ. اهـ «عطار» (٤١٣/٢).

قوله : (على الإِنْشاء) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ ب) : «على تاليه».

قوله : (من الإِنْشاءِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ ب) : «مِن تاليه».

قوله : (فإنِ اتَّفَقَ الدَّليلانِ خبرًا أَوْ إِنشاءً) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ .

قوله : (على الإِيجابِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ ب) : «على تاليه».

فَالْإِيجَابُ، فَالْكَرَاهَةُ، فَالنَّدْبُ، فَالْإِبَاحَةُ فِي الْأَصَحِّ فِي بَعْضِهَا، وَالمَعْقُولُ مَعْنَاهُ،

المَفْسَدَةِ، والإِيجابُ لِجَلْبِ المَصْلحةِ، والْإعْتِناءُ بدفع المَفْسَدَةِ أَشَدُّ.

- (٦٧ _ فَالْإِيجَابُ) على الكراهة ؛ للإحْتِياطِ.
 - (٦٨ _ فَالْكَرَاهَةُ) على النَّدْبِ؛ لِدَفْع اللَّوْم.
- (٦٩ _ فَالنَّدْبُ) على الإِباحةِ ؛ للإحْتِياطِ بالطَّلَبِ.

(٧٠ ـ فَالْإِبَاحَةُ فِي الْأَصَحِّ فِي بَعْضِهَا) وهو : تقديمُ كُلِّ ١ ـ مِن الحَظْرِ ٢ ـ والإِيجابِ ٣ ـ والنَّدْبِ على الإِباحةِ .

وقيلَ : العكسُ في الثَّلاثِ؛ لاِعْتِضادِ الإِباحةِ بالأَصْل.

وقيلَ : هُما سَواءٌ في الأُولَى ، والقياسُ مَجِيئُه في الباقِيَتَيْنِ ، ويَحْتَمِلُ خِلافُه . وفي في البَّانِيةِ معَ تقديمِ الإِيجابِ على الكَراهةِ مِن زِيادتي .

(٧١ _ وَ) الخبرُ (المَعْقُولُ مَعْنَاهُ) على ما لم يُعْقَلْ مَعْناه ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ أَدْعَىٰ

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على غاية الوصول ه قوله : (والإِيجابِ) مِن قولِه : (والإِيجابِ لِجَلْبِ المَصْلَحةِ» في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ ب) : (وتاليه).

قوله : (على الكَراهةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٣ ب) : «على تاليه».

قوله : (علىٰ النَّدْبِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٤ أ) : «على تاليها».

قوله: (فَالنَّدْبُ على الإِباحةِ للاِحْتِياطِ بِالطَّلَبِ فَالْإِبَاحَةُ فِي الْأَصَحِّ فِي بَعْضِهَا وَهُو : تقديمُ كُلِّ مِن الحَظْرِ والإِيجابِ والنَّدْبِ على الإِباحةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٤ أ) : «(فالنَّدْبُ فالإِباحةُ) فيُقَدَّمُ عليها ؛ لِلاحْتِياطِ بِالطَّلَبِ (في الأَصَحِّ في بعضِها) وهو الأخيرةُ وتقديمُ الحَظْرِ والإِيجابِ على الإِباحةِ اللّازِمِ ممّا ذُكِرَ».

قوله : (في الأُولَىٰ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٤ أ) : «في الثَّانِيةِ».

قوله : (في الثَّانِيةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٤ أ) : «في الثَّالِثةِ».

وَكَذَا نَافِي الْمُقُوبَةِ ، وَالْوَضْعِيُّ عَلَىٰ التَّكْلِيفِيِّ فِي الْأَصَحِّ ، وَالْمُوَافِقُ دَلِيلًا آخَرَ ، وَكَذَا مُرْسَلًا أَوْ صَحَابِيًّا أَوْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَوِ الْأَكْثَرَ فِي الْأَصَحِّ ،

لِلإِنْقِيادِ، وأَفْيَدُ بالقِياسِ عليه.

(٧٢ _ وَكَذَا نَافِي الْعُقُوبَةِ) _ هو أعمَّ مِن قولِه : «ونافي الحَدِّ» _ على المُوجِبِ لها في الأصحِّ ؛ لِما في الأوّلِ مِن اليُسْرِ وعدمِ الحَرَجِ المُوافِقِ لِقولِه تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ ٱلنِّسْرَ ﴾ ﴿ مَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ .

وقيلَ : عكسه ؛ لِإِفادةِ المُوجِبِ التّأسيسَ ، بخِلافِ النّافي .

(٣٧ - وَ) كذا الحكمُ (الْوَضْعِيُّ) أي : مُثْبِتُه (عَلَىٰ) مُثْبِتِ (التَّكْلِيفِيِّ فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ لا يَتَوَقَّفُ على الفَهْمِ والتَّمَكُّنِ مِن الفعلِ ، بخِلافِ الثّاني .

وقيلَ : عكسه ؛ لِتَرَتُّبِ النَّوابِ على التَّكليفِيِّ دُونَ الوضعيِّ.

(٧٤ ـ وَ) الدّليلُ (المُوَافِقُ دَلِيلًا آخَرَ) على ما لم يُوافِقْه؛ لِأَنَّ الظَّنَّ في المُوافِق أَقْوَىٰ.

(٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨ ـ وَكَذَا) المُوافِقُ (مُرْسَلًا أَوْ صَحَابِيًّا أَوْ أَهْلَ المَدِينَةِ أَوِ الْأَكْثَرَ) مِن العُلَماءِ على ما لم يُوافِقْ واحدًا ممّا ذُكِرَ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لذلك.

وقيلَ : لا يُرَجَّحُ بواحِدٍ مِن ذلك ؛ لأنه ليسَ بحُجّةٍ.

وقيلَ : إنَّما يُرَجَّحُ بمُوافِقِ الصَّحابيِّ إِن كَانَ الصَّحابيُّ قد مَيَّزَه نَصُّ فيما فيه المُوافَقةُ مِن أبوابِ الفقهِ : كزيدٍ في الفَرائِضِ.

قوله : (﴿ مَا جَعَلَ ﴾) بدُونِ واوِ العَطْفِ في النَّسَخِ الخَطِّيّةِ والطَّبَعاتِ، والآيةُ في سُورةِ الحَجِّ ٧٨ بواو العطفِ. وَيُرَجَّحُ مُوَافِقُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ، فَمُعَاذٍ، فَعَلِيٍّ وَمُعَاذٍ فِي أَحْكَامٍ غَيْرِ الْفَرَائِضِ، فَعَلِيٍّ وَمُعَاذٍ فِي أَحْكَامٍ غَيْرِ الْفَرَائِضِ، فَعَلِيٍّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ غيرُ ذلك.

(٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٠ - وَيُرَجَّحُ) كما قالَ الشّافِعيُّ فيما إِذَا وَافَقَ كُلِّ مِن الدِّليلَيْنِ صَحَابِيًّا وقد مَيَّزَ النَّصُّ أَحدَ الصَّحَابِيَّيْنِ فيما ذُكِرَ (مُوَافِقُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ، الدِّليلَيْنِ صَحَابِيًّا وقد مَيَّزَ النَّصُّ أَحدَ الصَّحَابِيَّيْنِ فيما ذُكِرَ (مُوَافِقُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ، فَعَلِيٍّ) في تلك الأحكامِ فَمُعَاذٍ) فيها (وَمُعَاذٍ فِي أَحْكَامٍ غَيْرِ الْفَرَائِضِ، فَعَلِيٍّ) في تلك الأحكامِ :

١ ـ فالمُتَعارِضانِ في مسألةٍ في الفَرائِضِ يُرَجَّحُ منهما المُوافِقُ لِزيدٍ ، فإن لم
 يكن له فيها قولٌ فالمُوافِقُ لِمُعاذٍ ، فإن لم يكن له فيها قولٌ فالمُوافِقُ لِعليٍّ .

٢ ـ والمُتَعارِضانِ في مسألةٍ في غيرِ الفَرائِضِ يُرَجَّحُ منهما المُوافِقُ لِمُعاذٍ ،
 فإن لم يكن له فيها قولٌ فالمُوافِقُ لِعليٍّ .

وذلك لِخبرِ : «أَفْرَضُكُمْ زيدٌ، وأَعْلَمُكُم بالحَلالِ والحرامِ مُعاذٌ، وأَقْضاكم عليٌّ»، فقولُه : «أَفْرَضُكم زيدٌ» على عُمُومِه، وقولُه : «أَعْلَمُكم بالحَلالِ والحَرامِ مُعاذٌ» يعنِي : في غيرِ الفَرائِضِ، وكذا قولُه : «وأَقْضاكُم عليٌّ»، واللَّفظُ في مُعاذٍ أَصْرَحُ منه في عليٌّ، فقُدِّمَ عليه مُطْلَقًا.

W

قوله: (وَيُرَجَّحُ كما قالَ الشّافِعيُّ فيما إِذا وافَقَ كُلِّ مِن الدّليلَيْنِ) إلىٰ قولِه: (واللّفظُ في مُعاذٍ أَصْرَحُ منه في عليٌّ فقُدِّمَ عليه مُطْلَقًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٤ ب). وَالْإِجْمَاعُ عَلَىٰ النَّصِّ، وَإِجْمَاعُ السَّابِقِينَ، وَإِجْمَاعُ الْكُلِّ عَلَىٰ مَا خَالَفَ فِيهِ الْعَوَامُّ، وَالمُنْقَرِضُ عَصْرُهُ عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَكَذَا مَا لَمْ يُسْبَقْ بِخِلَافٍ فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٨٣ _ وَالْإِجْمَاعُ عَلَىٰ النَّصِّ)؛ لِأنه يُؤْمَنُ فيه النَّسْخُ، بخِلافِ النَّصِّ.

(٨٤ - وَإِجْمَاعُ السَّابِقِينَ) على إجماعِ غيرِهم، فيُرَجَّعُ إجماعُ الصَّحابةِ على إجماعِ مَن بعدَهم، وإجماعِ مَن بعدَهم، وإجماعِ مَن بعدَهم، وإجماعِ مَن بعدَهم، وإجماعِ مَن بعدَهم، وهكذا؛ لِشَرَفِ السَّابِقِين؛ ١ - بقُرْبِهم مِن النّبيِّ ﷺ، ٢ - ولِخبرِ : «خيرُ القُرُونِ وَهَكذا؛ لِشَرَفِ السَّابِقِين؛ ١ - بقُرْبِهم مِن النّبيِّ ﷺ، ٢ - ولِخبرِ : «خيرُ القُرُونِ وَهَكذا ؛ لِشَر الدّين يَلُونَهم».

وتَعبيرِي _ كالبِرْماويِّ _ بـ (السّابِقِين) أَعَمُّ مِن تعبيرِ (الأَصْلِ) بـ (الصّحابةِ).

(٨٥ _ وَإِجْمَاعُ الْكُلِّ) الشّامِلِ لِلعَوامِّ (عَلَىٰ مَا خَالَفَ فِيهِ الْعَوَامُّ)؛ لِضَعْفِ الثّاني بالخِلافِ في حُجِّيّتِه علىٰ ما حَكاه الآمِدِيُّ.

(٨٦ _ وَ) الإِجْماعُ (المُنْقَرِضُ عَصْرُهُ عَلَىٰ غَيْرِهِ)؛ لِضَعْفِ الثّاني بالخِلافِ في حُجِّيّتِه.

(٨٧ _ وَكَذَا مَا) أي الإجماعُ الّذي (لَمْ يُسْبَقْ بِخِلَافٍ) على غيرِه (فِي الْأَصَعِّ)؛ لذلك.

وقيلَ : عكسُه ؛ لِزِيادةِ اطِّلاعِ المُجْمِعين في النَّاني على المآخِذِ.

وقيلَ : هُما سَواءٌ.

₹

قوله: (بِقُرْبِهم) في بعضِ النُّسَخِ الْأَزُّهَرِيَّةِ: «لِقُرْبِهم» باللّامِ، وعليه طبعةُ الحَلَبِيِّ (ص١٥٣)، والمُثْبَتُ مِن مُعْظَمِ النُّسَخِ الأَزْهَرِيَّةِ ونُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٠٤). ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٦٨٨).

وَالْأَصَحُّ : تَسَاوِي المُتَوَاتِرَيْنِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ.

وَيُرَجَّحُ الْقِيَاسُ بِقُوَّةِ دَلِيلٍ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَكَوْنِهِ عَلَىٰ سَنَنِ الْقِيَاسِ أَيْ : فَرْعُهُ مِنْ جِنْسِ أَصْلِهِ ، وَكَذَا ذَاتُ أَصْلَيْنِ عَلَىٰ ذَاتِ أَصْلٍ ،

خاية الوصول إلى شرح لب الأصول -

(٨٨ ـ وَالْأَصَحُّ : تَسَاوِي المُتَوَاتِرَيْنِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ).

وقيلَ : يُرَجَّحُ الكتابُ عليها ؛ لِأَنه أَشْرَفُ منها.

وقيلَ : تُرَجَّحُ السَّنَّةُ عليه ؛ لِقولِه تعالىٰ : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ . أمّا المُتَواتِرانِ مِن السُّنَّةِ فمُتَساوِيانِ قَطْعًا كالآيَتَيْنِ .

W.

(٨٩ ـ وَيُرَجَّحُ الْقِيَاسُ) علىٰ قِياسٍ آخَرَ (بِقُوَّةِ دَلِيلِ حُكْمِ الْأَصْلِ) : ١ ـ كأن يُدَلَّ في أحدِ القياسَيْنِ بالمنطوقِ وفي الآخرِ بالمفهومِ ، ٢ ـ أو يكونَ في أحدِهما قَطْعِيًّا وفي الآخَرِ ظَنَيًّا ؛ لِقوّةِ الظَّنِّ بقوّةِ الدّليلِ .

(٩٠ - وَكَوْنِهِ) أي القياسِ (عَلَىٰ سَنَنِ الْقِيَاسِ أَيْ: فَرْعُهُ مِنْ جِنْسِ أَصْلِهِ) فيرُجَّحُ على قياسُ ليسَ كذلك ؛ لِأَنَّ الجنسَ بالجنسِ أَشْبَهُ ، فقِياسُنا ما دُونَ أُرْشِ المُوضِحةِ على أُرْشِها حتّى تَتَحَمَّلَه العاقِلةُ مُقَدَّمٌ على قياسِ الحنَفيّةِ له على غَراماتِ الأموالِ حتّى لا تَتَحَمَّلَه .

(٩١ _ وَكَذَا) تُرَجَّحُ عِلَّةٌ (ذَاتُ أَصْلَيْنِ) مَثَلًا : بأن عُلِّلا بها (عَلَىٰ ذَاتِ أَصْلِ) في الأصحِّ.

هتليقات على غاية الوصول الله على المنطقة والطّاهِريّة (ق ٢٠٥ أ). قوله : (أو يكونَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٥ أ) ضَبْطُه بالرَّفْع.

وَذَاتِيَّةٌ عَلَىٰ حُكْمِيَّةٍ ، وَكَوْنُهَا أَقَلَّ أَوْصَانًا فِي الْأَصْحِّ ، وَالمُقْتَضِيَةُ احْتِيَاطًا فِي فَرْضٍ ،

وقيلَ : لا ، كالخِلافِ في التّرجيحِ بكثرةِ الأدلّةِ .

مِثالُه: وُجُوبُ الضّمانِ بيدِ المُسْتامِ، عَلَّلْناه بأنه أَخَذَ العَيْنَ لِغَرَضِه بلا اسْتِحْقاقِ كما عُلِّلَ به وُجُوبُ الضَّمانِ بيدِ الغاصِبِ ويدِ المُسْتَعِيرِ، وعَلَّلَه الحَنَفيّةُ: بأنه أَخَذَها لِيَتَمَلَّكَها، ولم يُعَلَّلُ به نظيرُ ذلك.

(٩٢ ـ وَ) كذا تُرَجَّحُ عِلَّةٌ (ذَاتِيَّةٌ) لِلمَحَلِّ كالطُّعْمِ والإِسْكارِ (عَلَىٰ) عِلَّةٍ (حُكْمِيَّةٍ) : كالحُرْمةِ والنّجاسةِ في الأصحِّ ؛ لِأنّ الذّاتيّةَ أَلْزَمُ.

وقيلَ : عكسه ؛ لأنّ الحكمَ بالحكمِ أَشْبَهُ.

(٩٣ _ وَ) كذا (كَوْنُهَا أَقَلَ أَوْصَافًا فِي الْأَصْحِّ)؛ لِأَنّ القليلةَ أَسْلَمُ.

وقيلَ : عكسُه ؛ لِأَنَّ الكثيرةَ أَكْثَرُ شَبَهًا.

(٩٤ ـ وَ) تُرَجَّحُ (المُقْتَضِيَةُ احْتِيَاطًا فِي فَرْضٍ)؛ لِأَنَّها أَنْسَبُ به ممّا لا تَقْتَضِيه.

وذِكْرُ «الفَرْضِ» لِأنه مَحَلُّ الإحْتِياطِ؛ إِذْ لا يُحْتاطُ في النَّدْبِ وإِنِ احْتِيطَ به كما مَرَّ ، هذا معَ أنَّ الإحْتِياطَ قد يَجْرِي في غيرِ الفَرْضِ كما إِذا شَكَّ : هل غَسَلَ وجهَه في الوُضُوءِ ثلاثًا أو اثْنَتَيْنِ؟ فإِنّه يُسَنُّ له غَسْلةٌ أُخْرَىٰ وإِنِ احْتَمَلَ كونُها

[ُ] قوله : (لا تَقْتَضِيه) في بعضِ النُّسَخِ الأَّزْهَريَّةِ : «لا يَقْتَضِيه»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٥ ب) وبقيَّةِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٩٠).

وَعَامَّةُ الْأَصْلِ، وَالمُتَّفَقُ عَلَىٰ تَعْلِيلِ أَصْلِهَا، وَالمُوَافِقَةُ لِأُصُولِ عَلَىٰ المُوَافِقَةِ لِوَاحِدٍ، وَكَذَا المُوَافِقَةُ لِعِلَّةٍ أُخْرَىٰ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول چ

رابِعةً ؛ احْتِياطًا.

(٩٦ _ وَعَامَّةُ الْأَصْلِ) : بأن تُوجَدَ في جميعِ جُزْئيّاتِه ؛ لِأَنها أَكْثَرُ فائِدةً ممّا لا يَعُمُّ : كالطُّعْمِ الَّذي هو عِلَّةٌ عندَنا في بابِ الرِّبا ، فإنّه موجودٌ في البُرِّ _ مَثَلًا _ قليلِه ، قليلِه ، بخِلافِ القُوتِ الَّذي هو عِلَّةٌ عندَ الحَنفيّةِ ، فلا يُوجَدُ في قليلِه ، فجَوَّزُوا بيعَ الحَفْنَةِ منه بالحَفْنَتَيْنِ .

(٩٧ _ وَ) تُرجَّحُ العِلَّةُ (المُتَّفَقُ عَلَىٰ تَعْلِيلِ أَصْلِهَا) المأخوذةِ منه؛ لِضَعْفِ مُقابِلِها بالخِلافِ فيه.

(٩٨ _ وَ) العِلَّةُ (المُوَافِقَةُ لِأُصُولِ) شرعيّةٍ (عَلَىٰ المُوَافِقَةِ لِوَاحِدٍ)؛ لِأَنَّ الأُوْلَىٰ أقوىٰ بكثرةِ ما يَشْهَدُ لها.

(٩٩ _ وَكَذَا) تُرَجَّحُ العِلَّةُ (المُوَافِقَةُ لِعِلَّةٍ أُخْرَىٰ) في الأَصَحِّ.

وقيل : لا ، كالخِلافِ في التّرجيحِ بكثرةِ الأدِلّةِ .

قوله: (كما إِذَا شَكَّ هل غَسَلَ وجهَه في الوُضُوءِ ثَلاثًا) إلىٰ قولِه: (وإِنِ احْتَمَلَ كُونُها رابِعةً احْتِياطًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٥ ب) بَدَلَه: «كما إِذَا وَرَدَ حديثٌ ضعيفٌ بكَرَاهةِ بعضِ البُيُوعِ أوِ الأَنْكِحةِ، فإِنّه يُسَنُّ أَن يَتَنَزَّهَ عنه كما ذَكَرَه النَّوويُّ في «أَذْكارِه». اهـ وهو الّذي في «حاشِيتِه على شرحِ المَحَلِّيِّ» (٤/٩٨).

ُقوله : (في الأَصَحِّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (َق ٢٠٥ ب) بعدَه : «بِناءً على جَوازِ تَعَدُّدِ العِلَل».

قوله : (كالخِلافِ في التّرجيحِ بكثرةِ الأدِلّةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٥ ب)

وَمَا ثَبَتَتْ عِلَّتُهُ بِإِجْمَاعِ فَنَصِّ قَطْعِيَّيْنِ، فَظَنِّيِّيْنِ فِي الْأَصَحِّ، فَإِيمَاءٍ، فَسَبْرٍ، فَمُنَاسَبَةٍ ، فَشَبَهِ ، فَدَوَرَانٍ ، وَقِيلَ : دَوَرَانٍ ، فَمُنَاسَبَةٍ ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

(۱۰۰، ۱۰۱، ۲۰۱، ۱۰۲ وَمَا) أي وكذا القياسُ الَّذي (ثَبَتَتْ عِلَّتُهُ بِإِجْمَاعِ فَنَصِّ قَطْعِيَّيْنِ ، فَظَنَّيَّيْنِ) أي بإجماعِ قطعيٌّ ، فنَصِّ قطعيٌّ ، فإجْماعِ ظَنِّيٌّ ، فَنصٌّ ظُنِّيٌّ (فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِأَنَّ النَّصَّ يَقْبَلُ النَّسخَ ، بخِلافِ الإجماعِ .

وقيلَ : عكسُه ؛ لِأَنَّ النَّصَّ أصلٌ للإِجماع ؛ لِأَنَّ حُجِّيتَه إنَّما ثَبَتَتْ به.

(۱۰٤) ، ۱۰٥، ۱۰٦، ۱۰۷، ۱۰۸ فَإِيمَاءِ، فَسَبْرٍ، فَمُنَاسَبَةٍ، فَشَبَهِ، فَدَوَرَانٍ).

> (وَقِيلَ: ٣ _ دَوَرَانٌ ، ٤ _ فَمُنَاسَبَةٌ) وما قبلَها وما بعدَها كما مَرَّ. فَكُلُّ مِن المعطوفاتِ دُونَ ما قبلَه.

ورُجْحانُ كُلِّ مِن الإيماءِ والمُناسَبةِ على ما يليه ظاهِرٌ مِن تَعارِيفِها السَّابِقةِ. ورُجْحانُ السَّبْرِ على المُناسَبةِ بما فيه مِن إِبْطالِ ما لا يَصْلُحُ لِلعِلَّيَّةِ.

قوله : (والتّرجيحُ مِن زِيادتي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٥ ب).

قوله: (دَوَرَانٌ فَمُنَاسَبَةٌ) مضبوطانِ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٠٦ أ): وَتُسِلِدِولِكُ مِنَاسَبَتُم. ، وفي طبعةِ دارِ الفتحِ مَثْنًا وشرحًا (ص١١٩، و٦٩١) : «دَوَرانَ فَمُناسَبِةٍ» ، وهو جائِزٌ على الحِكايةِ أي : مَا تَبَتَتْ عِلَّتُه بِدَوَران فَمُناسَبةٍ ، إِلَّا أَنَّ مُحقِّقَها مَنَعَ «دَوَران» مِن الصّرفِ، وهو مُنْصَرِفٌ؛ لأنه مصدرُ «دارَ يَدُورُ».

قوله : (بما فيه) في طبعةِ شيخِنا (ص٧٩٥) : «لِما فيه» باللَّام، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وعليه بقيّةُ الطّبَعاتِ. وَقِيَاسُ المَعْنَىٰ عَلَىٰ الدَّلَالَةِ، وَكَذَا غَيْرُ المُرَكَّبِ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ إِنْ قُبِلَ، وَالْوَصْفُ الحَقِيقِيُّ، فَالْعُرْفِيُّ، فَالشَّرْعِيُّ، الْوُجُودِيُّ فَالْعَدَمِيُّ قَطْعًا، الْبَسِيطُ فَالمُرَكَّبُ فِي الْأَصَحِّ،

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓

والشَّبَهِ على الدَّوَرانِ بقُرْبِه مِن المُناسَبةِ ، ومَن رَجَّحَ الدَّوَرانَ عليها قالَ : لأنه يُفيدُ اطِّرادَ العِلّةِ وانْعِكاسَها ، بخِلافِ المُناسَبةِ .

ورُجْحانُ الدَّوَرانِ أَوِ الشَّبَهِ على بقيّةِ المَسالِكِ يُؤْخَذُ مِن تَعارِيفِها.

وما ذُكِرَ هُنا يُغْنِي عمّا صَرَحَ به «الأصلُ» : مِن التّرجيحِ ١ _ بالقَطْعِ بالعِلّةِ أوِ الظَّنِّ الأَغْلَب ، ٢ _ وبكونِ مَسْلَكِها أَقْوَىٰ .

(۱۰۹ ـ وَ) يُرجَّحُ (قِيَاسُ المَعْنَىٰ عَلَىٰ) قياسِ (الدَّلَالَةِ)؛ ١ ـ لاِشْتِمالِ الأُوّلِ على المعنى المُناسِبِ، ٢ ـ والثّاني على لازِمِه أو أثرِه أو حكمِه كما عُلِمَ ذلك ١ ـ في مبحثِ الطَّرْدِ، ٢ ـ وفي خاتِمةِ القياسِ.

(١١٠ _ وَكَذَا) يُرَجَّحُ (غَيْرُ المُركَّبِ عَلَيْهِ) أي على المُركَّبِ (فِي الْأَصَحِّ إِنْ قُبِلَ) أي المُركَّبُ ؛ لِضَعْفِه بالخِلافِ في قَبُولِه المذكورِ في مبحثِ حكمِ الأَصْلِ . وقيلَ : عكسُه ؛ لِقُوّةِ المُركَّبِ باتِّفاقِ الخَصْمَيْنِ على حكم الأصلِ فيه .

(١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ - وَ) يُرَجَّحُ (الْوَصْفُ الحَقِيقِيُّ ، فَالْعُرْفِيُّ ، فَالشَّرْعِيُّ) ؛ لِأَنَّ الحقيقيَّ لا يَتَوَقَّفُ على شيء ، بخِلافِ العُرْفيِّ ، والعُرْفيُّ مُتَّفقٌ عليه ، بخِلافِ الشّرعيِّ كما مَرَّ .

(١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٦ - الْوُجُودِيُّ) ممّا ذُكِرَ (فَالْعَدَمِيُّ قَطْعًا، الْبَسِيطُ) منه (فَالمُرَكَّبُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِضَعْفِ العَدَميِّ والمُرَكَّبِ بالخِلافِ فيهما. وقيلَ : المُرَكَّبُ فالبسيطُ.

وَالْبَاعِثَةُ عَلَىٰ الْأَمَارَةِ، والمُطَّرِدَةُ المُنْعَكِسَةُ، فَالمُطَّرِدَةُ عَلَىٰ المُنْعَكِسَةِ، وَكَذَا المُتَعَدِّيَةُ، وَالْأَكْثَرُ فُرُوعًا فِي الْأَصَحِّ.

وذِكْرُ الخِلافِ مِن زيادتي.

(١١٨ - وَالْبَاعِثَةُ عَلَى الْأَمَارَةِ) ؛ لِظُهُورِ مُناسَبةِ الباعِثةِ .

(١١٩ _ والمُطَّرِدَةُ المُنْعَكِسَةُ) على المُطَّرِدةِ فقط ؛ لِضَعْفِ الثَّانِيةِ بالخِلافِ فيها .

(١٢٠ _ فَالمُطَّرِدَةُ) فقط (عَلَىٰ المُنْعَكِسَةِ) فقط؛ لِأَنَّ ضَعْفَ الثَّانِيةِ بعدمِ الإِطِّرادِ أَشَدُّ مِن ضَعْفِ الأُولَىٰ بعدمِ الإِنْعِكاسِ.

(١٢١ ـ وَكَذَا) تُرَجَّحُ (المُتَعَدِّيَةُ) علىٰ القاصِرةِ في الأَصَحِّ؛ لِأَنَّها أَفْيَدُ بالإِلْحاق بها.

وقيلَ : عكسُه ؛ لِأنَّ الخطأَ في القاصِرةِ أَقَلُّ .

وقيلَ : هُما سَواءٌ؛ لِتَساوِيهما فيما يَنْفَرِدانِ به ١ ـ مِن الإِلْحاقِ في المُتَعَدِّيةِ ٢ ـ وعدمِه في القاصِرةِ ·

(١٢٢ _ وَ) كذا يُرَجَّحُ (الْأَكْثَرُ فُرُوعًا) مِن المُتَعَدِّيَتَيْنِ علىٰ الأَقَلِّ فُرُوعًا (فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : عكسُه كما في المُتَعَدِّيةِ والقاصِرةِ ، ولا يأتي التَّساوِي هُنا ؛ لاِنْتِفاءِ عِلَّتِه . والتَّرجيحُ في المسألتَيْنِ مِن زِيادتي .

(١٢٣ - وَ) يُرَجَّحُ (مِنَ الحُدُودِ السَّمْعِيَّةِ) أي الشّرعيّة (الْأَعْرَفُ عَلَىٰ

الْأَخْفَىٰ ، وَالذَّاتِيُّ عَلَىٰ الْعَرَضِيِّ ، وَالصَّرِيخُ ، وَكَذَا الْأَعَمُّ فِي الْأَصَحِّ ، وَمُوَافِقُ نَقْلِ السَّمْع وَاللَّغَةِ ، وَمَا طَرِيقُ اكْتِسَابِهِ أَرْجَحُ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الْأَخْفَى) منها؛ لِأَنَّ الأُوَّلَ أَفْضَى إلى مقصودِ التَّعريفِ مِن الثَّاني.

(١٢٤ _ وَالذَّاتِيُّ عَلَىٰ الْعَرَضِيِّ)؛ لِأَنَّ التَّعريفَ بالأَوَّلِ يُفيدُ كُنْهُ الحقيقةِ، بخِلافِ الثَّاني.

(١٢٥ _ وَالصَّرِيحُ) مِن اللَّفظِ على غيرِه ١ _ بتَجَوُّزٍ ٢ _ أوِ اشْتِراكٍ ؛ لِتَطَرُّقِ الخَلَلُ إلى التّعريفِ بالثّاني .

(١٢٦ _ وَكَذَا) يُرَجَّحُ (الْأَعَمُّ) على الأَخَصِّ مُطلَقًا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّعريفَ بالأَعمِّ أَفْيَدُ؛ لِكثرةِ المُسَمَّى فيه.

وقيلَ : عكسه ؛ أخذًا بالمُحَقَّقِ في المحدودِ.

وذِكْرُ الخِلافِ مِن زِيادتي.

أمَّا الأَعَمُّ والأَخَصُّ مِن وجهٍ فالظَّاهِرُ فيهما : التَّساوِي.

(١٢٧ ، ١٢٨ ـ وَ) يُرَجَّحُ (مُوَافِقُ نَقْلِ السَّمْعِ وَاللَّغَةِ)؛ لِأَنَّ التَّعريفَ بما يُخالِفُهُما إنَّما يكونُ لِنَقْلِ عنهما، والأصلُ عَدَمُه.

(١٢٩ ـ وَ) يُرَجَّحُ (مَا) أي الحَدُّ الَّذي (طَرِيقُ اكْتِسَابِهِ أَرْجَحُ) مِن طريقِ اكْتِسابِهِ أَرْجَحُ مِن طريقِ اكْتِسابِ حَدِّ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ بصِحَّتِه أَقْوَىٰ منه بصِحَّةِ الآخَرِ ؛ إِذِ الحُدُودُ السّمعيّةُ

هتعليقات على غاية الوصول التَّساوِي) غيرُ موجودٍ في قوله : (أمَّا الأَّعَمُّ والأَخَصُّ مِن وجهِ فالظّاهِرُ فيهما التَّساوِي) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٧ أ).

قوله : (وَيُرَجَّحُ مَا أَيِ الحَدُّ) إلىٰ قولِه : (مِن طريقِ اكْتِسابِ حَدِّ آخَرَ) عبارةُ

وَالمُرَجِّحَاتُ لَا تَنْحَصِرُ، وَمَثَارُهَا : غَلَبَةُ الظَّنِّ.

🔫 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

مَأْخُوذَةٌ مِن النَّقَلِ، وطُّرُقُ النَّقَلِ تَقْبَلُ القُّوَّةَ والضَّعْفَ.

W

(وَالمُرَجِّحَاتُ لَا تَنْحَصِرُ) فيما ذُكِرَ هُنا (وَمَثَارُهَا : غَلَبَةُ الظَّنِّ) أي : قُوَّتُه ، وسَبَقَ كثيرٌ منها : منه :

• ١٣ - تقديمُ بعضِ مَفاهِيمِ المُخالَفةِ على بعضٍ .

١٣١ ـ وبعضِ ما يُخِلُّ بالفَهْمِ على بعضٍ : كالمَجازِ على الإِشْتِراكِ.

١٣٢ ـ وتقديمُ المَعْنَىٰ الشَّرعيِّ علىٰ العُرْفِيِّ، والعُرْفِيُّ علىٰ اللُّغُوِيِّ في خِطابِ الشَّارعِ.

ومِن غيرِه :

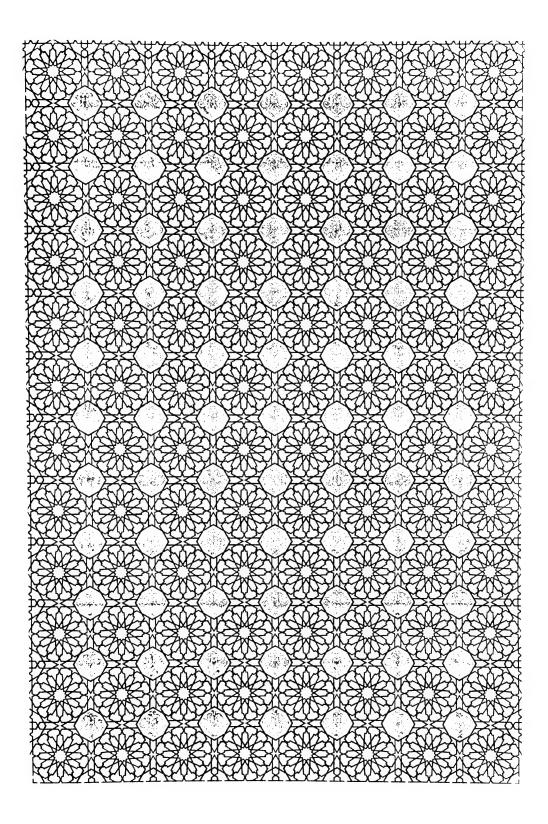
١٣٣ ـ أَرْجَحيّةُ ما يُرَجَّحُ به : مِن التّقديمِ بالتَّزْكِيَةِ بالحكمِ بشَهادةِ الرّاوِي على التَّزْكِيَةِ بالعملِ برِوايتِه.

١٣٤ ـ وتقديم مَن عُلِمَ أنه عَمِلَ برِوايةِ نفسِه على مَن عُلِمَ أنه لم يَعْمَلُ أو لم يُعْمَلُ أو لم يُعْلَمُ أنه عَمِلَ.

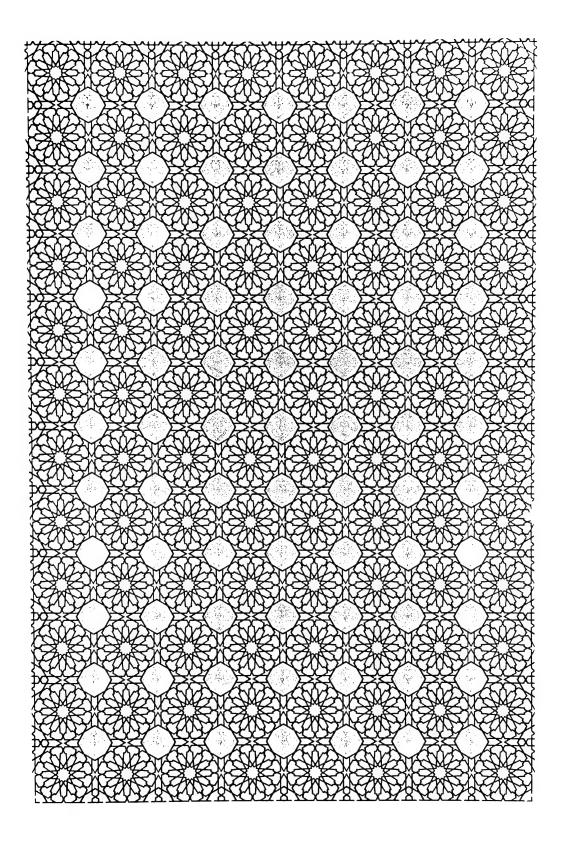
_____________ تعليقات على غاية الوصول السيسية على طريق الْخِيسابِه السَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٧ أ) : ((ورُجْحانُ طريقِ اكْتِسابِه) أي الحَدِّ على طريقِ اكْتِسابِ الآخَرِ».

وله : (إِذِ الحُدُودُ السّمعيّةُ مأخوذةٌ مِن النّقلِ وطُرُقُ النّقلِ تَقْبَلُ القُوّةَ والضَّعْفَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٧ أ).

قوله : (مِن التّقديمِ بالتَّزْكِيَةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٧ أ) : «مِن فِقْهِ ونحوِه ممّا مَرَّ والتّقديمِ بالتَّزْكِيةِ٠٠» إلخ٠







﴿ لَكِتَابُ السَّابِعُ: فِي الْاجْتِكَاد ﴾

المُرادِ عندَ الإِطْلاقِ أعني : الإِجْتِهادَ في الفُرُوعِ (وَمَا مَعَهُ) ١ _ مِن التَّقليدِ ٢ _ وأَدَبِ الفُتْيا ٣ _ وعِلْمِ الكلامِ الكلامِ المُفْتَتَحِ بمسألةِ التَّقليدِ في أصولِ الدِّينِ المُخْتَتَم بما يُناسِبُه مِن خاتِمةِ التَّصَوُّفِ

(الاِجْتِهَادُ) لُغةً : «افْتِعالٌ» مِن «الجَهْدِ» بالفتح والضَّمِّ ، وهو : الطَّاقةُ والمَشَقّةُ .

واصْطِلاحًا: (اسْتِفْرَاغُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ): بأن يَبْذُلَ تَمامَ طاقَتِه في نَظَرِه في الأُدِلَّةِ (لِتَحْصِيلِ الظَّنِّ بِالحُكْمِ) أي مِن حيثُ إنّه فقيهٌ، فلا حاجةَ إلى قولِ ابْنِ الحاجبِ: «شَرْعِيٍّ».

فَخَرَجَ : ١ ــ اسْتِفْراغُ غيرِ الفقيهِ، ٢ ــ واسْتِفْراغُ الفقيهِ لِتحصيلِ قَطْعٍ بحُكْمٍ عَقْليِّ .

M

و «الفقيهُ» في الحَدِّ بمعنَى «المُتَهَيِّعِ لِلفِقْهِ» مَجازًا شائِعًا، ويكونُ بما يُحَصِّلُه فقيهًا حقيقةً، ولذا قُلْتُ كـ«الأَصْلِ» :

وَالمُجْتَهِدُ : الْفَقِيهُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَالمُجْتَهِدُ : الْفَقِيهُ) كما قالُوا : «الفقيهُ المُجْتَهِدُ» ؛ لِأَنَّ ماصَدَقَهُما واحِدٌ.

(وَهُوَ) أي المُجْتَهِدُ أوِ الفقيهُ الصّادِقُ به :

(١ ـ الْبَالِغُ)؛ لِأَنَّ غيرَه لم يَكْمُلْ عَقْلُه حتَّىٰ يُعْبَتَرَ قولُه.

(٢ ــ الْعَاقِلُ)؛ لِأَنَّ غيرَه لا تمييزَ له يَهْتَدِي به لِما يَقولُه حتَّى يُعْتَبَرَ (أَيْ : ذُو مَلَكَةٍ) أي : هَيْئةٍ راسِخةٍ في النَّفسِ (يُدْرِكُ بِهَا المَعْلُومَ) أي : ما مِن شأنِه أن يُعْلَمَ. (فَالْعَقْلُ) هو هذه : (المَلكَةُ فِي الْأَصَحِّ).

وقيلَ : هو نفسُ العِلْم _ أي : الإِدْراكِ _ ضَرُوريًّا كانَ أُونَظَرِيًّا.

وقيلَ : هو العِلْمُ الضّروريُّ فقط ، وبعضُهم عَبَّرَ بـ «بعضِ العُلُومِ الضّرُوريّةِ» ، وهو الأَوْلئ ؛ لئلّا يَلْزَمَ أنّ مَن فَقَدَ العِلْمَ بمُدْرَكٍ لعدمِ الإِدْراكِ غيرُ عاقِلٍ .

(٣ _ فَقِيهُ النَّفْسِ) أي : شديدُ الفَهْمِ بالطَّبْعِ لِمَقاصِدِ الكلامِ ؛ لِأنَّ غيرَه لا يَتَأَتَّىٰ منه الاِسْتِنْباطُ المقصودُ بالاِجْتِهادِ (وَإِنْ أَنْكَرَ الْقِيَاسَ) فلا يَخْرُجُ بإِنْكارِه عن فَقاهةِ النَّفْسِ .

وقيلَ : يَخْرُجُ ، فلا يُعْتَبَرُ قولُه .

هتليقات على غاية الوصول هـ قوله: (لأنَّ ماصَدَقَهُما) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٧ أ) بفتحِ الصّادِ وفتح الدَّالِ وفتح القافِ وضَمِّ الهاء: لاَنْ عَامَلَنْكُا.

الْعَارِفُ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالتَّكْلِيفِ بِهِ ذُو الدَّرَجَةِ الْوُسْطَىٰ عَرَبِيَّةً وَأُصُولًا

المنافر ا

(٤ _ الْعَارِفُ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ) أي : البَراءةِ الأَصْلِيّةِ (وَالتَّكْلِيفِ بِهِ) في حُحِّيّة كما مَّ : أنَّ اسْتَصْحَابَ العَدَمِ الأَصْلِيِّ جُحِّةٌ ، فُتَمَسَّكُ به الرر أن يَصْد فَ

الحُجِّيّةِ كما مَرَّ : أنَّ اسْتِصْحَابَ العَدَمِ الأَصْليِّ حُجَّةٌ ، فيُتَمَسَّكُ به إلى أن يَصْرِفَ عنه دليلٌ شرعيُّ .

(٥ ـ ذُو الدَّرَجَةِ الْوُسْطَى :

أ ـ عَرَبِيَّةً) : مِن ١ ـ لُغةٍ ٢ ـ ونحوٍ ٣ ـ وصَرْفٍ ٤ ـ ومَعانٍ ٥ ـ وبَيانٍ وإِن كانَتْ أَقسامُ العَرَبِيَّةِ أَكْثَرَ مِن ذلك كما بَيَّنْتُها في «حاشِيَةِ المُطَوَّلِ» أَعانَنِيَ الله على إِكْمالِها . (ب ـ وَأُصُولًا) لِلفِقْهِ .

® تعليقات على غاية الوصول ®

قولُ المتنِ : (والتَّكْلِيفِ به) مكتوبٌ في خارجِ القَوْسَيْنِ في «الغايةِ» طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٥٥) وساقِطٌ في المتنِ الَّذي بهامِشِها، والصّحيحُ أنه مِن المتنِ ؛ لأنه موجودٌ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» (ق ٢٧ أ)، والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» (ق ٢٧ أ)، والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» أيضًا (ق ٥٢ أ)، وهو مكتوبٌ في نُسَخِ «الغايةِ» الخَطِّيّةِ بالمِدادِ الأَحْمَرِ، وعلى الصَّوابُ طبعةُ دارِ الفتح (ص ١٢٠ و ٦٩٩).

قوله : (إِلَّا الجَليُّ) في طبعةِ الهاشِميَّةِ (ص٢٠٤) ودارِ أفنانِ (٤١٨/٢) : «إِلَّا لِجَليُّ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيَّةِ، وعليه بقيَّةُ الطَّبَعاتِ.

قوله : (جُمُودِه) في طبعة دارِ أفنانِ (٢/٤١٨) : «جُحُودِه» بالحاءِ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيّة ِ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ، وهو عِبارةُ «شرحِ المَحَلِّيِّ».

ُ قوله: (وإِنْ كَانَتْ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ: ﴿ وَإِن كَانَ ﴾ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٥٥٥) ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ ونُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٨ أ) ، وعليه بقيّةُ الطَّبَعاتِ .

ومُتعلَّقًا لِلْأَحْكَام : مِنْ كِتَابِ وَسُنَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَخْفَظْ مَثْنًا.

🤏 فاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🥵

(ج _ ومُتَعَلَّقًا لِلْأَحْكَامِ) _ بفتحِ اللّامِ _ أي : ما تَتَعَلَّقُ هي به بدَلالتِه عليها : (مِنْ ١ _ كِتَابِ ٢ _ وَسُنَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ) أي المُتوَسِّطُ في هذه العُلُومِ (مَثْنَا) لها ، وذلك لِيَتَأَثَّىٰ له الاِسْتِنْباطُ المقصودُ بالاِجْتِهادِ ،

١ ــ أمّا عِلْمُه بآياتِ الأحكامِ وأُخبارِها ــ أي مَواقِعِها ــ وإِن لم يَحْفَظُها فلاتها المُسْتَنْبَطُ منه.

٢ _ وأمّا عِلْمُه بالأصولِ فلانه يَعْرِفُ به كيفيّة الإِسْتِنْباطِ وغيرَها ممّا يَحْتاجُ
 إليه فيه .

٣ ـ وأمّا عِلْمُه بالباقي فلأنه لا يَفْهَمُ المُرادُ مِن المُسْتَنْبَطِ منه إلّا به؛ لأنه عَرَبِيٌّ بَليغٌ.

وبالغَ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ، فلم يَكْتَفِ بالتَّوَسُّطِ في تلك العلومِ حيثُ قالَ _ كما نَقَلَه «الأَصْلُ» عنه _ : «المُجْتَهِدُ» : مَن هذه العلومُ مَلَكَةٌ له، وأحاطَ بمُعْظَمِ قواعِدِ الشَّرع، ومارَسَها بحيثُ اكْتَسَبَ قُوَّةً يَفْهَمُ بها مقصودَ الشَّارع.

- ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴾

قوله : (وَسُنَّةٍ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ أَ) : «أو سُنَّةٍ» : كَابِهُوسْنَةٍ.

قوله: (لها) مِن قولِه: «مَثْنًا لها» مكتوبٌ في نُسَخِ «الغايةِ» بالمِدادِ الأَسْوَدِ، فهو مِن الشَّرِحِ، وهو في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص٢٥٦) مكتوبٌ في داخِلِ القَوْسَيْنِ، فيُوهِمُ أنه مِن الشَّرِحِ، وهو في أنه مِن الشَّرِح؛ لأنه غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ مِن متنِ «اللَّبِ» (ق ٢٧ أ)، والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ مِن متنِ «اللَّبِّ» أيضًا (ق ٢٥ أ)، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص ١٢٠ و ٢٩٩).

قوَله : (يَعْرِفُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ أ) بفتحِ الياءِ وكسرِ الرّاءِ : عَ**ل**َمْنَكِمِنِهُ، فهو مبنيٌّ للمعلوم.

قُولُه : (وَبِالُّغَ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ فَلَم يَكْتَفِ بِالتَّوَسُّطِ) إلىٰ قُولِه : (بحيثُ اكْتَسَبَ قُوَّةً

وَيُعْتَبَرُ لِلاِجْتِهَادِ: كَوْنُهُ خَبِيرًا: بِمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ، وَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ، وَالْمَنْسُوخِ، وَأَشْبَابِ النُّزُولِ، وَالْمُتَوَاتِرِ وَالْآحَادِ،.........

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول -

(وَيُعْتَبَرُ لِلإِجْتِهَادِ) لا لِيَكُونَ صِفةً لِللَّمُجْتَهِدِ : (كَوْنُهُ خَبِيرًا :

(١ ـ بِمَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ) وإلّا فقد يَخْرِقُه بمُخالَفتِه، وخَرْقُه ١ ـ حَرامٌ ـ كما مَرَّ ـ ٢ ـ لا عِبْرَةَ به، ولا يُشْتَرَطُ حفظُ مَواقِعِه، بل يَكْفِي أن يَعْرِفَ أنّ ما اسْتَنْبَطَه ليسَ مُخالِفًا لِلإجماعِ: ١ ـ بأن يَعْلَمَ مُوافَقتَه لِعالِمٍ ٢ ـ أو يَظُنَّ أنّ واقِعتَه حادِثةٌ لم يَسْبِقْ فيها لِأَحدٍ مِن العُلَماءِ كلامٌ.

(٢ _ وَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ)؛ لِتَقَدُّمِ الأوَّلِ على الثَّاني؛ لِأنه إِذا لم يكنْ خبيرًا بهما قد يَعْكِسُ.

(٣ _ وَأَسْبَابِ النُّزُولِ) ؛ إِذِ الخِبْرةُ بها تُرْشِدُ إلى فهم المُرادِ.

(٤ _ وَالمُتَوَاتِرِ وَالْآحَادِ)؛ لِتَقَدُّمِ الأوّلِ على النّاني؛ لِأنه إِذا لم يكنْ خبيرًا بهما قد يَعْكِسُ.

وتَعْبِيري بذلك أَوْلَىٰ مِن قولِه : «وشرطِ المُتَواتِر والآحادِ» كما بَيَّنْتُه في «الحاشِيَةِ».

___________ تعليقات على غاية الوصول ﴿ ________ يَعْلَيْقَات على غاية الوصول ﴿ _____________________ يَفْهَمُ بِها مقصودَ الشّارعِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ أ).

قوله : (ويُعْتَبَرُ لِلاَجْتِهَادِ لالِيَكُونَ صِفةً لِلمُجْتَهِدِ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ أ) : «(ويُعْتَبَرُ لإِيقاعِ الاِجْتِهادِ) مِن المُجْتَهِدِ».

قوله : (ولا يُشْتَرَطُ حفظَ مَواقِعِه) إلىٰ قولِه : (حادِثةٌ لم يَسْبِقُ فيها لِأُحدٍ مِن العُلَماءِ كلامٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ أ).

قوله: (كما بَيَّنْتُه في الحاشِيَةِ) حيثُ قالَ فيها (١١٩/٤): «قولُه _ أي متنِ الأصلِ _ : (كونُه خبيرًا بمَواقِعِ الإِجْماعِ) أي في الواقِعةِ المُجْتَهَدِ فيها، ويأتي مثلُه في

وَالصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ، وَحَالِ الرُّواةِ، وَيَكْفِي فِي زَمَنِنَا الرُّجُوعِ لِأَثِمَّةِ ذلِكَ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

(٥ _ وَالصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ): مِن حَسَنٍ وضعيفٍ؛ لِيُقَدِّمَ كلَّا مِن الأوَّلَيْنِ على ما بعدَه؛ لأنه إذا لم يكنْ خبيرًا بذلك قد يَعْكِسُ.

(٦ _ وَحَالِ الرُّوَاةِ) في القبولِ والرَّدِّ؛ لِيُقَدِّمَ المقبولَ على المردودِ مُطْلَقًا، والأَّكْبَرَ والأَعْلَمَ مِن الصّحابةِ على غيرِهما في مُتَعارِضَيْنِ؛ لِأَنه إِذا لم يكنْ خبيرًا بذلك قد يَعْكِسُ.

(وَيَكُفِي) في الخِبْرةِ بحالِ الرُّواةِ (فِي زَمَنِنَا الرُّجُوعِ لِأَئِمَّةِ ذلِكَ) مِن المُحدِّثِين : كالإمامِ أحمدَ والبُخاريِّ ومُسْلِمٍ، فيَعْتَمِدُ عليهم في التّعديلِ والتّجريحِ؛ لِتَعَدُّرِهِما في زَمَنِنا إِلّا بواسِطةٍ، وهم أَوْلَىٰ مِن غيرِهم.

والمُرادُ بِخِبْرَتِه بِالمَذْكُوراتِ : خِبْرتُه بها في الواقِعةِ المُجْتَهَدِ فيها ، لا في جميعِ الوَقائِعِ .

W

(وَلَا يُعْتَبَرُ) ١ ـ لا في الإِجْتِهادِ ٢ ـ ولا في المُجْتَهِدِ :

ه تعليقات على غاية الوصول الآتية ، وعليه فكانَ يَنْبَغِي حذفُ «شرطِ» مِن قولِه : «وشرطِ المُتَواتِرِ والآحادِ» ؛ لأنه لم يُعْتَبَرُ لإِيقاعِ الإجْتِهادِ الّذي الكلامُ فيه ، بل لِلمُجْتَهِدِ ، وهو معلومٌ مِن قولِه : «وهو ذُو الدَّرَجَةِ . . » إلخ » . اهـ

قوله : (مُطْلَقًا والأَكْبَرَ والأَعْلَمَ مِن الصّحابةِ علىٰ غيرِهما في مُتَعارِضَيْنِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ ب).

قوله : (لا في الاِجْتِهادِ ولا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٠٨ ب).

عِلْمُ الْكَلَامِ، وَتَفَارِيعُ الْفِقْهِ، وَالذُّكُورَةُ وَالحُرِّيَّةُ، وَكَذَا الْعَدَالَةُ فِي الْأَصَحِّ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(١ _ عِلْمُ الْكَلَامِ)؛ لِإِمْكانِ اسْتِنْباطِ مَن يَجْزِمُ بعقيدةِ الإسلامِ تقليدًا كما يُعْلَمُ ممّا سيَأْتِي.

(٢ _ وَ) لا (تَفَارِيعُ الْفِقْهِ)؛ لِأنها إِنَّما تُمْكِنُ بعدَ الاِجْتِهادِ، فكيفَ تُعْتَبَرُ فِيهِ؟.

(٣، ٤ ـ وَ) لا (الذُّكُورَةُ وَالحُرِّيَّةُ)؛ لِجَوازِ أَن يكونَ لِنِساءِ قُوّةُ الاِجْتِهادِ وَإِن كُنَّ ناقِصاتِ عَقْلِ، وكذا العبيدُ: بأن يَنْظُرُوا حالَ التَّفَرُّغ مِن خِدْمةِ السّادةِ.

(٥ _ وَكَذَا الْعَدَالَةُ): لا تُعْتَبَرُ فيه (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِجَوازِ أن يكونَ لِلفاسِقِ قُوّةُ الاِجْتِهادِ.

وقيلَ : يُعْتَبَرُ ؛ لِيُعْتَمَدُ على قولِه .

وتُعُقِّبَ : بأنه لا تَخالُف بين القولَيْنِ ؛ إِذِ اعْتِبارُ العدالةِ لاِعْتِمادِ قولِه لا يُنافِي عدمَ اعْتِبارِها لاِجْتِهادِه ؛ إِذِ الفاسِقُ يَعْمَلُ باجْتِهادِ نفسِه وإِن لم يُعْتَمَدْ قولُه اتِّفاقًا.

ويُجابُ: بأنَّها اعْتُبِرَتْ بالنِّسبةِ لغيرِه.

أمَّا المُفْتِي فيُعْتَبَرُ فيه العدالة ؛ لِأنه أَخَصٌّ ، فشَرْطُه أَعْلَظُ.

₩)*`

قُوله: (لِنِساءٍ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٦ (ق ١٣٣ ب): «لِلنِّساءِ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيّ (ص١٥٦)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٠٨ ب) وبقيّةِ الأَزْهَريّةِ.

وَلْيَبْحَثْ عَنِ المُعَارِضِ.

وَدُونَهُ : مُجْتَهِدُ المَذْهَبِ، وَهُوَ : المُتَمَكِّنُ مِنْ تَخْرِيجِ الْوُجُوهِ عَلَىٰ نُصُوصِ إِمَامِهِ، وَدُونَهُ : مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا، وَهُوَ : المُتَبَحِّرُ المُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ عَلَىٰ آخَرَ.

وَالْأَصَحُّ : جَوَازُ تَجَزِّي الاِجْتِهَادِ

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَلْيَبْحَثْ عَنِ المُعَارِضِ) : كالمُخصِّصِ، والمُقيِّدِ، والنَّاسِخِ، والقرينةِ الصَّارِفةِ لِللَّهْ عن ظاهِرِه؛ لِيَسْلَمَ ما يَسْتَنْبِطُه مِن تَطَرُّقِ الخَدْشِ إليه لو لم يَبْحَثْ.

وهذا أَوْلَىٰ ، لا واجِبٌ ؛ لِيُوافِقَ ما مَرَّ : ١ ـ مِن أنه يُتَمَسَّكُ بالعامِّ قبلَ البَحْثِ عنِ المُخَصِّصِ على الأصحِّ ، ٢ ـ ومِن أنه يَجِبُ اعْتِقادُ الوُجُوبِ بصيغةِ «افْعَلْ» قبلَ البَحْثِ عمّا يَصْرِفُها عنه .

وزَعَمَ الزَّرْكشيُّ ومَن تَبِعَه : ١ ـ أنه واجبٌ ، ٢ ـ وأنه لا يُخالِفُ ما مَرَّ ؛ لِأنّ ذاكَ في جَوازِ التَّمَسُّكِ بالظّاهِرِ المُجَرَّدِ عنِ القرائِنِ ، والكلامُ هُنا في اشْتِراطِ معرفةِ المُعارِضِ بعدَ ثُبُوتِه عندَه بقرينةٍ .

(وَدُونَهُ) أي دُونَ المُجْتَهِدِ المُتَقَدِّمِ _ وهو المُجْتَهِدُ المُطْلَقُ _ (مُجْتَهِدُ المَطْلَقُ _ (مُجْتَهِدُ المَذْهَبِ، وَهُو : المُتَمَكِّنُ مِنْ تَخْرِيجِ الْوُجُوهِ) النِّي يُبْدِيها (عَلَىٰ نُصُوصِ إِمَامِهِ) في المَسائِلِ.

(وَدُونَهُ) أَيْ دُونَ مجتهدِ المَذْهَبِ (مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا، وَهُوَ : المُتَبَحِّرُ) في مذهبِ إِمامِه (المُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ) له (عَلَىٰ آخَرَ) أَطْلَقَهُما.

(وَالْأَصَحُّ : جَوَازُ تَجَزِّي الإِجْتِهَادِ) : بأن يَحْصُلَ لبعضِ النَّاسِ قُوَّةُ الإِجْتِهادِ

(فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ) : كالفَرائِضِ : بأن يَعْلَمَ أُدلَّتُه ويَنْظُرَ فيها.

وقيلَ : يَمْتَنِعُ ؛ لاِحْتِمالِ أن يكونَ فيما لم يَعْلَمْه مِن الأدلّةِ مُعارِضٌ لِمَا عَلِمَه ، بخِلافِ مَن أحاطَ بالكُلِّ ونَظَرَ فيه .

ورُدَّ : بأنَّ هذا الاِحْتِمالَ فيه بعيدٌ.

(وَ) الأَصحُّ : (١ _ جَوَازُ الإِجْتِهَادِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، ٢ _ وَوُقُوعُهُ) ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ وَ أَسْرَىٰ حَتَى يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ عَفَا ٱللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ وَ أَسْرَىٰ جَتَى يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ عَفَا ٱللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِن لِمَن ظَهَرَ لَهُ وَ يَكُونُ لِمَن ظَهَرَ لَهُ وَقَعْم في التَّخَلُّفِ عن غَزْوَةِ تَبُوكَ ، والعِتابُ لا يكونُ فيما صَدَرَ عن وَحْيٍ ، فيكونُ فيما صَدَرَ عن وَحْيٍ ، فيكونُ عن اجْتِهادٍ .

وقيلَ : غيرُ جائِزٍ له ؛ لِقُدْرَتِه على اليقينِ بالتَّلَقِّي مِن الوَحْيِ : بأن يَنْتَظِرَه . ورُدَّ : بأن إِنْزالَ الوَحْي ليسَ في قُدْرَتِه .

وقيلَ : جائِزٌ له وواقِعٌ في الآراءِ والحُرُوبِ دُونَ غيرِهما؛ جمعًا بين الأدِلّةِ السّابِقةِ.

W 140

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ اجْتِهَادَهُ) ﷺ (لَا يُخْطِئُ)؛ تنزيهًا لِمَنْصِبِ النُّبُوّةِ عنِ الخطإِ في الاِجْتِهادِ.

وقيلَ : قد يُخْطِئُ لكن يُنَبَّهُ عليه سريعًا ؛ لِما مَرَّ في الآيَتَيْنِ . ويُجابُ : بأنّ التّنبية فيهما ليسَ على خَطَإٍ ، بل على تركِ الأَوْلَىٰ إِذْ ذاكَ .

وَأَنَّ الإِجْتِهَادَ جَائِزٌ فِي عَصْرِهِ ، وَأَنَّهُ وَقَعَ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الاِجْتِهَادَ جَائِزٌ فِي عَصْرِهِ) ﷺ ·

وقيلَ : لا ؛ لِلقُدْرَةِ على اليقينِ في الحكم بتَلَقِّيه منه ﷺ .

ورُدَّ : بأنه لو كانَ عندَه وحيٌ في ذلك لَبَلَّغَه لِلنَّاسِ.

وقيلَ : جائِزٌ بإِذْنِه.

وقيلَ : جائِزٌ لِلبعيدِ عنه دُونَ القريبِ ؛ لِسُهُولةِ مُراجَعَتِه ·

وقيلَ : جائِزٌ لِلوُلاةِ ؛ حِفْظًا لِمَنْصِبِهم عنِ اسْتِنْقاصِ الرَّعِيَّةِ لهم لو لم يَجُزْ لهم بأن يُراجِعُوا النَّبيَّ ﷺ فيما يَقَعُ لهم ، بخِلافِ غيرِهم.

(وَ) الأَصَحُّ على الجَوازِ : (أَنَّهُ وَقَعَ)؛ لِأَنه ﷺ حَكَّمَ سَعْدَ بْنَ مُعاذٍ في بَنِي قُرَيْظةَ فقالَ : «تُقْتَلُ مُقاتِلتُهُم، وتُسْبَى ذُرِّيَّتُهُم»، فقالَ ﷺ : «لقد حَكَمْتَ بِحُكْمِ الله» : رَواه الشَّيخانِ.

وقيلَ : لم يَقَعْ لِلحاضِرِ في قُطْرِهِ ﷺ ، بخِلافِ غيرِهِ .

وقيلَ بالوَقْفِ عنِ القولِ بالوُقُوعِ وعدمِه.

قوله : (يَقَعُ) مِن قولِه : «فيما يَقَعُ لهم» في طبعة دارِ الفتحِ (ص٤٠٧) : «وَقَعَ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٥٧).

قوله : (وَقَعَ) مِن َقولِ المتنِ : «أنه وَقَعَ» في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٠ أ) : «واقِعٌ» اسْمَ فاعِلِ، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (تُقْتَلُ مُقاتِلتُهُم وتُسْبَىٰ ذُرِّيَتُهُم) «تُقْتَلُ» و«تُسْبَى» مضبوطانِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٠ أ) بضَمِّ التّاءِ مَبْنِيّانِ للمفعولِ، وهو كذلك في «صحيح البُخاريِّ»، وفي «صحيح مُسْلِم» : «تَقْتُلُ» و«تَسْبِي» بالبناءِ للفاعِلِ خِطابانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

مَسْأَلَةٌ : المُصِيبُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ ، وَالمُخْطِئُ آثِمٌ ، بَلْ كَافِرٌ إِنْ نَفَىٰ الْإِسْلَامَ ، وَالمُصْيِبُ فِي نَقْلِيَّاتٍ فِيهَا قَاطِعٌ وَاحِدٌ قَطْعًا ، وَقِيلَ : عَلَىٰ الخِلَافِ الْإِسْلَامَ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ وَلَا قَاطِعَ وَاحِدٌ ، وَأَنَّ لله فِيهَا حُكْمًا مُعَيَّنًا قَبْلَ الإِجْتِهَادِ ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(١ ـ المُصِيبُ) مِن المُخْتَلِفَيْنِ (فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ) وهو : مَن صادَفَ الحَقَّ فيها ؛ لِتَعَيُّنِه في الواقِعِ : ١ ـ كحُدُوثِ العالَمِ ، ٢ ـ ووُجُودِ البارِئِ ، ٣ ـ وصِفاتِه ، ٤ ـ وبِعْثةِ الرُّسُلِ (٢ ـ وَالمُخْطِئُ) فيها (١ ـ آثِمٌ) إِجْماعًا ، ولِأنه لم يُصادِفِ الحَقَّ فيها (٢ ـ بَلْ كَافِرٌ) أيضًا (إِنْ نَفَى الْإِسْلَامَ) كلَّه أو بعضَه : كنَافي بعثةِ مُحمَّدٍ ﷺ .

فالقولُ ١ ـ بأنّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ في العَقْلِيّاتِ مُصيبٌ ٢ ـ أو أنّ المُخْطِئَ غيرُ آثِمٍ خارِقٌ لِلإِجْماع .

والتّصريحُ باعْتِمادِ تأثيمِ المُخْطِئِ في غيرِ نَفْيِ الإسلامِ مِن زِيادتي.

(٢ _ وَالمُصِيبُ فِي نَقْلِيَّاتٍ فِيهَا قَاطِعٌ) مِن نَصِّ أَو إِجْماعٍ واخْتُلِفَ فيها لِعَدَمِ الوُقُوفِ عليه (وَاحِدٌ قَطْعًا). الوُقُوفِ عليه (وَاحِدٌ قَطْعًا).

(وَقِيلَ : عَلَىٰ الخِلَافِ الْآتِي) فيما لا قاطِعَ فيها.

(٣ _ وَالْأَصَحُّ : أَنَهُ) أي المُصيبَ في النَّقْلِيّاتِ (وَلَا قَاطِعَ) فيها (وَاحِدٌ).
 وقيلَ : كُلُّ مُجْتَهِدٍ فيها مُصيبٌ.

SEM.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ لله فِيهَا حُكْمًا مُعَيَّنًا قَبْلَ الإِجْتِهَادِ).

وقيلَ : حكمُ الله تعالى تابعٌ لِظَنِّ المُجْتَهِدِ، فما ظَنَّه فيها مِن الحكمِ فهو

وَأَنَّ عَلَيْهِ أَمَارَةً ، وَأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ ، وَأَنَّ المُخْطِئَ لَا يَـأْثُمُ ، بَـلْ يُـؤجَرُ ،

الصول إلى شرح لب الأصول 😂

حكمُ الله في حَقِّه وحَقِّ مُقلِّدِه.

وقيلَ : فيها شيءٌ لو حَكَمَ الله فيها لم يَحْكُمْ إِلَّا بذلك الشّيءِ ، قيلَ : وهذا حكمٌ على الغَيْبِ ، ورُبّما عُبَرَ عن هذا إِذا لم يُصادِفِ المُجْتَهِدُ ذلك الشّيءَ بأنّه : «أَصابَ فيه اجْتِهادًا وابْتِداءً ، وأَخْطأَ فيه حُكْمًا وانْتِهاءً» .

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ عَلَيْهِ) أي الحكم (أَمَارَةً) أي : دَليلًا ظَنَّيًّا.

وقيلَ : عليه دليلٌ قَطْعِيٌّ.

وقيلَ : لا ولا ، بل هو كدَفِينٍ يُصادِفُه مَن شاءَه اللهُ.

(وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّهُ) أي المُجْتَهِدَ (مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ) أي الحكمِ ؛ لِإِمْكانِها. وقيلَ : لا ؛ لِغُمُوضِه.

(وَأَنَّ المُخْطِئَ) في النَّقْلِيّاتِ بقِسْمَيْها (لَا يَأْثَمُ، بَلْ يُؤْجَرُ)؛ لِبَذْلِه وُسْعَه في طَلَبه.

وقيلَ : يَأْثُمُ ؛ لِعدمِ إِصابتِه المُكلُّفِ بها .

وذِكْرُ «الأَجْرِ» في القسمِ الأوّلِ مِن زِيادتي ، ويَدُلُّ لذلك في القِسْمَيْنِ خبرُ : «إِذا اجْتَهَدَ الحاكِمُ فأَصابَ فله أَجْرانِ ، وإِن أَخْطأَ فله أجرٌ واحِدٌ».

SE

وَمَتَىٰ قَصَّرَ مُجْتَهِدٌ أَثِمَ.

W

مَسْأَلَةً : لَا يُنْقَضُ الحُكْمُ فِي الإِجْتِهَادِيَّاتِ، فَإِنْ خَالَفَ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا أَوْ حَكَمَ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ أَوْ بِخِلَافِ نَصِّ إِمَامِهِ وَلَمْ يُقَلِّدْ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَجُزْ نُقِضَ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓—

(وَمَتَىٰ قَصَّرَ مُجْتَهِدٌ) في اجْتِهادِه (أَثِمَ)؛ لِتقصيرِه بتَرْكِه الواجِبَ عليه مِن بَذْلِه وُسْعَه فيه.

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(لَا يُنْقَضُ الحُكْمُ فِي الاِجْتِهَادِيَّاتِ) لا مِن الحاكِمِ به ولا مِن غيرِه؛ إِذْ لو جازَ نَقْضُه لَجازَ نقضُ النَّقْضِ، وهَلُمَّ، فَتَفُوتُ مصلحةُ نَصْبِ الحاكِمِ مِن فَصْلِ الخُصُوماتِ. الخُصُوماتِ.

(١ _ فَإِنْ خَالَفَ) الحكمُ (١ _ نَصَّا ٢ _ أَوْ إِجْمَاعًا ٣ _ أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا) نُقِضَ؛ لِمُخالَفَتِه الدِّليلَ المذكورَ.

(٢ _ أَوْ حَكَمَ) حاكِمٌ (بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ) : بأن قَلَّدَ غيرَه نُقِضَ ؛ لِمُخالَفتِه اجْتِهادَه وامْتِناع تقليدِه فيما اجْتَهَدَ فيه .

(٣ ـ أَوْ) حَكَمَ حاكِمٌ (بِخِلَافِ نَصِّ إِمَامِهِ وَلَمْ يُقَلِّدْ غَيْرَهُ) مِن الأَئِمَّةِ (أَوْ) قَلَّدَه و(لَمْ يَجُزْ) لِمُقلِّدِ إِمامٍ تقليدُ غيرِه، وسيَأتي بَيانُ ذلك (نُقِضَ) حكمُه؛

ه تعليقات على غاية الوصول ه تعليقات على عليقات على غاية الوصول ه توله : (فَتَفُوتُ) بالياءِ، وعليه مُعْظَمُ النَّسَخِ الخَطَيّةِ : «فَيَفُوتُ» بالياءِ، وعليه مُعْظَمُ الطَّبَعاتِ، والمُثْبَتُ مِن بعضِ النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ شيخِنا (ص٨١٣). قوله : (لِمُقلِّد إِمام) بالإِضافةِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١١ أ): التليكيم،

وَلَوْ نَكَحَ بِغَيْرِ وَلِيِّ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَوِ اجْتِهَادُ مُقَلَّدِهِ فَالْأَصَحُّ : تَحْرِيمُهَا.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لِمُخالَفتِه نَصَّ إِمامِه الَّذي هو في حَقِّه _ لإِلْتِزامِه تقليدَه _ كالدَّليلِ في حَقِّ المُجْتَهِدِ.

٤ _ فإن قَلَدَ في حكمِه غيرَ إمامِه وجازَ له تقليدُه لم يُنْقَضْ حُكْمُه؛ لأنه _
 لِعَدالتِه _ إِنّما حَكَمَ به لِرُجْحانِه عندَه.

ونَقْضُ الحُكْمِ مَجازٌ عن إِظْهارِ بُطْلانِه ؛ إِذْ لا حُكْمَ في الحقيقةِ حتّى يُنْقَضَ.

(وَلَوْ نَكَحَ) امْرَأَةً (بِغَيْرِ وَلِيٍّ) باجْتِهادٍ ١ _ مِنه ٢ _ أو مِن مُقلَّدِه يُصَحِّحُ نِكاحَه (ثُمَّ تَغَيَّرَ ١ _ اجْتِهَادُهُ ٢ _ أَوِ اجْتِهَادُ مُقلَّدِهِ) إلى بُطْلانِه (فَالْأَصَحُّ : تَحْرِيمُهَا) عليه ؛ ١ _ لِظَنِّه ٢ _ أو ظَنِّ إِمامِه حِينَئذٍ البُطْلانَ .

وقيلَ : لا تَحْرُمُ إِذا حَكَمَ حاكِمٌ بالصِّحَّةِ؛ لِئلَّا يُؤَدِّيَ إلى نَقْضِ الحُكْمِ بالاِجْتِهادِ، وهو مُمْتَنِعٌ.

ويُرَدُّ : بأنه يَمْتَنعُ إِذَا نُقِضَ مِن أَصلِهِ ، وليسَ مُرادًا هُنا.

(وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) بعدَ إِفْتائِه (أَعْلَمَ) وُجُوبًا (المُسْتَفْتِيَ) بتَغَيُّرِه ؛ (لِيَكُفَّ)

قوله : (أو مِن مُقَلَّدِه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١١ أ) بكسرِ اللَّامِ : أَصنعَلِيهِ.

قوله: (لِظَنَّه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١١ أ) بعدَه: «الآنَ»: لَعْنِيلِهَ النَّالَبُكُلُك. قوله: (أو ظَنِّ إِمامِه حِينَئذٍ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١١ أ).

وَلَا يُنْقَضُ مَعْمُولُهُ ، وَلَا يَضْمَنُ المُتْلَفَ إِنْ تَغَيَّرَ لَا لِقَاطِعٍ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

عنِ العَمَلِ إِن لَم يَكُنْ عَمِلَ (وَلَا يُنْقَضُ مَعْمُولُهُ) إِن عَمِلَ ؛ لِأَنَّ الاِجْتِهادَ لا يُنْقَضُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الللْمُنْ الْمُنْ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الللْمُنْ الْمُؤْمِنِ الللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللْمُنْ الْمُؤْمِي الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ ا



هلبغات على غاية الوصول الله على المنطقة على المنطقة المُفْتِي في نُسْخة الظّاهِريّة وله : (كنَصِّ قاطِع فإِنَّه يُنْقَضُ معمولُه ويَضْمَنُ مُثْلَفَه المُفْتِي) في نُسْخة الظّاهِريّة (ق ٢١١ ب) : «كنصِّ ؛ فإِنَّه يَضْمَنُه» : كنمِ الله المَاسَعْيِم ، وهي عِبارةُ المَحَلِّيِّ .

مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِنَبِيِّ أَوْ عَالِمٍ : «احْكُمْ بِمَا تَشَاءُ فَهُوَ حَقِّ»، وَيَكُونُ مُدْرَكًا شَرْعِيًّا، وَيُسَمَّىٰ : «التَّفْوِيضَ»، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْأَمْرِ بِاخْتِيَارِ المَأْمُورِ.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ) مِن قِبَلِ الله تعالى (١ ـ لِنَبِيِّ ٢ ـ أَوْ عَالِمٍ) على لِسانِ نَبِيٍّ : («احْكُمْ بِمَا تَشَاءُ) في الوَقائِعِ مِن غيرِ دليلٍ ؛ (فَهُوَ حَقُّ») أي : مُوافِقٌ لِحُكْمِي : بأن يُلْهِمَه إيّاه ؛ إِذْ لا مانِعَ مِن هذا الجَوازِ (وَيَكُونُ) أي هذا القولُ (مُدْرَكًا شَرْعِيًّا، وَيُسَمَّى : «التَّفْوِيضَ») ؛ لِدَلالتِه عليه .

وقيلَ : لا يجوزُ ذلك مُطلَقًا.

وقيلَ : يجوزُ لِلنَّبيِّ دُونَ العالِمِ ؛ لِأَنَّ رُتْبَتَه لا تَبْلُغُ أَن يُقالَ له ذلك.

SE

(وَ) المُخْتارُ بعدَ جَوازِه : (أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ).

وقيلَ : وَقَعَ ؛ لِخبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «لَوْلا أَن أَشُقَ على أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُم بِالسّواكِ عندَ كُلِّ صَلاةٍ» أي : لأَوْجَبْتُه عليهم .

قُلْنا : هذا لا يَدُلُّ على المُدَّعَىٰ ؛ لِجَوازِ ١ ـ أن يكونَ خُيِّرَ فيه أي : خُيِّرَ في إيجابِ السِّواكِ وعدمِه ، ٢ ـ أو يكونَ ذلك القولُ بوَحْيِ ، لا مِن تِلْقاءِ نفسِه .

₩

(وَأَنَّهُ : يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْأَمْرِ بِاخْتِيَارِ المَأْمُورِ) : نحو : «افْعَلْ كذا إِن شِئْتَ» أي فِعْلَه .

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِما بينَ ١ ـ طَلَبِ الفعلِ ٢ ـ والتّخييرِ فيه مِن التَّنافِي.

قُلْنا: لا تَنافِيَ ؛ إِذِ التّخيِيرُ قرينةٌ على أنّ الطَّلَبَ غيرُ جازِمٍ.

والتّرجيحُ في هذا مِن زِيادتِي.

(M)

مَسْأَلَةٌ : التَّقْلِيدُ : أَخْذُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(التَّقْلِيدُ : أَخْذُ قَوْلِ الْغَيْرِ) بمعنَىٰ : ١ ـ «الرّأيِ» ٢ ـ و «الاِعْتِقادِ» الدّالِّ عليهما ١ ـ القولُ اللّفظيُّ ٢ ـ أوِ الفعلُ ٣ ـ أوِ التّقريرُ (مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ) ·

فَخَرَجَ : ١ ـ أَخذُ قولٍ لا يَخْتَصُّ بالغيرِ : كالمعلومِ مِن الدِّينِ بالضَّرُورةِ ، ٢ ـ وأخذُ قولِ الغيرِ معَ معرفةِ دليلِه ، فليسَ بتقليدٍ ، بل هو اجْتِهادٌ وافَقَ اجْتِهادَ القائِلِ ؛ لِأَنَّ معرفةَ الدَّليلِ مِن الوجهِ الَّذي باعْتِبارِه يُفيدُ الحكمَ لا يكونُ إلَّا للمُجْتَهدِ .

وعَرَّفَ ابْنُ الحاجِبِ وغيرُه «التقليدَ» بـ «العملِ بقولِ الغيرِ مِن غيرِ حُجّةٍ» ، وقد بَيَّنْتُ التَّفاوُتَ بينَ التّعريفَيْنِ في «الحاشِيَةِ» ، ومعَ ذلك فلا مُشاحَّةَ في الإصْطِلاحِ .

هِ تعليه الراقول الله المنافق التهافي التهافي المنافق المنافق المنافق الله الله الله المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق الأصل المنافق التهافق التهافق التهافق المنافق المنافق الأصل المنافق المن

قوله : (مُشاحَّةً) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٢ أ) : «مُشاحَحَةً» بتركِ الإِدْغامِ : ﴿ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهُ عَالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَ اللهُ عَلَى الله

وَيَلْزَمُ غَيْرَ المُجْتَهِدِ فِي غَيْرِ الْعَقَائِدِ فِي الْأَصَحِّ،

(وَيَلْزَمُ غَيْرَ المُجْتَهِدِ) المُطْلَقِ ١ _ عامِّيًا كانَ ٢ _ أو غيرَه أي : يَلْزَمُه بقيدٍ زِدْتُه بقيدٍ زِدْتُه بقولِي : ﴿ فَسَـٰعَلُوۤا فَي الْأَصَحِّ) ؛ لِآيةِ : ﴿ فَسَـٰعَلُوۤا أَهۡ لَ ٱلذَّكِرِ ﴾ .

وقيلَ : يَلْزَمُه بشرطِ أَن يَتَبَيَّنَ له صِحَّةُ اجْتِهادِ المُجْتِهِدِ : بأَن يَتَبَيَّنَ له مُسْتَنَدُه ؛ لِيَسْلَمَ مِن لُزُومِ اتِّباعِه في الخطإِ الجائِزِ عليه .

وقيلَ : لا يجوزُ في القَواطِعِ.

وقيلَ : لا يجوزُ لِلعالِمِ أن يُقلِّد ؛ لِأنَّ له صَلاحِيَةَ أخذِ الحكمِ مِن الدَّليلِ ، بخِلافِ العامِّيِّ.

أمّا التّقليدُ في العَقائِدِ فيَمْتَنِعُ على المُخْتارِ وإِن صَحَّ مَعَ الجَزْمِ كما سيَأْتِي، وقَضيّةُ كلامِ «الأصلِ» هُنا لُزُومُه فيها أيضًا.

قوله : (بقيدٍ زِدْتُه بقولي فِي غَيْرِ الْعَقَائِدِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٢ أ)، وساقِطٌ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٥٧٤٣ (ق ٧٥ أ).

قوله: (له) مِن قولِه: «بأن يَتَبَيَّنَ له مُسْتَنَدُهُ» غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٢ أ)، وساقِطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٩٣٧٠٦ (ق ١٧٧ أ)، وهو ثابِتٌ في بقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص٨٥١)، وفي نُسْخةِ حَلَب (ق ١٥١ أ): «بأن يُبيِّنَ له مُسْتَنَدَه»، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧١٣).

قوله : (في القَواطِعِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٢ أ) بعدَه : «كالعَقائِدِ ، وسيأتي الخِلافُ فيها» .

قوله : (أمَّا التّقليدُ في العَقائِدِ فيَمْتَنِعُ على المُخْتارِ) إلى قولِه : (لُزُومُه فيها أيضًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٢ أ).

وَيَحْرُمُ عَلَى ظَانِّ الحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِ ، وَكَذَا عَلَىٰ المُجْتَهِدِ فِي الْأَصَحِّ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢ - وَيَحْرُمُ) أي التّقليدُ (١ - عَلَى ظَانِّ الحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِ)؛ لِمُخالَفتِه به وُجُوبَ اتّباعِ اجْتِهادِه (٢ - وَكَذَا) يَحْرُمُ (عَلَى المُجْتَهِدِ) أي : مَن هو بصِفاتِ الإجْتِهادِ التّقليدُ فيما يَقَعُ له (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِتَمَكُّنِه مِن الإجْتِهادِ فيه الّذي هو أصلٌ للجّتِهادِ التّقليدُ فيما يَقَعُ له (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِتَمَكُّنِه مِن الإجْتِهادِ فيه الّذي هو أصلٌ للتّقليدِ، ولا يجوزُ العُدُولُ عنِ الأصلِ المُمْكِنِ إلى بَدَلِه كما في الوُضُوءِ والتَّيَمُّمِ.

وقيلَ : يجوزُ له التّقليدُ فيه ؛ لِعَدَمِ علمِه به الآنَ.

وقيلَ: يجوزُ لِلقاضِي؛ لِحاجتِه إلى فصلِ الخُصُومةِ المطلوبِ نَجازُه، بخِلافِ غيرِه.

وقيلَ : يجوزُ تقليدُ مَن هو أَعْلَمُ منه.

وقيلَ : يجوزُ عندَ ضِيقِ الوقتِ لِمَا يُسْأَلُ عنه.

وقيلَ : يجوزُ له فيما يَخُصُّه دُونَ ما يُفْتِي به غيرَه.

* * *

قوله: (نَجازُه) مضبوطٌ في النُّسْخةِ الأَزْهَرُونَ النُّون: الطعربُنجَانِه، وفي كتابِ «الأَفْعالِ» لِابْنِ القَطَّاعِ: «نَجَزَ الشّيءُ نَجازًا»: حَضَرَ، وأيضًا: ذَهَبَ». مَسْأَلَةٌ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ تَكَرَّرَتْ وَاقِعَةٌ لِمُجْتَهِدِ لَمْ يَذْكُرِ الدَّلِيلَ وَجَبَ تَجْدِيدُ النَّظَرِ ، أَوْ لِعَامِّيِّ اسْتَفْتَى عَالِمًا وَجَبَ إِعَادَةُ الاِسْتِفْتَاءِ وَلَوْ كَانَ مُقَلِّدَ مَيِّتٍ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

(الْأَصَحُّ : ١ ـ أَنَّهُ لَوْ تَكَرَّرَتْ وَاقِعَةٌ لِمُجْتَهِدٍ لَمْ يَذْكُرِ الدَّلِيلَ) الأوّلَ (وَجَبَ تَجْدِيدُ النَّظَرِ) سَواءٌ ١ ـ أَتَجَدَّدَ له ما يَقْتَضِي الرُّجُوعَ عمّا ظَنَّه فيها ٢ ـ أمْ لا ؛ إِذْ لَوْ أَخَذَ بالأوّلِ مِن غيرِ نَظَرٍ لَكانَ آخِذًا بشيءٍ مِن غيرِ دليلٍ يَدُلُّ له ، والدّليلُ الأوّلُ ـ لِعَدَمِ تَذَكُّرِه ـ لا ثِقةَ ببَقاءِ الظَّنِّ منه .

وقيلَ : لا يَجِبُ تجديدُه ؛ بِناءً على قُوّةِ الظَّنِّ السّابِقِ ، فيُعْمَلُ به ؛ لِأنّ الأصلَ عدمُ رُجْحانِ غيرِه .

أمَّا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّليلِ فلا يَجِبُ تجديدُ النَّظَرِ ؛ إِذْ لا حاجةَ إليه.

(٢ _ أَوْ) أي والأَصَحُّ : أنه لو تَكَرَّرَتْ واقِعةٌ (لِعَامِّيِّ اسْتَفْتَىٰ عَالِمًا) فيها (وَجَبَ إِعَادَةُ الإِسْتِفْتَاءِ) لِمَن أَفْتاه (وَلَوْ كَانَ) العالِمُ (مُقَلِّدَ مَيِّتٍ)؛ بِناءً على ١ _ جَوازِ تقليدِ المَيِّتِ ٢ _ وإِفْتاءِ المُقلِّدِ كما سيأتي؛ إِذْ لو أَخَذَ بجَوابِ السّؤالِ

قوله : (آخِذًا) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٢ ب) بمَدِّ الهمزةِ : *ۖ ٱلْمُلْاشِي*، وكذا في نُسْخةِ حَلَب (ق ١٥١ ب)، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧١٤).

قوله: (مَيِّتٍ) مِن قولِه: «مُقَلِّدَ مَيِّتٍ» مضبوطٌ في بعضِ الطَّبَعاتِ بتشديدِ الياءِ، وفي بعضِ الطَّبَعاتِ بتشديدِ الياءِ، وفي بعضِها بتخفيفِها، قالَ في «شرحِ القامُوسِ» (١٠١/٥) ناقِلًا عن شيخِه: «صَرَّحُوا بأنّ «المَيْتَ» مُخفَّفَ الياءِ مأَخُوذٌ ومُخَفَّفُ من «المَيِّتِ» المُشَدَّدِ، وإِذا كانَ مأْخُوذًا منه فكيفَ يُتَصَوَّرُ الفَرْقُ فيهما في الإِطْلاقِ؟».

.....

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

الأوّلِ مِن غيرِ إِعادةٍ لَكانَ آخِذًا بشيءٍ مِن غيرِ دليلٍ ، وهو في حَقِّه قولُ المُفْتِي ، و وقولُه الأوّلُ لا ثِقةَ ببَقائِه عليه ؛ لاِحْتِمالِ مُخالَفتِه له باطِّلاعِه علىٰ ما يُخالِفُه ١ ــ مِن دليلِ إِن كانَ مُجْتَهِدًا ، ٢ ــ ونَصِّ لِإِمامِه إِن كانَ مُقَلِّدًا .

وقيلَ : لا يَجِبُ.

وذِكْرُ الخلافِ في الصُّورَتَيْنِ مِن زِيادتي.

وقولُ «الأصلِ» في الشِّقِّ الأوّلِ مِن الأُولَىٰ : «قَطْعًا» أي عندَ أصحابِنا لا عندَ الأُصُولِيِّين.

ومَحَلُّ الخِلافِ في الثّانِيةِ: إِذَا عَرَفَ أَنَّ الجَوابَ عن ١ _ رأي ٢ _ أو قياسِ ٣ _ أو قياسِ ٣ _ أو شَكَّ والمُفْتِي حَيُّ ، فإِنْ عَرَفَ أنه عن ١ _ نَصِّ ٢ _ أو إجماعٍ ٣ _ أو ماتَ المُفْتِي فلا حاجةَ لِلسُّؤالِ ثانِيًا كما جَزَمَ به الرّافِعيُّ والنَّوَويُّ.

* *****

مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ لِمُعْتَقِدِهِ غَيْرَ مَفْضُولٍ ، فَلَا يَجِبُ الْبَحْثُ عَنِ الْأَرْجَحِ ، وَأَنَّ الرَّاجِحَ عِلْمًا فَوْقَ الرَّاجِحِ وَرَعًا ،

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(المُخْتَارُ: جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ) مِن المُجْتَهِدِينَ (لِمُعْتَقِدِهِ غَيْرَ مَفْضُولٍ): بأنِ اعْتَقَدَه ١ ـ أفضلَ مِن غيرِه، ٢ ـ أو مُساوِيًا له، بخِلافِ مَن اعْتَقَدَه مفضولًا؛ ١ ـ عَمَلًا باعْتِقادِه ٢ ـ وجمعًا بين الدّليلَيْنِ الآتِيَيْنِ.

وقيلَ : يجوزُ مُطلَقًا ، ورَجَّحَه ابْنُ الحاجِبِ ؛ لِوُقُوعِه في زمنِ الصَّحابةِ وغيرِهم مُشْتَهِرًا مُتَكَرِّرًا مِن غيرِ إِنْكارٍ .

وقيلَ: لا يجوزُ مُطلَقًا؛ لِأنّ أقوالَ المُجْتَهِدِين في حَقِّ المُقلِّدِ كالأدِلّةِ في حَقِّ المُقلِّدِ كالأدِلّةِ في حَقِّ المُختَهِدِ، فكما يَجِبُ الأخذُ بالرّاجِحِ مِن الأدِلّةِ يَجِبُ الأخذُ بالرّاجِحِ مِن الأقوالِ، والرّاجِحُ منها قولُ الفاضِلِ.

(M)

وإِذا جازَ تقليدُ المفضولِ لِمَن ذُكِرَ (فَلَا يَجِبُ الْبَحْثُ عَنِ الْأَرْجَحِ) مِن المُجْتَهِدِينَ ؛ لِعَدَمِ تَعَيُّنِه ، بخِلافِ مَن لم يُجَوِّزْ مُطلَقًا.

وبِما ذُكِرَ عُلِمَ ما صَرَّحَ به «الأصلُ» : مِن أنّ العامِّيَّ إِذا اعْتَقَدَ رُجْحانَ واحِدٍ منهم تَعَيَّنَ لِأن يُقَلِّدَه وإِن كانَ مرجوحًا في الواقِعِ؛ عَمَلًا باعْتِقادِه.

600 M

(وَ) المُخْتارُ: (أَنَّ الرَّاجِعَ عِلْمًا) في الاِعْتِقادِ (فَوْقَ الرَّاجِعِ وَرَعًا) فيه؛ لِأَنّ لِزِيادةِ العلم تأثيرًا في الاِجْتِهادِ، بخِلافِ زِيادةِ الوَرَعِ. وَتَقْلِيدِ المَيِّتِ، وَاسْتِفْتَاءِ مَنْ عُرِفَتْ أَهْلِيَّتُهُ أَوْ ظُنَّتْ وَلَوْ قَاضِيًا، فَإِنْ جُهِلَتْ فَالمُخْتَارُ: الإِكْتِفَاءُ بِاسْتِفَاضَةِفالمُخْتَارُ: الإِكْتِفَاءُ بِاسْتِفَاضَةِ

الصول إلى شرح لب الأصول 🚓 علية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : العكسُ ؛ لِأنّ لِزِيادةِ الوَرَعِ تأثيرًا في التّثبُّتِ في الإِجْتِهادِ وغيرِه ، بخِلافِ زيادةِ العلم .

ويَحْتَمِلُ التَّساوِي؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مُرَجِّحًا.

W

(وَ) المُخْتَارُ : جَوَازُ (تَقْلِيدِ المَيِّتِ) ؛ لِبقاءِ قولِه كما قالَ الشَّافِعيُّ - ﷺ - : «المَذَاهِبُ لا تموتُ بمَوْتِ أربابِها» .

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لأنه لا بقاءَ لِقولِ المَيِّتِ ؛ بدليلِ انْعِقادِ الإِجْماعِ بعدَ موتِ المُخالِفِ.

وعُورِضَ بحُجِّيّةِ الإِجْماعِ بعدَ موتِ المُجْمِعِين.

وقيلَ : يجوزُ إِن فُقِدَ الحيُّ ؛ لِلحاجةِ ، بخِلافِ ما إِذا لم يُفْقَدْ.

W

(وَ) المُخْتارُ : جَوازُ (اسْتِفْتَاءِ مَنْ ١ _عُرِفَتْ أَهْلِيَّتُهُ) لِلإِفْتاءِ باشْتِهارِه ١ _بالعلمِ ٢ _ والعدالةِ (٢ _ أَوْ ظُنَتْ) بانْتِصابِه والنّاسُ مُسْتَفْتُون له (وَلَوْ) كانَ (قَاضِيًا).

وقيلَ : القاضِي لا يُفْتِي في المُعامَلاتِ؛ للاِسْتِغْناءِ بقَضائِه فيها عنِ الإِفْتاءِ.

(فَإِنْ جُهِلَتْ) أَهْلَيْتُهُ ١ _ عِلْمًا ٢ _ أَو عَدَالَةً (فَالمُخْتَارُ : الاِكْتِفَاءُ ١ _ بِاسْتِفَاضَةِ

قوله : (بانْتِصابِه والنَّاسُ مُسْتَفْتُون له) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٣ ب).

قوله : (أو عَدالةً) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) بعدَه : «ظاهِرًا».

عِلْمِهِ وَبِظُهُورِ عَدَالَتِهِ.

وَلِلْعَامِّيِّ سُؤَالُهُ عَنْ مَأْخَذِهِ اسْتِرْشَادًا ، ثُمَّ عَلَيْهِ بَيَانُهُ إِنْ لَمْ يَخْفَ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

عِلْمِهِ ٢ ـ وَبِظُهُورِ عَدَالَتِهِ).

وقيلَ : يَجِبُ البحثُ عنهما : بأن يَسْأَلَ النَّاسَ عنهما ، وعليه فالأصحُ : الإِكْتِفاءُ بخبرِ الواحِدِ عنهما ، وقيلَ : لا بُدَّ مِن اثْنَيْنِ .

وما اخْتَرْتُه _ مِن الإِكْتِفاءِ باسْتِفاضةِ علمِه _ هو ما نَقَلَه في «الرَّوْضةِ» عنِ الأُصحابِ، خِلافُ ما صَحَّحَه «الأصلُ» : مِن وُجُوبِ البَحْثِ عنه.

(وَلِلْعَامِّيِّ سُؤَالُهُ) أي المُفْتِي (عَنْ مَأْخَذِهِ) فيما أَفْتاهُ به (اسْتِرْشَادًا) أي : طَلَبًا لإِرْشادِ نفسِه : بأن يُذْعِنَ لِلقَبُولِ ببَيانِ المَأْخَذِ، لا تَعَنَّتًا.

(ثُمَّ عَلَيْهِ) أي المُفْتِي نَدْبًا لا وُجُوبًا (بَيَانُهُ) أي المَأْخَذِ لِسائِلِه المذكورِ؛ تحصيلًا لإِرْشادِه (إِنْ لَمْ يَخْفَ) عليه.

فإِن خَفِيَ عليه _ بحَيْثُ يَقْصُرُ فهمه عنه _ فلا يُبَيِّنُه له ؛ صَوْنًا لِنفسِه عنِ التَّعَبِ فيما لا يُفيدُ ، ويَعْتَذِرُ له بخَفاءِ ذلك عليه .

همليقات على خابة الوصول هوله: (فالمُخْتَارُ الاِكْتِفَاءُ بِاسْتِفَاضَةِ عِلْمِهِ وَبِظُهُورِ عَدَالَتِهِ) إلىٰ قولِه: (خِلافُ مَا صَحَّحَه الأصلُ مِن وُجُوبِ البَحْثِ عنه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) بَدَلَه: «.. (وَجَبَ البَحْثُ) عنه: بأن يَسْأَلَ النّاسَ عنه (و) المُخْتارُ: (أنه يُكْتَفَى بظاهِرِ العَدالةِ) وقيلَ: لا بُدَّ مِن البحثِ عنها (و) أنه يُكْتَفَى (بخَبَرِ الواحِدِ) عن علمِه وظاهِرِ عَدالَتِه (أو بالإسْتِفاضةِ) فيهما، وقيلَ: لا بُدَّ مِنِ اثْنَيْنِ، والإكْتِفاءُ بالإسْتِفاضةِ مِن زيادتي، وهو ما نَقَلَه في «الرَّوْضةِ» عنِ الأَصْحابِ». اهـ

قوله : (يَخْفَ) مُضبوطٌ في نُسْخَةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) بفتحِ الياءِ وسُكُونِ الخاءِ ولللهِ وسُكُونِ الخاءِ وفتح الفاءِ : ابِتالِتَهْفَ.

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

(الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِمُقَلِّدٍ قَادِرٍ عَلَىٰ التَّرْجِيحِ) وَهْوَ: مُجْتَهِدُ الفَتْوَىٰ (الْإِفْتَاءُ بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ) مُطْلَقًا؛ لِوُقُوعِ ذلك في الأَعْصارِ مُتَكَرِّرًا شائِعًا مِن غيرِ إِنْكارٍ، بخِلافِ غيرِه، فقد أُنْكِرَ عليه.

وقيلَ : لا يجوزُ له؛ لاِنْتِفاءِ وصفِ ١ ـ الاِجْتِهادِ المُطْلَقِ ٢ ـ والتَّمَكُّنِ مِن تخريج الوُجُوهِ علىٰ نُصُوصِ إِمامِه عنه.

وقيلَ : يجوزُ له عندَ عدمِ ١ ـ المُجْتَهِدِ المُطلَقِ ٢ ـ والمُتَمَكِّنِ ممّا ذُكِرَ ؛ لِلحاجةِ إليه ، بخِلافِ ما إِذا وُجِدا أو أحدُهُما .

وقيلَ : يجوزُ لِلمُقلِّدِ وإِن لم يكن قادِرًا علىٰ التّرجيحِ ؛ لِأَنه ناقِلٌ لِما يُفْتِي به

قُوَّلُه : (وَهْوَ) مضبوطٌ هو ونَظائِرُه في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٤ أ) بسُكُونِ الهاءِ : وَثِنَّتِهَوُ الدَّهِ، وبه قَرَأَ أبو عَمْرِو البَصْريُّ مِن السَّبْعةِ.

قوله : (مُجْتَهِدُ الفَتْوَىٰ) فِي نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) : «مجتهدُ المَذْهَبِ».

قوله : (المُطْلَقِ والتَّمَكُّنِ مِّن تخريجِ الوُجُوهِ علىٰ نُصُوصِ إِمامِه) غيرُ موجوَدٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٤ أ).

قوله : (عنه) مِن قولِه : «على نُصُوصِ إمامِه عنه» في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) بعدَه : «وإِنّما يجوزُ الإِفْتاءِ لِلمُجْتَهِدِ المُطْلَقِ».

قوله : (المُطلَقِ والمُتَمَكِّنِ ممّا ذُكِرَ) غيرُ مَوجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ). قوله : (إِذا وُجِدا أو أحدُهُما) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٤ أ) : «إِذا وُجِدَ». وَأَنَّهُ يَجُوزُ خُلُقُ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ، وَأَنَّهُ يَقَعُ،

الأصول إلى شرح لب الأصول 💝

عن إِمامِه وإِن لم يُصَرِّحْ بنَقْلِه عنه ، وهذا هو الواقِعُ في الأعصارِ المُتَأَخِّرَةِ .

أمّا القادِرُ على التّخريج _ وهو مُجْتَهِدُ المذهبِ _ فيجوزُ له الإفتاءُ قَطْعًا كما ذَكَرَه الزَّرْكَشِيُّ والبِرْماوِيُّ وغيرُهما تَبَعًا لِلمُصنَّفِ في «شرح المُخْتَصَرِ»، وهو المُتَّجِهُ، خِلافًا لِما اقْتضاهُ كلامُ الآمِدِيِّ : مِن أنّ الخِلافَ في مُجْتَهِدِ المذهبِ ؛ إِذ قضيّةُ ذلك عدمُ جَوازِ الإِفْتاءِ لِمُجْتَهِدِ الفَتْوَىٰ ، وهو بعيدٌ جِدًّا مُخالِفٌ لِما أفادَه النَّوَوِيُّ في «مجموعِه».

W

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ يَجُوزُ خُلُوُّ الزَّمَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ) : بأن لا يَبْقَىٰ فيه مُجْتَهِدٌ. وقيلَ : لا يجوزُ مُطلَقًا.

وقيلَ : يجوزُ إِن تَداعَى الزَّمانُ بتَزَنْزُلِ القَواعِدِ : بأن أَتَتْ أشراطُ السّاعةِ الكُبْرَى : كَطُلُوعِ الشّمسِ مِن مَغْرِبِها .

W

(وَ) الأصحُّ بعدَ جَوازِه : (أَنَّهُ يَقَعُ) ؛ لِخبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «إِنَّ الله لا يَقْبِضُ العلمَ انْتِزاعًا يَنْتَزِعُه مِن العِبادِ، ولكنْ يَقْبِضُ العلمَ بقَبْضِ العُلَماءِ حتّى إِذا لم يَبْقَ عالِمٌ اتَّخَذَ النّاسُ رُؤُوسًا جُهّالًا، فسُئِلُوا فأَفْتَوْا بغيرِ عِلْمٍ، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»، وفي

قوله : (أمَّا القادِرُ على التّخريجِ وهو مُجْتَهِدُ المُّذهبِ) إلى قولِه : (وهو بعيدٌ جِدًّا مُخالِفٌ لِما أَفادَه النَّووِيُّ في مجموعِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٤ ب).

قوله: (رُؤُوسًا) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٠): «رُؤَساءَ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٢٠).

وَأَنَّهُ لَوْ أَفْتَىٰ مُجْتَهِدٌ عَامِّيًّا فِي حَادِثَةٍ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا

خاية الوصول إلى شرح لب الأصول

خبرِ مُسْلِمِ : «إِنَّ بِينَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فيها العلمُ ويَنْزِلُ فيها الجهلُ» ، ونحوُه خبرُ البُّخاريِّ : «إِنَّ مِن أَشراطِ السَّاعَةِ أَن يُرْفَعَ العلمُ _ أي : يُقْبَضَ أَهلُه _ ويَثْبُتَ الجهلُ».

وقيلَ: لا يَقَعُ؛ لِخبرِ «الصّحيحَيْنِ» أيضًا بطُرُقِ: «لا تَزالُ طائِفةٌ مِن أُمّتِي ظاهِرِين على الحقِّ حتى يأتي أمرُ الله» أي السّاعةُ كما صُرِّحَ بها في بعضِ الطُّرُقِ، قالَ البُخاريُّ: «وهم أهلُ العِلْم».

وأُجيبَ : بأنَّ المُرادَ بـ «السّاعةِ» في هذا ما قَرُبَ منها ؛ جمعًا بين الأدِلَّةِ .

والتّرجيحُ مِن زِيادتي، وعِبارةُ «ا**لأصلِ**» : «والمُخْتارُ : لم يَثْبُتْ وُقُوعُه»، وهو مُتَرَدِّدٌ بين الوُقُوع وعدمِه.

300m

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ لَوْ أَفْتَىٰ مُجْتَهِدٌ عَامِّيًّا فِي حَادِثَةٍ فَلَهُ الرُّجُوعُ) عنه (فِيهَا

قوله : (أي يُقْبَضَ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «أي بقبضِ» بالباءِ بَدَلَ الياءِ ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الخَطَيّةِ ، وعليه الطَّبَعاتُ .

قوله: (عنه) مِنَ قولِه: «فله الرُّجُوعُ عنهُ» مكتوبٌ في نُسَخِ «الغايةِ» بالمِدادِ الأَسْوَدِ، فهو مِن الشَّرحِ، وهو في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٠) مكتوبٌ في داخِلِ القَوْسَيْنِ، فيُوهِمُ أنه مِن المَّتنِ، والصّحيحُ أنه مِن الشّرحِ؛ لأنه غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ

إِنْ لَمْ يَعْمَلْ وَثَمَّ مُفْتٍ آخَرُ،

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

١ - إِنْ لَمْ يُعْمَلُ) بقولِه فيها (٢ - وَثُمَّ مُفْتِ آخَرُ).

وقيلَ : يَلْزَمُه العملُ به بمُجَرَّدِ الإِفْتاءِ ، فليسَ له الرُّجُوعُ إلى غيرِه .

وقيلَ : يَلْزَمُه العملُ به بالشّروعِ في العملِ به ، بخِلافِ ما إِذا لم يَشْرَعْ .

وقيل : يَلْزَمُه العملُ به إِنِ الْتَزَمَه .

وقيلَ : يَلْزَمُه العملُ به إِن وَقَعَ في نفسِه صِحَّتُه.

وخَرَجَ بقولي : «فيها» : غيرُها ، فله الرُّجُوعُ عنه فيه مُطلَقًا .

وقيلَ : لا ؛ لأنه بسُؤالِ المُجْتَهِدِ وقبولِ قولِه الْتَزَمَ مذهبَه.

وقيلَ : يجوزُ في عصرِ الصّحابةِ والتّابِعِين ، لا في العَصْرِ الّذي اسْتَقَرَّتْ فيه المَذاهِبُ .

وبقولي : «إِن لم يُعْمَلْ» : ما إِذَا عُمِلَ ، فليسَ له الرُّجُوعُ جَزْمًا.

وبقولى : «وثَمّ مُفْتِ آخَرُ» : ما لو لم يكنْ ثَمَّ مُفْتِ آخَرُ ، فليسَ له الرُّ جُوعُ . والتّصريحُ في هذه بالتّرجيح بقَيْدِه الأخيرِ مِن زِيادتي .

W

قوله: (إِن لَم يَعْمَلُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٥ أ) بالبِناءِ للمجهولِ: اِن لَمْ يُعْمَلُ مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق

قوله: (والتّصريحُ في هذه بالتّرجيحِ بقيدِه الأخيرِ مِن زِيادتي) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٥ أ): «والتّرجيحُ في هذه مِن زِيادتي».

وَأَنَّهُ يَلْزَمُ المُقَلِّدَ الْتِزَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنِ يَعْتَقِدُهُ أَرْجَحَ أَوْ مُسَاوِيًا ، وَالْأَوْلَى : السَّعْيُ فِي اعْتِقَادِهِ أَرْجَحَ، وَأَنَّ لَهُ الخُرُوجَ عَنْهُ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ يَلْزَمُ المُقَلِّدَ) ١ _ عامِّيًّا كانَ ٢ _ أو غيرَه (الْتِزَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنِ) مِن مَذَاهِبِ المُجْتَهِدِين (يَعْتَقِدُهُ ١ ـ أَرْجَحَ) مِن غيرِه (٢ ـ أَوْ مُسَاوِيًا) له وإِن كَانَ فِي الواقِعِ مرجوحًا على المُخْتارِ السَّابِقِ (وَ) لَكَنَّ (الْأَوْلَىٰ) فِي المُساوِي (السَّعْيُ فِي اعْتِقَادِهِ أَرْجَحَ)؛ لِيَحْسُنَ اخْتِيارُه على غيرِه.

وقيلَ : لا يَلْزَمُه الْتِزامُه ، فله أن يَأْخُذَ فيما يَقَعُ له بما شاءَ مِن المَذاهِبِ. قَالَ النَّوَوِيُّ : «هذا كلامُ الأصحابِ ، والَّذي يَقْتَضِيه الدَّليلُ القولُ بالثَّاني».

(وَ) الأصحُّ بعدَ لَزُومِ الْتِزامِ مذهبٍ مُعَيَّنٍ لِلمُقَلِّدِ : (أَنَّ لَهُ الخُرُوجَ عَنْهُ) فيما لم يَعْمَلْ به ؛ لِأَنَّ الْتِزامَ ما لا يَلْزَمُ غيرُ مُلْزِم.

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِأَنه الْتَزَمَه وإِن لم يَلْزَمِ الْتِزامُه.

وقيلَ : لا يجوزُ في بعضِ المَسائِلِ ، ويجوزُ في بعضٍ ؛ تَوَسُّطًا بين القولَيْنِ . والتّرجيحُ في هذه مِن زِيادتي.

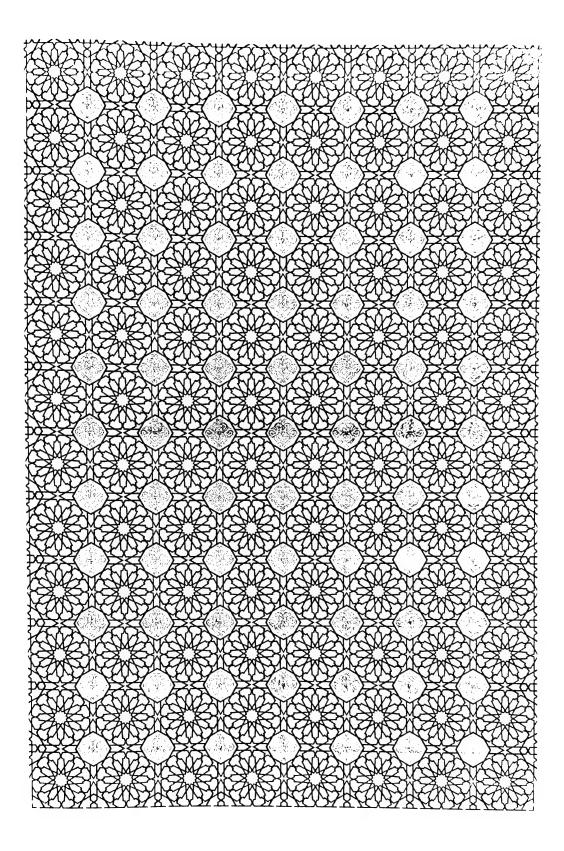
(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَتَبُّعُ الرُّخَصِ) في المَذاهِبِ : بأن يَأْخُذَ مِن كُلِّ منها الأَهْوَنَ فيما يَقَعُ مِن المَسائِلِ سَواءٌ ١ _ المُلْتَزِمُ ٢ _ وغيرُه ، ويُؤْخَذُ منه : تَقْيِيدُ الجَوازِ السّابِقِ فيهما بما لم يُؤَدِّ إلىٰ تَتَبُّع الرُّخَصِ.

وقيلَ : يجوزُ ؛ بِناءً على أنه لا يَلْزَمُ الْتِزامُ مذهبِ مُعَيَّن.

[﴿] تُعَلِيْنَاتَ عَلَى غَايَةَ الوَصُولَ ﴾ ﴿ تَعَلِيْنَاتَ عَلَى غَايَةَ الوَصُولُ ﴾ ﴿ وَ ١٦٥ أَ ﴾ قوله : (وَإِن لَم يَلْزُمْ) مضبوطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٦٥ أَ) بفتح الياءِ.



مَسْالَةٌ مُتَعَلِقَةٌ بِأُصُولِ الدِينِ



مَسْأَلَةً : المُخْتَارُ : أَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ فِي أُصُولِ الدِّينِ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

﴿ مَسْأَلَةً ﴾

تَتَعَلَّقُ بأُصُولِ الدِّين

(المُخْتَارُ) قولُ الكثيرِ: (أَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ فِي أُصُولِ الدِّينِ) أي: مَسائِلِ الاِعْتِقادِ: ١ ـ كَحُدُوثِ العالَمِ، ٢ ـ ووُجُودِ البارِئِ، ٣ ـ وما يَجِبُ له ويَمْتَنعُ عليه، وغيرِ ذلك ممّا سيَأْتِي.

فَيَجِبُ النَّظَرُ فيه؛ لِأَنَّ المطلوبَ فيه اليقينُ؛ قالَ تعالى لِنَبِيِّه: ﴿فَأَعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وقد عَلِمَ ذلك، وقالَ لِلنَّاسِ: ﴿وَأُتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهُـتَدُونَ ﴾، ويُقاسُ بالوَحْدانيّةِ غيرُها.

وقيلَ : يجوزُ ، ولا يَجِبُ النَّظَرُ ؛ اكْتِفاءً بالعقدِ الجازِمِ ؛ لأنه ﷺ كانَ يَكْتَفِي في الإِيمانِ مِن الأَعْرابِ _ ولَيْسُوا أهلًا لِلنَّظَرِ _ بالتَّلَفُّظِ بكَلِمَتَيِ الشَّهادةِ المُنْبِئِ عنِ العقدِ الجازِمِ ، ويُقاسُ بالإِيمانِ غيرُه .

وقيلَ : يَجِبُ ، فَيَحْرُمُ النَّظَرُ فيه ؛ لِأَنه مَظِنَّةُ الوُّقُوعِ في الشُّبَهِ والضَّلالِ ؛

قوله: (يَجِبُ) في مُعْظَمِ النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ: «لا يَجِبُ»، وفي طبعةِ الحَلَبِيِّ (ص١٦١): «لا يجوزُ»، قالَ في (ص١٦١): «لا يجوزُ»، قالَ في «طريقةِ الحُصُولِ» (ص٥٠٥): «قولُه: (لا يجوزُ) هكذا في النَّسَخِ المطبوعةِ، ولا يخفَى فَسادُه؛ بقرينةِ قولِه بعدَه: «فَيَحْرُمُ» إلخ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٢١٥ يَخْفَى فَسادُه؛ بقرينةِ قولِه بعدَه: «فَيَحْرُمُ» إلخ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٢١٥): وقيب ل يجبُ فِيمُوالنظرُ، والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٦٥ ب): وقيب ل يجبُ فِيمُوالنظرُ، والنَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٦٥ ب): وَقِيلِهَ عِيْمُوالنَظْوَى عَلَيْهُ طبعةُ دارِ الفتح (ص٢٤٥).

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

لإِخْتِلافِ الأَذْهانِ والأَنْظارِ.

ودليلا النّاني والنّالِثِ مَدْفُوعانِ : بأنا ١ ـ لا نُسَلّمُ أَنّ الأَعْرابَ ليسُوا أهلا للنّظَوِ ، ٢ ـ ولا أنّ النّظَرَ مَظِنّةٌ لِلوُقُوعِ في الشّبَهِ والضّلالِ ؛ إِذِ المُعْتَبُرُ النّظَرُ على طريقِ العامّةِ كما أجابَ الأعرابيُ الأصْمَعِيَّ عن سُؤالِه : «بِمَ عَرَفْتَ رَبّكَ؟»، طيق العامّةِ كما أجابَ الأعرابيُ الأصْمعِيَّ عن سُؤالِه : «بِمَ عَرَفْتَ رَبّكَ؟»، فقالَ : «البَعْرَةُ تَدُلُّ على البعيرِ * وأَثَرُ الأَقْدامِ على المَسيرِ * فسَماءٌ ذاتُ أَبْراجِ * وأَرْضٌ ذاتُ فِجاجٍ * وبَحْرٌ ذُو أَمْواجٍ * أَلاَ تَدُلُّ على اللّطيفِ الخبيرِ *»، ولا وأرْضٌ ذاتُ فِجاجٍ * وبَحْرٌ ذُو أَمْواجٍ * أَلاَ تَدُلُّ على اللّطيفِ الخبيرِ *»، ولا يُذْعِنُ أحدٌ منهم أو مِن غيرِهم لِلإيمانِ إِلّا بعدَ أن يَنْظُرَ ، فيهْتَدِي له ، أمّا النّظَرُ على طريقِ المُتَكَلّمِين مِن تحريرِ الأَدِلّةِ وتدقيقِها ودَفْعِ الشُّكُوكِ والشُّبَهِ عنها ففرضُ كِفايةٍ في حقّ المُتَكَلّمِين مِن تحريرِ الأَدِلّةِ وتدقيقِها ودَفْعِ الشُّكُوكِ والشُّبَهِ عنها ففرضُ كِفايةٍ في حقّ المُتَكَلّمِين له ، يَكْفِي قيامُ بعضِهم بها ، أمّا غيرُهم ممّن يُخْشَى عليه مِن الخَوْضِ فيه الوُقُوعُ في الشُّبَهِ والضّلالِ فليسَ له الخَوْضُ فيه ، وهذا مَحْمَلُ نَهْيِ الشّافِعيِّ وغيرِه مِن السَّلَفِ عنِ الإِشْتِغالِ بعِلْمِ الكلامِ ، وهو : العِلْمُ بالعَقائِدِ الدِينيّةِ . الشّافِعيِّ وغيرِه مِن السَّلَفِ عنِ الإِشْتِغالِ بعِلْمِ الكلامِ ، وهو : العِلْمُ بالعَقائِدِ الدِينيّةِ .

والتّرجيحُ مِن زِيادتي ، بل قَضِيّةُ كلامِه في «مسألةِ التّقليدِ» ترجيحُ لُزُومِه هُنا . ثُمّ مَحَلُّ الخِلافِ في وُجُوبِ النَّظَرِ في غيرِ معرفةِ الله تعالى ، أمّا النَّظَرُ فيها فواجِبٌ إِجْماعًا .

قوله: (ولا أنّ النَّظَرَ مَظِنّةٌ لِلوُقُوعِ في الشُّبَهِ والضّلالِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٥ ب).

قوله : (بل قَضِيَّةُ كلامِه في مسألةِ التّقليدِ ترجيحُ لُزُومِه هُنا) إلىٰ قولِه : (أمّا النَّظَرُ

وَيَصِحُّ بِجَزْمٍ ، فَلْيَجْزِمْ عَقْدَهُ : بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ ، وَلَـهُ مُحْدِثٌ ، وَهُـوَ : الله

(وَ) المُخْتارُ: أنه (يَصِحُّ) التَّقليدُ في ذلك (بِجَزْمٍ) أي معَه على كُلِّ مِن الأَقوالِ وإِنْ أَثِمَ بتركِ النَّظَرِ على الأوّلِ، فيَصِحُّ إِيمانُ المُقلِّدِ.

وقيلَ : لا يَصِحُّ ، بل لا بُدَّ لِصِحَّةِ الإِيمانِ مِن النَّظَرِ .

أمّا التّقليدُ بلا جَزْمٍ _ بأن كانَ مع احْتِمالِ شَكِّ أو وَهْمٍ _ فلا يَصِحُّ قَطْعًا ؛ إِذْ لا إِيمانَ معَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ فيه .

W. 1

وعلىٰ صِحّةِ التّقليدِ الجازِمِ فيما ذُكِرَ (فَلْيَجْزِمْ) أيِ المُكلَّفُ (عَقْدَهُ : بِأَنَّ الْعَالَمَ) وهو ما سِوَىٰ الله تعالىٰ (حَادِثُ) ؛ «لِأنه مُتَغَيِّرٌ _ أي : يَعْرِضُ له التَّغَيُّرُ كما يُشاهَدُ _ + وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ» (وَلَهُ مُحْدِثُ) ؛ ضَرُورةَ أنّ الحادِثَ لا بُدَّ له مِن مُحْدِثٍ .

(وَهُوَ الله) أي : الذَّاتُ الواجِبُ الوُجُودِ؛ لِأَنَّ مُبْدِئَ المُمْكِناتِ لا بُدَّ أن يكونَ واجِبًا؛ إِذْ لو كانَ مُمْكِنًا لَكانَ مِن جملةِ المُمْكِناتِ، فلم يَكُنْ مُبْدِئًا لها.

فيها فواجِبٌ إِجْماعًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٥ ب).

قوله : (ضرورةَ أنَّ) بالإِضافةِ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٥ ب) : ضُ*مَّرُةُ ان*.

قولُه في المَوْضِعَيْنِ : (مُبْدِئَ) كُتِبَتِ الهمزةُ في جميعِ النَّسَخِ الخَطَّيةِ فوقَ الألفِ : «مبدأ» ، وكذا في مخطوطِ «حاشِيته على المَحَلِّيِّ» ومطبوعِها (١٨٢/٤) ، وفي النُّسْخةِ الأَزْهَريّة رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٣٩ أ) ضبطُه بفتحِ الميم وسُكُونِ الباءِ وفتحِ الدّالِ : وَالمُنْبَتُ مِن الطَّبَعاتِ ، وعليه تعبيرُ «شرحِ النَّسَفيّةِ» لِلسَّعْدِ (ص٢٧٦) ، وما في النُّسَخ الخَطِّيةِ صحيحٌ معنى .

قُولُه : (أي الذَّاتُ الواجِبُ الوُجُودِ) إلى قولِه : (فلم يَكُنْ مُبْدِئًا لها) غيرُ موجودٍ

الْوَاحِدُ، وَالْوَاحِدُ: الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ أَوْ لَا يُشَبَّهُ بِوَجْهِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(الْوَاحِدُ)؛ إِذْ لو جازَ كونُه اثْنَيْنِ لَجازَ أن يُريدَ أحدُهما شيئًا والآخَرُ ضِدَّه النِّذي لا ضِدَّ له غيرُه: كحَرَكةِ زيدٍ وسُكُونِه، فيَمْتَنِعُ وُقُوعُ المُرادَيْنِ وعدمُ وَقُوعِهما؛ لاِمْتِناعِ ارْتِفاعِ الضِّدَّيْنِ المذكورَيْنِ واجْتِماعِهما، فتَعَيَّنَ وُقُوعُ أحدِهما، فيكونُ مُريدُه هو الإلهَ دُونَ الآخَرِ؛ لِعَجْزِه، فلا يكونُ الإلهُ إِلّا واحِدًا

(وَالْوَاحِدُ) : الشّيءُ (الَّذِي ١ ـ لَا يَنْقَسِمُ) بوجهِ (٢ ـ أَوْ لَا يُشَبَّهُ) بفتحِ الباءِ المُشدَّدةِ أي ١ ـ بِه ٢ ـ ولا بغيرِه، أي : لا يكونُ بينَه وبين غيرِه شَبَهٌ (بِوَجْهٍ).

وهذانِ التّفسيرانِ مَعْناهُما موجودٌ فيه تعالى، فتعبيري بـ ﴿ أَوْ ﴾ ١ ـ أَوْلَىٰ مِن تعبيره بـ ﴿ الواوِ ﴾ ؛ لإيهامِها أنّهُما تفسيرٌ واحِدٌ ، ٢ ـ وأَوْفَقُ بقولِ إِمامِ الحرَمَيْنِ في «الإِرْشادِ» : «الواحِدُ » ١ ـ مَعْناه : المُتَوَحِّدُ المُتَعالِي عنِ الإنْقِسامِ، وقيلَ : ٢ ـ مَعْناه : الذي لا مِثْلَ له » ، فأفادَ كلامُه أنّهُما تفسيرانِ ، لا تفسيرٌ واحِدٌ وإِن تَلازَمَ مَعْناهُما هُنا.

في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٥ ب)، وهو في «حاشِيةِ شرحِ المَحَلّيّ» (١٨٢/٤).

قوله : (شَبَهُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٦ ب) بفتحِ الباءِ : عنبوسُبَمُ.

قوله: (لإيهامِها) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦١): «لإيهامِه» بالتَّذكيرِ، والمُثْبَتُ مِن جميع النُّسَخ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٢٧).

قولَه : (وأَوْفَقُ بقولِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (صَ١٦١) : «ومُوافِقٌ لِقَوْلِ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢١٦ ب) : **وَلَدُنَ بَنَوَلِكِيم**، والنُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ منها رقمُ ٢٢٥٨ (ق ١٦٦ ب) : يَوَاوَنَى بَغْوِلِهِ المَّلِمُ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٢٧)، وفي بعضِ الأَزْهَريَّةِ : «ووافَقَ بقولِ». وَاللهُ تَعَالَىٰ قَدِيمٌ، حَقِيقَتُهُ مُخَالِفَةٌ لِسَائِرِ الحَقَائِقِ، قَالَ المُحَقِّقُونَ: لَيْسَتْ مَعْلُومَةً الْآنَ، وَالمُخْتَارُ: وَلَا مُمْكِنَةً فِي الْآخِرَةِ.

(وَاللهُ تَعَالَىٰ قَدِيمٌ) أي: لا ابْتِداءَ لوُجُودِه؛ إِذْ لو كانَ حادِثًا لَاحْتاجَ إلىٰ مُحْدِثٍ، والتَّسَلْسُلُ مُحالٌ، فالحُدُوثُ مُحْدِثٍ، وتَسَلْسَلَ، والتَّسَلْسُلُ مُحالٌ، فالحُدُوثُ المُسْتَلْزِمُ له مُحالٌ.

SE

(حَقِيقَتُهُ) تعالى (مُخَالِفَةٌ لِسَائِرِ الحَقَائِقِ، قَالَ المُحَقِّقُونَ : لَيْسَتْ مَعْلُومَةً الْآنَ) أي في الدُّنيا لِلنّاسِ.

وقالَ كثيرٌ : إنّها معلومةٌ لهم الآنَ ؛ لأِنّهم مُكَلَّفُون بالعلمِ بوَحْدانيّتِه ، وهو مُتَوَقِّفٌ على العلم بحقيقتِه .

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ أنه مُتَوَقِّفٌ على العلم به بالحقيقة ، وإنّما يَتَوَقَّفُ على العلم به بوجه ، وهو بصفاته كما أجاب موسى - في عوْنَ السّائِلَ عنه تعالى كما قَصَّ علينا ذلك بقولِه تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ إلى آخِرِه .

(وَالمُخْتَارُ : وَلَا مُمْكِنَةً) عِلْمًا (فِي الْآخِرَةِ)؛ لِأَنَّ علمَها يَقْتَضِي الإِحاطةَ به تعالى، وهي مُمْتنِعةٌ.

قوله: (وَلَا مُمْكِنَةً عِلْمًا) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٧ أ): «(ولا) أي وغيرُ معلومةِ».

قوله : (لِأَنَّ عَلَمَهَا يَقْتَضِي الإِحاطةَ به تعالىٰ وهي مُمْتنِعةٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول كا

وقيلَ : مُمْكِنةُ العِلْم فيها ؛ لِحُصُولِ الرُّؤْيةِ فيها كما سيأتي .

قُلْنا: الرُّؤْيةُ لا تُفيدُ الحقيقةَ.

والتّرجيحُ مِن زيادتي.

W.

(١ - لَيْسَ بِجِسْمِ ٢ - وَلَا جَوْهَرٍ ٣ - وَلَا عَرَضٍ) ؛ «لِأَنه تعالى مُنَزَّهٌ عنِ الحُدُوثِ + وهذه الثّلاثةُ حادِثةٌ» ؛ لِأنّها أقسامُ العالَمِ ؛ لِأَنه إِمّا قائِمٌ ١ - بنفسِه ٢ - أو بغيرِه ، والثّاني : «العَرَضُ» ، والأوّلُ - ويُسمَّى بـ «العَيْنِ» ، وهو مَحَلُّ الثّاني المُقوِّمُ له - إِمّا ١ - مُركَّبٌ - وهو : «الجِسْمُ» - ، ٢ - أو غيرُ مُركَّبٍ - وهو : «الجَوْهَرُ» - ، له - إِمّا ١ - مُركَّبٌ - وهو : «الجِسْمُ» - ، ٢ - أو غيرُ مُركَّبٍ - وهو : «الجَوْهَرُ» . ، وقد يُقَيَّدُ بـ «الفَرْدِ» .

W

(لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ ١ _ وَلَا مَكَانَ ٢ _ وَلَا زَمَانَ) أَيْ : موجودٌ قبلَهما، فهو مُنَزَّهٌ عنهما (ثُمَّ أَحْدَثَ هذَا الْعَالَمَ) المُشاهَدَ مِن السّمواتِ والأرضِ بما فيهما (بِلَا احْتِيَاجِ) إليه (وَلَوْ شَاءَ مَا أَحْدَثَهُ) فهو فاعِلٌ بالإِخْتِيارِ، لا بالذّاتِ.

(لَمْ يَحْدُثْ بِهِ) أي بإِحْداثِه (فِي ذَاتِهِ حَادِثٌ) فليسَ كغيرِه مَحَلَّا لِلحَوادِثِ، وهو كما قالَ في كتابِه العزيزِ: (﴿فَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِ شَيْءٌ ﴾ وَهُوَ وهو كما قالَ في كتابِه العزيزِ: (﴿فَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِ شَيْءٌ ﴾ وَهُوَ

الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢١٧ أ).

قوله : (مُمْكِنةُ العِلْمِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٧ أ) : «معلومةٌ».

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنْهُ، عِلْمُهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَقُدْرَتُهُ لِكُلِّ مَقْدُورٍ، مَا عَلِمَ أَنَّهُ يُوجَدُ أَرَادَهُ، وَمَا لَا فَلَا، بَقَاؤُهُ غَيْرُ مُتَنَاهِ.

كَمْ يَزَلْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِ ذَاتِهِ : مَا دَلَّ عَلَيْهَا فِعْلُهُ : مِنْ قُدْرَةٍ

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾.

(M)

(الْقَدَرُ) وَهْوَ هُنا : ما يَقَعُ مِن العبدِ ممّا قُدِّرَ في الأَزَلِ : (خَيْرُهُ وَشَرُّهُ) كائِنٌ (مِنْهُ) تعالى بخَلْقِه وإِرادتِهِ .

(عِلْمُهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ) أي : ما مِن شأنِه أن يُعْلَمَ ١ ـ مُمْكِنًا كانَ ٢ ـ أو مُمْتَنِعًا ، ١ ـ جُزْئيًّا ٢ ـ أو كُليًّا ؟ قالَ تعالى : ﴿ أَمَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ .

(وَقُدْرَتُهُ) شَامِلَةٌ (لِكُلِّ مَقْدُورٍ) أي : ما مِن شَانِه أَن يُقْدَرَ عليه، وهو المُمْكِنُ، بخِلافِ المُمْتنِع والواجِبِ.

(مَا عَلِمَ أَنَهُ يُوجَدُ أَرَادَهُ) أي أرادَ وُجُودَه (وَمَا لَا) أي : وما عَلِمَ أنه لا يُوجَدُ (فَلَا) يُريدُ وُجُودَه ، فالإِرادةُ تابِعةٌ لِلعِلْم.

(بَقَاؤُهُ) تعالىٰ (غَيْرُ مُتَنَاهِ) أي لا آخِرَ له.

SE

(لَمْ يَزَلْ) تعالىٰ موجودًا (١ ـ بِأَسْمَائِهِ) أي بمَعانيها، وهي هُنا: ما دَلَّ على النَّاتِ باعْتِبارِ صِفةٍ: كـ«العالِمِ» و «الخالِقِ» (٢ ـ وَصِفَاتِ ذَاتِهِ) وهي: (مَا دَلَّ عَلَيْهَا ١ ـ فِعْلُهُ)؛ لِتَوَقُّفِه عليها (١ ـ مِنْ قُدْرَةٍ) وهي: صِفةٌ تُؤَثِّرٌ في الشّيءِ عندَ

تَعَلَّقِهَا به (٢ _ وَعِلْمٍ) وهو : صفةٌ أَزَلِيّةٌ تَتَعَلَّقُ بالشّيء على وجهِ الإحاطة به على ما هو عليه (٣ _ وَحَيَاةٍ) وهي : صِفةٌ تَقْتَضِي صِحّة العِلْمِ لموصوفِها (٤ _ وَإِرَادَةٍ) وهي : صِفةٌ تَقْتَضِي صِحّة العِلْمِ لموصوفِها (٤ _ وَإِرَادَةٍ) وهي : صِفةٌ تُخصِّصُ أحدَ طَرَفَي الشّيء ١ _ مِن الفعل ٢ _ والتّركِ بالوُقُوعِ (٢ _ أَوْ) ما ذَلَّ عليها (تَنْزِيهُهُ) تعالى (عَنِ النَّقْصِ : ١ _ مِنْ سَمْعٍ ٢ _ وَبَصَرٍ) وهُما : صِفتانِ ما ذَلَّ عليها (تَنْزِيهُهُ) تعالى (عَنِ النَّقْصِ : ١ _ مِنْ سَمْعٍ ٢ _ وَبَصَرٍ) وهُما : صِفتانِ أَزَلِيّتانِ قائِمتانِ بذاتِه تعالى زائِدتانِ على العِلْمِ لَيْسَتا كسَمْعِ الخَلْقِ وبَصَرِهم (رُّ لِيّتانِ قائِمتانِ بذاتِه تعالى زائِدتانِ على العِلْمِ لَيْسَتا كسَمْعِ الخَلْقِ وبَصَرِهم (٣ _ وَكَلَامٍ) وهو : صِفةٌ يُعَبَّرُ عنها بالنَّظْمِ المعروفِ المُسمَّى بـ (كلامِ الله) أيضًا (٤ _ وَبَقَاءٍ) وهو : اسْتِمْرارُ الوُجُودِ .

أمّا صِفاتُ الأفعالِ _ كالخَلْقِ ، والرَّزْقِ ، والإِحْياءِ ، والإِماتةِ _ فليستْ أَزَلِيّةً ، خِلافًا لِمُتأخِّرِي الحنفيّةِ ، بل هي حادِثةٌ ؛ لأنها إِضافاتٌ تَعْرِضُ لِلقُدْرةِ ، وهي تَعَلُّقاتُها بوُجُوداتِ المقدوراتِ لأوقاتِ وُجُوداتِها ، ولا محذورَ في اتصافِ البارِئِ تعالى بالإِضافاتِ : ككونِه قبلَ العالَمِ ومعَه وبعدَه .

وأَزَلِيَّةُ أَسمائِهِ الرَّاجِعةِ إلى صِفاتِ الأفعالِ كما مَرَّ في جُمْلةِ الأسماءِ مِن

قوله : (صفةٌ أَزَلِيّةٌ تَتَعَلَّقُ بالشّيءِ على وجهِ الإِحاطةِ به على ما هو عليه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٧ ب) : «صِفةٌ يَنْكَشِفُ لَنا بها الشّيءُ عندَ تَعَلَّقِها به».

قوله: (وهُما صِفتانِ أَزَلِيّتانِ) إلىٰ قوله: (وبَصَرِهم) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٧ ب ـ ٢١٨ أ) بَدَلَه: «وهُما صِفَتانِ يَزيدُ الإِنْكِشافُ لنا بهما على الإِنْكِشافِ بالعلم». قوله: (بكلامِ الله أيضًا ويُسمَّيانِ بالقرآنِ أيضًا) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٧ ب ـ ٢١٨ أ) بَدَلَه: «بكلامِ الله وبالقُرآنِ أيضًا».

قوله : (والرَّزْقِ) مضبُوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢١٨ أ) بفتحِ الرَّاءِ : **والنّف**.

وَمَا صَحَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الصِّفَاتِ نَعْتَقِدُ ظَاهِرَ مَعْنَاهُ، وَنُنَزَّهُ اللهَ عِنْدَ سَمَاعِ مُشْكِلِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا : أَنُوَوِّلُ أَمْ نُفَوِّضُ مُنَزِّهِينَ لَهُ، مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَىٰ أَنَّ جَهْلَنَا بِتَفْصِيلِهِ لَا يَقْدَحُ.

😝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🔧

حيثُ رُجُوعُها إلى القدرةِ لا الفِعْلِ، فـ (الخالِقُ اللهُ مَثَلًا _: مَنْ شأنُه الخَلْقُ، أي : هو اللّذي بالصّفةِ الّتي بها يَصِحُّ الخَلْقُ، وهو القدرةُ كما يُقالُ: (السَّيْفُ في الغَمْدِ قاطِعٌ) أي : هو بالصّفةِ النّي بها يَحْصُلُ القطعُ عندَ مُلاقاتِه المَحَلَّ، فإن أُريدَ برالخالِقِ من صَدَرَ منه الخَلْقُ فليسَ صُدُورُه أزلِيًّا.

(وَمَا صَحَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الصَّفَاتِ نَعْتَقِدُ ظَاهِرَ مَعْنَاهُ، وَنُنزَّهُ اللهَ عِنْدَ سَمَاعٍ مُشْكِلِهِ) : ١ - كما في قولِه تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْمَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾، ٢ - ﴿ وَيَنْقَىٰ وَحْهُ رَبِكَ ﴾، ٣ - ﴿ يَكُ ٱللّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾، ٤ - وقولِه ﷺ : ﴿ إِنّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلّها بين أُصْبُعَيْنِ مِن أَصابِعِ الرّحمنِ كَقَلْبٍ واحِدٍ : يُصَرِّفُه كيفَ شَاءَ » : رَواه مُسْلِمٌ .

(ثُمَّ اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا ١ ـ أَنُوَوِّلُ) المُشْكِلَ (٢ ـ أَمْ نُفُوِّضُ) مَعْناه المُرادَ إليه تعالى (مُنَزِّهِينَ لَهُ) عن ظاهِرِه (مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَىٰ أَنَّ جَهْلَنَا بِتَفْصِيلِهِ لَا يَقْدَحُ) في اعْتِقادِنا المُرادَ منه مُجْمَلًا.

قوله: (يُصَرِّفُه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ بضَمِّ الياءِ وتشديدِ الرَّاءِ: وَلَعِيدُمُمَهُ. قوله: (المُرادَ) مفعولُ «اعْتِقادِنا». اهـ «بناني» (٢/٩/٢).

الْقُرْآنُ النَّفْسِيُّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِنَا، مَقْرُوءٌ بِأَلْسنَتنَامَقْرُوءٌ بِأَلْسنَتنَا

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓-

والتّفويضُ مذهبُ السَّلَفِ، وهو أَسْلَمُ، والتّأويلُ مذهبُ الخَلَفِ، وهو أَعْلَمُ أي : أَحْوَجُ إلى مَزيدِ عِلْمٍ، وكثيرًا ما يُقالُ بَدَلَ «أَعْلَم» : «أَحْكَمُ» أي : أكثرُ إِحْكَامًا أَيْ : إِتْقَانًا، فَيُؤَوَّلُ فِي الآياتِ :

١ _ ((الإستواءُ)) بالإستيلاءِ.

٢ _ و «الوَجْهُ» بالذَّاتِ.

٣ _ و «اليَدُ» بالقُدْرَةِ.

٤ - والحديثُ مِن بابِ التّمثيلِ المذكورِ في علمِ البَيانِ : نحوُ : «أَراكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وتُؤخِّرُ أُخْرَىٰ» : يُقالُ لِلمُتَرَدِّدِ في أمرٍ ؛ تشبيها له بمَن يَفْعَلُ ذلك ؛ لِإِقْدامِه وإحْجامِه ، فالمُرادُ منه - والظّرفُ فيه خبرٌ كالجارِّ والمجرورِ - : أنَّ قُلُوبَ العِبادِ كُلَّها بالنِّسْبةِ إلىٰ قُدْرَتِه تعالىٰ شيءٌ يَسيرٌ يُصَرِّفُه كيفَ شاءَ كما يُقلِّبُ الواحِدُ مِن عِبادِهِ اليسيرَ بين أُصْبُعَيْنِ مِن أصابِعِه .

W

(الْقُرْآنُ النَّفْسِيُّ) أي : القائِمُ بالنَّفسِ (١ - غَيْرُ مَخْلُوقٍ) وهو معَ ذلك أيضًا (٢ - مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا) بأشكالِ الكتابةِ وصُورِ الحُرُوفِ الدَّالَّةِ عليه (٣ - مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِنَا) بألفاظِه المُخَيَّلةِ (٤ - مَقْرُوعٌ بِأَلْسِنَتِنَا) بحُرُوفِه (٣ - مَحْفُوظٌ فِي صُدُورِنَا) بألفاظِه المُخَيَّلةِ (٤ - مَقْرُوعٌ بِأَلْسِنَتِنَا) بحُرُوفِه

ه تعليفات على غاية الوصول الله على النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٧٧٨٩٢ (ق ١٤٠ ب) بالنَّصبِ : المِسيرُبِينِ، فهو مفعولُ (يُقَلِّبُ) ، وهذا واضِحٌ .

قوله : (الْقُرْآنُ النَّفْسِيُّ أَيِ القائِمُ بالنَّفسِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢١٨ ب) : «(القُرآنُ) وَهْوَ كلامُه تعالى القائِمُ بذاتِه».

عَلَىٰ الحَقِيقَةِ.

يُثِيبُ عَلَىٰ الطَّاعَةِ، وَيُعَاقِبُ _ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ غَيْرَ الشَّرْكِ _ عَلَىٰ المَعْصِيَةِ، وَيُعَاقِبُ _ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ غَيْرَ الشَّرْكِ _ عَلَىٰ المَعْصِيَةِ،

الملفوظة المسموعة (عَلَى الحَقِيقَة) لا المَجازِ في الأوصافِ النَّلاثة أي : يَصِحُ أن يُطْلَقَ على القُرآنِ حقيقة أنه : «مكتوبٌ محفوظٌ مَقْرُوءٌ» ، واتِّصافُه بهذه النَّلاثة وبأنه غيرُ مخلوق _ أي : موجودٍ أَزَلًا وأَبَدًا _ اتِّصافُ له باعْتِبارِ وُجُوداتِ الموجودِ الأربعة ؛ فإن لِكُلِّ موجودٍ ١ _ وُجُودًا في الخارِج ، ٢ _ ووُجُودًا في النَّهْنِ ، الأربعة ؛ فإن لِكُلِّ موجودٍ ١ _ وُجُودًا في الخارِج ، ٢ _ ووُجُودًا في الغبارة ، وهي على العِبارة ، وهي على العِبارة ، وهي على ما في الخارج .

وخَرَجَ بـ « النَّفْسِيِّ » اللِّسانيُّ ، فتعبيرِي به أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بـ « الكلامِ » ؛ لِأنه ـ كالقرآنِ ـ مُشْترَكُ بين النَّفسيِّ واللِّسانيِّ ، فلا يُخْرِجُ اللِّسانيَّ .

(M)

(يُثِيبُ) اللهُ تعالى عِبادَه المُكلَّفِين (عَلَىٰ الطَّاعَةِ) فضلًا (وَيُعَاقِبُ) لَهُم (إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ غَيْرَ الشِّرْكِ _ عَلَىٰ المَعْصِيَةِ) عَدْلًا ؛ لِإِخْبارِه بذلك ؛ قالَ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا

قوله: (يَغْفِرَ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٦٨ أ): «يَعْفُو» : الْمَابِ
بِعِنْوَفِلِالنَّمَّنَ، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ لِكُلِّ مِن «اللُّبِّ» و«الغايةِ»، وعليه طبعةُ
دارِ الفتحِ (ص١٢٤، و٣٣٧)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٣) مَثْنًا وشرحًا: «يَعْفُو
ويَغْفِرَ»، ولم أَجِدْ نُسْخة خَطِّيَّة فيها الجمعُ بينَهما، وعِبارةُ «الأصلِ» : «إِلّا أن يَغْفِرَ غيرَ الشَّرْكِ».

وَلَهُ إِثَابَةُ الْعَاصِي، وَتَعْذِيبُ المُطِيعِ، وَإِيلَامُ الدُّوَابِّ وَالْأَطْفَالِ،

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

مَن طَغَىٰ ﴿ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ عَ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۞ فَإِنَّ ٱلْجُنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ء وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَاَّةُ ﴾ .

(وَلَهُ) تعالىٰ (١ _ إِنَّابَةُ الْعَاصِي ، ٢ _ وَتَعْذِيبُ المُطِيع ، ٣ _ وَإِيلَامُ ١ _ الدَّوَابِّ ٢ _ وَالْأَطْفَالِ) ؛ لِأَنَّهُم مِلْكُه يَتَصَرَّفُ فيهم كيفَ يَشاءُ ، لكن لا يَقَعُ منه ذلك ؛ لِإِخْبارِه بإِثابةِ المُطيعِ وتعذيبِ العاصي كما مَرَّ ، ولم يَرِدْ إِيلامُ الأخيرَيْنِ في غيرِ قَوَدٍ، والأصلُ عَدَمُه ، أمّا في القَوَدِ فقالَ ﷺ : «لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوقُ إلى أهلِها يومَ القيامةِ حتّى يُقادَ لِلشّاةِ الجَلْحاءِ مِن الشّاةِ القَرْناءِ» : رَواهُ مُسْلِمٌ، وقالَ : «يُقْتَصُّ لِلخَلْقِ بعضِهم مِن بعضٍ حتَّىٰ الجَمَّاءِ مِن القَرْناءِ وحتَّىٰ لِلذَّرَّةِ مِن الذَّرَّةِ» : رَواهُ الإِمامُ أحمدُ بسندٍ صحيح، وقَضِيّةُ الخَبَرَيْنِ: أن لا يَتَوَقَّفُ القَوَدُ يومَ القيامةِ على التَّكليفِ، فيَقَعُ الإِيلامُ بالقَوَدِ في الأَخِيرَيْنِ.

﴿ عَلَيْمَات عَلَى غَاية الوصول ﴿ وَ ٢١٩ أَ) بَبِنَاءِ الْفِعْلِ قُولُه : (لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوقُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢١٩ أَ) بَبِنَاءِ الْفِعْلِ للمجهولِ، ورفع «الحُقُوقُ» على أنه نائِبُ الفاعِلِ: لَتُوَدَّتُ ٱلْمُعَدِّقُ، وهو في طبعةِ «صحيحِ مُسْلِمٍ» مضبوطٌ ببِناءِ الفِعْلِ للفاعِلِ «لَتُؤَدُّنَّ» ونصبِ «الحُقُوقَ» على أنه مفعولٌ

قوله : (حتَّىٰ الجَمَّاءِ) في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ١٦٠ ب) : «حتَّىٰ لِلجَمَّاءِ » بلام الجَرِّ : ، مَبْ اللَّهُ اللَّهُ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٦٣) ، وهو عبارةُ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٨٧٥٦)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطّيّةِ، وهو عِبارةُ «شرح المَحَلّيّ».

قوله : (وحتَّىٰ لِلذَّرَّةِ) في نُسْخةِ حَلَبَ (ق ١٥٦ أ) : «**وحتّ**ىٰ الذَّرَّةِ»، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْح (ص٧٣٣)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٦٣).

وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِالظُّلْمِ.

(وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ) تعالى (بِالظُّلْمِ) ؛ لِأنه مالِكُ الأمورِ على الإِطْلاقِ يَفْعَلُ ما يَشاءُ، فلا ظُلْمَ في التّعذيبِ والإِيلامِ المذكورَيْنِ لو فُرِضَ وُقُوعُهُما.

(يَرَاهُ) تعالى (المُؤْمِنُونَ فِي الْآخِرَةِ) قبلَ دُخُولِ الجَنّةِ وبعدَه كما قَبَتَ في أَخْبارِ «الصّحيحَيْنِ» ١ ـ المُوافِقةِ لِقولِه تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَ إِذِ نَاضِرَةٌ ۞ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ، ٢ ـ والمُخصّصةِ لِقولِه تعالى : ﴿ لَا تُدرِكُهُ ٱلْأَبْصَلُ ﴾ أي : لا تَراهُ : منها :

١ ـ خبرُ أبي هُرَيْرَةَ : «أنّ النّاسَ قالُوا : «يا رسولَ الله ، هل نَرَىٰ رَبّنا يومَ القيامة ؟» ، فقالَ رسولُ الله ﷺ : «هل تُضارُّونَ في القَمَرِ ليلةَ البَدْرِ ؟» ، قالُوا : «لا ، يا رسولَ الله ؟» ، قالَ : «فهل تُضارُّون في الشّمسِ ليسَ دُونَها سَحابٌ ؟» ، قالُ : «فهل تُضارُّون في الشّمسِ ليسَ دُونَها سَحابٌ ؟» ، قالُ الله » ، قالَ : «فإنّكُم تَرَوْنَه كذلك . . » إلى آخِرِه ، وفيه : أنّ قالُوا : «لا ، يا رسولَ الله » ، قالَ : «فإنّكُم تَرَوْنَه كذلك . . » إلى آخِرِه ، وفيه : أنّ ذلك قبلَ دُخُولِ الجَنّةِ ، وقولُه : «تُضارُّونَ» ١ ـ بتشديدِ الرّاءِ مِن «الضّرارِ» ، ذلك قبلَ دُخُولِ الجَنّةِ ، وقولُه : «تُضارُّونَ» ١ ـ بتشديدِ الرّاءِ مِن «الضّرارِ» ، دلك قبلَ دُخُولِ الجَنّةِ ، وقولُه : «تُضارُّونَ» ١ ـ بتشديدِ الرّاءِ مِن «الضّرارِ» ،

قوله: (قالَ فهل تُضارُّون في الشَّمسِ ليسَ دُوْنَها سَحابٌ قالُوا لا يا رسولَ الله) ساقطٌ في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٣)، وقد نَبَّهَ عليه صاحِبُ «طريقةِ الحُصُولِ» (ص١٧٥).

وَالمُخْتَارُ : جَوَازُ رُؤْيَتِهِ فِي الدُّنْيَا.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 😪

وَزِيَادَهُ ﴾ أي فـ (الحُسْنَى): الجَنّةُ، و (الزَّيادةُ): النَّظُرُ إليه تعالى: بأن يَنْكَشِفَ لِنا انْكِشافًا تامًّا: ١ _ بأن نَرَى بنُورِ الأَعْيُنِ زائدًا على نُورِ العِلْمِ، ٢ _ أو بأن يَخْلُقَ لَنا عِلْمًا به عندَ تَوَجُّهِ الحاسّةِ له عادةً مُنزَّهًا عنِ المُقابَلةِ والجِهةِ والمَكانِ.

أَمَّا الكُفَّارُ فلا يَرَوْنَه؛ لِقولِه تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّيِّهِمْ يَوْمَ إِذِ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ المُوافِقِ لِقولِه تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ . المُوافِقِ لِقولِه تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ . همرئيس

(وَالمُخْتَارُ : جَوَازُ رُؤْيَتِهِ) تعالى (فِي الدُّنْيَا) ١ ـ في اليَقَظَةِ بالعَيْنِ ، ٢ ـ وفي المَنامِ بالقَلْبِ ، أمّا في اليَقَظةِ فلِأنّ مُوسَىٰ ﷺ طَلَبَها بقولِه : ﴿رَبِّ أَرِفِت أَنظُلَ الْمَنامِ بالقَلْبِ ، أمّا في اليَقَظةِ فلِأنّ مُوسَىٰ ﷺ طَلَبَها بقولِه : ﴿رَبِّ أَرِفِت أَنظُلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَبّه تعالىٰ .

وقيلَ : لا يجوزُ ؛ لِأنّ قومَه طَلَبُوها ، فعُوقِبُوا ؛ قالَ تعالى : ﴿ فَقَالُواْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةَ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾ .

قُلْنا : عِقابُهُم لِعِنادِهِم وتَعَنَّتِهم في طَلَبِها ، لا لاِمْتِناعِها .

صحصح عليه المنطقة عليه الوصول الله الفتح (ص٧٣٥) : قوله : (والزِّيادةُ) في نُسْخةِ حَلَب (ق ١٥٦ ب) وطبعةِ الفتحِ (ص٧٣٥) : «وزِيادةٌ».

قوله: (نَرَىٰ) في مُعْظَمِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ الأَزْهَريّةِ: «يُرَىٰ»، والمُثْبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ١٥٦٦ ب): ب**انبِزِينِوْ**، الأَزْهَريّةِ رقم ١٥٦٦ ب): ب**انبِزِينِوْ،** ونُسْخةِ حَلَب (ق ١٥٦ ب): ب**انبِزِينِوْ،** وولاً دُورِ الفتح (ص ٧٣٥).

قوله: (بَأَن نَرَى بِنُورِ الأَعْيُنِ زائدًا على نورِ العِلْمِ أَو) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ أ)، وساقِطٌ أيضًا في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٧٣٥ (ق ٧٨ أ). قوله: (قُلْنا عِقابُهُم) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ أ): «قُلْنا عاقبَهُم».

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وأمَّا في المَنامِ فنَقَلَ القاضي عِياضٌ الاِتِّفاقَ عليه.

وقيلَ : لا تجوزُ ؛ إِذِ المَرْئيُّ فيه خَيالٌ ومِثالٌ ، وذلك على القديمِ مُحالٌ .

قُلنا: لا اسْتِحالةَ لذلك في المَنام.

والتّرجيحُ مِن زِيادتي.

وأمّا وُقُوعُ الرُّؤْيةِ فيهما فالجمهورُ على عَدَمِه في اليَقَظةِ ؛ ١ ـ لِقولِه تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَلُ ﴾ ، ٢ ـ وقولِه لِموسى : ﴿ لَن تَرَكِي ﴾ أي : في الدُّنيا ؛ بقرينة السِّياقِ ، ٣ ـ وقولِه ﷺ : «لَن يَرَى أحدٌ منكم رَبَّه حتّى يَمُوتَ » : رَواهُ مُسْلِمٌ ، السِّياقِ ، ٣ ـ وقولِه ﷺ : «لَن يَرَى أحدٌ منكم رَبَّه حتّى يَمُوتَ » : رَواهُ مُسْلِمٌ ، نَعَمْ ، الصَّحيحُ : وُقُوعُها لِلنّبي ﷺ ليلة المِعْراجِ ، وإليه اسْتَنَدَ القائِلُ بوُقُوعِها لِغيرِه .

وأمّا وُقُوعُها في المَنامِ فهو المُخْتارُ؛ فقد ذُكِرَ وُقُوعُها فيه لِكثيرٍ مِن السَّلَفِ منهم الإِمامُ أحمدُ، وعليه المُعبِّرُون لِلرُّؤْيا.

وقيلَ : لا ؛ لِما مَرَّ في المَنْعِ مِن جَوازِها .

قُوله: (فيهما) مِن قُولِه: «وأمّا وُقُوعُ الرُّؤْيةِ فيهما» في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٤): «فيها»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٣٥)، أي: في اليَقَظةِ والمَنامِ.

قوله : (فالجمهورُ على عَدَمِه في اليَقَظةِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ ب) بعدَه زيادةُ : «لغيرِ النّبيِّ ﷺ».

قوله: (نَعَمْ الصّحيحُ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ ب): «أمّا النّبيُّ فالصّحيحُ».

السَّعِيدُ : مَنْ كَتَبَ الله فِي الْأَزَلِ مَوْتَهُ مُؤْمِنًا ، وَالشَّقِيُّ : عَكْسُهُ ، ثُمَّ لَا يَتَبَدَّلَانِ . وَأَبُو بَكْرٍ مَا زَالَ بِعَيْنِ الرِّضَا مِنْهُ .

المرح لب الأصول 🚓 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(١ _ السَّعِيدُ : مَنْ كَتَبَ الله) أي : عَلِمَ (فِي الْأَزَلِ مَوْتَهُ مُؤْمِنًا ، ٢ _ وَالشَّقِيُّ : عَكْسُهُ) أي : مَن كَتَبَ اللهُ في الأَزَلِ موتَه كافِرًا .

وتعبيرِي بما ذُكِرَ أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ به؛ لإِشْتِمالِه على الدَّوْرِ ظاهِرًا. ﴿ اللَّهُ عَلَىٰ الدَّوْرِ ظاهِرًا.

(ثُمَّ لَا يَتَبَدَّلَانِ) أي : المكتوبانِ في الأَزَلِ ، بخِلافِ المكتوبِ في غيرِه : كاللَّوْحِ المحفوظِ ؛ قالَ تعالى : ﴿ يَمْحُواْ اللَّهُ مَا يَشَآهُ وَيُثَبِّتُ ۖ وَعِندَهُ وَ أُمُّ الْكِتَٰكِ ﴾ أي : أصلُه الّذي لا يُغَيَّرُ منه شيءٌ كما قالَه ابنُ عبّاسٍ وغيرُه ، وإطلاقُ بعضِهم : أنّهُما يَتَبَدَّلانِ محمولٌ على هذا التّفصيل .

(M)

(وَأَبُّو بَكْرٍ) ﴿ وَمَا زَالَ بِعَيْنِ الرِّضَا مِنْهُ) تعالى وإِن لم يَتَّصِفْ بالإِيمانِ قبلَ تصديقِه النّبيَ ﷺ ؛ إِذْ لم تَثْبُتْ عنه حالةً كُفْرٍ كما ثَبَتَتْ عن غيرِه ممّن آمَنَ.

قوله : (السَّعِيدُ مَنْ كَتَبَ اللهُ) إلى قُولِهُ : (كَاْفِرَّا) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ ب) : «(السَّعيدُ : مَن كَتَبَه) أي الله (في الأَزَلِ سعيدًا، والشَّقِيُّ : عكسُه) أي مَن كَتَبَه في الأَزَلِ شَقِيًا».

قوله : (وتعبيرِي بما ذُكِرَ أَوْلَىٰ ممّا عَبَّرَ به لاِشْتِمالِه على الدَّوْرِ ظاهِرًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٠ ب).

قولُه : (لم تَثْبُتْ) وقولُه : (كما ثَبَتَتْ) في مُعْظَمِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ : «لم يَثْبُتْ» و«كما ثَبَتَ» ، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ حَلَب (ق ١٥٧ أ) والنُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٦٤٤ (ق ١٧٧ أ). وَالمُخْتَارُ : أَنَّ الرِّضَا وَالمَحَبَّةَ غَيْرُ المَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ.

هُوَ الرَّزَّاقُ،هُوَ الرَّزَّاقُ،هُوَ الرَّزَّاقُ

🝣 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣

(وَالمُخْتَارُ: أَنَّ ١ ـ الرِّضَا ٢ ـ وَالمَحَبَّةَ) مِن الله (غَيْرُ ١ ـ المَشِيئَةِ ٢ ـ وَالْمَحَبَّةَ) مِن الله (غَيْرُ ١ ـ المَشِيئَةِ ٢ ـ وَالْإِرَادَةِ) منه ؛ إِذْ معنَى الأوّلَيْنِ المُتَرادِفَيْنِ أَخَصُّ مِن معنَى النّانِيَيْنِ المُتَرادِفَيْنِ ؛ إِذِ «الرِّضا» : الإِرادةُ بلا اعْتِراضٍ ، والأَخَصُّ غيرُ الأَعَمِّ ؛ بدليلِ قولِه تعالى : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفَرِّ ﴾ معَ وُقُوعِه مِن بعضِهم بمشيئتِه ؛ لِقولِه : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

وقالَتِ المُعْتَزِلَةُ وقومٌ مِن الأَشاعِرةِ _ منهم الشّيخُ أبو إِسْحاقَ _ : الرِّضا والمَحَبّةُ نفسُ المَشيئةِ والإِرادةِ ، وأَجابُوا عن قولِه : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفَرِّ ﴾ : المَشيئةِ والإِرادةِ ، وأَجابُوا عن قولِه : ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفَرِّ ﴾ : الله لا يَرْضاه دِينًا وشرعًا ، بل يُعاقِبُ عليه ، ٢ _ وبأنّ المُرادَ : مَن وُفَقَ لِلإِيمانِ ، ولهذا شَرَّفَهُم بإضافَتِهِم إليه في قولِه : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمَ لِلإِيمانِ ، وقولِه : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمَ سُلَطَنُ ﴾ ، وقولِه : ﴿ عَيَنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللّهِ ﴾ .

وذِكْرُ الخِلافِ مِن زِيادتي.

W

(هُوَ الرَّزَّاقُ) كما قالَ تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ بمعنَى : الرّازِقِ أي : فلا رازِقَ غيرُه.

وقالَتِ المُعْتزِلةُ : مَن حَصَلَ له الرِّزْقُ بتَعَبِ فهو الرِّازِقُ نفسَه ، أو بغيرِ تَعَبِ فالله هو الرَّازِقُ له .

-& تعليقات على غاية الوصول &-

قوله: (يُعاقِبُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢١ أ) بكسرِ القافِ: بَنْهَ إِنْ. قوله: (الرّازِقُ نفسَه) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢١ أ): «الرّزّاقُ نفسَه».

وَالرِّزْقُ : مَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَوْ حَرَامًا.

بِيَدِهِ الهِدَايَةُ وَالْإِضْلَالُ : خَلْقُ الاِهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

(وَالرِّرْقُ) بمعنَى المَرْزُوقِ عندَنا : (مَا يُنْتَفَعُ بِهِ) في ١ ـ التَّغَذِّي ٢ ـ وغيرِه (وَلَوْ) كانَ (حَرَامًا).

وقالَتِ المُعْتَزِلةُ: لا يكونُ إِلّا حَلالًا؛ لِاسْتِنادِه إلى الله في الجملةِ، والمُسْتَنِدُ إليه لاِنْتِفاعِ عِبادِه يَقْبُحُ أن يكونَ حَرامًا يُعاقَبُون عليه.

قُلْنا: لا يَقْبُحُ بالنِّسْبةِ إليه تعالى؛ فإن له أن يَفْعَلَ ما يَشاءُ، وعِقابُهُم على الحرامِ لِسُوءِ مُباشَرتِهم أسبابَه، ويَلْزَمُ المُعْتَزِلةَ: أنّ المُتَغَذِّيَ بالحَرامِ فقط طُولَ عُمْرِه لم يَرْزُقُه الله، وهو مُخالِفٌ لِقولِه تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّهِ مِنْ ذَقْهَ الله ، وهو مُخالِفٌ لِقولِه تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا ﴾ ؛ لأنه تعالى لا يَتْرُكُ ما أَخْبَرَ بأنه عليه.

(بِيَدِهِ) تعالىٰ (١ ـ الهِدَايَةُ ٢ ـ وَالْإِضْلَالُ) وهما: (١ ـ خَلْقُ الإِهْتِدَاءِ) وهو : الإِيمانُ (٢ ـ وَ) خَلْقُ (الضَّلَالِ) وهو : الكُفْرُ، قالَ تعالىٰ : ١ ـ ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللّهُ لَجَعَلَكُمُ أُمِّلَةً وَلِحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ ﴾، ٢ ـ ﴿ مَن يَشَا اللّهُ لُخَعَلَكُمُ أَمَّةً وَحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِى مَن يَشَاءً ﴾، ٢ ـ ﴿ مَن يَشَا اللّهُ لَكُمْ لِللّهُ وَمَن يَشَأَ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطِ مُسْتَقِيدٍ ﴾ .

وزَعَمَتِ المُعْتَزِلةُ : أَنَّهُما بيدِ العَبْدِ يَهْدِي نفسَه ويُضِلُّها ؛ بِناءً على قولهِم : «إِنّه يَخْلُقُ أفعالَه».

قوله : (إِنَّه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢١ ب) بكسرِ الهمزةِ : عَلَمْمَانٍ.

وَالمُخْتَارُ : أَنَّ اللَّطْفَ : خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ، وَالتَّوْفِيقَ كَذلِكَ، وَالخِذْلَانَ : ضِدُّهُ، وَالخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَالْأَكِنَّةُ وَالْأَقْفَالُ : خَلْقُ الضَّلَالَةِ فِي الْقَلْبِ.

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🍣 ---

(وَالمُخْتَارُ : أَنَّ اللُّطْفَ : خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ) أَيْ : قُدْرةِ العَبْدِ على الطَّاعةِ .

وقالَ «الأصلُ» : إِنّه : ما يَقَعُ عندَه صَلاحُ العبدِ أَخَرَةً أي : في آخِرِ عُمْرِه ·

(وَ) أَنَّ (التَّوْفِيقَ كَذلِكَ) أي : خَلْقُ قُدْرةِ الطَّاعةِ .

وقيلَ : خَلْقُ الطَّاعةِ .

(٣ _ وَ «الخِذْلَانَ» : ضِدُّهُ) وهو : خلقُ قُدْرةِ المَعْصِيةِ .

وقيلَ : خَلْقُ المَعْصِيةِ .

(١ _ وَالْخَتْمُ ٢ _ وَالطَّبْعُ ٣ _ وَالْأَكِنَّةُ ٤ _ وَالْأَقْفَالُ) الوارِدةُ في القُرآنِ _ نحوُ: ١ _ ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ، ٣ _ ﴿ جَعَلْنَا عَلَىٰ ١ _ ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَيْهَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُوالِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَ

قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ ، ٤ - ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقَفَالُهُاۤ ﴾ - عباراتُ عن معنًىٰ واحِدٍ ، وهو : (خَلْقُ الضَّلَالَةِ فِي الْقَلْبِ) كالإِضْلالِ.

وأُوَّلَ المُعْتزِلةُ هذه الألفاظَ بما لا يُلائِمُ الآياتِ المُشْتَمِلةَ عليها كما بُيِّنَ في المُطَوَّلاتِ.

وذِكْرُ «الأَقْفالِ» مِن زِيادتي.

قُوله: (وَالمُخْتَارُ أَنَّ اللَّطْفَ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ) إلىٰ قولِه: (وقيلَ خَلْقُ المَعْصِيةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢١ ب): «(والتّوفيقُ : خَلْقُ قُدْرةِ الطّاعةِ) أي : قُدْرةِ العبدِ على الطّاعةِ (و) خلقُ (الدّاعِيةِ لها) وقيلَ : خلقُ الطّاعةِ (والخِذْلانُ : ضِدَّه) فهو : خلقُ قُدْرةِ المعصيةِ والدّاعِيةِ لها وقيلَ : خلقُ المَعْصِيةِ (واللَّطْفُ : ما يَقَعُ عندَه صَلاحُ العَبْدِ أَخَرَةً) بوزنِ «دَرَجةٍ أي آخِرَ عُمْرِه: بأن يَقَعَ منه الطّاعةُ دُونَ المَعْصِيةِ».

وَالمَاهِيَّاتُ مَجْعُولَةٌ فِي الْأَصَحِّ، وَالخُلْفُ لَفْظِيُّ. هَالْمَاهِيَّاتُ مَجْعُولَةٌ فِي الْأَصَحِّ

أَرْسَلَ تَعَالَىٰ رُسُلَهُ بِالمُعْجِزَاتِ، وَخَصَّ مُحَمَّدًا ﷺ بِأَنَّهُ

(وَالمَاهِيَّاتُ) لِلمُمْكِناتِ أي : حَقائِقُها (مَجْعُولَةٌ) مُطلَقًا (فِي الْأَصَحِّ) أي : كُلُّ ماهِيّةٍ بجَعْلِ الجاعِلِ.

وقيلَ : لا مُطْلَقًا ، بل كُلُّ ماهِيّةٍ مُتَقَرِّرَةٌ بذاتِها .

وقيلَ : مَجْعُولةٌ إِن كَانَتْ مُرَكَّبةً ، بِخِلافِ البسيطةِ .

(وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ) مِن زِيادتي؛ لِأَنَّ الأُوَّلَ أَرادَ جَعْلَها مُتَّصِفةً بالوُجُودِ، لا جَعْلَها ذَواتٍ، والثّانيَ أرادَ أنّها في حَدِّ ذاتِها لا يَتَعَلَّقُ بها جَعْلُ جاعِلٍ وتأثيرُ مُؤَثِّرٍ، والثّالثَ أرادَ بالجَعْلِ التّأليفَ، والمُركَّبَةُ مُؤَلَّفةٌ، بخِلافِ البسيطةِ.

W.) (m)

(أَرْسَلَ) الرَّبُّ (تَعَالَىٰ رُسُلَهُ) مُؤَيَّدِينَ منه (بِالمُعْجِزَاتِ) الباهِراتِ (وَخَصَّ مُحَمَّدًا ﷺ) منهم (بأَنَّهُ :

قوله: (لِلمُمْكِناتِ) في بعض النَّسَخِ الأَّزْهَرَيّةِ: «المُمْكِناتُ»، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٦٥)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ الأَزْهَريّةِ والظّاهِريّةِ (ق ٢٢٢ أ)، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٤٠).

قوله : (بخِلافِ البسيطةِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٢ أ) بعدَه : «وبَيَّنْتُ في «الحاشِيةِ» أنه لم يَتَحَقَّقْ في ذلك خِلافٌ».

قوله : (وَالخُلْفُ لَفْظِيٌّ مِن زِيادتي) إلىٰ قولِه : (بخِلافِ البسيطةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٢ أ). خَاتِمُ النَّبِيِّينَ المَبْعُوثُ إِلَىٰ الخَلْقِ كَافَّةً ، المُفَضَّلُ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ خَوَاصُّ المَلَائِكَةُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

١ _ خَاتِمُ النَّبيِّينَ) كما قالَ تعالىي : ﴿ وَلَكِن زَسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّئَ ۗ ﴾ .

(٢ _ المَبْعُوثُ إِلَىٰ الخَلْقِ كَافَّةً) كما في خبرِ مُسْلِم : «وأُرْسِلْتُ إلىٰ الخَلْقِ كَافَّةً» ، وفُسِّرَ بالإِنْسِ والجِنِّ كما فُسِّرَ بهما : ١ ــ «مَنْ بَلَغَ» في قولِه تعالى : ﴿ وَأُوحِيَ إِلَىٰ هَلَاَ ٱلْقُرْءَانُ لِأَنْذِرَكُمْ بِهِ ـ وَمَنْ بَلَغٌ ﴾ أيْ : بَلَغَه القُرْآنُ ، ٢ ـ و «العالَمِين» في قولِه : ﴿ نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ - لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ .

وصَرَّحَ الحَلِيميُّ والبَيْهقيُّ : بأنه ﷺ لم يُرْسَلْ إلى المَلائِكةِ ، وفي «تفسيرَي الإِمامِ الرّازِيِّ وِالنَّسَفِيِّ» : حِكايةُ الإِجْماعِ على ذلك ، لكن نَقَلَ بعضُهم عن «تفسيرِ الرّازِيِّ» : أنه أُرْسِلَ إليهم أيضًا ، وكأنه أَخَذَه مِن بعضِ نُسَخِه ؛ فإِنّ نُسَخَه مُخْتَلِفةٌ.

(٣ _ المُفَضَّلُ عَلَيْهِمْ) أي على الخَلْقِ كافَّةً مِن الأَنْبِياءِ والملائكةِ وغيرِهم، فلا يَشْرَكُه غيرُه مِن الأَنْبِياءِ فيما ذُكِرَ.

(ثُمَّ) يُفَضَّلُ بعدَه (الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ خَوَاصُّ المَلَائِكَةُ) عليهم الصّلاةُ والسّلامُ، فخَواصُّ الملائكةِ أَفْضَلُ مِن البَشَرِ غيرِ الأنبِياءِ.

وقولِي : «خَواصّ» مِن زِيادتي.

القلبُ إليه أَمْيَلُ» : عن تنسير الرازي كالفلب البراسير المارسل.

قوله : (فَلا يَشْرَكُه) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٢ أ) بفتحِ الياءِ والرَّاءِ : فلانیٹ*ڈک*ہ

وَالمُعْجِزَةُ : أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي مَعَ عَدَمِ المُعَارَضَةِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَالمُعْجِزَةُ) المُؤَيَّدُ بها الرُّسُلُ: (أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ): بأن يَظْهَرَ على خِلافِها: كَإِحْيَاءِ مَيِّتٍ، وإِعْدَامِ جَبَلٍ، وانْفِجَارِ الماءِ مِن بينِ الأَصابِعِ (مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي) منهم أي: بطَلَبِهِم الإِنْيانُ بمِثْلِ ما أَتَوْا به ولو بالإِشارةِ: كَدَعْواهُم الرِّسالةَ (مَعَ عَدَمِ المُعَارَضَةِ) مِن المُرْسَلِ إليهم: بأن لا يَظْهَرَ منهم مِثْلُ ذلك الخارِقِ.

فَخَرَجَ ١ _ غيرُ الخارِقِ : كَطُلُوعِ الشَّمسِ كُلَّ يومٍ ، ٢ _ والخارِقُ بلا تَحَدِّ ، ٣ _ والخارِقُ المُقارَنةِ ٣ _ والخارِقُ المُتَقَدِّمُ على التَّحَدِّي ، ٤ _ والمُتَأَخِّرُ عنه بما يُخْرِجُه عنِ المُقارَنةِ العُرْفِيَّةِ ، ٥ ، ٦ _ والسِّحْرُ والشَّعْبَذَةُ ، فلا شيءَ منها بمُعْجِزةٍ كما أَوْضَحْتُه معَ زِيادةٍ في «الحاشِيةِ».

- ﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ -

قوله: (الماءِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٥): «المِياهِ»، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٤٧).

وَالْإِيمَانُ : تَصْدِيقُ الْقَلْبِ ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ : تَلَفُّظُ الْقَادِرِ بِالشَّهَادَتَيْنِ شَرْطًا لَا شَطْرًا .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَالْإِيمَانُ : تَصْدِيقُ الْقَلْبِ) بما عُلِمَ مجيءُ الرّسولِ به مِن عندِ الله ضَرُورةً ، أي : الإِذْعانُ والقبولُ له ، والتَّكليفُ بذلك _ معَ أنه مِن الكَيْفِيّاتِ النَّفْسانِيّةِ دُونَ الأفعالِ الاِخْتِياريّةِ ــ بالتّكليفِ بأسبابِه : ١ ــ كإِلْقاءِ الذِّهْنِ ، ٢ ــ وصَرْفِ النَّظَرِ ، وتوجيهِ الحَواسِّ.

(وَيُعْتَبَرُ فِيهِ) أي في التّصديقِ المذكورِ ، أي : في الخُرُوجِ به عندَنا عن عُهْدةِ التَّكليفِ بالإيمانِ : (تَلَفُّظُ الْقَادِرِ) على الشَّهادَتَيْنِ (بِالشَّهَادَتَيْنِ)؛ لأنه عَلامةٌ لَنا على التّصديقِ الخَفِيِّ عنّا حتّى يكونَ المُنافِقُ مُؤْمِنًا عندَنا كافِرًا عندَ الله تعالى ؛ قالَ تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ ، حالة كون التَّلَفَّظِ بذلك (١ ـ شَرْطًا) لِلإِيمانِ كما عليه جمهورُ المُحقِّقين، يَعْنِي : أنَّه شرطٌ لإِجْراءِ أحكامِ المؤمنين في الدُّنْيا مِن تَوارُثٍ ومُناكَحةٍ وغيرِهما (٢ _ لَا شَطْرًا) منه کما قیلَ به .

فُوجِدَ هُناكَ أَعْوَرُ ، فَوَضَعَ يَدَه على عينِه العَوْراءِ ، فَعَمِيَتِ الصّحيحةُ ، ورُويَ : أنه دَعا الأُعْوَرَ أَن يَصِيرَ عينُه العَوْراءُ صحيحةً ، فصارَتِ الصّحيحةُ عَوْراءَ.

ومِن شُرُوطِ المُعْجِزةِ : ١ ـ أن تكونَ مُوافِقةً لِلدَّعْوَىٰ ، فلو قالَ : «مُعْجِزَتي أَن أُحْبِيَ مَيِّتًا» فَفَعَلَ خارِقًا آخَرَ لم يَدُلُّ علىٰ صِدْقِه ، ٢ ـ وأن لا يكونَ ما ادَّعاه وأَظْهَرَه مُكَذِّبًا له ، فلو قالَ : «مُعْجِزَتي أن يَنْطِقَ هذا الضَّبُّ» ، فنَطَقَ بأنه كاذِبٌ لم يُعْلَمْ صِدْقُه ، ولا يُشْتَرَطُ تعيينُ المُعْجِزةِ، فلو قالَ : «أَنا آتٍ بخارِقٍ ولا يَقْدِرُ غيرِي على الإِثْيانِ بِمِثْلِهِ اللَّهِ كَفَى الهِ

قوله : (عندَنا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٢ ب).

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فَمَن صَدَّقَ بِقلبِهِ ولم يَتَلَقَّظُ بِالشَّهادَتَيْنِ مِعَ تَمَكُّنِهِ مِن التَّلَقُّظِ بِهِما ومِعَ عدمِ مُطالَبتِه بِه كَانَ مُؤْمِنًا عندَ الله على الأوّلِ دُونَ الثّاني ، كما ذَكَرَه السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ في «شَرْحِ المَقاصِدِ» ، وهو ظاهِرُ كلامِ الغزاليِّ ؛ تَبَعًا لِظاهِرِ كلامِ شيخِه إِمامِ الحرَمَيْنِ .

وما نُقِلَ عنِ الجمهورِ : مِن أنه كافِرٌ عندَ الله _ كما هو كافِرٌ عندَنا _ مُفَرَّعٌ على الثّاني.

وترجيحُ الشَّرطيَّةِ مِن زِيادتي.

SU

(وَالْإِسْلَامُ) هو : (التَّلَفُّظُ بِذلِكَ).

وجَرَىٰ «الأصلُ» على أنه : إعْمالُ الجَوارِحِ مِن الطّاعاتِ : كالتَّلَفُّظِ بذلك، والصّلاةِ، والزَّكاةِ؛ أَخْذًا بظاهِرِ الخَبَرِ الآتي المحمولِ فيه الإِسْلامُ عندَ المُحَقِّقِين ١ ـ على أحكامِه المشروعةِ، ٢ ـ أو على الإِسْلامِ الكامِلِ.

ه تعليقات على غاية الوصول ه بهما عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ قوله : (ولم يَتَلَفَّظُ بالشّهادَتَيْنِ مِعَ تَمَكَّنِه مِن التَّلَقُّظِ بهما) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ ق ٢٢٣ أ) : «ولم يُقِرَّ بلِسانِه معَ تَمَكَّنِه مِن الإِقْرارِ».

قوله : (ومعَ عدم مُطالَبتِه به) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٣ أ).

قوله: (كما ذَكَرَهُ السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ في شَرْحِ المَقاصِدِ) إلى قولِه: (مُفَرَّعٌ على الثَّاني) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٣ أ).

قوله : (وترجيحُ الشّرطيّةِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ أ) : «والتّرجيحُ». قوله : (أحكامِه المشروعةِ أو علىٰ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ أ).

وَيُعْتَبَرُ فِيهِ : الْإِيمَانُ.

وَالْإِحْسَانُ : أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَيُعْتَبَرُ فِيهِ) أي : في الإِسْلامِ أي : في الخُرُوجِ به عن عُهْدَةِ التّكليفِ به (الْإِيمَانُ) أي التّصديقُ المذكورُ.

ولم يَحْكِ أحدٌ خِلافًا في أنّ الإِيمانَ شرطٌ في الإِسْلامِ أو شَطْرٌ. ﴿ اللهِ عَمْكِ اللهِ اللهِ

(وَالْإِحْسَانُ : أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) كذا في خبر «الصحيحيْنِ» المُشْتَمِلِ على ١ ـ بَيانِ الإِيمانِ : بأن تُؤْمِنَ بالله ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه ، ٢ ـ وبَيانِ الإِسلامِ بالمعنى السّابِقِ : بأن تَشْهَدَ أَنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وأنّ مُحمَّدًا رسولُ الله ، وتُقيمَ الصّلاةَ ، وتُؤْتِيَ الزّكاةَ ، وتَصُومَ رَمَضانَ ، وتَحُجَّ البيتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إليه سبيلًا .

W

(وَالْفِسْقُ) : بأن يُرْتَكَبَ الكبيرةُ (لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ).

خِلاقًا لِلمُعْتَزِلةِ في زَعْمِهِم: أنه يُزِيلُه بمعنَى : أنه واسِطةٌ بين الإِيمانِ والكُفْرِ ؛ لِزَعْمِهِم أنّ الأعمالَ جُزْءٌ مِن الإِيمانِ ؛ ١ ـ لِقولِه تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ

قوله : (بالمعنَىٰ السّابِقِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ أ).

قُوله: (يُرْتَكَبَ) في بَعضِ النُّسَخِ الْأَزْهَرِيّةِ: (يُرْتَكَبُ) بالياءِ، وفي بعضِها: (تُرْتَكَبُ) بالياءِ والتّاءِ: الطّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ أ) يُكْتَبُ بالياءِ والتّاءِ: المِنْتِرَكَبُ.

وَالمَيِّتُ مُؤْمِنًا فَاسِقًا تَحْتَ المَشِيئَةِ: يُعَاقَبُ ثُمَّ يُدْخَلُ الجَنَّةَ، أَوْ يُسَامَحُ.

🥕 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِـلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ إلى قولِه : ﴿حَقًّا ﴾ ، ٢ ـ ولِخبَرِ : «لا يَزْنِي النّزاني حِينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ».

وأُجيبَ _ جمعًا بين الأدِلَّةِ _ : ١ _ بأنَّ المُرادَ ١ _ بالإِيمانِ في الآيةِ : كمالُه ، ٢ _ وبالخبرِ : التّغليظُ والمُبالَغةُ في الوعيدِ ، ٢ _ وبأنه مُعارَضٌ بخبرِ : «وإِن زَنَى ، وإِن سَرَقَ».

W

(وَالمَيِّتُ مُؤْمِنًا فَاسِقًا) : بأن لم يَتُبْ (تَحْتَ المَشِيئَةِ) : ١ ـ إِمّا (يُعَاقَبُ) بإِدْخَالِه النّارَ ؛ لِفِسْقِه (ثُمَّ يُدْخَلُ الجَنَّةَ) ؛ لِمَوْتِه مُؤْمِنًا (٢ ـ أَوْ يُسَامَحُ) : بأن لا يُدْخَلَ النّارَ ١ ـ بفضلِه فقط، ٢ ـ أو بفضلِه معَ الشّفاعةِ مِن النّبيِّ ﷺ أو ممّن يَشاؤُه الله.

وزَعَمَتِ المُعْتَزِلةُ : أنه يُخَلَّدُ في النّارِ ، ولا يجوزُ العَفْوُ عنه ، ولا الشَّفاعةُ فيه ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ مَا لِلظَّلِامِينَ مِنْ حَمِيـهِ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ .

قُلْنا : هذا مخصوصٌ بالكُفّارِ ؛ جمعًا بين الأدِلّةِ .

ه تعليفات على عايفالوسول ه تحقيًا ﴿ وَقَيَّا ﴾) تمامُه في الأَنْفالِ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ و زَادَتْهُمْ إِيمَنَا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ ٱلَّذِينَ يُقِيمُ وَحِلَتْ اللَّهُ وَجِلَتْ اللَّهُ وَعِمَا رَزَفَنَهُمْ يُنفِقُونَ ۞ أُولَابِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ .

قوله: (لِقولِه تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِـلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِـلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴿) إلى قولِه: (وبأنه مُعارَضٌ بخبرِ وإِن زَنَى وإِن سَرَقَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ ب).

وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوْلَاهُ : نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(وَأَوَّلُ شَافِعِ وَأَوْلَاهُ) يومَ القِيامةِ : (نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ)؛ ١ ـ قالَ ﷺ : «أَنَا أُوّلُ شَافِعٍ وأُوّلُ مُشَفَّعٍ» : رَواه الشَّيْخانِ، ٢ ـ ولاِنه أَكْرَمُ عندَ الله مِن جميعِ العالَمِين.

وله شَفاعاتٌ :

١ ـ أَعْظَمُها : في تعجيلِ الحِسابِ، والإِراحةِ مِن طُولِ الوُقُوفِ، وهي مُخْتَصَّةٌ به.

٢ _ الثّانية : في إِدْخالِ قوم الجنّة بغيرِ حِسابٍ ، قالَ النَّوويُّ : «وهي مُخْتصَّةٌ به» ، وتَرَدَّدَ بعضُهم في ذلك .

٣ _ الثَّالِثةُ : فيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ كما مَرَّ .

٤ ـ الرّابِعة : في إِخْراجِ مَن أُدْخِلَ النّارَ مِن المُوَحِّدِين ، ويُشارِكُه فيهما الأنبِياء والمَلائِكة والمُؤْمِنُون .

٥ ـ الخامِسة : في زِيادةِ الدَّرَجاتِ في الجنّةِ لِأهلِها، وجَوَّزَ النَّوويُّ النَّوويُّ النَّوويُّ
 اخْتِصاصَها به .

والكَلامُ في الشَّفاعةِ العامَّةِ يومَ القيامةِ ، فلا يَرِدُ ١ _ نحوُ الشَّفاعةِ في تخفيفِ

قوله : (ولأنه أَكْرَمُ عندَ الله مِن جميع العَالَمِينَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةُ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ ب).

قوله: (فيهما) في النُّسْخةِ الأَّزْهَريّةِ رقم ٤٢٢٥٨ (ق ١٧٢ أ): «فيها» بالإِفْرادِ: وُبِيَارِكِمِبْهُا، وهي عِبارةُ «شرحِ المَحَلِّيِّ»، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٣ ب) وبَقيّةِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله : (الشَّفاعَةِ) ساقطٌ في طَبْعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٦)، وهو ثابِتٌ في النُّسَخ

وَلَا يَمُوتُ أَحَدٌ إِلَّا بِأَجَلِهِ.

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

عَذَابِ القَبْرِ، ٢ ـ ولا الشَّفَاعَةُ في تخفيفِ العَذَابِ عن أبي طالِبٍ.

(وَلَا يَمُوتُ أَحَدٌ إِلَّا بِأَجَلِهِ) وهو : الوقتُ الّذي كَتَبَ الله في الأَزَلِ انْتِهاءَ حَياتِه فيه بقتلٍ أو غيرِه، وذلك : لِأنّ الله قد حَكَمَ بآجالِ العِبادِ بلا تَرَدُّدٍ وبأنه ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَشَتَّ يُؤُونَ سَاعَةً وَلَا يَشَتَقْدِمُونَ ﴾.

وزَعَمَ كثيرٌ مِن المُعْتَزِلةِ : ١ ـ أنّ القاتِلَ قَطَعَ بقتلِه أَجلَ المقتولِ ، ٢ ـ وأنه لو لم يَقْتُلُه لعاشَ أَكْثَرَ مِن ذلك ؛ لِخبرِ : «مَن أَحَبَّ أن يُبْسَطَ له في رِزْقِه ويُنْسَأَ ـ أي : يُزادَ ـ له في أثرِه فلْيَصِلْ رَحِمَه» .

قُلْنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّ «الأَثَرَ» هو: الأجلُ، ولو سُلِّمَ فالخبرُ ظَنَّيُّ؛ لِأنه مِن الآحادِ، وهو لا يُعارِضُ القطعيَّ، وأيضًا «الزِّيادةُ» فيه مُؤَوَّلةٌ بالبَرَكةِ في الأَوْقاتِ:

قوله: (وذلك لأِنَّ) في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم (ق ١٦٤ ب): «وذلك بأنّ»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٢٤٦). والمُثْبَتُ مِن بَقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٣٤٦).

قوله: (وبأنه) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٤ أ): «بأنه» بلا واوِ عطفٍ: لِلسَّدُدِ اللَّهَ الْكَابَةِ، والمُثْبَتُ مِن جميعِ النُّسَخِ الأَزْهَريَّةِ ونُسْخةِ حَلَب (ق ١٥٨ ب)، وعليه جميعُ الطَّبَعاتِ، وفي تعليقاتِ طبعةِ دارِ أَفْنانِ (٢/٤٨٥): أنَّ العِبارةَ في نُسْخةِ المَرْكَزِ الوَطَنيِّ لِلمَخْطُوطاتِ التّابِع لِلمَتْحَفِ العِراقيِّ: «في آيةِ».

ُ قُوله : (لا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَثَرَ هو الأجلُ ولو سُلِّمَ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٤ أ) ، وقوله : (فالخبرُ ظَنَّيُّ) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ : «هذا ظَنِّيُّ». بأن تُصْرَفَ في الطّاعاتِ.

(وَالرُّوحُ) وهي النّفسُ (بَاقِيَةٌ بَعْدَ مَوْتِ الْبَدَنِ) مُنَعَّمَةٌ أو مُعَذَّبةٌ.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا لَا تَفْنَىٰ أَبَدًا)؛ لِأَنَّ الأَصلَ في بقائِها بعدَ الموتِ اسْتِمْرارُه. وقيلَ : تَفْنَىٰ عندَ النَّفْخَةِ الأُولَىٰ كغيرِها.

(كَعَجْبِ الذَّنَبِ) بفتحِ العينِ وسكونِ الجيمِ ومُوَحَّدةٍ على الأَشْهَرِ، وهو في أسفلِ الصُّلْبِ يُشْبِهُ في المَحَلِّ مَحَلَّ أصلِ الذَّنَبِ مِن ذَواتِ الأَرْبَعِ، فلا يَفْنَىٰ في المَحَلِّ مَحَلَّ أصلِ الذَّنَبِ مِن ذَواتِ الأَرْبَعِ، فلا يَفْنَىٰ في الأصحِّ ؛ لِخبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «ليسَ شيءٌ مِن الإِنْسانِ إِلَّا يَبْلَىٰ إِلَّا عَظْمًا واحدًا، وهو عَجْبُ الذَّنَبِ، منه يُركَّبُ الخَلْقُ يومَ القيامةِ»، وفي روايةٍ لِمُسْلِمٍ : «كلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ التُّرابُ إِلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ، منه خُلِقَ، ومنه يُركَّبُ».

وقيلَ : يَفْنَىٰ كغيرِه، وصحّحَه المُزَنيُّ، وتأوّلَ الخبرَ المذكورَ : بأنه لا يَبْلَىٰ بالتُّرابِ، بل بلا تُرابِ كما يُمِيتُ الله مَلَكَ الموتِ بلا مَلَكِ الموتِ.

والتّرجيحُ مِن زيادتي.

(وَحَقِيقَتُهَا) أي الرُّوحِ (لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا نَبِيُّنَا) محمَّدٌ (ﷺ) وقد سُئِلَ عنها ؛

قُوله: (تُصْرَفَ) في كثيرٍ مِن النَّسَخِ الأَزْهَرِيّةِ: (لِيُصْرَفَ) بالياءِ، وعليه طَبْعةُ الحَلَبِيِّ (ص١٦٦)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِرِيّةِ (ق ٢٢٣ ب)، والنَّسْخةِ الأَزْهَرِيّةِ رق ٢٢٨ ب)، والنَّسْخةِ الأَزْهَرِيّةِ رقم ٢٢٥٨ (ق ١٧٢ أ)، وعليه طبعةُ دارِ الفَتْحِ (ص٢٤٨).

فَنُمْسِكُ عَنْهَا.

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ ،

🔧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

لِعَدَمِ نُزُولِ الأمرِ بَبَيانِها، قالَ تعالىٰ: ﴿ وَيَشَّعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوجُ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ (فَنُمْسِكُ) نحنُ (عَنْهَا) ولا يُعَبَّرُ عنها بأَكْثَرَ مِن مَوْجُودٍ كما قالَ الجُنَيْدُ وغيرُه.

والخائِضُون فيها اخْتَلَفُوا :

١ ـ فقالَ جمهورُ المُتَكلِّمِين ـ ونَقلَه النَّوويُّ في «شرحِ مُسلِم» عن تصحيحِ أصحابِنا ـ : أنّها جِسْمٌ لطيفٌ مُشْتَبِكٌ بالبَدَنِ اشْتِباكَ الماءِ بالعُودِ الأَخْضَرِ .

٢ ـ وقالَ كثيرٌ منهم : إنَّها عَرَضٌ ، وهي الحياةُ الَّتي صارَ البَدَنُ بُوجُودِها حَيًّا.

٣ ـ وقالَ الفَلاسِفةُ وكثيرٌ مِن الصُّوفِيّةِ : إنّها ليستْ بجِسْمٍ ولا عَرَضٍ ، بل جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ قائِمٌ بنفسِه غيرُ مُتَحَيِّزٍ مُتعَلِّقٌ بالبَدَنِ لِلتّدبيرِ والتّحريكِ غيرُ داخِلٍ فيه ولا خارج عنه .

واحْتُجَّ لِلأَوَّلِ بِوَصْفِها في الأخبارِ بالهُبُوطِ والعُرُوجِ والتَّرَدُّدِ في البَرْزَخِ.

(وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ) وهُمُ : العارِفُون بالله تعالى المُواظِبُون على الطّاعاتِ المُجْتَنِبون لِلمَعاصِي المُعْرِضُون عنِ الإِنْهِماكِ في اللّذّاتِ والشَّهَواتِ (حَقُّ) أي : جائِزةٌ وواقِعةٌ لهم ولو باخْتِيارِهم وطَلَبِهم : ١ - كَجَرَيانِ النِّيلِ بَكِتابِ عُمَرَ ، ٢ - ورُؤْيتِه - وهو على المِنْبَرِ بالمدينةِ - جيشَه بنَهاوَنْدَ حتّى قالَ لِأَميرِ الجيشِ : ٢ - ورُؤْيتِه - وهو على المِنْبَرِ بالمدينةِ - جيشَه بنَهاوَنْدَ حتّى قالَ لِأَميرِ الجيشِ :

وَلَا تَخْتَصُّ بِغَيْرِ نَحْوِ وَلَدٍ بِلَا وَالِدٍ، خِلَافًا لِلْقُشَيْرِيِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

«يا سارِيَةُ ، الجَبَلَ الجَبَلَ» ؛ مُحَذِّرًا له مِن وَراءِ الجَبَلِ لِمَكْرِ العَدُوِّ ثَمَّ ، وسَماعِ سارِيةَ كلامَه مع بُعْدِ المَسافةِ ، ٣ ـ وكالمَشْيِ على الماءِ ٤ ـ وفي الهواءِ ، وغيرِ ذلك ممّا وَقَعَ لِلصَّحابةِ وغيرِهم .

(وَلَا تَخْتَصُّ) الكَراماتُ (بِغَيْرِ نَحْوِ وَلَدٍ بِلَا وَالِدٍ) ممّا شَمِلَه قولُهم : «ما جازَ أن يكونَ مُعْجِزةً لِنبيِّ جازَ أن يكونَ كَرامةً لِوليِّ».

(خِلَافًا لِلْقُشَيْرِيِّ) وإِن تَبِعَه «الأصلُ» وغيرُه.

فالجمهورُ على خِلافِه، وأَنْكَرُوا على قائِلِه حتّى ولدُه أبو النَّصْرِ في كتابِه «المُرْشِدِ»، بل قالَ النَّوويُّ: إنّه غَلَطٌ مِن قائِلِه وإِنْكارٌ لِلحِسِّ، بلِ الصَّوابُ: جَرَيانُها بقَلْبِ الأَعْيانِ ونحوِه، وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في «الحاشِيةِ».

قوله: (وَلَا تَخْتَصُّ الكراماتُ بِغَيْرِ نَحْوِ وَلَدِ بِلَا وَالِدِ) إلى قولِه: (جازَ أن يكونَ كرامةً لِوليٍّ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ): «ولا يَخْتَصُّ جَرَيانُها بمثلِ إِجابةِ دُعاءِ ومُوافاةِ ماءِ بمَحَلِّ لا يُتَوَقَّعُ فيه المياهُ ونحوِهما ممّا لا يَنْتَهِي إلى نحوِ وَلَدِ بلا والِدِ وقَلْبِ جَمادٍ بهيمةً».

قوله : (في كتابِه) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ) : «في كتابِ»، وهو بهاءِ الضّميرِ في النَّسَخِ الأَزْهَريّةِ، وعليه الطَّبَعاتُ.

قوله: (وقد بَسَطْتُ الكَلامَ على ذلك في الحاشِيةِ) قالَ «الأصلُ»: «قالَ الفُصَنَّفُ: القُشَيْرِيُّ: ولا يَنْتَهُون إلى نحوِ وَلَدِ دُونَ والدِ». اه قالَ المَحَلِّيُّ: «قالَ المُصَنَّفُ: وهذا حَقٌّ يُخَصِّصُ قولَ غيرِه: «ما جازَ أن يكونَ مُعْجِزةً لِنَبيِّ جازَ أن يكونَ كَرامةً لِوَليٍّ، لا فارِقَ بينَهما إلّا التَّحَدِّيَ». اه قالَ الشّيخُ زَكَريّا في «الحاشِيةِ» (٤/ ٢٣٩): «قولُه: (قالَ المُصَنِّفُ وهذا حَقٌّ إلخ) كأنه تَبَرَّأَ مِن عُهْدَتِه، قالَ الزَّرْكَشيُّ في «التشنيفِ»

وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ عَلَى المُخْتَارِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

وقيلَ : تَخْتَصُّ بغيرِ الخَوارِقِ : كإِجابةِ دُعاءِ ومُوافاةِ ماءِ بمَحَلِّ لا تُتَوَقَّعُ فيه المِياهُ.

SU

(وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ) ببِدْعَتِه : كَمُنْكِرِي ١ _ صِفاتِ الله ، ٢ _ وخَلْقِه أفعالَ عِبادِه ، ٣ _ وجَوازِ رُؤْيتِه يومَ القيامةِ (عَلَىٰ المُخْتَارِ) .

وكَفَّرَهُم بعضُنا.

ورُدَّ : بأنَّ إِنْكارَ الصِّفةِ ليسَ إِنْكارًا لِلمَوْصُوفِ.

" المجمهورُ على خِلافِه، وقد أَنْكَرُوه عليه حتى وَلَدُه أبو نصرٍ في كتابِه «المُرْشِدِ»، وإمامُ والجمهورُ على خِلافِه، وقد أَنْكَرُوه عليه حتى وَلَدُه أبو نصرٍ في كتابِه «المُرْشِدِ»، وإمامُ الحَرَمَيْنِ في «الإِرْشادِ»، والنَّوويُّ في «شرحِ مُسْلِم»، فقالَ فيه في بابِ البِرِّ والوَصِيّةِ : «إِنَّ الكَراماتِ تَجُوزُ بخوارِقِ العاداتِ على اخْتِلافِ أنواعِها، ومَنَعَه بعضُهم، وادَّعَى «إِنَّ الكَراماتِ تَجُوزُ بخوارِقِ العاداتِ على اخْتِلافِ أنواعِها، ومَنَعَه بعضُهم، وادَّعَى أنها تَخْتَصُّ بمثلِ إِجابةِ دُعاءِ ونحوِه، وهذا غَلطٌ مِن قائِلِه، وإِنْكارٌ لِلحِسِّ، بلِ الصَّوابُ : جَرَيانُها بقَلْبِ الأَعْيانِ ونحوِه»، وممّن تَبعَ القُشَيْرِيَّ شيخُنا حافِظُ عصرِه الشَّهابُ ابْنُ حَجَرٍ في «شرحِ البُخاريِّ»، فقالَ : «وهذا ـ أي ما قالَه القُشَيْرِيُّ ـ أَعْدَلُ المَذاهِب». اهـ

قوله : (وقيلَ تَخْتَصُّ بغيرِ الخَوارِقِ كإِجابةِ دُعاءِ ومُوافاةِ ماءِ بمَحَلِّ لا تُتَوَقَّعُ فيه المِياهُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ).

قوله : (عَلَىٰ المُخْتَارِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٥ أ).

قوله : (وكَفَّرَهُم بعضُنا) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ) : «ومنّا مَن كَفَّرَهُم» ، وهي عِبارةُ «شرح المَحَلِّيِّ» ·

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

أمّا مَن خَرَجَ ببِدْعَتِه عن أهلِ القبلةِ _ كمُنْكِرِي خُدُوثِ العالَمِ، والبَعْثِ، والحَشْرِ لِلأجسامِ، والعِلْمِ بالجُزْئِيّاتِ _ فلا نِزاعَ في كُفْرِهِم؛ لِإِنْكارِهِم بعضَ ما عُلِمَ مجيءُ الرَّسُولِ به ضَرُورةً.

وذِكْرُ الخِلافِ مِن زِيادتي.

W

(وَنَرَىٰ) أي : نَعْتَقِدُ (أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ) وهو لِلكافِرِ والفاسِقِ المُرادِ تعذيبُه : بأن تُرُدَّ الرُّوحُ إلى الجسدِ أو ما بَقِيَ منه حَقٌّ ؛ لِخَبَرِي «الصّحيحَيْنِ» : «عذابُ القَبْرِ حَقٌّ» ، وأنه ﷺ مَرَّ على قَبْرَيْنِ فقالَ : «إنّهُما لَيُعَذَّبانِ».

%

(وَ) أَنَّ (سُؤَالَ المَلكَيْنِ) : مُنْكَرٍ ونكيرٍ لِلمَقْبُورِ بعدَ رَدِّ رُوحِه إليه عن رَبِّه ودِينِه ونَبيِّه ، فيُجيبُهما بما يُوافِقُ ما ماتَ عليه مِن إِيمانٍ أو كُفْرٍ حَقُّ ؛ لِخَبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «إِنَّ العبدَ إِذَا وُضِعَ في قبرِه وتَولَّى عنه أصحابُه أَتاه مَلكانِ ، فيُقولانِ له : «ما كُنْتَ تقولُ في هذا النَّبيِّ مُحمَّدٍ ؟» ، فأمّا المُؤْمِنُ فيقولُ : «لا أَدْرِي» . فيقولُ : «لا أَدْرِي» . فيقولُ : «لا أَدْرِي» . إلى آخِرِه ، وفي روايةٍ لأبي داوُدَ وغيرِه : «فيقولانِ له : «مَن رَبُّكَ ؟ ، وما دِينُكَ ؟ ،

قوله : (وذِكْرُ الخِلافِ مِن زِيَّادتي) غَيْرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٥ أ).

قوله: (وَنَرَىٰ أَي: نَعْتَقِدُ أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٥ أوب): ((وَلَا نُجَوِّزُ) نحنُ أَيِّها الأشاعِرةُ (الخُرُوجَ عَلَىٰ السلطانِ) وجَوَّزَتِ المُعْتَزِلةُ: الخُرُوجَ على الجائِرِ؛ لاِنْعِزالِه بالجَوْرِ عندَهم».

قوله : (لأبي داوُدَ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ) : «لأبي ذَرِّ» : البيدروعير،

وَالمَعَادَ الجِسْمَانِيَّوالمَعَادَ الجِسْمَانِيَّ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

وما هذا الرَّجُلُ الَّذي بُعِثَ فيكم؟»، فيقولُ المُؤْمِنُ : «رَبِّي الله، ودِيني الإِسْلامُ، والرَّجُلُ المبعوثُ رسولُ الله»، ويقولُ الكافِرُ في الثَّلاثِ : «لا أَدْرِي»، وفي رِوايةٍ لِلبَيْهَقيِّ : «فيأْتِيه مُنْكَرٌ ونكيرٌ».

W

(وَ) أَنَّ (المَعَادَ الجِسْمَانِيَّ) حَقٌّ؛ قالَ تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُرُّ

—& تعليقات على غاية الوصول

وهو سبقُ قَلَمٍ.

قوله : َ (رِوايةٍ لِلبَيْهَقيِّ) في بعضِ النُّسَخِ الأَزْهَريّةِ : «رِوايةِ البَيْهَقيِّ» بالإِضافةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٦٧) ، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ونُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ) ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٥٧).

قوله: (الجِسْمَانِيَّ) مضبَوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِرِيَّةِ (ق ٢٢٦ ب) بضَمِّ الجيم: وَالْعَادُ الْعَبْلانِ»: «(وجِسْمانيُّ) بكسرِ الْقَطةِ العَجْلانِ»: «(وجِسْمانيُّ) بكسرِ اللَّبابِ» لِإبْنِ العَجْميِّ: «الجُسْمانيُّ: ذُكِرَ عن بعضِ الجيم . » إلخ ، وفي «ذيلِ اللَّبابِ» لِإبْنِ العَجْميِّ: «الجُسْمانيُّ: ذُكِرَ عن بعضِ المَسْايِخ: أنه بضَمِّ الجيم . » إلخ .

قُوله: (وَأَنَّ المَعَادَ الجِسْمَانِيَّ) إلى قولِه: (معَ إِعادةِ الأَرْواحِ إليها فهما قولانِ) مَوْضِعُه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بعد مسألة «لا يَجِبُ على الله شيءٌ»، وعِبارتُها (ق ٢٢٦ مُوْضِعُه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ بعد مسألة «لا يَجِبُ على الله شيءٌ»، وعِبارتُها (ق ٢٢٧ ب و٢٢٧ أ): «(والمَعادُ الجِسْمانيُّ) أي عودُ الجِسْمِ (بعدَ الإِعْدامِ) بأَجْزائِه الأصليّةِ وعَوارِضِه كما كانَ (حَقُّ)؛ قالَ تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُرُّ يُعِيدُهُۥ ﴿ كَمَا بَدَأُنَ آَوَّلَ خَلْقِ نُجِيدُهُۥ ﴿ وَالْمَعَادُ اللهِ اللهَ إِعادةَ الأَجْسامِ، قالُوا: وإِنّما تُعادُ الأَرْواحُ بمعنى أَنّها بعدَ موتِ البَدَنِ تُعادُ إلى ما كانَتْ عليه مِن التَّجَرُّدِ مُتَلَدِّدَةً بالكَمالِ أو مُتَأَلِّمَةً بالنَّقُصانِ، وكونُ العَوْدِ بعدَ الإِعْدامِ هو الصّحيحُ، وقيلَ : لا يُعْدَمُ الجِسْمُ، وإِنّما تُفَرَّقُ أَجزاؤُه، أي فيكونُ المُعادُ التّأليفَ، لا المُؤلَّفُ».

_ وَهُوَ : إِيجَادٌ بَعْدَ فَنَاءٍ ، أَوْ جَمْعٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ ، وَالحَقُّ : التَّوَقُّفُ _

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🝣

يُعِيدُهُ و ﴿ كُمَا بَدَأْنَاۤ أَوَّلَ خَلْقِ نُعِيدُهُ و ﴿ كُمَا بَدَأْنَاۤ أَوَّلَ خَلْقِ نُعِيدُهُ و

وأَنْكَرَتِ الفَلاسِفةُ إِعادةَ الأَجْسامِ، قالُوا: وإِنّما تُعادُ الأَرْواحُ بمعنَىٰ أَنّها بعدَ موتِ البَدَنِ تُعادُ إلى ما كانَتْ عليه مِن التَّجَرُّدِ مُتَلَذِّذةً بالكَمالِ أو مُتَألِّمَةً بالنُّقْصانِ.

(وَهُوَ) أي المَعادُ الجِسْمانِيُّ: (١ ـ إِيجَادُ) لِأَجزاءِ الجِسْمِ الأَصْلِيّةِ ولِعَوارِضِه (بَعْدَ فَنَاءٍ) لها (٢ ـ أَوْ جَمْعٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ) لها معَ إعادةِ الأَرْواحِ إليها، فهما قولانِ.

(٣ _ وَالحَقُّ : التَّوَقُّفُ)؛ إِذْ لم يَدُلَّ قاطِعٌ سَمْعيٌّ على تَعَيُّنِ أحدِهما وإِن كانَ كلامُ «الأصلِ» يَمِيلُ إلى تصحيحِ الأوّلِ، وصَرَّحَ به شارِحُه الجَلالُ المَحَلِّيُّ، وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في «الحاشِيةِ».

N

العليقات على غاية الوصول العليقات العليقات

قوله : (وَالحَقُّ التَّوَقُّفُ) إلى قولِه : (وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في الحاشِيةِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٧ أ).

قوله: (وقد بَسَطْتُ الكلامَ على ذلك في الحاشِيةِ) قالَ الأصلُ: (والمَعادُ الجِسْمانيُّ بعدَ الإِعْدامِ حَقُّ». اهد قالَ المَحَلِّيُّ: (قوله: (بعدَ الإِعْدامِ) وهو الصّحيحُ..) إلخ، قالَ الشّيخُ زَكَريَّا في (الحاشِيةِ) (٢٤٨/٢): (قوله: (وهو الصّحيحُ) أي مِن القَوْلَيْنِ السّيخُ زَكَريَّا في والتصحيحُ مِن عِنْدِيّاتِه فيما يَظْهَرُ، والحَقُّ: التَّوقُفُ كما قالَه في المَدكورَين، والتصحيحُ مِن عِنْدِيّاتِه فيما يَظْهَرُ، والحَقُّ : التَّوقُفُ كما قالَه في (المَواقِفِ»، وأقرَّه شارِحُه، وصَرَّحَ به السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ، ثُمّ قالَ : (وهو ما اختارَه إِمامُ الحَرَمَيْنِ». اهـ

وَالْحَشْرَ وَالصِّرَاطَ وَالْمِيزَانَ

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَ) أَنَّ (الحَشْرَ) لِلخَلْقِ: بأَن يَجْمَعَهم الله ١ ـ لِلعَرْضِ ٢ ـ والحِسابِ بعدَ إحيائِهم المسبوقِ بفَنائِهِم حَقٌّ؛ ففي «الصّحيحَيْنِ» أخبارُ: «يُحْشَرُ النّاسُ ١ ـ حُفاةً ٢ ـ مُشاةً ٣ ـ عُراةً ٤ ـ غُرْلًا» أي : غيرَ مُخْتَتِنين.

600 M

(وَ) أَنَّ (الصِّرَاطَ) وهو : جِسْرٌ ممدودٌ على ظَهْرِ جَهَنَّمَ أَدَقُّ مِن الشَّعَرِ وأَحَدُّ مِن السَّيفِ، يَمُرُّ عليه جميعُ الخلائِقِ، فيَجُوزُه أهلُ الجنّةِ، وتَزِلُّ به أقدامُ أهلِ النّارِ - حَقِّ ؛ ففي «الصّحيحَيْنِ» أخبارُ : ١ - «يُضْرَبُ الصِّراطُ بين ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ»، ٢ - و «مُرورِ المُؤمِنِين عليه مُتَفَاوِتِين»، ٣ - و «أنه مَزَلَةٌ» أي : تَزِلُّ به أقدامُ أهلِ النّارِ فيها.

(وَ) أَنَّ (المِيزَانَ) وهو : جِسْمٌ محسوسٌ ذُو لِسانٍ وكِفَّتَيْنِ يُعْرَفُ به مَقادِيرُ

قوله: (بأن يَجْمَعَهم الله لِلعَرْضِ والحِسابِ بعدَ إحيائِهم المسبوقِ بفَنائِهِم) اللهُ يُعْدَ أَنْ يُجْمَعُهُم اللهُ يعدَ فَنائِهم ويَحْمَعُهُم اللهُ يعدَ فَنائهم ويَحْمَعُهُم العَرْضِ

عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ ب): «بأن يُحْيِيَهُمُ الله بعدَ فَنائِهِم ويَجْمَعَهُم لِلعَرْضِ والحِساب».

قوله : (أخبارُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ ب) بالتّنوينِ : اخْبَارْ عَشْر.

قوله : (مُخْتَتِنين) في نُسْخةِ حَلَب (ق ١٦٠ أ) : «مَخْتَونِين»، وعليه طبعةُ دارِ

الفتحِ (ص٧٥٣)، والمُثْبَتُ مِن نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ ب) والنُّسَخِ الأَزْهَريّةِ.

قوله : (أخبارُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٦ أ) بالتّنوينِ : الْمُهَارِّينِ . الْمُهَارِينِ

قوله : (ومُرورِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٦ أ) بالرّفع : معمينُ.

قوله : (وكِفَتَيْنِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٦ أ) بكسرِ الكافِ : **وَلَيْنَيْنِ**.

حَقٌّ ، وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ .

وَيَجِبُ عَلَىٰ النَّاسِ نَصْبُ إِمَامٍ وَلَوْ مَفْضُولًا،......

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الأعمالِ _ : بأن تُوزَنَ به ١ _ صُحُفُها ٢ _ أو هي بعدَ تَجَسُّمِها (حَقُّ)؛ لِخبرِ النَّعَمالِ _ : «يُؤْتَى بابْنِ آدَمَ ، فيُوقَفُ بين كِفْتَيِ الميزانِ . . » إلى آخِرِه .

SU

(وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ) يَعْنِي قبلَ يومِ الجَزاءِ؛ لِلنُّصُوصِ الوارِدةِ في ذلك : نحوُ : ١ ـ ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ، ٣ ـ وقِصّةِ آدَمَ وحَوّاءَ في ١ ـ إِشْكانِهما الجنّةَ ٢ ـ وإِخْراجِهِما منها.

وزَعَمَ أكثرُ المُعْتَزِلةُ: أنّهُما إِنّما يُخْلَقانِ يومَ الجَزاءِ؛ لِقولِه تعالى : ﴿ يَلْكَ الدَّالُ الْآخِرَةُ نَجْعَـلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً ﴾ ·

قُلْنا: ﴿ نَجْعَلُهَا ﴾ بمعنَى: «نُعْطِيها»، لا بمعنَى «نَخْلُقُها» معَ أنه يَحْتمِلُ الحالَ والإِسْتِمْرارَ.

W

(وَيَجِبُ عَلَى النَّاسِ نَصْبُ إِمَامٍ) يقومُ بمَصالحِهِم : ١ - كَسَدِّ الثَّغُورِ، ٢ - وتَجْهيزِ الجُيُوشِ، ٣ - وقَهْرِ المُتَغَلِّبةِ، والمُتَلَصِّصةِ - ؛ لِإِجْماعِ الصّحابةِ بعدَ وَفاةِ النَّبِيِّ ﷺ على نَصْبِه حتى جَعَلُوه أَهَمَّ الواجِباتِ، وقَدَّمُوه على دَفْنِه ﷺ، ولم يَزُلِ النَّاسُ في كُلِّ عَصْرٍ على ذلك (وَلَوْ) كانَ مَن يُنْصَبُ (مَفْضُولًا) ؛ فإن نَصْبَه

قوله: (إِنَّمَا) مِن قُولِه: «إِنَّهُمَا إِنَّمَا يُخْلَقَانِ» سَاقِطٌ في النَّسْخَةِ الأَزْهَرِيّةِ رَقَمَ ٤٥٠٢ (ق ١٦٦ ب) وطبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٦٨)، وهو ثابِتٌ في بقيّةِ النَّسَخِ وطبعةِ دارِ الفتح (ص٤٥٧).

وَلَا نُجَوِّزُ الخُرُوجَ عَلَيْهِ.

وَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الله شَيْءٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

يَكْفِي في الخُرُوجِ عن عُهْدةِ النَّصْبِ.

وقيلَ : لا ، بل يَتَعَيَّنُ نصبُ الفاضِلِ .

وزَعَمَتِ الخَوارِجُ : أنه لا يَجِبُ نَصْبُ إِمام.

وبعضُهم : وُجُوبَه عندَ ظُهُورِ الفِتَنِ دُونَ وقتِ الأَمْنِ.

وبعضُهم : عكسَه.

والإِماميّةُ: وُجُوبَه على الله تعالى.

(وَلَا نُجَوِّزُ) نحنُ أَيّها الأشاعِرةُ (الخُرُوجَ عَلَيْهِ) أي على الإِمامِ. وجَوَّزَتِ المُعْتَزِلةُ: الخُرُوجَ على الجائِرِ؛ لاِنْعِزالِه بالجَوْرِ عندَهم. حَمْثُكِ

(وَلَا يَجِبُ عَلَىٰ الله) تعالىٰ (شَيْءٌ)؛ ١ _ لِأنه خالِقُ الخَلْقِ، فكيفَ يَجِبُ لهم عليه شيءٌ؟، ٢ _ ولِأنه لو وَجَبَ عليه شيءٌ لَكانَ لِمُوجِبٍ، ولا مُوجِبَ غيرُ الله، ولا يجوزُ أن يكونَ بإيجابِه على نفسِه؛ لِأنه غيرُ معقولٍ.

ه تعليفات على الإِمامِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ): «على السُّلْطان».

قوله : (وَلَا نُجَوِّزُ نحنُ أَيّها الأشاعِرةُ الخُرُوجَ إلخ) موضعُ هذه المسألةِ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٥ أ) بعدَ مسألةِ عدمِ تكفيرِ أحدٍ مِن أهلِ القبلةِ وقبلَ مسألةِ عذابِ الظّهريّةِ (ق ٢٢٥ أ) بعدَ مسألةِ عدمِ تكفيرِ أحدٍ مِن أهلِ القبلةِ وقبلَ مسألةِ عذابِ الطّهر.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وأمّا نحوُ: ﴿ كَتَبَعَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ فليسَ مِن بابِ الإيجابِ والإِلْزامِ ، بل مِن بابِ التَّفَضُّلِ والإِحْسانِ . بل مِن بابِ التَّفَضُّلِ والإِحْسانِ .

وقالَتِ المُعْتَزِلةُ : يَجِبُ عليه أشياءُ :

١ _ منها : الجَزاءُ على الطَّاعةِ ، والعِقابُ على المَعْصِيَةِ .

٢ ـ ومنها: اللَّطْفُ: بأن يَفْعَلَ في عِبادِه ما يُقرِّبُهم إلى الطَّاعةِ ويُبْعِدُهُم عنِ
 المَعْصِيةِ بحيثُ لا يَنْتَهُون إلى حَدِّ الإِلْجاءِ.

٣ ـ ومنها : الأصلح لهم في الدُّنيا مِن حيثُ الحكمةُ والتّدبيرُ .
 ٨٠٠ همينين

(وَنَرَىٰ) أي : نَعْتَقِدُ (أَنَّ خَيْرَ الْبَشَرِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّىٰ الله عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ : ١ ـ أَبُّو بَكْرٍ) خليفةُ نَبِيِّنا (٢ ـ فَعُمَرُ، ٣ ـ فَعُثْمَانُ، ٤ ـ فَعَلِيُّ) أُمَراءُ المُؤمِنين (ﷺ)؛ لِإطْباقِ السَّلَفِ على خَيْرِيِّتِهِم عندَ الله بهذا الترتيبِ.

وقالَتِ الشِّيعةُ وكثيرٌ مِن المُعْتَزِلةِ : الأفضلُ بعدَ الأَنْبِياءِ عليٌّ.

وذِكْرُ خَيْرِيّةِ الأربعةِ على أُمَمِ غيرِ نبيّنا مِن زِيادتي.

W

(وَ) نَرَىٰ (بَرَاءَةَ عَائِشَةً) ﴿ مِن كُلِّ ما قُذِفَتْ به؛ لِنُزُولِ القُرآنِ بَبَراءَتِها؛

تعلیقات علی غایة الوصول الله علی علی علی الم علی علی علی علی علی اللہ علی اللہ علی علی علی اللہ علی اللہ

قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ ﴾ الآياتِ.

BU

(وَنُمْسِكُ عَمَّا جَرَىٰ بَيْنَ الصَّحَابَةِ) مِن المُنازَعاتِ والمُحارَباتِ الَّتِي قُتِلَ بسببِها كثيرٌ منهم ؛ ١ ـ «فتِلْكَ دِماءٌ طَهَّرَ اللهُ منها أَيْدِيَنا * فلا نُلَوِّثُ بها أَلْسِنَتَنا * * ١ ـ ولِأنه عَلَيْ مَدَحَهُم ، وحَذَّرَ عنِ التَّكَلُّمِ فيما جَرَىٰ بينَهم ، فقالَ : «إِيّاكُم وما شَجَرَ بينَ أصحابِي» ، «فلو أَنْفَقَ أحدُكم مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلغَ مُدَّ أَحَدِهم ولا نَصِيفَه».

(وَنَرَاهُمْ مَأْجُورِينَ) في ذلك؛ لِأنه مبنيٌّ على الاِجْتِهادِ في مَسْأَلةٍ ظَنَّيَّةٍ : لِلمُصيبِ فيها أجرانِ على اجْتِهادِه وإصابتِه، ولِلمُخْطِئِ أجرٌ على اجْتِهادِه كما في خبرِ «الصّحيحَيْنِ» : «إِنَّ الحاكِمَ إِذَا اجْتَهَدَ فأَصابَ فله أَجْرانِ، وإِذَا اجْتَهَدَ فأَخْطأَ فله أَجرٌ».

M.

(وَ) نَرَىٰ (أَنَّ أَئِمَّةَ المَذَاهِبِ) الأربعةِ (وَسَائِرَ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ) أي باقيَهُم (كَالسُّفْيَانَيْنِ) : ٥ ــ القوريِّ ٦ ــ وابْنِ عُيَيْنةَ ، ٧ ــ والأَوْزاعيِّ ، ٨ ــ وإِسْحاقَ بْنِ راهَوَيْهِ ، ٩ ــ وداوُدَ الظّاهِريِّ (عَلَىٰ هُدَّىٰ مِنْ رَبِّهِمْ) في العقائِدِ وغيرِها، ولا

قوله : (الآياتِ) أي العشرِ إلى قولِه تعالىٰ في سُورةِ النُّورِ : ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ۗ وَرِزْقٌ كَرِيرٌ ﴾ . اهـ «بناني» (٢٣/٢) ·

قوله : (إِيّاكم وما شَجَرَ بينَ أصحابِي) لم أَقِفْ عليه. اهـ «شيخنا» (ص٨٦٥).

وَأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ مُقَدَّمٌ * وَأَنَّ طَرِيقَ الجُنَيْدِ طَرِيقٌ مُقَوَّمٌ * وَأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ مُقَدَّمٌ * وَأَنَّ طَرِيقَ الجُنَيْدِ طَرِيقٌ مُقَوَّمٌ *

وَمِمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ وَتَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ :

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

الْتِفَاتَ لِمَن تَكَلَّمَ فيهم بما هُم بَرِيتُون منه.

(وَ) نَرَىٰ (أَنَّ) أَبَا الحَسَنِ (الْأَشْعَرِيَّ) وهو مِن ذُرِّيَّةِ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ الصّحابيِّ (إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ) أي الطَّريقةِ المُعْتَقَدَةِ (مُقَدَّمٌ) فيها على غيرِه، ولا الْتِفاتَ لِمَن تَكَلَّمَ فيه بما هو بَرِيءٌ منه.

W.

(وَ) نَرَىٰ (أَنَّ طَرِيقَ) الشَّيخِ أبي القاسِمِ (الجُنَيْدِ) سَيِّدِ الصُّوفيَّةِ عِلْمًا وعَمَلًا (طَرِيقٌ مُقَوَّمٌ) أي : مُسَدَّدٌ؛ لِأنه خالٍ مِن البِدَعِ، دائِرٌ على التسليمِ والتّفويضِ والتّبَرِّي مِن النّفسِ، ومِن كلامِه : «الطّريقُ إلى الله تعالى مَسْدُودٌ على خَلْقِه إلّا على المُقْتَفِينَ آثارَ رسولِ الله ﷺ، وكانَ يَتَسَتَّرُ بالفقهِ، ويُفْتِي على مذهبِ شيخِه أبي ثَوْرٍ، ولا الْتِفاتَ لِمَن رَماه وأتباعَه بالزَّنْدَقةِ عندَ الخليفةِ السُّلُطانِ أبي الفَصْلِ جَعْفَرِ المُقْتَدِرِ.

BE)

(وَمِمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ) في العقيدةِ ، بخِلافِ ما قبلَه في الجُمْلةِ (وَتَنْفَعُ مَعْرِفَتُهُ) فيها : ما يُذْكَرُ إلى الخاتِمةِ ، وهو :

(١ _ الْأَصَحُّ : أَنَّ وُجُودَ الشَّيْءِ) في الخارِجِ ١ _ واجِبًا كانَ ٢ _ أو مُمْكِنًا

عَيْنُهُ ، فَالمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا ذَاتٍ وَلَا ثَابِتٍ ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ عَلَىٰ المَرْجُوحِ .

٢ _ وَأَنَّ الإِسْمَ : المُسَمَّى .

· عاية الوصول إلى شرح لب الأصول ﴾

(عَيْنُهُ) أي ليسَ زائِدًا عليه.

وقيلَ : غيرُه _ أيْ : زائِدٌ عليه _ : بأن يقومَ به مِن حيثُ هو ، أي : مِن غيرِ اعْتِبارِ الوُجُودِ والعدمِ وإِن لم يَخْلُ عنهما .

وقيلَ : ١ ـ عينُه في الواجِبِ ، ٢ ـ وغيرُه في المُمْكِنِ .

وعلى الأَصَحِّ (فَالمَعْدُومُ) المُمْكِنُ الوُجُودِ (لَيْسَ) في الخارِجِ (١ _ بِشَيْءٍ ٢ _ وَلَا ذَاتٍ ٣ _ وَلَا ثَابِتٍ) أي لا حقيقةَ له في الخارِجِ، وإنّما يَتَحَقَّقُ بوُجُودِه فيه.

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ) أي المعدومَ المذكورَ (كَذَلِكَ) أي ليسَ في الخارِجِ ١ ـ بشيءِ ٢ ـ ولا ذاتٍ ٣ ـ ولا ثابِتٍ (عَلَىٰ المَرْجُوحِ).

وقالَتْ طائِفةٌ مِن المُعْتَزِلةِ : إنَّه شيءٌ أي : حقيقةٌ مُتَقَرِّرَةٌ.

W

(٢ ـ وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الاِسْمَ) هو (المُسَمَّىٰ).

وقيلَ : غيرُه كما هو المُتَبادِرُ ، فلفظُ «النَّارِ» _ مَثَلًا _ غيرُها .

والمُرادُ بالأوّلِ _ المنقولِ ١ _ عنِ الأَشْعَرِيِّ في اسْمِ الله ٢ _ وعن غيرِه مُطْلَقًا _ : أنّ ١ _ الاِسْمَ : المدلولُ ٢ _ والمُسمَّىٰ ١ _ في الجامِدِ : الذّاتُ مِن حيثُ هيَ ، ٢ _ وفي المُشْتَقِّ ١ _ عندَ الأَشْعَرِيِّ : الذّاتُ باعْتِبارِ الصِّفةِ ، ٢ _ وعندَ غيرِه : هُما مَعًا .

٣ _ وَأَنَّ أَسْمَاءَ الله تَوْقِيفِيَّةٌ.

٤ _ وَأَنَّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ : «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ الله)

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فالاِسْمُ ١ ـ في الجامِدِ عندَ ١ ـ الأَشْعَرِيِّ ٢ ـ وغيرِه هو : المُسمَّىٰ ، فلا يُفْهَمُ مِنِ اسْمِ «الله» ـ مَثَلًا ـ سِواهُ ، ٢ ـ وفي المُشْتَقِّ ١ ـ عندَه : ١ ـ غيرُه إِن كانَ صفةَ فِعْلٍ : كـ «الحالِقِ» ، ٢ ـ ولا عَيْنُه ولا غيرُه إِن كانَ صفةَ ذاتٍ : كـ «العالِمِ» ، ٢ ـ وعندَ غيرِه هو : المُسمَّىٰ كما في الجامِدِ .

ولا يَخْفَىٰ أَنَّ الخِلافَ فيما ذُكِرَ لَفْظِيٌّ.

~~~

(٣ _ وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ أَسْمَاءَ الله تَوْقِيفِيَّةٌ) أي : لا يُطْلَقُ عليه اسْمٌ إِلّا بتوقيفٍ مِن الشّرعِ.

وقالَتِ المُعْتَزِلةُ ومَن وافَقَهُم : يجوزُ أن يُطْلَقَ عليه الأَسْماءُ اللّائِقُ مَعْناها به وإن لم يَرِدْ بها الشّرعُ.

(٤ _ وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ : «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ الله») وإِنِ اشْتَمَلَ

قوله: (والمُرادُ بالأوّلِ المنقولِ عنِ الأَشْعَرِيِّ في اسْمِ الله وعن غيره مُطْلَقًا) إلى قوله: (ولا يَخْفَىٰ أَنَّ الْخِلافَ فيما ذُكِرَ لَفْظِيٌّ) عبارةُ نُسْخَةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ أ): «والمُرادُ بالأوّلِ المنقولِ عنِ الأَشْعَريِّ في اسْمِ «الله» : أنّ مدلولَه الذّاتُ ، فلا يُفْهَمُ مِنِ اسْمِ «الله» سواه ، بخِلافِ غيرِه مِن الصِّفاتِ : كـ«العالِم» مدلولُه الذّاتُ باعْتِبارِ الصِّفة ، وحاصِلُه : أنّ المُرادَ بكُلِّ مِنِ اسْمِ «الله» ومُسَمّاه الذّاتُ ، فالإسْمُ هو المُسَمَّى ، ولا يَخْفَىٰ أنّ هذا الخِلافَ لفظيٌّ».

لَا شَكًّا فِي الحَالِ.

ه _ وَأَنَّ تَمْتِيعَ الْكَافِرِ : اسْتِدْرَاجٌ.

على التّعليقِ؛ ١ - خَوْفًا مِن سُوءِ الخاتِمةِ المجهولةِ، وهو الموتُ على الكُفْرِ، والله تعالى ، ٤ - أو العِياذُ بالله تعالى ، ٢ - ودَفْعًا لِتَزْكِيَةِ النّفسِ ، ٣ - أو تَبَرُّكًا بذِكْرِ الله تعالى ، ٤ - أو تَأَدُّبًا ، ٥ - وإحالةً لِلأُمُورِ على مشيئةِ الله تعالى ، فهو أَعَمُّ مِن قولِه : «يَقولُ : «أَنَا مُؤْمِنٌ إِن شَاءَ الله » ؛ خَوْفًا مِن سُوءِ الخاتِمةِ » (لَا شَكًّا فِي الحَالِ) في الإيمانِ ؛ فإنّه

ومَنَعَ أبو حنيفةَ وغيرُه أن يقولَ ذلك ؛ لِإِيهامِه الشُّكُّ المذكورَ .

في الحالِ مُتَحَقِّقٌ له جازِمٌ باسْتِمْرارِه عليه إلى الخاتِمةِ الَّتِي يَرْجُو حُسْنَها.

ويُرَدُّ: بأنَّ إيهامَ الشَّكِّ لا يَقْتَضِي منعَ ذلك، وإِنَّما يَقْتَضِي أنه خِلافُ الأَّوْلَىٰ، وهو كذلك؛ إِذِ الأَوْلَىٰ: الجَزْمُ كما جَزَمَ به السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ كغيرِه.

أمَّا إِذَا قَالَهُ شَكًّا في إيمانِهِ فهو كَافِرٌ.

W

(٥ - وَ) الأصحُّ : (أَنَّ تَمْتِيعَ الْكَافِرِ) أي تمتيعَ الله له بمَتاعِ الدُّنْيا : («اسْتِدْرَاجٌ »)

قوله: (وإنِ اشْتَمَلَ على التّعليقِ) في نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ ب) بعدَه اخْتِلافٌ بالزِّيادةِ والنَّقْصانِ، وعِبارَتُها: «٠٠٠ وإن اشْتَمَلَ على التّعليقِ، بل يُؤْثِرُه على الجَزْمِ كما رُوِيَ عنِ ابْنِ عَبّاسٍ ﷺ (خَوْفًا مِن سُوءِ الخاتِمةِ) المجهولةِ وهو الموتُ على الكُفْرِ، والعِيادُ بالله تعالى، ودَفْعًا لِتَزْكِيةِ النّفسِ وتَبَرُّكًا بذِكْرِ الله (لا شَكَّال...» إلخ.

َ قوله : (ويُرَدُّ بأنَّ إيهامَ الشَّكِّ لا يَقْتَضِي مَنعَ ذلك) إلىَ قولِه : (كما جَزَمَ به السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ كغيرِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ ب).

قُولُه : (أَنَّ تَمْتِيعَ الْكَافِرِ أَي تمتيعَ الله له بمَتاعِ الدُّنْيا) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق

٦ - وَأَنَّ المُشَارَ إِلَيْهِ بـ (اَنَا) : الهَيْكُلُ المَخْصُوصُ .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

مِن الله له حيثُ يُمَتِّعُه معَ عِلْمِه بإصرارِه على الكُفْرِ إلى الموتِ، فهو نِقْمةٌ عليه يَزْدادُ بها عذابُه كالعَسَلِ المسموم.

وقالَتِ المُعْتزِلةُ : إنّه نِعْمةٌ يَتَرَتَّبُ عليها الشُّكْرُ.

وتَعْبِيري بـ (تَمْتِيعِ) أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بـ (حَمَلاذًا)؛ لِسلامتِه مِن التَّجَوُّزِ في إطلاقِ «الإِسْتِدْراجِ» على «المَلاذِّ»؛ لأنه معنَّى ، وهي أَعْيانٌ .

(٦ _ وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ المُشَارَ إِلَيْهِ بـ (أَنَا) : الهَيْكُلُ المَخْصُوصُ) المُشْتَمِلُ على النَّفسِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عاقِلِ إِذا قيلَ له: «ما الإِنسانُ؟» يُشيرُ إلى هذه البِنْيَةِ المخصوصة ، ولأنّ الخِطابَ مُتوَجِّهٌ إليها.

وقالَ أكثرُ المُعْتزِلةِ وغيرُهم : هو النَّفسُ ؛ لِأنَّها المُدَبِّرةُ.

وقيلَ : مجموعُ ١ _ الهَيْكَلِ ٢ _ والنَّفسِ كما أنَّ «الكلامَ» اسْمٌ لِمجموع ١ _ اللفظِ ٢ _ والمعنَى .

قوله : (حيثُ يُمَتِّعُه) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ ب) : «حيثُ يُلِذُّه».

قوله : (فهو) مِن قولِه : «فهو نِقْمةٌ» في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ ب) : «فهي».

قوله : (إنّه) مِن قولِه : «إنّه نِعْمَةٌ» في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٨ ب) : «إنّها».

قوله : (بمَلاذً) بتشديدِ الذَّالِ كما ضُبِطَ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٨ ب).

قوله : (وتَعْبِيري بتَمْتِيع أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بمَلاذًّا) إلىٰ قولِه : (لأِنه معنَّىٰ وهي أَعْيانٌ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٨ ب).

٧ ـ وَأَنَّ الجَوْهَرَ الْفَرْدَ ـ وَهُوَ : الجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ ـ ثَابِتٌ ·

٨ ـ وَأَنَّهُ لَا حَالَ ـ أَيْ : لَا وَاسِطَةَ ـ بَيْنَ المَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ .

٩ _ وَأَنَّ النِّسَبَ وَالْإِضَافَاتِ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٧ _ وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ الجَوْهَرَ الْفَرْدَ _ وَهُوَ : الجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ _ ثَابِتٌ) في الخارِجِ وإِن لم يُرَ عادةً إِلَّا بانْضِمامِه إلىٰ غيرِه.

ونَفاه الحُكَماءُ.

W

(٨ - وَ) الأصحُّ : (أَنَّهُ لَا حَالَ أَيْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ المَوْجُودِ وَالمَعْدُومِ).

وقيلَ : إِنَّهَا ثَابِتَةٌ : كَالْعَالِمِيَّةِ وَاللَّوْنِيَّةِ لِلسَّوَادِ مَثَلًا .

وعلى الأوّل : ذلك ونحوه مِن المعدوم ؛ لأنه أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ.

والقائِلُ بالثّاني عَرَّفَها بأنّها : صِفةٌ لِمَوْجُودٍ لا تُوصَفُ بوُجُودٍ ولا عدمٍ أي : أنّها غيرُ موجودةٍ في الأعيانِ * ولا معدومةٌ مِن الأذهانِ *

W.

(٩ _ وَ) الأصحُّ : (أَنَّ النِّسَبَ وَالْإِضَافَاتِ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ) يَعْتَبِرُها العقلُ ، لا وُجُودٌ ، وَجُودٌ بها الخارِجِ كما هو عندَ أكثرِ المُتَكَلِّمِين ، قالُوا : إِلَّا الأَيْنَ ، فمَوْجُودٌ ، وسَمُّوه : «كَوْنًا» ، وجَعَلُوا أنواعَه أربعةً : الحَرَكةَ ، والسُّكُونَ ، والإِجْتِماعَ ، والإِفْتِراقَ .

ه تعليفات على غاية الوصول ه قوله: (في الخارج كما هو عندَ أكثرِ المُتَكَلِّمِينَ قالُوا إِلَّا الأَيْنِ) عِبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٩ أ): «.. في الخارج ، قالَ جمهورُ المُتَكَلِّمِين : إِلَّا الأَيْنَ ...» إلخ. قوله: (الحَرَكة) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٩ أ) بالنّصبِ : المركنة.

.....

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقالَ أَقَلُّهُم والحُكَماءُ: الأَعْراضُ النِّسْبِيَّةُ موجودةٌ في الخارِجِ، وهي سبعةٌ:

- ١ ــ (الأَيْنُ) ، وهو : حُصُولُ الجِسْمِ في المكانِ.
- ٢ ـ و ((المَتَى)) ، وهو : حُصُولُ الجِسْم في الزَّمانِ .
- ٣ ـ و (الوَضْعُ) وَهْوَ : هَيْئةٌ تَعْرِضُ لِلجسمِ باعْتِبارِ نسبةِ أجزائِه بعضِها إلى
 بعض ونسبتِها إلى الأمورِ الخارِجةِ عنه : كالقيامِ والإنْتِكاسِ.
- ٤ ـ و (المِلْكُ) ، وهو : هَيْئةٌ تَعْرِضُ لِلجِسْمِ باعْتِبارِ ما يُحِيطُ به ويَنْتَقِلُ بانْتِقالِه : كالتَّقَمُّصِ والتَّعَمُّم.
- ٥، ٦ ـ و «أن يَفْعَلَ»، وهو: تأثيرُ الشّيءِ في غيرِه ما دامَ يُؤَثِّرُ، و «أن يَنْفَعِلَ»، وهو: تَأثُّرُ الشّيءِ عن غيرِه ما دامَ يَتَأَثَّرُ: كحالِ المُسَخِّنِ ما دامَ يُسَخِّنُ، والمُتَسَخِّنِ ما دامَ يَتَسَخَّنُ.
- ٧ ـ و ((الإضافة)) ، وهي : نِسبةٌ تَعْرِضُ لِلشّيءِ بالقياسِ إلى نِسْبةٍ أُخْرَىٰ :
 كالأُبُوّةِ والبُنُوّةِ .

وهذه السّبعةُ مِن جملةِ «المَقُولاتِ العَشَرَةِ»، والثّلاثةُ الباقِيةُ : ١ ــ «الجَوْهَرُ»، ٢ ــ و«الكَيْفُ»، وهي مَعْرُوفةٌ في الكُتُبِ الكلاميّةِ. ٢ ــ و«الكَيْفُ»، وهي مَعْرُوفةٌ في الكُتُبِ الكلاميّةِ.

ه تعليقات على غاية الوصول الله على الل

قوله: (لم أَغْتَنِ) في النَّسْخةِ الْأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٥٦ (ق ١٦٩ أ): «لم أُعَبِّرْ»: اعبرعنه ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص ٧٦٤). وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص ٧٦٤).

وأُحيلَ علىٰ ذكرِها هُنا.

W.

(١٠ _ وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الْعَرَضَ لَا يَقُومُ بِعَرَضٍ) وإنّما يقومُ بالجَوْهَرِ ١ _ الفَرْدِ ٢ _ أوِ المُرَكَّبِ _ أي : الجِسْمِ كما مَرَّ _.

وَجَوَّزَ الحُكماءُ قِيامَه بالعَرَضِ إِلّا أنه بالأَخَرَةِ تَنْتَهِي سِلْسِلةُ الأَعْراضِ إلى جَوْهَرٍ أي : جَوَّزُوا اخْتِصاصَ العَرَضِ بالعَرَضِ اخْتِصاصَ النَّعْتِ بالمنعوتِ : 1 ـ كالسُّرْعةِ ٢ ـ والبُطْءِ لِلحَرَكةِ .

وعلى الأوّلِ: هما عارِضانِ لِلجِسْمِ، وليسا بعَرَضَيْنِ زائدَيْنِ على الحركةِ؛ لِأَنّها أَمرٌ مُمْتَدٌّ يَتَخَلَّلُه سَكَناتٌ أَقَلُّ أَو أَكْثَرُ باعْتِبارِها تُسَمَّى الحركةُ: «سريعةً» و«بطيئةً».

SEM.

قوله: (أي الجِسْمِ كما مَرَّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٢٩ ب) بعدَه : «فلو قامَ بعَرَض لَكانَ مَحَلَّه عَرَضًا لا عَرَضًا وجِسْمًا لا جِسْمًا، وهو مُحالُ».

ُ قُوله: (بالأَخَرَةِ) كُتِبَتْ همزتُه في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٩ ب) بغيرِ مَدِّ: النّه اللهُ في نُسُخةِ ، فهو على وَزْنِ «دَرَجةِ».

قوله: (هما عارِضانِ لِلجِسْمِ) في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٢٩ ب) بعدَه: «بواسِطةِ الحَرَكةِ ، لا لِلحَرَكةِ»: عامناتِ الجبيع السلمية العركزيةِ .

قوله : (وليسا بعَرَضَيْنِ زائدَيْنِ على الحركةِ) إلى قولِه : (تُسَمَّىٰ الحركةُ سريعةٌ وبطيئةً) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٢٩ ب).

وَلَا يَبْقَىٰ زَمَانَيْنِ، وَلَا يَحُلُّ مَحَلَّيْنِ.

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(١١ _ وَ) الأصحُّ : أنَّ العَرَضَ (لَا يَبْقَىٰ زَمَانَيْنِ) بل يَنْقَضِي ويَتَجَدَّدُ مِثْلُه بإرادتِه تعالىٰ في الزَّمانِ الثَّاني ، وهكذا على التَّوالِي حتّىٰ يُتَوَهَّمَ مِن حيثُ المُشاهَدَةُ أنه مُسْتَمِرٌّ باقِ.

وقالَ الحُكَماءُ: إِنَّه يَبْقَىٰ إِلَّا الحَرَكَةَ والزَّمانَ والأَصْواتَ.

(١٢ _ وَ) الأَصَحُّ : أنَّ العَرَضَ (لَا يَحُلُّ مَحَلَّيْنِ) وإِلَّا لَأَمْكَنَ حُلُولُ الجِسْمِ الواحدِ في مَكانَيْنِ في حالةٍ واحِدةٍ ، وهو مُحالُّ .

وقالَ قُدَماءُ الفَلاسِفةِ: القُرْبُ ونحوه _ ممّا يَتَعَلَّقُ بطَرَفَيْنِ _ يَحُلُّ مَحَلَّيْنِ.

وعلى الأوّلِ قُرْبُ أحدِ الطَّرَفَيْنِ مُخالِفٌ لِقُرْبِ الآخَرِ بالشَّخصِ وإِن تَشارَكا في الحقيقةِ .

W

(١٣ _ وَ) الأصحُّ : (أَنَّ) ١ _ العَرَضَيْنِ (المِثْلَيْنِ) : بأن يكونا مِن نوعِ (لَا يَجْتَمِعَانِ) في مَحَلِّ واحِدٍ؛ إِذْ لو قَبِلَهما المَحَلُّ لَقَبِلَ الضِّدَّيْنِ؛ إِذِ القابِلُ لِشيءِ لا يَخْلُو ١ _ عنه ٢ _ أو عن مِثْلِه ٣ _ أو عن ضِدِّه، واللّازِمُ باطِلٌ.

وجَوَّزَتِ المُعْتَزِلَةُ اجْتِماعَهُما، مُحْتَجِّين : بأنّ الجِسْمَ المَعْمُوسَ في الصِّبْغِ لِيَسْوَدَّ يَعْرِضُ له سَوادٌ، ثُمَّ آخَرُ، فآخَرُ، إلى أن يَبْلُغَ غايةَ السَّوادِ بالمُكْثِ.

قُلْنا : عُرُوضُ السَّوادِ آتٍ له ليسَ علىٰ وَجْهِ الاِجْتِماعِ ، بل علىٰ وجهِ البَدَلِ ،

كَالضِّدُّيْنِ، بِخِلَافِ الخِلَافَيْنِ.

١٦ _ وَالنَّقِيضَانِ : لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ .

😽 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

فَيَزُولُ الأوّلُ، ويَخْلُفُه الثّاني، وهكذا؛ بِناءٌ على أنّ العَرَضَ لا يَبْقَىٰ زَمانَيْنِ كما مَرّ.

(١٤ _ كَالضِّدَّيْنِ)؛ فإِنَّهما لا يَجْتَمِعانِ: كالسَّوادِ والبَياضِ، لا كالبَياضِ والخُضْرةِ؛ لِأنَّهما ليسا في غايةِ الخِلافِ.

W

(١٥ ـ بِخِلَافِ الخِلَافَيْنِ) وهُما أَعَمُّ مِن الضِّدَّيْنِ؛ فإِنَّهما يَجْتَمِعانِ: كالسَّوادِ والحَلاوَةِ.

وفي كُلِّ مِن الأقسامِ يَجُوزُ ارْتِفاعُ الشَّيئَيْنِ، نَعَمْ، يَمْتَنِعُ في ضِدَّيْنِ لا ثالِثَ لهما.

W

(١٦ _ وَالنَّقِيضَانِ : لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ) : كالقيام وعدمِه.

ودليلُ الحَصْرِ فيما ذُكِرَ: أنّ المعلومَيْنِ: ١ ـ إِن أَمْكَنَ اجْتِماعُهُما فرسَالِخُلافانِ»، ٢ ـ وإِلّا ١ ـ فإِن لم يُمْكِنِ ارْتِفاعُهما فرسَالنَّقيضانِ» أو «الضِّدّانِ الطِّدّانِ لا ثالِثَ لهما»، ٢ ـ وإِلّا ١ ـ فإِنِ اخْتَلَفَتْ حقيقتُهما فرسَالضِّدّانِ اللّذانِ لهما ثالِثٌ»، ٢ ـ وإِلّا فرسَالمِثْلانِ».

وفائِدتُه : أنه لا يَخْرُجُ عنِ الأربعةِ شيءٌ إلّا ما تَفَرَّدَ اللهُ به ؛ لأنه تعالىٰ ليسَ ١ _ ضِدًّا لِشيءٍ ، ٢ _ ولا نَقيضًا ، ٣ _ ولا خِلافًا ، ٤ _ ولا مِثْلًا .

١٧ - وَأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيِ المُمْكِنِ لَيْسَ أَوْلَىٰ بِهِ.

١٨ - وَأَنَّ الْبَاقِيَ مُحْتَاجٌ إِلَىٰ مُؤَثِّرٍ سَوَاءٌ قُلْنَا : إِنَّ عِلَّةَ احْتِيَاجِ الْأَثْرِ إِلَى المُؤَثِّرِ :

(١٧ _ وَ) الْأَصَحُّ : (أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيِ المُمْكِنِ) وهُما ١ _ الوُجُودُ ٢ _ والعدمُ (لَيْسَ أَوْلَىٰ بِهِ) مِن الآخَرِ ، بل هُما بالنَّظَرِ إلىٰ ذاتِه _ جَوْهَرًا كانَ أو عَرَضًا _ علىٰ السَّواءِ .

وقيلَ : العَدَمُ أولى به مُطْلَقًا ؛ لِأنه أَسْهَلُ وُقُوعًا في الوُجُودِ ؛ لِتَحَقُّقِه بانْتِفاءِ شيء مِن أجزاءِ العِلّةِ التّامّةِ لِلوُجُودِ المُفْتَقِرِ في تَحقُّقِه إلى تَحقُّقِ جميعِها .

وقيلَ : أَوْلَىٰ به في الأعراضِ السَّيّالةِ _ كالحَرَكةِ والزَّمانِ والصَّوْتِ _، دُونَ غيرِها.

وقيلَ : الوُجُودُ أَوْلَىٰ به عندَ وُجُودِ العِلَّةِ وانْتِفاءِ الشَّرطِ؛ لِوُجُودِ العِلَّةِ وإِن لم يُوجَدْ هو لاِنْتِفاءِ الشَّرطِ.

W

(١٨ _ وَ) الأصحُّ : (أَنَّ) المُمْكِنَ (الْبَاقِيَ مُحْتَاجٌ) في بقائِه (إِلَىٰ مُؤَثِّرٍ) كما يَحْتاجُ إليه في ابْتِداءِ وُجُودِهِ .

وقيلَ : لا ، كما لا يَحْتاجُ بَقاءُ البناءِ بعدَ بِنائِه إلى فاعِلٍ.

(سَوَاءٌ) على الأوّلِ (قُلْنَا : إِنَّ عِلَّةَ احْتِيَاجِ الْأَثَرِ) أي المُمْكِنِ في وُجُودِه (إِلَىٰ المُؤَثِّرِ) أي العِلّةِ الّتي يُلاحِظُها العقلُ في ذلك :

قوله : (هو) مِن قولِه : «وإِن لم يُوجَدْ هو» أي المُمْكِنُ. اهـ «طريقة الحصول» (ص ٥٤٣).

قوله : (يُلاحِظُها) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٥٠٢ (ق ١٧٠ ب) : «لاحَظَها» ،

الْإِمْكَانُ أَوِ الحُدُوثُ أَوْ هُمَا جُزْآ عِلَّةٍ أَوِ الْإِمْكَانُ بِشَرْطِ الحُدُوثِ : أَقْوَالٌ .

١٩ ـ وَأَنَّ المَكَانَ : بُعْدٌ مَفْرُوضٌ يَنْفُذُ فِيهِ بُعْدُ الجِسْمِ ، وَهُو : الخَلاءُ ، وَالخَلاءُ
 جَائِزٌ عِنْدَنَا ، وَالمُرَادُ بِهِ : كَوْنُ الجِسْمَيْنِ لَا يَتَمَاسَّانِ وَلَا بَيْنَهُمَا مَا يُمَاسُّهُمَا .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(١ _ الْإِمْكَانُ) أي: اسْتِواءُ الطَّرَفَيْنِ بالنَّظَرِ إلى الذَّاتِ.

(٢ _ أَوِ الحُدُوثُ) أي : الخُرُوجُ مِن العَدَم إلى الوُجُودِ.

(٣ _ أَوْ هُمَا) على أنّهما (جُزْآ عِلَّةٍ).

(} _ أَوِ الْإِمْكَانُ بِشَرْطِ الحُدُوثِ).

وَهْيَ (أَقْوَالٌ) فَيَحْتاجُ المُمْكِنُ في بقائِه إلى مُؤَثِّرٍ ١ ـ على الأوّلِ؛ لِأنّ الإِمْكَانَ لا يَنْفَكُّ عنه، ٢ ـ وعلى جميع بَقيّتِها؛ لِأنّ شرطَ بقاءِ الجوهرِ العَرَضُ، والعَرَضُ لا يَنْفَكُ عنه، ٢ ـ وعلى جميع بَقيّتِها؛ لِأنّ شرطَ بقاءِ الجوهرِ العَرَضُ، والعَرَضُ لا يَبْقَى زمانَيْنِ، فيَحْتاجُ في كُلِّ زَمانٍ إلى المُؤَثِّرِ.

(١٩ ـ وَ) الأصحُّ : (أَنَّ المَكَانَ) الَّذي لا خَفَاءَ في أَنَّ الجِسْمَ يَنْتَقِلُ عنه وَإِلَيْهُ وَيَسْكُنُ فيه، فَيُلاقِيه بالمُماسَّةِ أَوِ النُّفُوذِ كما سيَأْتِي مَعْناه اصْطِلاحًا : (بُعْدُ مَفْرُوضٌ) أي : مُقَدَّرٌ (يَنْفُذُ فِيهِ بُعْدُ الجِسْمِ، وَهُوَ) أي هذا البُعْدُ : (الخَلاءُ).

(وَالْخَلَاءُ جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَالْمُرَادُ بِهِ: كَوْنُ الْجِسْمَيْنِ لَا يَتَمَاسَّانِ وَلَا) يكونُ (بَيْنَهُمَا مَا يُمَاسُّهُمَا) فهذا الكونُ الجائِزُ هو الْخَلاءُ الّذي هو معنَى «البُعْدِ»

وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٧١) ، والمُثْبَتُ مِن بقيَّةِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٦٧).

قوله : (عندَنا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣١ أ) : وَلَعُلاهَبِنُوْلُلاهِ...

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

المفروضِ الَّذي هو معنَىٰ «المَكانِ» ، فيكونُ خالِيًا عنِ الشَّاغِلِ.

وقيلَ: المَكانُ: السَّطْحُ الباطِنُ لِلحاوِي المُماسِّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِن المَحْوِيِّ: كالسَّطْحِ الباطِنِ لِلْكُوزِ المُماسِّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِن الماءِ الكائِنِ فيه.

وقيلَ : هو بُعْدٌ موجودٌ يَنْفُذُ فيه بُعْدُ الجِسْمِ بحيثُ يَنْطَبِقُ عليه.

وخَرَجَ بقيدِ «النُّفُوذِ فيه» : بُعْدُ الجِسْمِ.

والتّرجيحُ مِن زيادتي.

وعلى ما رَجَّحْتُه جمهورُ المُتكلِّمِين، والقولانِ بعدَه لِلحُكماءِ: ١ ـ أَوَّلُهما: لِأَرِسْطُو وأتباعِه، وعليه بعضُ المُتكلِّمِين، ٢ ـ وثانِيهما: لِشيخِه أَفْلاطُونَ وأتباعِه.

وخَرَجَ بزِيادتي : «عندَنا» الحكماءُ، فمَنَعُوا الخلاءَ أيْ : خُلُوَّ المَكانِ _ بمَعْناه عندَهم _ عنِ الشَّاغِلِ إِلَّا بعضَ قائِلي الثَّاني، فجَوَّزُوه.

واحْتَجَّ مُجَوِّزُه : بأنه لو لم يَكُنْ في العالَمِ خَلاءٌ ـ بل كانَ العالَمُ كُلُّه مَلاءً ـ

قُوله: (وعلى ما رَجَّحْتُه جمهورُ المُتكلِّمِين) عبارةُ نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣١ أ)

 بدله: «والقولُ الأوِّلُ المُخْتارُ قولُ جمهورِ المُتكلِّمِين».

قوله: (وخَرَجَ بزِيادتي عندَنا الحكماءُ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣١ أ)، وعِبارَتُها بَدَلَ (فمَنَعُوا المخلاءَ): «ومَنَعَ الحُكَماءُ الخَلاءَ»: الْلِمُن وَاتَاعِه وَمِنْعَ الحَكَاءُ الْحَكَماءُ الخَلاءَ»:

قوله: (مَلاءً) في طبعة شيخِنا (ص٨٨١): «مَلْآن»، وفي «طريقة الحُصُولِ»: «مَلْآن»، وفي «طريقة الحُصُولِ»: «ملأن»، وليسَ في جميع النُّسَخِ الخَطِّيّةِ نُونٌ بعدَ الألفِ، وفي طبعة دارِ الفتحِ (ص٧٦٨) ودارِ أفنانِ (٢١/٢٥) والهاشِميّةِ (ص٣٦٥): «مَلَأً»، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٧٨): «العالم كله ملاً لزم، وهو فيها يَحْتَمِلُ كِتابةَ الهمزةِ فوقَ الألفِ وبعدَها،

٠ ٢ - وَأَنَّ الزَّمَانَ : مُقَارَنَةُ مُتَجَدِّدٍ مَوْهُومٍ لِمُتَجَدِّدٍ مَعْلُومٍ .

🥌 عاية الوصول إلى شرح لب الأُصول 🚓

لَزِمَ مِن تَحَرُّكِ بَقَّةٍ تَدافُعُ العالَمِ بأَسْرِه ، وَهُوَ باطِلٌ .

واحْتَجَّ مانِعُه : بأنّ الماءَ إِذا صُبَّ في إِناءِ مُشَبَّكٍ أَعْلاه فإِنّ الهَواءَ يَخْرُجُ عندَ صَبِّ الماءِ ؛ لِمُزاحَمةِ الهَواءِ له حتّى يُسْمَعَ لهما صَوْتٌ عندَ تَزاحُمِهما .

أمّا معنَىٰ «المَكانِ» لُغةً فقالَ ابْنُ جِنِّي ما حاصِلُه : ما وُجِدَ فيه سُكُونٌ أو حَرَكةٌ.

W.

(٢٠ _ وَ) الأَصَحُّ : (أَنَّ الزَّمَانَ) مَعْناه اصْطِلاحًا : (مُقَارَنَةُ مُتَجَدِّدٍ مَوْهُومٍ لِمُتَجَدِّدٍ مَوْهُومٍ لِمُتَجَدِّدٍ مَعْلُومٍ) إِزالةً لِلإِبْهامِ مِن الأوّلِ بمُقارَنَتِه لِلثّاني كما في : «آتِيكَ عندَ طُلُوعِ الشّمسِ».

وقيلَ : هو جَوْهَرٌ ليسَ ١ ـ بجِسْمٍ ٢ ـ ولا جِسْمانيٍّ ـ أي : داخِلٍ في الجسمِ ـ ، فهو قائِمٌ بنفسِه مُجَرَّدٌ عنِ المادّةِ .

وقيلَ : فَلَكُ مُعَدَّلِ النَّهَارِ ، وهو : جِسْمٌ سُمِّيَتْ دائِرتُه _ أَيْ مِنْطقةُ البُرُوجِ منه _ _ بـ « مُعَدَّلِ النَّهارِ » ؛ لِتَعادُلِ اللَّيلِ والنّهارِ في جميعِ البِقاعِ عندَ كونِ الشَّمسِ عليها .

قوله: (جِسْمانيِّ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣١ ب) بضَمِّ الجيمِ: ولاحبَاني.

٢٢ ، ٢٢ - وَيَمْتَنِعُ تَدَاخُلُ الجَوَاهِرِ ، وَخُلُوُ الجَوْهَرِ عَنْ كُلِّ الْأَعْرَاضِ .
 ٢٢ ، ٢٢ - وَالحِسْمُ غَيْرُ مُرَكَّبِ مِنْهَا ، وَأَبْعَادُهُ مُتَنَاهِيَةٌ .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

وقيلَ : عَرَضٌ : ١ _ فقيلَ : حَرَكةُ مُعَدَّلِ النَّهارِ ، ٢ _ وقيلَ : مِقْدارُها . والقولُ الأصحُّ قولُ المُتَكلِّمين ، والأقوالُ بعدَه لِلحُكماءِ .

أمّا مَعْناه لُغة : فالمُدّةُ مِن ليلِ أو نهارٍ .

(٢١ _ وَيَمْتَنِعُ تَدَاخُلُ الجَوَاهِرِ) _ هو أعمُّ مِن قولِه : «تَداخُلُ الأجسامِ» _ أي : دُخُولُ بعضِها في بعضٍ على وجهِ النُّفُوذِ فيه مِن غيرِ زيادةٍ في الحَجْمِ؛ لِما فيه مِن مُساواةِ الكُلِّ لِلجُزْءِ في العِظَمِ.

(۲۲ ـ وَ) يَمْتَنِعُ (خُلُوُّ الجَوْهَرِ) مُفرَدًا كانَ أو مُرَكَّبًا (عَنْ كُلِّ الْأَعْرَاضِ) : بأن لا يقومَ به واحِدٌ منها ، بل يَجِبُ أن يقومَ به عندَ وُجُودِه شيءٌ منها ؛ لأِنه لا يُوجَدُ بدُونِ التَّشَخُّصِ ، والتَّشَخُّصُ إِنّما هو بالأَعْراضِ .

W

(٢٣ _ وَالجِسْمُ غَيْرُ مُركَّبٍ مِنْهَا) ؛ لِأَنه يقومُ بنفسِه ، بخِلافِها .

(٢٤ _ وَأَبْعَادُهُ) أي الجِسْمِ: مِن ١ _ طُولٍ ٢ _ وعَرْضٍ ٣ _ وعُمْقٍ (مُتَنَاهِيَةٌ)

قوله : (الأصحُّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣١ ب) : «المُخْتارُ».

قوله : (وَيَمْتَنِعُ تَدَاخُلُ الجَوَاهِرِ هو أعمُّ مِن قولِه تَداخُلُ الأجسامِ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣١ ب) : «(ويَمْتَنِعُ تَداخُلُ الأَجْسامِ) . . » إلخ .

٥٢ ، ٢٦ _ وَالمَعْلُولُ يَعْقُبُ عِلَّتَهُ رُثْبَةً ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ يُقَارِنُهَا زَمَانًا .

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول ج

أي لها حدودٌ تَنْتَهِي إليها.

وزَعَمَ بعضُهم : أنَّ لها حُدُودًا لا نِهايةَ لها.

وتَعْبِيري بـ « الجِسْم » أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بـ « الجَوْهَرِ » .

(وَالمَعْلُولُ يَعْقُبُ عِلَّتَهُ رُثْبَةً) اتِّفاقًا (وَالْأَصَحُّ) مَا قَالَه الأَكثرُ وصَحَّحَه النَّوويُّ في أصلِ «الرَّوْضةِ» : (أَنَّهُ يُقَارِنُهَا زَمَانًا) ١ _ عَقْلِيّةً كَانَتْ : كحركة المِفْتاحِ بحركة اليدِ، ٢ _ أو وَضْعِيّةً بوضعِ ١ _ الشّارعِ ٢ _ أو غيرِه : ١ _ كقولِك لعبدِك : «بحركة اليدِ، ٢ _ أو وَضْعِيّةً بوضعِ ١ _ الشّارعِ ٢ _ أو غيرِه : ١ _ كقولِك لعبدِك : «إِنْ دَخَلْتَ الدّارَ فأنتَ حُرِّ»، ٢ _ وكقولِ النُّحاةِ : «الفاعِلِيّةُ عِلَّةٌ لِلرَّفْعِ».

وقيلَ : يَعْقُبُها مُطْلَقًا ، واخْتارَه «الأصلُ» تَبَعًا لوالِدِه ؛ لأنه لو قالَ لغيرِ موطوءة : «إذا طَلَقْتُكِ فأنتِ طالِقٌ» ، ثُمّ قالَ لها : «أنتِ طالِقٌ» وَقَعَتِ المُنجَّزَةُ دُون المُعَلَّقة ، فلو قارَنَ المعلولُ عِلَّتَه لَوَقَعَتِ المُعَلَّقة أيضًا .

وقد يُرَدُّ: بأنَّ عدمَ وُقُوعِها لِتَقَدُّمِ المُنجَّزةِ رُتْبةً، فلم يكنِ المَحَلُّ قابِلًا لِلطَّلاقِ.

وقيلَ : يَعْقُبُها إِن كَانَتْ وَضْعِيَّةً ، لا عقليَّةً .

M. 1

(وَ) الأصحُّ : (أَنَّ اللَّذَّةَ) الدُّنْيَويَّةَ مِن حيثُ تَعْيِينُ مُسمّاها وإِن كانَتْ في

ه تعليقات على غاية الوصول الله تعبير موجود في نُسْخة قوله: (وتَعبِيري بالجِسْمِ أَوْلَىٰ مِن تعبيرِه بالجَوْهَرِ) غيرُ موجود في نُسْخة الظّاهِريّة (ق ٢٣٢ أ).

ارْتِيَاحٌ عِنْدَ إِدْرَاكٍ ، فَالْإِدْرَاكُ مَلْزُومُهَا .

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

نفسِها بديهيّة (ارْتِيَاحٌ) أي: نَشاطٌ لِلنّفسِ (عِنْدَ إِدْرَاكٍ) لِما يُلائِمُ الاِرْتِياحَ (فَالْإِدْرَاكُ مَلْزُومُهَا) أي: ملزومُ اللَّذّةِ ، لا نفسُها .

وقيلَ : هي الخَلاصُ مِن الأَلَمِ : بأن تَدْفَعَه.

وَرُدَّ : بأنه قد يُلْتَذُّ بشيءٍ مِن غيرِ سَبْقِ أَلَمٍ بضِدِّه : كمَن وَقَفَ على مسألةِ عِلْم أو كَنْزِ مالٍ فُجْأَةً مِن غيرِ خُطُورِهِما بالبالِ وأَلَمِ الشَّوْقِ إليهما.

وقيلَ: هي إِدْراكُ المُلائِمِ، فإِدْراكُ الحَلاوةِ لَذَّةٌ تُدْرَكُ بالذَّائِقةِ، وإِدْراكُ الجَمالِ لَذَّةٌ تُدْرَكُ بالسَّامِعةِ. الجَمالِ لَذَّةٌ تُدْرَكُ بالسَّامِعةِ.

وقالَ الإِمامُ الرّازِيُّ: هي في الحقيقةِ ما يَحْصُلُ بإِدْراكِ المَعارِفِ العقلِيّةِ، قالَ : وما يُتَوَهَّمُ ١ ـ مِن لَذَّةٍ حِسِّيّةٍ : كقضاءِ شَهْوَتَيِ البَطْنِ والفَرْجِ ، ٢ ـ أو خَيالِيّةٍ : كَصُّ الإِسْتِعْلاءِ والرِّياسةِ ، فهو في الحقيقةِ دَفْعُ آلامٍ ، فلَذَّةُ ١ ـ الأكل ٢ ـ والشُّرْبِ كُحُبِّ الإِسْتِعْلاءِ والرِّياسةِ ، فهو في الحقيقةِ دَفْعُ آلامٍ ، فلَذَّةُ ١ ـ الأكل ٢ ـ والشُّرْبِ ٣ ـ والجِماعِ دَفْعُ أَلَمٍ ١ ـ الجُوعِ ٢ ـ والعَطَشِ ٣ ـ ودَغْدَغَةِ المَنِيِّ لِأَوْعِيتِه ، ولَذَّةُ ١ ـ الإِسْتِعْلاءِ ٢ ـ والرِّياسةِ دَفْعُ أَلَمٍ ١ ـ القَهْرِ ٢ ـ والغَلَبةِ .

- 🗞 تعليقات على غاية الوصول 🗞 ----

قوله : (خُطُورِهِما) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيَةِ : «خُطُورٍ».

قوله : (حِسِّيّةٍ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٢ ب) : «حَسَنةٍ»، وهو سبقُ قَلَمٍ.

قوله: (والرِّياسةِ) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٧٢): «والرِّئاسةِ»، والمُثْبَتُ مِن النُّسَخ الخَطِّيَّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٧١).

٢٨ _ وَيُقَابِلُهَا الْأَلَمُ.

٢٩ _ وَمَا تَصَوَّرَهُ الْعَقْلُ إِمَّا وَاجِبٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ أَوْ مُمْكِنٌ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

(٢٨ _ وَيُقَابِلُهَا) أي اللَّذَةَ (الْأَلَمُ) فهو ١ _ على الأوّلِ: انْقِباضُ عندَ إِدْراكِ ما لا يُلائِمُ، ٢ _ وعلى الثّاني: ما يَحْصُلُ بما يُؤْلِمُ، ٣ _ وعلى الثّالثِ: إِدْراكُ غيرِ المُلائِمِ، ٤ _ وعلى الرّابعِ: ما يَحْصُلُ عندَ عدمِ إدراكِ المَعارِفِ.

(٢٩ _ وَمَا تَصَوَّرَهُ الْعَقْلُ إِمَّا ١ _ وَاجِبٌ ، ٢ _ أَوْ مُمْتَنِعٌ ، ٣ _ أَوْ مُمْكِنٌ) ؛ لِأَنَّ ذَاتَ المُتَصَوَّرِ ١ _ إِمّا أَن تَقْتَضِيَ ١ _ وُجُودَه في الخارِجِ ٢ _ أو عدمَه ، ٢ _ أو لا تَقْتَضِيَ شيئًا منهما : بأن يُوجَدَ تارَةً ويُعْدَمَ أُخْرَىٰ ، والأوّلُ : «الواجبُ» ، لا تَقْتَضِيَ شيئًا منهما : بأن يُوجَدَ تارَةً ويُعْدَمَ أُخْرَىٰ ، والأوّلُ : «الواجبُ» ، والثّاني : «المُمْتنِعُ» ، ٣ _ والثّالثُ : «المُمْكِنُ» .

وكُلُّ منها لا يَنْقَلِبُ إلى غيرِه؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الذَّاتِ لازِمٌ لها لا يُعْقَلُ انْفِكاكُه عنها.

* *** *

- العليقات على غاية الوصول اله- الوصول اله- الوصول الها-

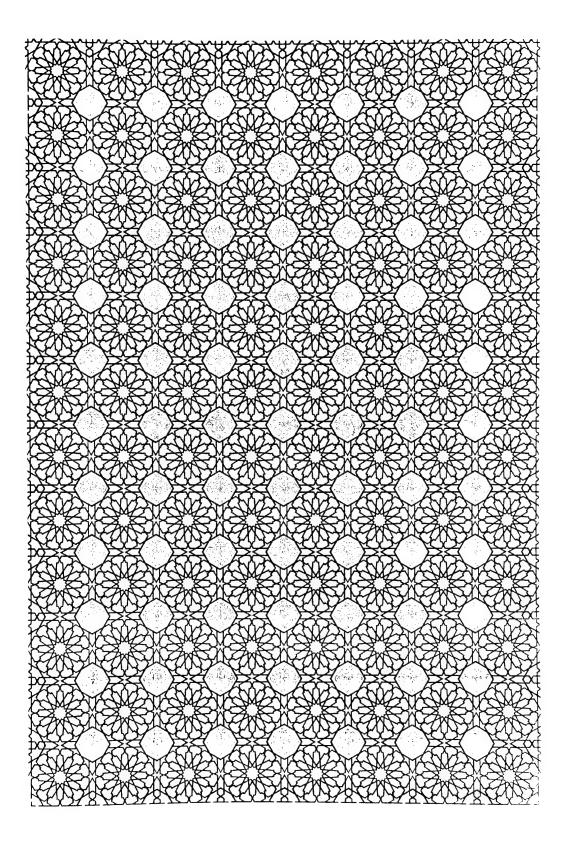
قوله: (لا يُلائِمُ) سَقَطَ (لا) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٢ ب): العَمَاثُلامه.

قوله : (وعلى الرَّابعِ ما يَحْصُلُ عندَ عدمِ إدراكِ المَعارِفِ) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهريّة (ق ٢٣٢ س).

قوله : (ويُعْدَمَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٢ ب) بفتح الياءِ : مُعَجِّمُ.



فَيا يُذُكُرُ مِنْ مَبَادِئِ التَّصَوُّفِ فِي التَّعَامِينَ التَّعَامِينَ التَّعَامِينَ التَّعَامِينَ التَّعَامِينَ التَّعَامِينَ التَّعَامُ فِي التَعَامُ فِي التَّعَامُ فِي الْمُعَامِلُونِ فِي التَّعَامُ فِي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَيْمِ مُنْ الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فِي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَيْمِعِلَّ الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي مُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعِلَّ فَي الْمُعِلَّالِي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَيَعِلَّ الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَي الْمُعَامِلُونِ فَالْم



خاتِحةً

١ _ أُوَّّلُ الْوَاجِبَاتِ : المَعْرِفَةُ فِي الْأَصَحِّ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

خكاتمكة

فِيا يُذُكِّرُ مِنْ مَبَادِئِ التَّصَوُّفِ

١ ـ وَهْوَ : تجريدُ القَلْبِ لله واحْتِقارُ ما سِواه ، أي : بالنِّسبةِ إلىٰ عَظَمَتِه تعالىٰ .

٢ ـ ويُقالُ : تَرْكُ الاِخْتِيارِ .

٣ ـ ويُقالُ : الجِدُّ في السُّلُوكِ إلى مَلِكِ المُلُوكِ .

ويُقالُ غيرُ ذلك كما هو مذكورٌ في «شَرْحِي لرِسالةِ الإِمامِ العارِفِ بالله تعالى أبي القاسِم القُشَيْرِيِّ».

وكُلُّ منها ناظِرٌ إلى مَقامِ قائِلِه بحَسَبِ ما غَلَبَ عليه ، فرَآه الرُّكْنَ الأَعْظَمَ ، فاقْتَصَرَ عليه كما في خبر : «الحَجُّ عَرَفَةُ».

₩

ولمّا كانَ مَرْجِعُ التَّصَوُّفِ عَمَلَ القلبِ والجوارِحِ افْتَتَحْتُ _ كـ«الأَصْلِ» _ بأُسِّ العملِ فقُلْتُ :

(١ _ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ : المَعْرِفَةُ) أي : معرفةُ الله تعالى (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنّها مَبْنَىٰ سائِرِ الواجِباتِ؛ إِذْ لا يَصِحُّ بدُونِها واجِبٌ، بل ولا مندوبٌ.

وقيلَ : أوَّلُها النَّظَرُ المُؤَدِّي إلى المعرفة ؛ لأنه مُقَدِّمتُها.

وقيلَ : أَوَّلُهَا أَوَّلُ النَّظَرِ ؛ لِتَوَقُّفِ النَّظَرِ على أَوَّلِ أَجزائِه .

الصول إلى شرح لب الأصول على المرح لب الأصول

وقيلَ : أوَّلُها القَصْدُ إلى النَّظَرِ ؛ لِتَوَقُّفِ النَّظَرِ على قَصْدِه .

والكُلُّ صحيحٌ ، ورُجِّحَ الأوّلُ ؛ لِأنّ المعرفةَ أوّلُ مَقصودٍ ، أَوْ ما سِواها ممّا ذُكِرَ أوّلُ وَسيلةٍ .

BU

(٢ ـ وَمَنْ عَرَفَ رَبَّهُ) بما يُعْرَفُ به مِن صِفاتِه (تَصَوَّرَ تَبْعِيدَهُ) لِعبدِه بإِضْلالِه (وَتَقْرِيبَهُ) له بهِدايتِه (فَخَافَ) مِن تبعيدِه عِقابَه (وَرَجَا) بتقريبِه ثَوابَه (فَأَصْغَىٰ) حينَئذِ (إِلَىٰ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ) منه تعالى (فَارْتَكَبَ) مأمورَه (وَاجْتَنَبَ) مَنْهِيَّه (فَأَحَبَّهُ) حِينَئذٍ (مَوْلاهُ، فَكَانَ) مولاه (سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ، وَاتَّخَذَهُ وَلِيًّا، إِنْ سَأَلَهُ أَعْطَاهُ، وَإِنِ اسْتَعَاذَ بِهِ أَعَاذَهُ).

هذا مأخوذٌ مِن خبرِ البُخاريِّ : «وما يَزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتّى أُحِبَّه ، فإذا أَحْبَبْتُه كُنْتُ سَمْعَه الَّذي يَسْمَعُ به ، وبَصَرَه الَّذي يُبْصِرُ به ، ويَدَه الّتي يَبْطِشُ بها ، ورِجْلَه الّتي يَمْشِي بها ، وإِن سَأَلَني أَعْطَيْتُه ، وإِنِ اسْتَعاذَ بي لَأُعِيذَنَّه».

والمُرادُ: أنه تعالىٰ يَتَوَلَّىٰ محبوبَه في جميعِ أحوالِه، فحَرَكاتُه وسَكَناتُه به تعالىٰ كما أنَّ أَبَوَي الطِّفْلِ ـ لِمَحَبَّتِهما له ـ يَتَوَلَّيانِ جميعَ أحوالِه، فلا يَأْكُلُ إِلّا بيدِ

قوله: (أو ما) مِن قولِه: «أو ما سِواه» في النُّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ١٧٢ ب) و٩٣٧٠٦ (ق ١٩٤ ب) ونُسْخةِ حَلَب (ق ١٦٥ أ): «وما» بالواوِ، وعليه الطَّبَعاتُ، والمثبت مِن نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٣ ب): **أَنَاسَاً وَ** وبقيَّةِ النَّسَخِ الأَزْهَريَّةِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

أحدِهما، ولا يَمْشِي إِلَّا برِجْلِه. . إلى غيرِ ذلك.

W

(وَعَلِيُّ الهِمَّةِ) بِطَلَبِهِ العُلُوَّ الأُخْرَوِيَّ (يَرْفَعُ نَفْسَهُ) بِالمُجاهَدةِ (عَنْ سَفْسَافِ الْأُمُورِ) أي: دَنيئِها مِن الأخلاقِ المذمومةِ: ١ ـ كالكِبْرِ، ٢ ـ والغَضَبِ، ٣ ـ والحِقْدِ، ٤ ـ والحَسَدِ، ٥ ـ وسُوءِ الخُلُقِ، ٦ ـ وقِلَّةِ الإِحْتِمالِ (إِلَىٰ مَعَالِيهَا) مِن الأخلاقِ المحمودةِ: ١ ـ كالتَّواضُعِ، ٢ ـ والصَّبْرِ، ٣ ـ وسَلامةِ الباطِنِ، ٤ ـ والزَّهْدِ، ٥ ـ وحُسْنِ الخُلُقِ، ٦ ـ وكثرةِ الإِحْتِمالِ.

وهذا مأخوذٌ مِن خبرِ البَيْهَقيِّ والطَّبَرانيِّ : «إِنَّ الله يُحِبُّ مَعالِيَ الأُمُورِ ، ويَكْرَهُ سَفْسافَها».

(وَدَنِيُّ الهِمَّةِ) : بأن لا يَرْفَعَ نفسَه بالمُجاهَدةِ عن سَفْسافِ الأُمُورِ (لَا يُبَالِي) بما تَدْعُوه نفسُه إليه مِن المُهْلِكاتِ (فَيَجْهَلُ) أمرَ دِينِه (وَيَمْرُقُ مِنَ الدِّينِ).

(فَدُونَكَ) أَيِّهَا المُخاطَبُ بعدَ أَن عَرَفْتَ حالَ عَلِيٍّ الهِمَّةِ وَدَنيئِها (١ _ صَلَاحًا) لَكَ بعملِكَ الصَّالِحِ (٢ _ أَوْ فَسَادًا) لَكَ بعَمَلِكَ السَّيِّءِ (١ _ وَسَعَادَةً) لَكَ برِضا

ه نطاع المُعلَقُ الأُخْرَوِيَّ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٣ ب) بعدَه : «فقط».

قوله: (وَدَنِيُّ) بياءِ مُشَدَّدةٍ وفي طبعةِ دارِ الفتحِ (ص٧٧٧)، وفي طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٧٧): «ودَنيُّ» بالهَمْزِ، وفي جميعِ النُّسَخِ الخَطَيَّةِ: «ودني» بلا همزٍ ولا تشديدِ ياءٍ، قالَ في «القامُوسِ» في دن و: «الدَّنِيُّ» كـ «خنيٌّ»: السّاقِطُ الضّعيفُ»، وفي دن أ: «الدَّنِيُّ» : الخسيسُ».

أَوْ شَقَاوَةً.

٤ _ وَإِذَا خَطَرَ لَكَ شَيْءٌ فَزِنْهُ بِالشَّرْعِ :

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الله عليكَ بإِخْلاصِكَ (٢ _ أَوْ شَقَاوَةً) لكَ بسُخْطِ الله عليكَ بقَصْدِكَ السّيِّءِ.

فاَفادَ «**دُونَكَ**» ١ _ الإِغْراءَ بالنِّسبةِ إلى ١ _ الصَّلاحِ ٢ _ والسَّعادةِ ، ٢ _ والتَّحذيرَ بالنِّسبةِ إلى ١ _ الضَّعادةِ ، ٢ _ والشَّقاوةِ .

W.)

(٤ _ وَإِذَا خَطَرَ لَكَ شَيْءٌ) أَيْ : أُلْقِيَ في قَلْبِكَ (فَزِنْهُ بِالشَّرْعِ) وحالُه بالنِّسبةِ اللَّكِ مِن حيثُ الطَّلَبُ : ١ _ إِمَّا مأمورٌ به ٢ _ أو مَنْهِيٌّ عنه ، ٣ _ أو مشكوكٌ فيه :

أ_ (فَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا) به (فَبَادِرْ) إلى فعلِه ؛ (فَإِنَّهُ مِنَ الرَّحْمنِ) رَحِمَكَ حيثُ الْخَطَرَه ببالِكَ أي : أرادَ لكَ الخيرَ (فَإِنْ خِفْتَ وُقُوعَهُ) منكَ (عَلَى صِفَةٍ مَنْهِيَّةٍ) أي : مَنْهِيِّ عنها : كعُجْبٍ ورِياءٍ (بِلَا قَصْدٍ لَهَا فَلَا) بأسَ (عَلَيْكَ) في وُقُوعِه عليها كذلك ، فتَسْتَغْفِرُ منه نَدْبًا ، بخِلافِ وُقُوعِه عليها بقصدِها ، فعليكَ إِثْمُ ذلك ، فتَسْتَغْفِرُ منه وُجُوبًا كما سيَأْتِي .

[﴿] عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَل

قوُّله : (كَعُجُّبٍ) في نُسْخَةِ الظَّاهِريّةِ (قُ ٤٣٢ أ) : «لِعُجْبٍ» : عَمَالُغُبَهِ، وكذا في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٢٠٥٦ (ق ١٧٣ ب)، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٧٣) ودارِ الفتحِ (ص٧٧٨)، والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخ الأَزْهَريّةِ، وعليه طبعةُ شيخِنا (ص٨٩٠).

قوله : (فَتَسْتَغْفِرُ منه نَدْبًا) غَيْرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٤ أ). قوله : (وُجُوبًا) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٤ أ).

وقَوْلِي : «فإِن خِفْتَ وُقُوعَه» إلى آخِرِه أَوْلَى ممّا عَبَرَ به ؛ لِخُلُوِّه عنِ اعْتِبارِ القصدِ في الإيقاعِ ، وعدمِه في الوُقُوعِ .

() () () () () ()

(وَاحْتِيَاجُ اسْتِغْفَارِنَا إِلَى اسْتِغْفَارٍ)؛ لِنَقْصِه بغفلةِ قُلُوبِنا مَعَه ، بخِلافِ اسْتِغْفارٍ» ؛ الخُلَّصِ : كرابِعةَ العَدَوِيّةِ ﷺ ، وقد قالَتِ : «اسْتِغْفارُنا يَحْتاجُ إلى اسْتِغْفارٍ» ؛ هَضْمًا لِنفسِها (لَا يُوجِبُ تَرْكَهُ) أي الاسْتِغْفارِ منّا المأمورِ به : بأن يكونَ الصَّمْتُ خيرًا منه ، بل نأتي به وإنِ احْتاجَ إلى اسْتِغْفارٍ ؛ لِأَنّ اللّسانَ إِذَا أَلِفَ ذِكْرًا أَوْشَكَ أَن يَأْلُفُه القلبُ ، فيُوافِقُه فيه .

وإِذَا كَانَ ١ ـ وُقُوعُ الشَّيءِ على صِفةٍ إلى آخِرِه لا بأسَ به ٢ ـ واحْتِياجُ الاِسْتِغْفَارِ إلى اسْتِغْفَارٍ لا يُوجِبُ تركَه (فَاعْمَلْ وَإِنْ خِفْتَ الْعُجْبَ) أو نحوَه

قوله: (الخُلُّصِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٤ أ) بضَمِّ الخاءِ واللّامِ المُشَدَّدةِ، وهو كذلك في نُسْخةِ دارِ استغالِتُلُمْمِ، وفي الطَّبَعاتِ بضَمِّ الخاءِ وفتحِ اللّامِ المُشَدَّدةِ، وهو كذلك في نُسْخةِ دارِ الكُتُبِ القَوْميّةِ رقم ٣٥١ (ق ٤٨٥ أ) مِن «غايةِ البَيانِ شرحِ زُبَدِ ابْنِ رَسْلانِ»: المُلقى الكُتُبِ القَوْميّةِ رقم ٣٥١ أ) أنّ اللّفظ : «الخواصّ»، وكذا رأيتُ في نُسْخةِ وفي «حاشِيةِ النَّجَاريِّ» (ق ٢٣٠ أ) : أنّ اللّفظ : «الخواصّ»، وكذا رأيتُ في نُسْخةِ الحَرَمِ المَكِيِّ مِن «غايةِ البَيانِ» رقم ١٦٧٦ (ق ٧١٨ أ) تصحيحَ «الخُلصِ» إلى «الخَواصِّ»، والله أعلمُ.

قوله : (الصَّمْتُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٤ أ) بفتحِ الصَّادِ. قوله : (الشَّيءِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٤ أ) : «الأمرِ».

مُسْتَغْفِرًا مِنْهُ.

ب _ وَإِنْ كَانَ مَنْهِيًّا فَإِيَّاكَ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ مِلْتَ فَاسْتَغْفِرْ، وَحَدِيثُ النَّفْسِ وَالهَمُّ مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ مَغْفُورَانِ،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 💝

(مُسْتَغْفِرًا مِنْهُ) ١ _ نَدْبًا إِن وَقَعَ بلا قصدٍ ، ٢ _ ووُجُوبًا إِن وَقَعَ بقصدٍ كما مَرَّ ؛ فإِنّ تركَ العملِ لِلخَوْفِ منه مِن مَكائِدِ الشّيطانِ .

ب _ (وَإِنْ كَانَ) الخاطِرُ (مَنْهِيًّا) عنه (فَإِيَّاكَ) أَن تَفْعَلَه؛ (فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ مِلْتَ) إلى فعلِه (فَاسْتَغْفِرِ) الله تعالى مِن هذا المَيْل.

(١ _ وَحَدِيثُ النَّفْسِ) أي : تَرَدُّدُها في ١ _ فعلِ الخاطِرِ المذكورِ ٢ _ وتركِه ما لم تَتَكَلَّمْ أو تَعْمَلْ به (٢ _ وَالهَمُّ) منها بفِعْلِه (مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ مَغْفُورَانِ) قالَ ﷺ : «إِنَّ الله ـ ﷺ ـ تَجاوَزَ لِأُمَّتِي عمّا حَدَّثَتْ به أَنْفُسُها ما لم

قوله : (نَدْبًا إِن وَقَعَ بلا قصدٍ ووُجُوبًا) غَيرُ مُوجُودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٤ب).

قوله : (فإِنَّ تركَ العملِ لِلخَوْفِ منه مِن مَكائِدِ الشَّيطانِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق قوله : (فإِنَّ تركَ العملِ لِلخَوْفِ منه مِن مَكائِدِ الشَّيطانِ) في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٤ ب) بعدَه زِيادةُ : «وقد قالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِياضٍ ﷺ : «تركُ العَمَلِ لأجلِ النَّاسِ رِياءٌ، والعَمَلُ لأجلِهم شِرْكٌ، والإِخْلاصُ أن يُعافِيَكَ الله منهما».

قوله: (فَاسْتَغْفِرِ الله) لفظ «الله» مكتوبٌ في نُسْخة حَلَب (ق ١٦٦ أ) بالمِدادِ الأَحمرِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٧٧) حيثُ جَعَلَتْه في داخِلِ القَوْسَيْنِ، وهو في بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ بالمِدادِ الأَسْوَدِ، أي فهو مِن الشّرحِ، وعليه طبعةُ الحلبي (ص١٧٤)، وهو غيرُ موجودٍ في نُسْخَتَيِ الأَزْهَريّةِ (ق ٥٨ ب) ودارِ الكُتُبِ المِصريّةِ (ق ٢٥ ب) مِن متنِ «اللَّبِّ».

قوله : (تَرَدُّدُها) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٤ ب) بالجَرِّ : تَنَعُوهُ.

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

تَعْمَلْ أُو تَكَلَّمْ به » : رَواه الشَّيخانِ ، وقالَ : «ومَن هَمَّ بسَيِّئةٍ ولم يَعْمَلُها لم تُكْتَبْ » أي : عليه : رَواه مُسْلِمٌ ، وفي رِوايةٍ له : «كَتَبَها الله عندَه حَسَنةً كامِلةً » .

وقضيّةُ ذلك : أنه إذا ١ ـ تَكَلَّمَ : كالغِيبةِ ٢ ـ أو عَمِلَ : كَشُرْبِ الْمُسْكِرِ انْضَمَّ إلى المُؤاخَذةِ بذلك كما أَوْضَحْتُه في «الحاشِيةِ».

وفُهِمَ مِن غُفْرانِ حديثِ النّفسِ والهَمِّ ـ وهو: قصدُ الفعلِ ـ غُفْرانُ الهاجِسِ والخاطِرِ المذكورِ بالأَوْلَىٰ، و «الهاجِسُ»: ما يُلْقَىٰ في النّفسِ، و «الخاطِرُ»: ما يَجُولُ فيها بعدَ إِلْقائِه فيها، وكُلُّ منهما يَنْقَسِمُ إلىٰ أقسامٍ بَيَّنْتُها في «شَرْحِ رِسالةِ القُشَيْرِيِّ».

﴿ تعليفات على عاية الوصول ﴿ تَكُلَّمُ ﴾ بتاءَيْنِ ، وعليه طبعةُ دارِ قوله : (أو تَكَلَّمُ) في بعضِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ : «أو تَتَكَلَّمْ» بتاءَيْنِ ، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٨) ، والمُثْبَتُ مِن أكثرِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص١٧٤).

قوله: (وهو كذلك كما أَوْضَحْتُه في الحاشِيةِ) حيثُ قالَ فيها (٢٩٦/٤) عندَ قولِ المَحَلِّيِّ: «وقضِيّةُ ذلك: أنه إِذا تَكلَّمَ كالغِيبةِ أو عَمِلَ كشُرْبِ الخَمْرِ انْضَمَّ إلى قولِ المَحَلِّيِّ: «وقضِيّةُ ذلك: أنه إِذا تَكلَّمَ كالغِيبةِ أو عَمِلَ كشُرْبِ الخَمْرِ انْضَمَّ إلى المُؤاخَذةِ بذلك مُؤاخَذةُ حديثِ النّفسِ والهَمِّ به» ما نصَّه: «سُكُوتُه على هذه القضِيّةِ يُشْعِرُ باعْتِمادِه لها، وقد يُقالُ: المُعْتَمَدُّ خِلافُها؛ لِخَبَرِ: «مَن هَمَّ بسَيِّئةٍ ولم يَعْمَلُها لم يُحْتَبْ، فإذا هَمَّ وفَعَلَ كُتِبَتْ سَيِّئةً واحِدةً»، وهي العَمَلُ المهمومُ به، ويُجابُ: بأنّ كُتْب المهمومِ سَيِّئةً واحِدةً لا يَنْفِي كَتْبَ المهمومِ أو نحوِه سَيِّئةً أُخْرَى ، فيُؤاخَذُ بكُلِّ منهما، ثُمَّ رأيتُ المُصَنِّفَ عيني صاحِبَ «الأصلِ» ـ رَجَّحَه في «منع المَوانع» مُخالِفًا لوالده فيه». اهـ

قوله : (وكُلُّ منهما يَنْقَسِمُ إلى أقسامٍ بَيَّنْتُها في شَرْحِ رِسالةِ القُشَيْرِيِّ) المُسَمَّىٰ

وَإِنْ لَمْ تُطِعْكَ الْأَمَّارَةُ فَجَاهِدْهَا،

عاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وخَرَجَ بِالأربِعةِ: العَزْمُ _ وهو: الجَزْمُ بقصدِ الفعلِ _، فيُؤاخَذُ به وإِن لم يَتَكَلَّمْ ولم يَعْمَلْ كما ذَكَرْتُه معَ دليلِه في «الحاشِيةِ».

والخمسةُ مُتَرَبِّبةً : ١ ـ الهاجِسُ، ٢ ـ فالخاطِرُ، ٣ ـ فحديثُ النَّفسِ، ٤ ـ فالهَمُّ، ٥ ـ فالعَزْمُ.

(وَإِنْ لَمْ تُطِعْكَ) النّفسُ (الْأَمَّارَةُ) بالسُّوءِ على اجْتِنابِ فعلِ الخاطِرِ المذكورِ؛ لِحُبِّها بالطَّبْعِ لِلمَنْهيِّ عنه مِن الشَّهَواتِ (فَجَاهِدْهَا) وُجُوبًا؛ لِتُطِيعَكَ في

«البحكام الدّلالة» حيثُ قالَ فيه (٢/ ٧) عندَ قولِ القُشَيْرِيِّ: «وإِذا كانَ مِن قِبَلِ النّفسِ قيلَ له الهَواجِسُ» ما نَصُّه: «وقيلَ لِلهَواجِسِ أيضًا: ١ _ «التّسويلُ» ٢ _ و «التّطويعُ»؛ قيلَ له الهَواجِسُ» ما نَصُّه: ﴿ وَقيلَ لِلهَواجِسِ أيضًا: ١ _ «التّسويلُ» ٢ _ و «التّطويعُ»؛ قالَ تعالى: ﴿ بَلْ سَوَّلَتَ لَكُمْ أَنفُسُكُم أَمَرَ أَهُ اللهَواجِسُ بمعُ «هاجِسٍ»، وهو الخاطِرُ؛ نفسُهُ وقتَّلَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣٠]، و «الهَواجِسُ» جمعُ «هاجِسٍ»، وهو الخاطِرُ؛ فقد يُعَبِّرُون بـ «الهاجِسِ» عنِ الخاطِرِ الأوّلِ، وهو الخاطِرُ الرَّبّانيُّ، وهو لا يُخْطِئُ أبدًا، فقد يُعَبِّرُون بـ «الهاجِسِ» عنِ الخاطِرِ الأوّلِ، وهو الخاطِرُ الرَّبّانيُّ، وهو لا يُخْطِئُ أبدًا، فإذا تَرَدَّدَ الثّالثةَ سَمَّوْه: «هَمَّا»، ثُمَّ «عَزْمًا»، وعنذ التّوجُّهِ إلى الفعلِ: «قَصْدًا»، ومعَ الشُّرُوع في الفعلِ: «نِيّةً». اهـ

قوله: (كما ذَكَرْتُه معَ دَليلِه في الحاشِيةِ) حيثُ قَالَ فيها (٢٩٥/٤): «الهَمُّ وحديثُ النّفسِ مَغْفُورانِ كما أنّ الهاجِسَ وهو: ما يُلْقَىٰ في النّفسِ مَغْفُورانِ كما أنّ الهاجِسَ وهو: ما يُلْقَىٰ في النّفسِ والمخاطِرُ وهو: ما يَحُولُ فيها بعدَ إِلْقائِه فيها مغفورانِ كما فُهِما مِن الأَوَّلَيْنِ بالأَوْلَىٰ ، وخَرَجَ بالأَرْبعةِ: العَرْمُ وهو: الجَرْمُ بقصدِ الفعلِ فيها - فيُؤاخَذُ به وإن لم يَتَكَلَّمْ أو يَعْمَلْ ؛ لِخَبَرِ «الصّحيحينِ»: «إِذَا الْتَقَىٰ المُسْلِمانِ بسَيْفَيْهِما فالقاتِلُ والمقتولُ في النّارِ»، قالُوا: «يا رسولَ الله ، هذا القاتِلُ ، فما بالُ المقتولِ ؟» ، قالَ : «إنّه كانَ حَرِيصًا على قتلِ صاحِبِه».

🤧 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🐣

الإِجْتِنابِ، وبالغْ في جِهادِها؛ لِأنّها تَقْصِدُ بك الهَلاكَ الأَبَدِيَّ باسْتِدْراجِها لكَ مِن معصية إلى أُخْرَىٰ حتّى تُوقِعَكَ فيما يُؤَدِّي إلى ذلك.

(فَإِنْ فَعَلْتَ) الخاطِرَ المذكورَ لِغَلَبةِ الأَمّارةِ عليك (فَتُبْ) على الفَوْرِ وُجُوبًا ؛ لِيَرْتَفِعَ عنك إِثْمُ فعلِه بالتّوبةِ الآتي بَيانُها ، وقد وَعَدَ الله بقَبُولِها فَضْلًا منه .

وخَرَجَ بـ «الأَمَّارةِ»:

١ _ اللَّوَّامَةُ ، وهي : الَّتي تَلُومُ نفسَها وإِنِ اجْتَهَدَتْ في الإِحْسانِ .

٢ _ والمُطْمَئِنَّةُ ، وهي : الآمِنَةُ باسْتِقامتِها بالطَّاعةِ .

٣ ـ والرُّوحانِيَّةُ، وهي : النِّي تَمِيلُ إلى المُباحِ : كالتَّنَزُّهِ وسَماعِ الصَّوْتِ الحَسَنِ، والمَأْكَلِ الطَّيِّبِ.

والأربعةُ تَرْجِعُ إلىٰ نَفْسٍ واحِدةٍ ، لكنّها تَتَشَكَّلُ : ١ ـ تارةً مُطْمَئِنّةً ، ٢ ـ وتارَةً أَمّارَةً ، ٣ ـ وتارَةً لَوّامةً ، ٤ ـ وتارَةً رُوحانِيّةً ، والحكمُ فيها لِلغالِبِ كالعَناصِرِ الأربعةِ الّتي في الإِنْسانِ : ١ ـ السَّوْداءِ ، ٢ ـ والصَّفْراءِ ، ٣ ـ والخِلْطِ ، ٤ ـ والبَلْغَمِ .

€£X

قوله: (فتُبُ) في طبعة الحَلَبيِّ (ص ١٧٤) ودارِ أَفْنانِ (٢/٥٣٥): «فَأَقْلُعْ»، ولم أَقِفْ على نُسْخة خَطِّيّة فيها: «فَأَقْلِعْ»، بل في جميعُ النُّسَخِ الَّتي عندي: «فتُبْ»: كنسخة الظَّاهِريّة (ق ٢٣٥ أ): عَلَى فَبْبَ عِيْ، والأَزْهَريّة رقم ٢٢٥٨ (ق ١٨٠ أ): عَلَى فَبْبَ عِيْ، والأَزْهَريّة رقم ٢٢٥٨ (ق ١٨٠ أ): الْمَاتِّ فِي الأَزْهَريّة رقم ٢٠٥١ (ق ١٧٤ ب): «فَتُعالِخُها»: المارة عليك تعالِم المارة عليك تعالَم المارة عليك تعالِم المارة عليك المارة علي المارة عليك المارة على المارة عليك المارة على المارة عليك المارة على المارة على

قوله : (والخِلْطِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٥ أ) بكسرِ الخاءِ : مَانَكِكُ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤿 💎

(فَإِنْ لَمْ تُقْلِعْ) أنتَ عن فعلِ الخاطِرِ المذكورِ (لاِسْتِلْذَاذِ) به (أَوْ كَسَلٍ) عنِ الخُرُوجِ منه (فَاذْكُرْ) أي : اسْتَحْضِرِ (المَوْتَ وَفَجْأَتَهُ) المُفوِّتةَ لِلتوبةِ وغيرِها مِن الطّاعاتِ؛ فإنّ ذِكْرَ ذلك باعِثُ شديدٌ على الإِقْلاعِ عمّا يَسْتَلِذُ به أو يَكْسَلُ عنِ الخُرُوجِ منه؛ قالَ ﷺ : «أَكْثِرُوا مِن ذِكْرِ هاذِمِ اللّذّاتِ» يعنِي : الموت : رَواه التَّرْمِذيُّ ، زادَ ابْنُ حِبّانَ : «فإنّه ما ذَكَرَه أحدٌ في ضِيقٍ إلّا وَسَّعَه ، ولا ذَكَرَه في سَعَةِ إلّا ضَيَقَها عليه» ، و«هاذِم» بالذّالِ المُعجَمةِ أي : قاطِع .

(أَوْ) لَم تُقْلِعْ (لِقُنُوطٍ) مِن رحمةِ الله وعَفْوِه عمّا فَعَلَتْ لِشِدَّتِه أَوْ لَاِسْتِحْضارِ نِقْمةِ الله (فَخَفْ مَقْتَ رَبِّكَ) أَيْ : شِدَّةَ عِقابِ مالِكِكَ ؛ لِإِضافتِكَ إلى الذَّنْبِ اليأسَ مِن العَفوِ عنه ، وقد قالَ تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَا يَانْتَسُ مِن رَّوْج ٱللَّهِ ﴾ أَيْ : رَحْمَتِه ﴿ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ .

(وَاذْكُرْ سَعَةَ رَحْمَتِهِ) الَّتِي لا يُحيطُ بها إلّا هو؛ لِتَرْجِعَ عن قُنُوطِكَ، وكيفَ تَقْنَطُ ، وقد قالَ تعالىٰ : ﴿ قُلْ يَعِبَادِى ٱللَّذِينِ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقَنَطُواْ مِن رَحْمَةِ اللّهَ عَلَىٰ اللّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ أي : غيرَ الشِّرْكِ ؛ لِقولِه : ﴿ إِنَّ ٱللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن اللّهُ بَكُم ، ولَجاءَ يُشْرَكَ بِهِ عَهُ ، وقالَ ﷺ : «والّذي نَفْسِي بيَدِه ، لو لم تُذْنِبُوا لَذَهَبَ الله بكم ، ولَجاءَ بقَوْمُ مِهُ عَنْ رُبُونَ ، فَيَسْتَغْفِرُونَ ، فَيُغْفَرُ لهم » : رَواه مُسْلِمٌ .

قوله : (أَكْثِرُوا مِن) لفظة «مِن» ثابِتةٌ في بعضِ النَّسَخِ الخَطِّيّةِ ، وعليه طبعةُ الحَلَبيِّ (ص ١٧٤) ، ساقِطٌ في بعضِها كنُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٥ ب) ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص ٢٧٥) .

كاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

(وَاعْرِضْ) على نفسِكَ (التَّوْبَةَ) حيثُ ١ _ ذَكَرْتَ الموتَ ، ٢ _ وخِفْتَ مَقْتَ رَبِّكَ ، ٣ _ وذَكَرْتَ سَعَةَ رَحْمتِه ؛ لِتَتُوبَ عمّا فَعَلْتَ ، فتُقْبَلَ ، ويُعْفَى عنكَ فَضْلًا منه تعالى .

(وَهِيَ : النَّدَمُ) على الذَّنْبِ مِن حيثُ إِنّه ذَنْبٌ، فالنَّدَمُ على شُرْبِ الخَمْرِ لِإِضْرارِه بالبَدَنِ ليسَ بتَوْبةٍ.

ولا يَجِبُ اسْتِدامةُ النَّدَمِ كُلَّ وَقْتٍ ، بل يَكْفِي اسْتِصْحابُه حُكْمًا : بأن لا يَقَعَ ما يُنافِيه .

(وَتَتَحَقَّقُ) التّوبةُ:

- (١ _ بِالْإِقْلَاعِ) عنِ الذَّنبِ.
- (٢ _ وَعَزْم أَنْ لَا يَعُودَ) إليه.

(٣ ـ وَتَدَارُكِ مَا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ) مِن حَقِّ نَشَأَ عِنِ الذَّنْبِ: كحقِّ القَذْفِ، فَيَتَدَارَكُه بِتمكينِ مُسْتَحِقِّه : مِن المقذوفِ أو وارِثِه ؛ لِيَسْتَوْفِيَه أو يُبْرِئَه منه ، فإن لم يُمْكِنْ تَدَارُكُه ـ : كأن لم يَكُنْ مُسْتَحِقَّه موجودًا ـ سَقَطَ هذا الشَّرطُ كما يَسْقُطُ في توبة ذَنْبٍ بعدَ توبة ذَنْبٍ بعدَ الفَراغ منه كشُرْبِ خَمْرٍ.

ه تعليقات على علية الوصول ه تعليقات على الله المنطقة المنطقة

وَالْأَصَحُّ : صِحَّتُهَا عَنْ ذَنْبٍ وَلَوْ نُقِضَتْ ، أَوْ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَىٰ كَبِيرٍ ، وَوُجُوبُهَا عَنْ صَغِيرٍ .

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 条

فالمُرادُ بتَحَقَّقِ التّوبةِ بهذه الشّروطِ : أنّها لا تَخْرُجُ فيما تَتَحَقَّقُ به عنها ، لا أنه لا بُدَّ منها في كُلِّ توبةٍ .

(وَالْأَصَحُّ: صِحَّتُهَا) أي التّوبةِ (عَنْ ذَنْبٍ وَلَوْ نُقِضَتْ): بأن عاوَدَ التّائِبُ ذَنْبًا تابَ منه، فهذه المُعاوَدةُ لا تُبْطِلُ التّوبةَ السّابِقةَ، بل هي ذَنْبٌ آخَرُ يُوجِبُ التّوبةَ.

وقيلَ : لا تَصِحُّ التَّوبةُ السَّابِقةُ .

(أَوْ) كَانَتِ التَّوبَةُ (مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَىٰ) ذَنْبٍ (كَبِيرٍ).

وقيلَ : لا تَصِحُّ .

W.

(وَ) الأَصَحُّ : (وُجُوبُهَا عَنْ) ذنبٍ (صَغِيرٍ).

وقيل: لا تَجِبُ؛ لِتكفيرِه باجْتِنابِ الكَبائِرِ؛ قالَ تعالى: ﴿ إِن تَجَتَنِبُواْ كَبَائِرِ، قالَ تعالى: ﴿ إِن تَجَتَنِبُواْ كَبَايِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ ﴾.

قوله : (والْأَصَحُّ صِحَّتُهَا أَيِ التَّوبَةِ عَنْ ذُنْبٍ وَلَوْ نُقِضَتْ) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٦ أ) : «(وتَصحُّ) التّوبةُ (عن ذَنْبِ ولو نُقِضَتْ) في الأَصَحِّ».

قوله: (أَوْ كَانَتِ التّوبَّةُ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَىٰ ذَنْبٍ كَبِيرٍ) إلىٰ قولِه: (﴿ إِن جَحْتَـنِبُواْ كَبَآبِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُرُ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٦ أ _ ب): «(أو) كانَ الذّنبُ (صغيرًا) فإنّ التّوبةَ عنه تَصِحُّ في الأَصَحِّ، وقيلَ: لا؛ ج _ وَإِنْ شَكَكْتَ فِي الخَاطِرِ أَمَاْمُورٌ أَمْ مَنْهِيٌّ ؟ فَأَمْسِكْ ، فَفِي مُتَوَضِّئٍ يَشُكُّ أَنَّ مَا يَغْسِلُهُ ثَالِثَةٌ أَوْ رَابِعَةٌ ؟ قِيلَ : لَا يَغْسِلُ .

٥ _ وَكُلُّ وَاقِعِ بِقُدْرَةِ اللهِ وَإِرَادَتِهِ، فَهُوَ خَالِقُ كَسْبِ الْعَبْدِ،

ج _ (وَإِنْ شَكَكْتَ فِي الخَاطِرِ أَمَاْمُورٌ) به (أَمْ مَنْهِيٍّ) عنه ؟ (فَأَمْسِكْ) عنه ؟ حَذَرًا مِن الوُقُوعِ في المَنْهِيِّ عنه (فَفِي مُتَوَضِّئٍ يَشُكُّ) في (أَنَّ مَا يَغْسِلُهُ) غَسْلةٌ (ثَالِثَةٌ) فتكونُ منهيًّا عنها (قِيلَ) أي : قالَ الشَّيخُ أبو مُحمَّدٍ الجُويْنِيُّ : (لَا يَغْسِلُ) ؛ خَوْفَ الوُقُوعِ في المَنْهِيِّ عنه .

والأصحُّ : أنه يَغْسِلُ ؛ لِأنَّ التَّثليثَ مأمورٌ به ولم يَتَحَقَّقُ قبلَ هذه الغسلةِ ، فيأتي بها .

~~~~

(٥ _ وَكُلُّ وَاقِعٍ) في الوُجُودِ _ ومنه : الخاطِرُ وفِعْلُه وتركُه _ كائنٌ (بِقُدْرَةِ اللهِ وَإِرَادَتِهِ، فَهُوَ) تعالَىٰ (خَالِقُ كَسْبِ الْعَبْدِ) أي فعلِه الّذي هو كاسِبُه، لا خالِقُه :

لِتكفيرِه باجْتِنابِ الكَبائِرِ؛ قالَ تعالَىٰ : ﴿ إِن تَجَتَـنِبُواْ كَبَآبِرَ مَا تُنْهَوَنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُرُ سَيِّعَاتِكُمْ ﴾ (أو معَ الإصرارِ علىٰ) ذنبِ (كبيرٍ) فإِنّها تَصِحُّ (في الأَصَحُّ) وقيلَ : لا). اهـ

قوله: (فيأتي) في النُّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٤٥٠٢ (ق ١٧٥ ب): «ويأتي»، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ طبعةُ دارِ الفتحِ (ص١٧٥). والمُثْبَتُ مِن بقيّةِ النُّسَخِ الخَطِّيّةِ، وعليه طبعةُ دارِ الفتحِ (ص٥٨٥).

قوله : (وَكُلُّ وَاقِعٍ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٧٦ ب) بالإِضافةِ : وَ*كُلُّ وَاقِعٌ*» وَفِي طبعةِ الهاشِميّةِ (ص٦٧٨) : «وكُلُّ واقِعٌ» بتنوينِ الجُزْأَيْنِ. قَدَّرَ لَهُ قُدْرَةً تَصْلُحُ لِلْكَسْبِ، لَا لِلْإِيجَادِ، فَالله خَالِقٌ لَا مُكْتَسِبٌ، وَالْعَبْدُ بِعَكْسِهِ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ قُدْرَتَهُ مَعَ الْفِعْل،

💝 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

بأن (قَدَّرَ) الله (لَهُ قُدْرَةً) هي : اسْتِطاعَتُه (تَصْلُحُ لِلْكَسْبِ، لَا لِلْإِيجَادِ) بِخِلافِ قُدْرةِ الله ؛ فإنّها لِلإِيجادِ، لا لِلكَسْبِ (فَالله) تعالى (خَالِقٌ لَا مُكْتَسِبٌ، وَالْعَبْدُ بِعَكْسِهِ) أي : مُكْتَسِبٌ لا خالِقٌ، فيُثابُ ويُعاقَبُ على مُكْتَسِبِه الّذي يَخْلُقُه الله عَقِبَ قَصْدِه له.

وهذا _ أي كونُ فعلِ العبدِ مُكْتَسَبًا له مَخْلُوقًا لله _ تَوَسُّطٌ بينَ ١ _ قولِ المُعْتَزِلةِ : أنّ العبدَ خالِقٌ لِفعلِه؛ لأنه يُثابُ ويُعاقَبُ عليه، ٢ _ وقولِ الجَبْرِيّةِ : أنه لا فِعْلَ لِلعبدِ أصلًا، وهو آلةٌ مَحْضةٌ كالسِّكِّينِ بيدِ القاطِع.

وقد يَقَعُ في كلامِ بعضِ العارِفِين ما يُوهِمُ الجَبْرَ : مِن نَفْيِهم الإِخْتِيارَ والفعلَ عن أنفسِهم، ومُرادُهم : عدمُ المُلاحَظةِ لذلك ؛ لاِسْتِغْراقِهم في النَّظَرِ إلى ما منه تعالى ، لا إلى ما منهُم.

(وَالْأَصَحُّ : أَنَّ قُدْرَتَهُ) أي العبدِ، وهي : صفةٌ يَخْلُقُها الله عَقِبَ قصدِ الفعلِ بعدَ سَلامةِ الأَسْبابِ والآلاتِ (مَعَ الْفِعْلِ)؛ لِأنّها عَرَضٌ، فلا تَتَقَدَّمُ عليه، وإِلّا لَزِمَ وُقُوعُه بلا قُدْرةٍ؛ لاِمْتِناعِ بَقاءِ الأَعْراضِ.

وقيل : قبلَه ؛ لأِنَّ التَّكليفَ قبلَه ، فلو لم تكنِ القدرةُ قبلَه لَزِمَ تكليفُ العاجِزِ . ورُدَّ : بأنَّ صِحَّةَ التَّكليفِ تَعْتَمِدُ القدرةِ بمعنَى سَلامةِ الأَسْبابِ والآلاتِ ، لا بالمعنَى السَّابِقِ .

ه تعليقات على غاية الوصول الله على تعليقات على غاية الوصول الله على قولِه : (لا إلى ما قوله : (لا إلى ما منهُم) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٦ ب و٢٣٧ أ).

فَهِيَ لَا تَصْلُحُ لِلضِّدَّيْنِ.

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

وهذا مِن زِيادتي.

W.)40

وإِذَا كَانَ العبدُ مُكْتَسِبًا لا خَالِقًا _ لِكُونِ قُدْرَتِه لِلكَسْبِ، لا للإِيجادِ، وكَانَتْ قُدْرَتُه مِعَ الفعلِ _ (فَ) نقولُ: (هِيَ) أي القُدْرَةُ مِن العبدِ (لَا تَصْلُحُ لِلضِّدَّيْنِ) أي التَّعْلُقُ بهما، وإنّما تَصْلُحُ لِلتَّعَلُّقِ بأحدِهما، وهو ما يَقْصِدُه العبدُ؛ إِذْ لو صَلُحَتْ لِلتَّعَلُّقِ بهما لَزِمَ اجْتِماعُهُما؛ لِوُجُوبِ مُقَارَنَتِهما لِلقُدرةِ المُتَعَلِّقةِ، بل قالُوا: إِنَّ القَدْرةَ الواحِدةَ لا تَتَعَلَّقُ بمَقْدُورَيْنِ مُطلَقًا: سَواءٌ أكانا ١ _ مُتَضادَّيْنِ ٢ _ أَمْ مُخْتلِفَيْنِ، لا ١ _ مَعًا، ٢ _ ولا على البَدَلِ.

والقول : بأنّها تَصْلُحُ لِلتَّعَلَّقِ بالضِّدَّيْنِ على البدلِ فتَتَعَلَّقُ بهذا بَدَلًا عن تَعَلُّقِها بالآخَرِ وبالعكسِ إِنّما يستقيمُ تفريعُه على أنها قبلَ الفعلِ ، لا معَه الّذي الكلامُ فيه .

قوله: (وإذا كانَ العبدُ مُكْتَسِبًا لا خالِقًا لِكونِ قُدْرَتِه لِلكَسْبِ) إلى قولِه: (إنّما يستقيمُ تفريعُه على أنها قبلَ الفعلِ لا معَه الّذي الكلامُ فيه) عبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٧ أ): «وإذا كانَ العبدُ مُكْتَسِبًا لا خالِقًا _ لِكونِ قُدْرَتِه لِلكَسْبِ، لا للإيجادِ، فلا تُوجَدُ إِلّا معَ الفعلِ _ (فَ)خقولُ: (الأَصَحُّ): أن القُدْرَةُ مِنه (لاَ تَصْلُحُ لِلضِّدَيْنِ) أي للتَّعلُّقُ بهما، وإنّما تَصْلُحُ لِلتَّعلُّقِ بأحدِهما، وَهْوَ ما يَقْصِدُه العبدُ؛ إِذْ لو صَلُحَتْ لِلتَّعلُّقِ بهما معًا لَزِمَ اجْتِماعُهُما؛ لِوُجُوبِ مُقارَنَتِهما لِلقُدْرةِ المُتَعلِّقةِ بهما، أو على سبيلِ البَدَلِ بهما معًا لَزِمَ اجْتِماعُهُما؛ لِوُجُوبِ مُقارَنَتِهما لِلقُدْرةِ المُتَعلِّقةِ بهما، أو على سبيلِ البَدَلِ لَزِمَ تَقَدَّمُها على الفعلِ، بل قالُوا: إِنّ القُدْرةِ الواحِدةَ لا تَتَعَلَّقُ بمَقْدُورَيْنِ مُطْلَقًا سَواءٌ أَكانا مُتَضادَيْنِ أم مُتَماثِلَيْنِ أم مُخْتَلِفَيْنِ لا مَعًا ولا على البَدَلِ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَّعلُّقِ المَتَعلَقُ لَهُ الْمَنْ لَعل البَدَلِ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَّعلُق اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَا اللهُ المَدل ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَعلُق اللهُ اللهُ المُنتَلِقُيْنِ لا مَعًا ولا على البَدَلِ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَعلُق المَانِا مُتَصَادَيْنِ أم مُتَمَاثِلَيْنِ أم مُخْتَلِفَيْنِ لا مَعًا ولا على البَدَلِ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَعلُق المَانَا مُتَصَادًيْنِ أَم مُتَمَاثِلُونَ أَم مُنْ الْهَالِيْنِ الْمُ لَا مَعًا ولا على البَدَلِ، وقيلَ: تَصْلُحُ لِلتَعلُق المَانَا مُنْعِلَا الْهُ الْمَلْفَا الْهَالَةِ الْهِ الْمَانِونِ الْمَانِيْلُونِ الْهُ الْمُقَالِقَا مَالَعُونِ اللهُ الْمَانِيْلِ الْمَانِونِ الْمَانِيْلِ الْمَانِونَ الْمَانِونِ الْمُعْلِى الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ اللهِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ اللهِ الْمَانِونِ اللْهِ الْمَانُونَ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمُؤْمِنِ الْمَانِونُ الْمَانِونَ الْمَانِونَ الْمَانِونِ الْمَانُونَ الْمَانِيْلِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونَ الْمَانِقُونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونَ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونِ الْمَانِونُ الْمَانِونِ الْمَا

٦ _ وَأَنَّ الْمَجْزَ : صِفَةٌ وُجُودِيَّةٌ تُقَابِلُ الْقُدْرَةَ تَقَابُلَ الضَّدَّيْنِ.

٧ ـ وَأَنَّ التَّفْضِيلَ بَيْنَ التَّوَكُّلِ وَالإِكْتِسَابِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ،

💝 عاية الوصول إلى شرح لب الأصول

أمَّا على القولِ : بأنَّ العبدَ خالِقٌ لِفِعْلِه فَقُدْرَتُه كَقُدْرَةِ الله تعالى ، فتُوجَدُ قبلَ الفعلِ، وتَصْلُحُ لِلتَّعَلُّقِ بالضِّدَّيْنِ على البدلِ لا على الجمع ؛ لِأنَّ القُدْرَةَ إِنَّما تَتَعَلَّقُ بالمُمْكِنِ، واجْتِماعُ الضِّدَّيْنِ مُمتنعٌ.

(٦ - وَ) الأصحُّ : (أَنَّ الْعَجْزَ) مِن العبدِ : (صِفَةٌ وُجُودِيَّةٌ تُقَابِلُ الْقُدْرَةَ تَقَابُلَ

وقيل : هو عدمُ القُدْرَةِ عمّا مِن شأنِه القُدْرَةُ ، فالتَّقابُلُ بينَهما تَقابُلُ العدم والمَلَكةِ كما أنَّ الأمرَ كذلك على القولِ بأنَّ العبدَ خالِقٌ لِفعلِه.

فعلى الأوّلِ في الزَّمِنِ معنَّىٰ لا يُوجَدُ في الممنوع مِن الفعل معَ اشْتِراكِهما في عدم التَّمَكُّنِ مِن الفعلِ، وعلى الثّاني : لا، بلِ الزَّمِنُ ليسَ بقادِرٍ، والممنوعُ قادِرٌ أي : مِن شأنِه القُدْرَةُ بطريقِ جَرْي العادةِ .

(٧ ـ وَ) الأصحُّ : (أَنَّ التَّفْضِيلَ بَيْنَ التَّوَكُّل وَالاِكْتِسَابِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ) : ١ ـ فَمَن يَكُونُ فِي تَوَكُّلِهِ لَا يَتَسَخَّطُ عَنْدَ ضِيقِ الرِّزْقِ عَلَيْهِ وَلَا يَتَطَلَّعُ لِسُؤالِ أحدٍ مِن الخَلْقِ فالتَّوَكُّلُ في حَقِّه أفضلُ؛ لِما فيه مِن الصَّبْرِ والمُجاهَدةِ

بإيمانٍ صَلُّحَتْ له دُونَ الكُفْرِ ، أو بالعكسِ فالعكسُ » ·

قوله : (في الزَّمِنِ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِريَّةِ (ق ٢٣٧ أ) بكسرِ الميم: عَاللَّقَهُ.

لِلنَّفْسِ، ٢ ـ وَمَن يكونُ في تَوَكَّلِه بخلِافِ ما ذُكِرَ فالاِكْتِسابُ في حَقِّه أفضلُ؛ حَذَرًا مِن التَّسَخُّطِ والتَّطَلُّع.

وقيلَ : الأفضلُ التَّوَكُّلُ ، وهو هُنا : ١ ـ الكَفُّ عنِ الاِكْتِسابِ * ٢ ـ والإِعْراضُ عنِ الأَسْبابِ * اعْتِمادًا لِلقلبِ على الله تعالى .

وقيلَ : الأفضلُ الإِكْتِسابُ. ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ

وإِذا اخْتَلَفَ التّفضيلُ بينَهما باخْتِلافِ النّاسِ (فَإِرَادَةُ التَّجْرِيدِ) عمّا يَشْغَلُ عنِ الله تعالىٰ (مَعَ دَاعِيَةِ الْأَسْبَابِ) مِن الله في مُريدِ ذلك (شَهْوَةٌ خَفِيَّةٌ *) مِن المُريدِ.

(وَسُلُوكُ الْأَسْبَابِ) الشّاغِلةِ عنِ الله (مَعَ دَاعِيَةِ النَّجْرِيدِ) مِن الله في سالِكِ ذلك (انْحِطَاطٌ) له (عَنِ الرُّتْبَةِ الْعَلِيَّةِ *) إلى الرُّثْبةِ الدَّنيَّةِ .

فالأَصْلَحُ لِمَن قَدَّرَ الله فيه داعِيةَ الأَسْبابِ : سُلُوكُها دُونَ التّجريدِ ، ولِمَن قَدَّرَ الله فيه داعِيةَ الله فيه داعِيةَ التّجريدِ : سُلُوكُه دُونَ الأَسْبابِ .

(وَقَدْ يَأْتِي الشَّيْطَانُ) لِلإنسانِ (١ ـ بِاطِّرَاحِ جَانِبِ الله تَعَالَىٰ فِي صُورَةِ

قوله: (يَشْغَلُ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظَّاهِرَيَّةِ (قَ ٢٣٧ ب) بفتحِ الياءِ والغَيْنِ. قوله: (بِاطِرَاحِ) مضبوطٌ في النَّسْخةِ الأَزْهَريّةِ رقم ٧٧٨٩٧ (ق ١٥٣ ب) بتشديدِ الطَّاءِ: بِالْمُنْآعِ الْبَيْدِ. الْأَسْبَابِ، أَوْ بِالْكَسَلِ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ، وَالمُوَفَّقُ يَبْحَثُ عَنْهُمَا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ.

وَقَدْ تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ الله وَعَوْنِهِ، جَعَلَنَا الله بِهِ ﴿ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَـمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم

🚓 غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🚓

الْأَسْبَابِ ٢ ـ أَوْ بِالْكَسَلِ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ) كيدًا منه : كأن يقولَ لِسالِكِ التّجريدِ اللّذي سُلُوكُه له أَصْلَحُ مِن تركِه له : «إلى مَتَى تَتْرُكُ الأسبابَ؟، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ تركَها يُطْمِعُ القُلُوبَ لِمَا في أيدي النّاسِ؟، فاسْلُكُها؛ لِتَسْلَمَ مِن ذلك، ويَنْتَظِرَ غيرُك يُطْمِعُ القُلُوبَ لِما في أيدي النّاسِ؟، فاسْلُكُها؛ لِتَسْلَمَ مِن ذلك، ويَنْتَظِرَ غيرُك منكَ ما كُنْتَ تَنْتَظِرُه مِن غيرِكَ»، ويقولَ لِسالِكِ الأسبابِ الّذي سُلُوكُه لها أَصْلَحُ مِن تركِه لها : «لو تَرَكْتَها وسَلَكْتَ التّجريدَ فتَوَكَّلْتَ على الله لَصَفا قَلْبُكَ وأَتاكَ ما يَكْفِيكَ مِن عندِ الله ، فاثرُكُها ؛ لِيَحْصُلَ لك ذلك» ، فيُؤدِّي تركُها الّذي هو غيرُ أَصْلَحَ له إلى الطَّلَبِ مِن الخَلْقِ والإهْتِمامِ بالرِّزْقِ .

(وَالمُوَفَّقُ يَبْحَثُ عَنْهُمَا) أي عن هذَيْنِ الأَمرَيْنِ اللَّذَيْنِ يأتي بهما الشَّيطانُ في صُورةِ غيرِهما، لَعَلَّه أن يَسْلَمَ منهما (وَيَعْلَمُ) مع بحثِه عنهما (أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ) الله كونَه أيْ : وُجُودَه منهما، أو مِن غيرِهما.

W. 1

(وَقَدْ تَمَّ الْكِتَابُ) أي : «لُبُّ الأصولِ» (بِحَمْدِ الله وَعَوْنِهِ، جَعَلْنَا الله بِهِ) لِمَا أَمَّلْناه مِن كثرةِ الاِنْتِفاعِ به (﴿ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَكَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّكَنَ وَالتَّصديقِ وَٱلصِّدِيقِينَ ﴾) أي : أفاضِلِ أصحابِ النَّبِيِّينَ؛ لِمُبالَغَتِهم في الصِّدْقِ والتَّصديقِ

ه تعليفات على غاية الوصول الله على الل

وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَّ وَحَسُنَ أُوْلَنَبِكَ رَفِيقًا ﴾.

﴿ وَالشَّهُ دَلَهِ ﴾ أي : القَتْلَىٰ في سبيلِ الله (﴿ وَالصَّلِحِينَ ﴾) غيرِ مَن ذُكِرَ (﴿ وَالشَّلِحِينَ ﴾) غيرِ مَن ذُكِرَ (﴿ وَالشَّلِحِينَ ﴾) غيرِ مَن ذُكِرَ (﴿ وَصَّسُنَ أُولَٰكَ إِكَ رَفِيهَا ﴾) أي : رُفَقاءَ في الجَنّةِ : بأن نَسْتَمْتِعَ فيها برُوْبِتِهم ، وزيارتِهم ، والحُضُورِ معهم وإِن كانَ مَقَرُّهُم في دَرَجاتٍ عالِيةٍ بالنّسبة إلى غيرِهم ، ومِن فضلِ الله تعالى على غيرِهم : أنه قد رُزِقَ الرِّضا بحالِه وذَهَبَ عنه اعْتِقادُ أنه مفضولٌ انْتِفاءً لِلحَسْرَةِ في الجنّةِ الّتي تَخْتَلِفُ المَراتِبُ فيها على قَدْرِ الأَعْمالِ ، وعلى قَدْرِ الأَعْمالِ ، وعلى قَدْرِ الأَعْمالِ ،

وصلَّىٰ الله وسَلَّمَ علىٰ سيِّدِنا محمّدٍ وآلِه وصحبِه كلَّما ذَكَرَه الذَّاكِرُون * وغَفَلَ عن ذِكْرِه الغافِلُون *

قالَ مُؤَلِّفُه سَيِّدُنا ومولانا شيخُ مَشايِخِ الإسلامِ * مَلِكُ العُلماءِ الأَعْلامِ * أبو يحيى زَكَريَّا الأَنْصاريُّ الشّافِعيُّ ، فَسَحَ الله في مُدّتِه * ونَفَعَنا والمُسلِمِين ببَرَكَتِه * ونَفَعَنا والمُسلِمِين ببَرَكَتِه * : «وكانَ الفَراغُ مِن تأليفِه ثامِنَ عَشَرَ شهرَ رَمَضانَ سنةَ اثْنَتَيْنِ وتِسْعِمائةٍ».

﴿ تعليقات على غاية الوصول ﴿ وَ عَلَيْهِ الرَّاءِ : النَّرُنَةُ . قُولُهُ : (رُزِقَ) مضبوطٌ في نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٨ أ) بضَمِّ الرَّاءِ : النَّرُنَةُ .

قوله: (فَسَعَ الله في مُدَّتِه) في طبعةِ الحَلَبيِّ (ص١٧٦): «نَوَّرَ الله ضريحَه»، والمُثْبَتُ مِن النَّسْخةِ الأَزْهَريَّةِ رقم ٤٠٢٥ (ق ١٧٧ ب): نج السفيسدنه وننعنا، وعليه طبعةُ دارِ الفتح (ص٧٨٩)، ومِن نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٨ ب): مُعَالَمَنْهُمْيَّةً.

قوله : (وَنَفَعَنا والمُسلِمِين بَبَرَكَتِه) غيرُ موجودٍ في نُسْخةِ الظَّاهِريّةِ (ق ٢٣٨ ب).

قوله: (وكانَ الفَراغُ مِن تأليفِه ثامِنَ عَشَرَ شهرَ رَمَضانَ سنةَ اثْنَتَيْنِ وتِسْعِمائةٍ) عِبارةُ نُسْخةِ الظّاهِريّةِ (ق ٢٣٨ ب): «فَرَغْتُ مِن تأليفِه في ثامِنَ عَشَرَ شهرِ رَمَضانَ سنةَ اثْنَتَيْنِ وتِسْعِمائةٍ، وفَرَغَ كاتِبُه أحمدُ بْنُ مُحمَّدِ بْنِ عُمَرَ الأَنْصاريُّ الحِمْصيُّ مِن كِتابَتِه في رابع عشري شهرِ ربيعٍ الأوّلِ عامَ سبعةٍ وتِسْعِمائةٍ بالقاهِرةِ المحروسةِ ببابِ سر



المدرسةِ البَرْقُوقيّةِ بالقُرْبِ مِن بين القصرين، وصَلَّى الله على سَيِّدِنا ومَوْلانا وحبيبِنا مُحمَّدٍ وآله وصحبِه وسَلَّمَ». اهدوفي جِوارِها هذه العِبارةُ: «بَلَغَتْ قِراءتُه على مُؤلِّفِه سنةَ عشرٍ وتِسْع مِثْقٍ».

قالَ العبدُ الضّعيفُ آصِفُ عبدُ القادِر جَيْلاني : فَرَغْتُ مِن المُقابَلَةِ بمخطوطاتِ «غايةِ الوُصُولِ» ومطبوعاتِها حَسْبَ الطّاقةِ في يومِ الجُمُعةِ الرّابعِ والعِشْرِين مِن شهرِ شَعْبانَ سنةَ ١٤٤٤ بمَعْهَدِ مَرْكَزِ الشّريعةِ ببُوغُور جاوا الغَرْبيّةِ.

فهرس غاية الوصول إلى شرح لب الأصول

الصفحة	الموضوعات
0	مقدمة المحقق
بها هذه الطبعة ٨	المخطوطات والمطبوعات المحققة عليها والمقابلة
	بيان الإبرازة الأولئ والأخيرة لهذا الكتاب
٣٠	أوجه الاختلاف بين الإبرازتين الأولئ والأخيرة
٣٥	ملاحظةملاحظة
٣٧	ملاحظة
ξ •	عملي ومنهجي في إخراج هذه الطبعة
ο ξ	
ي.٠٠٠٠ ۸۰	التعليق التذكاري علئ ترجمة الشيخ زكريا الأنصار:
	مقدمة غاية الوصول ـ مقدمة إمتاع المقلتين وإزالة ال
	المقدماتالمقدمات
170	تعريف أصول الفقه
	تعريف الفقه
144	تعريف الحكم
	تعريف الحسن والقبح
1	حكم شكر المنعم
188	لا حكم قبل الشرع
	تتمة : لو وقع بعد البعثة صورة لا حكم فيها
	تكليف الغافل والملجإ لا المكره
	تعلق الخطاب بالمعدوم
	أقسام خطاب التكليف
	ترادف الفرض والواجب
100	ترادف المندوب والمستحب والتطوع والسنة .

حكم إتمام المندوب
حكم إتمام المندوب
تعريف الشرط
تعريف المانع
تعريف الصحة١٦١
المراد بصحة العبادة وغيرها
اختصاص الإجزاء بالمطلوب
تعریف البطلان
تعريف القضاء١٦٧
تعريف الإعادة١٦٨
تعريف الرخصة وأقسامها١٧٠
تعریف العزیمة١٧٣
تعریف الدلیل۱۷٤
العلم عقب صحيح النظر مكتسب ١٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تعريف الحد
الكلام في الأزل يسمئ خطابا
الكلام النفسي يتنوعالكلام النفسي يتنوع
تعريف النظر
تعريف الإدراك والتصور والتصديق ١٨٣
تعريف العلم والاعتقاد والظن والوهم والشك
العلم حكم جازم لا يقبل تغيراا
لا يتفاوت العلم إلا بكثرة المتعلقات
تعريف الجهل
تعريف السهو
مسألة في تعريف الحسن والقبيح
حائد التيك ليس بواحب

	المندوب مأمور به
	المندوب غير مكلف به
۱۹۳	 تعريف التكليف
198	 المباح ليس بجنس للواجب
190	 المباح في ذاته غير مأمور به
190	 الإباحة حكم شرعي
197	 إذا نسخ الوجوب بقي الجواز
199	 مسألة في الواجب والحرام المخيرين
۲ • ٤	 مسألة في تعريف فرض الكفاية
۲ • ٥	 فرض الكفاية دون فرض العين
	فرض الكفاية على الكل وسقوطه بفعل البعض
7 • 7	 لا يتعين فرض الكفاية بالشروع إلا ما استثني
	سنة الكفاية
	مسألة : وقت المكتوبة جوازا وقت لأدائها (الواجب الموسع)
۲۱.	 وجوب العزم على من أخر
	حكم من أخر الواجب الموسع
717	 مسألة : ما لا يتم الواجب إلا به واجب
	لو تعذر ترك محرم إلا بترك غيره وجب
	مسألة : مطلق الأمر لا يتناول المكروه
	المكروه الذي له جهتان
	صحة الصلاة في مغصوب
	الخارج من مغصوب تائبت آت بواجب
	الساقط على نحو جريح يقتله أو كفؤه يستمر
	مسألة : جواز التكليف بالمحال مطلقا
	وقوع التكليف بالمحال لتعلق علم الله بعدم وقوعه فقط
	جواز التكليف بما لم يحصل شرطه الشرعي
441	 مسألة : لا تكليف إلا بفعل

المكلف به في النهي الكف	
التكليف يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخول وقته إلزاما وقبله إعلاما ٢٢٩٠٠٠٠٠	
مسألة : يصح التكليف مع علم الآمر انتفاء شرط وقوعه٢٣١	
خاتمة : الحكم قد يتعلق على الترتيب والبدل	
كتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال	ال
تعريف الكتاب	
البسملة من القرآن ٢٣٩	
تواتر القراءات السبع ٢٤١ ٢٤١	
القراءات الشاذة	
القراءات الشاذة تجرئ مجرئ الآحاد في الاحتجاج٢٤	
لا يجوز ورود ما لا معنىٰ له في الكتاب والسنة٢٤٥	
لا يجوز ورود ما لا يعنئ به غير ظاهره في الكتاب والسنة٢٤٦	
لا يبقئ في الكتاب والسنة مجمل لم يبين٢٤٦	
الأدلة النقلية قد تفيد اليقين بانضمام غيرها٧٤٧	
المنطوق والمفهوم٢٤٨	
تعريف المنطوق٢٤٨	
النص والظاهر	
المركب والمفرد ٢٤٩	
دلالات المطابقة والتضمن والالتزام ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
دلالات الاقتضاء والإشارة والإيماء٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
تعريف المفهوم	
مفهوم الموافقة وأقسامه	
هل الدلالة على الموافقة مفهومية أو قياسية أو لفظية؟٠٠٠٠٠٠٠٠	
مفهوم المخالفة وشروطه٧٥٦	
لا يمنع ما يقتضي تخصيص المذكور بالذكر قياس المسكوت بالمنطوق ٢٥٨٠٠٠٠٠	
أنواع مفهوم المخالفةأنواع مفهوم المخالفة	
حجية مفاهيم المخالفة	

مسألة : من الألطاف حدوث الموضوعات اللغوية٢٧١
مدلول اللفظ
تعريف الوضع
اللفظ موضوع للمعنى الذهني
لا يجب لكل معنى لفظ ٢٧٦
المحكم والمتشابه
اللفظ الشائع لا يجوز وضعه لمعنئ خفي علىٰ العوام
مسألة : هلَّ اللغات توقيفية أو اصطلاحيَّة ؟٢٧٨
اللغة لا تثبت قياسا فيما في معناه وصف ٢٧٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المتواطئ والمشكك والمباين والمرادف والمشترك٢٨١
تعريف العلم وقسماه : علم الشخص وعلم الجنس
مسألة في تعريف الاشتقاق وأقسامه
المشتق قد يطرد وقد يختص ٢٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
من لم يقم به وصف لم يشتق له منه اسم
ما يشترط في كون المشتق حقيقة ٢٨٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس لا النطق٧
لا إشعار للمشتق بخصوصية الذات٢٩٢
مسألة : المرادف واقع في الكلام
الحد والمحدود ونحو حسن بسن ليسا من المرادف ٢٩٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التابع يفيد التقوية
كل من المرادفين يقع مكان الآخر ٢٩٤
مسألة : المشترك واقع في الكلام جوازا
يصح لغة إطلاق المشترك على معنييه مجازا
جمع المشترك باعتبار معنييه مبني على صحة إطلاقه على معنييه ٢٩٧٠٠٠٠٠٠
صحة إطلاق اللفظ على معنييه معا آت في الحقيقة والمجاز وفي المجازين ٢٩٨٠٠٠
لحقيقةلحقيقة
تقسيم الحقيقة إلى لغوية وعرفية وشرعية٣٠٠

جاز ۰۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	الم
يجب سبق الوضع لا سبق الاستعمال	
المجاز واقع في الكلام مطلقا	
أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجاز ليس غالبا على الحقيقة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجاز ليس معتمدا عليه حيث تستحيل الحقيقة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجاز والنقل خلاف الأصل٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجاز والنقل أولى من الاشتراك	
التخصيص أولئ من المجاز والنقل٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
الإضمار أولى من النقل	
المجاز مساو للإضمار ٩٠٠٠ المجاز مساو للإضمار	
علاقات المجاز	
المجاز يكون في الإسناد والمشتق والحرف ٢١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المجاز لا يكون في العلم	
يشترط سمع في نوع المجاز ١٥٧٠ ١٥٧٠	
ما يعرف به المجاز	
مسألة في تعريف المعرب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المعرب ليس في القرآن	
مسألة : اللفظ حقيقة أو مجاز أو هما باعتبارين ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
اللفظ محمول على عرف المخاطب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
إذا تعارض مجاز راجح وحقيقة مرجوحة تساويا ٢٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
بقاء الخطاب على حقيقته٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
مسألة في الكناية	
التعريضالتعريضالتعريض	
تقسيم التعريض إلى حقيقة ومجاز وكناية ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
تروف	الح

أ م ر حقيقة في القول المخصوص
تعريف الأمر النفسي ٢٧٩ تعريف الأمر النفسي
لا يعتبر في الأمر علو ولا استعلاء
لا يعتبر في الأمر إرادة الطلب٣٨١
الأمر النفسي غير الإرادة الأمر النفسي غير الإرادة
مسألة : صيغة افعل مختصة بالأمر النفسي ٣٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
معاني صيغة افعل
صيغة افعل حقيقة في الوجوب لغة٣٨٧
يجب اعتقاد الوجوب المطلوب بصيغة افعل قبل البحث٣٩٠
إذا وردت صيغة افعل بعد حظر أو استئذان فللإباحة٣٩٠
صيغة النهي بعد الوجوب للتحريم
مسألة : صيغة افعل لطلب الماهية٣٩٣
المبادر ممتثل المبادر ممتثل
مسألة : الأمر لا يستلزم القضاء، بل يجب بأمر جديد ٣٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الإتيان بالمأمور به يستلزم الإجزاء
الأمر بالأمر بشيء ليس أمرا به٣٩٦
الآمر بلفظ يصلح له غير داخل فيه ٢٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يجوز النيابة في العبادة البدنية٣٩٧
مسألة : الأمر النفسي بالشيء المعين ليس نهيا عن ضده ولا يستلزمه ٢٩٨٠٠٠٠٠٠٠
النهي كالأمر كالأمر ويتمام المنهي كالأمر المنهي كالأمر المنهي كالأمر المنهي كالأمر المناسبة المن
مسألة : الأمران المتعاقبان وغير المتعاقبين
لنهي
تعريف النهي النفسي
قضية النهي النفسي
معاني صيغة النهي
في الَّإرادة والتحرّيم ما في الأمر ٤٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النهي قد يكون عن واحد ومتعدد ٤٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

9 8 0	🦂 فهرس غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🤗 ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ξ·Λ	مطلق النهي للفساد شرعا في المنهي عنه
٤ ١١	نفي القبول دليل الصحة أو دليل الفساد .
4.0	منانف القيابية الاحداد

•
1
العام.
i
•
١
١
2
4
٥
>
4
5
1
11
11
ة
31
ö
11
i
JI .
ت
บั

تعميم نحو «لا أكلت» و«إن أكلت» ٤٣٤.

لا يعم المقتضي.....لا يعم المقتضي....

٤٢	•	٠.		 																				بام	ال) =	عا	ف	بطو	لما	مم ا	لا يا	!
																																لا يا	
																																لا ي	
٤٢	-	ι.		 																	رم	نمو	الع	لة	منز	ٰ ،	بنزا	ل ي	صا	ستف	וצ	نرك	;
٤٢	٠,	٠.		 															?	مة	لأه	١,	مر	یشہ	لا	\$	۔ ی	النبر	بها	ا أي	•	تحو	;
٤٢	٠,	٠.																				•	_				**					يحو	
٤٢	ه د	١.																			بد	لع	ر ا	ما	یث	*	س	النا	بها	ا أي	•	يحو	រ
٤٢	٠ ٥	١.														نط	فة	<u>ڻ</u>	ِدي	جو	و-	الم	ے ا	ما	يث	*	س	لنا	ها	ا أي	٠	حو	ن
٤٢	ے د	١.																_														(من	
٤٤	٤	٠.															را	اهر	ظا	ء	سا	النا	ر ا	ىما	یٹ	K	لم	لسا	۔ ئر ا	مذك	، ال	جم	•
																							_				,				•	ے خطا	
																								_					_			لخو	
																		_	_				-				_					حو	
																																	لتخم
5	۶۲	٠.																•													٠ ،)	سيم	
٤	٤١	۳.	•	 •		•																• •					ۍ.	يصر	خص	الت	ت ا	عريا	ت
٤ :	٤ ٢ ٤ ٢	. ۳	•				• •	• •	 					••								نعا	 لما	 ت ا	٠.	٠٠.	ں. حک	يصر ں -	<i>خص</i> ىيص	الت خص	ن الت	عريا نابل	ت ق
٤ :	٤ ٢ ٤ ٢ ٤ :	. ۳ . ۳ . ٤		 					 • •		• •	• •	• •	•••		• • •	• •	• •	٠	٠.	 د لج	 نعا س ا	 لما أقل	 ت ا ن أ	 ثبد رالح	٠٠ <u>٠</u> م د و	ں. حکا احا	يصر ں - ن وا	فص سيص إلى	الت خص ص	ن الت صيد	عريا نابل لتخ	ت ة ا
£ :	٤١ ٤١ ٤	۰ ۳ . د ۲ . د ۲ .		 	• •		• • •	•	 			•••		•••		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • •		ح.	٠	 د لج 	نعا س ا	 لمت أقل 	 ت ا ين أ	 ثبد رالو	 د و 	ں. حکا احا	يصر ن و ص ص	فص سيص إلى مسو	التـ خص ص حد	ن الت صيع الم	عريا ابل لتخ لعام	; ; !
£ :	٤١ ٤١ ٤	۰ ۳ . د ۲ . د ۲ .	•	 	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		•••		 • •			•••		•••		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		•••	ح	٠٠.	 الج 	نعا ں ا	 لمت أقل 	۰۰ ت ا ن أ	 ثال سال	٠٠. د و ٠٠	ں. حک احد خص	يصر ن وا ص الد	فص ميص إلى صور . به	التـــ خص ص حد حراد	ن الت صيم الم الم	عريا التخ لعام لعام	; ; ! !
2 2 2 2 2	٤١ ٤١ ٤ ٤	۳. ٤. ٤.	•••	•••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		•••			• • •	•••	•••	•••		•••			•••	ح	٠	 لج 	نعا ب ا	 لمت أقل 	 ن أ في	 ثبد الرالو ص	 د و نمية	ں. حکا احا خص	يص ن وا ص الـ	خص بيص مور مور مور	التـ خص مخد مخد مخد	ن الت ميع الم الم	عريا التخ لعام لعام لعام لعام	; ; ! !
2 2 2 2 2		~ .		•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••			•••											•••	ح		 لج ي	نعا ں ا باق	المت أقل ال	 بن أ في	نبد رالو ص نة	٠٠٠ د و ٠٠٠ هيف	ر. حکا احد خص خص	يصر ن وا ص ص ص ص	فص المح صور صور صور	التہ خص مخت مخت مخت	الت صيد الم الم الم	عريد لاتخ لعام لعام لعام لعام	5 1 1
£ : £ : £ : £ : £	£ 1 £ 1 £ 2 £ 2 £ 2	~ · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·					• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •												 بع	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	 لج ي	نعان س ا باق	 لمت أقل ال	٠٠٠ ٢٠٠ ٠٠٠ في	نبد رالو ص قة	 د و سود عجا	ر. حكا احا خص حالب	يصر ن وا عص عص عص ص ص	خص میص میو. میو. میو. مور.	الته خص مخد مخد مخد مخد العا	الت صيع الم الم الم الم	عريد لابل لعام لعام لعام عمل	; ; ; ;
2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	£ 1 £ 1 £ 2 £ 2 £ 2 £ 2	~					• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •												ع ع 		 لج ي	نعلى ا	المت أقل الر الر ال	 ان أ ا في عن فص	 ثيرالو م ن ن ن ن ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا	 د وو سوه حث والا	ر. حكا احد خص خص الب	يصر أ، وا ص ص ص ص ص تص	خص المح مسور مسور مسور مسور الم	الته خص مخد مخد مخد مخد مخد سخد	الت ميد الم الم الم الم	عريا التخ لعام لعام لعام لعام لمخ	5 5 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
* * * * * * * * * * * *	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	~					• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •												ع ع 		 لج يي خص	نعلى ا	 أقل ال سل	 ت ا ن أ ن في عن فص	 الإلكان المنت المنا	 د و موه حث حا	ر. حكا احا خص خص لل ل	يصر أ و ا ص ص ص ص تص تص	خص المح صور صور عمور الم الم	الت خص خد خد خد خد نعا س	الت ميد الم الم الم الم الم	عريا التخ العام العام العام المخ المخ المخ	
* * * * * * * * * * *	2 Y E Y E Y E Y E Y E Y E Y E Y E Y E Y	~ ~ £ £ £ 0 7 \ \ \					•••••••••••••				•••••••••••••••								ع ع 		 لج خص 	نعان ا	المت أقل ال ال ال	 ن أ في فص ة	ثبد الإلا المن المن	 د وو معنق عجا خواا	ر. حكا الحا خص لل لل	يصر ن و ال ص ص ص تص تص تص	فص الح مور مور مور الم الم	الت خص خد سراد خدد خدد ش	الت ميد اله اله اله اله تثناء	عريا التخ لعام لعام لعام لعام لمخ	

المراد بعشرة في علي عشرة إلا ثلاثة
لا يصح الاستثناء المستغرق
يصح استثناء الأكثر والمساوي والعقد الصحيح 80٢
الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس ٤٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاستثناءات المتعددة ١٧٥٠
الاستثناء يعود للمتعاطفات بمشرك مسرك
القران بين جملتين لفظا لا يقتضي التسوية في حكم لم يذكر ٢٥٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الشرط
الصفة
الغاية١ ٥٥ ا
البدلا۲۶
المخصص المنفصل
التخصيص بالعقلالتخصيص بالعقل
تخصیص الکتاب بالکتاب تخصیص الکتاب بالکتاب بالی بالکتاب بالکتاب بالکتاب بالکتاب بالکتاب بالکتاب بالکتاب بالکت
تخصيص السنة بالسنة
تخصيص كل من الكتاب والسنة بالآخر
تخصيص الكتاب والسنة بالقياس الكتاب والسنة بالقياس.
تخصيص الكتاب والسنة بمفهوم المخالفة ٢٦٨
تخصيص الكتاب والسنة بمفهوم الموافقة
عطف العام على الخاص لا يخصص ٤٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
رجوع ضمير إلئ بعض العام لا يخصص ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مذهب الراوي لا يخصص
ذكر بعض أفراد العام لا يخصص ٤٧١
لا يقصر العام على المعتاد وما وراءه٧
نحو «نهئ عن بيع الغرر» لا يعم لا يعم
مسألة : جواب السؤال غير المستقل دون السؤال٤٧٣
حواب السؤال المستقل دون السؤال

العام الوارد علىٰ سبب خاص معتبر عمومه٤٧٤
صورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه ٤٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠
الخاص في القرآنُ تلاه في الرسم عام لمناسبة ٢٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مسألة : إنَّ لم يتأخر الخاص عن وقت العمل خصص العام
المطلق والمقيد
المطلق والمقيد كالعام والخاص
إذا اتحد حكم المطلق والمقيد وسببه وكانا مثبتين
إذا اتحد حكم المطلق والمقيد وسببه وكان أحدهما مثبتا والآخر خلافه
إذا اتحد حكم المطلق والمقيد وسببه وكانا منفيين أو منهيين
إذا اختلف حكم المطلق والمقيد أو سببهما
الظاهر والمؤولالظاهر والمؤول
تعريف الظاهر والمؤول
تقسيم التأويل إلىٰ صحيح وفاسد ولعب
تقسيم التأويل الصحيح إلى قريب وبعيد
المجملالمجمل المجمل المجمل المجمل المجمل المجمل المجمل المعتمل ا
تعريف المجمل
أمثلة لا إجمال فيها
أمثلة للإجمال
وقوع المجمل في الكتاب والسنة
المسمئ الشرعي أوضح من اللغوي ١٩٦٠ المسمئ الشرعي
إن تعذر المسمئ الشرعي للفظ حقيقة رد بتجوّز ٤٩٧
اللفظ المستعمل لمعنئ تارة ولمعنيين تارة٩٧
لبيان
تعريف البيان تعريف البيان
البيان قد يكون بالفعل البيان قد يكون بالفعل
يان المعلوم بالمظنون

9 8 9	🦀 فهرس غاية الوصول إلى شرح لب الأصول 🧇 ــــــ
هالقا	
0.7	
0.4	•
o • £ · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	عدم العلم بالمخصص
0.7	
0.7	تعريف النسخ
o • A · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	يجوز نسخ بعض القرآن
٥٠٩	
٥١٠	_
011	_
017	
017	
010	·
010	
	_
٥١٥	•
لفة	•
010	_
017	يجوز نسخ الإنشاء
o \ V · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	يجوز نسخ الإخبار
٥١٨	يجوز النسخ ببدل أثقل
019	يجوز النسخ بلا بدل ولم يقع
0 7 •	
071	
071	
رفة	•
ي حقهم	
ليست بنسخ ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	زیادة جزء او شرط او صفه علی النص

نقص جزء أو شرط أو صفة ليست بنسخ ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٥
خاتمة في كيفية علم الناسخ من المنسوخ ٢٦٠٠٠
لكتاب الثاني في السنة
تعريف السنة
عصمة الأنبياء
لا يقر نبينا ﷺ على باطل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٥٥
أفعال النبي ﷺ
العلامات التي تعلم بها صفة فعل النبي ﷺ ٥٣٥
أمارات الوجوب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٥٥
أمارات الندبمارات الندب
تعارض الفعل والقول ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٥٠٠٠٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكلام في الأخبار
المركب المهمل والمستعمل ١٥٥
الكلام اللساني والنفساني ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
تقسيم الكلام اللساني إلى الاستفهام والإنشاء والخبر الكلام اللساني إلى الاستفهام والإنشاء والخبر
لا مخرج للخبر عن الصدق والكذب ٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مدلول الخبر ثبوت النسبة
مورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها فقط ٧٤٥
مسألة : الخبر إما مقطوع بكذبه٩٥٠
أسباب وضع الخبر
الخبر المقطوع بصدقه٥٠٠
الخبر المتواتر٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
العدد المشترط في المتواتر٥٥٠
ما لا يشترط في المتواتر٥٥٠
العلم في المتواتر ضروري٥٥٠
العلم الحاصل من المتواتر لكثرة العدد متفق وللقرائن قد يختلف ٥٥٧٠٠٠٠٠٠٠
الاحماء على مفتخر لا بدل على صدقه

بقاء خبر تتوفر الدواعي على إبطاله لا يدل على صدقه ٢٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
افتراق العلماء في خبر بين مؤول ومحتج لا يدل على صدقه٩٥٠
المخبر بحضرة عدد التواتر ولم يكذبوه ولا حامل على سكوتهم صادق ٩٠٠٠٠٠٠ ٥٥٥
المخبر بمسمع من النبي على ولا حامل على سكوته صادق٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الخبر المظنون بصدقه، وهو خبر الواحد ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مسألة : خبر الواحد يفيد العلم بقرينة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
يجب العمل بخبر الواحد
مسألة : في تكذيب الأصل الفرع فيما رواه
زيادة العدل
حذف بعض الخبر
حمل صحابي مرويه على أحد محمليه٩٠٠
مسألة : من لا يقبل في الرواية٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
من يقبل في الرواية٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
شرط الراوي العدالة٣٠٠
لا يقبل في الرواية مجهول
الكبائرالكبائر
مسألة : في الرواية والشهادة٧٨٠
أشهد إنشاء تضمن إخبارا٧٨٠
صيغ العقود والحلول إنشاء٨٥
ما يثبت به الجرح والتعديلم
يشترط ذكر سبب الجرح٩٨٠
الجرح مقدم على التعديل المعديل
ما يعد من التعديل
ما لا يعد من الجرح
مدلس المتون مجروح٩٣٠٠
مسألة : تعريف الصحابي
ل ادعه ر معاصر عدل صحبة قبل ٥٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الصحابة عدول٩٥	
مسألة : الحديث المرسل٩٧	
حجية الحديث المرسل٩٧	
مسألة : نقل الحديث بالمعنى	
ألفاظ أداء الصحابي ومراتبها	
خاتمة : مراتب التحمل	
ألفاظ الأداء	
كتاب الثالث في الإجماع	از
تعريف الإجماع	
اختصاص الإجماع بالمجتهدين١٢	
اختصاص الإجماع بالمسلمين	
لا بد في الإجماع من وفاق الكل	
عدم انعقاد الإجماع في حياة النبي ﷺ١٤	
لو لم يكن في العصر إلا مجتهد وأحد لم يكن قوله إجماعا١٤	
انقراض العصر لا يشترط في انعقاد الإجماع١٤	
الإجماع قد يكون عن قياس	
اتفاق الأمم السابقين ليس إجماعا١٦	
اتفاق المجتهدين على أحد قولين قبل استقرار الخلاف جائز ٢٦٠٠٠٠٠٠٠	
التمسك بأقل ما قيل حق١٧	
الإجماع يكون في ديني ودنيوي وعقلي ولغوي ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
لا بد للإجماع من مستند ١٨	
الإجماع السكوتي ١٩	
مسألة : الأصح إمكان الإجماع وأنه حجة٢٢	
خرق الإجماع حرام	
يمتنع ارتداد الأمة شرعا	
الإجماع لا يضاد إجماعا قبله	
الإجماع لا يعارضه دليل١٢٧	
——————————————————————————————————————	

904	و فهرس عايه الوصول إلى شرح لب الأصول المسلم
٦٢٨	موافقة الإجماع خبرا لا تدل على أنه منه
٦٢٩	خاتمة : جاحد مجمع عليه كافر
٠,٠٠٠	الكتاب الرابع في القياس
	تعريف القياس
٦٣٤	حجية القياس
٦٣٦	ليس النص علئ العلة أمرا بالقياس
٦٣٧	أركان القياس أربعة
٦٣٧	الركن الأول : الأصل
٦٣٩	الركن الثاني: حكم الأصل
	شروط حكم الأصل
	ما لا يشترط في حكم الأصل
٦٤٥	الركن الثالث: الفرع
	شروط الفرع
	ما لا يشترط في الفرع
	الركن الرابع: العلة
	أنواع العلة
708	شروط الإلحاق بالعلة
٦٥٨	يجوز التعليل بما لا يطلع على حكمته
709	جواز التعليل بالعلة القاصرة
77	جواز التعليل بالاسم اللقب والمشتق
171	جواز التعليل للحكم الواحد بعلتين فأكثر
	جواز التعليل للأحكام بعلة واحدة
778	من شروط الإلحاق بالعلة
יייייייייייייייייייייייייייייייייייייי	ما لا يشترط للإلحاق بالعلة
779	المعارض
	لا يلزم المعترض نفي وصفه عن الفرع
	أوجه دفع المعارضة

لو قال المستدل للمعترض : ثبت الحكم مع انتفاء وصفك ٢٧٢٠٠٠٠٠٠٠
العلة إذا كانت وجود مانع أو انتفاء شرط لا تستلزم وجود المقتضي ٢٧٥٠٠٠٠٠٠
مسالك العلة٧٦٦٠
المسلك الأول : الإجماع
المسلك الثاني: النص٧٦٦
المسلك الثالث: الإيماء
أقسام الإيماء
لا تشترط في الإيماء مناسبة الوصف المومئ إليه للحكم
المسلك الرابع : السبر والتقسيم
المسلك الخامس: المناسبة
أقسام المناسب من حيث شرع الحكم ٢٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أقسام المناسب من حيث اعتباره وجودا وعدما
المسلك السادس: الشبه الشبه
المسلك السابع : الدوران
المسلك الثامن : الطرد
المسلك التاسع: تنقيح المناط٧٠٨
المسلك العاشر : إلغاء الفارق ٧٠٩
خاتمة : في نفي مسلكين ضعيفين٧١١
قوادح العلةقوادح العلةقوادح العلة
القادح الأول: تخلف الحكم عن العلة٧١٢
القادح الثاني : الكسر٧١٨
القادح الثالث: عدم العكس ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القادح الرابع: عدم التأثير
القادح الخامس: القلب
القادح السادس: القول بالموجب ٢٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القادح السابع: القدح في المناسبة٧٣٦
القادح الثامن : الفرق بين الأصل والفرع٧٣٧

القادح التاسع : فساد الوضع٧٤١
القادح العاشر: فساد الاعتبار ٢٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القادح الحادي عشر : منع علية الوصف٧٤٥
القادح الثاني عشر : اختلاف ضابطي الأصل والفرع٧٥٠
القادح الثالث عشر: التقسيم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
خاتمة : الأصح أن القياس من الدين ومن أصول الفقه ٧٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القياس فرض كفاية٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أقسام القياس بالنظر إلىٰ قوته وضعفه٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أقسام القياس باعتبار علته ٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لكتاب الخامس في الاستدلال
تعريف الاستدلال٧٦٥
الاستدلال الأول والثاني : القياس الاقتراني والاستثنائي ٢٦٥٠٠٠٠٠٠
الاستدلال الثالث : قولهم الدليل يقتضي أن لا يكون كذا إلخ٧٦٦
الاستدلال الرابع: قياس العكس٧٦٦
الاستدلال الخامس : عدم وجدان دليل الحكم
لا يدخل في الاستدلال قولهم : وجد المقتضي أو المانع أو فقد الشرط مجملا . ٧٦٨
مسألة : في الاستقراء
مسألة : في الاستصحاب ٧٧٢
مسألة : في أن النافي قد يطالب بالدليل وقد لا يطالب بالدليل ٧٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مسألة : في شرع من قبلنا
مسألة : في الاستحسان ٢٨١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مسألة : في الصحابي
مسألة : في الإلهام٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
خاتمة : في القواعد الفقهية الكلية ٢٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لكتاب السادسُ في التعادل والتراجيح٧٨٩
تعادل قاطعين وتعادل قطعي وظني نقليين وتعادل أمارتين٧٨٩
إن نقل عن مجتهد قولان

من تغير اجتهاده أعلم المستفتي
مسألة : يجوز أن يقال لنبي أو عالم : احكم بما تشاء
مسألة في التقليد مسألة في التقليد
مسألة : لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل وجب تجديد النظر
لو تكررت واقعة لعامي استفتئ عالمًا وجب إعادة الاستفتاء ٨٤٥
مسألة في جواز تقليد المفضول٨٤٧
الراجح علما فوق الراجح ورعا
جواز تقليد الميت
جواز استفتاء من عرفت أهليته٨٤٨
للعامي سؤال المفتي عن مأخذه استرشادا٨٤٩
مسألةً : يجوز لمقلدُ قادر على الترجيح الإفتاء بمذهب إمامهمهادُ على الترجيح الإفتاء بمذهب
يجوز خلو الزمان عن مجتهد
لو أفتئ مجتهد عاميا في حادثة فله الرجوع فيها
يلزم المجتهد التزام مذهب معين يعتقده أرجح أو مساويا ٨٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠
يمتنع تتبع الرخصم.٥٤
سالة تتعلق بأصول الدين
التقليد في أصول الدين
العالم حادث وله محدث٩٥٨
المحدث الله الواحد٨٦٠
الله تعالى قديم
حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق٨٦١
القدر خيره وشره من الله تعالىي٨٦٣
علم الله وقدرته وإرادته وبقاؤه٨٦٣
أسماء الله وصفاته٨٦٣
التنزيه والتأويل والتفويض ٢٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القرآن النفسي غير مخلوق ٢٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الثه اب و العقاب ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰

رؤية الله تعالىٰ في الآخرة وفي الدنيا٨٦٩
السعيد والشقي
أبو بكر ما زال بعين الرضا من الله
الرضا والمحبة غير المشيئة والإرادة
الله الرزاق
بيد الله الهداية والإضلال
اللطف والتوفيق والخذلان
الماهيات مجعولة
إرسال الرسل بالمعجزات
النبي محمد ﷺ خاتم النبيين
تعريف المعجزة
الإيمان الإيمان
الإسلام٠٠٠٠.٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الإحسان
الفسق لا يزيل الإيمان
أول شافع وأولاه نبينا محمد ﷺ
لا يموت أحد إلا بأجله
الروح باقية بعد موت البدن
كرامات الأولياءكرامات الأولياء
لا نكفر أحدا من أهل القبلة٨٨٨
عذاب القبر حقم.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م.م
المعاد الجسماني حقم
الحشر حق
الصراط حق٨٩٢
الميزان حق٨٩٢
الدة مالنارية مخارقتان الآن

خير البشر بعد الأنبياء الخلفاء الأربعة	يجب على الناس نصب إمام
نرئ براءة عائشة ١٩٥٥ نمسك عما جرئ بين الصحابة ١٩٨٨ الأثمة على هدئ من ربهم ١٩٨٨ أبو العاسم الجنيد إمام في التصوف ١٩٨٨ وجود الشيء عينه ١٩٨٨ الاسم هو المسمئ ١٩٨٨ أسماء الله توقيفية ١٩٨٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٨٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٩٠٨ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ الحرض الفرد ثابت ٢٠٩ العرض لا يقوم بعرض ١٩٠٨ العرض لا يبقى زمانين ١٩٠٥ العرض لا يبقى زمانين ١٠٥ العرض لا يبتمعان ولا يرتفعان ١٠٥ اخد طرفي الممكن ليس أولئ به ١٠٥ المكان والخلاء ١٠٥ المكان والخلاء ١٩٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥ ١١٠٥	لا يجب على الله شيء
نمسك عما جرئ بين الصحابة ١٩٦٨ الأثمة على هدئ من ربهم ١٩٦٨ أبو الحسن الأشعري إمام في العقيدة ١٩٨٨ أبو القاسم الجنيد إمام في التصوف ١٩٨٨ وجود الشيء عينه ١٩٨٨ الاسماء الله توقيفية ١٩٨٨ اسماء الله توقيفية ١٩٨٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٠٩ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ٢٠٩ الموهر الفرد ثابت ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٢٠٩ العرض لا يقوم بعرض ١٩٠ العرض لا يجتمعان ١٠٥ العرض لا يجتمعان ١٠٥ المثلان لا يجتمعان ١٠٥ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ١٠٥ المكان والخلاء ١٠٥ الزمان ١٠٥ الزمان ١٠٥	خير البشر بعد الأنبياء الخلفاء الأربعة
الأثمة على هدئ من ربهم ١٩٠ الحسن الأشعري إمام في العقيدة ١٩٠ أبو الحسن الأشعري إمام في التصوف أبو القاسم الجنيد إمام في التصوف ١٩٠٨ وجود الشيء عينه ١٩٠٨ الاسم هو المسمئ ١٩٠٨ أسماء الله توقيفية ١٩٠٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٠٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٠٠ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٠ العرض الفرد ثابت ٢٠٠ العرض القرم القراعة أمور اعتبارية ١٠٠ العرض لا يبقى زمانين ١٠٠ العرض لا يبتمعان ١٠٠ العرض لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٠٠ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ١٠٠ المكان والخلاء ١٠٠ الزمان ١٠٠ الزمان ١٠٠	نرى براءة عائشة٨٩٥
أبو الحسن الأشعري إمام في العقيدة ١٩٧ أبو القاسم الجنيد إمام في التصوف ١٩٧ أبد القاسم الجنيد إمام في التصوف وجود الشيء عينه ١٩٧ الاسم هو المسمئ ١٩٨ الاسم هو المسمئ اسماء الله توقيفية ١٩٠ ١٩٩ المعمل ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠ ١٩٠	نمسك عما جرئ بين الصحابة٨٩٦
أبو القاسم الجنيد إمام في التصوف ١٩٩٨ وجود الشيء عينه ١٩٩٨ الاسم هو المسمئ ١٩٩٨ أسماء الله توقيفية ١٩٩٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٩٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٢٠٩ العرض لا يبقى زمانين ١٩٠ العرض لا يبقى زمانين ١٩٠٩ العرض لا يجتمعان ١٩٠٥ المثلان لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٩٠٩ الباقي محتاج إلى مؤثر ١٩٠٩ المكان والخلاء ١٩٠٨ الزمان ١٩٠٨	الأئمة على هدى من ربهم
وجود الشيء عينه ١٩٧٨ الاسم هو المسمئ ١٩٩٨ أسماء الله توقيفية ١٩٩٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٩٨ تمتيع الكافر استدراج ١٩٠٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ لا حال بين الموجود والمعدوم ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٤٠٩ العرض لا يقوم بعرض ٤٠٩ العرض لا يبقئ زمانين ٥٠٩ العرض لا يجتمعان ولا يرتفعان ٥٠٩ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ٧٠٩ الباقي محتاج إلئ مؤثر ٧٠٩ الرمان ١١٥ الزمان ١١٥	أبو الحسن الأشعري إمام في العقيدة ٨٩٧
الاسم هو المسمئ ١٩٩٨ أسماء الله توقيفية ١٩٩٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٩٨ تمتيع الكافر استدراج ١٠٩ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ لا حال بين الموجود والمعدوم ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٤٠٩ العرض لا يقوم بعرض ٤٠٩ العرض لا يجنى زمانين ٥٠٩ المثلان لا يجتمعان ولا يرتفعان ٥٠٩ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ٧٠٩ الباقي محتاج إلئ مؤثر ٧٠٩ الزمان ١١	أبو القاسم الجنيد إمام في التصوف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٨
أسماء الله توقيفية ١٩٩٨ الاستثناء في الإيمان ١٩٩٨ تمتيع الكافر استدراج ١٩٩٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ لا حال بين الموجود والمعدوم ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٤٠٩ العرض لا يقوم بعرض ١٩٠٥ العرض لا يبقئ زمانين ١٥٠٩ العرض لا يجتمعان ١٥٠٩ المثلان لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٠٠٩ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ١٠٠٩ الباقي محتاج إلئ مؤثر ١٠٠٩ الزمان ١١٠٨	وجود الشيء عينه
الاستثناء في الإيمان ١٩٩٨ تمتيع الكافر استدراج ١٩٩٨ المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ لا حال بين الموجود والمعدوم ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٤٠٩ العرض لا يقوم بعرض ٤٠٩ العرض لا يبقئ زمانين ٥٠٩ العرض لا يجل محلين ٥٠٩ المثلان لا يجتمعان ولا يرتفعان ٢٠٩ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ٧٠٩ الباقي محتاج إلئ مؤثر ٧٠٩ المكان والخلاء ٨٠٩	الاسم هو المسمئ
تمتیع الکافر استدراج ۰۰ ۹ المشار إلیه بأنا الهیکل المخصوص ۲۰ ۹ الجوهر الفرد ثابت ۲۰ ۹ لا حال بین الموجود والمعدوم ۲۰ ۹ النسب والإضافات أمور اعتباریة ۲۰ ۹ العرض لا یقوم بعرض ۶۰ ۹ العرض لا یبقی زمانین ۰۰ ۹ العرض لا یبحل محلین ۰۰ ۹ المثلان لا یجتمعان ۰۰ ۹ أحد طرفي الممكن لیس أولئ به ۷۰ ۹ الباقي محتاج إلئ مؤثر ۷۰ ۹ المكان والخلاء ۸۰ ۹ الزمان ۱۱	أسماء الله توقيفية
المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ الجوهر الفرد ثابت ٢٠٩ الاحال بين الموجود والمعدوم ٢٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ١٩٠ العرض لا يقوم بعرض ١٩٠٠ العرض لا يبقئ زمانين ١٩٠٥ العرض لا يبقئ زمانين ١٩٠٥ العرض لا يبتمان ولا يبتمعان ١٩٠٠ المثلان لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٩٠٩ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ٢٠٩ البلقي محتاج إلى مؤثر ١٩٠٠ المكان والخلاء ١٩٠٠ المكان والخلاء ١٩٠٠ المكان والخلاء ١٩٠٠ الزمان	الاستثناء في الإيمان ٩٩٨
الجوهر الفرد ثابت ۲۰۹ الاحال بين الموجود والمعدوم ۲۰۹ النسب والإضافات أمور اعتبارية ۲۰۹ العرض لا يقوم بعرض ۵۰۹ العرض لا يبقئ زمانين ۵۰۹ العرض لا يبحل محلين ۵۰۹ المثلان لا يجتمعان ۵۰۹ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ۲۰۹ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ۷۰۹ الباقي محتاج إلئ مؤثر ۷۰۹ المكان والخلاء ۸۰۹ الزمان ۸۰۹	تمتيع الكافر استدراج الكافر استدراج
لا حال بين الموجود والمعدوم ٧٠٩ النسب والإضافات أمور اعتبارية ٤٠٥ العرض لا يقوم بعرض ٥٠٥ العرض لا يبقئ زمانين ٥٠٥ العرض لا يحل محلين ٥٠٩ المثلان لا يجتمعان ٧٠٩ أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ٧٠٩ الباقي محتاج إلئ مؤثر ٧٠٩ المكان والخلاء ٨٠٨	المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
النسب والإضافات أمور اعتبارية	
العرض لا يقوم بعرض	لا حال بين الموجود والمعدوم
العرض لا يبقئ زمانين	النسب والإضافات أمور اعتبارية والإضافات
العرض لا يحل محلين	العرض لا يقوم بعرضالعرض لا يقوم بعرض
المثلان لا يجتمعان	العرض لا يبقئ زمانينالعرض لا يبقئ زمانين.
النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان	العرض لا يحل محلين
أحد طرفي الممكن ليس أولئ به	المثلان لا يجتمعانالمثلان لا يجتمعان المثلان ال
الباقي محتاج إلى مؤثرالباقي محتاج إلى مؤثرالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والمخلاء المكان والمخلاء المكان والمكان وال	النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا يرتفعان
الباقي محتاج إلى مؤثرالباقي محتاج إلى مؤثرالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والخلاءالمكان والمخلاء المكان والمخلاء المكان والمكان وال	أحد طرفي الممكن ليس أولئ به ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المكان والخلاء	
الزمان	المكان والخلاء
, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	يمتنع تداخل الجواهر

يمتنع خلو الجوهر عن كل الأعراض٩١١
الجسم غير مركب من الأعراض٩١١
المعلول يعقب علته
اللذة
الألم١٤
ما يتصوره العقل : واجب أو ممتنع أو ممكن٩١٤
ىاتمة فيما يذكر من مبادئ التصوف
أول الواجبات معرفة الله
من عرف ربه تصور تبعیده وتقریبه ۵۱۸۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۹
علي الهمة ودنيئها
الخاطر إذا كان مأمورا به
احتياج استغفارنا إلئ استغفار لا يوجب تركه٩٢١
الخاطر إذا كان منهيا عنه
حديث النفس والهم مغفوران٩٢٢.
إن لم تطعك النفس الأمارة فجاهدها٩٢٤
أنواع النفس
ذكر الموت وفجأته فكر الموت وفجأته
خوف مقت الله وذكر سعة رحمته٩٢٦
التوبة
الخاطر إذا كان مشكوكا فيه أمأمور أم منهي ٢٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الله خالق كسب العبدالله خالق كسب العبد
قدرة العبد مع الفعل قدرة العبد مع الفعل
قدرة العبد لا تصلح للضدين٩٣١
العجز
التفضيل بين التوكل والاكتساب٩٣٢
اتمة الكتاب
ر س الکتاب الکتاب الکتاب